مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء الثامن عشر

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

اوكسبورغ . مصر

مَسعُود الخوَند

القارّات . المناطِق . الدوَل . البُلدان . المدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَالِم . وَثائق . موضوعات . زعَماء

الجزء الثامن عشر

لوكسمبورغ – مصر

الناشر:
Universal Company For Encyclopedia s.a.r.l.
(الشركة العالمية للموسوعات) ش.م.م.
تلفون : ٢٩٤٧٠٠ (١) ٠٠٩٦١
٢٩٢٦٤٥ (١) ٠٠٩٦١
فاكس : ٢٩١٦٩٣ (١) ٠٠٩٦١
خليوي: ٣٧٤٣٧١ (٣) ٠٠٩٦١ السيد فادي المقنزح
٩٤١٠٥١ (٣) ٠٠٩٦١

Email: Fadymou@inco.com.lb
P.O.Box: 50137
لبنان – بيروت، ٢٠٠٤

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
درغام ش م م
جديدة المتن – لبنان
ت: ٠١/٦٨٨٩٨٨ – فاكس: ٠١/٦٨٨٩٨٧

طبع في لبنان

فهرست

خلفاء محمد علي

مصر في تاريخها المعاصر
١٩١٤ – ٢٠٠٢

أحداث سنوات ما بعد الحرب

ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢
عهد جمال عبد الناصر
١٩٥٤ – ١٩٧٠

حرب حزيران

عهد أنور السادات
١٩٧٠ – ١٩٨١

حرب أكتوبر

اتفاقية فصل القوات الثانية
بين مصر واسرائيل (١٩٧٥)

زيارة السادات للقدس
واتفاق كامب دافيد والمعاهدة المصرية–الاسرائيلية

العامان الأخيران من عهد السادات

عهد حسني مبارك
(١٩٨١ –)

١٩٩٧ – ١٩٩٨

١٩٩٩

٢٠٠٠

٢٠٠١ – ٢٠٠٢

قضايا

الأقباط

نبدة تاريخية

مراحل التاريخ القبطي في مصر

الأحزاب

أحزاب مطلع القرن العشرين–نهاية عهد السادات

الاحزاب في عهد الرئيس الحالي حسني مبارك

جماعة «الاخوان المسلمين» وجماعات اسلامية أخرى

الجماعات الاسلامية العنفية: من النشوء إلى إعلان المراجعة

زعماء، رجال دولة وسياسة

مدن ومعالم

راجع الجزء التالي، التاسع عشر.



لوكسمبورغ

بطاقة تعريف

الإسم: لوكسمبورغ Luxembourg وفي اللغة المحلية الأصلية Lucilinburhuc الذي يعني «القصر الصغير»، وبدأ الإسم يُطلق على البلاد منذ العام ٩٦٣.

الموقع: في أوروبا الغربية، وهي أحد بلدان الـ«بينيلوكس» (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ).

المساحة والحدود: ٢٥٨٦,٣٦ كلم² (أصغر دول الاتحاد الاوروبي). طول حدودها ٣٥٦ كلم: ٧٣ كلم مع فرنسا، ١٣٥ مع لامانيا، ١٤٨ مع بلجيكا. مسافة أبعد نقطتين فيها طوليًا ٨٢ كلم، وعرضيًا ٥٧ كلم.

العاصمة: لوكسمبورغ (راجع مدن ومعالم). أهم البلدات: إس–سور–ألزيت Esch-sur-Alzette (نحو ٣٥ ألف نسمة)، ديفردنج Differdange (١٩ ألف نسمة)، دودلنج Dudelange (١٨ ألف نسمة).

اللغات: اللوكسمبورغية، لغة قومية ورسمية منذ ٢٤ شباط ١٩٨٤، وهي لغة محكية، قريبة من الألمانية تداخلها كلمات فرنسية عديدة. وهناك ايضًا اللغتان الفرنسية والألمانية المستعملتان في الأعمال الإدارية.

السكان: آخر تقدير لتعدادهم (العام ٢٠٠١) انهم في حدود ٤٣٧ ألف نسمة. كان عددهم ١٣٤ ألفًا في العام ١٨٢١، وأصبح ٢٠٤ آلاف في ١٨٧١، ونحو ٣٤٠ ألفًا في العام ١٩٧٠. الأجانب المقيمون في البلاد (في العام ١٩٩٧) نحو ١٤٣ ألفًا يتوزعون على برتغاليين (نحو ٥٣ ألفًا)، وايطاليين (نحو ٢٠ ألفًا)، وفرنسيين (نحو ١٦ ألفًا)، وبلجيكيين (نحو ١٢ ألفًا)، وألمان (١٠ آلاف)، وانكليز (٤٥٠٠) وهولنديين (٣٨٠٠). وتبلغ الكثافة السكانية ١٦٩.

ويتوزع اللوكسمبورغيون بحسب معتقداتهم الدينية إلى: ٩٧٪ كاثوليك، ١٪ بروتستانت، ٠,٢٪ يهود، و١,٨ مختلف (بمن فيهم مسلمون).

الحكم: ملكي دستوري (دوقية لوكسمبورغ الكبرى). الدستور المعمول به صادر منذ ١٧ تشرين الاول ١٨٦٨، وجرت عليه تعديلات في الأعوام ١٩١٩ و١٩٤٨ و١٩٧٢ و١٩٧٩ و١٩٨٣ و١٩٨٩ و١٩٩٤

و١٩٩٦. اللقب الملكي التاريخي المتوارث: صاحب الجلالة، دوق اللوكسمبورغ الأكبر، دوق ناسو، أمير بوربون دو بارم، وكونت بالاتان دو رين. ويختار الدوق الأكبر أعضاء حكومته. والدوق الأكبر الحاكم حاليًا هو هنري الذي خلف والده جان في ٧ تشرين الاول ٢٠٠٠. والحكم الفعلي في لوكسمبورغ هو بيد البرلمان.

مجلس النواب من ٦٠ عضوًا يُنتخبون لولاية من ٥ سنوات. مجلس الدولة من ٢١ عضوًا منتخبًا مدى الحياة. تقسم البلاد إلى ثلاث محافظات: لوكسمبورغ، غريفنماشيه وديكيرش؛ وإلى ١٢ كانتونًا و١١٨ كومونة.

الأحزاب: الحزب المسيحي الاجتماعي: تأسس في كانون الثاني ١٩١٤، أمينه العام الحالي كلود فيسلر، ورئيسه الفخري جان سباوتز. الحزب العمالي الاشتراكي اللوكسمبورغي: تأسس في ١٩٠٢، أمينه العام الحالي بول باخ. الحزب الديمقراطي: تأسس في ١٩٠٤، أمينه العام الحالي هنري غريتن. الحزب الشيوعي: أبصر النور عقب انشقاق في الحزب الاشتراكي أثناء مؤتمر ديفردنج في كانون الثاني ١٩٢١. حزب الخضر اللوكسمبورغيين، تأسس في ١٩٩٤، يترأسه أبس جاكوبي، فيليكس براز. لجنة العمل للديمقراطية والعدالة: تأسست في ١٩٨٩، ويترأسها روبير مهلن.

الاقتصاد: في آخر ما ورد، حول بعض المؤشرات الاقتصادية في لوكسمبورغ (Etat du Monde 2002) أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٨,٥ مليار دولار، وأن النمو السنوي للعام ٢٠٠٠ بلغ ٨,٥، وأن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٤٢٧٦٩ دولارًا، ومعدل التضخم ٣,٢٪، ومعدل البطالة ٢,١٪، والنفقات العامة للتعليم ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، والنفقات على الدفاع ٠,٥٪. أما مؤشر التنمية البشرية فبلغ (العام ١٩٩٩) ٠,٩٢٤.

تغطي الاراضي الزراعية نحو ٢٤٪ من مساحة البلاد، ٣٠٪ منها يزرع بالشعير (المادة الزراعية الاولى)، ولا يعمل في الزراعة سوى نسبة ٥٪ من اليد العاملة، ولا تساهم الزراعة سوى بنسبة ٢٪ من مجمل الناتج القومي. صناعة الحديد والصلب والفولاذ هي العمود الفقري لاقتصاد البلاد. يعود ذلك إلى اكتشاف الحديد بكميات كبيرة في مدينة ومنطقة إيش—سور—ألزيت Esch-sur-Alzette. أنتجت لوكسمبورغ، في العام ١٩٩٦ (بآلاف الأطنان) ٣٤٣٨ من الحديد، و٢٥٠٧ من الفولاذ. وكانت تتولى هذا الانتاج شركة ARBED: وقبل العام ١٩٧٥، شكل هذا الانتاج ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وكان يعمل في نطاقه ٢٩ ألف مستخدم (٥٠٪ من الصناعة)، أي ما يعادل نحو ٢٩٪ من اليد العاملة. أما في العام ١٩٩٧، فتدنى عدد العاملين في هذا القطاع إلى ٦٠٤٠ عاملًا. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الخدمات المالية واتصالات الأقمار الصناعية أساس اقتصاد لوكسمبورغ. أهم الصادرات: المعادن، الآلات، المواد البلاستيكية، المنتوجات الكيميائية والأقمشة، والبلدان المستوردة لها: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، هولندا، ايطاليا والولايات المتحدة.

وأهم الواردات: المعادن، آلات، وعربات النقل، المواد الكيميائية والبلاستيكية. وتستوردها لوكسمبورغ من بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، هولندا، الولايات المتحدة، بريطانيا وايطاليا.

نبذة تاريخية

وجود بين العالم الجرماني والعالم الفرنسي: لوكسمبورغ هي الدوقية الوحيدة التي حافظت على وجودها واستقلالها كدولة مستقلة من بين العديد من الدوقيات والإمارات الصغيرة التي كانت موجودة في تلك المنطقة، مثل دوقية لورين Lorraine ودوقية بار Bar وإمارة لييج Liège، وغيرها. ووجود لوكسمبورغ بين عالمين مختلفين، العالم الجرماني (الألماني) والعالم الفرنسي جعلها تتميز بطابع خاص. كما أن الصراعات التي كانت قائمة لعدة سنوات بين ملوك فرنسا والأباطرة الجرمانيين جعلت تلك الدوقية، التي لم تكن قد سُميت بعد باسمها الحالي، تخضع تارة لهؤلاء وطورًا لأولئك، إلى أن انتصر الجرمانيون في العام ٩٢٥، وبذلك أصبحت، منذ التاريخ المذكور، خاضعة للأمبراطورية الجرمانية وإن بقيت محافظة من الناحية القانونية على وضعها كإقطاعية مستقلة، وذلك إلى العام ١٧٩٥.

التأسيس: أما التأسيس الفعلي للوكسمبورغ فإنه يرجع إلى العام ٩٦٣، وذلك عندما بنى الكونت سيغفروا Sigefroid قصرًا كبيرًا فوق مرتفع يشرف على نهر ألزيت Alzette (قبله، وفي حدود العام ٢٦٥، كان أحد القادة الغاليين قد أقام قلعة على صخرة «بوك» في المكان المذكور). وجعل سيغفروا من القصر مركزًا رئيسيًا لكل ممتلكاته الشاسعة، وأطلق عليه إسم «لوكسمبورغ». ومع الزمن تحول القصر (القلعة) إلى مدينة تحمل الإسم نفسه، ثم تعمّم الاسم على كامل ممتلكات الكونت، وعمل خلفاؤه على توسيع تلك الممتلكات شرقًا.

عندما مات الكونت هنري الرابع ورثت ابنته أرمزندة Ermesinde (١١٩٦–١٢٤٧) الكونتية فعملت على تنظيمها إداريًا بهدف تحويلها إلى دولة، ثم ضمت إليها بعض الاقطاعات الفرنسية، فأصبحت لوكسمبورغ بذلك مزدوجة اللغة (الألمانية والفرنسية)، وامتدت من مشارف مدينة ميتز Metz الفرنسية إلى ضفاف نهر موز La Meuse.

الحكم الجرماني يبلغ أوجه: بعد موت أرمزندة خلفها الكونت هنري الخامس (١٢٤٧–١٢٨١)، ثم الكونت هنري السادس (١٢٨١–١٢٨٨) ثم الكونت هنري السابع (١٢٨٨–١٣٠٩) الذي أصبح امبراطورًا جرمانيًا من ١٣٠٨ إلى ١٣١٣، وبعده الكونت يوحنا الذي أصبح، في الوقت نفسه، ملكًا على بوهيميا (١٣٠٩–١٣٤٦)، ثم الكونت شارل الرابع (١٣٤٦–١٣٥٢) الذي كان ايضًا ملكًا على بوهيميا من ١٣٤٦ إلى ١٣٧٨ وامبراطورًا جرمانيًا من ١٣٥٥ إلى ١٣٧٨. ثم خلفه الكونت فانسيلاس الاول Vancelas 1er، من ١٣٥٢ إلى ١٣٥٤، الذي رفع كونتية لوكسمبورغ إلى درجة «دوقية»، وأصبح يحكمها باعتباره دوقًا من ذلك التاريخ حتى ١٣٨٣. ثم خلفه الدوق فانسيلاس الثاني من ١٣٨٣ إلى ١٤١٩، وكان ايضًا ملكًا على بوهيميا وامبراطورًا جرمانيًا. ثم خلفه الدوق سيغيسموند الذي تولى ايضًا عرش بوهيميا وأصبح امبراطورًا جرمانيًا من ١٤١٠ إلى ١٤٣٧.

هكذا، فإن القرن الرابع عشر كان بالنسبة إلى الامبراطورية الجرمانية عصر أسرة لوكسمبورغ التي انقطع نسلها بموت الامبراطور سيغيسموند المذكور. فتحول قسم كبير من دوقية لوكسمبورغ إلى حكم فرع أسرة هابسبورغ Habsbourg النمساوية الحاكمة في اسبانيا أولًا (١٥٠٦) ثم إلى فرعها الحاكم في النمسا نفسها (١٧١٤). أما القسم الصغير المتبقي من دوقية لوكسمبورغ فإنه ظل تحت حكم الفرع الفرنسي لأسرة لوكسمبورغ وذلك إلى سنة ١٨٦١. وتجدر الإشارة إلى أن أحد أفراد ذلك الفرع الفرنسي، وهو جان دو لوكسمبورغ هو الذي سلّم البطلة القومية الفرنسية جان دارك إلى أعدائها الانكليز (١٤٣٠).

تقسيم لوكسمبورغ: بلغت لوكسمبورغ قمة توسعها الجغرافي عندما تحولت إلى دوقية أثناء حكم

فانسيلاس الأول حيث أصبحت مساحتها حوالي ١١ ألف كلم٢. إلا أن موقعها الاستراتيجي عند مفترق طرق عدة ممالك متناحرة في ما بينها جعلها محل صراع خاصة بين ألمانيا وفرنسا واسبانيا. وبالرغم من ذلك، استطاعت تلك الدوقية أن تحافظ على وحدة ترابها إلى سنة ١٦٥٩.

في تلك السنة (١٦٥٩)، وقعت فرنسا واسبانيا معاهدة البيرنيه Traité des Pyrénées تخلت بموجبها اسبانيا لفرنسا عن القسم الجنوبي من الدوقية وعاصمته تيونفيل Thionville. وكان ذلك أول تقسيم تعرضت له الدوقية.

وعندما انعقد مؤتمر فيينا (١٨١٥)، حصلت بروسيا على عدة مناطق في لوكسمبورغ واقعة إلى شرقي انهار موزيل Moselle وSure وأور Our، وكان ذلك ثاني تقسيم أصابها.

وعلى أثر الثورة البلجيكية في ١٨٣٩، تعرّضت لوكسمبورغ مرة أخرى إلى تقسيم ثالث، وذلك عندما ضمت بلجيكا القسم الغربي الذي كان يشمل كل السكان الناطقين بالفرنسية بمن فيهم بعض السكان الناطقين بالالمانية في أرلون Arlon. وتسمّى تلك المنطقة ضمن التنظيم الاداري البلجيكي حاليًا بـ«إقليم لوكسمبورغ». وبقي القسم الشرقي فقط بعد ذلك الضم يحمل إسم «دوقية لوكسمبورغ الكبرى» مرتبطًا فعليًا بمملكة هولندا، كما ان مساحتها التي كانت في ١٣٥٤ قد وصلت إلى ١١ ألف كلم٢ قد تقلصت بسبب عمليات الضم المتلاحقة وبلغت ٢٨٥٦كلم٢، وهي المساحة التي هي عليها الآن. إذًا، القسم الذي كان مرتبطًا بالمملكة الهولندية هو الذي يشكل لوكسمبورغ حاليًا.

الاستقلال عن هولندا: عندما شعر غيّوم الثاني Guillaume II، ملك هولندا، بتنامي الشعور القومي في لوكسمبورغ الذي بدأ عمليًا منذ مؤتمر فيينا (١٨١٥)، أراد أن يتدارك الأمر قبل استفحاله. فأسرع بتسليم الادارة المحلية إلى أبناء البلد منذ ١٨٤٠. وشيئًا فشيئًا أخذت تُقام المؤسسات الوطنية المستقلة. إلا ان الدوقية ظلت تحت إشراف مملكة هولندا إلى أن وقعت الحرب بين النمسا وبروسيا في ١٨٦٦. فأثيرت مسألة لوكسمبورغ إذ إن النمسا طالبت بها، وكاد ملك هولندا غيوم الثالث Guillaume III أن يبيعها لولا اعتراض رئيس الوزراء البروسي بيسمارك Bismark. وبعد أزمة عنيفة حول ذلك الموضوع تم التوصل في مؤتمر لندن إلى حل يرضي جميع الأطراف، وذلك بجعل دوقية لوكسمبورغ الكبرى دولة مستقلة ومحايدة تحت الضمانة الجماعية لكل القوى الموقعة على الميثاق. وهكذا انسحبت الوحدات العسكرية البروسية مع بقاء الدولة عضوًا في الاتحاد الجمركي مع بروسيا. وفي ١٨٦٨، وضع دستور تلك الدولة الذي ظل ساري المفعول إلى سنة ١٩١٩ حيث جرى تعديله بادخال مبدأ الاقتراع السري والتشديد على مبدأ الاستقلالية. وفي السنة نفسها خرجت لوكسمبورغ من الاتحاد الجمركي الألماني بعد انكسار ألمانيا التي كانت قد احتلت البلاد عند اندلاع الحرب العالمية الأولى. وأرادت لوكسمبورغ في بداية الأمر أن تقيم وحدة اقتصادية مع فرنسا، ولكن عندما رفضت هذه الأخيرة ذلك المشروع أقدمت الدوقية على إقامة تلك الوحدة مع بلجيكا في ١٩٢٢، وهي ما تزال قائمة.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية احتلت الجيوش النازية لوكسمبورغ (١٩٤٠) وضمتها ألمانيا وتركت الدوقة الكبرى شارلوت البلاد مع حكومتها، وتعرّض شعب لوكسمبورغ، الذي أبدى مقاومة باسلة، إلى القمع والإبادة والتشريد. وعندما وضعت الحرب أوزارها بانتصار الحلفاء رأت لوكسمبورغ أن حيادها لم يفدها بشيء بل عرّضها، وهي البلد المسالم المحايد، إلى الاحتلال وويلات الحرب، لذلك قررت التخلي نهائيًا عن مبدأ الحياد، وألغي ذلك المبدأ في التعديل الدستوري الذي جرى في ١٩٤٨، وانضمت إلى الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية، ودخلت في التحالفات الغربية وفي المجموعة الأوروبية.

(المرجع الرئيسي لما ورد في «النبذة التاريخية» إلى النقطة الأخيرة، «موسوعة السياسة»، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٥١٤–٥١٦).

لوكسمبورغ في النصف الثاني من القرن العشرين: بعد إلغائها الحياد (نيسان ١٩٤٨)، انضمت لوكسمبورغ إلى الحلف الأطلسي (١٩٤٩)، ثم إلى المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ (١٩٥١) التي اتخذت من العاصمة لوكسمبورغ مقرًا مؤقتًا لها، ثم إلى السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٧). وفي العام ١٩٦٤، تنازلت الدوقة الكبرى شارلوت عن الحكم لنجلها جان وكان له من العمر ٤٣ سنة.

في العام ١٩٦٧، ألغيت الخدمة العسكرية، وعرفت البلاد (في ٥ نيسان ١٩٦٧) أول إضراب عام لم تشهد مثيلًا له منذ ١٩٤٢.

في ٢ تموز ١٩٩٢، أقر النواب، بأغلبية ٥١ صوتًا، معاهدة ماستريخت.

في ٩ نيسان ١٩٩٣، قررت لوكسمبورغ رفع مستوى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية إلى صفة «المفوضية العامة الفلسطينية» على غرار المبادرة التي كانت اتخذتها الحكومة البلجيكية سابقًا.

في تموز ١٩٩٤، استطاع رئيس وزراء لوكسمبورغ جاك سانتير ان يكون مرشح إجماع لحسم خلافة جاك ديلور في رئاسة المفوضية الاوروبية.

في تموز ١٩٩٧، ترأست لوكسمبورغ الاتحاد الاوروبي (رئاسة دورية بين الدول الاعضاء في الاتحاد، في الفترة من أول تموز إلى ٣١ كانون الأول). فعمد وزير خارجيتها –ورئيس مجلس الوزراء الاوروبي– جاك بوس إلى توجيه دعوة إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي للالتقاء بوزراء الخارجية الـ١٥ للاتحاد الاوروبي في بروكسيل وبهدف تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، لكن من دون أن يمهد بوس لهذا اللقاء بمشاورات كافية وضرورية، ما أسفر عن فشل اللقاء.

وفي تشرين الثاني ١٩٩٧، زار جاك بوس القاهرة، وعقد محادثات مع وزير الخارجية المصري عمرو موسى. ونُقل عنه تشديده على ضرورة تنفيذ مبدأ الارض مقابل السلام كأساس للمفاوضات، ودعا إلى ترسيم الحدود بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وطالبهما بتقديم تنازلات.

في العام نفسه (١٩٩٧) تصدرت لوكسمبورغ اللائحة العالمية (أتت بعدها، وبمسافة بعيدة، الولايات المتحدة وسنغافورة وسويسرا) من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدرته الشرائية، وذلك في سياق سياستها العامة المنصبة على إبداء كل حماس للوحدة النقدية الاوروبية. أما أوراقها الاقتصادية الرابحة فظلت متمحورة حول ثلاثة قطاعات أساسية: النشاطات المالية، المصارف والتأمين. ومعدل البطالة سجّل نسبة متدنية جدًا قياسًا على الدول الأخرى، إذ لم تجاوز الـ ٣,٦٪.

ومضت لوكسمبورغ في إبراز نفسها كميناء أمين للطمأنينة والازدهار، داخل بلدان الاتحاد الاوروبي بقيادة ائتلاف يضم الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي ويتزعمه جان–كلود جونكر J.C.Juncker الذي شكل حكومة جديدة في ٧ آب ١٩٩٩. هذا الازدهاركان نتيجة لنظام ضريبي جعل من لوكسمبورغ قطبًا مصرفيًا أوروبيًا وعالميًا. وثمة تراجع، على هذا الصعيد، يمكن أن تعرفه لوكسمبورغ في حال توافق دول الاتحاد الاوروبي على نظام ضريبي موحّد. وهذا الازدهار، لطّخه، بعض الشيء، استقالة جاك سانتير، رئيس الوزراء السابق، من المفوضية الاوروبية مطلع العام ١٩٩٩.

في ١٣ حزيران ١٩٩٩، جرت انتخابات تشريعية (وجرت في الوقت نفسه الانتخابات البرلمانية الاوروبية) أسفرت عن فوز ساحق لليبراليين، أي للحزب الديمقراطي، الذين حلوا في الحكم محل الاشتراكيين (الحزب العمالي الاشتراكي اللوكسمبورغي). الديمقراطي المسيحي جان–كلود جونكر احتفظ برئاسة الوزراء. الحالة الاقتصادية استمرت آخذة بناصية الازدهار، ووصل النمو إلى ٥٪ في آخر العام ١٩٩٩.

العام ٢٠٠٠ اتسّم بتخلي الدوق الأكبر جان (٧٩ سنة) عن الحكم لنجله الأكبر هنري، في احتفال (في ٧ تشرين الأول) متواضع غابت عنه الاحتفالية بسبب حادث خطير تعرض له، قبل شهر واحد، غيوم أحد أشقاء هنري. فلم يستغرق الأمر سوى توقيع ومعانقة بين الأب وابنه لاعلان انتهاء ٣٥ عامًا من عهد الدوق الأكبر جان تحولت خلالها لوكسمبورغ من دولة ذات نشاط صناعي محدود إلى مركز للخدمات المالية واتصالات الأقمار الصناعية.

وفي مبنى البرلمان، أدى الدوق الأكبر هنري اليمين الدستورية. وأظهر في كلمته معرفة عميقة بشؤون بلده والتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها، وكشف ايضًا عن بعض أفكاره الشخصية وتساءل إذا كان جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يمثله (مولود ١٩٥٥) «أنانيًا جدًا». وقال: «هل ندرك وضع الفقراء؟ هل نعرف أهمية التضامن والتسامح؟ هل نفكر بقدر كاف أثناء أعمالنا في هؤلاء الأشخاص المحرومين والمعاقين والعاطلين عن العمل؟»

أما رئيس الوزراء جان–كلود جونكر فمضى في سياسته القاضية بزيادة أواصر اللحمة داخل الاتحاد الاوروبي، وعلى الصعد كافة، وخصوصًا الضرائبية والمالية.

في صيف ٢٠٠٠، اضطربت الدوقية الكبرى (لوكسمبورغ) لحادث لم تعتده، وهو احتجاز ٢٥ طفلًا كرهائن رغم تمكن الشرطة من إنقاذهم وإلقائها القبض على الفاعل، فنشرت صورته وأعلنت عن إسمه، ناجي بجّاوي.

مدن ومعالم

* **لوكسمبورغ، العاصمة** Luxembourg: تعد نحو مئة ألف نسمة (نحو ١٤٠ ألفًا مع الضواحي). كرسي أسقفي. لا تزال تحتفظ بآثار تعود إلى القرن السادس عشر–الثامن عشر: أسوار، قصر الدوق الأكبر، كاتدرائية السيّدة، معتقلات، متحف. تتركز المؤسسات الاوروبية (الاتحاد الاوروبي، المجموعة الاوروبية) على هضبة كيرشبرغ Kirchberg الواقعة شمال شرقي المدينة، حيث يتم الوصول إليها عبر جسر الدوقة الكبرى شارلوت (١٩٦٦)، المصنوع من الفولاذ والمطلي باللون الأحمر، والذي يعبر وادي ألزيت السحيقة بطول ٣٠٠م. وللوكسمبورغ شهرة سياحية. مركز ثقافي وجامعي وتجاري.

في العام ٩٦٣، ابتنى له الكونت سيغفروا Sigefroid شقيق الكونت أردن Ardenne قصرًا على نتوء صخري شامخ يطل على أودية منطقة ألزيت Alzette («القصر الصغير المنيع»). ومن حوله بدأ السكن يتمدّد حتى بدأ يطال الهضبة (المدينة العليا) من جهة، والأودية من جهة أخرى (المدينة السفلى). ومذاك بدأ تاريخ المدينة يتطابق مع تاريخ المنطقة: في العام ١٦٨٤، استولى عليها ملك فرنسا، وزاد من مواقعها الدفاعية. وفي ١٧٩٥، تمكنت قوات الثورة الفرنسية، بعد ستة شهور من الحصار، من اقتحامها، فأصبحت لوكسمبورغ مقاطعة فرنسية، واستمرت على هذه الحال حتى العام ١٨١٥ (مؤتمر فيينا). فاحتلت حامية بروسية القلعة القصر، ولم تتخلّ عنها إلا في العام ١٨٦٧. احتل الألمان لوكسمبورغ في الحربين العالميتين، وحرّرها، في العام ١٩٤٤، الجنرال الاميركي جورج باتون Patton، والذي جرى دفنه، بعد ذلك، في مدفن هام Hamm، الضاحية الشرقية للوكسمبورغ.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **جان، دوق لوكسمبورغ** Jean, Grand-Duc de Luxembourg (**١٩٢١–**): أمير اللوكسمبورغ السابق. يعود بأصله من ناحية والده إلى ملك فرنسا لويس الرابع عشر، ومن ناحية أمه إلى عائلة أورانج–ناسو الهولندية. اضطر إلى الهرب، مع جميع أفراد أسرته، أثناء الغزو الألماني، إلى فرنسا، ثم إلى البرتغال، في حين التجأت والدته إلى لندن، حيث ترأست حكومة لبلادها في المنفى، وأطلقت نداءات عدة لمقاومة الغزاة النازيين. أما الأمير جان وأشقاؤه ووالدهم الأمير فيليكس، فقد أرسل الرئيس الاميركي روزفلت إلى ليشبونة باخرة حربية لنقلهم إلى الولايات المتحدة، ثم إلى كندا، حيث تابع الأمير جان دراسته في القانون والعلوم السياسية في جامعة كيبيك. وفي تشرين الأول ١٩٤٢، عاد الأمير جان إلى أوروبا، وانخرط فورًا في الجيش البريطاني، وأصبح برتبة نقيب عام ١٩٤٥، وشارك في المعارك التي تلت مباشرة إنزال الحلفاء في النورماندي. فدخل في ايلول ١٩٤٤ بروكسيل، وبعدها بأسبوع واحد اجتاز الحدود إلى لوكسمبورغ، حيث التقى في اليوم نفسه والده الذي كان يشارك هو الآخر في الكتيبة الاميركية الخامسة.

حاز الأمير جان على عدة أوسمة حربية، وكان عقيدًا لجيش لوكسمبورغ الفتي، ثم أصبح لواء له. دخل عام ١٩٥١ في مجلس الدولة واستمر فيه مدة عشر سنوات. تزوج عام ١٩٥٣ من الأميرة البلجيكية جوزفين–شارلوت شقيقة الملك بودوان. وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ أعلنت والدته الأميرة شارلوت تخليها عن عرش الامارة لابنها الأمير جان بعد ٤٥ سنة من الحكم؛ فبدأ بممارسة سلطاته بموجب أحكام الدستور، التي تقضي بأن يمارس الأمير السلطة التنفيذية، ويعقد المعاهدات الدولية، ويأمر القوات المسلحة، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين، ويصك النقود، ويصدر العفو، ويدعو مجلس النواب إلى جلسات استثنائية وله ايضًا ان يحله. ويبقى في الواقع ان للبرلمان والحكومة دورًا يتعدى حدود التوازن مع دور الأمير (الدوق) في الشؤون السياسية العامة للبلاد، فلهما يعود الحق في ممارسة أهم السلطات السياسية.

في العام ٢٠٠٠، تنازل الأمير جان لابنه الأمير هنري.

* **فرنر، بيار** Werner, P. (**١٩١٤–**): شخصية سياسية (رئيس وزراء) لوكسمبورغية بارزة. ولد في مدينة ليل Lille الفرنسية. انضم إلى الحزب المسيحي الاجتماعي. ترأس الحكومة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤، ومن ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤. خبير في الشؤون المالية. لعب دورًا كبيرًا في رسم السياسة النقدية الاوروبية وفي تحويل دوقية لوكسمبورغ إلى مركز مالي دولي مهم.



ليبيا

بطاقة تعريف

الإسم: راجع المقطعين الأولين في مطلع النبذة التاريخية

الموقع: تقع ليبيا في شمالي أفريقيا. تحيط بها مصر (١٠٨٠ كلم حدودًا مشتركة)، الجزائر (ألف كلم)، تشاد (ألف كلم)، تونس (٤٨٠ كلم)، السودان (٣٨٠ كلم)، النيجر والبحر الأبيض المتوسط (طول الشاطىء ١٨٢٠ كلم).

المساحة: ١٧٥٩٥٤٠ كلم^2.

العاصمة: طرابلس الغرب. أهم المدن: بنغازي، البيضاء، مصراتة، الخُمس، درنة، طبرق، برقة (راجع مدن ومعالم).

اللغات: العربية (رسمية)، وهناك استعمال واسع للانكليزية والايطالية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٦,٢ ملايين نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). كانوا ١,٣ مليون في العام ١٩٦٤. وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون نحو ١٤,٤ مليونًا في العام ٢٠٢٥.

نحو ٧٢٪ من السكان يقيمون في العاصمة طرابلس ومنطقتها (أي على مساحة ٣٣٥ ألف كلم^2)، و٢٣٪ في منطقة سيرانيكا (٧٨٥٣٧٠ كلم^2، وقاعدتها بنغازي)، و٥٪ في منطقة فزَان (٦٦٥ ألف كلم^2، وقاعدتها صبحا).

نحو ٦٤٪ من السكان يقيمون في المدن، و١٤,٦٪ هم من البدو وينتشرون في منطقة فزان والصحراء الليبية.

عدد الأجانب كان في العام ١٩٩٥ نحو ٢،٥ مليون: نحو ٢٠٠ ألف مغربي، و٨٥٠ ألف مصري، و٣٠٠ ألف سوداني، و٦٠ ألف تونسي، و٣٠ ألف فلسطيني (جرى طردهم في ما بعد). وقبل ١٩٩٥، وتحديدًا في آذار ١٩٩٢، كان هناك نحو ١٠ آلاف أوروبي، منهم ٧ آلاف بريطاني، و١٥٥٠ ايطاليًا، و٦٠٠ فرنسي وأكثر من ألف أميركي.

الدين الرسمي الاسلام السني، وعليه تعتمد مختلف التشريعات، ويعتنقه ٩٨٪ من الليبيين. في العام ١٩٩٢، كان هناك نحو ٤٠ ألف كاثوليكي.

الحكم: جمهوري إسلامي. الاسم الرسمي: منذ ١٢ آذار ١٩٧٧، «الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية». ومنذ ١٩٨٦، «الجماهيرية العظمى»؛ ومنذ ١٩٩٢، «الجماهيرية الليبية».

«إعلان صبحا» المتخذ في أعقاب «مؤتمر شعبي» انعقد في ٢–٢٨ آذار ١٩٧٧، هو بمثابة الدستور المعمول به، وفيه أن ليبيا دخلت مرحلة «عصر الجماهير»، وغيّرت إسمها من «الجمهورية العربية الليبية» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية» وثمة مَن يتوقع حاليًا أن يعمد زعيمها معمر القذافي، ومعاونوه، إلى تغيير هذا الاسم الرسمي لليبيا مرة جديدة، بعد أن أخذوا منذ ١٩٨٨ وحتى اليوم -أواخر ٢٠٠١- يحلّون «الأفريقية» في مرتبة متقدمة، في ولائهم وسياستهم، على «العروبة»).

إداريًا، تنقسم ليبيا إلى ١٤ محافظة تنقسم بدورها إلى بلديات.

ليس في ليبيا، من الناحية الرسمية، أي حزب سياسي («مَن تحزّب خان»). ويُعاقب كل من تحزّب بأقسى العقوبات.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات الواردة في الكتاب السنوي l'État du monde 2002 أن مؤشر التنمية بلغ ٠,٧٧٠ والناتج المحلي الاجمالي ٣٩٣٠٠ مليون دولار، ومعدل النمو السنوي ٤,٠٪ للأعوام ١٩٨٩–١٩٩٩، و٣,٠٪ للعام ٢٠٠٠، وأن حصة الفرد من الناتج العام ٧٩٠٠ دولار، ومعدّل التضخم ٣,٠-٪.

الزراعة يعمل فيها ١٤٪ من اليد العاملة (وتساهم بـ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي الصناعة ١٦٪ (١٧٪)، وفي الخدمات ٦٠٪ (٤٠٪)، وفي قطاع المناجم، النفط وسواه، ١٠٪ (٣٥٪). نسبة البطالة وصلت إلى ٣٠٪ في العام ١٩٩٧.

أهم المزروعات: الخضار (وخصوصًا الطماطم)، القمح، الزيتون، البطاطا، التمور، الشعير، الحمضيات والكرمة.

أهم المصنوعات: المنتوجات الغذائية، الأقمشة، السجّاد، التبغ، المواد البتروكيميائية ومواد البناء.

المياه: في العام ١٩٨٣، أُطلق مشروع «النهر الصناعي العظيم» ونفّذته شركات كورية: ٤٢٠٠ كلم قنوات لجر المياه، ٧٥٠ مليون متر مكعب في السنة يجري جرّها (وهي مياه حلوة)، بعد ضخها في الصحراء ومن عمق ٤٠٠–٨٠٠م، إلى المناطق الشمالية، ٨٦٪ منها مخصصة لري ١٨٠ ألف هكتار من الاراضي. صعوبات كثيرة تعترض هذا المشروع، منها ما هي فنية وبشرية، ومنها الصعوبات الطبيعية: تعرّض المياه للتبخر.

النفط: تعود الدلالات الأولى على وجود نفط في ليبيا إلى سنة ١٩١٤، وتأكد وجوده في ١٩٢٨ و١٩٣٤، وكادت «الشركة الايطالية العامة» أن تبدأ باستخراجه في العام ١٩٣٨ لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية.

في ١٩٥٥، تشكلت لجنة للنفط منحت الامتيازات لعدد كبير من الشركات أخذت المنافسة تتصاعد في ما بينها نظرًا إلى الأرباح الهائلة التي كان يوفرها النفط الليبي بالمقارنة مع نفط الشرق الأوسط وغيره من البلدان، إذ إن مكان استخراجه يقع على مسافة أقرب من سطح الارض وأقرب إلى البحر، وبالتالي فإن كلفته أقل من كلفة نفط الشرق الأوسط، بالاضافة إلى نوعيته الجيدة.

في ١٩٦٢، أسس رجال الأعمال الليبيون «شركة الزيت الوطنية الليبية» (NOCOL)، ٥١٪ من رأسمالها لهم والبقية للمصالح الاجنبية التي كانت تمتلك ١٠٠٪ من الشركات الباقية.

«ثورة الفاتح» (١٩٦٩) أعادت النظر في التشريعات النفطية، وبدأت بسياسة استرداد الثروة النفطية من المصالح الاجنبية (لم تأت سنة ١٩٧٤ حتى استردت ليبيا ٦٢٪ من إنتاج نفطها).

نبذة تاريخية

«الملامح الأصيلة لليبيا القديمة»: تحت هذا العنوان عالج أندريه لاروند A. Laronde (بروفسور في السوربون ومدير البعثة الآثارية الفرنسية في ليبيا) هذه الملامح مبتدئًا بمفردة ليبيا كمدلول جغرافي وحضاري يتجاوز الرقعة التي تقوم عليها الجماهيرية اليوم ليشمل منطقة واسعة تقع إلى الغرب من وادي النيل (في مجموعة «تاريخ أفريقيا» التي أصدرتها اليونسكو، وصدرت ترجمتها العربية في الاعوام الأخيرة ، وساهم مؤلف هذه الموسوعة في تصحيحها).

اشتقت لفظة ليبيا من «ليبو»، القوم الذين استوطنوا مارماريكا، وكانت تعني في الأصل أرض الليبو، ثم اتسعت دلالة هذا المعنى تدريجيًا لتشمل منطقة الجبل الأخضر حيث أقام الاغريق مستوطنات.

وفي العصر الروماني كانت ليبيا تغطي منطقة شمال القارة الافريقية الواقعة إلى الغرب من النيل بأكملها. وكانت مفردة أفريقيا تشمل إقليمًا رومانيًا يشمل رقعة تضم تونس الحالية ومنطقتي قسنطينة وطرابلس.

ولا يزال أصل السكان الليبيين غير معروف تمامًا. وكشفت التنقيبات التي قام بها ج.ب.روزيت Roset في كوري (الوادي الجاف) في منطقة أويلين Iwelen عن موقع غني بادوات حجرية ورسوم صخرية تغلب عليها صور وأشكال آدمية مع عربات وفخاريات مزينة بالاضافة إلى أسنّة رماح نحاسية، ما يدفع إلى الاعتقاد بأن البربر القدماء الذين كانوا يحسنون التعدين جاءوا واستقروا في هذه المنطقة في نهاية القرن السابع ق.م.

الاغريق والفينيقيون (القرطاجيون): وفي منتصف الألف الأول ق.م. دخلت منطقة شمال ليبيا مرحلة حضارية وتاريخية جديدة حين حلّ هناك الإغريق والقرطاجيون. وقد استقروا في السنوات التي عقبت عام ٦٤٠ ق.م. في منطقة خليج بمبا، وأقاموا المستوطنات في منطقة الجبل الأخضر، منها مستوطنة في موقع «قورينة» وسط الاراضي الزراعية الخصبة. فعجّل ذلك من ظهور القرى (أو كوماي) حول قورينا وإنشاء ما يُسمّى بـ«أبواكيا توخيرا» على الساحل الغربي للجبل الأخضر. وأنشأ الاغريق مدينة «برقة» ثم مدينة «أوسبريدس» (بنغازي حاليًا) نحو العام ٥٢٥ ق.م. وتفشت بينهم عادة الزواج بالنساء الليبيات.

وتغنّى الكتّاب الاغريق، وعلى رأسهم بندار وهيرودتس، بثراء المنطقة الزراعية والرعوية الذي يرتكز في الأساس على المحصول المبكر الذي تغله المنطقة، ما كان يسمح للقورينيين بطرحه في الاسواق اليونانية قبل موسم إنزال المحصول المحلي محققين بذلك أرباحًا طائلة أشار إليها نصب الحبوب التذكاري في ٣٣٠–٣٢٦ ق.م.

أما في المنطقة الغربية فكان الفينيقيون القرطاجيون أول من فتح ليبيا على عالم البحر المتوسط. وقد حدث ذلك في وقت لاحق على إنشاء المستوطنات والقرى في الجبل الأخضر. وتطورت مدن صبراتة وأويا (طرابلس الحالية) ولبّس ماجنا (لبدة الكبرى) أثناء احتكاكها مع مناطق الداخل الغنية بالحبوب وزيت الزيتون والواقعة ايضًا على الطريق الذي يؤدي إلى العمق الافريقي حيث كان يجلب العبيد وتراب الذهب والعاج والحيوانات المتوحشة. وكانت هذه المستوطنات تتمتع باستقلال سياسي برغم ارتباطها الاقتصادي بقرطاجة، ومحاكاتها لها على صعيدي المؤسسات والطقوس الدينية.

في القرن الخامس ق.م. كانت المدن الخمس (بنتابوليس) مراكز الحياة اليونانية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية على أرض ليبيا، وهي: قورينة وأبولونية (سوسة)، وبرقة وطوقره ويوسيفريدس وقد برز أريستبوس وكريندأس من الفلاسفة، وأراثوشنسي القوريني في الجغرافيا والرياضيات، وهو أول من قاس محيط الارض قياسًا رياضيًا دقيقًا (القرن الثالث ق.م.).

التنافس الاغريقي–الفينيقي وسقوط ليبيا بيد الرومان: المنافسة، خصوصًا التجارية منها، بين الفريقين، الاغريق والفينيقيون (القرطاجيون على وجه التحديد يعاونهم فينيقيو الساحل اللبناني) كانت على قدم وساق منذ أن حلّا في الاراضي الليبية، وقد استعرت بعد أن تمكن الأمير الإسبارطي دوريوس، في العام ٥١٤ ق.م. من احتلال الساحل الليبي في خليج سرت بالقرب من طرابلس، وما لبث الفينيقيون ان طردوهم. ثم زادت المنافسة بينهما في القرن الرابع ق.م. عندما أصبح البطالمة الاغريق يحكمون مصر ويعملون على مدّ نفوذهم إلى ليبيا وكامل شمالي افريقيا. ولتحقيق مآربهم (البطالمة الاغريق) في القضاء على امبراطورية قرطاج شجعوا الرومان، الذين كانوا من ناحيتهم عازمين على السيطرة على الشمال الافريقي عبر القضاء على قرطاج.

انهزمت قرطاج، كما هو معروف، في الحروب البونية الثلاث (٢٦٤–١٦٤ ق.م.) في إطار الصراع الذي كان قائمًا بين الامبراطوريتين اليونانيتين: امبراطورية البطالمة اليونانيين في مصر (كان الاسكندر أخضع قورينة في سنة ٣٣١ ق.م. بعد أن فتح مصر) وأتباعهم الرومان من جهة، والامبراطورية السلوقية المقدونية (يونانية ايضًا) في الشرق التي كانت تدعم قرطاج من جهة ثانية.

وبهزيمة قرطاج (١٤٦ ق.م.) دخل الرومان إلى ليبيا. لكن الانتصار العسكري الروماني لم يعقبه إحلال حضارة أو ثقافة «رومانية» جديدة. فقد حافظت ليبيا على قوانينها ومؤسساتها ولغتها وعلاقتها التجارية ومدارسها وطابعها الخاص.

وبين سنة تدمير قرطاج (١٤٦ ق.م.) واغتيال يوليوس قيصر (٤٤ ق.م.)، انتقلت ليبيا، كما انتقلت سواحل البحر المتوسط الجنوبية بأكملها، إلى الامبراطورية الرومانية. وفي أيام حكمه أنشأ يوليوس قيصر مقاطعة «افريقيا الشمالية» الرومانية التي شملت ليبيا من ضمن ما شملته من السواحل الأفريقية المتوسطية.

وساد الامبراطورية الرومانية، في القرنين الاول والثاني للميلاد، الأمن والرخاء، واستمتعت ليبيا بذلك. وكان لكل من لبتس وطرابلس وصبراته ممثلون تجاريون دائمون في أوستيا (ميناء روما). وفي سنة ١٩٧، تولى العرش الروماني سبتيموس سفيروس، وهو مولود في لبتس، فاهتم بالمنطقة، لكنه منح مسقط رأسه هبات ومميزات أخرى. فبنى فيها الهياكل والحمامات العامة والميناء وأقام الشوارع ذات الأروقة المعمدة. وفي هذه الفترة شهدت قورينة ثورتين لليهود (٧٠ و١١٥) كان من نتيجتها تصدع كيان المدينة، ولم ينجح الأباطرة الرومان في إعادة الحياة إليها.

المسيحية: في سنة ٣٩٥ انقسمت الامبراطورية نهائيًا، فوقفت برقة في نطاق الامبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)، في حين كانت طرابلس في نطاق الامبراطورية الرومانية الغربية،

وفي اوائل القرن الخامس دهم الفندال (الوندال) شمال افريقيا آتين من اسبانيا، ووصلوا إلى طرابلس واحتلوها ودمّروا الكثير من عمران المنطقة؛ وانتهى ملكهم سنة ٥٣٣، وذلك عندما احتل الامبراطور البيزنطي جوستنيانوس شمال افريقيا وأخضع ليبيا (كان قائد الحملة بيليزير Belisaire).

اعتنى الحكام البيزنطيون بتحصين البلاد وإصلاح الادارة وأساليب الحكم. لكن هذه المحاولات لم تنجح. فكان الوضع من السوء ما سهّل أمر الفتح الاسلامي (فقد وصل عمرو بن العاص إلى برقة (٦٤٢)، وإلى طرابلس (٦٤٣)، وكان آل جرجير (غريغوريوس ؟) قد استقلوا بمصر قبل ذلك بعقود قليلة، وهم الذين انتزع العرب المسلمون ليبيا منهم بين ٦٤٢ و٦٥٠).

في أيام الرومان (الغربيين، والشرقيين البيزنطيين)، وخاصة في القرنين الثالث والرابع، انتشرت المسيحية في شمال افريقيا. وقد ظلت جماعات مسيحية تقيم في تلك الربوع حتى بعد زوال الحكم البيزنطي. وقد نشط السكان في بناء الكنائس منذ أيام قسطنطين، وصار للاساقفة دور كبير في أمور البلاد السياسية وغيرها. وقد اشتهر في أواخر القرن الرابع سينيسيوس القوريني الذي أصبح

مطرانًا لطلميثة سنة ٤١٠. وبهذه المرتبة كان هو المشرف على شؤون الدين والادارة والجيش.

على أن المسيحية في ليبيا (كما في شمال افريقيا) عرفت الخلاف في الرأي والانشقاق. وكان للخلافات الدينية صبغة سياسية، من مثل مقاومة السلطة. وانتقل الجدل الأريوسي والخلاف حول التوحيد مباشرة إلى ليبيا وزاد من نفور الليبيين من الدولة البيزنطية المرتبطة بالمذهب الأرثوذكسي. وقد حاول البيزنطيون أن يعيدوا المسيحيين في شمال افريقيا إلى حظيرة الكنيسة الجامعة (الأرثوذكسية الرسمية)، لكن لا الاصلاحات الادارية ولا المحاولات الدينية أدت إلى تحسين الوضع. أضف إلى ذلك ضعف الحكام البيزنطيين وقلة حيلتهم وتهالكهم على جمع الضرائب، وعجزهم عن صد هجمات القبائل الليبية الآتية من الداخل نحو المدن.

نهاية البيزنطيين في ليبيا: أندريه لاروند، الذي استُهل به الكلام على «الملامح الأصيلة لليبيا القديمة»، يقول عن هذه النهاية (في المرجع المذكور):

«كل هذه الحقائق (الخلافات المسيحية، هجوم قبائل الداخل الليبية...) كانت تعمل عملها بشكل حثيث وعلى المدى البعيد إلا أن أحداثًا أكثر إثارة حجبتها عن الأنظار. كان أولها ظهور الفندال المفاجىء في الغرب والذي شكل المرحلة الأخيرة من تحركات الأقوام الجرمانية. وبعد الربع الأول من القرن الخامس احتل الغزاة (الفندال) صبراتة احتلالًا دائمًا ودمّروا أويا (طرابلس) ولبدة الكبرى تدميرًا تامًا. وقد استطاع البيزنطيون إعادة احتلال ليبيا بعد قرن من الزمن بدون صعوبة حقيقية. ولكنهم وجدوا أمامهم بلدًا سُلبت خيراته وشعبًا عدائيًا. وبالرغم من الجهود التي بذلوها لإنعاش المراكز الدينية التي تقلّص حجمها إلا أنهم فشلوا في كسب ودّ الليبيين، وأبرز مثل على ذلك المأدبة الغادرة التي أقامها سرغيوس في لبدة الكبرى حيث ذبح الزعماء الليبيين مما أدّى إلى قيام ثورة ليفاثا الدموية. إلا أن الأمور لم تكن كلها بهذا السوء واستطاع البيزنطيون تحقيق بعض المكاسب. فيذكر بروكوبيوس أن المسيحية أحرزت بعض التقدم في واحتي أوجله وغدامس، كما زينت كنيسة العذراء في صبراتة بأكبر وأجمل أرضية من الفسيفساء في شمال أفريقيا. ،لكن عندما جاء وقت الحسم لم تستطع الامبراطورية البيزنطية أن تقف في وجه الهجوم الذي شنّه ابن العاص على ليبيا من مصر، وأخلى البيزنطيون العاصمة الاقليمية أبولونيا–سوزوسا (سوسة) بدون معركة ليتحصنوا في توخيره التي لم تلبث أن سقطت بيد المسلمين بسهولة. كما سقط ايضًا إقليم تريبوليتانيا، ما عدا طرابلس، بدون معركة تقريبًا. وكانت الاستحكامات البيزنطية في كل مكان في ليبيا من الضعف وسوء التدبير بحيث لم تشكل أي عائق جدي أمام زحف الجيوش الاسلامية. ولم يقم البيزنطيون بعد ذلك بأي محاولة جدية لاستعادة ليبيا».

الفتح الاسلامي: فتح عمرو بن العاص مصر سنة ٦٣٩. وبعد أن أنشأ مدينة الفسطاط اتجه نحو الغرب، وفتح برقة ثم طرابلس (٦٤٢).

ومن برقة وطرابلس خرج عبدالله بن أبي سرح عامل الخليفة عثمان بن عفان على مصر، في ٦٤٨، لفتح «أفريقية» (تونس) التي كانت لا تزال تحت السيطرة البيزنطية، ثم قفل راجعًا بعد غزوة «العبادلة السبعة» التي انتصر فيها ومهّد بها للفتح الحقيقي في ما بعد. ومن برقة ايضًا خرج زهير بن قيس البلوي عاملها في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان قاصدًا القيروان لاخضاع البربر، وكان يقودهم «كسيلة»، والثائرين ضد سلطة الحكام الموفدين من الشرق الذين أساؤوا معاملتهم. وعندما رجع زهير إلى برقة صادف عساكر للبيزنطيين فقاتلهم إلى أن قُتل على سواحل تلك المدينة.

كان لا بد من العودة إلى ميدان القتال مرة بعد أخرى، إذ كان السكان، حتى في أيام الدولة الأموية، لا يزالون يقاومون الجيوش العربية رغم ان جماعات منهم كانت قد اعتنقت الاسلام. وإذ إن الكثيرين من البربر كانوا من الخوارج، فقد كانت ثوراتهم ضد السلطة المركزية، حتى بعد قيام الدولة العباسية، مزيجًا من السياسة والدين.

من الأغالبة إلى فرسان مالطا (٨٠٠–١٥٥٤): في سنة ٨٠٠ قامت دولة الأغالبة في تونس، واستولى هؤلاء على طرابلس، ولم تتمكن هذه المدينة من الخروج عليهم (٨٠٥)، فكانت سلطة ابراهيم بن الأغلب تمتد من سواحل طرابلس إلى غرب قسنطينة، فبعث إليها جيشًا قمع ثورتها ونشر الأمن.

قضى الفاطميون على الأغالبة، وحكموا برقة من القاهرة التي انتقلوا إليها سنة ٩٧٢. لكن طرابلس تبعت آل زيري (٩٧٢–١١٤٨)، إذ وقعت تحت حكم الموحدين (١١٣٠–١٢٦٩).

وأهم ما حدث أيام حكم آل زيري (أواسط القرن الحادي عشر) قدوم قبائل بني هلال وبني سُليّم وبني زُغبة التي أرسلها الخليفة الفاطمي في القاهرة للاستقرار في ولاية «أفريقية» تأديبًا لحاكمها المعز ابن باديس الصنهاجي الذي خرج عن المذهب الشيعي الاسماعيلي وتبنى مذهب الامام بن أنس وبايع العباسيين. وقد دمّر هؤلاء الكثير من المدن في طريقهم، وخصوصًا مدينة القيروان. ولم تنج من شرهم سوى بعض المدن المحصنة، ومنها طرابلس. لكن مجيء هذه القبائل كان عاملًا مهمًا في تعريب الجماعات التي تقطنها. وانتشار اللغة العربية فتح أمام سكان تلك الجهات مجالًا لتدوين أدابهم. وقد انتشر الاسلام في وقت مبكر بين البربر. وكانت المدن الليبية ظلت، حتى قبل غزو هذه القبائل، مراكز كبيرة للتجارة رغم ما أصابها من فتن وثورات. فالجغرافيون العرب الذين زاروا ليبيا في تلك الفترة تحدثوا عن ثراء طرابلس مثل ابن حوقل.

في القرن الثاني عشر أصبحت ليبيا، مثل بقية أنحاء شمال افريقيا، جزءًا من دولة الموحدين التي كانت في ١١٦٠، أثناء حكم عبد المؤمن بن علي، تمتد من المحيط الاطلسي إلى برقة، وذلك بعد أن تغلبت على النورمانديين Normands. ومنذ ١٢٠٧ خلفهم الحفصيون بدءًا من «أفريقية»، ولم تهدأ الثورات وقامت إمارات في المدن. لكن سطوة الدولة الحفصية تمكنت مع ذلك، خصوصًا في ايام السلطان أبي فارس عزوز (١٣٩٤–١٤٣٣)، من استرجاع المناطق الضائعة. فوسّع هذا السلطان قاعدة حكمه إلى أن صار يشمل شمال أفريقيا من برقة إلى المحيط.

بعد السلطان عزوز أخذت الدولة الحفصية في التراجع ولم تعد قادرة على حماية ممتلكاتها عندما أقدم الاميرال الاسباني دون بيترو Don Pedro، في ١٥١٠، أثناء حكم الملك الاسباني فرديناند الثاني الملقب بـ«المسيحي» على احتلال طرابلس وإعماله مذبحة في رقاب أهلها (بعد مرور ١٨ سنة على سقوط غرناطة في الأندلس وهجرة العديد من الاندلسيين إلى ليبيا واستقرارهم بشكل خاص على سواحل طرابلس).

ولما احتل الملك الاسباني شارل الخامس (شارلكان Charles Quint) مملكة الحفصيين استولى ايضًا على طرابلس وسلمها، سنة ١٥٣٠، إلى «فرسان القديس يوحنا شفيع مدينة القدس» الذي عُرفوا ايضًا بفرسان مالطا» (راجع «مالطا» في هذا الجزء). وظلت تلك المنطقة خاضعة لهم حتى قدوم العثمانيين في العام ١٥٥٤.

في التاريخ الحديث
الحكم العثماني (١٥٥٤–١٩١١)

باشوية طرابلس الغرب (برقة وفزّان وطرابلس): في ١٥٥١، نزل القائد البحري العثماني الشهير درغوث باشا على شواطىء طرابلس الغرب وانتزع المنطقة من فرسان مالطا. وفي ١٥٥٤، بدأ درغوث في إرساء دعائم السلطة العثمانية التي شملت السواحل الليبية بأكملها تقريبًا. ومات درغوث باشا في ١٥٦٥ ودفن في طرابلس. وحّد الأتراك ضمن باشوية طرابلس الغرب أقاليم ليبيا الثلاثة: برقة وفزّان وطرابلس، بعد أن كانت مستقلة عن بعضها البعض.

لم تنتعش ليبيا في ايام العثمانيين لأن اهتمام هؤلاء بالبلاد كان عسكريًا فحسب، وكانوا قد أصبحوا، اعتبارًا من ١٥٧٤، أسياد سواحل البحر المتوسط الشرقية والجنوبية حتى حدود المغرب الأقصى. وقد حكم العثمانيون البلاد بالحديد والنار في محاولة لتتريكها وهي السياسة نفسها التي كانوا يتبعونها ايضًا في المشرق العربي.

حكم عائلة قرمانلي (١٧١٠–١٨٣٥): تصدّى الليبيون لمحاولات التتريك بشكل عام، ووقعت عدة انتفاضات، أعظمها انتفاضة «غريان» في غرب ليبيا على مقربة من الحدود مع تونس في مطلع القرن السابع عشر التي تمكن الاتراك في النهاية من إخمادها.

في ١٧١٠ عين الأتراك أحمد باشا القرمانلي واليًا عثمانيًا على ليبيا، فحكم البلاد بيد من حديد، وانتهى به الأمر إلى الاستقلال عن السلطة المركزية في الآستانة مع استمراره بدفع الخراج. واستمر الحكم وراثيًا في عائلة القرمانلي إلى سنة ١٨٣٥ باستثناء مدة قصيرة جدًا (١٧٩٣–١٧٩٤) عندما حاولت تركيا استرجاع نفوذها في المنطقة وعينت على طرابلس واليًا جديدًا هو علي برغل الذي هجم على تونس، إلا أن حمودة باشا، باي تونس، انتصر عليه ثم لحق به إلى طرابلس وعزله وأرجع عائلة القرمانلي إلى سدة الحكم. وقد تغاضى الباب العالي عن ذلك بعدما اعتذر له باي تونس وأرسل له الهدايا.

تميزت فترة حكم القرمانلي بالمؤامرات والصراعات الداخلية بين أفراد العائلة الحاكمة، وبتوالي انتفاضات الليبيين الفاشلة ضدهم.

واتبع القرمانليون سياسة الاقتراض الخارجي إلى أن أصبحوا خاضعين للمصالح الفرنسية والبريطانية. فأسرعت الدولتان، في إطار تنافسهما الاستعماري، إلى إيجاد مناطق نفوذ لهما في ليبيا.

ونتيجة للمظالم المتفاقمة ولسياسة الضرائب، انتفض الليبيون مجددًا، فحصد منهم الجيش القرمانلي (المدعوم من العثمانيين كالعادة) المئات، واضطرت جموع كبيرة إلى الهجرة إلى تونس ومصر وأفريقيا السوداء.

وبين ١٨٠١ و١٨٠٥ ثم في ١٨١٥، تصدّى الليبيون للولايات المتحدة الاميركية التي أعلنت الحرب على ليبيا بسبب القراصنة القرمانليين الذين كانوا يقدمون خدماتهم إلى مختلف الدول الاوروبية (التي كان يتزايد نفوذها داخل ليبيا). ولم تستطع الولايات المتحدة احتلال ميناء درنة إلا بعد خسائر فادحة.

وأمام تصاعد النقمة ضد الحكام القرمانليين وتفاقم الخطر الدولي وانعكاسهما على الحكومة العثمانية المركزية في الآستانة، قرر الباب العالي استعادة إشرافه المباشر على ليبيا. فأرسل، في ١٨٣٥، اسطولًا بقيادة وزير دفاعه إلى الشواطىء الليبية واعتقل الحاكم علي قرمانلي، واسترجعت القوات العثمانية أغلب المناطق الليبية باستثناء منطقة سرت (برقة) التي كانت كلها تحت قيادة الشيخ محمد علي السنوسي مؤسس الطريقة الدينية السنوسية. فكانت غالبية المناطق الليبية، ابتداء من ١٨٣٥، عثمانية، في حين كانت سرت (برقة) سنوسية استقلالية وداعية لاستقلال ليبيا برمتها.

محمد علي السنوسي (والسنوسية): شيخ، مؤسس الطريقة السنوسية، وبه بدأت، ويُعرف بـ«السنوسي الكبير». ولد، العام ١٧٨٧، في قرية إسمها الواسطة على مقربة من مستغانم على مقربة من وهران في الجزائر. أول مَن علّمه كانت عمته فاطمة وهي التي أشرفت على تحفيظه القرآن الكريم. ثم انتقل إلى بعض العلماء في الواسطة، وبعد ذلك انتقل في شبابه إلى جامع القروين في فاس، وهناك بدأت حياته الفكرية حيث أمضى عددًا من السنين، أصبح في آخرها، مرجعًا للأساتذة. وأراد أن يمر بكل مركز علمي في شمال افريقيا، ويقضي بعض الوقت مدرسًا، فزارها ودعا إلى إصلاح حال المسلمين. وهذا جوهر دعوته.

السنوسي الكبير أصبح عضوًا في كل الطرق الصوفية التي كانت موجودة في شمال افريقيا، وكتب من بعد عن هذه الطرق، ووصفها وصفًا دقيقًا. أعجبته الجزائر لأنها وطنه الأصلي، بينما في

تونس لم يقبلوا به لأنه كان هناك المعهد الحفصي (الزيتونة) ولم يريدوا مزاحمين.

في ليبيا، وجد أن الزوايا كانت قليلة وضعيفة. انتقل إلى مصر حيث لم يعجبه شيئان: أولًا أن علماء الأزهر أصبحوا يتبعون رغبات محمد علي، فلم يظلوا علماء للعلم، أصبحوا نصحاء ومؤيدين للسلطة. ولم تعجبه طريقة محمد علي، فاعتبره أنه كان يأتي بالشؤون الغربية الغريبة بشيء من السرعة. وقام خلاف بينه وبين شيخ الأزهر، فأصدر فتوى ضده والمعروف أن أحدهم همّ بقتله. فترك مصر وذهب إلى الحجاز حيث أقام هناك نحو ٢٠ سنة، وحيث بدأ حياة الطريقة السنوسية في سنة ١٨٣٧. فأنشأ أول زاوية سنوسية في مكة في جبل أبي قبيس. وأراد أن يعود إلى الجزائر، لكنه عرف أن الفرنسيين احتلوها (١٨٣٠)، وتونس لا مجال له فيها، وأما المغرب فبعيد جدًا. تبقى ليبيا هي المكان المناسب، وتحديدًا برقة، إذ إن طرابلس كانت تخضع للعثمانيين بصورة مباشرة.

أنشأ الزاوية الأولى في البيضاء سنة ١٨٤٣. هذه هي السنة التي يمكن اعتبارها بدء السنوسية في ليبيا. وبدأ ينظر للقضية من ناحيتين: الأولى إحياء الاسلام بالطريقة التي فهمها هو، والثانية نشر الاسلام في الأماكن التي لم يصلها.

وجد السنوسي الكبير أن زاوية البيضاء قريبة أكثر من اللازم إلى الشاطىء والمكان الذي فيه السلطة العثمانية (بنغازي–درنة). لذلك نقل المركز إلى الجغبوب. غير أنه عندما انتقل إلى الجغبوب لم يعش بعدها طويلًا فتوفي سنة ١٨٥٩ ودُفن فيها.

الشيخ محمد المهدي السنوسي (١٨٥٩–١٩٠٢): هو نجل محمد علي السنوسي (الكبير). خلف أباه وهو في السادسة عشرة من عمره. نقل مقره إلى «الجوف» في واحة «الكفرة» وحوّل الطريقة السنوسية إلى منظمة دينية–اجتماعية–عسكرية استقطبت القبائل واصبحت السلطة الفعلية التي تدير المناطق الواقعة تحت إشرافها ويمتد نفوذها إلى أقاصي افريقيا وخاصة في التشاد والسودان بفضل سلسلة الزوايا الممتدة عبر تلك المناطق. وعدد الزوايا التي تمّ إنشاؤها في فترة السنوسي الكبير ونجله المهدي مختلف فيها بين الباحثين. لكن تأكد أن برقة والكفرة لوحدهما كان فيهما ١٢٣ زاوية، ومن شبه المؤكد أن نحو ٣–٤ ملايين انتقلوا من الوثنية إلى الاسلام في أواسط افريقيا على يد السنوسيين.

ما بين المهديّن: المهدي السنوسي والمهدي السوداني: عن العلاقة بين هذين المهديين يذكر المؤرخ الدكتور نقولا زيادة («الحياة»، ٨ آب ١٩٩٩، ص١٩):

«أواخر أيام السيّد المهدي (السنوسي) أو على الأصح في الفترة التي كان فيها يشرف على السنوسية حدثت أشياء كثيرة في العالم المتصل بالشمال الافريقي. أولًا فرنسا استمرت في احتلالها للجزائر. ثانيًا فرنسا وايطاليا تنافستا على تونس بغية استعمارها بطبيعة الحال، ولكن هناك شيئًا ما: كانت الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر أمل المسلمين في الاصلاح. فالدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بدأت تتدهور. إذن لم يكن ثمة مجال لأن تصبح هذه الدولة منقذة المسلمين. لكن السنوسي الكبير ونجله السيد المهدي يعرفان انك لا تستطيع أن تدعو إلى إصلاح الاسلام وتحارب الدولة العثمانية، وهي تمثل المسلمين.

«وهذا الفرق بين السيد المهدي والمهدي السوداني الذي حمل الحرب وقاتل، وكانت النتيجة انه تم احتلال السودان. والمهدي السوداني كتب إلى السيد المهدي رسالة يدعوه فيها إلى الالتحاق به، وقال له إنه يعينه الخليفة الرابع. فردّ عليه السيد المهدي ردًا لطيفًا حكيمًا، وقال له ما هكذا تضرب الإبل، ولا يجوز لك أن تحارب الدولة العثمانية (أي المصريين). والرسالة الثانية التي بعثها مهدي السودان للسيد المهدي لم يجب عليها. قاطعه مرة واحدة. فكان السيد المهدي حريصًا على المشي والمضي بسلامة».

الشيخ محمد الشريف السنوسي: لما مات الشيخ محمد المهدي خلفه ابن عمه الشيخ محمد

الشريف السنوسي حيث لم يكن للمهدي سوى ابنين دون سن الرشد أحدهما ادريس الذي كان عمره آنذاك ١٣ سنة. وعلى عاتق الشيخ محمد الشريف كانت المقاومة ضد الاستعمار الايطالي.

في التاريخ المعاصر
الاحتلال الايطالي (١٩١١–١٩٤٣)

تحضيرات الاحتلال: كانت ايطاليا تعد العدة لاحتلال ليبيا منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، أي منذ قبل نحو ربع قرن قبل الاحتلال الفعلي. ففي ١٨٨٧، عقدت اتفاقية مع بريطانيا ومع الامبراطورية النمساوية–المجرية تتعلق بالمحافظة على الوضع القائم في البحر الابيض المتوسط وإن كانت ترمي في الواقع لسد الطريق امام فرنسا لاحتلال طرابلس الغرب والمغرب الأقصى بعد أن احتلت الجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨١).

وفي السنة نفسها (١٨٨٧)، وقعت ايطاليا اتفاقيات ثنائية سرية مع كل من بريطانيا وألمانيا والنمسا واسبانيا تضمن لها مساندة تلك الدول في حال احتلالها لطرابلس الغرب.

وفي ١٩٠٠، وقعت مع فرنسا اتفاقية حول تحديد مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط بحيث تخلت بموجبها فرنسا لايطاليا عن طرابلس الغرب مقابل اطلاق يديها في المغرب الأقصى (Maroc) (وقد أقرت تلك الاتفاقية في ١٩٠٢، ثم أبرمت من جديد في ١٩١٢ أي بعد استيلاء كل منهما على «منطقته» في ١٩١١.

وزيادة في كسب أكثر ما يمكن من التأييد الدولي كانت ايطاليا في ١٩٠٩ قد وقعت معاهدة مع روسيا القيصرية اعترفت فيها ايطاليا بحقوق روسيا في المضائق مقابل الاعتراف بحقوقها هي في السيطرة على ليبيا.

الاحتلال: بعد نجاحها في حبك الشبكة الدبلوماسية الدولية، أعدت ايطاليا العدة لاحتلال ليبيا عسكريًا، ثم وجهت إنذارًا للدولة العثمانية بذريعة «القضاء على الفوضى في ليبيا ونشر التمدن...»؛ وبعد ٢٤ ساعة أعلنت الحرب على الدولة العثمانية، واحتلت مدن طرابلس ودرنة وبنغازي والخمس، ثم أعلنت رسميًا ضم ولاية طرابلس الغرب في ٥ تشرين الثاني ١٩١١. واستسلمت تركيا ووقعت على معاهدة صلح مع ايطاليا في أوشي لوزان Ouchy-Lausanne في ١٩١٢ (كانت تركيا منهمكة في حروبها البلقانية)، واعترفت الدول الاوروبية بالمعاهدة التي تمنح ولايتي طرابلس الغرب وبرقة إلى ايطاليا.

المقاومة في السنوات الأولى للاحتلال: منذ اللحظة الأولى للاحتلال الايطالي، انتفض الليبيون وتصدوا لفرق الانزال ومنعوا الايطاليين من التوغل في داخل البلاد رغم فظاعة ما ارتكبه الايطاليون من تقتيل طالت المدنيين. ومن أهم معارك الليبيين معركة خُردَبية (قصر بوهادي) التي قادها الشيخ محمد الشريف السنوسي وأخوه صفي الدين ورمضان السويحلي في ٢٩ نيسان ١٩١٥، استرجع الليبيون بعدها أغلب المناطق التي كان الايطاليون قد توغلوا فيها باستثناء طرابلس والخُمس وزوارة. وفي العام ١٩١٦، كان القسم الشرقي كله تقريبًا خاضعًا للسنوسيين تدعمهم بالخبرات والذخائر تركيا وألمانيا. الأمر الذي اضطر ايطاليا إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا للقتال معًا ضد السنوسيين انضمت إليها فرنسا في ١٩١٧.

خطان متوازيان: خط «فرِّق تسد» وخط استمرار المقاومة الوطنية (١٩١٧–١٩٢٢): عملت ايطاليا وبريطانيا على ضرب الحركة الوطنية السنوسية من الداخل. فوقعتا معاهدة مع محمد إدريس السنوسي (نجل الشيخ محمد المهدي السنوسي) اعترفتا به فيها أميرًا على برقة. لكن المعارضة، سواء في شرق البلاد بقيادة الشيخ أحمد الشريف السنوسي، أو في غربها بقيادة محمد العابد واصلت المقاومة ضد ايطاليا وبريطانيا وفرنسا (وضد سلطة محمد إدريس السنوسي في برقة).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، استمرت ايطاليا في محاولاتها ضرب المعارضة من الداخل، معارضة السنوسيين يقودهم الشيخ أحمد الشريف ومعارضة القبائل، بحيث وقّعت، بين ١٩١٨ و١٩٢٢، عدة اتفاقيات مع محمد إدريس السنوسي (الذي أصبح، إضافة إلى كونه أميرًا على برقة، زعيمًا للطريقة السنوسية بعد أن ألتحق أحمد الشريف في نهاية ١٩١٥ بالآستانة).

وهكذا تم في المنطقة الشرقية وقف إطلاق النار وعادت التجارة إلى إقليم برقة. أما منطقة طرابلس الغرب فقد واصل الثوار مقاومتهم وأعلنوا، في تشرين الثاني ١٩١٨، عن قيام الجمهورية وجعلوا مدينة «غريان» عاصمة لها. ومن أبرز قادة المقاومة في ذلك الاقليم كان رمضان السويحلي وأحمد المُرَيِّد وعبد النبي بالخير.

ولزيادة تقسيم الحركة الوطنية لجأت ايطاليا، في تشرين الاول ١٩٢٠ إلى معاهدة جديدة مع إدريس السنوسي اعترفت له فيها بلقب الامير على مناطق إقليم برقة التي لم تكن تحتلها وبأن تكون له حامية من ألف جندي وحكومة تتحمل الخزينة الايطالية كل مصاريفها، كما أجرت للأمير رواتب مرتفعة. ولإفشال تلك الخطة سعى القادة الوطنيون (المقاومة) لتوحيد صفوفهم، وتُوجّت جهودهم بأن انعقد في سرت اجتماع بين ممثلي طرابلس وبرقة، وعُرض في ذلك الاجتماع على إدريس السنوسي بأن يكون أمير طرابلس لإنقاذه من قبضة الايطاليين؛ وبعد تردد قبل إدريس ذلك العرض.

الحكم الفاشي في ايطاليا وعمر المختار (١٩٢٢–١٩٣١): تغير الوضع مع وصول الفاشية إلى الحكم في ايطاليا (١٩٢٢)، إذ تراجعت ايطاليا عن كل الاتفاقيات السابقة مع إدريس السنوسي وعادت إلى سياسة البطش. فهاجر إدريس إلى مصر في كانون الاول ١٩٢٢، وواصل الليبيون في الداخل مقاومتهم، يقودهم عمر المختار (١٨٥٨–١٩٣١) الذي أذاق الايطاليين الأمرين طيلة تسع سنوات من المقاومة المتواصلة. وفي إحدى المعارك جُرح عمر المختار ووقع في الأسر، ثم أمر الجنرال الفاشي غرازياني Graziani باعدامه في ١٦ ايلول ١٩٣١ في سلوك على بعد ٦٠ كلم إلى الجنوب من بنغازي (راجع عمر المختار، في باب الزعماء). وهول العنف الفاشي (نحو ١٥٠ ألف قتيل من المدنيين عدا عن الذين سقطوا ابان المعارك) همدت المقاومة بعد ذلك. ولإحكام سيطرتها على البلاد أرست القوات الفاشية الادارة المركزية ودمجت إقليمي برقة وطرابلس الغرب في ١٩٣٤.

أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٣): في ٩ كانون الثاني ١٩٣٩ أعلن موسوليني رسميًا عن توحيد مناطق طرابلس ومصراتة وبنغازي ودرنة وضمها للأراضي الايطالية ودعاها «ليبيا الايطالية»، وجعل إقليم فزان «منطقة عسكرية جنوبية».

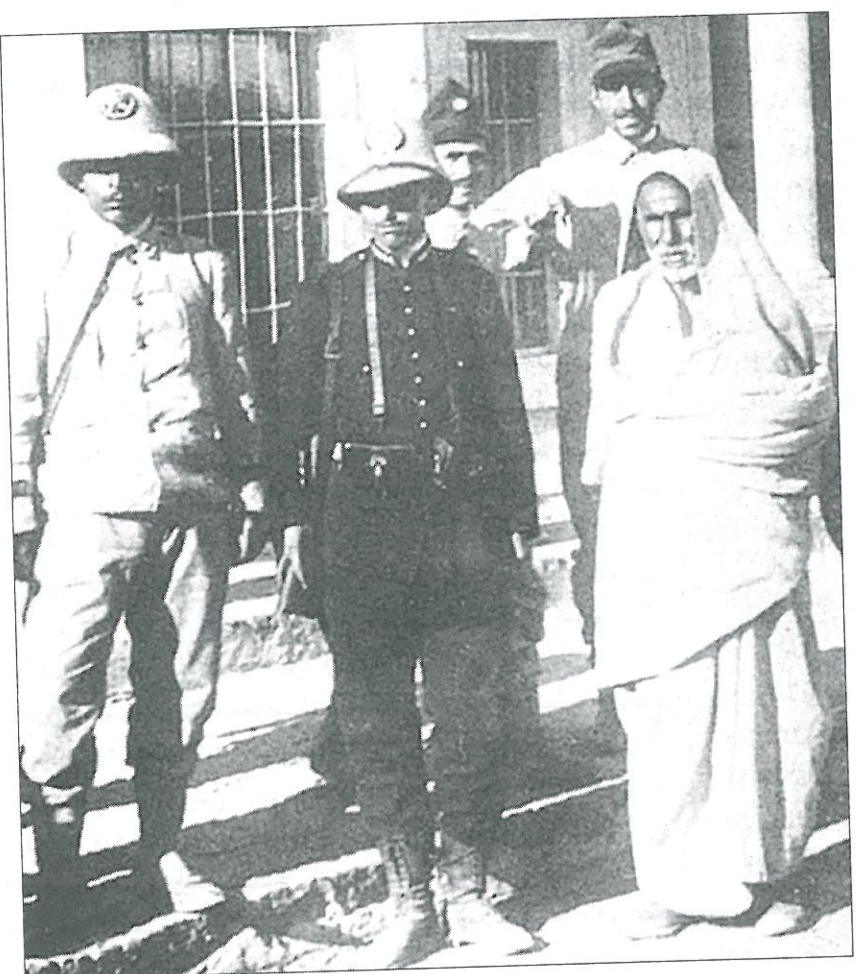
ولتدعيم استعمارها ليبيا شجعت الدولة الفاشية الايطاليين، خاصة المزارعين منهم على الرحيل إلى ليبيا. فارتفع عدد الايطاليين فيها من ١٨ ألف شخص سنة ١٩٢١ إلى حوالي ١١٠ آلاف في ١٩٤٠ انتشروا بشكل أساسي على المناطق الساحلية وبشكل خاص في سهل الجفارة في طرابلس الغرب وفي سهول الجبل الأخضر، كما بلغت مساحة الاراضي التي استولت عليها السلطات الاستعمارية حوالي ٨٠٠ ألف هكتار سُلمت أو بيع منها للايطاليين بأسعار رمزية ٢٣١ ألف هكتار.

هزيمة الفاشيين وإحلال النفوذ البريطاني والفرنسي محلهم: دخلت ايطاليا الفاشية الحرب إلى جانب ألمانيا النازية. وعلى أثر انتصار الحلفاء في معركة ليبيا ودخول الجنرال البريطاني مونتغومري Montgomery إلى طرابلس في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣ سارعت كل من فرنسا «الحرة» وبريطانيا إلى اقتسام البلاد باعتبارها «تركة» ايطالية تحت ستار «تسيير شؤون البلاد إلى أن يتم الاستقلال». فاحتلت فرنسا إقليم فزان وطبقت عليه القوانين السارية في الجزائر وأعادت رسم الحدود بالشكل الذي يلائمها وأقامت قواعد ومطارات عسكرية متقدمة. وكانت

المساهمة العسكرية الفرنسية الأساسية ضد ايطاليا في ليبيا عندما أقدم الكولونيل الفرنسي لوكليرك (أحد أبطال فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية) على انتزاع حصن كفرا، وسط الصحراء الليبية، في ٢ آذار ١٩٤١، وأقسم يومها على تحرير فرنسا وصولاً إلى ستراسبورغ، وعُرف هذا القسم بـ«قسم كفرا».

أما بريطانيا فاحتلت اقليمي طرابلس الغرب وبرقة ودعمت وجودها بإقامة قواعد بحرية في موانىء طرابلس وبنغازي وطبرق وزوارة بالاضافة إلى إقامة عدة معسكرات لاستقبال قواتها المرحلة عن فلسطين تمهيداً لتسليمها إلى الصهاينة طبقًا لوعد بلفور وللاتفاقيات السرية بين بريطانيا والحركة الصهيونية. كما سمحت بريطانيا للولايات المتحدة بانشاء قاعدة «هويلس» Hweelus الجوية في «الملاحة» قرب طرابلس.

(من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥، لم يكن من همّ لبريطانيا وفرنسا سوى تدعيم مراكز نفوذهما غير عابئتين بالمشاكل الحيوية للسكان الذين كانوا مهددين بالجوع والمرض نتيجة تمزيق بلادهم وتحولها إلى ساحة معارك أثناء الحرب العالمية الثانية).



الشيخ عمر المختار قبل لحظات من تنفيذ حكم الإعدام.



قبر عمر المختار حيث دُفن في الموقع الذي أعدم فيه.

الاستقلال

حركة وطنية وقرار الأمم المتحدة بفرض الحماية البريطانية–الايطالية–الفرنسية: أصبحت ليبيا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحت اشراف الأمم المتحدة وفق «معاهدة السلام». فأدرك الليبيون أن الاستعمار عائد بغطاء ونصوص دولية، فتزخمت في صفوفهم حركة وطنية مطالبة بالاستقلال الناجز وجدت ترجمة لها في تأسيس عدد من الاحزاب والجمعيات والأندية: الحزب الوطني الذي تأسس في طرابلس (١٩٤٥)، جمعية عمر المختار في برقة، الكتلة الوطنية، جبهة الوحدة الوطنية، حزب اتحاد مصر وليبيا، حزب الاستقلال... كما صدرت عدة صحف: طرابلس الغرب، برقة الجديدة، الفجر، الاستقلال، الوطن. وكانت غالبية هذه الأحزاب والصحف تنادي بالاستقلال الكامل لليبيا الموحدة. ولتوحيد الصفوف حول هذا المطلب المركزي التأم شمل الحركة الواطنية في ١٩٤٧ مع تأسيس «المجلس الوطني لتحرير ليبيا» في القاهرة (سُمّي في ما بعد «مؤتمر طرابلس الوطني»). وفي مطلع ١٩٤٨، انعقد اجتماع عام لـ«مؤتمر برقة الوطني»، وطالب بتوحيد البلاد واستقلالها.

لكن في أيار ١٩٤٩، قررت الأمم المتحدة فرض الحماية البريطانية على إقليم برقة والايطالية على إقليم طرابلس والفرنسية على إقليم فزان.

ولم تمض ساعات على إعلان هذا القرار حتى هبّ الليبيون بمظاهرات صاخبة واضرابات وبيانات وندوات... حتى وجدت الأمم المتحدة نفسها، بعد شهور قليلة، أي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩، مدفوعة إلى الاعلان عن «منح ليبيا الموحدة الاستقلال قبل بداية ١٩٥٢».

الاستقلال وسط الصراع: سارعت بريطانيا إلى الاعلان عن قبولها القرار الدولي، ولكنها بدأت للتو تعمل لهدفين: الأول، تنصيب أمير برقة محمد إدريس السنوسي ملكًا على البلاد؛ والثاني، فرض نظام «الاتحاد الفدرالي» بدلًا من «ليبيا الموحدة». ومن شأن نظام الاتحاد الفدرالي أن يحافظ على استقلالية الأقاليم الثلاثة (طرابلس الغرب وبرقة وفزان).

على هذا الأساس، ووفق رغبة بريطانيا، أُعلن استقلال «المملكة الليبية المتحدة»، في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١، باعتبارها «مملكة دستورية» يحكمها الملك محمد إدريس ابن المهدي السنوسي، الذي أصبح يلقب بـ«إدريس الاول». وكان مُهّد لهذا الاعلان بتشكيل أول حكومة ليبية برئاسة أحد وجهاء طرابلس وهو محمود المنتصر في ٢٩ آذار ١٩٥١، وسن أول دستور للمملكة في ٧ تشرين الاول ١٩٥١، يعطي للملك صلاحيات واسعة جدًا تجعل منه السلطة الأعلى في البلاد (يعين نصف مجلس النواب، وتنتخب المجالس الاقليمية النصف الآخر). وبذلك أُفرغ قرار الامم المتحدة من محتواه ولُجمت المعارضة الممثلة خاصة بـ«المؤتمر الوطني»، والتجأ قادتها، منذ ١٩٥٢، إلى مصر لمواصلة معارضتهم من هناك.

في يوم إعلان الاستقلال، ٢٤ كانون الاول ١٩٥١، ألقى الملك إدريس الاول في الجموع المحتشدة في ميدان «٩ أغسطس» في بنغازي كلمة جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم إلى شعبنا الكريم، يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة انه نتيجة لجهادها وتنفيذًا لقرار هيئة الأمم المتحدة (...) قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة، وإذ نبتهل إلى المولى عزّ وجلّ بأخلص الشكر وأجمل الحمد على نعماته، ونوجه إلى الأمة الليبية أخلص التهاني بمناسبة هذا الحادث التاريخي السعيد، ونعلن رسميًا أن ليبيا أصبحت منذ اليوم دولة مستقلة ذات سيادة ونتخذ لأنفسنا من الآن فصاعدًا لقب صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة، ونشعر ايضًا بأعظم الاغتباط لبداية العمل منذ الآن بدستور البلاد كما وضعته وأصدرته الجمعية الوطنية (...) وأنه لمن أعزّ أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة...».

غير أن حصول ليبيا على استقلالها لم يحل المشاكل العالقة التي ظلت تتفاعل، وفي مقدمتها المطلب المصري حول تعديل الحدود معها، وهو مطلب كانت تبنته الباكستان في الأمم المتحدة باسم مصر، بينما عارضه بشكل حاسم المندوب السوفياتي الذي وجد في المطلب المصري محاولة لتجزئة الاراضي الليبية قبل حصول ليبيا على استقلالها؛ وكذلك قضية القواعد البريطانية التي ظلت جاثمة على صدور الليبيين لسنوات عدة بعد الاستقلال، ما أعطى صدقية لما كان الملك إدريس السنوسي قد توقعه في قوله: «إن المحافظة على الاستقلال أصعب من الحصول عليه».

عهد الملك إدريس السنوسي: لاحق الحكم الملكي، منذ مطلع عهده، أي تحرك معارض له، خصوصًا لجهة اتهام النظام بـ«العمالة» والارتباط ببريطانيا والولايات المتحدة. ففي ١٩٥٢، صدر قانون بمنع الاحزاب السياسية، وفي ٢٩ تموز ١٩٥٣ وُقّعت معاهدة «الصداقة والتحالف» بين بريطانيا وليبيا لمدة ٢٠ سنة، اعتبرتها المعارضة ربطًا سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا لليبيا ببريطانيا، إذ كانت لهذه الأخيرة، بالاضافة إلى قواتها المنتشرة في عدة أماكن من البلاد، ثلاث قواعد في بنغازي وطرابلس والعَدَم (كان للأخيرة أهمية خاصة لأنها كانت تستخدم لنقل القوات والمعدات إلى الشرقين الأقصى والأوسط والخليج العربي–الفارسي وافريقيا). وقد جابه الليبيون هذه المعاهدة بالمظاهرات العنيفة، في حين أنه لم يُظهر مثل هذه المعارضة إزاء المعاهدة التي وقعتها ليبيا مع الولايات المتحدة في ايلول ١٩٥٤ وأجّرتها، بموجبها، قاعدة هويلس Wheelus لمدة ١٧ سنة بمبلغ زهيد. واعتبرت هذه القاعدة أضخم قاعدة اميركية في أفريقيا.

وأذكت ثورة الضباط الأحرار في مصر (ثورة يوليو ١٩٥٢)، ثم الناصرية ثم وحدة مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٨) والتيارات الناصرية والبعثية من الوعي القومي العربي التحرري، الأمر الذي ضيّق خناق المعارضة على نظام حكم إدريس الاول، فعمدت الولايات المتحدة إلى دعم نظام الملك وزادت في مبلغ إيجار قاعدة هويلس من مليون دولار إلى عشرة ملايين دولار سنويًا بالاضافة إلى معونات سنوية من القمح.

أحداث ١٩٦٤: في ١٤–٢٠ كانون الثاني ١٩٦٤، وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية الاول في الاسكندرية (وغياب الملك إدريس عنه) وعلى وقع كونه حدثًا قوميًا بالغ الأهمية اندلعت انتفاضة شعبية، عمادها الطلاب، في طرابلس وبنغازي، رفعت المطالب نفسها التي كان قد تقدم بها الطلاب في تشرين الثاني ١٩٦٣، وتضمنت إقامة اتحاد عام للطلبة الليبيين وتحسين المناهج التعليمية وأوضاع الجامعة وإجلاء القواعد الاجنبية عن ليبيا. وهتف المتظاهرون ضد الملك إدريس لغيابه عن مؤتمر القمة العربية الاول، ولموقفه من قضية تحويل نهر الاردن، واحتجاجًا كذلك على الاوضاع السياسية والادارية الفاسدة في البلاد.

يقول حسين حمود (كاتب ليبي، «الحياة»، ٣ نيسان ١٩٩٣) في وصفه لتلك الانتفاضة:

«ولعله من الأهمية بمكان أن نورد مقتطفًا موجزًا عن وصف أحد المراقبين لتلك الاحداث بل والمشاهدين لها حتى نتبين الحقيقة كاملة. فقد وصفت صحيفة المانية الانتفاضة الطلابية في كانون الثاني ١٩٦٤ بأنها: «أكبر تحرك عفوي في العالم تشهده دولة ما». وأضافت في تقريرها الذي نشرته مجلة «دير شبيغل» الألمانية واصفة الجسد السياسي في ليبيا بأنه «كسيح» والشارع الوطني بأنه «خامل» قبل تلك الانتفاضة الطلابية الشعبية وتقول «حينما فتحتُ نوافذ حجرتي في صباح يوم ١٤ يناير أحسستْ بقشعريرة غريبة تهزني، لقد لمستُ كتلًا من البشر يتحرك في عفوية وبغضبة شعبية، وكانت ترفع شعاراتها الوطنية والقومية، وكانت المظاهرات تمتد بعيدًا عبر شارع الاستقلال في بنغازي لتنتهي في المدى البعيد الذي يحد المدينة».

وعن نتائج الانتفاضة يضيف حسين محمود أنها «بلورت الشعور العام لدى أبناء ليبيا بمدى الفساد الذي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها الذي طال حتى القضاء. وساهمت المنشورات التي وزعها الطلبة في تعميق الوعي بالمطالب الطلابية والوطنية والقومية، كما ساهمت الصحف الوطنية في ذلك وفي مقدمها صحيفة «البلاغ». وحققت تلك الانتفاضة تلاحم القطاعات، وتلاحم القوى الطلابية مع جماهير الشعب، وحققت ايضًا بعضًا من المطالب الطلابية والوطنية والتي تمثلت في إجماع البرلمان الليبي، في ١٦ آذار ١٩٦٤، على مبدأ جلاء القوات الاجنبية عن تراب الوطن وإنهاء المعاهدات، وعلى المستوى الطلابي حققت الانتفاضة قيام أول اتحاد طلابي في ليبيا عام ١٩٦٥».

أعاد الليبيون انتفاضتهم بعد نحو سنتين إثر الهزيمة العربية في حرب حزيران ١٩٦٧. فثارت ثائرتهم مطالبين بتصفية القواعد الأجنبية. فانسحبت بريطانيا من قاعدة بنغازي (برقة) في ١٩٦٨، وبقيت في قاعدة العَدَم الجوية، كما أبقت حاميتها العسكرية في طبرق. واستمر الوضع على حاله إلى أن كانت «ثورة الفاتح من أيلول» ١٩٦٩.

يهود ليبيا

وجودهم التاريخي: جاءت الديانة اليهودية إلى بعض سكان بلاد «الأمازيغ» البربر (شمال أفريقيا، بلدان المغرب العربي: غرب نهر النيل حتى المحيط الأطلسي وأطراف الصحراء الكبرى) في القرن الثاني ق.م. وظل انتشارها محدودًا في الشمال. وكانت «الكاهنة» ملكة أمازيغ الأوراس، وأتباعها، يهودية الديانة، وقد قاومت بضراوة جيوش المسلمين. فقد جعل القائد حسان بن النعمان مدينة طرابلس مقرًا عسكريًا له انطلق منه إلى «أفريقيا» (تونس اليوم) وتمكن من اقتفاء أثر الكاهنة وهزمها في ٧٠٣، ورسم، في الوقت نفسه، سياسة حكيمة تعتمد على العدل والمساواة بين الفاتحين والسكان الأصليين. الأمر الذي جعل الكثير من البربر الوثنيين، من سكان الجنوب والصحراء، يقبلون بالاسلام بسبب ما اكتشفوه من تقارب وتماثل بين ظروفهم الحياتية وطبيعتهم البدوية

الصحراوية مع طباع وظروف الفاتحين العرب المسلمين، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون.

اندماجهم حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية:
«بعد انتشار الاسلام واستتباب الأمر للمسلمين، فانه لا أحد يمتلك الدليل على أن اليهود الذين وجدوا عبر القرون في شمال افريقيا ليسوا هم «بقايا البربر» الذين اعتنقوا اليهودية منذ عهد «الكاهنة». ولا يوجد ايضًا ما يقطع بعدم وقوع قدر من الاختلاط مع يهود من بني اسرائيل بعد ذلك، كما اختلط العرب بكثير من الاجناس والاعراف من الشعوب التي دخلت في الاسلام.

«لذلك فإنه لا يوجد في الواقع أي اختلاف في العادات والتقاليد الاجتماعية وطرق المعيشة بين اليهود في أقطار المغرب الكبير وبقية المسلمين من البربر أو المستعربين. واليهود في هذه البلدان يتكلمون اللغة العامية الدارجة ولا يهتمون باللغة العبرية إلا بقدر ما تقتضيه الصلوات والشعائر الدينية بالنسبة إلى المتدينين. وفي أعراسهم كانوا يتغنون بالاغاني والالحان الشعبية المحلية نفسها، بل برز بين اليهود الليبيين فنانون كبارًا وحققوا في مجال الغناء والطرب شهرة واسعة. ومَن من أبناء جيلي، مَن لا يذكر المطربة اليهودية الليبية «مالو» التي كانت تحيي أفراح الأعراس وتقيم حفلات عامة بمدينة طرابلس.

«ويلاحظ على يهود ليبيا بالذات انصرافهم إلى العمل بالتجارة وممارسة الحرف والصناعات الصغيرة وعدم الاهتمام بالعمل في الزراعة، كما يُلاحظ عليهم الزهد في التعلّم أو الحصول على قدر من الثقافة العامة. وبسبب ذلك، لم يظهر بينهم مَن تأهل للالتحاق بعمل حكومي أو وظيفة رسمية في كل العهود التي سبقت اعلان الاستقلال وقيام الدولة الليبية في العام ١٩٥٢، كما لم يظهر من بينهم عدد من المثقفين على نحو ما ظهر في تونس والمغرب.

«وعندما شنّ الايطاليون الحرب الاستعمارية على ليبيا، لم تبد أية «شبهات» على موقف اليهود الليبيين من هذا الغزو، بل ظهر منهم مَن حمل السلاح وأبلى بلاء حسنًا إلى جانب المجاهدين ضد الغزو الايطالي، ومات بعضهم من أجل ليبيا. ولم يزل في برقة ومصراتة بالذات من شيوخ تلك المرحلة «شهود أحياء» يتحدثون عن «المجاهدين اليهود» الذين كانوا مع القائد الشهيد عمر المختار، والرئيس البطل رمضان السويحلي.

«وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (...) أخذت العناصر الوطنية في طرابلس في تنظيم أول حركة سياسية للمطالبة بالاستقلال. وكان من بين تلك العناصر شخصيات يهودية على رأسها رئيس الطائفة السيد زكينو حبيب الذي شارك في أعمال التحضير لتشكيل «الحزب الوطني» وهو أول حزب تكون بعد خروج الطليان، وحضر اجتماعات شعبية وخطب يندد بالاحتلال البريطاني ويطالب بالاستقلال» (فاضل المسعودي، كاتب وصحافي ليبي مقيم في الخارج. «الحياة»، أول آب ١٩٩٧، ص ٧).

بداية الشقاق (شكوك وعنف ودعاية صهيونية):
يتابع فاضل المسعودي بقوله (المرجع المذكور) إن موقف اليهود الوطني لفت أنظار ضباط الادارة البريطانية في طرابلس وبرقة، «وخصوصًا لما أبداه تجار اليهود من حماس في جمع التبرعات وتمويل الحركة الوطنية الناشئة. ومن هنا تكتنف الشكوك موقف الادارة البريطانية من «الفتنة» التي دبرت للإيقاع بين المسلمين واليهود وضرب علاقة التآخي القديمة والمتواصلة بينهم في ليبيا، والتي تطورت، بفعل تآمر ضباط انكلترا، إلى صدام عنيف في نهاية سنة ١٩٤٥، أدى إلى مقتل عدد من اليهود وإحراق بعض معابدهم، وهو أمر لم يسبق ان وقع في السابق بليبيا (...) وفي ١٩٤٦ و١٩٤٧، وصلت بصورة سرية، وبتسهيلات من إدارة الاحتلال البريطاني وفود من «الوكالة اليهودية العالمية» والحركة الصهيونية للاتصال بكبار شخصيات الطائفة اليهودية، وإقناعها بعدم الثقة والاطمئنان لليبيين، وربطها بالحركة الصهيونية، وتحريضها على الهجرة إلى فلسطين».

حوادث حزيران ١٩٤٨: محمد بن غليون، رئيس «الاتحاد الدستوري الليبي» المعارض، استند، في دراسته لهذه الحوادث (من ثلاث حلقات، «الحياة»، ٢١ و٢٢ و٢٣ ايلول ١٩٩٧)، إلى الوثائق البريطانية الرسمية، وفيها ان هذه الحوادث وقعت في طرابلس، في ١١ حزيران (وامتدت إلى أيام)، وبدأت إثر مشادة كلامية بين شاب يهودي وآخر عربي، وتطورت عراكًا اشترك فيه المئات من العرب (غالبيتهم من التونسيين) واليهود الليبيين... وأسفرت عن عدد من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، وعن تخريب وحرائق.

وفي أحد التقارير الواردة في الوثائق المذكورة:

«منذ الاضطرابات التي قامت ضد اليهود في تشرين الثاني ١٩٤٥ بدت العلاقات بين اليهود والعرب منسجمة، ولم تقع أي حادثة تذكر...

«أخذت الأفكار الصهيونية تزداد تدريجيًا بين الشبيبة اليهودية، وما ساعد على ذلك هو تعيين الحاخام بيلوز من فلسطين كرئيس للحاخات في ١٩٤٧، وهو من مواليد الجزائر ويحمل الجنسية الفلسطينية...

«لاحظنا ازدياد نشاطات هيئة الدفاع عن فلسطين في طرابلس إذ انشغلت بارسال المتطوعين (العرب القادمين من المستعمرات الفرنسية) والليبيين شرقًا (إلى فلسطين)، وفي الوقت نفسه، بدأ العديد من الشباب الصهيوني بالمغادرة إلى ايطاليا كمرحلة أولى لهجرتهم إلى اسرائيل...

«وبينما المتطوعون (العرب) يجوبون الشوارع بلا هدف. فإن شعورًا عامًا بالعداء للصهيونية يظهر بوضوح في المدينة القديمة (...) وفي الوقت نفسه ازدادت الاعمال الاستفزازية التي كانت تقوم بها الشبيبة اليهودية بعد أن أصبحت متشبعة بالأفكار الصهيونية... .

«لقد اندلعت الاضطرابات بصورة إرتجالية، وليس لدينا من الدلائل ما يشير إلى أنه تمّ التخطيط لها سبقًا. لكن لا يمكننا القول إن هذا ما حدث بالنسبة إلى وسائل الدفاع التي اتخذها اليهود. فهناك عدد من الدلائل التي تشير إلى وجود تحضيرات مسبقة كحوادث رمي القنابل اليدوية من سطوح المنازل وإطلاق الرصاص بين الحين والآخر. إلى هذا ظهرت بعض الكتابات العبرية على الجدران تقول «لا بأس ان يموت الانسان في سبيل وطنه». وهذه الدلائل تشير إلى وجود منظمة للدفاع، وأن وظائفها لا تقتصر فقط على الدفاع، ففي عدة حوادث اشتبكت جماعات من الشبيبة اليهودية مع الشرطة (البريطانية) من أجل الخروج من المدينة القديمة ومهاجمة السكان العرب...».

يهود ليبيا في فترة ١٩٤٩–١٩٦٩: رغم حوادث ١٩٤٨ وعمليات الشحن النفسي ليهود ليبيا لدفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين (اسرائيل)، أصرّ الآلاف منهم على البقاء في ليبيا. وجاءت الضمانات الدستورية مع اعلان الاستقلال (١٩٥٢) والانتعاش الاقتصادي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية بفضل هيمنتهم شبه الكاملة على الحركة التجارية الناشطة بسبب الشروع في التنقيب عن النفط ليزيدهم تمسكًا بهويتهم الليبية.

لكن في حزيران ١٩٦٧، وبفعل ما تركته حرب الأيام الستة (بين مصر واسرائيل) من إحباط واستياء وغضب في صفوف الجماهير العربية في أكثر من قطر عربي، أقدم ليبيون على حرق متاجر يهودية، وقام بعضهم بقتل بعض اليهود.

وضع الكاتب الليبي فاضل المسعودي («الحياة»، أول آب ١٩٩٧، ص ٧) هذه الحوادث في خانة «المؤامرة» على ليبيا ونظام حكم الملك إدريس السنوسي، ويقول: «الا أن سلطات الأمن الليبية سرعان ما سيطرت على الموقف وأفشلت مخطط التخريب الأجنبي...».

وعن دور السفير الايطالي، يقول فاضل المسعودي: «ليس السفير الايطالي السنيور تشيزاري باسكوينيلي هو الذي تولّى توفير الحماية لليهود، وتمكينهم من مغادرة البلاد التي لم تعد آمنة، كما يدعي مدير الجمعية الاميركية اليهودية في نيويورك في مقاله المذكور» (المقصود مقال دافيد هاريس في صحيفة «هيرالد تريبون» المنشور في تموز ١٩٧٧، تحت عنوان «كيف وصل يهود ليبيا إلى نهاية لم تلق إلا انتباهًا قليلاً»).

ويتابع المسعودي: «في الواقع ساهم السفير الايطالي بجهد كبير آخر، وهو إقناع اليهود من رعايا بلاده (كان كثير من يهود ليبيا قد حصل على الجنسية الايطالية، في ١٩٥٢ وبعدها، وبقوا في ليبيا، واعتُبروا من الرعايا الايطاليين) بضرورة المغادرة الفورية لليبيا والانتقال إلى ايطاليا. وقام بدور نشيط في تسهيل ذلك وإعداد الترتيبات التي مكّنت من تحقيق الهجرة الجماعية لليهود بواسطة جسر جوّي من طائرات «أليطاليا» في أيام معدودة. وكانت عملية زعزعة الأمن ووقوع الاضطرابات في ليبيا، والتهجير الجماعي للمئات من رعاياها على تلك الصورة، واحدًا من فصول المؤامرة الدولية المحبوكة التي كانت تعدّ لتغيير الاوضاع في المملكة الليبية، وتمهّد لنجاحها، وذلك ما وقع بعد ايلول ١٩٦٩. ومع ذلك اتخذ نظام الحكم الجديد في ليبيا (نظام العقيد معمر القذافي) مواقف في منتهى التسامح والكرم مع يهود ليبيا «المرحّلين» إلى ايطاليا، حتى بالنسبة إلى الذين انتقلوا منها إلى اسرائيل، إذ وجّه لهم الدعوة رسميًا للعودة إلى البلاد، وأبدى استعداده لاعادة كل ما كان لهم من أموال وممتلكات، وأعلن في أكثر من مناسبة عن استعداده لاعطائهم تعويضًا عادلاً في حين لم يُبد عُشر هذا القدر من الكرم والتسامح مع «الليبيين» الذين اتهموا بعدم الولاء للانقلاب («ثورة الفاتح من ايلول»)، وبقوا خارج ليبيا. وحسبما كشف هاريس، كاتب المقال المنوّه عنه، فإن العقيد القذافي أصدر سندات خاصة تستحق الدفع بعد ١٥

سنة تعطى لأولئك اليهود تعويضًا عادلًا عما فقدوه من أموال وممتلكات».

«ثورة الفاتح من أيلول» ١٩٦٩ العقيد معمر القذافي

«ثورة» أم «انقلاب»!؟: ثورة، في نظر الحكم الجديد القائم وزعيمه العقيد معمر القذافي. مجرّد إنقلاب قام به ضباط بدعم أميركي بهدف السيطرة على مصادر الطاقة ومنابعها وفي سياق الصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا في نظر المعارضة.

مستندًا إلى «الوثائق البريطانية» يقول محمد بن غلبون، رئيس الاتحاد الدستوري المعارض (في «الحياة»، ١٩٩٣):

«مع مطلع الستينات، حين بدأت ليبيا تبرز كواحدة من أهم الدول المنتجة للنفط غرب قناة السويس، بدأ اهتمام الولايات المتحدة بها يأخذ أبعادًا غير التي علقتها عليها بُعيد الاستقلال. ولم يعد الوضع السياسي للبلاد في ظل حكم الملك إدريس يناسب الاستراتيجية والمخططات الاميركية بعيدة المدى في تلك المنطقة، خصوصًا وأن نفوذ بريطانيا وامتيازاتها كانت دائمًا تأتي في المرتبة الأولى لدى الليبيين (...).

«كشفت الوثائق السرية البريطانية، التي تعرض في «مكتب الوثائق العامة» في لندن بعد مرور ٣٠ سنة من تاريخها، عن إخفاق الخطة الأميركية الأولى «أربعة تربيع» لتغيير هذا الوضع باحلال ولي العهد الليبي (الأمير الحسن الرضا المهدي السنوسي) بدلًا من عمه (الملك إدريس) في الظروف التي هيئتها أحداث كانون الثاني ١٩٦٤ في بنغازي، كما بيّنت الوثائق المحفوظة في الملف السري رقم /F0371 178856 تحت الرقم الإشاري VT1015/78G ان الولايات المتحدة شرعت فعلًا في البحث عن بديل للنظام برمته (...) (وفي فقرة من وثيقة أخرى يكشف بن غلبون عن أن الملك إدريس) لم يخف شعوره بالصدمة تجاه الاعتراف الاميركي المفاجىء بالنظام الجمهوري في اليمن، وما أعقبه من غض النظر عن الاعتداء المصري (على اليمن)، وأنه منذ ذلك الحين أخذ يشعر بانعدام الثقة في إخلاص الولايات المتحدة لأصدقائها...».

ويعطي بن غلبون واقعتين على دعم الولايات المتحدة للنظام الجديد: «في ايلول ١٩٦٩ كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي بادرت إلى الاعتراف بالانقلاب العسكري الذي وضع معمر القذافي في السلطة. كما سارعت بإخلاء قاعدتها العسكرية (هويلس) بمجرد أن «أمرها» القذافي بذلك. الأمر الذي رفع أسهمه في العالم الثالث ولفت له أنظار الجماهير».

معارض آخر، رئيس الوزراء الليبي في العهد الملكي، مصطفى بن حليم، يقول (نقلته «الحياة» عن كتابه الصادر في ١٩٩٢، «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي»، في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٣، ص١٠):

«لقد أخطأنا جميعًا ابتداء من الملك إدريس إلى آخر عضو في آخر وزارة ملكية. أخطأنا حين أهملنا تقوية المؤسسات الدستورية المتعددة، وتنمية المنظمات الجماهيرية كالاحزاب والنقابات (...) لو قمنا بذلك لما وجد الانقلابيون مبررًا لانقلابهم ولما تجاوبت بعض طبقات الشعب مع حركتهم (...) ومهما يكن من أمر فإننا، في النظام الملكي، اكتفينا بنظام برلماني بطيء التقدم قليل التطور لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد ١٨ سنة من الاستقلال. وظهرت الفاجعة الناجمة عن هذا التقصير عندما وقع انقلاب أول سبتمبر سنة ١٩٦٩. فما إن دفع ذلك الانقلاب النظام الملكي دفعًا بسيطًا حتى انهار تمامًا وانقشع وراءه الستار عن فراغ سياسي رهيب فاستولى رجال الانقلاب على مفاتيح الحكم بسهولة ويسر...».

«الضباط الوحدويون الأحرار» يتسلمون السلطة ويعلنون «الجمهورية»: لم تجد كوكبة من صغار الضباط الليبيين صعوبة في تنظيم نفسها بشكل سري في جو شعبي حماسي بسبب انتشار أفكار الأحزاب والحركات القومية مثل البعث والقوميين العرب، وخصوصًا بسبب الحركة الناصرية التي انتشرت بشكل واسع في صفوف الشعب الليبي. فعلى غرار «الضباط الأحرار» في مصر، تنادت هذه الكوكبة إلى إقامة تنظيم «الضباط الوحدويين الأحرار»، وكان على رأسهم العقيد معمر القذافي الذي كان «صاحب المبادرة الأولى، وكان جاء إلى طرابلس، قبل يوم واحد، أي في ٣٠ آب، واتصل بعبد السلام جلود الذي كانت وحدته متمركزة هناك. فوجئتُ (عبد المنعم الهوني) بهما (القذافي وجلود) أمام منزلي من دون إنذار سابق. دخلا وبدأنا الحديث وقالا لا بد ان نتحرك. عُقد في منزلي اجتماع لأعضاء اللجنة التنفيذية الموجودين في طرابلس وحدد الشكل النهائي لتنفيذ الحركة العسكرية وتوزيع المسؤوليات...» (عبد المنعم الهوني، «الوسط»، العدد ١٨٨، ٤ ايلول ١٩٩٥، ص٢٢).

كلمة السر لتحرك هؤلاء الضباط كانت «القدس». وانطلق تنظيمهم في الفاتح من أيلول ١٩٦٩ لإطاحة النظام الملكي. فأسرع حسن الرضا ولي العهد إلى التنازل عن العرش، إذ كان الملك إدريس في زيارة استجمام في اليونان وتركيا. ومما جرى تداوله في حينه وذكره بعض المؤرخين ان اختيار ذلك التاريخ للقيام بالحركة أملته ضرورة قطع الطريق أمام تنفيذ الخطة التي وضعها عمر الشلحي وأخوه عبد العزيز بالاتفاق مع بريطانيا لاعادة تنظيم القوات المسلحة بهدف الاستيلاء على السلطة وإنقاذ الوضع المتداعي للنظام الملكي.

نجحت الحركة دون إراقة دماء، وأعلنت قيام «الجمهورية العربية الليبية» على أساس شعارات «الحرية، الاشتراكية، الوحدة». وتشكل «مجلس قيادة الثورة» من ١٢ ضابطًا صغيرًا، فعيّن في بداية الأمر حكومة مدنية برئاسة الدكتور محمود المغربي، الخبير في شؤون النفط، ولم يكن فيها سوى عسكريين هما العقيد آدم حواز والمقدم موسى أحمد (الذي كان في تنظيم الضباط، وكان أرفعهم رتبة، إذ جميع ضباط التنظيم الآخرين كانوا في العشرينات من العمر. أما رتبة «عقيد» التي أعطيت للقذافي فيقول بصددها عبد المنعم الهوني، الذي كان أحد هؤلاء الضباط –في «الوسط»، العدد ١٨٨، تاريخ ٤ ايلول ١٩٩٥، ص٢٦– : «كان لا بد من أن يمنح معمر رتبة أعلى. أعطي رتبة عقيد وهكذا انتقل دفعة واحدة من ملازم أول إلى عقيد. نحن كنا ضد الرتب الكبيرة وكانت الرتبة في الواقع تنظيمية أكثر منها عسكرية، وقررنا أن تكون أرفع رتبة في الجيش رتبة عقيد على غرار الجيش الجزائري وربما رجع ذلك إلى شعورنا آنذاك بأن الرتب الرنانة لم تجلب للعرب إلا النكسة»).

لم تدم حكومة المغربي طويلًا حيث اعتقل الضابطان العضوان فيها (حواز وموسى) لمحاولتهما القيام بانقلاب في ١٠ كانون الاول ١٩٦٩. وبعد ذلك بيومين أعلن عن تركيز كل السلطات التشريعية والتنفيذية بيد «مجلس قيادة الثورة»، وعين العقيد معمر القذافي الذي كان يترأس ذاك المجلس رئيسًا للوزراء وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، كما عين عبد السلام جلود نائبًا لرئيس الوزراء. وبدأت «قيادة الثورة» ممارسة سلطاتها مستنيرة بتجربة الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

إنجازات «الثورة» في سنواتها الأولى: أمّم مجلس قيادة الثورة المصارف، وأنشأ محكمة ثورية لمحاكمة أركان العهد البائد، كما أصدر عدة قرارات ضد كل محاولة تعرّض النظام الجديد للخطر، وبدأ مفاوضات مع المسؤولين البريطانيين والأميركيين لإزالة القواعد العسكرية كان نتيجتها أن أجْلَت بريطانيا قواتها المتمركزة في بنغازي وقاعدة العَدَم وطبرق في ٢٨ آذار ١٩٧٠، وبعد أقل من ثلاثة أشهر، أي في ١١ حزيران ١٩٧٠، سلّم الاميركيون بدورهم قاعدة هويلس للسلطات الليبية. وقد استقبل الليبيون هذه الانجازات بفرحة عارمة.

ومن ناحية أخرى، أخذت قيادة الثورة على عاتقها رسم سياسة جديدة للنفط بهدف سيطرة البلاد على زمام أمورها النفطية. وقد تسنى لها ذلك إلى حد كبير بعد حرب رمضان تشرين الاول ١٩٧٣.

«وحدة عربية» تتحمس لها ليبيا (١٩٧٠–١٩٧٤): («موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص ٥٥٨–٥٥٩، أوجزت تأريخًا لثلاث وحدات عربية فاشلة على الشكل التالي):

على النطاق العربي كثفت قيادة الثورة نشاطها ومساعيها الوحدوية وتوّجت في ما بين ٤ و٨ تشرين الثاني ١٩٧٠ بالاتفاق بين الرؤساء معمر القذافي وأنور السادات (مصر) وجعفر النميري (السودان) على إقامة وحدة اتحادية وانضم الرئيس حافظ الأسد (سورية) إلى ذلك الاتفاق يوم ٢٧ من الشهر نفسه. إلا أن ذلك الاتفاق أخذ في التعثر، إذ في الوقت الذي أعلن فيه، يوم ١٧ نيسان ١٩٧١ عن إقامة «اتحاد الجمهوريات العربية» بين ليبيا ومصر وسورية انسحبت السودان، وبقي ذلك الاعلان، رغم موافقة الاستفتاءات الشعبية التي وقعت في الاقطار الثلاثة في الفاتح من ايلول ١٩٧١، حبرًا على ورق.

وأخذت العلاقات تسوء بين ليبيا ومصر بشكل متصاعد خاصة خلال ١٩٧٣ عندما أخذ الرئيس المصري (أنور السادات) يتراجع عن المبادىء الناصرية ويركز على الاعتماد على الولايات المتحدة في إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط وقطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وأخذ يتخلى بشكل تدريجي عن موضوع الوحدة. وإزاء ذلك وجّه العقيد القذافي، في ١٨ تموز ١٩٧٣، مسيرة شعبية إلى الحدود الليبية–المصرية مطالبة بإقامة الوحدة. ولما قرّر السادات مواجهة تلك المسيرة بالسلاح اذا واصلت تقدمها قدّم القذافي استقالته، إلا انه سرعان ما تراجع عنها، وجرى الإكتفاء بالتوقيع على ميثاق وحدوي صوري.

وعندما وقعت حرب رمضان تشرين الاول ١٩٧٣، ساهمت فيها ليبيا رغم عدم علمها بمخطط تلك الحرب. ولكن لما وقعت مصر على وقف اطلاق النار أدانت ليبيا ذلك واعتبرته خيانة وضربة موجهة للأمة العربية، وهو الموقف نفسه الذي وقفه العراق في حينه.

ومن الأحداث المهمة التي ميزت سنة ١٩٧٣ على النطاق الداخلي هو الخطاب الذي ألقاه القذافي (في حزيران) في مدينة زُوارة، وكان بمثابة الاشارة الأولى لـ«الثورة الثقافية» المستندة أساسًا على القرآن الكريم. وتأسست في الوقت نفسه «اللجان الشعبية» التي انطلقت فورًا لاحتلال الاذاعة والتلفزة وفرضت «رقابة الجماهير» عليها. واستمر انتشار اللجان الشعبية في كل ميادين الحياة ممهدة لمرحلة ثانية حاسمة في حياة البلاد في ١٩٧٧ (راجع تاليًا).

أما سنة ١٩٧٤ فقد تميزت بحدث وحدوي آخر تمثل في الاعلان عن قيام الوحدة بين ليبيا وتونس. ففي ١٢ كانون الثاني ١٩٧٤، تم التوقيع بين الرئيسين القذافي وبورقيبة في مدينة جربة التونسية على إقامة وحدة اندماجية كاملة بين بلديهما يكون لها رئيس واحد (الرئيس بورقيبة) وعلم واحد ودستور واحد وجيش واحد... إلا أن تلك الوحدة لم يكتب لها البقاء أكثر من ٢٤ ساعة، إذ تضافرت عوامل داخلية في تونس (عدم رضى حكومة الهادي نويرة) وخارجية (عدم رضى المغرب والجزائر) على إفشالها.

القذافي يتفرّغ للثقافة والعقيدة. «الكتاب الأخضر»: في العام نفسه (١٩٧٤) أعلن العقيد القذافي تخليه عن مهماته الرسمية وتفرغه لرسم «عقيدة الثورة» وتولي عبد السلام جلود صلاحيات رئيس الدولة دون تعيين رسمي (أي فقط وفق ما أعلنه القذافي في خطابه).

عمل جلود على تمتين علاقات ليبيا مع الاتحاد السوفياتي، وزار موسكو في ايار ١٩٧٤ حيث وقّع على اتفاقية اقتصادية وتسليحية كبرى مكّنت ليبيا من تحقيق خطوات في قطاع الصناعات النفطية والحديد والصلب ومواد البناء بالاضافة إلى تنمية القوة العسكرية الليبية.

لكن العقيد القذافي استمر الرجل الأقوى رغم تخليه عن مهماته الرسمية. وفي ١٩٧٦، أصدر الفصل الأول من «الكتاب الأخضر» الذي تناول مشكلة الديمقراطية، أتبعه، في ١٩٧٨، بالفصل الثاني (المشكلة الاقتصادية)، ثم الفصل الثالث (المشكلة الاجتماعية).

ضمّن القذافي كتابه، «الكتاب الأخضر»، الخلاصة الايديولوجية لـ«النظرية العالمية الثالثة» التي

ترفض كلا من الطريق الرأسمالي والطريق الماركسي. فالركن السياسي، في الفصل الاول، يتضمن «حل مشكلة الديمقراطية»، أي مشكلة «أداة الحكم» انطلاقًا من رفض مبدأ التمثيل النيابي عن طريق تأسيس اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية من أجل تطبيق «الديمقراطية المباشرة» باعتبارها الأسلوب الأمثل للتمثيل الشعبي وللحكم.

الركن الثاني، في الفصل الثاني، يتصدى لـ«المشكلة الاقتصادية» من منطلق مقولة «شركاء لا أجراء» في طعن للنظام الرأسمالي باعتباره مجتمعًا طبقيًا محكومًا بعلاقة الأجرة. وبالمقدار نفسه يطعن الكتاب بالأنظمة الماركسية باعتبارها أحلّت الدولة محل رب العمل، فاستمرت بذلك «علاقة الأجرة».

أما الركن الثالث، في الفصل الثالث، فهو «الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة»، وفيه تأكيد على دور عاملين إثنين في تاريخ البشرية: الدين والقومية. فالدين نظّم العلاقات الانسانية، في حين نظمت القومية، مع التقدم الحضاري، العلاقات بين الأمم. وعلاقة الدين والقومية ليست علاقة تناقض، بل علاقة تكامل. فلكل أمة دين. والاسلام دين العرب كقوم وأمة (وفي الفصل الثالث بعض القضايا الاجتماعية: المرأة، الأمومة، الرياضة، القبلية، التعليم، الثورة الثقافية، المشكلة العنصرية).

أما المبدأ الأساسي الذي يتضمنه الكتاب في فصوله الثلاثة فهو مبدأ «المجتمع الجماهيري». ومن هنا، كان تحويل إسم الدولة إلى «الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية» مع عودة القذافي إلى مهماته الرسمية.

عودة القذافي وإسم الدولة بات «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»: على مدى ٢٧ يومًا، أي بين ٢ و٢٨ آذار ١٩٧٧، أقيم اجتماع استثنائي لمؤتمر الشعب العام في مدينة «سبها» (أصبحت تُسمى «القاهرة») أعلن فيه حل «مجلس قيادة الثورة»، وتعيين العقيد معمر القذافي أمينًا عامًا لمؤتمر الشعب العام، وإقامة أمانة عامة للمؤتمر نفسه تضم، بالاضافة إلى القذافي، حميدي الخويلدي وأبو بكر يونس وعبد السلام جلود ومصطفى الخروبي، وعين عبد العاطي العبيدي أمينًا للجنة الشعبية العامة (بمثابة رئيس «الأمناء» أو الوزراء). وألقى القذافي في ذاك المؤتمر خطابًا اعتبر منعطفًا تاريخيًا في حياة «ثورة الفاتح من ايلول»، تضمن خمس نقاط أساسية أعلنت عن دخول ليبيا مرحلة جديدة هي مرحلة «عصر الجماهير»، أي أن الجماهير هي التي يجب أن تمارس السلطة وتراقبها من خلال لجانها ومؤتمراتها الشعبية ولجانها الثورية، أي من خلال التسيير الذاتي في الميدان الاقتصادي والديمقراطية الشعبية المباشرة في الميدان السياسي. وتمشيًا مع المرحلة الجديدة، أعلن في الوقت نفسه عن تغيير إسم «الجمهورية العربية الليبية» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». وفي مطلع آذار ١٩٧٩، استقال القذافي من كل مناصبه الرسمية وتفرغ لقيادة «الثورة» لا «السلطة».

كانت ليبيا قد قطعت علاقاتها مع مصر عندما أقدم الرئيس المصري أنور السادات على التوقيع على معاهدة كامب دافيد وعلى زيارة اسرائيل (١٩٧٧)؛ وكانت حوادث الحدود مع مصر (حزيران ١٩٧٧) عقب ذلك قد دعمت من موقف القذافي في البلاد.

شريط أهم أحداث ١٩٨٠–١٩٨٨

جبهة الصمود والتصدي و«وحدة» مع سورية: في نيسان ١٩٨٠، عقد في طرابلس مؤتمر القمة العربية الرابع لجبهة الصمود والتصدي الذي ضمّ، فضلًا عن القذافي، الرؤساء: الجزائري والسوري واليمني الجنوبي ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وكان على رأس مقررات هذه القمة إنشاء «قيادة عسكرية موحدة» مركزها دمشق، والاعتراف بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية (في الصحراء الغربية)، وإيفاد بعثة إلى موسكو لتقوية العلاقات الاقتصادية والعسكرية القائمة بين هذه البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي.

وفي ايلول ١٩٨٠، دعا القذافي إلى قيام وحدة اندماجية مع سورية. فقبل الرئيس السوري حافظ الأسد على الفور هذا الاقتراح. وبعد أيام، وقّع

الرئيسان في طرابلس «إعلانًا» يقضي بإنشاء دولة موحدة على رأسها «قيادة ثورية واحدة»، ومجلس تشريعي واحد. لكن الاعلان بقي اعلانًا. فالتفت القذافي ناحية العاصمة التشادية، نجامينا، وعرض عليها «اتحادًا كاملًا» بين البلدين، في كانون الثاني ١٩٨١ (كانت القوات الليبية دخلت حديثًا إلى التشاد، راجع «التشاد» في هذه الموسوعة).

معاهدة تعاون مع إثيوبيا واليمن الجنوبية، واتهامات اميركية: في ١٩ آب ١٩٨١، وقع الرؤساء القذافي ومنغيستو هايلي مريم (إثيوبيا) وعلي ناصر محمد (اليمن الجنوبية) المجتمعين في عدن معاهدة تعاون سياسي واقتصادي وعسكري بين بلدانهم. وباعتبار أن كلا من هذه الدول ترتبط بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي، فقد فسرت معاهدة عدن من زاوية رغبة موسكو إحكام طوقها على شمال شرقي افريقيا.

وفي اواخر ١٩٨١، تصاعدت لهجة الاتهامات المتبادلة بين ليبيا والولايات المتحدة، واتهم الرئيس الاميركي رونالد ريغان الزعيم الليبي بأنه وراء مؤامرة كانت تدبر في الولايات المتحدة لاغتياله. فطلب ريغان من الاميركيين المقيمين في ليبيا مغادرتها على الفور. ورفض حلفاء الولايات المتحدة المجتمعين في اجتماع للحلف الاطلسي في بروكسيل عزل ليبيا وفرض عقوبات عليها.

زيارات إلى البلدان الاشتراكية: في تشرين الاول ١٩٨٢، زار القذافي الصين وأجرى محادثات مع رئيس وزرائها زاو زيانغ. ثم انتقل مباشرة إلى كوريا الشمالية (الديمقراطية)، وبعدها إلى يوغوسلافيا. وزار، في أوقات لاحقة، عدة بلدان اشتراكية أخرى. كما زار عبد السلام جلود (وكان الرجل الثاني في النظام الليبي)، في آذار ١٩٨٣، الاتحاد السوفياتي، حيث تمّ التوافق بين البلدين على «اتفاق مبدئي على توقيع معاهدة صداقة وتعاون». وفي حال توقيع مثل هذه المعاهدة، تصبح ليبيا الدولة العربية الرابعة التي ترتبط بمثل هذه المعاهدة مع الاتحاد السوفياتي، بعد العراق وسورية واليمن الجنوبية. وكان معروفًا أن الاتحاد السوفياتي هو المصدر الأساسي للاسلحة إلى ليبيا.

مع السعودية: من بين تطورات علاقات ليبيا بالبلدان العربية في تلك الفترة عودة علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية (كانون الثاني ١٩٨٣) بعد أن كانت الأخيرة قطعتها منذ تشرين الاول ١٩٨٠ على أثر تنديد طرابلس بالمملكة لحصولها على طائرات «أواكس» للإنذار المبكر، واتفاقها مع سورية وايران (في اجتماع لوزراء الخارجية الثلاثة في دمشق في كانون الثاني ١٩٨٣) على مجموعة نقاط، أبرزها إدانة «الحرب التي يشنها النظام العراقي ضد الثورة الايرانية».

محاولة تمرد: أعلنت السلطات الليبية، في ايار ١٩٨٤، انها قضت على محاولة تمرد عسكري، واتهمت فيها متسللين من تونس تابعين للزعيم الفلسطيني أبو أياد، كما اتهم القذافي الاخوان المسلمين والسودان والولايات المتحدة وبريطانيا، وأعلن مقتل جميع المهاجمين تقريبًا. وثمة نقطة مهمة بدت معاكسة لتنامي التيارات الدينية في المنطقة تمثلت برفع السلطات الليبية الحظر على الكحول (ايلول ١٩٨٤) الذي كان فرض قبل ١٥ عامًا واستمر معمولًا به حتى تاريخ رفعه.

بريطانيا والولايات المتحدة و«الارهاب»: في نيسان ١٩٨٤، قطعت بريطانيا علاقاتها مع ليبيا بعد حادث اطلاق نار ومقتل شرطية وتطويق السفارة الليبية في لندن أثناء تظاهرة لليبيين مناوئين للنظام الحاكم في ليبيا جرت في لندن. وكانت الولايات المتحدة أكثر البلدان التي استغلت هذه الأزمة لتدعو تكرارًا إلى ضرورة مكافحة «الارهاب العالمي» الذي تدعمه بعض الدول «وفي طليعتها ليبيا».

ايطاليا وقضية تعويض الشعب الليبي: في آخر تموز ١٩٨٤، أجرى وزير الخارجية الايطالي، جوليو

أندريوتي، أثناء زيارته ليبيا للاشتراك في اعمال الدورة الخامسة للجنة الليبية–الايطالية المشتركة، مباحثات تناولت «قضية تعويض الشعب العربي الليبي الاضرار والخسائر التي لحقت به من جراء أعمال الاستعمار الايطالي لليبيا»، وكذلك «إزالة حقول الألغام التي ما زالت تهدد حياة المواطنين وتعرقل خطط التحول في الجماهيرية». وهذه ا لالغام من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

مع اليونان: في ايلول ١٩٨٤، أجرى باباندريو، رئيس الوزراء اليوناني، محادثات مع القذافي في ليبيا (في أول زيارة يقوم بها لليبيا رئيس وزراء دولة من أعضاء الأسرة الاوروبية) حيث جرى التشديد على المسائل الاقتصادية، ووقع اتفاقًا بمليار دولار وُصف بأنه أكبر اتفاق اقتصادي عقدته اليونان مع دولة أخرى، وهو يغطي مدة ثلاث سنوات من الاستثمارات المشتركة في البلدين، بما في ذلك مشاركة اليونان في بناء الطرق والمطارات والمصانع في ليبيا، والتزام يوناني بشراء ما يصل إلى ثلاثة ملايين طن من النفط بسعر تفضيلي.

مع إسبانيا وفرنسا والمغرب: في كانون الاول ١٩٨٤، زار القذافي اسبانيا حيث التقى رئيس حكومتها غونزاليس ومستشار النمسا السابق كرايسكي. وفي مؤتمر صحافي عقده القذافي عقب اللقاء أكد ان سبتة ومليلة (مدينتان مغربيتان تحتلهما اسبانيا) هما عربيتان، ما أثار ردود فعل عنيفة في اسبانيا. ونفى القذافي أن تكون ليبيا موّلت ثوار الباسك الانفصاليين (منظمة إيتا)، وشن حملة عنيفة على الحلف الأطلسي، وشدّد على أن آخر جندي ليبي غادر التشاد «عندما أذيع البيان المشترك الفرنسي–الليبي» (قبل شهر)، وكرّر ان شريط أوزو المتنازع عليه بين ليبيا والتشاد هو جزء لا يتجزأ من الاراضي الليبية» (لم يمض وقت طويل حتى تخلّى القذافي عن هذا الشريط للتشاد). أما بالنسبة إلى المشكلة التشادية، فقد وقعت ليبيا وفرنسا اتفاقًا مفاجئًا بشأنها عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي، كلود شيسون، لليبيا في ايلول ١٩٨٤، حيث اتفق الطرفان على بدء انسحاب قواتهما في ٢٥ ايلول ١٩٨٤. واعتبر هذا الاتفاق إحدى ثمرات التقارب المغربي–الليبي والمحادثات السرية التي أجراها الرئيس الفرنسي قبل أيام مع الملك المغربي في فاس وإيفران. أما شريط أوزو فقد صرّح الفرنسيون بأنه مسألة تعني البلدين ليبيا والتشاد، ولا شأن لفرنسا فيها.

مع الجزائر: استمرت الازمة عميقة في العلاقات بين ليبيا والجزائر. والخلافات بين البلدين تبدأ بنزاع حدودي غير معلن وتنتهي (حتى اواخر ١٩٩٤) بالضغوط التي مارستها الجزائر على الرئيس الموريتاني لإبعاد كل مَن له علاقة مع ليبيا عن السلطة في نواكشوط. وطاولت حملة الإبعاد بعض المجموعات الناصرية في موريتانيا التي اعتقل أفرادها بحجة انهم يتلقون دعمًا ليبيًا. واتهمت الجزائر ايضًا ليبيا بدعم الرئيس السابق أحمد بن بلّلا في محاولته العودة إلى السلطة، كما لم تخفِ ليبيا استياءها من إبقاء الجزائر علاقتها جيدة مع ياسر عرفات في الوقت الذي كان عرفات يهاجم ليبيا لمساندتها المنشقين عن حركة «فتح». وأتى موضوع الصحراء الغربية الذي دعا الزعيم الليبي، صيف ١٩٨٤، إلى إيجاد حل له في الاطار العربي بعد سحب دعمه لجبهة البوليساريو، بينما أصرّت الجزائر على الحل الافريقي وعلى المفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو. وفي سياق هذه الخلافات أمكن إدراج التقارب الليبي–المغربي الذي توّج، في ايلول ١٩٨٤، بتوقيع معاهدة مع ليبيا والمغرب حول إقامة «الاتحاد العربي الافريقي» بينهما.

مزيد من التوتر في العلاقات مع الغرب: شهد العام ١٩٨٥ مزيدًا من التوتر في علاقات ليبيا مع الدول الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة، وكانت مهدّت لهذا العام حادثة محاولة اغتيال فاشلة تعرض لها عبد الحميد بكوش في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٤ (كان بكوش رئيسًا للحكومة الليبية في ١٩٦٧–١٩٦٨).

في ٤ حزيران ١٩٨٥، أقدمت «اللجان الشعبية» على تجميع وحرق نحو ٦ آلاف آلة موسيقية غربية. وفي

ايلول من العام نفسه، تمّ طرد نحو ١٠٠ ألف أجنبي من البلاد بينهم ٣٠ ألف تونسي. وفي ٢٤ تشرين الثاني اغتيل صهر القذافي الكولونيل حسن إسخال وكان معارضًا. واتهمت الولايات المتحدة وايطاليا ليبيا بدعم الارهابيين الذين اتُهموا بحادثة اختطاف السفينة «أشيل لورو»، ودعت الولايات المتحدة، على الأثر إلى فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا. وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٨٥، تعرض مطار فيينا ومطار روما لحادثتي تفجير (١٩ قتيلًا)، فسارع الرئيس الاميركي رونالد ريغان إلى تحميل ليبيا المسؤولية. وبعد أيام قليلة، أي في ٧ كانون الثاني ١٩٨٦، قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا.

وفي ٢٤–٢٥ آذار ١٩٨٦ أجرى جنود البحرية الاميركية مناورة في خليج سرتة، ردّت عليها ليبيا بإطلاق صاروخين من طراز سكود على جزيرة لامبدوسا Lampedusa الايطالية، وصواريخ سام، وفقدت طائرة فانتوم اميركية. وأعلن عن مقتل ٤٤ شخصًا نتيجة هذا القصف. وبعد نحو عشرين يومًا كانت الغارة الاميركية على طرابلس وبنغازي.

المقاتلات الاميركية تقصف طرابلس وبنغازي (١٥ نيسان ١٩٨٦): في ليل ١٤–١٥ نيسان ١٩٨٦، قامت ٦٦ طائرة حربية اميركية بقصف طرابلس وبنغازي (٣٧ قتيلًا بينهم إبنة القذافي بالتبني)، وكانت المرة الأولى التي تقصف فيها طائرات السلاح الجوي الاميركي عاصمة عربية (بعدها بأقل من خمس سنوات عادت لتقصف بغداد في إطار «حرب دولية» قادتها الولايات المتحدة على العراق). وكان الاميركيون أعدوا لضربهم ليبيا بحملة اعلانية محكمة أعدّت الرأي العام الاميركي والعالمي لقبول الضربة. وكانت الطائرات أقلعت من قاعدة بريطانية، وضربت أولًا منشآت مرفأ سيدي بلال، ثم حي بن عاشور، ومطار طرابلس الدولي، وبعد ذلك توجهت إلى ثكنة العزيزية حيث كان القذافي مع بعض أفراد أسرته. وفي نفس الوقت، كانت أقلعت طائرات اميركية مقاتلة من على ظهر حاملات طائرات اميركية مرابطة غير بعيد عن خليج سرتة لتضرب مدينة بنغازي، ثاني أكبر مدينة في ليبيا.

موقف الدول العربية من الغارة جاء أقرب إلى التفرج، وما برز من استنكار للغارة كان باهتًا وخجولًا. ومن بين الأوروبيين لم يؤيد العملية سوى مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية التي اعتبرتها مجرد «دفاع مشروع عن النفس»، في حين راح مسؤولو بقية الدول الاوروبية، لا سيما دول اوروبا الجنوبية، يعبرون عن قلقهم من العملية ونتائجها.

كانت لندن قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع طرابلس في ١٩٨٤. وجاء ذلك أثر مقتل شرطية بريطانية بطلق ناري أصابها في الظهر أمام السفارة الليبية في لندن، وكانت الشرطية تشارك، كما تقدم ذكره، في حماية السفارة من متظاهرين معارضين للنظام الليبي (قالت الصحف البريطانية وغيرها في حينه أنه بدا ان القاتل كان يحاول اغتيال احد المتظاهرين). وبعد سنتين وصلت العلاقات إلى مستوى جديد من التدهور «عندما بدأت ليبيا في شحن الأسلحة والمتفجرات إلى الجيش الجمهوري الايرلندي. وجاء ذلك انتقامًا من بريطانيا التي كانت سمحت للولايات المتحدة باستعمال القواعد الاميركية في اراضيها لانطلاق الغارة سيئة الصيت على طرابلس...» (سيريل تاونسند، عضو مجلس العموم البريطاني–حزب المحافظبن– «الحياة»، ٢١ ايلول ١٩٩٤).

محاولات انفراج: في ١١ ايلول ١٩٨٧، أعلن عن وقف لاطلاق النار في التشاد (خلاف حول شريط أوزو، راجع «التشاد» في هذه الموسوعة). وفي ٢٨ آذار ١٩٨٨، أعادت ليبيا فتح حدودها مع مصر، وأتبعتها بخطوة مماثلة مع تونس بعد نحو أسبوع واحد. وفي ١٢ حزيران ١٩٨٨، أعلنت ليبيا عن قبولها والتزامها بـ«شرعة حقوق الإنسان». وفي ٣١ آب ١٩٨٨، حلّت «الميليشيا الشعبية» محل الجيش النظامي والشرطة، وأعلن في الشهر التالي عن الأخذ بمبدأ «لامركزية الوزارات»، واتهم القذافي «اللجان الثورية» بارتكاب جرائم اغتيال المعارضين.

لكن، لم تمر شهور قليلة حتى وقعت حادثة تفجير طائرة اميركية مدنية ومقتل جميع ركابها فوق لوكربي في اسكوتلندا، فاتهمت بها ليبيا؛ وشغل هذا «الاتهام» الحيّز الأكبر من مساحة العلاقات الليبية بالدول الغربية لأكثر من عشر سنوات متوالية.

أزمة وقضية «لوكربي»

الحادثة: «في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨، جاءت مأساة لوكربي الفظيعة. ففي ذلك اليوم انطلقت من مطار هيثرو طائرة «بان آم» الاميركية في الرحلة الرقم ١٠٣. وبعد ٣٨ دقيقة من انطلاقها وصعودها إلى ارتفاع ستة أميال اختفت فجأة من شاشات الرادار عندما كانت فوق اسكوتلندا. وسرعان ما تبين انها انفجرت في الجو وتناثر حطامها فوق قرية لوكربي Lockerbie وحولها. وقتل في ليلة الدماء والثلوج تلك ٢٧٠ شخصًا. وبعد تحقيقات طويلة قامت بها أجهزة الاستخبارات الغربية وشملت ٥٠ بلدًا صدر أمر الاعتقال بحق إثنين من رجال المخابرات الليبية بدعوى التورط في تدمير الطائرة. وكانت هناك سابقًا شكوك عن تورط سوري أو ايراني في الحادث، لكن لم تبرز أدلة على تورط أي بلد آخر» (سيريل تاونسند–عضو مجلس العموم البريطاني–حزب المحافظين– «الحياة»، ٢١ ايلول ١٩٩٤).

قرار الاتهام الاميركي: بعد تحقيقات استخباراتية استمرت نحو ١١ شهرًا صدر، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، قرار اتهام اميركي مقدم أمام محكمة كولومبيا تضمن معطيات اعتبرتها الولايات المتحدة وبريطانيا كافية لتوجيه الاتهام إلى العميلين المزعومين للاستخبارات الليبية عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة بتفجير طائرة «بان آم» فوق لوكربي. وقد نفى الرجلان (وكذلك ليبيا) أي تورط لهما في عملية التفجير. وكان هذا القرار عماد القضية وحوله توالت فصولًا. فتناول الدور المزعوم لجهاز الاستخبارات الليبي في الحصول على صواعق تفجير موقوتة من سويسرا، وتحدث في البدء عن «جهاز أمن الجماهيرية»، ووصفه بأنه الجهاز المسؤول عن تنفيذ «عمليات الارهاب ضد دول أجنبية وقمع المعارضين الليبيين في الخارج»، وأشار إلى دور شركة الخطوط الجوية الليبية، في تسهيل عملياته. ثم انتقل القرار إلى تعداد خط سير الحقيبة التي زُعم انها تضمنت القنبلة التي فجرت الطائرة (مالطا–المانيا–بريطانيا)، ثم إلى تحديد عناصر «المؤامرة» يومًا بيوم، بل ساعة بساعة، وبطلاها الأساسيان الشخصان المذكوران (عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة).

في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١، اتهمت واشنطن ولندن العميلين المذكورين بالحادثة؛ فردت ليبيا بعد أربعة ايام بأن عمد القضاء فيها إلى فتح تحقيق لتحديد مسؤولية مواطنيها المذكورين. وبعد نحو عشرة أيام، طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا من ليبيا تسليمهما المتهمين.

تطور الأزمة من مطلع ١٩٩٢ إلى شباط ١٩٩٨:

- في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢، أصدرت الأمم المتحدة القرار ٧٣١ الذي أدان تدمير الطائرة الاميركية فوق لوكربي (وتفجير طائرة دي سي–١٠ التابعة لشركة يو.تي.إيه الفرنسية في ١٩ ايلول ١٩٨٩– ١٧٠ قتيلًا) وطلب من ليبيا التعاون في التحقيقات الجارية.
- في ١٨ شباط ١٩٩٢، أكدت ليبيا انه لا يمكن، وفق القوانين الدولية، تسليم مشتبه به إلى البلد الذي يتهمه بارتكاب ذنب.
- في ٣ آذار ١٩٩٢، رفعت ليبيا القضية إلى محكمة العدل الدولية (لاهاي، هولندا) وطلبت «اجراءات تحفظية (...) لتجميد الخلاف في انتظار صدور حكم قضائي»، وانتقدت الولايات المتحدة وبريطانيا لانتهاكهما اتفاقية مونتريال الصادرة في العام ١٩٧١.
- في ٣١ آذار ١٩٩٢، أصدرت الامم المتحدة القرار ٧٤٨، ويقضي بفرض حظر جوي وعسكري على ليبيا.
- في ١٤ نيسان ١٩٩٢، رفضت محكمة العدل الدولية (لاهاي) الطلب الليبي.

- في ١٥ نيسان ١٩٩٢، بدأ تطبيق الحظر.
- في ٢٤ حزيران ١٩٩٢، صدر قرار ليبي يطلب عقد محكمة «عادلة ونزيهة» يتم اختيارها مع الأمم المتحدة أو الجامعة العربية.
- في ١١ تشرين الثاني ١٩٩٢، أصدرت الأمم المتحدة القرار ٨٨٣ ويقضي بفرض عقوبات إضافية على ليبيا: حظر جوي يمنع أي رحلة أو تحليق باتجاه ليبيا أو انطلاقًا منها، كما يمنع تسليم طائرات أو قطع غيار أو صيانة لهذا البلد، ولا يجيز سوى الرحلات الداخلية الليبية. وحظر عسكري يمنع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية أو تقديم أي مساعدة في هذا المجال إلى ليبيا. ونص هذا القرار ايضًا على خفض كبير في عدد الدبلوماسيين الليبيين وقيود على تنقل مَن بقي منهم. وعُززت هذه العقوبات بتجميد الأرصدة الحالية في الخارج وفرض قيود على استيراد بعض المعدات النفطية. وجاء في القرار ايضًا أن هذه العقوبات تُجدد كل أربعة أشهر من قبل مجلس الأمن الدولي (جرى التمديد لآخر مرة في ٢ تموز ١٩٩٨).
- في حزيران ١٩٩٢، نجحت ليبيا في إدراج قضية لوكربي في جدول أعمال القمة الافريقية (في دورتها الـ٢٩، ورئيس هذه الدورة الرئيس المصري حسني مبارك) في محاولة لإزالة العقوبات المفروضة بموجب القرار الدولي ٧٤٨.
- في ١١ تشرين الثاني ١٩٩٣، رحّب الرئيس الاميركي بيل كلينتون بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا، وتعهد (في ٢١ كانون الاول ١٩٩٣) العمل على معاقبة المسؤولين عن تفجير الطائرة، مؤكدًا أن إدارته لن ترتاح قبل إقفال ملف القضية.
- في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٤، أعلنت ليبيا أنها باقية على رفضها تسليم الليبيين الإثنين (عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة) للولايات المتحدة أو بريطانيا. وكانت ليبيا قدمت عرضًا بتسليم المتهمين للمحاكمة في بلد محايد، وقوبل العرض بالرفض.
- وشهدت الأشهر الأولى من العام ١٩٩٤ «هدوءًا أميركيًا» في التعاطي مع قضية لوكربي. وقد فُسّر هذا الهدوء بأمرين: طبيعة الادارة الاميركية الديمقراطية في اعطاء الوسائل السياسية والدبلوماسية حدودها القصوى، والتصادم المستمر بين المصالح الاوروبية (وتحديدًا فرنسا وبريطانيا وألمانيا وايطاليا) والاميركية في ما يتعلق بتشديد العقوبات على ليبيا لتشمل حظرًا نفطيًا أو ما شابهه.
- في ١٤ ايار ١٩٩٤، بعث الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد برسالة إلى وزير الخارجية اليوناني كارلوس بابوليوس لكونه الرئيس (في الأثناء) للاتحاد الاوروبي تضمنت رغبة الجامعة في الحصول على تأييد الاتحاد لاقتراحها الرامي إلى حل أزمة لوكربي من خلال محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي، أمام قضاة اسكوتلنديين. وفي ٢٧ حزيران ١٩٩٤، قال الزعيم الليبي معمر القذافي إن اقتراح الجامعة العربية «يمكن ان يكون الحل الوحيد لهذه الأزمة». وبعد نحو ثلاثة أسابيع أعلنت هولندا قبولها.
- بعد تجديد مجلس الأمن العقوبات على ليبيا (آب ١٩٩٤) ردت ليبيا بتصريحات عنيفة على هذا القرار تعبيرًا عن خيبتها عما كانت بذلته واتخذته من إجراءات كانت تأمل أقله التنويه بها من قبل الدول الغربية ومجلس الأمن. فكانت قادت حملة كبيرة، على مدى شهور سابقة، لتسويق مقترحات قريبة من المنطق الغربي تقضي بمحاكمة المتهمين في الغرب وأمام محكمة اسكوتلندية، وفتحت أبوابها لشركات النفط الغربية، ومنحت عقودًا تجارية واستثمارية لدول اوروبية، وكثفت تعاونها الأمني مع عدد من الدول التي تناهض الأصولية والارهاب واعتمدت خطابًا معتدلًا إزاء الصراع العربي–الاسرائيلي، وانسحبت من شريط أوزو (التشاد) نفاذًا لقرار محكمة العدل الدولية... فإذا بها تفاجأ

بعد ذلك كله بتجديد للعقوبات من دون حتى التنويه بهذه الخطوات.
- في ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤، جدّدت الادارة الاميركية تحذيرها لليبيا بأنها ستتعرض إلى «أقصى الضغوط» في حال لم تستجب القرارات الدولية القاضية بتسليم المتهمين الإثنين المذكورين بتفجير الطائرة. وبعد نحو شهر أعلنت هذه الادارة أن الأدلة التي تربط «بين الانفجار وعملاء ليبيين ثابتة».
- الأسابيع الأولى من العام ١٩٩٥ عرفت «تخبطًا» واضحًا في توجيه الاتهامات إلى إرهابيين من هذا البلد أو ذاك كان القضاء لم يبت فيها بعد. ومصدر هذا التخبط ما ذكرته صحيفة «ذي ديلي ريكورد» الاسكوتلندية ان وثائق صادرة عن أجهزة الاستخبارات الجوية الاميركية تؤكد أن ايران هي المسؤولة عن تفجير الطائرة.
- في ٣٠ آذار ١٩٩٥، اختتمت في لاهاي أعمال طاولة مستديرة مخصصة لدراسة الأبعاد القانونية لقضية لوكربي والنزاع الليبي مع الولايات المتحدة وبريطانيا على مشروعية طلب هاتين الدولتين تسلم المتهمين الليبيين لمحاكمتهما في أميركا أو اسكوتلندا.
- في ايلول ١٩٩٥، حرّكت الدول العربية، أعضاء اللجنة السباعية المعنية بأزمة لوكربي (دول الاتحاد المغاربي ومصر وسورية) هذه الأزمة باتجاه المقترح العربي: مثول الليبيين المشتبه فيهما أمام محكمة اسكوتلندية في مقر محكمة العدل الدولية أو في أي مقر يتبع الأمم المتحدة. وكان قرار صدر عن مجلس الجامعة العربية يحض فيه الدول الغربية الثلاث بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا على قبول هذا المقترح.
- في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦، أصدرت لجنة قانونية دولية تتابع أزمة لوكربي، توصياتها في القاهرة داعية الدول الغربية الثلاث إلى قبول محاكمة الليبيين المشتبه فيهما (المقرحي وفحيمة) في لاهاي واستجابةً لنداءات المنظمات الاقليمية وحركة عدم الانحياز في هذا الشأن. وحضر اجتماع اللجنة قانونيون من فرنسا وسويسرا ودول عربية ساندوا الموقف الليبي ورفضوا تسليم المتهمين استنادًا إلى اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧٢.
- إمعانًا في تضييق الخناق على ليبيا، أصدر الكونغرس الاميركي، في ٢٤ تموز ١٩٩٦، قانون «داماتو» القاضي بفرض عقوبات على الشركات الاميركية والأجنبية التي تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في العام في ليبيا (وايران). لكن واشنطن أخفقت في فرض هذا القانون. وكان أول من بادر لتجاوزه تركيا (الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة داخل حلف الأطلسي) بتوقيعها ثلاثة اتفاقات اقتصادية وتجارية مع كل من ليبيا وايران.
- وفي ٩ ايلول ١٩٩٦، عقد في لندن مؤتمر بعنوان «لوكربي، إلى أين؟»، نظمه قسم حقوق الانسان في «الجمعية الدولية للمحامين» و«اتحاد المحامين العرب» وشارك فيه قانونيون من ٣٣ دولة. وفي جملة ما بُحث فيه ان الحكومة الليبية ارتكزت على عدم وجود قانون يسمح بتسليم مواطنين ليبيين متهمين بجرائم إلى أي بلد آخر وخصوصًا في غياب اتفاقية تبادل المجرمين بين ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا، وإلى تمسكها باتفاقية مونتريال.
- في آخر شباط ١٩٩٨، قررت محكمة العدل الدولية موافقتها على طلب ليبيا وأعلنت أحقيتها بدراسة شكوى طرابلس ضد بريطانيا والولايات المتحدة إثر الاعتداء على الطائرة. واعتبر قرار المحكمة الدولية انتصارًا لوجهة النظر الليبية. لكن بريطانيا والولايات المتحدة أكدتا انهما لم يتراجعا عن ضرورة مثول المتهمين الليبيين امام القضاء الاسكوتلندي أو الاميركي. وتمسكتا بالموقف نفسه الذي رفضته طرابلس منذ أن نقلت الدولتان القضية إلى مجلس الأمن واستطاعتا دفعه إلى فرض عقوبات على ليبيا منذ نيسان ١٩٩٢. ولم تستطع هذه العقوبات أن تغيّر موقف ليبيا.

رضوخ أميركي وبريطاني وحلّ وسط: في ٢١ تموز ١٩٩٨، أوردت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية ان إعلانًا مشتركًا سيصدر في لندن وواشنطن «خلال أيام» يتضمن تراجع الدولتين عن رفضهما محاكمة المتهمين في لاهاي. وقالت إن البلدين سيقبلان إجراء المحاكمة في لاهاي وفق القانون الجزائي الخاص باسكوتلندا وأمام محكمة يرأسها قاض اسكوتلندي تسميه لندن. وذكرت الصحيفة ان لندن وواشنطن تشعران بالحاجة إلى الأخذ بالمبادرة نظرًا إلى تنامي حجم المعارضة للعقوبات المفروضة على ليبيا في العالم العربي وافريقيا وفي دول أخرى.

وفي اليوم التالي (٢٢ تموز) أكدت هولندا ان الحكومتين الاميركية والبريطانية اتصلتا بها بهدف استكشاف إمكان إجراء محاكمة المتهمين في لاهاي. وفي الوقت نفسه أكد رئيس طاقم المحامين الليبيين عن المتهمين عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة أن موكليه أكدا له «استعدادهما الكامل للمحاكمة». وطاقم الدفاع عنهما يضم قانونيين من جنسيات مختلفة. واعتبر مدير شؤون اوروبا في وزارة الخارجية الليبية السفير عبد العاطي العبيدي ان إعلان الناطق باسم الخارجية الاميركية جيمس روبن ان واشنطن تدرس إمكان حصول محاكمة المتهمين في هولندا «نقلة نوعية في الموقف الاميركي».

المعالجة الفرنسية–الليبية لحادثة طائرة «يوتا» أثرت إيجابًا في قضية لوكربي: مع إعلان الولايات المتحدة قبولها إجراء المحاكمة في لاهاي، رأى مراقبون، في باريس وسواها من العواصم، أن يكون إعداد ملف «يوتا» المتصل بتفجير طائرة فرنسية فوق صحراء النيجر العام ١٩٨٩ قد ترك أثرًا على ملف لوكربي، خصوصًا بعد انتشار معلومات مفادها أن ليبيا مستعدة للتعويض عن ضحايا «يوتا» اذا ما أصدرت المحكمة الفرنسية المختصة حكمًا بهذا الصدد. واعتقد المراقبون ان النتيجة التي آل اليها تفجير طائرة «يوتا» تعود إلى السياسة الفرنسية التي اقتضت منذ البداية حصر الملف في الاطار القضائي وعدم استخدامه سياسيًا من أجل إسقاط النظام الليبي، في حين أن ملف لوكربي استخدم بما يتجاوز الحدود القضائية من اجل الضغط الداخلي في ليبيا للاطاحة بالعقيد القذافي (وكثيرًا ما كان يتسرب ذلك بوضوح من واشنطن ولندن). وما رأى إليه المراقبون ان انفراد الحكومة الفرنسية بمعالجة قضية طائرة «يوتا» وإيجاد حل شامل لها بالاتفاق مع ليبيا وتعاونها من شأنه أن يخرج فرنسا من نظام العقوبات ويبقي على الولايات المتحدة وبريطانيا، واذا ما تسلم الفرنسيون، من ذوي الضحايا، تعويضات فإن الأمر سيثير ذوي الضحايا الأميركيين الذين زار ممثلون عنهم ليبيا وطالبوا بفك الحصار عنها، ما يعني أن أميركا وبريطانيا ستضطران لمواجهة ضغوط ذوي الضحايا بالاستجابة للمطالب الليبية بمحاكمة المتهمين خارج اسكوتلندا واميركا، فضلًا عن الضغوط التي تمارس عليهما من زعماء عرب وأفارقة.

فمنذ أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي قرارها (شباط ١٩٩٨) بتأكيد اختصاصها للنظر في النزاع المتعلق بقضية لوكربي بناء على طلب الحكومة الليبية، بدا أن مرحلة العد العكسي في معالجة القضية بدأت فعلًا. ذلك أن أبرز ما أكده هذا القرار هو تحديد أساس قانوني واضح يتم بموجبه التعامل مع المشكلة بدلًا من أن تظل أسيرة الاعتبارات السياسية وحدها والتجاذبات الدولية المختلفة الأسباب.

مجلس الأمن يعلق العقوبات: مساء ٢٧ آب ١٩٩٨، صوّت مجلس الأمن بالاجماع على القرار ١١٩٢ يعلق بموجبه العقوبات المفروضة على ليبيا في حال مثل الليبيان المتهمان أمام القضاء في هولندا (لاهاي). وقد عرضت مشروع القرار الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي ما يأتي النقاط الرئيسية الواردة في القرار:

- «إن مجلس الأمن (...) وعملًا بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، يبتهج للمبادرة التي تنص على أن تتم محاكمة الشخصين المتهمين بالاعتداء على رحلة بان آم–١٠٣ أمام محكمة اسكوتلندية في هولندا (...)
- ويطلب من حكومة هولندا وحكومة المملكة المتحدة اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذ المبادرة (...)
- ويقرر أنه يتعين على كل الدول أن تتعاون من أجل هذه الغاية، وأن على الحكومة الليبية خصوصًا ان تضمن حضور المتهمين إلى هولندا من أجل المحاكمة (...)
- ويقرر ان تعلق التدابير المذكورة آنفًا (العقوبات) متى أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن ان المتهمين وصلا إلى هولندا من أجل المحاكمة (...) وأن تستوفي الحكومة الليبية متطلبات السلطات القضائية الفرنسية في ما يتعلق بالاعتداء على رحلة «يوتا–٧٧٢» (...)
- ويعلن نيته في تبني تدابير اضافية في حال لم يصل المتهمان (إلى هولندا) أو لم يمثلا للمحاكمة...».

شدّ الحبال مستمرّ: في ١٨ ايلول ١٩٩٨، أعلنت بريطانيا وهولندا انهما وقعتا اتفاقًا يتعلق بتفاصيل اجراءات المحاكمة، فيما كانت ليبيا أعلنت انها ترفض أي اتفاق بين الدول الغربية في شأن محاكمة مواطنيها، المقرحي وفحيمة، اذا لم يتم التفاوض معها مسبقًا.

وعلى الصعيد العربي والافريقي، انتقد القذافي بعنف غياب الدعم العربي الكافي لليبيا، مشيدًا بمواقف الدول الافريقية. وأعلنت طرابلس إثر ذلك إلغاء منصب وزارة الوحدة العربية، في إشارة إلى استيائها. وكان وزير الخارجية الليبي عمر المنتصر انتقد في شدة (في ١٧ ايلول ١٩٩٨) قرار مجلس جامعة الدول العربية في شأن قضية لوكربي، ووصفه بـ«الهزيل» وبأنه أضعف بكثير من بيان واغادوغو (بوركينا فاسو) الذي أعلن ان الأفارقة سيخرقون الحظر الجوي المفروض على ليبيا، بينما نصّ بيان الجامعة على ان العرب لن يخرقوا العقوبات سوى بعد اتفاق بريطانيا واميركا وليبيا على حل لأزمة لوكربي.

وفي ٦ كانون الاول ١٩٩٨، زار أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان الزعيم الليبي، ولم ينجح في اقناعه بتسليم الشخصين المتهمين ما «لم يصار إلى اتفاق مع

ليبيا» التي تستمر في استنادها على اتفاق مونتريال المتعلق بتسليم المشتبه بهم والمتهمين من دولة إلى دولة أخرى، ولا يلزم البلد المعني بتسليم رعاياه ويكفل له حرية تسليم المطلوبين للبلد الآخر أو محاكمتهم في بلدهم.

وفي ٨ كانون الاول ١٩٩٨، اعتبر الزعيم الجنوب افريقي نلسون مانديلا (إبان زيارته أبو ظبي) ان «تقدمًا كبيرًا» حصل بالفعل على صعيد تسوية هذه الأزمة، لكن «عقبة صغيرة» ما زالت تعترض حلها وتتعلق بمكان قضاء المتهمين الليبيين فترة عقوبتهما في حال إدانتهما.

وفي ١٢ كانون الاول ١٩٩٨، أعلن مؤتمر الشعب العام في ليبيا انه يؤيد تسليم الأمين خليفة وعبد الباسط المقرحي إلى بلد ثالث محايد؛ مع تأكيده على «الضمانات». وهذه «الشروط–الضمانات» وسمت الموقف الليبي خلال تلك الفترة (آب–كانون الاول ١٩٩٨)، الموقف الذي اتسم بالغموض والتردد والحيرة. فليبيا لم ترفض أو تقبل بشكل صريح الاقتراح الاميركي–البريطاني، انما لجأت إلى ترديد مقولة «الضمانات» التي يجب أن تُعطى لها لتقوم بتسليم المتهمين من دون أن توضح للرأي العام طبيعة هذه الضمانات، فهل هي سلامة المتهمين أثناء إجراء المحاكمة، أم ضمان عدم ترحيلهما إلى بريطانيا أو أميركا، أم تحديد مكان تنفيذ العقوبات إذا ما ثبت إدانتهما، أم كل هذا إلى جانب ضمانات أخرى لم يُكشف النقاب عنها؟!.

تطور القضية في العام ١٩٩٩: – في ٧ كانون الثاني، أعلن نلسون مانديلا، (رئيس جنوب افريقيا) إثر محادثاته مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير في بريتوريا تحقيق تقدم في الجهود لحل قضية تفجير الطائرة فوق لوكربي. وعبّر مانديلا وبلير في مؤتمر صحافي مشترك عن الثقة بأن الجمود الذي أحاط بقضية تسليم المتهمين الليبيين (منذ آب ١٩٩٨) للمحاكمة قد كُسر.

– وبعد أسبوع، أكدت ليبيا أن تقدمًا أحرز في شأن حل القضية بعد محادثات أجراها القذافي مع

موفدين من السعودية وجنوب افريقيا (الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن، وجيكس غيرويل موفد الرئيس مانديلا). وكانت ليبيا وافقت على محاكمة الشخصين في دولة محايدة، لكنها طالبت بضمانات إضافية قبل تسليمهما. وجاءت مهمة المبعوثين، السعودي والجنوب افريقي، لتوضيح نقاط معينة وتسهيل المحاكمة في هولندا امام محكمة اسكوتلندية ووفق القانون الاسكوتلندي كما طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا.

- في ضوء اتصالات المندوبين، الأمير بندر وجاكس غيرويل، وزيارتهما لندن (شباط ١٩٩٩)، أُعلن أن كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، تبلّغ تطورًا إيجابيًا في قضية لوكربي، كما أعلن هو (أنان) أنه انتهى من إعداد رسالة إلى الرئيس الليبي تنطوي على «إيضاحات وأجوبة عن بعض أسئلة» يطرحها الليبيون. وزاد أنان انه يأمل «بأن تكون التفاهمات الواردة في الرسالة كافية لنا جميعًا للتحرك إلى أمام».
- في ٢٦ شباط، اتفق أعضاء مجلس الأمن على إمهال ليبيا فترة ٣٠ يومًا كي تتخذ القرار النهائي بمثول الليبيين المشتبه بهما امام المحكمة في هولندا بموجب القضاء الاسكوتلندي. ووافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على مهلة الشهر شرط حصر كل الجهود الرامية إلى حل الازمة في شخص الأمين العام للأمم المتحدة تجنبًا لأي سوء فهم قد يحدث عبر تعدد الوسطاء.

كما تقرر، في مجلس الأمن، تمديد العقوبات على ليبيا كما هي عليه وكما جرت العادة في كل مراجعة دورية منذ تبني قرار فرض العقوبات.

- في ٦–٧ آذار، أجرى القذافي محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة تناولت آلية تنفيذ الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه خلال الاتصالات بين ليبيا والأمم المتحدة بوساطة سعودية وجنوب افريقية. وأُعلن ان الرئيس المصري نصح القذافي بأن يستغل الفرصة المؤاتية لحل القضية.
- في ٣ نيسان، أكدت السلطات الاسكوتلندية اكتمال استعداداتها لتسليم الشخصين المتهمين لمحاكمتهما وفق القضاء الاسكوتلندي في هولندا، فيما خرجت من ليبيا أنباء تؤكد استعدادها لطي صفحة الأزمة وتعليق العقوبات الدولية عليها بعد انتقال مواطنيها المتهمين (المقرحي وفحيمة) إلى هولندا.
- في ٥ نيسان، طوت ليبيا صفحة التجاذب مع المجتمع الدولي في شأن تسليم المشتبه بهما بعد تسلّم الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون القانونية هانس كوريل الرجلين اللذين نُقلا في طائرة خاصة إلى هولندا حيث كانت بدأت الاستعدادات لمحاكمتهما في القاعدة الاميركية السابقة في شوستربرغ.
- في حزيران، زار الرئيس الجنوب افريقي نلسون مانديلا ليبيا، متحديًا الولايات المتحدة وداعيًا معارضي الزيارة إلى «رمي أنفسهم في البحر»، ومشيدًا بالزعيم الليبي العقيد معمر القذافي ووصفه بأنه «صديق ساعدنا عندما كنا وحدنا». ولقي مانديلا استقبالًا حاشدًا. وكان مانديلا قلّد موفده الخاص غرويل والأمير بندر بن سلطان وسام «الأمل» لدورهما في حل أزمة لوكربي.
- في ١٣ ايلول، أصدر المجلس الوزاري الاوروبي في بروكسيل وبالاجماع قرارًا رفع بموجبه العقوبات المفروضة على ليبيا باستثناء المتعلقة بحظر الأسلحة، ودعا طرابلس إلى الانخراط في خطة الشراكة الاوروبية–المتوسطية. واستند المجلس الوزاري الاوروبي، في اصدار قراره هذا إلى تقرير كان قد قدمه الأمين العام للامم المتحدة كوفي أنان (في نهاية حزيران ١٩٩٩)، بعد ثلاثة أشهر من تسليم المواطنين المشتبه في تورطهما في تفجير الطائرة الاميركية فوق لوكربي، وأشار فيه إلى امتثال ليبيا لقرارات الشرعية الدولية.
- وبعد القرار الاوروبي بدأت الولايات المتحدة، منذ مطلع تشرين الاول، محاولة استئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع ليبيا، في وقت أخذت مراكز بحوثها وتقارير مخابراتها تتحدث عن أن ليبيا توقفت عن «رعاية» الحركات التي تصنفها الخارجية الاميركية بأنها «حركات إرهابية»، كما أكدت هذه التقارير أن طرابلس اتخذت الاجراءات المتشددة نفسها التي اتخذتها مصر والجزائر والاردن ضد «العنف الاسلامي». وكان الكونغرس الاميركي، بعد تعليق مجلس الأمن العمل بالقرارات التي فرضت العقوبات على ليبيا، صادق على مواصلة فرض العقوبات الاميركية من جانب واحد، وهو ما حاول الرئيس الاميركي إلغاءه بدءًا من صيف ١٩٩٩.
- في ٨ كانون الاول، اختُتمت جلستا المحاكمة التمهيدية لعبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة. وأعلن القاضي لورد ساذرلاند في كامب زايست في هولندا رفضه طلب هيئة الدفاع إسقاط تهمة التآمر للقتل من الاتهامات الموجهة اليهما. كذلك رفض القاضي طلب الدفاع عدم الاشارة إلى الرجلين باعتبارهما من عملاء أجهزة الاستخبارات الليبية.

كشف في وضع الاقتصاد الليبي بعد سبع سنوات من العقوبات والمقاطعة: أفادت الارقام الرسمية التي صدرت في أجواء التحضير لاحتفالات الذكرى الثلاثين لوصول القذافي إلى السلطة (١ ايلول ١٩٦٩–١ ايلول ١٩٩٩) ان ليبيا قادرة، وبسرعة، على تجاوز سلبيات السنوات السبع. ومما أوردته هذه الارقام أن معدل دخل الفرد السنوي بلغ ٧ آلاف دولار في ١٩٩٨. وقد أثرت سبع سنوات (١٩٩٢–١٩٩٩) من الحظر الجوي والعسكري الذي تعزز في ١٩٩٣ بعقوبات دبلوماسية واقتصادية شملت المعدات المرتبطة بالصناعة النفطية، على تنقلات الليبيين من طلاب ومرضى وعلى حركة التجارة التي كانت انطلقت بعد عشرين سنة من سياسة التأميم والاقتصاد الموجه.

ودفعت العقوبات ليبيا، أو كانت مبررًا، لوقف الهبات التي كانت تغدقها على عشرات الدول والاحزاب والمنظمات، كما اضطرتها إلى تقليص نفقات التسلح. وقد تراجع قليلًا مستوى حياة الشعب في ظل اقتصاد مؤمم بنسبة ٩٠٪ ومع وجود أكثر من ٧٠٠ ألف موظف عمّا كان عليه في ١٩٩٢. وبحسب تقديرات غربية فإن العائدات النفطية لليبيا ستصل إلى حدود عشرة بلايين دولار في العام ١٩٩٩ بحيث تؤمن ٧٦٪ من موازنة الدولة.

وقدر خبراء مقيمون في ليبيا (١٩٩٩) الديون الخارجية الليبية بثلاثة بلايين دولار، وأكدوا ان الودائع الليبية من العملات الصعبة المودعة في الأسواق المالية العالمية مهمة ومستثمرة في شكل فعال، و«تُدار بسرية وجدية وحزم»، وأن ليبيا «بعيدة عن أجواء الهدر والفساد».

وأتاح رفع العقوبات استيراد المعدات الضرورية لتحديث التجهيزات النفطية، علمًا ان قطاع النفط لم يشهد في الواقع تراجعًا تقنيًا كبيرًا، لأن كل شيء كان يمكن الحصول عليه رغم الحظر ولكن بزيادة نحو ١٠٪ على الاسعار يستفيد منها الوسطاء. ففي أوج فترة العقوبات كانت الفنادق الليبية والتونسية في جربا، التي كانت ممرًا لا بد منه إلى ليبيا، تعج بممثلي الشركات الاوروبية وحتى الاميركية، الذين كانوا يتنافسون للحصول على العقود في ليبيا متحدّين التهديدات الاميركية بفرض عقوبات على المستثمرين في هذا البلد.

ومع ذلك فقد دفعت ليبيا غاليًا خلال سنوات العقوبات السبع. وتحدثت طرابلس مرارًا عن خسائر تقدر ببلايين الدولارات سنويًا في قطاعي الزراعة والصناعة اللذين كانا يشكلان ٥٤٪ من الناتج الاجمالي الداخلي قبل ١٩٩٢. كما لم تشجع الشعارات التي أطلقها القذافي (خلال سنوات العقوبات) مثل «البيت لساكنه» و «شركاء لا أجراء» قطاعي البناء والصناعة الخفيفة اللذين بقيا حكرًا على الدولة التي بدأت تحاول (منذ رفع العقوبات في نيسان ١٩٩٩) تشجيع الأفراد على الاضطلاع بها.

قضية لوكربي في العام ٢٠٠٠-٢٠٠١ (المحاكمة): في ٣ أيار ٢٠٠٠، بدأت محاكمة الرجلين الليبيين المتهمين، المقرحي وفحيمة، أمام محكمة اسكوتلندية انعقدت استثنائيًا في قاعدة عسكرية اميركية سابقة في كامب زايست في هولندا (وتُوقّع أن تستمر المحاكمة سنة كاملة).

ومما نقلته الصحافة العالمية عن هذه الجلسة أن الدفاع اتهم فلسطينيين بتفجير الطائرة ينتمون إلى «القيادة العامة» و«النضال الشعبي» (نفى مسؤولوهما التهمة). كما نقلت عن الزعيم الليبي قوله إنه لا يتحمل أي مسؤولية سياسية، وإن عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة سيتحملان المسؤولية في شكل منفرد عن التفجير إذا ثبت بعد المحاكمة إنهما مذنبان. كما نقلت الصحافة «معلومات عن اعتقالات واسعة في ليبيا» التي تسلمت «أخيرًا» عددًا من معارضيها من دول أجنبية.

وبعد الجلسة الثانية للمحكمة، في اليوم التالي (٣ ايار)، بدأ حديث ايضًا يتواتر عن اتهام مسؤول ايراني سابق النظام الايراني في حادثة تفجير الطائرة. ثم كُشف عن إسم هذا المسؤول السابق، بعد ايام، فإذا به أحمد بهبهاني الذي قالت طهران في تعليقها على تصريحاته، إنه منشق موجود في تركيا، وإن تصريحاته تدخل في إطار «مؤامرة اميركية-إسرائيلية مآلها الفشل»، وإنه عضو في منظمة «مجاهدين خلق» (مقرها العراق).

في جلسة ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠، بدأ محامي الدفاع عن فحيمة مرافعته مطالبًا باسقاط الاتهامات الموجهة، وهي التآمر للقتل والقتل وانتهاك قانون الأمن الجوي.

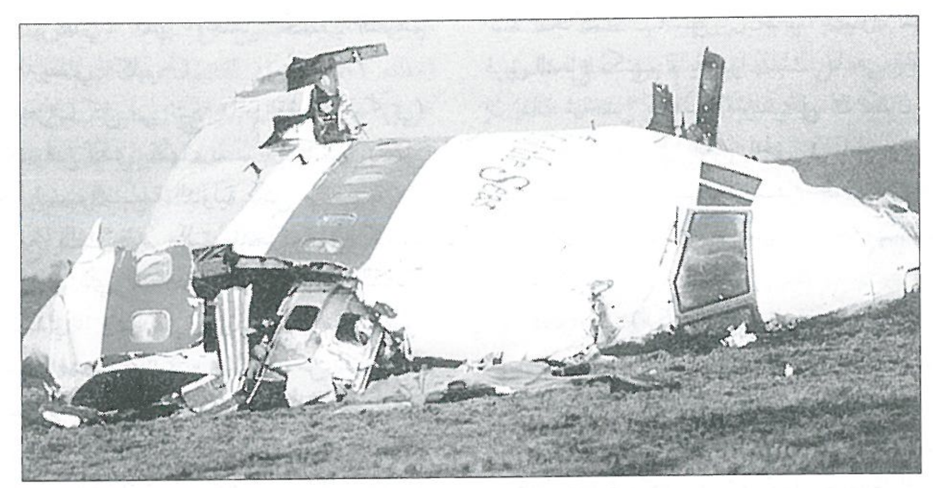
في ٩ كانون الثاني ٢٠٠١، صعّد الإدعاء العام في القضية موقفه في ختام المرافعات، وطالب هيئة المحكمة بقبول تهمة القتل الموجهة إلى المقرحي وفحيمة، معلنًا إسقاط تهمتين أخريين أقل أهمية من تهمة القتل، هما «التآمر للقتل» و«خرق قوانين السلامة الجوية».

وفسّر محللون قانونيون الموقف المفاجيء للإدعاء الاسكوتلندي، أمام المحكمة، بأنه يدل على ثقة قوية بالنفس وبقوة الادلة التي عُرضت لإثبات التهمة على الرجلين.

وفي جلسة ١١ كانون الثاني ٢٠٠١، بدأ الدفاع مرافعاته الختامية مركّزًا على نقاط الضعف في أدلة الادعاء الاسكوتلندي ضد المتهمين وأن الادعاء لم ينجح في «إثبات التهمة»، ومؤكدًا تمسكه بنظرية أن «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة» هي المسؤولة، وليس ليبيا، عن تفجير الطائرة.

الحكم: في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١، صدر حكم المحكمة الاسكوتلندية المنعقدة في كامب زايست (هولندا) التي دانت الليبي عبد الباسط المقرحي بتفجير الطائرة، وأمرت بسجنه مدى الحياة، وبرّأت المتهم الليبي الثاني الأمين خليفة فحيمة وأطلقت سراحه فورًا. ومع إغلاق الملف القانوني للقضية، فُتح الباب أمام تطبيع كامل للعلاقات بين ليبيا والدول الغربية. وشدّدت التصريحات الأولية للمسؤولين في كل من ليبيا وبريطانيا والولايات المتحدة على إبداء الاحترام لقرار القضاء الاسكوتلندي. لكن الاميركيين والبريطانيين شدّدوا على أن إغلاق قضية لوكربي بات يرتبط، بعد الحكم، بقبول ليبيا دفع تعويضات مالية تحددها المحاكم؛ في حين اعتبر القذافي، في خطاب ألقاه في ٥ شباط ٢٠٠١ المقرحي «رهينة»، والحكم الصادر في حقه «مهزلة» وإدانة سياسية لعدم احراج اميركا وبريطانيا. ولم تمنع هذه المواقف الأطراف الثلاثة من الاجتماع، على مستوى السفراء (ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا) في ١٣ شباط ٢٠٠١، وهو الاجتماع الاول بينهم منذ صدور حكم المحكمة الاسكوتلندية، ووصفهم للاجتماع بأنه كان «بنّاء» تم خلاله تبادل الآراء في شأن متطلبات تحريك ملف رفع العقوبات عن ليبيا في مجلس الأمن.

«لوكربي» سر من الأسرار، شيء لا يصدق ان يقوم فرد واحد بالعملية (مناقشة): في مقال بعنوان: لوكربي والعقوبات... وضع يمكن مقارنته بالعراق» («الحياة»، ١٨ شباط ٢٠٠١) للسير سيريل تاونسند



ما تبقى من طائرة «بانام».



الأمين فحيمة.



عبد الباسط المقرحي.



من جلسات المحكمة (٣ ايار ٢٠٠٠).

(سياسي بريطاني، مدير «مجلس تحسين التفاهم العربي-البريطاني-كابو-):

«لم يعرف كل من تتبع هذه القضية (لوكربي) مدى الغموض الذي يلفها، بسبب تشابكها بحقلي الاستخبارات والسياسة الدولية بكل ما فيهما من أسرار. مع ذلك فقد مثّلت المحاكمة في كامب زايست الهولندي نجاحًا عظيمًا لنظام القضاء الاسكوتلندي، وهو من بين الأفضل في العالم. وكما قالت صحيفة «تايمز» في الأول من شباط فإن هذه «المحاكمة الأطول والأكلف والأدق تحضيرًا في تاريخ القضاء الاسكوتلندي أصبحت نموذجًا عالميًا في النزاهة والشفافية». وكانت مطالعة اللورد ساذرلاند، التي صدرت بإجماع القضاة الثلاثة وجاءت في ٨٢ صفحة، بالغة الوضوح والاقناع. ولن تترك هذه الوثيقة الذكية الممتازة الصياغة أي شك لكل من يقرأها في أن الأدلة امام المحكمة برهنت على تورط عبد الباسط علي المقرحي.

«من جهتي، كشخص بذل جهدًا مضنيًا لفترة طويلة من أجل إجراء المحاكمة في بلد ثالث، أمام معاداة شديدة للفكرة من قبل الحكومة البريطانية (تحت شعار: «ليس للارهابيين ان يفرضوا مكان محاكمتهم»)-أشعر بالكثير من الألم لاستمرار الكثير من الغموض حول القضية بعد كل هذه السنين، وأن ما نعلمه يقل كثيرًا عما لا نعلمه. ومن المستحيل أن تعتقد ان شخصًا واحدًا تمكن بمفرده من القيام بعملية القتل الجماعي هذه. مَن كان شركاؤه؟ مَن أعطى الاوامر إلى ضباط الاستخبارات الليبية هذا؟.

«يطالب ذوو القتلى البريطانيين رئيس الوزراء طوني بلير باجراء تحقيق قضائي في المجزرة، وأنا أؤيدهم تمامًا. إذ إن حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة تعرفان أكثر عن القضية مما تعلنان عنه. وكانت السفارة الاميركية في موسكو حذرت دبلوماسييها وعوائلهم قبل حادث لوكربي من السفر في تلك الرحلة بالذات. لماذا؟ ماذا كانت أجهزة الاستخبارات تعرف في تلك المرحلة. ولماذا لم يتم تفتيش الطائرة في شكل كاف قبل انطلاقها؟ وشاع أثناء المحاكمة ان السوريين كانوا يتهيأون لمساندة فريق الدفاع لكنهم لم يقوموا بذلك. ما هي الخلفية؟ إن إدانة شخص واحد لا تزيد على ان تكون رأس جبل الجليد وللرأي العام الحق في الحصول على معلومات أكثر. إن سلامة السفر الجوي أمر يخصنا جميعًا وليس فقط الخبراء الذين نستخدمهم وندفع لهم مرتباتهم.

«حرصتُ (الكلام دائمًا للسير تاونسند) دومًا على عدم تأييد هذه النظرية أو تلك عن لوكربي. لكن من المفهوم اعتقاد كثيرين ان التفجير كان انتقامًا لقيام السفينة الحربية الاميركية «فنسنز» باسقاط طائرة ركاب ايرانية تحمل حجاجًا إلى مكة في تموز ١٩٨٨، في حادث غير متقصد (وإن دلّ على قصور فظيع). وقال زعماء ايران وقتها إنهم سيردّون على الضربة. أم هل جاء نسف الطائرة الاميركية انتقامًا من القصف الجوي الاميركي لطرابلس؟ واذا كانت هذه هي الحقيقة، فمن هي الجهة في الاستخبارات الليبية، أو فوقها، التي أمرت بالهجوم.

تطالب وزارة الخارجية البريطانية بربط رفع العقوبات عن ليبيا باعتراف الحكومة الليبية بمسؤوليتها ودفع كامل التعويضات، وهي مسألة قد تستغرق مناقشتها شهورًا طويلة. لكن يمكن القول عمومًا إن الوقت قد حان لرفع العقوبات التي تستمر منذ سنين من دون إنجاز يذكر، وهو وضع يمكن مقارنته بالعراق...».

في المعنى نفسه: «لوكربي سرّ من الاسرار»، وضع الصحافيان جون أشتون وإيان فيرغسون، المعروفان بمتابعتهما موضوع لوكربي منذ بدايته، كتابًا بعنوان «تكتّم تمليه المصلحة: لوكربي الفضيحة الخفية»، ونقلت «الحياة» فصولًا عنه ابتداءً من ١١ حزيران ٢٠٠١.

... وبقيت «لوكربي» سرًا رغم أهمية ما أعلنه رفيق «أبو نضال»: بعد يومين من مقتل صبري البنا (أبو نضال) في بغداد، زعيم «فتح-المجلس الثوري» المنشق عن منظمة «فتح»، سألت «الحياة» (٢٣ آب ٢٠٠٢، ص٥) بلسان غسان شربل، وبسياق سلسلة

حلقات، عاطف أبو بكر، رفيق ابو نضال ومنشق عنه بدوره: «هل لديك شيء خاص يتعلق بتفجير طائرة «بانام» الاميركية فوق لوكربي؟ فقال عاطف أبو بكر:

«هذه المسألة شديدة التعقيد وزادها غموضًا بعض السيناريوات التي روّجت بهدف التضليل. كل ما استطيع قوله في هذا السياق ما سمعته شخصيًا في المعسكر في ليبيا خلال اجتماع ضيّق لم يزد عدد المشاركين فيه على خمسة اشخاص. بعد الحادث الذي استأثر باهتمام الحكومات ووسائل الاعلام رفع بعض أعضاء التنظيم تقارير إلى أبو نضال. هناك تقارير تحدثت عن احتمال علاقة أجهزة عربية أو جهات اسلامية. وأشارت أخرى إلى همس كان يدور حول علاقة محتملة لجهة فلسطينية. قرأ ابو نضال التقارير وفاجأنا في الاجتماع بلهجة حازمة: سأقول كلامًا مهمًا وخطيرًا. أي واحد منكم يخرج هذا الكلام إلى الخارج سأقتله ولو كان في حضن زوجته. التقارير التي تنسب العمل (لوكربي) إلى آخرين كاذبة. نحن وراء ما جرى». هنا أريد أن أكون دقيقًا إلى أقصى حد. هذا ما سمعته منه. لم يكن من عادته كشف تفاصيل العمليات. لا أملك معلومات عن الموضوع، ثم انني بحكم معرفتي به ومعايشتي إياه، أعرف أنه ينسب احيانًا إلى نفسه أعمالًا قام بها آخرون ليثبت فعاليته أمام الأجهزة والدول. أما بالنسبة إلى تفجير طائرة «يوتا» فوق النيجر فإنني لا استطيع أن أنفي أو أؤكد. تحدث خارجون من الجماعة لاحقًا عن ثلاث حقائب متفجرة غادرت في اتجاهات مختلفة وان إحداها قد تكون انفجرت بالطائرة المذكورة».

المعارضة

الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا: في العام ١٩٨٠، عرفت المعارضة زخمًا قويًا بانضمام السفير الليبي لدى الهند الدكتور محمد يوسف المقريف إلى صفوفها (٣١ تموز ١٩٨٠)، ووردت في بيانه إشارات واضحة إلى «مطارق المحاولات الفدائية الجريئة التي قام بها شعبنا للتخلص من النظام». وبعده بستة أشهر (مطلع ١٩٨١) أعلن القائم بأعمال السفارة الليبية في غويانا أحمد ابراهيم أحواس (ضابط سابق) انضمامه إلى المعارضة. وبعده بستة أشهر ايضًا انضم إليها القائم بأعمال السفارة الليبية في الارجنتين ابراهيم عبد العزيز صهد عارضًا في بياناته «محاولات تغيير النظام عسكريًا»، ذاكرًا انه خلال ١٩٨١ «وقعت محاولتان انقلابيتان رئيسيتان ومحاولة ثالثة استهدفت القذافي ومحاولة رابعة على طائرة كانت تقله في طريق عودته من روسيا، ووقعت تفجيرات كبيرة في معسكر الكفره ومطار بنينه وصدام دموي بين قبيلتي القذاذفة والمقارحة...».

في ٧ تشرين الاول ١٩٨١ تأسست «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» متميزة عن غيرها من اطراف المعارضة بإيمانها بأن «العمل الوطني الليبي في مواجهة النظام يتطلب برنامج نضال وليس برامج حكم، وذلك باستخدام كل الوسائل المشروعة الممكنة». واعتبر المقريف-وكان ناطقًا رسميًا باسمها- عمل الجبهة «أكبر من أن يوصف بمعارضة... انه حركة إنقاذ وتحرير لليبيا...».

وضمت الجبهة مسؤولين ووزراء وضباطًا ودبلوماسيين سابقين، ورجال أعمال وشيوخ قبائل ومهنيين وطلابًا.

عملية باب العزيزية: بعد الاعلان عن تأسيس الجبهة حدثت بعض عمليات التفجير والاغتيالات في الداخل. وفي ٦ ايار ١٩٨٤، قاد عضو قيادة الجبهة، أحمد أحواس، عملية باب العزيزية الشهيرة التي استهدفت الرئيس الليبي شخصيًا في خيمته. إلا ان العملية فشلت، فقتل جميع افرادها باستثناء إثنين تمكنا من الهرب، وأعدم عدد من الذين ثبت تورطهم فيها من الداخل واعتقل المئات وسرّح العشرات من الجيش. وشاهد الليبيون على شاشات التلفزيون جثة أحواس وجثث أخرى وقُدموا على أنهم من «الكلاب الضالة»، في حين حيّت «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا»، في بياناتها الموجهة من السودان، نضالهم واعتبرتهم أنهم «فتحوا الطريق أمام التطوع للعمل الفدائي».

«**الجيش الوطني الليبي**» : ثم جاء تخبّط النظام في المسألة التشادية (١٩٨٧) وسقوط المواقع الليبية وأسر العسكريين وترك هؤلاء يواجهون مصيرهم من دون رعاية من دولتهم، حتى أن القذافي سأل نائبه جلود، في مناسبة عامة وأمام الملأ: «عندنا ضابط إسمه حفتر؟». والعقيد خليفة حفتر كان هو نفسه قائدًا للمواقع الليبية في التشاد.

«مع تدفق الأسرى، والتأكد من إنكار النظام وجودهم عبر الخطب التي تبث ومن خلال السلطات التشادية والصليب الاحمر، ومع تزايد شعور الاحتجاج على الاوضاع العامة في ليبيا، قرّر عدد من القادة العسكريين، وعلى رأسهم حفتر، البحث عن فرصة لممارسة العمل في صفوف المعارضة. فسألوا الرئيس التشادي حسين حبري ذلك فوافق طالبًا من الأسرى تحديد الجهة التي يريدون الانضمام اليها، فحدّد هؤلاء «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» لأنها «الفصيل الوحيد (بحسب ما قاله حفتر) الذي يضع البرنامج العسكري في صلب خياراته للمواجهة» («الحياة»، ٢٢ آذاد ١٩٩٣، ص٨).

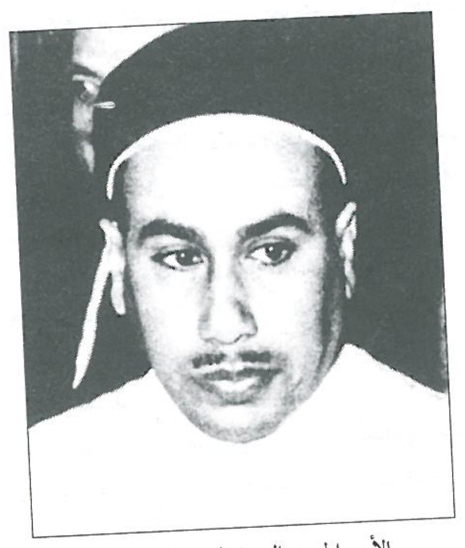
في ٢٥ آذار ١٩٨٨، نشرت الصحف البيان الآتي: «أنا العقيد الركن خليفة أبو القاسم حفتر (...) يسعدني ويشرفني أن أعلن (...) قراري بالانحياز إلى القوى الوطنية الشريفة المناضلة، الساعية إلى الاطاحة بالحكم المستبد...». وتوالى عدد من الضباط والجنود الليبيين إلى الانضمام إليه وإلى «الجبهة الوطنية لإنقاد ليبيا».

وبعد استكمال المشاورات بين جميع العسكريين في الأسر في تشاد، عقد في العاصمة التشادية نجامينا مؤتمر صحافي في ١٦ نيسان ١٩٨٨ اشترك فيه، إلى حفتر عدد من الضباط الليبيين وممثل الحكومة التشادية إدريس ديبي (الذي سيصبح لاحقًا الرئيس التشادي أثر اطاحته حسين حبري). وألقى حفتر كلمة تحدث فيها عن «القرار الجماعي» باعلان «الرفض النهائي القاطع للحكم الحالي في ليبيا...–الذي– حوّل حركة الاول من سبتمبر ١٩٦٩ إلى انقلاب عسكري...».

وهكذا أصبح العسكريون الأسرى في تشاد، مع فدائيي جبهة الانقاذ، مع طلاب ولاجئين سياسيين في الخارج، مع أبناء قبائل ليبية استوطنت تشاد منذ ١٠٠ عام هم الهيكلية الرئيسية لـ«الجيش الوطني الليبي»، الذراع العسكرية لـ«الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» («الحياة»، ٢٣ آذار ١٩٩٣، ص١٠).

وأجرى هذا «الجيش» عدة دورات تدريبية ضمت المئات من الضباط والعناصر، منها دورة تنظيمية «داخل معسكر أميركي» في جنوب الولايات المتحدة (سُمح لجريدة «الحياة» فقط بالدخول إلى المعسكر وبنشر تحقيق عنه «الحياة»، ٩ شباط ١٩٩٣، ص١ و٣).

«**ولي العهد» الأمير محمد السنوسي**: بمناسبة الذكرى الـ٢٤ لحركة «الفاتح من أيلول»، وجّه «ولي العهد» محمد السنوسي، رسالة إلى العقيد القذافي طالبه فيها بالانسحاب من الحكم الذي «سيضعنا جميعًا أمام مسؤولية إعادة الحق إلى نصابه وتهدئة النفوس وطي صفحة الماضي وإعادة بلادنا العزيزة إلى جيرانها وأشقائها وأصدقائها، ووضع ثرواتها الغنية في خدمة الخير والاعمار والسلام الاجتماعي وإرساء دعائم الحكم الشرعي التعددي الدستوري، وإرجاع القضاء النزيه ليظهر الحق من الباطل». وطلب الامير



الأمير الحسن الرضا المهدي السنوسي.

محمد من العقيد القذافي «ترك الامة الليبية تختار مصيرها بنفسها على أسس العدالة والاستفتاء الحر، طريقًا إلى الشرعية الدستورية واحترام حقوق الانسان» («الوسط»، العدد ٨٤، ٦ ايلول ١٩٩٣، ص٢٩).

وسألت «الوسط» (المرجع المذكور) الأمير محمد عن مصير العائلة السنوسية، ومشروعها السياسي. فقال: «الكثير من أفراد العائلة وأتباع الطريقة ما زالوا في ليبيا، ويتعرضون إلى التضييق، وقد هدمت «الزاوية» وهي مكان العبادة. كما أخرجوا جثة الشيخ السنوسي من قبره ما أساء إلى مشاعر الشعب. إن للعائلة والطريقة وجودًا في الجزائر وتشاد وبلدان أخرى، وهي تتكامل ببعضها البعض وتتشاور في أمور العبادة والبلاد».

وعن المشروع السياسي «السنوسي»: «إننا نعتقد ان الخلاص يتمثل في حكم دستوري برلماني. وكانت الملكية أرست مثل هذا الحكم. كان هناك دستور وبرلمان وحريات عامة، ولم تكن لدينا سجون للسياسيين، ولم يُعدم أحد باستثناء حالة واحدة أعدم فيها أحد أفراد الأسرة الملكية بجريمة قتل. كما أننا لا نفرض الملكية بالقوة، بل ندعو إلى استفتاء شعبي حر، فإذا اختار الشعب نظامًا آخر غير الملكية فنحن نحترم إرادة الشعب. إننا نرى أن التعددية السياسية وحرية الاحزاب في ليبيا هما من أركان أي حكم سياسي شرعي جديد. والنظام الملكي يتسع للاحزاب واختلافات الرأي والتعددية، وهذا يوجب إجراء تعديلات في الدستور الأساسي بما يتماشى والعصر وطموحات المواطن...».

حركة انقلابية فاشلة (تشرين الاول ١٩٩٣): في ١٤–١٥ تشرين الاول ١٩٩٣، استضافت الجزائر (وكانت علاقاتها مع ليبيا تمر في فترة توتر شديد) لقاء للمعارضة الليبية ضم الأمين العام لـ«الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» الدكتور محمد المقريف، ورئيس «هيئة التنسيق للقوى الديمقراطية والوطنية» الرائد عبد المنعم الهوني والأمين العام لـ«التحالف الوطني الليبي» وزير الخارجية السابق منصور الكيخيا.

وبحث المجتمعون في تنسيق جهود فصائل المعارضة الليبية كافة للوصول إلى موقف موحد من النظام الليبي.

وقام تمرد عسكري في منتصف الشهر في مصراتة (١٢٠ كلم شرقي طرابلس)، تبنت «الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا» مسؤوليته وأكدت أن الطيران الموالي للقذافي سحقه. ونقلت «الحياة» (١٣ نيسان ١٩٩٤) على لسان ضباط شاركوا في التمرد وتمكنوا من الفرار إلى الخارج أن ثلاثة تنظيمات عسكرية سرية كانت تعد لإطاحة النظام، وكل تنظيم يضم عشرة ضباط، وأنهم بدأوا اتصالاتهم بـ«الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» منذ ١٩٩٢، وأن البيان رقم واحد كان سيدعو، لو نجح التحرك، الدكتور محمد المقريف، زعيم الجبهة، إلى تسلم سلطة الفترة الانتقالية «بعدما اتفق جميع الضباط على الا يتسلم السلطة أي عسكري».

وفي بيان أصدرته الجبهة (٢٥ تشرين الاول ١٩٩٣)، قالت «إن المنطقة الوسطى من ليبيا شهدت انتفاضة بطولية ضد حكم العقيد معمر القذافي قامت بها وحدات من القوات المسلحة تتمركز في معسكرات منطقتي بني وليد ومصراتة (...) وقمعت السلطات الانتفاضة بوحشية وذهب ضحيتها عشرات من العسكريين والمدنيين...» (تناقلت وسائل الاعلام أن المواجهات استمرت ثلاثة ايام وأدت إلى مقتل بين ٥٠٠ وألفي قتيل). أما العقيد القذافي فقال في كلمة أمام عدد من الطلاب والمدرسين (٢٩ تشرين الاول): «لم يحصل أي تمرد لا في مصراتة ولا في غيرها ولا تحركت أي طائرة ولم يحدث أي تمرد». واتهم القذافي أجهزة الاستخبارات البريطانية بـ«إختلاق أكاذيب وإشاعات»، وندّد بالمعارضة معتبرًا أن على «الشعب الليبي أن يقبض على المعارضة المرتبطة بأميركا...».

أحداث دموية (١٩٩٥) واختفاء منصور الكيخيا: في آذار ١٩٩٥، ذُكر أن الجيش استطاع السيطرة على بعض أعمال العنف في جنوب ليبيا بين مسلحين ينتمون إلى عدد من القبائل. وفي الأسباب،

بحسب ما جرى تداوله، تردي الاوضاع المعيشية للمواطنين. وفي ذاك الوقت كان أحد كبار المعارضين، الرائد عبد المنعم الهوني، في زيارة لواشنطن استغرقت حوالي اسبوع، وعاد بعدها إلى القاهرة. كما أعلن عن اختفاء شخصية معارضة أخرى هو منصور الكيخيا وزير الخارجية الليبية السابق (راجع منصور الكيخيا في باب زعماء).

وفي ٦–٧ ايلول **١٩٩٥**، شهدت مدينة بنغازي احداثًا خطيرة بانفجار اشتباكات مسلحة بين رجال الأمن والاسلاميين (مقتل نحو **٥٠** اسلاميًا وإصابة عشرات من رجال الشرطة). وبدأت الاشتباكات حين دهمت الشرطة مجموعة صغيرة من الاسلاميين في المدينة. وقيل إن في المدينة نحو **٢٥٠** إسلاميًا مدربين تدريبًا جيدًا في السودان والجزائر، وبعضهم كان قصد أفغانستان.

خلافات حادة داخل جبهة «الانقاذ» وتجديد الزعامة للمقريف: في شباط **١٩٩٤**، أعلن **١٥** عضوًا في الجبهة المعارضة («الانقاذ»)، بينهم أعضاء في الهيئة القيادية، الانسحاب من الجبهة والبحث عن «صيغة نضالية جديدة»، فيما أصدر قائد «الجيش الوطني الليبي» (الذراع العسكرية للجبهة) العقيد خليفة حفتر بيانًا «باسم ضباط وضباط صف وجنود الجيش الوطني الليبي» أعلن فيه «انسحابنا وخروجنا من الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا للعمل على ترتيب أمورنا بما يتطلبه النضال الوطني».

استمرت الجبهة بزعامة المقريف، وجدّدت، في آخر آب **١٩٩٤**، دعوتها إلى إطاحة حكم القذافي، وأعلنت رفضها المطلق «لأية دعوة يروّج لها النظام أو يدعو إليها فعلًا في شأن إجراء مصالحة معه يكون ثمنها قبول الشعب الليبي بالتنازل عن مطلبه بضرورة إنهاء نظام الحكم الانقلابي...».

وفي نيسان **١٩٩٥**، عقدت الجبهة مؤتمرها الرابع في أتلانتا في ولاية جورجيا الاميركية، ناقشت فيه تطورات الوضع منذ مؤتمرها الثالث في دالاس العام **١٩٩٢**. وانتخب المشاركون في المؤتمر الرابع الدكتور محمد المقريف أمينًا عامًا للجبهة لفترة جديدة، والدكتور محمود دخيل نائبًا أول للمقريف، وابراهيم صهد نائبًا ثانيًا. ومن أعضاء الجبهة محمد الكيخيا (شقيق منصور الكيخيا) الذي صرّح بأن المعلومات عن شقيقه تفيد أنه لا يزال حيًّا وانه «في قبضة النظام الليبي».

وأنهت جبهة «الانقاذ» أعمال المؤتمر بتأكيد الاستمرار في الخيار العسكري، وإعلان المقريف تشديده على «استعادة الشرعية الدستورية والشرعية الدولية».

الأمير إدريس السنوسي: هو إدريس عبد الله العابد السنوسي ابن عم ملك ليبيا الراحل. بدأ إعلان معارضته، عبر الصحافة العربية، في آب **١٩٩٤**، مطالبًا القيادة الليبية بتقديم «كشف بالاموال المهدورة وارقام قطاعات التنمية المهدّمة وأوجه صرف عائدات النفط». ودعا الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى «إجراء استفتاء حر للشعب الليبي ليقول كلمته في تقرير مصيره بعد **٢٥** عامًا على أوهام الثورة...» وجدّد الأمير إدريس دعوته هذه غداة تجديد الحظر على ليبيا (مطلع نيسان **١٩٩٥**) بسبب قضية لوكربي. وأكد أن الأسرة السنوسية «لم ولن تتخلى عن دورها في الحفاظ على ليبيا على رغم كل ما لحق بهذا ا الدور من محاولات تشويه...». وفي **١٩** تموز **١٩٩٥**، قال «إن الليبيين سيطالبون الانقلابيين بعد إسقاطهم قريبًا إن شاء الله، بالتعويض عن كل جريمة بحقهم». وفي نداء وجهه إدريس، في ٨ آب **١٩٩٥**، في الذكرى الـ**٥٥** لتأسيس الجيش السنوسي، قال «إن النظام الليبي في مرحلة تراجع وعوامل التغيير نحو الأفضل في مرحلة تقدم»، وشدّد على «الوحدة الداخلية في ليبيا»، وعلى «أصالة القبائل الليبية». وفي آخر تشرين الثاني **١٩٩٥**، تحدث الأمير إدريس عن اعتقالات تشهدها ليبيا منذ فترة وتشمل عددًا من أفراد العائلة السنوسية والاسلاميين من أتباع «الزوايا السنوسية» في البلاد، وأكد اصراره على العمل على عودة «الديمقراطية والحرية والشرعية» إلى ليبيا.

وفي ايلول **١٩٩٦**، أكدّ الأمير إدريس لجريدة «الحياة» (**١٧** ايلول **١٩٩٦** ص**٦**) ان السلطات الليبية

احبطت في الاسبوع الاول من الشهر (ايلول **١٩٩٦**) محاولة انقلاب كانت تستهدف النظام قامت بها مجموعة من ضباط الجيش ومن سرية الأمن التي تتولى الحراسة الشخصية للعقيد القذافي وأسرته وأبنائه.

العام ١٩٩٦ عام المعارضة الاسلامية: في **٢٥** آذار **١٩٩٦**، اعترفت ليبيا بمواجهات وقعت في منطقة درنة (شرقي بنغازي)، ولكنها اعتبرت ان هذه المواجهات كانت مع عصابة لتهريب المخدرات من اسرائيل. أما مصادر عربية في لندن فقالت انها اشتباكات بين قوات الأمن والجيش وجماعات اسلامية.

بعد ايام، بدأت «الجماعة الاسلامية المقاتلة» في ليبيا توزيع بيانات تؤكد فيها ان اشتباكاتها مع قوات الأمن مستمرة. وأحد هذه البيانات حمل خريطة لمكان معركة «وادي الانجيل» (**٢٦** نيسان **١٩٩٦**) حيث «ذُبح أحد طواغيت النظام الرجيم» العقيد صالح رجب.

المصادر الاسلامية تعيد بدء مواجهة الاسلاميين النظام إلى حزيران **١٩٩٥**، حيث عرفت منطقة «أم الرزم» (شرقي بنغازي) معارك بين الجماعة الاسلامية وقوات الأمن وأسفرت عن مقتل العشرات من الطرفين في مقدمتهم الشيخ أبو يحي أحد أبرز قادة الجماعة المقاتلة. منذ ذلك الوقت لم يكن يمر أسبوع من دون أن تعلن النشرات التي تصدرها الجماعة الاسلامية عن عمليات عسكرية أو مكامن أو اغتيالات تستهدف الموالين للنظام وقادة الأجهزة الأمنية في بنغازي وطرابلس (اقتحام السجن المركزي) والزاوية وسرت.

وجاء في البيان الاول للجماعة الاسلامية المقاتلة الذي وقعه أميرها ابو عبد الله الصادق، «أنها جماعة مسلمة تعد العدة لجهاد أعداء الله وتؤمن بعقيدة أهل السنة والجماعة وما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين».

وفي بعض الكتابات، التي تواترت بكثرة حول «الأفغان العرب» ودورهم في أفغانستان، جاء أن العناصر الليبية كانت أول مَن أسهم في الجهاد في افغانستان من العرب، وسقط من بينهم «شهداء» في ساحات المعارك، وأن معظم أولئك «المجاهدين» عادوا إلى بلادهم وأطلق عليهم «الأفغان الليبيين»، وقد تجاوز عددعم، في بعض الاحيان، في أفغانستان وباكستان حوالي **٥٠٠** شخص.

وفي آب (**١٩٩٦**)، أعلنت جماعتان اسلاميتان مسؤوليتهما عن سلسلة من العمليات العسكرية: «الجماعة الاسلامية المقاتلة» و«حركة الشهداء الاسلامية»، في مناطق مختلفة من ليبيا. ولوحظ أن عمليات «الحركة» تركزت على ضباط ينتمون إلى قبيلة القذافي.

مزيد من التنظيمات المعارضة: في **١٢** تشرين الاول **١٩٩٦**، أُعلن عن قيام تنظيم جديد معارض. جاء في بيانه، الذي ورد فيه انه صادر في جنيف: «نعلن عن تنظيمنا طلائع تحرير ليبيا تنظيمًا ليبيًا وطنيًا مناضلًا ضد سلطة الظلم والطغيان...». وعلّق مصدر أمني غربي على البيان بقوله: «إن البيان والنشرة المرفقة به صدرا في الولايات المتحدة وليس في جنيف، وذلك في إطار سياسة جديدة لأجهزة الاستخبارات الاميركية تقضي بتشجيع الادوات العلمانية التي تحركها بعد التجارب المرة مع المنظمات الاصولية التي لقيت تشجيعًا منها ثم انقلبت عليها على رغم ان بعض هذه التنظيمات كان أساساً من صنع الاجهزة الاميركية».

وفي مطلع ايلول **١٩٩٩**، أصدرت «الحركة الليبية للتغيير والاصلاح» المعارضة بيانًا دعت فيه الليبيين إلى «توحيد صفوفهم وتكثيف جهودهم وتصعيد النضال». وكذلك أصدرت «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» بيانًا في المعنى نفسه.

(من الملاحظ بجلاء أن المعارضة، الاسلامية والوطنية، نمت وتكاثرت تنظيماتها وعملياتها في فترة الضغط الغربي والحظر على ليبيا بسبب قضية لوكربي ثم بدأت في التلاشي تقريبًا–غابت بياناتها وأخبارها– مع بدء حل هده القضية ورفع العقوبات عن ليبيا).

أحداث وتطورات مهمة أخرى (١٩٩٤–٢٠٠٢)

باستثناء ما ذُكر سابقًا حول «قضية لوكربي» و«المعارضة»، ماذا عن أهم الأحداث والتطورات التي عرفتها ليبيا في العقد الأخير.

قرارات المؤتمر الشعبي العام (البرلمان): في نهاية دورته، ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٤، أقر المؤتمر الشعبي العام الليبي تعديلات في أمانات اللجان الشعبية العامة (مجلس الوزراء)، وشملت تغيير عشر حقائب وزارية من بينها حقيبة رئاسة الحكومة التي تولاها المهندس عبد المجيد القعود خلفًا للسيد أبو زيد عمر دوردة. وحضّ المؤتمر دول اتحاد المغرب العربي على العمل على رفع الحصار الذي يفرضه مجلس الأمن على ليبيا، ورفض اعلان المبادىء الفلسطينية–الاسرائيلية وخيار «غزة–أريحا» باعتباره لا يضمن حقوق الشعب الفلسطيني؛ ودعا المؤتمر إلى موقف عربي موحد في شأن الحصار المفروض على ليبيا، وأكّد ضرورة مراجعة السياسة الليبية الخارجية تجاه الدول العربية والعالمية في ضوء مواقف هذه الدول من قضية لوكربي، ومطالبة مجلس الأمن باتخاد قرارات في شأن التعويضات التي تطالب بها ليبيا من جراء الغارة الاميركية على طرابلس وبنغازي عام ١٩٨٦ والأضرار التي نجمت عن ذلك.

ليبيا أعادت رسميًا شريط أوزو إلى تشاد: في ٣٠ ايار ١٩٩٤، أُعلن رسميًا أن ليبيا أعادت إلى تشاد شريط أوزو الذي كانت تحتله منذ أكثر من ٢٠ عامًا. ونظّم البلدان احتفالًا في المناسبة في بلدة أوزو الواقعة في هذا الشريط الصحراوي الذي تبلغ مساحته ١١٤ ألف كلم ٢. وأشرف على عمليات الانسحاب الليبي وفد مراقبي الأمم المتحدة. وجاء ذلك إثر قرار أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٣ شباط ١٩٩٤ (راجع «تشاد»، ج٦).

آخر الخطب «العربية» الملتهبة (ايلول ١٩٩٤): لماذا آخر الخطب العربية الملتهبة التي درج عليها العقيد القذافي منذ توليه الحكم؟ لأن بعده، وبشهور قليلة، عكفت ليبيا على «مراجعة» سياستها العربية وتوجيه النقد لدول الاتحاد المغاربي وللدول العربية كافة، خصوصًا في ما يتصل بمواقف هذه الدول من ليبيا إبان الحصار المفروض عليها بسبب قضية لوكربي. كذلك أخذت ليبيا، وبصورة متوازية مع هذه المراجعة، تدير ظهرها للدول العربية مفضلة عليها الدول الأفريقية و«الانتماء» الأفريقي. ووصل بها الأمر إلى حد اعلانها، في ١٣ ايلول ١٩٩٨، إلغاء وزارة الوحدة العربية «تمشيًا مع انتمائها إلى القارة الافريقية». وذلك بعد ايام من خطاب ألقاه القذافي وحيّا فيه شجاعة كثيرين من الرؤساء الأفارقة الذين خرقوا الحظر الجوي على ليبيا وانتقلوا إلى طرابلس جوًا، وشدّد على «توجه» بلاده نحو القارة الافريقية.

ماذا في آخر خطب القذافي العربية الحماسية الذي ألقاه في الاول من ايلول ١٩٩٤ في الذكرى الـ٢٥ على توليه السلطة؟:

«إن أكثر من مليون ليبي على استعداد لدخول المعركة فورًا...».

«نحن نريد اليوم أن نرهب عدو الله وعدونا والذين لا نعلمهم ويعلمهم الله. نريد أن نريهم ان هناك قوة جبارة في الجو وفي الارض...».

«لن تتراجع ليبيا عن السعي إلى تحقيق وحدة أمتنا العربية وتحريرها وبناء القوة للدفاع عن استقلالنا، ويجب ان يفهموا ان ليبيا لا يمكن إخضاعها فليضربوها وعندها سنقاوم (...) نقول لشعوب الأمة العربية إن الذي يجري الآن، ما يُسمى بـ«السلام» هو زيف وبهتان وفرض استسلام على الأمة العربية من دون قيد أو شرط. يؤسفني جدًا ايها الأخوة، يا أبناء الامة العربية، أن الأمة العربية ركعت وفرضت عليها الهزيمة (...) يجب ان تكون لدينا الشجاعة لنعلن هزيمة الأمة العربية. نعم الاعتراف باسرائيل حصل بسبب هزيمة الامة العربية (...) لأن اسرائيل تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووي وصواريخ نووية مداها ٤ آلاف موجهة إلى شمال افريقيا وموجهة إلى العراق والجزيرة العربية وإلى السودان وإلى مصر...»

«إن المقاومة ستبدأ من ليبيا اذا لزم الأمر. وتراجع القوى الطاغية يبدأ من اصطدامها بليبيا. هذا شيء مؤكد لأن في ليبيا شعب مسلح...».

ليبيا تنجح في الخروج من الحصار والعقوبات (١٩٩٩): ليبيا المحاصرة والمفروضة عليها العقوبات الدولية بسبب قضية لوكربي، وليبيا المعارضة «الوطنية» و«الاسلامية» خرجت منهما ليبيا نظام القذافي بنجاح ملحوظ ابتداءً من السنة ١٩٩٩.

ففي هذه السنة كانت بداية النهاية لرفع العقوبات الدولية، وكانت صورة جديدة للقذافي لدى الرأي العام، صورة «حكيم أفريقيا» بعدما ارتبطت صورته على مدى عقود ماضية بـ«الثوري» العربي أو «الارهابي».

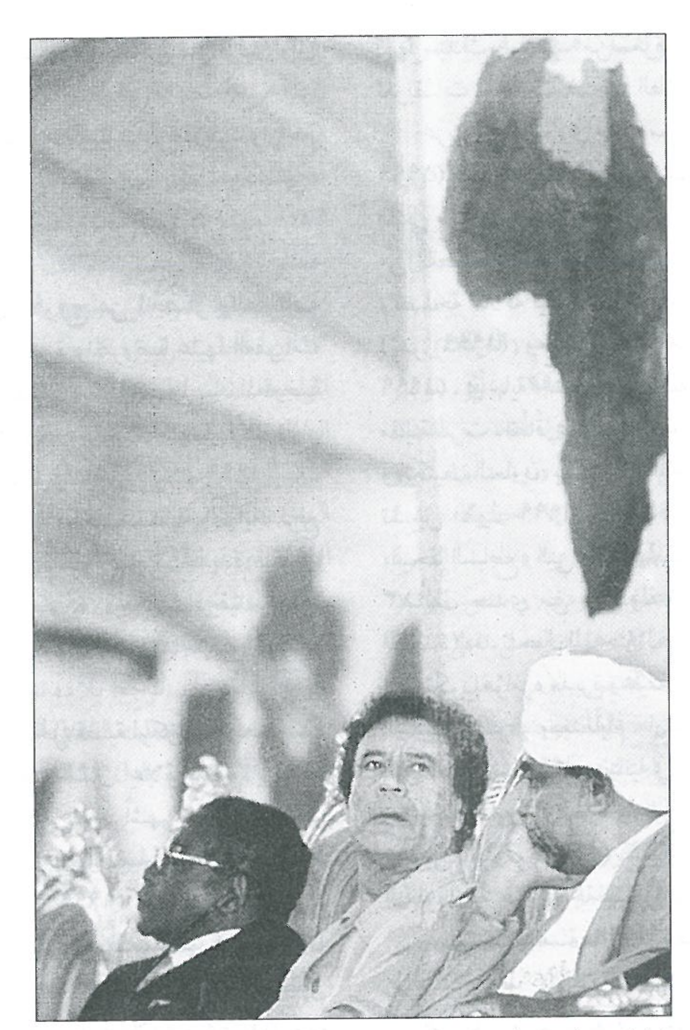
وعلى خط موازٍ لحل قضية لوكربي، قطعت ليبيا شوطًا آخر على خط تحسين علاقاتها مع بريطانيا (وإلى حد مع اميركا). فبعد أشهر من المفاوضات السرية مع مسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية، أعلن الطرفان (صيف ١٩٩٩) توصلهما إلى تسوية قانونية لقضية الشرطية إيفون فلتشر التي قُتلت خلال تأمينها الحراسة لمجموعة من المعارضين الليبيين الذين كانوا يتظاهرون أمام سفارة بلادهم في لندن سنة ١٩٨٤. ووافقت ليبيا أخيرًا، على أن تُقر بمسؤوليتها عن مقتل فلتشر وأن تدفع تعويضات لذويها، في حين وافقت لندن على أن تبحث في اتهامات ليبيا بإيواء «إرهابيين» ينتمون إلى تنظيمات معارضة لها. ودفعت طرابلس بالفعل تعويضًا لعائلة الشرطية، أعلنت لندن على أثره رفع العلاقات الدبلوماسية مع طرابلس إلى مستوى السفير.

إزاء فرنسا، أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة في باريس حكمًا غيابيًا بالسجن المؤبد لليبيين الستة الذين دينوا بتفجير طائرة «يوتا» الفرنسية فوق صحراء النيجر (في ايلول ١٩٨٩)، وبين الأشخاص المدانين زوج شقيقة العقيد القذافي عبد الله السنوسي نائب رئيس الاستخبارات الليبية الخارجية. وكانت ليبيا أبدت، أكثر من مرة، استعدادها لدفع تعويضات لعائلات ضحايا الطائرة (١٧٠ شخصًا).

عربيًا، عقدت، في مدينة سرت الليبية (١٧ نيسان ١٩٩٩) قمة أردنية–ليبية–فلسطينية. لكن الموقف الليبي من الفلسطينيين سجّل تحولًا أساسيًا باتجاه نوع من القطيعة بين ليبيا والفصائل الفلسطينية المعارضة ولمصلحة علاقة ليبيا بسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية (تموز ١٩٩٩). ومع السودان وقعت ليبيا (في ٢٤ ايلول ١٩٩٩)، في نهاية اجتماعات اللجنة العليا بين البلدين في مدينة سرت، اتفاقًا على المضي قدمًا في «تحقيق التكامل» و«تكثيف التعاون» بينهما وفي المجالات كافة. وفي ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٩ حذرت ليبيا من ان مناورات «النجم الساطع» التي كانت تجري في مصر بمشاركة ٧٣ ألف جندي من ١١ دولة (على رأسها الولايات المتحدة) «قد تتحول إلى احتلال حقيقي تحت أي ذريعة وقد تكون مؤامرة مدبرة ومخيفة ضد النظام الوطني في الشقيقة مصر». وبعد أيام، ارتفعت وتيرة التوتر في العلاقات بين ليبيا وموريتانيا في أعقاب توقيع وزيري الخارجية الموريتاني والاسرائيلي في واشنطن (٢٩ تشرين الاول ١٩٩٩) اتفاقًا لتبادل العلاقات الدبلوماسية على درجة السفراء.

وشهدت السنة ١٩٩٩ ايضًا مزيدًا من توجه طرابلس نحو «الافرقة» بعد سنوات طويلة من التركيز على الانتماء العربي لليبيا. فقامت طرابلس، في هذا الاطار، بمبادرات عديدة لحل مشاكل القارة السمراء، داعية إلى قيام «الولايات المتحدة الأفريقية». واستضافت ليبيا في مدينة سرت، صيف ١٩٩٩، قمة افريقية حضرها عدد كبير من زعماء القارة، توّجت الحضور القوي للقذافي في الساحة الافريقية.

في مسار «الأفرقة» (١٩٩٩): «من المؤكد أن سياسة ليبيا إزاء أفريقيا، خلال سنوات الحصار، دللت على أنها يمكن ان تعطي ثمارًا صالحة للأكل، وهذا ما يشجّع المراجعة النظرية ويدفع بها إلى أمام، لأن العون المتوقع لم يأت من «الخارج» العروبي بل من «الداخل» الأفريقي، ليكشف لليبيا عن حقيقة هامة



القذافي بين الرئيس السوداني عمر االبشير ورئيس زيمبابوي روبرت موغابي تعلوهم خريطة افريقيا خُصّت «ليبيا» عليها باللون الفاتح (٢ ايلول ٢٠٠١).

مفادها: أن «الجيران» الأفارقة يظهرون مقدارًا أكبر من الاستقلالية والمقاومة حيال الهيمنة الاميركية مما هو متوقع» (فاضل الربيعي، باحث عراقي مقيم في هولندا، «الحياة»، ٢١ تشرين الاول ١٩٩٨، ص١٤).

إبان زيارته مصر (٩ آذار ١٩٩٩)، انتقد القذافي الواقع العربي، وقال إن «استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى كارثة»، وعزا توجهه الافريقي إلى البحث عن «قاعدة صلبة» في مواجهة الواقع العربي: «إذا كان العرب يريدون القومية فعليهم إنشاء دولة عربية واحدة للتعامل مع عالم التكتلات (...) كل القوميات لها دولة... لكن العروبة بقيت مصطلحًا معلقًا في الهواء». واعتبر الحديث عن العروبة والقومية العربية نوعًا من «العنصرية» لم يعد مقبولًا عالميًا الآن. وقال «الانتماء الحقيقي يجب ان يكون للارض الافريقية التي نحن جميعًا جزء منها...». وتابع «ضربنا الاميركان بسبب وقوفنا إلى جانب الفلسطينيين، وهاجموا مصر بالعدوان الثلاثي (...) علينا أن نقف على أرض صلبة نعمل من فوقها بعد ٣٠ عامًا من العواطف...».

لقد لعبت أزمة لوكربي، والحصار الذي بدأ في ١٩٩٢، دورًا أساسيًا في «طلاق» القذافي من العروبة. ويقول إن «افريقيا هي التي أخذت موقفًا مؤيدًا لليبيا أثناء الحظر، وليس الجامعة العربية ولا اتحاد المغرب العربي». ويضيف «ان أقصى نقطة في افريقيا وهي جنوب افريقيا هي التي حلت قضية لوكربي بالمشاركة مع السعودية التي شاركت في ذلك وليس الدول العربية الثورية (...) معظم الثوار الأفارقة اصبحوا في السلطة، وهؤلاء الثوار كانوا يقيمون مع حركاتهم في ليبيا». ومنذ رفع الحظر بدأت ليبيا تقوم بدور الدولة الداعية للسلم في افريقيا، وبدأ العقيد القذافي يقوم بتحرك كبير في القارة، ويدعو للسلم حيث توجد نار أو فتنة في افريقيا: في السودان، في الكونغو الديمقراطية، في سيراليون، في الصومال، في اريتريا وأثيوبيا، في مالي، وفي التشاد. وطموح القذافي هو في أن يحظى بلقب «حكيم افريقيا» (كان لقبه «أمين القومية العربية»). ومن أجل ذلك أنشأ القذافي ناديًا للحكماء يضم الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلّة، ورئيس زامبيا السابق كينيث كاوندا، ورئيس تنزانيا السابق جوليوس فيريري، وسعى جاهدًا لضم «حكيم أفريقيا الأول» نلسون مانديلا، وهو تدعيمًا لذلك يقوم باستقبال أعضاء النادي استقبال رؤساء الدول.

ودعا القذافي، تحقيقًا لـ«حلمه الافريقي» إلى قمة افريقية استثنائية في مدينة سرت الليبية، واراد أن يتزامن موعدها (من ٦ إلى ٩ ايلول ١٩٩٩) مع احتفالات ليبيا بالذكرى الثلاثين لتسلم زعيمها السلطة. والمشروع المعد للقمة هو «مشروع اعلان سرت»: مجموعة افكار أعدتها الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وناقشها خلال يومين سابقين على انعقاد القمة وزراء الخارجية الأفارقة في طرابلس. وكان القذافي عرض هذه الافكار لدى دعوته إلى القمة الاستثنائية في اجتماعات الدورة العادية للقمة الـ٣٥ التي عقدت في الجزائر قبل شهرين.

وفي كلمة افتتاح القمة (١٩٩٩/٩/٧) شكر القذافي الدول الافريقية على رفعها في قمة واغادوغو ١٩٩٨ «الحظر الذي كان مفروضًا على ليبيا»، واعتبر انه «يتوجب على افريقيا أن تتوحد».

وفي الجلسة الختامية (١٩٩٩/٩/٩)، عرض القذافي مشروعين لتحقيق دولة افريقية موحدة: «اتحاد الدول الافريقية» و«الولايات المتحدة الأفريقية». ووافق الرؤساء الأفارقة على مبدأ تحقيق الدولة الموحدة.

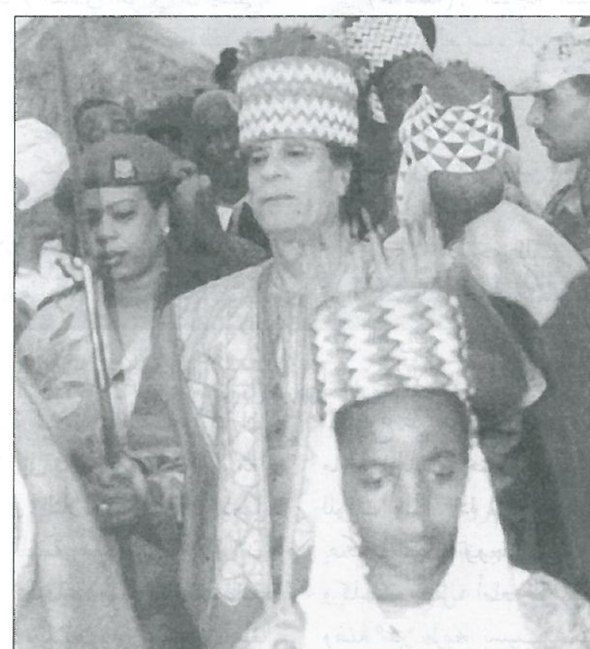
كان «مشروع اعلان سرت»، الذي أعده وزراء الخارجية الأفارقة، يتكلم عن الوحدة الأفريقية عمومًا. أما «إعلان سرت» الذي ألحق بالمشروعين اللذين قدمهما القذافي فقد استند إلى شرعية قرارات سبق وصادق عليها الرؤساء الأفارقة في قمم سابقة وإلى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي جرى صوغه في العام ١٩٦٣.

(مناقشة): التوجه الليبي الجديد («الأفرقة») وجَد، بين العرب، مَن برّره ومَن عارضه. ولكن التحليل الغالب له وجد فيه إبهامًا وتشوشًا ومغامرة جديدة. مولدي الأحمر، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية، كتب يقول («الحياة»، ٢٩ حزيران ٢٠٠١، ص٨)::

«شكل التوجه الليبي نحو بلاد افريقيا الواقعة وراء الصحراء ظاهرة سياسية شوّشت عقل الكثير من الشرائح السياسية العربية، وأربكت السياسة الخارجية لأكثر من بلد في شمال افريقيا. فبدا هذا المشروع غير مفهوم بالمرة، وهناك ربما مَن لا يأخذه مأخذ الجد أو حتى يعتبره خسارة للجهد ومضيعة للوقت والمال إذا لم يكن تلهية للناس عما يجب ان يفكروا فيه. ووجدت البلدان المغاربية نفسها، وكذلك مصر، أمام ظاهرة غير تقليدية جعلتها في وضع غير مريح بسبب غموض ملامحها، وصعوبة تحديد النتائج التي يمكن أن تؤدي اليها المبادرة الليبية.

ولما قدم النظام الليبي نفسه، طوال الثلاثين سنة الماضية، الوريث الشرعي للفكر القومي العربي الناصري المدافع عن القومية العربية، وامام الثقل التاريخي والايديولوجي لهذا الموقف، ظهر لكثيرين ان





فوق: القذافي والرئيس الجنوب افريقي السابق نلسون مانديلا في حديقة منزل القذافي الذي قصفه الاميركيون (حزيران ١٩٩٩).
تحت: القذافي حاملًا حربة ومرتديًا زيًا تقليديًا خلال احتفال بذكرى تنصيب الملك الصبي أيو نيمبا على عرش مملكة التورو في أوغندا. والقذافي أحد الأوصياء–المستشارين للملك أويو الذي يبدو في مقدم الصورة. وزار القذافي أوغندا في إطار جولة شملت دولًا افريقية عدة في ختام قمة منظمة الوحدة الافريقية في لوساكا، زامبيا (تموز ٢٠٠١).

السياسة الليبية الجديدة لا يمكن ان تكون الا تراجعًا عن مشروع الأمة. بل بدت القيادة الليبية وكأنها تستبدل هدفًا استراتيجيًا عملت على إنجازه طوال ثلث قرن من الزمن على رغم صعوبته، بهدف استراتيجي آخر، أضخم من الأول وأصعب منه تحقيقًا بأضعاف المرات. أضف إلى ذلك أن المبادرة الليبية جاءت في وقت يحتاج العرب الوطنيون إلى كثير من التكتل لتحرير الارض، ومقاومة مشروع التحطيم المنظم والمدروس للتجربة العسكرية الصناعية العراقية.

والخطاب الليبي حول السياسة الجديدة اتسم بالغموض والتشويش، بسبب تداخل المرجعيات الثقافية في ذهن القيادة الليبية، وعجزها عن تجاهل حقيقة بعدها العربي ووزنه الثقيل في تحديد هويتها. وهذه الظاهرة جعلت من متلقي الخطاب السياسي الليبي يجدون صعوبة في العثور على عناصر التجانس في هذا الخطاب، وظهر ذلك جليًا في هذه المرحلة العصيبة من كفاح الشعب الفلسطيني...».

كرونولوجيا أهم أحداث ٢٠٠٠–٢٠٠٢:

- في ١٤ شباط ٢٠٠٠، أثيرت من جديد المزاعم بتورط السلطات البريطانية في مؤامرة لاغتيال العقيد القذافي سنة ١٩٩٦، وشكلت إحراجًا كبيرًا لحكومة حزب العمال التي كانت نفت بشدة أي تورط لجهاز استخباراتها في ذلك. لكن وثيقة وُزعت في موقع اميركي على شبكة الإنترنت أكدت ضلوع بريطانيا، وتحدثت بالتفصيل عن اتصالات جهاز «إم.أي٦٠» (الاستخبارات البريطانية الخارجية) بمجموعة من المعارضين الليبيين كانوا يخططون لاغتيال القذافي. وطلبت ليبيا رسميًا من بريطانيا المشاركة في التحقيق. وفي ٢٦ آذار ٢٠٠٠، ذكرت الصحف البريطانية ان ضباطًا في جهاز الاستخبارات البريطاني يواجهون احتمال خضوعهم لتحقيق تقوم به شرطة اسكوتلنديارد، كما ذكرت أن عميلًا سابقًا للاستخبارات البريطانية، دافيد شايلر، فرّ من بريطانيا «التي تحاول محاكمته بتهمة إفشاء أسرار الدولة».
- في ٢٦ آذار ٢٠٠٠، عقد مسؤولون ليبيون واميركيون أول اجتماع رسمي في طرابلس منذ قطعت الولايات المتحدة العلاقات مع ليبيا عام ١٩٨١، وحظرت على رعاياها زيارة ليبيا لأسباب أمنية، إلا باستثناء يمنح لكل حالة على حدة. وكانت السفارة الاميركية في طرابلس أغلقت في ايار ١٩٨٠ بعدما أحرقها طلاب في ٢ كانون الاول ١٩٧٩، وطرد ممثل ليبيا من واشنطن في ٦ ايار ١٩٨١، في اليوم نفسه الذي قطعت فيه العلاقات الدبلوماسية، وتولّت بلجيكا رعاية المصالح الاميركية في ليبيا.
- حضر القذافي قمة عمان العربية (أواخر آذار ٢٠٠١)، ومن «الشذرات التي أمكن جمعها» من خطابه في جلسة سرية للقمة، يُستفاد (بحسب ما نشرته الصحافة) إنه «لم يرفض احتمال ضم اسرائيل إلى عضوية الجامعة العربية، لكنه وضع شروطًا لذلك. كما تحدث بلهجة ملطفة عن القدس، داعيًا منذ البداية إلى طلاق مع «الكلام التقليدي»: «بقالي ٣٠ سنة بسمع هذا الكلام، يا فلسطين جيناكي جينا وجينا وجيناكي. كل هذا الكلام لم يغير شيئًا (...) اذا كنتم تريدون كلامًا تقليديًا فأنا ما بقا إجي للقمة. من ٣٠ سنة نسمع الكلام ذاته وعلشان كده اخترت الاتحاد مع افريقيا، وأطلب منكم أن تنضموا إلى هذا الاتحاد (...) إن العرب في سبات (...) شغلنا الشاغل هو اسرائيل رغم اننا في عصر الفضاء، كما أن العولمة أوجدت مناخًا جديدًا (...) دخل العرب جميعًا يساوي ٤٥٪ من دخل ايطاليا. نحن رايحين وين (...) اصبحنا مثل الغجر الشاردين في المجتمع الدولي...» («الحياة»، ٢٩ آذار ٢٠٠١).
- في أواخر حزيران ٢٠٠١، زار الساعدي القذافي (نجل معمر القذافي، ورئيس الاتحاد الليبي لكرة القدم) طوكيو حيث صرّح بأنه يرفض الخوض في ما اذا كان يجري إعداده لخلافة والده؛ وقال إنه اجتمع مع مسؤولين كبار في وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة ورؤساء شركات يابانية،

وإن والده يريد إقامة روابط وثيقة مع اليابان، وإنه تقدم بمجموعة من المشاريع الاستثمارية تصل قيمتها إلى ٢٥ بليون دولار، ودعا الشركات اليابانية إلى المشاركة فيها.

- في تموز ٢٠٠١، وفي ختام قمة منظمة الوحدة الافريقية في لوساكا (زامبيا)، قام القذافي في جولة شملت عدة بلدان افريقية.
- في مطلع ايلول ٢٠٠١، ألقى القذافي خطابًا أمام المؤتمر الشعبي العام لمناسبة احتفالات ذكرى «ثورة الفاتح من ايلول»، خصص فيه الوضع الداخلي بالجزء الأهم. فأشار إلى استشراء الفساد في أجهزة الدولة، وهدد بشن حملة اعتقالات واعدامات في صفوف المتورطين في الفساد، ودعا إلى تجميد اتفاق عائدات ليبيا من النفط. وكذلك هاجم القذافي الولايات المتحدة، وقال إن ٤٠٠ عائلة من العائلات النافذة تسيطر على حكومتها.
- في تشرين الثاني ٢٠٠١، كشف كتاب «بن لادن: الحقيقة المحظورة»، الصادر في فرنسا، بالفرنسية والانكليزية والعربية، والذي هو نتاج عمل مشترك لاختصاصيين في التحقيقات، هما جان شارل بريزار وغييوم داسكييه، ان أول مذكرة توقيف دولية في حق أسامة بن لادن صدرت في آذار ١٩٩٨ بمبادرة، ليس من الولايات المتحدة التي كانت تتهمه بالتخطيط للاعتداء على مركز التجارة العالمي قبل خمسة أعوام، وإنما من ليبيا التي تعتبرها واشنطن «دولة إرهابية».
- في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠١، وبعد مرور ١٥ سنة على الاعتداء و٥ سنوات تقريبًا على المحاكمة، حكمت محكمة في برلين على أربعة متهمين بتفجير ملهى «لا بيل» الليلي في غرب المدينة بالسجن لمدة تتراوح بين ١٢ و١٤ سنة ودانت ليبيا صراحة لضلوعها فيه. وكان الانفجار في الملهى الذي يرتاده جنود اميركيون أدّى إلى مقتل جنديين وامرأة تركية وإلى جرح أكثر من ٢٠٠ آخرين معظمهم من الاميركيين.
- بالنسبة إلى مؤتمر القمة العربية المحدد انعقادها في بيروت أواخر آذار ٢٠٠٢، لوّحت ليبيا، في الاسبوع الاول من كانون الثاني ٢٠٠٢، بمقاطعة قمة بيروت بعدما كانت اقترحت نقلها إلى مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، معتبرة ان السلطات اللبنانية ليست قادرة على توفير الحماية اللازمة للقادة والزعماء بعد التهديدات التي اطلقتها جهات لبنانية ضد العقيد القذافي، فضلًا عن موقف رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري الداعي إلى تأجيل القمة (جهات كثيرة من شيعة لبنان تتهم القذافي بـ«إخفاء» الامام موسى الصدر). ثم عادت ووافقت، في ١٦ كانون الثاني، على عقد هذه القمة في بيروت. وأعلن الوزير الليبي لشؤون الوحدة الافريقية علي عبد السلام التريكي أن الأسباب التي اعترضت عليها ليبيا أزيلت ولهذا وافقت ليبيا على مكان القمة وموعدها.
- في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٢، أطلقت طرابلس الغرب مبادرة لانقاذ قرابة ثلاثة آلاف من «الأفغان العرب» وعائلاتهم ممن سُدّت في وجههم السبل للخروج من افغانستان. وأُبلغت الولايات المتحدة بالمبادرة، وعرضت ايران وروسيا دعمهما لها.
- في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٢، وبعد اعلان ليبيا موافقتها على دفع ستة بلايين دولار تعويضات لضحايا طائرة لوكربي، بدأ خمسة قضاة اسكوتلنديين النظر في استئناف قدمه المتهم الليبي عبد الباسط المقرحي لحكم إدانته في قضية تفجير الطائرة على أساس أدلة جديدة لنسف الحلقة المالطية قدمتها هيئة الدفاع. و«الحلقة المالطية» (زيارة المقرحي مالطا) كانت الأساس في الحكم على المقرحي. وعلى خط مواز، وصفت الولايات المتحدة المحادثات التي أجرتها مع ليبيا (أواخر كانون الثاني ٢٠٠٢) في شأن قضية لوكربي بأنها «بناءة»، لكنها ما زالت تنتظر منها الاعتراف بمسؤوليتها التامة عن تفجير الطائرة. وبدأ الحديث عن أن الجانبين قطعا خطوات في اتجاه تطبيع علاقاتهما. وكان الانعطاف الحقيقي في هذا الاتجاه استحسان الاميركيين الادانة الليبية الشديدة لتنظيم «القاعدة» وحركة «طالبان» بعد تفجيرات ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، واعتبار الزعيم الليبي ان الحملة الاميركية في افغانستان بمثابة «دفاع شرعي عن النفس».
- في ١٤ آذار ٢٠٠٢، رفض قضاة محكمة الاستئناف إلغاء إدانة المقرحي. وبذلك ثُبتت إدانته. واستمرت علاقات ليبيا بالولايات المتحدة وبريطانيا بالتحسن. وعقد، في ٦ حزيران ٢٠٠٢ اجتماع في لندن ضم مسؤولين من الدول الثلاث، وُصف بـ«البنّاء». وقبل هذا الاجتماع بأيام قليلة، أي في الاول من حزيران، استضافت ليبيا اجتماع وزراء الخارجية المتوسطيين.
- في تموز ٢٠٠٢، وفي إطار توجهه الافريقي، قام القذافي بجولة زيارات شملت عددًا من الدول الافريقية في ختام مؤتمر الاتحاد الافريقي في دربان في جنوب افريقيا.

مدن ومعالم

* **آثار أثينا وروما في ليبيا**: آثار «ليبتيس ماغنا» التي تعتبر من أبرز المواقع الرومانية في العالم بشوارعها ومسارحها وحماماتها وأسواقها ومعابدها ومرفئها؛ وصبراته التي تضم آثارًا رائعة؛ وسيرينا المحافظة على الفسيفساء والمنحوتات إلى جانب المباني الرسمية؛ وأبولونيا التي لعب مرفأها دور عقدة اتصال كبيرة في عالم حوض المتوسط القديم.

وصل اليونانيون إلى ليبيا في القرن السابع ق.م. وأسسوا في شمال برقة مدينة سيرينا سنة ٦٣١ ق.م. التي استمرت كأكبر مدينة اغريقية في افريقيا على مدى قرون عدة. وكان أهالي المدينة يعملون على استثمار الاراضي الواسعة المحيطة بها ويصدرون منتوجاتهم الزراعية إلى العالم ببناء عمارات مهمة، دينية ومدنية، في سيرينا والمواقع المجاورة لها. وبفضل هذا الازدهار المعماري تعتبر منطقة برقة اليوم من أغنى المناطق الأثرية في حوض المتوسط.

وتسيطرسيرينا، القائمة على هضبة مرتفعة على المنطقة بأسرها، في حين يحتل الأكروبول جزءًا من التلة ويطل على مغارة طبيعية ونبع صغير خصصه اليونانيون للإله أبولون. وبقيت المدينة مزدهرة في المرحلة الرومانية، وشهدت تنظيمات جديدة في القرنين الثاني والثالث في عهد سبتيموس سيفيروس وعهد كاراكالا، من بينها الساحة العامة التي أحاطت بها المباني الرسمية والشوارع الرئيسية.

وإلى جانب سيرينا، كان اليونانيون شيّدوا ثلاثة مرافىء من بينها أبولونيا التي كانت تحيط بها التحصينات المهمة لحماية المدينة. وأصبحت بعد السيطرة الرومانية تضم مسرحًا كبيرًا شيد في القرن الاول، والحمامات العمومية العائدة إلى القرن الثاني.

ويبقى أبرز موقع أثري في ليبيا مدينة ليبتيس ماغنا التي كانت مستعمرة فينيقية أسست في الألف الأول ق.م. وازدهرت بفضل التجارة النشطة التي كانت قائمة مع داخل القارة. إلا أن العهد الفينيقي في هذه المدينة لم يخلف من الآثار إلا الفخاريات والمقابر. أما آثارها المهمة فهي المباني التي شيدت في العهد الروماني، ويعود أفضلها إلى عهد أغسطس (٢٧ ق.م.)، ثم إلى عهد تيبيروس (١٤ ق.م.) الذي أمر بإقامة معبد روما والميدان القديم. وأهم مبانيها السوق المقامة سنة ٩٨ ق.م.

وعندما وصل سنتيموس سيفيروس إلى الحكم سنة ١٩٣، وهو ابن المدينة وأسس سلالة حكمت روما حتى ٢٣٥، فقد عمل على تجميل المدينة. فأمر بتوسعة المرفأ وفتح طريقًا محاطًا بالأعمدة الأنيقة يربط المرفأ بوسط المدينة. كما شيّد ميدانًا جديدًا حمل إسمه ونافس ميادين روما بحجمه ومنحوتاته الرخامية المستوردة من اليونان ومن آسيا.

وفي صبراته آثار تدل على انها ازدهرت خصوصًا في القرن الثاني، وأقامت مع روما علاقات تجارية نشطة، وخلّفت مسرحًا ومباني دينية ومدنية عدة («الحياة»، ٣ آذار ١٩٩٧، ص٢٠).

* **بنغازي (بني غازي)**: ثاني أكبر مدن ليبيا (بعد طرابلس). تقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا على ساحل البحر المتوسط في سهل منبسط يدعى سهل بنغازي. وهي أكبر مركز حضاري في المنطقة الشرقية من ليبيا، وتبعد عن طرابلس ألف كلم إلى الشرق منها.

وصل عدد سكانها إلى نحو ٥٧١ ألف نسمة (احصاءات ١٩٨٧)، يتوزعون على ستة فروع بلدية (حسب التقسيم الاداري المعمول به منذ ١٩٩٢) تكوّن معًا «بلدية بنغازي». وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد سكانها بلغ نحو المليون نسمة (٢٠٠١). وعرفت المدينة، في التاريخ المعاصر، توسعًا عمرانيًا هائلًا. وكانت عاصمة الدولة بين ١٩٥١ و١٩٦٣.

«تذكر المراجع التاريخية أن نشأة مدينة بنغازي ترجع إلى القرن الخامس ق.م. وكانت آنذاك تعرف باسم أيوسبريدس (ويقال هسبريدس) وهو إسم أطلقه الاغريق عليها نحو ٤٤٦ ق.م. وفي الفترة ٢٤٧ ق.م.–٦٤٣م عرفت باسم برينيتش «برنيق». اما إسم بنغازي الحالي فقد بدأ يطلق على المدينة منذ سنة ٦٤٥ عندما أقام بها أحد الصالحين «سيدي غازي» الذي توفي بها ودفن في مقبرة سيدي خريبيش. وقد نشأت المدينة في بداية تأسيسها في موضع يقع ما بين البحر ونطاق السبخات والبحيرات الشاطئية الممتدة بالقرب منه في شريط ضيق من الارض. ومن أكبر تلك السبخات سبخة السلماني، ولم يزد ذلك الشريط عن كلم واحد. وقد رُبطت المدينة الناشئة آنذاك بطريق عبر هذا الشريط مخترقة السبخات في أحياء البركة والفويهات» («المدينة العربية»، العدد ٨٠ ايلول–تشرين الاول ١٩٩٧، ص٧٤).

* **البيضاء**: عاصمة الدولة بين ١٩٦٤ و١٩٦٩. تتوسط الجبل الأخضر وتتربع على قمته، ما جعلها مدينة سياحية. تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة (١٩٩٨). عاصمة الجبل الأخضر. عُرفت منطقتها في السابق بـ«الزاوية البيضاء»، وقد تجمع الاهالي حولها وشيّدوا منازلهم بأحجار مدينة قديمة تسّمى «قورينا» أو «الشحات».

من أهم معالمها ضريح الصحابي رويفع الانصاري. وفيها «جامعة عمر المختار» التي تأسست عام ١٩٧٥ بكلية واحدة هي كلية الزراعة.

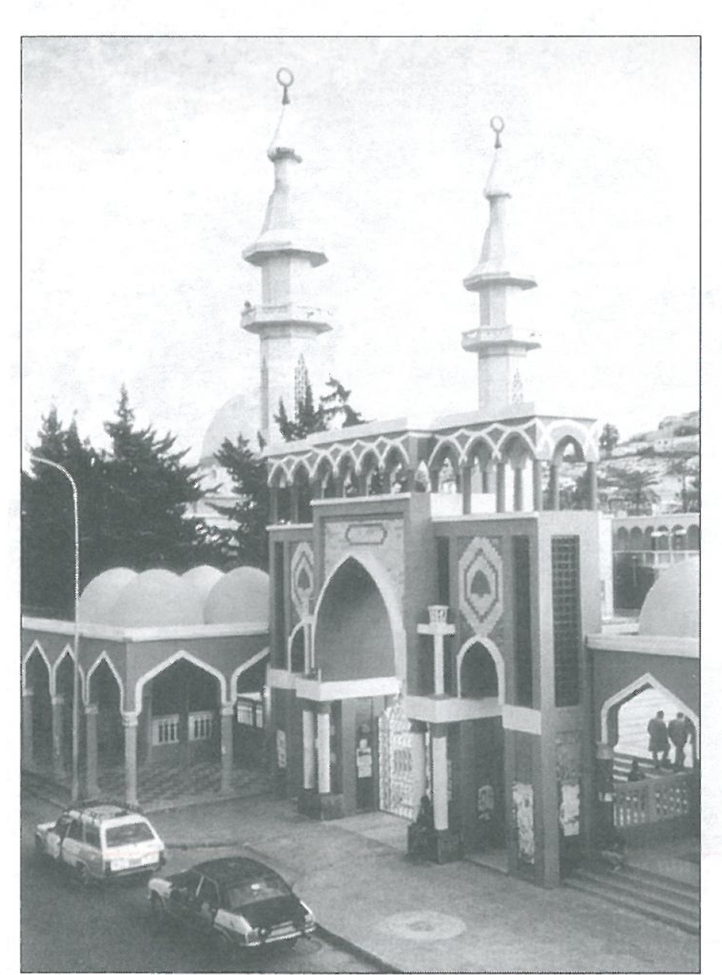
* **الجبل الأخضر (ومدنه الأثرية)**: تقدر مساحته بـ٢٠ ألف كلم ٢ (حوالي ضعف مساحة لبنان). وهو كناية عن هضبة خضراء تمتد على ساحل البحر المتوسط في

من معالم بنغازي الحديثة.

ليبيا، وتعدّ أخصب اراضي الشمال الأفريقي قاطبة. استعمرها القرطاجيون والاغريق والرومان في الماضي وأقاموا عليها مدنًا وموانىء كانت محطات تجارية لتصدير خيراتها إلى أثينا وروما. وفي العصر الحديث كان مسرحًا لأهم المعارك التي قادها «شيخ المجاهدين» عمر المختار. من أهم مدن الجبل الأخضر: درنة، البيضاء وسوسة. ويحتضن مجموعة من المدن التاريخية القديمة والتي لعبت دورًا بارزًا في التاريخ القديم. فقد ازدهرت هذه المدن في القرن الخامس ق.م. حين توالى على حكمها الاغريق والرومان، ومن هذه المدن سوسة، أو سوزوسة وتعني بالليبية ماء النبع أو المنقذة، كما كان يطلق عليها إسم أبولونيا أو أبولو وكانت ميناء لمدينة قورينا المشهورة، وقد اشتهرت بكنائسها الكبيرة. ومن المدن الكبيرة مدينة توكرة وهي مدينة اغريقية احتلها البيزنطيون، ثم مدينة اسبريدس وتقع قرب بنغازي (بني غازي) الحالية، وقد سميت برنيق في عهد البطالمة نسبة إلى الملكة برنيق ابنة ماجاب ملك قورينا. والمدينة القديمة توكره سميت باسم أرسينوي في عهد البطالمة، أم طلميته فكانت ميناء لمدينة المرج الحالية. وقد ازدهرت طلميته في عهد البطالمة وأصبحت ميناء عظيمًا. وتعد مدينة قورينا أو «الشحات» من أشهر مدن الجبل القديمة، فقد تعاون الاغريق مع سكان البلاد الأصليين في بنائها في القرن السابع ق.م. ومن أشهر معالم هذه المدينة معبد زيوس الكبير الذي يرجع إلى القرن الخامس ق.م.، وكذلك معبد أبولو والسوق والميدان، كما تشتهر قورينا بالمقابر القديمة، ومن أشهر تماثيل المدينة تمثال الحسان الثلاث، إلا أن تجار الآثار قطعوا رؤوسها وباعوها لهواة جمع الآثار («العربي»، العدد ٤٧٩، تشرين الاول ١٩٩٨، ص١٣٠).

* **درنة**: مدينة حديثة. تبعد عن بنغازي ٣٢٠ كلم. تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة (١٩٩٨) يرجع تاريخها إلى عهد الاغريق منذ مجيئهم إلى شمال افريقيا في القرن السابع ق.م. وكانت تدعى «درنيس» Darnis، وكانت معتبرة «مدينة مقدسة».

هاجر إلى درنة الكثير من أهالي الجبل كما جاءها المهاجرون العرب من الاندلس في القرن الخامس عشر، ومعهم خبرتهم في الزراعة وفي العمران، فأسسوا مدينة درنة الحديثة على الطراز الاندلسي (مستوحى من الطراز العربي الشامي). وقد اشتهرت درنة منذ القدم بحياكة القطن والصوف والحرير. أهم معالمها الحديثة «جامعة درنة»، والأثرية مسجد الصحابة الذي كان في الأصل مقبرة ضمت قبور التابعين في الجيش الاسلامي الذين كانوا في مقدمة جيش عقبة بن نافع.



مسجد الصحابة في درنة.

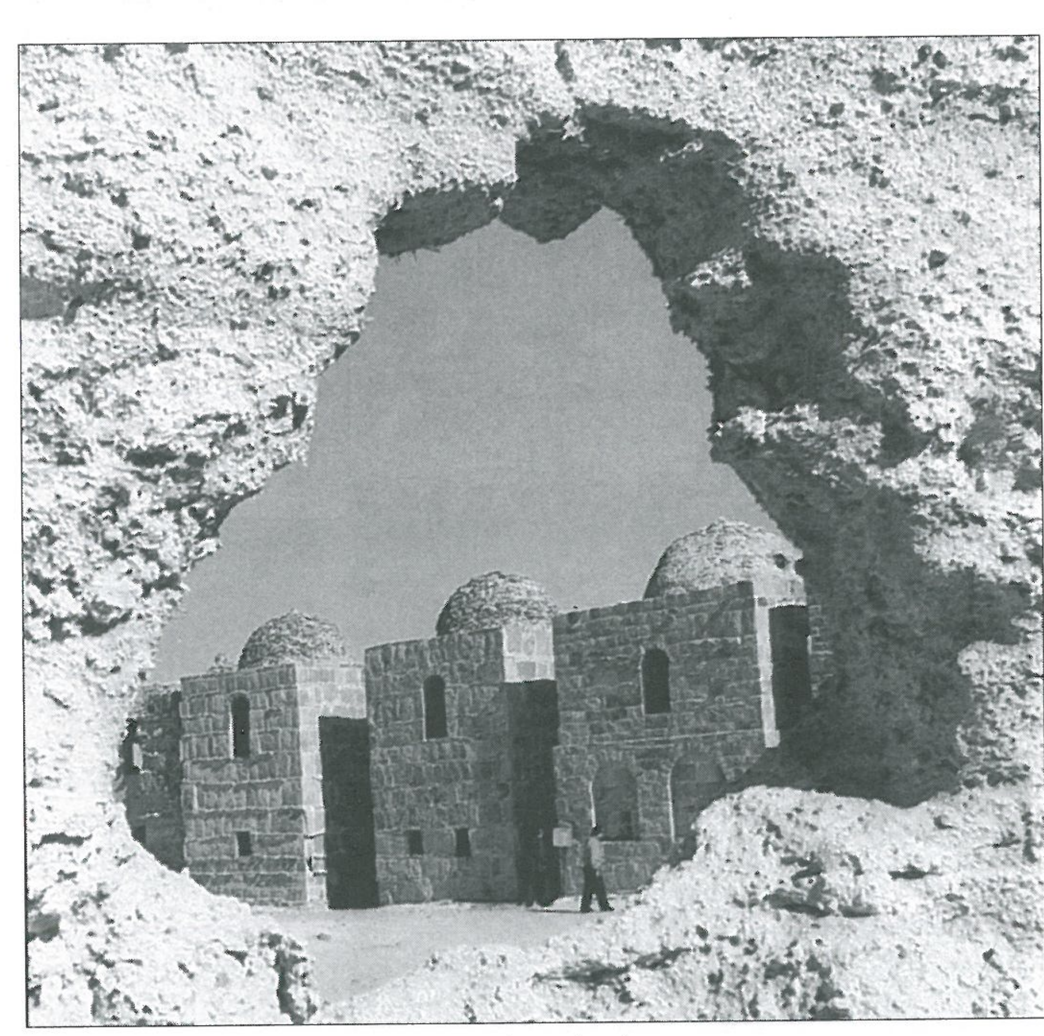
• **زويلة**: مدينة في الصحراء الليبية. كانت إحدى مدن الفاطميين، وارتادتها قوافل التجار والحجاج. أهم معالمها: سبعة قبور للصحابة، وقلعة وبقايا مسجد قديم يدعى بـ«المسجد الابيض». يُقال ان باب «زويلة» في القاهرة أخذ إسمه من إسم المدينة، ذلك أن أهل زويلة كانوا جزءًا من قوات الدولة الفاطمية، وبعضهم ذهب لفتح مصر.

كان عدد سكانها، في العام ١٩٨٩، نحو ٤ آلاف نسمة، ويعمل معظمهم بالرعي وفي مزارع النخيل، وفي مزارع الخضروات والقمح («العربي»، العدد ٣٦٤، آذار ١٩٨٩، ص١٣٨).

• **سيرينا**: راجع «آثار أثينا وروما في ليبيا» في هذا الباب.

• **طرابلس**: عاصمة ليبيا. في اليونانية «تريبوليس» Tripolis، أي «المدن الثلاث» التي كانت في القديم المدن أو المواقع الثلاثة: ليبتيس ماغنا، أويا وصبراته Leptis Magna, Oea et Sabratha (راجع «آثار أثينا وروما» في هذا الباب). تعد نحو مليوني نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠).

كان الفينيقيون قد اختاروا الموقع الذي تقوم عليه طرابلس الحالية ليؤسسوا مدينة «أويا» (القرن السادس ق.م.) التي أصبح لها دور مؤثر في الاحداث السياسية والاقتصادية للمنطقة بأسرها.



قبور الصحابة في زويلة.

وقد أدرك المسلمون أهمية موقع المدينة. فبعد أن تم لعمرو بن العاص فتح مصر اتجه نحو الغرب حيث تمكن، في سنة ٦٤٢ من فتح مدينة طرابلس. لكن الغربيين استمروا دومًا في محاولاتهم الاستيلاء عليها نظرًا إلى ما تتمتع به من موقع جغرافي متميز على الشاطىء الجنوبي للبحر المتوسط في مقابل السواحل الاوروبية، وإلى تحكمها في طرق التجارة مع البلاد الافريقية ودول وجزر البحر المتوسط.

والحمايتها حرص المسلمون على تحصينها تحصينًا «أثار إعجاب الرحالة حتى قال التيجاني الذي زارها في ١٣٠٦–١٣٠٨: ورأيت بسورها من الاعتناء واحتفال البناء ما لم أره لمدينة سواها» (خالد عزب، «المدينة العربية»، العدد ٨٤، ايار–حزيران ١٩٩٨، ص٦٩).

وقد توالى على طرابلس، منذ الفتح الاسلامي وحتى نهاية العصر الحفصي، النورمان الذين احتلوها في ١١٤٥، والجنويون ١٣٥٤، والاسبان ١٥١٠، وفرسان مالطا ١٥٣٠.

وباستيلاء العثمانيين على طرابلس بدأت مرحلتها الحديثة التي تميزت بممارستها لنشاطها كقاعدة بحرية مهمة، كما شهدت نشاطًا عمرانيًا ملحوظًا. وقد ساعد ذلك على توفير الاموال اللازمة لأعمال البناء، وواكبت الفترة العثمانية الأولى في طرابلس بعض الاحداث السياسية التي كان لها أثرها في إثراء العمارة والفنون. ومن أهم هذه الاحداث هجرة أعداد كبيرة من الصناع والفنانين المسلمين من الاندلس إلى بلاد الشمال الافريقي بعد أن أجلاهم الملك فيليب ملك اسبانيا، فانتقلت معهم فنونهم وصناعاتهم وأساليب حضارتهم إلى المناطق التي استقروا بها ومنها طرابلس.

من أهم معالم طرابلس:

١– السراي الحمراء (قلعة طرابلس)، وهي «الحمراء» لأن بعض أجزائها مطلي باللون الأحمر. تقع في الزاوية الشمالية الشرقية من طرابلس القديمة، وتشرف على مينائها. تعرضت القلعة إلى تغييرات وإضافات كثيرة، وهي بنيت على بقايا مبنى روماني ربما كان أحد المعابد أو الحمامات الكبيرة حيث عثر على بعض الاعمدة والتيجان الرخامية الضخمة التي تعود إلى القرن الأول أو الثاني. ثم في العصر البيزنطي يرجح انها كانت حصنًا للدفاع. واهتم الحكام العرب المسلمون بالقلعة وبنوا فيها الأبراج قبل دخول الاسبان (١٥١٠) الذين اعادوا ترميمها لغرض الدفاع عن المدينة خوفًا من الاسطول العثماني الذي كان يجوب البحر. ولا يزال أحد أبراجها يحمل إسم «برج سان جورج». وأضاف فرسان مالطا برجًا عليها هو برج «سانتا باربرا». وقد حولت أجمل قاعات السراي إلى كنيسة سميت «كنيسة ليونارد». وعند دخول العثمانيين (١٥٥١)، حوّل مراد آغا الكنيسة داخل السراي–القلعة إلى مسجد، واهتم بالقلعة وكذلك خلفاؤه. ويعتقد باحثون انه عندما استقل أحمد باشا القرمانلي بحكم البلاد (١٧١١) بذل هو وأسرته اهتمامًا خاصًا بالحصون الدفاعية، فيما اتخذ ولاة الاتراك القلعة مقرًا لهم ولأسرهم، ولذلك اضافوا عليها بعض المباني. وضمت القلعة في عهد القرمانلي بناء خاصًا لحاكم طرابلس. وكان في القلعة ايضًا دار لسك العملة، وديوان القضاء، وبعض المخازن، وسجون... وعندما استولت ايطاليا على طرابلس (١٩١١) اتخذت السراي مقرًا للحاكم العام، كما استعملت بعض أجزائها كمتاحف، وازالت بعض المباني التي كان العثمانيون أضافوها على القلعة، وشقت طريقًا يؤدي إلى ميناء طرابلس. ومنذ العام ١٩٥٢، أصبحت السراي مقرًا لادارة مصلحة الآثار وفيها عدد من المتاحف وكذلك دار المحفوظات التاريخية.

٢– وإلى جوار السراي الحمراء (قلعة طرابلس) يقع الجزء القديم من المدينة ويضم سوقًا مسقوفًا يعرف باسم «سوق المشير أو سوق الترك»، وكذلك بعض المباني القديمة (مثل مبنى القنصلية الانكليزية، ١٧٤٤).

٣– ميناء طرابلس، أهم موانىء ليبيا البالغ عددها ثمانية موانىء تجارية. يتوفر على مساحة مائية تبلغ ٥٥٠٠م^{٢}، ويحوي ٣٥ رصيفًا.

٤– جامعة الفاتح نسبة لـ«ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩»، وتأسست في ١٩٧٣ نظرًا لازدياد عدد الطلبة، إذ وصل عدد طلابها (في العام ١٩٩٧) إلى ما يقارب من ٤٥ ألف طالب وطالبة، في حين أن عدد الطلاب الجامعيين في ليبيا لم يتجاوز ثلاثة آلاف طالب حتى العام ١٩٧١.

(«الحياة»، ٦ ايلول ٢٠٠٠؛ «العربي»، العدد ٤٦٤، تموز ١٩٩٧؛ «المدينة العربية، العدد ٨٤، ايار–حزيران ١٩٩٨).

• **غدامس**: مدينة تقع في واحة من الصحراء الليبية، في جنوب غرب طرابلس على بعد ٦٣٠ كلم منها، وتبعد



جانب من قلعة السراي الحمراء في طرابلس.

١٥ كلم عن الحدود الجزائرية، و٨ كلم عن الحدود التونسية، لذلك فإن حركة الناس بين الاقطار الثلاثة متواصلة وكثيرة، وربما تعود بعض أصول العائلات إلى هذا القطر أو ذاك. ويصل عدد سكان المدينة إلى نحو ٨ آلاف نسمة (١٩٨٩). وخضعت غدامس، كالكثير من البلدان والمناطق للرومان والنورمانديين والاتراك والايطاليين والفرنسيين، وكانت مستمرة في كل هذه العهود على لعب دورها كمحطة لقوافل تجارية («العربي»، العدد ٣٦٤، آذار ١٩٨٩، ص١٥١).

كان سكانها القدامى يمارسون التجارة مع قرطبة. وكان يلتقي فيها الطوارق والقرطاجيون والرومان، حيث كانت البضائع الافريقية تستبدل على أرضها بالملح والجلد الاسباني، كما كان يتم بيع الفخار الذي ينتج في بلدان شمال افريقيا، والزجاج الذي كان يصنعه الفينيقيون والأقمشة والأسلحة. وتعرضت غدامس ألى كل أنواع الغزوات. فقبل ميلاد السيد المسيح بسنوات قليلة غزاها القائد الروماني كورنيليوس باربوس، فتحول إسمها آنذاك إلى «سيداموس»، ولكن ذلك استمر إلى فترة قصيرة، حيث سرعان ما استعادت المدينة اسمها وسلطتها.

وفي غدامس نبع تقول الحكايات الشعبية انه انفجر تحت حوافر حصان عقبة بن نافع. ولا يزال هذا النبع يمد أهل المدينة بالماء العذب حتى يومنا. وأهل غدامس لا زالوا، كأسلافهم يمارسون التجارة، ويحتفظون بتقليدهم العريق في تزيين بيوتهم وتلوينها. وبسبب هذا التقليد، والمشهد العام الذي تبدو عليه غدامس، اعتبرت «جوهرة الصحراء» و«قرنفلة الصحراء» («المدينة العربية»، العدد ٣٦، آذار ١٩٨٩، ص٨٤).

* **لبتيس ماغنا**: راجع «آثار أثينا وروما في ليبيا» في هذا الباب.

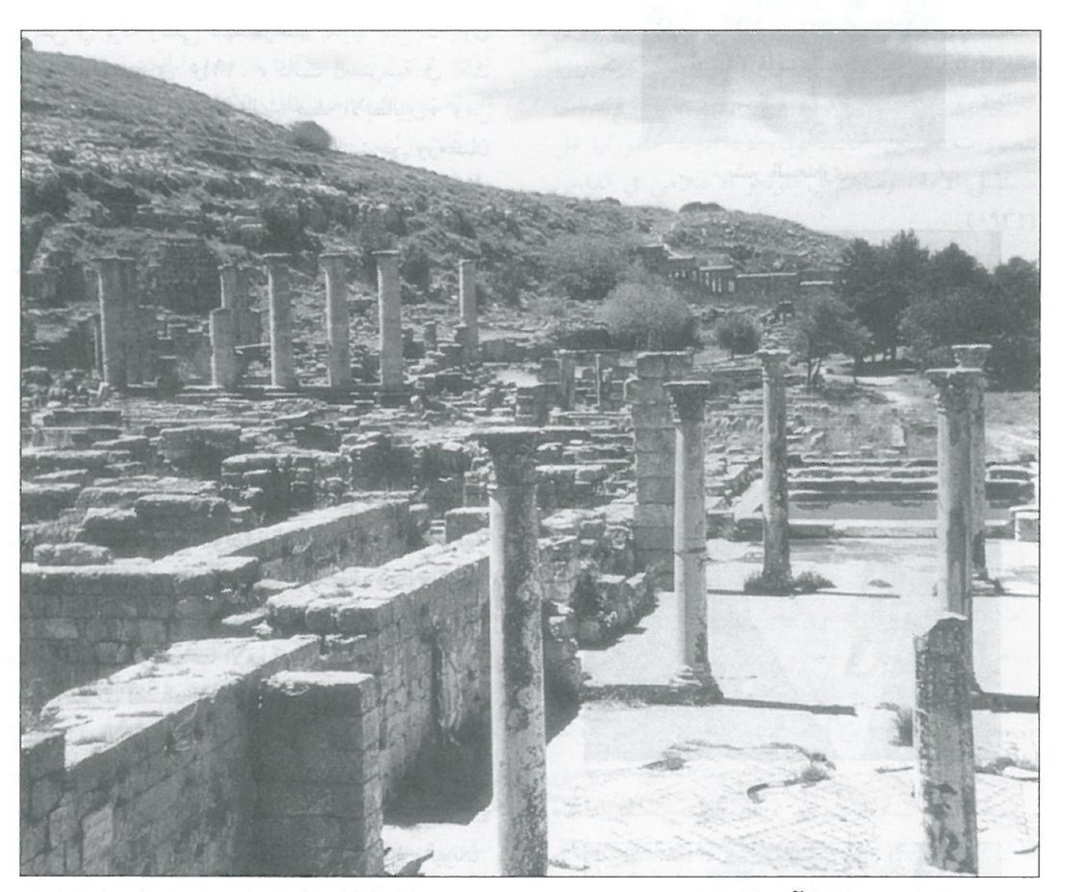
* **المدن الأثرية**: سوسة، أبولونيا، قورينا، توكرة، اسبريدس، برنيق: راجع «الجبل الأخضر» في هذا الباب.

* **مرزق**: مدينة في الصحراء الليبية (تبعد نحو ألف كلم عن طرابلس لجهة الجنوب). كانت محطة مهمة على طريق التجارة بين الشمال (ليبيا وتونس، ومنهما إلى اوروبا) والجنوب حيث النيجر وتشاد. ومرزق قاعدة المنطقة، ومن توابعها زويلة وأوزو (التي تبعد ٧٠٠ كلم عن مرزق، وتقع بالقرب من الحدود التشادية). كان عدد سكان منطقة مرزق نحو ٤٥ ألف نسمة في العام ١٩٨٩، بينهم ١٠ آلاف هم سكان مرزق نفسها. يعملون بالزراعة وبعض الصناعات الحرفية التقليدية

والصناعات الحديثة الناشئة (الملابس). وخُمس محصول تمر ليبيا هو من إنتاج مرزق ومنطقتها.

كانت مرزق عاصمة الجنوب الليبي إبان حكم الأتراك (١٥٦٠–١٩١٣). وسكانها خليط متنوع بين عرب ومستعربين وبين من يعودون بأصولهم إلى دول افريقية، خصوصًا النيجر والتشاد.

من معالمها قلعة قديمة يعود بناؤها إلى نحو ٥٠٠ سنة، إذ بنيت زمن دولة أولاد محمد (إحدى الدويلات المحلية)، وبقيت مركزًا للحكم زمن الاتراك والايطاليين والفرنسيين. رُممت في ١٩٨٧، وحوّلت إلى مركز للتراث الشعبي («العربي»، العدد ٣٦٤، آذار ١٩٨٩، ص١٤٨–١٥٠).



آثار مدينة قورينا (الشحات) التي يرجع تاريخها إلى القرن السابع ق.م.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **إدريس السنوسي، الملك (١٨٩٠–١٩٨٣)**: ملك ليبيا منذ إعلان الاستقلال حتى «ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩».

هو حفيد للسيد محمد علي السنوسي الكبير شيخ الطريقة السنوسية وزعيمها (راجع النبذة التاريخية). ولد إدريس في برقة وتلقى فيها دراسته الدينية قبل أن يتولى زعامة السنوسية في ١٩١٥. وكانت السنوسية في تلك الاحيان تتزعم النضال الوطني ضد الايطاليين، ومن نجومها المجاهد الشيخ محمد الشريف السنوسي ورمضان السويحلي. وقد التحق إدريس بمحمد الشريف خلال وجودهما معًا في اسطنبول، ما مهّد له طريق الزعامة السنوسية.

في ١٩٢٠، وإذ كانت ايطاليا تعمل على تقسيم السنوسيين والوطنيين، اعترفت به اميرًا على برقة. غادر ليبيا إلى مصر في أعقاب تولي موسوليني السلطة في ايطاليا ووقوع أكثر مقاطعات ليبيا تحت الحكم الايطالي. ساهم في مجهود الحلفاء الحربي أثناء الحرب العالمية الثانية، واعترفت به بريطانيا أميرًا على برقة عام ١٩٤٩. نُصّب ملكًا على ليبيا بعد انتهاء وصاية الامم المتحدة وإعلان ليبيا دولة مستقلة عام ١٩٥١. أنشأ حكومة دستورية عام ١٩٦٣، وانتهج سياسة خارجية موالية للغرب حتى انه سمح باستخدام القواعد الاميركية في ليبيا للعدوان على مصر. ضرب الفساد سلطته وعهده بعد تدفق النفط في الستينات، الأمر الذي سهّل إطاحته على يد ضباط «ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩». وكان ولي عهده الأمير الحسن الرضا هو الذي أسرع إلى التنازل عن العرش في وقت كان والده الملك يقوم برحلة استجمامية بين ايطاليا واليونان. انتقل إلى مصر في السبعينات بناء على دعوة من رئيسها أنور السادات. ومن المؤرخين مَن يؤكد انه كان يعمل من هناك ويأمل باسترجاع عرشه. وفي مصر أمضى بقية حياته.

* **بشير السعداوي (؟ – ١٩٥٧)**: مجاهد ليبي عُرف بحرصه على وحدة ليبيا، وعلى استمرار الجامعة الاسلامية ووحدة الامة العربية.

مارس السعداوي وأخوته وأبناء عمومته الكفاح المسلح ضد الاحتلال الايطالي، وبرز بشير وشقيقه نوري



بشير السعداوي.



عبد السلام جلود.



منصور الكيخيا.

في مجال النضال السياسي، واضطرا إلى الهجرة، لكنهما استمرا في نضالهما السياسي في المؤتمرات العربية والاسلامية والعالمية، وأقاما علاقات تعاون مع القوى المعادية للفاشية، ثم عادا إلى ليبيا ليرحلا منها ثانية بعد صدور أحكام الاعدام الفاشية، وكانت عودتهما الثالثة بعد سقوط الفاشية، وأسفرت عن رحيلهما مرة جديدة لرفضهما الاستقلال تحت حراب الانكليز، ومعارضتهما استئثار الملكية بالسلطة.

قدّم بشير السعداوي ما استطاع في سبيل الحفاظ على الخلافة الاسلامية، وخدم دولة الخلافة في مدينة ريزة التركية، وجزين اللبنانية، وينبع البحر السعودية، وتصدى لتصورات الحسين–مكماهون، لأنه أدرك خطورتها على مستقبل الأمة، وساهم في المؤتمر الاسلامي في القدس (١٩٣١).

نشرت «الحياة» رسالة من عبد الرحمن بن سعيد من مدينة الصرمان في ليبيا يوم ٣٠ آذار ١٩٩٥ يقول فيها «بشير السعداوي هو الشخصية الوحيدة التي أطلق عليها الشعب الليبي لقب «الزعيم» عن حب وتقدير لجهاده وسنّه ومهابته...» ثم يورد ما قام به الانكليز والنظام السنوسي وحزب الاستقلال من أعمال لتشويه صورة السعداوي، وأسفرت جهودهم عن قرار بإبعاد بشير السعداوي لأنه يملك جواز سفر سعوديًا–يعني أجنبي– وأبعد الزعيم وشقيقه نوري وكل الأسرة الكريمة...» (أعاد نشر هذه العبارة من الرسالة المذكورة محمود السيد الدغيم، «الحياة»، ٢٨ نيسان ١٩٩٥، ص١٨).

شعبية بشير السعداوي أمّنها له أكثر ما أمّنها اتجاهه الوحدوي الذي دعا إلى قيام دولة وحدوية في ليبيا بزعامة السيد إدريس السنوسي. فكان حزب المؤتمر الطرابلسي برئاسة بشير السعداوي هو الرافد الرئيسي لهذا الاتجاه الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة، خصوصًا في اوساط النخبة المتعلمة وفي المدن والتجمعات السكانية الكبيرة وفي المناطق الداخلية. في حين أن الاتجاه الآخر، وهو اتجاه اتحادي، كان ينادي بإقامة نظام ملكي بزعامة الملك إدريس وإقامة دستور اتحادي فضفاض ليتخطى صعوبات الاندماج السائدة في ذلك الوقت (الاربعينات والخمسينات من القرن العشرين). وكان من روافده المهمة حزب الاستقلال الذي كان يترأسه سالم المنتصر «الذي ثبت ان السفارة الايطالية كانت تتولى تمويله».

وأدى الجدل الساخن بين أنصار الأحزاب، وخصوصًا الحزبين المذكورين (حزب بشير السعداوي وحزب سالم المنتصر)، إلى صدامات دموية وقع ضحيتها بعض القتلى والجرحى في ضواحي مدينة طرابلس في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية للبرلمان الليبي الاول سنة ١٩٥٢. وانتهز المستشارون الانكليز هذه الفرصة، وصوروا الأمر للحكومة الليبية على أنه عصيان مدني خطير، ومؤامرة لزعزعة الأمن في الدولة الحديثة، وأشاعوا أن حزب المؤتمر (بزعامة بشير السعداوي) يتلقى عونًا ماديًا ومعنويًا وتوجيهًا سياسيًا من دولة عربية ما (يقصدون مصر) ومن الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك عبد الرحمن عزام، ما جعل الحكومة الليبية تتخذ إجراءات صارمة ضد تلك الأحزاب، فحلتها جميعها، ورحّلت رئيس حزب المؤتمر إلى خارج البلاد، وفرضت رقابة على الصحف (محمود السيد دغيم، «الحياة»، ٢٨ نيسان ١٩٩٥، ص١٨).

توفي بشير السعداوي بالسكتة القلبية في منفاه في بيروت (١٩٥٧). وتمت استعادة رفاته في ٣ شباط ١٩٧٣.

* **صالح مسعود بويصير (١٩٢٥–١٩٧٣)**: سياسي وصحافي. ولد في بنغازي ودرس في المدارس الايطالية فيها، ثم انتظم بالازهر الشريف في مصر من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٤ حيث عاد بعدها إلى ليبيا وأصبح أحد مؤسسي الصحافة الليبية، وشكلت مقالاته تأريخًا مهمًا للتاريخ الليبي المعاصر. انتخب عضوًا في مجلس النواب الليبي ثم وكيلًا له حتى ١٩٥٥ حيث اضطر للهجرة إلى مصر حيث أقام حتى ١٩٦٩. عين وزيرًا للخارجية في أول وزارة شكلها «مجلس قيادة الثورة»، كما تسلم وزارة الاعلام في فترة لاحقة، ثم عين وزيرًا للخارجية والاعلام في كانون الثاني ١٩٧١. لعب دورًا في محادثات الوحدة مع مصر، وعين عضوًا في المجلس الاتحادي لدولة «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي ضم مصر وسورية وليبيا. وعُرف عنه تعاطفه الكبير مع القضية الفلسطينية، وكان عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت. وصدر له عدة مؤلفات، أهمها «كفاح شعب فلسطين خلال نصف قرن»، ومخطوطتان هما «ذكريات ومذكرات أو سياسة عشرين عامًا» و«مراحل الجهاد الليبي». لاقى حتفه عندما اعترضت طائرات اسرائيلية طائرة ليبية فوق صحراء سيناء كانت متوجهة إلى القاهرة وعلى متنها ١٢٣ راكبًا، وكان أحد ركابها الذين لقوا مصرعهم، وكان ذلك في ٢١ شباط ١٩٧٣ («موسوعة السياسة»، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٥٤٨–٥٤٩).

* **عبد السلام جلود (١٩٤٤–)**: أحد ضباط «ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩». تخرج في الكلية العسكرية في بنغازي. بعض الدارسين يعتبره مؤسس تنظيم «الضباط الأحرار» في ليبيا. عضو «مجلس قيادة الثورة» بعد نجاح «الثورة». عين وزيرًا للصناعة والاقتصاد ووزيرًا للمالية بالوكالة حتى عام ١٩٧٢ عندما تولى رئاسة الوزارة (من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٧). عضو في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩. يعتبر أكثر ضباط وسياسيي النظام تقربًا من الاتحاد السوفياتي وزاره عدة مرات ووقع عدة معاهدات معه. كان الأبرز في السلطة في الفترة التي تفرّغ فيها العقيد معمر القذافي لـ«التفكير وتأليف كتابه الكتاب الأخضر». لعب دورًا بارزًا في الوساطة الليبية بين سورية والمقاومة الفلسطينية في صيف ١٩٧٦ خلال الحرب اللبنانية (راجع «لبنان»، ج١٦).

* **عمر المختار (١٨٦٢–١٩٣١)**: قائد الثورة الليبية ضد الحكم الايطالي في عشرينات القرن العشرين، والملقّب بـ«شيخ الشهداء».

هو عمر المختار بن عمر المنفي، من قبيلة المنفة المرابطة مع قبيلة أولاد علي الكبيرة المنتشرة في اراضي مصر وبرقة الليبية. ولد في قرية جنزور التابعة إلى منطقة دفنة الواقعة في هضبة «مرماريكا» في جهات برقة الشرقية (قيل ايضًا إنه ولد في برقة وإن سنة ولادته كانت ١٨٥٨، وتوفي والده مختار ووالدته عائشة وهما في طريقهما إلى أداء فريضة الحج).

نشأ عمر المختار نشأة إسلامية وتلقى دروسه الشرعية في جنزور ثم انتقل إلى الجغبوب ودأب على تحصيل العلوم الاسلامية فيها مدة ثماني سنوات. بعدها عينه محمد المهدي الأدريسي شيخًا على زاوية العصور في الجبل الأخضر قرب مدينة المرج التي تتكاثر فيها قبيلة العبيدات. وفي ١٨٩٥، سافر عمر مع محمد المهدي الأدريسي إلى السودان، وصار شيخًا لزاوية عين كلك وبقي فيها حتى ١٩٠٣، وشارك، في هذه الفترة، في الجهاد ضد الفرنسيين في جنوب السودان الغربي في مملكة كانم ووادي وقرو (استمرت الحرب حتى ١٩١٤).

في ١٩٠٣، غادر عمر المختار السودان عائدًا إلى برقة واستلم زاوية العصور حيث أعدّ جيلًا ساهم في التصدي للايطاليين في ١٩١١.

لما تجدد القتال في ١٩٢٣ بعد أن ألغت ايطاليا جميع الاتفاقيات المعقودة مع السنوسيين، وكان الأمير إدريس قد انتقل إلى مصر منذ ١٩٢٢، عهد إلى عمر المختار بقيادة الجهاد في برقة نيابة عن الأمير إدريس. وقد كان اختيارًا موفقًا لما كان عمر المختار يتحلى به من صدق العزيمة وقوة الشكيمة وسمو الخلق والايمان بالله والاخلاص للوطن.

ودارت رحى الحرب بين جيوش ايطاليا المنظمة والمزودة بوسائل القتال الحديثة، ولم يكن في برقة كلها في الميدان أكثر من ألف مقاتل، ذلك أن الوضع لم يكن يسمح لعدد أكبر من ذلك ان يعمل في صفوف المقاتلين، فضلًا عن أن عدد البنادق كان محدودًا، إذ لم يتجاوز في أي وقت أربعة آلاف بندقية على أكبر تقدير. لكن برقة هبت هبة رجل واحد للجهاد. فالذي لا يقاتل يزود المقاتلين بحاجاتهم من المواد الغذائية والسلاح حيث يمكن. وهذا السلاح كان يضمن إرساله من مصر إلى برقة الامير إدريس السنوسي.

أما عمر المختار فكان يشرف على كل كبيرة وصغيرة من شؤون القتال. وكانت المنطقة الساحلية من برقة تحت النفوذ الايطالي. وقد ارسلت ايطاليا قوة من الجيش كبيرة ومجهزة بأحدث الآلات والاعتدة إلى غرب برقة قامت بالقتل والحرق وإتلاف الغلال من دون تفريق بين مقاتل ومسالم. وفي هذه الحملات التي وجهتها ايطاليا بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٩، قتل في المعارك نحو ٤ آلاف برقاوي، عدا الذين قُتلوا في غير ذلك من المناسبات. وكانت المعارك قد ازدادت شراسة بعدما استولى الايطاليون على الجغبوب إثر الاتفاق الذي أبرموه مع مصر في ٦ كانون الاول ١٩٢٥. فشعر عمر المختار بخطورة الموقف، فشكل قيادة عليا للمجاهدين تكونت، برئاسته، من حسين الجويفي لقيادة قبائل البراعصة، والفضيل بوعمر لقيادة قبائل الحاسة، ويوسف بورحيل المسماري لقيادة قبائل العبيدات.

وإزاء تصاعد معارك المجاهدين، عمد الايطاليون إلى اتخاذ خطوات متوالية للسيطرة على فزان. فعينت الحكومة الفاشية «بادوليو» حاكمًا عامًا على ليبيا مطلع ١٩٢٩. فقرر هذا مفاوضة عمر المختار نفسه على أمل تحقيق مكاسب بالتفاوض، كما اتصل الايطاليون بالمجاهدين الليبيين خارج ليبيا. ففي دمشق بدأ القنصل الايطالي، إسبرانسا، اتصالاته مع بشير السعداوي عقب إصدار الميثاق القومي للشعب الطرابلسي البرقاوي، ثم اتصل به ايضًا القنصل الايطالي في بيروت للهدف نفسه. وتبين أن هدف المباحثات الايطالية الخارجية كتلك التي حصلت في برقة مع عمر المختار، وجميعها ترمي إلى المراوغة

وكسب الوقت وتمزيق وحدة المجاهدين. وتأكد عمر المختار من نواياهم فأصدر نداءه المشهور في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٩، داعيًا مواطنيه إلى المضي في طريق الجهاد «باذلين دماءهم الزكية فداء للوطن، وفي سبيل الوصول إلى غايتهم المنشودة».

وفي حين كانت المعارك الحربية تدور على أرض ليبيا كان بشير السعداوي وشكيب أرسلان وغيرهما يقودون حربًا إعلامية ضد العدوان الايطالي. وفي ١٩٣١، كتب عمر المختار رسالة إلى شكيب أرسلان يشكره فيها على ما «قرأنا ما دبجه يراعكم السيال عن فظائع الطليان وما اقترفته الأيدي الأثيمة من الظلم والعدوان (...) كل ما ذكرتموه عما اقترفته أيدي الايطاليين هو قليل من كثير وقد اقتصدتم واحتطم كثيرًا ...». وقد علّق شكيب أرسلان في ما بعد على الرسالة قائلًا: «وما لاحظه الشهيد المشار إليه (عمر المختار) هو عين الحقيقة فإن الناس يصعب عليهم ان يصدقوا أن جيلًا على وجه الارض يقدم على ارتكاب مثل الشناعات والدناءات والنذالات التي أقدم عليها الطليان في طرابلس ولا سيما الفاشيست منهم...».

ولما لم تنفع مفاوضات الايطاليين مع عمر المختار أرسلت الحكومة الفاشية في روما الجنرال غرازياني إلى ليبيا. فاستخدم هذا ما توافر له من أسلحة برية وبحرية وجوية في حرب إبادة. وسقطت الكفرة في أيدي الايطاليين في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣١. وفي ١١ ايلول ١٩٣١، وقعت معركة بئر قندولة التي استمرت حوالي ٤٨ ساعة، وأسفرت عن وقوع عمر المختار أسيرًا بعد أن أصيب بجروح حالت دونه والحركة. فأرسله الايطاليون إلى مرسى سوسة ومنها إلى بنغازي على الطراد أوسيني. وكان غرازياني (والي برقة) يقضي إجازة في ايطاليا، فلما بلغه الخبر، عاد إلى برقة في ١٤ ايلول ١٩٣١، وأمر المحكمة الطارئة، التي كانت مهمتها محاكمة من يقع في الأسر، بالتوجه إلى بنغازي. وفي قاعة البرلمان البرقاوي انعقدت المحكمة (١٥ ايلول ١٩٣١)، وأول سؤال وجهته لعمر المختار: «لماذا حاربت الايطاليين؟»، وكان الجواب: «حاربت من أجل ديني ووطني». ولما سئل إذا كان لديه ما يقوله أجاب بالنفي. وانصرفت المحكمة إلى المداولة، وبعد وقت قصير عادت وأصدرت قرارها بإعدام عمر المختار. وعلى مقربة من السلوق، جنوب بنغازي، حشد الايطاليون عشرين ألفًا من البرقاويين المهجرين أصلًا من الجبل الأخضر إلى برقة، ليشاهدوا إعدام عمر المختار في الساعة التاسعة من صباح ١٦ ايلول ١٩٣١. وبفقد عمر المختار فقدت الثورة حياتها وهدأت ولو مؤقتًا. وعندها أخذت ايطاليا بـ«طلينة» برقة على نحو ما كانت فعلت في ولايتي طرابلس والفزان (نقولا زيادة، «المشاهد السياسي»، السنة الثالثة، العدد ٨٦، تشرين الثاني ١٩٩٧، ص٣٨؛ ومحمود السيد دغيم، كاتب سوري مقيم في بريطانيا، «الحياة»، ٢٩ ايلول ١٩٩٥، ص١٨).

* **محمد مهدي السنوسي (١٨٤٤–١٩٠٢)**: زعيم ديني ليبي. خلف والده على رأس الحركة السنوسية التي صارت تضم ٣٨ زاوية في أجزاء من ليبيا. وقد عزّز دورها السياسي والتجاري، ما وضعه في واجهة الاستعمار الاوروبي الآخذ في التوسع من غير تطرف أو صراع عسكري، إذ لم يوافق الإمام المهدي (في السودان) على الانخراط، مثله، في هذا الصراع. وفي عام ١٨٩٤، نقل مركزه من جغبوب إلى كفرة في جنوب ليبيا تحت ضغط التقدم الفرنسي والايطالي. وقد شكلت كفرة مركزًا تجاريًا مهمًا إلى أن اضطر مجددًا إلى الانتقال إلى شرو حيث توفي (راجع النبذة التاريخية).

* **مصطفى أحمد بن حليم**: سياسي ورئيس وزراء ليبي سابق. أمضى عشر سنين في مناصب حكومية مختلفة. فعين وزيرًا للأشغال والمواصلات أوائل ١٩٥٠ في حكومة إمارة برقة التي شكلها إدريس السنوسي الذي كان «أمير برقة» في حينه. ثم أصبح مصطفى بن حليم ناظرًا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة ولاية برقة عندما أعلن استقلال ليبيا وقام النظام الاتحادي. ثم عين وزيرًا للمواصلات في الحكومة الاتحادية وشكل حكومة للمرة الاولى في نيسان ١٩٥٤، وبقي في منصبه حتى ١٩٥٧ وعينه الملك إدريس السنوسي مستشارًا خاصًا له، ثم أوفده سفيرًا إلى فرنسا من أوائل ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠، ثم استقال ليعمل في شركته «الليبية للهندسة والإنشاء» بالتعاون مع شركات هندسة عالمية.

أصدر، في ١٩٩٢، كتابه «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي»، ضمّنه مذكراته وتأريخًا لحقبة صعبة «خاض الليبيون فيها وجهًا من أوجه نضالهم في سبيل تدعيم الاستقلال الوطني وتحديد علاقة البلاد بالجوار والعواصم الغربية. وضم الكتاب فصلًا مهمًا أحاط ببعض جوانب شخصية الملك الراحل إدريس السنوسي، كما عرض للسنوسية، فكرًا وممارسة، عرضًا يفوق سائر المحاولات على ندرتها لتسليط الضوء على هذه الحركة

الكبرى في شمال افريقيا والتي شاءت الظروف أن يخبو ضوؤها برحيل الملك إدريس».

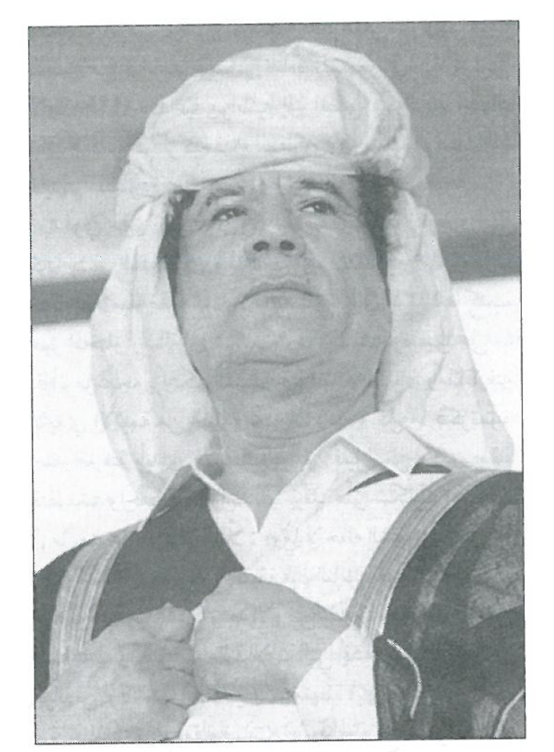
بعد «ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩»، تنازل مصطفى أحمد بن حليم عن جنسيته الليبية. وحول هذا الموضوع ذكر هو نفسه، في معرض الجدال الذي قام بينه وبين الكاتب السوري محمود السيد الدغيم، والذي نشرته «الحياة» في أكثر من عدد، يقول: «ثم يتشفى (الدغيم) ويقول إنني أصبحت بلا جنسية بعد «ثورة الفاتح»، يعني انقلاب ايلول، وأود أن أطمئن الدغيم إذ إنني لم أكن من دون جنسية في أي يوم من أيام حياتي وإنما تنازلت عن جنسيتي الليبية طيعًا مختارًا لأنني أبيت ان يكون ولائي لنظام يرأسه طاغية ولبلد يحكمه نظام قمعي. كما أطمئن الدغيم، فبالرغم من تنازلي عن جنسيتي الليبية ومواقفي المعروفة من النظام الحالي في ليبيا فإن الأخير حاول العديد من المرات وعلى أعلى المستويات الاتصال بي للتفاهم والتعاون لكنني اعتذرت عن أي تفاهم أو تعاون مع ذلك النظام» («الحياة»، ٢١ ايار ١٩٩٥، ص١٨).

* **معمر القذافي** (١٩٤١ –): رئيس الجمهورية منذ «ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩».

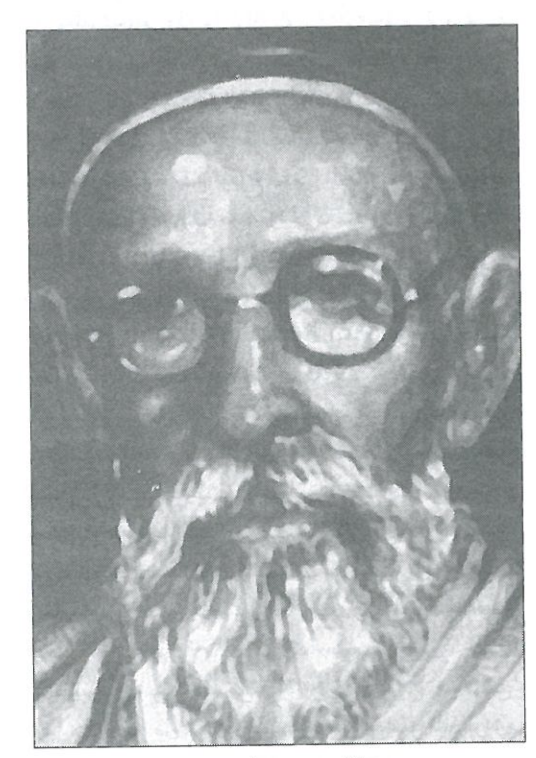
ولد في أحد مضارب البدو القريبة من بلدة سرت. كانت أسرته تعمل في الزراعة وتربية الماشية، فترعرع في ظل ظروف مادية قاسية. التحق بالكلية الحربية في بنغازي في العام ١٩٦٣، ثم دخل كلية الآداب لدراسة التاريخ. تخرج في الكلية الحربية في ١٩٦٥ برتبة ملازم، وأوفد إلى لندن في دورة تدريبية. أشرف على تنظيم تكتل الضباط الأحرار الذي قام بـ«ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩» التي أطاحت عرش الملك إدريس السنوسي («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٢٥٦) (راجع النبذة التاريخية).

* **منصور الكيخيا**: شخصية سياسية ليبية مرموقة. وزير الخارجية سابقًا، الأمين العام لـ«التحالف الوطني الليبي» المعارض.

ولد في عائلة كانت لأسرته فيها اسهامات سياسية مشرفة في مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعده. والده هو عمر باشا منصور الكيخيا الذي يقول فيه مصطفى أحمد بن حليم (رئيس وزراء في ايام الملك إدريس السنوسي) في رده على محمود السيد الدغيم («الحياة»، ٢١ ايار ١٩٩٥، ص١٨): «اتهم الدغيم عمر باشا منصور الكيخيا بأنه كان



العقيد معمر القذافي.



الملك إدريس السنوسي.

متعاونًا مع الطليان من دون أن يقدم دليلًا واحدًا. وفنّدت تلك الدعوى بأدلة قاطعة، لكن الدغيم استمر وفصّل للمرحوم عمر منصور تهمة جديدة فقال عنه «إنه كان إقليميًا لا يؤمن بوحدة ليبيا». وردي هو أن عمر منصور لم ينفرد بالمناداة باستقلال برقة أولًا ثم السعي لاستقلال ليبيا في نظام اتحادي ثانيًا، بل غالبية شعب برقة كانت ترى هذا الرأي (لا سيما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٥٠) عملًا بمبدأ «خذ وطالب»، ولست أرى أي انتقاص في وطنية مَن نادى بتلك السياسة بل أرى فيها قدرًا كبيرًا من الحكمة وبعد النظر والشجاعة الوطنية الواقعية». وحافظ منصور بدوره على هذا الرصيد الهائل، فبدأ حياته السياسية منذ أن كان طالبًا في مصر، حيث انخرط في صفوف اتحاد الطلبة وشارك في نشاطاته الثقافية والسياسية كافة، وكان من أوائل المساهمين في النشاطات الحزبية بعد استقلال ليبيا. وقد أثنى أحد أعضاء وفد الامم المتحدة، الذي شارك في احتفال استقلال ليبيا، على كلمة منصور الكيخيا التي ألقاها في المناسبة، قائلًا إن ليبيا ينتظرها مستقبل باهر بشبابها الصاعد من أمثال الكيخيا.

التحق منصور، بعد تخرجه، بالسلك الدبلوماسي، فكان ضمن أعضاء البعثة الدبلوماسية الليبية في الجزائر وفرنسا وسويسرا. وساهم مساهمات إيجابية في حرب التحرير الجزائرية، فدعم سياسات الحكومة الملكية الرامية لتحرير الجزائر والتي فتحت أبواب عاصمتها امام الاجتماعات الدورية لجبهة التحرير الجزائرية، وجعلت من ليبيا الممر والبوابة الرئيسية لدعم المجاهدين الجزائريين. فساهم منصور في دعم هذه السياسة وربطها بالتأييد الشعبي اللازم لها، وكان على اتصال دائم بقيادات الجبهة ورموزها. كما كان من أوائل أعضاء البعثة الدبلوماسية للسفارة الليبية في الجزائر بعد تحريرها واستقلالها.

وعلى صعيد فلسطين ساهم منصور الكيخيا بفعالية في دعم القضية الفلسطينية من خلال موقعه كدبلوماسي، وقد ساعده على أداء دوره بشكل ارتضاه الموقف الشعبي المتميز وسياسة الحكومة الليبية آنذاك. فقد ذكر القائد الفلسطيني أبو جهاد، في مذكراته، أن أول الرصاصات لمنظمة فتح كانت من أموال ليبية.

وبعد رواج الناصرية حاول الكيخيا المزاوجة بينها وبين حزب البعث باعتباره بعثيًا سابقًا، وعبّر عن رأيه المستقل لقيادات البعث والناصرية، كما حاول التوفيق بين التيار القومي والمد الاسلامي عند اشتداد الخصومة بينهما.

أسس، مع بعض رفاقه، مركزًا لدراسات الوحدة العربية، وشكّل مع بعض عناصر المعارضة الليبية في الخارج «الرابطة الليبية لحقوق الانسان»، وقبل ذلك شكل مع بعض زملائه «المنظمة العربية لحقوق الانسان» (اختفى بعد حضوره اجتماعات الجمعية العمومية لهذه المنظمة في القاهرة، وكان عضوًا في مجلس أمنائها).

عيّنه القذافي، بعد توليه السلطة عقب «ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩»، وزيرًا للخارجية. فرفض الكيخيا أن تستمر علاقته بالقيادة عن طريق «موظف البدالة». فعيّن القذافي الرائد عبد المنعم الهوني وزيرًا للخارجية. وعاد الكيخيا إلى مهنة المحاماة، فقام بالدفاع عن المعتقلين السياسيين وطالب بالافراج عنهم وإلغاء أساليب الضرب والتعذيب في استجوابهم، فأزعج القذافي بمواقفه، فأبعده وأمر بتعيينه خارج حدود الوطن (هذه النبذة باستثناء ما جاء على قلم مصطفى أحمد بن حليم بشأن والد منصور، من غازي المصراتي، كاتب ليبي مقيم في بريطانيا، «الحياة»، ١٥ كانون الاول ١٩٩٧).

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٣، وصل منصور الكيخيا، وكان الأمين العام لـ«التحالف الوطني الليبي» المعارض، إلى القاهرة للمشاركة في اجتماعات «المنظمة العربية لحقوق الانسان» بدعوة من أمينها العام محمد فائق التي انتهت في ٣ كانون الاول ١٩٩٣، كما شارك في اجتماعات هيئة الحقوقيين العرب، وكان مقررًا ان يغادر القاهرة إلى باريس ظهر ١٢ كانون الاول، لكن قبل يوم واحد، أي في ١١ كانون الاول اختفى منصور الكيخيا. وكان آخر ظهور له أمام فندق «السفير» في حي الدقي في القاهرة في وضح النهار، وقبيل توجهه إلى موعد مع شخص – أو أشخاص– قيل إنهم كانوا من طرف أحد أجهزة نظام الحكم الليبي.

وفي جملة ما قيل عن ظروف وأسباب اختفائه (إضافة إلى كونه أحد زعماء المعارضة الأبرز وأكثرهم دعوة للديمقراطية والاعتدال والحوار حتى مع نظام القذافي) بعد نحو شهر من البحث والتكهن، أي في اواسط كانون الثاني ١٩٩٤، إن الكيخيا لا يزال في القاهرة، وانه كان على موعد، قبل اختفائه، مع أحمد قذاف الدم المنسّق السابق للعلاقات المصرية–الليبية (نفى الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية هذا الأمر). أما زوجة منصور الكيخيا السيدة بهاء العمري، الاميركية الجنسية والسورية الأصل، فنُقل عنها قولها، وهي في جنيف (كانون الثاني ١٩٩٤)، إن

«منصور ذهب إلى جنيف مرتين خلال الاسبوع الذي سبق رحلته إلى القاهرة والتقى مسؤولين من النظام الليبي لا أعرف هويتهما». وأضافت أن أحد المسؤولين الليبيين، لا تعرف إسمه «اتصل من مالطا مرات عدة أثناء وجود منصور في جنيف ملحًا على ضرورة التحدث معه. وعندما عاد إلى باريس وجد تأشيرة الدخول إلى مصر جاهزة فقرر الذهاب إلى القاهرة للمشاركة في اجتماعات «المنظمة العربية لحقوق الانسان». وأكدت أن زوجها «كان في غاية القلق من إصرار مسؤولين ليبيين على لقائه والالحاح عليه للاجتماع مع القذافي حتى انه عبّر لي صراحة عن شعوره بالقلق نتيجة ذلك».

في آخر ما نُشر عن قضية اختفاء الكيخيا، أورده مصطفى كركوتي، صحافي وكاتب سوري مقيم في بريطانيا («الحياة»، ١٥ كانون الاول ١٩٩٧) على الشكل التالي:

«حادث اختفاء منصور الكيخيا يكاد غموضه ينجلي ليضحي حادث اختطاف، خاصة اذا تم تصديق الرواية الاميركية الرسمية الاخيرة حوله (الرواية التي ترفض زوجته تصديقها من دون إسنادها بشيء من التفاصيل التي تحفظ للمخطوف بعضًا من إنسانيته وحقه كمواطن أولاً، وكسياسي ثانيًا). وكان ملف الكيخيا قد أعيد فتحه آخر مرة عندما أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية في ايلول الماضي (١٩٩٧) زوجة الكيخيا معلومات وصلت إلى الوكالة من عملائها تزعم ان الكيخيا اختطف من القاهرة بمعرفة إثنين من المصريين ونُقل إلى ليبيا. وبعد أربعة أسابيع من التحقيق تمت تصفيته الجسدية بوضعه في داخل صندوق وإلقائه في أحد أفران صهر الحديد والصلب.

«ورغبة منها في السعي وراء الحقيقة (...) رفضت زوجة الكيخيا البلاغ الاميركي، وخاصة بعد أن ترافق مع مطلب اميركي بعقد مؤتمر صحافي تعلن فيه عائلة الكيخيا عن النهاية الحزينة والبشعة للحادث. وتوجهت على الفور، ترافقها شقيقتها، في تشرين الاول الماضي (١٩٩٧)، إلى ليبيا للقاء المسؤولين هناك والتأكد من صحة المعلومات وكشف ملابسات حادث الاختفاء. والتقت مع كبار المسؤولين عن ملف منصور الكيخيا، وعقدت اجتماعين مطولين مع رئيس جهاز الاستخبارات الليبي موسى كوسا الذي كرر الموقف الليبي الرسمي الذي ينفي أي دور في حادث الاختفاء. ونفى المسؤول الليبي ايضًا أن تكون بلاده قد قامت بتصفية الكيخيا، مؤكدًا على أن جهازه يعتبر الكيخيا في عداد المفقودين وأن عناصره «لا تزال تبحث عنه». وفي الوقت نفسه اعتبرت مصر معلومات المخابرات المركزية (الاميركية) بمثابة «سلاح آخر» للضغط على القاهرة بسبب مواقفها الأخيرة ضد اسرائيل، كما ان الرئيس المصري نفسه (حسني مبارك) قال في تصريحات له إن هذه المعلومات تهدف للضغط على بلاده «للافراج عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام» المحكوم عليه بالسجن في مصر. بل إن الرئيس مبارك ردد معلومات قد تكون مفيدة لصالح القضية المرفوعة أمام محكمة مصرية ضد وزير الداخلية المصري، حيث حمّل في آخر تصريحات له حول قضية الكيخيا، المخابرات الاميركية مسؤولية الخطف وتهريبه إلى خارج الاراضي المصرية «مثلما فعلت مع السفير الكوري الذي نقلوه إلى واشنطن (...) وينهي مصطفى كركوتي بقوله:) ويصعب على المرء تصديق أو تكذيب هذه الرواية، لأن كل شيء ممكن في عالم المخابرات المرعب والغامض... ويبقى أنه اذا كانت هناك «مؤامرة» اميركية ضد مصر وليبيا فعلاً، فإن هذا يجب أن يشجع المسؤولين في البلدين على إجلاء الملابسات...».



ليبيريا

بطاقة تعريف

الاسم: ليبيريا Libéria، من Liberté، Liberty، الحرية.

الموقع والمساحة: في أقصى غربي افريقيا. تطل على المحيط الاطلسي، ويبلغ طول شاطئها عليه ٥٦٠ كلم. ولها حدود مشتركة مع سيراليون، غينيا وساحل العاج (كوت ديفوار).

مساحتها: ١١١٣٧٠ كلم^{٢}.

العاصمة وأهم المدن: مونروفيا Monrovia (تخليدًا لذكرى الرئيس الاميركي مونرو). راجع مدن ومعالم. وأهم المدن بوشانان Buchanan، التي تبعد ١٥١ كلم عن العاصمة، وتقع على الشاطىء، وتعد نحو ٤٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠)، وهي المدينة الثانية في الأهمية بعد مونروفيا. ومدينة هاربر، وغرينفيل وروبرتسبور وهي ثلاث مدن ساحلية لكل منها ميناء بحري. وهناك مدن أخرى تتشكل «من تجمعات بشرية قامت على اراض مستأجرة أساسًا باعتبارها مناجم للحديد أو اراضي مخصصة لزراعة المطاط. هذه المدن هي مراكز اصطناعية وحديثة، وأهم هذه المدن وأحدثها هي مدينة يكيبا، وقد أسستها شركات مناجم الحديد في لامكو. والمدينة الثانية من حيث الأهمية هي هاربرل، وهي مدينة القرميد، وقد أسستها شركة فيريستون. وقد بلغ سكان كل مدينة منها حوالي ٤٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠ (التقديرات الحالية، العام ٢٠٠٠، تشير إلى ضعف هذا العدد تقريبًا)، والمدينة الثالثة التي شيدت بالطريقة نفسها هي مدينة بونغ تاون، وقد أسست بسبب وجود المناجم التي تحمل الإسم نفسه» (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٥٦٩-٥٧٠).

اللغات: الانكليزية (رسمية)، فضلاً عن لغات محلية أصلية.

السكان: بلغ تعدادهم، وفق آخر التقديرات في العام ١٩٨٧، مليونين و٣٠٠ ألف نسمة. التقديرات الحالية (٢٠٠١) تشير إلى أنهم أصبحوا في حدود ٣,٢٥ ملايين نسمة. التوقعات تشير إلى أنهم سيصبحون حوالي ٧,٥ ملايين في العام ٢٠٢٥.

ويتألف السكان من شعوب مختلفة جاءت عبر موجات متعاقبة، وأغلبيتهم من السود الاصليين، وينتمون إلى نحو ٢٢ قبيلة أو إتنية. ٧٥٪ من السكان يعتنقون المعتقدات الدينية الاحيائية (افريقية أصلية)، و١٥٪ مسلمون، وهم بصورة خاصة من قبيلة الماندنغ في الشمال الغربي، و١٠٪ مسيحيون، وهم من البروتستانت والكاثوليك. ولم تدخل الكاثوليكية إلى ليبيريا إلا في عام ١٩٠٩.
الخسائر البشرية في الحرب الأهلية (كانون الاول ١٩٨٩–ايار ١٩٩٦): نحو ١٥٠ ألف قتيل، ٧٥٠ ألف لاجىء: إلى غينيا نحو ٤١٠ آلاف، إلى الكوت ديفوار نحو ٣٠٥ آلاف، إلى غانا نحو ١٥ ألفًا، وكذلك إلى سيراليون ونيجيريا. وكان هناك نحو مليون مهجّر قسريًا في داخل البلاد.

الحكم: نظام الحكم. جمهوري رئاسي، وذلك منذ ٢٦ تموز ١٨٤٧. عندما وقع انقلاب ١٢ نيسان ١٩٨٠، علّق دستور ١٨٤٧ الذي كان مستوحى من دستور الولايات المتحدة (والذي أعلن في يوم استقلال البلاد)، وتمّ تشكيل لجنة لوضع دستور جديد، الذي صدر في آذار ١٩٨٣، وينص مبدئيًا على فصل السلطات. ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية فيشغل في الوقت نفسه منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة وقائد الجيش وينتخب بالاقتراع الشعبي المباشر لمدة ست سنوات، وينص الدستور على تعددية الأحزاب. وطرح هذا الدستور على الاستفتاء الشعبي في ٣ تموز ١٩٨٤، وأُقر. ثم عاد وصدر دستور جديد في كانون الثاني ١٩٨٦، وما لبث أن جرى تعليقه.
إداريًا، تقسم البلاد الداخلية إلى ثلاث مناطق، وكل منطقة تقسم بدورها إلى تسع دوائر. أما المنطقة الساحلية فتقسم إلى خمس مقاطعات وأربعة أقاليم.

أحزاب: حظر نشاط كل الاحزاب السياسية بعد انقلاب ١٢ نيسان ١٩٨٠. وفي تموز ١٩٨٤، رفع هذا الحظر. وأهم الاحزاب الناشطة، حاليًا، في ليبيريا:
– الحركة الموحدة للتحرير من أجل الديمقراطية، أسسها في العام ١٩٩١ أحد القادة العسكريين، ثم انشقت إلى حزبين في العام ١٩٩٤.
– الجبهة القومية الوطنية الليبيرية، أسسها تشارلز تايلور في ٢٦ كانون الاول ١٩٨٩.
– الجبهة القومية الوطنية المستقلة لليبيريا، أسسها الامير جونسون في ١٩٩٠.
– الجبهة الثورية الموحدة، أسسها فوداي سنكو في ١٩٩١.
– المجلس من أجل السلام في ليبيريا، أسسه جورج بولي في ١٩٩٣.
– قوة دفاع لوفا، أسسها فرنسوا ماساكوا في ١٩٩٣.
– القوات المسلحة الليبيرية، متفرعة من الجيش الحكومي، أسسها الليوتنان جنرال حزقيا بوين في ١٩٩٤.
– المجلس الثوري المركزي، أسسه توماس وويبو في ١٩٩٤. ومن الواضح أن هذه الاحزاب تأسست جميعًا إبان اندلاع الحرب الأهلية في البلاد (كانون الاول ١٩٨٩–ايار ١٩٩٦).

الاقتصاد: تقارير الامم المتحدة حول مؤشرات التنمية البشرية لم تذكر مؤشرًا بعد لليبيريا. في آخر ما ذكر عن الناتج الاجمالي الداخلي (Etat du monde 2002) انه بلغ ٢٨٥٠ مليون دولار، وأن حصة الفرد الواحد من هذا الناتج هو ألف دولار، وأن معدل التضخم ٣٪.
يعمل في الزراعة ٥٥٪ من اليد العاملة، ولا تساهم الزراعة إلا في ٣٥٪ من الناتج القومي؛ ويعمل في الصناعة ١٠٪، وتساهم في ١٠٪ من الناتج القومي؛ وفي الخدمات ٢٠٪ (٣٥٪)؛ وفي قطاع المناجم ١٥٪ (٢٠٪).
أهم المنتوجات الزراعية: المانيوك، الأرز، قصب السكر، الموز، الخضار، البطاطا، الأناناس، الحمضيات، البن، الكاكاو، وشجر الهفيا (الكاوتشوك). ويعتبر صيد السمك قطاعًا ناشطًا وحيويًا في ليبيريا.
أهم مناجم الحديد في جبال نيمبا Nimba، المقدرة إحتياطه بـ ١,٥ مليار طن. بلغ إنتاجه ١٥,٢ مليون طن في العام ١٩٨٠، وهبط إلى ١٤,٣ مليون طن في العام ١٩٨٧ (وحده شكل ٢٨٪ من الناتج القومي العام)، واستمر في الهبوط إلى أن بلغ ١,١ مليون طن في العام ١٩٩٢. وهناك مناجم ألماس وذهب والباريت والبوكسيت والمنغنيز.
أهم صادرات ليبيريا: الحديد، الكاوتشوك، الماس، الكاكاو (في اتجاه المانيا، الولايات المتحدة، ايطاليا، بلجيكا واسبانيا). احتلت ليبيريا المرتبة العالمية الحادية عشر في إنتاج الحديد في العام ١٩٨٩.

نبذة تاريخية

قبل تأسيس دولة ليبيريا في التاريخ الحديث:
«إذا كانت الادلة غير متوافرة حول اكتشاف ليبيريا على يد البحار القرطاجي حنون عندما قام برحلته البحرية عام ٥٠٠ ق.م. فإن المراجع حول اكتشاف ليبيريا ترجع ذلك الاكتشاف إلى القرن الرابع عشر على يد ملاحين نورمانديين أنشأوا على شواطىء البلاد مرافق عديدة، وذلك ما بين ١٣٦٤–١٣٦٧، وقد أعطوا أسماء لهذه المرافق ما زال بعضها قائمًا حتى اليوم ولو بشكل فيه بعض التغيير، مثل بيتو التي أصبحت اليوم بيتي.
«وفي عام ١٤٨٠، اكتشف البرتغاليون المحور الذي قامت عليه لاحقًا مونروفيا، وقد أعطوا أسماء للأنهار الرئيسية منها نهر سان بول ونهر سان جون، وهي أنهار ما زالت تحملها حتى اليوم. ويعود إلى البرتغاليين فضل إدخال البرتغال والأناناس وجوز الهند والتبغ وتربية الحيوانات الداجنة. كما يعود إليهم تسمية البلاد بـ«شاطىء الحبوب» أو «شاطىء مالاكيت» (نوع من البهارات البرية).
«وفي اواخر القرن السادس عشر، تزايد التنافس بين الفرنسيين والهولنديين في ليبيريا، وسرعان ما دخل الانكليز حلبة التنافس، بينما كان البرتغاليون قد اختفوا عن المسرح. واستمرت المزاحمة بين الدول البحرية الثلاث طوال القرن السابع عشر، لتنحصر في القرن الثامن عشر بين الفرنسيين والانكليز. يضاف إلى حركة هذه العناصر الآتية من جهة البحر حركة النزوح الداخلي للقبائل الآتية من جهة الشمال وخصوصًا السودان بحثًا عن الملح.
وقبل منتصف القرن الخامس عشر، نزحت قبائل الفاي من النيجر الأعلى لتصل إلى البحر، غربي مونروفيا، هؤلاء الفاي أصبحوا الشركاء الرئيسيين للأوروبيين في المجال التجاري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد اكتشفوا نظامًا للكتابة فريدًا في نوعه في اوائل القرن التاسع عشر.
«وفي منتصف القرن السادس عشر، وتحديدًا في العام ١٥٤٥، تدفقت موجة بشرية جديدة نحو البحر، في اتجاه مونروفيا، حيث انطلقت منها لاحتلال سيراليون. وقد جاءت هذه الموجة من الاراضي العليا في كوتيان تحت قيادة ارستقراطية ماندية، مؤلفة من قبائل ماندي في الجنوب وقبائل الفاي والكري التي تحالفت لتأسس امبراطورية مان الافريقية، ولكن امبراطورية مان سرعان ما انقسمت إلى عدة ممالك، وذلك ابتداء من القرن السابع عشر، ثم انقسمت هذه الممالك بدورها إلى مجموعات صغيرة» («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٥٧٠).

تأسيس ليبيريا (١٨٢١–١٨٤٧): في بداية القرن التاسع عشر، كان في الولايات المتحدة الاميركية عدد كبير من العبيد وقد تمّ إعتاقهم، فأنجبوا أبناء أحرارًا. وفي عام ١٨١٦، تأسست شركة الاستعمار الاميركي لمساعدة سود اميركا الاحرار للعودة إلى الشاطىء الافريقي والاقامة فيه.
ثمة أسباب ثلاثة حرّكت الذين أنشأوا هذه الشركة وأداروا عملياتها: منهم من رفض العبودية أصلًا ومبدئيًا، واعتقد انه من المستحيل على المعتقين وعلى ابنائهم الاحرار العيش في مجتمع أبيض قائم على العبودية؛ ومنهم كان ما زال يحتفظ بعبيد لديه (في مزارعه ومؤسساته) وخشي من انتقال عدوى الإعتاق والحرية إلى عبيده فيصعب عليه قيادتهم والتحكم بمصيرهم؛ وآخرون كانوا يأملون بأن يقوم السود المحرّرون بدور المبشرين والداعين للدين المسيحي في القارة الافريقية. وإضافة إلى ذلك ثمة سبب سياسي مهم، ويتمثل في رغبة الولايات المتحدة قيام دولة على الشاطىء الافريقي الغربي تعمل من خلالها على إيقاف محاولات التغلغل البريطانية والفرنسية في القارة.
في عام ١٨٢١، وصل أول المستوطنين الاميركيين السود إلى مزيرادو (تسمية برتغالية للمرفأ الذي أصبح لاحقًا مدينة مونروفيا). وبعد شهور قليلة نزلت أول دفعة من ٨٠ رجلًا

اميركيًا-افريقيًا، واشتروا من وجهاء القبائل المحلية أماكن لمساكنهم، وأقاموا على الساحل. ولكن سرعان ما اندلعت بين الوافدين والاصليين مجابهات دامية. فالمستوطنون الاميركيون السود لم يكونوا على إلمام أو معرفة بالقارة الافريقية ولا بعادات أهلها، فضلًا عن تمسكهم بعاداتهم التي اكتسبوها في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة، وعن نظرتهم القومية إلى قبائل البلاد المحلية، التي كانت تصل احيانًا إلى حد فرض العبودية عليها.

وبعد معارك جرت بينهم، خصوصًا معركة فورهيل في كانون الاول ١٨٢٢، فرض القادمون الجدد أنفسهم بفضل مدافعهم النارية على السكان الاصليين. وتمّ عبور المراحل التأسيسية بنجاح، وبُنيت مراكز للمرافق العامة للمستوطنين، أعطيت في ما بعد إسم «مونروفيا» تكريمًا للرئيس الاميركي في ذلك الوقت مونرو الذي كان داعية تحرير العبيد. ثم أصبحت هذه المستعمرة الصغيرة تحمل إسم «ليبيريا»، وكان يديرها مندوبون عن الشركة الاميركية المذكورة («الجمعية الاميركية للاستيطان»)، وكانوا جميعًا من البيض. لكن في العام ١٨٤١، عين عليها حاكم أسود هو جوزف جونكان روبرتز. وكانت ليبيريا في ذلك الوقت مجرّد مدينة – دولة لا تتجاوز حدودها مونروفيا التي كانت تعد (في العام ١٨٤٧ حوالي ٦٥٠٠ مستوطن اميركي أسود.

الاستقلال: في العام ١٨٤٧، قرّر قادة المستوطنون في مونروفيا، بعد حصولهم على موافقة السلطات الاميركية وتشجيعها لهم، تحويلها، ومعها اراض شاسعة محيطة بها كانت «الجمعية الاميركية للاستيطان» وجمعيتان أخريان انضمتا إليها (جمعية الميسيسيبي وجمعية ماريلاند) قد حصلت عليها، تحويلها إلى «دولة حرة مستقلة». وفي ٢٦ تموز ١٨٤٧، أعلنت ليبيريا استقلالها ووضعت دستورًا جمهوريًا يشبه كثيرًا دستور الولايات المتحدة الاميركية. كما اعتمدت علمًا وطنيًا هو نسخة منقولة عن العلم الاميركي، ولكن بأحد عشر خطًا متقابلًا ونجمة واحدة، واختارت شعارات مؤثرة لكن لم تكن تعني شيئًا بالنسبة إلى السكان الاصليين، مثل «حب الحرية قادنا إلى هنا»، كذلك نشيدًا وطنيًا «هاي ليبيريا»... وانتخب جوزف جونكان روبرتز رئيسًا للجمهورية، ومعه دخلت ليبيريا التاريخ، إذ لأول مرة وبعد انتداب دام ٢٥ سنة حكم خلالها البيض، اعتلى قمة السلطة رجل أسود، لكنه لم يكن من السكان السود الأصليين. وجميع الرؤساء الذين خلفوه كانوا من أصل اميركي، أو أنتيلي (نسبة إلى جزر بحر الأنتيل). وقد كان لنفوذ الولايات المتحدة الاميركية الأثر الاول في منع التنافس الفرنسي-البريطاني في افريقيا من الوصول إلى ليبيريا.

وفي ١٨٤٨، قام رئيس الجمهورية ج.ج. روبرتز برحلة إلى الولايات المتحدة واوروبا ليعلن دخول ليبيريا عالم الأمم المستقلة. وقد كانت مهمته صعبة في الولايات المتحدة التي لم يكن من السهل لديها، في ذلك الوقت، القبول بوجود مبعوث دبلوماسي أسود في واشنطن، ولم تقبل بذلك إلا في العام ١٨٦٢. أما بريطانيا، وبعدها فرنسا، فقد اعترفتا بالدولة الجديدة المستقلة وأرسلتا بواخر حربية إلى ليبيريا في محاولة لربطها بهما عسكريًا و«مساعدتها على حماية نفسها».

مشكلات داخلية وحدودية: واجه الرؤساء المتعاقبون، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مشكلات عدة، منها مشكلة التوتر بين القادمين من أميركا من الخلاسيين والسود الذين اتحدوا في حزب تأسس عام ١٨٦٩، وهو True Whig Party الذي ظل يسيطر على السلطة دون انقطاع من ١٨٧٠ إلى ١٩٨٠. كما واجه هؤلاء الرؤساء مشاكل مع القبائل المحلية في عمق البلاد عندما كانت الحكومة تحاول مد سلطتها عليها، وقد وقعت حالات عصيان عديدة ومنظمة، منها انتفاضة «غربوس»، و«غولا كروس»، والتي لم تنته إلا حوالي العام ١٩٣٠.

وأما المشكلات الأخطر فكانت مشكلات الحدود مع الدول المجاورة التي كانت تحت السيطرة الفرنسية أو الانكليزية، خصوصًا وأن ليبيريا منذ اعلانها دولة مستقلة (١٨٤٧) وحتى إلى ما قبل الحرب العالمية الاولى كانت لا تتمتع بحدود ثابتة ونهائية ومعترف بها دوليًا.

كانت مشاكل الحدود بين ليبيريا وسيراليون أقل تعقيدًا من غيرها. فقد اعتبر نهر مانو كحد طبيعي فاصل بين البلدين، وقد وقعت معاهدة حدود بين ليبيريا وبريطانيا، التي كانت مسيطرة آنذاك على سيراليون، عام ١٨٨٥. أما الحدود مع غينيا وساحل العاج (كوت ديفوار) اللتين كانتا تحت السيطرة الفرنسية فقد سويت ببطء. ففي ١٨٩١ جرت تسوية المشاكل باعتبار نهر كافالي حدًا طبيعيًا بين الدولتين، ليبيريا وكوت ديفوار، وتأكدت هذه التسوية في اتفاق جديد على تعيين الحدود في العام ١٩٠٣. أما مشكلة الحدود مع غينيا فقد سويت بعد مفاوضات طويلة في اتفاق عقد في ١٩١١. ولكن هذا الاتفاق لم ينه مطالبة ليبيريا بأجزاء تحت الادارة الفرنسية في غينيا، واستمرت إلى بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تنته مشكلات الحدود بصورة نهائية إلا بعد أن نالت الدول الافريقية الثلاث (سيراليون، كوت ديفوار، غينيا) استقلالها حيث تم تثبيت الحدود كما رسمت في المرحلة الاستعمارية.

ليبيريا إبان الحربين العالميتين: أعلنت ليبيريا حيادها في هذه الحرب، لكنها عادت وأعلنت (أواخر ١٩١٧) الحرب على ألمانيا منحازة إلى جانب الحلفاء، وذلك بسبب ان الحرب بين المانيا والحلفاء وصلت إلى أرضها. ومشاركتها في الحرب كانت رمزية، وسمحت لها بحضور مؤتمر السلام في باريس واشتراكها بالتوقيع على معاهدة فرساي.

عانت ليبيريا، بين ١٩٢٠ و١٩٤٤، من صعوبات بالغة على الصعيد الاقتصادي، وقد أدت هذه الازمات، خصوصًا في عهد الرئيس كينغ، إلى إجباره على الاستقالة.

وكما في الحرب الاولى، التزمت ليبيريا في بدء الحرب العالمية الثانية الحياد، ولكنها عادت وأعلنت الحرب على المانيا قبيل أواخر الحرب (٢٧ كانون الثاني ١٩٤٤). وقد اتخذ هذا القرار الرئيس توبمان الذي حكم البلاد حوالي ٢٧ سنة متوالية.

عهد الرئيس توبمان (١٩٤٤-١٩٧١): تميز عهد الرئيس وليام فاكانارا شادراش توبمان W. Tubman (١٨٩٥-١٩٧١)، الذي حكم البلاد طيلة ٢٧ سنة بإعادة انتخابه ست دورات متوالية، وانتهى حكمه بوفاته في العام ١٩٧١، بنهوض ليبيريا وبروز دورها داخليًا وعالميًا.

انتخب في العام ١٩٤٣، وباشر ولايته بالاهتمام بتصفية كل الخلافات بين الاقليات ذات الاصل الاميركي وبين الأكثرية من السكان الاصليين.

اقتصاديًا، اعتمد توبمان سياسة الباب المفتوح. فجرت عمليات استثمار مناجم الحديد والكاوتشوك (المادة الأولى في الصادرات) وأنشىء مطار دولي ومرفأ حديث وشبكة مواصلات متكاملة.

سياسيًا، شاركت ليبيريا في مؤتمر سان فرنسيسكو وأصبحت مع اثيوبيا الدولتين الافريقيتين الوحيدتين اللتين كانتا بين الدول المؤسسة لهيئة الامم المتحدة، كما كانت ليبيريا من بين الدول الأولى الاعضاء التي شاركت في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥). وفي عام ١٩٥٩، وبفضل اللقاء الذي تمّ بين الرئيس توبمان ورئيسين افريقيين آخرين، نكروما رئيس غانا، وسيكوتوري رئيس غينيا، تمّ وضع الأسس لإنشاء منظمة الوحدة الافريقية التي تأسست عام ١٩٦٣، وكانت هذه السياسة أحد الأسباب التي جعلت من توبمان، رغم ميله للحكم الفردي، زعيمًا شعبيًا.

عهد الرئيس تولبيرت (١٩٧١-١٩٨٠): قبل وفاة توبمان في أحد مستشفيات بريطانيا (١٩٧١)، استدعى نائبه وليام ريتشارد تولبيرت W. Tolbert (١٩١٣-١٩٨٠) ليخلفه وليقسم اليمين أمامه.

حكم تولبيرت من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ (سنة وفاته). واجه صعوبات كثيرة وعانى من عدم تعاون الطبقة القيادية معه. وتمثلت هذه الصعوبات بظروف عالمية على الصعيد الاقتصادي والمالي ومشاكل التضخم والأزمة النفطية وهبوط سعر الحديد (المادة الاولى في الصادرات).

اتسعت في عهده دائرة البعثات الدبلوماسية، خصوصًا مع الدول الشرقية والاتحاد السوفياتي (١٩٧٧). وأقام تولبيرت علاقات دبلوماسية مع الصين. واستضافت ليبيريا (١٩٧٩) ندوة لمنظمة الوحدة الافريقية، وانتخب تولبيرت رئيسًا للمنظمة لمدة سنة، ولعب دورًا في المصالحة التي تمت في مونروفيا (آذار ١٩٧٨) بين غينيا من جهة والسنغال وكوت ديفوار (ساحل العاج) من جهة ثانية. وحرص تولبيرت على التغلغل أكثر فأكثر في افريقيا، فوقع معاهدة لاغوس (١٩٧٥) التي نشأ عنها تأسيس الرابطة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية. وكان تولبيرت من قبل قد انضم، مع سيراليون، إلى اتحاد نهر مانو (التحقت كينيا به في ١٩٨٠). وكذلك انضم، في ١٩٧٥، إلى اتفاقية لومي الاولى والثانية (١٩٧٩) الهادفتين إلى تقديم الدول الاوروبية المساعدات التقنية لدول افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادىء، وكانت ليبيريا من أكثر المستفدين من هذه الاتفاقية. ومنذ ١٩٧٩، أصبحت ليبيريا أول دولة أنغلوفونية عضوًا في المؤتمر الفرنسي-الافريقي.

المعارضة: تفاقمت الازمات ووضعت الرئيس تولبيرت في مواقف حرجة، وضمت المعارضة قوى عديدة، إحداها الفئة المحافظة في حزبه نفسه True Whig Party، ممثلة بشخص أخيه فرانك تولبيرت وشخصيات برلمانية أخرى. ولم تنفع الرئيس محاولاته استمالة الليبراليين عبر اطلاق حرية العمل للصحافة وللنقابات التي كانت ممنوعة في عهد الرئيس السابق. ولكن دون جدوى، فالمعارضة كانت تقوى في وجهه، إذ انه كان يرفض تطوير الدستور وتغيير معظم رموز الدولة التي كانت من الطبقات المالكة ومن السود ذوي الاصل الاميركي. وكانت فئات من المعارضة تطمح إلى جعل الحياة العامة حياة ليبرالية بينما كانت فئات أخرى تتبنى الافكار الماركسية. ولكن حركة المعارضة التي تشكلت عام ١٩٧٥ في أوساط المهاجرين الليبراليين في الولايات المتحدة، والتي أصبحت الحركة الرئيسية في البلاد، والتي اتخذت إسمًا لها هو «التحالف التقدمي الليبيري»، نقلت نشاطها من الولايات المتحدة إلى ليبيريا عام ١٩٧٨ تحت قيادة رئيسها غابريل باسكيس ماتويس. ومنذ ذلك الحين أصبح لا مفر من المواجهة بين الحزب الحاكم منذ ١٢٠ سنة والتحالف التقدمي الليبيري الذي يطالب بتعددية الاحزاب.

قاد «التحالف التقدمي الليبيري» تحركات شعبية كانت مونروفيا مسرحًا لها تحت ستار ارتفاع أسعار الرز، المادة الغذائية الرئيسية في ليبيريا. وعمدت السلطة إلى منع المظاهرات، وتدخل الجيش، فكانت الحصيلة مئات الجرحى و٥٠ قتيلًا (١٨ نيسان ١٩٧٩)، وأمام هذه المظاهرات وجد تولبيرت نفسه مضطرًا إلى الاستعانة بالجيش الغيني. وجاءت الأشهر التالية لتبرز قوة المعارضة واتساعها، ولم تنجح عملية إجراء انتخابات بلدية عام ١٩٨٠ بشكل حر ولأول مرة في لجم نمو «التحالف التقدمي الليبيري»، الذي أصبح إسمه (منذ ١٩٨٠) «حزب الشعب التقدمي»، ما اضطر السلطة إلى الاعتراف به كثاني حزب في البلاد.

الانقلاب، ومرحلة جديدة: قاد الوضع المتفجر البلاد إلى انقلاب عسكري دموي وقع في ١٢ نيسان ١٩٨٠، ودشّن مرحلة جديدة في البلاد. وكان أول انقلاب عسكري في تاريخ ليبيريا.

فما إن أعلن رئيس حزب الشعب التقدمي، ماتيوس، الاضراب العام وطالب الرئيس ونائبه بالاستقالة، حتى قامت مجموعة عسكرية من ذوي الرتب الصغيرة والمنتمين إلى السكان الاصليين باطاحة رئيس الجمهورية تولبيرت، وتسلموا السلطة، وشكلوا «مجلس إنقاذ شعبي» برئاسة صاحب أعلى رتبة الرقيب أول صموئيل دو Samuel Doe (١٩٥١-١٩٨٩). وأثار الانقلاب موجة من العنف ضد الليبيريين ذوي الأصل الاميركي، وشكلت محكمة عسكرية أعدمت الرئيس تولبيرت وعددًا من معاونيه والوزراء (أحكام الاعدام أصدرها ونفذها الرقيب هاريسون بينو H. Pennue).

أثار إعدام الرئيس، خصوصًا وانه كان في الأثناء رئيس منظمة الوحدة الافريقية، رعبًا في الدول المجاورة، لا سيما وأن الانقلابيين عسكريون عاديون. فقاطعت هذه الدول النظام الجديد.

عهد صموئيل دو: سارع صموئيل دو إلى تعيين نفسه رئيسًا للبلاد، وإطلاق سراح المعتقلين من قادة الحزب المعارض «حزب الشعب التقدمي»، وشكل حكومة من العسكريين والمدنيين (سلّم الخارجية لرئيس الحزب المذكور غبريال ماتويس) وعلّق الدستور واستمر في إعدام عدد من قادة النظام السابق، وما انفك يعلن تصميمه القضاء على الفساد وتقويم الاقتصاد ورفع مستوى معيشة مواطنيه. وزار القاهرة في ١٨ كانون الاول ١٩٨٢، وأعاد، في آب ١٩٨٣، علاقات ليبيريا الدبلوماسية مع اسرائيل، ثم قام بزيارتها وعقد معها اتفاقًا للتعاون، من ضمنه إرسال مستشارين عسكريين اسرائيليين لتدريب الجيش الليبيري. وكانت أغلبية دول القارة الافريقية قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل إثر حرب تشرين الاول ١٩٧٣، ثم أخذت تعيدها، الواحدة بعد الأخرى، على أثر زيارة الرئيس المصري لاسرائيل.

ألغى نظام دو احتكار الليبيريين ذوي الأصل الاميركي للسلطة ووضعها في ايدي سكانها الاصليين بعد مرور ١٥٨ سنة على تاسيس ليبيريا و١٣٠ سنة على استقلالها. ودعا إلى تشكيل لجنة وطنية من ٢٥ عضوًا لصياغة دستور جديد تحت إشراف بروفسور في جامعة ليبيريا، هو استاذ العلوم السياسية أموس سوير (اعتقله دو في نيسان ١٩٨٤، ما تسبّب في اضطرابات طلابية)، ووعد بتسليم السلطة للمدنيين.

لكن دو أخذ يماطل في إعادة الحكم إلى المدنيين مؤجلًا باستمرار إجراء الانتخابات العامة. وراحت تتوالى محاولات الاغتيال وموجات القمع والاعتقالات، خصوصًا بعد أن اتضح ان دو آخذ في انتهاج سياسة تولبيرت وتوبمان نفسها، سواء في السياسة الداخلية أو في السياسة الخارجية (الاعتماد على الغرب). وأخطر محاولات المعارضة كانت المحاولة الانقلابية التي قام بها توماس كيوونكبا Th. Quiwonkpa في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٥ وتمكن أثناءها من أن يدخل البلاد ويحتل إحدى أهم الاذاعات وقسمًا كبيرًا من العاصمة. لكن دو تمكن من إجهاض هذه المحاولة بعد ثلاثة ايام من القتال المرير (كان كيوونكبا قائد الجيش الشعبي والرجل القوي في نظام دو، وكانت له محاولة أولى في تشرين الاول ١٩٨٣ عندما رفض أن يتخلى عن منصبه لمجلس الانقاذ الشعبي؛ فما كان من دو إلا أن أقاله. وقد أثار هذا القرار، في حينه، انقسامًا خطيرًا داخل النظام، كما رفض دو إعادة كيوونكبا إلى منصبه لا بل اتهمه، وكان قد هرب إلى الخارج، بتدبير انقلاب عسكري ضده).

قبل ذلك، كان دو أجرى استفتاء على دستور جديد للبلاد (٣ تموز ١٩٨٤)، فدخل هذا الدستور حيّز التنفيذ منذ مطلع ١٩٨٦. وفي ٢١ تموز ١٩٨٤، تشكلت «الجمعية الوطنية المؤقتة»، وبعد خمسة ايام سُمح للأحزاب بممارسة نشاطاتها.

في أول نيسان ١٩٨٥، نجا دو من محاولة اغتيال، وفي ١٨ تموز من العام نفسه قطع علاقاته بالاتحاد السوفياتي؛ وبعد نحو ثلاثة أشهر جرت انتخابات طالبت المعارضة بإلغاء نتائجها، وانتخب صموئيل دو رئيسًا للجمهورية بأكثرية ٥١,٠٥٪ من الأصوات في وجه خصمه جاكسون دو، زعيم «الجبهة القومية الوطنية الليبيرية» الذي حاز على ٢٦,٣٩٪. وفي كانون الثاني ١٩٨٦، أعلن دو قيام النظام المدني والجمهورية الثانية.

حرب أهلية: لكن المعارضة، بزعامة تشارلز تايلور C. Taylor (زعيم «الجبهة الوطنية القومية الليبيرية»، مولود ١٩٤٨) ظلت تصليه معارضة عنيفة تخللتها أعمال مسلحة، توّجتها بقيادة تايلور لتمرد في ٢٤ كانون الاول ١٩٨٩ ساعده فيه الليبيون، ذهب بأرواح أكثر من ٥٠٠ شخص في باتيو Batuo.

وأرسلت الولايات المتحدة (في آذار ١٩٨٩) «مستشارين» نزلوا في نيمبا Nimba. وبدأت الجاليات الأجنبية تغادر البلاد، بعد أن تمكن أنصار تايلور من دحر قوات الرئيس صموئيل دو الذي ما لبث ان وقع في أيدي أعدائه فقتلوه (١٠ ايلول ١٩٩٠).

دخلت قوات تايلور العاصمة وسيطرت على ثلثي البلاد. لكن تدخل قوة حفظ السلام (القبعات البيض) التي أرسلتها دول غربي افريقيا: نيجيريا، غانا، غينيا، غامبيا، سيراليون، السنغال ومالي، حرمه من ثمرة الانتصار. واستمرت هذه الدول في محاولتها فرض مشروعها لتسوية تشمل نزع سلاح الاطراف وإجراء انتخابات عامة.

سوير، الرئيس المؤقت: ونصّبت هذه الدول الدكتور أموس سوير Amos Sawyer رئيسًا موقتًا للبلاد (٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٠). واتهم تايلور الدول المشاركة في قوة السلام بتنفيذ إرادة الولايات المتحدة التي تعارض تسلمه الحكم بسبب علاقاته الوثيقة مع ليبيا. لكنه، في ١٣ شباط ١٩٩١، قبل بوقف إطلاق النار، ثم قبل، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، بأن تشرف قوة حفظ السلام الافريقية على البلاد، بالرغم من أنه بات يسيطر على ٩٠٪ منها.

وفي آذار ١٩٩٢، شنت قوة حفظ السلام الافريقية هجومًا على أنصار تايلور (الجبهة القومية الوطنية لليبيريا)، تمّ على أثره اتفاق في جنيف (٧ نيسان ١٩٩٢) بين الرئيس سوير وتايلور لاعادة السلام. لكن في ٦ حزيران اتُّهم أنصار تايلور بارتكاب مجزرة ذهبت بأرواح ٣٠٠ من اللاجئين، فعادت القوة الافريقية لتدخل مونروفيا بعد أن كانت قد أخلتها (كان هناك نحو ١٠٠ ألف لاجىء في مونروفيا). وحاصرت قوات تايلور العاصمة (تشرين الاول–تشرين الثاني ١٩٩٢)، ودافعت عنها القوة الافريقية التي كانت تعد نحو ١٢ ألف رجل، وسقط فيها نحو ٣ آلاف قتيل.

وفي ١٨ شباط ١٩٩٣، بدأ المبعوث الخاص للامم المتحدة جولة من المحادثات في مونروفيا في إطار المساعي الدولية لوقف القتال في ليبيريا. كما ناقش مجلس الأمن تقرير الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي عن ليبيريا الذي تضمن اقتراحًا بعقد اجتماع يضم الرئيس الموقت لليبيريا أموس سوير وتشارلز تايلور والفئات المتحاربة لتوقيع اتفاق يؤكد التزامهم اتفاق «ياموسوكرو» (في كوت ديفوار) الرابع الذي نصّ على وقف الحرب ونزع السلاح والتمهيد لانتخابات ديمقراطية والتنفيذ الفوري للخطوات المختلفة الواردة فيه في إطار زمني متفق عليه.

وفي حزيران ١٩٩٣، وقعت مجزرة جماعية (٦٠٠ قتيل) في مزرعة مطاط قرب بلدة هاربيل على مسافة ٦٥ كلم شرقي العاصمة. ووصل مبعوث دولي خاص لإجراء تحقيق في ملابساتها، إذ كانت قوات حفظ السلام الغرب افريقية (القبعات البيض) قد استعادت المنطقة من أنصار تايلور، لكنها لم تتمكن من بسط سيطرتها عليها بالكامل. ودان مجلس الأمن الدولي (٩ حزيران ١٩٩٣) المجزرة، وحذّر منفذيها من انهم قد يتعرضون للعقاب، ولكن من دون تسميتهم.

في ١٧ تموز ١٩٩٣، أعلنت اطراف النزاع الرئيسية في ليبيريا التوصل إلى اتفاق على إنهاء الحرب الاهلية. وأعلن ممثلوها، في ختام أسبوع من المفاوضات في جنيف ان قادة الفصائل السياسية ورئيس الحكومة الانتقالية (أموس سوير) سيوقعون على الاتفاق في كوتونو (عاصمة بينن).

وبالفعل وقّع الاتفاق رسميًا، وهو يشمل وقفًا للنار بدءًا من أول آب (١٩٩٣) وانتخابات رئاسية حدّد موعدها في مطلع السنة التالية (١٩٩٤).

وبعد نحو ثلاثة اسابيع من وقف اطلاق النار (أول آب ١٩٩٣)، شُكل «مجلس الدولة» (من ٥ أعضاء) لإدارة شؤون الدولة حتى إجراء الانتخابات العامة. وفي ايلول ١٩٩٣، ألقى تقرير وضعته الامم المتحدة مسؤولية المجزرة التي وقعت قبل نحو ثلاثة أشهر على «قوات ليبيريا المسلحة»، وهو تنظيم موال للرئيس الراحل صموئيل دو، مبرئة بذلك «الجبهة القومية الوطنية الليبيرالية» التي يقودها تشارلز تايلور.

عملية سلام بطيئة واستمرار الحرب: انتخب بيسمارك كيون B. Kuyon رئيسًا في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٣، ثم ما لبث أن خلفه، بعد ايام، فيليب بانكز P. Banks.

تعثرت عملية السلام، واستمرت الاشتباكات وفرّ الآلاف من المدنيين، ولم ينفع اجتماع مونروفيا (١٥ شباط ١٩٩٤) الذي ضمّ ممثلين عن تايلور وسوير وجيش الرئيس صموئيل دو.

وفي مطلع آذار ١٩٩٤، أعلن قائد قوات حفظ السلام الافريقية (القبعات البيض) أن هذه القوة بدأت الانتشار في كل أنحاء البلاد، يرافقها مراقبون عسكريون من الامم المتحدة، وذلك من أجل نزع سلاح الاطراف المتحاربة.

في غضون ذلك اتفقت الاطراف المتحاربة في ليبيريا على تشكيل مجلسين انتقاليين سيتوليان مقاليد الأمور حتى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. أما عدد المتقاتلين الليبيريين فحدّد بنحو ٦٠ ألف مقاتل، وقدّرت الامم المتحدة عدد القتلى في الحرب الاهلية حتى تاريخه بنحو ١٥٠ ألفًا.

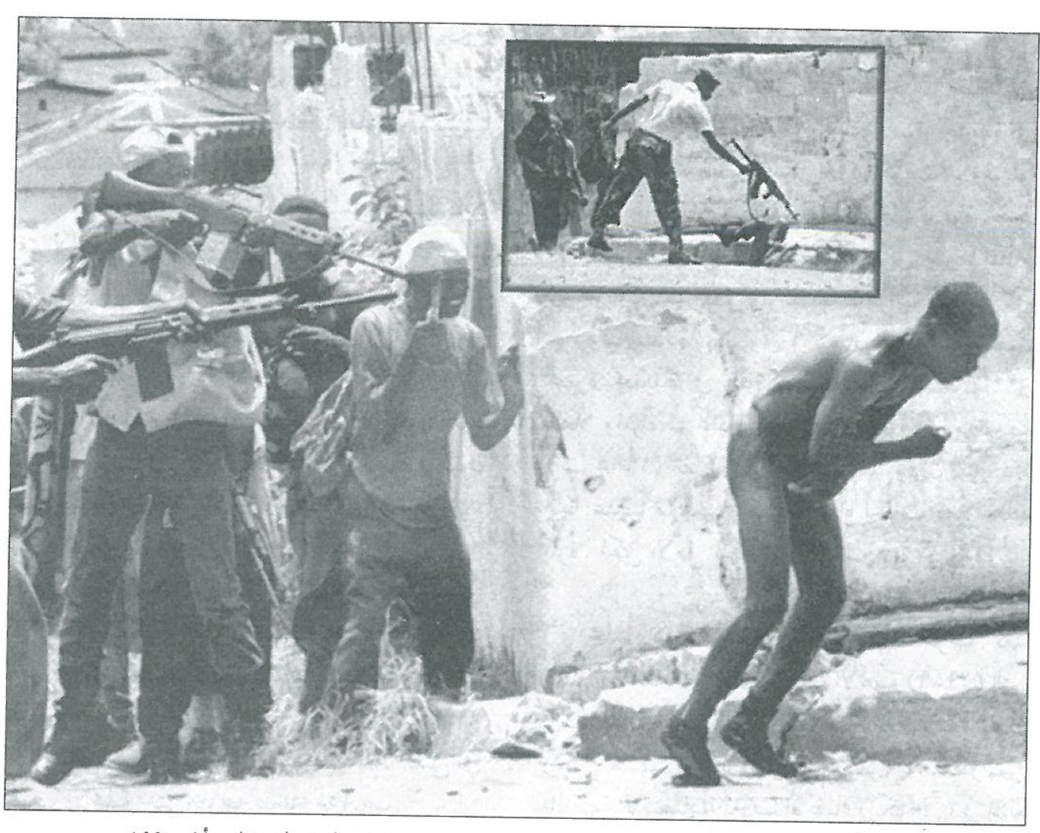
عملية نزع السلاح لم تكتمل، واستمر القتال في معظم أنحاء البلاد، وأعرب مجلس الأمن الدولي (ايلول ١٩٩٤) عدم رضاه على الاوضاع السائدة، وهدّد بسحب مراقبيه من ليبيريا (٣٦٨ عنصرًا يساعدون القبعات البيض: قوة حفظ السلام الافريقية). ومن الإنجازات السياسية القليلة التي تم التوصل إليها في الأثناء: إنهاء جدل حول اقتسام المناصب الوزارية المهمة بين تايلور وميليشيا «أوليمو» (الحركة الموحدة للتحرير من أجل الديمقراطية، أسسها عسكريون قدماء من قبائل كراهن) والحكومة الموقتة السابقة برئاسة أموس سوير.

واعترف الرئيس الليبيري الموقت دافيد كبوماكوبر (انتخب خلفًا لفيليب بانكز) بأن عملية نزع الاسلحة «تسير ببطء شديد جدًا، ومن دون نزع الأسلحة لا يمكننا ان نقول اننا نسيطر تمامًا على البلاد».

وتصاعد التوتر، في كانون الاول ١٩٩٤ (٢٠ قتيلًا في هجوم على مونروفيا)، من توقيع اتفاق سلام جديد في أكرا في غانا (٢٢ كانون الاول ١٩٩٤)، وفي كانون الثاني ١٩٩٥، جرت مظاهرات تندّد بـ«أمراء الحرب» الذين فشلوا مرة جديدة في الاتفاق على تشكيل «مجلس حاكم موقت»، وقوبلوا بحشود غاضبة في المطار، حتى اضطرت قوة حفظ السلام إلى التدخل لحمايتهم ونقلهم إلى خارج المطار في عربات مدرعة. وتوالت مظاهرات المدنيين في مونروفيا مندّدة بهم. وفي ٩ نيسان ١٩٩٥، ارتكبت مجزرة جديدة في بلدة يوسي ذهب ضحيتها ٦٢ طفلًا وامرأة ثم عاد المتحاربون ووقعوا، في مونروفيا (آب ١٩٩٥) اتفاق سلام جديد بعد وقف للنار دام ايامًا عدة، ما بشّر بإمكانية إنهاء الحرب فعلًا هذه المرة. لكن الأمل سرعان ما خاب مرة جديدة.

مجلس دولة لم يفلح ايضًا في إنهاء الحرب: بعد فشل ١٢ اتفاقًا منذ بدء الحرب الاهلية (١٩٨٩) التي باتت نموذجًا على تردّي الاوضاع الافريقية، نجح رئيس جمهورية غانا، جيري رولنغز، بوصفه رئيس «المنظمة الاقتصادية لغرب افريقيا» (إيكواس) في إبرام اتفاق بين الفصائل الليبيرية المتحاربة بعد أن أمكن له التغلب على عقبة مَن يترأس «المجلس السياسي الانتقالي»، حيث كان المرشح المثير للجدل تامبا تايلور، الزعيم التقليدي والذي يناهز التسعين من العمر هو مكمن الخلاف. ويقضي الاتفاق الثالث عشر (٢٠ آب ١٩٩٥) الذي وافقت عليه الاطراف كلها في أبوجا عاصمة نيجيريا، بتكوين مجلس رئاسي خماسي انتقالي يضم شارلز تايلور، الحاج كروما، أوسكار كوييا O. Quiah، تامبا تايلور، ويترأسه ويلتون ساونكولو W. Sawankulo.

وانتشرت قوات حفظ السلام الافريقية في أنحاء البلاد (كانون الاول ١٩٩٥)، وما هي إلا أيام حتى وقعت مواجهات مسلحة بينها وبين تنظيم «أوليمو» (الحركة الموحدة للتحرير من أجل الديمقراطية). وفي مطلع العام ١٩٩٦، اتهمت «أوليمو» بارتكاب مجزرة في مخيم كراي Kray للاجئين. وما لبثت الحرب الأهلية أن عادت مع مطلع نيسان ١٩٩٦، وعلى أثر الأمر الذي أصدره مجلس الدولة باعتقال ر.



عناصر من ميليشيات تايلور تهمّ باعدام مؤيد لجونسون، وفي الإطار لحظة إطلاق النار عليه (أيار ١٩٩٦).

جونسون المتهم بالقتل؛ فعادت المعارك إلى مونروفيا، وانتشر مرض الكوليرا بين السكان، وجرى إجلاء الأجانب عن المدينة. وفي هذه الأثناء تعرّضت الجالية اللبنانية إلى مضايقات كثيرة، وخُطفت منها عائلات. وكانت معارك مونروفيا تدور بصورة أساسية بين القوات الحكومية والميليشيات التي يقودها روزفلت جونسون والمعروفة باسم «أوليمو» (من قبائل كراهن Krahns)، وبدأت في ٦ نيسان ١٩٩٦ بعدما حاول مجلس الدولة القبض على جونسون متهمًا إياه بالقتل.

وأخفق الاتفاق الـ١٣ (منذ اندلاع الحرب في ١٩٨٩). وفي ١٨ نيسان ١٩٩٦ بدأ الرئيس الغاني جيري رولينغز وساطة جديدة لإنهاء الحرب. وما كان يصدر رسميًا من داخل البلاد على لسان قوة حفظ السلام التابعة لغرب افريقيا (المعروفة اختصارًا باسم إيكوموغ Ecomog) كان يشير إلى استمرار المعارك وفشل هذه الوساطة الجديدة. وفي آخر نيسان، فرّ رئيس مجلس الدولة ساونكولو ونائبه تايلور من القصر تحت نيران المعارك. وتمكنت قوات تايلور من صد هجمات الكراهن (القبائل التي يتحدر منها صموئيل دو وروزفلت جونسون) في محيط مونروفيا.

الاتفاق الرابع عشر وامرأة رئيسة مجلس الرئاسة: استمرت المعارك بعد نيسان (١٩٩٦) في الأشهر التالية لتهدأ حينًا وتشتعل احيانًا، حتى كان الاتفاق الرابع عشر (آب ١٩٩٦) الذي أبرمته الفصائل المتحاربة في أبوجا (عاصمة نيجيريا). وبشائر صمود هذا الاتفاق تمثلت في صمود اتفاقية وقف إطلاق النار منذ ٢٠ آب (أي قبل الاتفاق بنحو اسبوعين)، وفي التزام قادة الفصائل بالمصالحة بعد أعوام عديدة من الاقتتال الذي راح ضحيته مئات الألوف، وتشرّد بسببه نصف الشعب الليبيري في دول الجوار. وقبل توصلهم إلى هذا الاتفاق كانت القمة الافريقية المنعقدة في ياوندي (عاصمة الكاميرون) قد وجهّت إليهم رسالة قوية بأنه في حالة ثبوت إعاقتهم لعملية السلام في بلادهم، ليبيريا، فإن افريقيا ستلجأ إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليهم بما فيها محاكمتهم امام محاكم جرائم حرب بتهمة خرق حقوق الانسان الليبيري؛ كما ستشمل العقوبات مصادرة الممتلكات والمثول أمام محكمة جرائم الحرب بالنسبة إلى كل قادة الفصائل بدون استثناء.

ومن أهم ما خرج به اجتماع زعماء دول غرب افريقيا (إيكواس) في أبوجا هو استبدال رئيس مجلس الرئاسة ويلتون ساونكولو بامرأة ليبيرية هي روث ساندو بيري Ruth Sando Perry (مولودة ١٩٣٩)، التي كانت وزيرة في حكومة صموئيل دو، وعضوًا في مجلس الشيوخ في الثمانينات. وهي المرأة الأولى التي وصلت إلى هذا المنصب في القارة الافريقية إلى حينه. كما قرّر اجتماع أبوجا تجريد جميع الفصائل من أسلحتها في تاريخ أقصاه كانون الثاني ١٩٩٧، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل نهاية ايار ١٩٩٧.

تشارلز تايلور رئيسًا للجمهورية: الزعيم نفسه الذي أدخل ليبيريا في حرب أهلية طويلة منذ بدأها حرب عصابات ضد صموئيل دو في العام ١٩٨٩، أي تشارلز تايلور، انتخب، في تموز ١٩٩٧، رئيسًا للجمهورية الليبيرية بأكثرية ٧٥,٣٪ من أصوات المقترعين. وكانت هذه الانتخابات مشجعة للمجتمع الدولي ودول منظمة غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية للبدء في تقديم مساعدات مالية ومعنوية لدفع عملية السلام إلى الأمام في ليبيريا. وتقدم إثنا عشر مرشحًا للمنصب، لكن المنافسة انحصرت في النهاية بين إثنين، تشارلز تايلور وموظفة الامم المتحدة السابقة إيلين جونسون

سيراليف مرشحة حزب الوحدة. وتشارلز تايلور هو الرئيس الواحد والعشرين لليبيريا.

شكل تايلور أولى حكوماته في ٥ آب ١٩٩٧، وأدخل إليها، وزيرًا للبيئة الريفية، ألدّ أعدائه زعيم فرع قبائل الكراهن في الحركة الموحدة للتحرير «أوليمو» وهو روزفلت جونسون. ولم يتردد جونسون، في ١٦ شباط ١٩٩٨، من اتهام رئيس الجمهورية بأنه لم يُدخل إلى قوات الأمن الوطنية سوى أتباعه من المقاتلين السابقين؛ كما أن تايلور قبل ذلك، أي في أول ايلول ١٩٩٧، كان أدان ما أسماه «عمالة» الجناح الذي يتزعمه الحاج كروما في حركة «أوليمو» لسيراليون. والأهم من ذلك أن تايلور بدأ يبدي، مباشرة بعد الانتخابات، معارضته لاعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية وفقًا لاتفاق أبوجا.

ومضت شهور أربعة على تولي تايلور الرئاسة من دون أن يحدّد، أو يباشر أي عملية لإعادة البناء. وحتى اواسط ١٩٩٨، عاد نحو ٢٦ ألفًا فقط من المهجّرين قسرًا إلى خارج البلاد، وكان مجموعهم نحو نصف مليون.

عادت مونروفيا لتشهد معركة كبيرة بين الجيش وأنصار روزفلت جونسون الذي اتهمه الرئيس تايلور بتدبير مؤامرة لإطاحته (٥٢ قتيلًا و٣٢ جريحًا). وفي ١٨ ايلول ١٩٩٨، باشرت قوات الأمن إزالة «حي سكني» في العاصمة كان يسكنه أنصار جونسون، الذي طلبت منه السفارة الاميركية في مونروفيا الخروج منها بعد أن كان طلب اللجوء إليها. وتزايدت احتجاجات المدنيين من تصرفات السلطات الامنية، وخصوصًا «وحدة الأمن الخاصة بتأمين حماية القيادات العليا» (SSU): اعتقالات اعتباطية، تعذيب، خطف، قتل، اختفاء... وإلى حالة عدم الاستقرار هذه انضافت التهمة التي وجهتها الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة (بريطانيا) للرئيس تايلور بدعم التمرد الدموي للجبهة الثورية الموحدة في سيراليون. فكان من جراء ذلك أن توقفت كل مساعدة مالية لإعمار البلاد، في حين أن موازنة الدولة، للعام ١٩٩٨،

كانت لا تتعدى ٤١ مليون دولار، بينما الدين الخارجي ارتفع إلى ٣ مليارات دولار. وما فاقم من الأزمة أن البلاد استقبلت نحو ٢٠٠ ألف من المهجرين إلى البلدان المجاورة إبان الحرب الأهلية (نحو نصف مليون)، وأن السلطات أنذرت النازحين قسرًا إلى العاصمة، إبان تلك الحرب، وعددهم نحو ١٥٠ ألفًا، بالعودة إلى الأرياف قبل حلول ٣١ كانون الاول ١٩٩٨.

فرصة للدبلوماسية لكن الوضع إلى مزيد من التأزم: أتاح وقوع بضع مئات من رجال «القبعات الزرق» (القوات الدولية) في سيراليون رهائن في أيدي مسلحين مطلع ايار ٢٠٠٠ الفرصة أمام الرئيس الليبيري تشارلز تايلور ليقوم بدور دبلوماسي مهم على الساحة الدبلوماسية بسبب علاقاته الوطيدة (منذ قبل فوزه بالرئاسة) بـ«الجبهة الثورية الموحدة» المتمردة في سيراليون. فقد أدت المفاوضات التي أجراها مع قادة هذه الجبهة إلى الإفراج عن غالبية عناصر القوات الدولية في منتصف ايار ٢٠٠٠. وفي مطلع حزيران، اعتبرته «المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (CEDEAO) كأهم وسيط في الأزمة التي تعصف بسيراليون. لكن هذا لم يمنع إقفال ملف دعمه للجبهة الثورية في سيراليون دوليًا.

لكن الوضع الداخلي في ليبيريا لم يطرأ عليه أي تحسن: انقطاع في المياه والكهرباء في العاصمة، البنى التحتية، بما فيها الخدمات الصحية، في حالة متزايدة من التردي... والدولة عاجزة حتى عن البدء في ورشة الاعمار.

أمنيًا، استمرت حالة عدم الاستقرار. ففي ١١ آب ١٩٩٩، احتجز مسلحون أكثر من مئة افريقي وستة أشخاص غربيين كانوا يعملون لمصلحة منظمات غير حكومية. تمّ الافراج عنهم بعد يومين، لكن الرئيس تايلور أعلن أن الخاطفين يعملون «لمصلحة قوى منشقة جاءت من غينيا». واتهم هذه الأخيرة بإيواء وتدريب عناصر من حزب «أوليمو» الذي يناصبه العداء. وقد دعم هذه التهمة شهود عيان يعملون مع منظمات انسانية افادوا بأنهم رأوا بأم العين مسلحين يتدربون في جنوب–شرقي غينيا. ولإقفال ملف هذا النزاع بين ليبيريا وجارتها قرّر ممثلو الدول الثماني التي تشكل «المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا» إقامة هيئة مشتركة مهمتها «السهر على أمن الحدود بين البلدين».

العقوبات الدولية: في ٧ ايار ٢٠٠١ بدأ عمليًا تطبيق العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على ليبيريا نتيجة الدعم العسكري الذي كان يقدمه الرئيس تايلور للمتمردين (الجبهة الثورية الموحدة) في سيراليون. وتضمنت العقوبات حظرًا جويًا وحظرًا على الأسلحة وتجارة الماس.

وللإفلات من هذه العقوبات، كان تايلور باشر، قبل شهور قليلة، عملية دبلوماسية إزاء أقرانه الافارقة والاوروبيين (أظهرت فرنسا بعض الليونة إزاءه خلافًا للولايات المتحدة والمملكة المتحدة). وكذلك أعلن تايلور، في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠١، أنه طرد قادة المتمردين الذين كانوا يتواجدون في ليبيريا. لكن الامم المتحدة اعتبرت أن هذه الإجراءات «غير كافية». وكان من الطبيعي أن تفاقم العقوبات الدولية من الأزمة الاقتصادية للبلاد إلى حدّ انها وضعتها على شفير الانهيار الكامل؛ فلم يعد بمقدور الدولة، على سبيل المثال، دفع إيجار سفاراتها في الخارج، كما انها طُردت من منظمة الوحدة الافريقية لعدم انتظام تسديد اشتراكاتها المالية فيها.

وعلى الصعيد الأمني، مرّ النصف الاول من العام ٢٠٠١ من دون أن تشهد ليبيريا استقرارًا أمنيًا حقيقيًا. ففي مطلع آذار، وجدت الحكومة نفسها مضطرة للاعلان عن أنها فقدت السيطرة على مدينة فونجاما Voinjama، عاصمة محافظة لوفا Lofa في الشمال والتي وقعت في أيدي المتمردين، واتهم تايلور غينيا والمملكة المتحدة (بريطانيا) بدعم خصومه. وفي مطلع ايار (٢٠٠١)، دانت منظمة العفو الدولية أعمال القتل والتعذيب والخطف... التي يتعرض لها، في أحيان كثيرة، الاطفال والنساء والعجزة... والتي، يبدو، بحسب تقرير المنظمة، أن القوات

الحكومية، وليس فقط القوات المناوئة للرئيس تايلور، متهمة بارتكابها.

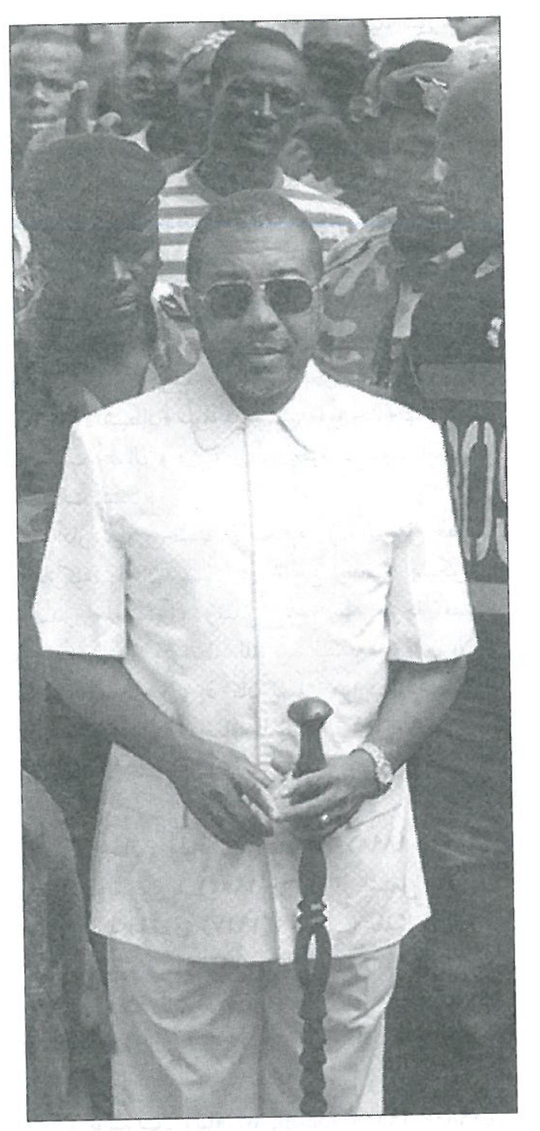
وفي ايار ٢٠٠٢، أعلن أن المتمردين الذين يحاولون خلع الرئيس تشارلز تايلور شنوا هجمات على بلدتين قرب مونروفيا، وأنه جرى نشر قوات إضافية لإبعادهم؛ وقال تايلور إن قواته قتلت ما يصل إلى ١٠٠ من المتمردين حول جيرنجا معقله السابق. وكان المتمردون بدأوا يصعدون حملاتهم من جديد منذ شباط ٢٠٠٢.

مدن ومعالم

مونروفيا Monrovia: عاصمة ليبيريا، تقع على الشاطىء الأطلسي. تعد نحو ٨٥٠ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). جامعة. مركز تجاري ومرفأ. مصفاة نفطية. معامل صناعية (خصوصًا للأقمشة). تاريخيًا، تأسست مونروفيا في العام ١٨٢٢ على يد «شركة الاستيطان الاميركية» بهدف توطين العبيد السود المعتقين، وسُميت على إسم الرئيس الاميركي مونرو. عانت الكثير من الموت والخراب والدمار خلال الحرب الاهلية التي بدأت في العام ١٩٨٩.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **تايلور، تشارلز** Taylor, C. (١٩٤٨ –): رئيس ليبيريا الحالي (انتخب في تموز ١٩٩٧). ولد في منطقة بيتان. والده ليبيري–اميركي وأمه ليبيرية. ينتمي إلى قبيلة بومي. جده مسلم وأعمامه كذلك، أما والده فمسيحي. حصل على شهادة في الاقتصاد من كلية بينتلي في الولايات المتحدة، وانخرط في العام ١٩٧٩ في الوظيفة العامة (مدير عام للدولة)، حيث اتهمه صموئيل دو، سنة ١٩٨٤، باختلاس ٩٠٠ ألف دولار، فلجأ إلى الولايات المتحدة، وعندما طُلب إليه مغادرتها عاش متنقلًا في دول افريقية



تشارلز تايلور.

(بوركينا فاسو، كوت ديفوار، ليبيا، غانا). وقبل اتهامه بالاختلاس وفراره، حاول، وقائد الجيش كوينكبا، الانقلاب على الرئيس دو. إلا أن المحاولة فشلت.

في غانا، بدأ تايلور مرحلة جديدة اختلط فيها عمل التجارة بالسياسة. فتحالف مع متمولين أفارقة ومع معارضين ناقمين على أنظمتهم من مختلف دول غرب افريقيا.

في ١٩٨٨، بدأت الأنباء تتسرب عن «رجل الاعمال» (تايلور نفسه) الذي يعدّ جيشًا لاطاحة دو،

يدربه في ليبيا وبوركينا فاسو. وفي ليل عيد الميلاد من العام ١٩٨٩، بدأ تايلور هجومه على السلطة الليبيرية من قرية صغيرة إسمها بوتوا في إقليم نيمبا على الحدود مع كوت ديفوار. وخلال ايام كان تايلور على مشارف مونروفيا. واستطاع منشق عنه، يدعى «الامير» أو البرنس جونسون من قتل دو. وتناقلت يومها وسائل الإعلام نبأ أن هذا «البرنس» قطع أعضاء دو الجسدية أمام الكاميرات ودار يغني في شوارع مونروفيا، في حين كانت قوات حفظ السلام الافريقية تطرد تايلور إلى خارج العاصمة. وبذلك بدأت الحرب الأهلية في نيجيريا، وعُرف تايلور خلالها بـ«الشيطان» سواء داخل ليبيريا أو خارجها، إذ اتهم بارتكاب أعمال وحشية وبأنه العقبة الأساسية أمام كل محاولات السلام.

أدار تايلور حملته الانتخابية الرئاسية على الطريقة الاميركية. فكان يصل إلى الناس بطائرة هليكوبتر، وأصدر صحيفتين، وشغّل إذاعة على موجة قصيرة وأخرى موجة متوسطة للدعاية لنفسه، وقدّم الأرز والغذاء للمحتاجين، إذ كان يملك موارد مالية ضخمة أمدّته بها بعض الدول إضافة لما جناه من تجارته في الحجارة الكريمة والأخشاب.

* **توبمان، وليام** Tubman, W. (١٨٩٨–١٩٧١): رئيس دولة ليبيريا (١٩٥٢–١٩٧١). اشتغل بالمحاماة بعد دراسته الحقوق (١٩١٧). انتخب عضوًا في مجلس الشيوخ الليبيري (١٩٢٣–١٩٣١، و١٩٣٤–١٩٣٧)، وأصبح رئيسًا للدولة منذ ١٩٥٢ حتى وفاته ١٩٧١ (راجع النبذة التاريخية).

* **تولبيرت، وليام** Tolbert, W. (١٩١٣–١٩٨٠): رئيس ليبيريا (١٩٧١–١٩٨٠). ولد في مقاطعة مونترادو، وتعلم في كلية ليبيريا (جامعة ليبيريا في ما بعد)، وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد (١٩٣٤)، وعمل في وزارة المالية (١٩٣٥–١٩٤٣)، ثم انتخب عضوًا في مجلس النواب (١٩٤٣–١٩٥٢)، وعين رئيسًا للجنة التجارة والزراعة واللجنة المالية في مجلس النواب، ثم اختير نائبًا لرئيس الدولة (١٩٥٢–١٩٧١)، ثم انتخب رئيسًا لمجلس الشيوخ ورئيس الاتحاد العالمي للمعمدانيين «البابتيست» (طائفة إنجيلية) في ١٩٦٥–١٩٦٦، وأصبح رئيسًا للدولة في العام ١٩٧١ (راجع النبذة التاريخية).

* **دو، صموئيل** Doe, S. (١٩٥٢–١٩٩٠): رئيس دولة ليبيريا (١٩٨٠–١٩٩٠). ولد في توزون، وهي مدينة صغيرة تقع جنوب ليبيريا، من قبيلة كراهن Krahn التي تشكل إحدى المجموعات اللغوية والعرقية الرئيسية في البلاد. أتم دراسته الابتدائية في توزون والثانوية في سويدرو، ثم انضمّ إلى الجيش في تموز ١٩٦٩ وحصل على دراسة عسكرية متواضعة في ليبيريا ورقيّ إلى رتبة كابورال (رقيب) في ١٩ آب ١٩٧٥، وإلى رتبة أعلى (معاون) في ١١ تشرين الاول ١٩٧٥. وفي نيسان ١٩٨٠ نجح في الاستيلاء على الحكم (راجع النبذة التاريخية).

* **ساونكلو، ويلتون** Sawankulo, W. (١٩٢٧ –): رئيس مجلس الرئاسة (١٩٩٥–١٩٩٦). ولد في قرية هانيدي (وسط ليبيريا). تلقى تعليمه في كلية كاتنغتون قبل أن ينتقل إلى الولايات المتحدة، حيث حصل على ماجستير في علم اللاهوت من معهد «باسيفيك» اللوثري التقني في كاليفورنيا. بعد ذلك، التحق بجامعة إيوا وحصل على ماجستير في اللغة الانكليزية.

قبل أن يعمل ساونكولو استاذًا للغة الانكليزية في جامعة مونروفيا، شغل باحثًا في وزارة الاعلام، ثم مديرًا عامًا لديوان الرئيس صموئيل دو، وذلك لمدة ثلاثة أعوام (١٩٨٣–١٩٨٦).

وكعضو بارز في اتحاد الكتاب الليبيريين، وضع ساونكولو مؤلفات أغلبها مجموعات قصص قصيرة، غير أن أشهرها قصة طويلة نشرت له في العام ١٩٧٩ بعنوان «المطر والليل». وكتب سيرة رئيس ليبيريا سابقًا وليم تولبيرت الذي أطاحه صموئيل دو وقتله (١٩٨٠).

عندما انتخب رئيسًا لمجلس الرئاسة المؤقت (١٩٩٥) أعلن عن حياده إزاء الأطراف جميعًا، وعن رغبته في العودة إلى التدريس في الجامعة فور انتهاء مهمته الانتقالية.

* **كينغ، تشارلز دنبر بورغس** King, C.D.B. (١٨٧١ – ١٩٦١): رئيس جمهورية ليبيريا بين ١٩٢٠ و١٩٣٠. عمل في القضاء بعد دراسته الحقوق. عين وزيرًا للعدل ثم للشؤون الخارجية عام ١٩١٢، وبقي في هذا المنصب الأخير طوال الحرب العالمية الاولى. وعلى أثرها انتخب رئيسًا للجمهورية في ايار ١٩١٩ واستلم مهامه في اوائل ١٩٢٠.

تميز عهده بعدد من المشاريع الانشائية. فقد أدخل مثلًا الكهرباء إلى العاصمة مونروفيا، ونفّذ إصلاحات

إدارية، منها تقسيم ليبيريا إلى منطقتين إداريتين: الشاطىء حيث السكان القادمون من الولايات المتحدة الاميركية؛ والداخل حيث القبائل الاصلية. وقد أولى الرئيس كينغ منطقة الداخل اهتمامًا خاصًا سعيًا منه إلى تحسين أوضاع السكان الاصليين وردم الهوة بينهم وبين الزنوج القادمين من اميركا. وفي عهده ايضًا، حصلت شركة فايرستون Firestone الاميركية على امتياز طويل الأمد لانتاج المطاط. وفي عام ١٩٢٧، أعيد انتخاب كينغ، إلا أنه اضطر إلى الاستقالة عام ١٩٣٠ بسبب تورط بعض أفراد حكومته في فضيحة تشغيل رجال القبائل بالسخرة في المزارع، وايضًا بسبب المعارضة المتعاظمة لسياسته. فاعتزل، بعد ذلك، العمل السياسي. لكنه عاد سفيرًا لبلاده لدى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧، ومكث فيها حتى ١٩٥٢، وكان في الوقت نفسه ممثلًا ليبيريا في الامم المتحدة («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٤١).



ليتوانيا

بطاقة تعريف

الموقع: تقع ليتوانيا Lituanie في اوروبا، على بحر البلطيق (وهي إحدى بلدان البلطيق الثلاثة: إستونيا، لاتفيا وليتوانيا). تحيط بها لاتفيا من الشمال، وروسيا البيضاء (بيلوروسيا) من الشرق والجنوب، وبولونيا (وكالييننغراد الروسية) من الجنوب، وبحر البلطيق من الغرب.

المساحة: ٦٥٢٠٠ كلم². شهيرة بوجود ٤ آلاف بحيرة، تطالب بيلوروسيا ببعض الأقاليم التي كانت تخلت عنها لليتوانيا في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، وتهدّد روسيا بضم مدينة ومنطقة كلايبيدا Klaipeda إلى منطقة كالييننغراد Kaliningrad التي أُعلنت منطقة حرة في كانون الاول ١٩٩١ والتي كانت ليتوانيا تطالب بها.

العاصمة: فيلنيوس Vilnius، أو فيلنا Vilna. وأهم المدن: كوناس Kaunas وتعدّ نحو ٤٢٥ ألف نسمة؛ كلايبيدا Klaipeda (كانت تسمى سابقًا ميميل Memel)، وتعد نحو ٢١٠ آلاف نسمة.

اللغات: الليتوانية (رسمية)، وهناك نسبة كبيرة من السكان تتكلم الروسية والبولندية.

السكان: بلغ تعدادهم ٣,٧١ مليون نسمة في آخر احصاء لهم في العام ١٩٩٦. نسبة المواطنين الليتوانيين منهم ٨١,٣٪. وهناك الروس ٨,٤٪، والبولنديون ٧٪ (١٨٪ في العاصمة فيلنيوس)، والبيلوروسيون ١,٥٪، والأوكرانيون ١٪. يشكل الكاثوليك ٨٠٪، والأرثوذكس ١٠٪، واليهود ٠,٣٪ (أي حوالي ٥ آلاف يهودي، في حين كان عدد اليهود في ليتوانيا العام ١٩٣٩ حوالي ٢٤٥ ألفًا).

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صدر في ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٢. يتشكل البرلمان (Seimas) من ١٤١ عضوًا.

الأحزاب: حزب المحافظين الذي حلّ محل حزب «ساجودي» Sajudis، وتأسس في العام ١٩٨٨؛ الحزب الديمقراطي المسيحي لليتوانيا، تأسس في ١٩٥٠، ويتزعمه ألجيرداس ساودورغاس؛ الحزب المحافظ الليتواني، تأسس في ١٩٩٣، ويتزعمه فيتوتاس لاندسبرجيس؛ حزب العمل الليتواني، تأسس في ١٩٩٠، وخلف الحزب الشيوعي الليتواني، يتزعمه سيسلوفاس جورسيناس؛ الحزب الاجتماعي الديمقراطي الليتواني، تأسس منذ العام ١٨٩٦، ويتزعمه ألويزاس ساكالاس.

الاقتصاد: في آخر ما حملته المؤشرات الاقتصادية، من خلال الكتاب الفرنسي السنوي Etat du Monde 2002، أن مؤشر التنمية البشرية في ليتوانيا بلغ ٠,٨٠٣، وأن الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٢٤٦١٩ مليون دولار، والنمو السنوي (للعام ٢٠٠٠) بلغ ٢,٧٪ (كان سلبيًا طيلة السنوات العشر السابقة، وكان متوسطه ٤,٦–٪)، وحصة الفرد من الناتج العام ٦٦٥٦ دولارًا، ومعدّل التضخم ١٪، ومعدل البطالة ١٢,٦٪. يعمل في الزراعة ٢٢٪ من اليد العاملة (وتساهم الزراعة بـ١٤,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي)؛ وفي الصناعة ٢٠٪ (وتساهم الصناعة بـ٢٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، وفي الخدمات ٣٣٪ (٥٣,٣٪). وطالت الخصخصة، حتى العام ٢٠٠٠، حوالي ٧٥٪ من الصناعات، و٣٦٪ من الاراضي، و٩٩,٧٪ من الزراعة. وحققت ليتوانيا تحريرًا كاملًا للأسعار.
أهم المزروعات: القمح، البطاطا، قصب السكر، الخضار. ومن الثروات في القطاع الزراعي الحليب ومشتقاته، والدواجن والماشية.
الثروة النفطية (بحسب ما أعلن في العام ١٩٩٧) تؤمنها ٢٩ بئرًا، منها ١٥ بئرًا لم تستثمر بعد. وأهم الصناعات: الصناعة الورقية، والبلاستيكية، والأسمدة، والأقمشة، والكحول، والمنتوجات النفطية والكيميائية، والصلب، وبناء السفن.

نبذة تاريخية

في التاريخ الوسيط والحديث: الأمة الليتوانية تنتمي، في اصولها ومجرى تاريخها، منذ القديم، إلى الشعوب الهندو—اوروبية، مثلها مثل إستونيا ولاتفيا على بحر البلطيق (راجع «استونيا» ،و«لاتفيا»).

في القرن الثالث عشر، وضع الأمراء الليتوانيون خلافاتهم جانبًا وتحالفوا لصد هجمات الفرسان التيتون (الجرمان، الألمان) على بلادهم. ولم تدخل المسيحية البلاد إلا في زمن متأخر، أي في القرن الرابع عشر. وأول ملك على عرش ليتوانيا كان ميندوغاس الأول Mindaugas 1^er^ الذي حكم بين ١٢٣٩ و١٢٦٣، وقد نال سرّ العماد المسيحي في العام ١٢٥١.

وبين العام ١٣١٦ و١٣٤١، تأسست مع الملك جيديميناس Gediminas أسرة جاغلون Jagellon الملكية، وقد تمكنت هذه الأسرة أن تجعل من ليتوانيا إمارة قوية، إذ اجتاحت بيلوروسيا وأوكرانيا حتى وصلت إلى بلاد القرم. وتأسست العاصمة فيلنيوس في العام ١٣٢٣، وكانت قبلها كيرناف Kernave العاصمة.

في العام ١٣٧٧، اجتاح الفرسان التيتون فيلنيوس وخرّبوا معالمها. وقام على أثر ذلك تحالف بين إمارة ليتوانيا وبولندا، وتُوج بزواج الأمير الليتواني الأكبر من ملكة بولندا هدفيغ Hedwig، ثم بنيله سر العماد الكاثوليكي (١٣٨٧) وقيام الوحدة بين البلدين. فتمكنت الدولة الموحدة، في ١٤١٠، من إنزال الهزيمة بالفرسان التيتون. وجرى بعد ذلك اعتماد اللغتين اللاتينية

والبيلوروسية لغتين رسميتين حتى القرن السادس عشر، واعتمدت بعدهما اللغة البولندية.

في القرن الخامس عشر، امتدت اراضي ليتوانيا من البلطيق حتى البحر الأسود. وفي ١٥٦٩، أعلن عن قيام «إتحاد لوبلن» Lublin الذي ضم ليتوانيا وبولندا. وفي ١٥٧٩، تأسست جامعة فيلنيوس.

في العام ١٦٦٧، وبعد سلسلة من الحروب مع الروس، عُقدت معاهدة أندروسوفو Androussovo التي اضطرت ليتوانيا أن تتخلى بموجبها عن منطقة سمولنسك Smolensk لروسيا. وإبان تقسيم بولندا الثاني والثالث ١٧٩٣–١٧٩٥، ضم الروس ليتوانيا إليهم. فكانت أول انتفاضة ضد الروس قادها، في ١٧٩٤، كوسيوزكو Kosciuzko، وتلتها في ١٨٣٠–١٨٣١ انتفاضة ثانية. ووصل الروس في قمعهم إلى حد إحلال القانون الروسي محل القانون الليتواني عام ١٨٤٠ فأشعل الليتوانيون انتفاضتهم الثالثة في ١٨٦٣–١٨٦٤، ورد الروس بمنع استعمال الأبجدية اللاتينية وتحظير أصدار الجرائد والمنشورات على انواعها. فبدأت النخب الثقافية تنشط للإبقاء على اللغة الليتوانية حيّة.

في ١٨ ايلول ١٩١٥، احتل الالمان ليتوانيا؛ وفي ٢٢ ايلول ١٩١٧، عقد مؤتمر شعبي طالب بإعادة الملكية إلى البلاد.

استقلال ثم احتلال سوفياتي: في ١٦ شباط ١٩١٨، أعلن مؤتمر ضم زعماء ووجهاء ونخب البلاد الاستقلال. وبعد شهور قليلة (في تموز) عُرض التاج الملكي على غيّوم Guillaume دوق دوراخ، كونت ورتمبرغ، نجل أول دوق غيوم وفلورستين أميرة موناكو. ولدى رفض غيوم اعتلاء العرش، أعلنت ليتوانيا جمهورية (٢ تشرين الثاني ١٩١٨). وفي ٥ كانون الثاني ١٩١٩، احتل الجيش السوفياتي العاصمة فيلنيوس. وفي ١٩٢٠، اعترفت روسيا بليتوانيا جمهورية مستقلة، عاصمتها فيلنيوس. لكن البولنديين، بزعامة بيلسودسكي Pilsudski، سيطروا على فيلنيوس وضموها إلى بولندا، فانكفأت حكومتها إلى كوناس Kaunas.

واستمر النزاع على العاصمة حتى العام ١٩٣٢، حيث اتخذت عصبة الامم قرارًا لمصلحة بولندا. فرفضت الحكومة هذا القرار.

في ٢٢ آذار ١٩٣٩، استولى النازيون على كلايبيدا (التي يطالب بها الالمان على أساس انها منطقة ميميل Memel الالمانية). وتمكن الروس، في ١٠ ايلول ١٩٣٩، من أعادة فيلنيوس إلى ليتوانيا مقابل قواعد عسكرية يقيمونها فيها؛ ثم ما لبث الجيش السوفياتي ان احتل منطقة فيلنيوس (١٧ ايلول ١٩٣٩). وفي ٥ حزيران ١٩٤٠، وجّه الجيش السوفياتي أنذارًا لليتوانيا بحجة أنها تنتهك ميثاق التعاون، وبعد نحو اسبوعين كان قد أنجز احتلاله لكامل البلاد.

ليتوانيا، جمهورية سوفياتية: بعد شهر واحد من الاحتلال، أي في ٢١ تموز ١٩٤٠، أعلنت ليتوانيا «جمهورية سوفياتية»، وفي ٣ آب من السنة نفسها انضمت إلى «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية».

لكن السنة التالية (١٩٤١) عرفت سلسلة من الانتفاضات من أجل الاستقلال، كما عرفت الحدث الأبرز: احتلال المانيا النازية للبلاد، وإقامة ٤٧٠٠ مستوطن الماني فيها، ومقتل نحو ٣٠٠ ألف ليتواني.

في ١٣ تموز ١٩٤٤، عاد الجيش السوفياتي واحتل ليتوانيا بعد إلحاقه الهزيمة بالالمان (كان سوسلوف مسؤول الحزب الشيوعي)، فترك نحو ٨٠ ألف ليتواني البلاد وقصدوا العيش في المانيا. وتحت الضغط السوفياتي، قبلت ليتوانيا، في ١٠ تشرين الاول ١٩٤٤، التوقيع على ميثاق تعاون مع الاتحاد السوفياتي، فانسحب الجيش السوفياتي من العاصمة (فيلنيوس)، وأبقى له فيها قاعدة عسكرية (٢٠ ألف هكتار). وبين ١٩٤٥ و١٩٤٩، جرى ترحيل نحو ٢٥٠ ألف ليتواني معارض للنظام «السوفياتي» إلى سيبيريا. وأمسك الحزب الشيوعي الليتواني بزمام الأمور و«الحياة» في ليتوانيا.

في ١٩٨٤، احتفل الليتوانيون (في أول مبادرة جديدة نحو الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي، ولو من بعيد) بالمئوية الخامسة لوفاة القديس كاسيمير (قديس عصر إدخال المسيحية إلى البلاد). وفي ١٠ آذار من السنة نفسها (١٩٨٤) عيّن البابا ثلاثة أساقفة كاثوليك على ليتوانيا. وفي ١٩٨٧، عاد الليتوانيون للاحتفال، ولكن هذه المرة، بالمئوية السادسة لقيام ليتوانيا. وفي ٢٦ آذار ١٩٨٩، فازت حركة «ساجوديس» Sajudis (تأسست في ايلول ١٩٨٨) بأغلبية مقاعد المجلس الأعلى. وفي ٢٣ آب ١٩٨٩، أي في ذكرى توقيع الميثاق الالماني–السوفياتي في العام ١٩٣٩، تظاهر نحو ٢٠٠ ألف ليتواني هاتفين للاستقلال (الانسحاب من الاتحاد السوفياتي)؛ وفي ٧ كانون الاول ١٩٨٩، أُلغي دور «الحزب القائد» للحزب الشيوعي الليتواني، وأعلن هذا الأخير انفصاله عن الحزب الشيوعي السوفياتي؛ ثم أعلن، في شباط ١٩٩٠، عدم شرعية ضم البلاد إلى الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٤٠. وفي ٢٤ شباط ١٩٩٠، جرت انتخابات تشريعية فاز بها المرشحون الداعون للانفصال عن الاتحاد السوفياتي وإعلان الاستقلال.

الجدير ذكره أن ما ساعد على هذه التطورات المتسارعة نحو الاستقلال، في ليتوانيا (كما في باقي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق)، سياسة الانفتاح–البيريسترويكا–الذي أعلنها، منذ أواسط الثمانينات، آخر زعيم سوفياتي ميخائيل غورباتشوف.

ليتوانيا، جمهورية مستقلة: في ١١ آذار ١٩٩٠، أعلن البرلمان المنتخب قبل ١٨ يومًا الاستقلال التام والناجز، وذلك باجماع الأصوات (غاب عن الجلسة ستة نواب)؛ وانتخب فيتوتاس لاندسبرجيس Vytautas Landsbergis (مولود ١٩٣٢، استاذ علم الموسيقى) رئيسًا للمجلس الأعلى. فردّ الزعيم السوفياتي غورباتشوف معتبرًا اعلان الاستقلال غير شرعي، ومتخذًا إجراءات تحرم ليتوانيا من الغاز والنفط. فتقدم لاندسبرجيس بطلب وساطة فرنسية–ألمانية، وسافر رئيس الوزراء الليتواني، برونسكيين، إلى فرنسا لهذه الغاية. واقترح غورباتشوف أن يصار إلى انفصال ليتوانيا عن الاتحاد السوفياتي بعد عامين أو ثلاثة مقابل تعليق ليتوانيا إعلان استقلالها حتى انقضاء هذه المدة.

في ٧ كانون الثاني ١٩٩١، استدعيت القوات السوفياتية العاملة في البلطيق للالتحاق بمواقعها؛ وفي اليوم التالي، تظاهر عدد من الروس في ليتوانيا واقتحموا مبنى البرلمان الليتواني. فدعا الرئيس لاندسبرجيس مواطنيه للدفاع عن برلمانهم. وتفاقمت الامور عندما اقتحم السوفيات مبنى وزارة الدفاع، والمطبعة، ومركزين للشرطة ومبنى التلفزيون (٤ قتلى)، وكذلك عندما أصدر غورباتشوف قرارًا (٥ شباط ١٩٩١) بإلغاء الاستفتاء حول الاستقلال المحدد موعده بعد أربعة ايام (٩ شباط). وجرى الاستفتاء واشترك فيه ٨٤,٤٪ من مجموع المقترعين، وصوّت ٩٠,٤٪ للاستقلال. وفي ايار، قامت قوات سوفياتية باحتلال مركز الجمارك بين ليتوانيا ولاتفيا، وسارت المظاهرات في فيلنيوس مندّدة بالاحتلال السوفياتي.

في ٢٩ تموز ١٩٩١، وقّع يلتسن (الزعيم الروسي، بعد غورباتشوف وإبان انهيار الاتحاد السوفياتي السابق) والرئيس الليتواني لاندسبرجيس معاهدة صداقة بين ليتوانيا وروسيا (ضمان حقوق الاقلية الناطقة بالروسية في ليتوانيا). وعلى أثر مقتل ستة ليتوانيين بعملية قام بها رجال المخابرات الروسية (ك.ج.ب.) في مركز الجمارك على الحدود بين ليتوانيا وبيلوروسيا (٣١ تموز ١٩٩١)، حُلّ الحزب الشيوعي الليتواني، وسارت مظاهرات ضخمة في العاصمة وباقي المدن الليتوانية. وفي ١٧ ايلول ١٩٩١، أصبحت ليتوانيا عضوًا في الامم المتحدة.

ألجيرداس برازاوسكاس A. Brazauskas: في ٢٤ ايار ١٩٩٢، جرى استفتاء شعبي حول إقامة منصب «رئيس الجمهورية». وجاءت النتيجة لمصلحة إقامة هذا المنصب الرئاسي بأغلبية ٥٧,٥٪ من الاصوات. وفي ٨ ايلول ١٩٩٢، تم الاتفاق على

انسحاب كامل للقوات السوفياتية (٣٥ ألف رجل) من البلاد في موعد أقصاه ٣١ آب ١٩٩٣.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، عُيّن ألجيرداس برازاوسكاس (مولود ١٩٣٢، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الليتواني، ثم زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي الليتواني) رئيسًا للمجلس الأعلى خلفًا للاندسبرجيس. وفي ١٤ شباط ١٩٩٣، انتخب برازاوسكاس، بالاقتراع الشعبي المباشر والشامل، رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٦٠,٢٪ من الاصوات. وهذه كانت أول انتخابات رئاسية في البلاد بعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتي. وكان منافسه لوزورايتيس Lozoraitis (مستقل، يدعمه وسط اليمين). ويلزم الدستور رئيس الجمهورية أن يجمّد كل نشاطاته الحزبية خلال ولايته التي تستمر خمس سنوات. ويتمتع الرئيس بسلطة إدارة السياسة الخارجية وتعيين رئيس الوزراء واعضاء المحكمة العليا ورئيس المصرف المركزي، ويمكنه حل البرلمان (١٤٠ عضوًا) والدعوة إلى انتخابات مبكرة.

وقد غلب على تعليقات المراقبين، إثر فوز برازاوسكاس، أن فوزه سيعني تقاربًا مع روسيا خصوصًا انه أعلن نيته القيام بزيارة سريعة لموسكو بعد الانتخابات. وكانت مجموعة من الشركات الالمانية أعلنت استعدادها لتوظيف بليون مارك، وهو مبلغ ضخم بالنسبة إلى ليتوانيا، في حال انتخاب برازاوسكاس رئيسًا.

وفي الموعد المحدد، ٣١ آب ١٩٩٣، خرج آخر جندي روسي من فيلنيوس، وبعد أربعة ايام، كانت هذه العاصمة تستقبل البابا يوحنا بولس الثاني.

في كانون الثاني ١٩٩٤، أرسلت ليتوانيا إشارات حول استعدادها للدخول في الحلف الأطلسي (OTAN). وفي مطلع نيسان من السنة نفسها، وقّعت ليتوانيا اتفاق التبادل الحر مع بلدان البلطيق. وفي ٩ ايار، أصبحت عضوًا مشاركًا في اتحاد اوروبا الغربية (UEO)، وبعد أربعة ايام أصبحت عضوًا في المجلس الاوروبي. وفي ٢٢ ايلول من السنة نفسها (١٩٩٤)، قدّمت اعتذارها عمّا كان قد لحق باليهود من اضطهاد خلال الحرب العالمية الثانية.

علاقات مع اسرائيل: في آخر شباط ١٩٩٥، أي بعد شهور قليلة من «الاعتذار»، قام الرئيس برازاوسكاس بزيارة رسمية لاسرائيل، ورافقه فيها، إضافة إلى بعض الرسميين، زعيم الطائفة اليهودية في ليتوانيا، فضلًا عن ٢٩ رجل أعمال. وجاءت هذه الزيارة بعد أن كانت ليتوانيا أثارت احتجاجات اسرائيل لأنها أعادت الاعتبار إلى عدد من الليتوانيين الذين دانتهم المحاكم السوفياتية بارتكاب جرائم حرب. وكان نحو ٢٢ ألف يهودي ليتواني ذهبوا ضحية محرقة اليهود (هولوكوست) التي نفذها النازيون. وقبل بضعة اسابيع من الزيارة، فتحت بعثة تمثيلية ليتوانية أبوابها في تل أبيب بانتظار أن تتحول إلى سفارة. وكانت اسرائيل اعترفت بليتوانيا في العام ١٩٩١، وأقام البلدان علاقات دبلوماسية في ١٩٩٢. وخلال ١٩٩٤، استوردت اسرائيل منتجات ليتوانية من الفحم والنفط في شكل خاص، وصدّرت إليها منتجات زراعية وغذائية وآلات.

في ٨ شباط ١٩٩٦، أقيل رئيس الوزراء سلزفيسيوز إثر فضيحة مالية، وعين مكانه لورنياس ميندوغاس. وفي تشرين الاول–تشرين الثاني ١٩٩٦، جرت انتخابات برلمانية تميزت بفوز المحافظين.

فالداس آدم كوس Valdas A. Kus: في الموعد الانتخابي الرئاسي، ٤ كانون الثاني ١٩٩٨، انتخب فالداس آدم كوس (مولود ١٩٢٦، نُفي إلى الولايات المتحدة الاميركية في ١٩٤٩، وهناك شغل وظيفة عالية في الادارة الاميركية بين ١٩٥٥ و١٩٩٧). وجاء فوزه بالرئاسة بغالبية ٥٠,٣٪ من الأصوات. وكان منافسه أرتوراس بولوسكاس A. Paulauskas الذي كان مرشح «حزب العمل الديمقراطي».

رئيس الوزراء جيديميناس فاغنوريوس G. Vagnoriusحظي باصوات ٨٣ صوتًا في البرلمان من أصل ١٤١، وألف حكومة ائتلافية (من ١١ وزيرًا محافظًا ووزيرين من المسيحيين الديمقراطيين. وتشكلت المعارضة من حزب العمل الديمقراطي

ومن الرئيس السابق برازاوسكاس الذي كان نجح، إبان ولايته، في ترطيب أجواء علاقات ليتوانيا مع بولندا، وفي التوقيع على معاهدة ترسيم الحدود مع روسيا (٢٤ تشرين الاول ١٩٩٧)، كما في إيصال ليتوانيا إلى تحقيق مؤشرات اقتصادية مشجعة: نمو وصل إلى ٦٪ (أواخر ١٩٩٧)، تضخم هبط إلى ٨,٤٪، وعجز ضعيف في الميزانية، وتصاعد في الاستثمارات الاجنبية. وكل هذه المؤشرات الايجابية جعلت ليتوانيا ذات جاذبية خاصة لهذه الاستثمارات، خصوصًا منها الاستثمارات السويدية الموظفة في المصارف وقطاع النفط وقطاع الصناعة الغذائية والمنشآت الكهربائية والفنادق... ووصل عدد السواح في ليتوانيا، أواخر العام ١٩٩٨ إلى أربعة ملايين سائح.

انشغل الرأي العام الليتواني بقرار الحكومة إيقاف العمل بالمجمع النووي «إيغنالينا» Ignalina بعد العام ٢٠٠٥، ذلك أنه، وبرأي الخبراء، سيكون خطرًا جدًا بعد هذا العام. كما انشغل بالنتائج السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي جنتها ليتوانيا من توجهها ناحية الغرب (أصبحت ليتوانيا مرشحة للدخول في الاتحاد الاوروبي)، والنظام الليبرالي الذي انتهجته منذ نحو عشر سنوات. كما أن ثمة عدم استقرار سياسي واقتصادي بدأ يلوح في الأفق، ربطه البعض بميل الرئيس فالداس آدم كوس تقوية سلطة الرئاسة الاولى، مستغلًا ظاهرة الانقسامات في الاحزاب، وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية–الاجتماعية: زيادة في معدل التضخم، وفي نسبة البطالة، وبطالة مقنعة، واضطرار اصحاب الكفاءات العليا للعمل في وظائف وأعمال دون مستواهم، وزيادة في حالات الانتحار وهبوط في معدلات الولادة...

المشهد العام الذي بدت عليه ليتوانيا في العام ٢٠٠١: مرشحة للدخول في الاتحاد الاوروبي وفي الحلف الاطلسي، وعلاقات جيدة مع روسيا وبولندا، هذا على صعيد علاقاتها مع الخارج. أما على الصعيد الداخلي، تبدو ليتوانيا على شيء من التردد في الخيارات الكبرى. ففي الانتخابات تشرين الاول ٢٠٠٠ التشريعية، عاد ائتلاف اليسار ليحقق نصرًا على المحافظين الذين كانوا يمسكون بزمام السلطة. لكن تشكيل الحكومة الجديدة ما كان ممكنًا إلا من خلال تركيبة جمعت بين أربعة أحزاب من الوسط، دعمها الفائزون الاربعة عن حزب الفلاحين، وقادها زعيم حزب «الاتحاد الليبيرالي» رولنداس باكساس R. Paksas الذي سبق له وترأس الحكومة، في العام ١٩٩٩، تحت يافطة الشعارات المحافظة. هؤلاء الحكام الجدد يعلنون تأييدهم للخصخصة، وقناعاتهم الليبرالية، مراهنين على نوعية اليد العاملة (معدل البطالة ارتفع إلى ١٥٪)، ومبدين إعجابهم بالنمط الاقتصادي الذي تنتهجه ايرلندا. ووعدوا بدعم الزراعة (لا يزال يعيش منها نحو ٢٠٪ من السكان) وتخفيض الضرائب على العائدات. لكن رئيس الحكومة، باكساس، اضطر إلى الاستقالة، في حزيران ٢٠٠١، بعد رحيل «حزب الاتحاد الجديد» عن الائتلاف الحكومي.

نصف تجارة ليتوانيا تتم مع الاتحاد الاوروبي. وهناك نية واضحة لدى المسؤولين في زيادة التبادل التجاري مع «المناطق الخلفية للبلاد» (روسيا، آسيا العليا أو الوسطى، الصين) وتنمية دور مصب أنبوب «بوتينج» النفطي، الذي تجسّدت رغبة تنميته بعقود تهدف إلى إعادة تصدير نفط كازاخستان في اتجاه بولندا وسواها من البلدان الغربية. لكن هذه الجهود الهادفة إلى إعادة بعث إرث قديم يتمحور حول نشاط تجاري عابر للقارة (وهو إرث لا تزال تشهد عليه في ليتوانيا مجموعة مسلمة– تدعى هناك Karaite– أحد أكبر وجهائها ميكولاس فيركوفيتش M. Firkovich الذي توفي في تشرين الاول ٢٠٠٠) تزاحمها جهود أخرى، من النوع نفسه، في كل من لاتفيا وإستونيا.

مدن ومعالم

* **فيلنيوس** Vilnius : في الروسية «فيلنا» Vilna ، في البولندية فيلنو Wilno. عاصمة ليتوانيا، تقع على نهر فيليجا Vilija ، أحد روافد نهر نييمن Niemen. تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة (تقديرات العام ١٩٩٩). آثار قلاع وحصون (خاصة في حي باب أوسترا براما Ostra Brama) وقصر برج جديمن Gedimen الذي حُوّل في القرن السادس عشر إلى كاتدرائية محاطة بـ١١ كنيسة صغيرة، بينها كنيسة القديس كاسيمير (مطلع القرن السابع عشر) التي تحتوي على أعمال فنية عديدة. جامعة تأسست في العام ١٥٧٨ على يد اليسوعيين. كنيسة على الطراز الباروقي، وهي على إسم القديسة تريزا (١٦٣٥–١٦٥٠)، وكنيسة جميع القديسين تعود إلى مطلع القرن السابع عشر، وقد حُوّلت اليوم إلى متحف للفنون التقليدية الليتوانية.

على مسافة ٢٦ كلم غربي فيلنيوس تقوم تراكي Trakai ، وهي مجمع سكني صغير، حاليًا، وكانت عاصمة دوقية ليتوانيا قبل فيلنيوس، ولا يزال فيها قصر يعود إلى القرن الرابع عشر ويحتوي على متحف غني بآثاره التاريخية.

تاريخيًا، تأسست فيلنيوس في القرن العاشر. وأصبحت عاصمة دوقية ليتوانيا الكبرى في عهد الأمير جديمن Gedimen. ضمت إلى بولندا في العام ١٥٦٩، واحتلها الروس في ١٦٥٥–١٦٦٠، والسويديون في ١٧٠٢–١٧٠٦، ثم عادت وضمتها روسيا إليها في ١٧٩٥. سيطرعليها الالمان في ١٩١٥، والبولنديون في ١٩٢٠. وأعاد الروس سيطرتهم عليها في ١٩٤٠، وأعادوها عاصمة لليتوانيا، لتعرف بعد ذلك المسار والمصير اللذين عرفتهما دولة ليتوانيا في إطار الاتحاد السوفياتي. وفي حين استمرت المجموعة البولندية، وهي مجموعة كبيرة العدد، تعيش في فيلنيوس، اختفت منها عمليًا المجموعة اليهودية إبان الحرب العالمية الثانية.

* **كلايبيدا** Klaipeda : كانت تدعى، حتى ١٩٢٣، ميميل Memel. مدينة ليتوانية، واقعة على بحر البلطيق. تعد نحو ٢٧٥ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٩). شهيرة بأحواضها لبناء السفن، وباسطولها للصيد الذي يتعدى نشاطه بحر البلطيق ليطال المحيط الاطلسي، وبصناعات الأقمشة. تاريخيًا، أسس الفرسان التيتون (الالمان) كلايبيدا في العام ١٢٥١، وكانت موضوع نزاع بين البروسيين والليتوانيين والبولنديين والسويديين حتى القرن السابع عشر. انتُزعت من الالمان في العام ١٩١٩، وشكلت مع المناطق المجاورة إقليمًا إداريًا تشرف عليه فرنسا (١٩٢٠–١٩٢٣) إلى أن سيطر عليها الليتوانيون (١٩٢٣). ضُمت إلى المانيا النازية في ١٩٣٩، لتعود «إقليمًا سوفياتيًا» في أطار الاتحاد السوفياتي (١٩٤٥).

* **كوناس** Kaunas : في الروسية كونو Kowno. مدينة ليتوانية، واقعة على نهر نييمن. تعد نحو ٤٦٥ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٩). مركز ثقافي. مرفأ. صناعة الصلب، والادوات الكهربائية–الميكانيكية، وصناعات غذائية. مجمّع هيدرو–كهربائي. خلال الاحتلال البولندي للعاصمة، اتخذت الحكومة الليتوانية مقرها في كوناس (١٩١٩–١٩٤٠).

ليختنشتاين

(للخريطة، راجع «لوكسمبورغ»)

بطاقة تعريف

الموقع والمساحة: تقع إمارة ليختنشتاين Liechtenstein في اوروبا الوسطى، على الضفة اليمنى لنهر الراين Rhin بين النمسا وسويسرا. تبلغ مساحتها ١٦٠ كلم^2، وطول حدودها ٧٦ كلم: ٤١,١ كلم مع سويسرا، و٣٤,٩ كلم مع النمسا.

العاصمة: فادوز Vaduz ، وتعد نحو ٦ آلاف نسمة. وأهم بلدتين: شآن Schaan وبالتسيرز Balzers.

اللغة: الألمانية (رسمية).

السكان: تعدادهم نحو ٣٤ ألف نسمة، نحو ٣٠٪ منهم من الأجانب خصوصًا من الألمان والسويسريين والنمساويين. نحو ٨٥٪ كاثوليك، و٧,١٪ بروتستانت، و١٢,٥٪ مختلف ولا يتبعون أي دين.

الحكم: إمارة وراثية، دستورية برلمانية. وهي الإمارة الوحيدة المتبقية من الامارات التي كانت معروفة في الامبراطورية الرومانية الجرمانية. الدستور المعمول به صادر منذ ٥ تشرين الاول ١٩٢١. البرلمان (لاندتاغ) من ٢٥ عضوًا منتخبًا من الشعب: أسفرت انتخابات ٢ شباط ١٩٩٧ عن فوز حزب المواطنين التقدميين (تأسس منذ ١٩١٨) بـ١٠ مقاعد، وحزب الاتحاد الوطني (تأسس منذ ١٩٣٦) بـ١٣ مقعدًا، وحزب اللائحة الحرة (تأسس في ١٩٨٥، حزب الخضر)بمقعدين.
لا جيش في الامارة. ألغيت عقوبة الاعدام في ٢١ ايار ١٩٨١، علمًا أن الإمارة لم تعرف أي تنفيذ لعقوبة الاعدام منذ العام ١٧٨٥. وسجنها لا يتكون إلا من ٢٤ حجرة احتجاز.
تقسم ليختنشتاين، إداريًا، إلى ١١ كومونة.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات الاقتصادية (Etat du Monde 2002) أن إجمالي الناتج المحلي بلغ ٠,٧٣٠ مليار دولار، وأن حصة الفرد من هذا الناتج ٢٣ ألف دولار. ما يجعل ليختنشتاين ثالث أغنى بلد في العالم. نحو ٤٠٪ من أراضيها زراعية ومعدة لتربية الماشية، و٥٥٪ سكنية مأهولة، والباقي غابات. أهم زراعاتها الذرة، القمح، الشعير والكرمة. صناعاتها: صهر المعادن، آلات وأدوات لصناعة النسيج، السيراميك، الكيميائيات والعقاقير، صناعات غذائية، وصناعة الأسنان الاصطناعية. والصناعة فيها حديثة العهد، إذ كانت قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها تحتل مرتبة ثانوية بحيث كان عدد العاملين في الصناعة في العام ١٩٤١ مثلًا لا يتجاوز ٨٠٠ شخص، وارتفع في العام ١٩٧١ إلى أكثر من ٦ آلاف، وأصبح، اليوم، أكثر من ٦٠٪ من اليد العاملة تعمل في الصناعة المحلية، في حين يعمل حوالي ٣٥٪ في قطاع الخدمات الذي تطور بشكل هائل وسريع.

نبذة تاريخية

في العام ١٥ق.م. خضعت المنطقة التي تحمل إسم «ريتيا» (وتضم بالاضافة إلى ليختنشتاين أجزاء من سويسرا وألمانيا) لسلطة الامبراطورية الرومانية، وفي القرون اللاحقة، واجه سكانها غزوات الجرمان والهان (الهون). وفي العام ٥٣٦، وقعت ريتيا تحت احتلال الفرنسيين، وأصبحت جزءًا من امبراطورية شارلمان، ثم الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. وفي ١٦٩٩، اشترى أمير نمساوي، يدعى جان آدم دو ليختنشتاين إقطاعة شلنبرغ في وادي الراين، وبعدها اشترى كونتية فادوز. وفي ١٧١٩، وسّع الامبراطور الجرماني شارل السادس حدود أقاليمه فشملت إمارة ليختنشتاين التي ظلت جزءًا من الامبراطورية المقدسة حتى ١٨٠٦. لكن عندما تغلب نابوليون الاول على الامبراطور النمساوي فرنسوا الثاني (١٧٩٧-١٨٠٠)، أصبحت ليختنشتاين في مهب الريح. إذ كانت من ناحية تابعة للامبراطورية النمساوية إسميًا، ومن ناحية أخرى خاضعة لنابوليون، إلى أن التحقت في ١٨٠٧ بـ«كونفدرالية الراين» التي أسسها نابوليون في ١٨٠٦ من الامراء والملوك الجرمان الخاضعين لنفوذه. وظلت ليختنشتاين في إطار هذه الكونفدرالية إلى أن انهارت الامبراطورية الفرنسية واندحر نابوليون في ١٨١٤. ومنذ ١٨١٥ انضمت إلى الكونفدرالية الجرمانية التي تأسست على أثر مؤتمر فيينا لمواجهة توسع بروسيا ومنعها من ضم باقي البلدان الالمانية تحت لوائها. وظل الصراع قائمًا بين الدولتين (النمسا وبروسيا) إلى أن انتصرت بروسيا على النمسا في معركة سادوفا Sadowa في ١٨٦٦. فتمزقت الكونفدرالية الجرمانية وبقيت ليختنشتاين مستقلة، وفي الوقت نفسه خاضعة لنفوذ سياسي من النمسا ومن بروسيا. لكن علاقاتها التاريخية ومسقط رأس حكامها جعلها تشعر بأنها نمساوية أكثر منها بروسية. ولم يمض وقت طويل حتى التأمت في حلف مع النمسا.

عندما دخلت الامبراطورية النمساوية-المجرية الحرب العالمية الأولى بقيت ليختنشتاين على الحياد مع استمرار ارتباطها بالنمسا، إلى أن هُزمت هذه الأخيرة في الحرب. عندها اختارت التحالف مع سويسرا بعد أن نالت استقلالها في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨. فبدأت باستعمال النقد السويسري، ولم تأت سنة ١٩٢٣ حتى دخلت مع سويسرا في وحدة جمركية ونقدية كاملة، بل ان سويسرا أصبحت تقوم بشؤون ليختنشتاين في عدة ميادين أخرى، مثل البريد والتمثيل الدبلوماسي والدفاع.

في ٢٥ تموز ١٩٣٨، ورث حكم الامارة فرنسوا-جوزف الثاني (١٩٠٦-١٩٨٩)، وهو نجل الأمير ألوا Alois والدوقة اليزابت النمساوية، فتمكن من تجنيبها ويلات الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير. ولا يزال أهالي ليختنشتاين يتناقلون إلى اليوم رواية مفادها انه في عام ١٩٣٩ أرسلت المانيا النازية كتيبة مدرعة ومجهزة بأقوى الأسلحة لاحتلال الامارة. ولدى وصول الكتيبة إلى أبواب العاصمة فادوز التقت برجال شرطة لم يكن عددهم يزيد عدد أصابع اليد ومعهم تسعة من فتيان الكشّاف كان كاهن رعية العاصمة فادوز قد أخطرهم بمجيء الكتيبة، التي ما إن رأت «هؤلاء الاعداء» حتى عادت من حيث أتت، وتخلى النازيون عن كل فكرة لغزو الإمارة.

حكم الأمير فرنسوا-جوزف الثاني من ١٩٣٨ حتى تاريخ وفاته في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩. ومن أهم ما حدث في ولايته صدور قانون يسمح لكومونات البلاد، وعددها ١١ كومونة، بمنح النساء حق الانتخاب (آب ١٩٧٦). وفي ١٩٧٨، أصبحت الامارة عضوًا في «المجلس الاوروبي». وفي ٢٩ تموز-آب ١٩٨٤ أقرّ قانون حق النساء في التصويت في الانتخابات العامة بغالبية ضئيلة. وكان هذا آخر استفتاء على هذه القضية خلال ١٣ عامًا (الاول عام ١٩٧١ والثاني ١٩٧٣)، وكانت ليختنشتاين معتبرة كآخر معاقل سيادة الرجل السياسية في اوروبا). ودافعت العائلة الحاكمة،



الأمير ألويس وعروسه صوفي دوقة بافاريا (٣ تموز ١٩٩٣).

وعلى رأسها الأمير نفسه، بقوة عن منح النساء حقوقًا مساوية لحقوق الرجال.

وفي آب ١٩٨٤، سلّم الأمير فرنسوا-جوزف الثاني سلطاته إلى نجله الأمير هانس آدم (مولود ١٩٤٥) إلا أنه بقي رئيسًا رمزيًا للدولة. وكان الأمير الأب أقدم حكام اوروبا وثاني أقدم الحكام في العالم بعد الامبراطور الياباني هيروهيتو الذي اعتلى العرش منذ ١٩٢٧. وصرّح الأمير الجديد هانس آدم أنه لن يدخل أي تعديلات على سياسة الدولة الداخلية أو الخارجية، وأنه يؤيد إبقاء عقوبة الاعدام في الامارة، علمًا ان آخر حكم بالاعدام نفذ في الامارة كان قبل ١٩٩ عامًا.

في ٢ شباط ١٩٨٦، جرت انتخابات تشريعية، وصوّتت النساء للمرة الأولى.

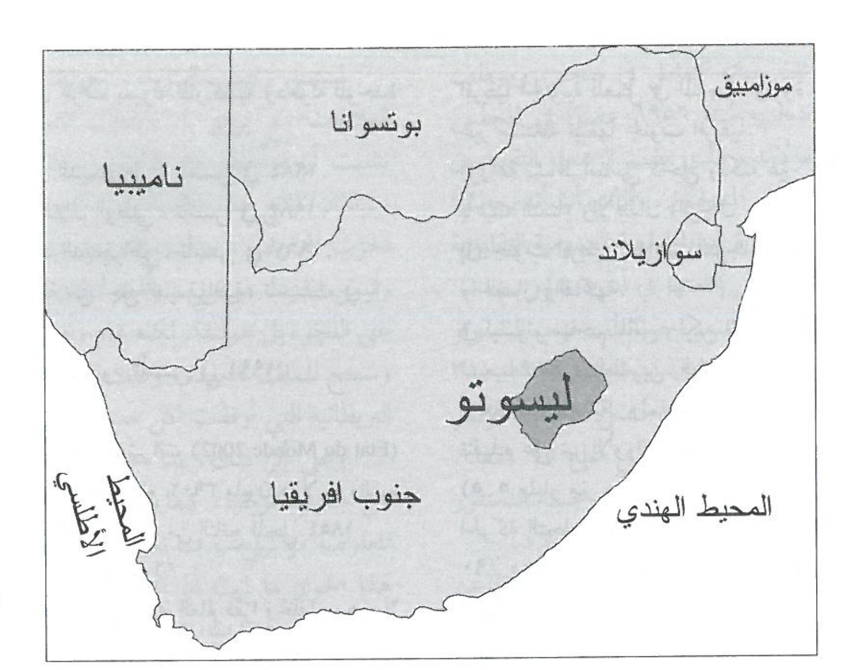
في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩، وعلى أثر وفاة الامير فرنسوا-جوزف الثاني، تسلّم ولي العهد، نجله، هانس آدم الثاني الحكم. وفي ١٩٩٠، أصبحت ليختنشتاين عضوًا في الأمم المتحدة، وفي أول ايلول ١٩٩١، دخلت في الشراكة الاوروبية للتبادل الحر. وفي ١٣ كانون الاول ١٩٩٢، أجرت استفتاء شعبيًا للدخول إلى الفضاء الاقتصادي الاوروبي، فجاء القبول بأغلبية ٥٥,٨١٪. وفي ٣ تموز ١٩٩٣، جرى احتفال بزواج ولي العهد الأمير ألويس Alois (مولود ١١ حزيران ١٩٦٨) من صوفي Sophie (مولودة ١٩٦٧) دوقة بافاريا في فادوز عاصمة الإمارة.

في السنوات الأخيرة، وحده الخلاف على تعيين المونسنيور فولغنغ هآس W. Haas (سويسري) أسقفًا عكّر صفوَ الحياة الهادئة في الامارة، وجرت مظاهرات تندّد بهذا التعيين يوم الاحتفال بالمناسبة في ٢١ كانون الاول ١٩٩٧ (منذ نحو ١٥٠٠ سنة والكاثوليك في ليختنشتاين يرتبطون رعويًا بأسقفية كوار Coire في سويسرا. وأما إنشاء أسقفية خاصة للعاصمة فادوز وتعيين الأسقف المذكور عليها فكان مثار خلاف شديد لم يهدأ إلا بعد نحو عام وعلى أثر تدخل الكرسي الرسولي). أما نهاية الائتلاف الحكومي الذي نظّم الحياة السياسية في البلاد لفترة ستين سنة متوالية فقد جرى تفادي كل مفعول سلبي لها بالاتفاق، بدءًا من ٥ نيسان ١٩٩٧، على ان يتقاسم خمسة من أعضاء حزب «الاتحاد الوطني» الحقائب الحكومية.

العام ١٩٩٩ كان عام فضيحة «تبييض الاموال» و«الجريمة المنظمة» التي شغلت مواطني الامارة

الصغيرة. ومصدر هذه الفضيحة تقرير صادر عن أجهزة الاستخبارات الالمانية. نفت سلطات فادوز هذا الاتهام في بداية الأمر، ثم عادت واعترفت بحصوله، وأوقفت عدة أشخاص بهذه التهمة، منهم شقيق نائب رئيس الوزراء ميكايل ريتر M. Ritter. وفي مطلع العام ٢٠٠٠، أعلنت الحكومة عن إجراءات عدة تهدف إلى محاربة الفساد المالي.

في ٥ نيسان ٢٠٠١، تشكلت حكومة جديدة، وزراؤها الخمسة أعضاء في الحزب البورجوازي التقدمي (وسط اليمين) الذي فاز في انتخابات ١١ شباط ٢٠٠١ التشريعية، وفي حزب الاتحاد الوطني (وسط اليمين ايضًا). وفي ٢٢ حزيران ٢٠٠١، وبعد أن حققت ليختنشتاين انجازات على صعيد مكافحة تبييض الأموال، غاب إسمها عن لائحة الدول غير المتعاونة على هذا الصعيد في التقرير الذي تحرره «مجموعة العمل المالي حول تبييض رؤوس الأموال» (غافي GAFI).



ليسوتو

بطاقة تعريف

الموقع والمساحة: تقع ليسوتو Lesotho(إسمها قبل الاستقلال باسوتولاند Basutoland) في أقصى جنوبي القارة الافريقية، يحيط بها جمهورية جنوب افريقيا من جميع الجهات وترتبط بها ارتباطًا مصيريًا. وهي، بهذا الموقع الجغرافي، من أندر بلدان العالم. تبلغ مساحتها ٣٠٣٥٥ كلم٢.

العاصمة: ماسيرو Maseru، وتعداد سكانها، بموجب آخر الاحصاءات (١٩٩٩) نحو ٣١٠ آلاف نسمة. وأهم المدن: بوتا بوتي Butha Buthe، لوريبي Leribe، موهاليز هوك Mohales Hoek، بيريا Berea.

اللغات: الانكليزية (رسمية)، ولغة السوتو، وهي لغة قبائل الباسوتو.

السكان: (٢,٠٣٥) مليونان و٣٥ ألف نسمة وفق آخر الاحصاءات الذي جرى في العام ١٩٩٩؛ نحو ٤٠٪ منهم كاثوليك، و٣٥٪ بروتستانت، و٧٪ أنغليكان، و١٨٪ مختلف (معتقدات إحيائية محلية وسواها).

الحكم: ملكي وبرلماني. الدولة عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر عام ١٩٩٣. مجلس النواب من ٦٥ عضوًا منتخبًا بالاقتراع العام. مجلس الشيوخ من ٣٣ عضوًا، منهم ٢٢ زعيمًا قبليًا و١١ يعينهم الملك. الملك الحالي (منذ ٧ شباط ١٩٩٦) هو ليتسي الثالث.

الاحزاب: لم تعرف ليسوتو الانقسامات القبلية المعهودة في باقي الدول الافريقية، لأن غالبية السكان ينتمون إلى عرق واحد هو «سوتو» Sotho. وهذا ما دفع إلى القول إن هذا البلد شكّل أمة قبل أن أصبح دولة. لكن في ليسوتو أحزاب سياسية عديدة، منها:
حزب الباسوتو الوطني، تأسس في ١٩٥٨، وبدأ زعيمه ليوبويا جوناثان L. Jonathan، عندما كان رئيسًا للوزراء، عهده بسياسة موالية لجنوب افريقيا، ثم معادية لها ليلتزم أخيرًا بسياسة حسن الجوار.
حزب مؤتمر الباسوتو، تأسس في ١٩٥٢، تزعمه نتسو

موكيلي الذي عُرف بميوله الماركسية ودعوته للوحدة الافريقية.

حزب الوفاق الديمُقراطي، تأسس في ١٩٨٤.

حزب الاستقلال الوطني، تأسس في ١٩٨٤.

حزب الاتحاد الديمقراطي، تأسس في ١٩٦٧.

الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية، تأسست في ١٩٩١.

حزب عمال ليسوتو، تأسس في ١٩٩١.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات (Etat du Monde 2002) أن إجمالي الناتج المحلي بلغ ٣٩٠٢ مليون دولار، والنمو السنوي ٤٪، وحصة الفرد من الناتج المحلي ١٨٥٤ دولارًا، ومعدل التضخم ٦٪.

تعتبر ليسوتو من أكثر بلدان العالم فقرًا وتخلفًا. وهي لا تملك سوى ثروتين: يد عاملة تصدرها إلى بلدان افريقيا الجنوبية للعمل في المناجم، وثروة مائية كبيرة غير مستغلة تبيعها لجنوب افريقيا.

الزراعة نشاط أساسي داخلي ولكنه غير كاف، ويقوم بأعبائه النساء والأطفال (الرجال يغادرون كيد عاملة إلى جنوب افريقيا). وأهم المنتوجات الذرة والسورغو والخضار والفاكهة.

في ليسوتو مناجم ألماس، لكن انتاجه توقف منذ مطلع تسعينات القرن العشرين. الطاقة الهيدروكهربائية تؤمنها أربعة سدود مائية. وثمة مشروع سدّ ضخم يجري تنفيذه على نهر الأورانج Orange لتغذية جنوب افريقيا (٥,٥ مليار متر مكعب يوميًا).

الحركة التجارية (استيراد وتصدير) تتم بأكثر من ٩٠٪ منها مع جنوب افريقيا (تحيط بليسوتو من كل الجهات).

نبذة تاريخية

خصوصية: ثمة خصوصية، عن سائر بلدان افريقيا السوداء، عرفتها ليسوتو، في تاريخها، تتمثل في احتفاظ سكانها الاصليين دائمًا بأرضهم التي لم يتملكها المستعمرون، حتى عندما كانت ليسوتو محمية بريطانية، والأجانب عملوا هناك كموظفين وتقنيين.

المؤسس: تعود ولادة وحدة السوتو، في كيان سياسي، إلى عام ١٨١٨، عندما تمكن الملك موشوشو الأول Moshoshoe I من تجميع فروعهم تحت سلطته. وخلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، دافع عن اراضيه ضد قبائل الزولو الافريقية وضد البوير Boers في آن. لكنه اضطر، بعد خسارة أجزاء كبيرة من الاراضي، إلى طلب حماية بريطانيا لبلاده (١٨٦٨)، التي كانت تدعى باسوتولاند Basutoland، وعدم ضمها إلى افريقيا الجنوبية. لكن في عام ١٨٧١، ألحقت الباسوتولاند بمقاطعة «الرأس» (كاب) بالرغم من إرادة السوتو.

الاستعمار: بعد مرحلة من الاضطرابات الناجمة عن هذا الضم القسري، وضعت بريطانيا يدها مباشرة على البلاد، وحصرت السلطة التشريعية والتنفيذية، بين ١٨٨٤ و١٩٥٩، بشخص المفوض السامي البريطاني. وفي عام ١٩٥٩، صدر أول دستور للمستعمرة أشار إلى الشعور الوطني المتنامي للسوتو، وإلى خشيتهم من وقوع بلادهم تحت نير جمهورية افريقيا.

الاستقلال (عهد جوناثان): عاشت ليسوتو، خلال سنوات طويلة، حالة من الاستقرار والهدوء، ولم تبدأ المطالبة بالاستقلال إلا خلال خمسينات القرن العشرين، وذلك مع أحد الزعماء ليوبويا جوناثان Leobua Jonathan.

بدأ جوناثان حياته كعامل في منجم، وموظف في ما بعد. انتخب سنة ١٩٥٦ عضوًا في المجلس الوطني لباسوتولاند، الذي يضم الزعماء التقليديين بالاضافة إلى الزعماء المنتخبين، والذي أنشأته بريطانيا نفسها، ويعتبر صورة عن الجمعية العمومية التقليدية التي درج السوتو على إقامتها في أدارة شؤونهم.

في العام ١٩٥٩، أسس جوناثان «حزب الباسوتو الوطني»، فأحرز نجاحًا في انتخابات ١٩٦٥ (٣١ مقعدًا من أصل ٦٠)، فيما حصل «حزب مؤتمر باسوتولاند» بزعامة نتسو موكيلي على ٢٥ مقعدًا. وكان هذا أول برلمان يتشكل بموجب الدستور الجديد. وشكل جوناثان أول حكومة للبلاد.

كان التنافس حادًا بين الحزبين، فضلًا عن المعارضة التي أصلاها الزعيم الأول (الملك) موشوشو الثاني، الذي اتفق على تنصيبه ملكًا عند حصول الاستقلال. لكن موشوشو كان يرفض ان يكون ملكًا دون أي سلطة كما هي الحال في بريطانيا. وإسم موشوشو هو موتلو تليهي بيزنغ (مولود ١٩٣٨)، تعلّم في كلية روما في ليسوتو وكلية كوربوس كريستي في أوكسفورد، وأصبح الرئيس الأعلى لقبائل باسوتولاند منذ ١٩٦٠، وتوّج ملكًا منذ أعلنت ليسوتو استقلالها في ١٩٦٦.

انفجرت صفحة من العنف الدامي فور الاعلان عن الاستقلال (١٩٦٦)، وذلك عندما عقد حزب مؤتمر باسوتولاند (ماركسي ومعاد لسياسة رئيس الوزراء، جوناثان، الودية تجاه جنوب افريقيا) تحالفًا مع حزب مارماتلو الحر الموالي للملكية. وتفجرت الأزمة عندما أمرت الحكومة بتفريق التجمع الكبير الذي دعا إليه الملك في العاصمة والذي أدّى إلى مقتل ١١ شخصًا، ووصلت إلى حد وضع الملك تحت الرقابة، ثم أجبره جوناثان على توقيع وثيقة يلتزم بموجبها بعدم التدخل في الحياة السياسية تحت طائلة خلعه عن العرش.

سيطرت مشكلة علاقات ليسوتو مع جمهورية جنوب افريقيا على تاريخ ليسوتو منذ نيلها الاستقلال. كما أن هذه المشكلة هي في أساس الخلافات بين مختلف التيارات السياسية في البلاد.

استمر رئيس الوزراء، جوناثان، يقيم أوثق العلاقات مع بريتوريا. وخلال انتخابات ١٩٧٠، نشبت أزمة أخطر من الاولى، وذلك عندما ألغى جوناثان نتائج هذه الانتخابات التي جاءت لمصلحة الحزب المعارض، حزب مؤتمر باسوتولاند، واعتقل رئيس الحزب موكيلي، وأجبر الملك موشوشو الثاني على اللجوء إلى هولندا. لكنه عاد وأفرج عن موكيلي، وسمح للملك بالعودة، وذلك تحت ضغط الحكومة البريطانية التي أوقفت كل مساعدة للنظام.

وعلى أثر ذلك، بدأ جوناثان بالابتعاد تدريجيًا عن جنوب افريقيا، كما بدأ حوارًا سياسيًا مع زعيم المعارضة موكيلي بهدف تعيين جمعية تأسيسية. لكن هذا الحوار ما لبث أن تحول إلى أزمة ثالثة وصراع دام، حين عمدت مجموعات من حزب مؤتمر باسوتولاند إلى مهاجمة خمسة مراكز للشرطة (١٩٧٤)، لكن السلطة نجحت بإفشال المحاولة الانقلابية، فهرب موكيلي إلى بوتسوانا ومنها إلى زامبيا.

وفي عام ١٩٧٦، نشبت أزمة حادة (إلى حد اغلاق الحدود) بين ليسوتو وجنوب افريقيا بسبب مقاطعة (بانتوستان) ترانسكاي التي رفضت ليسوتو، كباقي البلدان الافريقية، الاعتراف بها دولة مستقلة. واستمر جوناثان في خطه المستقل عن رغبة بريتوريا، فأقام علاقات دبلوماسية مع الدول الاشتراكية، محتفظًا في الوقت نفسه بأوثق العلاقات مع الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة التي تأتي على رأس البلدان التي تقدم الدعم لليسوتو. وفي حزيران ١٩٧٩، أقامت ماسيرو علاقات دبلوماسية مع هافانا. وقبل ذلك بنحو شهرين كانت قد وقعت بعض الاحداث الدموية مع أنصار موكيلي، ما دفع برئيس الوزراء جوناثان، للتفكير بقيام نظام الحزب الحاكم الواحد. وكانت العلاقات بين البلدين (ليسوتو وجنوب افريقيا) آخذة بالتدهور أكثر فأكثر، ولم يساعد ذلك على قيام مصالحة بين رئيس الوزراء وزعيم المعارضة موكيلي، رغم أن هذا الأخير معادٍ لجنوب افريقيا وذو ميول ماركسية. أما الملك الشاب، موشوشو الثاني، فقد سافر إلى بريطانيا لمتابعة

دراسته الجامعية، التي كان قد أوقفها، متخليًا بذلك مرة أخرى عن آماله ومطامحه.

في كانون الاول ١٩٨٢، هاجمت وحدات من جيش جنوب افريقيا مراكز منظمة «المؤتمر الوطني الافريقي» في ماسيرو، وقتلت كثيرين من أعضاء المنظمة. وبررت حكومة بريتوريا هذا الهجوم بأن ثوار المنظمة كانوا يستعدون لشن «أعمال تخريبية» ضد جنوب افريقيا، وانهم على علاقات بمنظمة التحرير الفلسطينية (علاقات وثيقة جدًا كانت تربط نظام جنوب افريقيا العنصري باسرائيل). وكانت هذه هي المرة الأولى تطارد قوات من جنوب افريقيا ثوارًا في اراضي ليسوتو، في حين سبق لها أن شنّت غارات عدة داخل اراضي أنغولا للسبب نفسه، وقد دانت عواصم العالَم هذا الاعتداء.

ورأى رئيس الوزراء، جوناثان، أن جنوب افريقيا، بعقدها معاهدات أمنية مع جيرانها، خصوصًا مع موزمبيق، إنما تهدف إلى صرف أنظار المجتمع الدولي عن استمرارها في ممارسة سياسة التمييز العنصري (أبارتيد). من جهة ثانية، حصلت ليسوتو من البنك الدولي (في آب ١٩٨٤) على قرض قيمته ١٠ ملايين دولار استخدمته لحل أزمة النقص الشديد في الفصول الدراسية ورفع مستويات التعليم.

انقلاب عسكري: في ٢٠ كانون الاول ١٩٨٦، أطاح جوناثان إنقلاب عسكري قاده أحد مقربيه الجنرال جوستن ليكهانيا J. Lekhanya الذي برّر حركته بـ«البلبلة السائدة في ليسوتو وبعجز السياسيين المحترفين عن حكم البلاد». وأكد ليكهانيا انه سيحكم البلاد بمساعدة مجلس عسكري وتحت السلطة الدستورية الشكلية للملك موشوشو الثاني.

سبق هذا الانقلاب–الأزمة السياسية حصار اقتصادي فرضته حكومة جنوب افريقيا على ليسوتو (قبل ثلاثة اسابيع)، وذلك لارغام حكومة جوناثان على طرد أعضاء المجلس الوطني الافريقي الذين لجأوا إلى ليسوتو. وتجدر الاشارة إلى أن ليسوتو كانت تستورد أكثر من ٩٧٪ من حاجاتها من جنوب افريقيا كما كان يعمل أكثر من ١٥٠ ألف مواطن من ليسوتو في مناجمها ومعاملها؛ إضافة إلى ذلك فإن السياسة غير الودية التي بدأ ينتهجها جوناثان تجاه بريتوريا ابتداء من ١٩٨٣، وانفتاحه على دول المنظومة الاشتراكية رغم عدائه الشديد للشيوعية في مطلع عهده، وتقديمه بعض التسهيلات في الاقامة لبعض المناضلين المعادين لنظام الأبارتيد، كل هذا أثار سخط سلطات بريتوريا وجعلها تحرّك بعض القوى المحسوبة عليها داخل حكومة ليسوتو لإحداث تغيير يطال رئيسها. لذلك كانت جنوب افريقيا أول دولة ترحّب بالانقلاب وتعمد فورًا إلى رفع الحصار الاقتصادي عن ليسوتو.

في آذار ١٩٨٩ نفي الملك إلى لندن، وفي ١٥ ايلول من العام نفسه زار البابا يوحنا بولس الثاني ليسوتو، وفي الأثناء وقع حادث خطف لباص كان يقلّ ٧١ راكبًا من المشاركين في احتفالات الصلاة، وقُتل منهم أربعة أشخاص.

في ٦ تشرين الثاني ١٩٩٠، أقيل الملك موشوشو الثاني، وبعد أسبوع تُوج مكانه موهاتو سيسيا M. Secisa متخذًا إسم ليتسي الثالث Letsie III (وهو نجل الملك موشوشو، مولود في ١٧ تموز ١٩٦٣، والملكة الوصية ماوماتو Maomato).

في ٣٠ نيسان ١٩٩١، وقع انقلاب آخر أطاح الجنرال جوستن ليكهانيا، وتشكل مجلس عسكري يقوده الكولونيل إلياس بيشونا رامايما E.P. Ramaema. وأسرع هذا المجلس في اتخاذ إجراء ديمقراطي بالسماح بعودة الاحزاب إلى سابق عهدها من النشاط. لكن، ما هي إلا أيام حتى نشبت في البلاد اضطرابات أودت بحياة ٣٤ شخصًا. وفي ٨ حزيران من العام نفسه، جرت محاولة انقلابية فاشلة. وفي ١٩ تموز ١٩٩٢ عاد الملك موشوشو من منفاه في لندن.

موكيلي في السلطة: في ٢٨ آذار ١٩٩٣، جرت انتخابات نيابية، هي الأولى منذ ٢٣ سنة المعتبرة ديمقراطية، وشارك فيها ١٧ حزبًا للتنافس على ٢٤٣ مقعدًا في ٦٥ دائرة انتخابية، وكان المتنافسان الرئيسيان «حزب مؤتمر باسوتولاند» و«حزب باسوتو الوطني»، وأسفرت عن فوز الحزب الاول (بزعامة موكيلي) بـ٧٤٪ من الأصوات. فشكل موكيلي (زعيم حزب المؤتمر، مولود ١٩١٨) حكومة جديدة.

لكن في مطلع السنة التالية (كانون الثاني ١٩٩٤)، وقعت اشتباكات بين أجنحة متناحرة داخل القوات المسلحة، وشملت العاصمة ماسيرو (كان جيش ليسوتو يضم ألفي جندي). وأعلن في جوهانسبورغ في جنوب افريقيا (٢٤ كانون الثاني ١٩٩٤) أن ليسوتو طلبت منها إرسال قوات لقمع القتال. واستمر الصراع، وأفاد أحد الدبلوماسيين، في ١٥ نيسان ١٩٩٤، أن الجنود المتمردين في ليسوتو أفرجوا عن وزراء أربعة كانوا قد احتجزوهم كرهائن بعد أن قتلوا نائب رئيس الوزراء سلوميتسي باهولو، وأضاف الدبلوماسي أن رئيس الوزراء نتسو موكيلي طلب من جنوب افريقيا التدخل.

في ١٧ آب ١٩٩٤، حلّ الملك ليتسي الثالث البرلمان وأسقط رئيس الوزراء موكيلي. وعلى الأثر تجددت الاضطرابات إثر تظاهرة جرت في ماسيرو ضد الملك. فأعلن الأخير تشكيل مجلس موقت لادارة البلاد وتعيين لجنة مستقلة تكلف تنظيم وإعداد انتخابات جديدة. وفُرض منع التجول. ولم يمضِ اسبوع على هذا التطور، أي في ٢٢ آب، أعلنت سفارة الولايات المتحدة في ماسيرو ان واشنطن علقت مساعداتها الاقتصادية إلى ليسوتو، وأوقفت برنامجها للتدريب العسكري مع القوات الملكية؛ وأضافت ان «الولايات المتحدة قلقة كثيرًا من تصرفات الملك التي تنتهك دستور ليسوتو وأن إقالة حكومة ليسوتو المنتخبة ديمقراطيًا إهانة للشعب». وكذلك، كانت الحكومة البريطانية نبهت الملك ليتسي الثالث إلى أنها ستقوم بـ«مراجعة» برنامج المساعدة إلى ليسوتو اذا لم يسمح بالحكومة المنتخبة بالعودة إلى الحكم.

وبالفعل، في ١٤ ايلول ١٩٩٤، أعاد الملك ليتسي الثالث تكليف موكيلي رئاسة الحكومة من جديد، كما ألغى قرار حلّ البرلمان. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٥، أزيح ليتسي الثالث عن العرش وأعيد إليه موشوشو الثاني. لكن هذا الأخير قضى بحادث سيارة في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٦، فأعيد الملك ليتسي الثالث من جديد، وجرت حفلة تتويجه في ٣١ تشرين الاول ١٩٩٧.

في آذار ١٩٩٧، سحب حزب المؤتمر ثقته من رئيسه رئيس الوزراء نتسو موكيلي (أصبح له من العمر ٧٩ سنة)، الأمر الذي أدّى إلى قيام حزب جديد، هو «حزب مؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية». فكان ذلك بمثابة مناورة لجأ إليها موكيلي للاحتفاظ برئاسة الحكومة وبالأكثرية الداعمة به في البرلمان. وفي آب ١٩٩٧، ازداد التوتر السياسي في البلاد مع منع الصحافة ومنع الراغبين من المواطنين حضور الجلسات البرلمانية وزيادة حضور الشرطة وتدخلها.

وفي الانتخابات العامة التي جرت في ايار ١٩٩٨، فاز حزب موكيلي الجديد (مؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية) بـ٧٨ مقعدًا من أصل ٧٩، الأمر الذي أدّى إلى ردود فعل عنيفة من المعارضة، المتمثلة بحزبه السابق (حزب مؤتمر باسوتو)، والمطالبة بإلغاء الانتخابات وتنحية رئيس الحكومة.

وأضيفت هذه الأزمة السياسية على الأزمة الاقتصادية–الاجتماعية التي كانت بدأت منذ نحو سنة وتمثلت بسلسلة من الاضرابات في قطاعات عدة (الاتصالات ، صناعة الأقمشة) تخللتها اضطرابات استهدفت المجموعة الصينية العاملة في البلاد والمسيطرة خصوصًا على قطاع الأقمشة.

في ايلول ١٩٩٨، سيطرت أعمال النهب على العاصمة، وقام صراع سقط فيه عدد من القتلى وتحول إلى حرب شوارع بين أنصار الحكومة وجنود وأحزاب سياسية تطالب باستقالتها. وعلى أثر طلب موكيلي «مساعدة أمنية» من جنوب افريقيا وبوتسوانا، دخلت إلى ليسوتو عشرات المركبات المدرعة وقوة من ٦٠٠ جندي أرسلتها بريتوريا إضافة إلى جنود من بوتسوانا. وهذه القوة المشتركة واجهت مقاومة شرسة في قاعدتين عسكريتين يسيطر عليهما المنشقون المطالبون باستقالة الحكومة، ووقع عدد كبير من القتلى. وفتيل هذا الانفجار

تمثل في إعلان المصرف الأساسي في البلاد عن إفلاسه (أول أيلول).

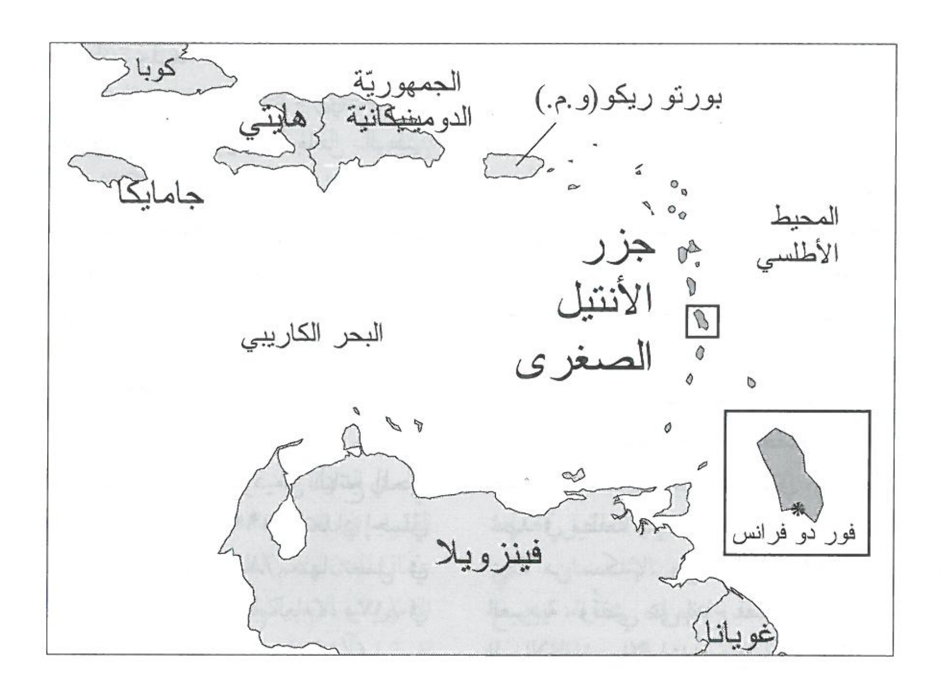
في تشرين الاول ١٩٩٨، وقعت الحكومة والمعارضة، بمساع حميدة وإشراف من بعض دول المنطقة (جنوب افريقيا، بوتسوانا، زيمبابوي) على مذكّرة تنص على إجراء انتخابات جديدة في مدة أقصاها ١٨ شهرًا، والاتفاق على إصلاح نظام الاقتراع والنظام الداخلي للجنة الانتخابية، وكذلك الإبقاء على القوات الاقليمية (الجنوب افريقية والبوتسوانية) ريثما يعمّ السلام الداخلي وتترسخ دعائمه.

موسيسيلي في السلطة: في ٧ كانون الثاني ١٩٩٩ توفي نتسو موكيلي من دون أن يترك ذلك أثرًا يُذكر، على الرغم من أنه كان وجهًا تاريخيًا ارتبط اسمه بالاستقلال، وبتأسيس حزب مؤتمر باسوتو، ووصل إلى رئاسة الحكومة بعد نضال طويل وضعه على رأس معارضة سلفه جوناثان. قبل أيام قليلة من وفاته، وكان على فراش المرض، خضع لضغوطات المقربين منه، وتخلّى عن السلطة لنائبه، نائب رئيس الوزراء باخاليتا موسيسيلي Pakhalita Mosisili. لكن الأزمة السياسية استمرت.

أنشئت «السلطة السياسية المؤقتة» من جميع الاحزاب في البلاد، بما فيها الحزب الحاكم، حزب «مؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية». وقد توصلت هذه الهيئة، في ٣ كانون ا لاول ١٩٩٩، إلى توقيع جميع الاحزاب وتوقيع رئيس الوزراء موسيسيلي على اتفاق على إجراء انتخابات تحت الإشراف الدولي. ويلحظ نظام الاقتراع من خلال الأخذ بمبدأ النسبية والدائرة الانتخابية. كما جرى تأجيلها إلى العام ٢٠٠١ (ثم إلى مطلع العام ٢٠٠٢).

أسفرت هذه الأزمة (المتولدة من انتخابات ايار ١٩٩٨) عن نتائج اقتصادية–اجتماعية بالغة الخطورة: معدل النمو كان ٠,٥٪ في العام ١٩٩٩؛ الخراب الذي أصاب العاصمة ماسيرو أدّى إلى إضاعة ٤ آلاف فرصة عمل؛ أضف إلى ذلك أن عملية إعادة هيكلة القطاع المنجمي في جنوب افريقيا أدّت إلى إلغاء ١٢ ألف فرصة عمل أمام الليسوتيين، فبلغ معدل البطالة في ليسوتو (أواسط ١٩٩٩) ٤٠٪. ومما زاد من خطورة الحالة أن نحو ١٠٪ من مجموع السكان، بحسب منظمة اليونيسيف، مصابون بمرض السيدا (فقدان المناعة).

في العام ٢٠٠٠، ونتيجة للهدوء على الجبهة الأمنية الداخلية، تدخل صندوق النقد الدولي ووعد بقروض، مشترطًا، كما في غير دولة، ترشيدًا للقطاع العام وخصخصة للمرافق ولو على حساب أثمان اجتماعية مرتفعة.



مارتينيك، جزيرة

نظرة عامة

الاسم: المارتينيك Martinique، من إسم القديس مارتن (إذ كان قد تمّ اكتشافها يوم ١١ تشرين الثاني ١٤٩٣ المصادف يوم عيد هذا القديس).

الموقع والمساحة: جزيرة من جزر الأنتيل، تبعد ١٢٠ كلم عن الغوادلوب. مساحتها ١٠٨٠ كلم². أبعد نقطتين طوليًا ٧٥ كلم، وعرضيًا ٣٥ كلم. طول شواطئها ٣٥٠ كلم.

السكان: كان عددهم في العام ١٦٦٤ نحو ٤٥٠٠ نسمة؛ وأصبح ١٧٥ ألفًا في ١٨٨٦؛ و٢٤٧ ألفًا في ١٩٣٦؛ ونحو ٤١٥ ألفًا في العام ٢٠٠٠.

قاعدتها: فور دو فرانس Fort-de-France، وتعد نحو ١١٠ آلاف. أهم بلداتها: لامنتن Lamentin (٣١ ألفًا)، سكولشر Schoelcher (٢٠ ألفًا)، سانت ماري (٢٠ ألفًا).

الحكم: مقاطعة من المقاطعات الفرنسية ما وراء البحار، وذلك منذ ١٩ آذار ١٩٤٦، يمثلها أربعة نواب وشيخان. مجلسها العام (بمثابة برلمان) من ٤٥ عضوًا، ومجلسها الأقليمي من ٤١ عضوًا. تقسم إداريًا إلى أربع دوائر و٣٤ كومونة.

الاحزاب: إضافة إلى امتدادات أحزاب المتروبول الفرنسي، هناك احزاب محلية، أهمها: الفدرالية الاشتراكية المارتينية؛ الحزب الاشتراكي المارتيني؛ الحزب الشيوعي المارتيني (أمينه العام جورج إريكو)؛

العمل من أجل تجديد سانت ماري؛ الحركة الاستقلالية المارتينية (رئيسها ألفرد ماري–جان)؛ تجمع الديمقراطيين المارتينيين؛ المجلس الوطني للجان الشعبية؛ حركة الليبراليين المارتينيين؛ القوات المارتينية؛ المعركة العمالية؛ حركة الديمقراطيين والخضر من أجل المارتينيك المستقلة.

جرت أول انتخابات تشريعية في ١٤ حزيران ١٩٨١. وبعدها أخذت تجري دوريًا، وآخرها كان في ١٥–٢٢ آذار ١٩٩٨.

الاقتصاد: فاقت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الـ١١ ألف دولار (١٩٩٨). تعداد إجمالي اليد العاملة نحو ١٧٥ ألفًا، ١٠٪ منها تعمل في الزراعة (التي تساهم بـ٦٪ من الناتج العام)، و١٧٪ في الصناعة (١١٪)، و٧٣٪ في الخدمات (٨٣٪).

أهم المنتجات الزراعية: الخضار، قصب السكر، الموز، الأناناس، الزهور.

الصناعة: الإسمنت، الكهرباء.

عدد السوّاح وصل إلى نحو مليون سائح (١٩٩٨).

نبذة تاريخية: في حدود العام ١٣٠ أقام الهنود الأرواك Arawak على أرض المارتينيك، قادمين من الغابات الاستوائية في أميركا الجنوبية، حيث كان أجدادهم من أوائل الذين تعاطوا الزراعة وعاشوا عليها. ويقال انهم اخترعوا زراعة «السالادويد» Saladoide، نسبة إلى قرية تحمل هذا الاسم وتقع على شاطىء فنزويلا. ونتيجة لانفجار بركاني حدث في العام ٢٩٦ اختفى أرواك المارتينيك، وحلّ بعدهم (حوالي العام ٤٠٠) أرواك آخرون جاءوا من الجزر المجاورة في البحر الكاريبي. وفي العام ١٣٠٠، تعرّضت البلاد مرة جديدة لثورة بركانية قضت على الحياة فيها. وفي ١١ تشرين الثاني ١٤٩٣، اكتشف الجزيرة كريستوف كولومبوس. وبدأ استعمارها في ٢٠ كانون الثاني ١٦٣٥، وأعلن الاستعماري الفرنسي بيار بسلن ديسنمبوك P.B.d'Esnambuc أنها من ممتلكات الملك لويس الثالث عشر. في ١٦٣٦، بدأ الفرنسيون، من خلال «شركة الجزر الاميركية» باستغلال جزر الكاريبي، وحملوا إليها ٥٠ ألفًا من العبيد السود من غينيا وأنغولا والسنغال للعمل في زراعة قصب السكر، وبعده شجر الكاكاو والبن والبهارات (أواسط القرن الثامن عشر). في ١٧٥٩–١٧٦٢، خضعت الجزيرة للاحتلال البريطاني. في ١٧٩٠، اندلعت ثورة المزارعين السود الذين تمكنوا من إدارة شؤونهم لفترة. وبين ١٨٠٩ و١٨١٤، عادت الجزيرة لتخضع للبريطانيين مرة جديدة. وعاد السود إلى الثورة في ١٨٣٩، العام الذي شهد في مطلعه زلزال ضرب الجزيرة وذهب بأرواح ٤٠٠ من سكانها. وفي ٢٢ ايار ١٨٤٨، أُلغي نظام العبودية، وقُضي على إنتاج قصب السكر الذي لم يعد إلى الانتعاش إلا ابتداء من العام ١٨٦٠. وفي ٢٢ حزيران ١٨٩٠ قضى حريق على ٧٥٪ من مباني قاعدة البلاد فور–دو–فرانس. وكانت سنة ١٩٠٢ سنة الكوارث الطبيعية (انهيارات واعتمالات مناخية وطبيعية) بحيث كادت أن تقضي على كل مظهر حياة في المارتينيك. وفي كانون الاول ١٩٨٠، زار الرئيس الفرنسي ديستان المارتينيك. وفي سياق تصاعد مطالب السكان ببلوغ نوع من الاستقلال الذاتي، وقعت حادثة تفجير في قصر العدل (في فور–دو–فرانس). وتجدّدت المطالب الاستقلالية، مصحوبة باضطرابات، في ١٩٨٥؛ وفي ١٥ آذار ١٩٨٦، وقعت حادثتا تفجير أخريين. وكان من شأن الاجراءات القانونية التي اتخذها المتروبول الفرنسي في مطلع العام ١٩٩٣ أن تهدىء من خواطر المطالبين بالاستقلال الذاتي.

المارتينيك مهد شخصيتين كبيرتين: إيميه سيزير وفرانز فانون: الأول، إيميه سيزير Aimé Césaire(١٩١٣–)، أحد أهم شعراء اللغة الفرنسية السود وذوي الأصل الافريقي، والذين وقفوا شعرهم وأدبهم على تحرير شعوب افريقيا. ولد في المارتينيك وعانى منذ صباه التمييز العنصري والفقر. في ١٩٣٤، أنشأ مع ليوبولد سيدار سنغور ول.

داماس L. Damas مجلة صغيرة أطلقوا عليها إسم «الطالب الأسود»، لاعادة الاعتبار للتراث الافريقي. وفي ١٩٣٨–١٩٣٩، ألف مجموعته الشعرية «دفتر العودة إلى الوطن» التي تتغنى بتصميم شعبه على نيل الحرية. وعندما عاد، مع زوجته إلى المارتينيك (١٩٣٩)، عملا على إصدار مجلة Tropiques. وسرعان ما انتخب نائبًا، من ضمن نواب الحزب الشيوعي، فعمل على ضم حركته إلى حركة «المنتخبين الافريقيين» elus africains للمطالبة بتمثيل المستعمرات سياسيًا. وفي عام ١٩٥٦، تخلى عن عضويته في الحزب الشيوعي، متهمًا إياه باستغلال ثورة الشعوب المستعمرة لتحقيق أهدافه الخاصة. وكانت مقالاته حول الاستعمار، التي نشرت عام ١٩٥٥، قد اعتبرت محاولة توضح لشعوب العالم الثالث الاسلوب الثوري الذي به تستطيع انتزاع خصوصيتها السياسية والثقافية لتحقيق استقلال الامم التي تنتمي إليها.

الشخصية الثانية المارتينية، المناضل والمفكر الثوري فرانز فانون Franz Fanon (١٩٢٥–١٩٦١). درس الطب في ليون (فرنسا) وحارب في الصفوف الفرنسية ضد النازيين. أبدى تعاطفًا مع قضية الجزائر، والتحق بلجنتها الثورية في تونس حيث أصبح رئيسًا لتحرير جريدة «المجاهد»، وطاف افريقيا داعيًا لمساندة الثورة الجزائرية. ذاع صيته من خلال كتابه «معذبو الارض» الصادر عام ١٩٦١، حيث يعرض تحليله الاساسي للتركيب الاجتماعي والسياسي السائد في العالم والذي يشبه عنده الهرم الاستغلالي الذي يقف على قمته أسياد المال في الدول الغنية ويرسب في أسفله طبقة الفلاحين الفقراء في الدول الفقيرة، وبالتالي فإن هؤلاء، لا عمال المدن، هم الطبقة الثورية الذين سوف يحاربون الامبريالية الاميركية وأسلوبها الاستعماري الجديد في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية. ولما كانت الامبريالية تعتمد، برأيه، العنف كأسلوب لفرض سيطرتها، فإنه يشكل اللغة الوحيدة التي تفهمها والاسلوب الوحيد الفعال المتاح للجماهير المسحوقة.

مارشال، جزر

نظرة عامة

الموقع: تقع جزر مارشال Marshall في المحيط الهادئ (الباسيفيك)، على مسافة ٣٢٠٠كلم من هاواي.

المساحة: ١٨١ كلم^{٢}، وتتناثر الجزر على مساحة مائية هي ١٢٩٤٥٠٠ كلم^{٢}. وهناك مجموعتان من هذه الجزر وتسميان باتاك Patak وباليك Palik، أي ٣١ جزيرة مرجانية، و٥ جزر و١١٥٢ جزيرة صغيرة.

العاصمة: دالاب-أوليغا-داريت Dalap-Uliga-Darrit، وتقع في جزيرة ماجورو Majuro المرجانية، وتعد نحو ٢٣ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠).

اللغات: الانكليزية. وهناك لهجات محلية.

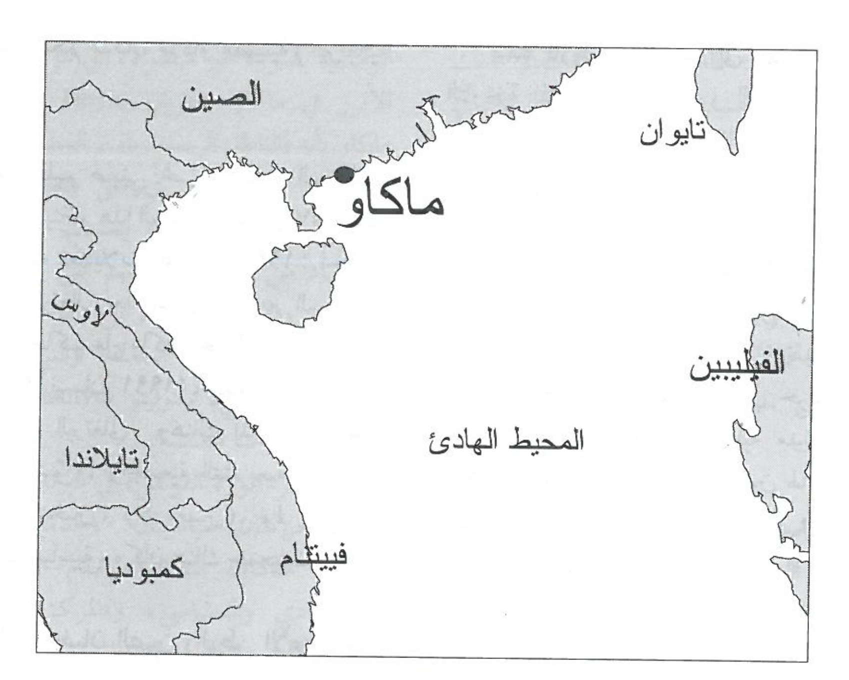
السكان: نحو ٧٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠)، أكثريتهم مسيحيون (بروتستانت وكاثوليك). وهناك أقلية بهامية.

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صادر في أول ايار ١٩٧٩. ينتخب البرلمان رئيس الجمهورية لولاية ٤ سنوات. الرئيس الحالي أماتا كابوا Amata Kabua (مولود ١٩٢٨)، انتخب في العام ١٩٨٠، وأعيد انتخابه في ١٩٨٤ و١٩٨٨ و١٩٩٢ و١٩٩٥. البرلمان من ٣٣ عضوًا منتخبًا لولاية من ٤ سنوات. وهناك «مجلس الزعماء» من ١٢ عضوًا. وجمهورية مارشال عضو في الامم المتحدة.

الاقتصاد: حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (١٩٩٦) ١٦٣٨ دولارًا. أهم منتجاتها الزراعية: جوز الهند، الكوبرا، المانيوك، والبطاطا الحلوة. ثروتها الحيوانية: خنازير وأبقار وماعز. معدل إنتاجها في الثروة السمكية نحو ٢٧٠ طنًا في السنة. ومعدّل عدد السواح في السنوات العشر الأخيرة نحو ٥ آلاف سائح.

قاعدة اميركية (تجارب صواريخ) قائمة في إحدى جزرها، جزيرة كواجالاين Kawajalein، وتعداد عناصرها ٣ آلاف اميركي ينفقون ما معدله ٢٥٪ من ناتج البلاد الاجمالي.

نبذة تاريخية: وصل الاسبان إلى جزر مارشال في العام ١٥٩٢. وفي العام ١٧٨٨، اكتشف البحار البريطاني جون مارشال أجزاء منها، لكن الاجزاء الكبرى اكتشفتها ووضعت خرائطها الحملات الروسية التي قادها آدم فون كروسنسترن في ١٨٠٣، وفون كوتزبو في ١٨٢٣. وضمت المانيا هذه الجزر إليها في ١٨٨٥-١٨٨٦. في ١٩١٤، غزاها اليابانيون، ووضعوها تحت انتدابهم في ١٩١٩. كانت جزر مارشال مسرحًا لمعارك عسكرية شرسة في الحرب العالمية الثانية. ووضع الارخبيل، في ١٩٤٧، تحت الوصاية الاميركية. في ٣١ تشرين الاول ١٩٨٠، أعلن عن نظام جديد للجزر يعتبرها «إقليمًا حرًا ومشاركًا» باستثناء شؤون الدفاع. وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٩٠، أعلن عن استقلالها، وفي ١٧ ايلول ١٩٩١، أصبحت عضوًا في الامم المتحدة. بعض جزرها كانت مراكز لتجارب القنابل الذرية والهيدروجينية الاميركية (٦٩ تجربة جوية، ارضية وتحت سطح البحر).



ماكاو

نظرة عامة

الإسم: ماكاو Macao، وهو الاسم الذي أطلقه البرتغاليون على البلاد. أما إسمها الصيني فهو أو-مون Ao-Mun.

الموقع والمساحة: ماكاو (أو-مون) عبارة عن ثلاث جزر في بحر الصين، قريبة من الشاطىء الجنوبي للصين، وعلى مسافة ٦٠كلم من هونغ كونغ. وهي جزيرة ماكاو العاصمة، شبه جزيرة على مصب نهر كانتون (نهر اللؤلؤ)، ومساحتها ٧,٨٤كلم^{٢}، وجزيرتا تايبا Taipa (٥,٧٩ كلم^{٢}) وكاباان Cabane (٧,٨٢كلم^{٢}).

السكان: يسكن الجزر الثلاث نحو ٤٥٠ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠)، نحو ٨٥٪ منهم يسكنون ماكاو (المعتبرة عاصمة)، ويتشكلون من الصينيين ٩٤,٢٪، والبرتغاليين ٠,٩٪، ومختلف ٤,٩٪. يعتنق ١٦,٧٪ البوذية، و٦,٧٪ الكاثوليكية، و١,٧٪ البروتستانتية. و١٣,٩٪ مختلف المعتقدات الدينية الأخرى و٦٠,٨٪ لا معتقد ديني لهم. وهناك الخلاسيون، وعددهم حوالي ٢٨ ألفًا، وهم ليسوا برتغاليين ولا صينيين، فكان عليهم، على ابواب عودة ماكاو إلى الصين اواخر العام ١٩٩٩، الاختيار بين الجنسيتين. وبدت الصين مستعدة، في إطار تأكيد انتباهها واهتمامها بـ«خصوصية» ماكاو (كما فعلت بالنسبة إلى خصوصية «هونغ كونغ») لمنح الجنسية الصينية للخلاسيين، مع القبول استثنائيًا بجواز مرور برتغالي وليس الجنسية البرتغالية.

اللغات: يتكلم سكان ماكاو الصينية، البرتغالية والانكليزية.

الحكم: إقليم صيني تحت الادارة البرتغالية. دستورها الذي ينظم هذا الوضع صادر في ١٧ شباط ١٩٧٦، وجرت تعديلات عليه في ١٩٩٠: الحاكم يعينه رئيس البرتغال بعد مشاورات مع السلطات المحلية. وآخر حاكم على ماكاو الجنرال فاسكو روشا فييرا (منذ ٢٣ نيسان ١٩٩١)، يعاونه سبعة أمناء يعينهم الرئيس البرتغالي. وهناك المجلس الأعلى للأمن (١٢ عضوًا)، والجمعية التشريعية (من ٢٣ عضوًا، ١٦ منتخبين، و٧ معينين). ولم يكن في ماكاو أحزاب سياسية، وكان هناك جمعيات مدنية.

عودة إلى أحضان الصين (الوطن الأم): نظام الحكم المشار إليه أعلاه استمر العمل به حتى يوم ١٩-٢٠ كانون الاول ١٩٩٩، حيث استعادت الصين سيادتها الكاملة على ماكاو (راجع النبذة التاريخية).

الاقتصاد: في آخر المؤشرات (١٩٩٨): حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نحو ١٨ ألف دولار، معدل النمو (العشر سنوات الاخيرة) ٥٪. اليد العاملة: ٢,٠٪ منها يعمل بالزراعة (التي تساهم بـ١,٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، ٣٨٪ في الصناعة (٤٠٪ من الناتج)، و٥,٥١٪ في الخدمات (٦٠٪ من الناتج). معدل البطالة ٥٪. الصناعة: الأقمشة، ألعاب نارية، كبريت، راديوات، زهور اصطناعية، كهرباء، سيراميك، أحذية. في ماكاو تسعة كازينوهات، والسياحة مصدر ثروة أساسي.

وماكاو، في عقودها الأخيرة كمستعمرة برتغالية، قبل أن تنتقل إلى السيادة الصينية، اعتبرت «جنة» الملاهي بمختلف انواعها، وشكلت أكبر مساحة مفتوحة لكل انواع التهريب وتبييض الاموال. فعرفت سلسلة من «حروب المافيات» وضحايا بالعشرات، الأمر الذي شكل دافعًا أساسيًا لترحيب السكان بالعودة إلى الوطن الأم، الصين.

نبذة تاريخية: الأقرب إلى الصدقية في الرواية التاريخية المتناقلة أن امبراطور الصين وَهَب ماكاو للبرتغال في العام ١٥٥٧ تقديرًا لمشاركة جنودها في القضاء على قراصنة البحر الذين كان يتزعمهم تشانغ تسي لاو. واحتدمت المنافسة عليها في القرن السابع عشر. وشن الهولنديون هجومهم الأعنف على ماكاو في حزيران ١٦٢٢ قبل أن يبدأ البريطانيون تدخلهم ويتقدم نفوذهم في الجزيرة بموازاة تقدمهم في البر الصيني، خاصة بعد الانتصار في حرب الأفيون. وظلت ماكاو مستعمرة برتغالية مدة ٤٤٢ سنة (١٥٥٧-١٩٩٩). وباستعادة الصين لها (في ١٩٩٩) انتهى الوجود الاوروبي الاستعماري في كل آسيا. وما رافق هذه العودة من مواقف، سواء من الصين أو من البرتغال وأوروبا، يشير إلى أن ما تريده اوروبا هو أن تبقى الجزيرة (ماكاو) «جسرًا ثقافيًا»، وهي مهمة بدت غير صعبة، في الأيام الحالية، خصوصًا أن الصين أظهرت كل انفتاح أمام هذا الدور، كما سبق وأظهرته-في الشق الاقتصادي-بالنسبة إلى هونغ كونغ، إضافة إلى رغبتها في تقديم «أجمل صورة» عن العودة إلى أحضان الوطن أمام الجزء الذي لم يعد بعد، وهو «تايوان».

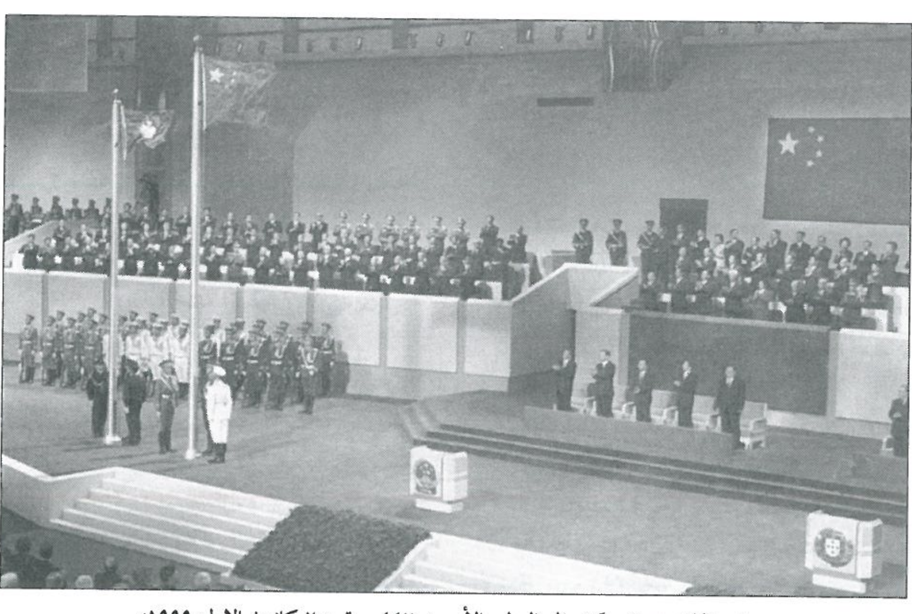
منذ ١٥٥٧، أصبح ملك البرتغال يختار حاكم ماكاو بموافقة نائبه في الهند وهو برتغالي ايضًا، لادارة شؤون ماكاو، التي بقيت المعبر الوحيد للاجانب إلى الصين خلال عدة قرون، في وقت كانت فيه هونغ كونغ جرداء كالصحراء. فبنيت في ماكاو المرافىء والكنائس، ونشطت تجارة الذهب والألعاب والسياحة، ما أدّى إلى ازدهارها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وكان على المستعمرة أن تدفع ضرائب ورسوم للحكومة الصينية إلى أن اضطرت هذه الأخيرة، في العام ١٨٨٧، إلى ان توقع معاهدة مع البرتغال تعترف فيها بسيادة البرتغال على ماكاو. ومع بروز دور هونغ كونغ بدأ يتراجع دور ماكاو. لكن ذلك لم يلغ دور ماكاو في تاريخ الصين، وآسيا عمومًا، في تشكيلها، منذ استيلاء البرتغاليين عليها، جسرًا ثقافيًا بين أقصى آسيا واوروبا. ففي مطلع القرن السادس عشر أسس فيها

الآباء اليسوعيون أول جامعة اوروبية، فحملوا بذلك للصين وبقية بلدان آسيا الجنوبية العلوم الحديثة، في حين تعرّف الاوروبيون، من خلال ماكاو، على الحضارة الصينية العريقة. وتوصف الجزيرة ايضًا بأنها «روما آسيا»، فقد تحولت طوال أربعة قرون إلى مركز متقدم للتبشير المسيحي في أقصى آسيا، وتحديدًا في الصين واليابان وكوريا. وفي الوقت نفسه، فإن ماكاو شكلت ممرًا لقوافل العبيد، خصوصًا للصينيين الأسرى الذين سقطوا في حرب الأفيون، وهم بمئات الآلاف.

وضعية استعمارية فريدة منذ ١٩٧٤: عندما تغير الحكم في البرتغال ووقعت «ثورة القرنفل» في ٢٥ نيسان ١٩٧٤ التي أطاحت نظام كايتانو Caetano، سلطت الأضواء على ماكاو بعد الصمت الذي أحاط بها خلال أربعة قرون. وقد زار الحاكم الجديد ليناندرا Leandra ماكاو في تشرين الثاني ١٩٧٤ ليطمئن الاهالي أن لا شيء جذريًا سيتغير، وأن ماكاو تعتبر «حالة خاصة»، وأعطاها شكلًا من أشكال الاستقلال في ما يتعلق بالمسائل الادارية والاقتصادية والمالية. ووافقت الصين على هذه الوضعية بصورة غير مباشرة، أي على لسان نصيرها الأبرز في ماكاو، هويين Hoyin، والمعروف في ماكاو بأنه «الناطق الرسمي باسم السلطات الصينية».

وغدا البرتغاليون، في ظل هذه الوضعية، لا يحكمون إلا نظريًا، بينما يمسك الصينيون بزمام الاقتصاد من خلال سيطرتهم على التجارة والنقل والمدارس والمستشفيات، وعلى «نقابة الألعاب» التي تشغل ١٠٪ من اليد العاملة، والتي كان يرأسها «الرأسمالي الوطني» ستوليتو Staulyto الذي يحظى برضى السلطات الصينية.

على أثر «ثورة القرنفل» في البرتغال، وُلدت في ماكاو حركتان سياسيتان: «جمعية الدفاع عن مصالح ماكاو» المطالبة بعدم المس بالوضع الاقتصادي والسياسي، و«المركز الديمقراطي لماكاو» الذي طالب بإدخال إصلاحات ووضع ماكاو «على طريق الاشتراكية». وفي انتخابات نيسان ١٩٧٥، أحرزت «الجمعية» فوزًا على «المركز». والحركتان تعبّران، على رغم خلافهما في كثير من الامور، عن مدى التلاحم ما بين سكان ماكاو والصين، وعن أن لا شيء يحصل فيها إلا برضى السلطات في الصين، وخاصة اللجنة الثورية في



من احتفالات عودة ماكاو إلى الوطن الأم بعد ٤٤٢ سنة (٢٠ كانون الاول ١٩٩٩).

كانتون. وهذا ما يفسّر انحلال الحركتين السياسيتين بعد وقت قصير من قيامهما.

ماكاو تعود إلى أحضان الوطن: في العام ١٩٨٦، وقعت الصين والبرتغال اتفاقًا ينص على عودة ماكاو إلى الصين ابتداءً من منتصف ليل ١٩-٢٠ كانون الاول ١٩٩٩. وقبل يومين من هذا الموعد، وصل الرئيس البرتغالي خورخي سامبايو إلى ماكاو لحضور المراسم التي يتم خلالها إنزال العلم البرتغالي ورفع العلم الصيني. وجاءت عودة ماكاو إلى الصين بعد سنتين على التجربة الناجحة لاستعادة الصين هونغ كونغ من بريطانيا.

بدأت مراسم التسلم والتسليم بعد ظهر ١٩ كانون الاول، وبلغت ذروتها منتصف الليل، لحظة العودة (١٩-٢٠ كانون الاول ١٩٩٩) في حضور الرئيسين، الصيني جيانغ زيمين والبرتغالي خورخي سامبايو، وعدد كبير من المسؤولين في البلدين والدبلوماسيين والضيوف الاجانب (من بينهم الامير خالد بن سلطان بن عبد العزيز).

اختارت الصين لإدارة ماكاو (وفق اتفاق ١٩٨٦) المصرفي إدموند هو. وفي تلك اللحظة، عبر ٥٠٠ عنصر من قوات جيش التحرير الشعبي الصيني إلى ماكاو مسلحين بمعدات قتالية حديثة، وتوجهوا إلى ثكنات مخصصة لهم.



مالاوي

بطاقة تعريف

الموقع والمساحة: تقع مالاوي Malawi في افريقيا الجنوبية الاستوائية. تحيط بها تنزانيا، الموزمبيق وزامبيا، تبلغ مساحتها ١١٨٤٨٤ كلم٢، تحتل بحيرة مالاوي ربع هذه المساحة.

العاصمة: ليلونغوي Lilongwe، تعد نحو ٤٥٠ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠)؛ وأهم المدن: بلانتاير Blantyre (٥٠٠ ألف نسمة)، مزوزو Muzuzu (٧٠ ألف نسمة)، زومبا (٧٥ ألف نسمة).

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٢ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٠)، وتشير التوقعات، تبعًا لوتائر نموهم الديمغرافي، أن عددهم سيبلغ نحو ٢٢ مليون نسمة في العام ٢٠٢٥. أهم قبائلهم: شيوا (٤٣٪)، نينجا (١٥٪)، أنغونيس، وتومبوكاس. يعيش نحو ١٢٪ منهم فقط في المدن. يعتنق نحو ٢٠٪ منهم الكاثوليكية، و٢٠٪ البروتستانتية، و١٥٪ الاسلام، ويعتنق الباقون المعتقدات الدينية الإحيائية (أديان افريقية أصلية).

اللغات: الانكليزية (رسمية)، ولغة قبائل الشيوا.

الحكم: النظام جمهوري. مالاوي عضو في الكومنولث البريطاني. مقسمة اداريًا إلى ٣ مناطق، و٢٥ محافظة. الدستور المعمول به صادر غي ١٨ ايار ١٩٩٥. البرلمان من ١٧٧ عضوًا منتخبًا.

الاحزاب: ثلاثة أحزاب رئيسية: حزب المؤتمر المالاوي (الحزب الحاكم الوحيد حتى ١٤ حزيران ١٩٩٣)، تأسس في العام ١٩٩٥، رئيسه غواندا شاكوامبا؛ الجبهة الديمقراطية الموحدة، تأسست في ١٩٩٢، رئيسها رئيس الجمهورية الحالي باكيلي مولوزي؛ وحزب الوفاق من أجل الديمقراطية، تأسس في ١٩٩٢، ورئيسه شاكوفوا شيهانا Chakufwa Chihana.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات (Etat du Monde, 2002) أن مؤشر التنمية ٠,٣٩٧ (بين الأدنى في العالم)، وأن إجمالي الناتج المحلي ٦٣٢٤ مليون دولار، ومعدل النمو السنوي ٣,٧٪، وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٥٨٦ دولارًا، ومعدل التضخم ٢٩,٦٪.
يعمل ٧٠٪ من اليد العاملة في الزراعة (تساهم بـ٣٣٪ من الناتج الاجمالي)، و١٥٪ في الصناعة (٢٠٪)، و١٥٪ في الخدمات (٤٧٪).

تشكل المنتجات الزراعية ٩٠٪ من مجموع الصادرات، وأهم المزروعات: قصب السكر، الذرة، القطن، الشاي، الفستق، التبغ، جوز الهند، الأرز، السورغو، البطاطا، المانيوك والبن.
الصناعة: السكر، الجعة، التبغ، الاسمنت والأقمشة.
المناجم: الفحم، البوكسيت واليورانيوم.
أهم الدول المتعاملة مع مالاوي تجاريًا: جنوب افريقيا، زيمبابوي، الولايات المتحدة، بريطانيا والمانيا.

نبذة تاريخية

القديم المجهول: يُعرف الشيء القليل عن تاريخ مالاوي القديم. ومن المعروف، أو شبه المؤكد، ان هجرات واسعة، قد جرت، في التاريخ الغابر، في كل المناطق الافريقية الواقعة جنوبي خط الاستواء. وكانت شعوب ذاك الزمن تطلق على نفسها إسم «بانتو» الذي يعني «الأُناس الذين يتكلمون اللغة نفسها». وعليه، يمكن اعتبار الذين سكنوا في مالاوي، زامبيا وكامل مناطق جنوبي افريقيا ينتمون إلى البانتو. ومن قبائل البانتو تفرعت قبائل عديدة، منها قبيلة «مارافي». وأما قبائل «شيوا»، المتحدرة مباشرة من الـ«مارافي»، فتسكن حاليًا المناطق الواقعة في وسط مالاوي وجنوبها.

في التاريخ الحديث: في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أتمّ الرحّالة البرتغاليون عدة رحلات في جنوبي البلاد، لكنهم لم يقيموا هناك، ولم يبق من أثر لعبورهم سوى القليل النادر. ويعتبر المؤرخون الاوروبيون أن عام ١٨٥٩ يشكل بداية التاريخ الحديث لمالاوي. إذ في شهر ايلول من ذاك العام وصل المستكشف الشهير دافيد ليفينغستون D. Livingstone، لاول مرة، حتى بحيرة مالاوي. وقد دعا هذه البحيرة في حينه «بحيرة نياسا» Nyassa، وهي ثالث أكبر بحيرات افريقيا. وكان لوصول ليفينغستون إلى هناك أن فتح الطريق أمام التغلغل البريطاني في المنطقة (كان ليفينغستون مبشرًا اسكوتلنديًا). وفي عام ١٨٩١، أعلنت الحكومة البريطانية عن رغبتها إلغاء تجارة الرقيق، والعمل على تحديث البلاد. فأقامت نظام محميتها على البلاد، ودعتها، عام ١٩٠٧، «نياسلاند». وفي عام ١٩١٥، سحق الجيش البريطاني ثورة كانت تدعو إلى تحرير البلاد من الاستعمار الأجنبي. وفي عام ١٩٥٣، انضمت نياسلاند إلى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية لتقيم معهما اتحادًا فدراليًا. لكن هذا الاتحاد لم يعمّر أكثر من عشر سنوات. وفي ٦ تموز ١٩٦٤ أصبحت نياسلاند عضوًا مستقلًا في إطار الكومنولث، واتخذت إسم «مالاوي»، وأصدرت دستورًا جديدًا، وأصبحت جمهورية مستقلة، وانتخب رئيس وزرائها، الدكتور هاسينغز كاموزو بندا H.K. Banda (١٩٠٦–١٩٩٧)، رئيسًا للجمهورية. وفي عام ١٩٧١، أطلق بندا على نفسه لقب «الرئيس مدى الحياة».

مراحل الاستقلال: آخر مراحل النضال الذي أوصل المالاويين إلى الاستقلال بدأ عام ١٩٥٣ فور الاعلان عن قيام فدرالية جنوب افريقيا بين روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) وروديسيا الشمالية (زامبيا) ونياسلاند (مالاوي في ما بعد). فبادرت لجنة وطنية إلى جمع نفقات سفر وفد منها لمقابلة الملكة اليزابت وتقديم عريضة تطالب برفض صيغة الاتحاد ومؤسساته التي لا تعترف إلا بتمثيل ضئيل جدًا للأكثرية الساحقة السوداء. لكن الملكة رفضت مقابلة الوفد.

أخذت الحركة الوطنية الموجهة ضد الاتحاد تنتظم في هيئات واحزاب، مثل حزب المؤتمر الافريقي الوطني الذي جمع أكثر المثقفين والطلاب في البلاد. ومن الذين أعلنوا رفضهم للاتحاد الدكتور هـ.ك. بندا الذي كان يعمل طبيبًا في لندن (والذي سيصبح رئيسًا لمالاوي، وهو ينتمي إلى قبيلة شيوا). وقد تعرّف في لندن إلى بعض القادة الافريقيين، أخصهم كينياتا ونكروما، كما شارك في قيادة حزب المؤتمر الافريقي الوطني في لندن.

عاد بندا إلى بلاده عام ١٩٥٨، وانتخب في السنة التالية رئيسًا للمؤتمر الوطني الافريقي، وقاد معارضة صلبة وقعت على أثرها عدة صدامات دموية دفعت بالحاكم العام لاعلان حالة الطوارىء، واعتقال بندا وحلّ الحزب.

بعد إجراء إصلاح دستوري محدود، جرت انتخابات عام ١٩٦١ وفاز حزب المؤتمر الوطني الافريقي (الذي أصبح يدعى حزب المؤتمر المالاوي) بجميع المقاعد المخصصة للسود. وجاء، من ناحية أخرى، فوز حزب كينيث كاوندا في روديسيا الشمالية (زامبيا) ليدق الإسفين الأخير في نعش الاتحاد بين البلدان الثلاثة، فأُعلن عن حلّه عام ١٩٦٣. وبعد شهور، أُعلن استقلال مالاوي (١٩٦٤).

عهد بندا: بدأ بندا عهده بإبعاد أصحاب الميول اليسارية عن حكومته وإدارته بعد أن اتهمهم بالتآمر على حكمه بمؤازرة سفير الصين الشعبية في تنزانيا، وأخذ جانب اليمين منتهجًا سياسة التعاون الوثيق مع جنوب افريقيا، واسرائيل، وفورموزا (الصين الوطنية، تايوان) وفيتنام الجنوبية. فكانت مالاوي الدولة الافريقية الوحيدة التي أقامت علاقات دبلوماسية مع نظام التمييز العنصري (الأبارتيد) في

جنوب افريقيا. وبعد زيارة بندا إلى جنوب افريقيا، عام ١٩٧١، أخذت المعارضة المالاوية، العاملة بمعظمها من خارج البلاد، تطالب بطرد مالاوي من منظمة الوحدة الافريقية.

ازدادت عزلة مالاوي على المسرح الافريقي بعد نجاح ثورة ايار ١٩٧٢ في مدغشقر التي أطاحت الرئيس تزيراناتا المؤيد للحوار مع بريتوريا (جنوب افريقيا)، وتغيير مواقف رئيس وزراء ليسوتو، لوبوا جوناثان، والرئيس الأوغندي عيدي أمين، وكذلك بعد حركة نيسان ١٩٧٤ في البرتغال (ثورة القرنفل). وفي محاولة للخروج من هذه العزلة، سارع بندا إلى الاعتراف بنظام الرئيس الأنغولي أغوستينو نيتو، وإلى زيارة لوساكا (عاصمة زامبيا) في مطلع ١٩٧٥ بهدف تحسين العلاقات. لكن هذه المحاولة لم تنجح، فزاد بندا من سياسته القمعية حتى طالت، فضلًا عن الحياة السياسية العامة، مختلف أوجه الحياة الشخصية للأفراد. وفي ١٩٧٧، أعلن عن احكام بالاعدام صدرت بحق الزعيم السابق للحزب، والمدير السابق للشرطة السرية بتهمة تآمرهما لاغتيال رئيس الدولة. وفي العام نفسه، ازدادت العلاقات بين مالاوي وجنوب افريقا وثوقًا حتى باتت مخابرات هذه الأخيرة تنطلق من مالاوي بالاضافة إلى التسهيلات العسكرية المعطاة لها.

في المقابل، تجمع عدد من المعارضين، بزعامة أتاكي مباكاتي، في موزمبيق، وشكلوا «الرابطة المالاوية الاشتراكية» بمساعدة من الاتحاد السوفياتي، فضلًا عن عدد أقل في تنزانيا، ولجوء السفير السابق والشاعر روباديري إلى كينيا.

في ١٩٧٨، أطلق بندا عددًا من المعتقلين السياسيين، وأجرى انتخابات نيابية محصورة بحزبه، هي الأولى منذ الاستقلال، في محاولة لإظهار نظامه على شيء من الاعتدال والليبرالية. وفي تموز ١٩٧٩، استقبل الملكة اليزابت قبل قليل من مؤتمر الكومنولث في لوساكا، ثم قام بزيارة رسمية إلى لندن. واتخذ بندا موقفًا يجمع بين إبقاء تحالفه مع جنوب افريقيا ودخوله، في الوقت نفسه، عضوًا في مجموعة الدول السوداء المعادية لجنوب افريقيا.

في ١٧ نيسان ١٩٩٢، حلّ بندا البرلمان، وقامت المظاهرات مستنكرة هذا الإجراء، فقمعتها السلطات (أكثر من ٥٠ قتيلاً). وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٢، لقي أحد قادة المعارضة، أورتون شيوا O. Chiwa، حتفه في السجن بعد اعتقال دام منذ العام ١٩٨١.

في ١٤ حزيران ١٩٩٣، جرى استفتاء حول السماح بتعدد الاحزاب، فنال ٦٣٪ من الاصوات.

عهد مولوزي: في تشرين الاول ١٩٩٣، خضع الرئيس بندا لعملية جراحية في الدماغ في أحد مستشفيات جنوب افريقيا، وحلّ محله في منصب الرئاسة مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء.

في ١٧ ايار ١٩٩٤، جرت انتخابات نيابية (تعدّد أحزاب لأول مرة) تميزت بمشاركة كثيفة، إذ «شوهدت طوابير من المقترعين تمتد لمسافة كيلومترين من مركز الاقتراع في بعض الدوائر الانتخابية». وأسفرت هذه الانتخابات عن هزيمة الرئيس بندا، الذي اعترف بها وهنّأ منافسه باكيلي مولوزي Bakili Muluzi (مولود ١٩٤٣) زعيم حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة. ومعروف عنه انه رجل أعمال احتلّ منصب الامين العام لحزب مؤتمر مالاوي الذي يتزعمه بندا قبل أن يشكل حزبه.

وصار مولوزي، بنتيجة هذه الانتخابات، أول مسلم يحكم مالاوي ذات الغالبية المسيحية. وكانت ثمانية أحزاب سياسية شاركت في الانتخابات النيابية، وقدمت أربعة منها مرشحين لخوض السباق الرئاسي، فحصلت الجبهة الديمقراطية المتحدة بزعامة مولوزي على غالبية ساحقة في البرلمان بفوزها بـ٥٥ مقعدًا من أصل ١٧٧، وجاء في المرتبة الثانية حزب المؤتمر المالاوي، يليه التحالف من اجل الديمقراطية. ومما أُشيع إبان المعركة الانتخابية أن «باكيلي مولوزي تسلّم في وقت سابق كمية كبيرة من المال من دول عربية واسلامية لدعم حملته من أجل أسلمة البلاد». على لسان الرئيس مولوزي، نقلت «الحياة» (٨ تموز ١٩٩٤) بعد لقاء أجرته معه، قوله: «المزاعم التي أثيرت عما أسموه أسلمة البلاد لا تمت إلى الحقيقة بصلة. إذ لا أستطيع أن أصدق ان شخصًا واحدًا في هذا البلد يمكنه أن يحوّل أكثر من ١٠ ملايين شخص من سكانه إلى مسلمين. هذا أمر غير وارد...».

باشر مولوزي عهده بتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي. ولم ينجح الاتحاد الذي أقامه الحزبان المعارضان: التحالف من اجل الديمقراطية وحزب المؤتمر المالاوي إلا في إظهار خلافات قادتهما. ومضى نبأ وفاة «أب الاستقلال»، بندا، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧، من دون أن يحدث أثرًا يذكر.

لكن سرعان ما عرفت البلاد، بعد شهور قليلة، أزمة اقتصادية ناتجة عن هبوط سعر الراند الجنوب الافريقي والدولار الزيمبابوي (الشريكان الأساسيان لمالاوي) الذي انعكس هبوطًا بنسبة ٤٠٪ في سعر الكواشا المالاوي (ايلول ١٩٩٨). كما انخفض تصدير التبغ (٧٠٪ من ثروات مالاوي) وكلّف البلاد خسارة ٨٠ مليون دولار. الأمر الذي اضطر السلطات إلى العمل على تنويع الانتاج قدر المستطاع.

في حزيران ١٩٩٩، أعيد انتخاب مولوزي لولاية ثانية. وتبعًا لاصلاحات كانت قد بدأت منذ مطلع ١٩٩٩، كان قد زيد عدد النواب بصورة تلائم مصلحة حزب الرئيس (الجبهة الديمقراطية الموحدة). وفاز مولوزي بأغلبية ٥١,٤٪ مقابل ٤٤,٣٪ نالها خصمه الأساسي غواندا شاكوامبا Gwanda Chakuamba، ما يشير إلى أن المعارضة أحرزت تقدمًا عن السابق، كما أن النتائج طعن بها المرشح الخاسر وطلب إلغاءها بتهمة التزوير، خاصة وأن الانتخابات جرت في أجواء متوترة رافقها حوادث عنف.

واستمرت مالاوي على لائحة البلدان الأكثر فقرًا في العالم. وتشهد على ذلك ظروف المساجين والمعتقلين الذين يعانون المجاعة رغم جهود السلطات في تحسين أوضاعهم باعتراف المنظمات الانسانية الدولية، والارتفاع الكبير في معدل البطالة (تقدر اليد العاملة المالاوية بأربعة ملايين شخص، لا يعمل منهم أكثر من مليون واحد). لقد أتاحت مساعدات البنك الدولي والحكومة البريطانية للحكومة بأن تطلق برنامجًا واسع النطاق، في تشرين الاول ١٩٩٩، حول الأمن الغذائي الهادف إلى تحريك عجلة الانتاجية الزراعية

وحلّ بعض مشكلات التموين الغذائي. لكن هذه المساعدة عجّلت، في المقابل، برفع أسعار المحروقات والكهرباء والخبز. وفي أواخر ١٩٩٩، صدرت تقارير عن المنظمات الصحية الدولية للتحدث عن أن خُمس المالاويين مصابون بداء المناعة (سيدا).

توتر سياسي واجتماعي: رفضت المحكمة العليا، في تشرين الاول ٢٠٠٠، إلغاء نتائج الانتخابات النيابية والرئاسية (حزيران ١٩٩٩) التي كانت المعارضة قد طعنت بها واعتبرتها مزورة. لكن الرئيس باكيلي مولوزي كان قد بدأ يواجه تصاعدًا في الاتهامات الموجهة إليه وإلى حكومته وإدارته، أخصها وأمرّها تلك الموجهة من الدول والهيئات المانحة التي اشتكت من الفساد المتغلغل داخل الحكومة. ولجوء الرئيس إلى تشكيل حكومة جديدة (آذار ٢٠٠٠)، وإجراء انتخابات بلدية في تشرين الثاني ٢٠٠٠ (كان الاقبال عليها ضعيفًا) لم يؤديا إلى أي تحسين في الأداء الحكومي أو الاداري، أو في التخفيف من حدة التوتر السياسي ومن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أكدّ هذه الازمة القمع الذي نزل في اجتماع للمعارضة في كانون الثاني ٢٠٠١، ثم توقيف ستة أشخاص بتهمة محاولة القيام بانقلاب عسكري (آذار ٢٠٠١)، ثم إعلان الناطق باسم البرلمان أن ٢٩ نائبًا لاقوا حتفهم خلال أربع سنوات فقط لاصابتهم بمرض السيدا. أضف إلى ذلك الاحصاءات المتواترة عن انتقال المالاويين من عتبة فقر إلى عتبة أدنى سنة بعد سنة: معدل التضخم وصل إلى ٣٠٪ في العام ٢٠٠٠، زيادة الضرائب في موازنة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **بندا، هاسينغز كاموزو** Banda, H.K. (١٩٠٦-١٩٩٧): رئيس دولة مالاوي منذ أن نالت استقلالها عن بريطانيا في تموز ١٩٦٤. وحكم بصورة دكتاتورية حتى وفاته.

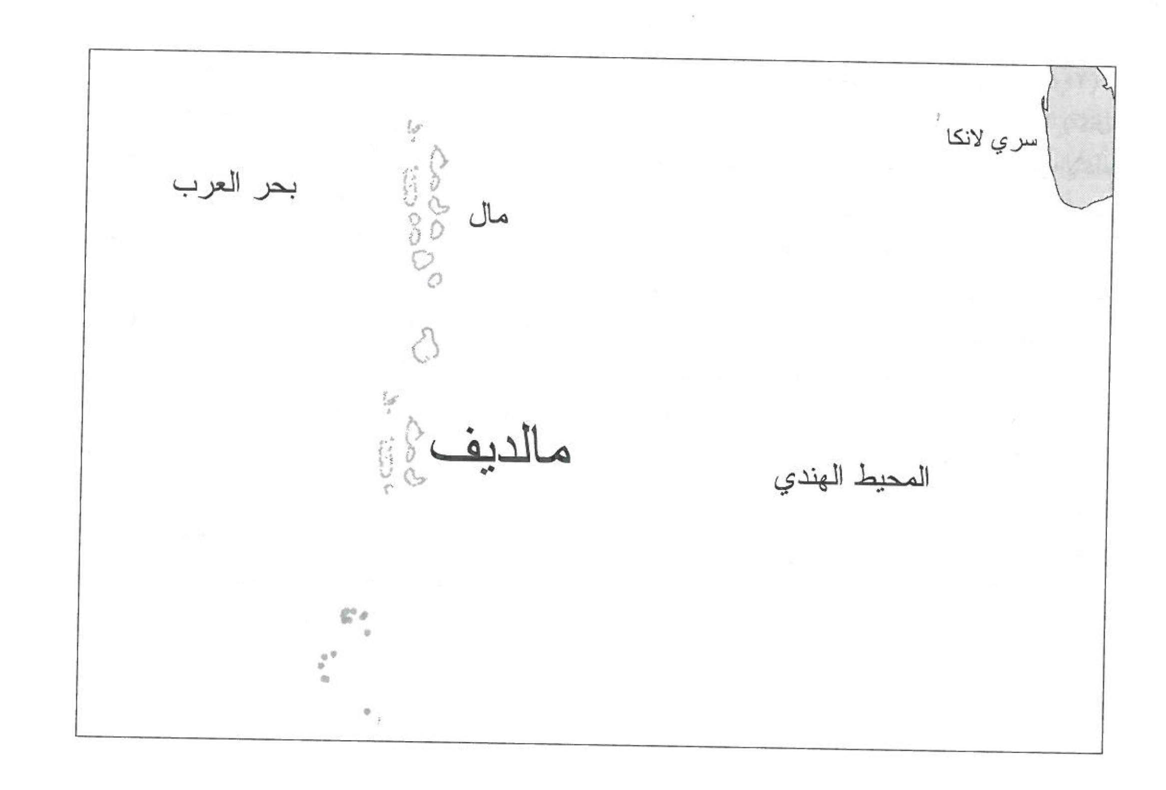
ولد في مقاطعة كاوسنغو. تعلّم في مدارس الارساليات. عمل في مناجم الذهب في جنوب افريقيا، ثم أمضى ١٢ عامًا في دراسة الطب وممارسة مهنته في الولايات المتحدة، كما زاولها في بريطانيا (١٩٣٩-١٩٥٤) وفي كوماسي (غانا، ١٩٥٤-١٩٥٨). عاد إلى نياسلاند (مالاوي) عام ١٩٥٨ ليرأس حزب المؤتمر المالاوي. تولى منصب وزير الموارد الطبيعية والمساحة والحكم المحلي (١٩٦١-١٩٦٣)، ووزيرًا للخارجية (١٩٦٣-١٩٦٦)، فرئيسًا لجمهورية مالاوي (١٩٦٦)، فرئيسًا مدى الحياة (١٩٧٠). المظهر الخارجي لبندا كان مميزًا بارتدائه في كل المناسبات بدلة داكنة وقبعة انكليزية تقليدية. وهو بذلك كان يمثل ظاهرة مميزة في ما اتفق بعض الافارقة على تسميته بـ«مرض عبادة الشخصية الافريقي»، والابتعاد عن القيم الافريقية التقليدية وتقليد الآخرين يأتي في إطار هذا المرض. (راجع النبذة التاريخية).

• **مولوزي، باكيلي** Muluzi, B. (١٩٤٣-): رئيس جمهورية مالاوي الحالي (راجع النبذة التاريخية).



هاسينغز بندا.

باكيلي مولوزي.



مالديف، جزر

نظرة عامة

الإسم: «مالديف» Maldives من «مالا» mala من اللغة السنسكريتية، وتعني «سلسلة»، و«دفيبا» وتعني «جزر»: سلسلة جزر.

الموقع والمساحة: في المحيط الهندي، جنوب غربي سري لانكا. سلسلة جزر متناثرة طوليًا على مسافة ٨٠٠ كلم، وعرضيًا على ١٣١ كلم. وهي كناية عن ١١٩٦ جزيرة صغيرة، منها ٢٠٣ جزر مأهولة. تبلغ مساحتها ٣٠٢ كلم^{٢}.

العاصمة: مال Male. تعد نحو ٦٥ ألف نسمة. الكثافة السكانية عالية جدًا، إذ لا تزيد مساحتها عن ١,٦ كلم^{٢}. لذلك بدأ العمل لتنمية الجزر المجاورة لتكون امتدادًا للمدينة المزدحمة. ومن هذه الجزر جزيرة فلينجيلي، وهي على بعد ١٠ دقائق بالقارب الآلي من العاصمة. وتبلغ مساحة هذه الجزيرة ٢٥ هكتارًا، وكانت في ما مضى سجنًا، ثم استأجرتها شركة سياحية وحولتها إلى منتجع. ومع انتهاء عقد الايجار، بدأت الحكومة في اعدادها لتخفيف ضغط ازدحام العاصمة، يشاركها برنامج الامم المتحدة للتنمية وبعض الهيئات العالمية.

اللغة: المالديفية (رسمية)، تداخلها أحرف

ومفردات عربية، وهي قريبة من اللغة السينغحالية التي يتكلمها سكان سري لانكا.

السكان: يعدون نحو ٢٩٥ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). وهم مسلمون سنّة (دين رسمي). ما تزال أصولهم مجهولة. لكن المعتقد الغالب أنهم يتحدرون من أصول سري لانكية، وانهم اختلطوا في ما بعد بالعنصر العربي. والذي يدعم هذا الرأي أن المالديفيين كانوا يعتنقون البوذية قبل اعتناقهم الاسلام في القرن الثاني عشر.

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صادر في آذار ١٩٦٨، حيث جرى استفتاء عام اقترع المالديفيون فيه على إلغاء السلطنة وإحلال الجمهورية محلها. الجمعية التشريعية يطلق عليها السكان الإسم العربي: «مجلس»، وهو مكون من ٤٨ عضوًا (٨ يعينهم الرئيس و٤٠ منتخبًا لولاية من خمس سنوات). ومالديف عضو في الامم المتحدة. ولا أحزاب فيها.

الاقتصاد: المؤشرات الأخيرة (Etat du Monde 2002): مؤشر التنمية البشرية ٠,٧٣٩؛ الناتج المحلي الاجمالي ١١٦٢ مليون دولار؛ النمو السنوي ٨,٤٪، حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٤٤٢٣ دولارًا؛ معدّل النمو ٢,٠٪.

٤٠٪ من اليد العاملة تعمل في الزراعة (التي تساهم بـ٣١٪ من الناتج العام)، و١٥٪ في الصناعة، حفظ المأكولات (١٨٪)، و٤٥٪ في الخدمات (٥١٪).

أهم المنتجات الزراعية: جوز الهند، الكوبرا. وصل عدد السياح إلى ٣٣٩ ألفًا في العام ١٩٩٦، ما أمّن مداخيل تعادل ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

نبذة تاريخية: يتناقل السكان رواية مفادها أن أميرًا من سيلان القديمة (سري لانكا حاليًا) حملته، وخطيبته، عاصفة بحرية إلى جزيرة من جزر مالديف، حيث أصبح أول سلطان على البلاد. وقد ادعت أسرة ديدي التي حكمت البلاد مدة ثمانية قرون أنها متحدرة من هذا الامير. وكان السكان يعتنقون البوذية حتى اواسط القرن الثاني عشر، حيث تحولوا إلى الاسلام، إذ كان لاتصال التجار العرب بهم الأثر الحاسم في نشر الدين الاسلامي بينهم. في العام ١٥٥٨، احتلها البرتغاليون. وفي العام ١٧٥٢ سيطر سكان الشاطىء الهندي (موبلا، Les Moplas) على جزيرة مال (حيث عاصمة مالديف) وقبضوا على السلطان ودمّروا قصره. وتمكن غازي حسن عز الدين من طردهم من هناك، وأسس أسرة حاكمة استمرت حتى القرن العشرين. وفي ١٧٨٣، تمكن قائد آخر، هو محمد تاكوروفانو الأكبر، من صد البرتغاليين. وبعد أكثر من قرن، أي في ١٨٨٧، أصبحت مالديف محمية بريطانية، وأُتبعت بمستعمرة سيلان (١٨٨٧–١٩٤٨). في أول كانون الثاني ١٩٥٣، أُعلنت جمهورية، ثم أعيد العمل بنظام السلطنة ١٩٥٤–١٩٦٨. وفي ٢٦ تموز ١٩٦٥، أعلن استقلالها، وأعيد لها نظام الجمهورية في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٨. جرت محاولتا انقلاب في ١٩٨٠ و١٩٨٣. وفي تشرين الثاني ١٩٨٨، حاول ٤٠٠ من الانفصاليين التامول Tamoul القادمين من سري لانكا أن يقوموا بانقلاب في مالديف، فتدخل ١٥٠٠ جندي هندي، واعتقلوا ٤٦ من التامول، بينهم قائدهم عبد الله لطفي، الذي كان مؤيدًا للرئيس المالديفي السابق، ١٩٦٨–١٩٧٨، ابراهيم نصير. وفي ١٩٨٩، حُكم على ١٧ من المتهمين بالاعدام.

في العام ١٩٩٧، أُقر إصلاح المؤسسات في وقت اعادت الجمعية (المجلس) انتخاب الرئيس مأمون عبد الغيوم Maumoon A. Gayoom رئيسًا للجمهورية لولاية خامسة (لا يزال منذ ١٩٧٨). وعرف هذا الرئيس كيف يحافظ على شعبيته، إذ ارتبط ازدهار البلاد بسياسته الاقتصادية، خصوصًا في قطاع السياحة؛ وكذلك لدوره المؤيد للتعاون الاقليمي في إطار رابطة دول جنوب آسيا، وضرورة إيجاد حلّ للنزاع الهندي–الباكستاني. وجاء انتخابه للولاية الخامسة بأكثرية ٨٠٪ من الاصوات (تشرين

الاول ١٩٩٨). فأجرى تعديلًا في حكومته، وأدخل إليها صهره ومنافسه إلياس ابراهيم، الذي كان مبعدًا عن المشاركة في الحكم منذ ١٩٩٣.

أعادت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٩٩٩ الوجوه نفسها تقريبًا (الحياة السياسية في البلاد قائمة على العلاقات الفردية والاجتماعية ولا تعرف وجودًا للاحزاب). واستمرت مالديف تعيش حالة استقرار سياسي لم تعرف مثيلًا له دول المنطقة. الشريك الاساسي سري لانكا، وتأتي بعدها دول الخليج واتحاد ماليزيا وسنغافورة وبروناي. حالة الازدحام التي تعرفها العاصمة مال Male أدّى بالمسؤولين إلى البدء بانشاء «جزيرة اصطناعية» ملحقة بالعاصمة.

تتمتع مالديف، بين مختلف الدول ذات الأغلبية المسلمة، وفق برنامج الامم المتحدة للتنمية للعام ٢٠٠٠ (PNUD)، بأعلى نسبة في محو أمية البالغين (٩٦٪). وأشار البرنامج إلى أن حكومة الرئيس مأمون عبد الغيوم منكبّة على سياسة تأكيد هويتها الاسلامية، السياسة التي تؤمن لها دعم دول الخليج، كما، وفي الوقت نفسه، على سياسة تحديث البلاد، هذا التحديث الذي يتناول التنمية المتوازية التي يجب ألا تبقى حكرًا على العاصمة. فتخطى قطاع السياحة قطاع صيد الاسماك كمصدر أساسي للعملات الصعبة. وأما المشكلة التي تؤرّق بال المسؤولين فهي مشكلة بيئية تتصل بارتفاع مستوى المحيطات بحيث تصبح جزر مالديف مهدّدة بالغرق.

تهديد المحيط: يشكل المحيط الهندي خطرًا جديًا على مالديف، «وأقرب مثال ما حدث في العام ١٩٨٧ عندما ابتلعت موجة عملاقة ثلثي مساحة العاصمة «مال». ولا يحتاج الأمر إلى أمواج عملاقة. فالعادية تهدد هذه الجزر التي لا يزيد ارتفاع أرضها عن منسوب سطح البحر على مترين.



مواطن مالديفي.

لذلك، فالسكان في حال استنفار دائم لحماية جزرهم، ولا يكفون عن بناء الحوائط العالية من الكتل الخرسانية، وهم يقيمون في أشهر ميادين عاصمتهم قاعدة لنصب تذكاري، لا يعلوه تمثال لأحد زعمائهم أو أبطالهم، ولكن لوحدة خرسانية ذات أربع أرجل أو بروزات (Tetrapod). إنها النموذج الذي أثبت قدرة أكبر على كبح وتشتيت أمواج المحيط الهندي. لقد وجدوا انه هو الرمز الأولى بالتكريم، ومن جهة أخرى، فإنه يطل عليهم في كل وقت، ويذكرهم بألا يأمنوا جانب المحيط» (مجلة «العربي»، العدد ٤٥٥، أكتوبر ١٩٩٦، ص١٨٥).



مالطا

بطاقة تعريف

الإسم: حوالي العام ٥٠٠ق.م. عُرفت باسم «مليط» Melite أو «مليطين» Melitine؛ وفي العهد الفينيقي ،تحت حكمهم «مالطا» Malta أو «ماليطاه» Malithah. وفي العهد البوني «أون» Aunn، لتعود في العهد الروماني إلى إسم «مالطا»، وتبقى عليه.

الموقع: ثلاث جزر: مالطا، غوزو Gozo وكومينو Comino. تقع في البحر المتوسط. تتبع القارة الاوروبية. جنوبي ايطاليا، على مسافة ٩٣كلم من صقلية، و٢٩٣ كلم من افريقيا.

المساحة: مساحة الجزر الثلاث ٣١٦ كلم٢: مالطا ٢٤٦ كلم٢، وطول شواطئها ١٣٧ كلم؛ غوزو (الواقعة على مسافة ٦,٤ كلم عن مالطا) ٦٧,٤ كلم٢، وطول شواطئها ٤٣ كلم؛ كومينو ٢ كلم٢. وهناك جزيرتان صغيرتان غير مأهولتين. لا أنهار ولا جبال في الجزر الثلاث، أعلى نقطة ترتفع ٢٣٣ م عن سطح البحر.

العاصمة: لافاليتا La Valette. وأهم مدنها: بيركيركارا، كورمي، موستا، زبّار، سليما (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الانكليزية والمالطية (وهي سامية من أصل فينيقي، تداخلها العربية، وفيها مفردات من اللهجة الصقلية واللغتين الانكليزية والفرنسية). وهما لغتان رسميتان. وتنتشر بين المالطيين الايطالية والفرنسية والألمانية والاسبانية والعربية.

السكان: يبلغ تعدادهم ٤٠٠ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). نحو ٩٠٪ منهم يتشكلون من خليط اوروبي وشمال افريقي (عربي)؛ والـ١٠٪ الباقية تتشكل من الايطاليين والبريطانيين المقيمين. يعتنق ٩٨٪ من المالطيين الكاثوليكية، وكانوا أول المسيحيين في اوروبا الغربية (تعرضت سفينة القديس بولس للغرق في مياه الجزيرة)، وفي مالطا ٣٥٠ كنيسة، ويخدم رعاياها ٩٥٤ كاهنًا. وكان للكنيسة تأثير كبير في تقليص الفوارق

بين الطبقات الاجتماعية؛ وأدّى هذا التأثير ايضًا، منذ فترة قريبة، إلى توتر مع الحزب الاشتراكي ونقابات اليسار. يتمسك المالطي بالروابط العائلية المتينة على رغم تأثره بالتقاليد الاوروبية. التعليم أساسي وإلزامي من سن الخامسة إلى السادسة عشرة. ولتشجيع الطلاب على إكمال الدراسة الجامعية، يتقاضون مساعدات مالية تساوي الحد الأدنى للأجور (ما يوازي ٦٠٠ دولار).

الحكم: نظام الحكم جمهوري. مالطا عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في العام ١٩٦٤، وعدّل في ١٣ كانون الاول ١٩٧٤، و٢٧ كانون الثاني ١٩٨٧، و٢٨ تموز ١٩٨٩. مجلس النواب من ٦٩ عضوًا منتخبًا لولاية خمس سنوات.
في آخر انتخابات برلمانية (٢٦ تشرين الاول ١٩٩٦)، كان عدد المسجلين ٢٥٣ ألفًا، انتخب منهم ٩٧,١٪؛ ونال الحزب العمالي فيها ٣٥ مقعدًا (تأسس منذ ١٩٢١)، وحصل القوميون (الديمقراطيون–المسيحيون، وتأسس حزبهم منذ ١٨٨٠) على باقي المقاعد، ٣٤ مقعدًا. أما حزب الخيار الديمقراطي (تأسس عام ١٩٨٩) فلم يحصل على أي مقعد، إذ نال ١,٥٪ فقط من الاصوات.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات (المصدر: Etat du Monde 2002) أن التنمية البشرية في مالطا ٠,٨٦٦، والناتج الاجمالي المحلي ٥٧٢٦ مليون دولار، ومعدل النمو السنوي ٣,٢٪، وحصة الفرد من الناتج الاجمالي ١٥١٨٩ دولارًا، ومعدل التضخم ٢,٥٪.
٤٪ من القوى العاملة تعمل في الزراعة (التي تساهم بـ٣٪ من الناتج العام)، و٣٦٪ في الصناعة (٣١٪)، و٦٠٪ في الخدمات (٦٥٪). معدّل البطالة لا يتجاوز ٤٪ (في العام ٢٠٠٠).
أهم المزروعات: الحنطة والخضار والفواكه والزهور والبذور. وأهم الصناعات: الأقمشة، الأحذية، البلاستيك، أحواض السفن، الالكترونيات. ومالطا مركز مالي وبها مرفأ حر. السياحة ناشطة جدًا ومزدهرة لاعتدال المناخ، وللغنى في وجود الآثار التاريخية (هناك معابد يعود تاريخها إلى ستة آلاف سنة مضت) ووجود المرافق السياحية العصرية، من مثل وجود عدد من أهم الفنادق العالمية.
تشكل المجموعة الاوروبية السوق الأكبر لمالطا إذ تبلغ حصة المجموعة من قيمة صادراتها الاجمالية نحو ٨٠٪. أما الشرق الاوسط وشمال افريقيا والقارة الاميركية فتتوزع النسبة الباقية.

نبذة تاريخية

قديمًا: يرجح العلماء أن مالطا كانت تشكل اللسان الارضي الذي يصل ايطاليا بشمالي افريقيا وقبل أن تغمر المياه المناطق المنخفضة منها.
وتكشف الحفريات والآثار والتنقيبات عن بقايا هياكل تعود إلى العصر الحجري، وأخرى إلى العصر النيولي والبرونزي، كما ثبتت أن مالطا شهدت حضارة قديمة اندثرت في حوالي الألف الثانية ق.م. ولم يعثر على ما يثبت استمرارها منذ ذلك التاريخ.
استقر الفينيقيون في مالطا في حوالي القرن التاسع ق.م. وعلى الرغم من أن معظم الآثار الفينيقية قد اندثر ايضًا، فإن النص المكتوب باللغتين اليونانية والفينيقية الذي عثر عليه في مالطا قد مكّن العلماء من قراءة اللغة الفينيقية وأثبت أن مالطا كانت مركزًا تجاريًا فينيقيًا مهمًا. واستمر مركزها هذا في مرحلة السيطرة اليونانية عليها وبعدها الرومانية.
استولى القرطاجيون، منذ القرن الخامس ق.م.، على مالطا، وجعلوها قاعدة أساسية لتجارتهم في البحر المتوسط. فبنوا فيها احواضًا لصناعة السفن ومخازن لسلعهم. وأثناء الحروب البونية الثلاث التي دارت بين الرومان والقرطاجيين (٢٦٤–١٤٦ق.م.) كانت مالطا تخضع تارة لقرطاجة وطورًا لروما، إلى أن أخضعتها روما في النهاية ابتداء من العام ٢١٨ق.م. واستمرت تحكمها حتى القرن الخامس بعد الميلاد،

حيث حلّت محلها في السيطرة على مالطا الامبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطيا)، وذلك حتى العام ٨٧٠، وهو التاريخ الذي انتقلت فيه مالطا إلى أيدي العرب.

الحكم العربي (٨٧٠–١٠٩٠): قبل أن يتمكن العرب المسلمون من فتح مالطا في العام ٨٧٠، كانوا قد بدأوا يحاولون دخولها منذ مطلع القرن (القرن التاسع) حيث كان مصيرها مرتبطًا دومًا بمصير صقلية Sicile. فقد وصلتها كوكبة من الفاتحين المسلمين في سنة ٨٢٨ عندما توجه القائد الشهير أسد بن الفرات على رأس اسطول كبير جهزه زيادة الله بن الأغلب أمير افريقية (مناطق كانت آنذاك تشرف على القسم الأكبر من سواحل البحر الأبيض المتوسط الغربية، وتضم شمال افريقيا والاندلس وصقلية) لغزو صقلية واحتل منها قسمًا كبيرًا قبل وفاته ودفنه في سرقوسة. وفي ٨٣٩، تعرضت مالطا ايضًا لغزوة قامت بها بعض الجيوش التي أرسلها الأمير الأغلب بن ابراهيم حاكم افريقية لغزو صقلية، واحتل عدة حصون فيها. وكذلك كان الأمر عندما غزت الجيوش الأغلبية في عهد أبي ابراهيم أحمد صقلية في ٨٥٨، واحتلت قصر يانة وهو من أكبر حصون صقلية وأمنعها.
وفي العام ٨٧٠، تم فتح مالطا نهائيًا في عهد الأمير محمد الثاني الأغلبي وضمت إلى إمارة افريقية. وقد نشر الفاتحون الجدد الدين الاسلامي في الجزيرة، ودخلت أغلبية السكان في الاسلام، كما أصبحت مالطا منذ ذلك التاريخ قاعدة متقدمة يستخدمها العرب لحماية أساطيلهم التي كانت تمخر عباب المتوسط، وكذلك لمهاجمة الاساطيل البيزنطية.
وظلت مالطا خاضعة للحكم العربي أكثر من ٢٠٠ سنة، حين سقطت في عهد تميم بن المعز الصنهاجي أمير دولة الصنهاجية في إمارة افريقية، عندما تمكن الكونت النورماندي روجر Roger، في العام ١٠٩٠، من احتلالها بعد ان احتل صقلية. فألغى روجر الديانة الاسلامية وأبدل بها الديانة المسيحية، ولكن دون أن يتعرض للجالية العربية التي انصهر منها قسم في السكان الاصليين. إلا أنه لما جاء الامبراطور فريديريك الثاني Frederic II، ملك صقلية، طرد العرب بين ١٢٤٠ و١٢٥٠. فغادر قسم منهم إلى تونس، واستقرت البقية في عدة مناطق جبلية في جنوب ايطاليا.

الحكم الفرنسي: عندما انتقلت مالطا (وصقلية) إلى حكم الامير الفرنسي شارل دانجو C. Anjou، خشي ذلك الحاكم من عودة العرب، فحرّض أخاه ملك فرنسا لويس التاسع (القديس لويس St Louis) على القيام بحملة صليبية وضرب قاعدة العرب في تونس التي كان يحكمها آنذاك المستنصر بالله عبد الله محمد بن أبي زكريا الحفصي سلطان دولة الحفصية التي كانت يومها في قمة مجدها. ولم يحقق الملك غايته إذ أُصيب بمرض الطاعون ومات على سواحل قرطاجة في العام ١٢٧٠.

الحكم الاسباني: واستمر شارل دانجو يحكم صقلية ومالطا بالحديد والنار إلى أن ضاق الصقليون والمالطيون ذرعًا به، فتحالفوا سرًا مع «بطرس الثالث أرغون Pierre III d'Aragon ملك الأراغون (شمال اسبانيا)، واستغلوا صلاة العصر في يوم الاثنين من عيد الفصح سنة ١٢٨٢ (اليوم المعروف باسم Vêpres Siliciennes) لينقضوا على صفوف الجالية الفرنسية المستقرة في صقلية ويمعنوا فيها تقتيلًا. ومنذ ذلك الحين تحولت مالطا، مثل صقلية، إلى حكم أسرة أرغون الاسبانية، وأصبح بطرس الثالث يلقب ببطرس الاول ملك صقلية والأراغون. إلا أن مالطا لم تخضع مباشرة للحكم الملكي الاسباني، بل أقطعها الملك المذكور لعدة نبلاء مارسوا فيها حكمًا إقطاعيًا استبداديًا لم يختلف عن حكم شارل دانجو.

حكم الفرسان («فرسان مالطا»): استمر سكان مالطا يطالبون بالحاقهم بالسلطة الملكية الاسبانية، الأمر الذي لم يتحقق فعلًا إلا في العام ١٤٢٨.
ففي تلك الفترة كان نفوذ الدولة العثمانية يقوى شيئًا فشيئًا، واحتلت القسطنطينية (١٤٥٣)، ثم

استولت على البلقان، وهاجمت مالطا ودمّرت حصونها (١٤٨٨).

وعندما اعتلى شارلكان (الخامس) Charles Quint العرش الاسباني منح مالطا إلى «الفرسان» الذين كان الاتراك قد طردوهم من جزيرة رودس في العام ١٥٣٠ شريطة أن يقاوموا الزحف العثماني إلى جانبه. فقبل أولئك الفرسان العرض وأصبحوا يسمون من ذلك الوقت بـ«فرسان مالطا» Chevaliers de Malte.

ومنظمة «الفرسان» حركة دينية مسلحة، كانت تضم نبلاء من فرنسا واسبانيا وايطاليا والمانيا. تأسست في بداية الأمر في مدينة القدس أثناء الحملات الصليبية (١٠٧٠-١٢٩١)، وسُميت آنذاك بـ«فرسان القديس يوحنا حامي مدينة القدس» Chevaliers de St Jean de Jerusalem. وبعد استرجاع القدس (١١٨٧)، انتقل الفرسان إلى عكا، وبعد استرجاع تلك المدينة بدورها (١٢٩١)، استقر الفرسان في قبرص. وفي ١٣٠٩، احتلوا جزيرة رودس وجعلوا منها شبه دولة حيث ضربوا النقود وبعثوا السفراء. وظلوا فيها إلى أن تمكن السلطان العثماني سليمان الثاني من احتلال تلك الجزيرة (رودس) في ١٥٢٢، ففرّ الفرسان منها، ثم قصدوا مالطا التي منحهم إياها شارلكان كما تقدم ذكره. واشتهروا بأعمال القرصنة، وساعدوا جيوش شارلكان خصوصًا في هجومه على تونس.

واستمر العثمانيون يحاصرون مالطا ويشنون عليها الهجوم تلو الآخر. لكن الحصار الأكبر، الذي ما زال المالطيون (ومنظمة «فرسان مالطا» التي ما تزال قائمة إلى اليوم) يحتفلون بذكراه، كان الحصار الذي ضربه الاتراك في العام ١٥٦٥، عندما شن خمسون ألفًا من نخبة الجنود الاتراك هجومًا بحريًا واسعًا لاحتلال مالطا، تمهيدًا لاحتلال صقلية وايطاليا والسيطرة على طرف جنوب اوروبا. لكن المالطيين تمكنوا، رغم التفوق العسكري التركي، وبعد معارك ضارية ومدمرة، من صد الحصار الذي أعقبته فترة استقرار طويلة. وكان حاكم الجزيرة في الأثناء أحد الفرسان الشهيرين، المعلم الأكبر جان باريزو دو لافاليت Jean Parisot de la Valette الذي تسمّى باسمه العاصمة المالطية، وكان هو باشر في بنائها في العام ١٥٦٦ وأحاطها بتحصينات قوية.

دور متوسطي وازدهار: بعد فشل الحصار التركي (١٥٦٥)، وبعد انتصار الدول الاوروبية على الاسطول العثماني في معركة ليبانت Lepante في العام ١٥٧٢، ثم سيطرتها، تاليًا، على قسم كبير من البحر المتوسط، استمر فرسان مالطا، في أعمال القرصنة بتشجيع من الدول الاوروبية، وساهموا، بين ١٦٤٥ و١٦٦٩ في الدفاع عن جزيرة كريت Crête ضد الاتراك، الأمر الذي مكّنهم من تفعيل دورهم كـ«قراصنة» حلفاء المصالح الاوروبية، وخصوصًا الاسبانية والفرنسية. فكانت تونس وليبيا على وجه الخصوص مسرحًا لعملياتهم، حتى أن عدد الأسرى العرب المسلمين الذين حُوّلوا إلى عبيد في نهاية القرن الثامن عشر قد فاق ١٠ آلاف شخص في جزيرة مالطا وحدها. فأصبحت مالطا، في القرن الثامن عشر، مركزًا اوروبيًا ضخمًا للتجارة ولمختلف المبادلات الدولية؛ كما تحولت إلى ورشة لاصلاح السفن وبنائها.

أثر الثورة الفرنسية على مالطا: كانت فرنسا المستفيدة الأولى من دور مالطا لما كان لها فيها من امتيازات خاصة، إلى أن وقعت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي وجهت ضربة إلى مصالح «فرسان مالطا» في فرنسا. فبدأت بريطانيا وروسيا تتنافسان في الحلول محل فرنسا في الجزيرة. وعندما مات حاكمها «الفارس» عمانوئيل دو روهان Emmanuell de Rohan في ١٧٩٧، انتخب الفرسان مكانه البارون الألماني الأصل فرناند دو هومبيش Fernand de Hompesch أملًا في الحصول على حماية الامبراطورية الالمانية. ولكن نابوليون، الذي كان يريد إعادة النفوذ الفرنسي إلى المتوسط، استغل فرصة ذهابه لغزو مصر، واحتل (١٧٩٨) مالطا التي غادرها حكامها «الفرسان». وبذلك تراجع دور مالطا في

المتوسط وتوقفت حركة التجارة التي كانت قائمة بينها وبين اسبانيا وبريطانيا وصقلية.

الحكم البريطاني: أخذت اسبانيا، وخصوصًا بريطانيا، تحرضان المالطيين على الثورة ضد الفرنسيين، إلى أن اضطرت الحامية الفرنسية إلى الاستسلام في ٥ ايلول ١٨٠٠. فأقدمت بريطانيا على احتلال مالطا رغم أن البند ١٠ من معاهدة أميان Amiens (١٨٠٢) كان ينص على ضرورة إرجاعها إلى «الفرسان». وبسبب هذا الموقف البريطاني اشتعلت الحروب بين الدول الاوروبية، وكان من نتيجتها أن بسطت بريطانيا سلطتها التامة على مالطا (١٨١٤).

في النصف الاول من القرن التاسع عشر، ضعف مركز مالطا الاقتصادي حين ظهرت السفن التجارية، كما تحول قسم كبير من حركة السفن إلى ميناء الجزائر التي احتلتها فرنسا في ١٨٣٠.

ولكن في النصف الثاني من القرن نفسه (١٩) استرجعت مالطا دورها المهم عندما افتتحت قناة السويس، فأصبحت مرسى ضروريًا في طريق الهند وبلدان الشرق، خصوصًا لما فيها من كميات هائلة من الفحم فضلًا عن ورشاتها البحرية المهمة. فقد زاد المعدل السنوي للسفن التي رست فيها في نهاية القرن التاسع عشر على ١٢ ألف سفينة.

«حاملة طائراتنا الوحيدة»: واصل الشعب المالطي كفاحه لنيل الاستقلال. فاضطرت بريطانيا، منذ ١٨٨٧، إلى منحه بعض الحقوق في إدارة شؤونه الذاتية. وبعد الانتفاضة الدموية التي اجتاحت مالطا في ١٩١٩ قررت بريطانيا في ١٩٢١ منحها الاستقلال الذاتي على أن تبقى بريطانيا صاحبة القرار في الأمور الحاسمة، كالدفاع والأمن والسياسة الخارجية.

وكانت المعركة حامية بين أنصار اللغة الايطالية وأنصار اللغة الانكليزية التي انفجرت عندما أقدمت بريطانيا على إلغاء اللغة الايطالية من المدارس الابتدائية في العام ١٩٣٢، ثم أتبعتها بإيقافها العمل بدستور ١٩٢١ ثم بإلغائه نهائيًا (١٩٣٦) فارضةً على مالطا الاستعمار المباشر، إذ كانت بريطانيا تخشى فقدان ذلك المركز الاستراتيجي الحيوي الذي أثبت أهميته خلال الحرب العالمية الأولى، وخصوصًا خلال الحرب العالمية الثانية، إذ كانت مالطا عبارة عن قاعدة أساسية استخدمها الطيران البريطاني لحماية السفن البريطانية في البحر المتوسط، كما أعاقت كثيرًا وصول الامدادات الضرورية لجيوش القائد النازي رومل أثناء معركة ليبيا. لذلك تعرضت مالطا لقصف عنيف من الطيران الالماني والايطالي المنطلق من صقلية، كما ضربت القوات النازية والفاشية حصارًا شديدًا على مالطا لم يفك إلا في نهاية ١٩٤٢ عندما نزلت قوات الحلفاء على الشواطىء الافريقية الشمالية. وكان ونستون تشرشل يقول عن مالطا: «إنها حاملة طائراتنا الوحيدة الطافية في البحر الأبيض المتوسط». وكان لصمود المالطيين، امام القصف الالماني والايطالي للجزيرة (أكثر من ألفي مرة) ان منح ملك انكلترا جورج السادس (عام ١٩٤٢) الجزيرة وسام القديس جورج.

الاستقلال: في ١٩٤٧، وافقت بريطانيا على أن تتولى إدارة البلاد محليًا حكومة وطنية. وكان حزب العمال، بقيادة دوم مينتوف Dom Mintoff، يطالب منذ نهاية الحرب بقيام نظام الدومينيون لمالطا. وبعد فشل المفاوضات عام ١٩٥٨، علق الدستور (١٩٥٩). لكن بعد انتخابات ١٩٦٢، وانتصار القوميين (الحزب القومي) الاستقلاليين في مالطا، اضطرت بريطانيا إلى القبول باستقلال مالطا، ووقعت معها معاهدة منحت بموجبها مالطا الاستقلال مع بقائها في الكومنولث ومع احتفاظ بريطانيا لنفسها بقاعدة عسكرية بحرية ضخمة في الجزيرة؛ وأصبح زعيم الحزب القومي جيورجيو أوليفر رئيسًا للوزراء. وفي ٥ كانون الاول ١٩٧٠، أصبحت مالطا عضوًا شريكًا في السوق الاوروبية المشتركة.

مينتوف رئيسًا للوزراء: بعد سنوات قليلة من المعاهدة، قررت بريطانيا تخفيض قواتها في قاعدتها:

فاستغلت الحكومة المالطية الفرصة لتلغي البنود المتعلقة بوجود القاعدة وفق مُعاهدة ١٩٦٤. ونشب خلاف بين الطرفين، ما كاد يفتر حتى عاد من جديد مع نجاح حزب العمال في انتخابات ١٩٧١، فأعاد زعيمه، رئيس الوزراء دوم مينتوف، المطالبة باجلاء القوات البريطانية عن القاعدة. وأخذ مينتوف في الوقت نفسه يعرض خدمات الجزيرة على قوى مثل ليبيا والاتحاد السوفياتي الذي قرّر فعلًا إصلاح سفنه في مالطا. وكان مينتوف يشغل إضافة إلى رئاسة الوزراء، وزارة الخارجية والعلاقات مع الكومنولث. وقد بذل جهده للحصول على أكبر مردود نقدي من بريطانيا مقابل استعمالها قاعدتها في مالطا. طلب دعم الزعيم الليبي معمر القذافي للدفاع عن سياسة الحياد التي أراد انتهاجها إزاء الدول الكبرى. وحاول إثارة مخاوف الانكليز ودول الحلف الاطلسي (التي تستخدم كذلك قاعدة مالطا) باعلان عزمه على منح السوفيات حق المرور لسفنهم الحربية. وقد وقّع بالفعل اتفاقًا مع الاتحاد السوفياتي في كانون الاول ١٩٧١، ما دفع بدول الاطلسي إلى أن تضغط على بريطانيا وتقبل بمطالب مينتوف. وفي ٢٦ آذار ١٩٧٢، وقع مينتوف إتفاقًا في روما (بعد مفاوضات شاقة، واحيانًا حادة) يقضي بعدم السماح لسفن بلدان حلف فرصوفيا (الشيوعية) استعمال منافذ الجزيرة. وظلت بريطانيا محتفظة بالقاعدة.

في ١٩٧٤، أصبحت مالطا جمهورية، وانتخب، في ١٣ كانون الاول ١٩٧٤، أول رئيس لها هو أنطوني مامو (مولود ١٩٠٩). وفي ١٩٧٩، ساءت العلاقات من جديد مع بريطانيا، وتمّ إجلاء آخر جندي بريطاني عن مالطا.

وبعد حل جميع المعضلات العالقة مع الانكليز، التفت مينتوف إلى الداخل، وعمل جاهدًا لتطبيق الاشتراكية الديمقراطية وفق النمط السويدي. وفي كانون الاول ١٩٨١، جرت انتخابات نيابية فاز بها مينتوف وحزبه العمالي مرة ثالثة في مدى عشر سنوات. وقد تمحورت حملته الانتخابية على محورين: الاقتصاد والسياسة الدولية. ففي حين كان أخصامه القوميون يركزون على الخيار الاوروبي للبلاد، ركزّ مينتوف على سياسة الحياد، وأيدّ قضايا العالم الثالث والقضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، انعقدت في العاصمة فاليتا، في نيسان ١٩٨٢، الندوة الاقليمية الاوروبية السادسة التي أيدت، على لسان وزير الخارجية المالطي، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (في ١٦ شباط ١٩٨٢، انتخبت أغابا برباره–مولودة ١٩٢٣–رئيسة للجمهورية).

في تشرين الاول ١٩٨٤، أجرى مينتوف ورئيس كنيسة مالطا محادثات في روما لتسوية نزاع على المدارس الكاثوليكية بدأ بين حكومة مينتوف الاشتراكية والكنيسة إثر صدور قانون جديد للتعليم يمنع الكنيسة من استيفاء أقساط من تلامذة المدارس الكاثوليكية وعددهم نحو ٢٠ ألفًا. وتحرك العمال لدعم الحكومة ضد المحاكم الدينية، في حين عارض الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض بزعامة إدوارد فنيش أدامي E. Fenech Adami. وقد أبلغ مينتوف الفاتيكان ان حكومته ستطبق التعليم المجاني في كل المدارس، وانها ستناضل حتى النهاية لتحقيق هذا الهدف.

وعلى صعيد آخر، زار الرئيس الليبي معمر القذافي مالطا في تشرين ا لثاني ١٩٨٤ (وكان زارها قبلًا في آذار ١٩٨٤)، ووقّع مع مينتوف معاهدة للتعاون الامني والاقتصادي مدتها خمس سنوات، تتعهد الدولتان بموجبها عدم الانضمام إلى تحالف عسكري يعرض أمن الدولة الأخرى للخطر. وأعلن مينتوف، بعد ايام، ان اتفاق الحياد المعقود مع ايطاليا عام ١٩٨٠ قد انتهى لعدم وفاء ايطاليا بوعودها بتنفيذ البروتوكول الاقتصادي، ما أدّى إلى تدهور في العلاقات بين مالطا وايطاليا. وبعد نحو اسبوعين (كانون الاول ١٩٨٤)، زار مينتوف موسكو واجتمع بتشيرنينكو ووقع عددًا من الاتفاقات تشمل طلبًا لبناء سفن في الاحواض التي تعاني ركودًا في مالطا.

ما بعد مينتوف: بعد أربعة أيام من هذه الزيارة، أي في ٢١ كانون الاول ١٩٨٤، قدّم دوم مينتوف استقالته من منصبه كرئيس للوزراء مفسحًا في المجال أمام كارميلو ميفسود بونيتشي (مولود ١٩٣٢)، وزير التعليم، الذي اختير خليفة له.

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٦، وقعت مالطا اتفاقًا ماليًا مع ايطاليا، وبعد خمسة ايام وقعت اتفاقًا تجاريًا مع الاتحاد السوفياتي لمدة أربعة أعوام.

في ١٦ شباط ١٩٨٧، انتخب بول كزوريب P. Xureb (مولود ١٩٢٣) رئيسًا لفترة انتقالية، فاعترض على الاتفاقات المعقودة سابقًا، خصوصًا منها العسكرية.

في ١٢ ايار ١٩٨٧، عُين ادوارد فنيش أدامي رئيسًا للوزراء. وفي ٤ نيسان ١٩٨٩، انتخب سنزو تابون Censu Tabone (مولود ١٩١٣) رئيسًا للجمهورية. وفي ١٦ تموز ١٩٩٠، قدمت مالطا طلب انضمامها إلى السوق الاوروبية المشتركة.

في ٤ نيسان ١٩٩٤، انتخب أوغو ميفسود بونيتشي Ugo Mifsud Bonnici (مولود ١٩٣٢) رئيسًا للجمهورية، وهو معروف عنه أنه يتقن العربية جيدًا ويقرأ جبران ويحب أدب المهجر. في مقابلة أجرتها «الحياة» (٢٧ ايلول ١٩٩٤) قال إنه لا يراوده «قلق في شأن الوحدة مع اوروبا لأننا اوروبيون أولًا وأخيرًا». وحول ما إذا كان اتحاد مالطا بأوروبا سيعني تخليها عن علاقاتها مع جيرانها من الدول غير الاوروبية على المتوسط، قال: «وجودنا في المجموعة الاوروبية لا يعني تخلينا عن جوارنا خصوصًا مع اصدقائنا العرب في ليبيا وتونس لأن علاقاتنا بهم قوية دائمًا وستبقى كذلك».

ألفرد سانت: في تشرين الثاني ١٩٩٦، جرت انتخابات نيابية انتهت بمفاجأة غير متوقعة، إذ أسفرت عن فوز حزب العمال بزعامة ألفرد سانت A. Sant (مولود ١٩٤٨) وهزيمة الحزب الوطني (المحافظون) وزعيمه إدوارد فنيش أدامي. وقد أتى هذا التغيير بعد تسع سنوات من الحكم العمالي بزعامة دوم مينتوف. وكان المحافظون أثناءها مهتمين بتغيير السياسات المتبعة إزاء العالم العربي والارتباط الوثيق باوروبا، فأزالوا تعليم اللغة العربية من المدارس، وقللوا من التأييد المطلق للقضية الفلسطينية. وإذ كسب العماليون انتخابات ١٩٩٦، فإن ذلك لم يعنِ انهم سيعودون إلى السياسات القديمة لمينتوف، ذلك انهم تغيروا كثيرًا منذ خسروا انتخابات ١٩٨٧، فأصبحوا أكثر التصاقًا بتوجهات المالطيين الذين يرغبون اساسًا في الارتباط بالاتحاد الاوروبي.

إدوارد فنيش أدامي: عاد المحافظون (الحزب الوطني)، بشخص زعيمهم إدوارد فنيش أدامي إلى الحكم بعد انتخابات ايلول ١٩٩٨. وجاءت هذه النتيجة بمثابة «نعم قوية» تقولها مالطا لأوروبا. المراقبون لاحظوا، قبل انتخابات ١٩٩٨ وأثناءها، ان حزب العمال، بزعامة ألفرد سانت، تحول أثناء حكمه (١٩٩٦–١٩٩٨) إلى حزب محافظ أقرب إلى التسلط والغطرسة المميزة للريغانية (نسبة إلى الرئيس الاميركي رونالد ريغان)، فيما الحزب المعارض، أي الحزب الوطني (المحافظ أساسًا) استفاد كثيرًا من تخبط خصومه وقدّم نفسه صاحب برنامج انفتاح على الاتحاد الاوروبي وعلى العرب على حد سواء، وصولًا لتحديث المجتمع المالطي الفتي.

ومع أن نشاطات الحكومة السابقة (الحكومة العمالية برئاسة الدكتور ألفرد سانت) وسياستها تميزت بالديناميكية، إلا انها كانت من دون ثمار ملموسة. إذ عجزت عن بلورة تجربة عقلانية للحكم على أساس الموارد المتوافرة. فبقي سانت يتطلع إلى المزيد من الاموال والمعونات والقروض ليحقق برنامجه الطموح، من دون ان يدرك الأثر السلبي لسياسته على المستوى الاجتماعي وبالذات على الطبقات التي أوصلته إلى السلطة.

أما أدامي فقد نجح في استثمار الثغرات التقنية والقانونية والاخلاقية التي غفل خصومه عن معالجتها، ما أفضى إلى أن يفوز في الانتخابات بأعلى أغلبية شهدتها البلاد. ودشن عهده بإحياء المسالك التي كانت مهجورة مع الاتحاد الاوروبي ومع دول الشراكة المتوسطية والحلف الاطلسي، مشددًا على أن مالطا جزء عضوي من اوروبا، ويتعين على مصيرها أن يرتبط ويتوجه نحوها؛ في حين أن

ألفرد سانت كان قد قطع في خريف ١٩٩٦ مسار الاندماج في اوروبا، المسار الذي كانت قد باشرت به مالطا منذ ١٩٧٠، والذي كان المالطيون يتحسسون أهميته يومًا بعد يوم خصوصًا تحت ضغط التزايد السكاني (الكثافة السكانية أكثر من ١٢٠٠ شخص/كلم ٢) وتضاؤل المساحات المزروعة (١٢ ألف هكتار فقط). فجاء دحضهم الثقة للمحافظين في انتخابات ١٩٩٨ ليثبت نزعتهم الواضحة للاندماج في الاتحاد الاوروبي. وهذا ما بدا بوضوح أكثر أثناء استضافتهم انعقاد الاجتماع السابع لندوة الدول المتوسطية الإحدى عشرة في آذار ١٩٩٩. ونتيجة لإجراءات اقتصادية ومالية (بما فيها الضريبة على القيمة المضافة) منسجمة والتوجه الاوروبي، إضافة إلى استئناف التجارة مع ليبيا (عملت مالطا كنقطة عبور رئيسية للمسافرين الليبيين وحركة السلع حين أغلق مطار طرابلس أثناء سنوات من العقوبات الدولية بسبب قضية تفجير طائرة الركاب الاميركية فوق لوكربي في اسكوتلندا عام ١٩٨٨)، انتقل معدل النمو من ٣,٥٪ في العام ١٩٩٩ إلى ٧٪ في العام ٢٠٠٠.

مدن ومعالم

* **سليما** Sliema: تعد نحو ١٤ ألف نسمة. يقابلها المرفأ والرصيف الممتد على طول الشاطىء. انتقل إليها المالطيون واستثمروا فيها وبنوها بعد الحرب العالمية الثانية هربًا من القصف. هي الآن مدينة سياحية.

* **غوزو، جزيرة** Gozo: جزيرة تبعد ٦,٤ كلم عن حزيرة مالطا لجهة الشمال–الغرب. قاعدتها فكتوريا المعروفة ايضًا بـ رابات Rabat (حتى العام ١٨٩٧) وتعد نحو ٧ آلاف نسمة. جزيرة خضراء وهادئة، وتعتبر جزيرة الصيادين والمزارعين. تطورت سياحيًا منذ ستينات القرن العشرين، وباتت مصيفًا للمالطيين. تضم غوزو مغارة كاليبسو. سُكنت غوزو في العصور الاولى. تضم آثارًا رومانية.

* **فاليتا** Valette: عاصمة مالطا تقع على الشاطىء الشمالي الشرقي للجزيرة. تعد نحو ٢٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). من أهم آثارها كاتدرائية القديس يوحنا (القرن السادس عشر)، وقصر المعلم الأكبر لمنظمة فرسان مالطا، وهو اليوم مقر الحكومة في قسم منه، ومقر مجلس النواب في القسم الآخر.

كان للمعلم الأكبر لفرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا في ما بعد) جان باريزوت دو لافاليت الفضل في بناء هذه المدينة (حملت إسمه) بعد الحصار العثماني لمالطا عام ١٥٦٥. وبنى الفرسان المستشفيات والحصون الدفاعية. وتضم فاليتا المرفأ التاريخي (غران هاربور) والطبيعي الوحيد في اوروبا، وهو يضم التراث الأثري والمعماري والفني والثقافي لمالطا. وفي فاليتا المعالم التاريخية والهندسة المعمارية الباروكية والشوارع المستقيمة المبنية وفق مخطط المهندس المعماري الايطالي فرنسيسكو لاباريللي. وأكمل تنفيذ هذا المخطط المهندس المعماري المالطي جيرولامو قصّار. أما المضايف (الفنادق) التي أقامها الفرسان من مختلف الجنسيات تحولت الآن إلى متاحف ومقار للوزارات وقصر رئاسة. وفي العاصمة ادراج قديمة تؤدي إلى المرفأ والتحصينات الواقعة على شاطىء البحر. وشوارعها محددة بالمنازل القديمة التي لا يزال يقيم فيها المالطيون مبقين على شرفاتها التقليدية من الخشب المطلي بالأخضر والأزرق. وتضم فاليتا المتحف الوطني للآثار، والمتحف الوطني للفنون الجميلة، وهو قصر يعود إلى القرن الثامن عشر، ويعرض فيه كل ما يتصل بتاريخ فرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا لاحقًا) وتحفًا فنية لعدد من الفنانين، ومنهم ماتيا بريتي الذي أمضى ٤٣ عامًا مع تلاميذه لانجاز الرسوم والنقوش في كاتدرائية القديس يوحنا.

* **مدينا** Medina: إسم العاصمة السابقة. وإسمها من العربية. هادئة، وكانت مقرًا للنبلاء، ولا تزال مقرًا لاقامة الأثرياء. هندسة أبنيتها تعود إلى العهد الباروكي، وتضم كاتدرائية تعود إلى القرن الحادي عشر. دمّرها زلزال ١٦٩٣، وأعيد بناؤها خلال أربع سنوات. متحفها معرض لتحف فنية ثمينة.



مدخل مدينة «مدينة».

كنيسة في غوزو.



عراقة العمران في فاليتا.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **أدامي، إدوارد فنيش** Adami, E.F. (١٩٣٤–): رئيس الحزب الوطني (المحافظون) ورئيس الوزراء. درس المحاماة والفلسفة وعمل لفترة الستينات صحافيًا يدير اسبوعية «الشعب» قبل ان يدخل البرلمان في ١٩٦٩ ويصبح من ثم رئيسًا للحزب الوطني. وفي البداية كان الحزب جزءًا من شبكة احزاب الديمقراطية–المسيحية الاوروبية التي عاشت فترة ازدهارها ايام الحرب الباردة. ولكن صورة الحزب الوطني مالت إلى الاختلاف عن المسيحيين الاوروبيين تدريجيًا فيما قام حزب العمل المالطي بدورة معاكسة ليقترب من اليمين الاوروبي التقليدي الذي عبّرت عنه رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر.

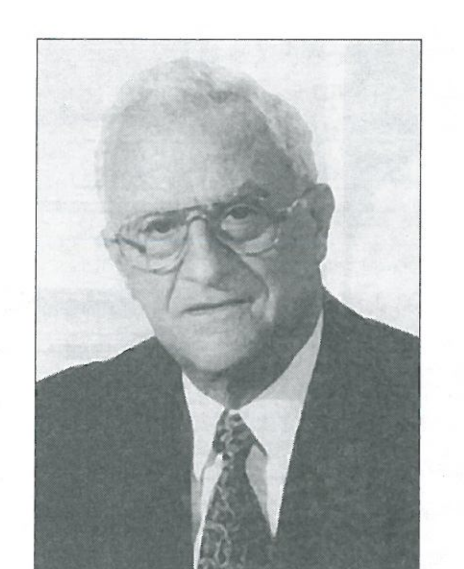
في السياسة المالطية كانت الممارسة السياسية لأدامي تعطي انطباعًا بعدم الاستقرار وقلة الايمان بالتجربة البرلمانية، وبالفوضوية إلى حد ما. ولعل أفضل مثال على ذلك الذهاب عام ١٩٨٢، إلى مقاطعة برلمان منتخب، وله فيه أغلبية ٥١٪ من النواب «احتجاجًا على تغيير حزب العمل المالطي لتركيبة المناطق الانتخابية».

بعد خمسة أعوام من تلك المقاطعة نجح أدامي في قيادة حزبه إلى الفوز في الانتخابات وتسلّم رئاسة الحكومة في ١٩٨٧، مسقطًا دوم مينتوف، أكثر الرموز السياسية المالطية شهرة، والذي بنى سمعة كبيرة من سياساته المعادية للغرب وإغلاقه القاعدة البريطانية (والأطلسية) في مالطا عام ١٩٧١، وتمتينه العلاقات مع الدول العربية وخاصة العراق وليبيا.

في مقابل سياسة مينتوف، تبنى أدامي سياسة موالية للغرب وتقرب من المجموعة الاوروبية وعزّز الطابع الديني المحافظ للجزيرة. ولكن تسع سنين من بقائه في الحكم أبعدته عن قاعدته الشعبية وأصيبت مؤسساته الحزبية بالترهل والتعالي، ما حوّل الرياح نحو حزب العمال الذي فاز في ١٩٩٦ (اسماعيل الزاير، «الحياة»، ٤ تشرين الاول ١٩٩٨).

عاد أدامي إلى الحكم إثر فوزه، وحزبه، في انتخابات صيف ١٩٩٨ (راجع النبذة التاريخية).

• **بوتيجيغ، انطون** Buttigieg, A. (١٩١٢–١٩٨٣): سياسي ورجل دولة وشاعر مالطي. ولد في جزيرة غوزو وحصّل دراسته في القانون في جامعة مالطا.



إدوارد أدامي.

عمل صحافيًا بين ١٩٤٤ و١٩٤٨ في جريدة «تايمز أوف مالطا». أصبح عضوًا في البرلمان عام ١٩٥٦، ثم رئيسًا للحزب العمالي في ما بين ١٩٥٩ و١٩٦١، ومندوبًا إلى المؤتمر الدستوري في لندن، ثم مندوبًا ونائبًا لرئيس الجمعية الاستشارية في المجلس الاوروبي. وعمل مساعد رئيس الوزراء في ما بين (١٩٧١–١٩٧٦). وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٧٦ انتخب رئيسًا لجمهورية مالطا. يهتم بالشعر والأدب، وهو عضو أكاديمية مالطا للغة، وله عدة مؤلفات شعرية.

• **بونيتشي، أوغو مفسود** Bonnici, U.F. (١٩٣٢–): رئيس الحكومة العمالية في ١٩٨٤ خلفًا لدوم مينتوف. ولد في كونسبيكوا. درس الحقوق في جامعة فاليتا، وتخصص في قانون العمل في انكلترا. مارس المحاماة، وأصبح، في ١٩٦٩، المستشار القانوني للاتحاد العام للشغيلة، وهو أهم تنظيم نقابي في الجزيرة. أعلن، بعد ذلك، عن انتمائه إلى حزب العمال الذي يرأسه دوم مينتوف، فطلب منه هذا الأخير، في ١٩٨٠، ان يعاونه في قيادة الحزب وتوجيهه، ولا سيما أن الانتخابات النيابية كانت على الأبواب. وفي ١٩٨٣، اصبح نائبًا في البرلمان ونائب رئيس الحكومة ووزير العمل، ثم وزير الشؤون الاجتماعية. وفي اواخر ١٩٨٤، خلف دوم مينتوف على رأس الحكومة العمالية (راجع النبذة التاريخية).

• **مينتوف، دوم** Mintoff, D. (١٩١٦–): رجل دولة، انتزع استقلال بلاده من بريطانيا وانتهج سياسة حياد وعدم انحياز وصداقة مع العرب، خصوصًا لجهة تأييده القضية الفلسطينية وحسن علاقاته مع ليبيا والعراق؛ واشتهر بمناوأته الكنيسة الكاثوليكية ومدارسها الخاصة على قاعدة علمنة التعليم وإلزاميته ومجانيته.

ولد دوم (تصغير دومينيك) مينتوف في مدينة كوسبيكوا وكان والده يعمل طباخًا في البحرية البريطانية. درس الهندسة المعمارية في جامعة أوكسفورد بفضل منحة دراسية حصل عليها. انضم إلى حزب العمال المالطي وأصبح رئيسه في ١٩٥٤، وظل محتفظًا بهذا المنصب طيلة حياته السياسية. ترأس الحكومة المالطية مرتين متواليتين: ١٩٥٥–١٩٥٨ و١٩٧١–١٩٨٤ حيث استقال لأسباب صحية. وعندما ترأس الحكومة للمرة الأولى دعا إلى ضم مالطا إلى المملكة المتحدة، فجوبه بمعارضة شديدة من الحزب الوطني (المحافظون) والكنيسة المالطية. لكن مع عودته إلى الحكم في العام ١٩٧١ انتهج سياسة مغايرة تمامًا، إذ دعا إلى استقلال الجزيرة وإلى إجلاء القوات البريطانية كليًا عنها. وقد انتزع استقلال مالطا في العام ١٩٧٤ (راجع النبذة التاريخية).



مالي

بطاقة تعريف

الإسم: مالي Mali، ويعني «المكان الذي يعيش فيه الملك».

الموقع: في افريقيا. مقفلة (لا منفذ لها على البحر). تحيط بها الجزائر، النيجر، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، السنغال وموريتانيا.

المساحة: مليون و٢٤١ ألف و٢٣١ كلم² (١٢٤١٢٣١).

العاصمة: باماكو Bamako. وأهم المدن سيغو Segou، سيكاسو Sikasso، موبتي Mopti، غاو Gao، كايس Kaes، تومبوكتو Tombouctou، سان San (راجع مدن ومعالم).

اللغات: عشر لغات هي لغات القبائل الرئيسية في البلاد: بومبارا، بول، سوننكي، سورحي، سنوفو، توماشيك، بوبو، بوزو، دوغون، وماندينكا. الفرنسية (رسمية)، ويتكلم الطوارق العربية.

السكان: يعدون نحو ١٢ مليون نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠)، ويتوزعون على ٢٣ قبيلة إتنية، أهمها مجموعة قبائل الماندي والبولهار. نحو ٩٤٪ منهم مسلمون، و٤٪ كاثوليك، و٢٪ إحيائيون (معتقدات أصلية).

الحكم: نظام الحكم جمهوري برلماني. الدستور المعمول به صادر في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢ بعد استفتاء عليه حيث نال موافقة ٩٩,٧٦٪ من الاصوات. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر لولاية من خمس سنوات. البرلمان من ١٤٧ عضوًا منتخبًا لخمس سنوات. وتقسم البلاد إداريًا إلى ثماني مناطق.

الاحزاب: أهمها: حزب الوفاق من اجل الديمقراطية في مالي، تأسس عام ١٩٩٠، ويرأسه ابراهيم بوبكر كيتا؛ حزب الديمقراطية والتقدم، تأسس ١٩٩١، يرأسه إدريسا تراوري؛ حزب المؤتمر الوطني للمبادرة الديمقراطية، تأسس ١٩٩٠، ويتزعمه مونتاغا تال؛ حزب الاتحاد السوداني–التجمع الديمقراطي الافريقي، تأسس في ١٩٤٦، وحظر في ١٩٦٨، زعيمه مامادو بامو توري.

تمرد الطوارق: قادت هذا التمرد «الجبهة الاسلامية العربية لبلاد أزواد»، زعيمها ذهبي سيدي محمد؛ و«الجيش الثوري لتحرير أزواد»، زعيمه عبد الرحمن الغالا (راجع «أزواد» في الجزء الأول).

الاقتصاد: آخر المؤشرات المستقاة من الكتاب السنوي Etat du Monde 2002: التنمية البشرية ٠,٣٧٨ (ما يشير إلى أن مالي ضمن لائحة أفقر بلدان العالم وأكثرها تخلفًا)؛ الناتج المحلي الاجمالي ٧٩٧٢ مليون دولار؛ معدل النمو السنوي (العام ٢٠٠٠) ٤,٤٪؛ حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٧٥٣ دولارًا؛ معدّل التضخم -٠,٧٪.

يعمل ٧٣٪ من اليد العاملة في الزراعة (التي تساهم بـ٤٤٪ من الناتج الاجمالي)، و٦٪ في الصناعة (١١٪)، و٢٠٪ في الخدمات (٤٣٪) و١٪ في المناجم (٢٪). أهم الدول المانحة فرنسا. أهم المنتوجات الزراعية: السورغو، الارز، الذرة، قصب السكر، الفستق، القطن، الخضار، الفاكهة، المانيوك، البطاطا الحلوة والتبغ.

أهم المناجم: الذهب (في مالانا، سياما وساديولا)، الملح، الحديد، الماس. تقتصر الصناعة على تعليب بعض المواد الغذائية، والتبغ والإسمنت والأقمشة والمواد البلاستيكية.

نبذة تاريخية

أرض حضارات قديمة: في داخل الحدود التي تشكل اليوم جمهورية مالي، نشأت ونمت ثلاث من أهم وأقوى الممالك التي عرفتها افريقيا السوداء. وهذه الممالك الثلاث: مملكة الماندينكا (منها إسم البلاد «مالي»)، ومملكة غانا (يجب عدم الالتباس مع دولة غانا الحالية)، ومملكة سونغائي. وقد اعتمدت هذه الممالك، في اقتصادها وثرواتها، على حركة التجارة التي كانت تعبر الصحراء الافريقية. وكانت مملكة غانا (وهي سابقة للاثنتين الأخريين) مركزًا مزدهرًا لتجارة الذهب، على الرغم من قلة التجار الذين كانوا يجرأون على عبور الصحراء. وكانوا، بعد عودتهم، يتحدثون عن قوة هذه المملكة وازدهارها. أما مملكة مالي (ماندينكا)، التي اعقبت مملكة غانا، فقد سيطرت على الاراضي الممتدة على طول نهر النيجر، وكان لها نفوذ واسع على جميع المناطق المجاورة، ووصلت إلى أوج عزّها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ثم أخذت تهن تدريجيًا تاركة المجال أمام مملكة سونغائي. وكانت سونغائي قد بدأت في النهوض منذ القرن الثاني عشر، فبنت مدينة تومبوكتو، أحد أهم الاسواق التجارية للعالم الاسلامي في ذلك الوقت، فضلًا عن أنها كانت مركزًا ثقافيًا ودينيًا.

أثر الاسلام في العصر الوسيط: كانت قبائل ماندينكا Mandinka القاطنة في الرقعة الواقعة إلى الجنوب من غانا، ما بين أعالي نهري النيجر والسنغال، نواة امبراطورية مالي التي كانت معروفة في القرن الحادي عشر ويسميها البكري «مَلَل». و«يحدثنا البكري عن إسلام ملكها آنذاك فيقول: «وملكهم يعرف بالمسلماني، وإنما سُمي بذلك لإن بلاده أجدبت عامًا بعد عام، فاستقسوا بقرابينهم من البقر حتى كادوا يفنونها ولا يزدادون إلا قحطًا

وشقاء، وكان عنده ضيف من المسلمين يقرأ القرآن ويعلّم السنّة، فشكا إليه الملك ما دهمهم من ذلك، فقال له: ايها الملك، لو آمنت بالله تعالى وأقررت بوحدانيته، وبمحمد عليه الصلاة والسلام، وأقررت برسالته، واعتقدت شرائع الاسلام كلها، لرجوت لك الفرج مما أنت فيه وحلّ بك... فلم يزل به حتى أسلم وأخلص نيته، وأقرأه من كتاب الله ما تيّسر عليه، وعلّمه من الفرائض والسنن ما لا يسع جهله، ثم استأتى به إلى ليلة جمعة، فأمره فتطهر فيها طهرًا سابغًا، وألبسه المسلم ثوب قطن كان عنده (...) فما انفرج الصباح إلاّ والله قد أعمّهم بالسقي. فأمر الملك بكسر الدكاكير (الاصنام) وإخراج السحرة من بلاده، وصح اسلامه وإسلام عقبه وخاصته، وأهل مملكته مشركون. فوسموا ملوكهم مذ ذاك بالمسلماني» (أمين توفيق الطيبي، استاذ جامعي فلسطيني في أوكسفورد، «الحياة»، ١١ كانون الاول ١٩٩٨، ص١٨).

ولم تنته امبراطورية مالي في القرن الخامس عشر حتى كان كل سلاطينها من المسلمين، وأدّى كثير منهم فريضة الحج، ما زاد من هيبتهم لدى المسلمين من رعاياهم وفي العالم الاسلامي. وأشهر سلاطين مالي منسى موسى (حكم ١٣٢١–١٣٣٧) الذي اشتهر بالورع، وفي عهده شهدت مالي أوج رخائها وازدهارها، واجتذب إلى بلاده الكثيرين من التجار والعلماء المسلمين الذين ساهموا في النهضة، وأصبحت مالي معروفة في اوروبا، وزادت تجارتها في مصر، حتى انه كان لذهب مالي دوره في تاريخ حوض البحر المتوسط «حيث بدأ تداول هذا الذهب من القرن الرابع عشر عقب الحج الشهير لملك مالي منسى موسى» (أمين توفيق الطيبي، المرجع المذكور، نقلًا عن فرناند بروديل).

واهتم منسى ببناء الجوامع، وكان أشهرها جامع تومبوكتو. وأقام العلاقات مع المغرب ومصر، وخصوصًا مع مصر في ايام المماليك، حيث ساهم الحج في تنمية العلاقات الثقافية والدينية بين مالي ومصر، وكان بعض كبار العلماء من تومبوكتو في طريقهم إلى مكة ودعوتهم منها يقيمون فترة في القاهرة حيث كانوا يدرسون على أبرز العلماء في الجامع الأزهر.

«يقول توماس هودجكين–من كبار المتخصصين في تاريخ السودان الغربي (مالي)– معلقًا على أثر الاسلام في مالي في نهاية القرن الرابع عشر: «إن المصادر الوثائقية الوفيرة نسبيًا عن تاريخ مالي في القرن الرابع عشر تمكننا من الحكم على مدى ما حققه الاسلام آنذاك في تحوير النظم والاعراف المحلية السائدة قبل وصول الاسلام، كما هي الحال بالنسبة إلى المراسم في البلاط، وصيام شهر رمضان، والاحتفال بالعيدين، واستخدام القضاة (في المدن)، وتأسيس المدارس القرآنية، والاستعانة بالمتخصصين الاغراب (مع تنويع العلاقات الخارجية بحيث تشمل مصر والحجاز، فضلًا عن المغرب)» (أمين توفيق الطيبي، مرجع مذكور).

بدء التراجع: هوجمت امبراطورية مالي في القرن الخامس عشر من قبل الموسي Mossis وقبائل سانغهاي Sanghais التي كان نفوذها متعاظمًا. فحكم زعيم السنغهاي سوني علي Soni Ali في الفترة الواقعة بين ١٤٦٢ و١٤٩٢، وأرسى دعائم امبراطورية غاو Gao، واستولى على مراكز التجارة في تومبوكتو ودجني Djenne، وقاتل الموسي والطوارق وقبائل البول Peul.

بعد سوني علي، تزعم الامبراطورية بقوة السلاح أحد الحكام وإسمه أسكيا محمد Askia M. (١٤٩٢–١٥٢٨)، فعزّز حدودها وأصبحت تومبوكتو العاصمة الثانية للامبراطورية، فعرفت نهضة ثقافية واسعة شارك فيها العلماء المسلمون.

سقطت الامبراطورية بعد صراع مع سلطان المغرب وهزيمة حاكمها تونديبي Tondibi في ١٢ نيسان ١٥٩١، كما استطاع الطوارق الوصول إلى تومبوكتو والاستقرار فيها بدءًا من العام ١٧٣٧.

وبتزايد قوة وبأس قبائل البومبارا Bombaras نشأت على أنقاض الامبراطورية مملكة السيغو Segou، وتعاقبت عليها سلالات من قبائل مختلفة: كوليبالي Koulibalis حتى ١٧٧٠،

دياراس Diaras مع نغولو Ngolo ١٧٧٠–١٧٩٠، موسون Mauson (١٧٩٠–١٨٠٨)، ودا Daa (١٨٠٨–١٨٢٧).

في بداية القرن التاسع عشر، نجح زعيم قبائل البول Peul، شيخو حمادو، في إنشاء امبراطورية البول. لكنه سرعان ما اصطدم، نتيجة اعتناقه الاسلام، بقبائل البامبارا والبولو الذين كانوا متمسكين بمعتقداتهم الاحيائية الافريقية الاصلية؛ واصطدم كذلك بالمور Maures والطوارق؛ لكن ابنه استطاع الوصول إلى تومبوكتو (١٨٤٤–١٨٥٣).

الاستعمار الفرنسي: في ١٨٥٧، طرد الفرنسيون أحد أكبر زعماء قبائل السنغال الحاج عمر، فقصد نيورو Nioro في مالي، ثم استطاع إطاحة حكم قبائل البومبارا، وتسلّم ابنه مقاليد السلطة ١٨٦١–١٨٩٠.

في هذه الأثناء كان الصراع بين غينيا ومالي على أشدّه، الأمر الذي أفسح في المجال أمام الفرنسيين لمد نفوذهم من السنغال. فبنوا حصن مدين Medine في مالي (١٨٥٧)، وأتبعوه ببعثات فرنسية متوالية حتى انتهوا إلى الاستيلاء التام على الاراضي (١٨٩٣) بقيادة الكولونيل أرشينار Archinard، ثم انتزعوا سيكاسو Sikasso (١٨٩٨). وقد أطلق الفرنسيون على هذه المناطق إسم «السودان الفرنسي»، ثم ضموها إلى سلطة حكومتهم المسماة «الحكومة العامة لافريقيا الغربية الفرنسية» التي أقاموها في العام ١٨٩٥. وفي ١٩٠٤، أصبحت الاراضي المحتلة تعرف باسم «مستعمرة النيجر–السنغال العليا»، وكانت عاصمتها في البدء كايس Kayes، ثم حلت محلها باماكو (١٩٠٨).

في العام ١٩٢٠، أعاد الفرنسيون إسم «السودان الفرنسي»، وكانوا اقتطعوا، في ١٩١٩، جزءًا من الاراضي الواقعة في الشرق بعد إنشاء فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًا).

أما المناطق الشمالية التي كان يقطنها المور Maures (أو الموريتانيون) فقد أعطتها فرنسا لموريتانيا سنة ١٩٤٥. وفي ١٩٤٦ غيرّ الاستعمار الفرنسي من صيغة استعماره للبلاد، حيث بدأ يعتبرها من ضمن «أقاليم ما وراء البحار» في اطار الاتحاد الفرنسي.

الاستقلال: في ١٩٥٧، نال «السودان الفرنسي» (جزء من «فدرالية مالي») حكمه الذاتي. وفي ١٩٥٨، أعلن عن قيام «الجمهورية السودانية»، عضو مستقل ضمن المجموعة الفرنسية، على أثر استفتاء عام. وفي ١٩٥٩، شكلت هذه الدولة الجديدة مع السنغال «اتحاد مالي». لكنه لم يدم سوى سنة واحدة بسبب الخلافات السياسية. فتم الانفصال في ٢٠ آب ١٩٦٠، ما أدى إلى ولادة «جمهورية مالي» في ٢٢ ايلول ١٩٦٠، وانسحبت من المجموعة الفرنسية، وأعلنت استقلالها التام، وانتخب موديبو كيتا Modibo Keita (١٩١٥–١٩٧٧) رئيسًا للجمهورية الذي حكم حتى ١٩٦٨.

انقلاب، عهد موسى تراوري: تبنى موديبو كيتا خطًا اشتراكيًا من دون أن يقطع علاقاته مع الدول الغربية. لكن سياسته الاقتصادية والمالية لم تؤد إلى أي تحسن، ما أدّى إلى استياء شعبي بدأت آثاره تظهر حينما تولى كل السلطات في ١٩٦٧ وباشر بسياسة التقشف. فبدأت الصراعات تظهر إلى العلن. وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٨، أطاحه انقلاب عسكري، وشُكلت «اللجنة العسكرية للتحرير الوطني» التي نصّبت الملازم الاول موسى تراوري Moussa Traoréزعيمًا للدولة. لكن تراوري ما لبث أن جعل من نفسه جنرالًا، ثم جمع ما بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

في حزيران ١٩٧٤، أُقرّ دستور جديد نص على انتخاب رئيس جمهورية ورئيس وزراء لمدة ست سنوات، يجدد لهما مرة واحدة، وكذلك على انتخاب جمعية عمومية (برلمان) لمدة أربع سنوات، وعلى إنشاء حزب حاكم وحيد، هو «الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي» (UPDM).

لكن المصاعب والمشاكل الاقتصادية بدأت بالتفاقم خاصة بعد الجفاف الذي ضرب مالي خلال ١٩٧٢–١٩٧٥، وتخلي فرنسا عن مساعداتها

الاقتصادية في بداية ١٩٨٠. فاضطر الرئيس تراوري على تقديم العديد من التنازلات. فطلب ضمّ بلاده إلى «الاتحاد النقدي لافريقيا الغربية»، وتحرير الاقتصاد، ما أدى إلى زوال عشرين شركة تسيطر عليها الدولة من أصل ثلاثين.

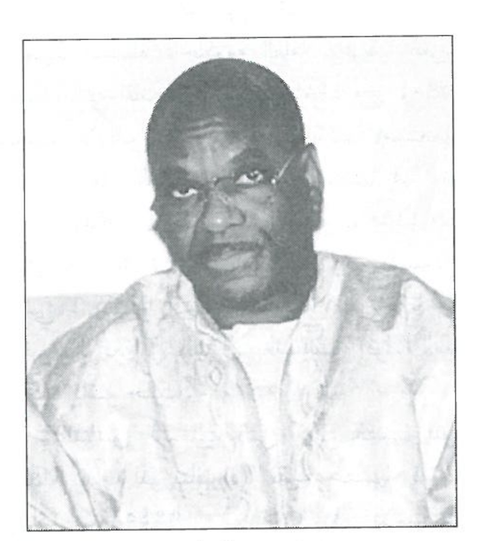
إن تحرير الاقتصاد، وعدم قدرة النظام الحاكم على حل النزاعات مع فولتا العليا (بوركينا فاسو) حول الحدود وتفشي الرشوة والفساد، كلها زادت من النقمة الشعبية، كما زادت، في المقابل، من القمع، مثلما حدث بعد انتفاضة الطلاب بين تشرين الثاني ١٩٧٩ وآذار ١٩٨٠. وقد أودت الانتفاضة بحياة رئيس الاتحاد الطلابي الوطني عبد الكريم كامارا، وحياة أمينة عام اللجان المدرسية، الفتاة روكيا كواتي، كما اعتقل عدد من الأساتذة الجامعيين. وفي آذار ١٩٨١، جرت محاولة لاغتيال الرئيس تراوري.

في ١٩٨٤-١٩٨٥، ضربت البلاد موجة من الجفاف تسببت في مجاعة، ونشب نزاع حدودي مع بوركينا فاسو لم يجد حلًا له إلا في حكم أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٢ كانون الثاني ١٩٨٧. وكانت مالي عادت للانضمام إلى الاتحاد النقدي لدول غربي افريقيا (١٧ شباط ١٩٨٤)، واستقبلت الرئيس فرنسوا ميتران في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٦.

مجلس عسكري: عرف صيف ١٩٩٠ اشتباكات مع الطوارق (المطالبين باستقلال ذاتي في بلادهم «أزواد»، راجع الجزء الاول)، كما عرف مطلع ١٩٩١ اضطرابات داخلية أسفرت عن نحو ١٥٠ قتيلًا. وفي ٢٦ آذار ١٩٩١، وقع انقلاب عسكري سارع قادته إلى تشكيل «مجلس الوفاق الوطني» (رئيس و١٦ عضوًا)، وتعليق الدستور، واعتقال الرئيس تراوري الذي أفيد انه كان، قبل وقت قصير، نقل إلى الخارج ولحسابه الخاص مبلغ ١٢ مليار فرنك (أودع نصفها في البنوك السويسرية)، وحكم عليه بالاعدام (ثم خفض هذا الحكم إلى السجن المؤبد في العام ١٩٩٧).

في ٣١ آذار ١٩٩١، عين المجلس العسكري قائده، الليوتنان كولونيل أمادو (أحمدو) توماني توري رئيسًا للجنة المؤقتة للسلم الأهلي. لكن الاحداث الدامية مع الانفصاليين الطوارق استمرت، كما تخللتها اضطرابات داخلية في باماكو وتوصلت محاولات معالجة الوضع في الشمال (مناطق الطوارق) إلى عقد مؤتمر خاص بالشمال (كانون الاول ١٩٩١).

عهد ألفا عمر كوناري: في ٢٢ شباط ١٩٩٢ جرت انتخابات جزئية (١٥ نائبًا من أصل ١٢٩) فاز بـ١٠ مقاعد منها حزب «الوفاق من اجل الديمقراطية في مالي» (تأسس في العام ١٩٩٠ على يد ابراهيم بوبكر كيتا)، وفي ٨ آذار جرت الدورة الثانية، فحقق فيها حزب الوفاق فوزًا آخر (٧٦ مقعدًا). وفي نيسان عقد ميثاق بين الحكومة والطوارق. وفي ٨ حزيران ١٩٩٢، انتخب ألفا عمر كوناري Alpha Oumar Konare (مولود ١٩٤٦) رئيسًا للجمهورية. وفي ٤ شباط ١٩٩٤، شكل ابراهيم بوبكر كيتا (مولود ١٩٤٥) الحكومة الثالثة في عهد كوناري. وأهم ما واجهته هذه الحكومة قضية بلاد «أزواد» (راجع تاليًا). وفي ١١ ايار ١٩٩٧، أعيد انتخاب ألفا



ابراهيم بو بكر كيتا.

عمر كوناري لولاية جديدة، ونال ٨٤,٣٦٪ من الاصوات في مواجهة خصمه مامادو ماريباترو ديابي.

أعقبت الانتخابات الرئاسية انتخابات برلمانية (٢٠ تموز و٣ آب ١٩٩٧) حصد منها حزب الوفاق الحاكم ١٣٠ مقعدًا من أصل ١٤٧. فسيّرت المعارضة مظاهرات عنيفة ضد النتائج، لكنها عادت وأصيبت بهزيمة أخرى في الانتخابات البلدية (٢١ حزيران وخريف ١٩٩٨).

النمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد في العام ١٩٩٧ (٦,٧٪) مردّه، في جزء كبير منه، إلى الزيادة في تصدير القطن، خصوصًا إلى الدول الآسيوية، وفي إنتاج الذهب من منجم ساديولا Sadiola، وكذلك إلى العمل الحثيث في إنهاء العمل في سدّ مانتالي (جزء من مشروع نهر السنغال) الذي سيؤمّن جزءًا كبيرًا مما تحتاجه البلاد من استهلاك في الطاقة.

هذه الايجابية الاقتصادية ترافقت مع حركية سياسية ودبلوماسية للرئيس كوناري اقليميًا ودوليًا: وساطاته في أزمات البلاد المجاورة وفي الازمة الكونغولية (كانون الثاني وحزيران ١٩٩٧)، ارسال كتيبة مالية إلى ليبيريا (شباط ١٩٩٧) لدعم قوات السلام الافريقية هناك، وزيارات عديدة قام بها كوناري سواء إلى بلدان افريقية أو اوروبية أو إلى الولايات المتحدة. وفي كانون الاول ١٩٩٧، زار رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان مالي للبحث في موجات هجرة الماليين إلى فرنسا، الدولة المانحة الاولى (أكثر من ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي في العام ١٩٩٧).

وفي العام ١٩٩٨-١٩٩٩، حقق الرئيس كوناري (والحزب الحاكم، «الوفاق من اجل الديمقراطية في مالي») نصرًا سياسيًا داخليًا إبان استكمال الانتخابات البلدية. فبعد أن كانت المعارضة أصلت هذه الانتخابات موقفًا متشددًا بالدعوة إلى مقاطعتها، ما وضع البلاد في أجواء أزمة سياسية حادة حاول الرئيس الاميركي الأسبق جيمي كارتر ان يلعب فيها دورًا وسيطًا، عادت واشتركت في دورتيها الأخيرتين (أيار وحزيران ١٩٩٩) اللتين جرتا في أجواء هادئة، ولم تحقق فيهما عددًا يذكر من المقاعد التي حصد الحزب الحاكم اكثريتها المطلقة (٥٩٪ من المقاعد).

وبعد الانتهاء من العملية الانتخابية، الرئاسية والبرلمانية والبلدية (١٩٩٧-١٩٩٩)، عكف الرئيس كوناري على تأكيد احترامه الدستور وعدم رغبته في الترشح لولاية ثالثة. وأطلق، في آذار ١٩٩٩، حملة ضد الفساد، وفي الوقت نفسه، بدأ باجراءات اصلاحية في القضاء.

في ١٠ تشرين الاول ١٩٩٩، أعيد تكليف رئيس حزب «الوفاق» ابراهيم بوبكر كيتا، رئاسة الحكومة. لكنه جوبه بنقد متصاعد من الرأي العام. فقدّم استقالته في ١٤ شباط ٢٠٠٠، وحلّ محله، بعد يومين، الاختصاصي في الاقتصاد ماندي سيديبي Mande Sidibe.

في المناطق الشمالية من البلاد، قامت بعض حركات العصيان الناتجة عن خلافات قبائلية، وقتل، في آذار ٢٠٠٠، ثلاثة هولنديين، الأمر الذي كشف عن غياب للأمن وللسلطة في هذه المناطق.

ومنذ أواسط العام ٢٠٠٠، بدأت الحياة السياسية في مالي تنشغل بالاستعداد للانتخابات الرئاسية المتوقعة عند نهاية ولاية الرئيس الحالي ألفا عمر كوناري في العام ٢٠٠٢. «مجموعة احزاب المعارضة» لم تتوصل إلى اتفاق حول موقف موحد إزاء هذه الانتخابات. ففي تموز ٢٠٠٠، تعرضت المجموعة لهزة كبرى بخروج عدة احزاب منها، أهمها «حزب الحركة من اجل الاستقلال والاندماج الافريقي» الذي يتزعمه محمد لامين تراوري، وحزب «الاتحاد السوداني-التجمع الديمقراطي الافريقي»، و«الحزب المالي من أجل إنماء الريف»، التي أعلنت (هذه الاحزاب) عن نيتها المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

وكذلك دخل الحزب الحاكم (الوفاق من اجل الديمقراطية في مالي) في أزمة بعد استقالة رئيسه ابراهيم بوبكر كيتا من رئاسة الحكومة، وتمسكه برئاسة الحزب رغم الانتقادات التي كان يتلقاها من قبل تيار «المجدّدين» في الحزب الذين يتزعمهم سوميلا سيسيه وسوميلو ميغا، والذين توصلوا، في مؤتمر الحزب العام (تشرين الثاني ٢٠٠٠) إلى الفوز

ب٩٥٪ من ال٣٥ مقعدًا التي تشكل مقاعد اللجنة التنفيذية، وإلى إبعاد ابراهيم أبو بكر كيتا عن رئاسة الحزب وانتخاب ديوكوندا تراوري Diocounda Traoré مكانه. فلجأ المقربون من كيتا إلى تأسيس حزب جديد (شباط ٢٠٠١) أطلقوا عليه إسم «خيار ٢٠٠٠» مكرّسين بذلك انشقاق الحزب الحاكم، كما عمد كيتا نفسه إلى تأسيس «التجمع من أجل مالي» في ٣٠ حزيران ٢٠٠١.

في تقريرها للعام ٢٠٠٠، ثمّن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عاليًا الانجازات التي حققها الاقتصاد المالي. وذلك على صعيد الانتاج الزراعي، وخاصة في قطاع الحنطة (٢٩٥١٦٠٠ طن)، والمداخيل السياحية التي وصلت إلى ٩٠ مليون دولار، وانخفاض الاسعار بنسبة ٠,٧٪، وتحقيق النمو بمعدل ٤,٤٪، والتقدم في الخصخصة، ومحاربة الفساد. ونتيجة لذلك، قررت المؤسسات الدولية، في ايلول ٢٠٠٠، تخفيض الدين عن البلاد بقيمة ٥٢٣ مليون دولار، كما ألغت فرنسا ٤٠٪ من دينها النقدي الذي كان قد وصل إلى ١,٥ مليار فرنك. لكن ثمة مصاعب عادت، مع مطلع العام ٢٠٠١، لتواجه البلاد، خصوصًا في قطاع إنتاج القطن، وفي ارتفاع اسعار النفط، وإزاء التراجع في إنتاج الحنطة العائد لقلة الامطار.

«أزواد»، طوارق وعرب وقضية

جذور المشكلة: (راجع «أزواد» في الجزء ١). يطلق إسم أزواد على المنطقة الصحراوية الواقعة في شمال مالي، ويسكنها العرب والطوارق وبعض المجموعات العرقية، أهمها قبائل السونغاي.

يشكل العرب الأزواديون نسيجًا بشريًا متجانسًا مع سكان موريتانيا والصحراء الغربية وجنوب المغرب وجنوب الجزائر. أما الطوارق فهم أحفاد البربر الذين يعتقد أن العرب طردوهم من ليبيا في القرن السابع.

شهدت أزواد ازدهارًا اقتصاديًا وعمرانيًا وثقافيًا استمر حتى نهاية القرن الثامن عشر، باعتبارها على خط القوافل بين ما كان يعرف ببلاد السودان والشمال الافريقي. وخرّجت مدارس تومبوكتو، عاصمة الاقليم، عددًا كبيرًا من رجال العلم والادب والدين من أبناء المنطقة، خصوصًا موريتانيا والمغرب. ورغم ذلك بقيت البداوة السمة الغالبة للسكان، خصوصًا لدى الطوارق.

وخلال الفترة الاستعمارية رفض الأزواديون أي صلة بالفرنسيين. ومع أن فرنسا تمكنت من إخضاع كل بلاد السودان (مالي الحالية) بما فيها عاصمة أزواد، تومبوكتو (احتلت عام ١٨٩٣)، فإن أزواد لم تخضع حتى كان عام ١٩٣٢ حين أخضع الفرنسيون المغرب بأسره، إذ كان الأزواديون يستخدمون الصحراء والجبال للمقاومة.

بداية المشكلة الحالية في ١٩٦٣: مُنح إقليم أزواد استقلالًا ذاتيًا منفصلًا عن «بلاد السودان» (مالي)، ما خفف العمليات ضد الفرنسيين الذين تمكنوا من إقامة صلات مع زعماء أزواديين.

ولما منح الفرنسيون مالي استقلالها، ردّ الأزواديون، بعد نحو ثلاثة أعوام، أي في ١٩٦٣، بالعصيان المدني الذي قمعته السلطات المالية بوحشية، وساعدها بذلك الرئيس الجزائري أحمد بن بللا (كان يقول بالاشتراكية نظير الرئيس المالي موديبو كيتا). وعلى أثر هذه الانتفاضة، وُضع إقليم أزواد تحت الحكم العسكري. وجاء حكم الجيش، والإهمال الكامل للاقليم، ليحفرا هوة سحيقة بين شمال مالي وجنوبها.

وزاد من مضاعفات تمرد ١٩٦٣، ومن عمق الهوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشمال والجنوب، الجفاف المدمّر الذي ضرب المنطقة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٤. وبسبب هلاك الثروة الحيوانية في الشمال (أزواد) اضطر عدد كبير من الأزواديين إلى الاحتشاد في ضواحي المدن بانتظار المساعدات الغذائية الدولية، واضطر آخرون إلى الهجرة إلى ليبيا وموريتانيا والجزائر.

من هؤلاء «المحتشدين» في دار الغربة وفي أكواخ ضواحي المدن انطلقت ثورة الأزواديين (في ١٩٩٠)

التي شغلت مالي والدول المجاورة لسنوات عديدة. وقد قاد الثورة شبان تدرب بعضهم في معسكرات ليبية، وشارك في الحرب سواء في تشاد أو لبنان أو فلسطين. وأثارت عملياتهم في داخل أزواد الذعر في نفوس ممثلي الادارة المالية الذين فرّوا من الاقليم.

اتفاق انهار: في محاولة لوقف الثورة، عقد مؤتمر للدول المطلة على الصحراء، أي المعنية باقليم أزواد، في الجزائر في ايلول ١٩٩٠ حضره الزعيم الليبي معمر القذافي الذي ارتدى زي الطوارق في إشارة واضحة إلى أنه يتبنى الثورة الأزوادية. وبوساطة جزائرية أجرت حكومة الرئيس المالي موسى تراوري، أثر هذا المؤتمر، اتصالات مع ممثلي «الجبهة العربية الاسلامية لتحرير أزواد» و«الحركة الشعبية لتحرير أزواد» (وكانا الفصيلين الوحيدين آنذاك). وأسفرت الاتصالات عن ابرام اتفاق سلام في تمنراست في الجزائر، في كانون الثاني ١٩٩١، تعهدت بموجبه الحكومة المالية تخصيص ٤٧,٣٪ من مخصصات التنمية للاقليم (أزواد) ودمج المقاتلين (عناصر الجبهتين المذكورتين) في الجيش، والاسراع في تطبيق نظام لا مركزي يسمح بقدر من الادارة الذاتية، وسحب الجيش من المناطق التي يوجد فيها المدنيون، واغلاق بعض القواعد العسكرية في الشمال، وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في المذابح التي نفذها الجيش في صفوف المدنيين العرب والطوارق في الاقليم.

في المقابل، التزم الثوار بالتخلي عن المطالبة بالانفصال، الانفصال الذي كانت الجزائر تخشى انتقال عدواه إلى طوارق منطقتها (وكذلك البربر). لكن اتفاق تمنراست انهار، لتعود الحرب أشد ضراوة، ويقوم الجيش المالي أثناءها بارتكاب المزيد من المذابح ضد العرب والطوارق، وتستقبل موريتانيا والجزائر وبوركينا فاسو أفواجًا أخرى من اللاجئين. وفي الأثناء عقدت مالي وموريتانيا (في ١٨ كانون الاول ١٩٩٢) اتفاقًا على تثبيت الحدود بينهما اعتبره ثوار أزواد أنه موجه ضدهم، في حين أعلنت الدولتان أن الهدف منه هو ضمان أمن المدنيين في المنطقة الحدودية وتفادي صدام غير مقصود بين حرس الحدود.

«معاهدة وطنية» انهارت ايضًا: واصلت الدول المجاورة، خصوصًا الجزائر، مساعي إحلال السلام، ونجحت في جمع ممثلي الحكومة المالية والثوار مجددًا في الجزائر العام ١٩٩٢، وتمّ التوصل إلى اتفاق سُمي «المعاهدة الوطنية»، تضمن أهم بنود الاتفاق السابق مع إضافة منح الاقليم «وضعًا خاصًا» تكون له بمقتضاه مجالس محلية تتولى تسيير أموره الذاتية. ولم يصمد هذا الاتفاق «المعاهدة» سوى نحو سنة ونيف (حتى اواسط ١٩٩٤)، وذلك أن الحكومة المالية تباطأت في تنفيذ بنوده، كما أن الجيش المالي عارض دمج المقاتلين فيه.

وقد لوحظ أن هذه العودة إلى الحرب تزامنت مع ظهور حركتين مسلحتين للسود، هما حركة «غاندا كوي»، وتعني «أهل الارض»، وتنطق باسم قبائل السونغاي؛ وحركة «لافيا»، وتعني «العافية» الناطقة باسم مجموعة «بيللات» التي تمثل الأتباع السابقين للطوارق. وقامت «غاندا كوي» بذبح مجموعة من الطوارق في بلدة تاشاران في ايار ١٩٩٤، ما أدّى إلى أن يجهز الثوار حملة عسكرية من عناصر مندمجة في الجيش بموجب «المعاهدة الوطنية» لتاديب السونغاي في بلدة أخرى إسمها فافا. لكن الجيش المالي كمن للمجموعة فقتل زعيم الجناح العسكري ل«الجبهة العربية لتحرير أزواد» أبو بكر الصديق وعددًا من الضباط والجنود العرب. فدخلت المنطقة منذ تلك الواقعة موجة جديدة من العنف شملت مذابح ضد السكان البيض (العرب والطوارق) بالتعاون بين الجيش المالي والمنظمات شبه العسكرية المتعاونة معه، وفرّ مئات الآلاف مجددًا إلى الدول المجاورة.

ضغط دولي ...: في خضم المذابح التي ارتكبها الجيش المالي ومنظمات السود المتعاونة معه، قتل الجيش المالي القنصل السويسري العام جان كلود بربرا (نهاية ١٩٩٤) أثناء قيامه بمهمة إنسانية في أزواد. وقد أثارت هذه الحادثة—فضلًا عما كانت جبهات

تحرير أزواد قد كسبته في صفوف الرأي العام الاوروبي—حملة إعلامية واسعة ضد الحكومة المالية. ووجدت حكومة الرئيس كوناري صعوبات شديدة في إقناع فرنسا، الشريك الغربي الأهم لمالي، بتقديم مساعدات اقتصادية، إذ كان الممولون الفرنسيون يقولون إن استثمار الاموال في مالي وتقديم مساعدات التنمية مرهون باستتباب السلام في الشمال (أزواد).

هذا عن الحكومة التي وجدت نفسها، خلال ١٩٩٥، أنها محرومة من كل مساعدة فرنسية واوروبية إذا لم تتوصل إلى نشر السلام في أزواد. أما بالنسبة إلى المنظمات السياسية والعسكرية في أزواد فقد شعرت بأنها لم تعد قادرة على الاستمرار في القتال بسبب انقساماتها الداخلية وضغوط اللاجئين الأزواديين في الدول المجاورة وضغوط هذه الدول؛ خصوصًا بعد أن قام الرئيس المالي كوناري بجولة زيارات شملت الجزائر ونواكشوط وطرابلس الغرب. وقامت الجزائر وموريتانيا بتنبيه الثوار الأزواديين بأنه لم يعد بمقدورهما تحمل المزيد من القلاقل على حدودهما.

... **وضغط دول الجوار**: كان لكل من الدول الثلاث، الجزائر وموريتانيا وليبيا ما يشجعها على الضغط على الأزواديين وجعلهم يقبلون بانهاء النزاع الأزوادي.

فالجزائر، التي ظلت تمارس نفوذًا على ملفات قضايا الصحراء الكبرى من النيجر، مرورًا بمالي، وانتهاء بالصحراء الغربية، تعيش حربًا أهلية (مذابح الاسلاميين الأصوليين) وتكتوي بنار الساقية الحمراء ووادي الذهب (خلاف البوليساريو والمغرب)، وتخشى مطالب الاقليات القومية الطوارقية (والبربر).

أما موريتانيا التي استقبلت معظم اللاجئين والتي يرتبط العرب الماليون (عرب أزواد) بسكانها ارتباطًا وثيقًا، فكان لها مشاكلها مع أقليتها الافريقية التي تستضيف مالي بعض ناشطيها السياسيين والعسكريين. فارادت موريتانيا التخلص من مشكلة محرجة وخطرة وجدت نفسها متورطة فيها بحكم الجغرافيا والتاريخ. فعمل الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع على التصالح مع أبناء الأقلية الافريقية بصورة غير معلنة لقناعته بأهمية الاستقرار على حدود بلاده مع مالي التي تحولت إلى منطقة متفلتة تعبث فيها فسادًا عصابات من اللصوص متعددة الجنسيات تحت ستار النزاع المالي؛ هذا فضلًا عما تتكبده الخزينة الموريتانية من أموال طائلة في وضع جزء من الجيش الموريتاني في حال استنفار شبه دائمة.

وأما ليبيا، التي سبق لها ودرّبت معظم القادة العسكريين الأزواديين، فقد بدأت تعاني من حصار دولي نتيجة اتهامها في عملية تفجير طائرة مدنية فوق لوكربي الاسكوتلندية.

الحل: في إطار هذه المواقف الخارجية، والداخلية المالية، بما فيها ظروف خلافات متصاعدة بين جبهات الثوار الأزواديين (عرب—طوارق، وقد جهدت حكومة مالي على استبعاد أكثر الجبهات العربية عن كل حوار مفضلة الحوار مع الطوارق)، عاد الأمل المشوب بالشك والحذر، في بادىء الأمر، إلى نفوس الماليين منذ أعلنت الحكومة والجبهات الأزوادية، في أواخر ١٩٩٥، العودة إلى مفاوضات السلام على أساس «المعاهدة الوطنية» الآنفة الذكر. وقد رافق المفاوضات هذه المرة، وضع أمني مستقر نسبيًا في أزواد.

قبيل اختتام المفاوضات التي أسفرت عن الأخذ بمعظم بنود «المعاهدة الوطنية»، زار الرئيس كوناري نواكشوط (آذار ١٩٩٦) قبل ايام قليلة من الاحتفال بـ«شعلة السلام» في مالي التي أريد منها أن تجسّد العودة النهائية للسلام إلى الشمال (أزواد). ويقضي هذا الاحتفال بـ«حرق كل الأسلحة التي تؤخذ من الجبهات»، يليه الاعلان عن دمج المقاتلين الأزواديين في الجيش. وأُعلن في الأثناء أن معظم اللاجئين إلى الدول المجاورة موافقون على العودة، وأن الحكومة المالية حصلت على أموال ووعود بمساعدات لاعادة توطين النازحين.

وفي ٢٧ آذار ١٩٩٦، رعى الرئيس ألفا عمر كوناري احتفالًا رسميًا أقيم في مدينة تومبوكتو

لمناسبة عودة السلام بين الحكم والمتمردين. وحضر الاحتفال وفد جزائري برئاسة وزير الداخلية الجزائري. وكان الوسطاء الجزائريون لعبوا دورًا في دمج المقاتلين الطوارق في الأجهزة الادارية والعسكرية في مالي، ورعوا عملية إعادة ٧٠٠ لاجىء (في شباط ١٩٩٦) إلى مناطقهم في شمال مالي. وخلال الاحتفال الذي كرّس المصالحة تمّ تجميع الاسلحة التي استخدمها المتمردون وأُتلفت في حضور الرئيس كوناري وزعماء جبهة أزواد الموحدة.

وكان لعودة السلام إلى الشمال (أزواد) أن أتاح الفرصة أمام انخراط المزيد من الطوارق في الجيش (١٤٣٥ متمردًا سابقًا من الطوارق أُعلن رسميًا عن انخراطهم خلال حفل أقيم في مطلع تشرين الاول ١٩٩٦)، وأمام عودة اللاجئين الطوارق التي أنجزت في ايار ١٩٩٧ بالنسبة إلى اللاجئين منهم إلى موريتانيا، وفي تشرين الاول بالنسبة إلى اللاجئين في بوركينا فاسو

مدن ومعالم

* **باماكو** Bamako: عاصمة مالي. تقع جنوب—غربي البلاد، على الضفة اليسرى من نهر النيجر. تعد نحو ٨٣٥ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). خط حديد داكار—نيجر يربط العاصمة بمدينة كايس ومدينة داكار، ويمتد حتى يصل إلى كوليكورو (مدينة قريبة من العاصمة). فيها مجمع حراري، ومركز أبحاث مختص بدراسة الحيوانات. صناعات لتوضيب الارز، وأخرى للزيوت.

* **تاوودينّي** Taoudenni: واحة مياه كبرى (حوض) في الصحراء الافريقية واقعة في أقصى شمال مالي. غير مأهولة عمليًا، ولا تتلقى من مياه الامطار سوى ما معدله ٥ مم في السنة. في القرن السادس عشر أخذت مناجم الملح المتوافرة في تاوودينّي تحل محل ملح تيغزّا Teghazza بسبب الحملات المراكشية ضد امبراطورية سونغاي.

* **تومبوكتو** Tombouctou: تقع في شمال مالي (في إقليم أزواد وقاعدته) عند العقدة الكبرى لنهر النيجر، وعلى مسافة ١٠١٨ كلم من العاصمة. تعد نحو ٥٠ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). منها تنطلق القوافل التجارية الباحثة عن ملح تاوودينّي Taoudenni (راجع أعلاه) الواقعة على بعد ٨٠٠ كلم شمالًا.

أسس الطوارق تومبوكتو حوالي القرن الحادي عشر، وأصبحت مركزًا تجاريًا مهمًا بين السودان والمغرب، زارها الرحالة ابن بطوطة في العام ١٣٥٣. استولت عليها حملة مراكشية (مغربية) أمر بها السلطان أحمد منصور في العام ١٥٩٢. وصل إليها رينيه كاييه R. Caillie في ١٨٢٨، وهنريك بارت H. Barth في ١٨٥٣، واحتلها الفرنسيون في ١٨٩٣.

* **سيغو** Ségou: مدينة مالية، واقعة على الضفة اليمنى من نهر النيجر، وتبعد ٢٣٦ كلم عن العاصمة. تعد نحو ١١٢ ألف نسمة (تقديرات العام ٢٠٠٠). مركز ابحاث تجريبي زراعي (مكتب النيجر). صناعات نسيجية (القطن). مركز تاريخي لشعب البمبارا Bambara الذي أسس، في اواسط القرن السابع عشر، ممالك السيغو والكارتا Kaarta على أنقاض مملكة مالي. وتمكنت مملكة سيغو ان تضم ماسينا Macina، ثم توسعت حتى تومبوكتو والسنغال. تمسك شعب البمبارا بمعتقداته الاحيائية الافريقية الاصلية، واصطدم، منذ ١٨٢٠، بشعب البول Peuls المسلمين، وأعلن عليهم الحاجي عمر الحرب المقدسة (الجهاد) منذ ١٨٥٠، واستولى على سيغو في العام ١٨٦١ بعدما كان أجهز على مملكة السيغو. لكن البمبارا واصلوا حرب عصابات ضد المسلمين حتى كان استيلاء أرشينار Archinard الفرنسي على سيغو وبدء الاستعمار.

سيكاسو Sikasso: مدينة مالية، تقع على مقربة من الحدود مع بوركينا فاسو، وعلى مسافة ٣٧٦ كلم من العاصمة باماكو. تعد نحو ١١٠ آلاف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). صناعات نسيجية (القطن) وتوضيب الارز. استولى عليها الفرنسيون في العام ١٨٩٨.

غاو Gao: مدينة مالية، على الضفة اليسرى لنهر النيجر، وعلى مسافة ١٢١٤ كلم من العاصمة. تعد نحو ٧٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). مركز تجاري. من مرفئها النهري يتم تصدير منتوجات ثروة المنطقة الحيوانية (جلود، أصواف، ماشية). تأسست غاو حوالي العام ٦٧٠، وأصبحت في القرن الحادي عشر عاصمة مملكة سونغاي (أو سونغائي، وتكتب صونغائي)، ثم خضعت لسيادة امبراطورية مالي، ثم أصبحت في القرن السادس عشر عاصمة امبراطورية سونغاي تحت حكم أسرة أسكياس Askias، قبل أن تقع في قبضة الغزاة المراكشيين (١٥٩٢).

كايس Kayes: مدينة مالية، على الضفة اليسرى من أعالي نهر السنغال، حيث تنتهي الملاحة فيه، وعلى مسافة ٤١٠ كلم من العاصمة باماكو. تعد نحو ٧٢ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠)، وهي قاعدة منطقة تعد نحو ١٢٥٠٠٠٠ نسمة. مركز تجاري. بالقرب منها حاصر الحاج عمر الفرنسيين في العام ١٨٥٥.

زعماء، رجال دولة وسياسة

تراوري، موسى Traore, M. (١٩٣٦–): ولد في كايس Kayes. وعمل في الخدمة العسكرية في مدرسة الاسلحة المشتركة حتى تشرين الثاني ١٩٦٨، وأصبح رئيس «اللجنة العسكرية للتحرير الوطني» بعد انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٨، ثم رئيسًا للدولة (راجع النبذة التاريخية).

كوناري، ألفا عمر Konare, A.O. (١٩٤٦–): رئيس جمهورية مالي منذ حزيران ١٩٩٢، وأعيد انتخابه لولاية ثانية في ١٩٩٧، وأعلن عدم رغبته الترشح في الانتخابات الرئاسية المرتقبة عام ٢٠٠٢ (راجع النبذة التاريخية).

كوياتي، تييمكو غارين Koyate, T.G. (– ١٩٤٢): سياسي مالي، من قادة الحركة الاستقلالية ضد الاستعمار. كان أحد أبرز الافارقة الاوائل الذين تعاونوا مع الحركة الشيوعية العالمية. يشوب حياته شيء من الغموض. فسنة ميلاده مجهولة، وكذلك ظروف موته، ومن المحتمل أنه كان من جماعة البمبارا وانه عمل معلمًا قبل الذهاب إلى فرنسا في العشرينات حيث انضم إلى الحركات المناهضة للاستعمار. شارك عام ١٩٢٧ في مؤتمر بروكسيل الذي تأسست فيه «جمعية مناهضة الاستعمار». وانتخب في السنة نفسها أمينًا عامًا لـ«لجنة الدفاع عن العرق الأسود» فحوّل إسمها إلى «لجنة الدفاع عن مصالح العرق الأسود». وأصدر في فرنسا مجلة «العرق الأسود». ودخل عام ١٩٢٩ اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال السود، القريب من الشيوعيين. وقد اتصل بالكومينترن في اوائل الثلاثينات وزار الاتحاد السوفياتي. وتحولت مجلته إلى «الصرخة الزنجية» وشارك في تحرير مجلة «العامل الزنجي» التي كان يصدرها جورج بادمور في فرنكفورت. ونشط كوياتي في اوساط البحارة وعمال المرافىء السود، لا سيما في مارسيليا. وعام ١٩٣٤ انفصل عن الكومينترن لأسباب غير واضحة. إذ قيل إنه اتهم باختلاسات مالية. لكن المرجح ان سبب الخلاف كان سياسيًا فقد كان متفقًا مع جورج بادمور الذي فُصل ايضًا من الكومينترن على اعتبار تكتيك تخلي الحركة الشيوعية عن مناهضة الاستعمار تكتيكًا خاطئًا، وقد ظل كوياتي مناضلًا صلبًا وأصيلًا ضد الاستعمار فكان في طليعة الحملة ضد الاجتياح الايطالي للحبشة عام ١٩٣٥. وبعد الاحتلال الالماني لفرنسا، قتل كوياتي على يد النازيين في ظروف ظلت غامضة. وقد ردّ البعض ذلك إلى اتهامه بسوء استعمال أموال قيل إنها دُفعت له من اجل التشهير بالاستعمار الفرنسي. لكن الارجح انه اغتيل بسبب ماضيه الشيوعي لا سيما وانه كان على صلة مع الشيوعيين الالمان عبر صديقه جورج بادمور («موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٩٨).

كيتا، ابراهيم بو بكر Keita, I.B.B. (١٩٤٥–): راجع النبذة التاريخية.

موديبو كيتا Modubo Keita (١٩١٥–١٩٧٧): أول رئيس لجمهورية مالي. ولد في باماكو في عائلة أرستقراطية تعود بجذورها إلى الاسرة التي كانت تحكم امبراطورية مالي في القرن الثالث عشر. تلقى تعليمًا قرآنيًا في باماكو وبعد أن أتم دراسته الابتدائية انتقل إلى ثانوية وليام بونتي في داكار (السنغال) التي تخرج فيها العديد من زعماء افريقيا الفرنكوفونية الذين قادوا الحركة الوطنية الاستقلالية. بدأ يعمل فور تخرجه (١٩٣٠) في التدريس إلى أن عين مفتشًا تربويًا. كان له دور تأسيسي في جمعية ثقافية للشبيبة في باماكو عرفت باسم «فنون وعمل» نقلته السلطات إلى مدينة سيكاسو عقابًا له على نشاطاته الوطنية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، رشح نفسه لمقعد النيابة عن السودان–النيجر في الجمعية التأسيسية الفرنسية (تشرين الاول ١٩٤٥) لكنه هزم. وبعد الانتخابات ساهم في تأسيس حزب الكتلة السوداني عام ١٩٤٦ الذي تحول، بعد ان اندمج مع الحزب التقدمي السوداني والحزب الديمقراطي السوداني، إلى فرع لحزب التجمع الديمقراطي الافريقي في مالي تحت إسم الاتحاد السوداني. اعتقلته السلطات الفرنسية في باريس لمدة ٢٠ يومًا بتهمة التآمر، وبعد اطلاق سراحه وعودته إلى مالي اصبح السكرتير العام لحزب الاتحاد السوداني (١٩٤٨) وعضوًا في الجمعية الاقليمية.

شهد حزب الاتحاد السوداني، بقيادة موديبو كيتا، تعاظمًا في نفوذه وانتشارًا لافكاره، خصوصًا في الاوساط المعادية للاستعمار الفرنسي، وقد انعكس ذلك على نتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٥٦، إذ نال حزبه ٤٩,٥٪ من أصوات الناخبين (لانتخاب النواب الافارقة في مجلس النواب الفرنسي). وبذلك أصبح موديبو كيتا عضوًا في مجلس النواب الفرنسي، وأول افريقي ينتخب نائبًا لرئيس هذا المجلس. لكنه استقال من هذا المنصب بعد عام لتسند إليه حقيبة سكرتير دولة لأقاليم ما وراء البحار في حكومة بورجيس–مونوري، ثم سكرتير دولة لدى مكتب رئيس الوزراء في حكومة غايار حتى ايار ١٩٥٨. وكان موديبو كيتا قد انتخب منذ ١٩٥٦، أي بعد وفاة مامادو كوناتي، رئيسًا لحزب الاتحاد السوداني، ثم رئيسًا لبلدية باماكو العاصمة (تشرين الثاني ١٩٥٦).

في هذه الأثناء كان حزب الاتحاد السوداني يعزز مكانته، فاستطاع في انتخابات آذار ١٩٥٧ المحلية الفوز بـ٦٤ مقعدًا من أصل ٧٠. وبعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا (١٩٥٨) أيد موديبو كيتا قيام اتحاد غرب افريقيا باشراف فرنسي كخطوة نحو الاستقلال. وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ أصبحت مالي جمهورية تتمتع باستقلال ذاتي وانتخب جان ماري كونيبه رئيسًا لها، في حين ظل موديبو كيتا عضوًا في الحكومة الفرنسية. وكانت فكرة إقامة اتحاد يضم بلدان غرب افريقيا ما تزال تراود ذهنه. فدعا، لهذا الغرض، إلى مؤتمر عقد في باماكو في كانون الاول ١٩٥٨ ضم الاحزاب الافريقية في هذه البلدان (السودان الفرنسي–أي مالي–، فولتا العليا–بوركينا فاسو في ما بعد–، الداهومي– بينن في ما بعد–، والسنغال) لمناقشة قيام مثل هذا الاتحاد الذي حمل إسم اتحاد مالي. وبضغط من هوفويت بوانييه (رئيس ساحل العاج–كوت ديفوار–)، عارضت الداهومي وفولتا العليا (بوركينا فاسو) هذا الاتحاد، ولم يبق فيه سوى السودان (مالي) والسنغال. ولما تشكل الاتحاد رسميًا في كانون الثاني ١٩٥٩، انتخب موديبو كيتا رئيسًا له. وفي ٢٠ حزيران ١٩٦٠ نال اتحاد مالي استقلاله. ولكن هذا الاتحاد لم يعمر طويلًا بسبب معارضة السنغال لقيام اتحاد فعلي مركزي. وبسبب الخلافات الحادة بين البلدين، تكرس الانفصال بين السودان الفرنسي والسنغال رسميًا في آب ١٩٦٠ عندما نالت السنغال استقلالها. وبعد شهر، نال السودان الفرنسي (مالي) بدوره الاستقلال وانتخب موديبو كيتا رئيسًا للجمهورية، فأعلن في أول خطاب له ان الاسم الجديد لهذه الجمهورية سيبقى «جمهورية مالي». وقاد الانفصال بين مالي والسنغال إلى تعميق التعاون بين نظام موديبو كيتا وبين جمهوريتي غانا وغينيا الاشتراكيتين. وتكلل ذلك باعلان قيام الاتحاد الثلاثي الغيني–الغاني–المالي، وبمشاركة مالي في كتلة الدار البيضاء (١٩٦١) وكذلك في قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣. وفي العام نفسه نال موديبو كيتا جائزة لينين للسلام («موسوعة السياسة»، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٤١٤–٤١٦، بتصرف. وراجع النبذة التاريخية).

ماليزيا

بطاقة تعريف

موقع ماليزيا: في الفرنسية Malaisie، في الانكليزية Malaysia. تقع في آسيا.
دولة فدرالية (اتحادية) مستقلة. تتألف من شبه جزيرتين: ماليزيا الغربية (جنوب تايلاند)، وفي أقصاها الجنوبي تقوم دولة سنغافورة؛ والأخرى شبه جزيرة ايضًا، وهي ماليزيا الشرقية، وتقع شمالي جزيرة بورينو، وتقوم فيها ايضًا دولة بروناي. يفصل بين الماليزيتين بحر الصين الجنوبي بمسافة نحو ٧٠٠ كلم.

المساحة: المساحة الاجمالية ٣٤٠٤٤٥ كلم٢: ماليزيا الغربية ١٣١٥٩٨ كلم٢، ماليزيا الشرقية ٢٠٨٨٤٧ كلم٢.

العاصمة: كوالالمبور. وأهم المدن: جوهور بهرو، إيبوه، مالاكا (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الماليزية (رسمية)، تكتب، جزئيًا، بأحرف عربية أو لاتينية؛ والانكليزية، لغة التجارة والصناعة؛ والصينية؛ ولغات ولهجات مختلفة، منها لغة التامول.

ويقول الاختصاصيون ان لغة البلاد الوطنية «الماليزية» (يقال لها ايضًا باهاسا الملاوية) هي لغة مركبة من السنسكريتية والعربية والهولندية والبرتغالية إلى اللغة الانكليزية وغيرها من اللغات كالصينية والتامولية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٢٣,٥ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). يتوزعون، اتنيًا، على ماليزيين أصليين (نحو ١٣,٥ مليون نسمة)، وصينيين (٦,٥ ملايين)، وهنود (مليونان)، وآخرين مثل الأندونيسيين والفيليبينيين وسواهم. الاسلام دين الدولة الرسمي، ويعتنقه نحو ٥٣٪ من السكان، والبوذية (١٧٪)، والهندوسية (٧٪)، والتاوية (١١٪)، والمسيحية (٧٪)، ومختلف (٥٪). وتمارس كل جماعة عاداتها وتقاليدها وطقوسها بكل حرية.

الحكم: نظام فدرالي يضم ١٣ ولاية، سلاطينها أو رؤساؤها هم ايضًا رؤساء روحيون: ٩ سلطنات وراثية و٤ دول غير ملكية ووراثية (مالاكا، بيننغ، صباح وساراواك).

الدستور المعمول به صادر في ٣١ آب ١٩٥٧، عدّل في ٣ آذار ١٩٧١. هناك مجلس للشيوخ من ٧٠ عضوًا: ٣٠ منتخبًا و٤٠ يعينهم رئيس الدولة؛ ومجلس النواب: ١٩٢ عضوًا منتخبًا لولاية من خمس سنوات. ينتخب حكام الولايات الماليزية الملك (رئيس الدولة الاعلى) لمدة خمس سنوات، ويعين هو رئيس الوزراء والوزراء من بين أعضاء البرلمان (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). وماليزيا عضو في الكومنولث البريطاني.
أهم الاحزاب الماليزية: الجبهة الوطنية، وهي ائتلاف يضم ١١ حزبًا، أهمها المنظمة الوطنية الماليزية الموحدة؛ وتأسست الجبهة في العام ١٩٨٨، وترأسها مهاتير محمد؛ وحزب العمل الديمقراطي، تأسس عام ١٩٦٦؛ وحزب برساتو صباح، تأسس عام ١٩٧٥، وترأسه محمد نور منصور؛ والحزب الاسلامي الماليزي الجامع، وتأسس في العام ١٩٥١.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات المستقاة من الكتاب السنوي الفرنسي Etat du Monde 2002 أن مؤشر التنمية البشرية هو ٠,٧٧٤، والناتج المحلي الاجمالي بلغ ١٨٦٤١٩ مليون دولار، ومعدّل النمو السنوي ٧,١٪، وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٨٢٠٩ دولارات، ومعدل التضخم ١,٥٪.
يعمل ٢٩٪ من اليد العاملة في الزراعة (التي تساهم بـ١٨٪ من الناتج العام)، و١٩٪ في الصناعة (٢٩٪)، و٤٧٪ في الخدمات (٤٢٪)، و٥٪ في قطاع المناجم (١٥٪).
أهم المنتجات الزراعية: شجر الهيفا (الكاوتشوك)، جوز الهند، الكوبرا، الموز، الأناناس، الشاي، الكاكاو وقصب السكر. ومن الثروة الزراعية في ماليزيا الاخشاب الاستوائية التي وصل إنتاجها في العام ١٩٩٥ إلى نحو ٣٦ مليون متر مكعب؛ وكذلك الثروة الحيوانية، خصوصًا منها الخنازير والأبقار والأغنام والدواجن؛ والثروة السمكية (نحو مليونين و٢٠٠ ألف طن). تغطي ماليزيا مساحة واسعة من الغابات العذراء تقدر بـ٣,٨٠ مليون هكتار منها ١,٤٩ مليون محمية، وتعادل مساحة الغابات ٦١٪ من مساحة البلاد.
ماليزيا غنية بمناجم القصدير، والحديد، والليتيت والبوكسيت. وفيها احتياطي نفطي يقدر بنحو ٥٣٢ مليون طن، ووصل إنتاجها من النفط إلى ٣٣,٨ مليون طن. واحتياطها من الغاز يقدر بـ٢٤٠٠ مليار متر مكعب، انتجت منه ٢٩,٨ مليار متر مكعب في العام ١٩٩٥.
الصناعة: الكاوتشوك، الاسمنت، التبغ، المواد الغذائية، السيارات، الالكترونيات. صناعة السياحة ناشطة ومزدهرة في ماليزيا؛ وقد وصل عدد السياح إلى ٧١٣٨٤٥٢ سائحًا في العام ١٩٩٦. وماليزيا عاكفة على تنفيذ مشاريع سياحية ضخمة وأخرى لتطوير مرافق الخدمات بهدف استقطاب ما يزيد على ١٢ مليون سائح مع مطلع الألفية الثالثة.
تعتبر ماليزيا من الأكثر تقدمًا ونموًا في دول أسيان ASIAN والمنطقة. وتعد من أكثر دول العالم إنتاجًا وتصديرًا لزيوت جوز الهند والمطاط الطبيعي والكوكا والحبوب والبهار.

الولايات الماليزية

هذه الولايات هي (من الشمال إلى الجنوب):
– **برليز**: أصغر الولايات حجمًا. تقع في الشمال على حدود تايلاند. مساحتها ٧٥٩ كلم٢ وسكانها نحو ٢٢٥ ألفًا.
– **كيداه**: في الشمال الغربي من ماليزيا. مساحتها ٩٤٢٥ كلم٢.
– **جزيرة بينانغ**: كانت تعرف بمرفأ الشرق عندما احتلها الانكليز في العام ١٧٨٦. يربط أطول جسر في آسيا (١٣,٥ كلم) الجزيرة ببر البلاد.
–**بيراك**: مساحتها ٢١ ألف كلم٢، وسكانها نحو ٢,٥ مليون نسمة. تنقسم إلى تسع محافظات وتضم بلدات كبيرة، وفيها مسجد عبد الله، هو الأشهر في الولاية.
– **سيلانفار**: مساحتها ٨ آلاف كلم٢، وسكانها نحو ٤,٢٥ ملايين. تقع فيها العاصمة الفدرالية كوالالمبور. وتعتبر من الولايات التي تتمتع بنمو اقتصادي وتكنولوجي كبير. بدأت تزدهر منذ القرن السادس عشر عند اكتشاف ثروتها المنجمية، الأمر الذي شجع على نزوح العمال والمستوطنين إليها، وتحولت إلى مركز تجاري كبير في القرن الثامن عشر. عاصمة الولاية شاه علام الواقعة على مسافة ١٥ دقيقة من مطار كوالالمبور.
– **كوالالمبور**: تقع على بعد ٣٥ كلم من الساحل (راجع مدن ومعالم).

– **نيغيري سيمبيلان**: تعرف بالولايات التسع. مساحتها ٦٦٤٥ كلم^2.

– **مالاكا** Malacca (يقال لها في العربية «ملقة»): تقع في الجنوب الغربي من الساحل الماليزي. مساحتها ٦٥٨ كلم^2. تأسست على يد أمير هندي نفي من بلاده في العام ١٤٠٠، وتحولت إلى مركز تجاري وخط للسفن المبحرة من الصين والهند والبلاد العربية وجنوب اميركا (راجع مدن ومعالم).

– **جوهور**: تعتبر البوابة الجنوبية للبلاد وثالث أكبر ولاية. مساحتها ١٨٩٤١ كلم^2. تعتمد على اقتصاد متنوع يجمع المنتوجات الزراعية والمواد الاولية والصناعة والتجارة والسياحة، وهي منتج كبير لزيوت جوز الهند والمطاط والأناناس.

– **باهانغ**: من الأكبر مساحة: ٣٥٩٦٤ كلم^2. تتمتع بأجمل المواقع من تلال وبحيرات وشواطىء وجزر صغيرة.

– **تيرينغانو**: تقع على الساحل الشرقي لماليزيا. مساحتها ١٢٩٩٥ كلم^2.طول شاطئها ٢٢٥ كلم.

– **كيلانتان**: تقع في الشمال الشرقي من ساحل ماليزيا. مساحتها ١٤٩٣١ كلم^2. ترتبط بعلاقات قديمة مع الصين.

– **ساراواك**: الأكبر مساحة، وارض الموارد الطبيعية كالبهار والكوكا وجوز الهند والنفط. قبل ١٨٦٨ كانت تقع تحت سلطة بروناي، وقام الانكليز بمساعدة حركة التمرد في ١٩٣٩ للاستقلال عن بروناي. احتلها اليابانيون في الحرب العالمية الثانية، ثم عادت إلى بريطانيا بعد الحرب، ثم انضمت إلى ماليزيا في العام ١٩٦٣. مساحتها ١٢٤٤٥٠ كلم^2، وسكانها نحو مليوني نسمة.

– **صباح**: مساحتها ٤١٠١ كلم^2، ويتألف سكانها من ٣٢ مجموعة عرقية، وتتمتع بثروات طبيعية وشواطىء جميلة، ولها علاقات قوية مع هونغ كونغ ومانيلا وجاكرتا وسيول وتايوان (راجع مدن ومعالم).

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: قطن الماليزيون الاوائل البلاد قبل نحو ألفي سنة قبل الميلاد، وعاشوا متفرقين على سواحلها طيلة قرون عديدة، ويُعتقد أن أول المجتمعات التي تنظمت على أساس سياسي كانت في المناطق الشمالية من شبه الجزيرة الماليزية. ونحو العام ٩٠٠ ق.م. وقعت بعض هذه المجتمعات تحت نفوذ إمبراطورية سري فيجايان Sri Vijayan الأندونيسية التي أقيمت في بالمبنغ Palembang. ثم سيطرت هذه الامبراطورية على كامل شبه الجزيرة الماليزية، واستمرت حتى القرن الثالث عشر، وبعدها، انتقلت السلطة، لمدة قصيرة، إلى مملكة ماجاباهيت الهندية. وفي العام ١٤٠٠، أسس بارامسوارا، وهو أمير هندوسي جاء من سومطرة ونال حماية امبراطور الصين، مدينة مالاكا Malacca (ملقة).

وكان لإنشاء ميناء مالاكا، في بداية القرن الخامس عشر ان استهوى التجار العرب الذين بشروا بالاسلام، فبدأ يعتنقه السكان، وخصوصًا منهم أحد الأمراء المحليين الذي شهر اسلامه في العام ١٤١٩ وأطلق على نفسه لقب «السلطان».

في التاريخ الحديث: في العام ١٥١١، استأثر البرتغاليون بمالاكا (ملقة)، ودشنوا بذلك أربعة قرون من الاستعمار الاوروبي، هذه أهم أحداثه:

في ١٦٤١، توصل الهولنديون إلى طرد البرتغاليين من البلاد، فأصبحوا أسيادها حتى ١٧٩٥. وقبيل السنة الأخيرة، كان البريطانيون قد اقاموا مركزًا تجاريًا في بيننغ Penang.

في ١٧٩٥، غزا البريطانيون البلاد وحلّوا محل الهولنديين، ووسعوا نفوذهم حتى شملت سلطتهم

جميع الولايات الماليزية (المعروفة حاليًا). وأهم ما حدث في القرن التاسع عشر أن هجرات عديدة من الصينيين الذين قصدوا البلاد للعمل في مناجم القصدير، وأن الانكليز انتزعوا الوظائف الادارية التي كان لا يزال يحتفظ بها الارستقراطيون الماليزيون (الزعماء المحليون يسمّون «السلطان») بموجب معاهدة «بانغكور» (١٨٧٤)؛ وأن شجرة الهفيا Hévéa (الكاوتشوك) أدخلت زراعتها إلى البلاد من البرازيل (١٨٧٦)؛ وأن بريطانيا أنشأت، في ١٨٩١، «فدرالية ماليزيا» (غير الفدرالية المعروفة حاليًا)، وأخذت تشجع استقدام اليد العاملة الصينية لاستثمار خيرات البلاد من قصدير وكاوتشوك، بالاضافة إلى اليد العاملة الهندية، ومنهم تكوّن سكان الفدرالية الذين بلغ إجمالي تعدادهم ١٦٢٧٠٠٠ ماليزي في العام ١٩٢١، و١١٧٣٠٠٠ صيني و٤٧١٠٠٠ هندي.

في مطلع القرن العشرين، توصل الانكليز إلى الإقامة ايضًا في ساراواك وفي شمالي جزيرة بورنيو، أي في المناطق التي تشكل في الاتحاد الماليزي الحالي ولاية صباح Sabah.

وقبيل الحرب العالمية الثانية، تأثر الاقتصاد الماليزي بأزمة ١٩٣٠–١٩٣٢، مع هبوط أسعار المواد الأولية، وانقلبت حياة السكان رأسًا على عقب أثناء الحرب، وبعدها. وكانت اليابان احتلت ماليزيا بكاملها.

في التاريخ المعاصر (بعد الحرب العالمية الثانية): حاول اليابانيون مصالحة الماليزيين والهنود، لكنهم اتخذوا جانب الحذر من الصينيين الذين انسحبوا إلى الادغال، فشكلوا بذلك طليعة للمقاومة، يقودها الحزب الشيوعي السري. لكن البريطانيين ما لبثوا ان عادوا، في ايلول ١٩٤٥، بعد هزيمة اليابان، وشكلوا «الوحدة الماليزية» (١٩٤٦). فاصطدموا بالماليزيين الذين انضموا إلى «المنظمة الماليزية الموحدة» UMNO. فتخلت بريطانيا عن نظام «الوحدة» وتبنت «الفدرالية» التي أعطت الافضلية للماليزيين على سواهم من السكان (١٩٤٨)، ووضعت شروطًا لقبول الصينيين والهنود فيها، بينما احتفظت سنغافورة بوضع خاص بها.

لكن بعد عدة شهور من ذلك، قاد الحزب الشيوعي الماليزي انتفاضة مسلحة، أعلنت على أثرها السلطات البريطانية حالة الطوارىء، وكان ذلك في حزيران ١٩٤٨، وبقيت سارية المفعول حتى عام ١٩٦٠.

الاستقلال: استطاعت «المنظمة الماليزية الوطنية الموحدة» UMNO، بقيادة تنغو عبد الرحمن، وبالتحالف مع الرابطة الماليزية الصينية MCA، النجاح في الانتخابات الاولى لعام ١٩٥٥، واعلان استقلال ماليزيا في ٣١ آب ١٩٥٧ بعد تبني دستور يمنح امتيازات عديدة للماليزيين والمسلمين. واعتبر الدستور الاسلام دين الدولة، والماليزية لغتها الرسمية، ومنح المسلمين منصب رئيس الحكومة ومعظم المناصب في الادارة والجيش في الوقت الذي فُرضت فيه قيود عديدة على الصينيين والهنود.

وسيطرت المنظمة الماليزية الوطنية الموحدة على الحياة السياسية من خلال تحالفها مع الرابطة الماليزية الصينية والمؤتمر الماليزي الهندي MIC. فكانت النتيجة أن حصل هذا التحالف على الأغلبية في انتخابات ١٩٥٩، بنيله ٧٤ مقعدًا من أصل ١٠٤.

إنشاء الفدرالية: انصب الاهتمام، خلال السنوات الثلاث اللاحقة (عقب انتخابات ١٩٥٩) على التفاوض من أجل إنشاء «فدرالية ماليزيا الكبرى». فاقترح ممثل سنغافورة، سنة ١٩٥٩، إنشاء «سوق مشتركة» تضم المستعمرات الموجودة وتلك التي استقلت عن بريطانيا (ماليزيا، سنغافورة، بروناي، ساراواك وبورنيو الشمالية؛ المناطق الباقية كانت لا تزال مستعمرات بريطانية). وفي ١٩٦١، اقترح رئيس وزراء ماليزيا، تنغو عبد الرحمن، إنشاء دولة ماليزية تضم سنغافورة، ساراواك، صباح، بروناي فضلًا عن دولة اتحاد ماليزيا القائمة.

بعد مضي سنتين من المفاوضات، أعلن «اتحاد ماليزيا» في ١٦ ايلول ١٩٦٣، لكن بروناي رفضت

الدخول فيه وبقيت محمية بريطانية، في حين أعلنت سنغافورة انفصالها عنه بإعلان استقلالها في ٩ آب ١٩٦٥.

أطماع دول إقليمية: لم تستطع لندن وكوالالمبور إقناع مانيلا (الفيليبين) وجاكرتا (أندونيسيا، أحمد سوكارنو) بالتخلي عن أطماعها في أجزاء من الفدرالية الماليزية الفتية، فاعتبر سوكارنو أن قيام ماليزيا هي عملية غربية، وأعلن وزير خارجيته عن عزم اندونيسيا على مواجهة الأمر الواقع. فدعمت أندونيسيا، عام ١٩٦٣، حرب العصابات على طول حدود ساراواك، ثم ضد ماليزيا نفسها عام ١٩٦٤. وعندما انتخبت ماليزيا عضوًا في الامم المتحدة، انسحب ممثل أندونيسيا في كانون الثاني ١٩٦٥ احتجاجًا. لكن سقوط الزعيم الاندونيسي، أحمد سوكارنو، وضع حدًا للحرب، فأعلنت اندونيسيا، بلسان زعيمها الجديد الجنرال سوهارتو، تخليها عن مواجهة ماليزيا، وذلك في ١١ آب ١٩٦٦.

اضطرابات، وعبد الرزاق ينجح في المعالجة داخليًا وخارجيًا: في ايار ١٩٦٩، وقعت اضطرابات عنصرية (ماليزيون، صينيون، هنود)، قتل خلالها وفي ايام معدودة، نحو ٢٠٠ صيني. فأعلنت حال الطوارىء، وعلق البرلمان، وتشكل «مجلس وطني للعمليات» برئاسة نائب رئيس الوزراء عبد الرزاق الذي تمتع بثقة الماليزيين المتشددين. وقد عمل عبد الرزاق على طمأنة نفوس الماليزيين المتخوفين من تزايد قوة ونفوذ الأقليات القومية، وعلى وجه الخصوص، الصينيين. فشدّد على أن مسألة أحقية الماليزيين ببلادهم وإمساكهم بقدراتها مسألة بديهية وغير خاضعة للنقاش اطلاقًا. ومثل هذه المسألة مسألة ركائز الدولة الثلاث: دين الدولة (الاسلام)، الماليزية (لغة رسمية)، وسلطة الملك (السلطان).

ومن جهة أخرى، نجح عبد الرزاق في طمأنة نفوس الأقليات (وهي أقليات كبرى، خصوصًا الصينية)، مشددًا على التعاون في ما بينها، وضرب كل ما يسيء إلى هذا التعاون الذي تضمنه «الايديولوجية الوطنية». وفي شباط ١٩٧١، رفعت حالة الطوارىء، وأعيد العمل بالنظام الدستوري القائم. وكان عبد الرزاق، منذ ايلول ١٩٧٠، خلف عبد الرحمن كرئيس للوزراء، وزعيم لحزب الاتحاد الماليزي الوطني، الذي كان يسيطر على جبهة «التحالف» الحاكمة. وعمل عبد الرزاق على توسيع جبهة التحالف بأن ضم إليها احزابًا تمثل الصينيين الماليزيين، وقبل عضوية «الحزب الاسلامي الماليزي» المتشدّد في الجبهة.

وقاد عبد الرزاق سياسة خارجية واقعية ومتوازنة. فإذا كانت المصالحة مع أندونيسيا (بزعامة سوهارتو) قد أبعدت كل تهديد خارجي قريب، فإن حرب فيتنام قد زادت من التعقيدات الدولية بالنسبة إلى ماليزيا، التي كانت، قبل عبد الرزاق، تعمل على ضمان أمنها من خلال سياسة تعاون اقليمي. ففي ٨ آب ١٩٦٧، وُقعت معاهدة بانكون التي أنشأت «رابطة دول جنوب شرقي آسيا» (أسيان) وتضم ماليزيا، اندونيسيا، الفيليبين، تايلاند وسنغافورة. لكن، في شباط ١٩٦٨، أعلنت انكلترا تخليها عن كل التزام عسكري قبل حلول ١٩٧١، من كل المناطق الواقعة شرقي السويس، ما يترتب عليه انسحاب بريطانيا من قواعدها في سنغافورة وماليزيا. وبالاضافة إلى ذلك، انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام. فكان على ماليزيا أن تسعى إلى ضمان أمنها واستقلالها بوسائلها الخاصة ودبلوماسيتها، وبقائها على المسافة نفسها من الدول الكبرى الثلاث (أقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في نيسان ١٩٦٨). وقد نجح عبد الرزاق بانتزاع «تصريح كوالالمبور»، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧١، من دول أسيان، حيث التزمت هذه الدول بالعمل على جعل جنوب شرقي آسيا (أسيان) «منطقة سلام، حرية وحياد». ونظرًا إلى عدم تمكن ماليزيا من الاستمرار في تجاهل الصين (وماليزيا تضم أقلية صينية كبرى وفاعلة)، خصوصًا بعد انفتاح الولايات المتحدة واليابان عليها، فأقدمت على الاعتراف بالصين الشعبية (ايار ١٩٧٤)، وزار عبد الرزاق بكين حيث وقّع مع زعيمها ماو تسي تونغ اتفاقًا حول وضع الصينيين في ماليزيا.

حسين العُن: قدّم عبد الرزاق ترشيحه لرئاسة الوزراء لولاية ثانية. وحلت «الجبهة الوطنية» (من عشرة احزاب تمثل القوميات والأقليات كافة) محل جبهة «التحالف». لكن انتخابات ١٩٧٤، أسفرت عن كسب ضعيف للجبهة، إذ إن نسبة كبيرة من المقترعين ذهبت للأحزاب اليسارية غير الممثلة بالجبهة الحاكمة التي يتزعمها عبد الرزاق. وقد عرفت الجامعات (١٩٧٥) بداية تحرك طلابي معارض. ومع ذلك، استمر عبد الرزاق في تحقيق نجاحات سياسية؛ فنجح هذه المرة في تقوية السلطة الفدرالية في وجه نزعات انفصالية أطلت برأسها، خصوصًا في ولاية صباح.

توفي عبد الرزاق بشكل مفاجىء، وكان في لندن، في كانون الثاني ١٩٧٦. فخلفه قريبه، نائب رئيس الوزراء، حسين العُن H. Onn الذي انتهج الخط السياسي نفسه تقريبًا. فتمكن من إعادة تدعيم حزب الاتحاد الماليزي الوطني بعد أن عصفت به أزمة نتجت عن طرد ومحاكمة أحد قادته ورئيس وزراء ولاية سيلانغور، هارون إدريس. كما تمكن العُن من تحجيم الحزب الاسلامي المتشدّد في الانتخابات العامة (١٩٧٨)، إذ فازت، في هذه الانتخابات الجبهة الوطنية بـ٥٦٪ من الاصوات، وخرج ليم كيت سيانغ (زعيم حزب العمل الديمقراطي—اعضاؤه صينيون) كأقوى زعيم معارض.

في أواخر السبعينات (سبعينات القرن العشرين) بدا الوضع الداخلي السياسي العام لماليزيا على الشكل التالي: —استمرار رفض الاقلية الصينية الكبرى لهيمنة الماليزيين على مقدرات البلاد؛ —بروز حزب الاتحاد الوطني الماليزي (أقوى حزب في الجبهة الوطنية الحاكمة) كالحزب الوحيد عمليًا؛ —خشية الحكم من بروز أفكار ونزعات جديدة تحت تأثير أحداث الشرق الاوسط السياسية والدينية.

في عام ١٩٨٠، اتفقت ماليزيا واندونيسيا على بعض المبادىء المشتركة، التي ينص أحدها على الطلب من الصين والاتحاد السوفياتي الابتعاد عن شؤون بلدان الهند الصينية.

في حزيران ١٩٨١، عُين الدكتور مهاتير محمد رئيسًا لحزب الاتحاد الوطني الماليزي، وكان في الوقت نفسه، نائبًا لرئيس الوزراء حسين العُن.

مهاتير محمد: في تموز ١٩٨١، مرض حسين العن، فتخلى عن السلطة لمهاتير محمد الذي استطاع، بعد أقل من سنة، من انتزاع نصر سياسي كبير: في نيسان ١٩٨٢، انتخب أكثر من ستة ملايين ماليزي ١٥٤ نائبًا في الجمعية الفدرالية و٣١٢ آخرين موزعين على جمعيات (برلمانات) الولايات. فاحتفظت الجبهة الوطنية الحاكمة التي تضم ١١ تنظيمًا سياسيًا، بأكثر من ثلثي المقاعد. وشكل مهاتير محمد، الخارج على رأس المنتصرين في هذه الانتخابات، حكومة جديدة، أغلب اعضائها من النواب الجدد. وأما الخاسر الأكبر فكان حزب العمل الديمقراطي، القريب من الصين.

عند توليه رئاسة الوزراء، وضع مهاتير شعار «أنظر شرقًا» في محاولة لاتباع نموذج اليابان في التنمية الاقتصادية، وجعل سياسته تقوم على مبدأ «ضعوا المنتجات البريطانية في آخر القائمة»، وذلك عندما أدرك ان بريطانيا لم تعد تهتم كثيرًا بمشاعر أهل مستعمراتها السابقة.

وعرف مهاتير كيف يواجه الاضطرابات الطائفية في ولاية صباح، خصوصًا بعد فوز «حزب الوحدة الصباحي»، الذي يهيمن على قيادته المسيحيون، في انتخابات ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٥، فوقعت صدامات مسلحة في الولاية أودت بحياة ١٨ شخصًا، بينهم أحد زعماء المسلمين ابراهيم محمود. وعادت الصدامات في آذار ١٩٨٦.

في ١٩٨٧، أعيد انتخاب مهاتير محمد رئيسًا للوزراء لولاية جديدة، واستند في سياسته على التيار الماليزي القومي بقيادة أنور ابراهيم، خصوصًا في مواجهة توتر النزاعات العنصرية. واحيانًا، كان اسلوب مهاتير الصارم الذي يصفه منتقدوه بأنه سلطوي، يثير خلافات داخل حزبه لدرجة ان معارضيه فكروا في إبعاده في مؤتمر حزبي عام عقد في ١٩٨٧. وفي وقت لاحق من هذه السنة، أمر مهاتير بالقبض على مئة معارض وقال إن الهدف القضاء على

التوترات العرقية. ونجح، في ٢ كانون الاول ١٩٨٩، في القضاء على حركة ماوية (نحو ألف رجل يقودهم شن بنغ، مولود ١٩٢٢) بإعلانها إيقاف «النضال المسلح».

وأهم ما قام به مهاتير في العام ١٩٩٣ أنه توصل إلى إلغاء بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها السلطان، حتى بات هذا الأخير، عمليًا، «يملك ولا يحكم»؛ وأنه تفادى، في السياسة الخارجية، إشكالات استراتيجية مع واشنطن وموسكو، وقرّر شراء مقاتلات اميركية وروسية لتحديث قوات ماليزيا الجوية.

ملك ماليزيا: حتى نيسان ١٩٩٤، كان تعاقب على عرش ماليزيا الاتحادية تسعة ملوك منذ اعتماد مبدأ الملكية الدستورية لدى استقلال ماليزيا عن بريطانيا عام ١٩٥٧. ويقضي النظام بتخلي كل ملك عن العرش إلى الأخير كل خمسة أعوام. وكان الملك الأخير (حتى ٢٤ نيسان ١٩٩٤) أصلان محب الدين شاه كان قد قام بآخر مهمة دبلوماسية له قبل شهر واحد من انتهاء ولايته، وهي زيارته الاردن وإجراؤه محادثات مع الملك حسين (في ٢٤ آذار ١٩٩٤).

في ٢٥ نيسان ١٩٩٤، تولى مقاليد الملكية، مكان الملك أصلان، السلطان توانكو جعفر توانكو كعاشر ملك لماليزيا، وفق تقليد فريد يقضي بتدوير الولاية بين سلالات تسعة سلاطين في تاريخ ماليزيا يتولون كرسي الملك تباعًا. وكان توانكو يبلغ من العمر ٧١ سنة، وكان والده عبد الرحمن محمد أول ملك جلس على العرش الماليزي غداة اعلان الاستقلال. وكان توانكو شارك في نظام الخدمة المدنية الذي كانت تديره لندن آنذاك بعد حصوله على إجازة في القانون من جامعة نوتنغهام في بريطانيا. وعين قائمًا باعمال السفارة الماليزية في واشنطن بعد الاستقلال، ومن ثم انتقل إلى بعثة ماليزيا لدى الامم المتحدة إلى أن عين نائب المفوض السامي لدى بريطانيا. وأرسلته بلاده سفيرًا لها لدى مصر واليابان قبل عودته ليتبوأ منصب سلطان ولاية نيجري سيميلان عام ١٩٦٧.

ويعد منصب الملك في الاتحاد الماليزي فخريًا إلى حد بعيد، إذ نادرًا ما يعلق على القضايا السياسية سواء أكانت محلية أو خارجية. غير أن تعيين رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته وقادة الجيش وكبار القضاة يتم بموافقة الملك الذي يحق له ايضًا حل البرلمان.

فوز ساحق جديد لرئيس الوزراء مهاتير محمد وأسلوب ونبرة زعامة عالمثالثية: حقق مهاتير محمد فوزًا ساحقًا جديدًا في انتخابات نيسان ١٩٩٥، وأمّن بقاءه في منصبه لفترة قياسية، ولم يُظهر أي رغبة في التنحي على رغم عملية جراحية في قلبه أجريت له في العام ١٩٨٩.

ومع بداية ولايته الجديدة، كان مهاتير محمد قد حقق انجازات ضخمة. فتدفقت على ماليزيا استثمارات أجنبية، خلال السنوات العشر الأخيرة، تقدر بأكثر من ٤٠ بليون دولار، وحوّل اقتصاد بلاده من الاعتماد على الزراعة إلى اقتصاد صناعي وخدماتي حديث.

وكاد مهاتير يدفع ماليزيا إلى حرب تجارية مع أوستراليا عندما وصفه رئيس وزرائها بأنه «متمرد»، لمقاطعته أول مؤتمر قمة للمنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي في اواخر ١٩٩٣. وبعد تسوية هذا النزاع، فرض مهاتير حظرًا استمر سبعة أشهر على إبرام أية عقود حكومية مع شركات بريطانية بعد تقارير صحافية بريطانية زعمت وجود فساد في العلاقات التجارية الانكليزية–الماليزية. واعتبر أكثر الماليزيين أن وقوف رئيس حكومتهم في وجه الغرب مدعاة لفخر أمة كانت مستعمرة بريطانية حتى ١٩٥٧.

وبنبرة وأسلوب «الزعيم» الذي يذكّر بزعماء الاستقلالات العالمثالثية وفترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، دعا مهاتير محمد، في ٢٧ تموز ١٩٩٧، إلى إعادة النظر في نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بدعوى انها لم تعد مناسبة وتستخدم كسلاح للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية من قبل الدول الكبرى. ورغم أن هذه الدعوة حظيت بقبول أنظمة سياسية كثيرة

لا سيما في الدول المجاورة لماليزيا، إلا أنها أثارت انتقادات واسعة في الغرب، وفي واشنطن تحديدًا.

وفي ٢ ايلول ١٩٩٧، أعلن مهاتير في لقاء متلفز مع شبكة «سي إن إن» العالمية انه يفكر في الانسحاب من لقاء القمة المزمع عقده في لندن في بداية العام المقبل (١٩٩٨) لرؤساء دول أسيان والمجموعة الاوروبية ردًا على رفض الاخيرة دعوة بورما إلى الاجتماع رغم قبولها مؤخرًا كعضو عامل في تجمع أسيان. وهذا الموقف أثار، هو الآخر، غضبًا واستهجانًا في الغرب.

أما في العشرين من الشهر نفسه (ايلول ١٩٩٧) والذي صادف انعقاد الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ، فقد هاجم مهاتير عملية المضاربة على العملات بضراوة ووصفها بالعملية اللاأخلاقية التي لا لزوم لها ويجب وقفها لعدم شرعيتها. الأمر الذي أثار هياجًا ولغطًا في صفوف المؤتمرين قبل أن يسارع نائب رئيس الوزراء الماليزي أنور ابراهيم إلى التخفيف من آثاره بالقول إن سياسات الحكومة الماليزية المعلنة باقية على حالها ولن تتغير لتتفق مع آراء مهاتير.

وتواصلت المواقف التصعيدية مع الغرب حينما وافقت حكومة مهاتير (في ٣٠ ايلول ١٩٩٧) على إنشاء كونسورتيوم يضم كلًا من شركة «توتال» الفرنسية وشركة «غازبروم» الروسية ومؤسسة النفط الوطنية الماليزية من اجل استثمار مبلغ بليوني دولار في اعمال التنقيب عن الغاز في ايران، غير آبهة بقانون دوماتو الاميركي لعام ١٩٩٦ والخاص بفرض عقوبات على أي شركة تستثمر مبالغ تتجاوز ٢٠ مليون دولار سنويًا في ايران أو ليبيا.

وفي مطلع تشرين الاول (١٩٩٧) كان مهاتير يحل، على رأس وفد ماليزي رفيع المستوى من ٧٠ شخصية ما بين ساسة ووزراء ورجال اعمال، في هافانا، في أول زيارة من نوعها لزعيم ماليزي إلى كوبا، ويوقع اتفاقيات مع حكومة كاسترو بهدف تسهيل تدفق الاستثمارات الماليزية إلى هذا البلد المحاصر. وهنا ايضًا لم يلق مهاتير بالًا لقانون «هيلمز–بورتون» الاميركي الذي يعاقب الشركات الاجنبية المتعاملة مع كوبا، واستهان بما قد يلحق بالشركات الماليزية العاملة في الولايات المتحدة أو ما قد يلحق بالصادرات الماليزية إلى أميركا والتي تشكل نسبة ٢٠٪ من إجمالي حجم الصادرات إلى الخارج.

ولم يكد الزعيم الماليزي، مهاتير محمد، يعود إلى وطنه من جولته في اميركا اللاتينية، حتى فاجأ المراقبين بالهجوم على «اليهود» متهمًا اياهم بالوقوف خلف «مؤامرة» ضرب اقتصاد بلاده، وهو الاتهام الذي نفاه المسؤولون الماليزيون لاحقًا عبر صيغة «إساءة فهم تصريحات الزعيم» المعروفة في هذه الاحوال، لما تبين لهم حجم وحدة ردود الافعال على «معاداة السامية».

وفي مطلع تشرين الثاني ١٩٩٧، عاد مهاتير محمد إلى تناول موضوع المضاربة بالعملات في الخطاب الذي افتتح به مؤتمر قمة مجموعة الدول النامية الخمس عشرة فوصفها بالاتجار غير الاخلاقي، وحذّر من «امبريالية جديدة اسوأ من امبريالية الماضي» قائلًا إن النظام الحالي للتجارة التي تروج له الولايات المتحدة والغرب نظام مجحف وان «المؤسسات الدولية التي وضعنا ثقتنا فيها عاجزة عن التحرك لحمايتنا في مواجهة تجار العملة». وفي كل الخطوات المثيرة السابقة التي جاءت في وقت يعاني الاقتصاد الماليزي من متاعب ناجمة عن تدهور قيمة العملة الوطنية (رينغيت)، وقف المحللون حيارى يتساءلون عن سر لغة التصعيد وأسباب الاصرار على المضي قدمًا في هذا التوجه الجديد، بل راحوا ايضًا يتصيدون بعض المفارقات الغربية التي تصل حد التناقض في المواقف مثل السعي لاقناع الغرب باستمرار توجيه استثماراته نحو ماليزيا ومهاجمة نوايا الهيمنة الاقتصادية الغربية على مقدرات المنطقة في الوقت نفسه، ومثل مهاجمة الوجود العسكري الغربي في آسيا، وتقديم التسهيلات لسفن البحرية الاميركية في الموانىء الماليزية بالتزامن.

وهناك مَن قال إن سياسات مهاتير التصعيدية، لئن كانت ردة فعل للألم الذي يشعر به من محاولات الغرب تحطيم نموذجه الاقتصادي الزاهي، فإنها ايضًا محاولة ذكية لاستغلال التذمر الشعبي من سياسات

الهيمنة الغربية التي تقودها واشنطن بهدف الخروج بصورة الزعيم الوطني المناضل المدافع عن الحق والعدالة والمساواة لبلاده ولدول العالم الثالث.

ومما لا شك فيه ان مهاتير سيعتبر الاجماع الذي تحقق حوله بمثابة رسالة موجهة إلى خصومه ومنافسيه على الزعامة داخل أروقة الحزب الحاكم الذين يتعجلون رحيله للاتيان بنائبه أنور ابراهيم بديلًا عنه في زعامة الحزب ورئاسة الحكومة، ويثيرون بين وقت وآخر زوابع لجهة انه ضرب الرقم القياسي في البقاء في السلطة، وانه لا بد ان يعتزل لافساح المجال لدماء جديدة (ما ورد من المقطع الرابع الذي يبدأ بـ«نبرة وأسلوب الزعيم ...»، مرجعه عبد الله المدني، «الحياة»، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٧).

«مشكلة الأخ الأندونيسي»: متاعب أندونيسية دائمة عاشتها ماليزيا منذ فجر استقلالها ولا تزال. هذه المتاعب بدأت، في منتصف ستينات القرن العشرين حينما شنّ قادة جاكرتا (أحمد سوكارنو) حربًا سياسية واعلامية مركزة ضد الاتحاد الماليزي الوليد سعيًا وراء عزله دوليًا وتشويه أهدافه وطموحاته، مثيرين مختلف الذرائع التاريخية والجغرافية والإثنية التي في نظرهم لن تقدم سوى الفشل لمثل هذه الدولة، لكن الزعماء الأندونيسيين لم ينجحوا، وقتذاك، إلا في فصل حلقة واحدة من الاتحاد الماليزي، وهي سنغافورة التي كانت أصلًا الأقل اندماجًا في الاتحاد بسبب وضعها الاقتصادي المتميز والأكثر طموحًا للاستقلالية والانفراد بادارة شؤونها بنفسها، وذلك بعد أقل من عام على ولادة الاتحاد.

وبعدما طبّع البلدان، ماليزيا وأندونيسيا، علاقاتهما ودخلا، اواسط ثمانينات القرن العشرين، شريكين في منظومة تعاونية إقليمية (أسيان) بدأت «مشكلة الأخ الأندونيسي» تأخذ طابع تصدير المشكلات إلى ماليزيا بسبب عوامل التعثر والخلل الاندونيسية الناجمة أساسًا من فساد نظام الرئيس الاندونيسي سوهارتو وسياساته القمعية، على النحو الذي جسّدته، في العام ١٩٩٧، حرائق الغابات الاندونيسية التي اعتبرت أكبر كارثة بيئية عصفت بآسيا الشرقية منذ قنبلتي ناغازاكي وهيروشيما. فالمتاعب والخسائر التي تكبدتها ماليزيا، ولا سيما في اقاليمها المتاخمة لأندونيسيا مثل صباح وساراواك من جراء تلك الحرائق، بحسب ما طرح في اجتماع الامم المتحدة للبيئة في جنيف (أواخر نيسان ١٩٩٨)، وتسببت في تدمير الصحة العامة وأصابت عشرات الآلاف بالالتهابات الجلدية والبصرية، ناهيك عن تدمير البيئة والقضاء على أنواع نادرة من الطيور والحيوانات. مع ذلك استهان المسؤولون الأندونيسيون بالأمر واعتبروا أن القضية لا تحظى بالأولوية القصوى.

إلى ذلك، أضيفت مشكلة أخرى، مشكلة الهجرة غير الشرعية للأندونيسيين إلى ماليزيا، التي عرفت أوجها في ١٩٩٧–١٩٩٨. فالانهيار الاقتصادي الكبير في أندونيسيا الذي حوّل أكثر من ٨ ملايين مواطن إلى عاطلين عن العمل خلال شهور قليلة، معطوفًا على أجواء الاضطراب السياسي وحالات القمع المنظم الذي يمارسه نظام الجنرال سوهارتو ضد خصومه، دفع مئات الآلاف من الاندونيسيين إلى اللجوء إلى دول الجوار، لا سيما سنغافورة وماليزيا اللتين تحظيا بجاذبية خاصة لدى الاندونيسي، ليس لأنهما الأقرب جغرافيًا أو الأفضل إقتصاديًا فحسب وإنما ايضًا لأسباب تتعلق باللغة والعادات المتشابهة وبالتالي سهولة التكيف اجتماعيًا.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه سنغافورة، بنجاح ملحوظ، من الحيلولة دون وصول اللاجئين الاندونيسيين إلى سواحلها بفضل طبيعتها الجغرافية، فإن ماليزيا، بسبب طول سواحلها مع اندونيسيا، تجد مشقة كبيرة في السيطرة على موجات اللاجئين الاندونيسيين، الأمر الذي يجسده نجاح ما يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ لاجىء اندونيسي في الوصول إلى الاراضي الماليزية يوميًا بين شباط وايار ١٩٩٨، وقيام كوالالمبور بجمع وإعادة أكثر من ١٦٨٠٠ لاجىء خلال آذار ١٩٩٨ وحده.

وتصرفت ماليزيا، إزاء هذه المشكلة، بحذر مبعثه أن اللاجئين غير الشرعيين ينتمون إلى دولة حليفة وقوة اقليمية لا يمكن الاستخفاف بردود أفعالها، وفي الوقت نفسه بصرامة تستوجبها اعتبارات المحافظة على أمن البلاد التي لا يعلوها أي اعتبار آخر، خاصة وأن مشكلة فرعية على جانب كبير من الأهمية والحساسية، وهي قيام الكثيرين من مقاتلي الجماعات الانفصالية في شمال سومطرة الساعية إلى إقامة نظام حكم اسلامي اصولي بالتغلغل ضمن قوافل المهاجرين سعيًا وراء الحصول على حق اللجوء السياسي أو الملجأ الآمن للتحرك فوق الاراضي الماليزية. وإزاء هذه المشكلة فازت ماليزيا برضى اندونيسيا في معالجتها، ذلك أن نظام سوهارتو عاكف على اصطياد معارضيه سواء أكانوا من الاسلاميين أو السياسيين أو الطلاب الذين باتوا يقومون بمظاهرات يومية، في جاكرتا وباقي المدن الأندونيسية، تؤشر إلى المزيد من الاضطراب الداخلي.

مهاتير و«المسألة الاسلامية»: اشتهر عن رئيس الوزراء مهاتير محمد أنه صاحب فكرة ورأي في «المسألة الاسلامية» (والاسلام الأصولي عرف انتعاشًا في ماليزيا كما في باقي البلدان الاسلامية) أوضحهما، وعلى وجه الخصوص، في محاضرة ألقاها في مركز الدراسات الاسلامية في جامعة أوكسفورد في بريطانيا في ٢٠ نيسان ١٩٩٦.

اتهم مهاتير أتباع الدين الاسلامي وكذلك «العلماء» الذين «لا يفهمون الاسلام كما يجب»، والغرب الذي وضع حائلًا بينه الاسلام فرفض ان يفهمه بل اتخذ موقفًا عدائيًا منه. واستند مهاتير، في انتقاده الشديد للمجموعتين، على حقيقة انه يقود دولة اسلامية ناجحة تنمو اقتصاديًا بنسبة ٨٪ طوال السنوات العشر الماضية، وتعيش فيها أقلية كبيرة (صينية) غير مسلمة، وتشارك في الحكم الذي يتولى المسلمون قيادته.

وقال إن ماليزيا تحترم القواعد الاسلامية الاصولية من دون ان تكون الدولة الأصولية «التي يبحث عنها الصحافيون الغربيون عندما يأتون إلى ماليزيا. وأضاف: «يسألون (الصحافيون) دائمًا عن الاصولية في ماليزيا وعندما نقول لهم إنه لا توجد الاصولية الاسلامية بالمواصفات المحددة عندهم، فإنهم يرفضون قولنا هذا... إن التعصب والحكام المسبقة ضد الاسلام والمسلمين مستمرة حتى مع ماليزيا».

وهاجم مهاتير بشدة طائفة من العلماء «لديهم مصالح واسعة بل وسياسيين بطموحات شخصية». وعبر عن اعتقاده بأن الاسلام جاء ليعالج «التعصب القبلي» الذي كان يعاني منه المجتمع العربي وقت بزوغ الاسلام؛ و«لكن العرب عادوا للأسف إلى ذلك التعصب بعد وفاة الرسول»، ما أدّى إلى الانشقاق الخطير في جسد الأمة الاسلامية بين السنّة والشيعة.

وفي الحديث عن العلاقة مع غير المسلمين اعتمد مهاتير محمد الموقف الاسلامي المتسامح من المسيحيين واليهود. وقدّم ماليزيا كنموذج «دولة بأغلبية مسلمة والحكومة يسيطر عليها المسلمون. وعلى رغم أنه لدى المسلمين غالبية كافية لأن يحكموا وحدهم إلا انهم اختاروا مشاركة الاقليات غير المسلمة في الحكم» (عن جمال خاشقجي، «الحياة»، ٢٣ نيسان ١٩٩٦).

قضية أنور ابراهيم: في ايلول ١٩٩٨، انفجرت فجأة أزمة حكومية–سياسية عندما شرعت الاتهامات تنهال على نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنور ابراهيم وتطال الفجور الجنسي واللواط والتمرد والخيانة الوطنية ومخالفة القوانين المانعة للتظاهرات (من ماضي أنور ابراهيم أنه كان زعيمًا طلابيًا لاحدى أكبر الحركات الاسلامية في ماليزيا).

واعتقل أنور في ٢٠ ايلول (١٩٩٨) بعدما قاد احتجاجات مناهضة للحكومة مستنفرًا أنصاره في البلاد ودافعًا إياهم إلى السير في الشوارع بعشرات الآلاف وهم يرددون الشعار المستعار من حركة المعارضة في أندونيسيا ضد سوهارتو، وهو شعار «الاصلاح».

ما إن ظهرت قضية أنور ابراهيم إلى العلن حتى راجت نظريات «المؤامرة». رئيس الوزراء مهاتير محمد أكد ان نائبه كان يخطط لخلعه، وأنور عكف على الرد بنفي كل التهم الموجهة إليه (أحيل إلى المحكمة في ٢ ايلول ١٩٩٨)، وبالقول إن النيل منه سببه اطلاعه على اسرار تفضح الفئة الحاكمة وفسادها وسرقتها للاموال العامة وسوء استخدامها للسلطة. وتولت زوجته أمر صياغة نظرية المؤامرة هذه. ونجح أنور، وزوجته، في تسجيل مجموعة رسائل بالفيديو تولت محطات تلفزة عاملة خارج البلاد بثها وإرسالها. ويبدو فيها أنور مدافعًا عن نفسه، مهاجمًا خصومه، ومخاطبًا أولاده لتنبيههم من «الأكاذيب التي تطاله وتحاول تشويه سمعته»، داعيًا إلى عدم التصديق وإلى عدم الشعور بالاحباط وإلى الاتكال على أمهم التي تعرف الحقيقة وتعرف كيف تربيهم.

وكانت الخلافات بدأت بين مهاتير وبين نائبه حول أمور تتعلق بطريقة معالجة نتائج الازمة المالية. فقد اختار مهاتير أن يواجهها باتخاذ مجموعة من تدابير الحماية وصلت إلى حد فرض الرقابة على حركة رؤوس الأموال. فخالفه نائبه أنور ابراهيم في ذلك، معتبرًا ان للأزمة اسبابها الداخلية وان العلاج يكون بمزيد من الانفتاح على الخارج. وقد فسّر هذا الاختلاف سرّ التعاطف الكبير الذي حظي به أنور ابراهيم في الاعلام الغربي. فلقد جرى تقديمه، منذ ربيع ١٩٩٨، بصفته النموذج الجديد للقيادات الآسيوية الأقل فسادًا والأكثر انفتاحًا اقتصاديًا وسياسيًا (حسب «نيوزويك»، و«واشنطن بوست»).

في ٨ كانون الثاني ١٩٩٩، اختار مهاتير أحمد المقربين منه لشغل المنصب الذي شغر منذ طرد ابراهيم، وهو عبد الله أحمد بدوي المعروف بالاستقامة والسمعة الحسنة.

أنور ابراهيم ضحية «معجزة ماليزية» وصلت إلى الفشل! (مناقشة): محمد الرميحي (كاتب كويتي) تخطى «النص المعلن»، أي التهم الموجهة إلى أنور ابراهيم، ليقرأ أصل الخلاف: مَن يتحمل الفشل الاقتصادي من السياسيين بعد أن قاد مهاتير محمد وأنور ابراهيم التحول الاقتصادي الماليزي خلال أقل من ثلاثة عقود من لا تنمية إلى تنمية متفجرة اقترب (هذا التحول) من تحقيق المعجزة» وشارف في الأخير على الزوال والفشل؟ («الحياة»، ١٤ تشرين الاول ١٩٩٨).

في البدء، أواخر ستينات القرن العشرين، قاوم الماليزيون سيطرة الصينيين على الاقتصاد، تلك السيطرة التي تسنّت للصينيين في أعقاب دورهم في مقاومة الاحتلال الياباني وطرده من البلاد. ولكن الاقتصاد الماليزي كان معظمه معتمدًا على القطاع الزراعي، والقطاع التجاري كان محدودًا، أما القطاع الخدمي فلم تكن له مساهمة تذكر. فلم يكن أمام الفئات العرقية المختلفة في ماليزيا إلا طريقان، الاول هو الاقتتال الاهلي الطويل وتخريب البلاد كافة، أو النظر في طريق ثان هو النهوض الاقتصادي.

«إعادة البناء الاجتماعي من أجل المساواة والعدل بين الطوائف المختلفة هو الذي جعل الفئات في ماليزيا (الماليزيون، الصينيون، الهنود) تتحالف سياسيًا، فانخرط الجميع في ائتلاف حزبي هو المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة والتي قادت الاقتصاد والسياسة الماليزية منذ سنة ١٩٧٠. ولأن المواطنين الاصليين يشكلون الاغلبية النسبية فقد أصبح المسلمون في قمة القيادة وعلى رأسهم مهاتير محمد وأنور ابراهيم (...).

«حقيقة الأمر أن كل من كتب عن التجربة الماليزية خلال هذه الفترة أبدى إعجابًا كبيرًا بالقدرة على تجاوز الاختلاف العرقي واللغوي والديني في ذلك المجتمع النامي، سواء في العمل التجاري أو الصناعي حيث اصبحت الشراكة بين الاعراق ملحوظة، صيني وهندي وماليزي بدوا في حزمة واحدة، حتى غدت التجربة الماليزية وإلى فترة متأخرة هي النموذج الناجح في الاختلاط العرقي بين المواطنين ويُضرب بها المثل.

«حققت ماليزيا هذا الحلم الاقتصادي الناجح ولكن ليس من غير أن تأخذ من الرصيد السياسي.

فقد استصحب النجاح الاقتصادي تضييقًا في الحريات العامة، واصبحت البلاد تدار بيد حديدية ترتدي قفازًا من الحرير، ولم يكن ذلك سيئًا للطبقة الوسطى التي وجدت في الرفاه الاقتصادي ما يعوضها عن المطالبات السياسية الجذرية، بل لقد ضربت صفحًا عن بعض الممارسات السياسية المجحفة بما يعرف في اماكن أخرى بحقوق الانسان، لأن الناس وهم في بحبوحة من العيش قد صرفوا النظر عن «حريات» قد تكون معطلة للنمو الاقتصادي، وعادةً ما تتسامح الشعوب في حقوقها السياسية إن وجدت أن حقوقها الاقتصادية محدومة، ولكن العكس غير صحيح. فالوضع الاقتصادي الحرج كثيرًا ما يصاحبه عدم رضا سياسي يصبغ حتى أعظم الانجازات الاقتصادية بألوان قاتمة فتصبح هذه الانجازات ،كأنها معادية للعامة من الشعب.

«أهم نمور جنوب شرقي آسيا، ماليزيا، لم تكن استثناء من ذلك. فقد بدأ العطب الاقتصادي الذي اصاب النمور الأخرى المجاورة يصل إليها، ولم تكن لماليزيا القدرة على أن تفلت منه خاصة بعد قبولها مع غيرها في جنوب شرقي آسيا بما يسمى بـ«العولمة الاقتصادية». والعطب الاقتصادي يتبعه بالضرورة عطب سياسي، وبدأ السياسيون يبحثون عن ضحايا لتحمل مسؤولية ذلك العطب.

«في البداية كان في ماليزيا رأي –مثل غيرها من الدول– يقول إن المشكلة خارجية وليست داخلية، وانها وُجدت بسبب أولئك المضاربين الدوليين مصّاصي دماء الشعوب الذين ضاربوا في البورصات الناشئة ومنها بورصة كوالالمبور، وسحبوا الخيرات منها، أو أولئك الذين ضاربوا على العملة المحلية، ولكن بعد ان اتسع الخرق، ومسّ الطبقة الوسطى شيء من الحاجة، أصبح هناك عشرات الألوف من العاطلين عن العمل، وآلاف من المفلسين، وعشرات المصانع التي قذفت بعمالها إلى الشارع، وكان لا بد من التفتيش عن ضحايا داخليين (...).

«هنا اشتد النقاش مَن المسؤول عن فتح باب الاقتصاد الماليزي على الخارج وعلى الاستثمار العالمي. وبعد أن كان للنجاح ألف أب، اصبح الفشل يبحث عن أب شرعي أو غير شرعي، وجده في ماليزيا في شخص أنور ابراهيم الذي كان منذ سنوات يفخر بمعجزاته الاقتصادية، ولكنه لم يكتب عنها كتابًا، الذي كتب حول الطريق إلى المستقبل هو رئيس الوزراء (مهاتير محمد)، وكان توقيت نشر الكتاب–مثل الكثير من المصادفات السيئة–سيئًا، أما أنور ابراهيم فقد اتهم بالفساد».

الحكم على أنور ابراهيم: في منتصف نيسان ١٩٩٩، حُكم على انور ابراهيم بالسجن ست سنوات، ثم حرمانه من العمل السياسي في السنوات الخمس التالية لخروجه. وأثار الحكم اهتمامًا دوليًا، وانتقدت الحكومات الغربية المحاكمة، وأثار آل غور (نائب الرئيس الاميركي) غضب الموالين لرئيس الوزراء مهاتير عندما عبّر عن انتقاداته أثناء زيارة رسمية إلى ماليزيا.

وأنشأ مؤيدو ابراهيم حزبًا جديدًا (والبلاد مقبلة على انتخابات عامة حدّد موعدها في أواخر ١٩٩٩) هو «بارتي كيديلان ناسيونال» (حزب العدالة الوطني) تتزعمه زوجته الدكتورة وان عزيزة وان اسماعيل. وشكّل تحالفًا مع حزبين معارضين آخرين لتحدي «الجبهة الوطنية» (الحاكمة)، وللسعي إلى تأمين اطلاق ابراهيم، ويتبنى برنامجًا إصلاحيًا. وقامت زوجة ابراهيم بزيارة إلى الفيليبين والتقت رئيسها جوزف إيسترادا (ايار ١٩٩٩).

واستمرت قضية أنور ابراهيم تلقي بتداعياتها على الساحة السياسية في ماليزيا، حتى أن حدثًا مثل تنصيب ملك جديد على البلاد لم يستأثر باهتمام يذكر من جانب الصحافة والرأي العام المحليين. والملك الجديد هو صلاح الدين عبد العزيز شاه سلطان ولاية سيلانغور (مولود ١٩٢٥) الذي خلف الملك تانكو جعفر تانكو، وجرى حفل التتويج في ايار ١٩٩٩، وأمل أنصار ابراهيم أن يصدر الملك الجديد عفوًا عنه، خاصة وأن الملك زميل دراسة قديم لأنور ابراهيم. لكن مثل هذا العفو مرتبط بمدى صلاحيات الملك في

إصدار قرارات العفو وما يقوله الدستور الماليزي في هذا الشأن. فطبقًا لهذا الدستور لا بد للملك، قبل الاقدام على العفو عن المحكومين السياسيين، الاستئناس برأي مجلس خاص يتكون عادة من المدعي العام الاتحادي والوزير المسؤول عن شؤون الحكم المحلي وثلاثة اعضاء آخرين معينين من قبله. أما مدى التزام الملك أو عدم التزامه بروئية اعضاء هذا المجلس فهو موضوع يدور حوله الجدل خاصة في ظل عدم وجود سوابق أو مذكرات تفسيرية بهذا الخصوص.

انتخابات مبكرة وفوز جديد لمهاتير محمد: أعلن رئيس الوزراء مهاتير محمد حل البرلمان وتنظيم انتخابات مبكرة، فحدّدت اللجنة الانتخابية يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٩ موعدًا لإجراء هذه الانتخابات. وكان في نية رئيس الوزراء من وراء تنظيمها قبل موعدها العادي (في العام ٢٠٠٠) استغلال ما شهدته البلاد من انتعاش اقتصادي رغم أزمة ١٩٩٨ التي عرف مهاتير كيف يتصرف إزاءها فخرجت منها البلاد باقل الاضرار. ومعالجته للأزمة اعتمدت على مبدئه القائل بضرورة اعتماد البلاد على نفسها اولاً، واتخذ عدة إجراءات تنظيمية أهمها فرض قيود على خروج رأس المال من البلاد، مستخلصًا العبرة من الأزمة المالية التي حدثت في الجارة الكبرى أندونيسيا التي كان من أولى اسبابها تسارع خروج رأس المال وتفاقمه.

حصلت الجبهة الوطنية (الحاكمة بزعامة مهاتير) على ١٤٨ مقعدًا من مقاعد البرلمان الـ١٩٣، واحتفظت بالسلطة في تسع ولايات وفقدتها في ولاية واحدة فاز فيها «حزب ماليزيا الاسلامي». ورغم هذا الفوز الجديد الساحق لمهاتير، فإن ما تناقله الاعلام العالمي (نقلاً عن الصحافة الماليزية، بما فيها صحيفة «صن» الموالية لمهاتير) أشار إلى أن الوضع بين الماليزيين مضطرب، وأن الفوز الذي وضع حدًّا للتساؤلات حول قوة مهاتير السياسية وسمح له بالاستمرار في قيادة البلاد لولاية خامسة فإنه تحقق على حساب انقسامات اتنية ودينية أكثر عمقًا من أي وقت مضى. فالانتصار الشامل للحزب الاسلامي في ولايتين، بالاضافة إلى اختراقاته الملحوظة في الولايات الاخرى، يعتبر دليلاً على استياء الماليزيين من الاوضاع التي تعيشها البلاد.

الحزب الاسلامي حصل على ٤٥ مقعدًا برلمانيًا، وهو أكثر الاحزاب وأشدها معارضة لحكومة مهاتير التي تنتهك برأيه، الشريعة الاسلامية. وكان هذا الحزب، الذي يتخذ من ولاية كيلانتان المسلمة في شمال البلاد قاعدة له، معركته الحاسمة ضد الجبهة الحاكمة عام ١٩٧٨، عام إخراجه من الجبهة الوطنية والمطالبة بالانفصال والاستقلال. وكانت الحكومة المركزية في كوالالمبور استندت في قرار فصله عن الجبهة إلى مبدأ عدم تسييس الدين.

المعارضة إلى مزيد من النمو: بدأ العام ٢٠٠١، ومهاتير ما زال ممسكًا بزمام الامور (منذ ١٩٨١)؛ لكن الهبوط في شعبية تنظيمه (المنظمة الوطنية الملاوية الموحدة)، الذي أشّرت إليه انتخابات ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٩، استمر يطبع الحدث السياسي في البلاد. وعلى رغم أسلوبه السلطوي إزاء المعارضة والصحافة والانتقادات الخارجية، فقد أسقُط من يد مهاتير إذ أصبح يتلقى هو نفسه الانتقادات الموجهة إليه بصورة علنية. وقد ظهر ذلك جليًا بعد إعلان نتائج الانتخابات الفرعية في ولاية كده Kedah (تشرين الثاني ٢٠٠٠) التي حقق فيها حزب العدالة الوطنية المعارض نصرًا كبيرًا في مواجهة مرشحي مهاتير وتنظيمه. وأكثر من ذلك فإن التجمع الرسمي للائتلاف الحاكم، الذي ضم ٣ آلاف مشارك (شباط ٢٠٠١) للبحث في قضايا الدفاع عن حقوق الملاويين ووحدتهم، لم يتردّد في اتهام قادة «المنظمة الوطنية الملاوية الموحدة» بالفساد وبجهل حاجات التغيير.

ومما لاحظه المراقبون أن التهم التي وُجهت لأنور ابراهيم والحكم عليه بالسجن لم يساعدا على تثبيت الهالة التي ابتناها لنفسه رئيس الوزراء الدكتور مهاتير محمد، لا في داخل البلاد ولا في خارجها، كما أن استقلالية القضاء وُضعت في دائرة الشك، خصوصًا

بعد اعتقال عشرة قادة من المعارضة (أحدهم من المقربين من أنور ابراهيم، وبعضهم حُكم عليه بالسجن لمدة سنتين) في نيسان ٢٠٠١.

كما لوحظ أن الأقلية الصينية الكبيرة (٢٧٪ من مجموع السكان، في مقابل ٦٤٪ من الماليزيين الأصليين الذين يقال لهم ايضًا «الملاويون»، و٩٪ من الهنود) عادت لتطرح، بصورة مباشرة وعلنية، احتجاجاتها على الامتيازات التي ينعم بها الملاويون (الماليزيون الاصليون) على حساب المواطنين الآخرين. وبعد نحو شهرين من الأقاويل حول خلافات عميقة بين مهاتير ووزير ماليته دائم زين الدين، أقدم هذا الأخير، في الاول من حزيران ٢٠٠١، إلى تقديم استقالته. فقبلها مهاتير، واستلم هو نفسه مهام وزارة المالية ريثما يعثر على «رجل نظيف» ليوكلها إليه.

سياسة تتمشى مع «١١ ايلول الاميركي»: في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠١، شنت قوات الزعيم الاسلامي الانفصالي في الفيليبين نور ميسواري هجومًا على قاعدة عسكرية في جزيرة خولو الفيليبينية أسفرت عن سقوط ١٦٠ قتيلاً، انتهى بسيطرة الجيش الحكومي على قوات ميسواري في المنطقة، وفرّ الأخير إلى ماليزيا حيث اعتقل قبالة ولاية صباح، وواجه عقوبة بالسجن ٢٠ عامًا. وكان لافتًا اعلان رئيسة الفيليبين غلوريا أوريو رغبتها في أن يُحاكم ميسواري في ماليزيا بدلًا من استرداده لمحاكمته في مانيلا. ومع أنه لا يوجد اتفاق لتبادل المطلوبين بين البلدين إلا أن ماليزيا أعلنت انها لن تمنح ميسواري اللجوء السياسي. ويتماشى هذا الاجراء مع التوجه الذي أعلنه الرئيس الاميركي جورج بوش، قبل أسابيع، باعتبار جنوب الفيليبين من المناطق التي يحتمل مدّ الحرب على الارهاب إليها، بعدما اتفقت مانيلا وواشنطن على أن التمرد الاسلامي في جنوب الفيليبين عمل إرهابي. كما أن السلطات الماليزية أعلنت، في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٢، عن اعتقال ١٣ ماليزيًا يشتبه في علاقاتهم بشبكة «القاعدة» (التي يتزعمها أسامة بن لادن)، وأكدت أن زكريا موسوي المتهم باعتداءات ١١ ايلول في اميركا، زار ماليزيا قبل سنة من هذه الهجمات. وفي اليوم التالي، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٢، شدّد مهاتير محمد على جهود بلاده في إطار مكافحة الارهاب الدولي، وتعهد مواصلة الحملة على المتشددين في بلاده. وفي مطلع نيسان ٢٠٠٢، استضافت ماليزيا اجتماعًا استثنائيًا لدول منظمة المؤتمر الاسلامي (٥٧



الملك السابق، سلطان ولاية سيلانغور، صلاح الدين عبد العزيز شاه (توفي ٢٠٠١).

دولة) الذي أدان «من دون لبس الارهاب الدولي بشتى اشكاله ومظاهره». وكانت فكرة تعريف الارهاب أحد الاهداف التي سعى لتحقيقها مهاتير محمد في الاجتماع. وفي خطابه الذي افتتح به الاجتماع، ندد مهاتير بالهجمات الانتحارية الفلسطينية وبالعمليات الاسرائيلية على حد سواء ووصف الارهاب بأنه «كل هجوم يستهدف مدنيين». لكن هذا التعريف اصطدم بمعارضة الدول التي تساند القضية الفلسطينية وترفض إدانة العمليات الفلسطينية فيما كان الجيش الاسرائيلي يوسع حملته العسكرية في الضفة الغربية ويحاصر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

ملك جديد (كانون الاول ٢٠٠١): في ١٢ كانون الاول ٢٠٠١، أعلن رئيس الوزراء مهاتير محمد أن سلطان ولاية برليس، تانكو سيد سراج الدين سيد بوترا جمال الليل، انتخب ملكًا جديدًا للبلاد خلفًا للملك الراحل صلاح الدين عبد العزيز شاه الذي توفي قبل أسابيع قليلة (تشرين الثاني ٢٠٠١). وأوضح مهاتير في بيان مقتضب أن جمال الليل ونائبه الجديد ميزان زين العابدين سلطان ولاية تيرينغانو، سيشغلان منصبهما خمس سنوات اعتبارًا من اليوم (١٢ كانون الاول ٢٠٠١).

وبرليس هي الولاية الصغرى في ماليزيا وحاكمها الذي بات ملكًا مولود سنة ١٩٤٣، وتلقى تدريبًا عسكريًا في بريطانيا وخدم في الجيش قبل ان يخلف والده سلطانًا عليها (ولاية برليس). وجمال الليل هو العاهل الثاني عشر في النظام الملكي التناوبي منذ الاستقلال عن بريطانيا. ويمثل الملك، بالنسبة إلى السكان، رأسًا رمزيًا للنظام الاسلامي وحافظًا لتقاليد تعود إلى القرن الخامس عشر.

مدن ومعالم

* **إيبه** Ipoh: عاصمة ولاية بيراك Perak، واقعة على ضفاف نهر كينتا Kinta. تعد نحو ٦٧٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). غنية بمناجم القصدير. صناعات الصلب والميكانيك والالكترونيات والكاوتشوك.

* **بوتراغايا** Putrajaya: مدينة قيد الإنشاء (ينتهي العمل فيها في العام ٢٠١٠) لتكون العاصمة الاتحادية الادارية بدلًا من كوالالمبور التي ستستمر عاصمة مالية وتجارية. وتقع بوتراغايا على مسافة ٣٥ كلم إلى الجنوب من الأخيرة. وقد اتخذ رئيس الوزراء مهاتير محمد قرار البدء في انشائها عام ١٩٩٦. تبلغ مساحتها ٤٥٨١ هكتارًا، وستكون إحدى مدينتين «ذكيتين» ضمن مشروع لإنشاء منطقة تكنولوجية متقدمة مزودة بأحدث نظم الاتصال الالكتروني. ويأمل رئيس الوزراء، مهاتير محمد، ان تكون المنطقة الصيغة الماليزية لوادي التكنولوجيا في كاليفورنيا، ويطمح ان تتحول بلاده إلى دولة متقدمة عام ٢٠٢٠.

في ١٩٩٩، بدأت تنتشر في المدينة الجديدة مبان أنيقة ستضم المكاتب الحكومية وحولها بحيرة صناعية كبرى. ويشمخ وسط هذه المباني مسجد كبير يتسع لـ١٥ ألف من المصلين تعلوه مئذنة ارتفاعها ١١٦ مترًا. ووصل، في نهاية ١٩٩٩، عدد الموظفين في بوتراغايا إلى ٢٨٠٠ موظف، وسيصل إلى ١٦ ألفًا بحلول عام ٢٠٠٥، وستنتقل إليها بقية الوزارات تدريجيًا. وكان وزير المال أنور ابراهيم (حوكم وسجن) أثار جدلًا عندما اتهم مهاتير بتبديد أموال الشعب بانفاق أكثر من ٥٠ مليون دولار لبناء مقر إقامة جديد فخم. ومما نُشر حول تكاليف المدينة الجديدة أن إجمالي الانفاق بلغ، حتى اواسط ١٩٩٩، ١,٣ بليون دولار.

أُعطيت العاصمة الجديدة (بوتراغايا) إسم أول رئيس لوزراء ماليزيا الحاج تنكو عبد الرحمن بوترا.



مبنى في كوالالمبور، من الأعلى في العالم.

* **جوهور بهرو** Johor Bahru: «بهرو الجديدة»، عاصمة ولاية جوهور، تقع عند مضيق سنغافورة. تعد نحو ٧٧٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). جامعة. متحف ملكي في القصر القديم. صناعة الصلب، والالكترونيات، الاغذية والأقمشة، وصناعة الكاوتشوك. مطار دولي (مطار سيني Senai).

وولاية جوهور، الواقعة على الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ماليزيا والمتصلة بسنغافورة بطريق دولي، تبلغ مساحتها ١٨٩٨٦ كلم²، وتعد نحو ٣ ملايين نسمة (تقديرات ٢٠٠٠)، وشهيرة بمناجم البوكسيت والمنغنيز، وبأشجار الأناناس والهيفا (الكاوتشوك) والبهارات. تاريخيًا، قدم إليها سلطان ملقة (مالاكا) بعد الغزو البرتغالي (١٥١١). وعرفت جوهور ازدهارًا واسعًا في القرن التاسع عشر. محمية بريطانية في العام ١٩١٤، وانضمت إلى الاتحاد الماليزي في العام ١٩٤٧.

* **كوالا لمبور** Kuala Lampur: عاصمة ماليزيا الاتحادية، تقع عند ملتقى نهري كلانغ وغومباك Klang, Gombak. تعد نحو ٢,٧٥٠ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). أنشئت المنطقة التي تضم المؤسسات الاتحادية (الفدرالية) في العام ١٩٧٤، وهي تغطي مساحة ٢٤٥ كلم². مركز سياسي، اداري، صناعي وتجاري (نقلت العاصمة الادارية إلى بوتراغايا، راجع أعلاه). أهم منشآتها: جامعة، فندق المدينة، قصر السلطان عبد الصمد الشهير ببرجه الذي يحمل ساعة ضخمة، محطة نقل، مسجد قديم، ومطار دولي. تاريخيًا، كانت كوالالمبور قرية صغيرة يسكنها عمال مناجم القصدير (١٨٦٠)، ثم أصبحت في العام ١٨٩٦، عاصمة فدرالية ماليزيا، وتثبتت صفتها هذه غداة الاستقلال في ١٩٦٣.

* **ملقة (مالاكا)** Malacca: إسم منطقة تشكل شبه جزيرة في جنوبُ شرقي آسيا، وقد بدأت تعرف بهذا الإسم منذ القرن السادس عشر نسبة إلى مدينة ملقة الماليزية، وتتوزع أراضيها تايلاند وماليزيا. ومدينة ملقة الماليزية هي عاصمة المنطقة الماليزية من شبه الجزيرة هذه. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة. شهيرة بمناظرها الخلابة، وبمبانيها التي تعود إلى المرحلة الاستعمارية: باب سانتياغو، خرائب كنيسة القديس بولس، كنيسة القديس بطرس وكنيسة السيد المسيح، فندق المدينة القديم الذي بناه الهولنديون. صناعة الأقمشة. تجارة وصيد السمك. أُنشيء ميناؤها في العام ١٤٠٠ على يد أمير من سومطرة كان يطالب بامبراطورية سريفيغايا Srivijaya البحرية القديمة. استولى البرتغاليون عليها في ١٧٩٥. واستمرت ملقة من اعمال بريطانيا حتى الاستقلال (١٩٤٧).

زعماء، رجال دولة وسياسة

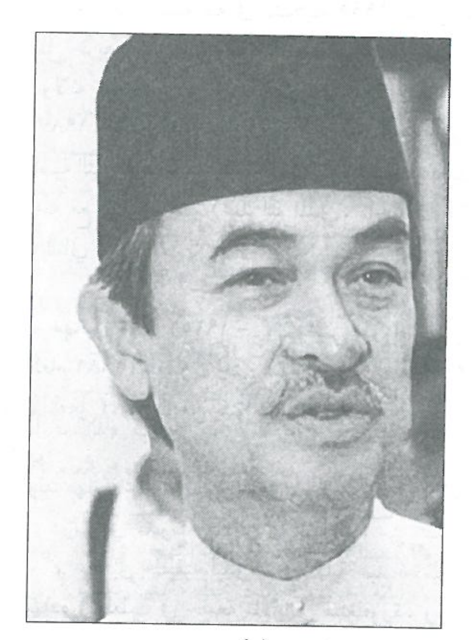
* **أنور ابراهيم** (؟ –): نائب رئيس الوزراء ونائب زعيم الحزب الحاكم (مهاتير محمد) حتى طرده، بسوق تهم تتناول سلوكه الشخصي واخلاقه وأخرى سياسية ووطنية، في ايلول ١٩٩٨، ومحاكمته وسجنه لمدة تصل إلى ١٥ سنة.

ولد في عائلة شعبية. عمل مدرسًا. بدأ حياته السياسية مذ كان طالبًا حركيًا شديد المراس وراء الاتجاه الاسلامي. قاد في ١٩٧٤ مظاهرات مناهضة للحكومة الفدرالية وللائتلاف الحزبي الحاكم كلفه قضاء أشهر في السجن. إلا ان نضاليته وشهرته كانت محل اعجاب رئيس الحكومة مهاتير محمد وهو في الوقت نفسه رئيس الحزب الذي يقود الجبهة الوطنية (الائتلاف الحزبي) المكونة من ١٤ حزبًا، فدعاه في ١٩٨٢ للانضمام إلى حزبه «منظمة الاتحاد الوطني الماليزي». وقبل ابراهيم هذا العرض وأصبح من أبرز الوجوه في الحزب وفي الحكومة، وتقلد مناصب وزارية عدة أولها وزير الزراعة وآخرها وزير المالية، ثم قاد من خلال المؤتمرات السياسية والندوات الثقافية والفكرية حملات ضد الماليزيين من الاعراق غير الملاوية وخاصة الصينيين: أولًا لاستخفافهم باللغة الملاوية (الماليزية الاصلية) وتفضيلهم للانكليزية، وثانيًا لنفوذهم المالي القوي. وقد عُرف انور ابراهيم بفصاحته في الخطابة وسلاطة لسانه، وكان يحظى بمكانة سياسية ممتازة ويعتبر الدرع الاسلامي للحكومة التي تعمتد في خطها السياسي والاقتصادي، في ذلك العهد، على صداقاته في بلدان الشرق الاوسط، حتى انه يقال إنه كان على علاقة متينة بكل من الامام الخميني (مرشد الثورة الاسلامية ومؤسس جمهورية ايران الاسلامية) والزعيم الليبي معمر القذافي، وكان هو الذي هيّأ الزيارة الرسمية التي قام بها مهاتير إلى ليبيا في كانون الاول ١٩٨٢. وكانت كل الاوساط سواء في ماليزيا أو في العالم المالاوي من الهند الصينية إلى الفيليبين مرورًا بأندونيسيا حيث كان حبيبي (الرئيس الأندونيسي في ما بعد) الصديق الحميم لأنور ابراهيم، تعتبره الخليفة الأكيد لرئيس الوزراء مهاتير محمد. لكن يبدو أن أنور ابراهيم قد استعجل هذه الخلافة، فاستبقه مهاتير واستخرج له ملفًا من سيرته الشخصية كفيلًا بتبرير محاكمته وسجنه وبالتالي إقصائه. وهذا ما حدث فعلًا (راجع النبذة التاريخية).

* **تنكو عبد الرحمن** (١٩٠٣– ١٩٩٠): أمير وسياسي. درس في كمبردج ولندن، والتحق بالخدمة المدنية. أصبح رئيسًا للمجلس التشريعي ووزيرًا أولًا ووزيرًا للداخلية في الملايو (ماليزيا) عام ١٩٥٥. لعب دورًا في استقلال ماليزيا كرئيس لمنظمة اتحاد ماليزيا (١٩٥٢–١٩٧٠)، وأشرف على فرض سيطرة الدولة على الخدمات العامة رغم تشجيعه للرساميل الأجنبية، ولا سيما البريطانية منها. أول رئيس للوزراء ووزير للخارجية للملايو المستقلة (١٩٥٧–١٩٦٣) ولماليزيا (١٩٦٣–١٩٧٠). انتخب سكرتيرًا عامًا لمنظمة المؤتمر الاسلامي الدولي (١٩٦٩–١٩٧٢). له بعض المؤلفات، وكتب سيرته الذاتية مع تاريخ الملايو الحديث بعنوان «تطلع إلى الخلف».



أنور ابراهيم.



عبد الله أحمد بدوي.

* **حسين العُن** (١٩٢٢–١٩٨١): رئيس الوزراء (١٩٧٦–١٩٨١). التحق بالقوات العسكرية عام ١٩٤٠، وبعد تسريحه التحق بالخدمة الادارية. اصبح زعيمًا طلابيًا وسكرتيرًا عامًا لمنظمة الشباب الوطني عام ١٩٥٠. درس القانون في بريطانيا. خاض الانتخابات العامة سنة ١٩٦٩، وعين وزيرًا للتربية في العام التالي. عين نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتجارة والصناعة عام ١٩٧٣، ثم وزيرًا للمالية. وفي ١٩٧٥، عين رئيسًا للاتحاد البرلماني لدول الكومنولث. وفي ١٩٧٦، أصبح رئيسًا للوزراء، ونائبًا لرئيس الاتحاد البرلماني لدول الكومنولث.

* **سيّد حسين العطّاس** (١٩٤٠–): كاتب وناشط سياسي ترك أثرًا بالغًا في الحياة السياسية الماليزية لما تسببت كتاباته من جدل وإثارة في أوساط السياسيين ورجال المال والاعمال والمجتمع. فكتب ما يزيد على ٣٠ مؤلفًا سياسيًا مليئًا بالخفايا والأسرار والحكايات الملتهبة عن رجال السياسة والمال في بلده. «الأمر الذي أوقعه في مشاكل لا حصر لها، لكنه في الوقت نفسه حقق له نجومية وشعبية وصعودًا في أوساط العامة يوازي حجمها حجم الرهبة منه والتحايل على كسب وده في الاوساط السياسية» (عبد الله المدني، «الحياة»، ١٣ آب، ١٩٩٧).

ينحدر سيّد حسين العطّاس، كما يُفهم من إسمه الثالث، من أصول عربية حضرمية، وينتمي إلى عائلة من السادة الأشراف هاجر بعض فروعها من جنوب الجزيرة العربية قديمًا صوب الجنوب الشرق آسيوي لتستقر في رقعة ممتدة من سنغافورة حتى أندونيسيا مرورًا بالولايات الماليزية، وتتزاوج وتتكاثر، بل تتبوّأ بفضل جهدها وعلمها ونشاطها مناصب رفيعة ومراكز متقدمة في دنيا السياسة والمال والأعمال، كان آخرها في المهجر. وقد تبوّأ السيد علي العطاس وزارة الخارجية الأندونيسية، في ما كان آخرها في الوطن الأم وصول المهندس حيدر ابو بكر العطاس إلى رئاسة الحكومة في دولة الوحدة اليمنية من بعد شغله المنصب ذاته لسنوات طويلة في ما كان يعرف بـ«اليمن الجنوبي».

يقيم سيّد حسين العطّاس، اليوم، في ولاية باهانغ، على بعد ساعة من العاصمة كوالالمبور، بعدما هُجّر وطُرد من ولايات ماليزية عدة وسُدّت في وجهه أبوابها كرد على ما خطته يداه من مؤلفات تفضح زعماءها المحليين.

عمل، في صباه، في حديقة أحد أثرياء سنغافورة الذي كثيرًا ما كان يعامله «معاملة لا تليق حتى بالحيوانات». فوجد حلًا لحالة غضبه المكبوت بالكتابة في إحدى الصحف السنغافورية الشعبية. ثم عمل بائع كتب متجول. وصدر كتابه السياسي الأول في ١٩٧٢

وكان حول ولاية صباح وفساد رئيس حكومتها مصطفى هارون. فحقق شهرة مدوية. وفعل الأمر نفسه مع ولاية ساراواك، ثم، في ١٩٨٠، عندما تصدى لنائب رئيس الوزراء وقتذاك موسى حاتم. واستمر العطاس يلاحق قصص الفساد وفضائح الساسة، ومن كتبه المهمة «مذكرة إلى رئيس الوزراء» (١٩٩٢) حيث يطالب الدكتور مهاتير محمد بالتنحي بسبب الفساد المتفشي في صفوف عائلته وأقاربه؛ وكتاب «رجل الخمسمئة مليون دولار» الذي يتناول فيه قصة رئيس حكومة ولاية سيلانغور محمد طيب الذي اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط حكاية توقيفه في مطار بريسبين الأوسترالي من قبل سلطات الجمارك بعدما اكتشف وجود مبلغ مليون دولار اميركي نقدًا وعدًا في إحدى حقائبه اليدوية دون أن يصرّح به.

حاز العطاس على شهرة واسعة، واصبح مرهوب الجانب، وقوبل باستقبال حار لدى زيارته البرلمان الماليزي في العام ١٩٩٧ (عبد الله المدني، «الحياة»، ٣ آب ١٩٩٧).

* **عبد الرزاق** (؟– ١٩٧٦): نائب رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن، ورئيس الوزراء بعده (راجع النبذة التاريخية).

* **عبد الله أحمد بدوي** (١٩٤٠–): نائب رئيس الوزراء (مهاتير محمد) ونائب زعيم الجبهة الحاكمة (منظمة شعب الملايو الوطنية الموحدة، المعروفة اختصارًا باسم «أومنو») منذ ٨ كانون الثاني ١٩٩٩. يُعرف في الاوساط السياسية الشعبية في بلاده بـ«مستر نايس غاي» وبالاستقامة والسمعة الحسنة واجتناب الضلوع في الدسائس والمناورات الحزبية، والالتزام الديني، وهو «على درجة من الطيبة والرقة لا تتناسب وأوضاع عالم السياسة القائم على المكر والخديعة»، وعلى عكس سلفه، في المنصبين، أنور ابراهيم، يفتقد إلى الكاريزما الجماهيرية.

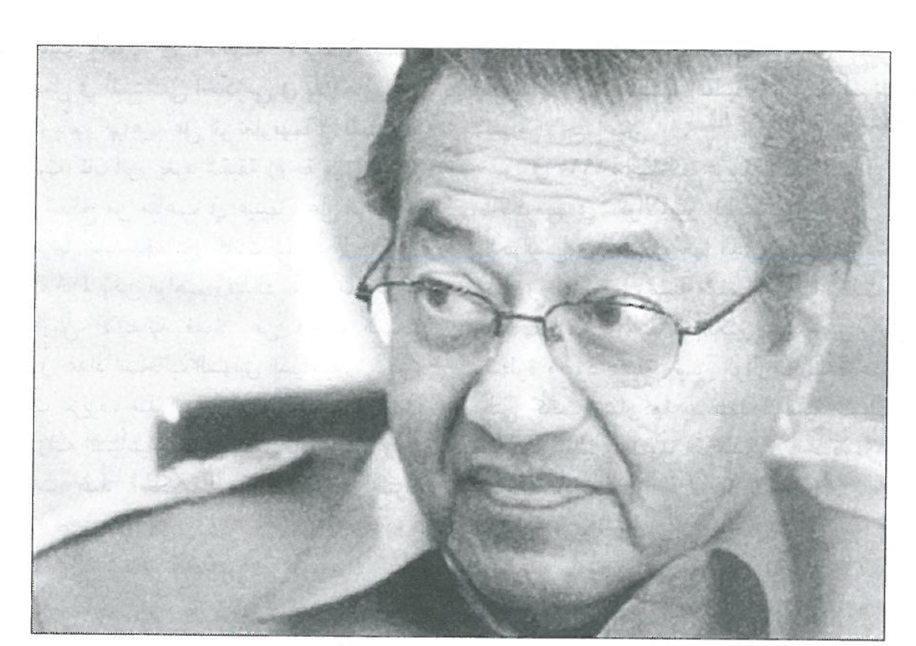
ولد عبد الله أحمد بدوي في بينانغ، المنتجع السياحي التاريخي الجميل الواقع في شمال غربي شبه جزيرة الملايو التابع لولاية كيداه. درس العلوم السياسية في جامعة الملايو الوطنية في كوالالمبور التي خرّجت صفوة ساسة ماليزيا السابقين والحاليين. دخل حلبة السياسة ليصبح نائبًا في البرلمان الاتحادي. في ١٩٨٢، اختاره مهاتير كوزير في مكتب رئيس الوزراء، لينطلق من هذا المنصب ويتولى لاحقًا حقيبتي التربية والدفاع على التوالي، قبل أن يُقال من الحكومة ويتوارى عن الساحة السياسية عقابًا له على وقوفه إلى جانب زميله وزير الصناعة والتجارة وقتذاك الامير رضالاي حمزة حينما قرّر الأخير منافسة مهاتير على زعامة ماليزيا في انتخابات ذلك العام. ورغم ما لحق به من اضرار نتيجة حساباته غير الدقيقة، فإنه ظل برلمانيًا ناشطًا في صفوف الحزب الحاكم واستطاع أن يفوز في انتخابات تشرين الاول ١٩٩٠ ويفرض نفسه مجددًا كشخصية حزبية لا يمكن تجاوزها في أي تشكيل وزاري. وعليه، فقد اضطر أن يعيده إلى صفوف حكومته كواحد من نوابه لكن خلف انور ابراهيم الذي صعد من وزارة التربية ليصبح نائبًا أول لرئيس الحكومة والحزب ووزيرًا للمالية.

في ١٩٩١، قرر مهاتير أن يُسند إلى بدوي وزارة الخارجية التي، رغم وجاهتها، لا تعتبر في ماليزيا ذات شأن كبير على اعتبار أن رئيس الحكومة هو الذي يحدد سياسات البلاد الخارجية ويتخذ قراراتها. ومنذ ذلك الحين ظل بدوي محتفظًا بالمنصب الدبلوماسي الاول في بلاده بعدما أعيد تثبيته فيه في تشكيلة ١٩٩٥ الوزارية، كما ظل حريصًا على تبديد اي شكوك قد تساور مهاتير حول ولائه الشخصي وزعامته على خلفية ما حدث في العام ١٩٨٧، فساند الأخير في كل المواجهات الحزبية والسياسية التي خاضها منذ بداية التسعينات، بما في ذلك خصومته مع أنور ابراهيم (عبد الله المدني، «الحياة»، ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٩).

* **مهاتير محمد** (١٩٢٥–): رئيس وزراء ماليزيا (منذ العام ١٩٨١، وما زال حتى اليوم–مطلع العام ٢٠٠٢ الحاكم الفعلي)، وأول مَن يتبوّأ هذا المنصب من الوسط الشعبي.

ولد مهاتير محمد في ألور ستيار، وهي بلدة في ولاية كيداه. درس في مدرسة مالاي في سيبرانغ، من أعمال بيراك، ثم عاد إلى منطقته ليدرس في كلية عبد الحميد. نال شهادة في الطب في جامعة مالايا في سنغافورة، وبعد التخرج خدم كضابط طبيب في جزيرة لانغكاوي قبل أن يبدأ الممارسة الخاصة، كطبيب، في العام ١٩٥٧.

بدأ حياته السياسية بدخوله مجلس النواب في ١٩٦٤، وتميزت مواقفه بتطرفها، ولا سيما على الصعيد العنصري والاثني. وقال عنه أول رئيس حكومة في ماليزيا تنكو عبد الرحمن إنه من نوع الرجال الذين يضعون الأمة على طريق



مهاتير محمد.

الدكتاتورية. انضم إلى حزب «المنظمة القومية لاتحاد ماليزيا»، بيد انه فصل منه في العام ١٩٦٩، في أعقاب هزيمته الشخصية في الانتخابات النيابية. أصدر في العام ١٩٧٠ كتاب «الخيار الماليزي» الذي أثار فضيحة كبرى ومنع مِنَ التدوال. فالآراء العنصرية التي عُرضت فيه كانت قمينة بتجديد نار الفتنة في بلد كان قد خرج لتوه من اضطرابات ومجازر ذهب ضحيتها في المقام الاول الماليزيون من أصل صيني. وقد دعا مهاتير في هذا الكتاب إلى دمج قسري للأقليات الاتنية التي تشكل، مجتمعة، نصف سكان ماليزيا. عاد إلى الحياة السياسية في العام ١٩٧٤ حيث انتخب نائبًا عن حزب «المنظمة القومية لاتحاد ماليزيا»، ثم عين وزيرًا للتربية. وفي العام ١٩٧٦، أصبح نائب رئيس هذا الحزب ونائب رئيس الحكومة ووزيرًا للصناعة والتجارة. وقد انتهج، في أثناء اضطلاعه بمسؤولياته الحكومية هذه خطًا معتدلًا نسبيًا. وفي العام ١٩٨١، أصبح رئيسًا للحكومة خلفًا لحسين العُن (راجع النبذة التاريخية).

في ٢٢ حزيران ٢٠٠٢، قدّم مهاتير محمد استقالته من كل مناصبه في الحزب والائتلاف الحاكم، ثم تراجع عنها بعد ساعة واحدة بعدما اقنعه بذلك كبار زعماء حزب المنظمة المتحدة الماليزية الوطنية الحاكمة. وكان مهاتير أكثر الزعماء المنتخبين بقاء في السلطة في آسيا، ولم يوضح مهاتير سبب رغبته في الاستقالة بعد ٢١ عامًا في السلطة. لكنّ صحفًا قالت إن من المحتمل انه محبط بسبب عدم وجود تحسن في وضع الملايو الذين يمثلون غالبية في ماليزيا. وكان مهاتير، قبل ايام من استقالته وعودته عنها، اعتذر خلال خطاب عن إخفاقه في تغيير وضع الملايو بعد ٣٣ عامًا من سياسات العمل الحازمة في بلد تهيمن فيه الاقلية المتحدرة من اصل صيني على النشاط التجاري.

ولطالما أصر مهاتير على أنه على وشك التنحي قبل أن تشتد حدة الازمة وينفجر الخلاف علنًا مع نائبه انور ابراهيم الذي أقيل من منصبه كوزير للمال عام ١٩٩٨ ثم سجن في جرائم جنسية وفساد يقول إنها دبرت ضده. وفي انتخابات ١٩٩٩، خسر حزب الجبهة المتحدة أكثر من نصف أصوات الملايو ردًا على إهانة أنور ابراهيم الذي يتمتع بشعبية بينهم كونه يملك مؤهلات اسلامية أفضل من مؤهلات مهاتير.

* **وان عزيزة وان اسماعيل** (١٩٥٣–): زوجة أنور ابراهيم وأبرز قائدة في المعارضة بعد اعتقال زوجها في ايلول ١٩٩٨.

وُلدت وان عزيزة وان اسماعيل في عائلة مرموقة، وكان والدها شخصية مهمة محسوبة على الحكومة ويتبوّأ رئاسة دائرة الحرب النفسية في وزارة الداخلية. انهت

دراستها لطب العيون في العاصمة الايرلندية بتفوق وعادت لتعمل في المستشفى الحكومي في بلادها.

اقترنت بأنور ابراهيم على اثر تعارفهما في المستشفى المذكور حيث كان أنور يعود شقيقة زوجة مهاتير محمد التي كانت تتعالج من متاعب في عينيها، على الرغم من معارضة أسرتها الشديدة التي كانت تستند إلى الفارق الاجتماعي، إذ لم يكن ابراهيم وقتذاك سوى مدرس في إحدى المدارس الابتدائية فضلًا عن دخوله السجن كمعارض في عداد اصحاب السوابق السياسية.

باشرت عزيزة، منذ اليوم الاول لاعتقال زوجها، في استلام رايته السياسية والتحرك للمحافظة على زخم الاحتجاجات ضد الحكومة. وكانت قبلًا ملتزمة بالتقاليد الماليزية، وآثرت البقاء في الظل مركزة اهتمامها على مهنتها الطبية وشؤون أسرتها وبعض المهام الاجتماعية.

في ١٩٩٥، استقالت عزيزة من وظيفتها في المستشفى الحكومي في كوالالمبور لتلعب دورًا أكبر من وراء الكواليس في دعم زوجها الذي بدا وكأنه دخل مرحلة شدّ وجذب مع رئيسه مهاتير محمد. وظلت عزيزة في دعمها لزوجها محتفظة بالكثير من الحذر والخوف من سطوة ونفوذ عقيلة رئيس الوزراء السيدة عصمت علي التي كانت تشاركها بصفتها الرسمية شؤون المرأة في المجتمع الماليزي (عبد الله المدني، «الحياة»، ١٨ تشرين الاول ١٩٩٨؛ (وراجع النبذة التاريخية).

مايوت، جزيرة

(للخريطة، راجع «جزر القمر»، ج٧، ص ٣٠٢)

نظرة عامة

الموقع والمساحة: جزيرة مايوت Mayotte إحدى جزر القمر les Comores الواقعة في المحيط الهندي قرب الشاطىء الافريقي الشرقي. مساحة مايوت ٣٧٤ كلم^{2} (تحيط بها ١٨ جزيرة صغيرة مساحتها ٢٥ كلم^{2}).

أهم المدن: ماموذزو (نحو ٣٥ ألف نسمة)، دزاودزي–لاباتوار (١٢ ألف نسمة).

اللغات: لغة قبائل البانتو، ولغة المالغاش (مدغشقر). نحو ٣٥٪ من السكان يتكلمون الفرنسية.

السكان: نحو ١٤٥ ألف نسمة (٢٠٠٠). نحو ٩٧٪ منهم مسلمون. ويداخل الممارسات الدينية الاسلامية، في مايوت، تقاليد إحيائية.

الحكم: مايوت جزء من «المجموعة الاقليمية» الفرنسية (قانون ٢٤ كانون الاول ١٩٧٦). لها مجلس عام من ١٩ عضوًا. نائب واحد، وسيناتور واحد، ومقسمة إداريًا إلى ١٧ كومونة.

أحزاب: إضافة إلى امتدادات المتروبول الفرنسي التي لها مناصرون في المايوت، هناك احزاب محلية (وأكثرها داع للبقاء في المجموعة الاقليمية الفرنسية)، منها: الحركة الشعبية الماهورية، رئيسها يونس بن علي؛ والجبهة الديمقراطية، أمينها العام يوسف موسى؛ ورابطة إبقاء مايوت فرنسية، تأسست في العام ١٩٨٤، ويرأسها ديديه بيوتي؛ والحزب الاشتراكي الماهوري، تأسس في ١٩٩١، ويرأسه هاريتي ابراهيم؛ وحزب الخضر، تأسس في ١٩٩٣، وأمينه العام أحمدا سليم.

الاقتصاد: حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٣٥٨٨ دولارًا (١٩٩٦). أهم المزروعات: نبتة يلنغ–يلنغ Ylang-ylang الشهيرة بأهميتها لصناعة أحد أهم العطور، والكوبرا، والبن، والمانيوك، والأناناس، والموز والرز. في البلاد قاعدة بحرية فرنسية. نحو ٦٦٪ من حركة التجارة الخارجية تتم مع المتروبول الفرنسي، والنسبة الباقية مع البلدان الافريقية، ومع جنوب شرقي آسيا.

نبذة تاريخية: في العام ١٥٢٧، كان البحار البرتغالي دييغو ريبيرو أول من عرّف الاوروبيين بها. وفي ١٨٣١، غزاها ملك مدغشقر ساكالاف أدريان–تسولي، ثم باعها، في ٢٤ نيسان ١٨٤١ لفرنسا مقابل مبلغ سنوي من المال ونفقات تعليم أولاده (التي تكلفت بها الادارة الفرنسية في جزيرة رينيون Réunion). وآلت الجزيرة إلى فرنسا بموجب معاهدة وقعت في ١٦ شباط ١٨٤٣. ومن مايوت، انتشر النفوذ الفرنسي إلى جزر القمر الأخرى. واستمر هذا الوضع حتى العام ١٩٦٢، وكانت جزر القمر الثلاث الأخرى قد أصبحت محمية فرنسية بين ١٨٨٦ و١٩١٢، في حين بقيت مايوت مستعمرة فرنسية. في ٩ نيسان ١٩٠٨،

ضمت مايوت وجزر القمر الثلاث إلى الحكومة العامة في مدغشقر. وفي ٢٥ تموز ١٩١٢، صدر قانون فرنسي حوّل المحميات إلى مستعمرة. وفي ١٩٤٧، أصبحت جزر القمر ذات استقلال إداري ذاتي. وفي ١٩٥٨، جرى استفتاء عام، اختارت فيه الجمعية الاقليمية لجزر القمر نظام الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار، والسبب خلافات كانت تضعهم دائمًا في مواجهة سلاطين جزر القمر وسكانها العرب. وفي ١٩٦٨، صدر قانون يوسّع من نظام الحكم الذاتي في جزر القمر (عاصمتها موروني)، فسارع الماهوريون، سكان مايوت، إلى الاعتراض على هذا القرار.

في ٢٢ كانون الاول ١٩٧٤، جرى استفتاء على الاستقلال: ٩٩٪ من سكان جزر القمر صوتوا للاستقلال، ورفضه ٦٥٪ من سكان مايوت. وفي ٦ تموز ١٩٧٥، أعلن عبد الله استقلال جزر القمر من جانب واحد. وقامت مسيرة خضراء، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٥، ضمت ١٦٥ شخصًا من القمريين في اتجاه مايوت، ولكنها فشلت. وفي ١٣ كانون الاول ١٩٧٥، صدر قانون يعترف باستقلال جزر القمر الثلاث، ويفتح باب المشاورات أمام مصير مايوت. لكن الماهوريين (سكان مايوت) أعادوا تأكيد خيارهم، في العام ١٩٧٦، البقاء في المجموعة الاقليمية للجمهورية الفرنسية (٩٩,٤٪).

في ٢ كانون الاول ١٩٨٢، صدر قرار عن الامم المتحدة حول عودة مايوت إلى جزر القمر: ١١٠ أصوات ضد صوت واحد هو صوت فرنسا، و٢٢ متغيبًا. في ١٩ تشرين الاول ١٩٨٦، زار جاك شيراك الجزيرة (مايوت)، وبعد شهرين، دُشّن في مايوت العمل على إقامة قناة تلفزيونية، وفي ٢٨ آذار ١٩٨٧، بوشر العمل على إنماء مايوت، وفي ٥ نيسان ١٩٩٥، وضعت خطة خمسية للانماء ١٩٩٥–١٩٩٩، وقدمت فرنسا مساعدة بقيمة ٢١٦٧ مليون فرنك.

جزر القُمر

في مادة «جزر القُمر» (الموسوعة، ج٧، ص٣٠٢–٣١٦)، وصل السياق التاريخي إلى آذار ١٩٩٦ حيث جرت انتخابات رئاسية فاز فيها محمد تقي عبد الكريم، رئيس حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي UNDC.

في أول وأخطر ما واجهه الرئيس محمد تقي عبد الكريم إعلان جزيرة أنجوان Anjouan، في ١٤ تموز ١٩٩٧، استقلالها عن باقي جزر القُمر من جانب واحد. وتمكنت الحركة الانفصالية من السيطرة على الجزيرة. وأرسل الرئيس محمد تقي عبد الكريم فرقة كوماندوس عسكرية إلى أنجوان (أول ايلول ١٩٩٧)، فشلت في إعادة أنجوان إلى الحظيرة ووقع عدد من أفرادها أسرى في يد الميليشيا الانفصالية. وأجرى الانفصاليون، في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٧، استفتاء لتشريع الانفصال. وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية وجمعت، في مطلع كانون الاول ١٩٩٧، الفريقين من دون أن تتمكن من فرض حل عليهما. وتبنى الانفصاليون، بعد استفتاء جديد، دستورًا للجزيرة (٢٥ شباط ١٩٩٨)، وشكل رئيس أنجوان عبد الله ابراهيم حكومة لأنجوان وعين سعيد عمر شماسي رئيسًا لها (٧ آذار ١٩٩٨). وعادت منظمة الوحدة الافريقية للوساطة من جديد من خلال لجنة وزارية، كما طرحت بعض بلدان المنطقة فكرة التدخل العسكري لوضع حد لانفصال أنجوان. لكن باريس عارضت الحسم العسكري، وحاولت (في نيسان ١٩٩٨) حث الطرفين على العودة إلى المفاوضات.

وكان لاقحام إسم أحد القُمريين في خانة شبكة إرهابية إسلامية مسؤولة عن حادثتي تفجير السفارتين الاميركيتين (٧ آب ١٩٩٨) في دار السلام في تنزانيا، ونيروبي في كينيا، أن وضع فجأة إسم جزر القُمر على المسرح الدولي. وبعث مكتب التحقيق الفدرالي الاميركي (FBI) العشرات من المحققين إلى العاصمة موروني Moroni لاقتفاء اثر الرجل الذي بقي مجهولاً.

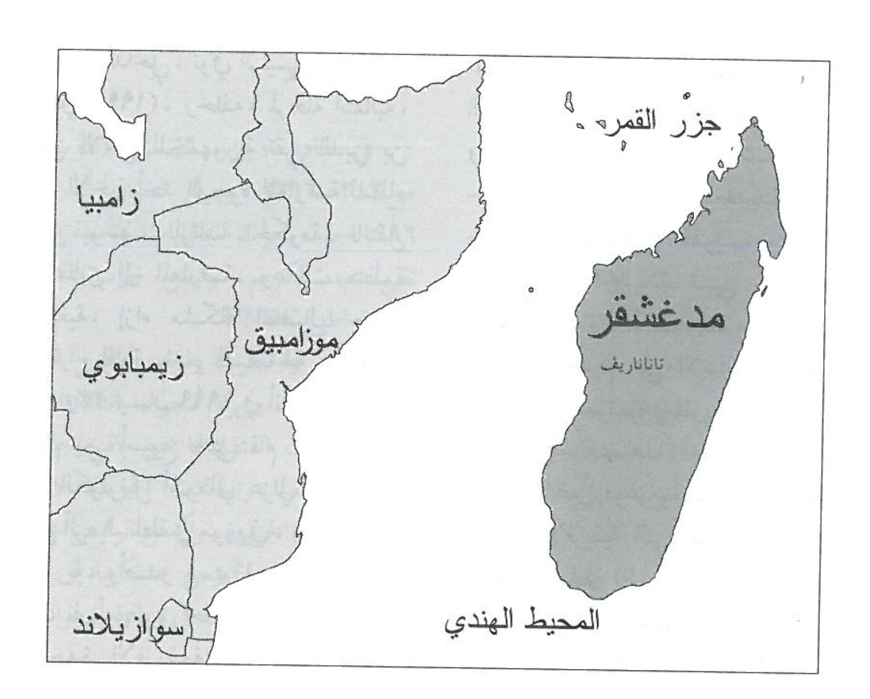
وعلى الصعيد الداخلي، توفي الرئيس محمد تقي (٦ تشرين الثاني ١٩٩٨)، وخلفه، لمرحلة انتقالية، رئيس المجلس الأعلى للجمهورية تقي الدين بن سعيد. فاختار الأخير أحد الوجوه المعارضة للنظام السابق، عباس يوسف، لرئاسة الحكومة. فانتقل قادة النظام السابق إلى المعارضة. وعادت منظمة الوحدة الافريقية، إزاء مشكلة انفصال جزيرة أنجوان، إلى اقتراح إقامة مؤتمر للمصالحة بين الجزر القُمرية بين ١٩ و٢٣ نيسان ١٩٩٩ في أنتاناناريفو (في مدغشقر). ولم يمر أسبوع حتى قام رئيس هيئة أركان الجيش الكولونيل أسّوماني عزالي، بانقلاب أبيض استلم على أثره السلطة في موروني، وأعلن نفسه رئيسًا للجمهورية، وأصدر دستورًا جديدًا (٦ ايار ١٩٩٩) وأحاط نفسه بفريق حاكم، رفضت فرنسا ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاوروبي الاعتراف به. وتراجعت حركة السياحة (قطاع مهم في اقتصاد جزر القُمر).

لم ينجح الكولونيل عزالي في حل مشكلة انفصال جزيرة أنجوان رغم ما اتخذ من اجراءات في هذا الاتجاه، وبقي نظامه معزولاً عن المجتمع الدولي، ولم يُدع إلى اجتماع قمة بلدان «لجنة المحيط الهندي» في أول كانون الاول ١٩٩٩ في جزيرة رينيون Réunion. ومن جهتهم استمر انفصاليو جزيرة أنجوان في الهرب إلى أمام، فأجروا، في شباط ٢٠٠٠، استفتاء حول رفض اتفاق المصالحة الذي كان قد توصل إليه المجتمعون في أنتاناناريفو. فقررت منظمة الوحدة الافريقية فرض عقوبات على أنجوان (عراقيل سفر إلى الخارج). وكذلك قررت موروني، مطلع شباط ٢٠٠٠، وضع حظر على بعض المنتجات المصدرة إلى الجزيرة.

في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، عيّن عزالي رئيسًا لحكومة جديدة هو أحمد عزالي (مولود ١٩٦٥)، فقام هذا بلعب دور نشط في المفاوضات مع الانفصاليين الأنجوانيين تحت رعاية مبعوث خاص من منظمة الوحدة الافريقية هو الموزمبيقي فرنشيسكو ماديرا. وتوصلت المفاوضات، في ١٧ شباط ٢٠٠١، إلى اتفاق حول قيام «مجموعة قُمرية جديدة»، ووضع دستور جديد في المستقبل القريب يلحظ صلاحيات المؤسسات الجديدة التي ستتضمنها هذه «المجموعة». وتشكلت لجنة متابعة أقرّت مبدأ طرح الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي. وعقدت الدول المانحة مؤتمرًا في باريس في مطلع تموز ٢٠٠١.

وعلى رغم هذا التقدم، بقي الرئيس عزالي «شخصًا غير مرغوب به» في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية التي استمرت تنظر إليه حاكمًا مغتصبًا للسلطة (إثر انقلاب نيسان ١٩٩٩). لهذا لم يُدع إلى القمة الاستثنائية للمنظمة التي عقدت في سرت (ليبيا) في ٣–٥ آذار ٢٠٠١، علمًا أن علاقات جيدة تربطه بالزعيم الليبي معمر القذافي.

وقبل أربعة ايام فقط من الموعد المحدّد لإجراء استفتاء شعبي على دستور جديد يوحّد البلاد يوم الأحد في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠١، جرت محاولة لاجتياح جزيرة موهيلي، إحدى أصغر جزر القُمر. وادعى مرتزقة في منشورات وزعوها بعد نزولهم من قوارب سريعة على شاطىء الجزيرة واستيلائهم على مراكز الجيش والشرطة انهم من الجيش الاميركي وجاءوا في مهمة لمكافحة الارهاب واعتقال رئيسهم «الذي يتعاون مع الارهاب»، وطلبوا من السكان تسليم أسلحتهم. وأكدّ وزير الاعلام القُمري علي الطويهر في العاصمة موروني في بيان بثته الاذاعة الوطنية سيطرة القوات الحكومية على الجزيرة التي عادت إليها الحياة الطبيعية بعد تبادل لاطلاق النار بين القوات الحكومية والمهاجمين. وذكر أن عدد المرتزقة يراوح بين ٢٠ و٣٠ قُتل منهم خمسة وأثر سادس قبل فرار الآخرين، كما قتل جندي حكومي ومدني في الاشتباكات.



مدغشقر

(المالغاش)

بطاقة تعريف

الموقع والمساحة: جزيرة في المحياط الهندي، وتسمّى «الجزيرة الحمراء». يفصلها عن موزمبيق فاصل مائي (قناة) بعرض نحو ٤٠٠ كلم. أبعد نقطتين طوليًا تبلغ المسافة بينهما ١٥٠٠ كلم، وعرضيًا ٦٠٠ كلم. مساحتها ٥٨٧٠٤١ كلم²، بما فيها بعض الجزر الصغيرة المتناثرة حولها. يبلغ طول شاطئها نحو ٥ آلاف كلم، وهي ثالث أكبر جزيرة في العالم بعد أوستراليا وبورنيو، إذا ما استثنينا غرونلاند وبافن.

العاصمة: أنتاناناريفو Antananarivo (أي «مدينة الألف» محارب؛ وكانت تدعى سابقًا تاناناريف). أهم المدن: تواماسينا، فيانارنتسوا، مهاجنغا، أنتسيرابي، تولياري، أنتسيرانانا (راجع مدن ومعالم).

اللغات: المالغاشية والفرنسية (رسميتان). تكتب المالغاشية بالحرف اللاتيني، وهي لغة معروفة بجرسها الجميل ورقة تعابيرها المجازية، فالشمس مثلًا هي «عين النهار».

السكان: نحو ١٦,٥ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). يعتنق ٤١٪ منهم المسيحية (كاثوليك ٢٠,٥٪، وبروتستانت ٢٠,٥٪)، و٧٪ الاسلام، والباقون ٥٢٪ إحيائيون (المعتقدات الافريقية الاصلية).

الحكم: نظام الحكم جمهوري ديمقراطي (منذ ٢٠ كانون الاول ١٩٧٥). الدستور المعمول به صادر في ١٩ آب ١٩٩٢. رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع الشامل لولاية من سبع سنوات. السلطة التنفيذية بيد «المجلس الأعلى لقيادة الثورة». إداريًا، تقسم البلاد إلى ٦ مقاطعات، وكل مقاطعة تقسم إلى عدد من التجمعات القروية وفق تقليد قديم. الجمعية الوطنية (البرلمان) من ١٣٨ نائبًا منتخبًا لمدة خمس سنوات.

الاحزاب: أهمها، وفق ما أتت به نتائج انتخابات ١٦ حزيران ١٩٩٣: كارتل HVR، تأسس في ١٩٩٠ تحت إسم «اتفاق القوى الحية»، وأعيد تأسيسه في ١٩٩٣، ويرأسه ألان راماروسون. الحركة من أجل تقدم

مدغشقر، تأسس في ١٩٧٢، ويرأسه ماناندافي راكوتونيرينا. ريدر فانيلو، تأسس في ١٩٩٣، ويرأسه هريزو راتسيراكا. حزب فيها أونانا، تأسس في ١٩٩٣، ويرأسه غي رازاناماسي. التجمع من أجل الاشتراكية والديمقراطية، تأسس في ١٩٩٣، ويرأسه ايفاريست مارسون. الاتحاد الوطني للديمقراطية والإنماء، تأسس في ١٩٩٤، ويرأسه إيمانويل راكوتوفاهيني. لجنة دعم الديمقراطية والإنماء، تأسس في ١٩٩٣، ويرأسه فرنسيسكو رافوني. وحزب الوثبة من أجل الوحدة الوطنية، تأسس في ١٩٧٣، ويرأسه جيروم ماروجاما رازانا باهيني. والحزب الاجتماعي الديمقراطي، تأسس في ١٩٥٨، ويرأسه روفين تسيرارانانا.

الاقتصاد: في آخر المؤشرات الواردة في الكتاب السنوي الفرنسي Etat du Monde 2002، أن مؤشر التنمية البشرية هو ٠,٤٦٢ (بين الأضعف في العالم)، وأن الناتج المحلي الاجمالي ١٢٠١٨ مليون دولار، ومعدل النمو السنوي (العام ٢٠٠٠) ٤,٨٪، وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٧٩٩ دولارًا، ومعدل التضخم ١١,٩٪.

٧٥٪ من اليد ا لعاملة تعمل في الزراعة (التي تساهم بـ٤١٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، و٩٪ في الصناعة (٢٠٪)، و١٥٪ في الخدمات (٣٨٪)، و١٪ في قطاع المناجم (١٪). معدّل المساعدة الفرنسية مليار فرنك سنويًا منذ العام ١٩٩٠.

الزراعة متنوعة، الاساسية زراعة الارز، يأتي بعدها البن، قصب السكر، التبغ. تربية الماشية وصيد السمك يشكلان القطاع الذي يأتي مباشرة، بالاهمية، بعد الزراعة. أما الصناعة فتكاد تتمحور حول إنتاج المواد الغذائية. أما من حيث الثروات المنجمية، فتعتبر مدغشقر أكبر منتج للغرافيت في العالم. وهناك مناجم البوكسيت والحديد والنيكل والكروم.

نبذة تاريخية

قديمًا ووسيطًا: على الرغم من انعدام الوثائق التاريخية حول اصل شعب المالغاش الذي يعيش في مدغشقر، فإن لغة هذا الشعب وعاداته تدل، بحسب المؤرخين الاوروبيين، على أن اجدادهم قد أتوا من أندونيسيا فضلًا عن القادمين من البر الافريقي، وعملوا، على الأرجح، في التجارة. وفي التاريخ الوسيط، وصل إلى الجزيرة التجار العرب المسلمون الذين استقدموا افريقيين للعمل في الجزيرة كعبيد، وذلك حوالي القرن العاشر. وكانت قبائل أنتيمورو تكتب العربية وتجيد القرآن الكريم في القرن السادس عشر. وما تزال أسماء الأيام والأشهر في المالغاشية، فضلًا عن بعض العادات والتقاليد (خصوصًا الرقص الشعبي في مناطق الجنوب) تدل على الأثر العربي الاسلامي في الجزيرة. ويمكن تقسيم شعب المالغاش إلى ثماني مجموعات، أكبرها مجموعة تسمى ميرينا.

الاوروبيون: كان العام ١٥٠٠، العهد الأول للاوروبيين بالجزيرة. وذلك عندما وصلها الملاح البرتغالي دييغو دياز Diego Diaz قادمًا من طريق رأس الرجاء الصالح، وكان لاعلان اكتشاف الجزيرة في اوروبا أن دفع التجار الهولنديين والبرتغاليين والفرنسيين والانكليز لإقامة مستوطنات أو مراكز تجارية على شواطئها مع بقاء العرب عند الشواطىء الشمالية–الغربية. لكن الفرنسيين وحدهم توصلوا إلى تأسيس أول مستعمرة في الجزيرة.

وعلى الرغم من الوجود العربي، والاوروبي، تمكن المالغاش، طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، من الاحتفاظ باستقلال ممالكهم في جميع أنحاء الجزيرة تقريبًا. وأهم هذه الممالك: مملكة اسرة ساكالاف، بتسيميزاراكا، بتسيليو، وميرينا. وتمكن أندريا نمبوانيميرنا (من أسرة ميرينا)، حوالي العام ١٨٠٠، من توحيد شعبه، ومهّد السبيل أمام نجله، راداما الاول الذي حاول فرض

سيطرته على كامل الجزيرة، ونجح إلى حد بعيد، لكنه توفي قبل أن يحقق امبراطوريته. وحالت الدسائس والاغتيالات التي تفاقمت في عهود اسلافه دون تحقيق هذا الحلم.

نظام «الحماية الفرنسية»: في الاثناء، كان النفوذ الانكليزي والفرنسي يترسخ سنة بعد أخرى. وجولات هذا التنافس الاستعماري على الجزيرة أتت في الأخير لمصلحة الفرنسيين الذين أجبروا الملكة رانافالونا الثالثة على قبول نظام الحماية الفرنسية عام ١٨٨٥. وفي ١٨٩٠، وقعت فرنسا وبريطانيا على معاهدة تقر بها هذه الأخيرة بالحقوق الفرنسية في الجزيرة مقابل تخلي فرنسا عن كل مطلب لها في زنجبار. وفي ١٨٩٦، ضمت فرنسا مدغشقر إليها بذريعة أن المالغاش غير مؤهلين لادارة شؤونهم بأنفسهم. واستمر الحاكم الفرنسي العام يمسك بكامل السلطات والصلاحيات حتى العام ١٩٥٨. لكن مطالب الوطنيين المالغاشيين بدأت قبل هذا التاريخ.

الاستقلال: في ١٩٤٠، أعلن الحكم الفرنسي القائم في مدغشقر اصطفافه إلى جانب حكومة فيشي الفرنسية (المارشال بيتان). وفي ١٩٤٢، نزلت قوات بريطانية إلى الجزيرة، وعاد الحكم فيها ليعلن انضمامه إلى «فرنسا الحرة» (شارل ديغول)، وفي ١٩٤٥، أعلن النظام الاستعماري الفرنسي الجديد-الذي أدخل مدغشقر في نطاقه- نظام «الاتحاد الفرنسي»، وجرت انتخابات في مدغشقر فاز بها جوزف رافوياهنغ (١٨٩٣-١٩٧٠) وجوزف رازيتا كنائبين عن مدغشقر، وكانا مرشحين منافسين للحزب الديمقراطي المالغاشي.

وفي ليل ٢٩-٣٠ آذار ١٩٤٧، وتحت الراية البيضاء والحمراء لآخر ملوك المالغاش، الملكة رانافالونا الثالثة، انفجرت ثورة استقلالية في عدة مناطق من مدغشقر، وعلى الأخص في ساحلها. وقام الجنود الفرنسيون، ومعهم القناصة السنغاليون وافراد ميليشيات المستوطنين الفرنسيين، بقمعها بقسوة بالغة. فتراوحت تقديرات المؤرخين لعدد الضحايا الذين سقطوا بين ١١ و٨٠ ألف قتيل، بينهم ١٤ فرنسيًا و١٧ سنغاليًا فقط. وحال هذا القمع دون تنظيم حزب قومي يهيء الشعب المالغاشي ليقترع بـ«لا» في استفتاء ٢٨ ايلول ١٩٥٨، ويستلم السلطة. ومع ذلك أعلنت الجمهورية المالغاشية عام ١٩٥٨، وانتخب فيليبير تسيرانانا Philibert Tsiranana (١٩١٢-١٩٧٨) رئيسًا لها في الأول من ايار ١٩٥٩. وفي ٢٦ حزيران ١٩٦٠، أعلن الاستقلال، وبه أصبحت مدغشقر، بعد فدرالية مالي، ثاني دولة افريقية مستقلة من ضمن دول المجموعة الافريقية الفرنسية.

الجمهورية: ساعد النظام الرئاسي الرئيس تسيرانانا على أن يجمع التيارات الحليفة كافة في حزب واحد هو «الحزب الاجتماعي الديمقراطي»، في حين تمثلت المعارضة في «حزب مؤتمر الاستقلال» (أكفم) الذي اتهمه الرئيس بالشيوعية، وفي حزب «مونيما» المتهم بالتطرف. وعلى الرغم من بعض الاضطرابات التي أثارتها المعارضة، تمكن تسيرانانا من إعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٢. وبعد أشهر (أي في ايار ١٩٧٢)، استقالت الحكومة تحت ضغط الاضرابات والمظاهرات في العاصمة تاناناريف، وتنازل الرئيس عن مهماته للجنرال غبريال رامانتسوا G. Ramanantsoa (١٩٠٦-١٩٧٩).

أجرى الرئيس الجديد استفتاء عامًا في تشرين الاول ١٩٧٢ أطاح النظام الرئاسي لمصلحة «الخط القومي-الاشتراكي». إلا أن عجز رامانتسوا في حل المعضلات الاقتصادية دفعته إلى الاستقالة في ٥ شباط ١٩٧٥ لمصلحة وزير الداخلية الكولونيل ريتشارد راتسيمندرافا R. Ratsimandrava (١٩٣١-١٩٧٥) الذي اغتيل بعد اسبوع واحد.

عهد راتسيراكا: وقد تشكل، على الأثر، مجلس عسكري من ١٩ عضوًا لتحمل مسؤوليات رئاسة الجمهورية. وسرعان ما لمع إسم وزير

الخارجية، النقيب ديديه راتسيراكا Didier Ratsiraka (مولود ١٩٣٦، ضابط بحرية، شغل منصب وزير الخارجية في ١٩٧٢). وفي ٢١ كانون الاول ١٩٧٥، اقترع ٩٤٪ في استفتاء عام، على ميثاق «الثورة الاشتراكية المالغاشية»، وأيدوا راتسيراكا في رئاسة «الجمهورية الديمقراطية الجديدة».

مذاك بدأت سياسة مدغشقر تتمحور حول شخصية الرئيس، وحول الكتاب الأحمر الصغير الذي حمل عنوان «بوكي ميرا» Boky Mera (أي «ميثاق الثورة الاشتراكية»)، و«الجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة الاشتراكية».

وعلى الصعيد الخارجي، أقام راتسيراكا علاقات متوازنة، سواء مع الدول الشرقية أو الدول الغربية، فضلًا عن العلاقات الممتازة مع فرنسا (تكرست هذه العلاقات في زيارته للإليزه في ٢٥ ايلول ١٩٧٨)، والدول الافريقية، باستثناء جمهورية جنوب افريقيا (نظام الأبارتيد). وداخليًا، انصب اهتمام راتسيراكا على تطوير البلاد وإنمائها، خاصة وأنها غنية بثرواتها الطبيعية.

في شباط ١٩٨١، قام الطلاب بتظاهرات عنيفة في العاصمة، سقط فيها عدد من القتلى، واعتقل عدد من المدرسين والطلاب. وتمكن رئيس الحكومة، الكولونيل راكوتواريجوانا، بعد أيام، من إعادة النظام والاستقرار إلى المدينة.

وفي تشرين الثاني ١٩٨٢، أعيد انتخاب ديديه راتسيراكا لولاية رئاسية جديدة (سبع سنوات)، وكان خصمه موني جوانا، زعيم حزب «مونيما»، أي الحزب القومي. لكن السنة نفسها عرفت اضطرابات في الشمال (٢٠ قتيلًا) ومحاولات انقلابية فاشلة.

في نيسان ١٩٨٤، ضربت أعاصير شمال غربي البلاد ودمّرت جزءًا من مدينة أنتسيرانانا. وفي آب ١٩٨٤، فُرض الحظر على حركة «كونغ فو» (تأسست في ١٩٨٠).

في ١٩٨٤-١٩٨٥، تزايد النفوذ السوفياتي والكوري على البلاد، كما زادت السلطات من قمعها لحركة كونغ فو المعارضة (٢٠ قتيلًا، منهم زعيم الحركة بيار بي، في أول آب ١٩٨٥).

وفي ايار ١٩٨٦، قُتل وزير الدفاع، الاميرال غي سيبون، في حادث طائرة، جرت أقاويل في الأثناء تتحدث عن دور للاستخبارات السوفياتية في مقتله. واجتاحت المجاعة جنوب البلاد في ١٩٨٦-١٩٨٧، وقضت على نحو ٤٠ ألفًا من السكان، استتبعتها اضطرابات في بعض المدن، واغتيال الجنرال لوسيان راكوتونيريني رئيس هيئة الاركان (أقاويل تحمل الاستخبارات السوفياتية، ك.ج.ب.، المسؤولية)، واستقالة رئيس الحكومة راكوتواريجاونا (١٢ شباط ١٩٨٨) وتعيين فكتور راماهاترا مكانه.

في ٢٨ ايار ١٩٨٩، جرت انتخابات تشريعية، وفي ٢٤ ايلول انتخابات محلية (بلدية). وفي ١٣ ايار ١٩٩٠، جرت محاولة انقلابية فاشلة (٥ قتلى). ومن المعالجات الاقتصادية، أقيمت مناطق حرة في البلاد، وألغى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ٤ مليارات فرنك كديون مستحقة على البلاد أثناء زيارته لها (١٤ حزيران ١٩٩٠). لكن اضطرابات عصفت بالعاصمة، فأعلنت حالة الطوارىء (٢٢ تموز ١٩٩١)، واستقال رئيس الحكومة وأعقبه رئيس آخر.

عهد ألبير زافي: في ١٠ آب ١٩٩١، نجحت المعارضة في جمع نحو ٤٠٠ ألف متظاهر قاموا بـ«مسيرة الحرية» في العاصمة، ووقع أثناءها العشرات من الضحايا. فتشكلت بعدها «السلطة العليا في الدولة»، وأعطيت الصلاحيات لمدة ١٨ شهرًا، وعين ألبير زافي A. Zafy (مولود ١٩٢٧) رئيسًا لها.

في ٣٠ آذار ١٩٩٢، تشكلت «الندوة الوطنية» ومهمتها اعداد دستور جديد للبلاد. وفي ٢٩ تموز ١٩٩٢، وقع انقلاب عسكري فاشل. وفي ١٩ آب ١٩٩٢، جرى استفتاء على الدستور الجديد نال ٧٥٪ من المقترعين.

وفي ١٠ شباط ١٩٩٣، انتخب زافي رئيسًا للجمهورية في الدورة الثانية، ونال ٦٦,٧٤٪ من الاصوات، وكان منافسه راتسيراكا.

في أواخر كانون الثاني ١٩٩٤، أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل ومدغشقر استأنفتا علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ ١٩٧٣ (مدغشقر ودول افريقية أخرى قطعت علاقاتها مع اسرائيل بعد الحرب العربية–الاسرائيلية في تشرين الاول ١٩٧٣). ووقع إتفاق إعادة العلاقات في واشنطن سفيرا اسرائيل ومدغشقر المعتمدين لدى الولايات المتحدة. وفي ١٧ ايار ١٩٩٤، زار زافي باريس.

في ١٨ آذار ١٩٩٥، شكلت الاحزاب المعارضة «حكومة ظل» من ١٧ عضوًا، أطلقت عليها إسم «حكومة رالايمونغو» تيمنًا ببطل قومي قاد الانتفاضة ضد الاستعمار الفرنسي في العام ١٩٤٧. وربط المراقبون بين اعلان حكومة الظل وبين الاحتجاجات المتزايدة على التدهور المستمر في الوضع الاقتصادي. لكن بعد اقل من ٢٤ ساعة من اعلان هذه الحكومة اعتقلت السلطات اعضاءها.

في ١٧ ايلول ١٩٩٥، جرى استفتاء حول تعديل دستوري يجيز لرئيس الجمهورية تعيين رئيس الحكومة وخلعه. وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٩٥، قضت النيران (في حريق اعتبر جرميًا ومفتعلًا) على مباني «روفا» Rova، وهي مركز تاريخي يقع على تلة من العاصمة أنتاناناريفو ويضم خمسة قصور مبنية من الخشب، والقصر الملكي ومقابر ملوك البلاد.

راتسيراكا عاد إلى الحكم: في تشرين الثاني ١٩٩٦، جرت الانتخابات الرئاسية بعد أن عزل البرلمان الرئيس زافي أفرزت دورتها الأولى مرشحين من جملة ١٥ مرشحًا، هما: البروفسور الطبيب ألبير زافي وديدييه راتسيراكا (الرئيس السابق). وفي السجال بينهما في الدورة الثانية (٣ كانون الاول ١٩٩٦) كانت النتيجة متقاربة للغاية. وفي ظل الاتهامات التي أطلقها زافي أحيلت النتيجة للمحكمة الدستورية العليا التي قالت كلمة الفصل في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٧ باعلانها فوز راتسيراكا بنسبة ٥٠,٧٪ في مقابل ٤٩,٣٪ نالها زافي. أما عزل هذا الأخير من قبل البرلمان فكان نتيجة لخروقاته المتكررة للدستور.

أما راتسيراكا، الماركسي والمتشدّد بسياسته الاشتراكية والذي سبق له وحكم على مدى ١٦ عامًا، فقد بدأ ولايته الجديدة باعترافه أنه تعلّم من دروس الماضي، ووعد بقيام «جمهورية ذات وجه إنساني وإيكولوجي».

مرت سنة على الولاية الجديدة ولم يتمكن راتسيراكا من توسيع قاعدته الشعبية. أما الدستور الجديد الذي يقوّي من صلاحيات الرئيس فقد ثبته، مع بعض التعديلات، استفتاء ١٩ آذار ١٩٩٨. وكادت انتخابات ١٧ ايار ١٩٩٨ التشريعية أن تنتج برلمانًا قابلًا للانفجار في أية لحظة، وقد فاز حزب الرئيس (أريما Aréma) بـ٦٢ مقعدًا من أصل ١٥٠، وما كان بوسعه أن يحظى بالأكثرية لولا التحالفات التي عقدها، خصوصًا مع النواب المستقلين. والوضع داخل الحكومة لم يكن مريحًا، إذ ظهر الكثير من المنازعات بين أقطابها. وألف تنتيلي أندرياناريفو Tantély Andrianarivo حكومة جديدة في ٢٣ تموز ١٩٩٨.

زارت بعثة صندوق النقد الدولي أنتاناناريفو (شباط ١٩٩٨)، وكانت الحكومة باشرت، منذ قبل سنة، سلسلة اصلاحات إقتصادية، خصوصًا منها في مجال الخصخصة، وعرضت البعثة روزنامة جديدة توصي فيها بالمزيد من اتجاه «الربط بالعولمة الاقتصادية». فأطلقت الحكومة (في العام ١٩٩٩) برنامج تصحيح ضرائبي، وخصخصت المصرفين التابعين للدولة: حلت «الشركة العامة» محل «البنك الوطني للإنماء والتجارة»، وبدأت التفاوض لخصخصة البنك الآخر «بنك أوف أفريكا».

وشهد العام ١٩٩٩، تفككًا في الأكثرية البرلمانية؛ وفي آذار ١٩٩٩، بدأت المعارضة تروّج وتحرّك قطاعات واسعة للمطالبة برحيل الرئيس راتسيراكا. وعلى الصعيد الدبلوماسي، أظهرت مدغشقر رغبتها في الدخول إلى «مجموعة التنمية لدول افريقيا الشرقية»، وقد دعمت فرنسا هذه الرغبة. كما أن حكومة مدغشقر استضافت مؤتمر المصالحة القُمرية (جزر القُمر) في ١٩–٢٣ نيسان ١٩٩٩.

ومنذ كانون الاول ١٩٩٩ آلت رئاسة «لجنة المحيط الهندي» (COI) إلى الرئيس راتسيراكا (رئاسة دورية بين الدول الاعضاء)، الذي ازدادت علاقاته مع باريس متانة، خصوصًا بعد عقد لجنة التعاون الفرنسي–المالغاشي اجتماعها في أنتاناناريفو في آخر ايار ٢٠٠٠، الاجتماع الذي تأجّل مرات عدة في السنوات السابقة. لكن ثمة مَن في السلطة، من دوائر ومسؤولين، أظهر بعض العداء من وثوق علاقة الرئيس مع فرنسا بحجة المكاسب الكبيرة التي تجنيها فرنسا وشركاتها من الخصخصة على حساب المصالح الوطنية.

في تشرين الاول ٢٠٠٠، جرت الانتخابات البلدية، وفاز بأغلبية مقاعدها حزب الرئيس ديدييه راتسيراكا: «أريما» Aréma، أي «حزب التحالف من أجل تجديد مدغشقر»، ما أمّن له ٤٩ مقعدًا من أصل ٦٠ من مقاعد الشيوخ الذين ينتخبهم أكثر من ١٧٠٠ ناخب كبير (١٨ آذار ٢٠٠١)، اضف إلى ذلك ٣٠ شيخًا يعينهم الرئيس راتسيراكا (مؤسس حزب «أريما»). وفي ١٠ حزيران ٢٠٠١، فاز جميع مرشحي الحزب (أريما) بمنصب «حاكم المقاطعة». وعلى أساس هذه النتائج، التي أظهرت أريما ممسكًا بالمؤسسات كافة، دعا (أريما) الرئيس راتسيراكا إلى تقديم ترشيحه للرئاسة المتوقعة انتخاباتها أواخر ٢٠٠١ أو مطلع ٢٠٠٢، على الرغم من مرضه الذي يهدّد حياته بين لحظة وأخرى.

رافالومانانا و«الاتحاد الافريقي»: أبرز المعارضين، مارك رافالومانانا، تمكن وهو على رأس أنصاره، في ٧ تموز ٢٠٠٢، من دخول إقليم تواماسينا (شرق) الذي كان معتبرًا معقلًا للرئيس راتسيراكا، الذي فرّ إلى باريس وبصحبته نحو ٢٥ شخصًا من عائلته ومساعديه قادمين من جزيرة سيشيل، فيما كانت باريس أعربت عن تأييدها رافالومانانا. وكان هذا الأخير أكثر المعارضين لنتائج الانتخابات التي كان أجراها راتسيراكا في كانون الاول ٢٠٠١ والتي يقول رافالومانانا إن خصمه زوّرها. وكانت محكمة أعادت فرز الأصوات، وقضت بفوز رافالومانانا، لكن راتسيراكا رفض التخلي عن السلطة.

من جهة أخرى كان «الاتحاد الافريقي» الجديد، الذي حلّ محل «منظمة الوحدة الافريقية»، قد بدأ، في تموز ٢٠٠٢، في أول قمة له في دوربان (جنوب افريقيا). تضميد الجروح في القارة الافريقية وعازمًا ألا يقع فريسة للصراعات الداخلية والاضطرابات المالية التي كبلت «منظمة الوحدة الافريقية»، وخيمت الأزمة في مدغشقر على أعمال اليوم الأول للقمة الأولى للاتحاد الذي قرر (في ٩ تموز ٢٠٠٢) عدم الاعتراف بحكومة مارك رافالومانانا معتبرًا انها تولت السلطة بطريقة غير دستورية. وأفاد مسؤولون في الاتحاد، الذي يضم ٥٣ دولة، أن مدغشقر لا يمكنها شغل مقعدها فيه إلا إذا أجرت انتخابات جديدة.

مدن ومعالم

• **أنتاناناريفو** Antananarivo : عاصمة مدغشقر. كانت تُدعى قديمًا تاناناريف. بُنيت على تلة مرتفعة في جزء من الهضبة الوسطى المعروف باسم «إيميرينا» نسبة إلى قبائل الـ«ميرينا». تعدّ نحو ١,٥ مليون نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). جامعة. مركز تجاري وإداري وصناعي (صناعات غذائية وميكانيكية).

• **أنتسيرابي** Antsirabé : مدينة واقعة ايضًا على هضبة ليميرينا. تعد نحو ١١٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). غنية بأوكسيد الاورانيوم، الغرافيت، الذهب. سوق تجاري ومركز إداري.

• **أنتسيراناما** Antseranama : كانت تدعى «دييغو سواريز»، واقعة في الطرف الشمالي من الجزيرة، على مسافة ١٢٠ كلم من العاصمة، وعلى خليج يحمل الإسم نفسه. تعد نحو ٧٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). مرفأ حربي.

• **تُواماسينا** Toamasina : كانت تدعى «تاماتاف». مدينة ومرفأ هو الأول بالأهمية في مدغشقر. تقع على الشاطىء الشرقي من الجزيرة، وعلى مسافة ٣٧٠ كلم من العاصمة. تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). مصفاة نفط، منشآت ميكانيكية. زراعات البن والكاكاو والبهارات.

• **توليارى** Toliary : كانت تدعى «توليار». قاعدة المقاطعة التي تحمل الاسم نفسه. واقعة على الساحل الجنوب الغربي من الجزيرة وعلى مسافة ٩٦٠ كلم من العاصمة. تعد نحو ٧٥ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). مرفأ. مركز تجاري وإداري. المنطقة شهيرة بتربية الأبقار، وبصناعة تعليب المواد الغذائية.

• **فيانارنتسوا** Fianarantsoa : مدينة تقع على هضبة بتسيليو Betsiléo (نسبة إلى إسم قبائل البتسيليو) في جنوب شرقي الجزيرة، وعلى مسافة ٤١٧ كلم من العاصمة. تعد نحو ١٦٠ ألف نسمة (تقديرات ٢٠٠٠). مركز إداري، وسوق زراعي كبير. صناعة توضيب الارز، وتعليب المواد الغذائية، والتبغ والصابون والزيوت.

• **مهاجنغا** Mahajanga : كانت تدعى ماجونغا. تقع على الساحل الشمال الغربي من الجزيرة. تعد نحو ١٩٠ ألف نسمة. مرفأ. صناعة الأقمشة (القطن) والاسمنت، وبعض الصناعات الزراعية (زيوت). والمدينة الحالية كانت سابقًا مركزًا تجاريًا أسسه التجار العرب في مطلع القرن الثالث عشر.

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **تسيرانانا، فيليبير** Tsiranana, P. (١٩١٢–١٩٧٨): رئيس الجمهورية من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢. عمل مدرسًا، وانتخب عام ١٩٥٦ نائبًا عن مالاغاش (مدغشقر) في الجمعية الوطنية الفرنسية. ثم سكرتيرًا عامًا للحزب الاشتراكي الديمقراطي المالاغاشي. تولى رئاسة الحكومة المؤقتة عام ١٩٥٨، وعندما استقلت مدغشقر (١٩٦٠) أصبح رئيسًا للدولة إلى أن سلّم مقاليد السلطة إلى الجيش عام ١٩٧٢، نتيجة انتشار التذمر في صفوف الشعب والقوات المسلحة بسبب الفساد (راجع النبذة التاريخية).

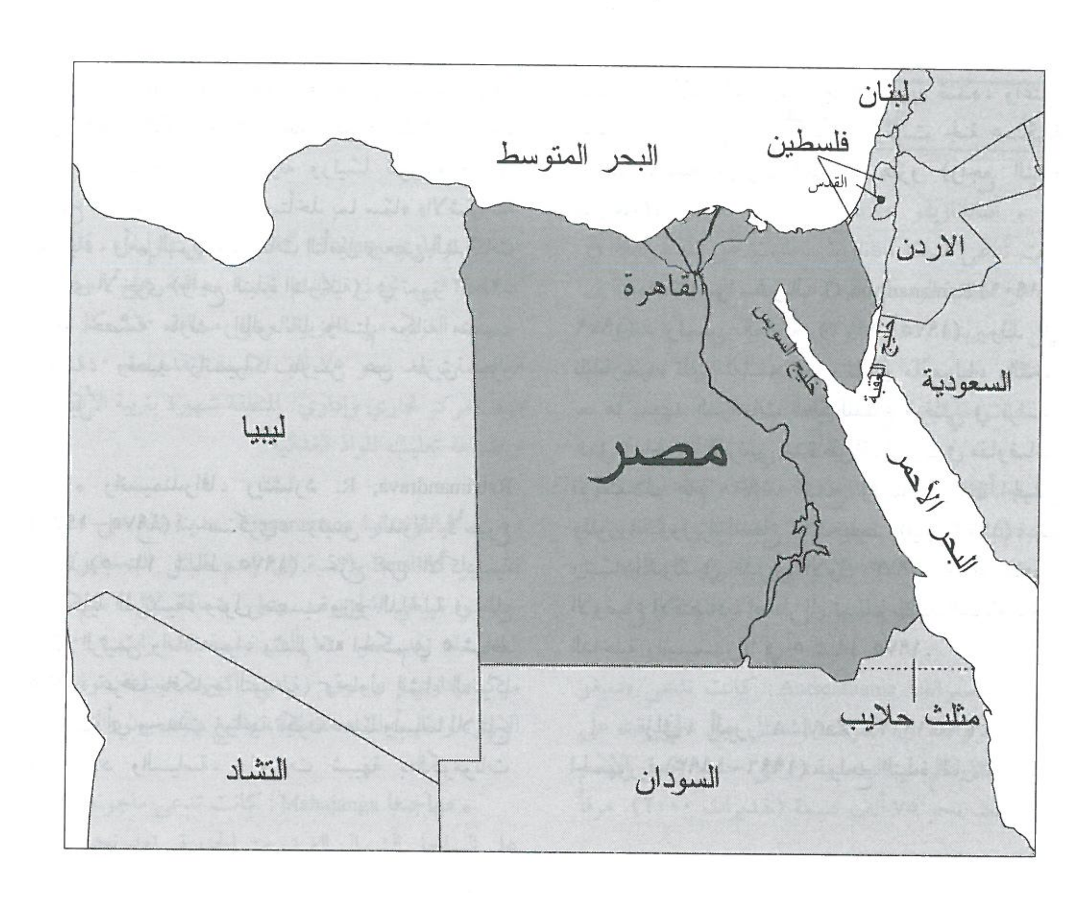
• **راتسيراكا، ديدييه** Ratsiraka, D. (١٩٣٦–): رئيس الجمهورية سابقًا. ولد في فاتوماندري. تلقى تعليمه في تاناناريف (العاصمة، أصبحت تدعى أنتاناناريفو) وباريس ثم الكلية البحرية الفرنسية والمدرسة الفرنسية العليا للحرب البحرية. تدرج في المراتب العسكرية البحرية وعين ملحقًا عسكريًا في باريس عام ١٩٧٠. بعد عامين، أصبح وزيرًا للخارجية، وبادر على الفور إلى قطع علاقات بلاده مع كل من اسرائيل

وجنوب افريقيا. رفض التعاون مع انقلاب راتسيمندرافا. وفي كانون الاول ١٩٧٥، قاد حركة انقلابية وتسلم السلطة فأصبح رئيسًا للدولة ورئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع، وأعلن أن حكومته ستأخذ بما سمّاه «الاشتراكية الثورية»، وأمم البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات الكبرى الأخرى (راجع النبذة التاريخية). في تموز ٢٠٠٢، خلعه خصمه مارك رافالومانانا واستلم مكانه منصب الرئاسة، وقصد راتسيراكا باريس عن طريق جزر سيشيل.

• **راتسيمندرافا، ريتشارد** Ratsimandrava, R. (١٩٣١–١٩٧٥): عسكري، رئيس الدولة لأسبوع واحد (٥–١١ شباط ١٩٧٥). تخرّج من الأكاديمية العسكرية الفرنسية، وتولى منصب وزير الداخلية في ظل حكم الرئيس رامانانتسوا، وتسلم منه الحكم في ٥ شباط ١٩٧٥. عرف بافكاره التقدمية، وحاول إنشاء الـ«نوكا ندلونك» أي وحدات زراعية تكون عصبًا وأساسًا للانتاج والاقتصاد والسياسة، واعتبرت شبيهة بـ«الكومونات الصينية»، الأمر الذي أثار معارضة قوية ضده، واغتيل بعد ستة ايام من توليه الرئاسة. وتولت لجنة عسكرية الحكم برئاسة الجنرال أندريانا هازو (راجع النبذة التاريخية).

• **رامانانتسوا، غبريال** Ramanantsoa, G. (١٩٠٦–١٩٧٩): رئيس الدولة (١٩٧٢–١٩٧٥). ولد في تاناناريف، تلقى تعليمه فيها، ثم في مارسيليا، والتحق بعدها بمعهد الدراسات العليا للدفاع الوطني في فرنسا. عمل في الجيش الفرنسي مدة طويلة. اشترك في مفاوضات الاستقلال عام ١٩٦٠. أصبح رئيسًا لأركان الجيش وللوزراء ووزيرًا للدفاع والتخطيط (ايار ١٩٧٢)، ثم رئيسًا للدولة في تشرين الاول ١٩٧٣. وإزاء تدهور الاوضاع الاقتصادية اضطر إلى تسليم مقاليد السلطة لوزير الداخلية راتسيمندرافا في ٥ شباط ١٩٧٥.

• **زافي، ألبير** Zafy, A. (١٩٢٧–): رئيس الجمهورية (١٩٩٣–١٩٩٦)، راجع النبذة التاريخية.



مصر

بطاقة تعريف

الإسم: «إيجيبت» EGYPT، الإسم الذي يتداوله «الاوروبيون في لغاتهم بتحريفات مختلفة يتضمن في معناه إسم «مصر» بمعنى الجدار أو الحائط أو الحد. فالكلمة تتكون من ثلاثة أجزاء هي: هت+جا+بتاح. والجزء الأول منها «حت» هو «حيط أو حوط» بمعنى الجدار أو المعبد أو البناء المكون بطبيعة الحال من حيط أو حائط. والجزء الثاني «جا» هو «جاه» بمعنى المجد والسلطان والقدوة. أما الجزء الثالث فهو «بتاح» أول آلهة مصر الفرعونية ومعناه «الفتاح» أو مبتدىء الخلق أو الخالق.

«وانتقل الاسم بطبيعة الحال إلى اليونانيين كأول شعب اوروبي تعامل مع مصر والمصريين، ومنه انتقل إلى بقية اللغات الاوروبية. واذا نظرنا إلى الاسم نجد كلمة «حيط» أو «حوط» موجودة فيه بشكل واضح، والحيط أو الحائط ليس سوى «مصر» في العربية لأن «المصر» أو «الحد» كان يبنى بالحجر. وأطلق الإسم على مدينة «منف» أول «مصر» في تاريخ البشرية وكانت تعني الجدار الأبيض أو «المصر» الأبيض اذا شئنا تسمية عربية قريبة.

«وحُرّف الإسم «هت.جا.بتاح» إلى إيجيبت» كما نعلم، ومنها جاءت كلمة «قبط» أو «كبت» أو «جبت» والتي تعني سكان مصر من الاقباط. فالاقباط اذن هم المصريون... جميع المصريين، وليسوا هم المسيحيين فقط كما يعتقد البعض. فجميع المصريين أقباط قبل أن يعرفوا المسيحية أو الاسلام. بل إن الليث بن سعد أو «الإمام الليثي» كما يسميه المصريون، والذي كان «أفقه بن مالك» في نظر كثير من الفقهاء وعلماء الدين، كان اسمه الليث بن سعد القبطي» (سليمان الحكيم، كاتب مصري، «الحياة»، ٦ آب ١٩٩٦، ص١٤).

ومن الأسماء التي عُرفت بها مصر قديمًا «المحروسة»، أي «المحمية» بالجدر أو الأسوار. فتكون «المحروسة» هي نفسها «مصر». وحين جاء عمرو بن العاص إلى مصر فاتحًا، واستقر له الأمر وأراد أن يؤسس عاصمة جديدة غير «بابليون» البيزنطية، اختار موقع «المصر» الجديد وهي «الفسطاط» إلى الشرق من النيل حتى لا يفصله هذا النهر عن ارض الجزيرة العربية وليكون الخليفة على اتصال قوي بجيشه في مصر.

هكذا يغلب الاعتقاد القائل بأن إسم «مصر» هو تعريب، أو ما يشبه تعريب الإسم القديم «هت.جا.بتاح» (إيجيبت) أو «منف» (أول مدينة مصرية) من حيث تطابق أو شبه تطابق المعنى بين المفردة العربية والمفردة المصرية القديمة: «الحد» أو «السور» المبني بالحجر.

الموقع: تقع مصر في الزاوية الشمالية الشرقية من قارة افريقيا (سيناء هي قسمها الآسيوي). يحدها من الشمال البحر المتوسط، وطول شاطئها عليه ٩٩٥ كلم، ومن الجنوب السودان (حيث طول الحدود ١٢٨٠ كلم)، ومن الغرب ليبيا (١١١٥ كلم)، ومن الشرق البحر الأحمر (١٩٤١ كلم) وخليج العقبة وفلسطين (٢٦٥ كلم).

المساحة: ٩٩٧٧٣٨,٥ كلم². مسافة أبعد نقطتين طوليًا ١٠٢٤ كلم، وعرضيًا ١٢٤٠ كلم. وتتضمن هذ المساحة مساحة سيناء البالغة ٥٦ ألف كلم². وهي شبه جزيرة تمتد شرقًا من قناة السويس وخليج السويس إلى خليج العقبة وخط الحدود بين مصر وفلسطين (راجع مدن ومعالم).

العاصمة: القاهرة. وأهم المدن: الاسكندرية، الجيزة، المنصورة، طنطا، بور سعيد، الاسماعيلية، السويس، دمياط، كفر الزيات، الزقازيق، أسيوط، أسوان، الفيوم، المنيا (راجع مدن ومعالم).

اللغات: العربية (رسمية). وهناك استعمال واسع للفرنسية، وخصوصًا للانكليزية في اوساط المتعلمين والمثقفين، علمًا أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة وتصل إلى حدود ٧٠٪ (اللغة القبطية لغة ميتة، لكن مقاطع دينية منها لا تزال تستعمل في الليتورجيا المسيحية القبطية).

انضمت مصر رسميًا إلى منظمة الدول الفرنكوفونية عام ١٩٨٠، ونشطت في إطار فاعلياتها واستضافت بعض نشاطاتها، علمًا أنها لم تخضع للاحتلال الفرنسي سوى ثلاث سنوات وشهرين (١٧٩٨–١٨٠١) في حين انها خضعت للاحتلال البريطاني ٧٠ سنة. وعليه، يعتبر بعض المثقفين المصريين انه كان على مصر أن لا تنضم إلى الفرنكوفونية. «يقول الباحث نبيل عبد الفتاح إن مصر لم تكن في أي مرحلة دولة فرنكوفونية بالمعايير المتعارف عليها، وإن عدد الذين يتحدثون الفرنسية في مصر لا يضعها في مصاف الدول التي تسودها الثقافة الفرنسية. وتشير تقديرات فرنسية إلى أن ٦٠ ألف طالب مصري يتعلمون الفرنسية كلغة أولى، وتفيد أن ٢,٥ مليون طالب مصري يتعلمونها كلغة أجنبية في المدارس، لكن هؤلاء، في حال صحة هذه التقديرات، أقل بكثير من المصريين الذين يتحدثون الانكليزية.

وحتى بداية الخمسينات (من القرن العشرين)، كان تعلم الفرنسية في مصر حكرًا على الطبقة الارستقراطية. إلا أن ثورة تموز ١٩٥٢ التي عادت كل ما هو أجنبي في مصر عمومًا، ساهمت في الحد من انتشار الثقافة الفرنسية» («الحياة»، ٣١ تموز ١٩٩٨).

ساهم صعود نجم الدكتور بطرس غالي اواخر السبعينات كثيرًا في رد بعض الاعتبار إلى الثقافة الفرنسية في مصر. ويرى البعض أن فرنسا كافأت غالي بدعمه حتى تولى منصب الامين العام للامم المتحدة ثم الأمانة العامة للفرنكوفونية.

ووقع الاختيار الفرنسي على قطاع التعليم لتقديم كل دعم ممكن. فتأسس العديد من الاقسام الفرنسية في كليات الحقوق والاعلام والاقتصاد والعلوم السياسية والآثار والتجارة. وهناك اهتمام فرنسي واضح بدعم المدارس الفرنسية الآخذة في الانتشار في مصر على رغم هيمنة المدارس الانكليزية.

السكان: يبلغ تعدادهم ٦٦,٥٥٢ مليون نسمة (إحصاء رسمي أعلن في ايار ٢٠٠١) بزيادة ٢,١٪ عن السنة السابقة. فتكون مصر قد شهدت مولودًا جديدًا كل ٢٣,٥ ثانية. وهذه النسبة الكبيرة في الزيادة ناجمة عن نقص في عدد الوفيات وليس عن ارتفاع في حجم

الولادات، إذ كانت الحملات الاعلامية الهادفة إلى تحديد النسل وتنظيم الأسرة قد بدأت تؤتي ثمارها بحسب ما بيّنه الكثير من الدراسات الديموغرافية.
وبيّن الاحصاء نفسه (ايار ٢٠٠١) أن نحو ٢٥٪ من مجموع السكان يقطنون في إقليم القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، وهي محافظات متصلة ومتلاحمة ببعضها)، وأن محافظة جنوب سيناء، ذات الطابع السياحي، قد تبوأت المركز الأخير في تركز السكان، إذ لا يقطنها سوى نسبة ٠٩,٠٪ من سكان مصر. وبالنسبة إلى المصريين العاملين في الخارج فإن غالبيتهم في المملكة العربية السعودية حيث يعمل نحو ٩٢٤ ألف مصري، والعدد الأقل في البحرين التي يعمل فيها ٤ آلاف مصري فقط. والبلدان العربية الأكثر استقبالًا للمصريين العاملين هي الكويت واليمن وقطر والامارات والاردن والعراق وعمان ولبنان إضافة إلى السعودية والبحرين.
كان عدد سكان مصر في العام ١٨٠٠ (إبان الاحتلال الفرنسي، حملة بونابرت) ٤,٥ ملايين نسمة. وبدأت مصر تعرف تعدادات السكان الدورية منذ العام ١٨٩٧، وخلال مئة سنة تضاعف عددهم ست مرات، من ٩,٧ مليون نسمة إلى أكثر من ستين مليونًا (١٩٩٧).
«يعزو المؤرخ المصري الدكتور يونان لبيب رزق الاهتمام المبكر في مصر بتعداد الأنفس إلى عاملين رئيسيين: أحدهما انتقال الاقتصاد المصري من مرحلة اقتصاد العصور الوسطى الاقطاعي إلى اقتصاد العصور الحديثة التي يتطلب احصاء دقيقًا لكل شيء. والعامل الثاني اتجاه الدولة المصرية إلى بناء جيش وطني» («الحياة»، ٤ آب ١٩٩٦، ص١). والعاملان متعلقان، كما هو معروف، بتجربة محمد علي التحديثية في القرن التاسع عشر.
أما من حيث توزع المصريين الإتني والديني فقد ورد في الكتاب السنوي الفرنسي Quid 1999، ص ١٠٠١ المعلومات المكثفة التالية:
العرب (الصعيديون) ٤٪. الأقباط (أحفاد المصريين القدماء، حيث يلتقي المعنى هنا بالمعنى الوارد تحت العنوان الفرعي «الاسم» في مطلع الكلام) ٩٥٪، منهم ٨٨,٥٪ (مسلمون) امتزجوا بالعرب والمسلمين من أصول مختلفة، و٦,٥٪ (مسيحيون) بقوا أقباطًا صرفًا، إذ حظّرت عليهم ديانتهم الزواج المختلط. وهؤلاء الأقباط ناصروا العرب الذين وفّروا لهم الحماية ضد البيزنطيين، ولكنهم فرضوا عليهم ضرائب ورسوم خاصة باعتبارهم أهل ذمة، الأمر الذي دفع بالكثير من الأقباط المسيحيين إلى إشهار إسلامهم. وقد أحسن الطولونيون (٨٦٨–٩٠٥) والفاطميون (٩٦٩–١١٧١) معاملة الاقباط، لكن الأتراك استعبدوهم. قرّبهم محمد علي (١٨٠٤–١٨٤٩) إليه، وشكلوا طبقة الموظفين في عهده، ثم ما لبثوا أن شكلوا قسمًا مهمًا من الفئة المتعلمة والمثقفة المصرية في القرن العشرين، فبرزوا في الكادرات العليا في الحزب الشيوعي المصري. وكثيرًا ما كانوا، وما زالوا، عرضة لاعتداءات إسلاميين متطرفين (حرق كنائس في ١٩٧٠ و١٩٧٧ و١٩٨٠ و١٩٨٧؛ ٩٠ حادثة اغتيال على يد هؤلاء الاسلاميين في ١٩٩٢–١٩٩٣). حالات إشهار الاسلام من قبل أقباط لا تزال تحدث من حين لآخر (الأسباب الرئيسية: إمكانية الطلاق أو الرغبة في الزواج من مسلمة). إثنيات مختلفة (أقليات صغيرة) تدخل في التركيبة السكانية: أتراك، بربر، وسلافيون.

الحكم: نظام الحكم جمهوري رئاسي. الدستور المعمول به صادر في العام ١٩٧١، وجرى تعديله في العام ١٩٨١. المادة الأولى منه تحدد مصر على أنها دولة اشتراكية ديمقراطية؛ والمادة الرابعة تنص على أن الدولة ترتكز على النظام الاشتراكي. يُنتخب رئيس الجمهورية باستفتاء شعبي لولاية من ست سنوات بناء على اقتراح من مجلس الشعب. ويتكون هذا المجلس من ٤٥٤ عضوًا: ٤٤٤ منتخبين بالاقتراع الشامل لمدة خمس سنوات و١٠ يعينهم رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات. من المقاعد النيابية ٣٠ مقعدًا مخصصًا للنساء، و٥٠٪ من النواب المنتخبين يجب أن يمثلوا العمال أو الزراعيين.

أهم الأحزاب: الحزب الموالي أو «حزب الحكومة»، وهو الحزب الوطني الديمقراطي. أحزاب المعارضة الشرعية: حزب الوفد الجديد (ليبرالي)؛ حزب العمل أو «العمال» (وهو حزب إسلامي، جرى تحظيره في ايار ٢٠٠٠)؛ التجمع الوطني الوحدوي (ماركسيون وناصريون)؛ حزب الخضر المصريين؛ حزب مصر

الفتاة؛ الحزب الديمقراطي الوحدوي؛ الحزب الناصري. أما الاحزاب غير الشرعية: الاخوان المسلمون (غير مسموح لهم لتأليف حزب سياسي أو لاعادة تشكلهم كجمعية أو رابطة، ما جعلهم ينشطون في الحياة السياسية تحت مظلة حزب العمل، الأمر الذي عرّض الكثير من قادتهم للملاحقة القضائية بدءًا من العام ١٩٩٤ بتهمة التآمر على أمن الدولة وبالاتفاق مع مجموعات اسلامية سرية)؛ الحزب الشيوعي المصري؛ الجهاد والجماعة الاسلامية (أهم المجموعات الاسلامية الأصولية) (راجع باب الاحزاب).

الاقتصاد: مؤشر التنمية البشرية بلغ ٠,٦٣٥ كما لحظه كتاب Etat du Monde 2002، وعلى رأس الأسباب التي تعيق ارتفاع هذا المؤشر مسألة الأمية التي لا تزال تطال ٣٣,٣٪ من الذكور و٥٦,١٪ من الإناث (Etat du Monde 2002).
في آخر ما صدر عن الناتج المحلي الاجمالي أنه بلغ (العام ١٩٩٩) ٢١٤٣٠٣ مليون دولار، وحصة الفرد منه ٣٤٢٠ دولارًا. وبلغ معدل التضخم ٢,٨٪ (العام ٢٠٠٠).
في العام ٢٠٠٠، بلغ مجموع اليد العاملة المصرية ٢٣,٧ مليون شخص، ٢٩,٨٪ منهم في الزراعة، و٢٢,٣٪ في الصناعة، و٤٧،٩٪ في الخدمات. أما حصة الزراعة من الناتج العام فتبلغ نحو ١٩٪، والصناعة ١٥٪، والخدمات ٥٧٪. وهناك قطاع المناجم الذي يعمل فيه ٦٪ من اليد العاملة، ويساهم بـ٩٪ من الناتج العام.
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٤٪ من المساحة العامة، منها ٣٪ مزروعة. وأهم الزراعات: قصب السكر (دخلت زراعته إلى مصر في القرون الوسطى)، الذرة، القمح، الأرز، الفاصوليا، البصل، البطاطا، القطن، الطماطم، الشعير، الحمضيات والكرمة.
يبلغ احتياطي مصر من الغاز الطبيعي ٣٥١ مليار متر مكعب، وبلغ انتاجه (في العام ١٩٩٧) ١٣,٢ مليار متر مكعب. أما احتياطي النفط فيبلغ ٧٨٥ مليون طن، أي ما يعادل إنتاج نحو ١٤ سنة.
وأهم الثروات المنجمية: الحديد والفوسفات والمنغنيز والأملاح. وأهم الصناعات: الأقمشة، المواد الغذائية والتبغ.
السياحة قطاع مهم في مصر (لأهميتها التاريخية والأثرية). كان عدد السياح في العام ١٩٨٥ نحو ١,٥ مليون، وأصبح ٤,٠٨ مليون في العام ١٩٩٧ (منهم نحو ٣٠٠ ألف سائح اسرائيلي)، وبلغت واردات السياحة ٣,١ مليار دولار في العام ١٩٩٦.
تأتي مصر في المرتبة العالمية التاسعة في إنتاج الحمضيات، والحادية عشرة في القطن، والثالثة عشرة في الفوسفات، والسادسة عشرة في قصب السكر والنفط، والثالثة والعشرين في الغاز الطبيعي (هذه المرتبة احتسبت للعام ١٩٩٥).

مناطق متنازع عليها: مثلث حلايب ومثلث أم الرشراش

مثلث حلايب: بين مصر والسودان (راجع بصدده «السودان، ج٩، ص٢٦٣–٢٦٨). إضافة: في ايلول ١٩٩٧، أعلن السودان أن «أعمالًا استفزازية» من جانب مصر جرت في المثلث. ورفضت الجامعة العربية طلبًا من الحكومة السودانية للتوسط بينها وبين مصر في النزاع على هذا المثلث الحدودي. وردت على الخرطوم أن «موضوع النزاع ثنائي بين طرفين بينهما قنوات دبلوماسية وغير مدرج على جدول الجامعة. وأكدت مصر، من جهتها، رغبتها في «التوصل إلى اتفاق مع السودان في شأن النزاع شرط الحفاظ على الأسس الشرعية للحدود أو ما يعتبر تسهيلات كإطار يمكن أن يوصل إلى اتفاق على أن خط العرض ٢٢ درجة هو خط الحدود بين البلدين، مع إقرار ترتيبات لمواطني البلدين في هذه المنطقة لتسهيل الانتقال على اساس المساواة وعدم التمييز».
وفي ١٨ ايار ٢٠٠١، أعلن وزير الخارجية السوداني د. مصطفى عثمان اسماعيل أن القاهرة والخرطوم اتفقتا على خفض الوجود العسكري في مثلث حلايب، توطئة لتحويل المثلث إلى منطقة تكامل بينهما. كما تحدث الوزير عن اقتراحات طرحها الجانبان في قمة شرم الشيخ التي جمعت الرئيسين عمر البشير (السوداني) وحسني مبارك (المصري)، ولقاء وزيري الدفاع في الدولتين، لكنه رفض الافصاح عنها. وقال إن هذه الاقتراحات «لم تتبلور بعد»، مؤكدًا انه «اتُفق على حسم الملف الامني وتهيئة المناخ لجعل حلايب منطقة تكامل».

مثلث أم الرشراش: نزاع حدودي بين مصر واسرائيل، وأساسه مطالبة مصر باستعادة هذا المثلث، مثلث «ام الرشراش» الذي احتلته اسرائيل، إثر عمليات متعاقبة وقعت بين ١٩٤٨ و١٩٥٧. وتبلغ مساحة المثلث ١٥٠٠ كلم^{٢}، أي ما يعادل مساحة هضبة الجولان السورية مرة ونصف المرة. ويضم ثلاث مناطق رئيسية هي: العوجة، بيريني وأم الرشراش. والأخيرة تضم ميناء إيلات الاسرائيلي. وكانت اسرائيل استولت على أم الرشراش في عملية عسكرية أسمتها «عوفيدا» وقادها الكولونيل، في حينه، اسحق رابين في ١٠ آذار ١٩٤٩، أي بعد اسبوعين فقط من توقيع الهدنة المصرية–الاسرائيلية في رودس (٢٤ شباط ١٩٤٩) على الرغم من أن المادة ٦ من هذه الاتفاقية نصت صراحة على «عدم جواز قيام أي طرف بعمل عدائي ضد الطرف الآخر أو اختراق لخطوط الهدنة». فاعتبر استمرار وجود اسرائيل في هذه المنطقة إخلالاً بنص الاتفاقية.

وفي العام ١٩٥٧، استكملت اسرائيل الاستيلاء على باقي المثلث الذي كان من المفترض أن يظل، وفقًا لاتفاقية رودس، منزوع السلاح.

في مفاوضات طابا، بذلت اسرائيل ما في وسعها لتصوير النزاع هناك على أنه «نزاع على الحدود» فتضمن بذلك، في آخر المفاوضات، اعترافًا مصريًا بالشكل النهائي للحدود، أي انها تضمن مثلث أم الرشراش. لكن مصر أصرت على أن مفاوضات طابا تتناول «نزاعًا على السيادة»، وجاء حكم هيئة التحكيم الدولية ليؤكد نظرة مصر في أنه «نزاع على السيادة».

في ١٩٤٨، كان الملك فاروق كلف البحرية المصرية حصار مضيق تيران وخليج العقبة ومنع السفن الاسرائيلية من المرور من أم الرشراش (إيلات) وإليها والقيام بحملات تفتيش بحرية لتحقيق هذا الغرض. كما كلف فاروق وقتها رئيس حكومته محمود فهمي النقراشي كتابة مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي للمطالبة باستعادة أم الرشراش، ولإبلاغه فرض مصر سيطرتها على جزيرتي تيران وصنافير.

وفي ايار ١٩٦٧، تحدث الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر صحافي عالمي عن احتلال اسرائيل اراض عربية «في فلسطين وأم الرشراش».

وفي ٢٥ نيسان ١٩٩٧، أكدّ الرئيس حسني مبارك، في ذكرى تحرير سيناء، «أن أم الرشراش ارض مصرية لن نتنازل عنها»، وكشف أنه طلب من الاسرائيليين في العام ١٩٨٢ التفاوض مع مصر في هذا الشأن، إلا أنهم لم يردوا على الطلب.

ويلاحظ المصريون، وقد أعلنوا عن ذلك مرارًا، انه منذ ١٩٩٤ تتخذ اسرائيل مواقف وإجراءات لا تخلو من تدليس وخداع، من بينها:

– مشروع ريفيرا البحر الأحمر الذي اقترحت اسرائيل تنفيذه، خلال القمة الاقتصادية الأولى للشرق الاوسط وشمال افريقيا التي عقدت في الدار البيضاء، في مثلث العقبة–إيلات–طابا. وقد رفضت مصر هذا المشروع، وسجلت أمام المؤتمر نفسه ان هذا المشروع «سيقام على أرض أردنية ومصرية فقط». وهي إشارة لها دلالتها الواضحة، ولا بد أن الاسرائيليين أدركوا مغزاها الذي يفيد أن المصريين ما زالوا يعتبرون أم الرشراش (إيلات) ارضًا مصرية وأن اسباب استردادها ما زال مفتوحًا.

– مسارعة اسرائيل إلى إبرام اتفاقية تحديد الحدود البحرية بينها وبين الاردن، وفقًا لأحكام اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين في تشرين الاول ١٩٩٤. ومعروف أن هذه الاتفاقية لا يمكن أن تلزم مصر بشيء.

– سعي اسرائيل إلى تنفيذ اتفاقية إنشاء ما يسمى «مطار السلام» في منطقة مثلث أم الرشراش. وأوصت مصادر قانونية مصرية، في هذا الصدد، ضرورة إجراء اتصالات مع الاردن لعدم تمرير هذا المشروع (هذه النبذة عن «أم الرشراش»، عن «الوسط»، العدد ٢٨٨، ٤ آب ١٩٩٧، ص٢٠–٢١).

نبذة تاريخية

تمهيد: «يتميز تاريخ مصر بصفات أربع أساسية، هي: القدم، الاستمرارية، الوحدة والسلطة المركزية. وقد لعب النيل دورًا مهمًا في صياغة هذا التاريخ، إذ فرض على المجتمع الزراعي، القائم على ضفافه، الوحدة، بما كان يحمله في وقت واحد من خطر يهدد الجميع زمن الفيضان، ومن فائدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب الناس اذا نظموا الافادة من مياه النهر. وبالتالي، جعل الحكومة المركزية ضرورة من ضروريات الحياة السياسية، كما أقام الدولة التي تبسط ظلها على الجميع. وقد ظلّ هذا الكيان الموحد قائمًا منذ القدم، وعبر مختلف العصور وتعاقب الغزاة والعهود. فتكونت مقومات القومية المصرية منذ عهد بعيد، واستمرت وحدة الشعب المصري السياسية والاجتماعية دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية.

«ويرجع تاريخ توحد مصر تحت حكومة واحدة إلى عام ٤٢٤٠ ق.م. وكانت عاصمتها هليوبوليس، مكان عين شمس الحالية. ولكن هذه الوحدة لم تستمر طويلاً، فقد انقسمت مصر بعد ذلك إلى وجهين: الوجه البحري في الشمال وله عاصمتان: بوتو (قرب دسوق الحالية) و«بي». والوجه القبلي في الجنوب وله عاصمتان: نخب ونخن، وكانتا متقابلتين على ضفتي النهر عند الكاب الحالية. وقد أنهى هذا الانقسام مينا أو نارمر حوالي سنة ٣٢٠٠ ق.م. وأصبحت منف (مكان قرية ميت رهينة الحالية) عاصمة البلاد» (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٢٠٠).

مرت أكثر من خمسة آلاف سنة على ولاية أول فرعون ومصر هي نفسها في الكثير من الظواهر. هناك فلاحون لا زالوا يحرثون ارضهم بواسطة سكة تجرها الأبقار، تمامًا كما هو مبين في المنحوتات الصخرية على جدر المقابر الاثرية. وكان المصريون، عندما يبلغ النيل أوج تدفقه في كل سنة، يقومون بطقوس دينية يقدمون له خلالها فتاة جميلة تعبيرًا عن تكريمهم له؛ وهم اليوم، وفي المناسبة السنوية نفسها، لا زالوا يحيون احتفالات يرمون خلالها في النيل ألعابًا مزخرفة تمثل فتيات مصر. وفي المدن الكبرى، لا زالت العين تقع على أناس يمتطون جمالاً ويسيرون جنبًا إلى جنب مع أفخم سيارات العصر في الطرقات المعبدة. هذا فضلاً عن الظاهرة السياسية الكبرى، ظاهرة الدولة المصرية التي تعتبر إحدى الدول القليلة في العالم التي احتفظت بحدودها السياسية ذاتها عبر آلاف السنين.

ومنذ آلاف السنين كانت المناطق، التي تشكل اليوم الصحراء، مناطق خصبة تخترقها مجاري مائية عديدة. ومع مرور الزمن، ندرت الامطار وجفت الارض، وبقي النيل وحده يجري في المناطق الشرقية من الصحراء، موجدًا قطاعًا خصبًا في وسط جاف. فاستقر في واديه أولئك الذين كانوا يعيشون من الصيد (كباقي شعوب افريقيا)، وعملوا في الزراعة وتربية الماشية. وربما كانوا أول زراعيين في التاريخ، أو أنهم تزامنوا بذلك مع شعوب بلاد ما بين النهرين.

في التاريخ القديم

فرضيات وخيال علمي عما قبل الفراعنة: ما هذا المستوى «الحضاري» و«الفكري» و«العلمي» الذي تتكشف عنه أهرامات مصر وآثارها؟. سؤال لا زال هو «السر العظيم» الذي يتحدى حضارة إنسان اليوم وفكره وعلمه في تقويم تفسير «معقول» تاريخيًا وتبعًا لمسار حضاري بشري على هذه الارض.

فالتحنيط الذي يتطلب معرفة بتشريح الجسم الانساني وبخواص المواد الكيماوية، والأهرامات– خصوصًا الهرم الأكبر– تظهر معرفة متقدمة بالرياضيات والعلوم الهندسية، كما يُظهر هرم خوفو وأبعاده إلى معرفة بمركز الكرة الارضية حيث تواجه جوانبه الاربعة الاتجاهات الاصلية بدقة من الشمال والجنوب والشرق والغرب، ومعرفة بالانقلابات الشمسية التي تؤدي إلى تغير المواسم الطقسية من صيف وشتاء وخريف وربيع...

وغيرها وغيرها أمور تدفع إلى التساؤل في ما إذا كان يُعقل ان يكون هذا المستوى العلمي والمعرفي قد انبثق انبثاقًا عن المصريين القدماء (الفراعنة) هكذا فجائيًا أو دفعة واحدة من دون مقدمات، من دون سياق تاريخي، من دون تفاعل تاريخي وحضاري مع شعب أو حضارة أخرى سابقة...!؟.

ولأن لا جواب «معقولًا» وثابتًا يقدمه المؤرخون والعلماء حتى اليوم، راحت الفرضيات، المقرونة بـ«الخيال العلمي»، تحاول إيجاد الجواب، حتى ذهب بعضها إلى القول إن سكان كواكب أخرى زارت الارض وتسببت في نشوء حضارات سابقة اختفت بسبب الثورات البركانية والتغيرات الطقسية على سطح الارض، وكان الفراعنة آخر من اتصلوا بهم. ويقولون، إن الهرم الأكبر كان نوعًا من أنواع جهاز الإرسال اللاسلكي أقاموه للاتصال مع العالم الذي أتوا منه، وإن القدماء عرفوا الكهرباء التي استنبطوها عن طريق الشكل الهرمي، واستخدموها في تحقيق اتصالاتهم.

وقد تمادى أصحاب هذه الفرضية على وقع الاكتشافات الفضائية، خصوصًا منها تلك التي بينّت وجود الماء والغازات الضرورية لوجود الحياة العضوية في عدد من الكواكب، بل ان علماء محطة «ناسا» الفضائية الاميركية أصبحوا مقتنعين بوجود كائنات ميكروبية على سطح المريخ. فقام البعض بمحاولة إثبات العلاقة بين الارض والمريخ من خلال الأشكال الهرمية التي تظهر على سطح المريخ.

من أصحاب هذه الفرضية الأبرز، اليوم، روبرت بوفال وغراهام هانكوك في كتابهما «حافظ السلالات» الذي ظهر في بريطانيا في ربيع ١٩٩٦ والذي اصبح من بين الكتب العشرة الأكثر مبيعًا في بريطانيا.

وقبلهما قام روبرت شوك، أستاذ الدراسات العلمية والرياضية في جامعة بوسطن، بفحص جيولوجي لأبي الهول (بدايات تسعينات القرن العشرين)، وتبين له أن هذا التمثال لا يرجع إلى عصر الملك خفرع كما هو معتقد، وإنما تمّ بناؤه في تاريخ سابق على وقت بناء الاهرامات بآلاف السنين.

والسبب الذي جعل العالم الاميركي يصل إلى هذا الاستنتاج هو ما لاحظه من أن موجات التآكل الموجودة في جسد التمثال لم تكن نتيجة لفعل الرياح والرمال كما كان الاعتقاد سائدًا، وإنما نتيجة حت الصخرة المكونة للتمثال بفعل المياه، ولما كانت مصر تمر بعصر مطير انتهى منذ خمسة آلاف ق.م. فإن روبرت شوك رجح بناء «أبو الهول» في تلك الفترة، كما أنه أعلن عن وجود حجرة خفية تحت الارض في المنطقة الواقعة بين مخلبي «أبو الهول»، تمتد منها سراديب على جانبي التمثال، إذ أظهر الفحص بآلات التكنولوجيا الحديثة وجود فراغات اسفل التمثال في هذه المناطق.

يبقى أن نذكر الثابت في تاريخ مصر القديم منذ الاسرة الفرعونية الأولى، اي منذ سنة ٣٢٠٠ ق.م.

قبل الأسرة الفرعونية الأولى وبعدها: تجمعت القرى الزراعية البدائية وتشكلت حوالي الألف الخامس ق.م. فكانت التجمعات السكنية التي ادار شؤونها زعماء قبائل وأسر. وتوصلت هذه التجمعات إلى إنشاء مملكتين قويتين: مملكة مصر العليا في الجنوب، ومملكة مصر السفلى في الشمال. وتوحدت المملكتان وشكلتا مصر الواحدة، حوالي العام ٣٢٠٠ ق.م. وذلك عندما تمكن مينس، زعيم مملكة الجنوب من غزو الشمال وتأسيس أول أسرة مالكة. وامتد عهد الأسرتين الفرعونيتين الأولين من ٣٢٠٠ ق.م. إلى ٢٧٨٠ ق.م.، وتكونت فيه أسس الحضارة المصرية القديمة وتوطدت الوحدة.

وعرفت الحضارة المصرية عهدًا من الازدهار نحو العام ٢٦٠٠ ق.م. مع بداية حكم الأسرة الفرعونية الرابعة. إذ توصلت هذه الحضارة إلى وضع تقويم قمري، واختراع الكتابة الهيروغليفية وبناء الاهرامات الكبرى لاستخدامها مقابر لثلاثة من فراعنتها، وتكشف هذه الاهرامات عن اتقان قدماء المصريين، النظري والتقني، لأصول وقواعد الهندسة بشكل لا زال يثير دهشة العلماء.

وعهد الازدهار هذا أطلق عليه المؤرخون «عهد الدولة القديمة»، وشمل الأسر الثالثة والرابعة

والخامسة والسادسة وامتد من ٢٧٨٠ إلى ٢٢٨٠ ق.م.. ومن أشهر ملوكها زوسر (من الأسرة الثالثة)، وخوفو وخفرع ومنكورع (من الأسرة الرابعة)، وهم بناة الأهرام الثلاثة في الجيزة. ومن أشهر الوزراء: أمحوتب وزير زوسر ومهندسه وكبير أطبائه، وقد بلغ تقدير المصريين له أن جعلوا منه إلهًا للطب والفن والصناعة.

ومما اكتشف مؤخرًا (في العام ١٩٩٤) عن انجازات تلك المرحلة المصرية القديمة، وأعلن عنه العالمين الجيوليجيين الاميركيين توماس بون وجيمس هاريل، طريق معبد يبلغ طوله نحو ١٢ كلم وعرضه ١,٨٠ م، واعتبر أقدم من أي طريق معبد بالحجارة آخر، وهو الوحيد الذي اكتشف في مصر القديمة ويعود إلى الفترة ما بين ٢٦٠٠ و٢٢٠٠ ق.م. ويقع على مسافة نحو ٦٥ كلم جنوب غربي القاهرة. وقال العالمان أن قدامى المصريين استخدموه كمعبر لنقل الصخور الضخمة من المقالع إلى نهر النيل.

تراجع وانحلال: بدأت سلطة الفرعون المركزية تضعف منذ حوالي ٢٢٠٠ ق.م.، ولم يعد الفراعنة لقوتهم إلا بعد انقضاء نحو قرن ونصف، أي في العام ٢٠٥٠ ق.م. عندما تمكن ملوك طيبة في مصر العليا من توحيدها من جديد، لكن دون بلوغ المستوى الذي كانت عليه هذه السلطة من قبل. ومع ذلك عرفت الزراعة ازدهارًا واسعًا خاصة من حيث توسيع شبكات الري وتوزيع الاراضي، كما توصلوا إلى إيصال حدود مملكتهم حتى بلاد النوبة في السودان الحالي.

عهد التراجع والانقسام هذا شمل الأسر السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة.

العودة إلى القوة والوحدة: تمكن منتوحتب، في العام ٢٠٥٠ ق.م.، وهو من الأسرة العاشرة، من إعادة توحيد البلاد واسترجاع السلطة الفرعونية المركزية على كل أقسام البلاد، وأسس الأسرة الحادية عشرة. ولما مات آخر ملوك هذه الأسرة دون وريث، تولى العرش أمنمحات الاول الذي كان وزيرًا، وأسس الأسرة الثانية عشرة، ونقل العاصمة من طيبة إلى «إيثت تاوي» جنوبي منف لتوسط موقعها.

انحلال على يد الهكسوس: كان ملوك الأسرة الثالثة عشرة ضعافًا، الأمر الذي أنهى عهدهم بتفكك مصر من جديد. وفي عهد الأسرة الرابعة عشرة، التي كانت تحكم منطقة غربي الدلتا مع جزء من وسطها، غزا الهكسوس مصر (نحو العام ١٦٧٥ ق.م.). ومن الأمور القليلة المعروفة عنهم أنهم من البدو الذين سكنوا فلسطين، وأنهم أدخلوا إلى مصر استعمال الدروع والخوذ الواقية للجنود، والعربات التي تجرها الأحصنة. وأقام الهكسوس دولتهم التي امتدت على شرقي الدلتا، ثم على مصر الوسطى حتى أسيوط، وقد اتخذوا من أورايس (الحجر الصوان) في شرقي الدلتا عاصمة لهم.

عهد الدولة الفرعونية الحديثة: تمكن أحمس، أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة في طيبة من طرد الهكسوس وتأسيس الأسرة الثامنة عشرة. فتكون هذه الأسرة، وبعدها التاسعة عشرة، وبعدها العشرون، هي الأسر التي حققت لمصر في تاريخها الفرعوني عهدًا عُرف بـ«عهد الدولة الحديثة» الذي بدأ من ١٥٧٠ ق.م. إلى ١٠٨٠ ق.م. وعادت مصر مرة أخرى دولة موحدة يمتد سلطانها على بلاد النوبة وعلى فلسطين.

من أشهر فراعنة هذا العهد الملكة حتشبسوت التي رعت رحلات تجارية على الشواطىء الشرقية من افريقيا، وخليفتها تحوتمس الثالث صاحب انتصار مجدو على أمير قادش في فلسطين، وأمنحوتب الرابع صاحب «الثورة الدينية الكبرى» (القرن الرابع عشر ق.م.) الذي كان موحّدًا في إيمانه الديني فدعا إلى التخلي عن عبادة عدة آلهة وحصرها بعبادة إله واحد هو «آتون» (الشمس)، فاتخذ إسم «أخناتون» (أي الذي يريق للشمس)، ونقل العاصمة السابقة (طيبة) إلى أخيتاتون (تل العمارة حاليًا). ولشدة اهتماماته الفلسفية والدينية، مال أخناتون عن

المخاطر التي كانت تهدد مملكته، فضعفت سلطة الفرعون، خاصة في آسيا.

وفي هذا العهد استُقدمت أعداد كبيرة من أفراد الشعوب المغلوبة كعبيد إلى مصر، سواء لتقوية الجيش أو للعمل في المنشآت الكبرى (الاهرامات وسواها). ومن هؤلاء أعداد كبيرة من اليهود، الذين لا زالوا، إلى اليوم، يحتفلون بهذه الذكرى (هجرة مصر) في عيد الفصح. ومن آخر المكتشفات، التي اهتم بها «علم المصريات» والتي عثرت عليها بعثة اميركية (في ايار ١٩٩٥)، مقبرة فرعونية في الأقصر جنوبي مصر تضم رفات أبناء الفرعون رعمسيس الثاني. وقال عالم الآثار المصري زاهي حواس، إثر ذلك إنه «قد نعثر في هذه المقبرة على أدلة تثبت النظرية القائلة إن موسى عاش في مصر في عهد رعمسيس الثاني (...) وإلى ما جاء في التوراة ان العبرانيين خرجوا من مصر بقيادة النبي موسى في عهد رعمسيس الثاني».

رعمسيس الثاني: غدا عهد رعمسيس الثاني الممتد بين ١٢٧٩ و١٢١٢ ق.م. أبرز عهود الفراعنة. فرعمسيس بقي قابضًا على زمام الحكم منذ كان في الخامسة والعشرين من عمره حتى وفاته بعد ٦٧ عامًا. وإضافة إلى حياته الطويلة (٩٢ عامًا) التي تجعله ظاهرة استثنائية في زمن كان معدل الاعمار فيه لا يتجاوز اواسط الأربعينات، تميز رعمسيس الثاني ببناء معابد وصروح خلدت ذكراه مثل معبد أبي سنبل في النوبة والمعبد الجنائزي في طيبة والرامسيوم الذي استوحى منه الشاعر الانكليزي شيلي قصيدته OZYMANDIAS. كما أن انجازاته العسكرية لم تقل أهمية عن تلك التي حققها في ميدان العمارة، فهذا الفرعون أقام امبراطورية بسطت نفوذها من ليبيا إلى العراق ومن السودان إلى تركيا. واقترن بأسه العسكري بحنكة سياسية دفعته إلى توقيع اتفاقية مع الحثيين حين عجز عن دحرهم بعد وصوله إلى الحكم بأربع سنوات. وبعدما توفي الفرعون، الذي يعتقد ان الاسرائيليين خرجوا من مصر خلال عهده، دُفن في مقبرة كبيرة في «وادي الملوك».

تراجع من جديد: حكم الكهنة، حكم الليبيين والنوبيين والأشوريين والفرس: عهود التراجع هذه امتدت من ١٠٨٠ إلى ٣٣٢ ق.م. وتضمنت:

١- حكم الأسرة الحادية والعشرين التي أسسها رئيس الكهنة حرحور، وازداد فيها نفوذ الكهنة والجند المرتزقة (١٠٨٠-٨٥٠ ق.م.).

٢- عهد حكم الليبيين، ويشمل الأسر الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين (٩٥٠-٧١٥ ق.م.)، حيث كان الحكم انتقل من الكهنة إلى يد الليبيين الذين تغلغلوا في الوظائف وملكوا الاراضي. وفي عهد الليبيين، أخذت السلطة المركزية في الانحلال وانقسمت مصر إلى عدة اقسام.

٣- عهد حكم النوبيين، ويشمل الاسرة الخامسة والعشرين (٧١٥-٦٦٣ ق.م.). وقد استطاع أحد الحكام، واسمه كاشتا، تكوين دولة في جنوبي بلاد النوبة تسمى «نباتا»، ثم ارسل ابنه بعنخي إلى مصر على رأس قوة كبيرة تمكنت من فتحها. ولكن الأشوريين عادوا في ما بعد فهزموا تهرقة بن بعنخي، وأصبحت مصر إمارة أشورية.

٤- العصر الصاوي، ويشمل الأسرة السادسة والعشرين (٦٦٣-٥٢٥ ق.م.) التي أسسها أمير مدينة سايس (صا الحجر الحالية) بعد أن تمكن من طرد الأشوريين من مصر وأعاد إلى مصر وحدتها. وفي عهد هذه الاسرة فُتحت ابواب مصر أمام الأغريق واستعانت بهم وشجعتهم على الاستيطان فيها.

٥- عهد حكم الفرس، ويشمل الأسرة السابعة والعشرين (٥٢٥-٤٠٤ ق.م) وقد غزا الفرس بقيادة قمبيز مصر عام ٥٢٥ ق.م.، بعد أن مهّد لغزوه خيانات اليهود والاغريق وبدو سينا، وأصبحت مصر بذلك تابعة للحكم الفارسي.

٦- عهد الاستقلال، ويشمل الأسر الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين (٤٠٤-٣٤١ ق.م.). وكانت قد نشبت في مصر عدة ثورات: سنة ٤٨٦ ق.م.، و٤٦٠ ق.م.، و٤٠٤ ق.م. وتمكنت الثورة الأخيرة من إجلاء الفرس الذين

عادوا مرة أخرى في سنة ٣٤١ ق.م.، ولكن بعد نحو عشر سنوات، أي في ٣٣٢ ق.م. دخل الاسكندر الكبير مصر، فقضى على الاحتلال الفارسي، وانتقلت مصر بعد ذلك إلى عصر البطالمة.

قبل الانتقال إلى عصر البطالمة، أربعة معالم مختارة: ورق البردي، ماء الذهب من الصين، تشدد ديني، نصوص هيرودوتوس:

١- ورق البردي: بين ما تميز به المصريون القدماء صناعة أوراق البردي التي حفظت لهم أسرار العلوم التي برعوا فيها. فمنذ نحو سنة ١٠٠٠ ق.م. تبوأ البردي موقعًا متميزًا في الحضارة الفرعونية، واحتكرت الدولة صناعته (وليس هناك من أثر يكشف عن سر هذه الصناعة)، وقامت أجهزتها بتسجيل الاحداث اليومية المهمة عليه. ويؤكد أهمية البردي تمثال الكاتب المحفوظ في المتحف المصري في القاهرة والذي يجلس القرفصاء ويمسك بين يديه لفائف البردي. واتخذ البردي (يشبه نبتة قصب السكر) شعارًا للاقليم البحري الذي كان البردي ينمو فيه بكثرة.

ظلت زراعة البردي وصناعته في مصر حتى القرن العاشر الميلادي حين اندثر تمامًا، إذ أدخل العرب المسلمون الطريقة الصينية في صناعة الورق، ما دفع المصريين إلى الانتقال من إنتاج الورق من البردي إلى الطرق الصينية.

في العام ١٩٩٨، تم الاعلان عن أن البعثة المصرية-الكندية العاملة في محافظة الوادي الجديد غرب وادي النيل اكتشفت «أرشيفًا كاملًا» من البردي يضم إيصالات لتبادل السلع، وعقود بيع وشراء، وعقود زواج. فاعتبر هذا «الارشيف» سجلًا نادرًا يؤرخ لتلك المنطقة الصحراوية ويسجل الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها. وكانت المفاجأة في هذه البرديات حين اكتشف الباحثون ان بعضها يتعلق بالديانة المانوية. فهذه المرة الأولى التي يتم الكشف فيها عن وجود أتباع للديانة المانوية في مصر وعن نصوص من هذه الديانة التي ظهرت في ايران خلال القرن الثالث الميلادي، وكانت خليطًا من الزرادشتية والمسيحية وبعض الديانات الهندية.

ثمة اهتمام حاليًا بزراعة البردي، لكنه لا يزال يزرع على مساحات ضيقة (في محافظة الشرقية، وفي جزيرة يعقوب جنوب القاهرة). وهناك اتجاه في مصر يدعو إلى تخصيص مساحات واسعة له وتحويله إلى مشروع اقتصادي لصناعة الخشب الرخيص. وفي أوغندا وكينيا مساحات واسعة من مزارع البردي، وأجرت الدولتان اتصالات بمصر للاستعانة بالخبرة المصرية في هذا المجال.

وإلى جانب استخدام البردي في الصناعة فهو يحقق وجودًا واسعًا في سوق المنتجات السياحية. وتنتشر في مصر البازارات المتخصصة في تلك التجارة التي تشهد إقبالًا شديدًا على ورق البردي. فهو من معالم مصر التي يحرص السائح على مشاهدتها واقتنائها.

٢- ماء الذهب من الصين: في صيف ١٩٩٤، أُعلن، بنتيجة بحث علمي قام به فريق ألماني، أن قدماء المصريين سافروا إلى الصين في حدود سنة ٢٠٠٠ ق.م. بحثًا عن معدن له لون وخواص الذهب ومسحوقه، حتى يستطيعوا طلاء جدران المعابد والمسلات وأدوات الزينة والأثاث، وذلك بعد نضوب جزئي اعترى مناجم الذهب في تلك الفترة. واسم هذا المعدن هو «أوزبمنت» الذي لم يثبت المسح الجيولوجي وجوده في مصر في أي فترة من الفترات نهائيًا، وهو معدن ذو صلابة منخفضة دقيق الحبيبات يسهل سحقه من دون أن تتغير خواصه الطبيعية ولونه الذهبي. ويتركز وجوده في منطقة جنوب شرقي آسيا وبالتحديد في الصين وبورما ولاوس وكمبوديا.

واعتبر علماء الآثار بأن بداية استخدام الأوزبمنت كانت مع الاحتفالات التي دشنها الملك تحوتمس الثالث عقب انتصاره على الأشوريين باقامة المعابد والمسلات، ومن بعده ابنة أخته الملكة حتشبوست التي حاولت اقامة مسلة من الذهب الخالص فلم تستطع لكلفتها المرتفعة فاقامت مسلة

مطلية بالذهب والأوزبمنت. واستخدم الأخير في صورته النقية في زخرفة التوابيت الملكية.

ومن المعلوم ان الذهب كان يمثل ركنًا مهمًا في العقيدة المصرية القديمة، فارتبط شكله ولونه بـ«رع» رمز الشمس، ومن ثم اهتم المصريون بهذا المعدن النفيس، فاكتشفوا ٩٦ منجمًا للذهب بعد أن أجروا مسحًا جيولوجيًا بالغ التقدم والدقة. وأقامت الامبراطورية التي أسسها تحوتمس الثالث علاقات تجارية وثيقة مع معظم بلدان العالم القديم وامتدت حدودها من السودان حتى نهر الفرات، وقد عقدت معاهدات تجارية مع بلاد بونت (الصومال حاليًا) تمّ فيها تبادل الذهب بالمنتجات المصرية، ومع بلاد ايران والصين تم فيها تبادل الحرير والأوزبمنت بالمنتجات والمصنوعات المصرية الأعلى تقانة في ذلك الوقت.

٣– تشدّد ديني: يعدّ المؤرخ اليوناني الشهير هيرودوتوس أول من اكتشف الطبيعة الدينية المتشددة للمصريين القدماء، إذ جاء في كتابه الثاني (الفقرة ٣٥ وما بعدها) ان الدين القديم لدى الفراعنة ارتبط بعالم من العجائب والأسرار، وأن الكهنة القدماء تحولوا إلى رجال دين متحفظين ومتشددين. وقد اتسم عالم الفراعنة بالتعددية في الامور الدينية. ففي كل مدينة قديمة معتقدات بعضها نابع من الداخل وبعضها آت من حضارات أخرى مثل اليونانية والرومانية (وايضًا الفارسية–المانوية– بحسب ما بينته مكتشفات ورق البردي في السنوات الأخيرة ووفق ما ورد سابقًا). والمزج بين الديانات شكل معتقدات أخرى جديدة وأثار صراعًا من أجل الفهم والاستيعاب.

تشير الكتب القديمة في عالم المصريات، خصوصًا في الامور الدينية، إلى نقاط مهمة، من بينها ان النشاط الديني في مصر الفرعونية انعكس على النشاط السياسي والاقتصادي، وأن نفوذ بعض الكهنة في اقليم معين امتد إلى اقاليم أخرى، وانقسم المصريون في اتباع كاهن دون غيره وبعض الكهنة حاول فرض معتقداته بقوة السلاح، وان بعض الحكام القدماء قاد ثورات دينية للقضاء على التيارات السرية والوافدة، وتمكن الملك أمنوفيس الرابع الذي أطلق على نفسه إسم «أخناتون»، من توحيد دين الدولة. وبعد رحيل أخناتون استعاد الكهنة المتطرفون سيطرتهم على معابد «أمون»، وكانوا خاضوا معارك سرية ضد أخناتون الذي اشتهر بأنه «أول الموحدين».

٤– هيرودوتوس: في آخر وأهم عمل بحثي حول رحلة هيرودوتوس إلى مصر وضعه الكاتب والشاعر والباحث الفرنسي جاك لاكاريير: J. Lacarrière, Textes traduits et commentés, L'EGYPTE au pays d'Hérodote, Ramsy, Paris, 1995 وفيه أن هيرودوتوس لم يتوجه إلى مصر من أجل أي غرض تجاري أو ما شابه، بل ذهب إلى هناك انطلاقًا من اهتمام شخصي، وأمضى خمس سنوات بين ٤٥٥ و٤٥٠ ق.م. عندما كانت مصر ما تزال خاضعة للحكم الفارسي. ودافع لاكاريير عن هيرودوتوس معتبرًا انه تمتع بشجاعة كبرى كانت مطلوبة من الرجل في ذلك الوقت كي يغامر وحيدًا في بلد كمصر، وهو يجهل لغته ويزوره من الشمال إلى الجنوب ويدخل معابده ويطرح الأسئلة على كهنته ويشارك في احتفالاته الشعبية ويقترب من العتبات الممنوعة لبعض مواقعه المقدسة. يقول كاريير، في مقدمته: «لم يجرؤ أي يوناني قبله ان يقوم بذلك. ومن دون إعطاء معنى ينطوي على مغالطة تاريخية للكلمات يمكنني القول ان هيرودوتوس كان أول الرحالة الكبار ذوي النزعة الانسانية».

ويتساءل لاكاريير: «كيف أجرى هيرودوتوس تحقيقاته في مصر؟ مَن كان رواته؟ وبأي لغة كان يتحدث معهم؟»؛ ثم يقول إنه طرحها على عالم المصريات الفرنسي جان يويوت، فأجابه هذا بالتفسير التالي:

«لا شك في أن مخبري هيرودوتوس انقسموا إلى فئتين: المصريين واليونانيين. فاليونانيون كانوا تجارًا وحرفيين مقيمين في مصر منذ زمن طويل ويعرفون اللغة المصرية بلا شك، وبامكانهم ان

يكونوا مترجمين أوفياء. كما ان بعض المصريين، بفضل الاتصال باليونانيين، كان تعلم اللغة اليونانية ايضًا».

ومن المواضيع التي اختارها لاكاريير في كتابه نصوص متنوعة لهيرودوتوس بينها وصف جغرافي لمصر، ووصف لطبائع المصريين، وتحقيق واسع عن ديانتهم. وموضوع الديانة لفت انتباه الرحالة أكثر من سواه، فتكلم عن الآلهة وعن الحيوانات المقدسة وعن الطقوس المأتمية، كما تكلم عن الأسماك والمراكب، وعرض بعض القصص المصرية عن الفراعنة وحياتهم وبعض الاساطير. ولكنه قبل كل شيء وصف النيل ومنابعه وفيضاناته، فقد شعر المؤرخ الاغريقي منذ البداية بالذهول وهو يتأمل تلك المياه الجارية بين الرمال، فتكلم عن استمرارية هذا النهر الفريد، ووصف جماله وسحره وسرّه إلى درجة أنه ألهمه جملة أصبحت شهيرة في تعريف البلد: «مصر هبة النيل».

عصر البطالمة (٣٣٠ – ٣٠ ق.م.)

بطليموس الاول: في سنة ٣٣٢ ق.م. دخل الاسكندر المقدوني الكبير مصر، وقضى على الاحتلال الفارسي لها. فانتقلت مصر بعد ذلك إلى العصر الهلليني، أو عصر البطالمة الذي استمر ثلاثة قرون كاملة قبل سقوطه وانتقال مصر إلى العصر الروماني.

أعلن الاسكندر نفسه (خريف ٣٣٢ ق.م.) ملكًا على مصر، ومن أبرز إنجازاته تأسيس مدينة الاسكندرية التي أرادها مدينة عالمية يسكنها اليونانيون والمقدونيون والمصريون وغيرهم.

بعد وفاة الاسكندر العام ٣٢٣ ق.م. ورث سبعة من قواده امبراطوريته الشاسعة. فصار سلوقس ملكًا على الأقاليم الشرقية وبلاد بابل، وأصبحت مصر من حصة بطليموس صديق الاسكندر منذ الطفولة، وكانت له مطامح كبيرة وكفاءات عالية. فأراد إعادة تنظيم البلاد حتى يوقف تدهورها الاقتصادي والاجتماعي. ويرى أكثر المؤرخين ان السبب في هذا الانهيار يرجع إلى تعلق المصريين الشديد بعاداتهم وتقاليدهم التي ما كانت لتتلاءم مع الحالة الجديدة التي باتت مصر تعيشها منذ أن صار يحكمها غرباء (الفرس قبل البطالمة) ينتمون إلى ثقافات مختلفة.

لكن بطليموس بن لاغوس، الذي اختير أول ملك على مصر بعد الاسكندر، لم يكن يريد القضاء نهائيًا على العادات المحلية واستبدالها بأخرى هللينية (إغريقية)، وإنما حافظ على التقسيم القديم للأراضي والمحافظات وأوكل إلى موظفين محليين مهمة جمع الضرائب. أما الأمور الأساسية المتعلقة بالحرب والمالية والسياسة الخارجية فأشرف عليها شخصيًا، وترك لليونانيين مهمة مراقبة الادارة. وكانت الاسكندرية هي العاصمة الجديدة للبلاد، وبسبب تعلق الملك بالثقافة والفنون، أراد أن يجعل منها مركزًا حضاريًا من الدرجة الأولى، فأسس فيها بالقرب من القصر الملكي المبنى المعروف باسم «موزيون» Mouseion (منه اشتقت كلمة Musée أو متحف) الذي عرف لاحقًا باسم مكتبة الاسكندرية الشهيرة حيث عمل أبرز علماء وفلاسفة وفناني العصر، ومنهم الفيلسوف ديميتريوس الذي أوكلت إليه مهمة بناء هذا المعبد الثقافي.

بطليموس الثاني: بعد وفاة بطليموس الاول عن عمر يناهز الثمانين، ورثه (سنة ٢٨٣ ق.م.) إبنه بطليموس الثاني وكان في الخامسة والعشرين. وفي عهده درجت عادة زواج الاميرات البطالمة (أو البطالسة) من أشقائهن، إذ تزوج من شقيقته أرسينوي، ما يدل على تأثره بالثقافة الفرعونية التي أباحت زواج الأخوة والأخوات من أجل المحافظة على نقاء الدم الملكي. وفي عهده (بطليموس الثاني) ايضًا أخذت الثقافة المصرية طابعًا حافظت عليه حتى مجيء الرومان وتحول مصر إلى إقليم من الأقاليم الرومانية. فظلّ الفلاحون المصريون يزرعون أراضي النيل وفق التقنيات القديمة التي ورثوها عن أجدادهم، لكن الاراضي الشاسعة صارت ملك اليونانيين بدل الأسر المصرية النبيلة. وكان كل

مصري يطمح إلى الترقي الاجتماعي يتعلم اليونانية ويحمل إسمًا يونانيًا إلى جانب إسمه المصري. ومنذ تلك الحقبة، تبدلت اللغة المصرية، ما أدّى لاحقًا، وبعد مرور قرون عدة، إلى نشوء ما يعرف اليوم باللغة القبطية.

عشرة ملوك بطالمة بعد بطليموس الثاني: تعاقب على عرش مصر، بعد بطليموس الثاني، عشرة ملوك حملوا كلهم إسم بطليموس. وانتهت هذه السلالة في عهد الملكة كليوباترا.

لم يمض القرن الاول من وفاة الاسكندر حتى كانت مصر قد بسطت سلطانها على كثير من بلاد البحر المتوسط، وبلغت الامبراطورية المصرية أقصى اتساعها في عهد بطليموس الثالث، إذ اشتملت على قبرص وبرقة وجنوبي سورية وفلسطين وفينيقيا، كما بقيت كيليكيا وبامفيليا وليسيا وكاريا وعصبة السيكلاديس مدة طويلة جزءًا من امبراطورية البطالمة. وفي سنة ٢١٧ ق.م. انتصرت مصر، بقيادة بطليموس الرابع، في موقعة رفح على جيوش أنتيكوس الاغريقية، ولكن في عهد بطليموس الخامس تقلصت ممتلكات مصر ولم يبق لها سوى قبرص وبرقة. ومنذ ذلك الوقت وحتى وفاة بطليموس الثامن في سنة ٨٠ ق.م. حاولت مصر استرداد جنوبي سورية وفلسطين من أسرة سليوكس (أو سلوقس: ملوك بابل وسورية)، لكنها فشلت، بل فقدت برقة.

عند مراجعة انجازات أسرة البطالمة، فإن أكثر ما يستوقف هو نشاطهم العمراني الذي تجسّد بتشييدهم لمجموعة مهمة من المعابد الفرعونية التي تشهد على تبنيهم للطقوس الدينية المحلية على رغم تحدرهم من أصول مقدونية ويونانية. وتتميز هذه المعابد، ومنها معابد دندره وإيدفو وإسنا، بجمال خاص وتستقطب عددًا كبيرًا من السياح سنويًا، خصوصًا انها وصلت الينا بصورة شبه متكاملة، فقدمت رسومها المحفورة على الجدران وكتاباتها المنقوشة معلومات قيمة حول الطقوس الدينية والعبادات في مصر القديمة.

نحو النهاية: في القرن الأخير من عصر البطالمة ضرب التنافس والنزاع على السلطة أفراد أسرة البطالمة، خصوصًا منذ عهد بطليموس السادس، وتكاثرت الثورات الداخلية والفتن والمنازعات. فتدنّت هيبة مصر في الخارج، وأصبح مصيرها معلقًا بالصراع الحزبي في روما منذ وفاة بطليموس الثامن. وفي عام ٥١ ق.م. تولى بطليموس الثاني عشر (الأخير قبل كليوباترا)، الذي جاهر بالولاء لروما واعترف لها بالحماية. ثم لم تلبث كليوباترا، التي اعتلت العرش بعده، أن لعبت دورًا أدّى إلى انقضاء عصر البطالمة. وقد حازت كليوباترا على شهرة تاريخية لم يتمتع بها اسلافها الذين حكموا قبلها، ويرجع ذلك إلى كونها امرأة عاشت حياة صاخبة، إضافة إلى محاولاتها انقاذ دولة البطالمة من الانهيار دون أن تفلح.

النهاية مع كليوباترا: كليوباترا هي ابنة بطليموس الثاني عشر، ولدت في الاسكندرية (٦٨ ق.م.). ولما كان البطالمة اليونانيون قد أخذوا بالعادة الفرعونية القائلة بالسماح للأميرات باعتلاء العرش شرط أن يتزوجن من أشقائهن، سارعت كليوباترا، بعد وفاة والدها بطليموس الثاني عشر، وتزوجت شكليًا من شقيقها بطليموس الثالث عشر الذي لم يكن يتجاوز العاشرة من عمره، فتمكنت من أن تحكم البلاد بحرية.

يؤكد المؤرخون ان كليوباترا كانت تتمتع بثقافة عالية، ذلك ان نظام البطالمة المتأثر بنظام الفراعنة، كان يشدد على ضرورة تربية بنات الفرعون وتعليمهن. وكانت كليوباترا تعرف بصورة عميقة الآداب اليونانية، بالاضافة إلى إلمامها بالعلوم المزدهرة في الاسكندرية التي كانت في عصر البطالمة أعظم مدينة في العالم القديم ومركزًا للمدارس الفلسفية وللتبادلات الفكرية والفنية.

وكذلك يؤكد المؤرخون ان كليوباترا كانت ذات مواهب سياسية. فاتخذت مجموعة من التدابير لتحسين العملة واخراج الاقتصاد المصري من جموده، ونفذت عددًا من الاصلاحات الدينية

من أجل إرضاء المصريين وطبقة الكهنة التي كانت تمتلك قسمًا مهمًا من الاراضي. وما يؤكد على ذكائها وحنكتها السياسية انها كانت أول من تكلم المصرية في أسرة البطالسة، إذ سعت إلى التقرب من المصريين، إضافة إلى تبنيها الشعائر الفرعونية التي أهملها اسلافها، فأرادت ان تكون ملكة مصرية بدلًا من أن تكون ملكة الاسكندرية.

كذلك أدركت كليوباترا ان مصر، على رغم تاريخها العريق وحضارتها العظيمة، دخلت في الجمود، وأن عليها الانفتاح على القوى الجديدة الصاعدة في الغرب والتحالف مع روما من دون أن تتخلى عن استقلالها.

تحالفت كليوباترا مع القائد الروماني بومباي عدو قيصر. لكنها وجدت نفسها وحيدة وفي صراع مع شقيقها وحلفائه، ما اضطرها إلى الهرب من الاسكندرية واللجوء إلى القبائل العربية بالقرب من الحدود السورية. وبعد مقتل بومباي ودخول قيصر منتصرًا إلى الاسكندرية، سعت كليوباترا إلى لقائه سرًا، فافتُتن بها، ومكّنها من استعادة عرشها وهي في الثانية والعشرين من العمر. وبعد مقتل شقيقها وعدوها بطليموس الثالث عشر تزوجت من شقيقها الأصغر بطليموس الرابع عشر (وفق العادة نفسها التي من شأنها ان ترسّخ قاعدة حكمها). وكان قيصر اتخذ مجموعة من القرارات لحمايتها. وفي حوالي العام ٤٧ ق.م. أنجبت كليوباترا صبيًا أسمته «قيصرون»، وأمرت بسك النقود التي تظهرها كإزيريس التي تحضن طفلها حورس. وبعد مقتل قيصر في روما، غرقت العاصمة الرومانية في الفوضى بسبب الصراع على السلطة بين ورثته. وحاولت كليوباترا قدر المستطاع ان تتجنب الدخول كطرف في النزاع العاصف بين ورثة قيصر.

وبعد ثلاث سنوات من وفاة قيصر، وصل مارك انطونيوس (أحد حكام روما الثلاثة) إلى الشرق لدعم نفوذه، والتقى كليوباترا. فافتُتن بها وعقد معها اتفاقًا سمح لها بالتخلص من أعدائها. وفي العام ٤١ ق.م. أقام انطونيوس في الاسكندرية وأمضى عامًا بأكمله مع كليوباترا التي أنجبت له توأمًا، وكانت ترافقه في حملاته العسكرية في أنحاء الشرق، ما مكّنها من توسيع رقعة دولتها. أما انطونيوس فقطع شيئًا فشيئًا مع روما ساعيًا– بالتحالف مع كليوباترا– إلى توطيد نفوذه في الشرق وتأسيس امبراطورية رومانية–هللينية عاصمتها الاسكندرية.

لكن هزيمة أنطونيوس أمام الفرثيين، حكام فارس والعراق، وعودته إلى الاسكندرية منهكًا، ثم إعلان عدو انطونيوس في روما، أي أوكتافيو الحرب على كليوباترا، ثم هزيمة كليوباترا وأنطونيوس أمام أوكتافيوس في موقعة أكتيوم (٢ ايلول ٣١ ق.م.)، ثم إقدام الاثنين، انطونيوس وكليوباترا، على الانتحار كيلا يقعا أسيرين في قبضة الجنود الرومان، كل ذلك طوى صفحة عصر البطالمة في مصر وبدأ معه العصر الروماني.

العصر الروماني (٣١ ق.م. – ٦٤١)

مصر إقليم روماني: حطّم أوكتافيوس، في معركة ميناء «أكتيوم» في ٢ ايلول ٣١ ق.م. اسطول البطالمة المصري، فجعلت هذه المعركة روما سيدة العالم القديم، ومصر، في هذا العالم، إقليمًا من أقاليم الدولة الرومانية، وإقليمًا مميزًا بسبب موقعها وثروتها الطائلة، فوضع القيصر الروماني لحكمها نظامًا خاصًا. فعندما جرى تقسيم الأقاليم الرومانية في عام ٢٦ ق.م. إلى أقاليم تابعة للسناتو، وأخرى تابعة للامبراطور، كانت مصر من بين الاقاليم الأخيرة، وولي عليها حاكم ذو مرتبة رفيعة يدعى «بروفكتس» Proefectus.

ولكن عندما تناقصت ثروة مصر بحيث لم تعد المصدر الوحيد لقمح روما، تناقصت أهميتها في الوقت نفسه. وفي القرن الثالث لم يعد الأباطرة يخشون خطرًا يهددهم من استيلاء ذوي النفوذ عليها.

ولقد اعتمد الرومان في توطيد سلطانهم في مصر على القوة فأنشأوا الحاميات العسكرية في الاماكن الرئيسية في البلاد، واتبعوا، لتوطيد

نفوذهم، سياسة التفرقة بين اليونانيين (الاغريق) واليهود في الاسكندرية، وهم أهم عناصر السكان في المدينة بعد المصريين. فاشتدت الاضطرابات الدموية بين هذين العنصرين. إلا أن الرومان ابقوا اللغة الاغريقية لغة البلاد الرسمية، وتعاطفوا مع الحضارة الاغريقية.

أما بالنسبة إلى المصريين، فقد اتخذ الرومان لأنفسهم صفة الفراعنة (كما فعل قبلهم البطالمة) ليسبغوا على مراكزهم صفة شرعية. ولكن المصريين لم يروا إلى الرومان إلا مغتصبين، فثاروا عليهم. وفي عصر ماركوس أورليوس Marcus Aurlius (١٦١–١٨٠) أشعل الفلاحون المصريون في الدلتا ثورة كبرى عرفت بـ«حرب الزرّاع»، هزموا خلالها الفرق الرومانية، وكادت الاسكندرية تسقط في أيديهم.

المسيحية في مصر: لم يتعرض الرومان لمعتقدات المصريين الدينية القدماء، لكنهم حاولوا خلال فترة طويلة، اي حتى اواسط القرن الرابع، منع تسرب المسيحية إليهم من فلسطين وعبر سيناء، وعندما انتشرت المسيحية رغم ارادتهم، عملوا على اضطهاد انصارها، وبلغت الاضطهادات أشدها في عهد ديوكلديانوس Diocledianus (٢٨٤–٣٠٥)، وانتشرت الأديرة التي هرب إليها المضطهدون. ولكن عندما اعترفت الدولة رسميًا بالمسيحية في عهد قسطنطين (٣٢٣–٣٣٧) اتبع المسيحيون في نشر دينهم سياسة الاضطهاد ضد أنصار الديانة القديمة. ويتناقل المؤرخون عن المؤرخ سكورتيس سكولاستيكوس أن جمهورًا من الرعاع، من أتباع البطريرك كيريل بطريرك القسطنطينية المتعصب، اعترضوا سبيل العالمة الرياضية هيبا تيا، وكانت وثنية، في أثناء قيامهم بمظاهرة في شوارع الاسكندرية ضد الادارة الرومانية وسحبوها إلى إحدى الكنائس، وهناك جردوها من ملابسها ثم قتلوها ومثلوا بجثتها وأحرقوها. وقبل ذلك بخمسة وعشرين عامًا، أي في سنة ٣٩٠ أحرق المسيحيون المتعصبون مكتبة الاسكندرية الشهيرة التي كانت أعظم مكتبة في العالم. وبعد هذين الحدثين ترك العديد من العلماء الاسكندرية، فأفل المجد الثقافي لهذه المدينة بعد أن كانت مركز الإشعاع العلمي (راجع «الاسكندرية» في باب مدن ومعالم).

وفي سيناء: كانت سيناء مركزًا للنساك المسيحيين منذ بداية التاريخ المسيحي. وكانوا في البداية يسكنون الكهوف أو يقيمون لأنفسهم بيوتًا صغيرة تحميهم من شدة البرد والحر لكنها لا تحميهم من هجمات اللصوص والطامعين. وثمة رأي غالب لدى المؤرخين اليوم يقول إن عرب جنوب سيناء تولوا حماية الرهبان والنساك (هناك حتى الآن كنيسة مسيحية ومسجد إسلامي فوق قمة هذا الجبل الذي يرتفع إلى ألفين وسبعين مترًا فوق سطح البحر، وإلى هذا الجبل ايضًا كان يحج المسيحيون الأوائل وبعض اليهود، قبل أن يتم بناء كنيسة القيامة في القدس في القرن الرابع).

ومع أن شبه جزيرة سيناء أصبحت جزءًا من الوحدة السياسية المصرية منذ توحيد الارضين في النصف الثاني من الألف الرابع ق.م. إلا أنه من الواضح انها انعزلت في ادارتها عن باقي الاراضي المصرية مند ان وقعت البلاد تحت الحكم الفارسي قبل خمسة قرون من التاريخ الميلادي. وظلت سيناء منفصلة عن باقي الاراضي المصرية في ادارتها طوال حكم الرومان إلى أن جاء الفتح الاسلامي. فكانت سيناء خاضعة لحكم الملوك الأنباط في البتراء حتى سقطت هذه الدولة في بداية القرن الميلادي الثالث، فخضعت لحكام فلسطين منذ ذلك الوقت وإلى أن قام الامبراطور الروماني البيزنطي جوستينيانوس بنقلها إلى حكم الغساسنة العام ٥٣٠.

ففي هذا العام (٥٣٠) أعطى جوستينيانوس الملوك الغساسنة اليد العليا في تسيير أمور المملكة العربية في الشام، فأصبح الملك الحارث يسيطر على المنطقة الممتدة من وادي الفرات إلى شرقي الاردن وصحراء سورية، بينما أصبح أخوه ابو كريب مسؤولًا عن حكم فلسطين وسيناء.

يتحدث الكتّاب الاسلاميون الاوائل عن عرب سيناء الذين اعتنقوا المسيحية، وكانوا يسكنون المدن والقرى الموجودة في الواحات، وأهمها واحة فيران، بينما كان القسم الآخر من الأعراب الرحل يتنقلون ما بين سيناء وفلسطين وشرقي الاردن. وفي حين اقام عرب سيناء أديرتهم وكنائسهم الخاصة بهم، فإن المنطقة المحيطة بجبل موسى (جنوب شرقي وادي فيران) جذبت إليها النساك المسيحيين من جميع أنحاء العالم. ومن أهم مدن العرب في جنوب سيناء مدينة فيران التي عرفت باسم «جوهرة سيناء» وأصبحت مركزًا للأسقف المسؤول عن جنوب شبه الجزيرة بأكمله، تليها مدينة رايات بالقرب من البحر الأحمر إلى الجنوب الشرقي لفيران. وأصبحت أديرة فيران ورايات ملجأ النسّاك العرب الذين وفدوا من أنحاء سيناء ومن بلاد النبط وفلسطين، وإن كان هؤلاء أحيانًا يتخذون لأنفسهم اسماء يونانية أو رومانية عند قبولهم العمادة المسيحية.

وكان أعراب سيناء وبعض قراصنة الساحل الشرقي لافريقيا يشنون الهجمات على مجموعات النساك المنتشرة حول جبل موسى، ولا يتصدى لهم سوى عرب فيران ورايات لعدم وجود نقاط حراسة رومانية في المنطقة. فأرسل الرهبان وفدًا إلى القسطنطينية (عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية) لمقابلة الامبراطور جوستينيانوس وطلب الحماية. فقرر الامبراطور البيزنطي بناء دير عند سفح جبل سيناء (منتصف القرن السادس) لسكنى الرهبان، وجعل له أسوارًا وتحصينات عسكرية ووضع به حامية من الجنود، فأصبح بمثابة قلعة حربية في هذه المنطقة النائية. وكان الدير يعرف باسم «دير مريم» أم المسيح، وظل الأمر كذلك حتى نهاية القرن العاشر، ثم تحول الإسم بعد ذلك إلى «دير سانت كاترين». والسبب في هذا القول هو الاعتقاد الذي انتشر في تلك الفترة بأن جسد القديسة كاترين مدفون هناك. وكاترين فتاة جميلة عاشت في مدينة الاسكندرية عند بداية القرن الرابع، أعجب الامبراطور الروماني بجمالها وأراد الزواج منها، إلا انه اشترط عليها أولًا أن تترك الديانة المسيحية وتتحول إلى العبادة الوثنية الرومانية. ولما رفضت حكم الامبراطور عليها بالاعدام، وأمر بقطع رأسها. وتقول الروايات أن جسدها طار إلى جبل موسى حيث قام الرهبان بدفنها في موقع سانت كاترين (هذه اللمحة عن بدايات المسيحية في سيناء عن: أحمد عثمان، باحث مصري مقيم في لندن، «الحياة»، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦).

خلافات مذهبية مسيحية: قسّم الخلاف على تفسير طبيعة السيد المسيح المسيحيين في مصر إلى قسمين: اليعاقبة، أتباع المذهب المونوفيزي Monophysite وهم الأكثرية ومن الارثوذكس؛ والملكيون Melkites أتباع المذهب الدوزفيزي Dusphysite وهم الأقلية، وقد كان معتقدهم هو نفسه المعتقد الذي تبنته الدولة الرومانية وأرادت فرضه على أهل مصر عنوة. الأمر الذي أضفى على الخلافات الدينية بعدًا سياسيًا وطنيًا. فجعل من أساقفة اليعاقبة «قادة وطنيين»، خصوصًا بعد أن اتخذت الخلافات طابع الاضطهاد الدموي الذي عانى منه المسيحيون اليعاقبة من الرومان وأنصارهم الأقلية الملكية. وقد أدى ذلك إلى تقويض دعائم النفوذ الروماني في مصر، ما مكّن الفرس من فتح مصر مرة جديدة في العام ٦١٦، ولكن لمدة عشر سنوات فقط حيث عاد الرومان واستعادوا سلطتهم في مصر، لكن ليفاجأوا هذه المرة، وبعد ١٥ سنة، بالفتح الاسلامي الذي قضى على نفوذهم هناك نهائيًا، فيبدأ معه تاريخ مصر الوسيط.

تاريخ مصر الوسيط
(٦٤٢-١٥١٧)
الإسلام

الفتح العربي الإسلامي وترحيب المسيحيين اليعاقبة به: العاصمة كانت لا تزال الاسكندرية. الخلافات المذهبية المسيحية على أشدها، والدولة الرومانية ماضية في اضطهاد الأكثرية الشعبية الملتزمة المذهب المونوفيزي (اليعاقبة)، حتى أن الامبراطور هرقل فكّر في حيلة يضم بها كنيسة مصر قسرًا إلى كنيسة الرومان، فصاغ، هو ورجاله، مذهبًا حاول ان يفرضه على مختلف الاقاليم الرومانية البيزنطية بما فيها مصر. إلا أن الكنيسة المصرية ظلت على موقفها الرافض لأي مذهب مخالف لها، واضطر بنيامين، بطريرك الكنيسة، إلى الفرار من اضطهاد البيزنطيين إلى صحراء مصر.

وأما اللغة فكانت القبطية اللغة الطاغية لدى المصريين، تليها اليونانية والرومانية. وأما اللغة العربية فلم تكن لغة غريبة تمامًا عن مصر حين جاء الاسلام إليها، إذ كان لها تاريخ طويل يمتد قرونًا عدة حينما كانت القبائل العربية تقصد مصر إما للتجارة أو للاستقرار. ومما يُذكر أنه عُثر على وثيقة تعود إلى العام ٢٦٣ ق.م. تشير إلى وجود جالية عربية في مصر، وكتبت هذه الوثيقة بلغة قريبة الصلة باللغة العربية.

في العام ٦٤٢، تمّ لعمرو بن العاص فتح مصر، وجعلها ولاية عربية إسلامية يحكمها وال يعينه الخليفة، ونظم الجيش الذي اقام في معسكرات خاصة، ثم رأى أن يعجّل في تأمين حدود مصر الغربية ففتح برقة وطرابلس (راجع «ليبيا» في هذا الجزء)، وحدود مصر الجنوبية فمدّ نفوذه إلى بلاد النوبة.

وأطلق عمرو للمصريين (وجلّهم من المسيحيين اليعاقبة) حرية المعتقد مع دفع الجزية المفروضة على أهل الذمة وهي جزية الرؤوس. فكتب إلى بنيامين بطريرك المصريين أمانًا ليتولى أمر ديانته ويرعى أهل ملته. ويذكر ألفرد ج. بطلر في كتابه الشهير «فتح العرب لمصر» أن دين القبط اصبح في نمو وازدياد منذ مجيء الاسلام إلى مصر. ومؤخرًا ذكر الدكتور اسحق عبيد الاستاذ في جامعة عين شمس أنه «عقب فتح مصر، وفد ٧٠ ألفًا من الرهبان المصريين لمقابلة عمرو بن العاص حاملين النواقيس، مرنمين ومرحبين بالعرب. وأصدر عمرو كتاب أمان لهم» («الحياة»، ٣٠ تموز ١٩٩٩، ص١٩). وفي بحثه «المسيحيون في الشرق قبل الاسلام» يقول الدكتور إدمون رباط: «إن السياسة التي انتهجها العرب المسلمون في فتوحاتهم أدت إلى تقبل سلطانهم. للمرة الأولى في التاريخ تنطلق دولة هي دينية في مبدئها ودينية في سبب وجودها ودينية في هدفها ألا وهو نشر الاسلام عن طريق الجهاد باشكاله المختلفة، وتقر في الوقت نفسه بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطرق حياتها في زمن كان المبدأ السائد هو إكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم بل وحتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين».

في عهد خلفاء عمرو بن العاص: بعد خمس سنوات، عزل الخليفة عثمان بن عفان عمروًا عن ولاية مصر، وعين خلفًا له عبد الله بن سعد بن أبي السرح. ولكن معاوية أعاد عمروًا مرة أخرى واليًا على مصر، بعد أن تحولت الخلافة إلى البيت الأموي.

بعد وفاة عمرو (سنة ٦٦٥)، حكم مصر ما يقرب من مائة وال طيلة فترة زمنية امتدت نحو مائتي عام.

عن هذه الفترة يكاد المؤرخون يجمعون على أن مصر بدت، في هذه الفترة، راكدة في تاريخها. ولذلك أسباب عديدة، أبرزها: قصر عهد الولاة، تزعزع مركزهم وعدم أهمية معظمهم، تشدّدهم في فرض الضرائب، نشوب ثورات وظهور الروح القومية المصرية لدى المصريين الاصليين (الأقباط) خصوصًا بعد استعمال اللغة العربية في الداووين في عهد الوليد بن عبد الملك وبالتالي إقصاء الاقباط عن كثير من أعمال الدولة، وظهور روح العصبية بين القبائل العربية وأكثريتها طارئة على مصر. وقد ظل

المصريون متمسكين مدة طويلة بدينهم القديم، ولكن الاسلام أخذ ينتشر بينهم وبانتشاره انتشرت اللغة العربية. وفي الوقت نفسه أخذ العرب يتوافدون على مصر ويتخذونها وطنًا ثانيًا، ثم أخذوا يندمجون بالمصريين، خصوصًا بعد أن أسقط المعتصم أسماء العرب من ديوان العطاء (المساعدات)، فانتشروا في الريف (الصعيد) واحترفوا الزراعة. وكانت الفسطاط التي بناها عمرو بن العاص فورًا بعد فتحه لمصر عاصمة لها في معظم فترة حكم الولاة. وبعد زوال الدولة الأموية بُنيت مدينة المعسكر إلى الشمال من الفسطاط. ولما تولى المعتصم الخلافة تحول النفوذ من العنصر العربي إلى الاتراك، وأخذ يحل محل الولاة العرب ولاة من الأتراك، ولكن هؤلاء الولاة كانوا يحكمون من دار الخلافة ويرسلون نوابًا عنهم إلى مصر.

في العهد الطولوني (٨٦٨-٩٠٥): تميز هذا العهد في مصر بانقطاع صلة مصر بالخلافة العباسية في بغداد، وبقائها إسميًا فقط، أي ببقائها من خلال ذكر إسم الخليفة في خطبة الجمعة ونقش إسمه على العملة وإرسال جزء من الخراج إلى دار الخلافة.

اتسع نفوذ أحمد بن طولون خارج حدود مصر حتى امتدت أملاكه من الفرات وحدود الامبراطورية البيزنطية إلى برقة وأسوان. وبنى مدينة القطائع شمالي مدينة المعسكر. وفي عهد ابنه خمارويه، وبعد عدة حروب، تم الصلح بينه وبين الخلافة في بغداد على اعطائه الشام ومصر ومنطقة الثغور وارمينيا ومن بعد لأولاده لمدة ثلاثين سنة، وبهذا أصبح حق الطولونيين في حكم مصر شرعيًا. لكن الخلافة العباسية كانت تتحين الفرص لاسترداد مصر من الطولونيين، حتى تمكن المكتفي بالله من تحقيق ذلك في أيام حكم الطولوني هارون بن خمارويه. فقد أنزل المكتفي الهزيمة به، وعادت مصر لحكم العباسيين المباشر في العام ٩٠٥، وظلت كذلك مدة ثلاثين عامًا.

كان المؤسس (أحمد بن طولون) مولى من بخارى أهدي إلى الخليفة المأمون الذي أعجب بكفاءته وسلّمه حرسه خلفًا لأبيه الذي كان تركيًا من سبي فرغانة.

من أهم منجزات الدولة الطولونية اهتمامها بأمور الزراعة والري، ونشطت حركة العمران وبخاصة في أحياء القطائع (أحياء جديدة من مدينة الفسطاط) حيث بني «بيمارستان» (مستشفى) ومسجد ابن طولون.

وكثرت خلافات الدولة الطولونية مع الامبراطورية البيزنطية التي كثيرًا ما كانت تحرّض السوريين على الثورة، وخصوصًا في مدينة طرطوس.

في العهد الأخشيدي (٩٣٤-٩٦٩): في العام ٩٣٤ (اي بعد ثلاثين سنة من الحكم العباسي المباشر) تمكن محمد بن طغج الأخشيدي، الذي كان الخليفة العباسي قد ولاه على مصر، من اعلان انفصاله عن دار الخلافة (سياسيًا، مع الإبقاء على الرابط الإسمي) وتأسيس الدولة الأخشيدية. وامتد النفوذ المصري، في عهد هذه الدولة، إلى الشام كما امتد رمزيًا إلى الحجاز واليمن حيث كان في وقت من الاوقات يُخطب للحكام الأخشيديين في الحرمين، وضرب اسم الأخشيد مع إسم الخليفة على العملة التي سُكّت سنة ٩٤٠. وقد نجح الأخشيديون في صد محمد بن رائق، أحد الامراء المتنازعين على السلطة في بغداد، عن مصر، كما هزموا سيف الدولة الحمداني في الشام.

كان المؤسس، أخشيد (وهو لقب أميري ايراني)، قائدًا تركيًا في الجيش الطولوني، كلف بالدفاع عن دمشق ضد هجمات القرامطة، بعد وفاته انتقل الحكم إلى زنجي حبشي خصي كان في خدمته واسمه ابو المسك كافور الذي استولى على الحكم باسم ولدي الأخشيد القاصرين اللذين سرعان ما تخلص منهما وحكم باسمه، واستطاع ان يدافع عن مصر والشام، وينازع دولة الفاطميين في شمال افريقيا، ودولة الحمدانيين في شمال سورية.

بعد وفاة كافور خلفه ابو الفوارس أحمد (حفيد الأخشيد محمد بن طغج) وهو ابن إحدى

عشرة سنة، وسقطت في عهده دولة الأخشيديين في يد جوهر الصقلي قائد الفاطميين (٩٦٩) الذي ساعده على ذلك أن الدعوة الشيعية كانت تنتشر في مصر في تلك الأثناء، فدخل الاسكندرية دون مقاومة وافتتح صفحة العهد الفاطمي (الشيعي) في مصر.

باستثناء ضروب البذخ والترف، لم تقدم الدولة الأخشيدية على أي مأثرة فنية أو عمرانية أو أدبية.

العصر الفاطمي (الشيعي) (٩٦٩ - ١١٧١)

مَن هم الفاطميون وما هي دولتهم قبل مصر؟: ينتسب خلفاء هذه الدولة إلى آل بيت الرسول. سماهم خصومهم «فاطميين» لانتسابهم إلى السيدة الزهراء، فاطمة، بنت الرسول أو السيدة فاطمة والدة الإمام اسماعيل، زوجة الامام جعفر الصادق. فهم شيعة، علويون في نسبهم، اسماعيليون في مذهبهم. فمشروع الدولة الفاطمية لم يكن مشروعًا سياسيًا فحسب، ولكنه مشروع انطلق من خصوصيات العقيدة الاسماعيلية التي انتسبت، على ما أعلنت، إلى اسماعيل بن الإمام جعفر الصادق (توفي ٧٦٥). وأطلق أهلها على دعوتهم، التي أسست دولتهم الأولى في تونس سنة ٩٠٩ ثم انتقلت إلى مصر سنة ٩٦٨، اسم «الدعوة الهادية» و«دعوة الحق»، وكانوا في مفترة الستر والتقية يدعون للرضا من آل محمد.

تأسست دولة الفاطميين أول الأمر في تونس واتخذت القيروان عاصمة لها، ثم اقام خليفتها الأول المهدي أو محمد عبيد الله (٩٠٩ -٩٣٤) مدينة «المهدية» عاصمة لخلافته (٩٢٠) بعيدًا عن الرقادة والقيروان، مركز النفوذ والمقاومة السنية، وراعى في اختيار موقعها وبنائها مواصفات المقاومة العسكرية. وعُرفت هذه الدولة ايضًا بـ«العبيدية».

الدولة الفاطمية في مصر: بقيت أنظار الفاطميين متجهة نحو مصر، موقعًا وسطًا في العالم الاسلامي، وممرًا لتجارة الغرب والشرق. ووصف المهدي مؤسس الدولة، مصر بصدر الطائر وبغداد برأسه. فيقول: «والله، لا أزال حتى أملك صدر الطائر ورأسه إن قدرت، وإلا أهلك دونه»، كناية عن موقع كل منهما في العالم الاسلامي.

باءت محاولات الفاطميين بالاستيلاء على مصر بالفشل إلى عهد خليفتهم الرابع المعز لدين الله، الذي وظف حركة الدعاة وتململ المصريين من سوء الاوضاع السياسية والادارية والاقتصادية بعد موت كافور الأخشيدي (٩٦٨). وكان البعض من التجار والوجهاء والقادة المصريين (أشهرهم يعقوب بن كلّس-يهودي اعتنق الاسلام-) قد لجأ إلى المعز الفاطمي وأطلعه على وضع مصر وشجعه على غزوها وامتلاكها. وكان المعز يمهد لدخول مصر منذ العام ٩٦٦، ثم جمع عام ٩٦٩ جيشًا من مئة ألف جلهم من البربر الموالين له، وعين عليه قائدًا هو جوهر الصقلي الذي دخل مصر «بلا ضربة ولا طعنة ولا ممانعة» يوم ١٧ شعبان ٣٥٨ هـ تموز ٩٦٩.

جوهر الصقلي حكم مصر قبل قدوم الخليفة المعز لدين الله: مهّد جوهر للخليفة الفاطمي في مصر. فاختط القاهرة شمال شرقي الفسطاط. ولم تكن مدينة سكنية كبقية المدن، بل كانت قلعة عسكرية تجمع قصور الأسرة الحاكمة، وثكنات الجيش من المرتزقة والعبيد، ودواوين الحكم، بالاضافة إلى مراكز الدعوة كدار داعي الدعاة وبيت العلم وخزائن الكتب. وكانت القاهرة ممنوعة على العامة، لا يدخل إليها أحد إلا بإذن الحاكم الفاطمي، ولأداء عمل محدد، ولم يسمح لأحد بالبناء فيها إلا في عهد أمير الجيوش بدر الجمالي (١٠٧٣) فقد «أباح للناس من العسكرية والأرمن وكل من وصلت قدرته إلى عمارة أن يعمر ما يشاء في القاهرة» بعدما رأى من خراب الفسطاط.

كانت سنوات حكم جوهر الصقلي (٩٦٩-٩٧٢) قبل قدوم المعز لدين الله مرحلة التأسيس الحقيقية للفاطميين في مصر. فاتبع سياسة إقرار الوضع على ما هو عليه، واستمالة الخاصة والعامة،

والتغيير البطيء من داخل الادارة ومراكز القوى الرئيسية في البلاد. وقطع جوهر الخطبة للعباسيين وحذف إسمهم من النقود وأحل محلها إسم المعز، وأمر الخاصة بلبس البياض محل السواد شعار العباسيين.

ثم تنكر جوهر لعهده مع المصريين بالتدرج في ما يعنى بشؤون الدين كالتماس هلال رمضان وشوال. فالفاطميون يصومون ويفطرون على الحساب لا على الرؤية. كما تنكر لنظام المواريث السائد عند جمهور المسلمين، فمنع العمل بفقه أهل السنة في مسألة توريث البنت اذا انفردت، والشيعة الاسماعيلية يعتبرون عدم توريث البنت التي لا أخوة لها كل الميراث عداوة للسيدة فاطمة الزهراء. وفي يوم الجمعة ٨ جمادي الأول ٣٥٩ هـ (١٩ آذار ٩٧٠) أمر جوهر المؤذنين بإدخال «حي على خير العمل» في الآذان، وبالجهر بالسملة، وزيادة القنوت في الركعة الثانية من صلاة الجمعة، والدعاء لآل البيت عقب الخطبة.

وبعد أن استقرت الاوضاع في مصر، توجه الفاطميون ناحية الشام أقرب البلاد إلى مقر الخلافة العباسية، أي العقبة التي تقف في وجه حلم سيطرة الفاطميين على العالم الاسلامي. وتم للفاطميين فتح الرملة ثم دمشق (٩٧٠) حيث أقيمت الخطبة باسم المعز. ودخل الحمدانيون، حكم حلب، تحت لواء الفاطميين عام ٩٧١. ولكن الصدام المبكر بين القرامطة والقاهرة أدى إلى تراجع المشروع الفاطمي التوسعي، ووأد حلم القضاء على الخلافة العباسية واحتلال عاصمتها بغداد.

أربعة عشر خليفة فاطميًا: استمر العصر الفاطمي في مصر مائتي عام (٩٦٩-١١٧١)، وبلغ عدد الخلفاء الفاطميين أربعة عشر أولهم في مصر الخليفة الفاطمي الرابع المعز لدين الله الذي حضر إليها بأهله وبيت ماله ورجال دولته، بل وبرفات أجداده سنة ٩٧٣. وآخرهم العاضد أبو محمد عبد الله (١١٦٠-١١٧١) الذي انتهت الدولة بوفاته وقامت عقبها الدولة الأيوبية السنية بقيادة سلطانها صلاح الدين الأيوبي.

حين حضر المعز إلى مصر (بعد أن هيّأ له الحكم لمدة نحو أربع سنوات قائد جيشه جوهر) وتسلم مقاليد الامور نقل مقر الخلافة من المنصورية إلى القاهرة، فاصبحت مصر دار خلافة بعد أن كانت دار أمارة.

لقد استطاع الفاطميون، بعد فتح مصر، مد نفوذهم إلى الشام وفلسطين بعد أن تغلبوا في عهد العزيز على القرامطة وأفتكين التركي. وفي عهد الخليفة المستنصر امتد نفوذهم إلى الحجاز وصقلية، وأصبح الاسطول الفاطمي يفرض سلطانه على البحر الابيض المتوسط، بل ويهدد الشواطىء الجنوبية لأوروبا. وصار يُدعى للمستنصر على المنابر كافة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، كما دُعي له من على منابر الحجاز واليمن والموصل.

وفي العصر الفاطمي تزخمت عمليات تحول مصر إلى العروبة والاسلام. ورغم مذهب الدولة الشيعي المخالف لمذهب الشعب السني، فإن الخلفاء الفاطميين أبدوا سماحة مذهبية ساعدت على عملية الامتزاج. فالدولة هي الدولة المصرية، والجيش هو العساكر المصرية... ومن الأزهر، الذي تحول من مسجد جامع إلى جامعة فكرية، ومن دار الحكمة التي أنشأها خليفتهم المتفلسف الحاكم بأمر الله (٩٩٦-١٠٢١)، ومن تنظيماتهم المذهبية انبعثت الافكار والمقولات والمذاهب التي أغنت الواقع الفكري لحضارة العرب المسلمين.

نحو النهاية: لكن بعد وفاة المستنصر، أخذت الخلافة الفاطمية في الانحسار، وأصبحت تقتصر على مصر وبعض البلاد السورية. فاستقل الأتابكة بفلسطين، ومحمود نور الدين زنكي بدمشق وحلب، وخرجت صقلية من ايديهم بعد أن غلب عليها روجر النورمندي.

وفي العام ١٠٩٥، بدأت الحملات الصليبية، فاحتل الفرنجة المدن الساحلية في فلسطين ولبنان وسورية، وهزموا جيشًا للفاطميين في عسقلان بعد أن تسنى لهم تأسيس «مملكة القدس اللاتينية».

أمران بدآ يتزامنان ويتطوران مع احتلال الفرنجة للسواحل السورية واللبنانية والفلسطينية:

الأول، قويت فكرة الجهاد المقدس عند المسلمين، فاستغلّها وحمل لواءها حاكم الموصل السلجوقي عماد الدين زنكي الذي عمل على توسيع نفوذه إلى سورية والعراق. فاستولى على حلب، ثم توجه إلى الرها، وبعد حصار دام شهرًا كاملًا دخل إلى المدينة في **٢٩** كانون الاول **١١٤٤**، وقضى على أول إمارة صليبية.

الثاني، تهاوت سلطة الخلفاء الفاطميين في مصر، وانتقلت إلى الوزراء الذين اشتد التنافس في ما بينهم، حتى استعان بعضهم بالصليبيين، والبعض الآخر بنور الدين زنكي، ابن عماد الدين، سلطان حلب ودمشق. أضف إلى ذلك تناحر فرق الجيش الفاطمي وكثرة الخصومات والدسائس والاغتيالات وتولي الحكم من قبل غلمان قاصرين، وسوء أحوال الشعب بتعاقب المجاعات والأوبئة وزيادة الضرائب وكثرة المصادرات.

نهاية الفاطميين على يد صلاح الدين الأيوبي: لبّى نور الدين طلب الفئة من الفاطميين التي استعانت به ضد الفئة الأخرى المتعاونة مع الصليبيين، وأرسل قائد جيوشه أسد الدين شيركوه في حملة عسكرية إلى مصر لمساعدة الخليفة الفاطمي العاضد ضد خصومه وضد الصليبيين، وقد رافقه ابن اخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب. وقد تمكن أسد الدين من هزيمة جيش الفرنجة في الفسطاط، واستقبله الخليفة العاضد الفاطمي بالترحاب، وأسند الوزارة إليه. لكن المنية وافته بعد شهرين، فتولاها من بعده ابن أخيه صلاح الدين إضافة إلى مهمته كقائد لجيش آل زنكي في مصر. وكان نور الدين زنكي يهدف من إبقاء صلاح الدين في مصر إلى تحقيق ثلاثة أهداف: – القضاء على الخلافة الفاطمية الشيعية؛ – توحيد مصر وسورية في دولة واحدة؛ متابعة الحرب ضد الصليبيين حتى النهاية. وقد تمكن صلاح الدين من تحقيق هذه الاهداف، ولكن ليس لحساب نور الدين زنكي بل لحساب دولة جديدة أسسها صلاح الدين هي الدولة الأيوبية.

عودة مصر إلى العصر السني بدءًا من العام ١١٧١

الدولة الأيوبية (١١٧١–١٢٥٠): الأيوبيون قوم من الأكراد، انتقلوا إلى الموصل بقيادة نجم الدين أيوب وأخيه أسد الدين شيركوه، وعملوا بخدمة آل زنكي السلاجقة (من قبائل التركمان الرحّل، أصلهم من تركستان، اعتنقوا المذهب السني وأصبحوا من غلاة المدافعين عنه). وقد عين السلاجقة نجم الدين أميرًا على تكريت والصالح أيوب أميرًا على بعلبك. وقد انتقل الصالح مع ابنه صلاح الدين إلى دمشق بعد وفاة عماد الدين.

بصفته وزيرًا للفاطميين، بعد وفاة عمه أسد الدين شيركوه، وقائدًا لجيش نور الدين الزنكي في مصر، أخذ الناصر صلاح الدين يقوي مركزه في مصر، فيعين أقرباءه وأتباعه في المناصب المهمة، ويزيد عدد الجنود الموالين له. وفي العام ١١٧١، استغلّ مرض الخليفة الفاطمي العاضد، وأمر، في ٧ محرم ٥٦٧ هـ (١١٧١) بأن تقطع خطبة الجمعة للفاطميين وجعلها للعباسيين، وأعاد لبس السواد، شعار العباسيين بعدما اتخذ الفاطميون البياض شعارًا لهم وفرضوه على الخاصة في عهدهم. وقد تمّ ذلك دون أي مقاومة او احتجاج. فيكون صلاح الدين بهذا العمل قد قوّض الخلافة الفاطمية الشيعية وأعاد مصر إلى العالم الاسلامي السني، ووحد مصر وسورية في دولة واحدة تحت قيادة نور الدين زنكي.

بسبب تزايد قوة وشهرة صلاح الدين في العالم الاسلامي، خاف نور الدين زنكي من أن يقوم صلاح الدين باعلان استقلاله في مصر؛ فقرّر القضاء عليه، وجهزّ جيشًا ليسير به إلى مصر، لكنه مات عام ١١٧٤ قبل أن يحقق ذلك. وخلفه ابنه، وهو في الحادية عشرة من عمره، فلم يجد صلاح الدين صعوبة في القضاء على حكم الأتابكة واحتلال سورية وضمها إلى دولته، ثم إعلان قيام الدولة الأيوبية التي ورثت الدولة الفاطمية في مصر ودولة الأتابكة في سورية. ولم يلبث صلاح الدين أن حصل من الخليفة العباسي على براءة بذلك والتي أضافت إلى صلاح

الدين ممتلكات أخرى غير مصر وسورية، منها القيروان والنوبة والحجاز واليمن وجزء من العراق الشمالي.

وبعدما اطمأن صلاح الدين إلى توحيد البلاد الاسلامية تحت سلطته راح يعدّ العدة لمحاربة الصليبيين الذين حقق عليهم انتصارات مهمة، وخصوصًا في معركة حطين (١١٨٧) واستولى على عكا والمدن الساحلية جنوبيها وشماليها باستثناء صور. وفي ١١٨٨، سقطت في يده بيت المقدس. ولكن الحملة الصليبية الثالثة استطاعت استرداد كل مدن الساحل باستثناء بيت المقدس التي خضعت لصلح الرملة (١١٩٢) بينه وبين الصليبيين.

ولم يحل إنشغال صلاح الدين بالحروب دون قيامه بأعمال عمرانية واقتصادية، منها إحاطة القاهرة بسور حصين وبناء القلاع والحصون (أهمها برج القاهرة)، كما وضع نظامًا خاصًا لري الاراضي على ضفتي النيل. وفي ٢ شباط ١١٩٣، توفي صلاح الدين، وكان في الخامسة والخمسين من العمر، ودُفن بالقرب من المسجد الأموي في دمشق.

بعد صلاح الدين تقاسم أولاده، وكان عددهم ١٧، الدولة. فاستولى الملك الظاهر على حلب، والملك الأفضل على دمشق، والملك العزيز على القاهرة. وفي غمرة الخلافات بينهم تمكن أخو صلاح الدين الأصغر الملك العادل سيف الدين من الاستيلاء على مصر وعلى معظم سورية، وأقام علاقات أقرب إلى السلام مع الصليبيين، وتجارية مع اوروبا.

وفي عام ١٢١٨، استولى الصليبيون على دمياط، ولكنهم صُدوا قرب مدينة المنصورة، واضطروا لطلب الصلح في العام ١٢٢١. واضطر أحد ورثة صلاح الدين، الملك الكامل، إلى التنازل عن بيت المقدس في العام ١٢٢٩ لفريدريك الثاني امبراطور المانيا. وفي عهد الصالح أيوب (١٢٤٠–١٢٤٩) استرد المسلمون بيت المقدس، إلا أن لويس التاسع ملك فرنسا جرّد الحملة الصليبية السابعة، واستولى على دمياط ووصل إلى المنصورة. ولكن الملك طوران شاه بن الصالح أيوب أوقع به هزيمة في فارسكور العام ١٢٥٠ وأسره، ولم يفك أسره إلا بعد أن دفع الفدية، وأعيدت دمياط إلى المصريين.

نهاية الدولة الأيوبية: بعد موت العادل سيف الدين أخ صلاح الدين الأصغر، تجدّد الصراع بين الأمراء الأيوبيين، إلى أن تمكن أحدهم الصالح أيوب من الاستقلال في حكم مصر. وحتى يحمي نفسه ودولته، فقد أخذ يزيد أعداد المماليك (جماعة عسكرية من الاتراك والشركس والمغول كانوا يُباعون أرقّاء)، وينظّم أمرهم ويدخلهم في الجيش حتى قوي نفوذهم، ووصلوا إلى مراكز قيادية. وبعد موت الصالح أيوب (١٢٤٩)، تسلّمت أرملته شجرة الدرّ الحكم ونصبت نفسها ملكة. ثم تزوجت أحد المماليك ويدعى عز الدين أيبك. وشجرة الدر هي أول امرأة في الاسلام تتوج نفسها ملكة. وقد رفض الخليفة العباسي المستعصم توليتها وكتب لأمراء المماليك يقول: «إن كانت الرجال قد عَدُمَتْ عندكم فاعلمونا حتى نسيّر إليكم رجلًا» (كُتب عنها الكثير من الروايات أبرزها قصة «شجرة الدر» لجرجي زيدان).

حاول زوجها المملوكي عز الدين أيبك الاستئثار بالسلطة، فقتلته (١٢٥٧)، ثم ما لبثت هي أن قُتلت على أيدي بعض جواري زوجة عز الدين أيبك الأولى، وطُرحت جثتها من برج القلعة.

دولة المماليك (١٢٥٠–١٥١٧): اعتبر عز الدين أيبك، مذ زواجه بشجرة الدر (أرملة السلطان الأيوبي الصالح أيوب) أول سلطان مملوكي على مصر. وبعده، وبعد مقتل شجرة الدر، قام مملوك آخر يدعى سيف الدين قطز وأعلن نفسه سلطانًا. فخرج هذا للقاء المغول وهزمهم بفضل قائده بيبرس هزيمة منكرة في عين جالوت (٢ ايلول ١٢٦٠).

وفي عهد السلطان قلاوون (١٢٧٩–١٢٩٠)، سقطت الامارات الصليبية، ولم يبق منها في عام ١٢٨٩ سوى صور وبيروت وعكا. وفي ١٢٩١، استرد السلطان خليل بن قلاوون (١٢٩٠–١٢٩٢) عكا بعد أن ظلت في أيدي الصليبيين مائة عام،

واستولى على صور وحيفا، وسقطت بيروت. وبذلك انتهت الامارات الصليبية في بلاد الشام.

استحكم العداء بين المماليك والمغول بعد هزيمة هؤلاء في عين جالوت. استطاع غازان إيلخان المغولي في فارس الاستيلاء على دمشق بعد أن هزم الناصر محمد بن قلاوون في معركة الخزندار عام ١٢٩٨. ولكن الناصر عاد فهزمه عند مرج الصفر في آذار ١٣٠٣. وظل العداء بين الجانبين يخف حينًا ويشتد حينًا حتى بعد زوال دولة المماليك البحرية على يد السلطان برقوق سنة ١٣٨٢، وقيام دولة المماليك البرجية، أو الشراكسة، على أنقاضها.

وتعتبر دولة المماليك البرجية امتدادًا واستمرارًا لدولة المماليك البحرية في قسماتها العامة وطابع الحياة فيها ونوعية منجزاتها، مع بعض التحولات التي طرأت على جبهات التحديات الخارجية. فبدلًا من الصراع ضد الصليبيين أو المغول (التتار) تحول الصراع، مع دولة المماليك البرجية، حول امتلاك طرق التجارة العالمية، وخصوصًا بعد اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح ووصولهم عبره إلى جزر الهند، وهو الأمر الذي أصاب سلطنة المماليك بالضعف الذي مكّن العثمانيين من الانتصار عليها.

كانت دولة المماليك امتدادًا للدولة الأيوبية، سيطرت على أقاليمها وواصلت مهماتها، وشجعت المذهب السني، إذ تعدّ المدارس والمساجد التي أقامها المماليك الشواهد المجسدة للفن الاسلامي في العصر الوسيط. واستقلت مصر استقلالًا تامًا في عهد المماليك، بل أصبحت مقرًا للخلفاء العباسيين منذ أن نقل الظاهر بيبرس مقر الخلافة إلى القاهرة. وقد خضع الخلفاء العباسيون خضوعًا تامًا لسيطرة المماليك. وقد امتد النفوذ المصري في عهدهم إلى بلاد الحجاز، كما إلى شمال افريقيا وبلاد النوبة، وسقطت قبرص في أيديهم واستمرت في حوزتهم من سنة ١٤٢٦ إلى ١٥١٧.

أما في الجانب الحضاري، فقد بدأ في عهد حكم المماليك عهد من الانحطاط الفكري عند العرب؛ ذلك أن السلاطين المماليك كانوا أميين، وبعضهم لا يعرف اللغة العربية. لكن استشعارهم لهذه النقيصة جعل بعضهم يعوّض عنها بتقريبه لرجال العلم والأدب، واهتمامه ببناء المساجد والقصور والأضرحة وزينوها بالنقوش والكتابات (مسجد برقوق وضريحه، مسجد قايتباي، مسجد النوري، قصر الأزبكية، جامع المؤيد). وفي الجانب الاقتصادي، قسّم المماليك اراضي مصر الزراعية إلى ٢٤ قيراطًا وزعوها على السلاطين والأمراء. وأما الصناعة فقد عرفت بعض التقدم والازدهار في ايامهم، وخصوصًا صناعة النسيج والصناعات المعدنية والحفر على الخشب. وشجعوا التجارة الخارجية مع اوروبا والشرق الأقصى. وقد برز في العالم العربي في عهد المماليك بعض المفكرين والعلماء والأدباء، منهم ابن خلكان، وابو الفداء، والمقريزي، وابن خلدون.

الاقباط في تاريخ مصر الوسيط: راجع باب «الاقباط».

يهود مصر في تاريخها الوسيط (منذ الفتح الاسلامي حتى الغزو العثماني): النسبة العددية لليهود في مصر خلال هذه المرحلة الممتدة نحو ٨٥٠ عامًا كانت ضئيلة. ومع أن المهاجرين اليهود لم يتوقفوا عن القدوم إلى مصر من شتى أنحاء العالم المعروف آنذاك فإن نسبتهم إلى سائر السكان ظلت تتضاءل باستمرار حتى وصلت إلى أدنى معدل لها في عصر سلاطين المماليك. كما كشفت سائر المصادر التاريخية ان اليهود لم يعزلوا في غيتو سكني ولم يكن هناك قيد على حركتهم. وعلى الرغم من الاختلاف المذهبي بين أبناء الطوائف اليهودية (القرّاؤون، الربانيون، السامرة) فإن السلطات الحكومية والناس عاملوهم جميعًا باعتبارهم يهودًا من أهل الذمة لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها. وكانت لليهود تنظيماتهم الداخلية التي قامت على أساس ديني. فقد كان الرئيس الذي تعينه السلطات مسؤولًا عن أحوالهم الدينية والشرعية. واذا كانت الجماعة اليهودية نشطت في القيام بالخدمات

الاجتماعية والتعليمية والصحية، فتلك كانت طبيعة الحياة في ذلك الزمان حيث لم تكن الحكومات تلتزم بتلك الخدمات وإنما تركتها للطوائف. وتكشف المصادر التاريخية عن أن المجتمع المصري لم يعتبر اليهود جالية أجنبية، وإنما اعتبرهم مصريين يعتنقون الدين اليهودي، واتضح انهم كانوا يعيشون في الأحياء نفسها التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون، بل شاركوهم احيانًا في سكنى البيوت نفسها. كذلك فإن السلوك الاجتماعي لليهود المصريين لم يميزهم عن بقية ابناء المجتمع المصري في الطعام والملبس وغيرهما. ومن الثابت أن اليهود المصريين عملوا في كل الحرف والمهن التي عرفها المجتمع المصري آنذاك باستثناء تجارة السلاح أو صناعته وتجارة الخيول التي كانت من أهم المقومات العسكرية. ومن ناحية أخرى، لم يحتكر اليهود العمل في حرفة أو مهنة بعينها، ولم يكن لهم كيان ثقافي منفصل عن المجتمع، إذ لم يوجد نتاج أدبي خاص بهم بحيث يكون إسمه «الأدب اليهودي» أو «الشعر اليهودي»، وإنما كان جزءًا من النتاج الأدبي والثقافي للمجتمع كله.

واستنادًا إلى كتابات الكثير من المؤرخين المسلمين والرحالة اليهود فإنه تبين ان اليهود عاشوا في العاصمة أو في مدن الساحل أو في الريف المصري في الوجه القبلي والوجه البحري. ولم يكن توزيعهم السكاني والجغرافي نتاجًا لوضعيتهم الطائفية باعتبارهم أقلية دينية.

وكان لقب رئيس اليهود «الناجد»، وكان يختار من طائفة الربانيين، ويمثل أعلى سلطة قضائية في الجماعة، ويقيم في القاهرة، ويرأس جميع اليهود في بلاد السلطان (د. قاسم عبده قاسم، «اليهود في مصر»، دار الشروق– القاهرة ١٩٩٣. يقول المؤلف في مقدمة كتابه إنه وضع هذه الدراسة ليفنّد مقولة إن اليهود في مصر الاسلامية كانوا أصحاب حضارة مستقلة وإنهم عاشوا في مصر قرونًا عدة في ظل أوضاع تميزهم مهنيًا واجتماعيًا وثقافيًا عن اقباط مصر ومسلميها. ويورد إسناداته إلى وثائق «الجنيزا» وكتابات الكثير من المؤرخين المسلمين والرحالة اليهود، منهم الرحالة عوبيدا الذي زار مصر في ثمانينات القرن الخامس عشر، وإلى مخطوطات محمد بن أحمد بن إياس المصري وأبي المحاسن جمال الدين يوسف وصارم الدين ابراهيم دقماق وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي... بالاضافة إلى الكثير من المراجع العربية والأجنبية الحديثة).

مصر في تاريخها الحديث العثمانيون (١٥١٧–١٩١٤)

من المماليك إلى العثمانيين (١٥١٧): بعد محاولة المماليك صد البرتغاليين عن مراكز التجارة الشرقية بعد كشف طريق الرجاء الصالح وإعادة الطريق القديم (عبر البحر المتوسط) إلى أهميته السابقة، وإخفاقهم في ذلك بعد هزيمة السلطان الغوري سنة ١٥٠٩، عادوا واصطدموا بالعثمانيين، وكانت علاقتهم بهم قد دخلت في مرحلة من التوتر الشديد بعد ان استولى العثمانيون على أدنه وطرطوس وبعض مدن الحدود الأخرى، خاصة وأن المماليك كانوا قد مالوا، أثناء الحرب بين العثمانيين والصفويين، إلى الاخيرين وصاروا يسمحون لأعداء السلطان سليم العثماني باللجوء إلى مصر.

في العام ١٥١٦، وأثناء الصراع العثماني–الصفوي، قام سلطان المماليك قانصوه الغوري على رأس جيش كبير متوجهًا إلى شمال سورية، معلنًا انه يريد التوسط في الخلاف بين المتحاربين، وقد أوهم الناس بأن حملته سليمة فقد اصطحب معه الخليفة العباسي المتوكل وقاضي القضاة ورؤساء القضاة ليكونوا شهودًا له. لكن السلطان سليم، وقد علم بنوايا الغوري الحقيقية إذ كان له شبكة جاسوسية مهمة نقلت إليه الموقف الحقيقي للماليك، عمد إلى إهانة رسول الغوري وارسله مرفقًا باعلان الحرب، وزحف على رأس جيش مجهز بالمدافع. والتقى الجيشان في مرج دابق قرب حلب في ٢٤ آب ١٥١٦، حيث تمكن العثمانيون من إحراز النصر السريع بسبب قوة جيشهم وأسلحتهم الحديثة، وانحيازات بعض الولاة المماليك، كانحياز والي حلب المملوكي خاير بك ووالي دمشق جان بردى الغزالي وبعض أمراء لبنان (أبرزهم فخر الدين المعني الاول) إلى السلطان سليم.

وبعد هذه المعركة، احتل العثمانيون سورية ولبنان وفلسطين وتراجع المماليك إلى مصر، وكان السلطان قانصوه الغوري قد قُتل بعد أن كبا به حصانه وهو هارب من المعركة. وتسلّم الحكم مكانه طومان باي الذي باشر لتوه بتحصين القاهرة والاستعداد لمحاربة العثمانيين من جديد بعد اعلانه رفضه الاعتراف بالسطان والخطبة له في المساجد.

أما السلطان سليم فبدأ زحفه من سورية جنوبًا عبر سيناء نحو مصر، واشتبك الجيشان خارج أسوار القاهرة في معركة الريدانية في ٢٢ كانون الثاني ١٥١٧. ولم تنفع الشجاعة الفائقة التي أبداها طومان باي في المعركة، وتمكن العثمانيون من دخول القاهرة، وأعملوا فيها القتل والسلب. وألقي القبض على طومان باي وشنق في ٢٤ نيسان ١٥١٧ على أحد ابواب القاهرة بعد أن كان هرب لاجئًا إلى أحد زعماء البدو الذي غدر به وسلمه إلى العثمانيين.

هكذا قضى العثمانيون على استقلال مصر بقضائهم على حكم المماليك الذي استمر ٢٦٧ سنة والذي تعاقب عليه ٥١ سلطانًا.

الحكم: وال عثماني يعاونه أمراء مماليك: أصبحت مصر إيالة عثمانية يحكمها وال عثماني هو «الباشا» يُشرك معه في الحكم والادارة أمراء مماليك من رجال «العسكرية»، وعماد الحكم «الحامية العثمانية».

الركود (والتخلف) طبع الحياة المصرية طيلة نحو أربعة قرون من الاحتلال العثماني، وكذلك الصراعات على الحكم.

في نهاية القرن السابع عشر، وخلال القرن الثامن عشر تدهور مركز الباشا وقوي شأن المماليك وزعيمهم الذي عُرف باسم «شيخ البلد». فاستعادوا نفوذهم القديم، كما جعل بعضهم يطلق على هذا العهد إسم «مصر العثمانية المملوكية».

تجربة علي بك الكبير الاستقلالية (١٧٥٥–١٧٧٢): في النصف الاول من القرن الثامن عشر اشتد التنافس والصراع على السلطة بين الأمراء المماليك، حتى تمكن علي بك الكبير من السيطرة الفعلية على البلاد كشيخ للبلد. وفي عهده استردت مصر استقلالها الفعلي، بعد أن أصدر السلطان عبد الحميد الاول فرمانًا أمر بعزل بك من مشيخة البلد؛ فلم يذعن علي للقرار، وخرج على السلطان، وراح يعمل على تموين دولة واسعة، فاستولى على مكة سنة ١٧٧٠ بفضل قائده محمد أبي الذهب، واقام علاقة مع روسيا لمساعدته، واستولى على دمشق في ١٧٧١، ولكن قائده محمد أبا الذهب انقلب عليه باغراء السلطان العثماني له وهزمه عند الصالحية في ايار ١٧٧٣. فحاولت روسيا مساعدته بفصيلة من الجيش الروسي، ولكنها وصلت متأخرة فصفا الجو لأبي الذهب.

محمد أبو الذهب، ابراهيم بك، مراد بك، عمر مكرم: وسّع محمد ابو الذهب حدود مصر، واستولى في ١٧٧٥ على غزة والرملة ويافا وعكا، ولكنه توفي فجأة في حزيران ١٧٧٥. فخلفه، تحت المظلة العثمانية، الاميران المملوكان (الشركسيان) ابراهيم بك ومراد بك وسط عودة الصراعات المملوكية. فسارع السلطان العثماني إلى إرسال حملة لتوطيد دعائم الحكم العثماني، واستطاع الاستيلاء على الوجه البحري سنة ١٧٨٦. ولكن الحالة عادت إلى ما كانت عليه بعودة ابراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة في تموز ١٧٩١، واستمرت حتى قدوم بونابرت على رأس الحملة الفرنسية في تموز ١٧٩٨.

في الأثناء، وتحديدًا في العام ١٧٩١، ظهر على المسرح السياسي الداخلي أحد الزعماء الشعبيين، ويدعى عمر مكرم، كوسيط بين الحكومة العثمانية القائمة في القاهرة وبين صديقيه ابراهيم بك ومراد بك، إذ سهّل لهما العودة إلى القاهرة والمشاركة في الحكم.

لكن لما تبين لعمر مكرم أن ابراهيم ومرادًا استمرا على نهجهما الظالم من العسف بالشعب والفتك بارواح أبنائه والسطو على أرزاقه وتعطيل مرافق حياته، أخذ يدعو الشعب، منذ ١٧٩٥، لأن يهب لحماية نفسه بما استطاع.

أول وثيقة دستورية في حياة مصر (١٧٩٥): الدعوة إلى الثورة التي برز فيها عمر مكرم كانت في الحقيقة صدى لدعوة المصريين رفعًا لمظالم الحكم العثماني والأمراء المماليك. فجاءت انتفاضة القاهرة (١٧٩٥) انتفاضة شعبية عفوية لم يشارك فيها عمر مكرم مشاركة عملية إذ كان لا يزال يأمل إصلاحًا على يد صديقيه ابراهيم بك ومراد بك، واستجابةً منهما لمطالب الشعب.

وفي سنة ١٧٩٥ اشتدت وطأة أحد الأمراء المماليك على أهل بلبيس في تحصيل الاموال، فالتجأ الفلاحون إلى الشيخ الشرقاوي ليحميهم وكان الشيخ قد أصابه ضرر من تحصيل تلك الاموال. فبدأ الشيخ بمخاطبة ابراهيم ومراد، فلما لم يجد لمسعاه أثرًا في إصلاح الحال دعا إلى الثورة فوجد النفوس مستعدة، فاجتمع له كثير من أهل القاهرة ومن ضواحيها وأوشك الأمر أن يؤدي إلى ثورة دموية وقضت القاهرة ثلاثة ايام في اضطراب وخوف، والناس مصرون على أن يقف الحكام عند حد العدل، ورأى الأمراء أن الأمر يوشك ان ينتهي إلى اضطراب لا قبل لهم به. «فنزل الباشا (العثماني) إلى بيت ابراهيم، واجتمع الامراء هنا، فأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات، والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري... وانتهى الاجتماع إلى تحرير وثيقة، تعد أول وثيقة دستورية في حياة مصر... إذ تعهد الأمراء بأن يتبعوا العدل وأن يسيروا في الناس سيرة حسنة وألا يمدوا أيديهم إلى أموال الشعب، وكان القاضي حاضرًا بالمجلس فوثق هذه الحجة وفرمن عليها الباشا أي جعلها فرمانًا أي مرسومًا سلطانيًا وختم عليها ابراهيم وأرسلها إلى مراد فختم عليها ايضًا» (فتحي رضوان، «نصف قرن بين السياسة والادب»، دار الهلال، ١٩٩٨، ص٤٦٠).

الوثيقة المؤشر على بدء تزايد نفوذ الطبقة الوسطى المصرية: هذه الوثيقة (المشار إليها أعلاه) التي توصل المشايخ والاشراف المصريون إلى انتزاعها، عقب انتفاضة القاهرة ١٧٩٥، من الباشا العثماني

والأمراء المماليك، والتي يعتبرها كثيرون انها بمثابة الـ«ماغنا كارتا» Magna Carta (الشرعة العظمى) البريطانية في أثرها على الحياة السياسية المصرية، هذه الوثيقة أشرت إلى البداية العملية في قوة شأن الطبقة الوسطى الوطنية المصرية قبيل الحملة الفرنسية على مصر، يقابلها ضعف قوة العناصر المملوكية وتدهورها. وقد ازدادت قوة هذه الطبقة أثناء الحملة الفرنسية لسببين أساسيين متعارضين ومتكاملين في آن: تعاطي هذه الحملة مع الطبقة الوسطى نفسها وتأثيرها فيها، والثورات الوطنية وأعمال المقاومة التي قادتها هذه الطبقة ضد الوجود الفرنسي.

ومع تزايد ضعف العناصر المملوكية والعثمانية بعد خروج الحملة الفرنسية زاد حجم المكانة التاريخية للطبقة الوسطى المصرية، وانتزعت الدور الذي كانت تقوم به العناصر المملوكية في خلع الوالي العثماني وتولية محمد علي، القائد الألباني الذي قدم مع الحملة العثمانية. فبدأ معه عهد جديد في تاريخ مصر.

الحملة الفرنسية (١٧٩٨–١٨٠١)

لمحة عامة: لم تستمر الحملة الفرنسية في مصر سوى ثلاث سنوات (١٧٩٨–١٨٠١)، ولكنها أحدثت من التأثير في حياة مصر السياسية والثقافية ما مهّد لانتقال مصر إلى العصر الحديث. وكان الجنرال بونابرت قد إقام حكومة عسكرية على رأسها القائد العام وكبار الضباط في الوحدات الادارية في الأقاليم، وعمل على الاستفادة من مشايخ الأزهر للتفاهم مع الشعب. فعين منهم نفرًا في الدواوين التي أنشأها في القاهرة والأقاليم. ولكن الشعب المصري لم يكفّ عن المقاومة، وثارت القاهرة مرتين: الاولى في تشرين الاول ١٧٩٨، والثانية في ٢٠ آذار – ٢١ نيسان ١٨٠٠؛ وقتل كليبير في القاهرة بطعنة من سليمان الحلبي في ١٤ حزيران ١٨٠٠، وساعدت ظروف الصراع الدولي في إخراج الفرنسيين من مصر في ايلول ١٨٠١، وعاد العثمانيون إلى مصر، يساعدهم من جديد الأمراء المماليك، وعادت فوضى الصراع على السلطة إلى أن ظفر بها محمد علي بدءًا من ١٨٠٥.

مصر لم تكن «نائمة» في ١٧٩٨: بخلاف ما اعتقد الفرنسيون، لم تكن مصر في ١٧٩٨ لقمة سائغة لمن شاء ابتلاعها. لا شك أنها كانت تعاني، منذ ما قبل عشرين سنة تقريبًا، من الحكم المستبد الذي أقامه المماليك بعد وفاة علي بك الكبير ،محمد بك أبو الذهب. وكان الاميران المسيطران، مراد بك وابراهيم بك، مسؤولان عن ابتزازات وأعمال عنف تحولت مسلكًا عاديًا.

والمجتمع المصري الفعلي الخاضع لتلك الطبقة المغلقة، محتكرة الحكم والثروة في البلد، لم يكن متشكلًا من ركام عديم الشكل. فمن صفوفه تحدرت نخبة ثقافية ودينية (العلماء) كانت تلعب دورًا هامًا في المناصب الدينية والقضائية وفي التعليم. معظم هؤلاء الشيوخ كانوا يعملون في محيط المسجد–الجامعة، الأزهر (يضم أكثر من ثلاثة آلاف مدرس وطالب)، وحملتهم كفاءاتهم ووظائفهم إلى أداء دور المستشارين (كانوا يجلسون في مجالس الباشوات أو الديوان) وإلى الخدمة كوسطاء بين الحكام والأهالي الذين كانوا يكنون لهم احترامًا كبيرًا.

في حالات الازمات السياسية، كان سكان القاهرة يلجأون إلى هؤلاء العلماء كي يتوسطوا لهم عند الامراء. كما كانت هناك في القاهرة مجموعة من العلماء الكبار لعبت دورًا سياسيًا هامًا في العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر، وقد وجد بعض هؤلاء أنفسهم في الدواوين التي اقامها الفرنسيون لاحقًا، أمثال بكري والشرقاوي والفيومي. فكان الأهالي يمتلكون اذًا بُنىً اجتماعية قادرة على التعبير عن شكاويهم وعن مطاليبهم عند الحكام.

وكان قطاع السكان العامل ذا تركيبة متماسكة تضم التجار الكبار الذين يملكون جزءًا مهمًا من الثروة بفضل الايرادات التي يحصلون عليها من تجارة دولية نشطة عمادها القهوة والأقمشة.

وكانت الطبقة الوسطى مؤلفة من حرفيي التجمعات المهنية وحانوتييها تنعش حياة الأسواق.

وكان الزعماء الشعبيون يحيطون السكان بالحماية، وكان منهم أحمد سالم، شيخ جزّاري الحسينية وزعيم عدد من التحركات الشعبية. وقد أدت الاوضاع الاقتصادية الصعبة، مع المجاعات والاوبئة وضرائب الحكام الباهظة، إلى انتفاض السكان وتمردهم على الامراء. وقد وصلت الحركات الشعبية التي عرفتها القاهرة بين ١٧٧٥ و١٧٩٨ إلى ذروتها في ١٧٩٢ مع نشوب ثورة حقيقية في الاسكندرية ومع عصيان في القاهرة ١٧٩٥ (راجع أعلاه: «أول وثيقة...»).

فمصر، في ١٧٩٨، لم تكن بلدًا هامدًا أيقظه بونابرت كما ا فترض عدد كبير من المؤرخين بسبب بعض الجهل تجاه الوضع الحقيقي فيه من جهة، كما بسبب الافراط في تقدير الاسهامات الايجابية للحملة الفرنسية من جهة أخرى (أندريه ريمون، «الحياة»، ٢٣ تموز ١٩٩٨، ص١٧؛ وأندريه ريمون بروفسور ممتاز في جامعة بروفانس في فرنسا، له العديد من المؤلفات).

تاليران صاحب فكرة الحملة والاسباب: كانت الحملة الفرنسية على مصر أول حملة ترسلها اوروبا الناهضة (ممثلة بجزئها «الثوري»، فرنسا) إلى الشرق العربي في العصر الحديث، كما كانت طليعة الحملات الاستعمارية الاوروبية التي تتابعت بعدها على هذا الشرق مستغلة فرصة ضعفه وانحطاطه وتفشي الجهل والفقر بين شعوبه.

في ٣ تموز ١٧٩٧ (قبل سنة من الحملة)، قرأ تاليران، وزير خارجية «مجلس المديرين» Le Directoire الحاكم أمام المجلس دراسة حول الفوائد التي يمكن جنيها من استعمار مصر، وذكّر أنه في العام ١٧٨٥ كان سافاري قد نشر رسائله عن مصر وبعد عامين أطلق فولني رحلته إلى مصر وسورية. وأعلن (تاليران) عن قرب نهاية السيطرة التركية على الشرق الاوسط واوروبا، ورأى انه لا بد من الافادة من ذلك والقبض، بالتالي، على تركتها والحفاظ على تجارة فرنسا في الشرق.

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٧٩٨، حدّد تاليران نواياه بوضوح معتبرًا أن على الجمهورية الفرنسية ان تتخذ تدابير تتيح لها اقتطاع الاجزاء التي تناسبها من التركة العثمانية، وان تضع مصر في المقام الاول بدون تردد. وعما سيكون موقف الدولة العثمانية، كان تاليران يردد: «لماذا يجب ان نواصل بذل التضحيات لمصلحة قوة تقترب من حتفها، وصداقتها ملتبسة؟ ثم ان مصر لا تمثل شيئًا بالنسبة إلى تركيا ولا سلطة للأتراك عليها».

وفي ١٤ شباط ١٧٩٨، تسلم مجلس المديرين (حكم «الادارة») تقريرًا حول المسألة المصرية (ولا شك ان تاليران وراءه) ورد فيه: «... إن مصر الواقعة في عقدة مواصلات بين افريقيا وآسيا واوروبا لا ينقصها إلا حكومة عاقلة تكشف عن الكثير من مصادر الغنى والرخاء فيها. يجب أن يُعاد فتح طريق السويس أمام التجارة مع الهند بدلًا من طريق رأس الرجاء الصالح المكلف والطويل. وينطوي هذا المشروع على ثورة اقتصادية. وسيكون في حال تنفيذه بمثابة ضربة قاصمة للانكليز، ويخدم مصالح فرنسا بسبب موقعها على البحر المتوسط. إن شعوب اوروبا ستفقد عاجلًا أم آجلًا مستعمراتها الاميركية ولن تحظى فرنسا بتعويض أفضل من هذا التعويض».

وعن الموقف الدولي المنتظر من الحملة، عكفت أجهزة تاليران على التأكيد أن انكلترا لا تستطيع ان تتصدى للحملة على مصر اذا تمت بسرية لأنها ستكون مضطرة ساعتئذ لمواجهة احتمال انزال بحري فرنسي على شواطئها. وتشير ايضًا إلى ان روسيا وبروسيا والنمسا لا يمكنها أن تحتج على الحملة المصرية لأنها منشغلة بهضم بولونيا، ولا يعقل ان تحتج وهي نفسها قد شطبت المملكة البولونية من الخارطة.

هذا الموقف لتاليران (مقتبس عن جان تولار في مجلة «التاريخ» l'Histoire الفرنسية الشهيرة، في عددها تشرين الثاني ١٩٨٣) يلتقي تمامًا مع ما عكفت المؤلفات والكتب المدرسية والأكاديمية على ذكره من اسباب للحملة، وقد تمحورت حول ثلاثة اسباب رئيسية: ١– اتخاذ مصر قاعدة لامبراطورية استعمارية في الشرق الاوسط تضم فلسطين وسورية والعراق والخليج فالهند؛ ٢– اتخاذ

مصر قاعدة للتوسع في شمالي افريقيا ووسطها؛ ٣– توجيه ضربة شديدة إلى الامبراطورية البريطانية وكانت عدوة فرنسا الكبرى آنذاك، بطردها من الهند والقضاء على نفوذها.

أما عن بونابرت، فكثير من المؤرخين يطرحون فرضية حلمه الشرقي بإقامة امبراطورية في الشرق تجعله في منزلة الاسكندر المقدوني، وبعضهم يرجّح أنه إنما أراد خلط الاوراق وطمأنة حكم «المديرين» إلى نياته، الحكم الذي كان يخشى من شعبيته المتزايدة، في حين أن «حلمه الاوروبي» هو الحقيقي والغالب والمكبوت إلى حينه بدليل أنه خلال حملة مصر كانت أنظاره متجهة دائمًا نحو فرنسا وما يجري فيها، بدليل عودته إليها على جناح السرعة وترك قيادة الحملة بين يدي مساعده الجنرال كليبير.

الحملة: استعجل بونابرت استعداداته لقيادة الحملة. فغادر باريس في ٤ ايار ١٧٩٨ إلى طولون على المتوسط. ومن طولون أبحرت الحملة في ١٩ ايار ١٧٩٨ وسط سرية تامة، وضمت ٢٠٠ سفينة بقيادة برويس. لم يعثر الاميرال الانكليزي نلسون على الاسطول الفرنسي. وفي طريقه استولى بونابرت على مالطا ليستخدمها محطة له. وبدا أن نلسون عرف بالحملة، بعد مالطا، لكنه لم يعثر على الاسطول الفرنسي المتوجه إلى مصر وفي ٢٨ حزيران ١٧٩٨، وصلت إلى عرض الاسكندرية عمارة بريطانية بقيادة الاميرال نلسون الذي بعث برسالة لمقابلة حاكمها محمد كريم وابلاغه ان فرنسا أرسلت حملة برية وبحرية للعدوان على مصر، وان حكومته ارسلته لمطاردتها وانه ما زال منذ ايام يجوب البحار بحثًا عنها، ولكنه لم يعثر عليها، ولذلك يطلب السماح لاسطوله للوقوف بجانب الميناء للدفاع عن الثغر ومنازلة الفرنسيين عند وصولهم. لكن حاكم الاسكندرية لم يسمح للاسطول البريطاني في البقاء على سواحل المدينة.

في اول تموز ١٧٩٨، وصلت الحملة الفرنسية بقيادة نابوليون بونابرت إلى عرض الاسكندرية، وباشرت صبيحة اليوم التالي بانزال قواتها إلى البر في منطقة العجمي، وبالزحف على الاسكندرية، فلقيت لتوها مقاومة عسكرية من أهالي المدينة. وأعد المماليك جيشين لقتال الفرنسيين: الاول، قاده مراد بك الذي رابط في شبراخيت، احدى مدن مديرية البحيرة، للقاء الحملة عند تقدمها على الطريق العام بين الاسكندرية والقاهرة؛ والثاني، قاده ابراهيم بك الذي عسكر في منطقة إمبابة في جوار القاهرة للدفاع عنها اذا جاء الفرنسيون عن طريق النيل.

وفي اليوم التالي، ٢ تموز ١٧٩٨، وجّه نابوليون بلاغًا للسكان أشار فيه إلى انه «... منذ زمن طويل يشتم البكاوات الذين يحكمون مصر، الامة الفرنسية، ويحيطون تجارها بالاهانات، وها قد حان وقت عقابهم (...) إن وجدت اراض جيدة فهي لهم، وإن وجدت جارية جميلة أو حصان جميل أو بيت جميل فهي للمماليك. اذا كانت مصر مزرعة لهم فليبرزوا عقد الملكية الذي أعطاهم الله إياه. لا، فالله عادل ورحيم للشعب المصري...». وبما انه عادل ورحيم فقد اختار بونابرت بطلًا للمساواة كي يأتي إلى مصر ويحرر المصريين، ولئن قيل إنه كافر، فهذا غير صحيح: «... انا احترم الله ونبيّه والقرآن أكثر من المماليك...» (جان تولار، في مجلة «التاريخ» l'Histoire مرجع مذكور آنفًا).

وفي ٦ تموز ١٧٩٨، واصل الفرنسيون الزحف إلى الرحمانية، فاستولوا عليها يوم ١٠ منه، وتقدموا إلى شبراخيت حيث دارت معركة عنيفة لم تستمر طويلًا بسبب تفوق المدفعية الفرنسية. فانسحب المماليك إلى إمبابة للانضمام إلى الجيش المرابط فيها. وواصل الجيش الفرنسي تقدمه، فبلغ إمبابة في ٢١ منه حيث حقق انتصارًا آخر: «انتصار الاهرام» على ابواب القاهرة.

نابوليون بونابرت يدخل القاهرة: في ٢٤ تموز ١٧٩٨، دخلت قوات الجيش الفرنسي المحتل القاهرة. فكانت أول قوة عسكرية أجنبية تطأ ارضها منذ الفتح العثماني عام ١٥١٧. وانسحب ابراهيم بك في اتجاه بلبيس على الطريق المؤدية إلى الشام، وانضم إليه أبو بكر باشا الوالي التركي، وعمر



نابوليون في مصر.

مكرم زعيم المقاومة الشعبية. أما مراد بك فانسحب باتجاه الجيزة استعدادًا للمقاومة.

كان بونابرت قد مهّد لدخوله القاهرة، قبل يومين، ببلاغ وجهه لأبناء القاهرة، قال فيه: «... يا شعب القاهرة، أنا راض عن سلوككم، لقد أحسنتم صنعًا بعدم مناهضتي (...) لا تخافوا على عائلاتكم ومنازلكم وممتلكاتكم، ولا تخافوا بصورة خاصة على الدين وعلى النبي الذي أحبه. وبما أن من الملح ألا يضطرب الهدوء، فسيقوم لهذه الغاية ديوان (حكومة) من ٧ أشخاص يجتمعون في مسجد الأزهر...» (جان لاتور، مرجع مذكور آنفًا).

استقر نابوليون في قصر محمد بك الألفي في الأزبكية، وشرع في إنشاء النظام الجديد.

وكان نابوليون، غداة معركة الأهرام التي مهدت لدخوله القاهرة، قد اقام ٤ مستشفيات عسكرية في الجيزة وبولاق، ثم في القاهرة والقاهرة القديمة. وقد كان لهذه المستشفيات أثرها في نهضة الطب في مصر.

ولكي يواصل نابوليون تغطية مصاريف جيشه، لم يتردد بالاستيلاء على املاك المماليك، ووطد الجمارك في القاهرة، وأنشأ فيها دارًا للعملة. وفي طليعة مساعيه احترام المعتقدات الدينية وضرب إقطاعية المماليك، كما باشر بسياسة تنفيذ أشغال كبيرة، من ضمنها مشروع المهندس لوبير بتحضير مشروع لوصل البحر الأحمر بالمتوسط عبر برزخ السويس، كما بوشر باصلاح قنوات الري القديمة من اجل إحياء الزراعة.

المجمع العلمي المصري: على الصعيد الثقافي، كان بونابرت يوقع بلاغاته بصفته عضوًا في «المجمع العلمي الفرنسي»، فأنشأ على نمط هذا المجمع نفسه «المجمع العلمي المصري» باصداره منشور التأسيس في ٢٢ آب ١٧٩٨، وحدّد الغرض من المجمع في ثلاث نقاط: النهوض بالعلوم في مصر ونشرها، بحث ودراسة ونشر المعلومات الطبيعية والصناعية والتاريخية عن مصر (أتاح هذا الغرض إطلاق ما دُرج على تسميته «علم المصريات» Egyptologie)، وإبداء الرأي في مختلف المسائل.

واتخذ المجمع بيت علي بك الكاشف وبيت السناري في حي السيدة زينب في القاهرة مقرًا له. وفي اليوم التالي (٢٣ آب) عقد المجمع العلمي أول اجتماع له برئاسة بونابرت نفسه وبدأ البحث بعدد من القضايا، وجرى انتخاب العالم الفرنسي غاسبار مونغ رئيسًا للمجمع، وبونابرت نفسه نائبًا للرئيس، وجوزف فورييه أمينًا له. وضم المجمع أربعة أقسام هي: الرياضيات، الفيزياء، الاقتصاد السياسي والآداب والفنون؛ وبلغ عدد أعضائه ٥١ عضوًا، وعقد خلال سنوات الحملة ٦٢ جلسة كانت الأخيرة في ٢٢ آذار ١٨٠١، وقدّم علماؤه وأدباؤه وفنانوه العديد من الدراسات واللوحات والمشاريع.

وأصدر بونابرت ايضًا صحفًا من بينها «بريد مصر» و«العقد المصري»، وتركز الاهتمام الأكبر في النشر حول ماضي مصر. والجدير ذكره أن الحملة

استقدمت معها ٢١ عالم رياضيات و٣ علماء فلك و١٦ مهندسًا مدنيًا و١٣ عالم طبيعيات و٥ مهندسي مناجم و٤ مهندسين معماريين و٨ رسامين و١٠ أدباء و٢٢ اختصاصيًا في الطباعة مجهزين بأحرف لاتينية ويونانية وعربية (اعتاد الفرنسيون، منذ عهد ريشليو Richelieu إرفاق كل حملة بجماعة من العلماء يُعهد إليهم بدراسة المناطق التي يزورونها).

إلامَ آل المجمع بعد هزيمة الحملة وانسحابها من مصر العام ١٨٠١؟

بعد رحيل الحملة الفرنسية انتهى دور المجمع العلمي المصري كمؤسسة، إلا أن أثره العلمي ظل باقيًا. وحاول العديد من العلماء إعادة إنشائه. ونجح قنصل بريطانيا في الاسكندرية في العام ١٨٣٦ في تأسيسه من جديد تحت إسم «الجمعية المصرية»، وضمت هذه الجمعية في عضويتها علماء فرنسيين وألمان، إلا ان معظم أعضائها كانوا من الانكليز. وفي العام ١٨٤٢، أسس كل من الانكليزي الدكتور هنري ابوت والعالم الفرنسي بريس دافين «الجمعية الادبية المصرية» بهدف درس احوال مصر وعادات أهلها وتقاليدها.

لكن الخطوة الأهم في مسار المجمع التاريخي (بعد التأسيس إبان الحملة الفرنسية) كانت في ٦ ايار ١٨٥٩ عندما أعاد محمد سعيد باشا والي مصر الحياة إلى المجمع العلمي المصري. واتخذ المجمع من الاسكندرية مقرًا له، ولمع من اعضائه في ميدان العلوم والفنون والآداب جورج شواينفورت الرحالة المشهور المتخصص في العلوم الطبيعية، ومحمود باشا الفلكي المتخصص في علم الفلك، وأوغست ماريبت وغاستون ماسبيرو المتخصصان في تاريخ مصر الفرعوني واللذان كان لهما الفضل في إنشاء المتحف المصري في القاهرة، ويعقوب أرتين باشا المتخصص في القصص الشعبي، وكارل لبسيوس وجاك دي موغان وهما من علماء الآثار الذين وضعوا من خلال عملهم في المجمع الدعائم العلمية الصحيحة لتاريخ ما قبل التاريخ المصري.

ونُقل مقر المجمع من الاسكندرية إلى القاهرة العام ١٨٨٠. وخلال رحلة المجمع منذ إعادة تأسيسه على يد والي مصر محمد سعيد باشا (١٨٥٩)، انضم إليه عدد من أبرز علماء مصر، منهم عمر طوسون باشا، وعلي باشا ابراهيم، وعلي مصطفى مشرفة، والأب بول بوفييه، وأحمد عيسى.

وبات المجمع يضم حاليًا ١٥٠ عضوًا يتوزعون على اقسامه: الآداب والفنون الجميلة، علم الآثار، العلوم الفلسفية والسياسية، العلوم الطبيعية والرياضيات، الطب، الزراعة، التاريخ الطبيعي.

وتضم مكتبة المجمع أربعين ألف كتاب معظمها من اوائل المطبوعات وأندرها في مصر واوروبا، وهي بلغات مختلفة. ويقوم المجمع بطبع مجلة سنوية يتبادلها مع ٣٠٠ جمعية علمية في أنحاء العالم.

أحدث أعضاء المجمع الدكتور أحمد فؤاد باشا وكيل العلوم في جامعة القاهرة، والدكتور علي حسن الأمين العام السابق للمجلس الاعلى المصري للآثار. ويرأس المجمع حاليًا الدكتور سليمان حزين وزير الثقافة المصري الأسبق.

وفي العام ١٩٩٨، احتفل المجمع العلمي المصري بمرور مئتي سنة على تأسيسه، وذلك من خلال مؤتمر دولي شاركت فيه المجامع العلمية في اوروبا والولايات المتحدة وآسيا. وكان المجلس الأعلى المصري للآثار وافق في ١٩٩٧، على تسجيل مبنى المجمع في عداد الآثار المصرية لكونه مقرًا لأعرق المعاهد العلمية المصرية. وتعود أهمية المجمع إلى أنه أول مجمع علمي يقام في دولة غير اوروبية.

معركة أبو قير وفشل الحملة على سورية: (أبو قير ميناء مصري على المتوسط–محافظة الاسكندرية– وموقع حربي. من آثار الموقع اطلال معبد «سيرابيس» وكتابة منقوشة على الحجر من عهد بطليموس الثالث بالاغريقية والهيروغليفية. أما بقية آثاره فقد غمرتها مياه البحر).

بعد دخوله القاهرة، شرع نابوليون بونابرت يعد العدة لتنفيذ الجزء الثاني من برنامجه القاضي باكتساح بلاد الشام وطرد الاتراك منها، وبلوغ العراق والتقدم نحو الهند عن طريق الخليج لمنازلة الانكليز، وإنشاء الامبراطورية الاستعمارية الكبرى.

وقبل ان يبدأ زحفه نشبت معركة بحرية (١٨ آب ١٧٩٨) بين اسطوله والاسطول البريطاني امتدت ١٩ ساعة وأسفرت عن هزيمة كبرى للفرنسيين وغرق قسم كبير من اسطولهم، وانقطعت على أثرها المواصلات البحرية بين فرنسا وحملتها.

ورغم هذه الهزيمة، نفذ نابوليون ما عقد العزم عليه، وسار على رأس قوة كبيرة قاصدًا فلسطين عن طريق العريش. وواصل تقدمه حتى قلعة عكا حيث استطاع الاتراك، بمساعدة الاميرال الانكليزي سدني سميث، من صده. فعاد إلى مصر.

(منذ ١٩٨٣، تعاون الفرنسيون والمصريون في مشروع مسحي لاسطول نابوليون في خليج أبو قير نتج عنه وضع خريطة للقطع الغارقة وعددها أربع سفن. وأقيم معمل ترميم خاص لهذه القطع في الاسكندرية).

المقاومة: «جاءت ردة فعل المصريين العدائية عفوية تجاه احتلال غريب يتعارض مع شعورهم الوطني وولائهم للسلطنة العثمانية. وبشكل طبيعي اتخذت المقاومة الوطنية محتوى دينيًا. لم يكن ممكنًا سوى الشك بهؤلاء الغزاة المسيحيين القادمين من أجل استئناف الحرب الصليبية ضد دار الاسلام (...) وكانت منيعة الفوارق في العادات التي عزلت المصريين عن محتليهم. كان يشعر أهل القاهرة باشمئزاز عميق من عوائد الفرنسيين... وصدموا خاصة لتعاطي الفرنسيين للنبيذ ولطريقة تصرفهم مع النساء (...) على كل حال، انتج احتلال مصر، من قبل الفرنسيين، تشددات ضريبية خاصة من أجل إعاشة الجيش، وأعمال عنف من أجل «تثبيت النظام أدت إلى مقاومة السكان...» (أندريه ريمون، «الحياة»، ٢٣ تموز ١٩٩٨، ص١٧).

في ٢٢ تشرين الاول ١٧٩٨، أعلن تجار القاهرة الاضراب العام، ثم نظم الاهالي أعمال عنف ضد المحتلين. فردّ الفرنسيون عليهم بقسوة متناهية. وقد جاء في الرسالة التي وجهها نابوليون يوم ٣٠ تموز إلى الجنرال زايونشك حاكم المنوفية ما يلي: «يجب ان تعاملوا الترك (الأهالي) في منتهى القسوة، واني هنا أقتل كل يوم ثلاثة وآمر أن يطاف برؤوسهم في شوارع القاهرة، وهذه هي الطريقة الوحيدة لاخضاع الناس، وعليكم ان توجهوا عنايتكم لاخضاعهم وتجريدهم من جميع انواع السلاح» (موسوعة السياسة، ج٢، ط١، ١٩٨١، ص٥٨٤).

وأرسل نابوليون رسالة بمثل هذا المعنى إلى الجنرال مينو حاكم رشيد. وكان يوم ٢٣ تشرين الاول ١٧٩٨ أهم ايام ثورة القاهريين، حيث قتل منهم المئات، بعضهم في الأزهر على أثر ضربه بالمدفعية ودخول الفرنسيين إليه وهم على أحصنتهم. وكتب نابوليون يوم ٢٦ منه إلى الجنرال رينيه حاكم الشرقية يقول: «عادت السكينة إلى القاهرة، وفقد الثائرون نحو ألفي قتيل، وفي كل ليلة تقطع رؤوس نحو ثلاثين من الرجال وكثير من زعماء الأهالي. أظن ان هذا سيكون درسًا قاسيًا لهم». ويقول نابوليون في مذكراته، وقد أملاها على الجنرال بزران في منفاه في جزيرة سانت هيلانة: «إن رجال الشرطة قبضوا على تسعين من اعضاء لجنة الثورة وسجنوهم في القلعة فحاكمهم المجلس العسكري الفرنسي يوم ٢٤ تشرين الاول (١٧٩٨) وأمر باعدامهم جميعًا ونفذ الحكم فيهم» (موسوعة السياسة، مرجع مذكور آنفًا).

أما في صعيد مصر فمعروف ان الحملة الفرنسية لم تتجه إلى الصعيد إلا في اواخر ١٧٩٨ بعد أن تحصنت في تلاله ودروبه الوعرة قوات المماليك بقيادة مراد بك في أعقاب هزيمتها في معركة إمبابة. ومقاومة اهالي الصعيد تشكلت من قوة ثلاثية ضمت الاهالي وفلول المماليك والقبائل العربية المتحدرة من الحجاز وتميزت بالتنظيم وكثرة التجمعات.

بعد عودة نابوليون إلى فرنسا: في ١٨ آب ١٧٩٩ تسلل نابوليون بونابرت من الاسكندرية قاصدًا فرنسا بعد أن أقام الجنرال كليبر مكانه في قيادة الحملة.

وفي اوائل العام ١٨٠٠، وصلت إلى القاهرة اخبار مؤداها ان الجيش العثماني بلغ ضاحية عين

شمس (إحدى ضواحي العاصمة)، فتوهم السكان ان الدائرة دارت على الفرنسيين فاهتاجوا للثأر منهم. وكان أهل حي بولاق (في الجانب الغربي من القاهرة) في مقدمة الهائجين، واستمرت ثورتهم ٥٣ يومًا (٢ آذار–٢٢ نيسان ١٨٠٠). وقبض الفرنسيون على الحاج مصطفى البشتيلي زعيم هذه الثورة وأمروا الاهالي أن يقتلوه بحجة انه سبب ما حلّ بهم من ويلات نتيجة قمعهم للثورة. فضربه الاهالي بالعصي حتى مات. وسكنت القاهرة، وفرض الجنرال كليبير عليها غرامة قدرها ١٢ مليونًا من الفرنكات وتسليم ٢٠ ألف بندقية و١٠ آلاف سيف.

وكبُرَ على شاب سوري كان يتلقى العلم في الأزهر، يدعى سليمان بن محمد أمين الحلبي، ان يرتكب كليبير كل هذه الجرائم في قمعه لثورة البولاق واعدامه لزعيمها بالطريقة التي أعدم بها، أي بأيدي أهالي الحي أنفسهم، فكمن له ظهر يوم السبت في ١٤ حزيران ١٨٠٠، وانقض عليه وطعنه بخنجره حتى قتله. وقد أعدم الفرنسيون سليمان بعد أن تفننوا في تعذيبه.

يهود مصر والشرق في نظر بونابرت: راجع، تاليًا، عن يهود مصر في ايام العثمانيين، العنوان الفرعي الأخير في هذا الباب، الذي يسبق باب «مصر في تاريخها المعاصر».

نهاية الحملة: اتفقت الحكومتان العثمانية والبريطانية على عمل عسكري مشترك لطرد الفرنسيين من مصر. وقد تسنى لهما ذلك بالفعل. فأرسلت كل منهما حملات عسكرية (الحملة العثمانية ضمت رجلًا ألبانيًا سيكون له شأن كبير في تاريخ مصر الحديث بعد سنوات قليلة وهو محمد علي الكبير) خاضت معارك منتصرة ضد الفرنسيين. وكانت آخر المعارك تلك التي وقعت في الاسكندرية ودارت بين الفرنسيين بقيادة الجنرال مينو، وبين القوات المتحالفة التي كانت تحاصره. وانتهت باستسلام مينو ومغادرته ثغر الاسكندرية في ١٨ تشرين الاول ١٨٠١. وقد بلغ مجموع الفرنسيين الذين أبحروا عائدين إلى بلادهم ٢٣٧٨٠ من أصل ٤٥٧٣٦ كانت الحملة تتألف منهم حين وصولها في اول تموز ١٧٩٨.

تقويم للأثر الحضاري للحملة (مناقشة): من أهم نتائج هذه الحملة، أن مصر، بعد ان كانت قليلة الأهمية في مسرح السياسة العالمية لا تلعب سوى دور بسيط أساسه انها كانت مصدرًا من مصادر الدخل لتركيا وقاعدة لعملياتها الهادفة لحفظ سيطرتها على سورية وشبه الجزيرة العربية. وبفعل الحملة، وجدت مصر نفسها مدفوعة، وبغتة، إلى ميدان السياسة الدولية وأصبحت بابًا لطريق الهند والشرق الأقصى، وأحد أهم مداخل ومحطات ما سُمي بـ«المسألة الشرقية»، وما تبعها من دسائس ومؤمرات على بلدان الشرق العربي.

أما من حيث الأثر الحضاري (والفكري والقومي والحداثي والنهضوي) فقد تفاوتت آراء المؤرخين والمفكرين، من أجانب وخصوصًا من الفرنسيين، ومن مصريين وعرب، فمنهم من أعلى من شأن أثرها وجعلها فاتحة عصر النهضة، ومنهم مَن قلّل من شأنها على هذا الصعيد وحصرها في خانة الغزوة الاجنبية التي بقيت «غريبة» عن هضم الجسم المصري والعربي والاسلامي لتأثيراتها وتداعياتها. ولكن أحدًا لم يتمكن إلا وأن يقرّ بأنها هزّت هذا الجسم هزًا عنيفًا ودعته، على الاقل، إلى المراجعة الشاملة والبحث عن سبل مواجهة التحديات، وفي طليعتها تحدي التخلف للتمكن من مواجهة الأجنبي ومشاريعه للسيطرة على المنطقة.

خمسة كانوا من أوائل المتصدين للموضوع: الشيخ عبد الله الشرقاوي، الطهطاوي، علي مبارك، عبد الرحمن الرافعي ورئيف خوري (وبعدهم، وإلى اليوم، كثرت جدًا، ولا تزال، آراء الكتاب والمؤرخين والأكاديميين في الموضوع):

– الشيخ عبد الله الشرقاوي، رئيس الديوان في عهد الحملة الفرنسية، كتب رسالة بعنوان «تحفة الناظرين في مَن ولي مصر من الولاة والسلاطين»، اللافت فيها ان الشرقاوي لا يفرد للحملة الفرنسية

حيّزًا خاصًا ومميزًا، بل يضعها في سياق تاريخ طويل سرعان ما يعبره إلى ما يليه. فهي تشبه حملات سبقتها وأعقبتها من الأتراك والانكليز. فإن حملة بونابرت ليست أول اتصال فرنسي–اسلامي، وليست أول من أيقظ الشرق. إذ كانت الدولة العثمانية، برأيه، قد قطعت شوطًا في تحديث جيشها. وكانت قد افتتحت مدرسة للهندسة في اسطنبول يشرف عليها جنرال فرنسي... ويصفها الشيخ الشرقاوي في سياق مَن تغلب من الغرباء على مصر.

– الطهطاوي يفرد للحملة إشارات جانبية في كتابه «تخليص الأبريز في تلخيص باريز»، حين يشير إلى بعض المصريين الذين غادروا مع الفرنسيين ورأى بعضهم في مرسيليا عند وصوله إليها عام ١٨٢٧. وصدرت الطبعة الأولى لكتابه في العام ١٨٣٤.

– علي مبارك يلخص الحملة في مسامرة من مسامرات كتابه «علم الدين» الذي نشر عام ١٨٨٠، ويعرض في تلخيصه للحملة وجهتي نظر: فهو من ناحية يذكر أن الفرنسيين تركوا آثارًا نافعة وجميلة كالترعة المالحة والقناطر الخيرية والمطابع «لكنهم ضربوا، من ناحية ثانية، على المعاصر والسيارج (أي فرضوا الضرائب) وهدموا المساجد والحسينية وحبسوا العلماء. ومرجعه في كل هذه المعلومات تاريخ الجبرتي، أشهر المراجع عن الحملة.

– المؤرخ عبد الرحمن الرافعي كان أول من انعكس عنده نمو حملة بونابرت في الوعي المصري والعربي الحديث وتدريجيًا. فزاد هذا الوعي من شأن أثر هذه الحملة. فلكي يعلي الرافعي من شأن الحركة الوطنية المصرية أعلى من شأن حملة بونابرت وبيانها الاول، حول إنشاء حكومة مصرية. يقول الرافعي: «إن فكرة إنشاء حكومة أهلية من المصريين هي أظهر ما في المنشور (بيان بونابرت الاول) من الوعود التي ان يجتذب بها قلوب المصريين. والواقع ان نابوليون في هذا المنشور قد استثار الروح القومية المصرية، ولم يسبق لفاتح قبل ذلك العصر أن يشيد بمكانة مصر وعظمتها». والرافعي، الذي يتحدث عن الحس القومي الذي أثارته الحملة الفرنسية، قد أسهم في جعل تاريخ مصر الحديث يبتدىء مع الحملة الفرنسية، ليس من حيث تسلسل الوقائع ولكن ابتداء من نشوء الحس الوطني الذي يرده إلى أثرها.

– رئيف خوري كتب عن الفكر العربي وأثر الثورة الفرنسية (الذي حملته الحملة إلى مصر والمنطقة) في توجيه السياسي والاجتماعي. فالحملة كانت وسيلة هذا الأثر في الفكر العربي (وعلى منوال رئيف خوري نسج الكثيرون في ما بعد، منهم لويس عوض وأنور عبد الملك ...).

واليوم، وفي مناسبة المئوية الثانية للحملة الفرنسية على مصر، جالت «الحياة» (١٨ تموز ١٩٩٨، ص١٧) على عدد من الأكاديميين المصريين، وسجلت ما عندهم للحملة وعليها:

* د. عبد الحليم نور الدين (الامين العام السابق للمجلس الاعلى المصري للآثار، رئيس قسم الآثار المصرية في كلية الآثار في جامعة القاهرة): الحملة الفرنسية فتحت، عن غير قصد، الباب لتأسيس علم المصريات. فعند الحفر في إحدى القلاع العام ١٧٩٩ اكتشف حجر رشيد الذي لفت انظار العلماء الفرنسيين. ونجح عالم فرنسي في فك رموزه. وهو شامبليون العام ١٨٢٢ واضعًا بهذا اللبنات الاولى التي سار عليها الآخرون في علم المصريات. وفي الاطار نفسه يعتبر كتاب «وصف مصر» سجلًا رائعًا للآثار التي استطاع الفرنسيون تسجيلها في هذه الفترة. أما المجمع العلمي، الذي أسسه الفرنسيون، والمطبعة التي جلبوها معهم، فالقصد منهما لم يكن إصلاح أمور المصريين وإنما نشر الثقافة الفرنسية ... والآثار التي خرجت أثناء الحملة من الصعب إحصاؤها وربما يكون أشهرها الـ«زودياك» الذي عثر عليه في معبد دندرة في جنوب مصر، وكان يصور الابراج السماوية، إضافة إلى عدد هائل من تماثيل الملوك والآلهة والمومياوات والبرديات التي تملأ متحف اللوفر. والثابت هو أن الحملة أساءت التعامل مع الآثار الاسلامية لجهة إدخالها تعديلات على بعضها وتخريبها لعدد منها.

* د. رؤوف عباس (استاذ التاريخ الحديث في جامعة القاهرة): كان الوقود الاساسي لثورتي القاهرة

الاولى والثانية يأتي من طوائف الحرف، إذ إن القوى المتحركة في الشارع كانت تشكل منهم. والحملة الفرنسية حاولت احتواء المصريين من خلال نظم مستحدثة في مقدمها «الديوان» الذي كان يشارك فيه بعض رؤوس الطوائف. لكن عندما وجدت الحملة أن الجماهير التي يمثلها اعضاء الطوائف غير متقبلين للوجود الأجنبي وبدأوا يتحركون ضده شرعت في ضربهم بعنف. ويلاحظ عمومًا أن الحملة لم تمكث في البلاد سوى ثلاث سنوات، فشلت خلالها في صنع الاستقرار الذي كانت تنشده بسبب مقاومة الاهالي لها من ناحية، وبسبب عوامل الطبيعة من ناحية أخرى، إذ أصيب عدد من جنود الحملة بالرمد والعمى والكوليرا والجدري، وبالتالي فلم تكن هناك فرصة للتشريع إلا في حدود سد متطلبات الحملة السريعة، ولم تكن هناك تشريعات خاصة بتنظيم العمل لأنه لم يكن يهمهم.

* د. قاسم عبده قاسم (استاذ التاريخ في جامعة الزقازيق): كانت الحملة الفرنسية مشروعًا استعماريًا. إن الدراسات التي تمت عن طريق العلماء المصاحبين للحملة وأثمرت كتاب «وصف مصر» كانت بقصد تسهيل السيطرة على البلد. أما ما قيل عن الفوائد التي حققها هذا الكتاب فنرد عليه بأنه لم يقرأه المصريون إلا بعد أن ترجمه زهير الشايب، ومن ثم فهو مفيد لمن كتبوه بالدرجة الاولى. أما مسألة تحديث الحملة لمصر نرد عليها بأن ذلك لم يحدث بفضل الحملة، وإنما نتيجة لما قام به محمد علي بعد رحيلها. وربما تكون الحملة ذات فضل وحيد يتمثل في أنها أوقفت المصريين على حقيقة تأخرهم، وأوقفت رجلًا مثل محمد علي على أهمية أن تكون له دولة قوية وجيش قوي وإدارة حديثة معتمدة على ذاتها.

* د. فوزي مكاوي (عميد كلية الآداب في جامعة طنطا سابقًا). إن أية ايجابيات ترتبت على الحملة لم تكن مقصودة لذاتها، بل لأنها تخدم الفرنسيين، ومن أمثلة ذلك فتح وتغيير طوبوغرافية مدينة القاهرة. ولستُ في حاجة إلى الاشارة إلى أن الهدف من ذلك لم يكن مصلحة المواطنين رغم اننا استفدنا منها، بل كان الهدف اساسًا هو الوصول إلى نقاط التمرد بسرعة.

* د. عبد الله عبد الرزاق ابراهيم (وكيل مركز الدراسات والبحوث الافريقية التابعة لجامعة القاهرة): كانت الحملة حلقة في سلسلة من صراع طويل على طرق المواصلات البرية والبحرية التي استهلتها البرتغال في القرن السادس عشر. لذلك حاولت كل من فرنسا وانكلترا تدعيم العلاقات مع حكام مصر خصوصًا مع علي بك الكبير، وابراهيم بك ومراد بك. واستمر الصراع حتى قدوم الحملة التي كانت موجهة لضرب انكلترا في مستعمراتها في الشرق. واذا كانت الحملة فشلت في تحقيق هذا الهدف فإنها فتحت الباب للصراع الدولي بين انكلترا وفرنسا ولم يتوقف هذا الصراع إلا باحتلال الانكليز لمصر عام ١٨٨٢.

* د. عادل غنيم (استاذ التاريخ الحديث في كلية الآداب في جامعة عين شمس): لا شك ان الحملة كانت بداية الارهاصات التي مهدت لانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. فأثناء حصار نابوليون لمدينة عكا وجه بيانه الشهير (راجع أواخر هذا الباب، باب تاريخ مصر الحديث، عن اليهود أيام العثمانيين) إلى يهود آسيا وافريقيا، وفحواه ان اليهود سوف يتمكنون تحت الراية الفرنسية من إعادة بناء أورشليم. وكانت هذه الحملة وهذا البيان إلى اليهود عاملًا أساسيًا في زيادة اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة. وقد تمثل هذا في عدد من المظاهر أبرزها حملة فريزر إلى مصر العام ١٨٠٧، ثم تلك الاتفاقات التي عقدتها بريطانيا مع مشايخ سواحل شبه الجزيرة العربية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. لذلك فإن الحملة الفرنسية هي التي لوحت في البداية بالفكرة وتلقفها اليهود بعد ذلك وأحسنوا استغلالها.

* د. منير السمري (استاذ العمارة في كلية الفنون الجميلة في جامعة حلوان): الحملة سجّلت عمران مصر للمرة الأولى من خلال مسوح هندسية للقاهرة والاسكندرية خصوصًا. كما ان الحملة في محاولتها إخماد المقاومة شقت طرقًا وأقامت جسورًا لتسهيل هذه المهمة، وأعادت الشارع المستقيم إلى تخطيط القاهرة بعد فترة طويلة من إنعدام وجوده. وفي خلال الفترة نفسها بدأت عمليات ترميم وإعادة بناء أجزاء من المدينة على نمط جديد، وبدأ ظهور الاشكال الاوروبية التي تعمقت بعد ذلك في عهد محمد علي وخلفائه.

محمد علي

لمحة عامة: انتزعت الطبقة الوسطى، منذ وثيقة ١٧٩٥، وتحت تأثيرات الحملة المصرية، الدور الذي كانت تقوم به العناصر المملوكية في تركيبة الحكم والسلطة (راجع ما ورد آنفًا: «أول وثيقة دستورية في حياة مصر»، وما تلاها)، وتمكنت من الالتفاف حول القائد الألباني الأصل، محمد علي الذي قدم مع الحملة العثمانية لطرد بونابرت من مصر، وولته الحكم في مصر في ايار ١٨٠٥، بعد اربع سنوات على رحيل الحملة الفرنسية وعودة الأمراء المماليك إلى سابق عهدهم من الصراعات. فبدأ مع محمد علي عهد جديد في تاريخ مصر الحديث.

اختلفت الآراء في إصلاحات محمد علي، وذهب الباحثون والمؤرخون في تفسير نواياه وأعماله كل مذهب. لكن، وفي إطار التفسيرات المختلفة لمحمد علي وإصلاحاته، يمكن استنتاج أن ثمة إجماعًا، أو شبه إجماع، ان محمد علي هو باني مصر الحديثة. وإذا كانت إصلاحاته تصب كلها في تقوية الجيش، وإذا كان هو قد سخّر قدرات الشعب ومقدراته لخدمة غرض واحد، هو صنع مجد شخصي وتكوين امبراطورية مترامية الاطراف يحكمها هو وأبناؤه من بعده، فإن أثر هذه الاصلاحات كان عظيمًا، إذ يكفي للدلالة على ذلك انها قللت من حجم الهوة في ذلك العصر بين مصر والدول الاوروبية، ما جعل اوروبا، بما فيها فرنسا نفسها صديقة محمد علي، تتوحد ضد محمد علي في اواخر حياته لتقضي على برنامجه الاصلاحي الطموح في إقامة دولة قوية ترث الدولة العثمانية وتقف حجر عثرة امام المخططات الاستعمارية الاوروبية.

الاختلافات في الرأي حول إصلاحات محمد علي (حداثته) وحول كونه بان مصر الحديثة بدأت في ايام محمد علي نفسه، وعلى يد مؤرخين معاصرين له: عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ المشهور في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، والشيخ خليل بن أحمد الرجبي في كتابه «تاريخ الوزير محمد علي باشا». وللإثنين رأيان متعارضان تمامًا في محمد علي واصلاحاته.

الأول، عبد الرحمن الجبرتي لم يتردد في توجيه انتقادات لاذعة لمحمد علي، سواء في سيرته الشخصية أو في أعماله (لم يُسمح بطبع كتابه إلا في ايام الخديوي توفيق سنة ١٨٨٠)، وكثيرًا ما ينسب كل انتصار إلى العامة من الناس وكل إصلاح إلى المتنورين من الموظفين، فيُنسب «كل ذلك للباشا وعساكره».

الثاني، خليل أحمد الرجبي فكان، على العكس، مؤرخ الباشا. وكان محمد علي– وربما ابنه ابراهيم– طلب من الشيخ العروسي، شيخ الأزهر تكليف أحد العلماء بكتابة تاريخ يؤيد فيه إصلاحات محمد علي. وبالفعل، فقد كُلف الشيخ الرجبي بهذه المهمة. فرصد الرجبي في كتابه إدماج محمد علي مصر في الاقتصاد الاوروبي كمورد للسلع الزراعية، فأدخل إلى البلاد زراعة القطن (طويل التيلة) بعد أن حوله من نبات للزينة إلى نبات محصولي، وأحضر بذور القطن من الهند (١٨٢٠)، وهو المحصول الذي أصبح بعد ذلك أساس ثروة مصر الزراعية. وأشار الرجبي بإيجاز إلى القناطر الخيرية التي أمر محمد علي بانشائها، وأطلق عليها إسم «القناطر المجيدية الخيرية»، وهي القناطر التي ساعدت محمد علي على إدخال تغيير جوهري على نظام الري في مصر، لتحويله من ري الحياض إلى الري الدائم طوال السنة. وتناول الرجبي كذلك المشاريع الصناعية لمحمد علي، ورغبته في أن يجعل الصناعة مصدرًا من مصادر الدخل العام لدولته، ولكنه أخفق في ذلك، لأنه اعتمد عليها في تزويد جيشه باحتياجاته من أسلحة وذخيرة وملابس وغير ذلك، وتقلص معظم تلك الصناعات بل وأغلق

الكثير منها بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، التي خفض محمد علي بموجبها عديد الجيش المصري.

ومن النقاط التي التقى عليها المؤرخان المعاصران لمحمد علي، الرجبي والجبرتي، انهما أثنيا على جهود محمد علي في تحصين الاسكندرية، وعلى مشروع ترعة المحمودية الذي أمد الاسكندرية بمياه النيل من فرع رشيد.

من هو محمد علي؟: والي مصر من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨. مؤسس الأسرة العلوية المالكة التي حكمت من ١٨٠٥ إلى ١٩٥٣. ظهرت في عهده مصر الحديثة.

ولد في قوله في مقدونيا سنة ١٧٦٩ (توفي عام ١٨٤٩). كان أبوه ابراهيم آغا رئيس حرس الطرق في بلده، وتوفي ومحمد كان لا يزال صغير السن. أدخله حاكم المدينة في الجندية، ثم احترف تجارة التبغ. انخرط في الحملة العثمانية على مصر التي كانت متحالفة مع الانكليز في معركة أبو قير (١٧٩٩). ثم انتظم في كتيبة ألبانية أرسلت إلى مصر في ١٨٠١. أظهر إقدامًا درج به سريعًا إلى رتبة لواء. بعد رحيل الفرنسيين أدرك ان السلطة في مصر مطمع اطراف ثلاثة: الاتراك، المماليك، والانكليز. وأدرك ما لم تدركه هذه الاطراف، وهو أن الحركة الشعبية المصرية–وتمثلها الطبقة الوسطى الصاعدة–بزعامة عمر مكرم صارت عنصرًا سياسيًا مؤثرًا. فعمل على التقرب من عمر مكرم، أبرز زعماء هذه الحركة، حتى انه كان يناديه دائمًا بـ«والدي». وأخذ يعلن في وجود عمر ولكل مَن كان يلتقيه من الزعماء والوجهاء المصريين عن نيته اتخاذ مصر وطنًا له ولذريته، وتحويلها إلى دولة ذات شأن كبير. فكفل له ذلك طلب المصريين إلى السلطان تولية محمد علي عليهم. فولاه السلطان في ايار ١٨٠٥.



محمد علي.

محمد علي يتخلص من الزعامة الشعبية ومن المماليك في آن: خلال السنوات العشر الأولى من حكمه أخذ محمد علي يعمل على تدعيم مركزه وتوطيد حكومة قوية مستقرة في البلاد. فتخلص أولًا من حليفته الداخلية، اي الزعامة الشعبية المتمثلة بكبيرها عمر مكرم. فعزله من نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط في ١٩ آب ١٨٠٩. وبعد اقل من عامين أوقع في المماليك مذبحة قضت على غالبية أمرائهم بعد أن استدرجهم إلى وليمة أقامها لهم في القلعة (آذار ١٨١١)؛ وفي العام التالي، أوقع ابنه ابراهيم بمن تبقى من المماليك مذبحة أخرى في أسنا. وبذلك استأصل شأفة البكوات المماليك من مصر إلى الأبد. وكان قد تخلص من تهديد الانكليز له بانتصاره عليهم في الحملة التي سيروها إلى فريزر (١٨٠٧).

مصادرات ومسح زراعي وتقسيمات إدارية: في العام ١٨١٣، قرر محمد علي الاستيلاء على وسائل الانتاج. فأصدر مرسومًا بالغاء الالتزام في أنحاء البلاد كافة. وكان في عام ١٨١١ قد صادر جهات التزام المماليك وكثير غيرهم في الوجه القبلي كغنيمة من غنائم الحرب. فانتقلت بذلك ملكية الارض في البلاد إلى يده. وفي العام ١٨١٣، مسح محمد علي الاراضي المصرية، وقسّم البلاد إلى سبع مديريات، وقسم المديريات إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام أو

أخطاط، وهذه إلى قرى. فكفل له هذا التقسيم الإشراف التام على إدارة البلاد.

الجيش: ولكي يحقق محمد علي ما يصبو إليه من إنشاء دولة قوية كان لا بد له من جيش قوي واسطول ومال لدفع المرتبات ولتجهيز الجيش والاسطول. ولكي يحصل على المال شدّد من سيطرته على تجارة الواردات والصادرات وأسس نظام الاحتكار. وكان الجيش المصري عندما تسلم محمد علي الحكم يتكون من خليط من الترك والألبان والمغاربة.

وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش الانتصارات في الحجاز إلا أنه كان يدرك انه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات لو واجه جيشًا اوروبيًا منظمًا تنظيمًا حديثًا، ولذلك قرر تكوين جيش يعمل على أحدث النظم، وهو ما عُرف باسم «النظام الجديد». فجنّد المصريين، وبعث بجيشه بناء على طلب السلطان العثماني، لمحاربة الوهابيين وإبعاد خطرهم عن سورية، فلحق بهم محمد علي إلى الجزيرة العربية (١٨١١–١٨١٩)، ساعده في هذه الحملة الامير اللبناني بشير الشهابي الثاني). كما جنّد الزنوج من السودان الذي شرع في فتحه عام ١٨٢٠. وأعان السلطان العثماني محمود بحملة قادها إلى اليونان لقمع الثوار هناك (١٨٢٦) وانتصر عليهم. ثم تدخلت فرنسا وانكلترا ضده. وبعد تدمير جيشه في نفارينو جراء تدخل الدولتين سنة ١٨٢٧ استخدم مهندسًا مختصًا في بناء الاساطيل، وبنى ترسانة كاملة التجهيز في الاسكندرية حيث أخذ يبني اسطولًا آخر أشد قوة. وساءت علاقته بالسلطان الذي لم يفِ بوعوده كاملة له بعد أن انجد العثمانيين ضد الوهابيين وضد اليونانيين، ورفض معاونته في حربه ضد روسيا في ١٨٢٨–١٨٢٩.

زيادة الانتاج وإيفاد البعثات: ولزيادة الانتاج الزراعي، ولزيادة الضرائب تبعًا لذلك، لجأ محمد علي إلى الخبرات الاوروبية التي استنبتت له القطن طويل التيلة كمحصول مهم للتصدير. ولما كان القطن يحتاج إلى مياه ري أثناء انخفاض منسوب النيل في فصل الصيف، فقد تطلب الأمر تحسين نظام الري، كما تطلب تطوير زراعة القطن استيراد آلات ضخ المياه وإنشاء مصانع الحلج والغزل والنسيج وغيرها.

ولما كان النظام الاحتكاري في التجارة والصناعة والزراعة يتطلب موظفين أكفاء، وكان الأزهر عاجزًا عن توفير هؤلاء، عمد محمد علي إلى إيفاد البعثات التعليمية إلى الخارج منذ عام ١٨٢٦، كما أنشأ في مصر نظام التعليم الحديث في مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية.

هدف امبراطوري عربي: ولأن محمد علي كان واليًا عثمانيًا قويًا في امبراطورية عثمانية ضعيفة، فقد رأى أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصة به وطموحة وإن أدّى ذلك إلى الصدام مع هذه الامبراطورية التي باتت إسمية وضعيفة الفعل. فرسم سياسته على اساس تكوين امبراطورية واسعة في البلاد التي تتكلم اللغة العربية، وتتألف من مصر والسودان والشام والعراق وشبه جزيرة العرب. وقد رأى أن في تكوين هذه الامبراطورية ضمانًا قويًا للمحافظة على سلامة المنطقة من الأطماع الاوروبية وخطر التقسيم.

وكان محمد علي استجاب لأوامر السلطان العثماني في إرسال الحملات للقضاء على الثورات التي نشبت في اطراف السلطنة، ووجه جيشًا فتح به شبه جزيرة العرب (ضد الوهابيين)، كما فتح السودان بإذن السلطان على اعتبار أن للسلطان حقوقًا في السيادة عليه منذ القرن السادس عشر. وقد أفاد محمد علي من تلك الاعمال العسكرية إفادة كبرى، إذ حصل على وعود من السلطان بإعطائه حكم الشام مقابل مساعدته له في شبه جزيرة المورة.

الحملة المصرية ضد السلطنة: ولما رفض السلطان العثماني الإيفاء بوعده لمحمد علي، سيّر هذا جيشًا، بقيادة نجله ابراهيم باشا، احتل به بلاد الشام (فلسطين ولبنان وأجزاء واسعة من سورية)، وهزم العثمانيين. وعندما أعدّ السلطان محمود الثاني

جيشًا لقتال الجيش المصري، تقدم ابراهيم بجيشه نحو قونية، وهزم الأتراك في ٢١ كانون الاول ١٨٣٢، وانفتح له الطريق إلى القسطنطينية. وفي ٢ شباط ١٨٣٣، احتل كوتاهية. فاضطر السلطان إلى إبرام «صلح كوتاهية» مع محمد علي، وثبّت له فيه حكم مصر وكل الشام بما فيها دمشق وحلب وجزيرة كريت، كما ثبت ابنه ابراهيم في باشوية جدة وولاية الحبشة (سواكن ومصوع). وأخذ محمد علي بعدها في توسيع ممتلكاته في شبه الجزيرة العربية، فأتمّ اخضاع الحجاز، كما وجّه حملة في العام ١٨٣٥ إلى اليمن، وسرعان ما أخذت ترد إلى محمد علي الرسائل من إمارات الخليج العربي وتطلب الانضمام إلى مصر.

واتفقت الدول الاوروبية على مناهضة محمد علي ونجحت (معاهدة لندن ١٨٤٠): في ايار ١٨٣٨، أعلن محمد علي عزمه على انفصاله عن الدولة العثمانية واستقلاله. فقامت الدول الاوروبية، متفقةً في ما بينها، وأعلنت معارضتها لمحمد علي بحجة المحافظة على سياسة التوازن الدولي. وفي ٢٤ حزيران ١٨٣٩، هزم المصريون الاتراك في نصيبين غربي نهر الفرات هزيمة منكرة، واستسلم الاسطول العثماني إلى محمد علي في مياه الاسكندرية في مطلع تموز ١٨٣٩، فباتت الدولة العثمانية بدون جيش أو اسطول، وعلى وشك أن تلفظ أنفاسها الأخيرة.

تدخلت الدول الاوروبية (خصوصًا بريطانيا)، وهدّدت محمد علي بتحالف عسكري دولي ضده واعلان الحرب عليه وإرغامه بالقوة على التخلي عن مخططاته والانسحاب من جميع المناطق التي احتلها. وفرضت عليه «معاهدة لندن» التي أبرمت في ١٥ تموز ١٨٤٠. وتنص المعاهدة على إعطاء محمد علي حكم مصر وراثيًا مع بقاء مصر جزءًا من ممتلكات السلطنة العثمانية. وقد أصدر السلطان فرمانًا بذلك في ١٣ شباط ١٨٤١، كما أصدر فرمانًا آخر بشأن السودان يقضي بتقليد محمد علي ولايات مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها. وفي أول حزيران ١٨٤١ أصدر، بموافقة الدول الاوروبية، فرمانًا نهائيًا يحدد عدد الجيش المصري بـ١٨ ألف جندي، ويجعل الولاية من حق الأكبر من ذرية محمد علي الذكور، ويحدّد الجزية السنوية التي على مصر تأديتها للسلطنة.

ولما كانت الدول الكبرى (الاوروبية: بريطانيا، فرنسا، روسيا، بروسيا، النمسا) قد اشتركت في هذه التسوية وتحديد وضع مصر السياسي الدولي، فقد اكتسبت معاهدة لندن بذلك صفة دولية لا محيد عنها، ولم يعد من الممكن تعديلها من جانب مصر أو من جانب السلطنة العثمانية إلا بموافقة هذه الدول الموقعة عليها. وهكذا وقعت مصر تحت الوصاية الدولية، وكانت بريطانيا أكثر المتحمسين لمناهضة محمد علي وإضعافه.

لماذا تزعمت بريطانيا الحلف الاوروبي المناهض لمحمد علي: حين فتح ابراهيم باشا بلاد الشام، ودخل الاناضول وبدأ بتهديد الآستانة نفسها اجتاح بريطانيا خوف من ذلك الفتح الذي وصفه ابراهيم باشا بأنه لن يتوقف في اندفاعه شمالًا حتى يضم في كيان موحد كل المناطق الناطقة بالعربية. وكان بالمرستون آنذاك رئيسًا لوزراء بريطانيا، وقد تفتق ذهنه عن فكرة بدأ بتنفيذها منذئذ. كتب إلى مندوبه في الآستانة بتاريخ ١١ آب ١٨٤٠ (بعد ٢٧ يومًا من معاهدة لندن) يقول له: «إذهب إلى الباب العالي وأخبره أن اليهود إن عادوا إلى فلسطين بدعوة من الدولة العثمانية وتحت حمايتها فإنهم سيكونون كابحًا ضد أية مخططات شريرة ينسجها في المستقبل محمد علي أو خليفته» (جورج جبور، «الاستعمار الاستيطاني في افريقيا الجنوبية والشرق الاوسط»– بالانكليزية– جامعة الخرطوم ومركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٠، ص٢٢).

وبدأ بالمرستون بتنفيذ خطته على الفور. ففي عام ١٨٤٠ افتتح قنصلية في القدس، ومنح افراد الطائفة اليهودية الجنسية البريطانية حتى تكون حمايته لهم كاملة (قبل ستة عقود على المؤتمر الصهيوني في بال). وفي وقت لاحق، وكان بالمرستون وزيرًا للخارجية، تبنى اقتراح المليونير

اليهودي روتشيلد باقامة تجمع بشري غريب في فلسطين يفصل عرب آسيا عن عرب افريقيا، ليكون كابحًا لفعالية مصر القومية، ومانعًا للتفاعل العربي–العربي.

وفي مقابل تزعم بريطانيا التجمع الاوروبي الذي تصدى لزحف جيش مصر (١٨٤٠) منحها السلطان العثماني امتياز حماية اليهود في كل نواحي الامبراطورية العثمانية، فأصبح اليهود يتمتعون بامتيازات الحماية، بما يعني عدم خضوعهم للمحاكم العثمانية أو تعرضهم لقمع العثمانيين واستغلالهم.

بعد ذلك، ولتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين أقامت بريطانيا سنة ١٨٤٨ أول قنصلية في القدس، وأسست فيها أول كنيسة أنكليكانية–بروتستانتية، وكان كل من القنصل والقسيس يهوديًا متنصرًا. وقد كلف القنصل بموافاة وزارة الخارجية البريطانية بتقارير شهرية حول الهجرة والاستيطان اليهوديين.

وفي سنة ١٨٥٤، أصدر السلطان العثماني عبد المجيد فرمانًا أجاز فيه لليهود امتلاك الارض في فلسطين، ملغيًا بذلك رسميًا ما تضمنته العهدة العمرية. وحادثة هذه العهدة هي أنه عندما جاء الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لاستلام مفاتيح القدس من البطريرك سفرونيوس، طلب البطريرك أن يضمن الخليفة العهدة نصًا بأن لا يسكن المدينة المقدسة مع أهلها ذوي الأصول العربية أحد من اليهود واللصوص.

خلفاء محمد علي

الخديوي: إسم (لقب) فارسي معناه «السيّد». كان لقب بعض حكام المسلمين في العصور الوسطى. وكان محمد علي يلقب نفسه به. وحصل وريثه اسماعيل على هذا اللقب رسميًا من السلطان العثماني عبد العزيز في العام ١٨٦٧. كان لقب خديوي يتضمن تمييزًا لصاحبه عن بقية الولاة في السلطنة العثمانية، ويعني الاعتراف بنوع من امتيازات الحكم الذاتي. ظل استخدام هذا اللقب بعد اسماعيل في عهد ولده توفيق وحفيده عباس حلمي الثاني حتى خلع العام ١٩١٤، وأعلنت الحماية الانكليزية على مصر، واستُبدل به لقب سلطان الذي أطلق على حسين كامل حتى وفاته عام ١٩١٧، ثم على فؤاد حتى اعترفت بريطانيا باستقلال مصر وإلغاء الحماية في ١٩٢٢، فلقب فؤاد بالملك، وانتقل منه إلى فاروق حتى خلع وألغيت الملكية بعد ثورة ٢٢ تموز ١٩٥٢.

لمحة عامة عن الوضع خلال سنوات ما بعد معاهدة لندن ١٨٤٠، ظهور الطبقة البورجوازية المصرية، سيطرة مالية ثم سياسية أجنبية: في ظل الوصاية الدولية التي أفرزتها معاهدة لندن ١٨٤٠، وبعد أن فقدت مصر استقلالها الاداري الداخلي وحرمت من إنشاء جيش قوي، استطاعت الرأسمالية الاوروبية (الشركات) التغلغل والسيطرة على مصر عن طريق تكبيلها بالديون التي نشأت عن القروض المالية في عهدي سعيد وإسماعيل، وعن طريق امتلاك الاراضي الزراعية وتكوين شركات الرهن العقارية.

وفي اواخر عهد الخديوي اسماعيل (راجع لاحقًا)، تحولت السيطرة المالية إلى سيطرة سياسية، ما جعل مصر مستعمرة من دون حاجة إلى معارك عسكرية أو وجود عسكري أجنبي مباشر.

استفزت هذه الاوضاع الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة التي نشأت في اواخر عهد محمد علي بعد أن حصلت على حق الملكية العقارية.

لم يكن في وسع هذه الطبقة، في البداية، ان تفعل شيئًا في مواجهة الرأسمالية والوصاية الاوروبية بسبب حكم الخديوي اسماعيل الاستبدادي. ولكن عندما بدأت التناقضات بين مصالح هذا الخديوي ومصالح الوصاية الاجنبية تشتد حتى أصبحت تهدد مصالحه بالذات، تحالف اسماعيل مع البورجوازية المصرية. فأنتج هذا التحالف وضع دستور للبلاد، وتأسس مجلس شورى النواب (١٨٦٦) الذي أخذ يشتد ساعده تدريجيًا، ما دفع الخديوي اسماعيل إلى التصريح بأنه لن يضيره أن يتصدى النواب

والأشراف والطبقة البورجوازية والجميع لمعارضة الادارة الاجنبية، واعترف بأنه أرغم هو على قبولها في السابق. وفي نيسان ١٨٧٩، تلقى اسماعيل من الزعماء الوطنيين لائحة وطنية تطالب بمنح مجلس النواب الحقوق التي لمجالس النواب في اوروبا. واستجاب الخديوي لذلك، وقدمت وزارته، وزارة شريف الدستورية للمجلس، في ١٧ ايار ١٨٧٩، ما اعتبر أول مشروع لدستور نيابي برلماني كامل.

لكن الوصاية الاجنبية أدركت الخطر على مصالحها من انتقال الحكم من يد فرد إلى يد طبقة (يمثلها مجلس نواب منتخب)، وكان العديدون من الحركة الوطنية المصرية يعتقدون أن المسار الديمقراطي الذي يطالبون به إنما يرضون به الدول الاوروبية كونهم يسيرون وفق المنهج السياسي الاوروبي)، فاستصدرت من السلطان العثماني قرارًا بخلع الخديوي اسماعيل في ٢٧ حزيران ١٨٧٩، وجاءت بالخديوي توفيق الذي قرّر إيقاف مشروع الدستور ومناهضة الحركة الوطنية خدمة للوصاية الاجنبية.

وفي ظلام هذه النكسة الوطنية، ظهرت حركة الضباط العرابيين (نسبة إلى الزعيم أحمد عرابي).

وفي ما يلي بعض التفصيل في التأريخ السياسي لهذه الفترة من خلال السيرة السياسية لخمس شخصيات: الخديوي اسماعيل، الخديوي توفيق، نوبار، محمد شريف، ومصطفى رياض.

الخديوي اسماعيل (١٨٣٠-١٨٩٥): خلف محمد علي على خديوية مصر إبنه ابراهيم باشا (الذي قاد الحملة على سورية والمعتبر المؤسس الحقيقي للجيش المصري)، وذلك في نيسان ١٨٤٨ بسبب عجز أبيه. لكن ابراهيم ما لبث أن توفي في تشرين الثاني من السنة نفسها، فخلفه الخديوي عباس والخديوي سعيد. وبعد هذا الأخير جاء اسماعيل، وهو ابن أخ سعيد، أي ابن ابراهيم باشا ابن محمد علي.

تربى اسماعيل في مدرسة أنشأها جده محمد علي في القصر العالي، ثم التحق بالبعثة الخامسة إلى باريس حيث تلقى حظًا من التعليم وأتقن الفرنسية وانبهر بباريس. عاد إلى مصر في عهد ابن عمه عباس واختلف معه على ميراث جده محمد علي، فرحل إلى الآستانة حيث عين عضوًا في «مجلس الاحكام». عاد على عهد عمه سعيد رئيسًا لمجلس الاحكام في مصر، وأوفد في مهمة سياسية إلى فرنسا (١٨٥٥)، وصار وليًا للعهد بعد وفاة أخيه (١٨٥٨)، واستخلفه سعيد مرتين عند سفره إلى الخارج (١٨٥٩ و١٨٦١)، ثم عهد إليه إخماد فتنة في السودان.

في ١٨٦٣، أصبح خديوي مصر (استمر حتى عزله في العام ١٨٧٩)، فعمل على توسيع سلطته في إطار الحكم الذاتي، ونجح في ذلك إلى حد كبير. فاستصدر من تركيا مجموعة من الفرمانات، أهمها فرمان ١٨٧٣ الذي جعل عرش مصر لأكبر أنجال الخديوي بعد أن كان للأكبر من ذرية محمد علي؛ واعترف، هذا الفرمان، بأن السودان وما فتحه الخديوي جنوبي السودان وشماله من أملاك الخديوية المصرية، واعترف بحق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظم الداخلية وعقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية، وحقها في الاقتراض من الخارج بغير استئذان من الباب العالي، مع زيادة عدد الجيش المصري وبناء السفن الحربية، الأمر الذي كان ممنوعًا على الحكومة المصرية منذ العام ١٨٤٠. وقد أقام الخديوي اسماعيل كثيرًا من خطوط السكة الحديدية والترع، وبنى دار الأوبرا، وتمت في عهده قناة السويس (راجع «مدن ومعالم»). ويبقى الانجاز الأهم الذي حققه الخديوي اسماعيل، متحالفًا مع الحركة الوطنية المصرية، هو تشكيل مجلس شورى النواب الذي ألقى اسماعيل خطاب افتتاحه في ٢٦ تشرين الثاني ١٨٦٦ (الخطاب الذي أصبح تقليدًا برلمانيًا تكرس حتى اليوم). وقد رأس هذا المجلس (البرلمان الاول في تاريخ مصر الحديث) اسماعيل راغب باشا، وتكون من ٧٥ عضوًا منتخبًا، ومدته ثلاث سنوات، وأُخذت لوائحه ونظامه عن اللوائح البرلمانية التي كان معمولًا بها في اوروبا. وظل مجلس شورى النواب يمارس عمله حتى اصطدامه بالخديوي توفيق الذي نصب حاكمًا على مصر في

٢٦ حزيران ١٨٧٩، وأصدر أمرًا بفض المجلس.

إنجازات مهمة حققها الخديوي اسماعيل، خصوصًا في مجال توسيع الحكم الذاتي لمصر في إطار السلطنة العثمانية وإنشاء مجلس شورى النواب والدستور. لكن هذه الانجازات ذهب بها تغلغل النفوذ الاوروبي في عهده، ماليًا واقتصاديًا، نتيجة إسرافه في الاقتراض من بيوت المال (الشركات على وجه الخصوص) الاوروبية، حتى بلغ مجموع ديونه نحو ٩١ مليون جنيه، وباع الانكليز حصة مصر البالغة ٤٤٪ من أسهم قناة السويس. وتسبب ذلك في الازمة الاقتصادية التي ما لبثت أن عصفت باستقلال مصر وأخضعتها اقتصاديًا للمستثمرين الاوروبيين. فنشأ «صندوق الدين» المترتب على مصر عام ١٨٧٦، وتم تكوين لجنة مختلطة (مصرية-اوروبية) لمراقبة حسابات الحكومة، وتولي إنكليزي لوزارة المالية المصرية، وفرنسي لوزارة الأشغال.

هذا المسار (الذي ذهب باستقلال مصر لمصلحة الاوروبيين وبفعل المديونية في المقام الاول) رافقه خط معاكس، هو خط تنامي الحركة الوطنية الديمقراطية (بورجوازية وطنية) واستجابة الخديوي اسماعيل لها، بعد أن كان في السنوات الأولى من حكمه استبداديًا، ما أنتج تشكيل مجلس شورى القوانين كمجلس نيابي استشاري (١٨٦٦) ثم تشكيل مجلس للوزراء في نهايات عهده. الأمر الذي دفع بريطانيا وفرنسا لأن تضغطا على السلطان العثماني عبد الحميد لعزل الخديوي اسماعيل. وتمّ ذلك في حزيران ١٨٧٩. فرحل إلى ايطاليا، ثم قصد الآستانة (١٨٨٥) حتى توفي، ودفن في القاهرة. وجرى تعيين نجله توفيق خديويًا على مصر (راجع العنوان السابق: «لمحة عامة عن الوضع ...»).

الخديوي توفيق (١٨٥٢-١٨٩٢): عين خديوي مصر في حزيران ١٨٧٩، واستمر حتى وفاته في ١٨٩٢. هو الإبن الأكبر للخديوي اسماعيل، وقد وُلد له من جارية قبل أن يصير اسماعيل وليًا للعهد، انحصر تعليمه في المستوى التجهيزي (الثانوي). قلده أبوه رئاسة المجلس المخصوص (بمثابة مجلس وزراء) في العام ١٨٧١، وولي وزارتي الداخلية والأشغال، تقلد رئاسة الوزارة في آذار ١٨٧٩ عقب سقوط وزارة نوبار حين اشتد النزاع بين الخديوي اسماعيل والدول الاوروبية (راجع العنوان السابق: «لمحة عامة عن الوضع ..»)، وضمت وزارته وزيرًا انكليزيًا (للمالية) ووزيرًا فرنسيًا (للأشغال)، واستقال لمعارضة مجلس شورى النواب له (تحت ضغط حركة وطنية كان الخديوي اسماعيل بدأ يتعاطف معها في وجه الدول الاوروبية والشركات الأجنبية).

تولى توفيق الخديوية فور خلع أبيه في حزيران ١٨٧٩. عرف عنه ضعف الرأي والتردد والعداء للحركة الوطنية والتبعية للنفوذ الاوروبي وشركاته. اختلف مع رئيس الوزراء محمد شريف حول النظام الدستوري، فألغى مجلس الوزراء ورأس هو الوزارة (آب-ايلول ١٨٧٩)، ثم تركها لرياض. عادته الثورة العرابية وفرضت عليه تشكيل وزارة وطنية برئاسة محمد شريف في وقفة عابدين الشهيرة بين أحمد عرابي على رأس الجيش وبينه، وذلك في ٩ ايلول ١٨٨١.

تصاعد الصراع بين الخديوي توفيق وبين العرابيين، الأمر الذي هدّد عرشه. فاستعان بالانكليز الذين أنزلوا هزيمة بالعرابيين واحتلوا مصر. فاستمر توفيق حاكمًا إسميًا لمصر، اذ انتقلت السلطة الفعلية للانكليز (موسوعة السياسة، ج١، ط١، ١٩٧٩، ص٨١٠، بتصرف) (راجع لاحقًا: «الثورة العرابية» و«الاحتلال البريطاني»).

نوبار (١٨٢٥-١٨٩٩): وزير خارجية ورئيس وزراء، ارتبط إسمه بـ«الامتيازات الأجنبية» وبتولية وزيرين، انكليزي وفرنسي، في وزارته.

ولد في أزمير من أصل أرمني. كان أبوه من كبار موظفي مصر في عهد محمد علي. تلقى تعليمه في جنيف وباريس، وعاد إلى مصر في ١٨٤٢. عمل سكرتيرًا لمحمد علي، ثم رافق ابنه ابراهيم باشا حتى وفاة ابراهيم في العام ١٨٤٨. ثم عمل نوبار مع عباس الاول سكرتيرًا ومترجمًا. اشتغل في عهد

سعيد مديرًا للسكك الحديدية ومديرًا للجمارك. تألق نجمه في عهد الخديوي اسماعيل مع تغلغل النفوذ الاوروبي في مصر، وتصاعد هذا النفوذ في السياسة والاقتصاد. كان مندوبًا للخديوي اسماعيل في مفاوضاته مع شركة قناة السويس، ومنح لقب الباشوية سنة ١٨٦٣، وعين وزيرًا للخارجية. ارتبط إسمه بانشاء المحاكم المختلطة (من مصريين واوروبيين) في ١٨٧٥، إذ كانت الامتيازات الاجنبية تمنح الاجانب مزية الخضوع لمحاكم قنصلية خاصة، ثم أُنشئت المحاكم المختلطة كجهة قضاء موحدة للأجانب في المنازعات التي تنشأ بين بعضهم بعضًا وبينهم وبين المصريين، وأخذت تشريعاتها المدنية والخارجية والجنائية من القوانين الفرنسية. ومع تفاقم الأزمة المالية في نهاية عهد اسماعيل، عين نوبار باشا رئيسًا للنظار (١٨٧٨)، أي الوزارة التي عين بها انكليزي وفرنسي.

بعد ثورة أحمد عرابي واحتلال الانكليز مصر، عين نوبار رئيسًا للوزارة (كانون الثاني ١٨٨٤– حزيران ١٨٨٨)، وتمّ على يديه إجلاء الجيش المصري عن السودان بطلب من الانكليز، الأمر الذي كان رفضه سلفه محمد شريف، ثم تولى رئاسة النظار (الوزارة) للمرة الثالثة ما بين نيسان وتشرين الثاني ١٨٩٤ (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٦٢٨–٦٢٩).

محمد شريف (١٨٢٦–١٨٨٧): وزير خارجية ورئيس وزارة في عهد الخديوي اسماعيل. ارتبط إسمه بموالاته للحركة الوطنية المصرية وتأييده لإصدار الدستور.

ولد في القاهرة. كان أبوه قاضيًا لقضاة مصر. درس في معاهد مصر. انتظم في إحدى بعثات محمد علي إلى فرنسا (١٨٤٤). درس الفنون الحربية وعمل في الجيش الفرنسي. عاد إلى مصر في اوائل عهد عباس الاول. تزوج من إبنة سليمان الفرنساوي (عسكري فرنسي كان محمد علي استعان به في إنشاء جيشه). تدرّج محمد شريف في الجيش إلى رتبة لواء ثم فريق على عهد سعيد. عين وزيرًا للداخلية حين أسس الخديوي اسماعيل مجلس شورى النواب (١٨٦٦)، ثم رأس المجلس المخصوص (بمثابة مجلس وزراء) في ١٨٦٨. وفي ١٨٧٨، استقال من وزارتي الخارجية والحقانية احتجاجًا على ازدياد النفوذ الاجنبي في الادارة المصرية. رأس الوزارة في ١٨٧٩ (قبيل عزل الخديوي اسماعيل) مع صعود الحركة الوطنية وحركة الجيش ضد الجراكسة، وسميت وزارته بالوزارة الدستورية الاولى، وساهم في وضع الدستور الذي يخضع الوزارة للمراقبة البرلمانية. استقال في ٨ آب ١٨٧٩ لما رفض الخديوي توفيق (بعد والده اسماعيل) تشكيل مجلس النواب. اضطر الخديوي توفيق لإعادته رئيسًا للوزارة خلفًا لمصطفى رياض على أثر وقفة أحمد عرابي الشهيرة ضد الخديوي توفيق في عابدين (٩ ايلول ١٨٨١)، وضم إلى وزارته محمود سامي البارودي ناظرًا للجهادية، وهو من رجال الثورة العرابية. استقال من الوزارة في شباط ١٨٨٢ لرفضه طلب العرابيين زيادة سلطات مجلس النواب. عرف بنزعته الديمقراطية الاصلاحية التي ترفض الاستبداد وترفض الثورة معًا. ألف وزارته الأخيرة في آب ١٨٨٢ بعد الاحتلال البريطاني، واستقال في كانون الثاني ١٨٨٤ لرفضه طلب الانكليز إخلاء الجيش المصري للسودان (موسوعة السياسة، ج٦. ط١، ١٩٩٠، ص٨٨، بتصرف).

مصطفى رياض (١٨٣٤–١٩١١): من أقرب سياسيي مصر إلى النفوذ الأجنبي. بدأ حياته السياسية مع عباس الاول بعد أن كان عسكريًا برتبة ميرالاي. صار عضوًا في «مجلس المخصوص» (بمثابة مجلس وزراء) في عهد الخديوي اسماعيل. عين عضوًا في لجنة التحقيق الاوروبية التي نيط بها فحص مالية الحكومة (١٨٧٨). عين وزيرًا في وزارة نوبار باشا، وبقي وزيرًا في الوزارة التالية التي رأسها توفيق (ابن الخديوي اسماعيل) والتي حلت مجلس شورى النواب. كانت ميوله مع الحكم المطلق ومع النفوذ الأجنبي. فرأس الوزارة الأولى في عهد الخديوي توفيق. وسقطت وزارته بناء على طلب مظاهرة أو

«وقفة عابدين» الشهيرة في ٩ ايلول ١٨٨١ (راجع العنوان التالي: «الثورة العرابية»). بعد الاحتلال البريطاني، خلف نوبار في رئاسة الوزارة (حزيران ١٨٨٧–ايار ١٨٩١)، ثم رأسها في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني (كانون الثاني ١٨٩٣–نيسان ١٨٩٤) (موسوعة السياسة، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٢٢١).

الثورة العرّابية: في أجواء «النكسة»: تراجع الحركة الوطنية، حل مجلس شورى النواب، فض الدستور... (على يد الخديوي توفيق، نوبار باشا ومصطفى رياض)، وأجواء صراعات داخلية في الجيش لأسباب تتعلق بالخلاف بين الشراكسة والمصريين، ظهرت حركة الضباط العرّابيين (نسبة إلى الضابط أحمد عرابي، راجع باب «زعماء، رجال دولة وسياسة»). فاكتشف زعماء الحركة الوطنية، الذين كان يقال لهم «الزعماء الدستوريون»، أن لهم في الجيش قوة متجمعة يمكن الاستعانة بها في الحصول على عودة الدستور والحكم النيابي، كما اكتشف الضباط الوطنيون، بعد أن تعرضوا للغدر في حادث قصر النيل في ٣١ كانون الثاني ١٨٨١، ولم ينقذهم من السجن سوى هجوم البكباشي محمد عبيد على الديوان، أن الحكم النيابي هو الضمان الوحيد لحياتهم وصون حقوقهم. وانتهى الأمر بأن وضع الجيش نفسه ليكون الأداة المنفذة لارادة القوى الوطنية، وتمثل هذا خير تمثيل في مظاهرة، أو وقفة عابدين في ٩ ايلول ١٨٨١، حيث قدّم أثناءها الجيش، باسم الأمة مطالبه الثلاثة التالية:

١– إسقاط وزارة مصطفى رياض باشا، والغرض من ذلك اسقاط الوصاية الاجنبية التي تمثلها هذه الوزارة.

٢– دعوة البرلمان إلى الانعقاد، والغرض إسقاط نظام الخديوي توفيق المطلق الذي كان علّق الدستور وحلّ مجلس شورى النواب.

٣– زيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي، والغرض توفير أداة حماية استقلال البلاد.

لكن الصراع على السلطة ما لبث أن زعزع



تمثال نصفي لأحمد عرابي.

التحالف بين الجيش والزعماء الدستوريين. فقد اصبح أحمد عرابي (راجع باب «زعماء») زعيمًا ورمزًا وطنيًا، وقاد ثورته تحت شعار «مصر للمصريين». فخشي الزعماء الدستوريون أن يستبدلوا بأوتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش، وعرفت الوصاية الاجنبية، التي كانت أصبحت متغلغلة في جميع مرافق الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، كيف تلعب على حبل الخلاف بين الجيش والزعماء. ومع ذلك فإن المذكرة المشتركة لبريطانيا وفرنسا في ٦ كانون الثاني ١٨٨٢ التي شجعت فيها الدولتان الخديوي توفيق على الوقوف في وجه القوى الدستورية والعسكرية على السواء، أدّت (المذكرة) إلى عودة التحالف بين الدستوريين والجيش للوقوف في وجه الخطر الأجنبي.

عندها، قدمت الدولتان مذكرتهما المشتركة الثانية في ٢٥ ايار ١٨٨٢، ووجهتاها بصفة خاصة ضد الفريق العسكري الذي اعتبرته «سبب الاضطراب في مصر»، بينما لوّحتا للدستوريين التسليم لهم بالحكم الدستوري، وبأن حقوق البرلمان المصري سوف تراعى في هذه الحالة.

ولما كان إبعاد الجيش عن مجال التأثير في العمل السياسي قد أصبح يتفق مع أهداف الدستوريين، فقد رفض هؤلاء مسايرة الجيش في خطة التحدي المتطرفة للتدخل الاجنبي. لكن الجيش كان قد أصبح في وضع السيطرة. ففُرض أحمد عرابي على الخديوي توفيق ليكون ناظرًا (وزيرًا) للجهادية يوم ٢٨ ايار ١٨٨٢ في وزارة ألفها محمود سامي البارودي (كان مؤيدًا لثورة أحمد عرابي، حتى أنه كان ممن حوكموا، ونفي مع قادة الثورة إلى جزيرة سيلان، وعاد إلى مصر مكفوف البصر في أواخر ١٨٩٩).

الاحتلال البريطاني: حيال هذا الفوز الذي حققته الثورة العرابية والذي توّج بتعيين أحمد عرابي وزيرًا للجهادية (الحربية)، تهيأت ظروف التدخل العسكري البريطاني. فأرسل البريطانيون جيشهم لقمع جيش عرابي، وتمكنوا منه في معركة تل الكبير، واحتلوا مصر في ١١ تموز ١٨٨٢. ولم ينهِ الانكليز «السيادة العثمانية» على مصر، إذ أبقوا عليها إسميًا ونظريًا، وحكموها عمليًا. واستمر ذلك حتى انتهزت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الاولى وإعلان تركيا تحالفها مع المانيا، فأزالت السيادة العثمانية وأعلنت الحماية البريطانية على مصر في ١٨ كانون الاول ١٩١٤.

وأما بالنسبة إلى السودان، الذي اندلعت فيه الثورة المهدية، فقد أكرهت بريطانيا مصر على إخلائه سنة ١٨٨٤، ثم عملت على استرداده في ١٨٩٦–١٨٩٩، وأبرمت مع مصر الاتفاق الثنائي في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ الذي ثبت مركزها في السودان شريكة لمصر في إدارته (نظام الكوندومينيوم).

مصريون في السلطة متعاونون مع الاحتلال، الخديوي عباس حلمي الثاني: في مقدمة هؤلاء الخديوي عباس حلمي الثاني (١٨٧٤–١٩٤٤)، ورؤساء الوزارات: نوبار باشا، مصطفى رياض باشا ومحمد شريف (راجع آنفًا).

تولى عباس حلمي الثاني الخديوية بعد وفاة والده الخديوي توفيق العام ١٨٩٢ واستمر حتى ١٩١٤.

عباس حلمي الثاني.



مصطفى كامل.

اختلف عباس، في بداية عهده، مع المعتمد البريطاني اللورد كرومر، محاولًا استرداد سلطته الفعلية من الحكم العسكري البريطاني المتمثل باللورد كرومر. فأسبغ عليه ذلك شكل الحاكم الوطني، خصوصًا انه كان يجري اتصالات بالوطنيين ومنهم مصطفى كامل (راجع باب «زعماء»). فاضطر البريطانيون، مع نمو الحركة الوطنية ورعاية الخديوي لها، في بداية القرن العشرين، إلى سحب كرومر وأحلوا محله ألدن جورست لتنفيذ السياسة الوفاقية الجديدة. وفي ١٩١٣، اختلف عباس مع المعتمد البريطاني كيتشنر.

(عندما بدأت الحرب الأولى، كان عباس في الآستانة، فأعلن الانكليز الحماية على مصر وخلع الخديوي عباس، وولوا محله حسين كامل–راجع باب «زعماء»– سلطانًا على مصر. وبقي عباس منفيًا، وتنازل عن مطالبته بالعرش للملك فؤاد سنة ١٩٣١، وظل في الخارج حتى وفاته).

«الوفاق الودي» بين بريطانيا وفرنسا (١٩٠٤): كان الخديوي عباس حلمي الثاني والوطنيون المصريون، وعلى رأسهم مصطفى كامل، يعتبرون فرنسا صديقة لهم ولمصر، ويأملون مساعدتها في الحصول على استقلالهم من المحتل البريطاني. وما دفعهم إلى هذا الأمل هو أن فرنسا، التي أصيبت بمهانة من جراء هزيمتها الساحقة التي لحقت بقواتها في معركة فاشودة الواقعة على النيل الأبيض في السودان، والتي كان الفرنسيون قد زحفوا عليها بقيادة مارشان أملًا في وقف الزحف البريطاني في افريقيا، قد هُزموا أمام القائد البريطاني كيتشنر بقوات مصرية (١٨٠٠ جندي) وبريطانية (١٠٠ جندي) بدعوى ان المدينة، فاشودة، من ممتلكات مصر، وكانت هذه المعركة في الاسابيع الأخيرة من العام ١٨٩٨. فرنسا هذه، اعتقد المصريون ان المهانة التي أصابتها من جراء معركة فاشودة ستعزز من مساعدة باريس لهم في صراعهم ضد الانكليز. وبالفعل، واصل الفرنسيون مساعدتهم للمصريين، اعلاميًا على الأقل وبكثير من الخجل.

لكن ما إن حلّ يوم ٨ نيسان ١٩٠٤ حتى اجتمع مسؤولو الدولتين، الفرنسية والبريطانية، وأبرموا «اتفاقًا وديًا»، نصت مادته الاولى على ان الحكومة البريطانية لن تعوق بريطانيا العظمى في مصر. كما ينص الاتفاق على ما يشابه ذلك بالنسبة إلى موقف بريطانيا من المغرب والسياسة الفرنسية هناك. وباختصار كان «الاتفاق الودي» أشبه بتكريس لأمر واقع يقوم على اعتراف فرنسا بسيطرة بريطانيا نهائيًا على مصر، مقابل اعتراف بريطانيا بسيطرة فرنسا على المغرب.

حادثة قرية دنشواي تفجر السخط الوطني (١٣ حزيران ١٩٠٦): دنشواي قرية تقع وسط الدلتا في محافظة المنوفية، وصل إليها، يوم ١٣ حزيران ١٩٠٦، خمسة من الضباط الانكليز، قيل إن غايتهم كانت صيد الحمام. فأخذوا يصطادون على هواهم، وجرح رصاصهم بعض الأهالي، وحرق أحدهم بيادر القمح. فتجمع الاهالي وراحوا يرشقون الضباط بالحجارة، وسقط أحدهم ميتًا بفعل ضربة شمس تلازمت مع إصابة رأسه بحجر. فأمر المعتمد البريطاني كرومر بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الفلاحين الذين قُبض عليهم، وكانت المحكمة برئاسة وزير العدل (كانت الوزارة تسمّى وزارة الحقانية) بالنيابة بطرس غالي، جد بطرس بطرس غالي الحالي، الذي كان معروفًا بمناصرته للانكليز، وكانت المحكمة ايضًا بعضوية قاضيين إنكليزيين وقاضي مصري هو أحمد فتحي زغلول، وقد مثل الاتهام المحامي الوطني ابراهيم الهلباوي (وقد استغرب يومها المصريون قبوله تمثيل الاتهام في القضية). والتأمت المحكمة وحاكمت ٢١ متهمًا تراوحت الاحكام عليهم بين الاعدام (أربعة اشخاص) والأشغال الشاقة المؤبدة والجلد والسجن.

أثارت حادثة دنشواي، وأحكامها الصادرة (نفذت في ٢٨ حزيران ١٩٠٦، اي بعد ١٥ يومًا من وقوع الحادثة) سخطًا كبيرًا في البلاد، وراحت العناصر الليبرالية في اوروبا، بما فيها انكلترا نفسها، تندّد بالحكم الانكليزي. وكان مصطفى كامل

(راجع باب «زعماء») في طليعة الزعماء الوطنيين الذين نقلوا أنباء الحادثة إلى الخارج، وراح يفندها ويجعلها عنصرًا من عناصر إدانة الاحتلال الانكليزي لمصر. وبرز ايضًا في السجال ضد الصحافة الاوروبية الموالية للانكليز محمد رشيد رضا. وسحبت السلطات الانكليزية اللورد كرومر بعيدًا عن حكم مصر بعد أن ظلّ حاكمًا طوال ٢٣ سنة. وظل بعض المصريين يتربص ببطرس غالي طوال سنوات حتى تمكنوا من اغتياله (١٩١٠)، اذ اعتُبر انه المسؤول عن إصدار حكم المحكمة «باسم الانكليز».

فكرة «الأمة العربية» بدأ الانكليز بطرحها من «مكتب القاهرة» تحت وطأة الحرب العالمية (١٩١٤): كان نابوليون الثالث أول زعيم اوروبي تحدث بوضوح عما سمّاه «الأمة العربية»، وذلك خلال حوار أجراه مع الامير عبد القادر الجزائري، محاولًا ان يثنيه عن العمل من أجل «وحدة اسلامية» موجهًا اياه وجهة قومية (وكان الزعيم اللبناني يوسف بك كرم يكثر من استعماله لعبارة «الأمة العربية» في مناسبات كثيرة خلال منفاه، راجع «لبنان»، ج١٦).

ومع اندلاع الحرب العالمية الاولى ووقوف تركيا فيها إلى جانب الالمان، وجد الانكليز أن «الفكرة» مناسبة تمامًا لجعل المثقفين العرب، الحداثيون منهم على وجه الخصوص ونفر كبير من قادتهم، يتحلقون حولهم في «معركة مشتركة ضد تركيا». وفي ١١ تشرين الثاني ١٩١٤، اتخذ وزير الخارجية البريطاني السير أدوارد غراي قرارًا حاسمًا في الموضوع باعطائه الضوء الأخضر لمكتب القاهرة، المشرف آنذاك على النشاطات البريطانية في الشرق الاوسط، حتى يتخذ اللازم من أجل تحويل تلك الفكرة إلى مبدأ عمل.

والحقيقة أن قرار غراي هذا جاء تتويجًا للحوار، الذي دار قبل اسبوعين فقط من قرار غراي، بين اللورد كيتشنر ورونالد ستورز وبين الأمير عبد الله ابن الشريف حسين.

«لقد دار الحوار يومها بين الطرفين حول الموقف الذي يمكن للشعب العربي أن يقفه في حال اندلاع الحرب بين الامبراطورية البريطانية والامبراطورية العثمانية. وكان السؤال منطقيًا وحاسمًا في ذلك اليوم، لأن الحرب كانت في طريقها فعلًا للاندلاع حيث ما إن حلّ يوم ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ حتى أعلن الحلفاء، وبريطانيا في مقدمهم، الحرب على تركيا. اذن، خلال اللقاء أكد البريطانيون للأمير عبد الله انهم سوف يقدمون له كل العون اللازم اذا ما قرّر العثمانيون خلع أبيه الشريف حسين عن إمارته. وفي المقابل كان سؤال اللورد كيتشنر واضحًا: «عبد الله، وأبوه الشريف حسين، والأمة العربية كلها هل هم معنا أم ضدنا». وكانت تلك هي—حسب العديد من التقديرات— المرة الأولى التي يستخدم فيها الانكليز مصطلح «الأمة العربية» بمثل ذلك الوضوح. ولقد أشار كيتشنر يومها إلى ان وزارة الخارجية البريطانية على أتم الاستعداد لتسهيل تحرك القوميين العرب داخل الجزيرة العربية وخارجها، للوصول إلى تأسيس دولة عربية كبرى؛ بما يعنيه ذلك من نقل القيادة الروحية للعالم الاسلامي من اسطنبول إلى مكة المكرمة» (ابراهيم العريس، ذاكرة القرن العشرين، «الحياة»، ١١ تشرين الثاني ١٩٩٥).

يهود مصر في الفترة العثمانية و«نص تصريح نابوليون بونابرت إلى اليهود الشرقيين»: (بمثل ما فعلنا آنفًا بتخصيص عنوان خاص بـ«يهود مصر» خلال التاريخ الوسيط الممتد من الفتح الاسلامي إلى الفتح العثماني، نستكمل الآن عن «يهود مصر» في الفترة العثمانية التي بدأت منذ ١٥١٧ وانتهت باعلان بريطانيا حمايتها لمصر في ١٩١٤، مفردين مكانة خاصة لنص تصريح نابوليون إلى اليهود الشرقيين، النص الذي تكلم على «كيان سياسي» لليهود كأمة قبل مائة سنة من المؤتمر الصهيوني في بال).

تركزت الكتلة الرئيسية ليهود مصر في القاهرة، وتلتها الاسكندرية التي تراجعت، عن السابق، إلى المرتبة الثانية، ثم بلبيس، المحلة الكبرى، وبعدها دمياط. فتركز اليهود في الوجه البحري من دون الصعيد الذي لم يعرف جماعات يهودية ذات شأن باستثناء الفيوم. فالتركز الشديد للجماعة اليهودية كان في القاهرة. أعمالهم: تراوحت بين التزام اراض زراعية، والعمل كصيارفة في خدمة حكام الولايات...

الكتّاب اليهود استمروا، في دراستهم لأحوال مصر، في الاعتماد على أوراق الجنيزة (وهي اوراق تسجل الحياة اليومية لليهود من خلال مكتباتهم الخاصة، وعثر على كميات كبيرة منها في المعبد اليهودي في الفسطاط وفي مقابر اليهود). وقد ركزوا على أن اليهود المطرودين من الأندلس فضّلوا التوجه إلى مصر والاقامة فيها لأسباب عائلية أو لرغبتهم في تحقيق الثراء. وفي حين يستخدم الكتّاب المصريون كلمة «جماعة» على اليهود المصريين بوصفهم يعيشون وسط أغلبية مسلمة، يستخدم الكتّاب اليهود مصطلحات تدل على أن يهود مصر جزء من «الشتات اليهودي» الذي فرّق الشعب اليهودي.

وبالنسبة إلى توزع طوائف اليهود في مصر، فقد استمر على حاله تقريبًا كما كان في السابق (أي قبل الفترة العثمانية): الربانيون هم الفرقة الأكثر تمثيلًا للتكوين الاجتماعي ليهود مصر، والقراؤون في غالبيتهم من متوسطي الحال والفقراء، في حين انتمى السامرة، على رغم قلة عددهم إلى الموسرين ومتوسطي الحال. وكانت تثور بين هذه الطوائف اليهودية خلافات ونزاعات، خصوصًا بين الربانيين والقرائين، ما كان يستدعي تدخل السلطات لحسم النزاع (عن خالد عزب، في تحقيقه الموجز للكتابين الصادرين في القاهرة في ربيع ٢٠٠١: الأول للباحث محسن شومان، «اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر»؛ والثاني «تاريخ اليهود في الفترة العثمانية»، لمجموعة باحثين وأشرف على تحريره الباحث الاسرائيلي يعقوب لاندوا وقام بترجمته جمال الرفاعي وأحمد حماد، وراجعه وقدم له محمد خليفة حسن مدير مركز الدراسات الشرقية في جامعة القاهرة؛ والتحقيق نشرته «الحياة»، ١٧ حزيران ٢٠٠١).

اوروبا، التي أنزلت اضطهادًا باليهود طيلة قرون عديدة قلّ نظيره في مسلسل «الاضطهادات» التي عرفها التاريخ البشري، فتسببت في غيتواتهم وشتاتهم المتلاحق والمتكرر، بدأت تسعى للاستفادة منهم منذ خروجهم من الأندلس، وتوجه اعداد كبيرة منهم إلى مصر وسواها من بلدان الامبراطورية العثمانية (راجع «اليهود في تركيا»، في مادة «تركيا»، ج٦، ص٢٨٢–٢٨٣)، في «المسألة الشرقية». وقد توّج نابوليون هذا المسعى، إلى حينه، باصداره التصريح الشهير الذي وجهه إلى اليهود في الشرق وهو على أبواب عكا. وقد تناقلت هذا التصريح الكثير من المراجع العربية والاجنبية. وآخر مَن أعاد نشره في ترجمته العربية محمد حافظ يعقوب في «الحياة»، ٢٠ تموز ١٩٩٨، ص١٧. وهذا نصه:

«من بونابرت، القائد الاول في جيوش الجمهورية الفرنسية في افريقيا وآسيا، إلى الورثة الشرعيين لأرض اسرائيل.

الاسرائيليون هم الأمة الفريدة التي لم تستطع آلاف السنين وشهوة الفتح والطغيان ان تجردهم سوى من أرضهم، ولكن ليس من إسمهم وكيانهم القومي.

وعلى الرغم من أن أولئك المراقبين المحايدين المهتمين بمصائر الأمم لا يتحلون بمواهب الأنبياء أمثال إشعيا ويوئيل، فإنهم شعروا، ومنذ وقت طويل، بما كانا تنبّآ به، وهذا عندما شاهدا الخراب الذي كان يزداد اقترابًا من مملكتهما ومن ارض آبائهما.

«والذين فداهم الرب يرجعون ويأتون إلى صهيون بترنيم ويكون على رؤوسهم فرح أبدي ويتبعه السرور والفرح وتنهزم عنهم الحسرة والتأوه» (نبؤة إشعيا).

ألا ثوروا على العار، يا أيها المشردون، وأعلنوها حربًا لم يحدث مثلها في تاريخ البشرية، (حرب) تقوم بها أمة اعتُبرت ارضها—بجرة قلم من الحكام—غنيمة لأعدائها الذين يريدون، بفظاظة، تقاسمها في ما بينهم وكما يشاؤون. إن (فرنسا) تنتقم لعارها ولعار أبعد الامم التي تُركت منسية وقتًا طويلًا تحت اغلال العبودية، وتنتقم للعار الذي أحاق بكم خلال ألفي سنة.

ومع أن الوقت والظروف لا تبدو مواتية للمناداة بمطالبكم ولا للتصريح بها، وفي الوقت الذي يبدو أنكم، على العكس من ذلك، تُدفعون إلى التخلي عنها نهائيًا، فإن أمة تعرض عليكم، في هذا الوقت بالذات، وبعكس كل التوقعات، تراث اسرائيل. إن الأمة العظيمة التي لا تتاجر بالشرف، كما فعل أولئك الذين باعوا أجدادكم إلى كل الأمم، تناديكم الآن، ليس من

أجل أن تقوموا بغزو ميراثكم، كلا بالتأكيد، بل من أجل ان تتسلموا منها ما احتلته، حتى الآن، ولكي تدافعوا عنها ضد كل الذين يريدون غزوها.

لقد جعل الجيش الصغير الذي بعثتني العناية الالهية به إلى هنا من القدس مقر قيادته الرئيسة، إن هذا الجيش الذي يُقاد بالعدل، ويصحبه النصر، سوف ينتقل بعد ايام قليلة، إلى دمشق، المدينة المجاورة التي تهدد مدينة داوود.

ألا هبّوا، برهنوا على أن القوة الساحقة لمضطهديكم قد استطاعت، بالتأكيد، أن تصيب شجاعة سليلي أولئك الابطال الذين كان عهد أخوتهم مبجلًا حتى في اسبرطة وروما (يوئيل). غير أن ألفي سنة من العبودية لم تنجح في القضاء عليها. ألا هبّوا، فها قد سنحت الفرصة التي قد لا تتكرر ثانية خلال ألفي سنة، من أجل المطالبة باسترداد حقوقكم المدنية بين سكان المعمورة التي حُرمتم منها بشكل مخز طيلة ألفي سنة، ومن أجل المطالبة باستعادة كيانكم السياسي كأمة بين الأمم، وبحقكم الطبيعي في عبادة يهوه بحسب إيمانكم علنًا، ومن غير شك إلى الأبد (يوئيل)».

مصر في تاريخها المعاصر ١٩١٤-٢٠٠٢

بريطانيا تعلن نظام حمايتها لمصر (١٦ كانون الاول ١٩١٤): كان الاحتلال البريطاني لمصر قد بدأ، كما رأينا عقب القضاء على ثورة العرابيين في ١١ تموز ١٨٨٢، مع إبقاء بريطانيا لـ«السيادة العثمانية» إسميًا على البلاد. لكن في ١٦ كانون الاول ١٩١٤، انتهزت بريطانيا فرصة اندلاع الحرب العالمية الاولى وأعلنت انها وضعت البلاد تحت حمايتها، ما يعني انتهاء «السيادة» الاسمية والقانونية العثمانية. وجاء هذا الاعلان بعد أن كانت القوات البريطانية في مصر تحت قيادة الجنرال جون غرنفيل ماكسويل، أعلنت الاحكام العرفية، وطردت الالمان الموجودين في البلد إلى مالطا. وتلي ذلك إسقاط الخديوي عباس حلمي الثاني، بزعم أنه مناصر للألمان، وإبداله بعمه حسين كامل (راجع باب «زعماء») الذي أعلنه الانكليز سلطانًا على مصر. ويومها قال الانكليز ان حمايتهم لمصر وتغيير السلطان يفترضان وضع دستور ليبرالي، على أن تتولى بريطانيا مسؤوليات الدفاع والعلاقات الخارجية. ثم تمّ الاعلان عن تعيين الكولونيل البريطاني أرثر ماكماهون مفوضًا ساميًا في مصر، وتدفقت على الاراضي المصرية تعزيزات عسكرية بريطانية لتمكين الحماية من مجابهة العثمانيين.

زخم في النضال الوطني المصري: مع هذا الاعلان، بدأ النضال الوطني والقومي المصري يأخذ منحى واحدًا وواضحًا: ضد الانكليز. وذلك بعد أن كان حائرًا بين مقاومة الانكليز ومقاومة العثمانيين. وقاد هذا النضال كل من الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل، ثم محمد فريد، وحزب الأمة بقيادة كبار الملاك وعلى رأسهم أحمد لطفي السيد (راجع باب «الاحزاب»، وباب «زعماء»).

سعد زغلول وحزب الوفد: قضى الانكليز، خلال الحرب، على نشاطات الحزب الوطني. وما إن انتهت الحرب حتى بادر سعد زغلول إلى تأليف حزب الوفد من عناصر من حزب الأمة والحزب الوطني للمطالبة باستقلال البلاد أمام مؤتمر الصلح (كان سعد زغلول يعير اهتمامًا شديدًا لهذا المؤتمر، حتى انه دعا الحزب باسم «حزب الوفد»، أي الوفد إلى مؤتمر الصلح).

ثورة ١٩١٩: رفضت السلطات البريطانية السماح لزغلول بالسفر، وقبضت عليه مع بعض رفاقه ومنهم اسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل (ثلاثة منهم أصبحوا في ما بعد رؤساء حكومة)، ونفتهم إلى مالطا. فانفجرت ثورة ١٩١٩ (بدأت في ٨ آذار)، وكانت أسبابها اقتصادية واجتماعية وسياسية تراكمت طوال عهد الاحتلال (منذ ١٨٨٢) وخصوصًا أثناء الحرب. وعمّت المظاهرات والاضرابات وتعاقبت حتى شملت

مصر مدنًا وريفًا وقطعت الطرقات والسكك الحديدية وسقط الشهداء والجرحى، وأضرب الموظفون اياما، ولم يزدها العنف إلا عنفًا. فاضطرت بريطانيا لسحب مفوضها السامي وتعيين اللورد اللنبي بدله ليفرج عن الزعماء المنفيين. وكان لافتًا ان ما إن مضى اسبوع على اندلاع هذه الثورة حتى خرجت المرأة المصرية، للمرة الأولى، إلى الشارع، محجبة وسافرة، معلنة وقوفها ضد المحتل، طالبةً الافراج عن زعماء الوفد. يقول عبد الرحمن فهمي، أحد قياديي الوفد، في «مذكراته»: «لم تشأ المرأة المصرية ان تحجم عن المساهمة في تلك الثورة التي اشتد لهيبها فأرادت أن تحظى بشرف هذا العمل المجيد، هي تبرهن على أنها ليست اقل قوة وعزيمة عن أختها الغربية، وهي تذكي نار الحماسة الوطنية في قلوب الرجال. ففي ١٦ مارس انطلق كثير من عقائل العائلات الراقية بين أنحاء القاهرة هاتفات بحياة الحرية والاستقلال مناديات بسقوط الحماية، وقد مررن بموكبهن بدور القنصليات ومعتمدي الدول الاجنبية والناس من حولهن يصفقون لهن ويهتفون، والنساء من نوافذ بيوتهن يزغردن ويهتفن فكان ذلك المنظر رهيبًا يأخذ بمجامع القلوب».

وجاء في «مذكرات» اسماعيل صدقي ان بريطانيا رأت أن لا سبيل إلى الاستمرار في سياستها التي تنتج عنها قيام ثورة خطيرة في البلاد، فعدلت عنها «وأعلنت الافراج عنا يوم ٧ إبريل (نيسان) ١٩١٩... وسافرنا لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح في باريس...». (المعروف عن صدقي انه بدأ خلافاته مع سعد زغلول منذ وصول الوفد إلى باريس، وانه حين شكل حكومة، بعد سنوات، كانت حكومة معادية للوفد وممالئة للانكليز. وكذلك كانت حال حكومة عضو الوفد الآخر محمد محمود التي ستكون واحدة من الحكومات الأكثر قمعًا في تاريخ تلك السنوات).

بريطانيا توصد أبواب المؤتمر أمام سعد وفشل مفاوضاتها معه: أوصدت بريطانيا ابواب مؤتمر السلام في باريس أمام سعد زغلول والوفد المرافق له لتستفرد بالمفاوضات معه. فشكلت لجنة برئاسة اللورد ميلنر، الوزير الذي كان جاء إلى مصر على رأس لجنة لدراسة أسباب الثورة فقوبل بمقاطعة مطبقة من الشعب بأسره. وكان فحوى مفاوضات ميلنر مع زغلول بحث المسألة المصرية في ضوء ثورة ١٩١٩.

في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، وخلال لقاء ثانٍ للوفد مع ميلنر، تلا الوفد المصري (ودائمًا برئاسة سعد زغلول) «تحفظات الأمة المصرية على مشروع المعاهدة» (فكرة توقيع معاهدة كانت مطروحة بقوة بين الطرفين)، ومنها الدعوة إلى إلغاء الحماية، إضافة إلى العديد من المسائل المتعلقة بالسيادة المصرية ومسألة السودان وضمان مياه النيل وإلغاء كل بند في المعاهدة يقيد استقلال مصر.

هذه التحفظات درست بإسهاب خلال جلسة مجلس العموم البريطاني (٤ تشرين الثاني ١٩٢٠)، توجّه فيها اللورد ميلنر إلى المصريين بكلام قاس مؤداها أن بريطانيا ستبقى في مصر ما بقيت مصالحها هناك. وفهم الوفد المصري أن لا جدوى بعد ذلك من المفاوضات مع ميلنر. وبعد خمسة ايام في ٩ تشرين الثاني، التقى ميلنر الوفد المصري وأفهمه انه اذا تقرر عقد معاهدة فإنها لن تكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية. فقطع الوفد مفاوضاته معه، وسارع إلى مغادرة لندن (بعد يومين) إلى باريس. ومن هناك وجّه نداء إلى «الأمة المصرية» طالبها فيه بالاتحاد والتضحية والايمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية.

أحداث دامية على وقع المفاوضات بين «الحكومتين»: سارعت بريطانيا إلى ترجمة كلام ميلنر بأنه لن تكون هناك مفاوضات إلا «بين الحكومتين». وكانت الحكومة المصرية برئاسة عدلي باشا الذي عينه السلطان فؤاد الاول. وأدرك سعد زغلول تلك اللعبة وصمم على المواجهة، وعاد إلى مصر يوم ٢٩ آذار ١٩٢١، فخصّه الشعب المصري باستقبال هائل شجعه على تصليب موقفه.

وبدعم الانكليز القوي للسلطان فؤاد ورئيس الحكومة عدلي باشا من خلال وعودهم بمفاوضات

ستؤول إلى «معاهدة تلبي مطالب المصريين»، تحوّل الصراع من صراع بين الانكليز والشعب المصري إلى صراع حزبي بين سعد وعدلي. فقد وصل الأخير في نقده سعد إلى «المحظور» الشعبي، فصوّره «زعيم الرعاع الأناني الذي يسعى لفرض رياسته بل دكتاتوريته على الجميع»، على حد ما جاء في كتاب لويس عوض «أوراق العمر». أما سعد فراح يكثف تحركه ضد عدلي إلى حد أنه قال في خطاب ألقاه في شبرا: «إن الوزارة في مصر لا تمثل الأمة، لا حقيقة ولا حكمًا، بل تمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم، وبالتالي فإن رياسة عدلي باشا لوفد المفاوضة كان معناه ان جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس». فهاجت جماهير مصر، وتظاهرت على مدى ايام متوالية، وسقط عشرات القتلى في الاسكندرية، واستفاد الانكليز أيما إفادة من الصراع بين سعد وعدلي. وقد أجرى الأخير مفاوضات مع اللورد كيرزون في لندن طوال أربعة شهور لم تسفر عن شيء.

وانتهى العام ١٩٢١ بنفي سعد زغلول وزعماء الوفد المصري إلى جزر سيشيل هذه المرة، ثم إلى جبل طارق. أما حكومة عدلي باشا، فقد عجّل كل ذلك بنهايتها، فاستقالت لتخلفها حكومة عبد الخالق ثروت التي وقفت موقفًا معتدلًا أتاح الوصول إلى تسوية رُتبت مع اللورد اللنبي.

تصريح إنهاء الحماية، اعلان الملكية (١٩٢٢) والاستقلال: إثر وفاة السلطان حسين كامل، الذي كان البريطانيون قد أحلوه في السلطة مكان عباس حلمي الثاني، اعتلى فؤاد الاول (راجع باب «زعماء») عرش مصر بلقب سلطان. وفي ١٥ نيسان ١٩٢٠، ابلغت بريطانيا السلطان فؤاد موافقتها على ان يكون العرش في مصر وراثيًا واعترفت بالامير فاروق وليًا للعهد. وأصبح واضحًا منذ ذلك الحين ان بريطانيا تتجه أكثر فأكثر إلى إعلان مصر ملكية مستقلة.

استقالت وزارة عدلي باشا بعد أن فشلت مفاوضاته مع كرزون في لندن. واجتمع اللورد اللنبي بعدلي باشا وثروت باشا واسماعيل صدقي، وأجرى معهم محادثات تناولت رفع الحماية عن مصر والاعتراف باستقلالها وإلغاء الاحكام العرفية التي كانت قد أعلنت منذ تشرين الثاني ١٩١٤، مع احتفاظ بريطانيا بتأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر من كل اعتداء خارجي وحماية الاجانب ومسألة السودان.

وفي أوائل كانون الثاني ١٩٢٢، سافر اللورد اللنبي إلى لندن لاقناع حكومته بهذه الخطوة. وبعد تباطؤ وتردد وافقت الحكومة البريطانية على إعلان «٢٨ شباط ١٩٢٢»: انهاء الحماية البريطانية لمصر شرط أن تظل لبريطانيا الرقابة على أمن القناة، وشؤون الدفاع وحماية الاقليات والمصالح الاجنبية، وتظل هي المولجة بشؤون السودان.

وفي يوم ١٥ آذار ١٩٢٢، أعلن استقلال مصر، وأصبح السلطان فؤاد ملكًا.

الدستور (١٩٢٣) وزغلول يؤلف أول وزارة دستورية: شكل البريطانيون لجنة لوضع دستور للبلاد (عارض سعد زغلول هذه اللجنة، ومع ذلك وافق على الاشتراك في الانتخابات التي جرت وفق الدستور)، وأنشيء في أثنائها حزب الاحرار الدستوريين من العناصر المنشقة عن الوفد. وجرت انتخابات عامة فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة (١٧٩ مقعدًا من أصل ٢١١). وعلى أساس هذا الفوز ألف سعد زغلول أول وزارة دستورية، وذلك في ٢٧ كانون ا لثاني ١٩٢٤.

المعارضة تمثلت بحزب الاحرار الدستوريين، وكانت معارضة متشددة دفعت بحكومة الوفد إلى التشدد هي ايضًا حتى القمع. الأمر الذي جعل كثيرًا ينصرفون عن مناصرة الوفد.

غير أن استقالة حكومة زغلول (خريف ١٩٢٤) ونهاية حياته السياسية جاءتا من حادثة قتل السردار لي ستارك وتداعياتها.

حادثة قتل السردار لي ستارك (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٤) واستقالة زغلول: نشطت في ايام



سعد زغلول خلال اجتماع حكومي صاخب (١٩٢٤).

حكومة زغلول حركة وطنية قوية في السودان انتهت بقمع عنيف من السلطات البريطانية، كما فشلت مفاوضات سعد زغلول–مكدونالد التي جرت في ايلول ١٩٢٤ في الوصول إلى اتفاق يحقق الأماني الوطنية لمصر والسودان.

في هذه الأجواء اغتيل السردار لي ستارك (١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤)، قائد عام الجيش المصري وحاكم السودان. فتأزم الوضع الحكومي في وجه سعد وتوترت علاقته بالانكليز، الذين راح اسطولهم يتحرك من مالطا إلى الاسكندرية وبور سعيد، كما قامت القوات البريطانية باحتلال جمرك الاسكندرية، في الوقت الذي راح فيه اللنبي يصيغ إنذاره إلى حكومة سعد زغلول، خاصة وان هذا الأخير كان، قبل ايام قليلة، قد سجل انتصارًا سياسيًا ساحقًا، حين اختلف مع القصر (الملك فؤاد الاول)، وقدم استقالته، فرفضها النواب والشيوخ وتدفقت الجماهير تسانده في شوارع القاهرة هاتفة «سعد أو الثورة». يومها تراجع الملك وطلب من سعد سحب استقالته. فإذا بسعد يضع شروطًا قبلها الملك، ما اعتبر انتصارًا ساحقًا لسعد. وفي ظل ذلك الانتصار جرت حادثة اغتيال السردار لي ستارك، الحادثة التي سرعان ما خلطت الاوراق وأتت بتداعيات لم تكن لمصلحة سعد.

استقال سعد زغلول، وشكل القصر حكومة برئاسة أحمد زيور باشا، وهي الوزارة التي أتت «كرد فعل على شعبية الوفد» كما يقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعي، «حيث لم يكن لها من برنامج سوى التسليم على طول الخط للمطالب البريطانية».

هنا، تهيأت الفرصة للملك فؤاد للتدخل في الحياة السياسية والقبض على زمام الحكم، فتألف

حزب الاتحاد يوم ١٠ كانون ا لثاني ١٩٢٥ من العناصر المؤيدة للملك، وبدأ عهد من الصراع بين القوى الديمقراطية والقوى الأوتوقراطية (الملكية).

قدّم اللنبي استقالته في ١٤ حزيران ١٩٢٥، إذ كانت انتخابات آذار ١٩٢٥ قد حققت لحزب الوفد انتصارًا كبيرًا من جديد، عززه انتصار سعد زغلول في حصوله على رئاسة المجلس النيابي، الأمر الذي استكبره على نفسه اللنبي، واعتبر أن سياسته القائمة على دعم «المعتدلين» من أنصار عدلي والقصر قد فشلت، وعينت الحكومة البريطانية مكانه نيغل هندرسون بصفة مندوب سام مؤقت.

حكومة مصطفى النحاس الاولى (١٩٢٨):
كان مصطفى النحاس (راجع باب «زعماء») على رأس الاتجاه المتشدد في حزب الوفد، واختير رئيسًا له بعد وفاة سعد زغلول في آب ١٩٢٧. رأس الوزارة في آذار ١٩٢٨، فاثار الأزمات في وجه بريطانيا والقصر، اللذين عملا، بدورهما، على زعزعة الائتلاف الحكومي باقناع بعض الوزراء بالخروج منها، فسارع الملك، في ٢٥ حزيران ١٩٢٨، بإقالته. ومن أسباب الاقالة ايضًا ان البرلمان المصري كان ينظر في «مشروع قانون الاجتماعات» الذي عارضته بريطانيا وطالبت بضرورة سحبه. فأصر مصطفى النحاس على عدم وجوب تدخل الانكليز. وتبادل المذكرات الحادة مع لندن. وبقيت الحكومة البريطانية مصرة على موقفها: إما أن يصار إلى سحب القانون أو يطرد النحاس ويحل البرلمان. وأذعن الملك لرغبة الانكليز وأقال النحاس بعد نحو أربعة أشهر من تشكيل وزارته.

إسماعيل صدقي ودستور ١٩٣٠ والمعارضة:
تسلم اسماعيل صدقي الحكم (١٩٣٠) في وقت رغب فيه القصر والانكليز بمحاربة «الوفد» الذي بدأ يقوده مصطفى نحاس، وبتهيئة الاوضاع للانقلاب على دستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور جديد يحد من سلطة البرلمان. لذلك جيء باسماعيل صدقي الذي أسقط دستور ١٩٢٣، وأصدر دستور ١٩٣٠.

وعلى الفور بدأ حزب الوفد بشن حملته عليه مطالبًا بوقف العمل بدستور ١٩٣٠. ولم يكن الوفد وحده في «المعركة الدستورية»، بل ان الاحرار الدستوريين، خصوم الوفد التقليديين وقفوا معه وعارضوا دستور صدقي (١٩٣٠) الذي كان ينحو في نهاية الأمر إلى ضرب الحياة السياسية والحزبية لصالح حكم مركزي أوتوقراطي.

وهكذا اندلعت المعركة الدستورية قوية بأكثر ما كان يتوقع صدقي والقصر والانكليز. وانتهى الأمر بأن قرر الملك والانكليز التضحية باسماعيل صدقي خوفًا من أن تتحول المسألة الدستورية نهائيًا إلى محور معركة حاسمة. وهكذا سقطت حكومته في ايلول ١٩٣٣، وبات من الواضح أن دستور ١٩٣٠ سيسقط معها.

لكن الملك كان يفضل التمسك بالدستور. لذلك أتى بوزارة عبد الفتاح يحي المحايدة لعلها تتمكن من إلهاء الناس عن الدستور. لكن مصطفى النحاس أدرك اللعبة، فواصل معركته مؤكدًا أنه شخصيًا لم يكن ضد اسماعيل صدقي بل ضد دستور ١٩٣٠، ولن تنتهي هذه المعركة بسقوط صدقي بل بسقوط الدستور. وانتهى الأمر بسقوط وزارة عبد الفتاح يحي وتكليف توفيق سليم باشا تشكيل وزارة جديدة كان من الواضح أن مهمتها الأساسية إلغاء دستور صدقي.

إلغاء دستور صدقي: بعد اسبوعين من تأليف حكومة توفيق سليم باشا (١٥ تشرين الثاني ١٩٣٤)، صدر أمر ملكي بالغاء دستور صدقي، وحل مجلسي البرلمان القائمين. ولكن في المقابل لم يؤد الأمر الملكي إلى إعادة دستور ١٩٢٣. لذلك، اعتبر الوفد ان انتصاره لم يكن كاملًا. فواصل، ومعه حزب الاحرار الدستوريين، المعركة الدستورية، ما أدى بعد نحو عام، أي في ١٢ كانون الاول ١٩٣٥، إلى صدور أمر ملكي باعادة العمل بدستور ١٩٢٣، وكذلك بالعودة إلى الانتخابات النيابية.

خلاف في الصف الوطني: لكن ثمة خلافًا ظهر في الصف الوطني: حزب الوفد، (كان أنصاره

يرتدون القمصان الزرق) بزعامة مصطفى النحاس باشا اعتبر القرار الملكي «انتصارًا للارادة الشعبية»، وذهب إلى حد القول إنه من الآن وصاعدًا يعتبر أي طرف يتظاهر ضد الانكليز خائنًا، لأن أي موقف سلبي منهم–أي من الانكليز– سيجعلهم يتراجعون عما تحقق. أما الحزب الوطني (القمصان الخضر) فقد رأى الامر عكس ذلك، فاعتبر تراجع الانكليز عن تعطيل الدستور دليلًا على ضعفهم وانهماكهم في شؤون تدهور الوضع الدولي في ظل صعود النازية وتنامي قوة المعسكر الاشتراكي. فلا بد من متابعة التصعيد ضد الانكليز والاستفادة من ارتباكهم لنيل الاستقلال ناجزًا. وكان يدعم الحزب الوطني (القمصان الخضر) الطلاب الجامعيون والثانويون، وكان جمال عبد الناصر رئيسًا للمجلس التنفيذي للطلاب الثانويين في ذلك الحين وكان من أنصار «القمصان الخضر» الذين قرروا مواصلة التظاهر.

تصدى لهذه المظاهرات شبيبة حزب الوفد («القمصان الزرق»). فشعر الملك فؤاد الاول انه تمكن من شق صفوف الوطنيين. وكان الخلاف بين الوطنيين قد بدأ قبل أسابيع قليلة من قرار الملك إعادة العمل بدستور ١٩٢٣، وجرت تظاهرات عنيفة في القاهرة وغيرها من المدن، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.

معاهدة ١٩٣٦: نجحت مناورة الملك والانكليز، وهدأت الحركة الوطنية بالتدريج، بعد أن عصفت الخلافات في طرفيها الأساسيين: الوفد والحزب الوطني. وخف الضغط على الملك والانكليز، وبات هؤلاء يجدون في الوفد وقياداته حليفًا لهم. وكُلف مصطفى النحاس باشا بتشكيل حكومة «ائتلاف وطني» خاضت مفاوضات شاقة طويلة مع الانكليز بهدف الوصول إلى معاهدة بين مصر وبريطانيا. وقد عقدت هذه المعاهدة وأبرمت في لندن في ٢٦ آب ١٩٣٦، ووقعها رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس ووزير خارجية بريطانيا أنطوني إيدن.

اشترك في وفد المفاوضات المصري، فضلًا عن حزب الوفد، احزاب الاحرار الدستوريين والشعب والاتحاد. وتضمنت المعاهدة اعتراف بريطانيا بإنهاء احتلالها لمصر وتبادل التمثيل الدبلوماسي بدرجة سفير وقيام علاقات الند للند، مع عقد تحالف عسكري للدفاع المشترك في حال نشوب الحرب، ووجود قاعدة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس. واشتملت المعاهدة على وعد بريطاني بالسعي لإلغاء الامتيازات الاجنبية في مصر (وأُلغيت هذه الامتيازات بموجب معاهدة مونترو في ١٩٣٧)، وأعيد الجيش المصري للسودان. وحددت المعاهدة مدتها بعشرين عامًا.

هاجمت العناصر الوطنية المتشددة حزب الوفد، وفقد النحاس باشا كثيرًا من شعبيته، إذ اعتبرت هذه العناصر، وخصوصًا الحزب الوطني ومصر الفتاة، أن المعاهدة تشرّع الوجود العسكري الانكليزي في مصر.

وخلال الحرب العالمية الثانية، عاد الوفد وطالب بتعديل المعاهدة. وبعد انتهاء الحرب، أصبح إلغاء المعاهدة المطلب الوطني التي تجمع عليه الحركة الوطنية بتياراتها كافة.

فاروق يخلف فؤاد: في نيسان ١٩٣٦، توفي الملك فؤاد الاول، فخلفه نجله فاروق، وعين الامير محمد علي وصيًا على العرش حتى بلغ فاروق رشده فتولى سلطته في تموز ١٩٣٨. تجمعت حوله فورًا كل القوى السياسية المعادية لحزب الوفد الذي كان في الوزارة والذي كان يعارض الملك في أكثر توجهاته وسياساته. وأقال فاروق وزارة الوفد في كانون الاول ١٩٣٧.

مع نشوب الحرب العالمية الثانية، اتهمه الانكليز بأن له اتصالات بألمانيا، وكادوا يطيحون عرشه، وفرضوا عليه، في ٤ شباط ١٩٤٢، وزارة الوفد برئاسة مصطفى النحاس.

مؤتمر القاهرة (١٩٤٣): بين ٢٣ و٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٣، عقد مؤتمر في القاهرة ضم الرئيس الاميركي روزفلت، والبريطاني تشرشل، ورئيس

الملك فؤاد الأول.



الملك فاروق.

دولة الصين الوطنية تشاي كاي تشيك. وبعد انتهاء المؤتمر توجه روزفلت وتشرشل إلى طهران للاجتماع بالزعيم السوفياتي ستالين. وكان الغرض من مؤتمر القاهرة تحديد أهداف الحرب ضد اليابان.

عقد هذا المؤتمر في القاهرة دون استشارة الحكومة المصرية، وهذا ما كان قد أعلنه صراحة رئيس الوزارة مصطفى النحاس. لكن الملك والوزارة والمعارضة اتفقوا على ان يكون ذلك المؤتمر مناسبة لتقديم المطالب الوطنية المصرية للحلفاء. فشُكل وفد متعدد الاتجاهات: حافظ رمضان (الحزب الوطني) ومحمد حسين هيكل (الاحرار الدستوريون) وأحمد ماهر (رئيس الهيئة السعدية) ومكرم عبيد (رئيس الكتلة الوفدية)، وقدّم هذا الوفد للحلفاء المجتمعين عريضة كان من بين المشاركين في اعدادها اسماعيل صدقي وأحمد لطفي السيد، وفيها المطالب التالية:

– خروج الجيوش الاجنبية كافة من مصر بعد انتهاء الحرب.
– وضع قناة السويس تحت إشراف المصريين.
– احترام حقوق مصر في السودان.
– اشتراك مصر في مؤتمر الصلح.
– الشكوى من سوء استخدام الحكم للاحكام العرفية والرقابة الصحافية.

سُلّمت هذه المذكرة بالفعل لقادة الحلفاء. فأغدق هؤلاء الوعود، ولكنها كانت مجرد وعود ريثما تنتهي الحرب. ففترة الحرب العالمية الثانية، كانت، في الحقيقة، «فترة وعود» أغدقها الحلفاء على الحركات الوطنية كافة (في البلدان العربية، في آسيا، في افريقيا...).

أحداث سنوات ما بعد الحرب

لمحة عامة: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت حركة وطنية على جانب عظيم من القوة بقيادة حزب الوفد والجماعات الماركسية والاخوان المسلمين والحزب الاشتراكي لمصر الفتاة. وجرت

مفاوضات فاشلة بين اسماعيل صدقي وبيفن (نيسان–ايار ١٩٤٦)، وأعقبها عرض فاشل لقضية مصر في مجلس الأمن (آب–ايلول ١٩٤٧)، ثم جرت مفاوضات فاشلة أخرى بين وزارة الوفد والحكومة البريطانية (حزيران–آب ١٩٥١) وانتهت باعلان مصطفى النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ١٥ تشرين الاول ١٩٥١، وتلا ذلك المقاومة الوطنية في منطقة قناة السويس كانت نتيجتها ان انقضت القوات البريطانية على رجال البوليس المصريين وأوقعوا فيهم مذبحة كبيرة، وانتهت المقاومة بحريق القاهرة يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢.

وفي أثناء هذه الفترة تفاقمت قضية فلسطين بعد أن أعلن الصهاينة قيام دولتهم في ١٤ ايار ١٩٤٨. وفي يوم ١٥ ايار ١٩٤٨، دخل الجيش المصري إلى جانب الجيوش العربية الأخرى الحرب ضد الصهيونية في فلسطين. لكن عجز القيادة وفساد الأسلحة كان سببًا في اندحاره. وهنا تكونت فكرة الثورة على النظام الملكي في رؤوس الضباط الأحرار على النحو الذي أسفر عن قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢.

اغتيال أحمد ماهر قبيل انتهاء الحرب: كان أحمد ماهر باشا أحد أقطاب السياسة والحياة البرلمانية في مصر. كان يدعو، من خلال مشاركته في تزعم «الهيئة السعدية» المنشقة عن حزب الوفد، منذ بدايات الحرب العالمية الثانية إلى المشاركة المصرية فيها عبر إعلان الحرب على ألمانيا وايطاليا، وحجته في ذلك انه لا يجوز ترك الامور بيد بريطانيا فتعتبر نفسها حامية لمصر ومدافعة عنها.

لكن دعوة ماهر لم تلق قبولًا، خاصة وأن الملك فاروق وحاشيته وقسمًا عريضًا من المصريين كانوا يعولون على انتصار هتلر وتخلصهم بعد ذلك من الانكليز.

عند نهايات الحرب، كان ماهر قد ترأس حكومة مناوئة للوفد تضم «السعديين» والاحرار والحزب الوطني وكتلة أخرى منشقة عن الوفد. ودعا ماهر إلى إعلان مصر الحرب على دول المحور، وكان السبب في ذلك، هذه المرة، ان الاميركيين اتصلوا به وأعلموه أن مؤتمرًا دوليًا سوف يعقد في سان فرنسيسكو لايجاد بديل لعصبة الامم، ولن تشارك في ذلك المؤتمر وفي تأسيس البديل سوى الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا وايطاليا واليابان. وكانت الجلسة البرلمانية التي ناقشت ذلك الموضوع هي آخر جلسة شارك فيها أحمد ماهر. إذ إنه بعد أن ألقى كلمته الداعية إلى إعلان الحرب، وبعد أن استمع إلى آراء بعض النواب المعارضين، توجه إلى قاعة مجلس الشيوخ، حيث كان ينتظره في البهو الفرعوني أشخاص سارعوا إلى إطلاق الرصاص عليه فأردوه (لم يمنع اغتيال ماهر مصر من أن تعلن الحرب على المانيا بعد ايام قليلة من هذا الاغتيال، وتحضر مؤتمر سان فرنسيسكو (في ٢٥ نيسان–٢٦ حزيران ١٩٤٥، وتعتبر دولة مؤسسة للامم المتحدة).

تبخرت الوعود الانكليزية وعادت الحركة الوطنية إلى زخمها وسلسلة من الاغتيالات: بعد انتهاء الحرب، تبخرت وعود الانكليز، وراحوا يسوفون. فانتفضت الحركة الوطنية من جديد، وعرفت مصر فترة جديدة من الاضطراب، وسادت خريف ١٩٤٥ سلسلة من التحركات التي جمعت بين التيارات والنزعات كافة، وجعلت الحكومة المصرية نفسها تتجرأ على مجابهة الانكليز. فطالبت رسميًا بإلغاء العديد من بنود معاهدة ١٩٣٦، ثم توالت سلسلة من عمليات الاغتيال، ومن بينها محاولة اغتيال الوزير أمين عثمان (اتهم بها أنور السادات)، ووصل قتل الاجانب إلى ذروته (شباط وايار ١٩٤٦)، في وقت أخذ الرأي العام الاجنبي، وخصوصًا الاميركي، ينظر بعين الغضب إلى مواصلة الانكليز سياسات تعود إلى عهود فائتة. فأعلن الانكليز في ٧ ايار ١٩٤٦ قبولهم بمبدأ الجلاء عن مصر، وبدأت قواتهم الانسحاب من «القلعة»، وأنزلوا، في ٢ حزيران ١٩٤٦، العلم الانكليزي عن ساريته في باحة القلعة. فكان يومًا مؤشرًا على حصول مصر على استقلالها.

اغتيال النقراشي (٢٨ كانون الاول ١٩٤٨): بعد اغتيال أحمد ماهر، كلف القصر رفيقه في زعامة «السعديين» محمود فهمي النقراشي تأليف الحكومة. فمارس النقراشي سياسة القمع ضد الطلاب والعمال وأفراد الشعب الذين كانوا يزيدون من تحركهم ضد الوجود البريطاني. فبدا النقراشي بذلك منقلبًا على نفسه، إذ عُرف عنه في السابق انه كان يتخذ المواقف التي كانت تلقى كل الترحيب من الحركة الوطنية، ما جعله مقربًا من سعد زغلول. ووصلت سلسلة عمليات القمع التي انتهجها إلى الذروة مع حادثة كوبري عباس التي أسفرت عن سقوط العديد من الطلاب قتلى وجرحى. وكانت النتيجة أن ضحّى الملك بالنقراشي وحكومته، وعين اسماعيل صدقي رئيسًا للحكومة الجديدة، غير ان وزارة صدقي لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما عاد النقراشي إلى الحكم مرة أخرى في نهاية ١٩٤٦، وبدأ سلسلة من التحركات على صعيد مجلس الأمن في سبيل إخراج البريطانيين من مصر. وكان ذلك في الوقت الذي راحت فيه جماعات الاخوان المسلمين، وغيرها من الجماعات «المتطرفة» تنشط عبر العديد من أعمال العنف، وهي الاعمال التي وصلت إلى ذروتها يوم تمّ اغتيال النقراشي في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨. وكان النقراشي قد أصدر أمرًا، قبل ثلاثة اسابيع، بحل جماعة الاخوان ا لمسلمين ومصادرة ممتلكاتها، وذلك على أثر مقتل اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة. وقبل ذلك ايضًا بنحو شهر واحد كان مصطفى النحاس باشا قد تعرّض لمحاولة اغتيال نجا منها.

الملك فاروق يسارع إلى توقيع الهدنة مع اسرائيل في رودس: بعد الهزائم التي نزلت بالجيوش العربية، واعلان قيام دولة اسرائيل، وتوالي الاعترافات الدولية بها، أخذت الأنظار العالمية تشخص ناحية مصر؛ فهي كبرى الدول العربية، ومقر جامعة الدول العربية وصاحبة النفوذ الأكبر عليها.

الملك فاروق، تحت ضغط الانكليز ورقابتهم، لم يبد كبير اهتمام بالأهمية المعلقة عالميًا على موقف بلاده، وسارع إلى التوقيع على الهدنة مع اسرائيل في جزيرة رودس يوم ٢٤ شباط ١٩٤٩. والسبب في هذه السرعة لم يكن الضغوط العالمية على قدر ما كان تنافسه مع العواصم العربية، وخصوصًا مع عمان. فكان الملك فاروق، منذ ايلول ١٩٤٨، قد بعث بمندوب له يتصل بالاسرائيليين– عن طريق الانكليز– للوصول إلى توقيع الهدنة معهم، لأنه كان يعرف، وايضًا عن طريق الانكليز، ان الملك عبد الله (عاهل الاردن) كان بدوره يسعى إلى توقيع هدنة مع اسرائيل، الأمر الذي قد يخفف من أهمية مصر على الصعيد «العربي» كما على الصعيد الدولي. وهكذا راحت عمان والقاهرة تفاوضان اسرائيل في وقت واحد وبصورة سرية في مرحلة أولى. أما المفاوضات المصرية–الاسرائيلية العلنية فإنها بدأت خلال النصف الاول من كانون الثاني ١٩٤٩.

جرت هذه المفاوضات في فندق في جزيرة رودس، وكان الوسيط الدولي في غضون ذلك الكونت برنادوت، إذ كانت تجري المفاوضات بطريقة غير مباشرة (كما في اتفاقيات الهدنة الأخرى مع الدول العربية). تعثرت في البدء، فاغتيل في أثرها برنادوت ليخلفه رالف بانش الذي لعب دورًا توفيقيًا أدى إلى توقيع اتفاقية الهدنة في ٢٤ شباط ١٩٤٩، وقد وقعها عن الجانب المصري العقيد محمد سيف الدين والعقيد محمد كامل الرحماني، وعن الجانب الاسرائيلي والتر إيتان وإيغال يادين والياس ساسون متضمنة ١٢ مادة وثلاثة ملاحق. حددت المواد خط الهدنة وكيفية تبادل الأسرى وتشكيل اللجنة المشرفة على تنفيذ الاتفاقية من سبعة اعضاء: ثلاثة من كل طرف ورئيس هو رئيس هيئة أركان المراقبة الدولية. أما الملاحق الثلاثة فقد حدد أولها طريقة انسحاب الجيش المصري من الفالوجا فعين موعدها في ٢٦ شباط ١٩٤٩، وحدد طريق الفالوجا–عراف سويدان–بربرة غزة ثم رفح كطريق وحيدة للانسحاب، كما اشترط أن يقدم المسؤول عن القوات المصرية خطة الانسحاب إلى رئيس أركان هيئة الامم المتحدة قبل بدء العملية بـ٤٨ ساعة. أما الملحق الثاني فقد حدد الجبهتين الغربية والشرقية في

فلسطين، بينما حدد الثالث نوعية وكمية قوات الدفاع سواء البرية أم الجوية أم البحرية منها بحيث لا يسمح في مناطق تواجدها بإنشاء مطارات أو منشآت عسكرية أو قواعد بحرية.

كان من أهم نتائج هذه الاتفاقية ضم النقب وجنوبه وشرقه إلى اسرائيل. وبتوقيع مصر على هذه الاتفاقية تبعتها الدول العربية واحدة تلو أخرى (لبنان، الاردن، سورية).

إلغاء معاهدة ١٩٣٦، مقاومة، حريق القاهرة (١٩٥٢): في ١٥ تشرين الاول ١٩٥١، أعلن رئيس الحكومة مصطفى النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦، فقامت المظاهرات ضد الملك والانكليز، وقامت موجة من النشاط الشعبي بتنظيم حركة فدائية ضد المعسكرات البريطانية.

وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٢، حاصرت القوات البريطانية مبنى محافظة الاسماعيلية وقصفته بالمدافع، فسقط من رجال الشرطة المحاصرين بالمبنى نحو ٥٠ وجرح ٨٠ بعد مقاومة بأسلحة غير متكافئة.

في صباح اليوم التالي، شهدت القاهرة مظاهرات حاشدة شارك فيها رجال شرطة، ونادت بسقوط الملك والانكليز. وبدأت الحرائق في ميدان الأوبرا، ثم عمت وسط المدينة، وانتقلت إلى أطرافها جنوبًا في شارع الهرم، وشمالاً حتى الفجالة. ولم يأت المساء إلا وكانت الحرائق قد أتت على: ٣٠٠ متجر، ٣٠ من إدارات الشركات الكبرى وبنك باركليز، ١١٧ من الشقق السكنية ومكاتب الاعمال، ١٣ فندقًا كبيرًا منها «شبرد» و«متروبوليتان»، ٤٠ دارًا للسينما، ٨ معارض كبرى للسيارات، ١٠ متاجر للسلاح، ٧٣ مقهى ومطعمًا وصالة، ٩٢ حانة، و١٦ ناديًا، وبلغ عدد القتلى ٢٦ والجرحى نحو ٥٥٢.

ترتب على الحريق إعلان الاحكام العرفية وإقالة حكومة الوفد (مصطفى النحاس باشا) وتصفية حركة الفدائيين في القناة واعتقال العناصر الوطنية والثورية من الوفديين والشيوعيين والاشتراكيين ومصادرة صحفهم. اتخذ الملك الحريق سببًا للتخلص من خصومه السياسيين بحملة الاعتقالات التي تمت وبتقديم أحمد حسين، زعيم الحزب الاشتراكي، للمحاكمة بتهمة التحريض على الحريق.

حامت الشبهات حول الملك والانكليز في تدبير حادث الحريق، لما ترتب عليه من قلب ميزان القوى السياسية مؤقتًا لصالحهما. أساس الشبهة: تقاعس البوليس السياسي التابع للملك عن محاولة حفظ الأمن، واحتجاز الملك ٦٠٠ من قادة الجيش والشرطة في قصره بدعوى اشتراكهم في احتفاله بمولد ولي عهده، وعدم استجابة محمد حيدر، قائد الجيش، لطلب فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية، إنزال الجيش لحفظ الأمن، فلم يستجب إلا في المساء بعد تمام الحريق؛ ثم ما لوحظ من تجول عناصر مشبوهة بأدوات التكسير والمواد السريعة الاحتراق. وعاشت مصر بعدها ستة أشهر في ظلام العنف وإرهاب السلطة، ثم قامت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ (موسوعة السياسة، ج٢، ط١، ١٩٨١، ص٢٥٠).

ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢
عهد جمال عبد الناصر
١٩٥٤–١٩٧٠

الضباط الأحرار: كان من إيجابيات معاهدة ١٩٣٦ أنها رفعت يد الانكليز عن الجيش، ما أدى إلى إدخال اعداد كبيرة، نسبيًا، من أبناء الطبقات الوسطى إلى الكلية الحربية بعد أن كان الدخول إليها موقوفًا على أبناء البشاوات والطبقات العليا في المجتمع.

ونتيجة لذلك، بدأت تعتمل داخل الجيش تيارات سياسية فاعلة (الحزب الوطني، الاخوان المسلمون، متعاطفون مع الشيوعيين...) صاحبها تململ ونقمة وشعور بالمهانة من سياسة الملك ونفوذ الانكليز، الشعور الذي وصل إلى ذروته في حرب فلسطين (١٩٤٨) والتقاعس الرسمي العربي، حيث كان مثله الصارخ في مصر، المتمثل بصفقة الأسلحة الفاسدة التي رعاها الملك فاروق، وعودة الجيش



المصري مهزومًا، ما أضاف عاملًا جديدًا إلى العوامل التي كانت تعتمل داخل المؤسسة العسكرية، فكثف بعض ضباطها من اجتماعاتهم وتصوراتهم ومخططاتهم لإحداث التغيير.

الرواية التاريخية الغالبة على تأريخ بداية تنظيم الضباط الاحرار هي القائلة بأن هذا التنظيم بدأ في اواخر ١٩٤٩ حين جمع الضابط جمال عبد الناصر اللجنة التأسيسية المكونة من خمسة ضباط هم، إلى جانب جمال عبد الناصر، خالد محي الدين، كمال الدين حسين، عبد المنعم عبد الرؤوف وحسن ابراهيم. واكتمل الشكل التنظيمي للحركة وأطلق عليها إسم «الضباط الاحرار» عام ١٩٥٠، حين زيد أعضاء اللجنة التأسيسية إلى ١٠ باضافة صلاح سالم، عبد اللطيف البغدادي، عبد الحكيم عامر، أنور السادات وجمال سالم، وانتخب جمال عبد الناصر رئيسًا للجنة التنفيذية. وكان اللواء محمد نجيب محسوبًا على الضباط الاحرار، وإن لم يحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية بسبب مراقبة أجهزة النظام له، إذ كان من الضباط الوطنيين وذا شعبية واسعة بين ضباطه وجنوده. (راجع باب «زعماء»).

اتخذ تنظيم الضباط الاحرار شكلا مستقلًا عن القوى السياسية خارج الجيش، وإن كان بعض أعضاء اللجنة لم يقطعوا صلاتهم التنظيمية القديمة: كمال الدين حسين بالاخوان المسلمين، خالد محي الدين بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، أنور السادات ببعض رجال السلطة والبعض يقول بالاخوان المسلمين ايضًا، جمال عبد الناصر بمختلف القوى.



صورة جامعة لأعضاء مجلس قيادة الثورة الاصليين عام ١٩٥٢.
في الصف الأمامي، من يمين الصورة: أنور السادات، صلاح سالم، عبد الحكيم عامر، محمد نجيب، جمال عبد الناصر، عبد اللطيف البغدادي.
في الصف الخلفي، من يمين الصورة: زكريا محي الدين، حسن ابراهيم، كمال الدين حسين، جمال سالم، خالد محي الدين، حسين الشافعي.

وقد غلب على التركيب الاجتماعي للضباط الاحرار الانتماء إلى البورجوازية الصغيرة، مع نسبة قليلة تنتمي إلى البورجوازية المتوسطة. وكانوا، باستثناء محمد نجيب، من الرتب الصغيرة في صفوف الضباط، إذ كانت تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٤٠ سنة. وكان محرّكهم الأساسي الهمّ الفلسطيني حين عاد الجيش المصري مقهورًا من حرب ١٩٤٨ وانتشار أخبار فضائح النظام الملكي في صفقة الأسلحة الفاسدة، والهمّ الوطني المصري حيث كانت وطأة معاهدة ١٩٣٦ وما أعطته من امتيازات لبريطانيا ووجود عسكري لقواتها على القناة عامل تحريض مستمر ضد الاستعمار، والهمّ الاجتماعي اذ واجهت مصر في كانون الثاني ١٩٥٢ تدهور أسعار القطن وتفاقم نقمة الفلاحين، فقامت عدة انتفاضات فلاحية في مزارع الاقطاعيين.

المنشور الاول (شباط ١٩٥٠) والمواجهات الأولى (كانون الثاني ١٩٥٢): أول منشور للضباط صدر في شباط ١٩٥٠ بعنوان «الجيش ينذر» وتوقيع «الضباط الاحرار»، وتركّز حول الاسلحة الفاسدة التي جُهز بها الجنود المصريون في حرب فلسطين. ثم توالت المنشورات التي كانت تطبع في بيوت بعض الضباط ضد قيادة الجيش، واستقر الرأي على إيكال الطباعة لأجهزة الحركة الديمقراطية (حدتو) بواسطة بعض الضباط المتعاطفين معها: خالد محي الدين، أحمد حمروش وأحمد فؤاد.

وأولى المواجهات التي اشترك فيها الضباط الاحرار: تعاطفهم ومساعدتهم لحرب الفدائيين في حرب القتال؛ ثم مواجهتهم مع الملك في انتخابات نادي الضباط (٣ كانون الثاني ١٩٥٢) حين نجح محمد نجيب وفشل مرشح الملك حسين سري عامر؛ ثم محاولة مجموعة من الضباط، على رأسهم عبد

الناصر، اغتيال حسين سري عامر (٨ كانون الثاني ١٩٥٢).

برنامج النقاط الست: واجه الضباط الاحرار حوادث «حريق القاهرة» (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢) بارتباك، إذ طالب البعض (منهم عبد اللطيف البغدادي) بالتحرك الفوري، ورأى البعض الآخر ان الوضع لم يكتمل بعد. إلا انه كان للحريق تأثير شديد على الجميع إذ دفعهم إلى صياغة برنامج «النقاط الست» (عُرف في ما بعد بـ«الاهداف الستة للثورة») والتفكير الجدي بالتحرك العملي. والنقاط الست هي:

١– القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة.
٢– القضاء على الاقطاع.
٣– القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
٤– إقامة عدالة اجتماعية.
٥– تكوين جيش وطني قوي.
٦– بناء حياة ديمقراطية سليمة.

(صيغت هذه النقاط في بيان بادىء الأمر، وفي ٢٨ آذار ١٩٥٥ أُعلن عنها أنها «المبادىء الأساسية للثورة»).

حركة الأيام الأخيرة قبل ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢: زاد الضباط الاحرار من اتصالاتهم بالقوى السياسية الداخلية، وخصوصًا بـ«حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) والاخوان المسلمين. كما أجرت حركة الضباط اتصالات بالقوى الخارجية مستفيدة من وجود ضابط في المخابرات المصرية (علي صبري) الذي أبلغ الملحق البحري الاميركي بتحرك الضباط الاحرار، وطلب منه امتناع الدول الاجنبية عن التدخل (الجدير ذكره، هنا، أن المتتبع لتاريخ ثورة تموز ١٩٥٢، يلاحظ أن المؤرخين، وخصوصًا الذين كتبوا «مذكراتهم» من سياسيي تلك الفترة، المؤيدين للثورة، تجاهلوا، أو مرّوا بسرعة على اتصال حركة الضباط بـ«السفارة الاميركية» مقصّرين هذا الاتصال باتصال علي صبري بالملحق البحري الاميركي؛ في حين أن الآخرين أوردوا ما يفيد أن هذه الاتصالات بالسفارة الاميركية واتصالاتها بالحركة تكررت مرات عديدة حتى أسفرت عن «تشجيع اميركي للحركة على أن تمضي في طريقها، مستندين إلى وقائع دولية، في حينه، أساسها تحرك الدبلوماسية الاميركية لإنهاء كل نفوذ بريطاني–وفرنسي– في المنطقة وإحلال النفوذ الاميركي محله).

أما عن حركة الضباط في الايام الأخيرة السابقة ليوم اعلان الثورة، فقد جاء في «موسوعة السياسة» (ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٧٢٦):

«لقد كان قرار الملك بحل مجلس إدارة نادي الضباط الذي يسيطر عليه الضباط الاحرار في ١٧ تموز ١٩٥٢ صدمة للضباط جعلهم يفكرون بعمل شيء ما. فرأى البعض إرسال برقيات احتجاج من الضباط إلى الملك، ورأى البعض الآخر احتلال النادي بالقوات المسلحة، ومال فريق ثالث إلى تجميع كبار الضباط واعتقالهم وفرض الشروط على الملك. كما عادت للظهور فكرة الاغتيالات، وتشكلت مجموعات لهذه الغاية بين المتحمسين منتظرة أوامر الهيئة القيادية.

«ولقد كان اجتماع الهيئة القيادية للضباط في ١٩ تموز حاسمًا في اختيار طريق الانقلاب، خاصة بعدما شعر الضباط بأنهم أصبحوا مراقبين، وعرفوا بأن السراي قد تقدم على اتخاذ قرارات ضدهم، وكلف زكريا محي الدين باعداد خطة الانقلاب.

«وبعد أن كان التوجه العام للضباط الاحرار أن يبدأوا تحركهم في عام ١٩٥٥، فإن حريق القاهرة دفعهم لتقريب الموعد واختيار تشرين الثاني– موعد اجتماع البرلمان– موعدًا أوليًا له، لكن إقالة هيئة نادي الضباط قرّب الموعد إلى ١٥ آب حين يكون الضباط قد استلموا مرتباتهم (...) وكانت معلومات محمد نجيب، بعد مقابلته لمحمد هاشم– وزير الدولة وصهر حسين سري عامر– والمتضمنة نية الملك بتوجيه ضربة للضباط الأحرار السبب الأهم في اختيار ٢٢ تموز موعدًا لتنفيذ الحركة، ثم أجل يومًا واحدًا لاستكمال الاعداد (...) وكان البكباشي

جمال عبد الناصر يقود الحركة وينسّق بين التحركات بينما كان اللواء محمد نجيب في بيته، حسب رأي اللجنة القيادية».

ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢: في منتصف ليلة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢، نجحت حركة الضباط الاحرار في الاستيلاء على مبنى هيئة أركان الجيش في كوبري القبة (القاهرة) ومراكز القيادة والاذاعة، واعتقال بعض الوزراء وكبار القادة. وفي الساعة السابعة من صباح ٢٣ أذاع اللواء محمد نجيب بيانًا أعلن فيه قيام الحركة التي «تستهدف صالح الوطن». وفي اليوم نفسه، خضع الملك لطلب الثورة تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة، بعد استقالة وزارة أحمد نجيب الهلالي. وفي ليلة ٢٣–٢٤ تموز قررت القيادة عزل الملك. وفي ٢٦ تموز أبحر الملك فاروق على اليخت «المحروسة» قاصدًا ايطاليا بعد كتابة وثيقة التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني.

وبرزت ازدواجية في الحكم قوامها وزارة برئاسة علي ماهر، ومجلس قيادة الثورة المكون من اللجنة القيادية للضباط الاحرار مع إضافة ٥ ضباط لعبوا دورًا كبيرًا في إنجاح الحركة، وهم: محمد نجيب، يوسف صديق، زكريا محي الدين، حسين الشافعي وعبد المنعم أمين.

هذه الازدواجية لم تدم لأكثر من ستة أسابيع، إذ استقال علي ماهر في ٧ ايلول، وشكل محمد نجيب وزارة جديدة كان العسكري الوحيد فيها، وضمت ٦ وزراء من الحزب الوطني ووزيرين من الاخوان المسلمين وعددًا من المستقلين.

وقد اتخذت حركة الضباط الاحرار عدة خطوات أهمها: – إلغاء الرتب المدنية (٢ آب ١٩٥٢)، وتطهير الادارة الحكومية (٤ آب ١٩٥٢)؛ – قانون الاصلاح الزراعي الذي ألغى الملكيات الزراعية الكبيرة التي تزيد على ٢٠٠ فدان (٩ ايلول ١٩٥٢)؛ – العفو الشامل عن الجرائم السياسية (١٦ تشرين الاول ١٩٥٢)؛ – إلغاء دستور ١٩٢٣ (كانون الاول ١٩٥٢)؛ – إلغاء الأحزاب السياسية (كانون الثاني ١٩٥٣)؛ – إعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكي (١٨ حزيران ١٩٥٣).

اتجاه لإضعاف تنظيم «الضباط الاحرار» وتقوية «مجلس قيادة الثورة»: بدأت حركة «الضباط الاحرار»، كتنظيم، تضعف بعد الثورة، واجتماعاتها تقل، في حين بدأ مجلس قيادة الثورة يأخذ بزمام الأمور. والمؤشر البارز على هذا الاتجاه تمثل باعتقال بعض ضباط المدفعية (١٥ كانون الثاني ١٩٥٣) بتهمة تدبير مؤامرة لاغتيال أعضاء مجلس القيادة. وقد أدى هذا الاجراء بأحد اعضاء مجلس القيادة، يوسف صديق، إلى أن يقدم استقالته. فأُبعد إلى سويسرا، كما أدى إلى ازدياد إهمال اجتماعات الضباط الاحرار.

مؤشر آخر على هذا الاتجاه، الخلاف مع محمد نجيب: أما المؤشر الثاني، والأهم، لانتهاء دور الضباط الاحرار، كتنظيم، ودائمًا لمصلحة مجلس القيادة، فكان استقالة اللواء محمد نجيب، رئيس الجمهورية في ٢٥ شباط ١٩٥٤ احتجاجًا على اتجاه حركة الجيش نحو الدكتاتورية. إذ بعد حل الاحزاب (كانون الثاني ١٩٥٣) حلت حركة الاخوان المسلمين (١٤ كانون الثاني ١٩٥٤)، وسادت أجواء الملاحقات.

رفض سلاح الفرسان استقالة محمد نجيب وقام بتحرك مضاد لمجلس القيادة أجبره فيها على إعادة محمد نجيب للرئاسة، وخالد محي الدين لرئاسة الوزراء مع وعد بالعودة إلى الحياة الديمقراطية.

إلا أن عودة محمد نجيب للرئاسة في ٢٨ شباط ١٩٥٤، واتخاذ قرارات الانفتاح الديمقراطي في ٥ و٢٥ آذار ١٩٥٤، لم تطل كثيرًا، إذ قامت مظاهرات في ٢٨ آذار ١٩٥٤، يساندها قسم من أعضاء مجلس قيادة الثورة المعارضين لسياسة الانفتاح. وقد أضعفت هذه المظاهرات موقف محمد نجيب وأدت إلى التراجع عن تدابير آذار الديمقراطية. فاستقال خالد محي الدين وأُبعد إلى الخارج، وحدّدت صلاحيات رئيس الجمهورية محمد نجيب، وحوكم الضباط المعارضون، واعتُقل الشيوعيون، وأعفي محمد نجيب رسميًا من مناصبه (١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤) وتركزت السلطة في يد عبد الناصر وعين

رئيسًا للوزارة في شباط ١٩٥٤. وضُرب الاخوان المسلمون، خصوصًا بعد محاولتهم اغتيال عبد الناصر (تشرين الاول ١٩٥٤) بسبب معارضتهم لأحد بنود اتفاقية الجلاء الذي سمح بموجبه بعودة القوات البريطانية إلى مصر في حال حصول هجوم على أحد أطراف معاهدة الدفاع المشترك.

(انتهى تنظيم الضباط الاحرار، رسميًا، إثر صدور الدستور في حزيران ١٩٥٦ حيث تمّ إلغاء مجلس قيادة الثورة. وبإلغائه انتهى آخر ما بقي من تنظيم الضباط الاحرار وأصبحت رئاسة الجمهورية – انتخب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية في العام ١٩٥٦– هي المحور وهي القيادة).

اتفاق الجلاء (١٩٥٤) وإلغاؤه (١٩٥٦): أبرم هذا الاتفاق (أو المعاهدة) في القاهرة في تشرين الاول ١٩٥٤. بدأت مباحثاته في ٢٧ نيسان ١٩٥٣، وتوقفت بعد أقل من شهر واحد، إذ كانت المقاومة المسلحة قد استؤنفت في منطقة قناة السويس نتيجة إصرار بريطانيا على ضمان قاعدة عسكرية لها في منطقة القناة في مفاوضات المعاهدة. استؤنفت المفاوضات بوساطة من الولايات المتحدة الاميركية في تموز ١٩٥٤.

وقع الاتفاق، من الجانب المصري، كل من عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم، وعن الجانب البريطاني أنطوني ناتنغ وسفير بريطانيا في مصر ستيفنسن. وأبرم الاتفاق في تشرين الاول ١٩٥٤، وتضمن: ١– جلاء الانكليز خلال عشرين شهرًا؛ ٢– اعتراف بريطانيا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦؛ ٣– اعتراف مصر ببقاء قاعدة عسكرية بريطانية في قناة السويس تكون للاستخدام في حالة هجوم مسلح على أي من البلاد العربية (الداخلة في معاهدة الدفاع المشترك) أو على تركيا (المشتركة في حلف الاطلسي)؛ ٤– تعهد مصر بتقديم التسهيلات اللازمة للقاعدة البريطانية إذا حدث تهديد لأي من تلك البلاد. وقد حددت مدة الاتفاق بسبعة أعوام.

عارضت الاتفاق كتلة عريضة من الرأي العام المصري، خصوصًا الأحزاب التي كانت قد حُظِّرت قبل الاتفاق بمدة قصيرة، وكذلك جماعة الاخوان المسلمين. وتم تنفيذ الجلاء في حزيران ١٩٥٦، ومن ثم أممت قناة السويس التي كان من نتائجها الهجوم البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر في تشرين الاول ١٩٥٦، فأعلنت مصر على أثرها إلغاء اتفاق ١٩٥٤. ومع انسحاب الغزو الثلاثي تحررت مصر من هذا الاتفاق.

محاولة اغتيال عبد الناصر: «عندما خلعنا محمد نجيب كان رد الفعل في الشارع قويًا (...) غير أن ما أذهلني وحيّرني كان الاضطراب داخل الجيش» (عبد الكريم أبو النصر، «جمال عبد الناصر»، ملف النهار، ٦ آذار ١٩٦٨، ص٣٠؛ والعبارة للرئيس عبد الناصر التي أسر بها لصديق حميم).

ثم جاء تأليف عبد الناصر لوزارته في اليوم الاول من ايلول ١٩٥٤ باهتًا ولم يجذب إليه سوى انتباه ضئيل.

ثم جاء توقيعه لاتفاق الجلاء، الاتفاق الذي فاق معارضوه مؤيديه.

فرأى عبد الناصر أن يختبر شعبيته بالقاء خطاب سياسي جماهيري هام. فكانت شعبية كبيرة، إذ احتشد، مساء ٢١ تشرين الاول ١٩٥٤ في ميدان المنشية في الاسكندرية أكثر من ربع مليون شخص. وبعد قليل من بدء عبد الناصر لخطابه، حتى تقدم إلى الصفوف الامامية من الحضور رجل يدعى محمود عبد اللطيف، ورفع مسدسه، وأطلق ٨ رصاصات لم تصب عبد الناصر لكنها أصابت بعض المحيطين به. وأطبق رجال الشرطة على الرجل، وأكمل عبد الناصر خطابه: «... اذا حدث لي شيء فإن الثورة ستستمر... لأن كل واحد منكم هو جمال عبد الناصر ...».

وقبل أن يكمل عبد الناصر خطابه، كان رجال الشرطة قد عرفوا ان الرجل يعمل نجارًا، وانه من جماعة الاخوان المسلمين، فبدأوا حملة واسعة النطاق ضد الاخوان، وجرت حملة اعتقالات طالت الآلاف منهم، وصدر قرار بحل الجماعة، وأعلن صلاح سالم عن اكتشاف مؤامرة للاخوان

داخل الجيش، ومحاولتهم تأليب السودان على مصر. وأحرقت الجماهير دار المركز العام للاخوان في حي السلمية في القاهرة، واكتُشفت مخابىء هائلة للذخيرة لديهم. وأنشئت محكمة عسكرية على رأسها جمال سالم وبدأت محاكمة كبرى كانت إذاعة القاهرة تبث وقائعها. وذكر أحد الشهود انه بعد ان يتم اغتيال عبد الناصر واستيلاء الاخوان على السلطة، يذيع الرئيس محمد نجيب بيانًا على الأمة يطلب إليها فيه الاحتفاظ بالهدوء. وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤، أعلن التالي: «قرر مجلس قيادة الثورة إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التي كان قد كلفه القيام بها».

عام ١٩٥٥ عام خيار «مصر العربية» وانطلاقة الناصرية: كانت مصر، بقادتها، ومفكريها، واحزابها وتياراتها، تقف أمام مفترقات أربعة: مصر العربية، مصر الاسلامية، مصر الافريقية، ومصر المتوسطية (حوض البحر الأبيض المتوسط، كتاب طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر»، وتوفيق الحكيم في «عودة الوعي»، ونجيب محفوظ وحسين فوزي وجمال حمدان... وكلها تدعو إلى ضرورة ان تعمق مصر من هويتها المتوسطية–الفكرة المتوسطية، أو هوية مصر المتوسطية تلقى في السنوات الأخيرة رواجًا وتشجيعًا في مصر).

مع بداية ١٩٥٥، بدت الفكرة العربية هي الغالبة. ولهذه الغلبة عوامل عديدة أبرزها متصل بالقضية الفلسطينية:

– في ليلة ٢٨ شباط ١٩٥٥، شنت القوات الاسرائيلية غارة مفاجئة على قطاع غزة، وقتلت ٥٠ شخصًا بين مدني وعسكري. وكان عبد الناصر، حتى ذلك الحين، من أنصار تخفيض النفقات العسكرية إلى أقصى حد. لكن هذا الحادث بدّل الموقف. يقول عبد الناصر للكاتب الانكليزي ديزموند ستيوارت: «كنت مسالمًا، حتى بالنسبة إلى اسرائيل، وذلك بالرغم من التحذيرات التي صدرت عن بعض ضباطنا. وفي ليلة واحدة، ليلة ٢٨ شباط ١٩٥٥، تغير كل شيء. كان لا بد من وجود السلاح لندافع عن أنفسنا. لقد رأيت اللاجئين، وأرعبتني فكرة احتمال مشاهدة المصريين وقد اصبحوا في وضع مماثل» (عبد الكريم أبو النصر، ملف النهار، ٦ آذار ١٩٦٨، ص٣٥).

وتلت تلك الليلة ليال أخرى عديدة بين ايار وآب ١٩٥٥ شنت فيها اسرائيل عددًا من الغارات على قطاع غزة. فأدركت مصر انها عاجزة عن مواجهة اسرائيل بعمل مصري فردي.

(الجدير ذكره ان اسرائيل كانت بدأت استفزاز مصر، و«سبر غور مجلس قيادة ثورتها» لاستكشاف مدى عدائه لاسرائيل، قبل اعتدائها على غزة، وذلك من خلال سفينة شحن اسرائيلية صغيرة الحجم– سفينة بات غاليم– وصلت في ٢٩ ايلول ١٩٥٤ إلى ميناء السويس وعلى متنها عشرة بحارة؛ وبعد ساعات كان البحارة قد أصبحوا في السجن. ومن خلال شبكة التخريب التي كان وزير دفاع اسرائيل بنحاس لافون كلفها شخصيًا القيام بعمليات تخريبية في مصر. وقد اكتشف المصريون الشبكة–تموز ١٩٥٤– وكانت فضيحة كشف نيات اسرائيل: جعل السلطات المصرية تضرب اليهود المصريين، وضرب علاقات مصر بالغرب).

– العامل الثاني هو ولادة حلف بغداد. ففي ٢٤ شباط ١٩٥٥، وقع العراق وتركيا ميثاق حلف بغداد، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وايران. وسرعان ما تبين أن الحلف موجه ضد النفوذ السوفياتي وضد انتشار حركة التحرر العربي. فاستشعرت مصر أن توجهها التحرري هو المستهدف قبل سواه، فنهضت تواجه الحلف من خلال إيمانها بـ«حقيقة الكيان العربي» لترد بواسطته على الخطر الجديد.

– والعامل الثالث تمثل في تسليم دفة القيادة لجمال عبد الناصر، أكثر الداعين للخيار العربي لمصر. وأُطلق على توجهه، كتابةً وسياسةً ومواقف، مصطلح «الناصرية» (والمصطلح كان الغربيون أول مَن أطلقه Nassérisme).

كان عبد الناصر يؤمن بأن الفكرة العربية لا يمكن أن تنجح في مصر إلا إذا أدرك الشعب حقيقة

الفكرة. فكانت سلسلة الخطب والتصريحات والمقالات التي ألقاها عبد الناصر أو أدلى بها أو كتبها من أبرز الوسائل لاقناع الشعب المصري بأهمية الفكرة العربية. ويعتبر خطاب عبد الناصر عند إعلان تأميم قناة السويس أبرز نموذج في محاولة عبد الناصر إقناع شعبه بالفكرة، وتاليًا بالانتماء إليها. فالفكرة، في الخطاب تحولت إلى «القومية العربية»، حيث أعلن ان القومية العربية هي قومية المصريين وكل العرب، وأن لنا «قومية تجمعنا من الخليج إلى المحيط».

ورأى عبد الناصر ايضًا ان نجاح الفكرة العربية في مصر يتطلب أن تعلن مصر ذلك رسميًا وفي صيغة قانونية. لذلك نصت المادة الاولى من الدستور الجديد، الذي جرى الاستفتاء عليه في حزيران ١٩٥٦، على أن «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية والشعب المصري جزء من الامة العربية».

وعمدت الحكومة إلى تحويل مصر كمصدر للتوجيه السياسي العربي، وذلك من طريق المنشورات الرسمية وغير الرسمية التي كانت توزع بأرخص الأسعار. وذكر البعض أن ما طبع في سنة واحدة من الكتب والمنشورات عن العرب، وعن مصر العربية، يفوق ما طبع حول هذين الموضوعين، في مصر، خلال ثلاثين سنة ماضية. وكذلك الصحافة المصرية التي رفعت شعار العرب والعروبة. وكان قرار الحكومة تأسيس إذاعة «صوت العرب» من أقوى الخطوات لجعل الفكرة العربية في مصر حقيقة واقعة. فلعبت هذه الاذاعة دورًا مزدوجًا: ربط مصر بالدول العربية، وتعريب المصريين أنفسهم.

رفض الغرب تمويل السد العالي...: كانت مصر لا تفتأ تسعى، منذ السنتين الاولين لحكم مجلس قيادة الثورة، لتحقيق عملية بناء سد أسوان العالي، الذي كان يؤمل منه أن يحمي المناطق الزراعية المصرية من الطمي والفيضان، وأن يزوّد مصر بحاجتها من الطاقة. وكانت مصر قد توجهت طالبة العون المالي من الدول الغربية (توجه الثورة كان، في سنواتها الاولى، توجهًا يتوخى التقارب مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة). وشرعت واشنطن ولندن والبنك الدولي بدراسة الجدوى المالية للمشروع، وبدأت بالتفاوض مع المصريين بشأنه.

لكن، بعد غارات اسرائيل على غزة، وشعور قادة مصر بحاجتهم إلى التسلح، وطلبهم الأسلحة من الدول الغربية، ورفض هذه الأخيرة الطلب المصري لرغبتها في عدم الاخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، طلب عبد الناصر السلاح من الاتحاد السوفياتي، فجاءه عن طريق صفقة التسلح التشيكية.

عندها، جاء ردّ واشنطن ولندن والبنك الدولي بشأن تمويل السد سلبيًا (٢٠ تموز ١٩٥٦).

... فردّ عبد الناصر بتأميم قناة السويس: الرفض الغربي كان مفاجأة. لكن عبد الناصر، وفي غضون خمسة ايام فقط من تبلغه الرفض، قرّر الردّ بتأميم قناة السويس. الأمر الذي لم يكن الغرب يحسب حسابه، وفق ما صدر من تأريخ وتحليل حتى الآن ومن الغربيين أنفسهم. بل كانت حسابات الغرب تنصب على ترجيح ان عبد الناصر سيرى نفسه مجبرًا على الخضوع لارادته.

فكان تأميم القناة (٢٦ تموز ١٩٥٦) واحدة من المحطات الأساسية في تاريخ مصر والمنطقة والعالم. وكان لقرار التأميم شعبية مصرية وعربية هائلة، وضعت الرئيس المصري في دائرة الزعامة العربية الأكثر تأثيرًا في ساحات العواصم العربية الشعبية.

مؤتمر لندن (آب ١٩٥٦): بعد اعلان تأميم شركة قناة السويس، بنحو عشرين يومًا، أي في ١٦ آب، عقد مؤتمر في لندن دُعيت إليه ٢٤ دولة، منها ست دول آسيوية ودولتان افريقيتان و١٢ دولة عضو في الحلف الاطلسي، وثلاث في حلف بغداد وخمس في الكومنولث، وحضره علي صبري مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للشؤون السياسية، بحث فكرة تدويل «أزمة القناة» بدل بحث سبل ضمان الملاحة في القناة، واكتفى علي صبري بدور المراقب.

وأصدر مؤتمر لندن قرارًا بتدويل القناة، وشكلت لجنة لتسليم عبد الناصر القرار، ورفض دالاس وزير الخارجية الاميركي رئاستها، فعهدت إلى روبرت منزيس رئيس وزراء أوستراليا.

وفي ٣٠ آب (١٩٥٦)، أصدرت بريطانيا وفرنسا تحذيرًا لمواطنيها في مصر وسورية ولبنان. وأعلن الرئيس الاميركي، أيزنهاور، عن انزعاجه وغضبه من «تلك التصرفات». وفي ٤ ايلول، وصلت اللجنة التي شكلها مؤتمر لندن (لجنة منزيس) إلى القاهرة، وسلمت عبد الناصر قرار التدويل، فردّ بالرفض بعد خمسة أيام، وعلّق منزيس على ذلك واضعًا اللوم على الرئيس الاميركي أيزنهاور لموقفه الذي يهدّد بإفشال مهمة اللجنة. فردّ أيزنهاور، في مؤتمر صحافي، قائلًا ان الولايات المتحدة ملتزمة بحل سلمي لهذه المشكلة.

وفي ١١ ايلول (١٩٥٦)، صرّح بولغانين، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي «انها ليست مصر التي تحشد القوات وتهدد باتخاذ إجراء عسكري ضد أي دولة، بل بريطانيا وفرنسا»، ما أكدّ للعالم ان تحرك لندن وباريس السياسي انما كان مصاحبًا باستعدادات لعمل عسكري ضد مصر.

وفي ١٩–٢٠ ايلول (١٩٥٦)، عاد مندوبو دول مؤتمر لندن للاجتماع في لندن، حيث اقترح البريطاني إيدن تشكيل «جمعية المنتفعين بالقناة».

وضع دول العدوان الثلاثي: كانت بريطانيا وفرنسا، في منتصف الخمسينات تحاولان العودة إلى المنطقة بحضور عسكري يمكنهما من استعادة دور سياسي فاعل، بمواجهة معارضة اميركية (لذلك كتم البريطاني إيدن والفرنسي غي موليه عملية غزو مصر عن أيزنهاور؛ الأمر الذي حوّل الموقف الاميركي، بعد العدوان، إلى موقف علني معارض لوجود قوات الدول الثلاث–بريطانيا وفرنسا واسرائيل– في السويس).

كانت بريطانيا، في منتصف الخمسينات، تمر بأزمة اقتصادية، لدرجة انها اضطرت لطلب قروض من واشنطن (كانت تلك الحاجة المالية من الأسباب الرئيسية التي أجبرت إيدن على الرضوخ للطلب الاميركي بالانسحاب من السويس بعد العدوان).

وفرنسا كانت تواجه حرب التحرير الجزائرية التي كانت تلقى الدعم من مصر بصورة أساسية. وكانت باريس تريد قطع ذلك الشريان (أحد زعماء حرب التحرير الجزائرية، أحمد بن بللا، أكد، في لقاء متلفز في بيروت مساء ٢٧ تموز ١٩٩٧، أن «الدعم الوحيد للثورة الجزائرية جاء من عبد الناصر ومصر في سنتيها الأولين. بعد ذلك بدأ يأتيها ايضًا من جهات أخرى»).

أما اسرائيل، فكان رئيس وزرائها دافيد بن غوريون يتعرض لضغوط داخلية بهدف السماح للسفن الاسرائيلية عبور قناة السويس، وإبعاد الجيش المصري عن القناة. وكانت اسرائيل مستفيدة من الغزو بوجود قوات الطوارىء الدولية على ضفتي القناة. ومع ذلك، أحسّ بن غوريون بضرورة الحفاظ على ماء الوجه إزاء الاميركيين والرأي العام الدولي، فقال: «يجب أن لا نكون البادئين بالحملة ونقوم بدور المعتدي، بينما يبدو البريطانيون والفرنسيون كملائكة سلام يأتون بالهدوء إلى المنطقة، ولن نقبل تقسيمًا للمهام بحيث تتطوع اسرائيل بالصعود إلى منبر الخزي كي تتمكن بريطانيا وفرنسا من غسل أيديهما من ماء الطهارة» (هشام شيشكلي، كاتب وصحافي سوري مقيم في بريطانيا، «الحياة»، ٦ تشرين الثاني ١٩٩٦، ص١٨) (لكن اسرائيل عادت وبدأت بالعدوان. راجع ما يلي).

وثيقة سيفر تثبت الرواية العربية القائلة بـ«العدوان الثلاثي»: دأبت الرواية العربية، ولا تزال، على عنونة الهجوم الثلاثي (البريطاني–الفرنسي–الاسرائيلي) الذي تعرضت له مصر في خريف ١٩٥٦، بـ«العدوان الثلاثي»، في حين وصفته الرواية الغربية بـ«حملة السويس».

استمر العنوانان، وما يحملانه من معانٍ، حتى العام ١٩٩٦، حيث كان البرهان القاطع على «العدوان الثلاثي» (التآمري)، مع حصول هيئة الاذاعة البريطانية على وثيقة أطلقت عليها إسم «وثيقة سيفر» ونشرتها.

تتحدث الوثيقة تحديدًا عن اجتماع عقد في ضاحية سيفر Sèvres في المنطقة الباريسية، يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٦، أي أربعة أيام قبل شروع القوات الاسرائيلية بعدوانها على مصر. وتحمل الوثيقة ثلاثة تواقيع: توقيع دافيد بن غوريون، باتريك دين المنسق العام للاستخبارات البريطانية، وكريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسية.

تقول الوثيقة أن اجتماع سيفر هدفه إسقاط حكم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومن ثم استعادة قناة السويس عبر قيام اسرائيل بمهاجمة مصر يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ وتتجه قواتها نحو منطقة القناة. أما باريس ولندن فتنتهزان ذلك الهجوم المفاجىء وتوجهان، في اليوم التالي، إنذارًا لـ«الطرفين المتقاتلين» تدعوانهما فيه إلى سحب قواتهما من منطقة القتال. فإذا لم تستجب مصر للانذار تقوم الدولتان (بريطانيا وفرنسا) بالتحرك عسكريًا اعتبارًا من اليوم الأخير من الشهر نفسه.

وجرت الاحداث على هذا النحو المرسوم في الوثيقة.

انشغل البريطانيون، أكثر من سواهم من الغربيين، بالوثيقة. وما برز من تعليقات بريطانية عليها أثبت ارتياحهم لـ«إثبات مسؤولية أنطوني إيدن»، رئيس وزرائهم في حينه، عن الهزيمة وتخفيف العبء المعنوي عن «كاهل الامة البريطانية». ومما عبّر عن هذا المغزى جملة وردت في افتتاحية صحيفة «التايمز» في ٢٩ تموز ١٩٩٦، تقول: «لا يشعر البريطانيون دون سن الأربعين بأنهم مهزومون، ولكن بعد السويس يصعب أن نتصور أنفسنا منتصرين من جديد».

وتبارى البريطانيون في نشر الوثيقة، وفي إثبات مسؤولية أنطوني إيدن وكذبه على البرلمان، وتآمره مع فرنسا واسرائيل لاصطناع عذر لغزو مصر بعد تأميم القناة. إذ كان على اسرائيل (رغم ما قاله بن غوريون ورفض فيه الخديعة البريطانية والفرنسية بتحميل اسرائيل مسؤولية المبادرة—راجع سابقًا—، إذ يبدو أنه عاد وخضع للخطة) مهاجمة مواقع مصرية قرب قناة السويس في اليوم المحدد (٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦) ليكون ذلك مبررًا لطلب بريطانيا وفرنسا من الرئيس عبد الناصر السماح بوجود قوات بريطانية—فرنسية في المنطقة لضمان مرور السفن في القناة بحرية. وكان ذلك ما أضمره إيدن ووزير خارجيته سلوين لويد للحصول على المبرر الاخلاقي للغزو، في مواجهة معارضة الرئيس الاميركي أيزنهاور وقطاع واسع من المعارضة البريطانية وبعض كبار الضباط العسكريين البريطانيين.

العدوان الثلاثي (٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦): في مساء ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٦، بدأت اسرائيل تعبئة سرية لقواتها. وفي ٢٩ تشرين الاول، بدأ الهجوم الاسرائيلي بانزال كتيبة مظليين شرقي ممر متلا، ثم اندفعت القوات الاسرائيلية إلى داخل الاراضي المصرية بعد أن كانت قد احتلت مضائق تيران وشرم الشيخ. وقدمت بريطانيا وفرنسا انذارًا إلى مصر واسرائيل في ٣٠ تشرين الاول، وطلبتا من الطرفين وقف العمليات الحربية وانسحاب قواتهما إلى مسافة ١٠ أميال شرقي القناة وغربيها، كما طلبتا من الطرفين الرد على الانذار خلال ١٢ ساعة، على ان تقوما بالتدخل اذا لم تُنفذ شروط الانذار.

رفضت مصر الانذار رغم عدم التكافؤ الواضح في ميزان القوى العسكري، في حين قبلته اسرائيل (راجع العنوان السابق: «وثيقة سيفر»). وفي تلك الأثناء، تم عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في الاعتداء الاسرائيلي على مصر. وقدم كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مشروعًا يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية. غير ان الفيتو البريطاني—الفرنسي أسقط المشروعين. وفي ٣١ تشرين الاول، اتخذ قرار تقدمت به يوغوسلافيا يقضي باحالة الموضوع على الجمعية العامة، بعد فشل مجلس الأمن في التوصل إلى موقف منه.

وفي مساء ٣١ تشرين الاول، بدأت القاذفات البريطانية هجومها على المطارات المصرية. وقررت القيادة المصرية على الاثر سحب قواتها من سيناء وتجميعها في منطقة القناة كي لا يتم تطويقها وتعريضها للضربات الجوية. واستمرت الغارات الجوية حتى يوم ٥ تشرين الثاني، حين تم إنزال المظليين البريطانيين والفرنسيين ودارت معركة بور سعيد.

كانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد قررت في ٢ تشرين الثاني وقف إطلاق النار وسحب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء خطوط هدنة ١٩٤٩. وهبت مظاهرات الاحتجاج في أنحاء العالم العربي والعالم، ونسفت أنابيب البترول ومحطات الضخ التابعة لشركة نفط العراق البريطانية.

وفي مساء ٥ تشرين الثاني، تقدم الاتحاد السوفياتي من الولايات المتحدة باقتراح للقيام بعمل عسكري مشترك لوقف العدوان، غير أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح السوفياتي. فقام السوفيات بتوجيه إنذار إلى بريطانيا وفرنسا، وهددوا بضرب لندن وباريس بالصواريخ. إلا ان الولايات المتحدة عارضت بقوة العدوان الثلاثي إلى حد أنها وجّهت هي الأخرى إنذارًا مبطنًا بالتهديدات العسكرية لأطراف العدوان الثلاثة. فاضطرت هذه الأخيرة إلى القبول بقرار الامم المتحدة بوقف إطلاق النار في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦.

نهاية العدوان الثلاثي ونصر سياسي كبير لمصر: أسفر العدوان الثلاثي عن هزيمة عسكرية للجيش المصري الذي وقع تحت عامل المباغتة التامة من جيوش البلدان الثلاثة المعتدية. والهزيمة العسكرية هذه عوّضت عنها، عسكريًا كذلك، العمليات اليومية التي قامت بها «المقاومة الشعبية».

أما سياسيًا، فقد حققت مصر نصرًا كبيرًا على دول العدوان، بفضل عوامل عديدة، في مقدمتها: صمود مصر وعدم رضوخها لشروط دول العدوان، ووقوف الشعوب العربية، وكذلك معظم الدول العربية والعالمثالثية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى جانبها. سورية قطعت علاقتها مع فرنسا وبريطانيا، كما نسفت جميع أنابيب البترول. والسعودية أوقفت شحن البترول ومنتجاته إلى ذينك البلدين. وفي الاردن أعلنت التعبئة العامة وحالة الطوارىء وقُطعت العلاقات السياسية مع فرنسا، وأُلغيت المعاهدة الاردنية البريطانية.

نزلت أولى وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في بور سعيد لتغطية انسحاب القوات البريطانية ابتداء من ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦. وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٥٦، أنجزت بريطانيا وفرنسا سحب قواتهما من منطقة الخليج (كما انسحبت القوات الاسرائيلية من قطاع غزة والاراضي المصرية يوم ٦ آذار ١٩٥٧، بعد مماطلة انتهت بعد ان تعهدت مصر شفهيًا للولايات المتحدة بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد اسرائيل، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة). وبموجب التسوية وُضعت قوات دولية في خليج العقبة وشرم الشيخ.

اعتبرت حرب ١٩٥٦ نقطة تحول في تاريخ المنطقة. إذ على الرغم من أن نتائجها العسكرية كانت لغير صالح مصر فإن نتائجها السياسية أدت إلى تصاعد حركة القومية العربية (والناصرية) وتصفية المواقع المتبقية للاستعمار البريطاني والفرنسي القديمة. وخرجت زعامة عبد الناصر من الامتحان—العدوان الثلاثي معززة ليس في داخل مصر وحدها ولا في العالم العربي وحده. بل في أنحاء العالم الثالث كافة الذي بدا شريكًا على خارطة الألعاب السياسية الدولية. ومما زاد في الأزمة السياسية التي وقعت فيها بريطانيا وفرنسا أن الولايات المتحدة وضعت برنامج عون طارىء موضوعه تزويد اوروبا بما يحتاج إليه من مواد بترولية تعويضًا عن توقف الملاحة في قناة السويس (وجدت بريطانيا وفرنسا أنفسهما مسؤولتين عالميًا وماديًا عن انسداد مجرى القناة بفعل تراكم ٤٦ باخرة أُغرقت في القناة وجعلتها غير قابلة للاستخدام).

الحياد الايجابي وعدم الانحياز وانتخاب عبد الناصر رئيسًا للجمهورية: المرة الأولى التي استعمل فيها عبد الناصر عبارة «الحياد الايجابي» كانت في ايلول ١٩٥٦ بعد مؤتمر بريوني (يوغوسلافيا) الذي عقد في منتصف تموز، وضم تيتو ونهرو وعبد الناصر ونادى بالحياد الايجابي والتعايش السلمي. وفي آذار ١٩٥٧ ربط عبد الناصر بين سياسة مصر وبين القومية العربية، وبينهما وبين السعي لحمل

العرب جميعًا على المحافظة على سياسة الحياد الايجابي. وقال عبد الناصر إن الدفاع عن المنطقة يجب ان ينبعث منها من غير الاشتراك مع أية دولة كبرى. وهدّد باستخدام جميع موارد المنطقة لتحقيق الاهداف التي يراها ضرورية للأمة العربية. والعنصر الرئيسي في المفهوم العربي عن الحياد لم يتمثل لا في السلام العالمي ولا في المسؤولية الدولية بل في أولوية الاستقلال القومي وتقرير المصير وعدم التدخل. وهكذا أصبح الحياد الايجابي هو المظهر الخارجي للهدف الثوري العربي أو للناصرية. وقد نشأ هذا المفهوم العام بتأثير من الجو العام الذي كان يسود العلاقات الدولية بسبب الحرب الباردة، وقد تجسّد بشكل عملي لأول مرة في مؤتمر باندونغ (راجع «أندونيسيا»، ج٣، ص٢٧٩).

مؤتمر باندونغ (عقد في نيسان ١٩٥٥)، ذهب إليه عبد الناصر بعد أن شنت السلطات المصرية حملة اعتقالات واسعة ضد الشيوعيين المصريين. وقد خرج عبد الناصر من هذا المؤتمر أحد أبطال العالم الآسيوي الافريقي، و«العالم الثالث»، وأكسبه ذلك مزيدًا من النفوذ المعنوي في العالم العربي.

ثم جاءت صفقة الأسلحة التشيكية، التي أعلنت في ايلول ١٩٥٥ (وأعلنها عبد الناصر في خطاب ألقاه في نادي الضباط في الزمالك ليلة ٢٧ ايلول ١٩٥٥) لتزيد من شعبية الرئيس المصري. ويصف جورج فوشيه في كتابه عن عبد الناصر ما حدث في العالم العربي إثر اعلان الصفقة: «فبين عشية وضحاها، بلغت شعبية عبد الناصر ذروة لم تبلغها من قبل شعبية أي زعيم عربي آخر. لقد أصبح في نظر العرب صلاح الدين الجديد (...)». وعلق أحد الدبلوماسيين الاميركيين على ذلك بقوله: «لو أن عبد الناصر رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في لبنان أو سورية أو الاردن اليوم، لانتخبه الناس هناك بالاجماع» (نقلهما عبد الكريم أبو النصر، ملف النهار، ٦ آذار ١٩٦٨، ص٤١).

في هذه الأجواء، وفي أجواء تكرار عبد الناصر لسياسة الحياد الايجابي ولعبارته الشهيرة: «نسالم مَن يسالمنا ونعادي مَن يعادينا»، جرى في ٢٣ حزيران ١٩٥٦ الاستفتاء على الدستور المصري الجديد،

قادة دول عدم الانحياز: من يمين الصورة الرئيس اليوغوسلافي تيتو، والهندي نهرو، والمصري عبد الناصر.

فكانت نسبة مؤيديه ٩٩,٨٪ من عدد الاصوات، كما جرى انتخاب عبد الناصر رئيسًا للجمهورية بعد أن نال ٩٩,٨٤٪ من الاصوات.

بعد استعمال عبد الناصر العبارة «الحياد الايجابي» لأول مرة في بريوني، عادت ووردت في البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربي في ٢٧ شباط ١٩٥٧، وجاء فيه: «إن الدول العربية المجتمعة تؤكد عزمها على تجنيب الأمة العربية الحرب الباردة والبعد بها من منازعتها والتزامها سياسة الحياد الايجابي محافظة بذلك على مصالحها القومية. وكذلك تؤكد أن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الامة العربية على هدي أمنها الحقيقي وخارج الاحلاف العسكرية...».

وحدة مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة): (راجع «سورية»، ج١٠، ص٩٤-٩٧؛ وإضافة إليه):

مع تحقيق وحدة مصر وسورية وقيام دولة «الجمهورية العربية المتحدة» بلغت الناصرية ذروتها.

ففي صيف ١٩٥٧، تعرضت سورية لضغط من الولايات المتحدة وتركيا واسرائيل. هذه الاخيرة أخذت تدعي ان سورية تحشد جيوشها على حدودها وطالبت بحمايتها. وتركيا حشدت جيوشها على طول الحدود السورية الشمالية وقامت بمناورات عسكرية ضخمة. والولايات المتحدة نقلت اسطولها السادس إلى شرق البحر المتوسط وأخذ يمر بالقرب من الموانىء السورية.

وفي أجواء ارتسام هذا القوس من الخطر الذي يطبق على سورية، ارتفع صوت عبد الناصر: «إن مصر ستقف بجانب سورية إلى غير حد وبدون أي قيد أو شرط، ومهما تكن تطورات الضغط على سورية فإن شيئًا واحدًا يجب ان لا يغيب عن الأذهان، ذلك ان جميع إمكانات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية تساند سورية في معركتها بل معركتنا نحن، معركة القومية العربية».

كان هذا الحادث، مع محاولات البعث في سورية حيث كانت هناك خشية من سيطرة الشيوعيين على البلاد، من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تحقيق الوحدة والتوقيع عليها بين الرئيسين المصري والسوري في الاول من شباط ١٩٥٨، ثم إجراء الاستفتاء الشعبي في ٢١ شباط. فكانت الوحدة أكبر انتصار للناصرية، إذ كانت خطوة عملية تقوم بها دولتان عربيتان لتحقيق الوحدة العربية.

لكن سرعان ما تضافرت عوامل داخلية تطبيقية، وعوامل خارجية عربية وأجنبية، أجهضت الوحدة وانفصلت الدولتان في ٢٨ ايلول ١٩٦١. فكان ذلك ضربة قاسية للناصرية التي وجدت نفسها تعود القهقرى، تعود إلى دائرة الأماني والآمال، ولكنها المصدومة هذه المرة.

كاتبان ومفكران عربيان، عبد الغني البشري ود. منيف الرزاز، لخّصا أسباب «نكسة الانفصال»:

البشري في كتابه «أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية»، يقول: «لم تكن الوحدة التي قامت بين مصر وسورية تمثل وحدة قومية تمامًا تقوم على وعي مدرك مكتمل لدى الجماهير بقدر ما كان العامل السياسي هو المحرك الأساسي لاتمامها في ذلك الحين، فجاءت الوحدة تسبق مستوى الوعي العربي السياسي القائم (...) قامت الوحدة، إذًا، فورية وسريعة دون أن تستكمل التمهيد اللازم لها، ولم توضح الأسس الحقيقية قبل إقامة إطارها الدستوري، ودون أن يكون هناك اساس فكري أو اجتماعي...».

د. منيف الرزاز، في كتابه «التجربة المرة»، يقول: «إن كل أخطاء الوحدة لم تكن لتبرر الانفصال. لكنها كانت وكأنها تمهد للرجعية ان تضرب ضربتها القاصمة، وفي وقت تخلت دولة الوحدة عن الدعم المنظم للجماهير واستبدلت به حكم الموظفين البيوقراطي وحكم أجهزة القمع، وأبعدت كل عقائدي مؤمن مناضل، وقرّبت الانتهازيين والمنافقين، وجعلت الحديث عن الشعب ديدنها، لكن لا عن هذا الشعب الموجود الحي القائم بالفعل، بل عن شعب ما ورائي في ذهنها يعكس ما تتصوره هي وتنتفع به...».



الرئيسان المصري (جمال عبد الناصر) والسوري (شكري القوتلي) لدى اعلانهما، في دمشق عام ١٩٥٨، وحدة مصر وسورية.

عبد الناصر في اليمن: قامت في اليمن ثورة ضد الإمام بدر في العام ١٩٦٢، وأُعلنت الجمهورية العربية اليمنية (٢٦ ايلول ١٩٦٢). لكن البلاد شهدت حربًا أهلية، بين الملكيين والجمهوريين، امتدت سبع سنوات، كانت فيها مصر تؤيد الجمهوريين فيما كان الملكيون يحظون بتأييد المملكة العربية السعودية. وكان الاولون يسيطرون على الجزء الأكبر من اليمن، فيما كان الملكيون يتحكمون في جزء أصغر في المرتفعات الشمالية. وقد أرسلت مصر جيشًا كان عدده نحو ٤٠ ألفًا في الفترة الأولى، ثم زاد بحيث وصل إلى نحو ٦٠ ألفًا. وأخيرًا تم الاتفاق بين مصر والسعودية على وقف هذا النزيف، وكان لحرب ١٩٦٧ أثر في ذلك. وانتهى الأمر بانسحاب قوات كل من البلدين من اليمن، واستقر الأمر للجمهورية. وفي سنة ١٩٧٠ عقد اتفاق بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية، وضع حدًّا نهائيًا للمشكلة.

انفقت مصر من أجل تأييد ثورة اليمن الجمهورية المال الكثير، وسقط لها عدد كبير من الجنود، وبرّر عبد الناصر تدخله هناك بأنه ضد الرجعية العربية والاستعمار الأجنبي. وفي تحليلات هذا التدخل ان عبد الناصر (والناصرية) حاول أن يستعيد في اليمن ما مُني به من خسارة بعد انفصال سورية، وأن هذا التدخل (وهذا جانب إيجابي بل انتصار للناصرية) أخرج اليمن من دائرة تخلف، كثيرًا ما نُعت بالقرون الوسطى، ووضعها على خط حديث.

اشتراكية عبد الناصر: عمل عبد الناصر على صبغ وجه مصر الداخلي–الاجتماعي–الاقتصادي–الفكري بالاشتراكية.

في ١٩ تموز ١٩٦١، بدأت القرارات الاشتراكية تصدر في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة مصر وسورية (ثم تتابعت بعد الانفصال في الاقليم المصري وحده، الذي بقي يحمل إسم «الجمهورية العربية المتحدة» حتى استبدله الرئيس السادات، في ما بعد، باسم «جمهورية مصر العربية»).

وفي ٢١ ايار ١٩٦٢، قدّم جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع الميثاق الوطني، الذي أقر في ٣٠ حزيران (١٩٦٢). وفي ٨ كانون الاول ١٩٦٢، صدر القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي جماهيري لقوى الشعب العاملة (الفلاحون والعمال والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية) في مرحلة التحول الاشتراكي.

لم يكن عبد الناصر يكثر من الحديث في خطبه الاولى بعد الثورة عن الاشتراكية، وإنما كان يتحدث عن الحاجة إلى تقدم جميع طبقات الشعب، وعن الحاجة إلى سدّ الثغرات التي تفصل بين الطبقات وعن الرغبة في خلق مجتمع يسوده التعاون.

كانت المرة الاولى التي تحدث فيها عبد الناصر عن الاشتراكية في الخطاب الذي ألقاه يوم ١٩ ايار ١٩٥٥ بعد عودته من مؤتمر باندونغ. وقد فسّر الاشتراكية في خطابه هذا بأنها سدّ الفجوات بين الطبقات. لكنه شرع يتحدث، منذ صيف ١٩٥٥، عن المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الذي يخلو من الاستغلال والذي يستطيع كل انسان ان يكون مالكًا فيه، كما شرع بالتحدث عن أهمية القطاع العام في الاقتصاد المصري (الأمر الذي اعتبر تحولًا فعليًا نحو الاشتراكية، وبصورة واضحة لدى عبد الناصر)، ووصل في تحوله الاشتراكي إلى مضمون «الميثاق» (١٩٦٢) الذي توجزه عبارة عبد الناصر الشهيرة: «إن الديمقراطية هي الحرية السياسية، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الاثنين؛ إنهما جناحا الحرية الحقيقية».

حققت الخطوات الاشتراكية في مصر نجاحًا في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والتنمية الاقتصادية؛ وفتحت، على وجه الخصوص، الابواب أمام طبقة الفقراء للتعليم المجاني والتطبيب والمساعدات الاجتماعية. لكن من أهم ما طال تجربة عبد الناصر الاشتراكية من نقد هو ما تناول مسائل سوء التطبيق بسبب عوامل عديدة، أبرزها: مراكز القوى، الفئات المنتفعة، مسألة الحريات والديمقراطية «التي كانت غائبة»... إضافة إلى ثغرات كبيرة متصلة بعقلية المصري ونفسيته وفي طبيعة تفكيره وتصرفاته.

انعطافه نحو فلسطين، مسألة تحويل مجرى نهر الاردن، مؤتمر القمة العربية الاول، ولادة منظمة التحرير الفلسطينية: في نهاية العام ١٩٦٣، انعطفت سياسة عبد الناصر الفلسطينية انعطافًا مهمًا، وتحركت القضية الفلسطينية على الصعيد الجماعي بشكل لم يسبق له مثيل منذ نكبة فلسطين وقيام دولة اسرائيل.

ففي ٢٣ كانون الاول ١٩٦٣، ولمناسبة عيد النصر، ألقى عبد الناصر خطابًا في بور سعيد أشار فيه إلى قرب تحويل اسرائيل لمياه الاردن نتيجة فشل الدول العربية في مجابهة اسرائيل، ودعا إلى عقد قمة عربية: «... حتى نجابه اسرائيل لا بد أن يتم اجتماع لملوك ورؤساء العرب في أسرع وقت ممكن...».

وفي اليوم التالي، وجهت وزارة الخارجية المصرية إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تضمنت دعوة عبد الناصر إلى مؤتمر يعقده ملوك العرب ورؤساؤهم «لبحث الموقف الذي ينبغي ان تواجه به المؤامرة الاسرائيلية لتحويل مجرى مياه نهر الاردن».

افتتح مؤتمر القمة في القاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ بحضور جميع ملوك ورؤساء الدول العربية، باستثناء ليبيا التي مثلها ولي العهد رئيس حكومتها، ولبنان الذي مثله رئيس حكومته. كما حضر المؤتمر أحمد الشقيري ممثلًا فلسطين.

قرّر المؤتمر، في جملة ما قرّر (بالنسبة إلى مسألة تحويل اسرائيل لمجرى مياه نهر الاردن، راجع «حوض الاردن»، ج٨)، تخويل أحمد الشقيري، ان يقوم باتصالات مع الدول الاعضاء في الجامعة العربية، وشعب فلسطين، حيثما وجد، فيبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين واتخاذ الاجراءات الكفيلة بهذا التنظيم. وبدأ الشقيري مشاوراته في البلدان العربية، إلى أن عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس في ٢٨ ايار ١٩٦٤ وافتتحه الملك الاردني حسين، وانتخب الشقيري رئيسًا للمؤتمر الفلسطيني، ثم أعلن عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، وختم المؤتمر جلساته في ٢ حزيران ١٩٦٤ بانتخاب الشقيري رئيسًا للجنة التنفيذية للمنظمة (راجع «فلسطين»، ج١٤).

هكذا ولدت منظمة التحرير الفلسطينية تحت راية الدول العربية، ولكن بمبادرة وملاحقة ورعاية من الرئيس المصري. فبدت المنظمة، عمليًا، «الفرع الفلسطيني» للناصرية.

قمتان أخريان و«سياسة تعايش سلمي عربية»: عقد مؤتمر القمة العربية الثاني في الاسكندرية في ٥ ايلول ١٩٦٤، وكان محوره «القضية الفلسطينية»، وكذلك مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء في ١٣ ايلول ١٩٦٥ (راجع «فلسطين»، ج١٤).

كان هدف عبد الناصر من مؤتمرات القمة هذه تحقيق نوع من «سياسة تعايش سلمي عربي من أجل فلسطين»، وفي الوقت نفسه ضمان إمساكه بـ«الزعامة

الفلسطينية»، ومن خلالها زعامة عربية شعبية؛ علمًا انه كثيرًا ما كان يردد، كما فعل في خطاب ألقاه في بور سعيد: «مش عيب ان نقول والله إحنا النهار ده ما نقدرش ابدًا نستخدم القوة، لأن ظروفنا لا تناسب. أصبروا علينا». وكثيرًا ما كانت تنقل، في حينه، الصحافة، خصوصًا الصحافة اللبنانية، أحاديثه إلى صحافيين غربيين، منهم على وجه الخصوص الصحافي الفرنسي الشهير (في جريدة «لو موند») إريك رولو، التي يعرب فيها عبد الناصر انه لا يريد ان يصطدم في الوقت الحاضر مع اسرائيل كما لا يريد السلام معها «لأن هذا مستحيل»، أي لا سلام حقيقي ولا حرب حقيقية، بل توتر مستمر.

أما سياسة التعايش السلمي العربية التي دعا إليها عبد الناصر في مؤتمرات القمة الثلاثة فقد عاد عنها، ذلك انه لاحظ ان طرفًا واحدًا بات يستفيد منها. وهذا الطرف هو ما كان يسميه «الرجعية العربية». لذلك أعلن في ٢٢ تموز ١٩٦٦، انه لن يشترك بعد اليوم بمؤتمرات القمة العربية.

حرب حزيران ١٩٦٧

اتفاق دفاع مشترك مع سورية: في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٦، عقد عبد الناصر اتفاق دفاع مشترك مع سورية (قيل يومها أن ذلك تم بناء على نصيحة الاتحاد السوفياتي).

جاء في المادة الاولى من هذا الاتفاق: «تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة منهما أو قواتهما اعتداء عليهما، ولذلك فانهما، عملًا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانهما، يلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة المعتدى عليها، وبأن تتخذا على الفور جميع التدابير، وتستخدما جميع ما لديهما من وسائل، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء».

وُجّه هذا الاتفاق ضد اسرائيل بطبيعة الحال. لكن ثمة مَن اعتقد أن عبد الناصر استهدف منه ايضًا منع سورية من التفرد بأي عمل على جبهة فلسطين قد يتسم بطابع المغامرة ويعرقل خطط مصر.

الانزلاق نحو الحرب: خطة عسكرية اسرائيلية لاسقاط نظام دمشق، سحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ، اغلاق خليج العقبة: في ٨ ايار ١٩٦٧، وصل شخصان بارزان من المخابرات السورية إلى القاهرة واجتمعا بعبد الناصر وقالا له ان اسرائيل تعدّ خطة عسكرية واسعة النطاق لاسقاط النظام السوري. وأكدت المخابرات السوفياتية لعبد الناصر ما جاء على لسان السوريين. وسط هذه الاجواء، كانت سورية قد منعت اسرائيل من استرجاع المنطقة المنزوعة السلاح عند سفوح الجولان المطلة على اسرائيل، وذلك بضرب المعدات الاسرائيلية العاملة في هذه المنطقة، الأمر الذي خلق أزمة بين سورية واسرائيل بلغ حد تهديد اسرائيل بضرب دمشق.

وكان امام عبد الناصر اختياران: إما أن لا ينفذ اتفاق الدفاع المشترك مع سورية فتواجه الأخيرة وحدها عدوانًا اسرائيليًا فيفقد عبد الناصر زعامته. وإما أن ينفذ الاتفاق، ويبدأ بخطوات تنفيذية عملية. وبدأها بطلب سحب القوات الدولية من شرم الشيخ.

شرم الشيخ موقع استراتيجي مصري يقوم على الطرف الجنوبي من شبه جزيرة سيناء، ويسيطر على المدخل الغربي والرئيسي لخليج العقبة، تقابله جزيرة تيران التي تفصلها عنه حوالي ٦ كلم. احتلته اسرائيل إبان العدوان الثلاثي (١٩٥٦) وانسحبت منه في ٧ آذار ١٩٥٧ بعد تدمير المنشآت العسكرية المصرية، وتمركزت فيه قوات الطوارىء الدولية حتى ٢١ ايار سنة ١٩٦٧، عندما انسحبت بناء على طلب مصر لكي تعود إليه القوات المصرية وتفرض الحصار على خليج العقبة.

بخصوص سرعة تلبية الامين العام للامم المتحدة، يوثانت، للطلب المصري بسحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ، يقول البعض ان يوثانت أراد أن يحرج الاميركيين في فيتنام بفتح جبهة جديدة في الشرق الاوسط. ويقول البعض الآخر إن يوثانت لعب لعبة اميركية، وان الاميركيين أرادوا أن يجروا عبد الناصر إلى الفخ للايقاع به واسقاطه.

وحلّل البعض موقف عبد الناصر بأنه كان يعتقد ان الأسرة الدولية ستتدخل هذه المرة ايضًا–كما تدخلت عام ١٩٥٦– لوقف أي هجوم اسرائيلي.

ثم أعلن عبد الناصر في ٢٣ ايار ١٩٦٧ إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية. وكان هذا القرار بمثابة إلغاء ما حدث من تسوية عقب العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦.

وفيما كان زكريا محي الدين، نائب رئيس الجمهورية المصري، يستعد للانتقال إلى واشنطن والاجتماع بالرئيس الاميركي ليندون جونسون لاعادة طرح المشكلة الفلسطينية، بدأت الحرب في ٥ حزيران واستمرت ستة ايام.

الحرب: «حرب حزيران» في الرواية التاريخية والسياسية العربية، «حرب الأيام الستة» في الرواية الغربية.

صبيحة ٥ حزيران ١٩٦٧ (أي بعد ١٢ يومًا من إغلاق خليج العقبة)، بدأت الطائرات الاسرائيلية هجومها القوي والواسع، المعزز بالقوات البرية، على الجبهات الثلاث، المصرية والسورية والاردنية. وبعد ستة ايام تم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء وأصبحت اسرائيل «قوة امبراطورية» ذات جيش بالغ الاعتداد والغطرسة.

من الارقام التي أوردها الفريق أول محمد فوزي «حرب الثلاث سنوات» يُستنتج ان الخسائر المصرية وصلت إلى تدمير ٨٠٪ من معدات الجيش المصري وأسلحته، ومقتل ٣٠ ألفًا من أفراده، واضطرار مصر إغلاق قناة السويس أمام الملاحة العالمية، ما افقدها دخلًا كانت في أشد الحاجة إليه، إضافة إلى تدمير المدن الرئيسية في منطقة القناة، وخلق مشكلة إضافية جراء تهجير الأهالي إلى أماكن أخرى في عمق البلاد، وتدمير مصافي البترول ومعامل التكرير وبعض المصانع، ما اضطر مصر ايضًا إلى إيقاف العمل بالخطة الخمسية الثانية للتنمية واختصارها إلى خطة ثلاثية، ثم إلى خطة سنوية.

ومن ناحية ثانية قد فتحت اسرائيل الملاحة في مضائق تيران وسيطرت على شرم الشيخ واحتلت منابع النفط في سيناء.

في ٩ حزيران، استقال عبد الناصر، فقامت التظاهرات في مصر والعالم العربي مطالبة عبد الناصر بالعودة عن استقالته. وتظاهر الشعب المصري كما لم يسبق له أن تظاهر من قبل، على حد ما رواه جميع المراقبين والصحافيين الغربيين الذين كانوا في القاهرة ليلة ٩ حزيران. وعاد عبد الناصر عن استقالته في اليوم التالي. وفي الاجتماع الاول الذي عقده مع أول حكومة شكلت إثر عودته عن الاستقالة، قال عبد الناصر: «لقد انهار النظام الذي كان قائمًا، وولد اليوم نظام جديد...».

القرار الدولي ٢٤٢: ونتيجة لهذه الهزيمة المصرية القاسية واحتلال اسرائيل لكل سيناء (إضافة إلى احتلالها الضفة وغزة والجولان) في هجوم خاطف انتهى بوصول قواتها يوم ٩ حزيران ١٩٦٧ إلى الضفة الشرقية لقناة السويس؛ ولما حظيت اسرائيل من موقف دولي متعاطف (إذ كانت نجحت في إظهار حربها انها حرب «دفاعية» ردًا على خطوة عبد الناصر وعلى الاتفاق الدفاعي المصري–السوري، فضلًا عن تصاعد بطيء شهدته العمليات العسكرية الفلسطينية)، لا سيما من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية، في حين لم يحرك الاتحاد السوفياتي ساكنًا مكتفيًا بتصريحات «جوفاء» تدين العدوان الاسرائيلي؛ وكذلك نتيجة لما ظهر من تخبط في الموقف المصري، إذ اتهم عبد الناصر الولايات المتحدة وبريطانيا بالاشتراك المباشر في الحرب إلى جانب اسرائيل (وهو ما لم يتمكن أحد من إثباته)، وقطع عبد الناصر علاقاته معهما تبريرًا للهزيمة، ثم إعلان مسؤوليته عما حدث وتخليه عن القيادة، ثم عودته عنها... نتيجة لكل ذلك أصدر مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (راجع «فلسطين»، ج١٤) الذي «قونن» نتيجة الحرب حين ربط الانسحاب من «أراض» عربية محتلة وبين ضرورة الاعتراف باسرائيل في «حدودها الآمنة». ولم يكن امام مصر سوى القبول بالقرار.

الاطار الدولي للحرب، «استراتيجية الترابط» Linkage: استقطاب دولي إزاء الشرق الاوسط ظهر بوضوح إبان الحرب، وخصوصًا إبان ما أعقبه من «حرب استنزاف»: «هذا الاستقطاب... دفع بالقوتين العظميين في ذلك الوقت، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، أن يلعبا بالازمة من دون السعي لحلها، إذ كان غرضهما الأساسي كسب معركة التوازن بينهما في منطقة خطيرة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة إلى سياستهما الكونية مع اتباع استراتيجية الترابط Linkage، أي ربط ما يحدث في الشرق الاوسط بما يحدث في فيتنام وتورط الولايات المتحدة في أدغالها. فإذا كانت حرب فيتنام هي الأشد إيلامًا بالنسبة إلى واشنطن في ذلك الوقت، حيث دخل الاتحاد السوفياتي بثقله يضغط ويستنزف، فإن الموقف في الشرق الاوسط كان الأشد خطورة.

«لم يكن الهدف الأساسي للولايات المتحدة أثناء إدارتها للأزمة في تلك الفترة حلها، ولكن غرضها إبعاد الاتحاد السوفياتي عن هذه المنطقة الحساسة القلقة التي يهدد استمرار وجوده فيها بحدوث مواجهة بين القوتين العظميين، ثم قيام الولايات المتحدة بعد ذلك بملء الفراغ حتى تصبح الحكم الاوحد بين اطراف النزاع.

«فإذا كان الاتحاد السوفياتي قادرًا على إعطاء العرب السلاح، فقد كانت الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على اعطائهم السلام. وأصبحت هذه المعادلة هي التي تسيّر الاستراتيجية الاميركية منذ ذلك الوقت (وحتى يومنا هذا)...» (أمين هويدي، وزير الدفاع المصري في الأثناء، «الحياة»، ١١ حزيران ١٩٩٧، ص١٨).

اتجاه عبد الناصر لتعميق العلاقة مع السوفيات قوبل بحذر الاتحاد السوفياتي وبرودته: ان أول ما فكر به الرئيس عبد الناصر، بعد الهزيمة، تعميق العلاقة مع موسكو. فأثناء زيارة الزعيم السوفياتي، بودغورني، للقاهرة يوم ٢١ حزيران ١٩٦٧ (بعد ١٢ يومًا من انهيار الجبهة المصرية) قال له عبد الناصر:

«... لا سبيل لاستمرار نضالنا إلا بأن نتحالف معكم. فأمامنا ايام صعبة ومن المتعذر ان نتغلب عليها وحدنا (...) وإننا نوافق على شكل الارتباط الذي ترونه بشرط واحد وهو اختيار الشكل المناسب الذي لا يؤثر على سمعتنا أو مركزنا القيادي في العالم الثالث» (أمين هويدي، مرجع مذكور آنفًا).

وما يذكره أمين هويدي، وكان قد استلم منصبه كوزير للدفاع المصري ابتداء من ٢١ تموز ١٩٦٧، أن المحادثات كافة مع السوفيات (بودغورني، الماريشال زاخاروف رئيس هيئة اركان الحرب السوفياتي، والماريشال غريشكو وزير الدفاع السوفياتي، والتي اشترك في جانب كبير منها هويدي نفسه) أسفرت عن محصلة نهائية قوامها أن السوفيات «سيساعدون بالاسلحة والمعدات وليس بالوحدات المقاتلة»، وأنه «من غير المرغوب أو المطروح اشتراك السوفيات في حرب مع الحذر الكامل من جانبنا (السوفيات) لمواجهة أي مفاجآت تجعل العدو يقترب من العاصمة».

وكان معنى ذلك، يقول هويدي، «أن الاتحاد السوفياتي تحاشى الطعم (عروض لمكاسب كبيرة قدمها عبد الناصر للسوفيات مقابل اشتراكهم في القتال) على رغم ان العرض كان تحقيقًا لحلم طالما تمناه السوفيات، ولكن لم يكن في استطاعتهم الاقتراب من الخط الحرج أكثر مما تحدده قواعد اللعبة بين الكبار».

فالسوفيات أرادوها مكاسب لهم من دون أن يتورطوا مباشرة في أعمال عسكرية. وكادوا ينجحون. إذ كادت المحادثات (ودائمًا بحسب رواية وزير الدفاع المصري في الأثناء أمين هويدي، المرجع المذكور) تسفر عن توقيع اتفاقين، في ٢٢ تموز ١٩٦٧، أحدهما خاص بالتسهيلات في الموانىء المصرية، والآخر خاص بعمل المستشارين السوفيات.

لكن بعد اطلاع وزير الدفاع المصري، أمين هويدي، على نص الاتفاق الاول «الذي أعده طاقم من ضباط قيادة القوات المسلحة هالني حجم التسهيلات التي التزمنا بتقديمها، بحيث تجعل من

الموانىء المصرية قواعد بحرية كاملة، واعترضتُ على الاتفاق جملة وتفصيلًا...». وأطلع هويدي الرئيس عبد الناصر على اعتراضه فوافقه الرئيس الرأي.

عملية «جونسون» ساهمت في التماسك الداخلي: نجح عبد الناصر في إعادة التماسك للجبهة الداخلية. وقد توجت مساعيه وإجراءاته في هذا الصدد بتنفيذ عملية «جونسون» يوم ٢٥ آب ١٩٦٧، أي قبل أربعة ايام من انعقاد مؤتمر قمة الخرطوم. ومفاد العملية أنه بعد اصرار المشير عبد الحكيم عامر (راجع باب «زعماء») على التمسك بكل مناصبه بعد الهزيمة، كلف الرئيس عبد الناصر شعراوي جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدي وزير الدفاع بالقبض عليه. وقد تم ذلك، وحُدّدت إقامة المشير عامر في منزله، كما تمت السيطرة على المخابرات العامة التي كانت تؤيده. وفي اليوم التالي، تولى أمين هويدي رئاسة المخابرات العامة إلى جانب مسؤولياته كوزير للدفاع.

مؤتمر القمة في الخرطوم، اللاءات الثلاث (٢٩–٣٠ آب ١٩٦٧): كان هناك اتفاق أو إجماع عربي، أو شبه ذلك، على أن العرب «لم يخسروا حربًا ولكنهم خسروا معركة في الشريط الطويل للصراع»، وبأنه «لا استسلام ولا صلح مع اسرائيل وأن ما أُخذ بالقوة لا يُستردّ إلا بالقوة».

وقد تمثل ذلك في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في ٢٩–٣٠ آب ١٩٦٧. وكانت أهم قرارات المؤتمر: الدعم المالي لدول المواجهة سنويًا لحين إزالة آثار العدوان، لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع اسرائيل، تسوية مشكلة اليمن نهائيًا بانسحاب القوات المسلحة المصرية من هناك بالتدرج على امتداد الأشهر الثلاثة التالية ما أدّى إلى تضييق العامل الاساسي في توتير العلاقات المصرية–السعودية، وإطلاق يد الملك حسين لاستعادة الضفة والقدس من دون الصلح مع اسرائيل والتفاوض معها.

وفي ما يخص مصر، كان مؤتمر الخرطوم إيجابيًا. فقد عوّض مصر عن ضياع مواردها من رسوم المرور بالقناة ومن بترول سيناء. فوفّر بذلك العملة الصعبة اللازمة لاستيراد احتياجاتها من القمح والمواد الغذائية. وكان الدعم الاقتصادي على هذه الصورة مكملًا لاعادة بناء القوات المسلحة.

ولكن حصل خلاف على قرار مجلس الأمن ٢٤٢. فبينما قبله الاردن ومصر من دول المواجهة، وكذلك غالبية الدول العربية، إلا أن سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية رفضتا قبوله.

قيادة عربية مشتركة: دفع مؤتمر القمة في الخرطوم في اتجاه المزيد من التفكير بالمشاريع العربية المشتركة، خصوصًا على الصعيد العسكري لإجبار اسرائيل على القتال على كل الجبهات. فعلى رغم وجود اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ إلا انها كانت حبرًا على ورق، ولم يكتب لها التنفيذ.

في ايار ١٩٦٨، بدأ التخطيط للعمل العسكري الذي كان مأمولًا منه ان يضمن إنشاء قيادة للجبهة الشرقية (الاردن وسورية) والغربية (مصر) على ان تكون القيادة العليا لمسرح العمليات للقيادة الغربية، وأن تُسند القيادة الشرقية للعراق، وان تكون هذه القيادة مسؤولة عن كل القوات التي تحت أمرتها.

وفي ١١ حزيران ١٩٦٨، أقر وزراء دفاع مصر والعراق والاردن وسورية «خطة التعاون الموحد بهدف إزالة آثار العدوان»، كما تمت الموافقة على اختصاصات القيادة الشرقية بالعمل على المحورين السوري والاردني على ان تدعم القوات العراقية أيًا من المحورين حسب قرار قائد الجبهة. كما تم الاتفاق على إنشاء قيادة للقوات الجوية تتبع قيادة الجبهة الشرقية.

لكن مع تغيير الحكم في العراق يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ بإزاحة الرئيس عبد الرحمن عارف وتولي الرئيس أحمد حسن البكر الحكم بعده، تم تعديل أسلوب العمل في قيادة الجبهة الشرقية بطريقة أضعفتها، وصدرت قرارات بتشكيل قيادة جوية تتبع القائد العام للقيادة العليا مباشرة، وتحديد مكان تمركز احتياطي الجبهة الشرقية وسرعة دعمها بقوات من الطيران العراقي، وإنشاء مطارات في

الاردن بواسطة العراق. كما تمت الموافقة على تمركز طائرات عراقية في سورية. إلا ان شيئًا من هذه القرارات لم يجد طريقه إلى التنفيذ. وتوالت الاجتماعات وتعددت القرارات مع وقف التنفيذ. وبدأت الخلافات واتسعت الفجوات بين الفرقاء، وكل يلعب على الآخر وليس مع الآخر. وتبودلت المذكرات شديدة اللهجة وكلها تريد فرض الشراكة، على أن يبدأ الآخر بذلك. وانتهى الامر بإلغاء القيادة الشرقية. وأخذت البلاد العربية تعيد بناء قواتها المسلحة بالعقائد القديمة السابقة نفسها من دون تنسيق بينها على رغم كثرة الزيارات والمؤتمرات والقرارات التي كانت تصدر مع وقف التنفيذ (أمين هويدي، «الحياة»، ١١ حزيران ١٩٩٧، ص١٨).

حرب الاستنزاف (وخط بارليف): «رغم إحراز اسرائيل لنصر عسكري كبير في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ على القوات العربية المسلحة، فإنها لم تستطع ان تحقق النتيجة الحاسمة التي كانت تستهدفها من وراء عدوانها العسكري، وهي فرض اتفاقية سلام اسرائيلية على العرب، نظرًا إلى هبة الجماهير الشعبية المصرية في يومي ٩ و١٠ حزيران ١٩٦٧ ورفضها قبول الهزيمة كواقع سياسي، والدعم العسكري والسياسي السوفياتي، وتطهير الجيش المصري إلى حد ما وإعادة تنظيمه، جعلت القيادة السياسية المصرية بزعامة الرئيس عبد الناصر، قادرة على إعادة بناء القوات المسلحة المصرية مرة أخرى وإعداد خطوط الدفاع الجديدة على الضفة الغربية لقناة السويس» (محمود عزمي، «الموسوعة العسكرية»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج١، ط١، ١٩٧٧، ص٥١٨).

رغم قبول مصر وقف إطلاق النار (٩ حزيران ١٩٦٧)، ثم قبولها قرار مجلس الامن ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧)، فإن جبهة القناة لم تهدأ يومًا واحدًا «بينما ظلت الجبهة السورية والجبهة الاردنية هادئتين هدوءًا شاملًا باستثناءات قليلة» (أمين هويدي، المرجع المذكور آنفًا). إذ كان هناك صراع بين «فرض الأمر الواقع الاسرائيلي» المتمثل ببناء خط بارليف على السويس ومحاولة إسكات أي نوع من المقاومة والضرب في العمق، وبين الرفض المصري لذلك بعزيمة وإصرار فخاضت حرب الاستنزاف ومحاولات العبور إلى الشرق وزعزعة الأمر الواقع بما لديها من إمكانيات ذاتية أو دعم من المنبع الرئيسي وهو الاتحاد السوفياتي في الموقف السياسي الدولي وكمصدر للسلاح والذخائر، وبصورة متزامنة مع احتضان عربي جماهيري وجد في حرب الاستنزاف المصرية ما يعوّضه بعض الشيء عن الإحباط الكبير الذي استشعره جراء هزيمة الحرب.

أهم معارك حرب الاستنزاف المصرية كانت معركة «رأس العش» (٨ تموز ١٩٦٧) انتهت بوقف تقدم قوة اسرائيلية جنوب بور سعيد. واغراق الصواريخ المصرية للمدمرة الاسرائيلية «إيلات» قرب بور سعيد (٢١ تشرين الاول ١٩٦٧)، فردت اسرائيل بقصف مدفعي شديد على مدينة السويس.

ومع تزايد القدرة العسكرية المصرية في العام ١٩٦٨، أخذت فاعلية المدفعية في الرد على القصف الاسرائيلي تزداد بصورة واضحة وتأخذ طابع الشمول للجبهة، مثلما حدث في اشتباك ٨ ايلول ويوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٦٨ عند السويس والاسماعيلية، وحيث اقترن قبول القيادة المصرية العامة لوقف اطلاق النار وقتئذ باحتفاظها بحق الدفاع الوقائي ضد اسرائيل في حالة إطلاق النار على المدنيين، أو في حالة تعزيزه لخطه الدفاعي الاول الذي كان قد بدأ بإقامته على امتداد القناة تقريبًا وعرف بـ«خط بارليف». وهذا الخط تم إنشاؤه من مجموعة نقط حصينة تشرف على مياه القناة بعد تولي الجنرال حاييم بارليف رئاسة الاركان العامة خلفًا للجنرال إسحق رابين، ليكون خطًا دفاعيًا أوليًا يعيق أي محاولة من جانب الجيش المصري لعبور القناة.

وبعد فشل الجهود الدبلوماسية الدولية التي بذلت طوال العام ١٩٦٨ بواسطة المبعوث الدولي يارنغ، وفشل محادثات الدول الكبرى في التوصل إلى تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢، وتأكد نية الولايات المتحدة في المضي بسياسة الدعم العسكري والاقتصادي لاسرائيل (صفقة بيع ٥٠ طائرة فانتوم إليها في ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨)، قررت القيادة المصرية بدء تطبيق «استراتيجية الدفاع الوقائي» التي عرفت بـ«حرب الاستنزاف»، من أجل إفقاد اسرائيل شعورها بالأمن وفرضها سياسة الأمر الواقع، باستعمال حرب المواقع الثابتة واستخدام نيران المدفعية وتوجيه ضربات هجومية محدودة مفاجئة (القوات الخاصة من وحدات المغاوير البرية والبحرية).

وكانت أولى عمليات تطبيق هذه الاستراتيجية ضرب خط بارليف بالمدفعية لمدة يومين متواليين (آذار ١٩٦٩). كما بدأت مجموعات من القوات الخاصة المصرية تعبر القناة بهدف تنفيذ عمليات خاصة (نيسان ١٩٦٩). واستمرت حرب الاستنزاف إلى أن تم وقف إطلاق النار نتيجة لقبول القيادة السياسية المصرية لمبادرة روجرز، وانتهت حرب الاستنزاف التي استغرقت الفترة الممتدة من ٨ آذار ١٩٦٩ حتى ٧ آب ١٩٧٠.

مبادرة روجرز: في ١٩ حزيران ١٩٧٠، قدّم وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة مبادرة سلمية، هي كناية عن مشروع تسوية اميركية عُرض على كل من مصر وسورية والاردن واسرائيل والاتحاد السوفياتي، ويقوم على اساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (راجع «فلسطين»، ج١٤).

قبلت مصر والاردن المشروع، ورفضته العراق وسورية وبعض المنظمات الفلسطينية.

لقد كان قبول عبد الناصر للمشروع، في عزّ استعادته لسمعته وزعامته القومية عبر صموده الذي ترجمته حرب الاستنزاف، السبب الرئيسي في انشقاق أصاب الصفوف العربية في ذلك الحين، بل لعله كان أكبر انشقاق أصاب هذه الصفوف من حول عبد الناصر وسياسته منذ وصوله إلى السلطة في مصر بعد إزاحة محمد نجيب. وهكذا، ما إن حلّ يوم ١٩ حزيران ١٩٧٠ وتقديم روجرز لمشروع التسوية السلمية الاميركية، وما إن أعلن عبد الناصر (والملك حسين) قبوله المشروع، حتى سادت الشوارع في العديد من المدن العربية، ولا سيما بيروت ومدن الاردن، مظاهرات بعضها يندد بعبد الناصر وموقفه الجديد، وبعضها يؤيده معتبرًا ان من حق «بطل حرب الاستنزاف ان يوصل العالم العربي إلى حل امام استحالة استمرار الحروب إلى ما لا نهاية». وكان من أقسى ما حدث يومها ذلك الانشقاق بين عبد الناصر والفلسطينيين، حيث ان



الصورة الأخيرة لعبد الناصر وهو يودّع أمير الكويت يوم الاثنين ٢٨ ايلول ١٩٧٠ في مطار القاهرة. وبعد ثلاث ساعات أسلم الروح.

الزعيم المصري، أمام هجمة بعض التنظيمات الفلسطينية عليه، وعجز مؤيديه في صفوف الفلسطينيين عن الجهر بآرائهم، وجد نفسه مضطرًا إلى مواجهة الهجمة بمثلها، فاتخذ عدة إجراءات من بينها إغلاق «صوت فلسطين» الذي كان يبث من القاهرة، وفرض رقابة على المكاتب الفلسطينية في العاصمة المصرية.

قال البعض الفلسطيني، لاحقًا، أن موقف عبد الناصر هذا هو الذي شجّع الملك حسين في الاردن على بدء هجومه على المقاومة الفلسطينية، وضربها واخراجها من الاردن.

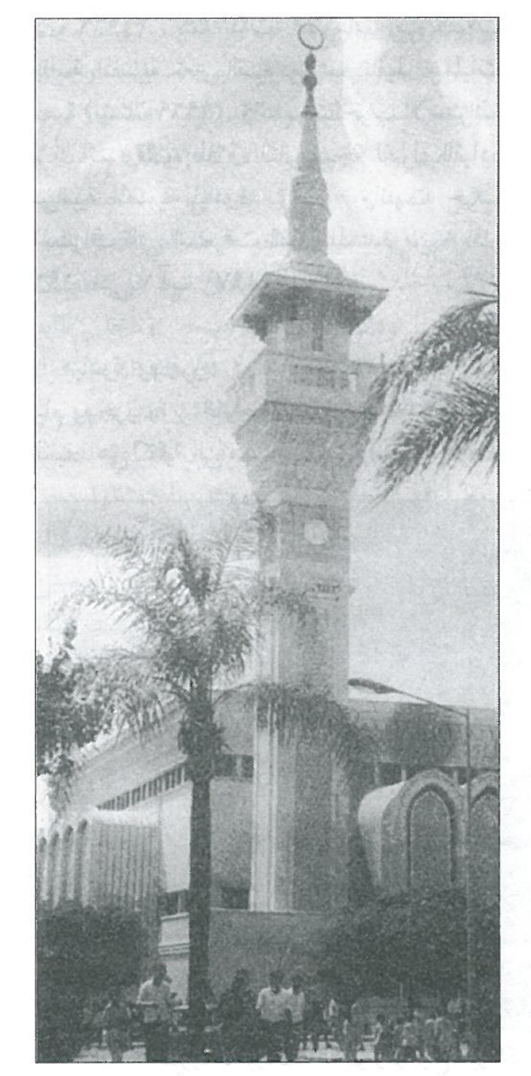
وفاة عبد الناصر (٢٨ ايلول ١٩٧٠): في ٢٧ ايلول ١٩٧٠، انتهى اجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في القاهرة، الذي كان الرئيس عبد الناصر قد كرّس له كل جهد ونشاط ليحول دون مأساة مروعة دهمت الأمة العربية، فانتهى الاجتماع إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في الاردن حيث وقعت مذبحة سقط فيها نحو ١٥ ألف قتيل من الفلسطينيين والاردنيين.

وفي الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٨ ايلول ١٩٧٠، كان عبد الناصر في مطار القاهرة يوّدع أمير الكويت، منهيًا بذلك آخر مراسم اجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء العرب.

وفي الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق من ليل ٢٨ ايلول ١٩٧٠ قطعت الاذاعات المصرية برامجها فجأة، ثم أخذت تبث تلاوات من القرآن الكريم. وبعد ربع ساعة، نعى أنور السادات الرئيس عبد الناصر، وقال:

«فقدت الجمهورية العربية المتحدة، وفقدت الأمة العربية، وفقدت الانسانية كلها رجلًا من أغلى الرجال وأشجع الرجال وأخلص الرجال، هو الرئيس عبد الناصر الذي جاد بأنفاسه الأخيرة في الساعة السادسة والربع من مساء اليوم ٢٧ رجب ١٣٩٠ الموافق ٢٨ سبتمبر بينما هو واقف في ساحة النضال يكافح من أجل وحدة الأمة العربية ومن أجل يوم انتصارها (...) لقد تعرض البطل... لنوبة قلبية حادة بدت أعراضها عليه في الساعة الثالثة والربع بعد الظهر...».

بعد ٤٨ ساعة من الوفاة، وصل عشرات الملوك والرؤساء من جميع أنحاء العالم للاشتراك في الجنازة، التي قلّما شهد التاريخ مثيلًا لها من حيث المشاركة الجماهيرية والانفعال الذي أوصل الآلاف إلى النحيب الهستيري والانهيار تعلقًا بالبطل الوطني والقومي الذي غاب.

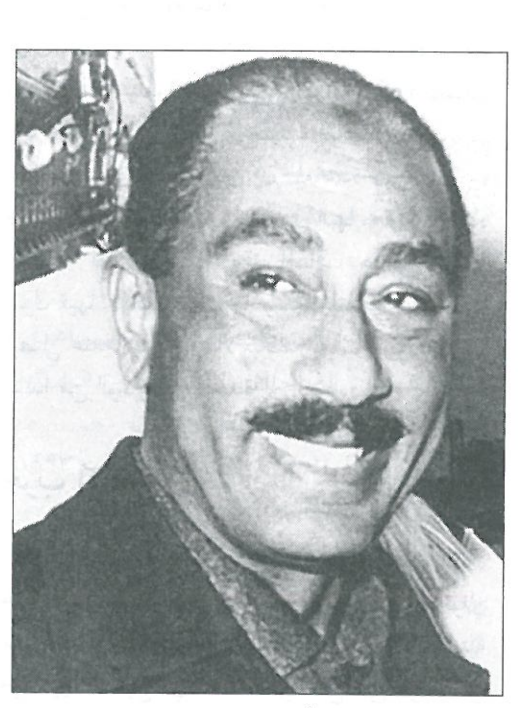


مسجد «جمال عبد الناصر» حيث دُفن جثمانه.

عهد أنور السادات
١٩٧٠–١٩٨١

ماذا يقول الدستور؟: قبل الاطلاع على ما يقول الدستور المصري في انتخاب رئيس للجمهورية، أو في حال شغور منصب الرئاسة، كان هناك قول لدى الناس جميعهم، المصريون والعرب والغربيون وسواهم، مفاده ان اختيار رئيس لمصر، بعد عبد الناصر، سيكون عملية دستورية وليس عملية قومية، في إشارة واضحة إلى انه لن يكون هناك رجل سيمكنه أن يكمّل عبد الناصر أو أن يسدّ الفراغ الذي تركه.

المادة ١٠١ من الدستور الموقت، الذي أعلنه عبد الناصر مساء ٢٣ آذار ١٩٦٤، تنص على أنه يحق لكل مواطن مصري أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية شرط ان يكون من أبوين مصريين ومتمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وان يكون بلغ الخامسة والثلاثين من العمر.



أنور السادات.

وتنص المادة ١٠٢ على أن مجلس الأمة يرشح رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه، ويتم الترشيح في مجلس الأمة لمنصب الرئيس بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الاقل.

ويقول الدستور ايضًا أنه في حالة وفاة رئيس الجمهورية (أو شغور مركز الرئاسة لأي سبب) فإن نائبه يتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة لفترة ستين يومًا حتى يجري الاستفتاء على خلف له يحل محله.

إذًا نائب الرئيس، أنور السادات، هو الرئيس بالنيابة، ثم الرئيس: قبل أن تنقضي الفترة المحددة في الدستور لنائب الرئيس الذي يقوم بمقام الرئيس المتوفي، أي في ١٥ تشرين الاول ١٩٧٠ أصبح أنور السادات رسميًا رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة (استمر هذا هو الإسم الرسمي لمصر، حتى ألغاه السادات واستبدله بـ«جمهورية مصر العربية») بعد استفتاء نال فيه ٩٠,٠٤٪ من أصوات المقترعين على رئاسته.

ومنذ اللحظة الاولى لتسلم السادات الحكم بدا واضحًا لدى المراقبين ان ثمة صراعًا على السلطة ينشب ويشتد متخذًا اشكالًا عديدة، فالحال ان رحيل عبد الناصر المفاجيء، في وقت لم تكن فيه خلافته قد أُعدت بعد، جعل مجيء السادات يبدو وكأنه تسوية موقتة في انتظار ان يحسم صراع السلطة بين جناحين: جناح «يميني» كان من المتصور أن يتزعمه زكريا محي الدين، وجناح عسكري بزعامة علي صبري واليسار الناصري.

انفجار الصراع على السلطة: تفجر ذلك الصراع على السلطة في جلسة عقدتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ٢١ نيسان ١٩٧١، حيث شنّ علي صبري، وكان معروفًا بمعارضته الحادة للسادات، هجومًا عنيفًا على مشروع وحدة مقترح بين مصر وسورية وليبيا. وكان الخلاف على هذا المشروع بين القادة والمسؤولين في مصر، غطاء

في حقيقته لخلافاتهم الحقيقية حول السلطة. وكان السادات، ومعه أقلية صغيرة من أعضاء اللجنة، متحمسًا للمشروع.

بعد أقل من ثلاثة اسابيع من هذا الاجتماع، وتحديدًا في ٢ ايار ١٩٧١، اتخذ السادات قرارًا بفصل علي صبري (وكان، إلى جانب عضويته في اللجنة المركزية، نائبًا للرئيس ومسؤولًا عن القوات الجوية).

وفي ١٣ ايار، قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية شعراوي جمعة استقالته؛ فسارع السادات إلى قبولها. ثم بدأت تتوالى الاستقالات: وزير الحربية، وزير رئاسة الجمهورية، رئيس مجلس الشعب، عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ومدير المخابرات العامة... الأمر الذي وصفه السادات بـ«الانهيار الدستوري» و«التآمر» الذي تقوم به مجموعة «مراكز القوى».

وتحرك السادات بسرعة، وجعل من قضية الديمقراطية قضيته الرئيسية (خطابه في مجلس الأمة– الذي أطلق عليه إسمًا بديلًا هو «مجلس الشعب»– يوم ١٤ ايار ١٩٧١)، وتمكن من تصفية معارضيه– بتهمة تدبير انقلاب– يوم ١٥ ايار ١٩٧١. وحكم على علي صبرا بالسجن مدى الحياة مع عدد من أركان النظام الناصري.

وكثيرًا ما يعتبر المؤرخون ان السادات أصبح الحاكم فعليًا ابتداء من ذاك اليوم. وراح السادات يحتفل سنويًا بذكرى ١٥ ايار، معتبرًا انه تاريخ ثورة جديدة قادها لتصحيح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وعلى صعيد الجبهة مع اسرائيل وموضوع «إزالة آثار العدوان»، فكان السادات قد أذاع، في ٤ شباط ١٩٧١، مبادرة تقضي بمد فترة وقف اطلاق النار لمدة شهر مقابل بدء العمل في تطهير قناة السويس واستعداد اسرائيل لانسحاب جزئي في سيناء مصحوبًا بجدول زمني للانسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وكثيرًا ما كان السادات يعلن أن سنة ١٩٧١ هي «سنة الحسم» التي سوف تشهد المعركة الحاسمة. ولكن شيئًا من هذا لم يحدث.

معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي وزيارة الملك فيصل: إن أكثر ما دعا إلى الدهشة، في حينه، ان السادات أقدم، في ٢٧ ايار ١٩٧١ (بعد ١٢ يومًا فقط من تصفيته لخصومه) على توقيع معاهدة للصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي. وسارت التساؤلات حول ما الذي يعنيه السادات بهذه الخطوة طالما سبق له وتخلص من «الموالين للسوفيات»!.

محمد حسنين هيكل (الصحافي المعروف، الذي ارتبط إسمه باسم الرئيس عبد الناصر، وشغل منصب وزير الاعلام أو الارشاد في أكثر حكومات عهده) يكشف، في كتابه «خريف الغضب»، ص١١٨–١١٩، التالي:

«ولكي يجد الاميركيون جوابًا على كل هذه الاسئلة المحيرة فلقد استشاروا أصدقاءهم السعوديين. ولقد تصادف أن كان الملك فيصل ومعه صهره الشيخ كمال أدهم– الذي كان قد اصبح الآن مستشارًا للملك ومديرًا للمخابرات العامة في السعودية– موجودان في واشنطن عندما أعلن عن توقيع المعاهدة (...) وقرر الملك أن يجيء إلى مصر بنفسه ليستكشف حقيقة التطورات ويطمئن، وليطمئن الآخرين. ولقد كان للملك رأيه حتى قبل أن يجيء إلى مصر، فقد قال لمن قابلهم من المسؤولين الاميركيين إن المعاهدة مجرد مناورة وجد السادات نفسه مضطرًا اليها، وأما نواياه الحقيقية فهو يعرفها». وقد أضاف هيكل حاشية يقول فيها: «كان ذلك ما سمعته بنفسي من الملك فيصل عندما قابلته في الاسكندرية اثناء زيارته لمصر عائدًا من الولايات المتحدة إلى بلاده».

حرب أكتوبر

تحركات جماهيرية، طرد الخبراء السوفيات: مع استمرار حالة «اللاحرب واللاسلم»، وتوالي مشروعات مختلفة للتسوية من مختلف الاطراف المعنية من غير تسجيل أي تقدم نحو الحل على الرغم من تنازلات قدمتها مصر، تصاعدت التحركات

الجماهيرية، لا سيما الطلابية، التي طالبت بخوض حرب تحرير وطني ضد الاحتلال الاسرائيلي، وخاصة بدءًا من الشهر الاول من العام ١٩٧٢.

أعقب ذلك، وطيلة النصف ا لاول من ١٩٧٢، توتر في العلاقات المصرية–السوفياتية؛ وكان الحديث الغالب في مصر حديث نوعية بعض الأسلحة التي طلبتها مصر لجيشها، وكان عدد من كبار القادة العسكريين المصريين يشككون في فاعلية السلاح السوفياتي، ويقولون إن الاتحاد السوفياتي يقدم للمصريين أسلحة دفاعية وليس هجومية، الامر الذي يحول دون تمكنهم من خوض جولة جديدة ضد اسرائيل. ووصل التردّي في العلاقات إلى ذروته في تموز ١٩٧٢ حين أقدم السادات على طرد الخبراء السوفيات من مصر.

قرار الاعداد للحرب: في تشرين الثاني ١٩٧٢ قررت القيادة المصرية الاعداد للحرب، وبدأت اتصالاتها مع القيادة السورية لاتخاذ موقف مشترك، وتم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة ضمت مصر وسورية والاردن بقيادة الفريق أول أحمد اسماعيل في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٣. وقام أحمد اسماعيل في ٢٦ شباط ١٩٧٣ بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي لإزالة الفتور في العلاقات. ونتج عن هذه الزيارة تزويد مصر بكميات جديدة من الأسلحة. فكانت هذه صفقة الاسلحة الثالثة مع السوفيات في عهد السادات.

لماذا جاء السادات بأحمد اسماعيل؟ (مناقشة): الباحث المصري في الشؤون الاستراتيجية محمود عزمي يقول حول هذا الموضوع («الحياة»، ٦ تشرين الاول ١٩٩٣، ص١٨):

«الواضح ان كبار العسكريين المصريين، الذين تولى معظمهم مناصبه إثر «ثورة التصحيح»، في ١٥ ايار ١٩٧١، كانوا في العام ١٩٧٢ ينقسمون إلى فريقين: غالبية تلتف حول الفريق صادق وترى عدم إمكان قيام مصر بشن حرب من أي نوع ضد اسرائيل، حتى ولو كانت محدودة، خشية أن تتطور إلى حرب شاملة لا قدرة لمصر أو سورية على مواجهتها نظرًا إلى قدرة العدو على ضرب العمق في مصر وسورية...

«لكن السادات كان قد قرّر دخول الحرب بصورة محدودة وفقًا لخطة «المآذن العالية»، وأفصح عن رأيه هذا في رده على سؤال وُجه إليه من ضابط كبير يدعى نوال سعيد: «هل المقصود هو تحرير الارض أم تنشيط العمليات لإعطاء الفرصة للحل السياسي؟». فأجاب السادات: «لقد سبق أن قلت ذلك للفريق صادق منذ أغسطس وهو: كسر وقف إطلاق النار».

«وأقدم السادات على عزل الفريق صادق من منصبه (القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية)... رغم انه الرجل الذي نفذ له انقلاب ١٥ ايار ١٩٧٠. وعزل في الوقت نفسه أبرز مؤيدي الفريق صادق من كبار العسكريين (...) وعين في اليوم نفسه أحمد اسماعيل علي، الذي رقي إلى رتبة فريق، وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة ومديرًا للمخابرات العامة محل الفريق صادق.

«وكان السادات يرى في أحمد اسماعيل الرجل المناسب لقيادة القوات المسلحة في حرب ١٩٧٣ للأسباب التالية: ١– كراهيته (اسماعيل) الشديدة لعبد الناصر الذي سبق له وأخرجه من الخدمة مرتين (...) ٢– كان أحمد اسماعيل شديد الحذر والتردد ويخشى المسؤولية واتخاذ القرارات. لذلك كان الرجل المناسب لتنفيذ خطة «المآذن العالية» بحرفيتها وعدم التفكير مطلقًا في تطوير الهجوم شرقًا بمبادرة منه...» (راجع، تاليًا، «الدفرسوار»).

قمة «برج العرب» بين السادات والاسد (نيسان ١٩٧٣): من خلال مختلف التصريحات والاحاديث والمذكرات، التي قيلت أو نشرت، من قبل العديد من القادة السياسيين والعسكريين المصريين والسوريين، يمكن استنتاج ان الهدف السياسي العام للحرب، المقرر خوضها، كما اتفق عليه الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد، في

القمة التي عقداها في برج العرب (غرب الاسكندرية) في نيسان ١٩٧٣، كان محاولة إزالة آثار حرب ١٩٦٧: جزئيًا بالنسبة إلى الاراضي المصرية، أي حتى خط المضائق في سيناء تليها مرحلة مفاوضات لتأمين انسحاب اسرائيلي كلي؛ وكليًا بالنسبة إلى الاراضي السورية، أي إرغام اسرائيل على التراجع عن هضبة الجولان، وذلك بعد فشل كل الجهود الدبلوماسية في استعادة الارض المحتلة المصرية، أي عبور القناة واقتحام خط بارليف والتقدم حتى مضائق سيناء (متلا والجدي والختمية ورمانة) التي تبعد عن قناة السويس شرقًا مسافات تتراوح بين ٤٠ و٧٠ كلم على الجبهة المصرية، تلي ذلك مفاوضات على اساس القرار الدولي ٢٤٢ وبهدف تأمين انسحاب اسرائيل الكلي من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية. وكليًا، من هضبة الجولان بالنسبة إلى الجبهة السورية.

وكانت القيادات السياسية والعسكرية، في كل من مصر وسورية، أدركت، نتيجة لتجربة حرب الاستنزاف المصرية–الاسرائيلية (١٩٦٩–١٩٧٠) عدم جدوى مثل هذا النوع من الضغوط العسكرية. لذلك كان المطلوب ان يكون حجم الضغط العسكري ونوعه أكبر من مجرد حرب استنزاف وأصغر من حرب شاملة تستهدف تحرير كل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (لذلك جرى الحديث بكثرة، فور انتهاء الحرب، عن أنها حرب «تحريك» وليست «حرب تحرير»).

ما بين القمة ويوم اندلاع الحرب: لم تمضِ اسابيع قليلة على قمة «برج العرب» حتى توصلت الاستخبارات الاميركية إلى استنتاج بأن العرب قد يشنون حربًا في الخريف. غير أن الثقة المفرطة في صفوف القادة الاسرائيليين منعتهم من تقدير احتمالات الموقف بفاعلية. وقد تابعت الاطراف العربية استعداداتها للحرب. فقام وفد سوري على مستوى عال بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي في ٣ ايار ١٩٧٣ أسفرت عن تدعيم قدرات الجيش السوري في شتى المجالات، لا سيما في مجال الدفاع الجوي.

وتتالت الاجتماعات بين القيادتين المصرية والسورية بهدف استكمال الاعداد والتنسيق. وفي ١٢ آب ١٩٧٣، عقد اجتماع سري هام بين القادة العسكريين المصريين والسوريين في الاسكندرية لوضع اللمسات النهائية على الخطة، وترك تحديد توقيت الهجوم للرئيسين السادات والأسد. وفي ٣ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، وإبان زيارة الفريق الاول أحمد اسماعيل لدمشق، تمّ تحديد الساعة الثانية من بعد ظهر ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ لبدء الهجوم على الجبهتين» (موسوعة السياسة، ج٢، ط١، ١٩٨١، ص٢٠٩).

واتخذت القيادتان، المصرية والسورية، مجموعة إجراءات لضمان تحقيق المفاجأة على شتى المستويات.

حرب أكتوبر ١٩٧٣: وكانت المفاجأة فعلًا شبه كاملة. إذ لم تكشف الاستخبارات الاسرائيلية حقيقة الوضع إلا في صباح ٦ تشرين الاول، أي قبل ساعات قليلة من بدء الحرب، وكان ذلك يوم عيد «الغفران» اليهودي الذي تقل فيه الحركة واليقظة الامنية في اسرائيل.

وبدأ الهجوم على الجبهتين في الوقت المحدد. وتمكنت القوات المصرية في ٦–٧ تشرين الاول من اجتياز القناة والسيطرة على معظم أجزاء خط بارليف، إثر تمكنها من تحييد القوة الجوية المعادية عبر شبكة الدفاع الجوي المتطورة، واستخدام أعداد كبيرة من الصواريخ الموجهة المضادة للدروع التي ادت إلى إنزال خسائر كبيرة بالمدرعات الاسرائيلية.

«خداع مصري» و«تقصير اسرائيلي»: النصر الذي أحرزته القوات المصرية (٦–١٠ تشرين الاول ١٩٧٣)، اعتُبر، في العلم العسكري الحديث، انه الاول في التاريخ الحديث من حيث انه عبور جريء للقناة (التي تماثل نهرًا) وفي مواجهة طيران عصري، من دون أن تفقد القوات التي عبرت اية طائرة من طائراتها. وأهم عناصر هذا النصر هو عنصر المفاجأة الذي تمثل في الخداع المصري الذي قوبل بالتقصير الاسرائيلي. إذ مارست مصر نوعًا من «التخدير»

لاسرائيل، حيث أصبحت هذه الأخيرة وكأنها مستسلمة لفكرة ان مصر لن تحارب، في حين أن مصر كانت قررت الحرب فعلًا واستعدت لها.

نجح المصريون في تحويل الخداع العسكري إلى خداع نفسي، عندما تعمدوا ترويج معلومات من أجل «تخدير» العدو. واعترف بذلك المشير أحمد اسماعيل وزير الحربية المصري خلال حرب ١٩٧٣ عندما قال «إن مصر لجأت إلى سياسة تضليل العدو وأن الأنباء التي كانت تُعطى للصحف كانت جميعها متعمدة، وأن مستوى الروح القتالية في الجيش المصري صُوّر على أنه منخفض. وكل ذلك كان مناورة لها أثرها» («الحياة»، ٦ تشرين الاول ١٩٩٣، ص١).

وتوالت اعترافات المسؤولين الاسرائيليين بأخطائهم. وصدر كتاب بعنوان «التقصير»، أعده بعض الجنرالات الذين شاركوا في هذه الحرب، وجاء فيه: «إن هناك وقائع كثيرة تثبت ان مجموعة من الترتيبات أعدت بطريقة رائعة شملت أدق التفاصيل وأتاحت للمصريين والسوريين أن يستغلوا اثر المفاجأة المطلقة في يوم الغفران. وحملت مصر وحدها هذا النصر ونسب إليها. ومع ذلك فإن مدى اتساع الخدعة المصرية ودقتها هو ما يدعو إلى الاعجاب بحسن تنفيذها وبمشاركة من السوفيات».

إهدار النصر العسكري، الدفرسوار: نجحت القيادة المصرية في حبك عنصر المفاجأة، وفي تحقيق نصر سريع وكبير بتدمير خط بارليف وعبور القناة (٦–٩ تشرين الاول ١٩٧٣). ولكنها سرعان ما «نجحت» ايضًا في إهدار هذا النصر ابتداءً من اليوم الرابع من ايام الحرب.

فقد قامت القيادة المصرية بـ«وقفة تعبوية» استمرت حتى ١٤ تشرين الاول، حين عادت وشنت هجومًا تمكن الاسرائيليون من صده. وفي ١٥–١٦ تشرين الاول، تمكنت قوة اسرائيلية صغيرة يقودها الجنرال أرييل شارون من الاندفاع بين الجيش المصري الثاني والثالث وعبور القناة، حيث اقامت رأس جسر صغير على ضفتها الغربية بالقرب من الدفرسوار. وتابع الاسرائيليون تعزيز رأس الجسر في ثغرة الدفرسوار، ولم تبذل القيادة المصرية جهودًا جدية لاحتوائه.

عن أيام «الوقفة التعبوية» والاختراق الاسرائيلي، يقول الباحث المصري في الشؤون الاستراتيجية محمود عزمي («الحياة»، ٦ تشرين الاول ١٩٩٣، ص١٨):

«اعتبر أحمد اسماعيل (وزير الحربية والقائد العام للقوات المصرية) الوقفة التعبوية بعد عبور القوات المصرية للقناة واقتحام خط بارليف وقفة نهائية، وهو ما انتقده عليه اللواء الجمسي مدير العمليات آنذاك وقال انه كان حذرًا أكثر مما يجب، وأبطأ مما يجب، الامر الذي دعاه إلى الانتظار الطويل (...) ولما أصدر السادات قراره يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٧٣ بعمل هجوم لتخفيف الضغط على الجبهة السورية، بقوى غير كافية أخلّت فقط بتوازن الجبهة الدفاعية في غرب القناة، وسهل حدوث ثغرة الدفرسوار، أسرع الفريق اسماعيل باصدار الاوامر في اليوم نفسه. واتضح لاحقًا ان الوقفة التعبوية تمت بموافقة الرئيس السادات والقائد العام أحمد اسماعيل. كما أن قرار تطوير الهجوم، كان قرارًا سياسيًا. وزاد الطين بلة ان السادات أفصح عن نيته هذه في رسالته الموجهة في ٧ تشرين الاول ١٩٧٣ (في ثاني ايام الحرب، اي في عز الانتصار العسكري المصري) إلى هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي آنذاك، من دون أخذ رأي أحد حتى مستشاره لشؤون الأمن القومي حافظ اسماعيل. ويقول الأخير إن الرسالة المذكورة تضمنت تعهدًا من السادات يقول فيه إن مصر لا تعتزم «تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة». وعلق الجمسي على الأمر أن كيسنجر فسّر العبارة على أنها تعني ان «مصر غير راغبة في متابعة العمليات ضد اسرائيل بعد الاراضي التي كسبتها». هكذا فتحت القرارات السياسية، قبل وأثناء حرب ١٩٧٣، الطريق إلى «ثغرة الدفرسوار» وتطويق الجيش الثالث في السويس وبدء توسط الولايات المتحدة يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٣ مع اسرائيل لامداد الجيش الثالث بالمؤن والمياه عبر الكيلو متر ١٠١». ويقول حافظ اسماعيل في مذكراته

إن الأمر أدى إلى «إحباط حتى الحرب المحدودة وأضاع على مصر وسورية والأمة العربية آخر الفرص الحقيقية لفرض سلام عادل على اسرائيل» (انتهى كلام محمود عزمي).

«الدفرسوار» و«الكيلو ١٠١» (الاختراقان–النصران العسكريان الاسرائيليان) سرعان ما التقطهما كيسنجر ليسير بهما ويحولهما إلى نصر سياسي لاسرائيل، كما سنتبين تاليًا.

الحظر النفطي وجسران جويان: الجدير ذكره أن حرب تشرين/أكتوبر رافقها تطوران مهمان: الاول، حظر نفطي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على الدول المساندة لاسرائيل. وكان لهذا الحظر نتائج مهمة وكبيرة انعكست على الوضع الاقتصادي العالمي، وساهم في ظهور ما سُمّي بـ«أزمة النفط» في سبعينات القرن العشرين (كثير من الكتّاب والمحللين السياسيين والاستراتيجيين اعتبروا، ولشدّة ما ألحقت هذه الأزمة من أضرار في الاقتصاديات والمجتمعات الغربية، أن ثمة «مؤامرة» جديدة بدأت تحبكها الدول الغربية، وخصوصًا الولايات المتحدة، وبسبب هذه الأزمة، ضد الدول العربية. وقد بدأ تنفيذها عمليًا في الحرب اللبنانية التي طالت اللبنانيين والفلسطينيين معًا).

أما التطور الثاني هو أن احتكاكًا بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، رافق حرب تشرين ١٩٧٣. إذ إن كلا الدولتين نفذ جسرًا جويًا كبيرًا لمد الطرف العربي (من الاتحاد السوفياتي) أو الاسرائيلي (من الولايات المتحدة) بالمعدات والذخائر والامدادات. وفي ٢٤ تشرين الاول، وضعت القوات السوفياتية المحمولة جوًا في حالة تأهب ردًا على عدم التزام اسرائيل بوقف إطلاق النار ومحاولتها فرض حصار على الجيش الثالث المصري. وفي اليوم التالي وضعت القوات الاميركية في حالة تأهب ردًا على الإجراء السوفياتي. واستمر التوتر بين الطرفين حتى ٢٧ تشرين الاول، حين اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارًا بتشكيل قوة دولية لفرض وقف اطلاق النار على جبهتي القتال.

قرارات مجلس الأمن لوقف اطلاق النار وتشكيل قوة الطوارىء الدولية: زار هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي، موسكو قبل ان يتوقف القتال، وتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي على دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد من أجل إيقاف اطلاق النار، وكانت مصر قد أعلنت عن رغبتها في ذلك.

أصدر مجلس الأمن القرار ٣٣٨ (٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣) المتضمن دعوة «جميع الاطراف المشتركة في القتال حاليًا إلى وقف اطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الاعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن».

قبلت مصر واسرائيل بالقرار. لكن لم تمضِ ساعات قليلة حتى بدأت اسرائيل بقصف مدينة السويس وتعزيز قوتها في ثغرة الدفرسوار. فعاد مجلس الأمن إلى الاجتماع يوم ٢٣ تشرين الاول وأصدر قراره ٣٣٩ الذي يقضي بوقف إطلاق النار وعودة الاطراف إلى مواقع ٢٢ تشرين الاول. ولكن اسرائيل تابعت انتهاكها لقراري مجلس الأمن واستمرت في اطلاق النار والتقدم في الاراضي المصرية ومحاصرة مدينة السويس والجيش المصري الثالث.

وعاد مجلس الأمن إلى الاجتماع للمرة الثالثة (٢٥ تشرين الاول) وأصدر القرار ٣٤٠ كرر فيه دعوته نفسها، وأضاف إليها قراره: «أن يتم فورًا، وتحت سلطته، إنشاء قوة طوارىء تابعة للامم المتحدة يتم تشكيلها من أفراد تقدمهم الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن».

وتوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية إثر صدور هذا القرار.

إجتماعات عسكرية، خيمة الكيلو ١٠١: دعا الجنرال أنزيو سلاسفيو، قائد قوة الطوارىء الدولية، الطرفين إلى اجتماع للبحث في الترتيبات الخاصة بوقف إطلاق النار.

عُقد الاجتماع الاول في خيمة نصبت عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة–السويس، وترأس

فيه الجانب المصري الفريق محمد عبد الغني الجمسي رئيس أركان القوات المسلحة، وترأس الجانب الاسرائيلي الجنرال أهارون ياريف.

عقدت عدة اجتماعات، وأشرف عليها أنزيو سيلاسفيو ممثلًا الامم المتحدة، ولم تسفر عن نتائج، إذ كانت اسرائيل تخشى خسارة مواقع اكتسبتها منذ أن تسنى لها تحقيق ثغرة الدفرسوار.

اتفاق النقاط الست: الأجواء أجواء توتر بسبب فشل الاجتماعات العسكرية إلى ان وصل كيسنجر إلى القاهرة يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ وعقد اجتماعات مطولة منفردة مع الرئيس السادات من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني. وفي أثناء ذلك وصل مساعده جوزف سيسكو إلى اسرائيل. وفي ٨ تشرين الثاني، أعلن عن توصل الطرفين، المصري والاسرائيلي، تحت إشراف كيسنجر إلى اتفاق من ست نقاط:

١– التزام الطرفين بوقف اطلاق النار.

٢– بدء المحادثات للعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الاول (أي بعد تحقيق اسرائيل لاختراقاتها).

٣– حصول مدينة السويس على المواد الغذائية وإجلاء الجرحى عنها.

٤– موافقة اسرائيل على نقل مواد غير عسكرية إلى الجيش المصري الثالث.

٥– استبدال نقاط تفتيش تابعة للامم المتحدة بنقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة–السويس.

٦– تبادل جميع أسرى الحرب بعد إقامة هذه النقاط.

وذكر ان في الاتفاق بندًا سريًا تضمن تعهد مصر برفع الحصار عن باب المندب رفضت مصر الاعلان عنه لأنها لم تكن قد أعلنت رسميًا قبل ذلك عن حصار باب المندب.

مؤتمر جنيف واتفاقية فصل القوات المصرية–الاسرائيلية (كانون الثاني ١٩٧٤): تكررت زيارات كيسنجر لبلدان المنطقة (جولاته المكوكية) بغية التوصل إلى حل حول قضية فصل القوات. وفي الأثناء، تمّ الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والأمين العام للامم المتحدة على الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف يوم ٢١ كانون الاول ١٩٧٣ بحضور مصر واسرائيل والاردن (رفضت سورية حضور هذا المؤتمر لأن الدعوة لم توجه إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولأن الهدف من عقد هذا المؤتمر لم يكن سوى التصديق على ما تمّ الاتفاق عليه بين مصر واسرائيل).

عقد المؤتمر ثلاث جلسات لم يصل فيها إلى نتيجة. وتقرر في الجلسة الثالثة تشكيل لجنة عسكرية لبحث مسألة فصل القوات المصرية–الاسرائيلية. ثم تقرر تأجيل المؤتمر إلى بداية سنة ١٩٧٤.

عقدت اللجنة العسكرية المصرية–الاسرائيلية عدة اجتماعات باشراف الامم المتحدة لم تتوصل خلالها إلى حل يتفق عليه. وأثناء ذلك بدأ هنري كيسنجر جولة مكوكية بين أسوان (مقر الرئيس السادات) وتل أبيب من ١٢ إلى ١٩ كانون ا لثاني ١٩٧٤، ونجم عنها صدور بيان ١٧ كانون الثاني في تل أبيب والقاهرة وواشنطن أذاعه الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون بنفسه، حيث جاء فيه الاتفاق على فصل القوات المصرية–الاسرائيلية. وتم التوقيع على الاتفاقية بشكل نهائي يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٤ بعد تحديد مراحل الانسحاب الاسرائيلي.

من أهم نتائج الاتفاقية من الناحية العسكرية وجود الجيش الاسرائيلي على بعد ١٠ كلم غربي خط الممرات (متلا–الجدي)، وتخفيض القوات المصرية على الضفة الشرقية، ومباشرة مصر تنظيف قناة السويس وترميم مدن القناة استعدادًا لفتح القناة للملاحة خلال عام.

ومن أهم نتائجها السياسية: عدم تعهد اسرائيل بانسحاب آخر (أي زيادة على انسحابها من الدفرسوار ومن شريط ضيق شرقي القناة)، واكتفاء مصر بتصريح من اسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عن طريق المفاوضات، وبقاء حقول النفط في سيناء بيد اسرائيل، وعودة الولايات المتحدة إلى ساحة الصراع العربي–الاسرائيلي بثقل أكبر، وانفراد مصر بالخطوة بمعزل عن الأطراف

العربية، الأمر الذي ترك أثرًا كبيرًا وخطيرًا على مجمل قضية الصراع والقضية الفلسطينية.

(قبل الحديث عن الاتفاقية الثانية لفصل ا لقوات بين مصر واسرائيل في العام ١٩٧٥، وإفراد عنوان أساسي خاص بها يتناول أحداثها كافة، نمر بحدث زيارة الرئيس الاميركي نيكسون لمصر، ومن خلاله نظرة نيكسون الاستراتيجية).

نيكسون في مصر (نيسان ١٩٧٤) ونظرته الاستراتيجية (مناقشة): في نيسان ١٩٧٤، زار الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون مصر، وأعدّ له الرئيس المصري استقبالًا شعبيًا حاشدًا، وبرز الشيوعيون المصريون من بين أكثر معارضي الزيارة، من قبل أن تتم وأثناءها وبعدها. فبدأوا بحملة شعبية لرفض «الخواجة» الآتي من بلاد «العم سام»، ووزعوا منشورات تحريضية وأغاني الشيخ إمام عيسى التي أعدها الشاعر أحمد فؤاد نجم، وصدرت مجموعات من النشرات في أعداد خاصة عن الزيارة أبرزت خطورة هذا الرئيس وسياسته.

وقد حققت الزيارة، بالنسبة إلى السياسة المصرية، النتائج التالية: -الانفتاح الاقتصادي والانطلاق الرسمي نحو الليبرالية والرأسمالية. - تنويع مصادر السلاح ووقف الاعتماد على التسليح الشرقي. -استئناف المساعدات الاميركية لمصر بعد توقف استمر عشر سنوات. -إعادة افتتاح الجامعة الاميركية في القاهرة. -إزالة آثار الوجود السوفياتي بإعادة تعمير بعض مشروعاته العملاقة (الحديد والصلب، الألومينيوم، الأسمنت، الأسلحة) وترميم السدّ العالي.

معارضة الزيارة، التي تولاها الشيوعيون والقوميون (من ناصريين وسواهم)، استندت إلى عدة عناصر «عدائية» في الاستراتيجية الاميركية التي اعتبر نيكسون انه بادئها أو بانيها.

ثمة تقرير من القاهرة نشرته «الحياة» (٢٨ نيسان ١٩٩٤، ص١، بعنوان «عشرون سنة على زيارة الرئيس الاميركي الراحل لمصر») وتحدث عن النقاط التالية في سياسة نيكسون الاستراتيجية:

- كان لزيارة نيكسون لمصر أبعاد استراتيجية، إذ إن ادارته ووزير خارجيته كيسنجر أطلقا على هذه الأبعاد آنذاك «إدارة الازمات الاستراتيجية»، كما أطلقا على السياسة الاميركية بداية السبعينات «سياسة الوفاق الدولي والقضاء على الحرب الباردة والتسلح والحروب الخفية».

- إعلان نيكسون، بعد زيارات كيسنجر المكوكية، أمام مجلس الشيوخ، خطته لتفتيت الايديولوجية الستالينية «التي كانت البداية لتفتيت الاتحاد السوفياتي والدول التي دارت في فلكه. لقد كان نيكسون بعيد الأفق في نظرية التفتيت التي بدأت بتدعيم ايديولوجية اليسار الجديد وتمويل جماعات التروتوسكيين...

- تصريح نيكسون الذي قال فيه «إن التغيير يجب أن يطرأ على العالم من خلال محورين: - تقوية الشعور بالاستقلال لدى مجموعة الدول الجديدة، ما يمثل حاجزًا ضد الشيوعية؛ - تفكك الوحدة الشيوعية المتمثلة في الصين والاتحاد السوفياتي، حتى تزايد الشعور الاستقلالي لدى دول شرق اوروبا».

- كثيرًا ما تحدث نيكسون عن الاستراتيجيات بكل أنواعها، وخصص لها إدارات لمعالجة الازمات. وكان أشار في خطابه الافتتاحي للكونغرس في كانون الثاني ١٩٦٩ إلى أن سياسته هي سياسة الباب المفتوح للدخول إلى الكتلة الشرقية وإبعاد الخطر الشيوعي عن بعض الدول علنًا وسرًا. كما أكد، مرات عديدة، استمرار الحفاظ على قوة اسرائيل وتفوقها العسكري ضمانًا لفرض شروط التسوية على الجانب العربي.

اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل (١٩٧٥)

سياسة كيسنجر «الخطوة خطوة»: عاد كيسنجر إلى جولاته المكوكية في المنطقة في شباط ١٩٧٥، مؤكدًا على اسلوبه السياسي القائم على التقدم «خطوة خطوة» على طريق الحل، وناقلًا إلى مصر والاردن وسورية والسعودية مطلب اسرائيل القاضي باعلان مصر إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل في مقابل

أي انسحاب اسرائيلي. ولقد استطاع كيسنجر أن يحصل من شاه ايران، لدى اجتماعه به، على تعهد بتزويد اسرائيل باحتياجاتها النفطية مقابل أن تعيد اسرائيل إلى مصر حقول نفط أبو رديس.

وثيقة النقاط السبع الاسرائيلية: قام كيسنجر، خلال آذار ١٩٧٥، بجولة مكوكية أخرى، عرضت فيها اسرائيل عليه وثيقة من سبع نقاط تضمنت رأيها في الاتفاقية مع مصر: ١- ان تكون الاتفاقية منفصلة رسمية مستقلة مع مصر؛ ٢- اعلان اسرائيل استعدادها للتفاوض مع كل جاراتها؛ ٣- ان تكون الاتفاقية خطوة نحو السلام مع بعض الاجراءات العملية كمرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس؛ ٤- انهاء المقاطعة الاقتصادية؛ ٥- حرية عبور الأشخاص للحدود؛ ٦- تخلي الطرفين عن حالة الحرب بوضوح وبصيغ قانونية ملائمة؛ ٧- خلق مناطق عازلة حقيقية بين القوات المسلحة.

وقد بيّنت اسرائيل في وثيقتها هذه انها غير مستعدة للبحث في أي انسحاب جديد من سيناء إلا اذا استجابت مصر للبنود السابقة جميعها.

الضغط الاميركي: قوّمت الحكومة الاميركية حصيلة ما توصل إليه كيسنجر في جولاته، وخلصت إلى ممارسة ضغط على اسرائيل (تجميد تسليم اسرائيل طائرات ف-١٥ وصواريخ أرض-أرض...)، وأعلن الرئيس الاميركي جيرالد فورد انه ليس في الامكان الاستمرار في تجاهل الفلسطينيين. ولوّح الاميركيون بسبب اشتراك الاتحاد السوفياتي وعدة اطراف عربية في المؤتمر. ولمساعدة الولايات المتحدة في ضغطها على اسرائيل أعلنت مصر، في ٢٩ آذار ١٩٧٥، عن نيتها فتح قناة السويس في ٥ حزيران. كما التقى الرئيسان المصري والاميركي في سالزبورغ (النمسا) في ٢ حزيران ١٩٧٥. فقام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بزيارة واشنطن (١١ حزيران) واتفق مع الرئيس الاميركي على إحياء المسعى الاميركي على أن تبدي اسرائيل مرونة أكبر لانجاح مهمة كيسنجر.

وبعد مناقشات طويلة اتفق اعضاء الحكومة الاسرائيلية على قبول مبدأ الانسحاب من ممرات سيناء (متلا-الجدي) وإعادة حقول النفط في ابو رديس إلى مصر، مقابل اعلان مصر إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل، ومقابل ألا يكون الاتفاق المقبل مع مصر ذا طابع عسكري محض.

واستمر تبادل المقترحات بين مصر واسرائيل بواسطة واشنطن إلى أن أعلن اعتزام كيسنجر القيام بزيارة جديدة للمنطقة.

جولة كيسنجر الجديدة، وتوقيع الاتفاقية الثانية: بدأ كيسنجر جولته الجديدة في ٢١ آب ١٩٧٥، وتكرر انتقاله بين مصر واسرائيل، حتى أعلن في مطلع ايلول ١٩٧٥، توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل. وقد تمّ التوقيع عليها بالأحرف الاولى في الاسكندرية وتل أبيب.

تضمنت الاتفاقية، في نصوصها المعلنة، ثلاث وثائق:

الأولى، سياسة تحدد المبادىء العامة العسكرية والسياسية مع مدى الانسحاب الاسرائيلي: تعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري ضد الطرف الآخر. وتضمنت ايضًا انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خط معين، وتقدم القوات المصرية إلى خط معين آخر، وتحديد مناطق منزوعة السلاح...

الثانية، تتضمن شرحًا لصلاحيات قوات الامم المتحدة، وعمليات الاستطلاع الجوي لكل من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، وتحديد قوات الجانبين... وتقرر عدم إقامة تحصينات جديدة وعدم وضع صواريخ مضادة للطائرات. ونصت الوثيقة على قيام قوات الامم المتحدة بالتفتيش والتحقق.

الوثيقة الثالثة، وتضم المقترحات الاميركية حول نظام الانذار المبكر الذي تعهدت الولايات المتحدة بإنشائه وادارته الفنية.

وكذلك تضمنت الاتفاقية أربع وثائق سرية، وما رشح عنها يتناول المسائل التالية:

في الوثيقة السرية الاولى، محافظة الولايات المتحدة على سياستها القائمة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وأساسها عدم الاعتراف بالمنظمة أو التفاوض معها ما لم تعترف باسرائيل.

في الوثيقة السرية الثانية، تأكيد الولايات المتحدة مواصلة إمداد اسرائيل بالأسلحة، وتقديم المساعدة السنوية لها.

في الوثيقة السرية الثالثة، تأكيد الولايات المتحدة تأمين جميع احتياجات اسرائيل العسكرية والاقتصادية على المدى الطويل. وتأكيد اسرائيل عدم تنفيذها بنود الاتفاقية ما لم تف مصر ببنودها كلها، وإقرار الولايات المتحدة بوجهة نظر اسرائيل هذه.

في الوثيقة السرية الرابعة، تأكيد الولايات المتحدة لمصر بأنها ستبذل جهدها لإجراء المزيد من المفاوضات بين سورية واسرائيل، وتأكيد مساعدتها مصر في تنميتها الاقتصادية.

آثار الاتفاقية: كان لاتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل (ايلول ١٩٧٥) آثار مهمة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

١- سياسيًا، نصت المادة الاولى من الاتفاقية على أن النزاع بين مصر واسرائيل وفي الشرق الاوسط «لا يتم حله بالقوة المسلحة بل بالوسائل السلمية»، ما يشير بوضوح إلى تجاوز مصري لارادة الاطراف العربية الأخرى المعنية بالنزاع؛ وذلك من خلال ذكر «الشرق الاوسط» في نص المادة. وهذا الطابع السياسي للاتفاقية أعطى اسرائيل ما كانت تسعى إليه منذ قيامها: التوصل إلى اتفاق سياسي مع دول الجوار العربية، وتفتيت صفها إزاء اسرائيل (وبالفعل، قامت «حرب عربية باردة» بعد توقيع مصر للاتفاقية، وعزلها عن المعسكر العربي)، وكسر عزلة اسرائيل، إضافة إلى ضمان المصالح السياسية الاميركية.

٢- عسكريًا، خرج الجيش المصري من ساحة المعركة، ما أدّى إلى تبدل ميزان القوى العربية-الاسرائيلية؛ إضافة إلى أن الاتفاقية أبقت اسرائيل مسيطرة على ٨٧,٥٪ من سيناء، ولم تستعد مصر سوى ٥,٥٪ وبقي ٧٪ تحت سيطرة قوات الطوارىء الدولية.

٣- إقتصاديًا، أجازت الاتفاقية مرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس («الشريان الحيوي» للاقتصاد الاسرائيلي)؛ وبلغت المساعدات الاميركية لاسرائيل، بعد الاتفاقية مباشرة، ٢,٣ مليار دولار، أي ما يعادل «٤ ملايين ليرة اسرائيلية مقابل كل متر مربع من رمال سيناء» حسب قول جريدة هآرتس الاسرائيلية في ٢ ايلول ١٩٧٥؛ إضافة إلى تعهد الولايات المتحدة بتوفير حاجات اسرائيل النفطية لمدة خمس سنوات، وتقديم المساعدة المالية لبناء الخزانات وتكديس احتياط اسرائيل النفطي لمدة عام كامل.

زيارة السادات للقدس

واتفاق كامب دافيد والمعاهدة المصرية-الاسرائيلية

نظرة إلى الوضع العام بعد اتفاقية الفصل الثانية: ارتكزت جهود حل النزاع العربي-الاسرائيلي على التسويات السلمية (الولايات المتحدة لعبت الدور الأول والأكثر فاعلية) عن طريق استئناف عقد مؤتمر، أو مفاوضات جنيف، بين وفد عربي موحد واسرائيل، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (بعد حرب حزيران ١٩٦٧) و٣٣٨ (بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، وسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وحل قضية فلسطين عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في مقابل إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل، والاعتراف بحقها في العيش في حدود آمنة، والقبول بضمانات دولية.

ولكن تحت تأثير إمدادت السلاح المتواصلة من الولايات المتحدة لاسرائيل، أخذت هذه الأخيرة في التشدّد، وتناقصت احتمالات نجاح مؤتمر جنيف في حالة انعقاده.

وفي تشرين الثاني ١٩٧٧، فاجأ الرئيس السادات العالم في زيارته للقدس والدخول في اتصالات ثنائية

مع اسرائيل. وجاء رد الفعل الرافض من جانب الأطراف العربية الأخرى في النزاع التي أدانت الزيارة واعتبرتها عملًا خيانيًا.

وبذلك بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المصرية-العربية والعلاقات المصرية-الاسرائيلية، بلغت مرحلتها الحاسمة باتفاق كامب دافيد في ١٧ ايلول ١٩٧٨، والمعاهدة المصرية-الاسرائيلية في ٢٦ آذار ١٩٧٩. واتهمت بلدان جامعة الدول العربية مصر بشق الصف العربي، وقطعت ١٩ دولة عربية علاقاتها الدبلوماسية معها، وحجبت عنها كل دعم عسكري أو مالي.

مظاهرات الجوع (١٨-١٩ كانون الثاني ١٩٧٧): غداة إعلان الحكومة عن قرارات إقتصادية جديدة تسببت في رفع أسعار الكثير من السلع، ومعظمها من السلع المدعومة كي يتمكن الشعب من شرائها، اندلعت مظاهرات عنيفة عمت القاهرة وأكثر المدن المصرية في يومي ١٨ و١٩ كانون الثاني ١٩٧٧، وكانت تلقائية وشاركت فيها فئات مختلفة من موظفين وطلاب وعمال، وارتبطت ببعض مظاهر التخريب والاعتداء والنهب. وأطلق على هذه المظاهرات «مظاهرات الجوع» في حين عكف إعلام السلطة على نعتها بـ«احداث الشغب» قام بها «عدد من اللصوص ومحترفي القلاقل». وقد رأى المراقبون إليها انها تعبير عن نقمة شعبية وعن معاناة عامة، وإذا كانت قرارات رفع الدعم وزيادة الأسعار هي التي فجرتها فإن اسبابها الحقيقية كانت تكمن في المناخ الاقتصادي والاجتماعي المصري المواكب لنتائج «الانفتاح» الذي باشره الرئيس السادات مباشرة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، وإحساس معظم المصريين بأنهم أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في بلادهم بعد تحول مجتمعهم إلى مجتمع استهلاكي.

زيارة السادات للقدس (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧): «الانفتاح» الذي كان السادات باشره وصل إلى ذروته في زيارته المفاجئة للقدس يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، تلك الزيارة التي شكلت نقطة انعطاف في تاريخ مصر والقضية الفلسطينية ومنطقة الشرق الاوسط.

وألقى السادات يومها خطابًا في الكنيست الاسرائيلي، وتضمن دعوة الاسرائيليين، إن شاءوا السلام مع المنطقة، تقديم التنازلات.

مختلف النعوت السلبية قالتها أكثرية البلدان والقوى العربية في الزيارة وصاحبها («هروب إلى الأمام»، «خيانة»...)؛ فبدأت مصر تعيش حالة العزلة المضروبة عليها من العرب، ما أدّى إلى المزيد من إجراءات «الانفتاح» و«الاتكال» على دعم يأتيها من الولايات المتحدة والدول الغربية عمومًا، إضافة إلى دعم سياستها بـ«التنازلات الاسرائيلية».

عنصر المفاجأة من خطوة السادات طال ايضًا اسرائيل، وبالأخص زعماء حزب العمل، الذين كانوا، قبل أشهر قليلة، خسروا السلطة للمرة الاولى منذ قيام اسرائيل أمام حزب الليكود وزعيمه رئيس الوزراء مناحيم بيغن. فأقطاب حزب العمل (وعلى رأسهم غولدا مائير وموشي دايان) لم يستطيعوا إخفاء حيرتهم وذهولهم من الزيارة المفاجئة. وكثيرًا ما نُقل عن غولدا مائير أنها كانت تتساءل لماذا أعطى السادات هذه الهدية لمناحيم بيغن وحزب الليكود، ولم يعطها لحزب العمل؟. فالذي لا شك فيه أن خطوة السادات شكلت ضربة لحزب العمل، وخاصة لغولدا مائير، واحدة من أكبر الهزائم التي منيت بها في تاريخها. فاليسار الاسرائيلي الذي أسس دولة اسرائيل وقاد الحكم فيها عقودًا من السنين، كان على رغم الحروب الشرسة التي خاضها ضد العرب، شبه مؤمن بأنه اذا حدث للعرب ان اختاروا السلام مع اسرائيل فإنهم سوف يسالمون اليسار، خاصة وأن اليمين الاسرائيلي المتطرف كان ويبقى الأشد عداوة للعرب على رغم كل شيء.

وفي ما يتعلق بزيارة السادات لدمشق ودعوته الرئيس السوري حافظ الاسد للانضمام إليه في هذه الزيارة قبيل إتمامها، يقول سفير اسرائيل في القاهرة المستشرق اليهودي موشي ساسون، في كتابه «سبع سنوات في أرض المصريين»، إنه سأل السادات:

«عندما اتخذت، سيدي الرئيس، قرارك بزيارة القدس، سافرت إلى دمشق ووجهت دعوة إلى الرئيس حافظ الأسد للانضمام اليك في هذه الزيارة. لكنه رفض دعوتك وقال إنه سيدين هذه الزيارة في حال تنفيذها. لماذا قررت إطلاع الأسد على سر الزيارة؟». فأجاب السادات: «عندما قررت زيارة القدس كان واضحًا لي ان من الضروري إبعاد السوريين عن مشروع الزيارة من أجل ضمان نجاحها. إذ إن مشاركتهم فيها تعني الحكم عليها سلفًا بالفشل. ورأيت ان أفضل وسيلة تضمن لي امتناع الأسد عن المشاركة في هذه المبادرة هي توجيه دعوة إليه لزيارة القدس. لقد دعوته بالفعل ورفض دعوتي كما توقعت».

(الجدير ذكره أن مسار التسوية السلمية على الجبهة المصرية منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ترافق مع فترة التحضير لإشعال لبنان–بمواطنيه وبلاجئيه الفلسطينيين– ثم بإشعاله فعلًا في حرب استمرت أكثر من ١٥ سنة. راجع «لبنان»، ج١٦ وج١٧).

اتفاقية كامب دافيد (ايلول ١٩٧٨): اتفاقية للتسوية السياسية بين مصر واسرائيل أشرفت عليها ورعتها الولايات المتحدة الاميركية في عهد رئيسها جيمي كارتر، وجرى الاعلان عنها رسميًا في مؤتمر صحافي حضره الرؤساء الموقعون (السادات، بيغن وكارتر) في الولايات المتحدة يوم ١٨ ايلول ١٩٧٨. وكانت سبقت الاعلان مفاوضات بين الرؤساء الثلاثة، في منتجع كامب دافيد في الولايات المتحدة عن توصل مصر واسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي–الاسرائيلي وإحلال سلام دائم في الشرق الاوسط.

وفي المؤتمر الصحافي أعلن الرؤساء الثلاثة توصلهم إلى الاتفاق النهائي بينهم، كما أعلنوا إتفاقهم على وثيقتين اساسيتين معلنتين (إتفاقيتين) سُميت الأولى «إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل». كما أُعلن عن مجموعة من الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات من جهة، وكارتر وبيغن من جهة أخرى، واعتبرت وثائق مكملة للاتفاقيتين الأساسيتين.

أبرز نقاط الاتفاقية الأولى، «اطار عمل للسلام في الشرق الاوسط»:

– تأكيد الفريقين، مصر واسرائيل، ان «القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه»؛ وأن هذا الاطار يشكل أساسًا للسلام، لا بين مصر واسرائيل فحسب، بل بين اسرائيل وكل جيرانها.

– وجوب اشراك مصر واسرائيل والاردن وممثلي الشعب الفلسطيني «في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها».

– تحديد ثلاث مراحل «لتحقيق هذا الغرض»: مرحلة أولى أقصاها خمس سنوات لتوفير حكم ذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. مرحلة ثانية، تتفق خلالها مصر واسرائيل والاردن (ويمكن ضم ممثلين عن سكان الضفة وغزة) على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع. ومرحلة ثالثة تمتد منذ قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، واجراء مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة وعلاقاتهما مع «جيرانهما»...



بيغن وكارتر والسادات بعد التوقيع على اتفاقات كامب دافيد.

– وبالنسبة إلى السكان العرب المطرودين أو المهجرين إثر حرب حزيران ١٩٦٧، أشارت الاتفاقية إلى قيام لجنة (اسرائيل، مصر، الاردن، السلطة الفلسطينية) تقرر، بالاتفاق، مدى السماح بعودة هؤلاء... (راجع «فلسطين»، ج١٤).

أما بالنسبة إلى اتفاقية كامب دافيد الثانية) وعنوانها «إطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل» راجع العنوان التالي مباشرة: «معاهدة الصلح المصرية–الاسرائيلية».

إضافة إلى هاتين الاتفاقيتين العلنيتين، تمّ في كامب دافيد عدة اتفاقات سرية بين الاطراف الثلاثة تتعلق بالوضع في لبنان، وبالتعاون في ما بينها في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وضمت اتفاقية كامب دافيد ايضًا، كملاحق لها، رسائل تبادلها كارتر والسادات وبيغن حول القدس، والضفة وغزة، والمستعمرات الاسرائيلية في سيناء.

تبلور موقف الدول المعارضة لاتفاقية كامب دافيد في مؤتمر القمة العربية التاسع الذي انعقد في بغداد بمبادرة من الحكومة العراقية وبدعوة من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر (٢–٥ تشرين الثاني ١٩٧٨). وقرر المؤتمر «عدم الموافقة على إتفاقيتي كامب دافيد، وعدم التعامل على ما يترتب عليهما من نتائج، ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار».

لكن الرئيس المصري أنور السادات استمر في نهج كامب دافيد، وتابع المباحثات المشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة من أجل التوصل إلى الصلح والسلام. وفي ٢٦ آذار ١٩٧٩، تم في واشنطن التوقيع على معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية.

معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية (٢٦ آذار ١٩٧٩): جاءت هذه المعاهدة تطبيقًا لما كان اتفق عليه الاطراف الثلاثة (مصر، اسرائيل، الولايات المتحدة) في الاتفاقية الثانية من اتفاقيتي كامب دافيد، التي نصت على التفاوض المباشر بين مصر واسرائيل من اجل تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء على مرحلتين؛ كما تنص على إقامة علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل غداة الانسحاب من مرحلة الانسحاب الأولى، والاعتراف المتبادل الكامل وإلغاء أشكال المقاطعة الاقتصادية كافة. ونصت الاتفاقية على وجوب الطلب من مجلس الأمن المصادقة على معاهدة السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها. كما نصت على دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات المتعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقية وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف الموقعة.

كان هذا في كامب دافيد. وبعد شهور قليلة، وتحديدًا في ٢٦ آذار ١٩٧٩، تم في واشنطن التوقيع على معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية من قبل السادات وبيغن، كما وقعها بصفة «شاهد» الرئيس الاميركي جيمي كارتر.

تتألف المعاهدة من تسع مواد وثلاثة ملاحق وبروتوكولات ومجموعة رسائل تم تبادلها بين الموقعين.

الدراسات الكثيرة التي تناولت المعاهدة بالتحليل، خصوصًا من الوجهة القانونية، خلصت إلى استنتاج أنها معاهدة «بين منتصر ومنهزم»، وأن مصر قبلت فيها ما يُعرف في القانون الدولي بـ«السيادة المنقوصة» Servitude. وبالفعل، فالبارز والأهم في المعاهدة:

١– قُسمت سيناء، بموجب أحد بروتوكولات المعاهدة، إلى ثلاث مناطق: (أ) و(ب) و(ج). تشكل منطقة (أ) اقل من ثلث سيناء، وهي التي تبدأ مباشرة من قناة السويس، ولا يحق لمصر أن تحشد فيها أكثر من فرقة عسكرية واحدة لا يتجاوز مجموع جنودها ٢٢ ألفًا مع عدد محدد من المدافع والمركبات والصواريخ. وفي المنطقة (ب) البالغة أكثر من ثلث سيناء، لا يحق لمصر أن تحشد فيها أكثر من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة ولا يتجاوز مجموع قواتها ٤ آلاف جندي. وما تبقى من سيناء، المنطقة (ج) التي تمتد إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين، فكل ما يمكن لمصر ممارسته من سيادة عليها، هو إرسال شرطة مدنية فقط تعمل بالتعاون مع قوات الامم المتحدة.

في مقابل هذا التقييد للسيادة المصرية على أراضيها رضيت اسرائيل أن تقيد سيادتها على شريط حدودي لا يزيد عرضه عن ثلاثة كيلومترات داخل الارض الفلسطينية المحتلة من الحدود الدولية لمصر وفلسطين التاريخية. ففي هذه المنطقة يحق لاسرائيل أن تحشد مثل ما سمح لمصر بحشده في سيناء، اي أربع كتائب مشاة يصل عدد أفرادها إلى أربعة آلاف جندي.

٢– ومما يزيد من ثقل الالتزام الذي ارتضته مصر أن المعاهدة نصت على أن الانسحاب الاسرائيلي سيتم على مراحل تنتهي في ثلاث سنوات، في حين ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل سيبدأ بعد الانسحاب الاسرائيلي الأولي (أي من أقل من ثلث سيناء)، وهذه سابقة لا مثيل لها في التعامل الدولي، خاصة وأن هذا التطبيع في العلاقات يتجاوز الاعتراف الكامل والتبادل الدبلوماسي والقنصلي، ليصل إلى إقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية...

٣– المادة الخامسة من البروتوكول الثالث، تنص فقرتها الثانية على أن «يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقًا لهذا الغرض». وقد رأى البعض أن هذا النص يشكل قاعدة نواة لتحالف عسكري بين الطرفين. ففي متن المعاهدة (الفقرة الثانية من المادة الثالثة) أن كل طرف يتعهد بأن يكفل «عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الاعمال العدوانية، أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته...»، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم، أو التحريض، أو الاثارة، أو المساعدة، أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب، أو النشاط الهدّام... كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الافعال للمحاكمة...

٤– بموجب المادة الخامسة، تتمتع السفن الاسرائيلية، بغض النظر عن نوعها وشحناتها، بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر المتوسط، وفقًا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول. ويعتبر الطرفان ان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي.

– بالنسبة إلى قناة السويس، أسقطت مصر، وفق هذه المعاهدة، جميع التحفظات المشروعة التي كانت تثيرها في وجه اسرائيل اعتبارًا من مطلع الخمسينات.

– بالنسبة إلى مضيق تيران، الذي اعتبرته المعاهدة ممرًا مائيًا دوليًا، فإن هذه الصفة تحتاج، في الحقيقة، إلى موافقة المملكة العربية السعودية، لأن السيادة القانونية على تيران وجزيرة صنافير لها، وما الوجود المصري في هاتين الجزيرتين (تيران وصنافير) إلا وجود واقعي نشأ نتيجة إعارة السعودية مصر لهما بغية حماية مداخل خليج العقبة من العدوان الاسرائيلي بالذات. والسعودية لم توافق على اعتبار المضيق ممرًا دوليًا. ولا قيمة قانونية لاعتبار اسرائيل لهذا المضيق كذلك لأنها ليست دولة ساحلية بالنسبة إليه.

– بالنسبة إلى خليج العقبة فقد كان دومًا من وجهة النظر العربية أحد الخلجان التاريخية التي لا تسري عليها احكام الخلجان العادية التي حددتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٨، كما انه ليس لاسرائيل على الخليج حق قانوني معترف به، لأنها وصلت إلى ما يُعرف الآن بميناء إيلات بطريقة الاحتلال العسكري لأم الرشراش العربية بعد توقيع اتفاقات الهدنة الدائمة مع الدول العربية (١٩٤٩). والاحتلال لا ينشىء حقوقًا قانونية مهما بعد به الزمن. إن خليج العقبة يقع بين السعودية والاردن ومصر، ولا تملك مصر وحدها أن تغيّر في وضعه القانوني.

٥– الفقرة الخامسة من المادة السادسة تنص على أن الطرفين يقران بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الاطراف التي تنص عليها هذه المعاهدة، وأي التزامات أخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة. الأمر الذي يعني خروج مصر من التزاماتها العربية كافة.

٦– وثمة في المعاهدة وملاحقها نصوص تتناول الفلسطينيين... كثيرًا ما ادعى المفاوض المصري أنها تضمنت ما يصون حقوق الشعب العربي الفلسطيني، خصوصًا لجهة تمكين سكان الضفة وغزة من الوصول إلى الحكم الذاتي (راجع «فلسطين»، ج١٤).

قوبلت المعاهدة بسخط شديد من الدول العربية. وفُرضت المقاطعة العربية الشاملة على «النظام الحاكم في مصر»، كما تقرر نقل مقر جامعة الدول العربية «مؤقتًا» إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في المنظمات العربية كلها.

وفي ١١ نيسان ١٩٧٩، وافق مجلس الشعب المصري على المعاهدة بكل وثائقها، كما وافق عليها الكنيست الاسرائيلي. وفي ٢٥ نيسان ١٩٧٩، جرى في أم خشيبة (محطة الانذار المبكر الاميركية) وسط سيناء تبادل وثائق تصديق المعاهدة بين مصر واسرائيل، وغدت نافذة المفعول، وتم تطبيع العلاقات بين البلدين، ومنها تبادل السفراء بينهما يوم ٢٦ شباط ١٩٨٠، ورفرف العلم الاسرائيلي لأول مرة في التاريخ في عاصمة أكبر دولة عربية (المرجعان الرئيسيان: موسوعة السياسة، ج٥؛ والموسوعة الفلسطينية، ج٣).

العامان الأخيران من عهد السادات

نظرة عامة: في ١٥ ايار ١٩٨٠، تشكلت حكومة جديدة برئاسة السادات نفسه. وبعد اسبوع، جرت خمسة تعديلات (بعد استفتاء عام) على دستور ١٩٧١، منها تعديل يجيز تجديد ولاية الرئيس للمرة الثالثة، وآخر يجعل الشرع الاسلامي مصدرًا اساسيًا للتشريع في البلاد.

في شباط ١٩٨١، التفت السادات ناحية اوروبا يطلب دعمها لسياساته العربية ولاتفاقية كامب دافيد ولمعاهدة السلام التي وقعها مع اسرائيل، خصوصًا لجهة «دعم حق تقرير المصير» للشعب الفلسطيني. فألقى خطابًا في المجلس الاوروبي، ثم زار باريس حيث التقى الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان للمرة السادسة.

وفي حزيران ١٩٨١، عرفت الأحياء الفقيرة في القاهرة صدامات مسلحة بين المسلمين المتطرفين والاقباط، وأسفرت عن سقوط ١٤ قتيلًا ونحو ٥٠ جريحًا. وقد فسّرت الجهات المعارضة للسادات ما حدث بأنه محاولة من النظام المصري لإلهاء الشعب عن فشله السياسي والاقتصادي، إذ لم يسبق للشعب المصري أن عرف في تاريخه انقسامًا طائفيًا بين مسلمين ومسيحيين.

وصعّد السادات من حملته على المعارضين، فاعتقل المئات منهم، ولا سيما من «الاخوان المسلمين»، كما أجبر الزعيم الروحي للأقباط البابا شنودة الثالث على تقديم استقالته ونفاه إلى سيناء.

وفي ٦ تشرين الاول ١٩٨١، اغتيل السادات أثناء عرض عسكري احتفالًا بالذكرى الثامنة لحرب أكتوبر. فانتخب نائبه حسني مبارك رئيسًا لجمهورية مصر العربية.

الوضع الاقتصادي: «مع سنة ١٩٨٠ فإن البنك الدولي وجد نفسه مضطرًا للفت الانظار إلى الفجوة المتزايدة– التي خلقتها سياسة الانفتاح– بين الاغنياء والفقراء في مصر، والآثار الاجتماعية والسياسية الرهيبة التي يمكن ان تترتب على هذه الفجوة. وطبقًا لأرقام البنك الدولي في هذه الفترة، فإن ٢١,٥٪ من الدخل القومي كان يذهب إلى ٥٪ من السكان. وعلى الناحية الأخرى من السلّم الاجتماعي، فإن ٢٠٪ من السكان كان عليهم أن يعيشوا بـ٥٪ من الدخل القومي. وطبقًا للاحصائيات، فقد كان ٨٠٪ من موظفي الحكومة يحصلون على متوسط دخل مقداره ٦٠٠ جنيه في السنة، كما أن ٤٤٪ من سكان الريف و٣٣٪ من سكان المدن كانوا يعيشون تحت خط الفقر. ولم يكن لدى النظام ما يفعله لمواجهة هذا الموقف المتفجر سوى محاولة إخفاء الحقائق» (محمد حسنين هيكل، «خريف الغضب»، ط٢، ١٩٨٣، ص٤٣٩–٤٤٠).

كان باديًا، في الأجواء، الاحباط المتزايد نتيجة فشل مبادرة السادات للسلام في تحقيق ما كان يحلم به الناس من وراء قبولها. فلم يكن هناك سلام حقيقي، ولا كان رخاء كما وعد السادات. فمصر التي كانت من قبل مصدرًا لكثير من المواد الغذائية

أصبحت تعتمد على الاستيراد (خاصة في منتوج السكر) أكثرَ من نصف حاجاتها.

وكانت النقابات المهنية لا تفتأ تتصدى لعملية التطبيع مع اسرائيل. وكانت نقابة المحامين أنشطها على الاطلاق، بحكم أنها كانت تمتلك خبرة طويلة في العمل السياسي.

«مياه النيل إلى القدس»!: روى محمد حسنين هيكل (في كتابه المذكور آنفًا، ص٣٨٧–٣٨٨) أن السادات، أثناء زيارته لحيفا في ايلول ١٩٧٩، قال لمجموعة من رؤساء الصحف الاسرائيليين الذين اجتمع بهم، إنه طرح على مناحيم بيغن موضوع نقل مياه النيل عبر سيناء لكي تروي مزارع المستعمرات الجديدة في النقب.

ويضيف هيكل انه بينما كان رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية ينظرون إلى الرئيس المصري وكأنهم لا يصدقون ما سمعوه–استطرد الرئيس السادات قائلًا: «لِمَ لا؟ هناك امكانيات كبيرة، وهناك آمال كبيرة، ثم ان القدس التي ستصل مياه النيل إليها طبقًا لهذا الاقتراح هي مدينة مقدسة بالنسبة إلى الاديان السماوية الثلاثة. وأي شيء أروع من إمداد حجاج القدس من الاديان الثلاثة بزمزم جديدة من مياه النيل؟».

وقد قال الرئيس السادات، يضيف هيكل، إنه قدّم هذا العرض كجزء من محاولته لاقناع بيغن بمواصلة المفاوضات حول الضفة الغربية. وإذا كان ذلك فعلًا أحد مقاصده، فإن مناحيم بيغن ما لبث أن خيّب آماله بقسوة، فقد كتب إليه على الفور خطابًا رسميًا يقول له فيه: «السيد الرئيس، إن مبادئنا ليست للبيع مقابل مياه من النيل. إن أمن اسرائيل وأهمية القدس بالنسبة إلى شعبها، كلها ليست قضايا للبيع في مقابل مياه من النيل».

«الحقيقة أن حنق السادات من البابا شنودة يتصل اتصالًا وثيقًا بالصلح مع اسرائيل»: في العام ١٩٧٧، عقد الاقباط المسيحيون مؤتمرًا تقدموا فيه بلائحة من الاعتراضات على وضعهم وبالمطالب، رد عليه المسلمون، في السنة نفسها، بمؤتمر مضاد (راجع باب «الأقباط»). وبدا في الجو نوع من التوتر بين المسلمين والأقباط، ارتفعت حرارته في ١٩٧٨ و١٩٧٩و ١٩٨٠. وفي ٢٦ آذار ١٩٨٠، القى البابا شنودة الثالث خطابًا عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الاسلامية اساسًا لقوانين تطبيق على غير المسلمين، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية.

وفي احتفالات ذكرى «ثورة ١٥ مايو» (كما كان يسميها السادات، أي ذكرى اليوم الذي كشف فيه عن مؤامرة ضده، وسجن كثرًا، منهم علي صبري، راجع آنفًا)، ألقى السادات خطابًا في مجلس الشعب ذكر فيه أن لديه معلومات عن المطامع السياسية للبابا شنودة، وأن التقارير لديه تشير إلى أن البابا يعمل من أجل إنشاء دولة للاقباط في صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط. ثم صاح قائلًا: «إن البابا يجب ان يعلم انني رئيس مسلم لدولة مسلمة»... ثم قال: «إن هناك أدلة على أن الفلسطينيين الذين يحاربون في لبنان قد أسروا ثلاثة من الأقباط الذين كانوا يحاربون في صفوف الميليشيات المارونية في لبنان...».

هذا التوجه الطائفي للرئيس السادات، الذي لقّبه أنصاره بـ«الرئيس المؤمن»، سرعان ما اصطدم، خصوصًا لدى المراقبين والمثقفين المصريين والعرب، بحقيقة الموقف «الذي حوّل السادات إلى رئيس غاضب على الاقباط». وقد حفلت صحافة بيروت، في الاثناء وعلى وجه الخصوص، في كشف هذه الحقيقة. وقد سجّلها للتاريخ واحد من الأعرف في السياسة المصرية، محمد حسنين هيكل (في كتابه المذكور آنفًا «خريف الغضب»، ص٤٥٣–٤٥٤). فقال:

«والحقيقة أن ضيق السادات من البابا شنودة كان وراءه، إلى جانب أية اسباب أخرى، سبب رئيسي جعل حنق السادات على البابا بالغ الضراوة، وكان هذا السبب يتصل اتصالًا وثيقًا بالصلح مع اسرائيل وبمحاولات تطبيع العلاقات ليس فقط بين الحكومتين ولكن ايضًا بين الشعبين، وهو ما كان

يصر عليه الاسرائيليون. ونتيجة للتطبيع فإن آلافًا من السياح الاسرائيليين بدأوا يفدون إلى مصر، وفي نفس الوقت فإن قلائل من المصريين هم الذين رضوا بالذهاب إلى اسرائيل، سواء للسياحة أو لغيرها من الأسباب (...) وكان السادات في موقف حرج (...) وطرأت فكرة له: (أن يعود الحجاج الأقباط إلى القدس كما كانوا يفعلون قبل حرب حزيران ١٩٦٧) وبالتالي تبدو عملية التطبيع وكأنها تسير في طريق متوازن ومعقول (...) وقام السادات بإخطار البابا شنودة بأنه يسعده إبلاغ البابا بأن طريق الحج إلى الأماكن المقدسة قد أصبح مفتوحًا. وكانت المفاجأة الكبرى التي تلقاها السادات هي أن البابا شنودة رفض هذه «الفكرة الملهمة». وكان رده على رسل السادات هو قوله: «أرجوكم إبلاغ الرئيس السادات أنني لا أرى الوقت مناسبًا لتنفيذ اقتراحه» (...). واستشاط السادات غضبًا. كان إلحاح الاسرائيليين يزداد عليه كل يوم، وبدا أمامهم عاجزًا عن تنفيذ ما وعد به، وكانت خشيته ان تبدو سلطته امامهم وكأنها غير نافذة».

وفي حزيران ١٩٨١، شهدت مصر، انطلاقًا من حي الزاوية الحمراء في القاهرة، أسوأ حوادث الفتنة الطائفية منذ سنوات بعيدة، وسقط فيها العشرات بين قتلى وجرحى.

اجتماع شرم الشيخ، ضرب مفاعل تموز و«الألم»: ذاك الشهر نفسه (حزيران ١٩٨١) شهد حدثين كان لهما وقع مؤلم وغاضب داخل مصر كما في بقية العالم العربي: لقاء السادات وبيغن في شرم الشيخ، وبعد ثلاثة ايام ضرب اسرائيل لمفاعل تموز العراقي.

إن ما رواه السفير الاسرائيلي في القاهرة موشي ساسون في كتابه «سبع سنوات في ارض المصريين» (ونقلته «الوسط»، العدد ٩٥، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص٣٥–٣٦) يلتقي وأنباء تلك الايام والروايات كافة عن الحدثين المذكورين. ورواية ساسون جاءت على لسان الرئيس السادات نفسه أثناء مقابلة السفير له. والجدير ذكره، أولًا، ان موشي ساسون مستشرق يهودي سوري الاصل، كان مرشحًا لمنصب أول سفير لاسرائيل في القاهرة بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد نظرًا إلى خبرته الدبلوماسية الواسعة وأتقانه العربية واطلاعه على الثقافة العربية، إلا أن رئيس الوزراء آنذاك مناحيم بيغن فضّل اختيار رئيس مكتبه ألياهو بن إليسار لهذا المنصب كي يتمكن من الاشراف مباشرة على إدارة أول سفارة اسرائيلية في بلد عربي. لكن بن إليسار لم يكمل عامًا واحدًا في مصر بسبب العزلة الدبلوماسية والاجتماعية التي واجهها في القاهرة، فاستقال مطلع ١٩٨١ بحجة ترشيح نفسه لعضوية الكنيست. وعندها لم يعارض بيغن تعيين ساسون خلفًا له، فكان السفير الثاني في القاهرة طوال سبع سنوات.

«استقبلني السادات، يقول ساسون، في قصر المعمورة في الاسكندرية يوم ١٠ حزيران–أي بعد ثلاثة ايام من عملية مفاعل تموز العراقي وسبعة من اجتماع السادات وبيغن في شرم الشيخ– (...) وبدا لي بوضوح انه كان شديد الانفعال والغضب (...) لقد كان اجتماعًا مثيرًا ساده توتر شديد (...) المهم بالنسبة إليه هو المسيرة السلمية في المنطقة، وفي هذا السياق فإن الهجوم الاسرائيلي على المفاعل العراقي أعاد التاريخ إلى الوراء، إلى النظرة التي سادت العالم العربي قبل بدء مسيرته السلمية، أي إلى الطابع السلبي السابق (...) وأضاف السادات أن ما يخص سياسة مصر، فأرجو أن تخبر مناحيم أنني سأواصل التمسك بمسيرة السلام وما بقي منها. وإذا سألتني لماذا؟ أجيبك بكل بساطة، لأنني مقتنع تمامًا، يجب عدم المس بقضية السلام يجب عدم إعادة التاريخ إلى الوراء».

ويضيف ساسون:

«بعد صمت قصير أكمل السادات حديثه:

«كيف يقدم مناحيم بيغن ورقة على بياض إلى السوفيات وسورية، إذ إنه بعمله هذا ساعدهم على التقدم نحو هدفهم، أي إعادة الامة العربية إلى الوضع النفسي الذي كان سائدًا من قبل... دائمًا كنت أقول لبيغن، مناحيم حافظ على صداقة مصر، الشعب المصري سيقف إلى يمينك اذا حافظت على صداقته

(...) النقطة الأخيرة التي سأذكرها (دائمًا على لسان السادات ووفق رواية السفير الاسرائيلي ساسون الذي كان مجتمعًا به) ليس سوى ملاحظة شخصية. كيف ينفذ بيغن هذه العملية بعد مضي يومين أو ثلاثة ايام على اجتماعي معه في شرم الشيخ؟ إن بيغن لم يذكر امامي أي تفاصيل عن هذه العملية (...) إن العملية التي نفذتها اسرائيل تعتبر هزة قاسية ومن الصعب الدفاع عنها أو تبريرها. وعلى الصعيد الشخصي شاهدني الجميع مع بيغن في شرم الشيخ. أرجو ان تخبر مناحيم أن هذه العملية سببت لي ألمًا كبيرًا من الناحية الشخصية، إضافة إلى موقفي السياسي. فليعلم مناحيم انها آلمتني أكثر مما آلمني العرب» (انتهى كلام ساسون).

اسرائيل تمضي في قطع أي صلة لمصر مع عرب آسيا (مناقشة): «لقد آلمني مناحيم»، كررها السادات مرات عديدة في أعقاب ضرب اسرائيل للمفاعل العراقي. والعبارة في الحقيقة قد تعني تجاهل الرئيس السادات لإحدى المهمات الاساسية التي وجدت اسرائيل من اجلها في الاساس (بونابرت، بالمرستون وسواهما، راجع في الصدد باب تاريخ مصر الحديث). فلم يكن يهم بيغن ما قد تُسفر عنه عملية ضرب المفاعل العراقي، أو ضم القدس، أو ضم الجولان... في البلدان العربية الآسيوية من ردود فعل في مصر. فقد تكفل بيغن بأن يسلب السادات أي ادعاء في أنه منكبّ على تسوية شاملة للنزاع العربي–الاسرائيلي: لم يبدِ بيغن اية نية للاعتراف باية حقوق للشعب الفلسطيني، بل ان النصوص التي كتبت في اتفاقية كامب دافيد لم تلبث أن أُفرغت من أي محتوى، إذ راح بيغن يعتبر الضفة الغربية وغزة غنيمة من حقه في مقابل الانسحاب من سيناء؛ ولم تستطع مصر أن تمنع اسرائيل من إصدار قانون ضم الجولان، وضم القدس الشرقية. فقد كان واضحًا أن أي نوع من أنواع الاتصال بين مصر وعرب آسيا على الجسر البري بين افريقيا وآسيا يجري قطعه بطريقة نهائية لا رجوع فيها.

الأسابيع والأيام الأخيرة قبل الاغتيال: في ٢٧ تموز ١٩٨١، ألقى السادات خطابًا في جامعة الاسكندرية قال فيه إنه سيزور واشنطن لكي يناقش مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان القضايا المشتركة بما في ذلك الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، و«مؤامرات السوفيات في الشرق الاوسط». ثم أعلن ان مصر والسودان كلاهما على استعداد لإعطاء الولايات المتحدة قواعد لمواجهة الموقف المتأزم في الخليج، ثم اضاف فجأة: «عندما أعود من واشنطن فسوف أقدم تقريرًا إلى الأمة عن الفتنة الطائفية» (كان السادات قد سمح للاميركين، في صيف ١٩٨٠، بأن يتخذوا من مصر محطة في عملياتهم الفاشلة لانقاذ الرهائن الاميركيين في طهران).

صدمة أخرى تلقاها السادات، لكن هذه المرة من الولايات المتحدة، «الطرف الراعي والشاهد» لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية. فقبل يوم واحد من وصوله إلى الولايات المتحدة، بثت محطة أي.بي.سي الاميركية برنامجًا شبهته فيه بشاه ايران. وأثناء الزيارة انهالت عليه اسئلة الصحافيين الاميركيين، وأكثرها ركّز على قدرة مصر على أن تكون «شرطي المنطقة» (ما ذكّره ايضًا بدور الشاه وربما مصيره)، إضافة إلى أن الجمعيات القبطية في الولايات المتحدة نشرت، في «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» إعلانًا عبرت فيه عن المضايقات التي يلقاها الأقباط في مصر، وقامت تجمعات قبطية بمظاهرات حيث كان يحل في الولايات المتحدة. والأكثر من ذلك أنه في محادثاته مع المسؤولين «أحسّ بلغة جديدة للادارة الاميركية في واشنطن وان اهتمامات المسؤولين يتحول عنه. لقد بذل جهداً واضحًا في أن يتحدث بلغتهم–خصوصًا عن الشيوعية الدولية والاتحاد السوفياتي– ولكن ذلك لم يغير شيئًا من موقفهم وبدا له أن أولوياتهم في التعامل مع الشرق الاوسط تتركز بالدرجة الاولى على اسرائيل أولًا، ثم على السعودية ثانيًا، ويجيء هو في الدرجة الثالثة» (هيكل، «خريف الغضب»، ص٤٦٩–٤٧٠).

في ٣ ايلول ١٩٨١ (أي بعد أسبوع من عودة السادات من الولايات المتحدة)، بدأت السلطات

حملة اعتقالات واسعة بين صفوف الشباب الطلاب وأعضاء الجماعات الدينية، وبعض السياسيين والمثقفين والصحافيين. ومن الذين شملهم الاعتقال البعض من كبار السياسيين والصحافيين والمثقفين: محمد حسنين هيكل، فؤاد سراج الدين، عبد الفتاح حسن، فتحي رضوان، عبد العظيم ابو العطا، ابراهيم طلعت، محمد عبد السلام الزيات، محمد فائق، حلمي مراد (نائب رئيس حزب العمل)، حامد زيدان (رئيس تحرير جريدة حزب العمل)، فؤاد مرسي واسماعيل صبري عبد الله، جلال رجب (أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع)، إضافة إلى عدد كبير من النواب المستقلين في مجلس الشعب، وعدد آخر من اعضاء مجلس نقابة المحامين، وعدد من اساتذة الجامعات والمثقفين البارزين، مثل ميلاد حنا، كمال الأبراشي، وعصمت سيف الدولة، نوال السعداوي، لطيفة الزيات...

والغريب كل الغرابة، على ما يروي محمد حسنين هيكل («خريف الغضب»، ص٤٧٣) ان السادات بدا حريصًا على «التفرقة الطائفية» حتى داخل السجن: «... ومن سوء الحظ أن الشخصية الوحيدة القبطية التي وجدتها معنا في نفس السجن كان هو الدكتور ميلاد حنا، لأن السادات كان حريصًا على أن يفرّق بين المسلمين والاقباط حتى داخل جدران السجن. ولم يجيء الدكتور ميلاد حنا إلى نفس السجن الذي كنا فيه إلا بعد أن اثار ضجة كبرى في سجن أبو زعبل الذي كان قد وُضع فيه مع غيره من الشخصيات القبطية البارزة، بمن فيهم بعض الأساقفة والمطارنة ومئات من القسس والرهبان». وجرى تطويق دير وادي النطرون الذي يقيم فيه البابا شنودة الثالث.

وفي ٥ ايلول، ألقى السادات خطابًا في مجلس الشعب أعلن فيه سحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا شنودة الثالث، وتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة اعضاء أبرزهم الأنبا صموئيل أسقف الخدمات (قُتل مع السادات على المنصة يوم ٦ تشرين الاول)، وقال إن الاجراءات التي اتخذها قبل يومين، أي حملة الاعتقالات الواسعة، كانت ضرورية «لأن عناصر معينة كانت تهدد وحدة وأمن البلاد».

وفي ٧ ايلول، عقد السادات مؤتمرًا صحافيًا حضره عدد من الصحافيين الأجانب. لم يستطع إخفاء غضبه لدى سؤال أحد الصحافيين له عن اعتقال محمد حسنين هيكل؛ ثم وصل إلى حد فقدانه لأعصابه وهو يرد على سؤال مندوب محطة إن.بي.سي التلفزيونية الاميركية الذي سأله في ما كان قد أخطر الرئيس ريغان بما ينوي عمله، خصوصًا وانه كان في زيارة للولايات المتحدة قبل أقل من اسبوع من حملة اعتقالات ٣ ايلول. فأجابه السادات: «إذا لم نكن في بلد حر لكنتُ أخرجت مسدسي وضربتك بالنار». وخرجت الصحافة الدولية والعربية تتحدث عن وقائع المؤتمر وحالة العزلة التي وصل إليها السادات في مصر وخارجها.

وفي ١٥ ايلول، ظهر السادات على شاشات التلفزيون متحديًا إلى الأمة. فركّز هجومه، أكثر ما ركّز، على فؤاد سراج الدين، ناعتًا إياه بـ«هذا الباشا الاقطاعي...»، ثم على محمد حسنين هيكل «الملحد» و«صديق الملوك والرؤساء...»، ثم على الجماعات الاسلامية.

وفي ٢٣ ايلول، عقد السادات اجتماعًا مع اعضاء المجلس الاعلى للصحافة، وركّز حديثه معهم عن الذين اعتقلهم في ٣ ايلول وفي اليوم نفسه، أجرى السادات مقابلة مع محطة إن.بي.سي. في برنامجها الإخباري، فتعمّد الاشارة إلى انه يبعث بكميات ضخمة من الأسلحة إلى الثوار في أفغانستان «لأنهم مسلمون مثلنا ويواجهون مشاكل». لكن المذيع قاطع الرئيس السادات بأسئلة عن الوضع في مصر بعد اعتقالات ٣ ايلول، وعن الجماعات الدينية في مصر. وكان السادات ينفي دائمًا ان يكون هناك ثمة معارضة جدية لسياسته.

اغتيال السادات (٦ تشرين الاول ١٩٨١): صبيحة الاحتفالات بالذكرى الثامنة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، أي صبيحة ٦ تشرين الاول ١٩٨١، جلس

السادات على المنصة المعدة له ولكبار أركان الدولة، وجلس عن يمنه ويساره شيخ الأزهر والأنبا صموئيل. وعندما جاء دور سلاح المدفعية في العرض، انحرفت إحدى عرباته في اتجاه المنصة، وفوجىء الجميع بهجوم على المنصة ينفذه اربعة اشخاص ترجلوا من العربة التي انحرفت عن خط سيرها في العرض (خالد الاسلامبولي، عطا طايل، حسين عباس وعبد الحميد عبد السلام) وهم يطلقون النار.

قُتل في العملية الرئيس السادات، والأنبا صموئيل، واللواء حسن علام، ومحمد رشوان (المصور الخاص للسادات) وآخرين. ولم يصب نائب الرئيس حسني مبارك بسوء.

تبين من التحقيقات والمحاكمات أن الاشخاص الأربعة الذين نفذوا «هجوم المنصة»، وفي مقدمتهم خالد الاسلامبولي، كانوا من الاصوليين الاسلاميين اعتنقوا فتوى الشيخ عمر عبد الرحمن بأن السادات كافر وطبقوا مبادىء وضعها المهندس محمد عبد السلام فرج في كتابه «الفريضة الغائبة» توجب قتل ذلك الحاكم. وخالد الاسلامبولي ولد في مدينة ملوي في صعيد مصر، وأنهى دراسته الابتدائية في مدرسة الراهبات ثم التحق بمدرسة ملوي الاعدادية، وحصل على شهادة الثانوية العامة في مدرسة الاميركان في أسيوط والتحق بالكلية الحربية وتخرج منها العام ١٩٧٨. والده أحمد كان محاميًا، ووالدته قدرية علي يوسف تنتمي إلى أصول تركية، وشقيقه الأكبر محمد حصل على بكالوريوس التجارة في جامعة أسيوط واتهم قبل اغتيال السادات، بالانتماء إلى «الجماعة الاسلامية» واعتقل مرات عدة.

وتنفيذًا لحكم المحكمة العسكرية، أعدم الخمسة (٢٠ نيسان ١٩٨٢): خالد الاسلامبولي والثلاثة الذين شاركوا في الاغتيال، عطا طايل وحسين عباس وعبد الحميد عبد السلام، إضافة إلى صاحب الكتاب الشهير «الفريضة الغائبة» المهندس محمد عبد السلام فرج، الذي تحول كتابه المذكور إلى «دستور الأصوليين الراديكاليين»، كما تحول إسم خالد الاسلامبولي إلى «مشعل» يضيء طريق الاصوليين لأنه كان صاحب فكرة الاغتيال ومنفذها. فكثيرًا ما نُقل عن الأصوليين، الذين بدأت السلطات المصرية محاكمتهم، خصوصًا ابتداءً من العام ١٩٩٢، قولهم إنهم يحنّون إلى ايامه إلى درجة أنهم يؤكدون أن لا هدف لهم سوى اللحاق به، ويستذكرون بصورة خاصة وقفته أثناء محاكمته وجوابه على السؤال الذي سئله حول دور الاستخبارات الاميركية في اغتيال السادات، وحول انه كان مجرد أداة تنفيذية لهذا الدور: «والله لو كان في تدبيرنا أو تخطيطنا خيط رفيع يربطنا بمن تسمونهم استخبارات أميركا ما أقدمنا على هذا العمل أبدًا... والدور على أميركا سيأتي لاحقًا».



عبود الزمر. — خالد الاسلامبولي.

عهد حسني مبارك

(١٩٨١–)

السنة الاولى من عهد مبارك (خريف ١٩٨١– خريف ١٩٨٢): ألقى الرئيس حسني مبارك أول خطاب له في مجلس الشعب في ١٤ تشرين الاول ١٩٨١، وقال فيه إن مصر ستحترم كل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي وقعت عليها. وكان مبارك نائبًا للسادات طوال ست سنوات، وشارك في اتخاذ كل القرارات التاريخية.

وإثر تسلم مبارك مقاليد الرئاسة ارتفعت أصوات في اسرائيل بوقف الانسحاب من سيناء والانتظار حتى تتوضح نيات الرئيس المصري الجديد. وكانت مسألة إعادة الاراضي تشكل هدفًا رئيسيًا بالنسبة إلى المصريين. فتابع مبارك المفاوضات مع اسرائيل حول انسحابها الكامل من سيناء. وقد تم هذا الانسحاب في ٢٥ نيسان ١٩٨٢ من دون اتفاق نهائي على رسم الحدود، ما أدى إلى نشوب خلافات حادة خلال المفاوضات الخاصة بتحديد مصير منطقة طابا. فامتنع المسؤولون المصريون عن الاتصال بالمسؤولين الاسرائيليين، وأقدمت الحكومة المصرية على قطع الاتصالات بين المصريين والاسرائيليين.

أطلق مبارك جميع الذين كان السادات قد سجنهم يوم ٣ ايلول ١٩٨١؛ واللافت أن كثيرًا منهم لجأوا إلى مجلس الدولة يطالبون بعدم شرعية وقانونية اعتقالهم طبقًا للمادة ٧٤ من الدستور. وقد استجاب لهم مجلس الدولة في حكم مدوّ أصدره في ١١ شباط ١٩٨٢ واعتبرها فعلًا إجراءات غير شرعية. وفي المؤتمر الثالث الذي عقده الحزب الوطني الحاكم في مصر، انتخب مبارك رئيسًا له.

منذ الاشهر الأولى من ولاية الرئيس حسني مبارك، وخصوصًا بعد انسحاب اسرائيل من سيناء، أخذت بعض البلدان العربية تدعو لاعادة العلاقات مع مصر. وأيد مبارك مشروع السلام العربي في مؤتمر القمة في فاس ومبادرة الرئيس الاميركي ريغان للسلام في الشرق الاوسط. ووقع مع الرئيس



حسني مبارك.

السوداني جعفر النميري «ميثاق التكامل» الهادف إلى توحيد البلدين.

توتر العلاقات مع اسرائيل بسبب غزوها لبنان:

الأزمة الأطول والأخطر التي ضربت مسيرة العلاقات المصرية–الاسرائيلية وقعت بعد مرور ستة اسابيع على إخلاء سيناء، عندما غزت اسرائيل لبنان (حزيران ١٩٨٢). ويروي السفير الاسرائيلي في القاهرة، موشي ساسون، في كتابه «سبع سنوات في ارض المصريين»، انه التقى نائب رئيس الحكومة المصرية وزير الخارجية كمال حسن علي (١٠ حزيران) الذي ابلغه استياء مصر من غزو اسرائيل لدولة عربية، وحذره من دخول بيروت، «إذا دخلتم عاصمة عربية فإنكم ستقترفون خطأً تاريخيًا بالغ الخطورة».

ويضيف ساسون ان السفير عبد الحميد الشافعي المسؤول عن دائرة العلاقات مع اسرائيل في وزارة الخارجية المصرية ابلغه «أن بلاده قررت تأجيل تنفيذ خمسة لقاءات ومبادرات كانت مقررة في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين. ولكن عندما طال هذا

التأجيل، وبدأ يتضح لي (ساسون) اننا نواجه خطر صدور قرار بتجميد كل النشاطات المتبادلة بيننا، توجهت إلى مكتب الشافعي محاولاً وقف التدهور، وقلت له إنني توصلت إلى إقتناع بأنكم قررتم في واقع الامر فرض مقاطعة ضد اسرائيل، نظرًا إلى تجميد ما يزيد على ٣٠ نشاطًا، ما يعني انكم قررتم خرق اتفاقات خطة بيننا في شأن جانب من هذه النشاطات. لكنه اكتفى بالرد أن لا قرارات من هذا القبيل».

ومع استمرار الاجتياح الاسرائيلي للبنان والعمليات الحربية، وما برز خلالها من تأييد اميركي لاسرائيل يقابله ضعف واضح في الموقف السوفياتي، ظهر المسؤولون المصريون في وضع مرتبك.

وفي ٣٠ حزيران ١٩٨٢، بعث وزير الخارجية الاسرائيلي اسحق شامير رسالة إلى نظيره المصري كمال حسن علي تفسر أهداف حرب اسرائيل على لبنان (تدور كلها حول «أمن اسرائيل» على حدودها الشمالية، أي إبعاد عمليات «الارهابيين»، الفدائيين الفلسطينيين). وفي ١٨ تموز، ردّ كمال حسن علي: «... ليس بوسعنا قبول الغزو الاسرائيلي للبنان كعملية دفاعية». وفي ٢١ ايلول ١٩٨٢، اثر دخول القوات الاسرائيلية بيروت ووقوع مجازر صبرا وشاتيلا، قررت مصر سحب سفيرها سعد مرتضى من تل أبيب.

أهم أحداث ١٩٨٣: التوتر الرسمي في العلاقات المصرية–الاسرائيلية (بسبب غزو اسرائيل للبنان) صاحبه حملة اعلامية مصرية كبيرة ضد اسرائيل، طالت ايضًا استمرار هذه الأخيرة في بناء مستوطناتها في الضفة الغربية، وتفشيلها محادثات طابا (منطقة تقع جنوب غربي العقبة في المنطقة المعروفة باسم أم الرشراش، وأطلق عليها إسم إيلات، واستمرت موضع نزاع بين مصر واسرائيل بعد الانسحاب من سيناء). ودعا الرئيس مبارك إلى سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة من خلال دخول الفلسطينيين مفاوضات السلام، وتوصلهم إلى صيغة مع الاردن. وفي خطوة أخرى في اتجاه العرب، ألغى مبارك «جامعة الشعوب العربية والاسلامية» التي أنشأها السادات لمنافسة جامعة الدول العربية بعد قطع العلاقات مع القاهرة؛ وأيّد مبارك العراق في حربها مع ايران. ومن ضمن إطار تعامله الداعم لخطوات الحكم في لبنان، أعلن مبارك، في آخر كانون الثاني ١٩٨٣، أن الرئيس اللبناني أمين الجميل حمّله رسالة إلى الرئيس الاميركي ريغان «يطلب فيها ان تتعامل الولايات المتحدة مع المشكلة اللبنانية كشريك كامل أسوة بما اتبع في كامب دافيد»، وصرّح بأن اميركا قد تخسر ثقة اصدقائها اذا لم تنجح في سحب اسرائيل من لبنان؛ وأوفد مبارك، بعد نحو شهرين، وزير خارجيته إلى لبنان.

وعلى صعيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، جرت عدة لقاءات بين مسؤولين في البلدين (آذار ١٩٨٣) بغية استئناف العلاقات بينهما.

ومنذ تسلمه السلطة، زار مبارك العديد من الدول، وشملت زياراته، التي بدأها في نيسان ١٩٨٣، كلًا من الصين وكوريا واليابان وأندونيسيا. أما جولة وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتز، إلى الشرق الاوسط فبدأت في القاهرة (٢٥ نيسان ١٩٨٣). وعندما انتقل إلى بيروت دعا الرئيس مبارك العالمين، العربي والدولي، مساندة الرئيس اللبناني في سعيه تحرير لبنان.

في العام ١٩٨٤ (حادثة ألغام البحر الأحمر): على الصعيد الداخلي، أعيد الاعتبار إلى زعيم حزب الوفد فؤاد سراج الدين وأمينه العام ابراهيم فرج (شباط ١٩٨٤)، فاشترك الحزب في انتخابات ايار ١٩٨٤ النيابية، التي جرت للمرة الاولى منذ ٣٢ عامًا إلى جانب احزاب المعارضة الأخرى: حزب الاحرار (يتزعمه مصطفى كامل مراد)، العمل الاشتراكي (ابراهيم شكري)، والتجمع اليساري (خالد محي الدين)؛ وجاءت النتائج لمصلحة الحزب الحاكم «الحزب الوطني الذي حصل على ٣٩١ مقعدًا»، فشكل كمال حسن علي الحكومة الجديدة. ومما جاء في بيانها الوزاري (ايلول ١٩٨٤): ١– العمل على

دعم ما حققته مصر في المجال السياسي بالنسبة إلى علاقاتها مع العالم العربي والدول الافريقية ودورها النشط في حركة عدم الانحياز؛ ٢– استكمال مسيرة السلام للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان؛ ٣– العمل على وضع حد للحرب العراقية–الايرانية. ومن أول قرارات هذه الحكومة تمديد العمل بقانون الطوارىء للفترة بين ٦ تشرين الاول وآخر نيسان ١٩٨٦ (اعلنت حالة الطوارىء في مصر بعد ساعات من اغتيال السادات).

على الصعيد الخارجي، عقدت في واشنطن (شباط ١٩٨٤) قمة ثلاثية اميركية–مصرية–اردنية، واعلن مبارك عقبها أن «الوضع في لبنان لا يمكن تحمله... وأنه يشكل تهديدًا لنا جميعًا... وأن تقسيم هذا البلد المنكوب يجب أن يُمنع... والأزمة اللبنانية هي أكبر شاهد على مركزية المشكلة الفلسطينية»، واعتبر ان انسحاب المارينز من لبنان كارثة، وأنه اخفق في إقناع اميركا بتغيير موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية.

وكانت ميزة سياسة مصر الخارجية مع الغرب خلال ١٩٨٤ اتجاهها ناحية اوروبا، وخصوصًا فرنسا وليس ناحية الولايات المتحدة. فبعد زيارة وزير الدفاع المصري لباريس ومحادثاته حول مجالات التعاون العسكري، قام الرئيس الفرنسي بزيارة لمصر (تموز ١٩٨٤) حيث طرح المؤتمر الدولي كحلّ لقضية الشرق الاوسط. وعاد مبارك وزار باريس وبون (آخر تشرين الاول ١٩٨٤) لمحادثات تناولت بيان البندقية الذي اصدرته المجموعة الاوروبية عام ١٩٨٠ والدور الاوروبي في الشرق الاوسط، والقضية اللبنانية. كما اجتمع مبارك بالرئيس اليوغوسلافي فيسيلين ديورانوفيتش في آب ١٩٨٤، ورئيس الحكومة الايطالية كراكسي (تشرين الثاني ١٩٨٤)، وقبلهما الرئيس اليوناني كرامنليس الذي زار مصر في آذار ١٩٨٤.

وفي آب ١٩٨٤، ظهر تضامن غربي مع مصر إثر اتهامها ليبيا وايران رسميًا بزرع الغام في البحر الأحمر. فشاركت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بارسال كاسحات الغام إلى هناك، في حين رد الاتحاد السوفياتي على هذا الحشد البحري الغربي في البحر الأحمر وخليج السويس بارسال كاسحات لتطهير مياه حليفته اليمن الجنوبية خصوصًا عند مضيق باب المندب، في أجواء حديث اليمن الجنوبية والاتحاد السوفياتي عن أن القوة المتعددة الغربية هي التي زرعت هذه الألغام بعد أن كانت خرجت من لبنان من الباب لتدخل السويس من الشباك. وقبل حادثة الالغام كانت مصر والاتحاد السوفياتي قد اتفقا على إعادة العلاقات «كاملة» بينهما؛ وفي غضونها كانت مصر وقعت مع تركيا بروتوكولًا للتعاون العسكري يشمل تصنيع طائرات ودبابات وغواصات.

أما عن العلاقات المصرية–الاسرائيلية في العام ١٩٨٤، فكانت تمر في مرحلة «السلام البارد»، لأن الشق المتعلق بحق تقرير المصير للفلسطينيين، بحسب كامب دافيد، استمرت اسرائيل بتجاهله، كما استمرت في بناء المستوطنات، فضلًا عن مصر اشترطت لعودة السفير الاسرائيلي (موشي ساسون) إليها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من لبنان وتحريك القضية الفلسطينية وتحريك قضية طابا (وقطعت مصر علاقاتها مع السلفادور وكوستاريكا–نيسان ١٩٨٤– لأنهما نقلتا سفارتيهما إلى القدس، وهددت بأنها ستقطع علاقاتها مع أي بلد ينقل سفارته إلى القدس). لكن، قبل نهاية ١٩٨٤ بأيام، أعلن أن مصر واسرائيل اتفقتا على معاودة المفاوضات في شأن مسألة طابا بعد نحو اسبوعين، وقد تتناول هذه المفاوضات فقط إمكان دخول وحدة رمزية من القوة المتعددة الجنسية في سيناء هذا القطاع المتنازع عليه، وقد تتمثل الولايات المتحدة في هذه المفاوضات.

وأما على الصعيد العربي، فقد شملت جولة مبارك، بعد زيارته أربع دول افريقية، المغرب (شباط ١٩٨٤) حيث بحث مع الملك المغربي استعادة مصر عضويتها في منظمة المؤتمر الاسلامي (كانت القمة الاسلامية قررت إلغاء قرار تجميد عضوية مصر قبل

نحو شهر من زيارة مبارك للرباط)، والأزمة اللبنانية، ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، والعلاقات الثنائية، والشؤون الافريقية، وأزمة تشاد ونزاع الصحراء الغربية. ومن الرباط، انتقل مبارك إلى باريس، فاجتمع مع الرئيس ميتران وناقش معه إمكان التوفيق بين المشروع الفرنسي–المصري ومبادرة ريغان للسلام في الشرق الاوسط.

ومن ضمن سياسة مبارك الرامية إلى ضرورة التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير، وإلى تنظيم عمل عربي مشترك من اجل تحرير الاراضي العربية المحتلة منذ حرب حزيران ١٩٦٧، كانت زيارته للاردن (تشرين الاول ١٩٨٤)، وزيارة العاهل الاردني الحسين لمصر (أول كانون الاول ١٩٨٤) في أجواء وفاق تام بين البلدين، وتأييد كامل من العراق، ومعارضة قوية من سورية.

في الأعوام ١٩٨٥–١٩٨٩ (اتفاقات طابا، عودة مصر إلى الجامعة العربية): عرفت هذه السنوات حوادث أمنية كثيرة، أبرزها: اعتقال عدد من الاصوليين الاسلاميين (تموز ١٩٨٥)، قتل الاصوليين للملحق الاسرائيلي في القاهرة (آب ١٩٨٥)، أحد رجال الشرطة يطلق النار على سياح اسرائيليين ويقتل منهم ٧ اشخاص (٦ تشرين الاول ١٩٨٥)، اعتقال أربعة ليبيين اتهموا بدخولهم البلاد بقصد تصفية معارضين للنظام الليبي (١١ تشرين الثاني ١٩٨٥)، خطف طائرة بوينغ مصرية وإنزالها في مطار فاليتا في مالطا ومقتل ٦٠ إثر تدخل كوماندوس مصري (٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٥)، حركة عصيان قام بها نحو ٣ آلاف شخص من المستدعين للخدمة العسكرية ومقتل ١٠٧ وخسائر جسيمة (شباط ١٩٨٦)، حادثة تفجير في معرض القاهرة ومقتل اسرائيلي (آذار ١٩٨٦)، واكتشاف

الرئيس مبارك يرفع علم مصر فوق طابا المحررة (١٩ آذار ١٩٨٩).

عدة محاولات لاغتيال الرئيس مبارك، واضطرابات في أسيوط قام بها الأصوليون (تشرين الاول–كانون الاول ١٩٨٦)، وحرق كنيسة في سوهاج (شباط ١٩٨٧)، فرار خالد عبد الناصر، ابن الرئيس جمال عبد الناصر، إثر اتهامه بالاشتراك في عمليات استهدفت اسرائيليين وأميركيين (شباط ١٩٨٨) وعاد وسلم نفسه للعدالة في ٦ حزيران ١٩٩٠ وجرت تبرئته في ٢ نيسان ١٩٩١، واعتقال ٥٠٠ اسلامي أصولي (١ نيسان ١٩٨٩).

وأبرز ما شهدته هذه السنوات على الصعيد السياسي:

– عودة البابا شنودة الثالث إلى ممارسة مهماته الدينية (ايار ١٩٨٥).

– تكليف علي لطفي تشكيل حكومة جديدة (٥ ايار ١٩٨٥).

– زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران للقاهرة (كانون الاول ١٩٨٥).

– لقاء رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز والرئيس مبارك في الاسكندرية (١١–١٢ ايلول ١٩٨٦).

– تكليف عاطف صدقي تشكيل حكومة جديدة (١١ تشرين الثاني ١٩٨٦).

– زيارة مبارك لفرنسا (١٠–١٣ كانون الاول ١٩٨٦).

– استفتاء حول حل مجلس الشعب: ٨٨,٩٪ (١٢ شباط ١٩٨٧).

– انتخابات نيابية (٦–١٣ نيسان ١٩٨٧).

– اغلاق الحكومة لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية (٢٧ نيسان ١٩٨٧).

– اتفاقات عقدتها مصر مع صندوق النقد الدولي: قرض بـ٢٥٠ مليون دولار (٢٢ ايار ١٩٨٧).

– شيراك ومبارك دشّنا ميترو القاهرة الذي نفذته ومولته فرنسا: ٢,٥٨ مليار فرنك (٢٧ ايلول ١٩٨٧).

– انتخاب مبارك رئيسًا للجمهورية لولاية جديدة: ٩٧٪ من الاصوات (٥ تشرين الاول ١٩٨٧).

– إعادة العلاقات مع الامارات العربية المتحدة، والعراق، والمغرب، والكويت، واليمن الشمالية، والبحرين والسعودية (تشرين الثاني ١٩٨٧)، ومع تونس (شباط ١٩٨٨).

– وضع الحجر الأساسي لمكتبة الاسكندرية الجديدة عند موقع قصر بطليموس (٢٦ حزيران ١٩٨٨)، وتحديد موعد افتتاحها في العام ٢٠٠٠: ٢٠٠ ألف كتاب في البداية، ثم يصل العدد إلى ٤ ملايين، وبعدها إلى ٨ ملايين، وقدّر إجمالي الكلفة بنحو ٦٠ مليون دولار للبناء، ونحو ٤٠ مليونًا للتجهيزات للكتب والمعلوماتية.

– تعيين سفير مصري جديد في تل أبيب، واتفاق مصر واسرائيل على إحالة خلافهما حول طابا على لجنة تحكيم دولية (بينما تواصل الخلاف على مسألة تطبيع العلاقات)، واجتماع السفير الاسرائيلي، ساسون، بالرئيس مبارك مودعًا (١١ تموز ١٩٨٨)، ومغادرته القاهرة في ١٩ تموز.

– تدشين مبنى جديد لأوبرا القاهرة (١٠ تشرين الاول ١٩٨٨): ٣٣ مليون دولار. المبنى القديم قضى عليه حريق في العام ١٩٧١.

– لقاء مبارك–الحسين–عرفات في العقبة (٢٢ تشرين الاول ١٩٨٨).

– زيارة ميتران لمصر (٢٥ تشرين الاول ١٩٨٨).

– إعادة عضوية مصر في المنظمة العربية للتنمية الصناعية ولمجلس الاتحاد الاقتصادي العربي (٥ تشرين الثاني، و٤ كانون الاول ١٩٨٨).

– اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر (٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٨).

– اتفاقات طابا (٢١ شباط ١٩٨٩): انسحاب اسرائيل مقابل أن تدفع مصر ٣٨,١٥ مليون دولار ثمنًا لفندق طابا وبعض المنتجعات قرب إيلات. ووضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ في ١٥ آذار ١٩٨٩.

– إعادة عضوية مصر إلى الأوبك (١٣ ايار ١٩٨٩).

– إعادة عضوية مصر رسميًا إلى جامعة الدول العربية (٢٥ ايار ١٩٨٩) عقب القمة العربية الاستثنائية المنعقدة في الدار البيضاء (٢٣ ايار ١٩٨٩).

– انتخاب مجلس الشورى وفوز الحزب الوطني الحاكم (١٩ حزيران ١٩٨٩).

– لقاء مبارك–القذافي في مرسى مطروح في أول زيارة قام بها القذافي لمصر منذ العام ١٩٧٣ (١٦ تشرين الاول ١٩٨٩).

– إعادة العلاقات الدبلوماسية مع سورية (٢٧ كانون الاول ١٩٨٩)، وكانت مقطوعة منذ العام ١٩٧٧.

في الأعوام ١٩٩٠–١٩٩٢: الحوادث الطائفية التي استهدفت الاقباط، والعمليات ضد الاسرائيليين في مصر، كانت العنوان الأمني الرئيسي في تلك الاعوام: هجوم مسلح على باص يقل سياحًا اسرائيليين ومقتل ٩ منهم في الاسماعيلية (٤ شباط ١٩٩٠)، سلسلة عمليات ضد كنائس قبطية (آذار ١٩٩٠)، مظاهرات في منفلوط وسقوط ٤ قتلى (٢٦ نيسان ١٩٩٠)، مقتل ١٦ اصوليًا على يد الشرطة (٣٠ نيسان ١٩٩٠)، اغتيال رفعت محجوب رئيس مجلس الشعب (تشرين الاول ١٩٩٠)، عملية أخرى استهدفت الاسرائيليين وسقوط ٤ قتلى و٢٣ جريحًا منهم (٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٠)، مقتل ١٣ قبطيًا في سنبل (٤ ايار ١٩٩٢)، اضطرابات بعد زلزال ضرب القاهرة وقضى على ٥٦٤ شخصًا (١٢ تشرين الاول ١٩٩٢)، مقتل ٤ اقباط (١٥ تشرين الاول ١٩٩٢)، وجرح ١٠ آخرين (١ تشرين الثاني ١٩٩٢).

على الصعيد السياسي، سُمح لثلاثة احزاب جديدة (٤ نيسان ١٩٩٠): حزب الخضر، وحزب الاتحاد الديمقراطي (وسط اليمين)، وحزب مصر الفتاة. وفي ١٤ تموز ١٩٩٠، زار الرئيس السوري حافظ الأسد مصر (الزيارة الأولى منذ قبل ١٧ سنة)، فكانت الزيارة التي سبقت اندلاع حرب الخليج الثانية–حرب الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد العراق بسبب غزوها للكويت–باقل من ثلاثة اسابيع واشتراك مصر وسورية في هذا التحالف بصورة أقرب إلى الرمزية والمعنى السياسي. وفي ٢٩ تشرين الثاني–٦ كانون الاول ١٩٩٠، جرت انتخابات نيابية.

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩١، انتخب بطرس غالي أمينًا عامًا للامم المتحدة. وهو شخصية مصرية سياسية ثقافية وجامعية مرموقة، وهو قبطي، ومعروف بتأييده للفرنكوفونية. وقبل نحو سنة من انتخابه أمينًا عامًا للامم المتحدة، كان قد تم تدشين جامعة فرنكوفونية دولية في الاسكندرية.

وفي ٢١ تموز ١٩٩٢، زار رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين القاهرة في إطار اندفاعة عملية مدريد للسلام (راجع «فلسطين»، ج١٤، ص١٠٧ وما يليها).

١٩٩٣، ولاية مبارك الثالثة: كان البارز، في تلك السنة، على الصعيد الامني، مقتل ١٠ اسلاميين متطرفين في أسيوط (١٦–١٧ آذار)؛ وعلى صعيد آخر، تبرئة الجنرال الشاذلي، وكان بلغ من العمر ٧١ سنة، وكان رئيس هيئة الاركان في الجيش في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد كان مؤيدًا لاستمرار تقدم الجيش المصري في سيناء بعد عبوره خط بارليف. أما التهمة التي اعتقله بها السادات وسجنه فكانت «تضمين مذكراته اسرارًا عسكرية».

في ١٩ ايلول ١٩٩٣، أجرى مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين محادثات في الاسكندرية تركزت على الخطوات المقبلة بعد التوقيع مع منظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادىء الخاص بالحكم الذاتي بدءًا بغزة وأريحا (غزة–أريحا أولًا). وقد أفاد وزراء اسرائيليون أن رئيسهم طلب من مبارك المساعدة «من أجل تحقيق تقارب دبلوماسي مع العالم العربي».

في ٤ تشرين الاول ١٩٩٣، أعيد انتخاب الرئيس حسني مبارك رئيسًا للجمهورية لولاية ثالثة: نال ٢٨,٩٦٪ من أصوات المقترعين الذين بلغت نسبة مشاركتهم في الانتخابات ١٦,٨٤٪. وقد عارضت أربعة فقط من أحزاب المعارضة الـ١٣ الولاية الثالثة للرئيس، وهي حزب الوفد الجديد، وحزب العمل

الاشتراكي اللذان عارضا وقاطعا الانتخاب، في حين اكتفى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والحزب العربي الديمقراطي الناصري بمعارضة الترشيح من دون الذهاب إلى حد المقاطعة. أما الاحزاب الأخرى في المعارضة فأيدت الترشيح، وحرص المعارضون والمقاطعون على التأكيد ان موقفهم ليس موجهًا ضد شخص الرئيس، معترفين بانجازات تحققت، ومسجلين في الوقت نفسه ملاحظات واعتراضات.

مع بدء ولاية الرئيس مبارك الثالثة، شغلت مصر أربعة ملفات داخلية اساسية:

١– الملف الاقتصادي، أو الاصلاح الاقتصادي حيث يجد المسؤولون أنفسهم امام مهمة استكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد أظهرت الارقام ان إدارة مبارك نجحت في تحسين البنية التحتية وإدخال تحسن نسبي على مستوى معيشة الفرد واستيعاب ١٤ مليون مصري جديد خلال الاعوام الـ١٢ ماضية. انما الولاية الثالثة تجد نفسها امام استمرار مشكلة البطالة والسكن وزيادة الاراضي المزروعة والانتاج الزراعي وتحسين قدرة الصناعة على المنافسة واجتذاب المزيد من الاستثمارات. وثمة ارتياح ابداه المسؤولون المصريون إلى ما حققته خطة الاصلاح الاقتصادي واعتراف البنك الدولي؛ يضاف إلى ذلك نجاح السلطات في خفض الديون الخارجية من نحو ٥٠ مليار دولار إلى ٢٩ مليار دولار خصوصًا بعد حرب الخليج الثانية.

٢– ملف العنف الاسلامي الاصولي، حيث لم يظهر في الافق، مع بدء الولاية الثالثة لمبارك، ما أشار إلى هدنة أو إنهاء للمواجهة بين النظام والجماعات الاسلامية المتشددة. وقد حققت السلطات خطوات على طريق كسب معركتها مع هذه الجماعات، مع إدراكها ان البعد الأمني وحده لا يكفي، وهو مرهون بتحسن اقتصادي وإجراءات سياسية توسع دائرة التعبير والمشاركة.

٣– ملف المشاركة والديمقراطية الذي عرف انجازًا متمثلًا بصورة خاصة بخطوات نفذت على طريق التعددية الحزبية إضافة إلى حرية الصحافة. وتركزت المطالب، حول المزيد من الجرعات الديمقراطية، على تحسين قانون الاحزاب وتوفير ضمانات للعمليات الانتخابية والحد من الاجراءات الاستثنائية أو إلغائها. لكن أصوات كثيرة، بما فيها أكثرية أصوات المستقلين، مالت إلى القبول بمبدأ ضرورة إرجاء فتح المزيد من الجرعات الديمقراطية إلى ما بعد الوصول إلى الحسم في المعركة ضد التطرف.

٤– ملف الثقافة والتعليم والتكنولوجيا، حيث استمر السياسيون والمثقفون المصريون بقدر من القلق عن تراجع المستوى التعليمي والثقافي. وقد شدّد هؤلاء على تحديث المدرسة والجامعة وإلحاقهما بالعصر كشرط لنجاح الاصلاح الاقتصادي من جهة، وترسيخ للديمقراطية من جهة أخرى.

١٩٩٤–١٩٩٥: قمة العقبة، معاهدة الأسلحة النووية، محاولة اغتيال مبارك، انتخابات: أمنيًا، كان البارز مقتل أربعة أقباط (١١ آذار ١٩٩٤)؛ ومقتل طلعت ياسين حمام (٢٥ نيسان ١٩٩٤) المسؤول العسكري للجماعة الاسلامية والذي كان مطلوبًا منذ العام ١٩٨٩؛ ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا (٢٦ حزيران ١٩٩٥) التي وصل إليها لحضور القمة الافريقية. وبعد نحو شهر من هذه الحادثة جرى اعتقال نحو ٢٠٠ من الاخوان المسلمين، وبعدها بنحو ثلاثة اسابيع نُفذت عملية تفجير في سفارة مصر في باكستان (١٦ قتيلًا)، وبعدها حُكم على ٥٤ من الاخوان بالسجن لمدد متفاوتة، وأُقفل مقر الجماعة العام في القاهرة. وفي تشرين الثاني ١٩٩٥، فرضت الشرطة طوقًا حول مقر جامعة القاهرة إثر تظاهرات شارك فيها نحو ١٥ ألف طالب، واعتبرها مراقبون الأكبر في نوعها منذ التظاهرات الطلابية التي شهدتها الجامعة في ١٩٧٨ احتجاجًا على توقيع اتفاقية كامب دافيد.

سياسيًا، عقد الرئيس مبارك والملك حسين (الاردن) اجتماعًا في العقبة (٢١ كانون الثاني ١٩٩٥) أعلنا بعده انهما سيعملان على تطوير العلاقات الثنائية وتنقية الاجواء العربية ودفع عملية السلام

العربية–الإسرائيلية لجهة تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة (كانت الزيارة الاولى لمبارك إلى الاردن منذ ١٩٩٠).

على صعيد معاهدة منع إنتشار الاسلحة النووية، قادت مصر في ١٩٩٥ موقفًا مؤداه أنها لن توقع على المعاهدة إذا لم توقع عليها اسرائيل. لكن موقفها هذا تبدّل إثر ضغوط اميركية كبيرة على مصر وعلى الدول العربية (راجع مادة «العالم العربي»، موضوع «الموقف العربي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية»، ج١٢، ص٩٩–١٠٠).

في ايلول ١٩٩٤، عقد «مؤتمر السكان» في القاهرة، وشهد معارضة قوية من بعض الدول الاسلامية خصوصًا لجهة مناقشاته التي طالت مسألة تحديد النسل (راجع مادة «العالم»، موضوع «مؤتمر القاهرة»، ج١١، ص٤١٠–٤١١).

في ٢٩ تشرين الثاني و٦ كانون الاول ١٩٩٥، جرت انتخابات مجلس الشعب (البرلمانية)، عكست نتائجها فوزًا كبيرًا للحزب الوطني الحاكم، إذ حقق ٣١٧ مقعدًا من ٤٤٤ مقعدًا تنافس عليها المرشحون.

١٩٩٦: انحسار العنف الاصولي، حكومة جديدة، ٣ مؤتمرات كبرى: كانت مفاجأة للمصريين عندما أقدم المهندس ابو العلا ماضي، وهو من أبرز قادة «الاخوان المسلمين» على تأسيس حزب «الوسط» من دون الحصول على إذن من قادة «الاخوان»، ما أدى إلى خلافات شديدة في داخل الاخوان (مطلع كانون الثاني). وبعدها بنحو اسبوع، أصدرت محكمة عسكرية احكامًا باعدام ستة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في قضية «العائدون من السودان». وشهد شهر شباط ايضًا بدء محاكمة ٣٢ من «الجماعة الاسلامية» اتهموا بقتل مساعد مدير الأمن في أسيوط، كما ألقت السلطات القبض على ٤٥ من الاخوان المسلمين في محافظات عدة، وأحال الرئيس مبارك ٥٠ من أعضاء الجماعة على محكمة عسكرية. وفي آذار، رفع حظر التجول في مدينة ملوي في محافظة المنيا بعد انحسار عمليات العنف هناك. وفي ١١ نيسان، أعلنت السلطات القبض على ٢٤٥ من أعضاء تنظيم «التكفير والهجرة»، وبعد أيام قليلة أعلن عن القبض على مصري يعمل لصالح جهاز الاستخبارات الاسرائيلي «موساد». وفي يوم ١٩ نيسان، وقع هجوم على «فندق اوروبا» في القاهرة أسفر عن مقتل ١٨ من السياح اليونانيين. وفي مطلع تشرين الثاني، صدرت أحكام بالاعدام، وبالسجن المؤبد على عدد من المتهمين الاصوليين.

في ٢ كانون الثاني (١٩٩٦)، قدّم رئيس مجلس الوزراء د. عاطف صدقي استقالة حكومته في اجتماع طارىء، فكلف الرئيس مبارك د. كمال الجنزوري (شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط في الحكومة المستقيلة) تشكيل حكومة جديدة. وكانت حكومة صدقي استمرت في الحكم منذ تشرين الثاني ١٩٨٦، وكانت الأطول عمرًا في تاريخ مصر الحديث.

على صعيد علاقات مصر العربية والدولية، فقد عقدت قمة مصرية–سعودية في جدة (١٠ شباط). وفي ١٤ شباط، بدأ تصعيد اعلامي بين مصر واسرائيل إثر زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي ايهود باراك للقاهرة وانتقاده علنًا الاعلام المصري.

وفي ٢١ آذار، زار الرئيس التركي سليمان ديميريل أسوان ودعا في مؤتمر صحافي مع الرئيس مبارك إلى حلف رباعي «لأنصار السلام ولمكافحة الارهاب» يضم تركيا ومصر والاردن واسرائيل، الأمر الذي اعترض عليه مبارك في كلمته في المؤتمر الصحافي نفسه.

وشهد شهر نيسان تحركات للتعاطي مع تهديدات اسرائيل للبنان (راجع «لبنان»، ج١٧). فالتقى الرئيس مبارك وزير الدفاع الاميركي وليام بيري ضمن جولته في المنطقة التي شملت اسرائيل، وتوجه مبارك إلى دمشق، واستقبلت القاهرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك. وفي مطلع ايار، زار وزير الخارجية عمرو موسى تركيا حيث تلقى تطمينات بأن الاتفاق العسكري التركي–الاسرائيلي، الذي أثار ضجة واسعة، لا يحوي اي تهديدات لسورية. وعقدت، في ٨ ايار، قمة بين مبارك والعاهل الاردني الملك حسين في العقبة.

ومع تعثر عملية السلام، خصوصًا عقب فشل زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي نتانياهو إلى القاهرة (٢١ تموز)، زادت تحركات مصر الخارجية. فتوجه مبارك إلى واشنطن في مطلع آب، ووزير الخارجية عمرو موسى إلى موسكو (١٣ آب)، كما عقدت قمة مصرية–سورية اتفق خلالها مبارك والأسد على رفض مشروع «لبنان أولاً» (راجع «لبنان»، ج١٧).

وبعد تراكم الخلافات في ملف العلاقات المصرية–الاسرائيلية زار وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي مصر وعقد محادثات مع موسى في الاسكندرية (١ ايلول)، وبعد ايام زار وفد اميركي القاهرة برئاسة جوان سبيرو وكيل الخارجية الاميركي للشؤون الاقتصادية لحل مشكلة عقد المؤتمر الاقتصادي. وفي الوقت نفسه زار القاهرة مبعوث عراقي حاملاً رسالة من القيادة العراقية للرئيس المصري. وفي ٣٠ ايلول، أعلن مبارك مقاطعته القمة الرباعية التي دعا إليها الرئيس الاميركي بيل كلينتون في واشنطن لمعالجة التدهور في عملية السلام على المسار الفلسطيني بعد الاشتباكات الدامية التي أعقبت الاحتجاجات على قرار الحكومة الاسرائيلية فتح نفق بمحاذاة المسجد الأقصى في القدس.

وشهد شهر تشرين الاول زيارة الرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمان للقاهرة في محاولة لوقف التدهور في العلاقات. كما قام الرئيس الفرنسي شيراك بزيارته الثانية للقاهرة. واستقبلت القاهرة وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف (٣٠ ايلول) ضمن جولة قام بها في المنطقة. وزار مبارك ابو ظبي (١٥ تشرين الثاني)، وبعدها استقبل في القاهرة الرئيس الايطالي. وعقد اجتماع مصري–اسرائيلي–اميركي في روما للبحث في مستقبل وتمويل القوات متعددة الجنسيات في سيناء. وفي كانون الاول، استقبل مبارك الرئيس اليوناني ستيفانوبولس في أول زيارة من نوعها منذ العام ١٩٨٤.

وشهدت مصر، خلال ١٩٩٦، ثلاثة مؤتمرات كبرى:

١– مؤتمر شرم الشيخ (آذار)، الذي كان مؤتمرًا دوليًا «لانقاذ السلام» إثر العمليات التي قامت بها حركتا «حماس» و«الجهاد» الفلسطينيتان (راجع «فلسطين»، ج١٤، ص١٣٣؛ وراجع «مصر»، باب مدن ومعالم، ج١٩).

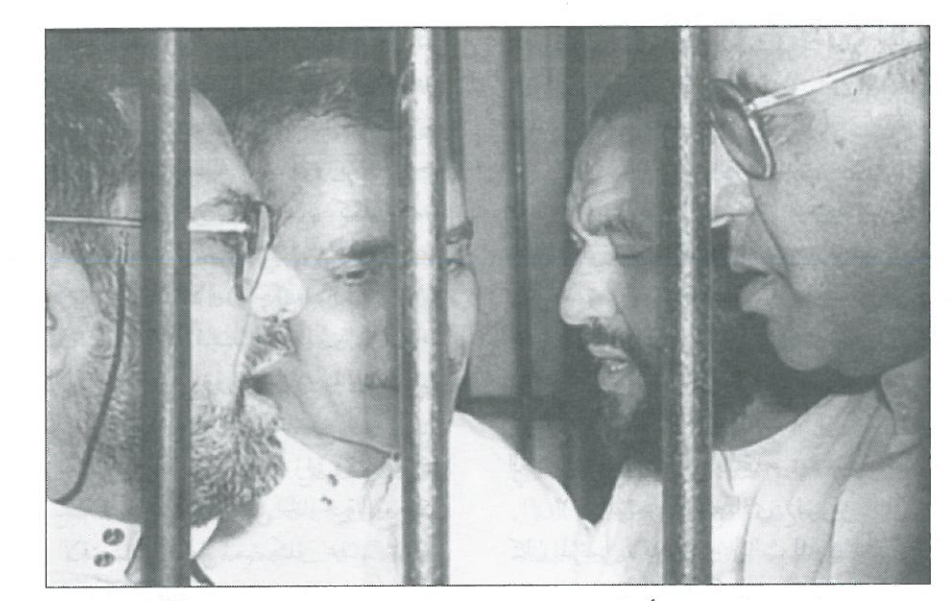
٢– مؤتمر القمة العربي الذي عقد في حزيران في القاهرة عقب فوز زعيم تكتل ليكود بنيامين نتانياهو برئاسة الوزراء وتصاعد التوتر بين مصر واسرائيل. وقد سبق مؤتمر القمة هذا اجتماع قمة ثلاثي مصري–سعودي–سوري في دمشق (٦ حزيران) دعا إلى عقد مؤتمر موسع بحضور كل الدول العربية باستثناء العراق. واتخذت القمة قرارات أهمها ربط العلاقات مع اسرائيل بالتقدم في عملية السلام.

٣– المؤتمر الاقتصادي (تشرين الثاني)، الذي كان المؤتمر الاقتصادي الثالث لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وانعكست السياسات الاسرائيلية على اجواء المؤتمر، في الوقت الذي اتجهت فيه أكثر من دولة عربية إلى تجميد علاقاتها مع اسرائيل.

١٩٩٧–١٩٩٨

حادثة الأُقصر: شكلت حادثة الأُقصر العنوان الرئيسي للحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية في مصر في الشهرين الأخيرين من سنة ١٩٩٧ وطوال سنة ١٩٩٨.

ففي ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٧، هاجمت مجموعة من الاسلاميين الاصوليين سياحًا في موقع الأُقصر التاريخي، وقتلت ٦٢ شخصًا، منهم ٥٨ من الأجانب. واستتبع ذلك، وعلى الفور، هبوطًا سريعًا في القطاع السياحي الذي يشكل أحد الموارد الاساسية للبلاد، ومصادمات دموية مع بعض المجموعات الاسلامية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي. وكان سبق هذه الحادثة نداء للهدنة أطلقه القادة الاسلاميون المسجونون (ايلول ١٩٩٧)، لم تعره السلطات الأمنية اهتمامًا. وعادت المواجهات لتستعر من جديد بينها وبين الاسلاميين في آذار ١٩٩٨ الذين ظهرت في صفوفهم، هذه المرة، خلافات وانشقاقات. وبرز في الخطاب السياسي والأمني للسلطات اتجاه لتحميل



أصوليون إسلاميون مصريون وراء القضبان.

بعض الدول الغربية (خصوصًا بريطانيا والولايات المتحدة) مسؤولية احتضان قادة الاسلام الاصولي واعتبار هؤلاء أنهم القادة الحقيقيون الذين يصدرون الاوامر للناشطين في الداخل؛ وكثيرًا ما طالبت السلطات المصرية هذه الدول بتسليمها هؤلاء القادة لتجري محاكمتهم.

بدءًا من ١٩٩٢ وحتى اواسط ١٩٩٨، بلغ عدد ضحايا أعمال العنف الاسلامي الاصولي في مصر ١٣٦٢ شخصًا؛ وأصدرت المحاكم العسكرية، في الفترة نفسها، ١٠٦ أحكام بالاعدام، ونفذت السلطات ٦٨ حكمًا منها.

على الصعيد السياسي: قاطعت الحكومة المصرية (ورحبت المعارضة) المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الدوحة عاصمة قطر في تشرين الثاني ١٩٩٧. واعتبر موقف مصر ذاك كعمل من أعمال مقاومة مصر للضغوطات الاميركية شأنها بذلك شأن معارضتها ايضًا لإمكان قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضد بغداد إبان الأزمة العراقية-الاميركية في شباط ١٩٩٨.

وكذلك لم تتردد القاهرة في اعتباره تدخلًا غير مقبول في الشؤون الداخلية لمصر الأمر الذي أقدم عليه الكونغرس الاميركي بتشكيله لجنة للتحقق من أوضاع أقباط مصر (نيسان ١٩٩٨) مع تهديده بوقف كل مساعدة اميركية لمصر بحجة الاضطهاد الديني الذي يتعرض له الاقباط. ولجأت الادارة الاميركية إلى حجة أخرى وجدتها في إجراءات جديدة اتخذتها السلطات المصرية في مجال الصحافة (آذار ١٩٩٨) واعتبرتها الادارة الاميركية أنها تحدّ من الحريات الاعلامية.

على الصعيد الاقليمي، ترافق ايقاف عملية السلام مع توتر في العلاقات المصرية-الاسرائيلية، ومع كشف القاهرة لعدد من عمليات التجسس للاستخبارات الاسرائيلية، وكذلك مع محاولة اسرائيل اغتيال أحد قادة منظمة «حماس» (الاسلامية الفلسطينية) في عمان في ايلول ١٩٩٧، المحاولة التي اعتبرتها مصر مثالًا لـ«إرهاب الدولة».

وتوصلت القاهرة والخرطوم إلى حل مشكلاتهما العالقة، والمتراكمة على وجه الخصوص منذ اتهام مصر للسودان بالوقوف وراء محاولة اغتيال

الرئيس مبارك (أديس أبابا، ١٩٩٦). وباشرت القاهرة انفتاحًا متحفظًا مع طهران، ولم تخفِ تحفظاتها وشكوكها إزاء المناورات العسكرية للقوات التركية-الاسرائيلية.

أما علاقات مصر وقطر فازدادت تدهورًا بعد مؤتمر الدوحة الاقتصادي (تشرين الثاني ١٩٩٧) ومقاطعة مصر له. واتهم المسؤولون في الدوحة القاهرة بدعمها للمحاولة الانقلابية القطرية (كانون الاول ١٩٩٦). واستمرت الحرب الاعلامية بين البلدين رغم الوساطة السعودية (كانون الاول ١٩٩٧)، وطردت الدوحة عددًا كبيرًا من المصريين العاملين في قطر (شباط ١٩٩٨)، ولم يجر تسوية الامر إلا بعد زيارة الأمير حمد للقاهرة (آذار ١٩٩٨).

على الصعيد الاقتصادي (مشروع توشكي):
حقق رئيس الحكومة المصرية كمال الجنزوري نتائج إقتصادية وسياسية مهمة من خلال جولة قام بها وشملت ماليزيا وسنغافورة والصين (الجدير ذكره أنها المرة الاولى التي يكلف فيها رئيس حكومة مثل هذه المهمات كونها كانت مقصورة على رؤساء الجمهورية في مصر). وجاءت هذه الجولة تتويجًا لتوجه مصري نحو الشرق بعد غياب لأكثر من ٢٠ عامًا فترت فيها علاقات مصر مع دول الشرق عمومًا.

ورافقت جولة الجنزوري «الاقتصادية» أجواء داخل البلاد أعادت إلى الاذهان أجواء ١٩٥٦ (بناء السد العالي، تأميم القناة...) بسبب تبني الرئيس حسني مبارك مشروع «الدلتا الجديدة» (توشكي) وضعف الاستجابات الدولية لطلب تمويل المشروع الذي يعد إحدى أولويات حكومة الجنزوري وجولته التي نجح خلالها، بشكل عام، في إبرام ٣٨ اتفاقية ومشروع تعاون مشترك تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي بليون دولار. والأهم في جولة الجنزوري حصوله على موافقة الدول الثلاث (ماليزيا، سنغافورة، الصين) على المشاركة في تمويل «مشروع القرن-١» لإنشاء الدلتا الجديدة (جنوب وادي النيل) وإيفاد بعثات منها لدرس المشروع على الطبيعة، إضافة إلى الترويج لـ«مشروع القرن-٢» لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في الشرق الاوسط في المثلث الفيروزي (بور سعيد-رأس العبد-الفردان) شرق قناة السويس.

واعتبر نجاح الجنزوري في جولته وما أبرمه من اتفاقات إنجازًا كبيرًا. وذلك على خلفية ما ردّده المسؤولون في الحكومة عن تراجع البنك الدولي عن تمويل مشروع «توشكي»، ما أعاد إلى الاذهان اجواء العام ١٩٥٦ حين سحب هذا البنك موافقته على تمويل مشروع السد العالي-بضغط اميركي-ما دفع الرئيس عبد الناصر في الأثناء إلى تأميم قناة السويس والتوجه نحو الاتحاد السوفياتي لطلب مساعدته المالية والفنية لتنفيذ مشروع السد العالي. فكان ان اختار الرئيس مبارك يوم ٩ كانون الثاني ١٩٩٧ (اليوم نفسه الذي وضع فيه عبد الناصر حجر أساس السد العالي) لوضع حجر أساس مشروع «توشكي»، بعد قرار الحكومة الا تنتظر موافقة البنك الدولي، وبعد ملاحظتها أن الحكومات الغربية لا تبدي حماسًا للمشروع.

على صعيد اقتصادي آخر، استمرت الخصخصة «الجزئية»، وباتت تطال، حتى آذار ١٩٩٨، ٨٠ مؤسسة من الـ٣١٤ مؤسسة عامة. وجاء في التقرير نصف السنوي الذي أعده صندوق النقد الدولي (نيسان ١٩٩٨) أن تحسنًا عامًا طرأ على الوضع الاقتصادي في مصر، في حين أن تقريرًا عن التنمية البشرية أصدره «المركز الوطني للتخطيط» (تموز ١٩٩٧) اشار إلى ازدياد الفقر في المدن منذ العام ١٩٩١.

على صعيد «حقوق الانسان»: أعلنت «منظمة حقوق الانسان المصرية» تجميد نشاطها عقب اعتقال أمينها العام حافظ ابو السعيدا في كانون الاول ١٩٩٨. وكانت المنظمة أدانت صراحة تصرف السلطات الأمنية (عقوبة جماعية) ضد الاقباط في قرية الكشح إثر حادث دموي فيها. واتهمت السلطات المنظمة باعطاء معلومات كاذبة والمس

بمصالح البلاد مقابل أموال أجنبية وبهدف الضغط على مصر. فسارع مثقفون ورجال أعمال أقباط إلى إدانة كل ضغط تمارسه قوة أجنبية أو صحافة أجنبية– وعلى وجه الخصوص «الصنداي تلغراف» في عددها تشرين الاول ١٩٩٨– مؤكدين رفضهم لكل تدخل خارجي في شؤون مصر الداخلية. وقد جرت مناقلات في الشرطة، التي اتهمت بتورطها في حادثة قرية الكشح، شملت اربعة من كبار ضباطها (تشرين الثاني ١٩٩٨)، كما اتهمت ثماني منظمات ناشطة في مجال حقوق الانسان السلطة بشن حرب عليها.

استتبع ذلك، على صعيد الرأي العام المصري، نقاش حول الوضع القانوني لهذه المنظمات ومختلف المنظمات الأخرى (منظمات غير حكومية)، خصوصًا لجهة تمويلها الخارجي. فردت هذه بأن حساباتها متمتعة بالشفافية، وبأن الدولة المصرية كانت الاولى التي طلبت المساعدات الخارجية (راجع في أواخر هذا الباب، باب «النبذة التاريخية»، «قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم...»).

١٩٩٩

في كانون الثاني، الظواهري وبن لادن: كانت تداعيات قضية قرية الكشح، التي استغلها البعض في الخارج، ما زالت تتفاعل مع بداية العام. الأمر الذي دفع وزير الداخلية حبيب العادلي إلى تحذير «المحرضين على الفتنة»، مؤكدًا أن الاحداث التي وقعت في القرية (تقع في محافظة سوهاج) «فردية ولا ابعاد سياسية لها».

في الوقت نفسه، كانت نيابة أمن الدولة تستعد لإنهاء التحقيقات في قضية «العائدون من ألبانيا»، التي مثلت واحدة من أكبر قضايا العنف الديني منذ قضية اغتيال الرئيس السادات، إذ ضمت ١٠٧ متهمين من اعضاء «جماعة الجهاد» التي يقودها الدكتور أيمن الظواهري، وتنظيم «القاعدة» الذي يقوده اسامة بن لادن، بينهم عدد ممن تسلمتهم مصر من دول أجنبية.

في شباط، عبد الرحمن، الخولي، عزام: في مطلع الشهر، وصل إلى القاهرة رامزي كلارك محامي زعيم «الجماعة الاسلامية» عمر عبد الرحمن، مدشنًا حملة اعلامية لمساندة الشيخ الضرير (عمر عبد الرحمن) المسجون في الولايات المتحدة، وللضغط على الحكومة الاميركية لاطلاقه. اعترضت الحكومة المصرية على مؤتمر صحافي كان من المقرر أن يعقده في أحد فنادق القاهرة، فاضطر المحامي منتصر الزيات إلى استضافة المؤتمر في مكتبه. وتسببت تصريحات أدلى بها المتهم الرئيسي في قضية «العائدون من ألبانيا» (من «الافغان العرب») أحمد النجار في الجلسة الاولى للقضية التي نظرت فيها محكمة عسكرية في إثارة الرعب لدى الاميركيين، إذ أكد أن الاسلاميين عازمون على الانتقام من اميركا ردًا على قيام مخابراتها بملاحقتهم وتسليمهم إلى دولهم. ومثلت وفاة الكاتب لطفي الخولي خسارة فادحة لأعضاء جماعة «تحالف كوبنهاغن»، فقلّ نشاطها ولم تقوَ على مواجهة الهجمات المتوالية عليها من معارضي التطبيع مع اسرائيل. واطلقت اسرائيل محمود السواركة أقدم سجين عربي في سجونها في خطوة اعتقد البعض أنها تأتي في إطار صفقة تقوم القاهرة بمقتضاها باطلاق الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام وهو ما نفاه الرئيس مبارك.

في آذار، القذافي، مبروك، بدو سيناء: زار الزعيم الليبي معمر القذافي القاهرة، وصاحب زيارته زخم اعلامي، لكن المصريين كانوا مهتمين بشدة بالاعلان عن القبض على الاسلامي الاصولي أحمد سلامة مبروك الذي اعتبرته السلطات الذراع اليمنى لزعيم «الجهاد» الظواهري. ومثل القبض على مبروك في أذربيجان وترحيله إلى القاهرة ذروة العمليات التي تستهدف القبض على رؤوس الجماعة في الخارج. واستاءت القاهرة من إقدام أعداد من بدو سيناء ينتمون إلى قبيلة العزازمة على التسلل بأعداد كبيرة إلى اسرائيل وطلب اللجوء السياسي هناك.

وأكدت السلطات المصرية ان المتسللين فروا بعدما تورطوا في اعمال منافية للقانون بينها التهريب وزراعة المخدرات. وسُرَّ المصريون بقرار أصدره تنظيم الجماعة الاسلامية أعلن فيه وقف العمليات المسلحة داخل البلاد وخارجها استجابة لمبادرة سلمية أطلقها في تموز ١٩٩٧ القادة التاريخيون للجماعة الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال السادات.

في أيار، جبهة علماء الأزهر: وقررت النيابة حفظ التحقيقات التي تجري مع بعض رجال الأمن والمسؤولين في قضية قرية الكشح، ما أثار اعتراضات لدى اقباط المهجر. وألغت محكمة القضاء الاداري قرارًا كان محافظ القاهرة أصدره في العام السابق (حزيران ١٩٩٨) بحل «جبهة علماء الأزهر» التي يناصب أعضاؤها شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي العداء.

في حزيران، حزب الوسط: أصدرت محكمة الاحزاب حكمًا بتأييد قرار اصدرته لجنة شؤون الاحزاب بالاعتراض على منح حزب «الوسط المصري» ترخيصًا. ورفضت المحكمة طعنًا أقامه المؤسسون ضد قرار اللجنة. وبدأت حملة اعلامية بهدف التحضير لولاية رابعة للرئيس مبارك.

في تموز، نقابة المحامين، توتر العلاقة من جديد بين مصر وقطر: طرأ تغير مهم في أزمة نقابة المحامين التي فرضت عليها الحراسة منذ ١٩٩٦، إذ قضت محكمة مصرية بإلغاء الحراسة وكلفت وزير العدل تعيين لجنة لإدارة النقابة والاعداد لانتخاب مجلس جديد لها. واستحوذت الازمة التي تفجرت بشكل غير رسمي بين مصر وقطر على الاهتمام خصوصًا انها كانت تتعلق بالرياضة. إذ اعترضت مصر على مشاركة قطر في دورة الالعاب العربية التي اقيمت في الاردن بلاعبين لرفع الاثقال من اصول مصرية بعدما منحتهم الجنسية القطرية. وتفاعلت الازمة في وقت لاحق أثناء البطولة.

في ايلول، البابا شنودة، اعتداء على الرئيس وتجديد ولايته للمرة الرابعة: بدأ شهر ايلول من العام ١٩٩٩ بواقعة هي الأولى في تاريخ الكنيسة المصرية (القبطية) حين رفض البابا شنودة الصلاة على القس ابراهيم عبد السيد الذي كان من أشد معارضيه. وتعرض الرئيس حسني مبارك لحادثة اعتداء اثناء زيارته لمدينة بور سعيد وأعقبها تداعيات كان بينها قرارات اتخذها وزير الداخلية لمعالجة القصور الأمني الذي كشف عن الحادث، منها إبعاد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة وإحالة بعض الضباط على التحقيق. ووقعت الحادثة الوحيدة بين الشرطة وأصوليين في سنة ١٩٩٩ يوم ٧ ايلول حينما حاولت الشرطة القبض على أربعة من عناصر الجماعة الاسلامية كانوا يختبئون في شقة في منطقة الهرم بينهم قائد الجناح العسكري للتنظيم فريد سالم كدواني، وهي المعركة التي قتل فيها الاربعة ما أثار مخاوف من رد فعل للاصوليين. لكن شيئًا لم يحدث.

وانشغلت مصر بقية الشهر في التحضير لاستفتاء على الولاية الرابعة لمبارك الذي جرى يوم ٢٦ ايلول وحقق فيه مبارك فوزًا ساحقًا بنيله ٩٤٪. وعلى عكس ما حدث أثناء الاستفتاء على الولاية الثالثة في ١٩٩٣ الذي جرى في ظل احتقان أمني بفعل الصدام بين الدولة والاصوليين، واحتقان سياسي بفعل احتدام الخلاف بين السلطة والمعارضة حول قضايا عدة، فقد جرى الاستفتاء على الولاية الرابعة في ظل مناخ هادىء أمنيًا وصاخب اعلاميًا وسياسيًا، خصوصًا بعدما اختزلت احزاب المعارضة مواقفها ببعض المطالب التي تتعلق بالاصلاح السياسي، وهو ما نجح مبارك في استيعابه عبر تصريحات وأحاديث وعد فيها باجراء «تغييرات في الأشخاص» تمهيدًا لـ«تغييرات في السياسات».

في تشرين الاول وتشرين الثاني، إطاحة حكومة الجنزوري، نكبة الطائرة المصرية في الاطلسي: أطيحت حكومة الدكتور كمال الجنزوري وكُلف الدكتور عاطف عبيد تشكيل الحكومة الجديدة، واحتفظ ١٩ من أعضاء حكومة الجنزوري في

مواقعهم. وفي منتصف الشهر، وجهت السلطات ضربة شديدة إلى جماعة «الاخوان المسلمين» بعدما ألقت القبض على ٢٠ من رموزها في النقابات المهنية على رأسهم النائب السابق مختار نوح.

وفي اليوم الأخير من الشهر، سيطرت على مشاعر المصريين مأساة إثر تلقيهم نبأ سقوط طائرة تابعة لشركة «مصر للطيران» في المحيط الاطلسي بعد إقلاعها من مطار جون ف. كنيدي في نيويورك وعلى متنها ٢١٧ شخصًا، وكانت في طريقها إلى القاهرة. وشغلت تفسيرات الحادثة المصريين طيلة الاسابيع اللاحقة، واتهمت الصحف المعارضة اسرائيل بالوقوف خلفها، والادارة الاميركية بالتعتيم على نتائج التحقيقات. واضطر الاعلام المصري إلى الدفاع عن مساعد قائد الطائرة جميل البطوطي بعدما بدأت وسائل اعلام غربية واميركية في الترويج لفكرة إقدامه على الانتحار وتسببه في الحادث (وقد تبنى التقرير النهائي الذي أصدره المحققون الاميركيون في ٢١ آذار ٢٠٠٢ هذه الفكرة. وأذيع ان الحكومة المصرية اعترضت على التقرير، وقالت إنها ستطعن رسميًا في نتيجته).

٢٠٠٠

عام الحركة السياسية القصوى، عام القمم: لم تمض ايام قليلة من العام ٢٠٠٠ إلا وكان مبارك في بيروت لمساندة لبنان في مواجهة التهديدات الاسرائيلية وما قد تحمله سياسة رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك من مفاجآت ومخاطر بتركيزه على قرب انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان. واعتبرت زيارة مبارك تلك اندفاعة محسوبة لاعادة التوازن إلى الدور المصري في المنطقة.

في شباط، استقبل مبارك بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني لأول مرة في القاهرة..

وفي آذار، شاركت مصر بفعالية في اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت. ثم سافر مبارك (في الشهر نفسه) إلى واشنطن ليعقد قمة مع الرئيس الاميركي بيل كلينتون العائد لتوه من قمة فاشلة في جنيف مع الرئيس السوري حافظ الأسد. وعاد الرئيسان مبارك وكلينتون للاجتماع مرتين: الأولى في مطار القاهرة في آب، والثانية في شرم الشيخ في تشرين الاول.

وبعد عودة مبارك من واشنطن استضافت مصر (في آذار) في منتجع شرم الشيخ قمة ضمت مبارك وعرفات وباراك. واستضافت قمتين متتاليتين في إطار المساهمة لإحياء «الرجل الأفريقي المريض»: الاولى، قمة الكوميسا ٢٠٠٠ (المؤتمر الاقتصادي الاول للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا)، التي شاركت فيها ٢١ دولة وذلك في شباط؛ والثانية، قمة افريقيا–اوروبا الاولى التي حضرتها ٥١ دولة افريقية و١٥ دولة اوروبية، في نيسان.

وحاولت القاهرة إحياء «إعلان دمشق» (راجع «سورية»، ج١٠) باجتماع تم في الاسبوع الاول من حزيران بين الرئيسين مبارك والأسد (بعده بأيام أُعلن عن وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد)؛ وكانت القاهرة دافعت قبل ذلك بشهور عن خيار السلام لدى الأسد.

واستضافت القاهرة، في ١٩ حزيران، القمة العاشرة لمجموعة الـ١٥ بحضور ١٧ دولة، إذ وافقت هذه القمة على ضم ايران وكولومبيا. وفي خطوة مفاجئة اتصل مبارك بالرئيس الايراني محمد خاتمي ليهنئه على الانضمام، الأمر الذي حسّن كثيرًا في العلاقات بين البلدين، وأخذ الحديث يجري عن قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ومرّ العام ٢٠٠٠ من دون أن يتم ذلك. وأهم أعمال هذه القمة مكافحة الجوانب السلبية للعولمة والفقر والبطالة. وكانت هذه المجموعة أنشئت في ١٩٨٩، وضمت مصر والجزائر وكينيا ونيجيريا وزيمبابوي وماليزيا وسري لانكا وأندونيسيا والهند وايران والبيرو وفنزويلا والارجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك وكولومبيا.

وشهد صيف ٢٠٠٠ توترًا في العلاقات المصرية–الاميركية. ففي الوقت الذي دعا فيه كلينتون إلى قمة في كامب دافيد في تموز، كانت

القاهرة تلقي القبض على رئيس منتدى ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم (يحمل الجنسيتين المصرية والاميركية) باتهامات متنوعة كان من بينها التجسس. وثار حديث عن ضغوط اميركية لاطلاقه.

مسألة القدس: في طريقه إلى كامب دافيد تلبية لدعوة كلينتون مرّ ياسر عرفات على الاسكندرية للقاء مبارك. وفي اليوم التالي اجتمع مبارك مع باراك في القاهرة. ومن كامب دافيد بدأت القاهرة تتلقى إشارات حول الضغط الذي يتعرض له عرفات في مسألة القدس. فخرجت تصريحات من القاهرة لدعم عرفات والتأكيد على ان قضية القدس لا تخصه وحده. وبدأت تحركات مصرية–اردنية، ثم طار مبارك إلى السعودية. وهذه الحركية المصرية اعتبرها الصحافي الاميركي الشهير توماس فريدمان في مقالة له في «نيويورك تايمز» (أول آب ٢٠٠٠) «تجييشًا مصريًا لموقف عربي يحرّض عرفات على التزمت»، وأن مصر أخذت ٣٠ بليون دولار من اميركا ولم تأخذ اميركا مقابلًا.

لكن مبارك واصل تحركه. فالتقى عرفات العائد من كامب دافيد في الاسكندرية، ثم الزعيم الليبي معمر القذافي في طرابلس، ثم العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني في الاسكندرية، ثم عرفات مجددًا في الاسكندرية. وكل هذه اللقاءات تمت في تسعة ايام، ٢٦ تموز–٣ آب، زادت خلالها الحملة الاعلامية المصرية ضد فريدمان والولايات المتحدة وكلينتون، قبل ان يعود الاعلام المصري لإطراء كلينتون إثر قراره في أن يُدخل تعديلًا على برنامج جولته الافريقية ويتوقف في مطار القاهرة (٢٩ آب). وفي تلك الأجواء بدا إعلان الدولة الفلسطينية في ١٣ ايلول، كما كان عرفات قد حدّده، مستحيلًا (راجع «فلسطين»، ج١٤).

وبدأت مصر تكشف عن اقتراحات وافكار لحل معضلة القدس (التي كشفت عنها قمة كامب دافيد) من دون جدوى. وعقد مبارك قممًا ثنائية متعددة ومتوالية في الاسكندرية وباريس. ولكنه لم يشارك في قمة الألفية في نيويورك في ايلول، وكان أرييل شارون زار ساحة الأقصى (٢٨ ايلول)، وفي اليوم الثاني دان بيان صادر عن رئاسة الجمهورية الانتهاكات الاسرائيلية في القدس. ثم شهدت القاهرة قمة بين مبارك والرئيس السوري الجديد بشار الأسد، وقمة مبارك–القذافي في السلوم. ثم دعا مبارك كلًا من عرفات وباراك لقمة في شرم الشيخ في ٥ تشرين الاول. وقد حضرت القمة وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت وغاب عنها باراك. فردت مصر بالدعوة إلى التعجيل في عقد قمة عربية، كانت دعت إليها باتفاق مع الرئيس السوري بشار الأسد.

قمة شرم الشيخ الدولية: ووسط تحرك الشارع المصري والعربي دعمًا لانتفاضة الفلسطينيين، التي بدأت فور زيارة شارون ساحة المسجد الأقصى، وعداءً لاسرائيل والولايات المتحدة، ويأسًا من مشاريع الحلول، أعلنت القاهرة اعتذارها عن استضافة قمة في شرم الشيخ، ووضعت شروطًا لاستضافتها. وبعد تدخلات وضغوط وافقت مصر على القمة في ١٦ و١٧ تشرين الاول، فبدا جميع أطرافها مأزومين: مبارك وجد نفسه مضطرًا لتبني ما يقوله المصريون والعرب بأنها «قمة لاجهاض القمة العربية»؛ وكلينتون بدا باحثًا عن سبق وقد قربت نهاية حكمه؛ وعرفات بدا محكومًا بانتفاضة شعبه؛ وباراك محرجًا أمام تعاظم شعبية حزب الليكود وشارون؛ والملك عبد الله الثاني ساعيًا، كعهده دائمًا وكما والده الملك حسين، لتجنيب الاردن «حساسية مصيرية»؛ وكوفي أنان، الامين العام للامم المتحدة، راغبًا في تقدم فعلي لمسار الحل ولكنه عاجز؛ وخافيير سولانا–الاتحاد الاوروبي– ضميرًا اوروبيًا طُويت صفحة تأثيره على أزمة المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة.

وخرجت قمة شرم الشيخ ببيان استهدف وقف العنف الذي بدأ مع الانتفاضة، ولكنه لم يتوقف، وقيام لجنة تحقيق دولية، ولكنها بقيت حبرًا على ورق.

جلسة الافتتاح لقمة الدول الـ١٥ في القاهرة (١٩ حزيران ٢٠٠٠).



باراك ومبارك وعرفات في قمة شرم الشيخ (تشرين الاول ٢٠٠٠).

القمة العربية: ثم عقدت القمة العربية غير العادية (في القاهرة) التي وإن كانت لم تعتمد قرار مقاطعة اسرائيل وفضلت دعم الشعب الفلسطيني، ما سبّب صدمة للشارع العربي، فإنها ساهمت في إقدام أربع دول عربية، هي تونس والمغرب وسلطنة عمان ثم قطر، على إغلاق مكاتبها في اسرائيل، كما امتنع الاردن عن ارسال سفيره؛ ووضعت القمة للفلسطينيين آلية اقترحها السعوديون لتقديم دعم مالي عربي غاب عنهم منذ حرب الخليج الثانية، كما أسست لاول مرة «مؤسسة القمة» التي ستعقد دوريًا.

على الصعيد الداخلي، انتخابات واحزاب، إصلاح سياسي، وعودة «الجماعة»: شهد العام ٢٠٠٠ انتخابات نيابية اعتُبرت «الأقرب إلى مفهوم النزاهة على مدار خمسين سنة»، إلا انه شهد، في الوقت نفسه، انتكاسة للتجربة الحزبية منذ استئنافها في اواسط سبعينات القرن العشرين.

فعلى مدار ربع قرن ازداد عدد الاحزاب المصرية حتى بلغ ٢٥ حزبًا، إلا أن سبعة منها تعرضت لتجميد نشاطها بقرار من لجنة الاحزاب، واقتصرت الأهمية والفاعلية السياسية الحقيقية على ثلاثة أحزاب فقط: الوطني (الحاكم)، والوفد، والتجمع الناصري.

ونتيجة لموقف حاد اتخذه حزب العمل (المعروف بتوجهه الديني) من رواية «وليمة لأعشاب البحر» (للروائي السوري حيدر حيدر)، وتاليًا من حرية التعبير، ما أضفى بعدًا دينيًا على مواجهته مع الحكومة، فدخل حزب العمل «دائرة التجميد» بتهمة تبني خطاب «تحريض ديني»، وجرى توقيف صحيفة «الشعب»، ما أدى إلى تداعيات ومحاكمات. فصدرت أحكام قضائية عدة، سواء على صعيد ازمة حزب العمل أو ما قررته المحكمة الدستورية العليا. وما قررته هذه المحكمة اعتبر انجازًا في ما يمكن تسميته الخطوة الاولى في طريق الاصلاح السياسي باصدارها حكمًا أحدث متغيرًا عميقًا في الحياة السياسية بالزام الدولة منح القضاء وحده مسؤولية إجراء عملية التصويت واعلان النتائج. فكان هذا المتغير الاول في مصر، وهو ما شجع المعارضة على المضي في مطالبها بتحديد إشراف القضاء على كل مراحل الانتخابات.

وقد اجمع المراقبون على أن الانتخابات البرلمانية (ايلول–تشرين الاول ٢٠٠٠) شهدت تراجعًا واضحًا في شعبية الاحزاب، إذ انحاز الناخبون للتصويت لمصلحة المستقلين. وكان الحزب الوطني (الحاكم) الذي كان ممسكًا بالغالبية الساحقة في البرلمان هو أكبر الخاسرين رغم نجاحه في ضم المنشقين عنه (والذين ترشحوا بصفتهم مستقلين) ليحتفظ بالغالبية.

وفي الانتخابات نفسها، أظهرت الجماعات «غير القانونية» تقدمًا ملحوظًا في العودة القوية لرموز «الاخوان المسلمين»، وحصول هذه الجماعة على ١٧ مقعدًا من ٧٥ مرشحًا. وقد طرح هذا التقدم، رغم ما تعرضت له الجماعة طوال الاعوام السابقة وعزلتها السياسية عن المعارضة، تساؤلات حول مغزى هذا المقدار من النجاح الذي حققته في الانتخابات.

٢٠٠١ – آب ٢٠٠٢

إزاء النزاع العربي–الاسرائيلي: نجحت الدبلوماسية المصرية في تحرير التراب الوطني المصري، وعودة مصر إلى الجامعة العربية، ومواكبة التحولات الدولية، وتضييق الفجوة بين السلطة (مصر الرسمية) والشارع (مصر الشعبية) حول الموقف من عملية التسوية (١٩٨١–١٩٩١).

وبعد ١٩٩١، شرعت الدبلوماسية المصرية في التصدي للمحاولات الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف دور مصر، إذ بدأت اسرائيل تتصرف وكأنها منتصرة في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية وتوقيع اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى اتفاق وادي عربة مع الاردن (١٩٩٤). فكانت مرحلة ١٩٩١–١٩٩٨ مرحلة التحدي الذي واجهته الدبلوماسية المصرية، في الداخل بتمتين وحدة الصف، وفي الخارج برصد

التحولات الدولية والافادة من عدد من الظروف والعوامل المؤاتية، منها حاجة اسرائيل لدور مصري معتدل في مفاوضات التسوية النهائية مع الفلسطينيين، وتقلب تكتيكات التفاوض الاسرائيلية بتغير الحكومات وتداول السلطة بين اليسار واليمين في اسرائيل (اغتيال اسحق رابين، تردد شمعون بيريز، صعود بنيامين نتانياهو).

في ١٩٩٨–٢٠٠٠، برز الصراع على تحديد شكل التسوية النهائية. إذ تجدد الأمل في حل سلمي مع سقوط نتانياهو ووصول باراك إلى السلطة في اسرائيل. وبرزت مصر موضوع ضغط اميركي–اسرائيلي لحمل الطرف الفلسطيني على تقديم تنازلات لاسرائيل. لكن سرعان ما تبين أن باراك انتهج سياسة متعنة ايضًا، خصوصًا لجهة اصراره على ضم الكتل الاستيطانية المحيطة بالقدس، ورفض مشاركة الفلسطينيين في السيادة على الحرم الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم وفقًا للقرار ١٩٤، كما ان اسرائيل لم تقدم خرائط مفصلة للمناطق التي تعتزم الانسحاب منها... وعلى رغم ذلك تعاملت الدبلوماسية المصرية بهدوء وظلت، حتى بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وتفجر أعمال العنف، تمارس دورًا مهمًا للسيطرة على زمام الامور، ونجحت إلى حد كبير في احتواء الضغوط الشعبية المتزايدة لدعم الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في عهد باراك بعد أن سمح لشارون بزيارة المسجد الأقصى (٢٨ ايلول ٢٠٠٠)، قبل موعد الانتخابات التي أتت بشارون رئيسًا للحكومة الاسرائيلية.

في ٢٠٠١–٢٠٠٢، ظهر بوضوح الاصرار الاسرائيلي–الاميركي على فرض تسوية بالشروط الاسرائيلية وبقوة السلاح على الشعب الفلسطيني؛ وشهدت هذه الفترة عددًا من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية صبت كلها في اتجاه تضييق الهامش امام قدرة الدبلوماسية المصرية على ا لمناورة، وتصعيد المطالب الشعبية باتخاذ موقف أكثر حسمًا في مواجهة اسرائيل. وأهم هذه المتغيرات الدولية: وصول جورج بوش الابن إلى ادارة البيت الابيض، وتركه شارون يمضي قدمًا نحو تنفيذ مخططه، واحداث نيويورك وواشنطن الرهيبة (١١ ايلول ٢٠٠١) التي أعطت شارون فرصة التخلص من كل القيود والخطوط الحمر. فعلى خلفية توتر العلاقات العربية–الاميركية اقنع شارون بوش بأن المقاومة الفلسطينية هي صورة أخرى من صور الارهاب الذي ضرب اميركا. وفي هذا المناخ الدولي أطلق شارون حملته العسكرية وشرع في إعادة احتلال المناطق الفلسطينية كافة.

ولا جدال في أن سياسة شارون وضعت استراتيجية السلام المصرية امام امتحان عسير. فالدبلوماسية المصرية، التي حرصت على التوصل إلى حل وسط تاريخي يقوم على تسوية في إطار حدود ١٩٦٧، واجهت سياسة اسرائيلية غير مستعدة لقبول هذا الحل، وادارت عملية «التسوية» على نحو يضمن لها ضم أكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية، وإضعاف دور مصر الاقليمي، ولعب دور القوة الاعظم في المنطقة. ويشار إلى أن تهديدات اسرائيلية بضرب السد العالي صدرت من جانب مسؤولين اسرائيليين قبيل تشكيل حكومة شارون، ونُظر اليها آنذاك على انها تستهدف ردع مصر وتخويفها حتى لا تنجرّ إلى عملية تصعيد عسكري، في حين لم ينفك شارون في اتباع سياسة التصعيد العسكري ووضع المنطقة كلها على حافة حرب جديدة، باصراره على فرض تسوية بالشروط الاسرائيلية وإعادة احتلال المناطق الفلسطينية ومحاصرة عرفات وتنفيذ المجازر (بحجة العمليات الانتحارية الاستشهادية التي قام– ولا يزال يقوم بها– أعضاء التنظيمات الفلسطينية، خصوصًا الاسلامية منها).

وأدت سياسة شارون إلى انتفاض الشارع المصري (والعربي) والضغط على الحكومة المصرية لتفعل شيئًا أكبر من مجرد إصدار بيانات الشجب وحث اميركا واوروبا والمجتمع الدولي «على تحمل مسؤولياتهم» واتخذت الحكومة المصرية قرارها بقطع كل أشكال العلاقات مع اسرائيل، عدا العلاقات الدبلوماسية، وهو الذي حدا بالرئيس حسني مبارك إلى توجيه كلمة إلى الأمة حمّل فيها اسرائيل مسؤولية

ما يحدث، وحذرها من عواقب انفجار رهيب في المنطقة.

تراجع دور مصر الاقليمي: حضر الرئيس مبارك اجتماع باريس في إطار «الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا»، وقال في مؤتمر صحافي (٨ شباط ٢٠٠٢) عقده مع الرؤساء الفرنسي جاك شيراك، والجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والنيجيري أولوسيغون أوباسانجو، بعد جلسة عمل، «إن الفقر هو أشد انواع الفتن»، وحذّر من أن التأخر في مساعدة القارة الافريقية على تحقيق التنمية قد يؤدي إلى تعتيم الارهاب على العالم أجمع، ودعا الدول الصناعية إلى أن تعي ذلك.

اجتماع باريس «الافريقي»، الذي حضره الرئيس مبارك كرئيس دولة افريقية، جاء في وقت كانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت فيه إلى واجهة مسرح «دبلوماسية» النزاع العربي–الاسرائيلي، وذلك وبصورة خاصة على أساس خطاب ولي عهدها الامير عبد الله في قمة مسقط الخليجية مع نهاية العام ٢٠٠١، وفيه مبادرة تحدث فيها الامير في مناسبة الرد على الكاتب الاميركي اليهودي توماس فريدمان. فقد أعلن الامير عبد الله عن استعداد المملكة لكي تكون طرفًا في اعتراف كامل باسرائيل اذا ما انسحبت الأخيرة بالكامل ايضًا من الاراضي العربية المحتلة في ٥ حزيران ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية. وصحيح أن المبادرة السعودية أراحت دبلوماسية مصر من «عبء الاعتدال» تجاه اسرائيل في وقت كان الشارع المصري يتفجّر غضبًا، إلا أنها في الوقت نفسه قلّصت من الدور المصري المعهود. وقد جاءت مبادرة الامير عبد الله بعد ١٧ شهرًا من انفجار عملية السلام، ويأس الجميع من تهدئة الوضع على ارض الضفة وقطاع غزة وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات وبلوغ النزاع العربي–الاسرائيلي ذروة أزمته وتبخر الحديث عن السلام في الشارعين العربي والاسرائيلي وأروقة الامم المتحدة وعواصم الدول الكبرى، ليحل محله حديث طويل وممل حول وقف النار بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وسبل منع تمدد الحريق المشتعل في ارض فلسطين التاريخية إلى دول أخرى في المنطقة.

القرار التاريخي لمجلس الأمن، رقم ١٣٩٧ تاريخ ١٢ آذار ٢٠٠٢، الذي اعترف بحتمية الدولة الفلسطينية وأشاد بمبادرة ولي العهد السعودي، ودعا إلى تطبيق «توصيات ميتشل» و«خطة تينيت» (ميتشل وتينيت وسيطان اميركيان في الحرب الفلسطينية–الاسرائيلية الأخيرة، بعد اندلاع الانتفاضة). وحظي القرار بموافقة ١٤ عضوًا، وامتناع سورية عن التصويت بذريعة انه «ضعيف وغير متوازن». وكانت تقدمت به الولايات المتحدة.

البند الأساسي في خطة التحرك المصري الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لأحداث ١١ ايلول كان تهدئة الاوضاع في الاراضي الفلسطينية بإيجاد حل وسط بين ما أصرّ عليه شارون وهو مواصلة الترتيبات الانتقالية الخاصة بالحكم الذاتي، وما طالبه به عرفات وهو الوصول إلى حل نهائي. وظهر تباين بين مصر وسورية في شأن كيفية التعاطي مع السياسة الاسرائيلية، وذلك منذ قمة القاهرة الطارئة (تشرين الاول ٢٠٠٠)، إذ ظلت القاهرة متمسكة بمبدأ ان قطع علاقاتها مع اسرائيل يضعف قدرتها على التدخل في الوقت المناسب لاحتواء أزمات قد تفجّر المنطقة كلها. ولم يمنع هذا الامر اتفاق الرئيسين المصري والسوري (حسني مبارك وبشار الأسد) في اجتماعهما في القاهرة (٢٠ آذار ٢٠٠٢) على التنويه بمبادرة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية، واعلان «عزمهما على الاسهام خلال مؤتمر القمة في بيروت في الخروج بموقف عربي موحد في شأنها».

وإزاء احتمالات ضرب العراق، ركّزت الدبلوماسية المصرية على نزع عنصر في هذه الاحتمالات، بتشجيعها الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى على العمل على اغلاق ملف «الحالة بين الكويت والعراق». لكن إغلاق هذا الملف لم تتعدّ أهميته إطار العلاقات بين الدول العربية، إذ استمرت الولايات المتحدة تهدد بضرب العراق وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين غير آبهة بأي موقف أو تحذير عربي، خصوصًا بعد ١١ ايلول ٢٠٠١.

قمة بيروت: لم يحضر مبارك قمة بيروت (٢٧ و٢٨ آذار ٢٠٠٢)، وأناب عنه رئيس حكومته «متذرعًا بارتباطات داخلية». وزعم بعض المراقبين انه كان حريصًا على إظهار «انزعاجه» لأنه لم يستشر قبل الاعلان عن مبادرة الامير عبد الله، لأنه لا يقبل أن تُنزع عن مصر زعامتها الاقليمية. وكان يفضل بلا شك لو أن الامير عبد الله أطلق مبادرته من القاهرة» (باتريك سيل، «الحياة»، ٢٩ آذار ٢٠٠٢).

القمة، في يومها الاول، شهدت حادثًا مثيرًا، إذ كان مفترضًا أن تكون كلمة عرفات (مبثوثة تلفزيونيًا) الثانية بعد كلمة الامير عبد الله لكن رئاسة المؤتمر (الرئيس اللبناني اميل لحود) غيّرت الترتيب وأعطت الكلمة للرئيس السوري بشار الاسد، وتم تجاهل عرفات بطريقة مهينة. وفي اليوم التالي، نجحت الوساطات وجرت المصالحات، وأعلنت قمة بيروت تبنيها مبادرة الأمير عبد الله التي أعلن من خلالها دعوته «إلى انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، تنفيذًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الارض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك في مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع اسرائيل».

ردّ شارون باجتياح مقر عرفات المحاصر، واحتلال رام الله، واعتبار عرفات «عدوًا يجب عزله»، ووجد القادة العرب أنفسهم أمام تحدٍّ جديد في نوعه، تحدي «ضمان حماية عرفات».

واتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٠٢ (٣٠ آذار ٢٠٠٢) الذي يدعو القوات الاسرائيلية إلى الانسحاب من المدن الفلسطينية، ويطالب الطرفين باحترام وقف اطلاق النار. وبعد أسبوع عاد واتخذ القرار ١٤٠٣ الذي أكد على تنفيذ القرار ١٤٠٢.

العمليات العسكرية في الاراضي الفلسطينية استمرت، وكذلك تفجّر الشارع في العواصم العربية غضبًا، ونوع من حالة عجز وإحباط على مستوى الحكومات والقيادات العربية عكسها، بصورة واضحة، إعلان الرئيس اليمني (أول نيسان ٢٠٠٢) علي عبد الله صالح إلغاء زيارة كان مقررًا القيام بها للقاهرة في إطار اعتكافه ومقاطعة الاتصالات واللقاءات مع المسؤولين العرب احتجاجًا على «عجز العرب» عن مواجهة العدوان الاسرائيلي. ولم تسفر زيارة الامير عبد الله لواشنطن سوى عن «ممارسة بوش (الرئيس الاميركي) ضغوطات غير مسبوقة على رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون أدت إلى موافقة اسرائيلية على اقتراح اميركي يقضي بتوفير حراسة اميركية وبريطانية لستة مطلوبين فلسطينيين» («الحياة»، ٢٩ نيسان ٢٠٠٢).

قمة شرم الشيخ: في ١١ ايار ٢٠٠٢، عقد الرئيسان حسني مبارك وبشار الأسد (المصري والسوري) والامير عبد الله (ولي عهد السعودية) قمة في شرم الشيخ بهدف «استعادة التنسيق السعودي–المصري–السوري» و«تفعيل المبادرة السعودية». وفي بيانهم الختامي، أكد الزعماء الثلاثة «تمسكهم بمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية العادية في بيروت، وأن هذه المبادرة هي الأساس لأي تحرك عربي من أجل تحقيق السلام العادل والشامل المنشود في إطار الشرعية الدولية»، وأكدوا مجددًا «الرغبة الصادقة للعرب في السلام ورفضهم العنف بجميع أشكاله...».

في ٢٣ ايار ٢٠٠٢، وفي أجواء استعداد الرئيس حسني مبارك لزيارته لواشنطن بناء على دعوة تلقاها من الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش، عقد لقاء في شرم الشيخ مع ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وقبل يوم واحد، أي في ٢٢ ايار، تحدث مبارك في احتفال ديني في مناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، حضره ممثلو ٦٥ دولة شاركوا في مؤتمر المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية. وقال مبارك في كلمته «إن أهداف الدين ومقاصده تبرز ان اختلافنا عن غيرنا في الدين أو الثقافة أو القيم لا يعني معاداتنا للآخرين». وأكد أهمية «إبراز قيمة التخفيف والاعتدال في الدين الاسلامي».



الرئيسان مبارك والأسد وولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز في شرم الشيخ (١٢ ايار ٢٠٠٢).



الرئيسان مبارك وبوش خلال مؤتمرهما الصحافي (٨ حزيران ٢٠٠٢).

مبادرة مبارك وزيارته لواشنطن (٧–٨ حزيران): المبادرة السعودية، التي تبنتها قمة بيروت، وأكدت عليها قمة شرم الشيخ، وقبلها العرب جميعًا (والاتحاد الروسي والاتحاد الاوروبي)، وعلى أهمية ما طرحت... لم تؤدِ أقله إلى إيقاف المسلسل الدموي اليومي في فلسطين أو إلى عودة الفلسطينيين والاسرائيليين إلى طاولة المفاوضات، أو حتى إلى ضغط اميركي جدي وملموس على الطرف الاسرائيلي... الأمر الذي أعاد انشداد الانظار إلى الدبلوماسية المصرية من خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن واجتماعه بالرئيس الاميركي بوش ووزير خارجيته كولن باول، وبعدد من المسؤولين الاميركيين، حاملًا «مبادرة دبلوماسية مصرية»، محورها ضرورة «إعلان الدولة الفلسطينية» كأفضل وسيلة لوضع حد للعمليات الارهابية.

وقبل أن يتوجه مبارك إلى واشنطن، حرص على كسب التأييد لمبادرته عن طريق الاتصال بالدول المعنية وإطلاعها على تفاصيل رؤيته السياسية لتسوية النزاع. واعترف مستشاره أسامة الباز، إثر عودته من اسرائيل، أن الخطة المصرية لم تحظ بموافقة شارون الذي اعتبرها غير ناضجة وغير صالحة لأن يتبناها. لذلك اكتفى مبارك بحشد الدعم العربي لحل مرحلي يبدأ بإقامة دولة فلسطينية طبقًا لقرار مجلس الأمن الرقم ١٣٩٧ الصادر في ١٣ آذار ٢٠٠٢. واقترح ايضًا اعلان الدولة مطلع عام ٢٠٠٣ على أن يصار إلى ترسيم حدودها النهائية بعد مفاوضات تغطي مجمل ملفات في مبادرته على البيان الصادر عن قمة بيروت والمطالب بالانسحاب إلى ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧ كأساس لتنفيذ الحلقات الاخرى المتعلقة بموضوع اللاجئين ومستقبل القدس والمستوطنات. ولكي يتفادى إحراج الرئيس جورج بوش صاغ مبادرته بالتشاور مع وزارة الخارجية الاميركية التي وافقت بدورها على اعتماد حدود ١٩٦٧ قاعدة أساسية للمفاوضات، كما وافقت ايضًا على تحديد فترة ثلاث سنوات كبرنامج زمني كاف لاستكمال الاتفاق الدائم.

وأثناء هذه الزيارة لمبارك، أعلن في اسرائيل أن شارون اتخذ قراره بنفي الرئيس ياسر عرفات عن المنطقة، وأنه سيسعى خلال لقائه الرئيس بوش في واشنطن (اجتمع به ست مرات وكان وصل إلى واشنطن بعد وقت قليل من مغادرة مبارك لها) ليحصل على موافقته. وكان واضحًا ان الضغط اليهودي، في اتجاه إبعاد عرفات (ما يعني عدم القبول بالمبادرة المصرية، أي إعلان الدولة الفلسطينية)، سبق وصول شارون إلى واشنطن، اي انه تزامن مع وجود الرئيس مبارك نفسه في واشنطن، بدليل ما قاله الرئيس بوش، في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك، إنه يرفض التزام أي جدول زمني للمفاوضات، مشيرًا إلى «مواهب فلسطينية» غير الرئيس ياسر عرفات.

«عشية اجتماعه بالرئيس بوش، للمرة السادسة، كتب أرييل شارون مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز» ضمنها تصوراته لتفاصيل التسوية. وكانت في مجملها تنطوي على صيغة فجّة لرفض المبادرة المصرية التي عرضها الرئيس مبارك على نظيره الاميركي. وتحت عنوان «طريق الانطلاق في الشرق الاوسط»، اختصر رئيس وزراء اسرائيل لاءاته الأربع بالتالي: أولًا– لا لفكرة تحديد جدول زمني لقيام دولة فلسطينية قبل المرور بمرحلة انتقالية تؤدي إلى اتفاق دائم عبر واقع التغييرات في العلاقات. ثانيًا– لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ مع التمسك بقرار مجلس الامن ٢٤٢ لأنه يعترف «بحق دول المنطقة في حدود آمنة ومعترف بها» من دون أي إلزام بانسحاب كامل في كل المناطق. ثالثًا– لا للتفاوض مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات لأنه شجع الاعمال الارهابية ضد شعب اسرائيل، وأخفق في احترام التعهدات المكتوبة، وأنشأ «كونسورسيوم» إرهابي في الشرق الاوسط يضم السلطة الفلسطينية والعراق وايران. رابعًا– لا لاستئناف مسيرة السلام قبل تفكيك المجموعات الارهابية الدولية مثل «حماس» و«الجهاد الاسلامي» وقبل اجتثاث الارهاب الفلسطيني لأن اسرائيل ترفض التفاوض تحت وطأة التهديد (سليم نصار، «الحياة» و«النهار»، ١٥ حزيران ٢٠٠٢).

بدا الرئيس مبارك، رغم الموقف الاسرائيلي والموقف الاميركي الداعم للاسرائيلي، متمسكًا بمبادرته. فأعلن، في أعقاب محادثاته مع وزير الدفاع الاسرائيلي بنيامين بن أليعيزر في القاهرة (١٥ تموز ٢٠٠٢)، أن مصر تحاول أن تساعد بقدر ما تستطيع، «لكننا نحتاج ايضًا للمرونة الاسرائيلية حتى تبدأ عملية السلام». وعن موقف اسرائيل من بقاء الرئيس عرفات في السلطة، قال: «نحن نختلف في هذا الموضوع، فعرفات وفقًا لما يكتب عنه في كل الصحف العالمية هو أبو الفلسطينيين، لكننا نستطيع أن نصل إلى اسلوب يساعد على المفاوضات ويساعد في الحل من دون المساس بعرفات». وعما اذا كانت مصر ما زالت تعتبر عرفات الرئيس المنتخب الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أكد مبارك: «إننا لا نغير مواقفنا فلدينا مبادىء ولا نستطيع أن نغير هذه المبادىء طالما نحن مقتنعون بجديتها».

وأكد الرئيس مبارك الموقف نفسه في أعقاب محادثاته (في القاهرة، ٥ آب ٢٠٠٢) مع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز، وقال للصحافيين الاسرائيليين إن تردي الوضع سيستمر كذلك العنف المضاد طالما بقي الفلسطينيون تحت الحصار. وأعرب عن اعتقاده بوجود خطأ في السياسة الاسرائيلية الحالية، وحمل على شارون الذي «لا توجد لديه خطة للسلام (...) وليست هناك بارقة أمل طالما أن الحكومة الاسرائيلية لا تملك خطة سلام واضحة المعالم». وأكد أن «الفلسطينيين لن يتنازلوا عن حقوقهم التي ناضلوا من اجلها لنصف قرن مضى وسيواصلون لنصف قرن آخر اذا لزم الأمر».

إثارة السودان لمشكلة مثلث حلايب: (حول تعريف المثلث وجذور المشكلة ومسارها حتى نهاية ١٩٩٦، راجع «السودان»، باب «مثلث حلايب»، ج٩، ص٢٦٣–٢٧٠).

في ١٧ آب ٢٠٠٢، أدلى الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، وبصورة مفاجئة بتصريحات أعاد فيها فتح ملف الخلاف المصري–السوداني في ما يتعلق بمنطقة حلايب الحدودية. فيما ردت مصر ان «حدودها ثابتة وغير قابلة للتفاوض بموجب الاتفاقات الدولية».

وأتى هذا التطور وسط تقارير تتحدث عن تزايد الخلاف بين البلدين منذ قيام حكومة الخرطوم بتوقيع اتفاق للسلام قبل ١٧ يومًا مع ثوار «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في رعاية اميركية من دون إخطار القاهرة مسبقًا بالتفاصيل رغم انها كانت تعمل مع ليبيا منذ سنوات على مبادرة لإنهاء الحرب والنزاعات الداخلية في السودان.

ويذكر أن قضية مثلث حلايب الحدودي كانت الأكثر سخونة بين القاهرة والخرطوم عندما تدهورت العلاقات بينهما في منتصف التسعينات بعدما اتهمت مصر السودان بتدبير محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك بعد لحظات من وصوله إلى أديس أبابا لحضور قمة افريقية. ولكن بعدما تحسنت العلاقات مطلع عام ٢٠٠٠ تراجع الخلاف على حلايب وانسحبت منها قوة سودانية صغيرة، وتحدث البلدان عن مشاريع مشتركة لتنمية المنطقة بغض النظر عن قضية السيادة عليها، ويعتبر المراقبون قضية حلايب بمثابة ترمومتر للعلاقة بين البلدين؛ فكلما كانت العلاقات جيدة على المستوى الرسمي، يختفي الحديث عن حلايب. أما عندما تسؤ العلاقات أو تتزايد الخلافات فيتم استخدام هذه الورقة مرة أخرى، خصوصًا من الخرطوم التي تعلم جيدًا مدى حساسية القاهرة حيال هذه القضية. وتصريحات الرئيس السوداني الأخيرة وضعها بعض المراقبين في خانة الضغط الاميركي على مصر بعد ايام قليلة من القرار الاميركي بوقف المساعدات الاميركية لمصر بعد تثبيت الحكم القضائي المصري بسجن الدكتور سعد الدين ابراهيم (راجع تاليًا «قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم...»).

وتتركز التحفظات المصرية عن اتفاق السلام الذي وُقّع بين الحكومة السودانية و«الجيش الشعبي لتحرير السودان» بزعامة العقيد جون قرنق في بلدة ماشاكوس الكينية في نهاية تموز ٢٠٠٢، على انه يؤدي إلى انفصال جنوب السودان بعد فترة انتقالية

اتفق عليها الطرفان ومدتها ست سنوات. وتعتبر القاهرة وحدة السودان مسألة «أمن قومي»، وكل تقسيم لجارتها الجنوبية إلى دولتين بمثابة خط أحمر لا يجوز تجاوزه خشية تأثيرات محتملة لذلك التطور على حصة مصر في مياه النيل والاتفاقات الموقعة مع السودان في هذا الشأن. كما احتجت مصر على عدم إخطارها مسبقًا بتفاصيل الاتفاق، وجسّدت ذلك برفض دعوة وجهتها اليها الولايات المتحدة وبريطانيا لحضور الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس بين الخرطوم و«الجيش الشعبي لتحرير السودان» التي عقدت في ١٢ تموز ٢٠٠٢ وجرى بعدها إعلان التوصل إلى الاتفاق.

قضايا

١– **قضايا التجسس**: شغلت الرأي العام المصري، في السنوات الأخيرة، سلسلة من القضايا، أبرزها دون شك تلك المتعلقة بالجماعات والتنظيمات الاسلامية: صدامات مع الشرطة، ملاحقات محاكمات، تفجيرات، محاولات اغتيال، امتدادات تنظيمية مع الخارج، أحكام قضائية... (راجع النبذة التاريخية منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، وباب «الاحزاب»). وكذلك قضايا التجسس لاسرائيل التي تورط فيها مصريون، وكان آخرها القضية التي اتهم فيها المواطن المصري مجدي أنور محمد توفيق والتي بدأت محكمة أمن الدولة في مدينة الاسكندرية الساحلية النظر فيها في ١١ ايار ٢٠٠٢، وسط تنامي العداء الشعبي لاسرائيل بسبب المذابح التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. ومع الكشف عن هذه القضية لفت المراقبين ان السلطات المصرية اعتادت الاعلان عن هذا النوع من القضايا في ظل ظروف سياسية مشابهة. إذ كشفت في العام ١٩٩٥ القضية التي اتهم فيها الاسرائيلي عزام عزام والمصري عماد اسماعيل عقب مؤتمر القاهرة للسكان (المؤتمر الذي أثار جدلًا حادًا، خصوصًا لجهة طرحه موضوع تحديد النسل كوسيلة مهمة من وسائل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية)، كما كشفت عن القضية التي اتهم فيها المهندس شريف فوزي الفيلالي الذي حوكم حضوريًا والروسي غريغوري جيفيتش بعد ساعات من قرار اصدره الرئيس حسني مبارك بسحب السفير المصري من تل أبيب، وهي القضية التي صدرت فيها الاحكام في نيسان ٢٠٠٢ وتضمنت الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة في حق الفيلالي والمؤبد للمتهم الروسي. وعلى الرغم ان القطاعات الشعبية وأوساط المعارضة والنخب السياسية والثقافية طالبت الحكومة المصرية بطرد السفير الاسرائيلي من القاهرة بعد التطورات في فلسطين، إلا أن صدور حكم نيسان ٢٠٠٢ والكشف عن قضية مجدي أنور محمد توفيق في ايار ٢٠٠٢ ساهما في تأجيج المشاعر كونهما يصبان في مصلحة الآراء التي ترى أن السلام مع اسرائيل «مجرد اتفاق لم يبلغ حال العداء بين الدولتين».

٢– **قضية نصر حامد أبو زيد (وفرج فودة ونجيب محفوظ ونوال السعداوي)**: نصر حامد أبو زيد باحث وجامعي، نال من أعلى لجنة جامعية في الجامعات المصرية «الجدارة» ودرجة «الأستاذية» على مجمل إنتاجه الفكري، وذلك في العام ١٩٩٥. والمفارقة الغريبة أنه لم تمض شهور قليلة على ذلك حتى صدر قرار محكمة استئناف القاهرة–الدائرة ١٤ بالتفريق بين الدكتور نصر حامد ابو زيد وزوجته الدكتورة ابتهال محمد يونس، «وذلك لإصداره كتابات وأبحاث رأت المحكمة أنها تثبت إساءته للاسلام وارتداده عنه».

وهبّت حملة تضامن واسعة، داخل مصر وخارجها، مع الدكتور نصر حامد أبو زيد وزوجته، واحتضنت المنابر الاعلامية والصحف عشرات المقالات لأبرز الأسماء الفكرية تعبّر عن استنكارها تكفير هذا المفكر والباحث الجامعي المصري البارز... وكلها أجمعت على قناعتها بجدارة وأهمية أبحاث الدكتور أبو زيد وبعمق إيمانه بالاسلام وإخلاصه له من جهة، وعلى المصلحة الشخصية التي تحرك «الظلاميين» الذين ما

يزال في مقدورهم أن «يفتوا» وأن يصدروا أحكامًا من جهة ثانية.

ومما قاله بعض أصحاب حملة التضامن هذه:

«... كشأنهم في جميع الامور حين تتهدد مصالحهم الشخصية ويوضع سلوكهم الديني المريب تحت المجهر (...) فالدكتور نصر وزوجته الدكتورة ابتهال يعيشان منفيين فقيرين خارج القاهرة بأكثر من ٣٠ كلم في شقة متواضعة تحوطها الصحراء، بينما اعداؤهما المتدينون يعيشون في قصور منيفة تعلوها اسوار لا تستطيع الجماهير اعتلاءها. هناك تعقد الاجتماعات والمؤامرات لسرقة جنيهات الفقراء، ومن هناك تخرج فتاوى الردة (...) إن حكم محكمة الاستئناف استفز الامة واستفز القضاء (...) فمن يحب الاسلام لا يوقعه في مثل هذه الفضيحة، وإنما يسعى إلى استحداث المناهج العلمية التي تنفي عن الدين الاسطورة والوهم وتستخلص الواقع والعناصر الحية فيه، ليعلو شأن المسلم والاسلام» (الشاعر عبد الرحمن الأبنودي، «الوسط»، العدد ١٧٨، ٢٦ حزيران ١٩٩٥، ص٥٤). ولاحظ الأديب يوسف القعيد أن «هذا الحكم يكشف ما وصلت إليه الامور والاحوال في مصر الآن بصورة مخيفة (...) انا متأكد ان الحكم لن ينفذ، لكن السابقة ستبقى كوصمة، وستقف اوروبا لتقول إننا نعيش في زمن الهمج والبربر...» («الوسط»، المرجع نفسه، ص٥٥). واعتبر رفعت السعيد، الامين العام لحزب التجمع التقدمي الوحدوي، أن نصر حامد أبو زيد «ضحية لهذا المناخ الأسود الذي يحاول البعض ان يفرضه على مصر بأن يرهب مثقفيها ومفكريها وعلماءها وأصحاب القول والفكر والعقل في المجتمع، بأن يضعهم تحت وطأة أي موتور أو أحمق أو متحامق فيستهلكهم في دعاوى غير قانونية يرفعها في عشرات المحاكم طالما انه يمتلك المكانة والدعم المالي من جهات غير مرئية...» («الوسط»، المرجع نفسه، ص٥٥). أما الدكتور جابر عصفور، رئيس «المجلس الاعلى للثقافة في مصر»، فقد تناول قضية نصر أبو زيد في مقالة مطولة («الحياة»، ٢٦ آب ١٩٩٦، ص١٣)، ومما قاله فيها: «... العقاب الذي عوقب به ليكون عبرة لغيره من المجتهدين، لم يكن صادرًا عن الدولة المدنية في بداية أمره، وإنما عن مجموعات مترابطة، متآزرة، متحالفة، موازية لسلطة الدولة المدنية ومناقضة لها، مجموعات لا تزال تحاول أن تستبدل الحضور الحواري المتسامح للدولة المدنية التي ترعى كل الاجتهادات بالحضور المتعصب لنوع جامد من دولة اعتقادية، قمعية، أحادية البعد، ترفض الاختلاف...». وذكّر الدكتور عصفور بما ينص عليه الدستور وبسابقة طه حسين: «حرية الفكر، تحديدًا، سبق أن أكدتها مؤسسات الدولة المدنية في مصر، وكافح مجتمعها المدني طويلًا لتأسيسها وتأصيلها، فأبرزتها الدساتير المصرية ابتداء من دستور ١٩٢٣ الذي نص على أن حرية الاعتقاد مطلقة، وحرية الرأي مكفولة، وذلك على النحو الذي استند إليه محمد نور رئيس نيابة مصر في دعاوى التكفير التي أقامتها طلائع هذه المجموعات ضد طه حسين عام ١٩٢٦، فانتهى إلى حفظ الدعاوى وأسقاطها استنادًا إلى المبدأ الدستوري...». ويمضي الدكتور جابر عصفور في الدفاع عن حق نصر أبو زيد، كما عن حق كل مسلم، في الاجتهاد لما فيه مصلحة الاسلام والمسلمين في «سياق من الفهم المعاصر الذي يتزود بمعارف العالم الجديدة»، ومتهمًا، في النهاية، هذه «المجموعات» بأنها تتناسى «عمدًا مع سبق الاصرار والترصد، ما أُثِرَ عن الامام مالك من أنه قال: مَن صدر عنه ما يحتَمل الكفر من تسعة وتسعين وجهًا، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل أمره على الايمان».

وأثمرت حملة التضامن مع الدكتور نصر حامد أبو زيد حكمًا بالنقض أعلنته محكمة النقض، الدائرة المدنية والتجارية والاحوال الشخصية في الجلسة العلنية التي انعقدت في مقر المحكمة في القاهرة صباح ٥ آب ١٩٩٦.

وعلى خط المعركة إياها، المعركة التي يتواجه فيها «المستنيرون الحداثيون» ضد «الظلاميين» أو «الاصوليين»، كانت قضية اغتيال المفكر فرج فودة، وقضية محاولة اغتيال الأديب نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل للآداب، وقضية الطبيبة والادبية

نوال السعداوي التي ما برحت تتفاعل مذ أن تفجرت في ربيع ٢٠٠١ حول ما قالته على صفحات إحدى المجلات الاسبوعية، وما نعتت به علماء الدين من «انهم ناس ظلاميون اصحاب ذقون صفراء لا يعلمون شيئًا». ورُفعت دعوى حسبة ضدها تطلب التفرقة بينها وزوجها الدكتور شريف حتاتة بتهمة الردة. وقد نفت السعداوي التهمة مدعية أن المجلة حرّفت كلامها، ولكن مع تمسكها بآرائها: «انني لن أكون كبش فداء للمتطرفين، وسأظل اقاوم حتى آخر نفس. لن يستطيعوا أن يثنوني عن آرائي الصحيحة وهي غير تلك المحرّفة».

٣– **قضية «جماعة كوبنهاغن»**: هي القضية التي تولدّت أصلًا من تحالف دولي من اجل السلام بين العرب واسرائيل (تحالف كوبنهاغن) تأسس عام ١٩٩٧ في العاصمة الدانماركية وتمثلت فيه جهات رسمية وغير رسمية (خاصة ثقافية) دولية. ورأس الجانب المصري فيه الكاتب الراحل لطفي الخولي، فيما قاد الجانب الاسرائيلي دافيد كيمحي، كما ضم التحالف ممثلين عن الاردن وفلسطين وشخصيات دولية اوروبية واميركية.

المؤيدون لهذا التحالف في القاهرة نشطوا، يتقدمهم السفير صلاح بسيوني، إثر زوال حكم بنيامين نتانياهو في اسرائيل وما خلفه من تأثيرات سلبية عميقة في عملية السلام، ورغبة اعضاء تحالف كوبنهاغن الدولي في التعبير عن مواقفهم لتنشيط العملية السلمية بعد فترة جمود استمرت قرابة ثلاثة أعوام. وقررت «جماعة كوبنهاغن» عقد مؤتمر في القاهرة في ٥ و٦ تموز ١٩٩٩. وثارت في القاهرة معارضة قوية دفاعًا عن «الثوابت الوطنية والقومية لمواجهة محاولات الاتصال مع الاسرائيليين التي تقوم بها جماعة كوبنهاغن»، وطالبت بإلغاء المؤتمر التي دعت إليه هذه الجماعة.

عقد المؤتمر في موعده، وشارك فيه ٨١ مندوبًا من اسرائيل، و٦٠ مصريًا، و٤٣ أردنيًا و٤٠ فلسطينيًا. وكان مقررًا أن يشارك فيه وزير الخارجية المصري عمرو موسى، لكنه آثر عدم المشاركة لأن «الوقت غير مناسب الآن لنتحدث عن عملية السلام، خصوصًا مع عدم اعلان رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك برنامج حكومته»، كما قال موسى.

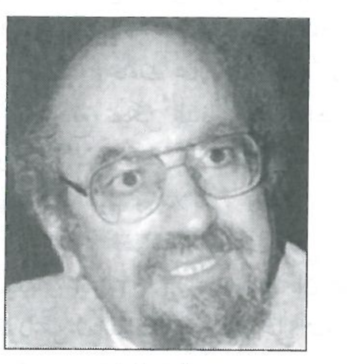
وتضمن البيان الختامي للمؤتمر «ضرورة التزام مبادىء الارض مقابل السلام، وقرارات الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٤٥ كأساس للتوصل إلى سلام عادل»، فيما نص في شأن القدس على «إيجاد حل في المفاوضات النهائية تضمن الاحتفاظ بها كمدينة غير مقسمة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين والاسرائيليين، ووقف كل الإجراءات التي تقوّض السعي للتوصل إلى اتفاق مقبول حول مستقبل القدس».

جوبه المؤتمر (وجماعة كوبنهاغن) بمعارضة مصرية شعبية عنيفة أعادت إلى الاوساط السياسية عبارات مثل «الخيانة» و«العار» و«الكفر» التي ألصقت بمنظمي المؤتمر، فضلًا عن تمكن المعارضين للمرة الاولى من تنظيم مؤتمر ضخم ضد «مؤتمر السلام». وبعد الحملات العنيفة من صحف حزبية ومستقلة، غابت فكرة المشاركة الرسمية في «مؤتمر السلام»، واعتذرت السلطة الوطنية الفلسطينية، بل تقلص عدد المصريين المشاركين في المؤتمر، ولم يظهر في قاعات الفندق سوى الذين ساهموا في تأسيس جماعة القاهرة للسلام، ولم ينجح المنظمون في إضافة أسماء جديدة بارزة على لوائح المشاركين.

٤– **قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية»**: في مطلع شهر تموز ٢٠٠٠، ألقت القوى الأمنية المصرية القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية». وبعد نحو اسبوع، أصدرت النيابة العامة قرارًا بالقبض على ثمانية أشخاص آخرين بتهمة التورط في التجاوزات التي ارتكبت من خلال «مركز ابن خلدون». والتهمة الموجهة إلى ابراهيم: «تلقي أموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن



نصر حامد أبو زيد.



سعد الدين ابراهيم.

الاوضاع في البلاد بما يؤثر على الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصر في الخارج ويضر بالأمن القومي للبلاد. وفي ١٢ تموز ٢٠٠٠، أصدرت النيابة قرارًا باستدعاء الكاتب علي سالم (كان في الأثناء مشاركًا في ندوة عن الادب في دول البحر المتوسط في اسرائيل) والمخرج سامح بهلول لسماع أقوالهما كشاهدين حول فيلم «أدخل شريك... شارك» الذي كتبه الاول واخرجه الثاني، واعتبر دليل اتهام ضد ابراهيم والعاملين في المركز، من حيث أن الفيلم تمّ اعداده بناء على اتفاق مع مركز ابن خلدون لحساب الاتحاد الاوروبي.

وسرعان ما شكل سعد الدين ابراهيم قضية، وسرعان ما بدأ السجال حوله. ومن أول البادئين مهدي الحافظ، كاتب عراقي استشاري لدى الامم المتحدة، حيث تكلم نقدًا عميقًا وقدّم ملاحظات دقيقة في «الحياة»، ١٣ تموز ٢٠٠٠، ص١٠)، مشيرًا إلى أن هذا الحدث أتى «وسط جو عام من التوتر والانفعال في الحياة السياسية والثقافية المصرية استعدادًا لانتخابات مجلس الشعب في تشرين الاول القادم وفي مناخ ساخن من النضالات الشعبية للذود عن الحقوق والحريات الديمقراطية وعلى رأسها حرية الفكر والتعبير».

ومن التهم «فبركة الاحداث»... عن الاقباط: ومن التهم الأخرى الموجهة إلى ابراهيم، إضافة إلى تهمة تلقي التمويل من الاتحاد الاوروبي، تهمة تعاونه (من خلال مركز ابن خلدون) مع حلف «الناتو». ولم ينف محامي الدفاع عن ابراهيم فريد الديب علاقة المتهم بالناتو، ولكنه قال إنها بغرض «أبحاث اجتماعية وليست عسكرية»، ووصف قضية ابراهيم بأنها «قضية سياسية». وبعد يومين دافع مسؤولون في كل من المفوضية الاوروبية وحلف شمال الاطلسي (الناتو) عن «مركز ابن خلدون» وعن رئيسه سعد الدين ابراهيم. فالمركز، برأيهم «يحظى باحترام كبير ولا يقوم بأنشطة تخريبية في مصر على حد علم المسؤولين الاوروبيين»، فيما وصف دبلوماسي في الحلف رئيس المركز بأنه «أستاذ مميز قدّم أفكارًا ممتازة عن مستقبل الوضع الاقليمي».

في ٩ آب ٢٠٠٠، أُخلي سبيل سعد الدين ابراهيم، من دون إحالة قضيته على القضاء (إكتفاء بالتحقيقات). وقد فُسّر هذا الوضع بأنه قد يكون تمهيدًا لإعلان إجراء جديد قد يكون حفظ القضية واغلاق الملف.

لكن ما هي إلا أسابيع قليلة حتى تبين أن قضية ابراهيم محالة على محكمة أمن الدولة التي استمرت في النظر في التهم الموجهة إليه. وفي ١٧ شباط ٢٠٠١، عاد ابراهيم إلى قفص الاتهام بأمر من نيابة أمن الدولة العليا في مصر. وجرت جلسة المحكمة في حضور مؤسسات دولية ومحلية عدة تعمل في مجال حقوق الانسان. وساق رئيس النيابة تهمة علاقة ابراهيم بالاحداث الطائفية (بين الاقباط والمسلمين) التي وقعت في بلدة الكُشح، وعرض عددًا من الأبحاث

والدراسات التي نفذها مركز ابن خلدون عن قضية العلاقة بين المسلمين والاقباط في مصر، وكشف عن مضمون رسالة خاطب فيها ابراهيم جمعية بروتستانتية في دبلن للحصول منها على تمويل لمشروع بحث تحت عنوان «حساسية الأقلية للتعليم المصري»، وتلا أجزاء من الرسالة جاء فيها: «إن التمييز بين الأقباط في مصر زاد بصورة غير مسبوقة، فهم يتعرضون لمعاملة فظة منذ العام ٦٤١ الذي شهد الغزو الاسلامي العربي لمصر ولم يعامل المسيحيون كمواطنين طوال التاريخ العربي الاسلامي للبلاد...». ثم عرض رئيس النيابة نتائج بحث آخر لابراهيم انتهى منه إلى أن الأقباط في مصر «لا يشعرون بالأمان». وقال رئيس النيابة: «إن المتهم الاول (ابراهيم) تلقى قبل تأسيس مركز ابن خلدون دورة تدريبية اعترف في التحقيقات انه تعلم منها فبركة الابحاث واصطناعها». وكان محامي الدفاع قدّم في بداية الجلسة تسجيلاً لشهادة سبعة من شهود النفي كانوا أدلوا بأقوالهم امام النيابة، مشددًا على أهمية ما جاء في أقوالهم، كما طلب رفع إسم ابراهيم من لوائح الممنوعين من السفر، وتسليم مركز ابن خلدون إليه. لكن المحكمة لم تلتفت إلى تلك الطلبات.

حكم وطعن: وفي ايار ٢٠٠١، أسدلت محكمة أمن الدولة العليا الستار على القضية التي شغلت الاوساط المصرية والدولية منذ تفجرها (مطلع تموز ٢٠٠٠)، وقضت بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات في حق سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون لادانته بتهمة تلقي أموال من الخارج والإساءة إلى سمعة مصر. كما قضت بالاشغال الشاقة والسجن لمدة خمس سنوات في حق إثنين من المتهمين في القضية، والسجن لمدة سنتين لأربعة متهمين، والسجن لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ لبقية المتهمين الـ٢٠. وتصاعدت حملة الانتقادات من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ومنظمات حقوقية غربية لهذا الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة العليا المصرية.

وفي ١٦ تموز ٢٠٠١، طعن ابراهيم في هذا الحكم الصادر في حقه مستخدمًا الورقة القانونية الأخيرة لديه، وقدم محاميه مذكرة الطعن إلى نيابة جنوب القاهرة طالبًا تحديد جلسة عاجلة لمحكمة النقض وإلغاء الحكم، ومعتبرًا أن المحكمة التي أصدرت الحكم «خالفت القوانين والقواعد الاجرائية السليمة».

وقبلت محكمة النقض (في ٦ شباط ٢٠٠٢) الطعن من غير تبرئة ابراهيم وباقي المتهمين في القضية، وعقدت في اليوم نفسه (٦ شباط ٢٠٠٢) جلسة لم يحضرها ابراهيم (إذ كان ينفذ العقوبة السابقة في أحد زنازين سجن طرة)، وأعلنت إلغاء الأحكام في قضية مركز ابن خلدون، معتبرة ان الاحكام في القضية «جاءت مخالفة للقوانين المصرية، واستندت إلى وقائع تمكن الدفاع عن ابراهيم من دحضها وتفنيد الادلة التي قدمتها النيابة لمحاولة إلصاق التهمة بابراهيم وزملائه»، وقضت باعادة محاكمتهم أمام دائرة قضائية غير تلك التي كانت دانتهم جميعًا في ايار ٢٠٠١. والمعروف ان محكمة النقض تتكون من ثمانية قضاة، وهي أعلى محكمة في النظام القضائي المصري.

وأشادت زوجة ابراهيم بالقضاء المصري، ونفت أن يكون للضغوط التي مارسها بعض الجهات الاميركية ضد المحاكم المصرية اي تأثير على حكم محكمة النقض. لكن الولايات المتحدة سارعت، وبعد دقائق من صدور الحكم، إلى إبداء رأيها فيه، إذ أعلن سفيرها في القاهرة، دافيد وولش، ترحيبه به، مع تلميحه إلى أن تلك الخطوة «ليست كافية»، معربًا عن أمله في «إنهاء قضية سعد الدين ابراهيم» وإغلاق ملف القضية تمامًا. وفي مساء ٧ شباط ٢٠٠٢، أطلق سراح ابراهيم.

تثبيت الحكم: لكن القضية لم تغلق، وظلت سببًا في ازمة بين مصر والولايات المتحدة. وأظهرت مرافعة نيابة أمن الدولة العليا في القضية، في الاسبوع الأخير من تموز ٢٠٠٢، أن السلطات لم تغير وجهة نظرها في ابراهيم على رغم حكم محكمة النقض،

وطالبت النيابة بإنزال أقصى العقوبة في حق ابراهيم وزملائه بعدما اعتبرتهم أنهم «أساؤوا إلى مصر إساءات بالغة».

وعلى مدى يومين ترافع رئيس النيابة في جلستين عقدتهما محكمة أمن الدولة العليا في القاهرة في ٢٨ و٢٩ تموز ٢٠٠٢، وفنّد الاسباب التي استندت إليها محكمة النقض، وطالب بتوقيع عقوبات شديدة ضد ابراهيم وزملائه، معتبرًا أنه «أسس مركز ابن خلدون بزعم انه مركز للدراسات الاجتماعية بينما الحقيقة أنه كان يستخدم في اغراض استخباراتية بقصد الإضرار بمصر» (وكانت هذه المرة الاولى التي تتحدث فيها النيابة منذ القبض على ابراهيم عن تهمة تتعلق بالتخابر في قاعة المحكمة). وحضر جلسة ٢٩ تموز ٢٠٠٢ مسؤول في السفارة الاميركية في القاهرة، إضافة إلى ناشطين حقوقيين مصريين وأجانب. وأصدرت المحكمة حكمها بتثبيت الحكم بسجن ابراهيم سبع سنوات. وتلقى ابراهيم الحكم بهدوء وأدلى بتصريح مقتضب أعلن فيه أن كفاحه من اجل الديمقراطية والحرية في مصر سيستمر. وأصدرت السفارة الاميركية في القاهرة بيانًا أعرب عن «خيبة الأمل إزاء القرار بادانة المواطن الاميركي» (ابراهيم يحمل جنسية اميركية إضافة إلى جنسيته المصرية). و«خيبة الأمل» نفسها أعرب عنها ناطق باسم السفارة البريطانية في القاهرة. وكذلك أدان الحكم الاتحاد الاوروبي. وأعلن المحامي ابراهيم صالح رئيس هيئة الدفاع عن سعد ابراهيم انه سيلجأ مجددًا إلى محكمة النقض للطعن في الحكم والمطالبة بالغائه أسوة بما جرى في المحاكمة الاولى. ولم يستبعد صالح إقدام أسرة ابراهيم على تقديم التماس إلى الرئيس حسني مبارك لعدم التصديق على الحكم وحفظ القضية.

هل هي «حقوق» سعد أم «دور» مصر وراء الضغط الاميركي؟: وفي ١٥ آب ٢٠٠٢، أعلنت الولايات المتحدة الاميركية معارضتها رسميًا تثبيت الحكم بالسجن على رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» في ظل تأكيد لقرار الرئيس جورج بوش وقف أي مساعدة إضافية لمصر احتجاجًا على الحكم بالسجن على الدكتور سعد الدين ابراهيم. وسارعت القاهرة إلى الرد بتأكيدها أن أي ضغط عليها لن تكون له أي نتيجة في قضية ابراهيم.

وقد عكس القرار الاميركي مؤشرات على النيات الاميركية تجاه القاهرة، وحقيقة العلاقات بين البلدين ومدى التناقضات العميقة بينهما التي تفاقمت في عهد إدارة بوش في ملفات اقليمية مهمة. وقرار بوش اعتبر الاول في نوعه في تاريخ العلاقات المصرية–الاميركية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، اي منذ استعادة البلدين علاقاتهما عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣، حيث تم الاهتمام باظهار جوانب الاتفاق والتخفيف من الخلافات على قاعدة كون اميركا قوة دولية أولى ومصر قوة اقليمية كبرى لا يمكن إبعادها عن المعادلات السياسية في المنطقة.

وقد بدا هذا القرار الاميركي انه، في حقيقته، يطاول الدور الاقليمي لمصر، خصوصًا موقفها المعارض، هي والمملكة السعودية، لتوجيه أي ضربة للعراق، في الوقت الذي تستعد فيه الولايات المتحدة، بكل قوة تأثيرها في العالم، لضرب العراق ورسم خريطة جديدة للمنطقة بتفاهم كامل مع اسرائيل والصهيونية.

مَن هو سعد الدين ابراهيم؟ وظاهرة المنظمات غير الحكومية في مصر: «شخصية ملتبسة»! صفة لم يستطع حتى أشد المدافعين عنه سوى الاقرار بها، في إطار امتداحهم لمزاياه الشخصية: «... مفكر ليبرالي حر ومدافع ثابت عن حقوق الانسان وباحث مميز وسخي في ميدان العلوم الاجتماعية والسياسية. ولقد تجلى دوره الكبير أو إسهاماته المشهودة خلال مسؤوليته أمينًا عامًا للمنظمة العربية لحقوق الانسان وكذلك أمينًا عامًا لمنتدى الفكر العربي الذي يضم عشرات المفكرين والمثقفين العرب على امتداد سنوات طويلة» (مهدي الحافظ، «الحياة»، ١٣ تموز ٢٠٠٠، ص١٠).

«... فالدكتور ابراهيم، الحامل الجنسية الاميركية إضافة إلى جنسيته المصرية، انتقل من صفوف اليسار الذي كان أحد مناصريه في شبابه، إلى الاتجاه الليبرالي، وفتح الباب امام التطبيع مع اسرائيل. كما أن مصادر تمويله خارجية، وليست خالية من الشبهات، وهو في ذلك يندرج ضمن التمويل الأجنبي الذي تندفع إليه منظمات غير حكومية بدأت في مصر والعالم العربي (...) (لكن...) هل مسألة التمويل الخارجي «المشبوه محصورة في المنظمات غير الحكومية؟ وماذا عن الحكومات التي تموّل من الخارج؟ وأخيرًا، هل كتابة بحث لحلف شمال الأطلسي أكثر ضررًا على مصر والعالم العربي من مشاركة جيوش عربية في مناورات «النجم الساطع»...؟ (...) القمع مرفوض في جميع الحالات، ومعالجة مسألة التمويل الخارجي، التي تتخذ اليوم أحجامًا مضخمة، تكون بتأسيس الديمقراطية في المجتمع والدولة، التي تعني ان المال العام هو ملك للناس، وأن الثقافة حقًا على المجتمع لأنها تقدّم له المعرفة بنفسه. أما حين تصبح الأنظمة حاجزًا ضد المعرفة، فإن العولمة الزاحفة سوف تجد لنفسها الوسائل التي تقوم من خلالها بتشويه الثقافة وتلطيخها بالوحل، لمنعها من أداء دورها كأداة تنوير وتغيير» (أ.خ.— الياس خوري— «ملحق النهار»، ٢٢ تموز ٢٠٠٠، ص٦).

الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في القاهرة. أنشأ «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» في العام ١٩٨٨. نجم معروف في وسائل الاعلام العالمية، ويطلق عليه الاميركيون العاملون في الشبكات التلفزيونية العالمية لقب Press Whore أو «عاهرة الصحافة» للدلالة على كثرة ظهوره على شاشاتهم وبشكل منتظم. وتربطه علاقات قوية بالعديد من الحكومات الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة التي يحمل جنسيتها—إلى جانب جنسيته المصرية—كونه متزوجًا من مواطنة اميركية. وهو كذلك على صلة بالعديد من الأنظمة العربية، وكان يعمل مستشارًا لولي العهد الاردني السابق الامير حسن. وذكرت تقارير صحافية انه كان أحد منظّري مشروع مجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والاردن والعراق واليمن والذي تمّ اعلانه قبل فترة قصيرة من قيام حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠. وبعد مشاركة القوات المصرية في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت انفك المشروع.

سعد الدين ابراهيم، الذي يبدو أنه كان حتى اعتقاله يدرك جيدًا كيف يدير حساباته، انقلب فورًا إلى تأييد التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق، وكان يشارك في الندوات والتجمعات العامة معلقًا في سترته شعار «حرروا الكويت» Free Kuwait الذي كانت تقوم بتوزيعه القوات الاميركية.

وفي حين كانت قضية التطبيع مع اسرائيل بحكم اتفاق كامب دافيد تشكل محورًا رئيسيًا في نشاط الاحزاب المصرية المعارضة، كان الدكتور سعد «يستفز» الصحافة المصرية المعارضة بمشاركته علنًا في ندوات تضم مصريين واسرائيليين حول تنمية السلام في المنطقة. بل كان يستضيف دبلوماسيين من السفارة الاسرائيلية في القاهرة لعقد لقاءات دورية مع العاملين في مركز ابن خلدون. ولكنه، شأن كل المشاركين في ما يعرف باسم «حركة السلام المصرية»، كان يصر في لقاءاته الخاصة والعامة على أن كل تحركاته تتم تحت سمع السلطات المصرية وبصرها وبمباركتها.

ومن ناحية أخرى، أثار ابراهيم الكثير من الجدل بأبحاث عن الأقليات في العالم العربي وخصوصًا الأقباط المصريين. الموقف الرسمي انه لا توجد أقليات في مصر وان المسيحيين مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات. اما حوادث الاعتداء التي تعرض لها المسيحيون، فهي، في نظر الموقف الرسمي، لا تعدو كونها حوادث ارهابية إجرامية لا تعكس اتجاها رسميًا بل محاولات لإثارة الفتنة وتهديد الوحدة الوطنية. هذا المنطلق يرفضه الدكتور سعد الدين ابراهيم، وأصر، في ١٩٩١، على عقد مؤتمر عن

الأقليات في العالم العربي في قبرص، صاحبته حملة انتقادات عنيفة من مثقفين مصريين منهم محمد حسنين هيكل. وكان مركز ابن خلدون يصدر تقارير سنوية عن احوال الأقليات في العالم العربي يؤكد فيها ان لهذه الأقليات مطالب مشروعة. وأعد اخيرًا مشروعًا لإعادة كتابة كتب التاريخ لكي تتضمن حقبة تاريخ مصر القبطي ليدرك الاطفال منذ نشأتهم ان المسيحيين في مصر ورغم اختلاف ديانتهم جزء اصيل من الوطن. أرضت هذه المواقف الاقباط المصريين المتشددين في الخارج والذين كانوا من أول من سارعوا إلى إصدار بيانات تندد باعتقاله قبل ان تلحق بهم كبريات منظمات حقوق الانسان العالمية.

وكان ابراهيم يعد مشروعًا لمراقبة الانتخابات البرلمانية، التي كانت ستجري بعد نحو ثلاثة اشهر من اعتقاله (أي في تشرين الثاني ٢٠٠٠)، بتمويل من الاتحاد الاوروبي، في إطار دعوة ابراهيم—ومركز ابن خلدون— إلى إجراء انتخابات نزيهة لا تكون نتيجتها دائمًا محبطة للجماهير بحصول الحزب الحاكم على ٩٩,٩٪ من الأصوات. وقد سبق لابراهيم أن قام بتجربة محدودة في مراقبة انتخابات ١٩٩٥، وأصدر، مع نشطاء آخرين في مجال حقوق الانسان، تقريرًا وصف فيه انتخابات ١٩٩٥ بأنها كانت الأسوأ منذ إقرار دستور ١٩٢٣، إذ شابها عنف وتزوير غير مسبوقين.

وكان ابراهيم شارك في مؤتمر التنمية الاجتماعية الذي عقدته الامم المتحدة في جنيف في حزيران ٢٠٠٠ (أي قبل أقل من شهر واحد من اعتقاله)، وقدّم مداخلة انتقد فيها ممارسات الحكومة المصرية في مجال التنمية في وقت كانت تترأس السيدة سوزان مبارك (عقيلة الرئيس المصري) وفد مصر الرسمي. كما كان أجرى مقابلة مع قناة «الجزيرة» الفضائية انتقد فيها طريقة انتقال السلطة في سورية من الأب إلى الأبن رغم رفع راية النظام الجمهوري، وتحذيره من ان ذلك من الممكن تكراره في دول عربية أخرى منها مصر والعراق وليبيا واليمن والسودان.

كانت هذه أبرز محطات سيرة سعد الدين ابراهيم في السنوات التي سبقت اعتقاله في مطلع تموز ٢٠٠٠، أي في السنوات التي بدأت مع تأسيسه لمركز ابن خلدون في العام ١٩٨٨. أما أبرز محطات هذه السيرة، قبل ١٩٨٨، فكانت:

بدأ ابراهيم راديكاليًا ماركسيًا داعيًا إلى مهاجمة المصالح الاميركية عندما كان طالبًا في إحدى جامعات اميركا ضمن مجموعة من الشباب الباحثين ارسلهم الرئيس عبد الناصر إلى اميركا في بداية الستينات، ثم انقلب عليه النظام الناصري إلى حد سحب الجنسية المصرية منه والتي لم يعدها إليه في وقت لاحق سوى الرئيس السادات.

ومع ذلك هاجم سعد الدين ابراهيم السادات بشدة من منفاه في بيروت في اوائل السبعينات. ثم عاد وتقرب إلى السادات قبل أعوام من اغتياله (١٩٨١) وبشكل مفاجىء، وظهر متحدثًا في وسائل الاعلام الغربية ليردد تلك المقولة السقيمة من أن «الرئيس نياته طيّبة ولكن السوء كل السوء من مستشاريه... الذين يؤكدون له أنه كله تمام يا أفندم...».

وفي نهاية السبعينات لمع إسم سعد الدين كأحد أبرز الباحثين في مجال جماعات الاسلام السياسي، حيث سمح له السادات بالدخول إلى السجون للقاء قادة متشددين من «جماعة التكفير والهجرة» ليقوم بإعداد بحث عن أفكارهم التي كانت جديدة نسبيًا حينذاك. وفي تلك الفترة ايضًا بدأت الشكوك تحوم حول صلاته الاميركية حيث انتشرت الشائعات في أوساط الأكاديميين بمن فيهم بعض زملائه في الجامعة الاميركية في القاهرة، ومفادها أن نتائج بحث الدكتور سعد الدين عن المتشددين ذهبت أولًا إلى وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي.آي.إي) قبل تسليمها إلى السلطات المصرية.

ومع تولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم استمرت علاقة سعد الدين ابراهيم القريبة من النظام، بل رشحته بعض الدوائر السياسية لتولي منصب وزاري. وبدأ ابراهيم يكتب في «الجمهورية» التي تملكها الدولة عن الديمقراطية وقضايا التنمية. لكن الأهم

انه تمّ السماح له بالظهور على شاشة التلفزيون الرسمي ليقدم برنامجًا بعد نشرة الاخبار المسائية يردد فيها افكاره عن ضرورة تنمية المجتمع المدني (والظهور في التلفزيون يعني الكثير والكثير من الأهمية في بلد تقارب نسبة الأمية بين سكانه ال٥٠٪).

وفي ١٩٨٨، أنشأ ابراهيم مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، واختار له فيلا منعزلة في منطقة هضبة المقطم شمال القاهرة، وعكف ابراهيم على أن يسبغ على مركزه صفة منظمة من منظمات المجتمع المدني إضافة إلى صفته الدراسية والثقافية.

قبل سقوط الاتحاد السوفياتي لم تكن قد نشأت بعد بقوة في مصر والعالم العربي ظاهرة منظمات المجتمع المدني وخصوصًا جماعات الدفاع عن حقوق الانسان والمرأة والأقليات. وكان أغلب النشطاء السياسيين منضوين تحت لواء الاحزاب السياسية الشرعية والسرية. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، ظهر اتجاه لدى الدول الغربية المانحة ان الوقت قد حان لتغيير نمط المساعدات الممنوحة لدول العالم الثالث وخصوصًا بعدما ثبت أن الفساد المستشري بين معظم حكومات هذه الدول يمنع المساعدات من تحقيق أي من أهدافها في مجال تنمية المجتمع أو تحسين مستوى المعيشة.

وبالطبع، لم تتوقف الولايات المتحدة واوروبا من دفع المساعدات المباشرة، العسكرية والمالية، للحكومات الموالية، لكنها قررت أن تخصص جزءًا من هذه المنح لمساعدة ما بات يعرف باسم «المنظمات غير الحكومية» (ONG).

وتجربة مصر في مجال المنظمات غير الحكومية بدأت منتصف الثمانينات بـ«المنظمة المصرية لحقوق الانسان» التي لا تزال تحاول منذ ١٥ عامًا الحصول على ترخيص رسمي لممارسة النشاط من خلال المحاكم والقضاء. الحكومة المصرية لم تكن تعترف حتى وقت قريب بمصطلح المنظمات غير الحكومية، فالمسموح به فقط هو الجماعات الأهلية التطوعية التي تعمل في مجال محو الأمية والتعليم وتنظيم الأسرة والصحة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية. أما قانون الجمعيات الأهلية، سواء القديم الصادر عام ١٩٦٥ أو الجديد الذي أقره مجلس الشعب عام ١٩٩٩ وثبتت عدم دستوريته في ايار ٢٠٠٠، فهو لا يسمح بقيام جمعيات تمارس أنشطة سياسية أو نقابية على أساس أن المجال لمثل هذه الأنشطة هو الاحزاب والنقابات.

ولأن القانون المصري فضفاض يسمح بكل شيء ويمنع كل شيء متى شاء أصحاب القرار، استغل العاملون في مجال تنمية المجتمع المدني، وفي مقدمهم الدكتور سعد الدين ابراهيم، الثغر في القانون المصري لإنشاء منظمات غير حكومية تحت إسم «شركات مدنية» غير هادفة للربح. وبهذه الطريقة يستطيعون تلقي الاموال والمنح الأجنبية وممارسة نشاطهم من دون الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية. وخلال سنوات قليلة ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية من ثلاث أو أربع في بداية التسعينات إلى ما يقرب من ٢٠٠ في الوقت الحاضر. كل هذه «الشركات» أو الجمعيات تتنافس من أجل الحصول على أموال الدعم الخارجي، سواء من دول أو من منظمات غير حكومية عالمية تعمل في مجال تنمية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والمرأة والأقليات (ما تلا الفقرة الثانية من «مَن هو سعد الدين ابراهيم؟»، وهي الفقرة المقتطعة من مقال الكاتب الياس خوري، وحتى الأخير، عن رسالة مطولة كتبها من القاهرة خالد داود، «ملحق النهار»، ٢٢ تموز ٢٠٠٠، ص٦–٧).

الأقباط

الإسم: راجع «بطاقة تعريف».

تعداد الأقباط: ليس من إحصاءات حول عدد السكان الاقباط في مختلف مراحل تاريخ مصر. إنما من الثابت، على ما يجمع عليه المؤرخون، ان بين سكان مصر الحاليين حوالي ٨٨٪ يتحدرون من الأسر القبطية القديمة، وقد اعتنق تسعة أعشارهم الديانة الاسلامية.

إن أول إحصاء تقريبي هو ذاك الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، وفيه أن سكان مصر آنذاك يبلغون حوالي مليونين ونصف المليون، بينهم ما يقارب ١٧٪ من الأقباط.

وبلغ عدد الاقباط، في مطلع القرن العشرين، حوالي مليون نسمة، أي ما يوازي ١٠٪ من مجموع سكان مصر.

واستمر الجدل قائمًا حول تقدير عدد الأقباط المصريين بين الاحصاءات الرسمية وتلك التي تقدمها مصادر الكنيسة القبطية الارثوذكسية. ففي حين أوردت الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٧٥ أن عدد الاقباط في مصر يبلغ حوالي ثلاثة ملايين من أصل ٤٤ مليونًا، أي بنسبة ٧٪ من المجموع العام، فقد جعلته المصادر القبطية يتراوح بين ٧ و٨ ملايين على الاقل، اي بنسبة ١٦–١٨٪. لكن الباحثين الغربيين انتهوا إلى التقدير أن نسبة الاقباط إلى المجموع العام لا تتعدى ١٠٪، وبذلك يكون عددهم عام ١٩٨٥ حوالي ٤,٨ ملايين من إجمالي عدد المصريين البالغ ٤٨ مليونًا (د. فرج توفيق زخور، «قصة الأقباط»، جروس برس، ط١، ١٩٩٣، ص١٦).

«إحصاء شامل كشف كل شيء إلا أعداد المسلمين والأقباط»: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للعام ١٩٩٦، كشف عن أن عدد المصريين بلغ ٦١ مليونًا و٤٥٢ ألفًا. لكن «كثيرين فوجئوا بأن التقرير الاحصائي (الذي يكاد يحصي على المصريين أنفاسهم وليس فقط عددهم ووظائفهم ومداخيلهم...) لم يتضمن اي بيانات عن عدد المسلمين والأقباط... ويقول مراقبون ان هناك أشياء لم يذكرها التقرير ربما لأسباب سياسية أو لأن دلالاتها قد تعكس خللًا اجتماعيًا».

واكتفى التقرير بذكر عدد المساجد (٦٦٨٠١) والكنائس (٢٤٥٦) تاركًا تقدير إجمالي تعداد الطرفين للاجتهادات. وبالفعل فقد قال «سياسي قبطي بارز»: «لا أشك في صحة عدد المساجد والكنائس ولكني اعتبرها دليلًا على القيود المفروضة على بناء الكنائس» (الجدير ذكره أن هذه القيود اعترف بوجودها محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب»، وساق عددًا من الأمثلة والشواهد عليها).

وتنظم قوانين قديمة حق المسيحيين في بناء دور عبادة لهم يراها الأقباط لا تتناسب مع اطلاق حرية بناء المسلمين للمساجد. وتستند تلك الاجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن إلى ما يعرف بـ«الخط الهمايوني» وشروط محمد باشا العرابي وكيل وزارة الداخلية في العام ١٩٣٣. وربما كان الأمر له علاقة ايضًا بانتشار الزوايا الصغيرة جدًا اسفل المنازل والتي تعتبر وفق معايير الاحصاء مساجد، فيما تكون الكنائس عادة ضخمة جدًا، لذلك فهي قليلة العدد.

وهذا ما يراه المؤرخ المصري يونان لبيب رزق، تفسيرًا للفارق بين الرقمين (عدد المساجد وعدد الكنائس). غير أنه يستدرك ليقول إن «الفارق شاسع جدًا، ولا يعكس على الاطلاق الفارق بين عدد المسلمين والمسيحيين في مصر». وحسب تقديراته، يرى رزق أن عدد المسيحيين يراوح بين ١٠ و١٢ مليون نسمة، وهو التقدير المعتمد عند الأقباط أنفسهم، فيما ترجح تقديرات أخرى شبه رسمية أن عددهم ربما راوح بين ٦ و٨ ملايين نسمة.

والحال أنه ايًا يكن عددهم فإن نسبتهم ثابتة لم تتغير منذ أول تعداد أجري في مصر عام ١٧٩٨، على حد قول د. سعد الدين ابراهيم عالم الاجتماع المصري رئيس مركز ابن خلدون للأبحاث (أحمد مصطفى، «الحياة»، ٢٩ حزيران ١٩٩٧، ص١).

أماكن تجمعهم والهجرة: تتفاوت الكثافة السكانية للأقباط في مصر بين منطقة وأخرى، فتزداد في الصعيد وتقل في الدلتا. وأكثر المحافظات كثافة قبطية هي أسيوط والمنيا وسوهاج وقنا. ويوجد الأقباط بكثافة ملحوظة في عدد من أحياء القاهرة مثل شبرا والأزبكية ومصر الجديدة ومصر القديمة والساحل.

ومن الملاحظ أن الاقباط يواجهون انخفاضًا مستمرًا في عددهم، ويتعرضون لجملة متغيرات رئيسية، أهمها:

– التحولات الدينية إلى الاسلام تحت تأثير ظروف اجتماعية واقتصادية وتشريعية، وذلك بمعدل سنوي يزيد على ٧ آلاف شخص.

– الهجرة التي بدأت أول الأمر إلى البلدان العربية المجاورة، وذلك لأسباب اقتصادية وبسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ثم انتقلت لتصبح هجرة دائمة، خصوصًا إلى كندا والولايات المتحدة الاميركية وأوستراليا وإلى بعض الدول الاوروبية.

بدأت هجرة الاقباط تتزايد منذ أوائل ستينات القرن العشرين. ففي العام ١٩٦٢ بلغ عدد المهاجرين المصريين ٤٣٩٩ قبطيًا مقابل ٥٠٦ مسلمين. وفي العام ١٩٧٩ بلغ عدد المهاجرين الاقباط ١٥٠ ألفًا، وغالبيتهم الساحقة إلى بلدان الاغتراب الأجنبية (د. فرج زخور، مرجع سابق، ص١٦–١٧؛ الاب أنخل كورتباريا الدومينيكي، مجلة «المنارة»، العددان ٢–٣، ٢٠٠١، ص١٨٠).

كنائسهم وأديارهم: تتبع غالبية الاقباط في مصر الكنيسة القبطية الارثوذكسية التي تعرف ايضًا باسم «كنيسة الاسكندرية» اقدم الكنائس في مصر، وهي التي أسّسها القديس مرقس الذي قدم البلاد بين عامي ٤٨ و٦٤، ولها اليوم بابا يدير شؤونها ويرعى مصالح أتباعها.

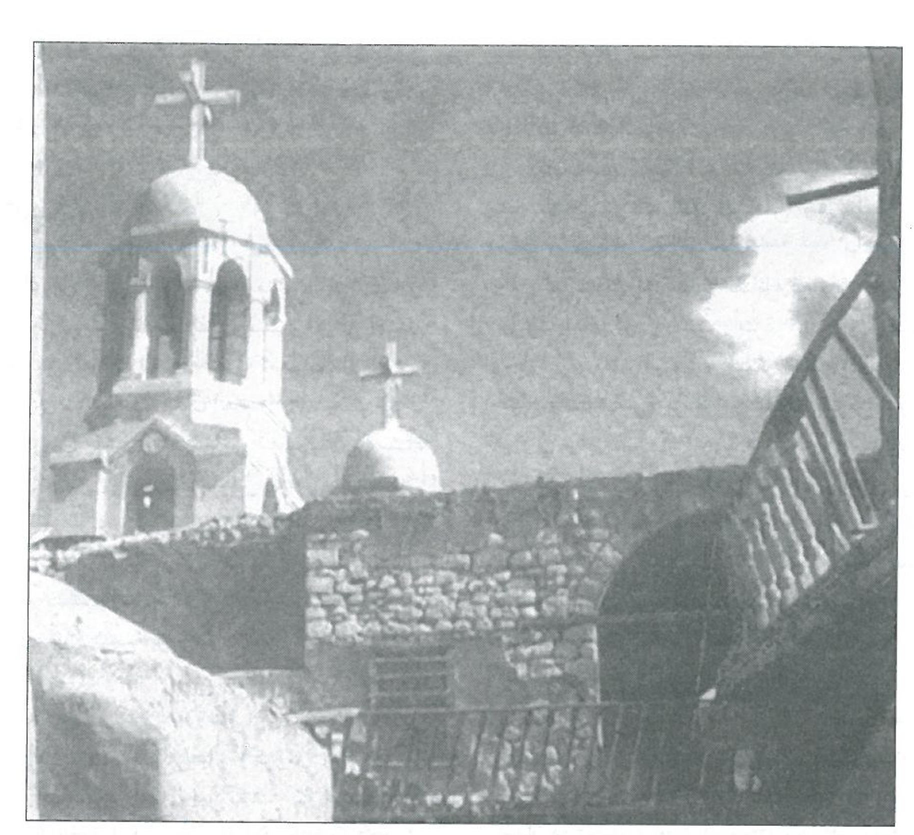
ومن الاقباط ايضًا من يتبع المذهب الكاثوليكي الذي انتشر في البلاد على ايدي الرهبان الفرنسيسكان منذ مطلع القرن الثالث عشر. ويبلغ تعداد الاقباط الكاثوليك اليوم ٢١٠ آلاف في مصر ونحو ١٠ آلاف خارجها. لها ست أسقفيات جميعها داخل مصر، وتضم نحو ٦٠ كنيسة وديرًا، وأشهر مؤسساتها المدارس الكاثوليكية التي تقدم العلم لأكثر من ١٢٠ ألف تلميذ، أكثر من ٧٥٪ منهم من المسلمين. وقد انفصلت الكنيستان القبطيتان عن بعضهما في العام ١٧٢٤ مع انفصال الكنائس الملكية الأخرى (من حوار أجراه جان عزيز، مجلة «المسيرة»، ٩ شباط ١٩٩٨، مع بطريك الأقباط الكاثوليك اسطفانوس غطاس).

ومنهم من يتبع المذهب الانجيلي (البروتستانت)، ولهم في مصر كنيسة منذ عام ١٨٦٠، وقد استقلت عن المحفل العام لمشيخية الولايات المتحدة الاميركية في العام ١٩٥٨.

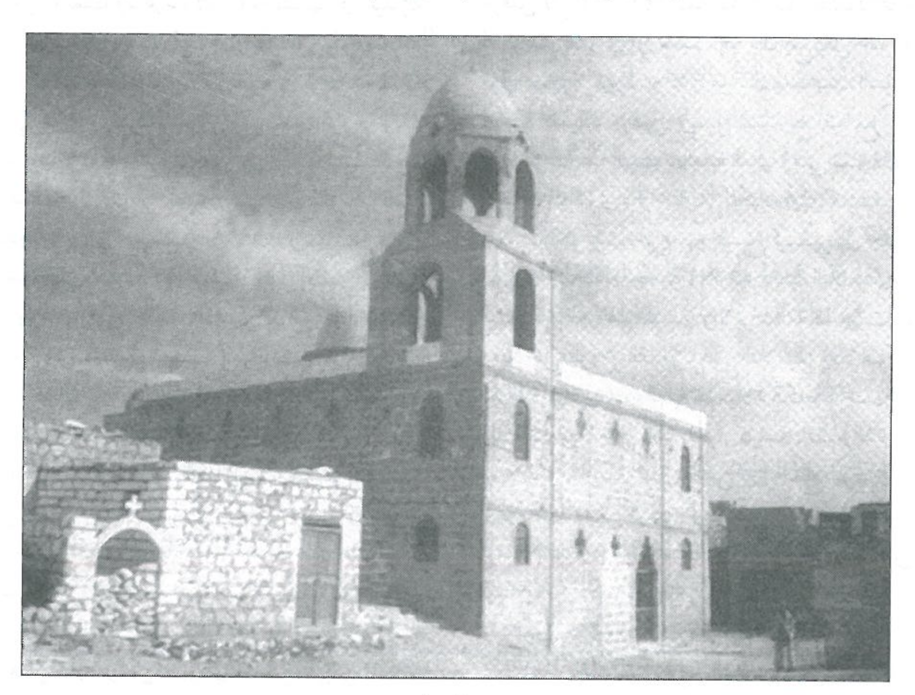
وفي مصر حوالي ٣٧ ديرًا قبطيًا منتشرًا، على العموم، في أمكنة بعيدة عن السكان. وفي القديم، اشتهرت أديرة الصعيد ووادي النطرون وقلية والفيوم. أما اليوم فأشهرها يقع في وادي النطرون بين القاهرة والاسكندرية على طريق الصحراء، وأهمها دير أبو مقّار، ودير الأنبا بيشوي، ودير السريان، ودير البراموس. وهناك، في ضواحي البحر الأحمر، ديران على إسم القديس انطونيوس والقديس باولا. وفي مصر الوسطى، الدير الأبيض والدير الأحمر. وفي شمال معبد أوزيريس، يقوم دير الأنبا موسى. وعلى بعد ١٠ كلم من أسيوط، يوجد دير الدرونقا. وفي محافظة أسوان دير الأنبا سمعان، ودير المحرّق. وفي ضواحي الاسكندرية، دير الأنبا ميناس. وفي جوار أهرام سقّارة، دير الأنبا أرميا.

وكان النساك والرهبان الاقدمون يستخدمون بعض المعابد الفرعونية ويحولونها إلى اديار كما تشير إلى ذلك اسماؤها الفرعونية: دير البهري أي دير الشمال وهو معبد خرائب هتسوبوست (من أجمل الآثار الفرعونية). ودير المدينة الذي يعود إلى عصر البطالسة وهو لا يزال قائمًا. وقد اكتشفت حديثًا معابد فرعونية حولها الرهبان إلى أديار، كتلك التي اكتشفتها بعثة مجرية في ثيبة وعمرها خمسة آلاف سنة، ووجد في مغاراتها معبد صغير استعمله الأقباط في ما بعد ككنيسة وعليها رسوم جدرانية مسيحية، منها صورة المسيح تحيط به وجوه الانجيليين الاربعة. وقد ظلت آهلة بالحبساء حتى القرن الرابع للميلاد («المنارة»، العددان ٢–٣، ٢٠٠١، ص١٦٩–١٧٢؛ وأديب نجيب سلامة، «الرهبنة القبطية في مصر» في «المنارة»، ١٩٩٠، ص٢٩–٤٦؛ ومجلة Mélanges, II, 1972, pp 454-459; 12, 1974, pp 304-305).

إدارة الكنيسة القبطية: الرئيس الاعلى للكنيسة القبطية في مصر هو بطريرك الاسكندرية الذي يقيم في القاهرة منذ سنة ١٠٩٥، وهو يحمل لقب «بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية»، يعاونه الاساقفة في ادارة الكنيسة. أما مشاركة العلمانيين فعن طريق المجلس الملّي الذي تأسس في ١٤ ايار ١٨٨٣، والذي يكون أحد أعضائه كاهنًا؛ وهو يعاون البطريرك من الناحية الادارية بصورة خاصة. وهناك مجلس ملّي خاص بكل أبرشية لمدة خمس سنوات. والمجلس الملّي العام هو على مستوى الكنيسة. ولكل مجلس عام أو خاص نائب رئيس وأمين سر وأمين صندوق. وفي انتخاب مجلس ١٩٧٨، كان عددهم ٢٤ عضوًا، بينهم كاهنان، وثلاثة وزراء سابقين، وأربعة محامين، وثلاثة أطباء، وقاض واحد، والباقون دون تحديد مهنتهم. والبطريرك الحالي هو شنودة الثالث، وهو راهب من دير السريان في وادي النطرون، ويحمل الرقم ١٧١ في سلسلة بطاركة الكرازة المرقسية. انتخب في ٣١ أكتوبر ١٩٧١ خلفًا للبطريرك كيرلس السادس. وهناك ٧١ أسقفًا و٣٥ أبرشية وثلاثة



دير البرامس، أحد أديرة وادي النطرون في الصحراء الغربية.



دير المحرق.

آلاف كاهن رعية. والاكليروس العلماني متزوج قبل الرسامة، والكنائس عديدة في كل البلاد» («المنارة»، العددان ٢–٣، ٢٠٠١، ص١٦١–١٦٢).

نبذة تاريخية

النشأة: في تعاليم الأقباط، وفي منشوراتهم، كما في ما تثبته الآثار ويثبته تاريخ الفن القبطي (وآخر اهتمام دولي بهذا الفن المعرض الذي احتضنه «معهد العالم العربي» في باريس بين ١٦ ايار و٣ ايلول العام ٢٠٠٠، تحت عنوان «الفن القبطي في مصر، مئتا عام من المسيحية») أن نشأة المسيحية في مصر بدأت مع القديس مرقس. والقديس مرقس هو الرسول مرقس، وهو أحد السبعين رسولاً «الذي سار وراء الرب–وهو الشاب الذي ترك إزاره وهرب ليلة الصلب (...) كان بيته أول كنيسة في العالم. وفي بيته ولدت الكنيسة يوم حلول الروح القدس في يوم الخمسين (...) وقاد الروح القدس مرقس إلى الاسكندرية حيث كرز، ووصل إلى بابليون (مصر القديمة) وكرز في شمال افريقيا، وكرز في روما (...) وإنجيل مار مرقس هو أول إنجيل كتب سنة ٦٢، ويمتاز بالدقة (...) وضع أساس مدرسة الاسكندرية في بيت أنيانوس حيث نمت وترعرت (...) واستشهد في عيد إله المصريين سرابيس، حيث كان مار مرقس يقوم بعمل الفصح. فقبض عليه الوثنيون وربطوه في رجل حصان وجروه في شوارع الاسكندرية حتى أسلم الروح ونال إكليل الشهادة (...) وسرق الجسد إلى مدينة فينيسيا. أما الرأس فدفنه الأقباط تحت كنيسة مار مرقس بالاسكندرية. واخيرًا في سنة ١٩٦٨، وبمناسبة مرور ١٩٠٠ عام على استشهاده طالب البابا الأنبا كيرلس السادس روما بارجاع جسد القديس فوافق البابا بولس على طلبه. وفي احتفال مهيب استقبلت مصر رفات كاروزها الحبيب بعد غيبة طويلة. ووضعته في الكاتدرائية الكبرى التي اقامها خليفته الجالس على عرشه...» (في حوزة المؤلف العشرات من الكراريس والمنشورات التي استحصل عليها من الكنيسة القبطية في مصر، ومنها ما ورد من كلام حول «النشأة» وما سيلي حول «المؤسس مار مرقس»).

المؤسس مار مرقس: يهودي الاصل افريقي المولد. ولد في القيروان Cyrene إحدى المدن الخمس الغربية في ليبيا. ذكر عنه وقت صلب المسيح انه كان شابًا. كان أبوه أرسطو بولس من سبط لاوي وأمه مريم هي إحدى المريمات اللاتي تبعن المسيح.

كان إسمه بالولادة يوحنا بمعنى «حنان الله»، وهو إسمه العبري، لكنه لقب بمرقس وهي لفظة رومانية معناها «مطرقة».

بسبب هجوم بعض القبائل البربرية على القيروان وسلبهم أهلها ومن بينهم أسرة مرقس، لجأت هذه الأخيرة إلى بلاد اليهودية حيث استقر أفرادها في قانا الجليل والتقوا أسرة برنابا، وسمعان بطرس، وسمعان القيرواني وغيرهم. وكل هؤلاء كانت تربطهم صلة قرابة قوية. فقد جاء في رسالة بولس الرسول إلى أهل كولوسي: «يسلم عليكم أرسترخس المأسور معي ومرقس ابن عم برنابا». أما بطرس وهو أحد التلاميذ الإثني عشر فإن زوجته هي التي ذات قرابة لأرسطو بولس والد مرقس، إذ هي إبنة عمه.

عندما اختار السيد المسيح سمعان وأندراوس ليكونا من تلاميذه كان مرقس ما زال فتيًا يافعًا لكنه شغوفًا بمتابعة اخبار السيد المسيح، ومرافقته. وبدأ كرازته في بيته ولأبيه.

إن بيت مار مرقس أو «بيت مريم أم يوحنا الملقب مرقس (أع ١٢ :١٢)، كما كان الرسل يطلقون عليه، كان له موضع ممتاز في أورشليم، إذ كان يقع على جبل صهيون فوق صخرة كبيرة. وكثيرًا ما كان يستجيب السيد المسيح لدعوة تلميذه مرقس ويميل ليستريح فيه مع تلاميذه. وقد عُرف هذا البيت بـ«العلية العالية» التي تمّم فيها المسيح الفصح الموسوي، واختارها لتكون أول كنيسة في العالم، وكانت آخر بيت خرج منه المسيح ليمضي إلى جتسيماني، ثم إلى الجلجثة (الجلجلة)، وفيه أختبأ التلاميذ خوفًا من اليهود، وظهر لهم المسيح والأبواب مغلقة وثبّت إيمانهم، وفيه حلّ الروح القدس على التلاميذ وملأهم من كل معرفة، أي «في هذه العلية تمّ ميلاد الكنيسة جمعاء». وبعد ذلك كرّس الرسل هذه العلية كنيسة باسم والدة الإله بعد نياحتها وصار لها أهمية عظمى بين جميع المؤمنين، ما دعا إلى اتخاذها مقرًا لكرسي أورشليم. فأقام فيها يعقوب أخو الرب باعتباره أول أساقفة أورشليم، وتتابع من بعده البطاركة ردهًا من الزمن. هناك تمّ انعقاد أول مجمع مسكوني حوالي سنة ٥٠ حضره الرسل.

بعد حلول الروح القدس على التلاميذ يوم الخمسين، طفقوا يجولون كارزين بالكلمة. فبدأ مرقس

بين اترابه في اليهودية، ثم انتقل إلى جبل لبنان، ومنه إلى بعض مناطق في سورية ولا سيما أنطاكيا حيث كان مرقس رفيق برنابا وبولس في رحلتهما الاولى، وانطلق معهما من انطاكيا إلى سلوقيا، ومن هناك إلى جزيرة قبرص، ووصلوا إلى سلاميس. ومن قبرص انطلقوا إلى برجة بمفيلية في آسيا الصغرى. و«لسنا ندري ما الذي اضطر مرقس حتى قفل راجعًا إلى أورشليم وحده». ومكث هناك حتى انعقاد المجمع المسكوني الاول حوالي سنة ٥٠، وكان هو أحد الحاضرين.

وبعد انفضاض المجمع وانتداب الرسولين برنابا وشاول (بولس) مع يهوذا وسيلا لحمل قراراته إلى الإخوة في انطاكيا، يبدو أن مرقس مضى معهم لأن برنابا تمسك به؛ ولكن بولس لم يستحسن ذلك حتى حدث خلاف بينهما بسببه وافترقا. فسافر برنابا ومرقس إلى قبرص حيث وافى الأجل القديس برنابا الرسول، ومن هناك انتقل مرقس للكرازة في القيروان مسقط رأسه، وأسس فيها كنيسة، وكان ذلك حوالي سنة ٥٥.

مرقس في مصر: ومن القيروان انتقل مرقس إلى مصر واستقر في الاسكندرية «حيث تقابل فيها فلاسفة اليونان ومعلمو الناموس وحكماء الهنود والفرس مع كهنة مصر العمالقة في الروحانية وفي كل علم وفن».

وكان أول من التقاه مرقس في الاسكندرية وتقبل على يده المسيحية إسكافي يدعى أنيانوس الذي أضحى بيته وأسرته «باكورة الذين آمنوا». وأسس مرقس مدرسة لاهوتية «تقف في وجه مدرسة أسكندرية الوثنية (التي أنشأها بطليموس سوتير أول ملوك البطالسة)، واستعان لذلك باساتذة من الفلاسفة المصريين الذين قبلوا الايمان ونالوا المعمودية على يديه، وأسند إدارتها للعلامة بسطس الذي صار في ما بعد سادس بابا للاسكندرية. «فاصطادت هذه الشبكة الروحانية نفوسًا كثيرة للمسيح على مختلف الاجناس من مصريين ويونانيين ويهود ورومان وأحباش ونوبيين، حتى تزعزعت أركان الوثنية واستحق كاروزنا (مبشرنا) بحق ان تلقبه الكنيسة مبدد الأوثان». ورسم مرقس تلميذه الاول أنيانوس الاسكافي اسقفًا على الكرسي السكندري. وبعد أن اطمأن إلى أمور الخدمة غادر الاسكندرية حوالي سنة ٦٥ قاصدًا مصر القديمة، وبعدها المدن الخمس الغربية حيث وجد رسالة من بولس يستدعيه فيها إلى روما. وقضى مرقس في روما وقتًا في معاونة بولس.

وبعد استشهاد بطرس وبولس (سنة ٦٧). أقلع مرقس من جديد إلى الاسكندرية. فوجد أن الكنيسة التي في بيت أنيانوس لم تعد تسع المؤمنين، ما اضطرهم إلى بناء كنيسة كبيرة وكانت تقع على شاطىء البحر في المنطقة الشرقية في موضع البوكاليا (أي مرعى البقر أو دار البقر وهو نفس موضع الكنيسة المرقسية الآن)، فكرّسها لهم.

وفي السنة التالية (سنة ٦٨) يوم ٢٩ برموده، وفيما كان مار مرقس يحتفل بالقداس الإلهي، وكان عيد الفصح الذي صادف ايضًا عيد الإله سيرابيس إله الوثنيين، اهتاج هؤلاء ومضوا في حمأة إلى الكنيسة وأخرجوه إلى الشوارع، وظلوا يذيقونه أقسى العذابات حتى فاضت روحه صبيحة اليوم التالي.

بيئة فكرية وروحية مؤاتية: المراجع والمصادر القبطية جميعًا–وكذلك سواها، بما فيها المسيحية والغربية– تؤكد، أو أنها عند أقل تقدير لا تتنكر لأثر المعتقدات الروحية والفلسفية الفرعونية في تسهيل انغراس المسيحية في التربة المصرية ونموها السريع، لما بين معتقدات الاولى والثانية من أوجه شبه وحتى تماثل في أحيان كثيرة.

ثمة ملخص لهذا الموضوع، في الكتابات القبطية، نجده تحت عنوان «كيف قبل المصريون الإيمان (المسيحي)؟» في كراس للقمص بيشوى كامل (مار مرقس، مطبعة الكرنك، ص٢٤–٢٥)، حيث جاء ما حرفيته:

«لا شك أن ربنا يسوع خصنا بمواهب سامية وباستنارة عجيبة منذ قديم الزمان حتى صرنا مضرب الأمثال في الروحانية والحكمة. ويشهد سفر الاعمال عن حكمة المصريين فيقول: «فتهذب موسى بكل حكمة المصريين» أع ٧ :٢. أما الاستنارة العجيبة فنجدها في إيمان أجدادنا:

١– بالخلود، والقيامة، والثواب، والعقاب. لذا بنوا الأهرامات الشامخة.

٢– هكذا آمنوا بالتوحيد وهذا ما حدث في ايام الأسرة العشرين.

٣– كما آمنوا ايضًا بالتثليث. فثالوثهم كان عبارة عن: إيزيس، أوزيريس، حورس.

٤– آمنوا حتى بمعمودية التوبة والتطهير.

٥– جعلوا للحياة رمزًا أطلقوا عليه إسم الأونخ اي الحياة لها شكل الصليب تمامًا.

٦– حتى عقيدة التجسد استساغها المصري القديم واعتقد أن شعاعًا من السماء حلّ في العجل أبيس.

هذه الشفافية الروحية لست أظن أن شعبًا ما تمتع بمثلها... هي محبة إلهية... هي موهبة سماوية...».

محمد حسنين هيكل، في كتابه «خريف الغضب» (ص ٣٠٧–٣٠٨) ينقل عن أندريه مالرو، المفكر والكاتب والسياسي وصديق ديغول ووزير ثقافته الشهير، قوله له: «لقد كانت مصر هي التي اخترعت الأبدية». ويردف هيكل كلامه بالقول:

«إن ديانات مصر القديمة لا يمكن اعتبارها من تلك العبادات شبه القبلية التي ظهرت في أماكن متفرقة (كالهند مثلًا)، ثم اندثرت، بالعكس من ذلك تمامًا، فإن رموز عقائد مصر القديمة كانت قريبة الشبه–على سبيل المثال– برموز العقائد في المسيحية: موت وبعث أوزيريس، الإلهة الأم إيزيس وطفلها المقدس حورس قابعًا في حجرها، مفتاح الحياة الذي يكاد أن يكون في شكله صليبًا. كل هذه الرموز تستثير في الفكر مقارنات تبدو امثالها في مبنى كل كنيسة مسيحية وفي اي صلاة مسيحية. وليس ضروريًا ان يكون هذا التقارب مجرد صدفة».

مخطوطات نجع حمادي وتساؤلات حول بدايات المسيحية في مصر: في سنة انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، وقبل عامين من العثور على لفائف قمران أو لفائف البحر الميت، عثر أحد الفلاحين المصريين الصعايدة، محمد علي السمان وأخوه خليفة، صدفة، «على مكتبة مسيحية قديمة عند جبل الطارف الذي يحتوي على ١٥٠ كهفًا كان قدماء المصريين منذ الأسرة السادسة يستخدمونها كمقابر لدفن موتاهم، ثم استخدمها الرهبان البخوميون في العصور الاولى للمسيحية مركزًا لاعتكافهم وخلوتهم...»، ويقع الموقع على بعد ١٠ كلم شمال شرقي مدينة نجع حمادي في صعيد مصر. واعتبرت حكومة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المخطوطات المكتشفة «ثروة قومية»، وأودعتها المتحف القبطي.

«تبين للباحثين ان ما تمّ العثور عليه في نجع حمادي ما هو إلا مكتبة كاملة تحتوي على ٥٣ نصًا في ١١٥٣ صفحة جمعت في ١٣ مجلدًا، معظمها مكتوب باللغة القبطية (قواعد مصرية ويونانية مختلطة)... التي استخدمها الكهنة المصريون في كتاباتهم المسيحية، والتي ظلت هي لغة الصلاة في الكنيسة القبطية المصرية إلى خمسينات هذا القرن (القرن العشرون) عندما استبدلت بالعربية».

دُرست المخططات على يد لجان محلية وعالمية، وعُقد في سبيل ذلك مؤتمران، واحد دعت إليه الحكومة المصرية والآخر الأونيسكو. فتبين أنها «تحتوي على كتابات مسيحية لبعض الجماعات التي ظهرت عند بداية القرن الميلادي الاول كانت تعرف باسم «العارفين»، وهي تشبه إلى حد كبير جماعات الطرق الصوفية. ويقول «العارفون» بازدواجية الوجود: الجسد والروح، العدم والوجود، وهما في حالة من الصراع الدائم. وهم ينشدون الوصول إلى المعرفة الحقة (...) وحتى يتمكن العارفون من الوصول إلى معرفة حقيقة ذواتهم كانوا يتنازلون عن كل املاكهم وأعمالهم ويخرجون إلى البرية حيث يعيشون حياة النساك العاكفين...».

«وعلى رغم صعوبة التعرف على بداية التاريخ الذي ظهرت فيه هذه الجماعات، إلا أن هناك ما يشير إلى وجودها منذ بداية الحكم الروماني في مصر، عند نهاية القرن الاول السابق على الميلاد. وورد ذكرهم في كتابات الفيلسوف اليهودي السكندري فيلو الذي سمّاهم «سرابيوتيه»، أو «أهل السراب»، وكانوا مشهورين بقدرتهم على علاج الامراض المستعصية عن طريق استخدام الاعشاب التي يزرعونها في الصحراء، كذلك علاج حالات الامراض النفسية. ومن المؤكد أن المسيحية أول ما ظهرت في مصر كانت بين صفوف هؤلاء العارفين؛ بل ان الأب يسيبيوس أول من كتب عن تاريخ الكنيسة المسيحية ذكر ان هؤلاء السرابيوتيه كانوا يمثلون أول كنيسة مصرية».

يبدو، إلى الآن، ان كتابات الكنيسة القبطية وتعاليمها، كسواها من الكنائس المسيحية في الشرق والغرب، لا تزال أقرب إلى تجاهل مخطوطات نجع حمادي. فلم تقدم بعد على تفسير لها أو اتخاذ موقف منها، مفضلة التريث، خاصة، وأن المسائل التي تدل عليها كتابات نجع حمادي (وقد تمت ترجمتها إلى لغات عديدة، وعكف كثر من العلماء، الغربيين على وجه الخصوص، على دراستها) تدل على وجود اختلافات رئيسية بين اعتقادات جماعات العارفين المسيحية الاولى وبين الاعتقادات التي أصبحت سائدة بين الكنائس اليوم.

« فليس هناك في نجع حمادي ما يشير إلى ان ولادة يسوع المسيح كانت في مدينة بيت لحم (...) بل إنه لم يرد في كل كتابات نجع حمادي البالغ عددها ٥٢ كتابًا أي ذكر عن زيارة المسيح لمدينة القدس أو لقائه مع يوحنا المعمدان عند نهر الاردن (...) كما تختلف كتابات نجع حمادي كذلك في أنها لا تقصر عدد تلاميذ المسيح على اثني عشر حواريًا، بل هناك آخرون عديدون. ومن اللافت أن نجد في كتابات نجع حمادي اشارات إلى أن بعض الحواريين كان من المصريين، وليس من يهود فلسطين، مثل توماس (تحتمس) كاتب الاقوال. وليست مريم المجدلية في نجع حمادي من الخاطئات، بل هي من أقرب التلاميذ إلى المسيح (...) وأهم من هذا– في مكتبة نجع حمادي القبطية– هو إنكار العارفين لقصة الصلب الروماني للمسيح، واعتبارهم مفتاح الحياة المصري هو رمز قيامته...».

(أحمد عثمان، باحث مصري مقيم في لندن، «مخطوطات نجع حمادي: مفاجأة صعيد مصر: أناجيل قبطية لم تكن معروفة من قبل»، و«ما هو التاريخ الحقيقي لظهور اللغة القبطية ولماذا التعتيم عليه؟»، «الحياة»، ٢٧ تشرين الاول، و٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٥).

مراحل التاريخ القبطي في مصر

المرحلة الرومانية، المرحلة البيزنطية، المرحلة العربية، في التاريخ الحديث، وفي التاريخ المعاصر والحالي.

١– المرحلة الرومانية (القرن الاول – ٤٥١): لما انتقل الحكم في مصر من البطالسة الاغريق إلى الرومان، عمل هؤلاء على اقتباس الحضارة الاغريقية، فوضعوا عدة تشريعات مالية واجتماعية ودينية وسياسية، وقف منها المصريون مواقف رافضة في مجملها تحولت إلى اضطرابات سادها العنف خلال القرنين الاول والثاني.

مع القديس مرقس، وبعيده، سرعان ما اعتنق الاقباط المسيحية، جذبهم إليها اعتبار افكارها سلاحًا للفقراء وإطارًا للشخصية والهوية والتراث والتاريخ في مواجهة السيطرة الغربية المتمثلة بجبروت الامبراطورية الرومانية الوثنية. لذلك، إلى جانب ما رأوه تطابقًا لجوهر الدين الجديد (المسيحية) مع ديانتهم القديمة، كان عليهم في مقاومتهم للحكم الروماني أن يتزودوا بأفكار تحمل تطابقًا بين الموقف الديني ونزعتهم إلى التحرر: «... ولقد كان الدور الوطني الذي قامت به الكنيسة المصرية من أهم الخواص التي ميزتها عن غيرها من الكنائس. كانت مصر منذ أن غزاها أغسطس–٣٠ ق.م.– قد أصبحت ولاية رومانية، لكن شعبها لم يستطع أن ينسى أنه وريث أكثر من ألفي سنة من الاستقلال (...) وبهذا التراث وراءهم فلم يكن غريبًا ان يشعر المصريون (الاقباط) بمرارة من التدخل الاجنبي مهما كانت الصورة التي يتخذها. وراحوا يقاومون. رفضوا العقائد التي أريد فرضها عليهم، كما رفضوا الضرائب التي أريد فرضها عليهم ايضًا» (محمد حسنين هيكل، مرجع مذكور، ص٣٠٩).

ولم تقتصر المسيحية في مصر على منطقة معينة، إنما كانت قد أصبحت منتشرة في جميع أنحائها في القرن الثالث، بدليل كثرة ما حمله التاريخ من شواهد على اضطهاد الدولة الرومانية وتعذيبها الأقباط المسيحيين، لدرجة أن القمع الدموي بلغ ذروته في اواخر القرن الثالث، فعرف ذلك العهد بـ«عصر الشهداء».

في العام ٣١١، أصدر الامبراطور قسطنطين الكبير «قانون التسامح»: «للمسيحيين أن يستمروا في الوجود وأن ينظموا اجتماعاتهم شرط ألّا يخلوا بالنظام وعليهم بناء على تسامحنا وتعطفنا أن يصلّوا إلى إلههم ليسعد ظروفنا وظروف الدولة وظروفهم» (د. فرج توفيق زخور، «قصة الأقباط»، جروس برس، ط١، ١٩٩٣، ص٢٨).

وفي العام التالي، ٣١٢، أصدر قسطنطين مرسوم ميلان الذي قضى باعتبار الدين المسيحي دين الدولة الرسمي. وفي ٣١٥، أصدر أوامره المتشددة بتحريم التبشير باليهودية والدعاية لها.

لكن، وقبل القانون والمرسوم المذكورين اللذين بدا معهما كأن الخلافات بين المسيحيين الاقباط في مصر والاباطرة قد طويت صفحتها (علمًا أن الصراع استمر، بعد ذلك، مع الاباطرة المسيحيين الذين كانوا يناصرون مذاهب مخالفة لمذهب الكنيسة المصرية) كانت الكنيسة المصرية قد توصلت، في إطار ظروف الاضطهاد والقمع، إلى إنجاز تاريخي كبير:

«احتضنت رموز مصر التاريخية وفكرة المصرية الوطنية المتميزة والمستقلة... ودراسة وحفظ الفكر المسيحي كله» (هيكل، ٣٠٩)، ساعدها على ذلك إنشاؤها لنظام الرهبنة على يد القديس أنطونيوس سنة ٢٦٨، بذهابه إلى صحراء وادي النطرون، وتبعه تلاميذ له اقتفوا أثره في الانقطاع للعبادة. «ولم تكد تمض سنوات حتى شهد وادي النطرون بناء ما يقرب من خمسين ديرًا جمعت خمسة آلاف راهب» (هيكل، ٣٠٩).

وأشهر بطاركة الكنيسة المصرية–القبطية– في المرحلة الرومانية، الجالس على كرسي الاسكندرية، الأنبا أثناسيوس الذي انتخب بطريركًا سنة ٣٢٦، والذي اشتهر عنه تمسكه بـ«الكنيسة المصرية»، دينيًا، أي في

محاربته لدعوات آريوس التي كانت تقلل من الطبيعة المقدسة للمسيح؛ ومدنيًا ووطنيًا، أي في رفضه الربط الوثيق بين الدين والدولة الذي بدأ الاباطرة الرومان يعملون له عندما أصبحت المسيحية دينًا رسميًا للامبراطورية بدءًا من سنة ٣٨١. فأصبح أثناسيوس علمًا من أعلام الارثوذكسية التي باتت أكثر المذاهب تمسكًا ومحافظة.

٢– المرحلة البيزنطية (٤٥١–٦٤١): ارتبطت نشأة الكنيسة القبطية الارثوذكسية (أتباعها يشكلون اليوم حوالي ٩٥٪ من مجموع المسيحيين الأقباط في مصر) بمجمع خلقيدونيا المسكوني الرابع سنة ٤٥١ الذي حرم المونوفيزية القائلة بالطبيعة الواحدة في المسيح كما علّمها ديوسقورس بطريرك الكنيسة المصرية (كرسي الاسكندرية) وأوطيخا رئيس دير القسطنطينية.

ومع تحريم ديوسقورس، سنة ٤٥١، بسبب عناده في الدفاع عن معتقدات الكنيسة المصرية: طبيعة واحدة للمسيح أي حلول الاله في الانسان، ورفض هذه الكنيسة تسرّب السلطة إليها، أي التحاقها برجال الدين الملكانيين الآخرين (رجال الملك)، انفصلت الكنيسة المصرية عن بيزنطية. ولم يكن الامبراطور البيزنطي، تيودوسيوس، ليقبل هذا التحدي من إحدى مستعمراته. فبعث إلى نائب الملك في مصر يقول له: «إذا لم يوافق البطريرك المصري على قرارات مجمع خلقيدونيا فليخرج من المدينة. واذا وافق نجعله بطريركًا وحاكمًا في نفس الوقت».

ولم يوافق البطريرك ديوسقورس، وخرج ماشيًا حافيًا ومتنقلاً بين أديرة الصحراء ممسكًا بالسلطة الفعلية للكرسي البطريركي، أذ رفضت أغلبية الشعب سلطة البطريرك الملكاني الذي عينه الامبراطور، ومنعته من دخول كنيسة الاسكندرية. فتدخل جنود الامبراطور وقاموا بمذبحة رهيبة على ابواب الكنيسة، وأدخلوا اليها البطريرك المعيّن. وأما بطريرك الشعب المصري فقد التصقت به منذ ذلك الوقت صفة «القبطي» نسبة إلى إسم مصر القديم.

وفي مطلع القرن السابع، استطاع الفرس احتلال مصر حوالي عشر سنوات. وكان بنيامين بطريركًا في وقت الاحتلال الفارسي، ولم يحدث صدام بين الفرس وبين الكنيسة القبطية، إذ ترك الفرس البطاركة وشأنهم.

وبعد عشر سنوات من الحكم الفارسي عاد البيزنطيون واقتحموا مصر من جديد يقودهم الامبراطور هرقل الذي حاول أن يفرض توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية من دون أن يفلح. وتمسك الاقباط باستقلالهم الديني، ولم ينفع الامبراطور بشيء تعيينه لبطريرك آخر يقوم في الوقت نفسه بأعمال نائب الملك، ووجد البطريرك الاصيل الأنبا بنيامين نفسه لاجئًا في أديرة الصعيد، متنقلاً بينها بينما الشعب كله معه ضد البطريرك الملكي ونائب الملك الجالس في الاسكندرية.

٣– المرحلة العربية (٦٤١–١٥١٧): قبائل عربية كانت قد سبقت الفتح الاسلامي لمصر واستقرت في الصحاري المصرية واختلطت بالمصريين؛ ارتياح لبادرة الخليفة عمر الذي أبى أن يصلي في كنيسة القيامة في القدس احترامًا لمشاعر المسيحيين؛ الإبن الوحيد للرسول ولم يقدر له أن يعيش طويلاً من امرأة مصرية هي «ماريا» القبطية؛ خطاب عمرو بن العاص يوم الجمعة الحزينة سنة ٦٤٤، وهو يقول: «إذهبوا بعون الله فازرعوا الارض وكلوا من خيراتها ولبنها وقطعانها وصيدها واطعموا جيادكم وحافظوا عليها فهي عدتكم ضد العدو وبها تنتصرون وتغنمون واحفظوا عليها عهد جيرانكم الاقباط. إن أمير المؤمنين عمر قال لي إنه سمع رسول الله يقول إن الله سيفتح عليكم مصر بعدي فاحفظوا عهد أقباطها فهم أهلكم وهم في حمايتكم» (هيكل، ٣١٥؛ زخور، ١٠؛ وهذه العبارات من خطاب عمرو بن العاص مذكورة، كذلك، وكثيرًا ما يُستشهد بها، في عدد كبير من المراجع)؛ إضطهادات الرومان وبعدهم البيزنطيين للاقباط... كلها عوامل جعلت اقباط مصر يستقبلون الفاتحين العرب المسلمين باعتبارهم مخلصين من طغيان كانوا يريدون التحرر من أغلاله.

كانت هذه هي الصورة العامة–صورة استقبال الاقباط للفاتحين المسلمين كمخلصين– التي يكاد يجمع عليها المؤرخون. لكن هذا لا يعني أن السنوات الأولى للفتح لم تعرف صدامات بين الأقباط والفاتحين في بعض الأمكنة والمواقع المصرية، خصوصًا قبيل أن يدخل الحاكم البيزنطي، المقوقس، في مفاوضات مع عمرو بن العاص، إذ تصدى الروم (البيزنطيون) ومعهم فرق من الأقباط للعرب عند حصن بابليون. وبعد ذلك، وعندما استولى العرب المسلمون على الفيوم، تصدى لهم الاقباط في بعض قرى منطقة الدلتا، مثل طوخ وسلطيس ودمسيس

ودمياط... كما استمر أهل الاسكندرية الأقباط يقاومون لدرجة ان الخليفة عمر بن الخطاب استاء لأن حصارها قد طال. وكذلك، ثار الأقباط عدة مرات في عهد الأمويين (في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك)، وفي عهد الخليفة العباسي المأمون الذي اضطر ان يحضر بنفسه على رأس قوة إلى مصر للقضاء على ثورة الاقباط (٨٣١). وأما بلاد النوبة، فلم يقصد عمرو بن العاص احتلالها، انما غزاها، ومن ثم عقد مع أهلها هدنة ترتب عليها ازدياد نفوذ كنيستها القبطية. واستمرت غالبية سكان بلاد النوبة على الديانة المسيحية حتى القرن الرابع عشر، إلى أن أرسل إليها المماليك جيوشهم، فتحولت إلى الديانة الاسلامية (د. فرج توفيق زخور، «قصة الاقباط»، مرجع مذكور، ص٥٠–٥٣).

تمتع الاقباط، وعلى مدى أكثر من قرنين ونصف القرن، بالحرية والاحترام، ما ساعد على تعريب مصر بسرعة مدهشة. ففي القرن الثامن اصبحت اللغة العربية لغة رسمية للدولة، إضافة إلى أنها أصبحت لغة المعرفة والعلوم وحلت محل اليونانية. ومع مجيء القرن الحادي عشر كانت اللغة العربية قد أصبحت لغة عامة سكان مصر بينما تراجعت اللغة القبطية إلى الأديرة. ومع أن صلوات الكنائس كانت لا تزال تتلى وترتل باللسان القبطي فإن المواعظ أصبحت، منذ القرن الحادي عشر، باللغة العربية.

تبدّلت الامور مع الحكم الفاطمي بدءًا من سنة ٩٦٩. فبدأت تُفرض على الاقباط الجزية والمضايقات، وأُكرهوا على تغيير الزي. وعنفت هذه الاضطهادات في عهد السلطان الفاطمي الحاكم بأمر الله الذي منع المسيحيين من الوظائف العامة، وصادر أوقاف الكنائس والأديرة، وأزال الصلبان من المعابد. ثم عاد الاقباط وتمتعوا بفترة هدوء تحت حكم الايوبيين (١١٦٩–١٢٥٠)، ليعودوا من جديد إلى دورة اضطهادات ينزلها فيهم المماليك (١٢٥٠–١٥١٧).

أما الصليبيون، الذين ظهروا في المنطقة بعد ٥٠٠ سنة من حكم العرب، «فإن أقباط مصر لم يظهروا أي قدر من التعاطف ولا من التعاون معهم»، ذلك أن الاقباط نظروا اليهم نظرتهم لسابقيهم من الرومان والبيزنطيين. وكان هناك سبب آخر «هو أن الصليبيين الكاثوليك كانوا يعتبرون عقائد اقباط مصر نوعًا من الهرطقة الدينية لا تقل في رأيهم سوءًا عن «هرطقة» المسلمين (...) فلم يسمحوا لهم، كما انهم لم يسمحوا للمسلمين، بزيارة القدس (...) وعندما سقطت مدينة دمياط في أيدي الصليبيين أثناء الحملة الخامسة (١٢١٩)، فإن الصليبيين خطفوا كل أطفال المدينة وباعوهم إلى أسقف عكا الذي قام بتعميدهم وفق العقائد الكاثوليكية، وبعد ثلاثين سنة من ذلك، وحينما استطاع الملك لويس التاسع ملك فرنسا أن يحتل دمياط مرة أخرى فإنه–رغم محاولاته للحذر في التعامل مع الاقباط– أساء اليهم أبلغ إساءة حينما عيّن قسيسًا كاثوليكيًا ليكون بطريركًا للمدينة. وقرب نهاية الحروب الصليبية (١٣٦٥) وحين تمكن الملك بطرس ملك قبرص من أن يقوم بهجوم ناجح على الاسكندرية، فإن جنوده لم يكونوا يبدون اهتمامًا إلا بأمرين: إما النهب والسرقة، وإما القتل المباح للأقباط ولليهود وللمسلمين على السواء. ولم تمضِ إلا سنوات حتى قتل بطرس نفسه...» (هيكل، مرجع مذكور، ص٣١٦–٣١٧).

في عهد المماليك: ورغم هذا الموقف القبطي العام من الصليبيين، فقد عاشت غالبية الاقباط العظمى في عهد دولة المماليك (دولة إقطاعية عسكرية) حياة بائسة، باستثناء فئة قليلة من «أقباط الدواوين» وكبار الموظفين. وقد تمكن أفراد هذه الفئة من جمع الثروات الطائلة، وصار لبعضهم مكانة تعلو مكانة كبار المسلمين في مصر.

لكن مع ازدياد عدد المتعلمين من المسلمين (الأزهر والكتاتيب) تطلع هؤلاء إلى أن يكون لهم نصيب في أجهزة الدولة، وان يحلوا محل الاقباط المسيحيين. ومن اجل تحقيق هذه الغاية، راحوا يثيرون النقمة الاسلامية على الاقباط عامة، مستفيدين من كون هؤلاء على دين المسيحية، اي الدين نفسه الذي يجمعهم بالصليبيين.

وهكذا كان كلما تفجّر السخط على شكل انتفاضات، فغالبًا ما كانت تقترن باعتداءات على الاقباط دون تمييز. وكان بعض السلاطين المماليك يتغاضى عن هذه الاعمال، واحيانًا يشجعها، وذلك خوفًا من ارتداد السخط الشعبي عليهم.

وأخطر حادثة حصلت في عهد المماليك هي تلك الفتنة الطائفية في ايام حكم السلطان محمد بن قلاوون عام ١٣٢٢، حين بدأت الفتنة بهدم كنيسة الزهرية في مصر القديمة، وتطورت إلى هدم ٥٤ كنيسة في جميع أنحاء البلاد. واشتعلت النيران في عدد من احياء القاهرة، وحصلت مجازر رهيبة كان ضحيتها عشرات الرهبان الاقباط ومئات المسيحيين. وكان من نتائج هذه الاحداث أن أجبر السلطان وولاته جماعات كثيرة من الاقباط على اعتناق الاسلام.

وفي محصلة كل ذلك: إيقاظ الحروب الصليبية لروح الجهاد المقدس لدى المسلمين، ويأس الأقباط من حياة مسالمة آمنة، فقد تحوّل عدد كبير منهم إلى الديانة الاسلامية، كما آثر بعضهم مغادرة مصر إلى فرنسا أو إلى الدوقيات الايطالية.

٤- في التاريخ الحديث (١٥١٧-١٩١٩):

أ- في عهد الدولة العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨): تواصلت خلال هذه الفترة «الاضطهادات والمضايقات التي قلّصت عدد المؤمنين وبدّلت نوعية الثقافة لدى الجماعات المسيحية» (الأب أنخل كورتباريّا الدومينيكي، «المنارة»، العددان ٢-٣، ٢٠٠١، ص١٥٩).

ولم يعرف في هذه المرحلة اي دور إداري أو مالي يذكر للأقباط، ولما طبقت الدولة العثمانية في مصر، كما في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية، «نظام الملّة»، تراجع الأقباط، بمقتضاه، كطائفة دينية أو «ملّة» امام تطور وتوسع طوائف أخرى أو «ملل» كاليهود والكاثوليكية التي تعاملت مع مفهوم الملة على انها أقلية بشكل يخدم أهداف التوسع الاوروبي في السلطنة العثمانية («الامتيازات» التي أعطتها السلطنة للدول الاوروبية، والأصح القول «الامتيازات» التي انتزعتها الدول الاوروبية من السلطنة)، وذلك منذ اواخر القرن السابع عشر، ومع ما يعرف بـ«المسألة الشرقية».

لم يتعامل الأقباط مع نظام الملة وفق مدلول «الامتيازات»، كما لم ينجح المرسلون الفرنسيسكان، الذين دخلوا إلى مصر مبشرين عام ١٦٨٤، في استمالة الاقباط الأرثوذكس إلا باعداد قليلة. وايضًا لم تنجح المساعي المتكررة، في منتصف القرن الثامن عشر، التي سعى إليها الكرسي الرسولي في روما من اجل استمالة البطريرك مقابل حماية الاقباط في مصر.

«وخلاصة القول إن الاقباط، حتى نهاية القرن الثامن عشر، لم ينهجوا نهج الأقليات الأخرى التي ارتبطت بالدول الاوروبية ومصالحها، وراحت تدعو إلى إقامة أوطان قومية على أسس دينية؛ ورغم هذا الموقف القبطي، الوطني والقومي، لم ينج الأقباط من ظلم وتعسف المسلمين المدفوعين هم ايضًا بسياسة الاتراك القائمة على مبدأ «فرّق تسد»، وهي سياسة راهنت عليها في المشرق العربي ايضًا» (د. زخور، مرجع مذكور، ص٦٣).

ب- إبان الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١): لم يسلم الأقباط من إجراء عنيف اتخذه نابوليون بحقهم أثناء زحفه على القاهرة. فاصطدم بهم وسجن عددًا كبيرًا منهم في القلعة، وأجبر بعضهم على العودة إلى ارتداء الملابس الخاصة. ولكنه سرعان ما عاد واستعان بهم في الامور الادارية، وهم أصحاب خبرة في هذا المجال منذ ايام المماليك، وعيّن «المعلم جرجس الجوهري (وهو أكبر موظف قبطي في جهاز الحكم المملوكي الذي قهره نابوليون) مفتشًا إداريًا عامًا لمصر (...) بل إن نابوليون ما لبث ان عثر على قبطي آخر في المجال العسكري، وهو الرجل الذي اشتهر باسم الجنرال يعقوب والذي ما لبث أن شكل ما عرف باسم اللواء القبطي الذي عمل في خدمة الفرنسيين. ولقد أصبح يعقوب قائدًا مساعدًا للجنرال دوسيه على رأس القوة التي طاردت مراد بك إلى صعيد مصر. ويلفت النظر على الفور ان بطريرك الأقباط في ذلك الوقت رضي عن جهود المعلم جرجس الجوهري في تنظيم الادارة المصرية، ولكنه أعلن معارضته للدور العسكري الذي قام به يعقوب، بل إن الخلاف بين البطريرك القبطي والجنرال القبطي تطور إلى درجة أن يعقوب حاول ذات مرة ان يقتحم مقر البطريركية راكبًا صهوة جواده، لكن جنوده لم يتبعوه واضطر إلى الانسحاب. ولم ينسحب الجنرال يعقوب من مدخل البطريركية فقط، ولكنه ما لبث أن أنسحب من مصر بالكامل مع أفراد لوائه عندما انسحبت كل الجيوش الفرنسية من مصر سنة ١٨٠١» (هيكل، ٣١٧-٣١٨).

ونظرًا إلى مواقف هذا الجنرال، تعرّض الاقباط لمذابح عندما دخل الجيش العثماني القاهرة وراح يحرّض المسلمين على قتل المسيحيين وتلف مقتنياتهم.

ج- في عهد محمد علي وخلفائه: استعان محمد علي، في محاولاته تحديث البلاد، بالاقباط في ادارة الشؤون المالية، وولّى بعضهم وظائف كبرى في الدولة، كما استعان بالحرفيين والصنّاع الاقباط. ونمت في الريف المصري، من جديد، طبقة قبطية تملكت الاراضي الواسعة، وظهرت، في المدينة، جماعات قبطية تعاطت التجارة والصناعة والمقاولات. كما بدأت بعض العائلات القبطية تلعب دورًا سياسيًا، في عهد محمد علي، لكنها استمرت محرومة من الاشتراك في المجالس التمثيلية إلى أيام خلفائه حيث أصبح للأقباط نوابًا في المجالس النيابية (نائبان من أصل ٧٥ عام ١٨٦٩، وأربعة نواب من أصل

٨٠ عام ١٨٨١). ومع الاصلاحات التشريعية والقضائية التي بدأها الخديوي اسماعيل أصبح للاقباط-لأول مرة-قضاة ومستشارين في محاكم الاستئناف. وفي ١٨٨٣، بدأ تقليد تعيين وزير قبطي في كل وزارة.

وبدأ الاقباط يشتركون بزخم في الاحزاب السياسية المصرية وبرزت منهم، مع شيوع عصر الأنوار الفرنسي، فئة من المثقفين التقت مع مجموعة من رواد «عصر النهضة» التي نادت بـ«الجامعة المصرية» إزاء الجامعة الاسلامية التي دعا إليها السلطان عبد الحميد الثاني، ودافعت عن خصوصية المجتمع المصري.

د- الارساليات وسياسة التفرقة الانكليزية والاميركية: من الكتابات التأريخية الغربية لهذه الارساليات وأثرها في مصر ما موجزه الفقرة التي كتبها الأب أنخل كورتباريا الدومينيكي («المنارة»، عدد مذكور، ص١٥٩):

«سهّل نظام الخديوي اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، والاحتلال الانكليزي (منذ ١٨٨٢) مجيء مسيحيين لاتين ويونان وأرمن إلى البلاد، وانتشار الارساليات الفرنسية، كاليسوعيين والفرنسيسكان والكبوشيين والفرير والبروتستانت، فضلًا عن الرهبانيات النسائية. كل ذلك أسهم في خلق جماعة مسيحية مزدهرة تحمست في تأسيس المدارس والمستشفيات والمستوصفات، ما أعطى الاقباط مزيدًا من الرسوخ في شخصيتهم المميزة».

ومن الكتابات التأريخية الوطنية المصرية، مسيحية وإسلامية، ما موجزه العبارات التالية (د. زخور، مرجع مذكور، ص٦٧):

«إن الانسجام الذي بدا جليًا بين التيارين القبطي والاسلامي لم يكن ليرضي الانكليز والاميركيين، فحاولوا بذر بذور التفرقة بين الأقباط والمسلمين، سواء بإحياء ذكريات مظالم المسلمين على المسيحيين، أو بالعمل التبشيري البروتستانتي وبناء المدارس لاختراق مجتمع الأقباط الارثوذكسيين وإذكاء العداوة داخل الكنيسة القبطية. وهكذا فبعد احتلال البريطانيين لمصر عام ١٨٨٢، سلكوا مع الاهالي سياستين متناقضتين: فمن جهة وقفوا موقفًا عدائيًا من الاقباط وأقالوهم من وظائفهم بسبب مساندتهم للثورة العرابية، ومن جهة ثانية، ولخنق الحركة الوطنية المصرية، أثاروا روح العداء والضغينة بين الاقباط والمسلمين».

وصلت الارسالية التبشيرية الاولى إلى مصر سنة ١٨١٥، ثم لم تلبث ان رحلت عنها دون أن تحقق أي شيء، وبعد اربعين سنة جاء المبشرون الاميركيون. ولما وجد المبشرون استحالة ممارسة عملهم بين المسلمين تحولوا إلى العمل بين الاقباط. لكن البطريرك كيرلس الرابع وقف (١٨٥٤-١٨٦٢) يناهضهم، إذ كان يرى المخاطر التي تهدد الكنيسة القبطية واستقلالها من جراء نشاط المبشرين الغربيين. ولكي يسدّ عليهم الطريق، ويواجه في الوقت نفسه تحديات العصر، اشترى مطبعة لطبع الكتب، وفتح مدارس للبنات كما للصبيان في القاهرة.

مع غياب البطريرك كيرلس الرابع، وهبوب رياح التغيير وفتح ابواب مصر أمام النفوذ الاوروبي، تدفقت الارساليات الأجنبية وتغلغلت، ثقافةً ونفوذًا في الجسم المصري بأقباطه ومسلميه.

ولم ينجح البطريرك كيرلس الخامس (انتخب سنة ١٨٧٥) في إيقاف الأثر الذي حملته هذه المتغيرات، خصوصًا بعد أن وقعت مصر تحت الاحتلال الانكليزي (١٨٨٢)، وخصوصًا ايضًا لجهة بروز «مصلحين مدنيين» اقباط سيطروا، بدعم الانكليز والخديوي عباس حلمي، على المجلس الملي القبطي الذي ناصب البطريرك، بأكثرية اعضائه يتقدمهم بطرس غالي، صراعًا مريرًا، حتى أن المجلس طلب من الخديوي تنحية البطريرك كيرلس الخامس. وبالرغم من التأييد الشعبي الكاسح للبطريرك ضد أعدائه في المجلس الملي، قرر الخديوي نفي كيرلس إلى دير في وادي النطرون. لكن كيرلس ما لبث ان عاد من الدير منتصرًا، وأتيح له ان يلعب دورًا بارزًا في الثورة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني (١٩١٩).

هـ- مؤتمر قبطي: كان من نتائج هذه السياسة (والانكليز يحتلون مصر) أن تخبطت البلاد في صراعات طائفية دامت حوالي السنتين (١٩٠٨-١٩١٠)، على أثر حادثة دنشواي الشهيرة (راجع النبذة التاريخية). وعلى الأثر، جرت الدعوة إلى عقد مؤتمر قبطي عام تم عقده في ٦ آذار ١٩١٠ في مدينة أسيوط، طرح خلاله المؤتمرون عدة مطالب، أهمها (د. زخور، مرجع مذكور، ص٦٧-٦٨):

١- جعل يوم الأحد عطلة رسمية.

٢- اعتماد الكفاءة في إسناد الوظائف العامة دون تمييز بين عنصر وآخر، أو بين دين وآخر.

٣- قبول أبناء المصريين في المدارس (الكتاتيب) دون تمييز في الدين.

٤– ضمان حقوق الأقباط في المجالس النيابية.
٥– المساواة في الانفاق على جميع المؤسسات الدينية دون تمييز.

وردّ أعيان المسلمين على الاقباط بمؤتمر انعقد في القاهرة في ٢٩ نيسان ١٩١١، طغى عليه روح الاستنكار والرفض لما ورد من مطالب قبطية.

لكن على الرغم من الاحداث الدامية وما رافقها وأعقبها من مؤتمرات وحملات اعلامية لم تنمُ نزعة انفصالية في صفوف الاقباط ترتبط بقوى خارجية (رغم الاحتلال الانكليزي وتنامي أثر الارساليات)، إنما نحت حركتهم منحى ثقافيًا فكريًا تجلى في مجالي التعليم والثقافة، خصوصًا لجهة إنشاء مدارس قبطية أهلية ووطنية تضم ابناء الاقباط والمسلمين مُعًا.

وقد تجلى هذا المنحى، على الصعيد السياسي والوطني، أكثر ما تجلى في انخراط الاقباط–كما سنرى– في الحركة الوطنية المصرية وفي ثورة ١٩١٩. وقد مهّد لذلك موقف البطريرك كيرلس الخامس الذي فرض كل أشكال الضغوط لجعله يقبل بالقبطي يوسف سليمان باشا، الذي عينه الانكليز لتشكيل الوزارة تعويضًا لهم عن اغتيال بطرس غالي. ولما لم ينزل يوسف سليمان باشا عند نصائح البطريرك بعدم قبوله مهمة تشكيل الوزارة، «تطوّع وطني مصري آخر، وهو قبطي هذه المرة، عريان سعد، بأن يغتال يوسف سليمان باشا. وبالفعل فإنه قام بإلقاء قنبلتين على موكبه، نجا منهما بمعجزة، واقتنع بعدها ان رئاسته للوزارة لا تخدم إلا هؤلاء الذين يحاولون إثارة واستغلال الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط» (هيكل، ٣٢٧).

٥– في التاريخ المعاصر والحالي (١٩١٩–٢٠٠٢):

أ– في ثورة ١٩١٩: تجمعت قوى الثورة ضد الاحتلال البريطاني على أساس وطني جمع المسلمين والاقباط: رفع سعد زغلول شعار «وحدة الهلال والصليب». وأدرك الاقباط أن الاحتلال البريطاني لمصر ليس إلا عارضًا طارئًا في تاريخ مصر، كما أن اتساع الطبقة المتوسطة، وفي اطارها شريحة المثقفين من مسلمين وأقباط، كان عنصرًا فاعلًا جدًا في توحيد الصف. و«كتعبير عن التضامن الوثيق فإن مشايخ الأزهر راحوا يحرضون على الثورة في الكنائس، كما راح القسس الأقباط يلقون عظاتهم في المساجد، وفي الأزهر على وجه التحديد، بعد صلاة الجمعة» (هيكل، ٣٢٨).

كان عدد من أبرز قيادة الوفد–تحت زعامة سعد زغلول وبعده مصطفى النحاس–من الاقباط، وأخصهم سكرتير عام الوفد مكرم عبيد باشا الذي تولى وزارة المالية في كل وزارات الوفد حتى سنة ١٩٤٢.

لكن أعداء الوفد، وخصوصًا منهم الاحرار الدستوريون، راحوا يعملون على إثارة النعرات الطائفية بين المسلمين والأقباط، فروّجوا في صحافتهم ان الاقباط يسيطرون على الوفد، ويعملون على صبغ مصر بالصبغة القبطية. وفي الوقت نفسه، راح القصر يسعى إلى تقليص دور الاقباط والتضييق عليهم، فحجب عنهم الوظائف العليا، ووضع شروطًا قاسية لبناء الكنائس (١٩٣٧)، ومنع المدرسين الاقباط من تدريس اللغة العربية.

وعلى الرغم من ذلك، لم ينكفىء الاقباط إلى عزلة أو إلى مفهوم يتبنونه للأقلية الدينية أو العرقية التي تطلب حماية اجنبية. بل استمروا منخرطين في الحياة السياسية والوطنية، بمختلف تياراتها، كما بأهداف النضال الوطني العام الذي تمثل أكثر ما تمثل، في تلك السنوات، بالدفاع عن عروبة فلسطين عام النكبة (١٩٤٨).

ب– الاقباط والتيارات السياسية والفكرية: تميزت هذه الفترة (١٩١٩–١٩٤٩) بجملة تيارات سياسية وفكرية تباينت في تحديدها هوية مصر القومية والثقافية، أهمها:

١– تيار نزع إلى الفرعونية، واعتبر القبطية استمرارًا تاريخيًا منذ الفراعنة، وطالب دعاته بخلق أدب قومي مصري خاص (لطفي السيد، عبد العزيز فهمي، وغيرهما).

٢– تيار دعا اصحابه إلى ثقافة متوسطية (حوض البحر الأبيض المتوسط)، على اساس أن ثقافة المصريين متصلة بالثقافة الاوروبية من عهد مدرسة الاسكندرية (سلامة موسى، طه حسين، حسين مؤنس وغيرهم)

٣– تيار الاتجاه الاصولي الاسلامي الذي دعا إلى تطبيق الشريعة الاسلامية، وإلى إعادة صياغة المجتمع المصري صياغة إسلامية كاملة وفق القرآن والسنّة (جمعية الشبان المسلمين، جماعة الاخوان المسلمين، جماعة شباب محمد، وغيرها).

٤– تيار عروبي منطلقه الانتماء إلى الأمة العربية، الذي كان للبنانيين والسوريين الذين أمّوا مصر وأنشأوا فيها الصحف والمجلات والجمعيات الدور الكبير في بروزه (جمعية الاتحاد العربي، عبد الرحمن عزام، مكرم عبيد، توفيق دوس وغيرهم). وعلى الرغم من انضواء غالبية المثقفين الاقباط في هذا التيار، كما كانوا قد انضووا في الحركة الوطنية المصرية، فإنهم ما لبثوا أن عادوا إلى الإنطواء بعض الشيء نتيجة مسلسل اعتداءات وعنف ورعب أصلته ضدهم جماعة الاخوان المسلمين.

ج– حركة إصلاحية: واجهت الكنيسة القبطية، طيلة النصف الاول من القرن العشرين، حركات احتجاج اصلاحية ركّزت على ضرورة ترقية المستوى العلمي والثقافي لرجال الدين (كانوا، بغالبيتهم الساحقة أميين، وأول إنجيل مطبوع وصل إليهم كان في اواخر القرن التاسع عشر، اي منذ نحو ١١٠ سنوات فقط وعلى يد المبشرين الاجانب، وكان مطبوعًا في لبنان). ومن اجل تحقيق هذا الغرض تأسست «المدرسة الاكليريكية» و«مدارس الاحد». وأخذت هذه الأخيرة على عاتقها استقطاب الشباب الاقباط الارثوذكس، ثم اتسع نشاطها ليشمل أنشطة اجتماعية متنوعة. كل ذلك في محاولة لإيقاف تنامي المدّ البروتستانتي والكاثوليكي في صفوف الاقباط، المدّ الذي تميز بنشر العلم والمطبوعات والمدارس والمستوصفات...

وعلى ذلك، كانت خطوة إنشاء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية للمدرسة الاكليريكية ولمدارس الأحد، على الصعيد الديني والثقافي، بمثابة الأساس لحركة إصلاحية داخلية أمّنت رفد الاقباط الارثوذكس بشرائح من الخريجين بدأت تصل إلى مواقع التأثير منذ أربعينات القرن الماضي (القرن العشرون، منهم على سبيل المثال: الأنبا شنودة الثالث، ومكاري السرياني الذي اصبح اسقفًا باسم الأنبا صموئيل، والأب متى المسكين، وغيرهم).

ولم تقف مفاعيل هذه الحركة الاصلاحية عند حدود الشأن الديني والثقافي، بل تعدته إلى الشأن السياسي. فبرز، على الصعيد القبطي الخاص «الحزب الديمقراطي المسيحي» و«جماعة الأمة القبطية». وكانت هذه الأخيرة، بأساليب عملها وشعاراتها، تشبه إلى حد بعيدٍ «جماعة الاخوان المسلمين»، فبدت وكأنها ردة فعل لها. إذ كان الشباب كله في مصر، في هذا الوقت، قلقًا وباحثًا عن حلول سياسية لمشاكل اجتماعية ملحّة. فاتجه بعض الشباب المسلمين إلى الاخوان المسلمين وإلى التنظيمات اليسارية. «وفيما يتعلق بشباب الاقباط، فقد بدا أول الامر ان الحركة الشيوعية جاهزة لاستقبال كثيرين منهم (...) ولسنوات قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها برز في الحركة الشيوعية المصرية وفي التيار الأكثر تصلبًا فيها– وهو تيار التروتسكيين– عدد من الشباب الاقباط. لكن ظاهرة ملفتة للنظر طرأت فجأة بعد الحرب العالمية الثانية. لقد بدأ عدد من شباب الاقباط من خريجي الجامعات يقدمون أنفسهم إلى الأديرة طالبين الالتحاق بسلك الرهبنة (...) كان واضحًا أن هناك مجموعات من الشباب تؤمن ان الكنيسة القبطية لا تزال هي العنصر الاساس في حياة الاقباط في مصر (...) وأن هذه المجموعات من الشباب ترى أن القوة في الكنيسة، ومن ثمّ القوة في المجتمع القبطي، تكمن في الأديرة» (هيكل، ٣٣٦).

د– إبان ثورة تموز ١٩٥٢: في الأيام الاولى للثورة، وقف الاقباط منها موقفًا حذرًا، خصوصًا وأنهم لاحظوا أنه لم يكن بين الضباط الاحرار ومجمل قادة الثورة ضابط أو قيادي قبطي، في حين تمثلت في قيادتها جماعة الاخوان المسلمين. ثم بدت ظاهرة أخرى، هي أن حظر نشاط الاحزاب السياسية القديمة، وخصوصًا حزب الوفد (الذي كان الاقباط عنصرًا بارزًا في نشاطه) أدى على الفور إلى اختفاء عدد كبير من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة في مصر. وبدأت هجرة متزايدة في صفوف الشباب القبطي من اصحاب الكفاءات العلمية والمهارات. كما بدأ كثير من الأسر القبطية الغنية هجرتها الدائمة إلى البلدان الاوروبية والاميركية. واصبح للكنيسة القبطية فروع ناشطة في المهجر (خصوصًا في الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا).

لكن هذه الحالة القبطية أعقبتها، وخلال مدة قصيرة جدًا، حالة من الاطمئنان دفعت إليها جملة من المواقف والأحداث، أهمها:

– صدور سلسلة من التشريعات التي تخص حقوق المواطنين وواجباتهم، وتركّز على المساواة في المواطنية.

– مقاومة عبد الناصر لاستخدام الدين غطاء لأهداف «الحلف الاسلامي» الذي تزعمته آنذاك المملكة العربية السعودية بمساندة الولايات المتحدة الاميركية للوقوف في وجه المدّ القومي الناصري.

– تحرك السلطة السريع والحاسم في القضاء على مغامرة نفر من «جماعة الأمة القبطية»، يقودهم محام قبطي يدعى ابراهيم هلال. فقد اقتحم هؤلاء (في ١٩٥٤)

دار البطريركية واحتجزوا البطريرك العجوز الأنبا يوساب وأجبروه على التوقيع على استقالته، واقتادوه إلى دير وادي النطرون، وأصدروا بيانًا حذروا فيه الدولة «من أي تدخل في الشؤون الداخلية للأقباط» (هيكل، ٣٤٠).

– علاقات ممتازة ربطت بين الرئيس عبد الناصر والبطريرك كيرلس السادس (انتخب سنة ١٩٥٩)، ونتج عنها حلّ لمسألة مستعصية ومزمنة، وهي مسألة بناء الكنائس. وقد وافق عبد الناصر على بناء ٢٥ كنيسة سنويًا، كما على إقامة كاتدرائية القديس مرقس، وحضر عبد الناصر قداس تدشينها، وأصبح، بعدها، لقب البطريرك «بابا».

– المواقف الوطنية والقومية للكنيسة القبطية (وعلى رأسها البابا كيرلس السادس) التي ما انفكت تصلّي الكيان الصهيوني في فلسطين موقفها المعادي، وتندّد بالاعتداءات المتكررة لهذا الكيان على الاراضي العربية، وذهبت إلى إعلان مشروعية الكفاح المسلح ضد اسرائيل باعتباره واجبًا مسيحيًا.

لكن هذه الحالة من الاطمئنان العام بقيت مشوبة بتحفظ قبطي بقي قائمًا لأن الاتحاد الاشتراكي في مصر لم يأت بحل لمسألة التمثيل القبطي فيه. فلجأ عبد الناصر إلى تعيين عشرة أعضاء بقرار منه، كان معظمهم من الاقباط. ولم يرض هذا الحل زعماء الاقباط في حينه، وقاطعوا العمل السياسي. فكان من شأن ذلك أن يأتي بسياسيين أقباط ضعفاء.

هـ– في عهد السادات: في سنة ١٩٧١، مات البابا كيرلس السادس. وانتخب مكانه الأنبا شنودة الثالث (إسمه في الولادة نظير جيد، تخرج في كلية الآداب وأصبح صحافيًا وكاتبًا وشاعرًا قبل ان ينخرط في سلك الرهبنة).

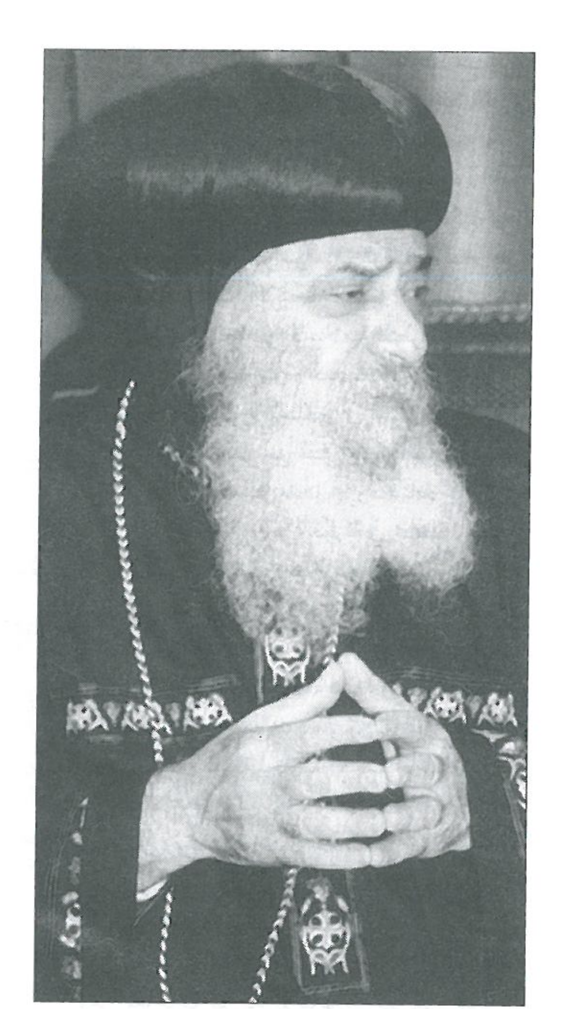
مثّل البابا شنودة الثالث جيل الرهبان الشباب المتحمسين والمصممين على إخراج الكنيسة القبطية من أوضاع العزلة التي كانت فيها، وتحويلها إلى مؤسسة قادرة على التفاعل مع العصر، خصوصًا وأن فروعها في المهجر بدأت تعطيها سندًا نشيطًا.

لم تنقض سوى ستة أشهر على انتخاب البابا شنودة حتى وقع الاصطدام الاول بينه وبين الرئيس أنور السادات، وذلك بسبب بناء كنيسة في إحدى ضواحي القاهرة (الخانكه)، ومنع الشرطة للأساقفة والرهبان من ممارسة الصلاة فيها بحجة أنها غير مرخصة. لكن البابا شنودة أصرّ على إقامة الصلاة في الكنيسة، وأمر الاساقفة والرهبان والمؤمنين بأن يتقدموا صفوفًا متراصة لاقامة الصلاة. فأغاظ ذلك الرئيس السادات، لكنه عاد ونزل عند رغبة المصلحين والمعتدلين في مجلس الشعب وزعماء البلاد، وانتهت الازمة بزيارته للأزهر واجتماعه بهيئة كبار العلماء، تلتها زيارة مماثلة للمقر البابوي القبطي حيث التقى باعضاء المجمع المقدس وعلى رأسهم البابا شنودة. وخرج البابا شنودة، من هذه الأزمة الاولى في عهد السادات، الرجل الاقوى سيما وان الرئيس السادات كان بحاجة إلى علاقات شنودة العالمية (مع الدول التي تحتضن فروعًا للكنيسة القبطية خصوصًا الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا، ومع بابا روما الذي أبدى له شنودة رغبته بتحقيق الوحدة مع الكنائس).

وانطلاقًا من مصلحة الكنيسة القبطية ومصلحة مصر العليا، وعلى خط التلاقي مع سياسة الرئيس السادات، زار البابا شنودة الولايات المتحدة الاميركية في نيسان ١٩٧٧، وقابل الرئيس الاميركي جيمي كارتر برفقة السفير المصري في واشنطن د. أشرف غربال. وحول هذه الزيارة علّق محمد حسنين هيكل (في كتابه «خريف الغضب»، مرجع مذكور، ص٣٦٢) بقوله:

«كان واضحًا ان زيارة البابا تمت أولًا بتنسيق مع الرئيس السادات، ثم انها كانت ثانيًا محاولة اميركية للاتصال بالكنيسة القبطية على أعلى المستويات اتصالًا مباشرًا، ثم انها كانت ثالثًا محاولة لاستمالة الكنيسة القبطية وإطرائها بقول الرئيس كارتر انه يعرف ان عدد اقباط مصر وصل إلى سبعة ملايين، ثم إنها كانت بعد ذلك كله محاولة لاستدراج الكنيسة القبطية إلى موقف «ملائم»– من وجهة النظر الاميركية– في مشاكل الصراع العربي الاسرائيلي وقضاياه. لكن البابا شنودة– كما ستظهر الاحداث في ما بعد– كان أذكى مما قدّر الآخرون، كما انه كان أقرب إلى الالتزام بمقادير مصر مما ظنّ هؤلاء الذين كانوا يخططون لشيء آخر».

و– البابا شنودة يقف بحزم في وجه سياسة السادات الدينية الداخلية والاسرائيلية: على الصعيد الداخلي سعى نظام الرئيس أنور السادات إلى طرح شعارات ذات توجهات دينية، وجسّدها في الدستور، بحيث أضاف في المادة الثانية منه («الاسلام دين الدولة») عبارة «والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع». وكان هذا النظام تصالح، منذ ١٩٧٢، مع



البابا شنودة الثالث.

جماعات الاخوان المسلمين، وسمح لهم بإنشاء تنظيماتهم وممارسة نشاطاتهم، فراحوا يضغطون على الحكومة لتبني جملة مشاريع قوانين حملت بذور تصدع خطير للمجتمع المصري التاريخي، بمسلميه ومسيحييه: عدم جواز شهادة غير المسلم، فرض ضرائب مالية إضافية على غير المسلمين كالجزية والخراج والعشور...

إن هذا الموقف الرسمي للسلطة قد ساعد، إلى حد بعيد، الجماعات الاسلامية على بسط نفوذها، فتحكّمت في كثير من أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي، مستخدمة لتحقيق ذلك وسائل الترهيب والترغيب. ولما استفحل أمر هذه الجماعات، وطُرحت قضية تجاوزاتهم على مجلس الشعب (البرلمان)، أخذت اعتداءاتهم تشمل الاقباط والمسلمين من أهل السلطة على حد سواء من الشرطة والقادة (حتى انهم اغتالوا الرئيس السادات نفسه). فكان الاقباط–اكليروس وعلمانيون– وعلى امتداد عهد السادات، يركزون جهودهم على المطالبة بتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وعلى حماية الاسرة المسيحية من قوانين الشريعة الاسلامية، وعلى حماية المسيحيين من تصرفات الجماعات الاسلامية المتطرفة.

وقد وضع الاقباط هذه المطالب في صيغة بيان أعلنه مؤتمر قبطي انعقد في الاسكندرية يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧. ومما جاء فيه أن ثمة اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية في مصر، والثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الاقباط أقدم وأعرق سلالاته، «حتى انه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر». ثم توجه البيان إلى السلطات بطلبات لإلغاء «مشروع قانون الردة»، والعدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الاسلامية على غير المسلمين، وإلغاء القوانين العثمانية التي تقيد حق بناء الكنائس، واستبعاد الطائفية في تولي وظائف الدولة على كل المستويات، وحرية نشر الفكر والتراث القبطي.

وفي المناخ الحافل باسباب الاستفزاز في تلك الايام في مصر رد شيخ الأزهر الشيخ عبد الحليم محمود على هذا المؤتمر القبطي بمؤتمر اسلامي مضاد عقد في تموز ١٩٧٧ وأصدر مجموعة من القرارات بينها أن أي قانون أو لائحة تعارض تعاليم الاسلام تعتبر ملغاة وكأنها لم تكن، وأن مقاومة مثل هذه التشريعات واللوائح واجب كل المسلمين...

وازداد جو التوتر بين المسلمين والاقباط طوال سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩ (وبدا للجميع، خصوصًا عبر تحليلات الصحافة العربية والعالمية، أن نظام السادات، بسياسته الصلحية مع اسرائيل، كان عاملًا، أو أقله مستفيدًا من الجو الطائفي في البلاد لتسهيل تمرير علاقاته باسرائيل. ويؤكد هذا الأمر أحد كبار صانعي القرار المصري والمطلعين على خفاياه لأكثر من ١٥ سنة، وهو الصحافي والسياسي محمد حسنين هيكل، في كتابه «خريف الغضب»). وفي ٢٦ آذار ١٩٨٠، ألقى البابا شنودة خطابًا غاضبًا، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية.

وفي ١٤ ايار ١٩٨٠، ألقى السادات خطابًا في مجلس الشعب هاجم فيه بعنف البابا شنودة. ويذكر محمد حسنين هيكل (المرجع المذكور، ص٤٥١–٤٥٤)

عبارات من الخطاب مظهرًا فيه السادات فاقدًا أعصابه حانقًا على البابا شنودة لا لأمر إلا لأن هذا الأخير رفض بعناد اقتراحه بدفع الاقباط لأن يتوجهوا للسياحة في اسرائيل: «والحقيقة ان ضيق السادات من البابا شنودة كان وراءه إلى جانب اية اسباب أخرى– سبب رئيسي جعل حنق السادات على البابا بالغ الضراوة، وكان هذا السبب يتصل اتصالًا وثيقًا بالصلح مع اسرائيل وبمحاولات تطبيع العلاقات ليس فقط بين الحكومتين ولكن ايضًا بين الشعبين، وهو ما كان يصر عليه الاسرائيليون (وإزاء إحجام المصريين السفر إلى اسرائيل، طرأت فكرة للسادات وهي أن يعاود الاقباط حجهم إلى الاماكن المقدسة في القدس، وكان سفرهم قد توقف منذ ١٩٦٧)... وقام السادات بإخطار البابا شنودة بأنه وقد تمّ طريق الحج إلى الأماكن المقدسة قد اصبح مفتوحًا. وكانت المفاجأة الكبرى التي تلقاها السادات هي أن البابا رفض هذه الفكرة...».

وفي حزيران وصيف ١٩٨١، وقعت أحداث طائفية دامية في القاهرة (بدءًا من حي الزاوية الحمراء) وأسيوط أدت إلى مزيد من الاستقطاب الطائفي. وعاد السادات يتحدث عن «فتنة طائفية»، وضايقته جدًا تحركات الاقباط في الولايات المتحدة (مظاهرات، بيانات) أثناء زيارته لواشنطن ومحادثاته مع الرئيس الاميركي ريغان. وجرت المظاهرات ضده برغم أن البابا شنودة كان قد احتاط للأمر وأرسل الأنبا صموئيل إلى الولايات المتحدة قبيل زيارة السادات لها لكي يهدىء من ثائرة الجمعيات القبطية. وطغى على السادات شعور بأن الاميركيين قد تخلوا عنه، وعاد إلى مصر مثقلًا بالأحباط وغاضبًا. وبعد اسبوع واحد من عودته، أي في ٣ ايلول ١٩٨١، أمر بحملة اعتقالات واسعة ضد معارضيه.

وفي اليوم نفسه (٣ ايلول ١٩٨١)، كان البابا شنودة في دير وادي النطرون، حيث تناهت إليه أخبار الاعتقالات، وعرف أن مئات من الاساقفة والرهبان والقسس قد جرى اعتقالهم. وفي ٥ ايلول، طوقت الشرطة الدير، وقرّر السادات، في خطاب متلفز، سحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا وتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء أبرزهم الأنبا صموئيل، لكي يتولوا مهام ومسؤوليات الكرسي البابوي. وبعد ٣١ يومًا قُتل الرئيس السادات، وقُتل معه الأنبا صموئيل في حادثة المنصة.

وظلّ البابا شنودة، يستقبل في إقامته الجبرية أساقفته وشعبه وبعض الشخصيات الاجنبية.

ز– في عهد الرئيس الحالي حسني مبارك: مع مجيء الرئيس حسني مبارك خلفًا للسادات، أخذت الامور تعود تدريجيًا إلى الهدوء. وحصلت اتصالات بينه وبين البابا شنودة. وراجت إشاعات عن إطلاق حريته، الأمر الذي لم يحصل إلا في أول كانون الثاني ١٩٨٥. فكان فرح الأقباط عارمًا، لكنهم حرصوا، في الوقت نفسه، على عدم إظهار علامات الانتصار تجنبًا لمواجهة ذلك بمظاهرات من قبل العناصر الاسلامية المتطرفة.

وبعدها ببضع سنوات، تجددت الاعتداءات على الاقباط على يد الاصوليين المسلمين في السنوات ١٩٩٠– ١٩٩٤، حيث سقط عدد من القتلى بينهم أطباء وصيادلة وحرفيون في مصر العليا، وبعدها مجزرة شباط ١٩٩٧ في كنيسة القديس جرجس في قرية فكريّة في محافظة المنيا قُتل فيها سبعة شبان وأصيب ستة بجروح بليغة. وعند انسحابهم قتل الاصوليون ثلاثة اقباط من قرية كوم، وكان القصد من هذه العملية زعزعة الحكم. ثم وقعت مذبحة مدينة أبو قرقاص في محافظة المنيا وراح ضحيتها ١٣ مواطنًا من الاقباط، وبعدها بنحو ثلاثة اسابيع كانت مدينة نجع حمادي التابعة لمحافظة قنا مسرحًا لمذبحة أكبر وعدد ضحاياها وصل إلى ١٤، واختلطت دماء الاقباط بدماء المسلمين، وشيع المواطنون خمسة من هؤلاء وتسعة من أولئك. وبدا واضحًا أن هدف الجناة اللعب على وتر الفتنة الطائفية ومحاولة إثارتها وإحداث الوقيعة بين عنصري الامة، فضلًا عن إرباك النظام وإضعافه.

ومن المعالجات التي بدأ الاقباط طرحها بقوة ضرورة البدء بسعيهم إلى نفض غبار «السلبية» السياسية عن طريق البدء بتوسيع مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية التي تقرر موعدها في تشرين الثاني ٢٠٠٠، وذلك لتوكيد دورهم في القرار السياسي والتشريعي (كان الاقباط يحتلون ستة مقاعد في مجلس الشعب، جميعهم معينون بقرار رئاسي). وفي هذا السياق بدأت الاحزاب المصرية (حتى بما فيها جماعة الاخوان المسلمين) ترسل إشارات عن ضم أقباط في قوائمها الانتخابية. وكان الحزب الوطني الحاكم أكثر المتحمسين لضم مرشحين اقباط رسميين عن الحزب، في مقدمهم وزيرا الاقتصاد د. يوسف بطرس غالي والبيئة د. نادية مكرم عبيد (كان هذا الحزب يكتفي سابقًا بالاعتماد على حق رئيس الجمهورية في تعيين عشرة اعضاء في البرلمان يكون ضمنهم اقباط لتعويض نقص عددهم في المؤسسة التشريعية).

في الايام الاولى من مطلع العام ٢٠٠٠، عرفت قرية الكشح ومدينة دار السلام القريبة منها في صعيد مصر فتنة

طائفية ذهب ضحيتها ٢٠ قتيلًا وعشرات الجرحى من الاقباط، وأحرقت محلات وبيوت عدد من الاقباط والمسلمين في القرية، في اسوأ أعمال عنف طائفي شهدته مصر منذ أحداث الزاوية الحمراء في القاهرة قبل نحو ٢٠ سنة. وفي الاسبوع الاول من شباط ٢٠٠١، أصدرت محكمة سوهاج أحكامها في القضية التي تضمنت عقوبات مخففة جدًا، الامر الذي اثار غضب البابا شنودة وأعلن رفضه لها ولجوء الكنيسة إلى الطعن فيها أمام محكمة النقض. ورفض البابا في الوقت نفسه أي تدخل أجنبي في الشؤون القبطية والمصرية الداخلية، وأكد ذلك لوفد لجنة الحريات الدينية في الكونغرس الاميركي الذي زاره (٢٢ آذار ٢٠٠١)، معتبرًا أن المصريين قادرون على حل خلافاتهم ومشاكلهم في إطار القانون. وعاضد البابا، في هذا الموقف، المثقفون المصريون، اقباطًا ومسلمين، الذين التقوا الوفد ورفضوا اية اتهامات «اضطهاد الاقباط في مصر».

وعادت الفتنة الطائفية من جديد في حزيران ٢٠٠١ إثر نشر صحيفة «النبأ» تحقيقًا وصورًا عن قس سابق في أوضاع فاضحة، ما أدى إلى موجة غضب لدى الاقباط الذين استمروا يتظاهرون لعدة ايام متوالية (إصابة ٦٥ شخصًا في مواجهات بين الشرطة والاقباط). وبعد ايام من معالجات الحكومة للأزمة (بينها قرار سحب رخصة «النبأ») ، أعلن البابا شنودة ارتياحه لما لمسه من انكباب الحكومة ورغبتها في مطاردة «الصحف الصفراء». ويُستفاد من مجمل ما رشح من المسؤولين، اثناء هذه الفتنة الاخيرة وفي أعقابها، أن الدولة المصرية معنية باعادة تصويب بعض الاتجاهات السياسية والاجتماعية بهدف ترسيخ التماسك الشعبي وصهر مختلف الفئات والطوائف داخل تشريعات المساواة والشراكة الحقيقية، خصوصًا وأن الاقباط يشكلون رصيدًا قويًا للحركة الوطنية المتنامية، ودرعًا واقيًا لحماية هذه الحركة وصيانة نسيجها الاجتماعي.



البابا شنودة والشيخ طنطاوي في جلسة افتتاح المؤتمر الاسلامي العاشر الذي ينظمه المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية تحت عنوان «الاسلام والقرن الحادي والعشرون» (تموز ١٩٩٨).

ح– دير قبطي في لبنان: في ٢٤ ايار ٢٠٠١، بدأ البابا شنودة الثالث (بابا الاسكندرية والكرازة المرقسية للأقباط الارثوذكس) زيارة للبنان استمرت أربعة أيام، وصادفت الذكرى الأولى لتحرير الجنوب اللبناني. ومما قاله البابا في المناسبة: «... أنا اعتبر ان يوم المقاومة يوم عزيز جدًا (...) ونأمل في هذا اليوم ان يكون لبنان أشد مراسًا وأقوى شعبًا وجيشًا وحكومة ورئاسة». وعن التهديدات الاسرائيلية للبنان وسورية، قال: «إن التهديد هو طبيعة من طبائع اسرائيل، ونحن لا يهمنا التهديد ما دامت لنا ثقة بالنفس وبحقوقنا الشرعية التي لا ينال التهديد منها شيئًا...».

وأثناء الزيارة، وضع البابا شنودة حجر الأساس لأول دير قبطي في لبنان في بلدة البربارة وتبلغ مساحته

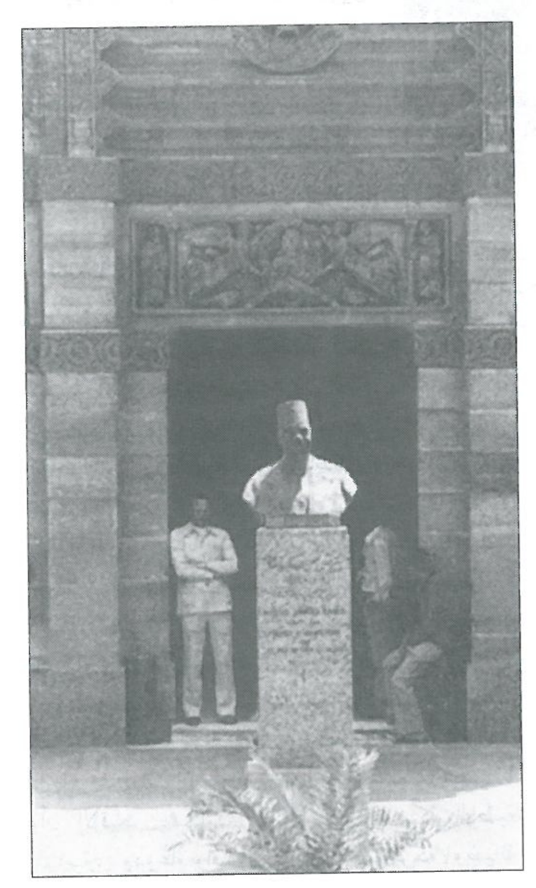
٢٨ ألف متر مربع. وفي المناسبة، قال: «نحن نشكر الحكومة اللبنانية، وخصوصًا رئيس الوزراء رفيق الحريري لأنه هو الذي قدم اعتماد الكنيسة القبطية ككنيسة ضمن الكنائس التي يعترف بها الدستور اللبناني، لأنه عندما وضع الدستور اللبناني وحدّد الطوائف المسيحية لم يكن للأقباط العدد الكافي لاعتبارهم طائفة داخل لبنان، ولكن تمّ هذا الأمر قبل عامين تقريبًا، وكنت قد تحدثت في الموضوع مع الرئيس رفيق الحريري والرئيس نبيه بري، وهما اعترفا بالكنيسة القبطية ككنيسة ضمن الطوائف الموجودة (...) أما وجود دير، فهذا طبيعة في الاقباط لأنهم أول من أنشأ الأديار في العالم، وأبو الرهبنة في العالم كله هو القديس الأنبا انطونيوس، وهو رجل قبطي من صعيد مصر، وأول من أنشأ الأديار هو الأنبا بوخوميوس».

ط- معلم تاريخي: الخط الهمايوني هلّا زال يثير خلافًا؟: في كانون الثاني ١٩٩٨، أصدر الرئيس حسني مبارك قرارًا نصّ على «تفويض المحافظين في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية بالترخيص للطوائف الدينية بتدعيم الكنائس أو ترميمها».

جاءت ردود الفعل من جانب الاقباط على القرار متباينة. ومعروف أنهم، سواء المقيمين في الخارج أو الداخل، يعترضون على مسألة «الخط الهمايوني» الذي تستند إليه التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة ببناء الكنائس أو ترميمها أو تدعيمها. ويلتقي الأقباط، في هذه المسألة، مع غير المسلمين الذين يعترضون على الاستناد إلى ذلك الخط ويستغربون الاستناد إليه عند صياغة قانون أو تشريع جديد.

والخط الهمايوني يشير إلى بيان صادر من «همايون»، وهو اللقب الذي كان يطلق على الباب العالي في الدولة العثمانية، وكل بيان يصدره الباب العالي حول موضوع معين يسمى «الخط الهمايوني»، ويتخذ صفة القانون. وانتهت الدولة العثمانية وحصلت مصر على استقلالها، لكن مسألة الخط الهمايوني ظلت تُثار كلما أثير موضوع بناء أو ترميم الكنائس. ومردّ ذلك أن الباب العالي كان أصدر عام ١٨٥٦ خطًّا همايونيًا نص على السماح لرؤساء الملل والطوائف بالتقدم بطلبات إلى الباب العالي للحصول على الموافقات الخاصة بالتراخيص لبناء أو تعديل دور العبادة الخاصة بهم. لكن الدستور المصري الذي صدر بعد إعلان الاستقلال على أثر ثورة ١٩١٩ لم يتضمن نصًا صريحًا بإلغاء كل القوانين والخطوط الهمايونية الصادرة عن الباب العالي (كذلك لم تلحظ التعديلات الدستورية والدساتير اللاحقة إلى اليوم أية عبارة صريحة في الموضوع)؛ كما أن القانون الرقم ١٥ الذي صدر عام ١٩٢٧ في شأن تعيين شيخ الأزهر تضمن عبارة تنص على انه «تسري جميع القوانين المتعارف عليها بالنسبة إلى جميع دور العبادة بمختلف أنواعها». وهي العبارة التي يعتبر بعض الاقباط ان الحكومة لا تزال تستند إليها لاشتراط الحصول على «موافقة» قبل إنشاء الكنائس أو تعديلها.

القرار الجمهوري الأخير للرئيس حسني مبارك (المذكور أعلاه) اختلف الأقباط حول مدى التزامه بـ«المتعارف عليه» (أي الخط الهمايوني)، وأكثر معارضيه هم من أقباط الخارج الذين طالبوا بإلغاء أية قيود موضوعة على ترميم الكنائس المبنية أصلًا أو التي ستُبنى ما عدا القيود العادية المنظمة للبناء بمختلف أشكاله والمطبقة على الجميع بالتساوي.



مدخل المتحف القبطي في القاهرة.

أما أقباط الداخل، فقد رأت غالبيتهم في قرار الرئيس خطوة ايجابية كبرى. وقد أصدرت الجمعية المصرية للتنوير، التي تضم عددًا كبيرًا من رموز الاقباط، بيانًا رحّبت فيه بالقرار وشكرت الرئيس مبارك وطالبت بالمزيد من الإجراءات في المستقبل لإلغاء ما تبقى من الخط الهمايوني.

صحيفة «وطني»، التي تعبّر عن الاقباط، نشرت مقالًا لرئيس مجلس إدارتها يوسف سيدهم، قال فيه: «إذا كانت الرؤية السياسية التي صاغها القرار تبتغي تسهيل إجراءات الترخيص بتدعيم وترميم الكنائس فإن الأمر يسلتزم وجود نوع من الرقابة على تطبيق القرار». غير أن المفكر د. ميلاد حنا وصف القرار بأنه «خطوة في الاتجاه الصحيح». وقال لـ«الحياة»: أنا أؤيد هذه الخطوة وفي حال ثبوت تقاعس بعض المحافظين عن تطبيقه، أطالب الرئيس بعزلهم». وطرح حنا اقتراحًا قد يثير جدلًا آخر بالمطالبة بإلغاء خانة الديانة من بطاقات الهوية الجديدة التي تعتزم وزارة الداخلية تطبيقها قريبًا. وكشف أنه التقى وزير الداخلية السابق السيد حسن الألفي وعرض عليه الأمر فوافق الوزير. وتعليقًا على مسألة الخط الهمايوني قال حنا: «الخط الهمايوني مات ويجب أن يدفن لأنه بانتهاء الدولة العثمانية وظهور العلمانية سقط بحكم التاريخ كل ما هو مستند إلى الدولة العثمانية» (نقلًا عن محمد صلاح، «الحياة»، ٩ شباط ١٩٩٨).

الأحزاب

(ترد، تباعًا وكرونولوجيًا، الاحزاب التي عرفتها الحياة السياسية المصرية منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عهد الرئيس أنور السادات، بعضها، كجماعة الاخوان المسلمين والناصريين والوفد سيُعاد الكلام عليها، بسبب استمراراها الفاعل، في سياق الكلام على أحزاب عهد الرئيس مبارك. المرجع الرئيسي لأحزاب فترة ما قبل عهد مبارك: «موسوعة السياسة» الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، علمًا أن المؤلف كان محررًا رئيسيًا فيها، وقد كتب عن عدد من هذه الاحزاب؛ وكذلك ما كتبه أمين اسكندر في «الحياة»، ٢٧ و٢٨ كانون الثاني ١٩٩٧ حول الناصريين).

أحزاب مطلع القرن العشرين-نهاية عهد السادات (١٩٨١)

حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية (١٩٠٦): نشأ عام ١٩٠٦ حول جريدة «المؤيد»، وكان يرأس تحريرها علي اليوسف الذي أصبح رئيسًا للحزب.

نادى بالاصلاح مع الاحتفاظ بموالاته للانكليز والمطالبة بالتعاون معهم لتحقيق: تعميم التعليم، زيادة عدد المصريين في أجهزة الدولة، إعطاء المحاكم المختلطة سلطة محاكمة الاجانب على جرائمهم. ووالى الخديوي. وبوفاة علي اليوسف انتهى الحزب عمليًا.

حزب الأمة (١٩٠٧): تأسس في ايلول ١٩٠٧ حول جريدة «الجريدة»، وكان مؤسسوه يتطلعون للوقوف في وجه نمو الحزب الوطني، ومعظمهم من الارستقراطيين وكبار الملاك والرسميين، وقد دعمهم اللورد كرومر، ولم يؤيدهم خلفه غروست، الأمر الذي جعل الحزب في مأزق، فرأى الحزب انه لا بد، لكي يستمر، من أن يعدّل من نهجه الاصلاحي وينادي بالاستقلال التام. وقد ترأسه حسن عبد الرزاق، وخلفه محمود سليمان، وأما الرأس المفكر فيه فقد كان أحمد لطفي السيد الذي كان رئيس تحرير الجريدة منذ صدورها.

استمر الحزب حزبًا إصلاحيًا، وتكمن أهميته في انه حمل بذور حزبي الوفد والاحرار الدستوريين اللذين تزعما الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الاولى (كان أحمد لطفي السيد أحد مؤسسي الوفد، ثم انضم إلى الاحرار الدستوريين بعد انشقاق الوفد).

الحزب الوطني (١٩٠٧): هو الحزب الذي قاد الحركة الوطنية المصرية قبل الحرب العالمية الاولى. أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧. وجاء في اعلان التأسيس: السعي لاستقلال مصر كما أقرته معاهدة لندن عام

١٨٤٠، اي الحكم الذاتي في إطار السيادة العثمانية؛ وضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة؛ نشر التعليم وبث الشعور الوطني.

توفي مصطفى كامل في شباط ١٩٠٨، فخلفه في رئاسة الحزب الوطني محمد فريد الذي اتجه بنشاط الحزب إلى فتح المدارس وتشجيع الحركة التعاونية وتنظيم المظاهرات للمطالبة بالجلاء والدستور. واتجه بعض عناصر الحزب إلى تشكيل الجمعيات السرية للاغتيال السياسي. ولما ضيق الانكليز الحصار على محمد فريد هاجر من مصر في ١٩١٢ وفقد الحزب بغيابه قائدًا فذًا، وبدأ يعاني من صراعات داخلية.

استلم حزب الوفد راية قيادة الحركة الوطنية في ١٩١٩، واستفاد كثيرًا من تجربة الحزب الوطني، الذي آلت قيادته بعد وفاة محمد فريد (١٩١٩) إلى محمد حافظ رمضان، كما ان عناصر من الحزب الوطني انخرطت في الوفد وقام بعضها بتشكيل جهاز سري في الوفد، أشرف عليه عبد الرحمن فهمي.

رفع الحزب الوطني شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، فحدّد بذلك رفضه لأساليب الوفد في تعامله مع الانكليز. وبلغ خلافه مع الوفد إلى حد التورط في التحالف مع احزاب صغيرة بعضها على تحالف مع الانكليز. حدث شرخ فيه بسبب اشتراك زعيمه في وزارة الاحرار الدستوريين عام ١٩٣٨ على خلاف تقاليد الحزب، واستمر الانقسام حتى ١٩٤٦، وكان انضم إليه، في ١٩٤٢، جناح من حزب مصر الفتاة بزعامة فتحي رضوان، وأصدر صحيفة «اللواء الجديد»، واستقل باسم اللجنة العليا للحزب الوطني التي كان لها نشاط معروف في ١٩٥٠ و١٩٥١. تعاون هذا الاتجاه مع ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وعين بعض قياداته في وزارات الثورة. ألغي، وسواه من الاحزاب، في عام ١٩٥٣.

الحزب الوطني الحر (١٩٠٧): في السنة نفسها التي تأسس فيها الحزب الوطني (١٩٠٧)، وكرد عليه، تأسس الحزب الوطني الحر حول جريدة المقطم بدعم من بعض المهاجرين اللبنانيين والسوريين، وخصوصًا منهم الدكاترة الثلاثة: صروف، نمر ومكاريوس المعادين للحزب الوطني لمهاجمته لهم في جريدة اللواء متهمًا إياهم بالعمالة للاحتلال، وباستيلائهم، نتيجة ذلك، على المناصب العليا في الدولة. وكان هؤلاء يدافعون، في المقطم، عن الاحتلال، الأمر الذي أحاطهم بعدد من الاغنياء المصريين من أمثال محمد وحيد الأيوبي الذي أنشأ الحزب وأصبح زعيمًا له. وفي خطاب له إلى السير إدوارد غراي عام ١٩٠٨، تحدث الأيوبي عن منافع إحتلال الانكليز لمصر وعن ضرورة «التوسع في التعليم لتمكين المصريين من استيعاب الحضارة الاوروبية»، ما أثار الاحزاب الوطنية عليه، واختفى عن مسرح الاحداث السياسية في البلاد.

حزب مصر المستقلة وحزب النبلاء (١٩٠٨): حزبان تأسسا في العام ١٩٠٨ ليعارضا الحزب الوطني، ولم يكن لهما شأن يذكر في الحياة السياسية. الأول أسسه أخنوخ فانون بعد خروجه من الحزب الوطني بالتعاون مع مجموعة من الاقباط وبعض الأغنياء والوجهاء؛ والثاني تأسس إثر استفحال الخلاف بين الخديوي والحزب الوطني، ومن أبرز قادته حسين حلمي وفرج الجرجاوي.

حزب الوفد (١٩١٨): تأسس في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ بعد مقابلة سعد زغلول للمندوب السامي البريطاني للمطالبة بالاستقلال، وقاد الحركة الوطنية المصرية حتى اواخر الاربعينات (من القرن العشرين).

قصد زغلول بتأسيسه الوفد قيام هيئة تكون لها صفة الوكالة أو النيابة عن الأمة للمطالبة باستقلالها. لذلك قامت لجنة في الحزب، منذ الايام الاولى لتأسيسه، بوضع صيغة توكيل وزعت على نطاق واسع لتوقعها الجماهير تثبت تلك النيابة، وتضمنت السعي بالطرق السلمية المشروعة لتحقيق الاستقلال. فكانت هذه الحركة، حركة جمع التوكيلات (الموقّع عليها)، حركة سياسية ربطت الجماهير بهذا التنظيم (الوفد).

تحدّد برنامج الوفد في مطلبي الاستقلال والديمقراطية. وقام بدور تاريخي حاسم في التوحيد بين المسلمين والأقباط وتكوين الجامعة السياسية الوطنية.

استمر يفوز بغالبية المقاعد النيابية في الانتخابات الحرة كافة التي جرت منذ صدور دستور ١٩٢٣ حتى قيام ثورة ١٩٥٢، وشكل غالبية الوزارات التي تألفت في الفترة نفسها. وكانت وزاراته تبدأ دائمًا بالفوز الشعبي في الانتخابات وتنتهي بطرد الملك له من الحكم. أرسى القسم الغالب من تقاليد الحكم الديمقراطي في مصر، ونشط دائمًا في تقييد سلطات الملك للافساح في المجال امام الحريات السياسية. أجرى مفاوضات مع الانكليز انتهت بالفشل (١٩٢٠، ١٩٢٤، ١٩٣٠، ١٩٥١)، ولكنه

وقّع معهم معاهدة ١٩٣٦، ثم طالب بتعديلها منذ ١٩٤٠ حتى ألغاها في ١٩٥١.

تزعم سعد زغلول الوفد منذ تأسيسه حتى وفاته (١٩٢٧)، ثم مصطفى النحاس، ثم مكرم عبيد (١٩٢٧–١٩٤٢)، ثم محمد صبري ابو علم (حتى ١٩٤٧)، ثم عبد السلام فهمي جمعة (حتى ١٩٤٩)، ثم فؤاد سراج الدين حتى ١٩٥٣ حيث حُلّت الاحزاب كافة.

انشق عن الوفد الاحرار الدستوريون (١٩٢٢)، الهيئة السعدية (١٩٣٧)، الكتلة الوفدية (١٩٤٢)، ثم أحمد نجيب الهلالي وبعض أنصاره (١٩٥١). وكانت هذه الانشقاقات إلى معسكر الملك. أما التنظيمات الأكثر تشددًا من الوفد في مطالبها الوطنية فكانت تنظيمات يسارية ونشأت من خارجه وتراوحت مواقفها بين الهجوم عليه والنشاط في صفوف قواعده.

عقد الوفد مؤتمرين عامين له، في ١٩٣٥ و١٩٤٢، وظهرت فيهما بعض البرامج الاصلاحية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن القوانين التي أصدرها الوفد: قانون الجمعيات التعاونية (١٩٢٧) وقانون عقد العمل والنقابات العمالية (١٩٤٢) والضمان الاجتماعي (١٩٥٠). كما عمّم مجانية التعليم الابتدائي في ١٩٤٢ ومجانية التعليم الثانوي في ١٩٥٠، وغير ذلك من الاصلاحات الاجتماعية.

بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، تركز هجوم النظام الجديد على الوفد، الذي جرى حله مع باقي الاحزاب في عام ١٩٥٣.

في آب ١٩٧٧، أعلن فؤاد سراج الدين إعادة تأسيس الوفد رغم معارضة حكم السادات لذلك. ثم اضطر إلى حله مجددًا بعد سنة تحت ضغط الحملات الحكومية (استكمالًا، راجع الكلام على الاحزاب في عهد الرئيس الحالي حسني مبارك).

حزب الاحرار الدستوريين (١٩٢٢): تأسس في ١٩٢٢، واعتبر امتدادًا لحزب الأمة الذي تأسس في ١٩٠٧، وغلب عليه تمثيل مصالح كبار ملاك الاراضي الزراعية. ترأسه عدلي يكن الذي خاصم سعد زغلول. نشأ على أساس الاعتراف بتصريح ٢٨ شباط (١٩٢٢)، وساهم في وضع دستور ١٩٢٣ الذي قاطعه الوفد. عُرف بعلاقته الطيبة بالانكليز. أما علاقته بالملك فتراوحت بين الخصومة والتحالف حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦، فاستقرت على مبدأ التحالف. هُزم هزيمة ساحقة امام الوفد في انتخابات ١٩٢٣. اشترك في غالبية الوزارات، وتمثل في غالبية البرلمانات حتى ١٩٤٩.

ضمّ في صفوفه نخبة من المثقفين المستنيرين: ظاهر علي عبد الرزاق في معركته ضد الخلافة الاسلامية، وطه حسين في معركته من أجل حرية الفكر (١٩٢٥–١٩٢٦).

خلف عدلي يكن في رئاسة الحزب عبد العزيز فهمي، ثم محمد محمود، ثم محمد حسين هيكل.

حُلّ مع إلغاء الاحزاب بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢.

جماعة الاخوان المسلمين: راجع لاحقًا.

الحزب الشيوعي المصري (١٩٢٢): «تأسس أول حزب شيوعي في مصر، كانقسام على الحزب الاشتراكي الذي كان من قادته عبد الله عنان وسلامة موسى... عام ١٩٢٢ في مدينة الاسكندرية على يد جوزف روزنتال وحسني العرابي وانطون مارون وبحضور عدد من موفدي الكومينترن أمثال أفيغدور ونادداب وغيرهم من الشيوعيين اليهود. وكان قد مهد لقيام هذا الحزب العديد من الحلقات والخلايا الاشتراكية التي كانت قد بدأت تنتشر في كبريات المدن المصرية منذ عام ١٩١٨».

أذاع الحزب بيانه التأسيسي في شباط ١٩٢٢ معلنًا فيه التزامه بـ: الاتحاد مع السودان، تأميم قناة السويس، إلغاء الديون الخارجية للدولة، إلغاء الامتيازات الاجنبية، إصدار قانون إصلاح زراعي، إصلاح قانون العمل والسماح بتأسيس النقابات.

تعرّض قادته وأعضاؤه للقمع، وكانوا في تلك الفترة لا يتجاوزون الثلاثة آلاف عضو. فكان دوره هامشيًا بالنسبة إلى القوى الوطنية الأخرى، خصوصًا وانه كان ينتشر في أوساط الاقليات والاجانب (أرمن، يهود، يونان...) بشكل رئيسي. وقد دفعه تركيبه هذا إلى انتهاج خط يساري متطرف، فزايد على حزب الوفد وحاربه بالرغم من أن ستالين نفسه كان قد قيّم حزب الوفد عام ١٩٢٤ تقييمًا إيجابيًا بقوله: «إن نضال التجار والمثقفين البورجوازيين المصريين من أجل استقلال مصر هو موضوعيًا نضال ثوري رغم الأصل البورجوازي والصفة البورجوازية...».

شهد الحزب، منذ ولادته، العديد من الانقسامات؛ وأصيب بضربة قاضية عندما حظرت الحكومة، التي خلعت حكومة الوفد، نشاطه ولاحقت اعضاءه.

فتشكلت من فلوله «عصبة الماركسيين العرب» التي سرعان ما زُجّ أعضاؤها في السجن.

اختلف الشيوعيون المصريون، في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين (كما شيوعيو باقي الاقطار العربية) حول توصيات مؤتمرات الكومينترن الاشتراكية والشيوعية التي كانت تركّز على مقولة ستالين «طبقة ضد طبقة»، ما زادهم تشرذمًا وعزلة عن الفئات الشعبية. وكانت المجموعات التروتسكية أنشط الشراذم الشيوعية حركة، وكانت قد تأسست عام ١٩٣٨ بقيادة جورج حنين وأنور كامل، وكانت تتداول نشرة دورية إسمها «التطور».

جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية لتشكل هامشًا عريضًا وملائمًا لحركة الشيوعيين المصريين: نضالها ضد الاحتلال البريطاني، دعوتها إلى التزام الحياد في الحرب، خيبة أمل الشباب المصريين من سياسة الوفاق والتعاون التي انتهجها زعماء الوفد تجاه بريطانيا. فأخذت الحركة الشيوعية في مصر تنبعث من جديد وتنتشر في أوساط المثقفين والنقابيين، الذين أثاروا جدالًا حول نقاط كثيرة، أبرزها حول الدعوة لجعل الحزب «حزبًا وطنيًا مصريًا جماهيريًا».

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت «الحركة المصرية للتحرر الوطني» بزعامة اليهودي المصري هنري كورييل (المعروف باسم يونس) تبدو أقوى التنظيمات الشيوعية المصرية. وقد تركزت دعوتها بين طلاب الجامعة المصرية واساتذتها. ومن الذين انخرطوا فيها: شهدي عطية الشافعي، أنور عبد الملك، عبد المنعم الجبيلي الغزالي، عبد العظيم أنيس... وفي ١٩٤٧، اندمجت هذه الحركة مع حركة شيوعية أخرى تسمى «إيسكرا» في تنظيم عرف باسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (راجع أعلاه)، ما لبثت أن انضمت إليه عدة تنظيمات شيوعية أخرى.

ونتيجة لحرب فلسطين (١٩٤٨) ولموقف الاتحاد السوفياتي من هذه الحرب، عاد الشيوعيون المصريون إلى التشرذم، وعانوا من العزلة الجماهيرية لهم، واعتقلت السلطات أكثر من ١٥٠ من قادتهم، وأبقتهم في المعتقلات حتى نهاية ١٩٤٩. واستفاد هؤلاء من فترة اعتقالهم فاقاموا اتصالات مباشرة مع المعتقلين السياسيين الآخرين من الاخوان المسلمين والوفديين اليساريين ودخلوا وإياهم في «جبهة موحدة» نشطت في عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ ثم ١٩٥٤، وشكلت في الواقع المرحلة الذهبية في تاريخ الشيوعيين المصريين، فتمكنوا من ان يكونوا الأكثر تنظيمًا بين الاحزاب السياسية، وشكلوا عددًا كبيرًا من التنظيمات الواجهية كانت أبرزها «حركة أنصار السلم». ومع ذلك، استمروا عاجزين عن أن يفجّروا بمفردهم أية حركة ثورية بعيدة المدى.

فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين (عهد عبد الناصر) أوجزت «موسوعة السياسة» (ج٢، ص٤٦٢–٤٦٢) تاريخ الحزب الشيوعي المصري فيها، بالقول:

وقف الشيوعيون لأول وهلة إلى جانب حركة الضباط الاحرار (ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢) ثم سرعان ما انقسموا بين معارض ومؤيد. فقد رأى الطرف المعارض لثورة ٢٣ يوليو أن ما جرى هو في الواقع مظهر من مظاهر الصراع بين الامبرياليين أنفسهم على مناطق النفوذ (أي انها مؤامرة اميركية ضد البريطانيين)، في حين كان المؤيدون للثورة يرون فيها مظهرًا من مظاهر الصراع الطبقي فازت فيه، مؤقتًا، شريحة معينة من شرائح البورجوازية المصرية وبالتحديد البورجوازية المتوسطة، وانها تشكل خطوة على طريق الثورة. ومما ساهم في تعميق الهوة بين الحكم الجديد والشيوعيين، بالاضافة إلى جو الحذر المتبادل بين الطرفين، هو الاضرابات الواسعة التي نظمها الشيوعيون في خريف ١٩٥٢ وقمعها البوليس بقسوة والاعتقاد السائد في أوساط الحكم الجديد بوجود شيء من التنسيق بين الاخوان المسلمين والشيوعيين. وهكذا فقد بدأ النظام الجديد يضيق أكثر فأكثر على المعارضة الشيوعية والاسلامية على حد سواء، فطرد من حركة الضباط الاحرار العناصر المشتبه بميولها الشيوعية أو الاسلامية، ثم عمد عام ١٩٥٣ إلى حظر كل الاحزاب. وظل الشيوعيون يمارسون نشاطهم سرًا حتى انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ فتغير موقف الحركة الشيوعية من الحكم، فكان من نتيجة ذلك أن أفرج عن المعتقلين الشيوعيين (دون المحكوم عليهم في قضايا امام محاكم أمن الدولة). ففي عام ١٩٥٦ عقد في روما مؤتمر ضم عدة مجموعات شيوعية مصرية توحدت في حزب واحد سمي «الحزب الشيوعي المصري الموحد» بزعامة كمال عبد الحليم ومحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس وشهدي عطية الشافعي. وقد أعلن الحزب الموحد تأييده المطلق للخط الناصري، بينما وقف الحزب الشيوعي المصري بزعامة فؤاد مرسي موقفًا اقل تأييدًا وتحفظًا إذ بارك سياسة عبد الناصر الخارجية واعترض على

نظام حكمه «البوليسي والفردي والعسكري» في الداخل. إلا أن تطور العلاقات بين النظام المصري من جهة والكتلة الشرقية من جهة ثانية والتطور الايجابي في الموقف السوفياتي من ا سرائيل جعل الشيوعيين المصريين يرتبطون أكثر فأكثر بالنظام المصري الذي سمح لهم بالعمل التثقيفي والصحفي ومنعهم من العمل التنظيمي. وفي سنوات ١٩٥٦–١٩٥٨ قام الماركسيون المصريون بنشاط فكري وصحفي وسياسي ضخم كان من أبرزه المشاركة في تنظيم وعمل لجان المقاومة الشعبية في بور سعيد ومنطقة القناة خلال العدوان الثلاثي. وخطوا خطوات ايجابية نحو إعادة فهم القومية العربية التي كان يحمل لواءها في مصر الرئيس عبد الناصر، وأيدوا خطوة اعلان الوحدة المصرية–السورية (١٩٥٨). إلا ان العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ومصر سرعان ما تدهورت في اواخر ١٩٥٨ ومطلع ١٩٥٩، فانعكس ذلك على سياسة عبد الناصر إزاء الشيوعيين المصريين. فتم اعتقال العديد من قياداتهم. ثم عادت الحرارة إلى العلاقات بين الطرفين مجددًا مع قرارات ١٩٦١ الاشتراكية، وتبلور ذلك عام ١٩٦٤ حين أُطلق سراح من بقي في المعتقلات والسجون في نيسان وايار ١٩٦٤ وسُمح لهم بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي خصوصًا بعد أن أعلنوا حل تنظيماتهم في اوائل العام ١٩٦٥.

بعد وفاة عبد الناصر (١٩٧٠)، أعاد بعض الشيوعيين المصريين تنظيم أنفسهم وأعلنوا ولادة الحزب الشيوعي المصري، وبدأوا العمل ضد نظام الرئيس السادات بسرية، وتحالفوا مع الناصريين وعدد من القوى الديمقراطية داخل إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

حزب الاتحاد (١٩٢٥): تشكل في كانون الثاني ١٩٢٥، وجعل برنامجه المطالبة بالاستقلال والولاء للعرش والنهوض العام. وكان تأسيسه وليد إرادة السراي الملكية للتخلص من الأغلبية الوفدية في البرلمان باتحاد احزاب الاقلية، وأسندت رئاسته إلى يحي باشا ابراهيم ووكالته إلى علي ماهر وحلمي باشا عيسى. واتخذ الحزب جريدة «الاتحاد» لسان حاله.

حزب مصر الفتاة (١٩٣٣): بدأ هذا الحزب بمشروع «القرش»: حملة تبرعات لتمويل الصناعات الوطنية (١٩٣٠). والناشطون في المشروع أعلنوا تأسيس جمعية مصر الفتاة في تشرين الاول ١٩٣٣ بزعامة أحمد حسين، وكان شعارها «الله، الوطن، الملك»، ثم صارت حزبًا خاصم الوفد وتحالف مع الاحرار الدستوريين والملك، وحمل على الامتيازات الاجنبية، وأنشأ فرق «القمصان الخضر»، وعارض معاهدة ١٩٣٦. مع نمو تيار الاخوان المسلمين، بدّل اسمه فأصبح «الحزب الوطني الاسلامي». مع إعلان الحرب العالمية الثانية، طورد أعضاؤه وزج بعضهم في المعتقلات. عاد الحزب إلى اسمه الاول، وانشقت عنه جماعة، بزعامة فتحي رضوان، انضمت إلى الحزب الوطني، وذلك بسبب معارضة هذه الجماعة تأييد أحمد حسين لحكومة الوفد بعد حادث ٤ شباط ١٩٤٢. في ١٩٤٩، عدّل إسمه مرة ثالثة فأصبح «حزب مصر الاشتراكي» (راجع «الحزب الاشتراكي»).

حزب الهيئة السعدية (١٩٣٨): أسسه، في ١٩٣٨، أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي بعد فصلهما من حزب الوفد وقد كانا من أقطابه منذ ١٩١٩، وعلى خلاف مستفحل مع قطب آخر هو مكرم عبيد الذي كان سكرتير الوفد المتمتع بثقة النحاس.

بعد معاهدة ١٩٣٦، روّج أحمد ماهر لخطة سياسية مؤداها ان إبرام المعاهدة من شأنه إنهاء الصراع الحزبي القائم، ودعا لدمج الاحزاب كلها، الأمر الذي عارضه النحاس. وكان ماهر والنقراشي يستهدفان في البداية ضرب زعامة النحاس والسيطرة على الوفد. ولما فشلا أسسا حزبهما، «حزب الهيئة السعدية». وبعد إقالة حكومة الوفد، دخل حزبهما على الفور في تحالف برلماني ووزاري مع الاحرار الدستوريين، وشنّ حملة ضارية على الوفد لصالح الملك. وعند نشوب الحرب العالمية الثانية، دعا حزب الهيئة السعدية لدخول الحرب مع الانكليز رغم معارضة غالبية القوى السياسية في البلاد، وشكل الوزارة في تشرين الاول ١٩٤٤ بالتحالف مع الاحرار الدستوريين والكتلة الوفدية. في شباط ١٩٤٥، اغتيل أحمد ماهر رئيس الوزراء بعد إعلان الحرب على المانيا، فخلفه النقراشي الذي اغتيل في كانون الاول ١٩٤٨ بعد قراره حل جماعة الاخوان المسلمين، فخلفه في رئاسة الحزب والوزارة ابراهيم عبد الهادي حتى استقال في تموز ١٩٤٩ بعد ان مارس كثيرًا من اجراءات القمع ضد خصومه من الوفديين خصوصًا والاخوان المسلمين والشيوعيين. ألغي الحزب مع غيره من الاحزاب عام ١٩٥٣.

حزب الكتلة الوفدية (١٩٤٢): أسسه مكرم عبيد عام ١٩٤٢ بُعد فصله من الوفد لخلافات احتدمت بينه وبين مصطفى النحاس. لم تتميز الكتلة عن الوفد الاصيل بمنهج سياسي خاص، إنما أقام عبيد مبرر وجود الكتلة على الطعن في فساد الوفد، وأصدر ضده «الكتاب الاسود». وبقيت الكتلة ذات اثر محدود في الحياة السياسية. واعتقل عبيد ثم أفرج عنه في تشرين الاول ١٩٤٤، بعد إقالة حكومة الوفد ليشترك حزبه في وزارة أحمد ماهر ثم وزارة النقراشي. حُلّ الحزب في ١٩٥٣.

الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني–حدتو (١٩٤٧–١٩٦٥): حزب ماركسي تشكل عام ١٩٤٧ بانضمام واتحاد عدة منظمات ماركسية. اصدرت صحفًا أهمها «الجماهير» الاسبوعية. نشطت بين الطلبة والعمال. اعتقل عدد كبير من اعضائها بعد اعلان الاحكام العرفية (١٩٤٨)، وشهدت نشاطًا أوسع بعد الافراج عن معتقليها (١٩٥٠). حددت أهدافها وقتها في إجلاء المستعمر والكفاح المسلح ورفض الاحلاف العسكرية وتأميم قناة السويس وإطلاق الحريات السياسية وتحديد الملكية الزراعية، متفقة بذلك مع كثير من التنظيمات السياسية. كان لها نشاط في الجيش، وأنشأت له قسمًا خاصًا ضم أحمد حمروش ويوسف صديق وخالد محي الدين من الضباط الاحرار. أيدت ثورة ٢٣ تموز عند قيامها، ثم هاجمتها بعد اعتقالها الشيوعيين متخذة سياسة جبهوية مع الاخوان المسلمين والوفد (١٩٥٤). ثم عادت وأيدت عبد الناصر بعد مؤتمر باندونغ (١٩٥٥)، وابرامه صفقة الأسلحة الروسية. من قادتها: سيد سليمان رفاعي، كمال عبد الحليم، محمد شطا، زكي مراد، أحمد الرفاعي.

في ٨ كانون الثاني ١٩٥٨، اندمجت مع غالبية التنظيمات الماركسية في حزب موحد صدرت له صحيفة سرية «اتحاد الشعب». ثم ما لبثت ان انشقت (ايلول ١٩٥٨) بسبب خلاف حول فكرة الانضمام لـ«الاتحاد القومي». أدركتها حملة اعتقالات الشيوعيين في كانون الثاني ١٩٥٩، واستمرت تؤيد الزعامة الوطنية لعبد الناصر، خصوصًا بعد تأميمات ١٩٦١ حيث بلورت خطًا سياسيًا أساسه وجود جماعة اشتراكية في السلطة يمكن بواسطتها انجاز المهام الثورية. وأفضى هذا النهج إلى قرار ذاتي بحل التنظيم (١٩٦٤) عقب الافراج عن المعتقلين، وتوطئة للانضمام إلى منظمات الحكومة.

الحزب الشيوعي المصري–الراية (١٩٤٩–١٩٦٥): تأسس عام ١٩٤٩، وأصدر صحيفة «الراية» السرية وصارت عنوانًا له. هاجم الاحزاب الشيوعية المصرية السابقة عليه واعتبرها «انتهازية»، كما هاجم حزب الوفد. فضل الاستمرار بالعمل السري عند اطلاق الحريات في ١٩٥٠–١٩٥١، وهاجم ثورة يوليو ١٩٥٢ واعتبرها دكتاتورية مرتبطة بالاميركيين. ساهم في «الجبهة» مع الاخوان المسلمين ضد النظام (١٩٥٤)، وعدل عن هذا الخط واعترف بالصفة الوطنية للزعامة الناصرية بعد مؤتمر باندونغ، ثم عاد وعارض النظام ليعدل من جديد عن هذا الخط بعد تأميمات ١٩٦١–١٩٦٤. أصدر قرارًا بحل نفسه في ١٩٦٥ بعد الافراج عن الشيوعيين المصريين.

الحزب الاشتراكي (١٩٤٩): هو استمرار لحزب «مصر الفتاة»، إذ نشأ نتيجة قرار الحزب الأخير، في ١٩٤٩، تعديل إسمه إلى «حزب مصر الاشتراكي» وعرف بالحزب الاشتراكي الذي أعلن برنامجًا يتعلق بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانًا وتأميم بعض المشروعات الكبيرة، وشن هجومًا عنيفًا ضد الملك وكبار الملاك الاقطاعيين، وساهم في الكفاح ضد الانكليز في قناة السويس (١٩٥١). بعد حريق القاهرة اعتقل عدد من رجاله، ومنهم أحمد حسين الذي قُدم للمحاكمة بتهمة التحريف على هذا الحادث، ثم أفرج عنه بعد ثورة ٢٣ تموز. حلّ الحزب الاشتراكي مع باقي الاحزاب (١٩٥٣).

حركة أنصار السلام المصرية (١٩٥٠): تكونت هذه الحركة عام ١٩٥٠ بواسطة لجنة تحضيرية تكونت من عدة احزاب: الحزب الوطني، الحزب الاشتراكي، الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، الطليعة الوفدية وجماعة الاخوان المسلمين. وأصدرت الحركة صحيفة «الكاتب» الاسبوعية، وكان رئيس تحريرها يوسف حلمي وسكرتيرها سعد كامل. مُثلت في مؤتمري السلام اللذين انعقدا في استوكهولم وبرلين وقتها. كان هدفها العمل على إقرار السلام وتوحيد كفاح الشعب المصري مع كفاح شعوب العالم. وكان تكوينها صدى لحركة انصار السلام العالمية. إلا ان نشاطها في مصر تعلق بالمسألة الوطنية المصرية أساسًا.

ظلت هذه الحركة تمارس نشاطًا واسعًا تصاعد في السنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر، وتركّز اساسًا على حشد الطاقات العالمية لدعم النضال العربي ضد اسرائيل. وكان خالد محي الدين قائد هذه الحركة في تلك الأثناء، وقد انتخب نائبًا لرئيس المجلس العالمي للسلام.

عندما قام السادات بزيارة القدس (١٩٧٧)، أدان المجلس هذه الخطوة، فأصدر السادات أمرًا بحله ومصادرة أمواله وضبط موجوداته.

(الجدير ذكره أن حركة أخرى، بالإسم نفسه تقريبًا، وهي «حركة السلام المصرية»، أعلن عن نشوئها رسميًا في القاهرة، عام ١٩٩٨، راجع ج١٢، ص.ص ٩٢–٩٥).

منظمة الضباط الاحرار (١٩٥٠): مجموعة الضباط المصريين المنضوين في منظمة الضباط الاحرار التي تأسست داخل الجيش المصري عام ١٩٤٩ حين جمع جمال عبد الناصر اللجنة التأسيسية المكونة من خمسة ضباط هم: جمال عبد الناصر، حسن ابراهيم، خالد محي الدين، كمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف. واكتمل الشكل التنظيمي للحركة عام ١٩٥٠ حين زيد أعضاء اللجنة التأسيسية إلى ١٠ باضافة صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وجمال سالم، وانتخب عبد الناصر رئيسًا للجنة التنفيذية. وكان اللواء محمد نجيب صديقًا لهم ومحسوبًا عليهم، وإن لم يحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية بسبب مراقبة أجهزة النظام الملكي له كونه ضابطًا كبيرًا. وقد حظيت المنظمة بدعم الضباط الوطنيين، وقادت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢.

تعود نشأة الضباط الاحرار إلى عام ١٩٣٦، تاريخ عقد المعاهدة المصرية الانكليزية التي حرّرت الجيش من السيطرة الانكليزية المباشرة، الأمر الذي سمح بادخال اعداد كبيرة ، نسبيًا، من أبناء الطبقات الوسطى إلى الكلية الحربية، بعد أن كان الدخول إليها وقفًا على أبناء الباشاوات والطبقات العليا في المجتمع. فشكل ذلك بداية إدخال دم جديد إلى الكلية الحربية افتقده بعد ثورة ١٩١٩، كما أخذت تعتمل داخله تيارات فاعلة بين صفوف الشعب، خصوصًا تيارات الحزب الوطني، والشيوعيين والاخوان المسلمين.

وجاءت هزيمة فلسطين (١٩٤٨) وعودة الجيش المصري مهزومًا لتزخّم من حركية هؤلاء الضباط وتطلعاتهم لإحداث التغيير. وأصدروا أول منشور لهم في شباط ١٩٥٠ حاملًا توقيع «الضباط الاحرار»، واتخذ تنظيمهم شكلا مستقلًا عن مختلف التيارات السياسية خارج الجيش.

منظمة هيئة التحرير (١٩٥٣): هي المنظمة الشعبية الاولى التي أنشأتها ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ (تلاها وحلّ محلها «الاتحاد القومي» الذي تلاه وحل محله «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي استمر حتى اواسط عهد السادات).

أعلن عن قيام منظمة هيئة التحرير في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ بمناسبة مرور ستة أشهر على الثورة، وجعلت شعارها «الاتحاد والنظام والعمل»، وتضمنت اهدافها: إجلاء الاحتلال عن وادي النيل، تحقيق المصالح الحقيقية للشعب؛ إقامة مجتمع على أسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس؛ وتبصير المواطنين بواجباتهم.

وفي ١ ايار ١٩٥٤، تشكل المجلس الاعلى المؤقت للهيئة ومنح سلطات الجمعية العمومية الرئيسية خلال السنوات الثلاث الاولى من تاريخ تكوين الهيئة. وتشكلت من عشرة اعضاء (بينهم أنور السادات) وانتخب جمال عبد الناصر رئيسًا. وتضمن تنظيم الهيئة إنشاء فروع لها في انحاء المديريات والمحافظات.

ألغيت منظمة هيئة التحرير بقيام «الاتحاد القومي» الذي باشر نشاطه بفتح باب العضوية في ايار ١٩٥٩.

الاتحاد القومي (١٩٥٩): أنشأته ثورة ١٩٥٢ كبديل لهيئة التحرير. فقد نص دستور الشعب (١٩٥٦) في مادته ١٩٢ على: «يكون المواطنون اتحادًا قوميًا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود على بناء الامة بناء سليمًا من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقبول الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة».

تحددت اهداف الاتحاد القومي كالتالي: ١– تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها ثورة ٢٣ تموز، أي تخليص البلاد من الظلم والفساد والطغيان، إلغاء الملكية واعلان الجمهورية، تقليص الفوارق بين طبقات الشعب...؛ ٢– حشد الجهود لبناء أمة متماسكة؛ ٣– يتولى الاتحاد الترشيح لعضوية مجلس الامة لأنه القاعدة الشعبية التي يرتكز عليها بناء المجتمع. وقد حل الاتحاد القومي ليحل مكانه الاتحاد الاشتراكي العربي.

الاتحاد الاشتراكي العربي (١٩٦٢): أعلن الرئيس جمال عبد الناصر ولادة هذا التنظيم في ٤ تموز ١٩٦٢، ليكون بديلًا للتنظيم السياسي المتمثل في الاتحاد القومي. نص قانون الاتحاد على أن الاتحاد الاشتراكي العربي

«هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير، وتعبر عن إرادتها، وتوجه العمل الوطني، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره وخطه السليم في ظل مبادىء الميثاق. وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها (...) ومن واجب الاتحاد ان يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثوري وحماية مبادىء الثورة وأهدافها، وتصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع، والنضال ضد تسلل النفوذ الاجنبي والرجعية...».

تشكلت وحدات الاتحاد التنظيمية في القرى والأحياء ومقار العمل، ويتصاعد الهرم التنظيمي حتى يصل إلى قيادة رئيس الجمهورية.

اعتبره دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ التنظيم السياسي الشعبي الوحيد في مصر (حكم الحزب الواحد). وصدر في ١٩٦٩، بيان دستوري يوجب ان يكون عضو مجلس الأمة عضوًا في الاتحاد، ويشترط في عضوية الاتحاد كل من يرشح لعضوية النقابات او الجمعيات التعاونية أو غيرها من الهيئات المنتخبة.

في عام ١٩٧٤، أعلن الرئيس أنور السادات خطة جديدة أساسها ان تصبح عضوية الاتحاد اختيارية، وأن يُسمح بنشوء منابر سياسية متميزة بداخله تحولت في ما بعد إلى ثلاثة احزاب أساسية: اليمين، الوسط واليسار.

وكانت حذت حذو مصر (أيام عهد الرئيس عبد الناصر) في إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي كل من ليبيا والسودان، كما وُجدت تجمعات سياسية تحمل هذا الاسم في سورية ولبنان.

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي: تأسس في ١٩٧٦ (عهد الرئيس أنور السادات). اعتبر حزبًا معارضًا شرعيًا، وواحدًا من ثلاثة منابر قرر الرئيس السادات ان تكون التعبير الشرعي عن القوى السياسية التي تعمل في إطار صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي، وكلف خالد محي الدين بأن يكون مقررًا لمنبر اليسار (سميت المنابر التي قرّر السادات إنشاءها: منبر اليسار، منبر اليمين ومنبر الوسط). واتخذ منبر اليسار إسم «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي». وبعد عدة شهور من اعلان المؤسسين (١٢٨ عضوًا مؤسسًا) وصلت عضويته إلى ١٥٠ ألف عضو في المحافظات كافة. وضم التيارات والاصول الفكرية الرئيسية التالية: التيار الناصري، التيار الماركسي، التيار القومي، التيار الديني المستنير والتيار الوطني الديمقراطي.

ونتيجة لمعارك الحزب من موقع المعارضة لسياسة السادات، وملاحقة اعضائه، عقد مؤتمره الاول في ١٠ نيسان ١٩٨٠، وانتخب لجنته المركزية الجديدة (٢٠٢ عضوًا)، فجاءت تعبيرًا عن تياراته كافة، وترجمة لدعم قواعده للقيادة وتأييدها لسياستها المعارضة. كما انتخب المؤتمر خالد محي الدين أمينًا عامًا للحزب.

استمر الحزب منبرًا (المنبر اليساري) من المنابر الثلاثة، إلى أن تمت– في عهد السادات ايضًا– تصفية الاتحاد الاشتراكي العربي والسماح بانشاء الاحزاب.

أصدر الحزب جريدة اسبوعية (الأهالي)، إلا انها توقفت نتيجة ملاحقة حكومات السادات لها. فكان الحزب معارضًا دائمًا لحكم السادات وسياسته إزاء اسرائيل منذ زيارته القدس، وذلك رغم موافقة الحزب على القرار الدولي ٢٤٢ ومؤتمر جنيف.

الناصريون: نسبة إلى شخص الرئيس جمال عبد الناصر. تنظموا منذ قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في ثلاثة تنظيمات متوالية: هيئة التحرير، الاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي العربي (راجع ما سبق ذكره بصددها).

نظريًا، استند الناصريون إلى وثيقة مميزة حملت توقيع عبد الناصر، وهي بعنوان «فلسفة الثورة»، وصدرت طبعتها الاولى عام ١٩٥٣؛ وكذلك إلى وثيقة نظرية ثانية تحمل إسم «الميثاق»، وصدرت عام ١٩٦٢. والوثيقتان تؤكدان على أن «الناصرية» تقدّم «العملي على النظري»، وتحرص على الاهتداء بهدي التجربة والممارسة لأن من شأن منهج التجربة والخطأ أن يقود «نحو وضوح فكري يضع التصميم الهندسي لبناء المجتمع المدني الذي نريده...». فالناصرية ليست مذهبًا نظريًا بقدر ما هي جسم عملي وحركة تاريخية ارتبطت بشخص قائدها وبخطبه وأقواله ومواقفه وإجراءاته السياسية وممارساته.

«وربما كان أهم تطور طرأ على ماهية الناصرية نظريًا وعمليًا تحولها من «ناصرية مصرية» إلى «ناصرية عربية». وصحيح أن بذرة مثل هذا التطور كانت متضمنة في «فلسفة الثورة» بنظريتها عن «الدوائر الثلاث» للثورة المصرية: الدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية والدائرة العربية، إلا أن مسار الاحداث التاريخي، لا الوعي النظري المسبق، كان هو وراء اكتشاف الثورة الناصرية لبعدها القومي العربي...» (موسوعة السياسة، ج٦، ص٥٤٩).

استمر الناصريون (و«الناصرية») بعد غياب عبد الناصر. فمنذ ١٩٧١ حتى ١٩٧٧، لم يكف الشباب– الجامعي خصوصًا– عن المناقشات التي كان يدعو إليها «لقاء ناصر الفكري» لاتحاد طلاب جامعة عين شمس، وهو اللقاء نفسه الذي انبثقت منه قيادات الناصريين الشبان، والذي تم تخريج دفعات من القيادات الشابة خلال سبع سنوات. وكان في الوقت نفسه بمثابة منبر سنوي لاعلان الموقف الناصري تجاه قضايا مصر و«الوطن العربي». وقد أفادت الحركة الناصرية الشبابية كثيرًا من خلال سيطرتها على «اتحاد طلاب» جامعة عين شمس واستثمارها مناخ عدم قدرة نظام السادات على تأسيس شرعية جديدة غير شرعية عبد الناصر.

أما «نادي الفكر الناصري» فكان من أهم المؤسسات الناصرية في تاريخ الحركة الناصرية الشابة التي خرّجت كوادر متعددة مثّلت (حتى اواخر التسعينات) عصب الحركة الناصرية في مصر. وكان هذا النادي تأسس في جامعة القاهرة؛ ومن أبرز ناشطيه: سمير عزب، سيد الغريب، حمدين صباحي وعبد الله السناوي، وغيرهم. وإضافة إلى «الفكر الناصري»، اهتم النادي بقضية «التنظيم الناصري المستقل». والأمر نفسه تقريبًا برز في مدينة الزقازيق في محافظة الشرقية، حيث اجتمع ما يقرب من ستين كادرًا من الحركة الناصرية في الجامعات المصرية، وتم أصدار (١٩٧٥) «وثيقة يوليو» التي حدّدت للمرة الاولى موقفًا لا لبس فيه من نظام السادات، واصفةً إياه بـ«خيانة مشروع الأمة التحرري والتنموي الوحدوي». ودعت الوثيقة إلى تأسيس «لجان العمل الناصري» في كل المواقع الشعبية، وتشكلت سكرتارية مركزية من د. سيد الغريب، وأمين اسكندر، ويونس عبادي. وشاركت «لجان العمل الناصري» في انتفاضة كانون الثاني ١٩٧٧، وكانت فاعلة فيها. ونجح بعض العناصر القيادية من الحركة الناصرية في الإفلات من الملاحقات الأمنية، ونضج، على يدهم، تصور جديد للحركة الناصرية، قوامه انها مرحلة نضال سرّي، والعمل في الساحات العربية إضافة إلى الساحة المصرية الأساسية، بهدف قيام «حزب ناصري» يستفيد من سياسة «التحول إلى التعددية السياسية». وقد دخل بعض فاعليات الحركة الناصرية بقيادة كمال رفعت حزب «التجمع التقدمي الوحدوي» تحت قيادة خالد محي الدين. لكن الشباب الناصري تمسك بالاستقلالية وبالمطالبة باقامة تنظيم ناصري مستقل. وفي ١٩٧٨، تمّ اعتقال بعض قيادات الحركة الناصرية الشابة على ذمة أنهم عاكفون على تأسيس «التنظيم الشعبي الناصري»، وكان على رأس المعتقلين حمدين صباحي. «وظلت مسيرة النضال الجماهيري لنيل شرعية للحركة الناصرية تتراوح بين تقديم الإخطار بتأسيس حزب مرورًا برفع قضايا امام المحاكم انتهاء بدخول البعض حزبي العمل والتجمع كنافذة للعمل الشرعي لحين حصول التيار الناصري على حزبه» (امين إسكندر، «الحياة»، ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٧).

الاحزاب في عهد الرئيس الحالي حسني مبارك (١٩٨١–٢٠٠٢)

حزب ناصري: في ١٩٨١، خرجت قيادات الناصريين ايام عبد الناصر (الحرس القديم) من السجن: علي صبري، سامي شرف، محمد فائق، فريد عبد الكريم، وخرج قبلهم شعراوي جمعة وضياء الدين داود. وفي الحوار الذي بدأه الجيل الناصري الشاب، يتقدمه حمدين صباحي، مع القادة القدماء الخارجين من السجون (الحرس القديم)، حول تأسيس حزب ناصري جامع للتيارات الناصرية، نشب خلاف بين المدرستين، القديمة والجديدة، أعاق كل اتفاق لتأسيس حزب ناصري جامع لتيارات الحركة الناصرية كافة.

وفي سياق المداولات، اتفق الفريقان على اختيار وكيل قانوني للمؤسسين؛ فوقعوا على فريد عبد الكريم. وحين وافق هذا الأخير بدأت للمرة الاولى التجربة التنظيمية التي جمعت حساسيتين: حساسية ناصريي العهد الناصري، وحساسية الشبان ناصريي العهد الساداتي. وبدأ هؤلاء الاخيرون جمع التوكيلات من مصر كلها.

لكن مع انعقاد اللجنة العامة الاولى ظهر التباين بين الجيلين، بسبب أن الجيل القديم أصرّ على تمثيل الجيل الجديد بعضوين فقط في الأمانة العامة. وفي سياق الخلاف، تقدم أحد الناصريين، كمال أحمد، بطلب لتأسيس حزب ناصري آخر (سيّما وأن الحزب الذي تقدم بترخيصه قبلًا فريد عبد الكريم كان قد بدأ بالترهل). وكان جيل الشباب، يتقدمهم حمدين، مع أي ترخيص يحوزه ناصري. ثم تم التقدم، مرة أخرى، بطلب تأسيس حزب ناصري. واتفق شيوخ الناصريين برعاية علي صبري على هذه الخطوة التي أخفوها عن الشبان، كما اختاروا ضياء الدين داود وكيلًا للحزب المنوي (قدّم داود الطلب في ٥ ايار ١٩٩١، وجرت الموافقة عليه بموجب حكم قضائي في ١٩٩٢).

«وحصلت الموافقة الرسمية على الحزب الذي يفترض أن يقوده داود، فقال الشبان: ما دام هذا الحزب هوالذي قُبل، فليكن. أما الفكرة التي تبلورت وحظيت بتوافق ضمني، فأن يكون ضياء الدين داود رئيسًا وحمدين أمينًا عامًا... وما إن انعقد مؤتمر الحزب حتى تراجع التقليديون، فيما اتفق الشبان على ألا يترشح حمدين ضد ضياء، وأن يُترك الحزب ينمو (...) وانقضت اربع سنوات: في اللجنة المركزية الاغلبية للشبان، وفي الأمانة العامة ٤٠٪، أما في المكتب السياسي فظلوا لا أحد، إلى أن دخل حمدين وأمين اسكندر على أثر فصل أحد اعضائه (المكتب السياسي) ووفاة ثان (...) وفي مقابل الدور الشعبي (الذي برز به الحزب على يد الشبان، والذي بدا جليًا في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥)، انفجر الحزب الناصري تمامًا. ففي مؤتمر اللجنة المركزية في الاسكندرية عام ١٩٩٥، خرجت الخلافات إلى العلن، وكانت تجميدات وإقصاءات مهّدت لفكرة المشروع الجديد. وفعلًا تقدم حمدين وأمين باستقالتيهما من كل المواقع في الحزب، داعيين إلى هذا الجديد الموعود» (حازم صاغية، «الحياة»، ١٨ شباط ١٩٩٧).

(استمر الخلاف بين الناصريين القدماء والناصريين الشباب، واستمر الحزب الناصري الواحد والجامع غائبًا. وبلغ حماس الشباب لتوحيد الحركة الناصرية في حزب واحد حدًا دفع بعضهم، في تموز ٢٠٠٢ وفي أجواء التحضير للاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة يوليو ١٩٥٢، للتجمهر أمام المقر المركزي للحزب الناصري والتهديد بتفجيره اذا لم تستجب قيادة الحزب مطالبهم باعادة توحيد الحركة الناصرية وإلغاء نتائج الانتخابات الداخلية «المزورة»).

الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم منذ ١٩٧٧):
كان الرئيس السابق، أنور السادات، قد أنشأ ما سماه «المنابر»: يمين ووسط ويسار. وقد دخلت هذه المنابر انتخابات ١٩٧٦. وعندما افتتح السادات الدورة الجديدة لمجلس الشعب في تلك السنة، قال للنواب إنه قرر تحويل المنابر إلى احزاب سياسية لأنه رآها جميعًا تخوض الانتخابات على أسس حزبية. وكان السادات اختار لنفسه منبر الوسط واصبح داعيًا له. واتخذ «منبر الوسط» إسمًا جديدًا لنفسه هو «حزب مصر» رافعًا شعار «مصر أولًا ومصر أخيرًا». واختار السادات رئيس وزرائه في ذلك الوقت، ممدوح سالم، ليرأس «حزب مصر».

جمال مبارك، نجل الرئيس حسني مبارك، في الجلسة الختامية لمؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي (١٨ ايلول ٢٠٠٢).

والمعروف أساسًا عن ممدوح سالم انه رجل أمن أكثر منه رجل سياسة.

وتحول منبر اليمين ايضًا إلى «حزب الاحرار» وعهد برئاسته إلى مصطفى كامل مراد. أما منبر اليسار فقد اختار لنفسه إسم «حزب التجمع الوحدوي الاشتراكي» ورأسه خالد محي الدين، وهو واحد من الاعضاء القدامى في مجلس قيادة الثورة (راجع بصدده آنفًا).

«ولم يلبث السادات بعد قليل—وإزاء التحديات الجديدة— ان وصل إلى نتيجة مؤداها ان الموقف يحتاج إلى علاج آخر لا يقوى عليه حزب مصر ولا رئيسه ممدوح سالم. وهكذا أعلن فجأة عن اعتزامه العودة شخصيًا إلى ما أسماه «الشارع السياسي». وهكذا أعلن انه سيبدأ حزبًا جديدًا تحت إسم «الحزب الوطني». ولم يكن هذا حزبًا جديدًا، وإنما كان حزبًا قديمًا أعيد بعثه مرة أخرى. كان إسم الحزب يمثل معنى مقصودًا. كان القصد هو العودة إلى الوراء سبعين سنة، إلى أيام مصطفى كامل ومحمد فريد. لقد تمّ القفز فوق مرحلة سعد زغلول، والوفد، وعبد الناصر، وتجربته، ورجعت الامور مرة أخرى إلى أيام مصطفى كامل الذي كان يمثل المرحلة الرومانسية المبكرة في الوطنية المصرية...» (محمد حسنين هيكل، «خريف الغضب»، ص٢٦٢–٢٦٣).

وما كاد السادات يعلن عن إنشائه للحزب الجديد تحت رئاسته حتى سارع كل أعضاء حزب مصر إلى الوقوف وراءه تحت راية حزبه الجديد، الحزب الوطني الديمقراطي، الذي بات هو الحزب الحاكم، ولا يزال، ويرأسه رئيس الجمهورية.

في ايلول ٢٠٠٢، عقد الحزب مؤتمره العام الثامن بمشاركة نحو ٦ آلاف عضو. فجدّد انتخابه الرئيس حسني مبارك رئيسًا للحزب. ومن أبرز مناقشات المؤتمر ما قدّمه جمال حسني مبارك من أفكار التطوير والتغيير، منتقدًا «الحرس القديم» الذي كان يعارض التعديل، ومطالبًا بدفع العناصر القيادية الشابة لتولي مواقع المسؤولية في التشكيلات الحزبية المختلفة من خلال مجلس للسياسات يتألف من خبراء في المجالات كافة (٢٠٠ عضو)، وقد انتخب جمال أمينًا لهذا المجلس. ورأى مراقبون ودارسون أن ما أسفر عنه المؤتمر هو عملية إصلاح كبرى وانطلاقة جديدة للحزب، وذهب البعض إلى حد اعتبار نتائج المؤتمر الثامن وكأنها «إعادة تأسيس للحزب الوطني الديمقراطي».

خريطة الاحزاب السياسية حتى اواخر ١٩٩٨:
يمكن التمييز بين مجموعتين من الاحزاب المصرية حتى اواخر ١٩٩٨: الاحزاب الاساسية والاحزاب الهامشية، وعددها جميعًا ١٤ حزبًا:

إلى جانب الحزب الحاكم (الوطني الديمقراطي) هناك ستة احزاب معارضة يمكن اعتبارها أساسية:

– أقدمها هو حزب «التجمع» برئاسة خالد محي الدين، الذي نشأ منبرًا داخل التنظيم الواحد (الاتحاد الاشتراكي) في العام ١٩٧٤، ثم صار حزبًا مع تحويل المنابر إلى احزاب في العام ١٩٧٦. وهو حزب يساري بدأ بتحالف بين تيارات ماركسية وناصرية، ثم غلب عليه الطابع الماركسي. أما التفاعلات الاخيرة في داخله (خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي) فتدفعه في اتجاه اشتراكي ديمقراطي.

– حزب «الوفد» برئاسة فؤاد سراج الدين، الذي أعيد تأسيسه عام ١٩٧٨، ويعبّر عن اتجاه وطني ذي طابع ليبرالي، ويُعتبر امتدادًا لحزب الوفد الذي قاد الحركة الوطنية في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى وحتى ثورة ١٩٥٢. عقد الوفد مؤتمرًا عامًا (حزيران ١٩٩٦) ثبّت زعامة فؤاد سراج الدين له. ومن المطالب التي يتقدم بها حزب الوفد تعديل المادة الدستورية التي تجيز انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من ولايتين، وبانتخاب نائب لرئيس الجمهورية، ومنح مجلس الشعب حق سحب الثقة من الحكومة. ومن مواقف الوفد معارضته الشديدة للناصريين.

– حزب «العمل»، ونشأ امتدادًا متطورًا لحركة «مصر الفتاة» الراديكالية التي لعبت دورًا في الحركة الوطنية قبل ثورة ١٩٥٢، ولكنه اتجه تدريجيًا نحو الاسلام السياسي معبرًا عن توجه فيه يختلف عن «الاخوان المسلمين».

– الحزب «الناصري»، برئاسة ضياء الدين داود، ويعتبر الرابع بين أحزاب المعارضة الاساسية (راجع أعلاه: «حزب ناصري»).

– حزب «الوفاق القومي»، حصل على رخصة لممارسة نشاطه عام ٢٠٠٠ بقرار من لجنة الاحزاب التي اعتبرته متميزًا عن بقية الفاعليات السياسية. لكن اللجنة عادت لتجميد نشاطه بعد اقل من عام على السماح له بالعمل السياسي. ويضم الحزب في قيادته كوادر ناصرية من أنصار الراحل فريد عبد الكريم، سبق لهم ان انشقوا عن الحزب الناصري بقيادة ضياء الدين داود. وفي مطلع تموز ٢٠٠٢، ألغت محكمة مصرية قرار لجنة الاحزاب تجميد حزب «الوفاق القومي» وقررت السماح له بممارسة نشاطه وإعادة إصدار صحيفته.

– حزب «الاحرار» الذي صار مجمدًا فعليًا عقب احتدام الصراع على رئاسته في ايلول ١٩٩٨. وكان واحدًا من احزاب المعارضة الرئيسية، وكان تأسس برئاسة مصطفى كامل مراد، مثله مثل حزب «التجمع»، منبرًا داخل التنظيم الواحد (الاتحاد الاشتراكي)، ثم تحول إلى حزب قاد المعارضة لفترة قصيرة قبل ان يتراجع دوره تدريجيًا.

واستكمالًا لهذه الخريطة الحزبية، تأتي الاحزاب الثمانية التالية، وهي بصورة عامة على هامش النظام الحزبي، وتعتبر مجهولة لدى كثر من المثقفين والسياسيين وليس فقط في أوساط الجمهور. وهي أقرب إلى تجمعات شللية لم يجتذب أي منها عضوية شخصية سياسية يعتّد بها. وهي لا تعبّر، باستثناء حزبي «الخضر» و«مصر الفتاة الجديد» في ايامه الاولى في مطلع تسعينات القرن العشرين، عن اتجاهات سياسية واضحة.

وحصلت جميع هذه الاحزاب الصغيرة والهامشية على الترخيص بموجب احكام قضائية خلال النصف الاول من عقد التسعينات (١٩٩١–١٩٩٥)، باستثناء حزب «الأمة» الذي حصل على حكم بتأسيسه في العام ١٩٨٣.

وهناك ايضًا حزب «التكافل الاجتماعي» برئاسة د. أسامة شلتوت، والحزب الاتحادي الديمقراطي، برئاسة ابراهيم ترك، الذي نشأ متميزًا بدعوته إلى التكامل مع السودان، وحمل إسمًا مماثلًا لأحد الحزبين السياسيين في السودان، ولكنه لم يمارس أي نشاط جاد في هذا المجال (التكامل مع السودان) أو سواه من المجالات السياسية.

حزب آخر، أدت مشاكله الداخلية إلى تجميده كليًا، فأصبح هامشيًا رغم انه كان الحزب الحاكم في سنوات ١٩٧٦–١٩٧٨، أي قبل أن يؤسس الرئيس السادات الحزب «الوطني»، وهو «حزب مصر العربي الاشتراكي» برئاسة جمال ربيع. مع دمج السادات للحزبين، حزب مصر والحزب الوطني، انبرى عدد محدود من قادة حزب «مصر» لرفض الاندماج، ولجأوا إلى القضاء الذي حكم لمصلحتهم في العام ١٩٩١. وتفرغ رئيس الحزب لنزاع قضائي مع الحزب الوطني على المقرات التي كانت للأول ثم آلت إلى الثاني، وهي كانت اصلًا تابعة للتنظيم السياسي الواحد.

تبقى أربعة أحزاب، ظل أولها (الحزب الشعبي الديمقراطي) مجمدًا منذ تأسيسه إلى العام ١٩٩٧ بسبب النزاع على رئاسته. وما زال ثانيها (حزب مصر الفتاة الجديد) مجمدًا بسبب نزاع مماثل وصل عدد أطرافه إلى ١١ متنازعًا. وتمّ، في ١٩٩٨، الوصول إلى اتفاق لتسوية نزاع على رئاسة حزب «الخضر»، كان هذا الخلاف قد أدى إلى تجميده لأكثر من ست سنوات عقب تأسيسه بحكم قضائي في نيسان ١٩٩٠. ومثل هذا النزاع عاشه ايضًا حزب «العدالة الاجتماعية» في نيسان ١٩٩٨.

خريطة الاحزاب وفق نتائج الانتخابات البرلمانية أواخر ٢٠٠٠: رسمت نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة (اواخر العام ٢٠٠٠) خريطة جديدة للقوى السياسية داخل مجلس الشعب اتسعت فيه رقعة المعارضة، في مقابل احتفاظ الحزب الوطني الحاكم بغالبية كاسحة، وتمكن جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة من دخول قبة البرلمان بـ ١٧ نائبًا، وإثنين من الاسلاميين المستقلين، إضافة إلى ٢٦ معارضًا حزبيًا وخمسة ناصريين مستقلين. الحزب الوطني الحاكم حصل على ٣٨٨ مقعدًا من أصل ٤٤٤ مقعدًا مخصصة للاعضاء المنتخبين، إذ يعين الرئيس مبارك عشرة أعضاء. ونالت احزاب المعارضة ١٦ مقعدًا والمستقلون ٣٨.

وتصدر حزب الوفد (بزعامة فؤاد سراج الدين) زعامة أحزاب المعارضة بعد فوزه بسبعة مقاعد. وتلاه التجمع اليساري بحصوله على ستة مقاعد بزيادة مقعد عن البرلمان السابق. وحصلت الحركة الناصرية على سبعة مقاعد منها مقعدان للحزب الناصري وخمسة للناصريين المستقلين.

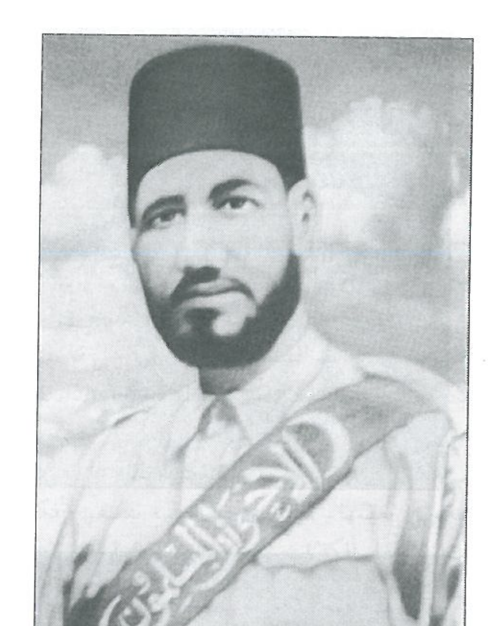
وأبرزت دلالات النتائج استمرار سيطرة الحزب الوطني الحاكم على القرار في البرلمان، لكنه سيواجه كتلتين معارضتين مؤثرتين: اسلامية ويسارية–ناصرية، في حين جاءت الكتلة الليبرالية الممثلة لحزب الوفد في مرتبة ثالثة.

ونال الاقباط، للمرة الاولى منذ أكثر من خمسين عامًا، ثلاثة مقاعد بالانتخاب حصل عليها وزير الاقتصاد د. يوسف بطرس غالي، ومرشح حزب الوفد منير فخري عبد النور، والمستقل رجل الاعمال رامي كلح. إلا أن هذه النسبة جاءت متواضعة مقارنة بأعداد المرشحين من الاقباط والتي وصلت إلى ٧٥ مرشحًا.

وحققت المرأة زيادة طفيفة للغاية في تمثيلها حيث احتلت سبع سيدات مقاعد في البرلمان بزيادة مقعدين على البرلمان السابق، ومنهن أربع سيدات من الحزب الوطني الحاكم، وثلاث مستقلات. وكان عدد المرشحات بلغ ١٩٩ سيدة، منهن ٢٣ عن الاحزاب والباقيات مستقلات.

جماعة «الإخوان المسلمين» وجماعات إسلامية أخرى

نشأة جماعة «الاخوان المسلمين»: ولدت هذه الجماعة على يد مؤسسها حسن البنا يوم ٢٨ آذار ١٩٢٨ (في الوقت الذي كان فيه حزب الوفد زاخمًا وقائدًا للحركة الوطنية المصرية). وهناك خلاف بين الإخوان حول تحديد يوم ولادة الجماعة: البعض يقول بوجوب اعتماد التقويم الهجري، أي في شهر ذي القعدة العام ١٣٤٧ هجرية، وآخرون يرون أن التقويم الميلادي هو المعمول به سيما في مصر وأن المؤرخين والباحثين اعتمدوا يوم ٢٨ آذار ١٩٢٨.



حسن البنا.

انتقلت دعوة الجماعة، منذ التأسيس وإلى سنوات قليلة، من مدينة الاسماعيلية إلى القاهرة. وكانت البداية في اجتماع حسن البنا في منزله مع ستة من «إخوانه» هم حافظ عبد الحميد وأحمد المصري وفؤاد ابراهيم وعبد الرحمن حسب الله واسماعيل عزت وزكي المغربي. وكان هؤلاء تأثروا بخطبه ودروسه الدينية التي كان يلقيها في مقاهي الاسماعيلية. وفي ذلك الاجتماع قرر البنا وإخوانه الستة تأسيس جماعة تهدف إلى «إنقاذ الوطن والدين والأمة».

تركزت حركة البنا، بين ١٩٢٨ و١٩٣٨، على التعريف بالجماعة والدعوة لها وتكوين هياكلها واختيار أنصارها، فتنقل ما بين الاسماعيلية والسويس وبور سعيد والقاهرة التي استقر فيها العام ١٩٣٢.

في القاهرة، بدأ البنا في عقد المؤتمرات العامة للجماعة، فعقد المؤتمر الاول في ايار ١٩٣٢، وأعقبه الثاني بعد شهور قليلة، والثالث في آذار ١٩٣٥، والرابع في ١٩٣٧. وأصدر البنا، خلال هذه السنوات، مجلتي «الإخوان المسلمون» و«التنوير»، إضافة إلى عدد من الرسائل والنشرات.

نمو سريع، «نظام خاص» وتناقضات: استفاد البنا من انشغال الانكليز والحكومة المصرية في اندلاع الحرب العالمية الثانية وأحداثها. فاستكمل البنى التنظيمية داخل مصر وخارجها، وعقد مؤتمرًا سياسيًا للجماعة، وأنشأ لها «النظام الخاص»، وترشح مرتين (بعد انتهاء الحرب) ليخوض الانتخابات. فوصلت الجماعة إلى كل مدينة وقرية في مصر، ومعها «النظام الخاص»، أي الجناح العسكري السري، الذي حدّد له البنا مهمات «قتل الصهاينة وأتباعهم»، وتوجيه عمليات ضد أعداء الله «مباغتة لهم من دون اعلان أو إنذار» وأسند البنا قيادة النظام الخاص إلى عبد الرحمن السندي (طالب في كلية الآداب لم يكن تعدى الحادية والعشرين).



سيد قطب.

يرى البعض أن البنا أقدم على اتخاذ قرار انشاء النظام الخاص استجابة لآراء بعض المتشددين بعد أن تعرضت الجماعة لأول انشقاق، وذلك حينما أعلن عدد من الاعضاء رفضهم عزم الاخوان المشاركة في الانتخابات البرلمانية، باعتبار أنها تقليد غربي بعيد عن تقليد «الشورى» الاسلامي، كما اعترضوا على قبول الجماعة معونات مالية من الحكومة باعتبار أنها أموال «جمعت من ضرائب الملاهي والحانات والمراقص»، وذهبوا في نقدهم إلى حد

أن الجماعة باتت تجمع «كل المتناقضات»، فأعلنوا انشقاقهم منشئين لأنفسهم جماعة أخرى أطلقوا عليها إسم «جماعة شباب محمد».

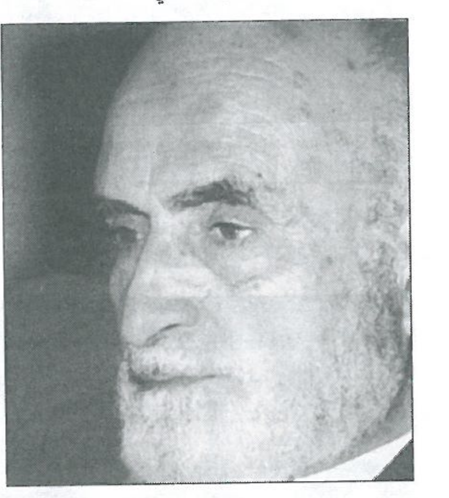
ونفذ الجهاز الخاص عمليات عنف واغتيال: إلقاء قنابل في الاسكندرية، اغتيال القاضي أحمد الخازندار (آذار ١٩٤٨) الذي دفع رئيس الوزراء آنذاك محمد فهمي النقراشي إلى إصدار قرار بحل الجماعة، اغتيال النقراشي نفسه. ورغم أن البنا استنكر حادثتي الخازندار والنقراشي، فإن الجماعة ظلّت موسومة بالعنف الذي ذهب ضحيته البنا نفسه في ١٢ شباط ١٩٤٩.

المرشد حسن الهضيبي: غاب البنا وتنظيم الجماعة من دون ضوابط تنظيمية تحدّد خلافته. فعاشت الجماعة نحو ثلاث سنوات دون قائد يضبط حركتها إلى أن وقع الاختيار على المرشد الثاني حسن الهضيبي في ١٩ تشرين الاول ١٩٥١. فورث تركة مثقلة: قرار الحل، مساءلات قانونية، سجون، وخصوصًا استفحال تأثير «الجهاز الخاص» الذي تحول إلى تنظيم داخل الجماعة وخارجها في آن. وربما كانت المعضلة الاولى عند الهضيبي انه لم يكن عنصرًا فاعلًا في قيادة الجماعة أيام البنا، لكن ذلك ربما كان السبب الرئيسي لاختياره كحل وسط بعدما عجز قادة الاخوان المؤثرين عن اختيار أحدهم.

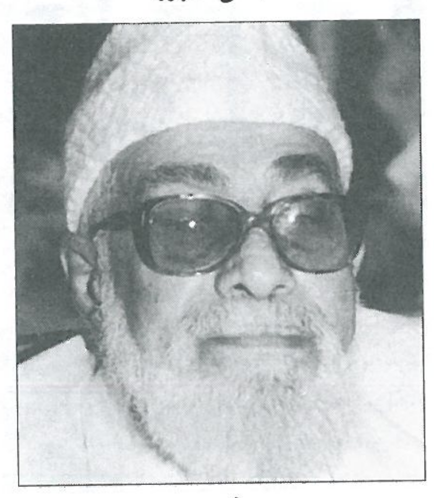
وجد الهضيبي أن على رأس مهامه، وهو رجل قضاء يرفض العمل السري، ان يحل معضلة الجهاز الخاص، ثم التغلب على باقي المشاكل الداخلية لتنظيم الجماعة.

وُفّق الهضيبي في نسج علاقة ودية مع نظام ثورة ١٩٥٢ في بداية عهدها، وفُتح ملف التحقيق في قضية اغتيال المرشد الاول حسن البنا، كما استُثني الاخوان من قرار حل كل الاحزاب السياسية. لكن الهضيبي، عندما شاء أن يفصل رموز «الجهاز الخاص» تبدّت له صعوبة معرفة أسمائه، كما وقع في رهان خاسر هو مساندته لمحمد نجيب في صراع هذا الأخير مع عبد الناصر، ثم كانت حادثة المنشية (محاولة اغتيال عبد الناصر). فحلّت الجماعة، وحُكم على ستة منهم بالاعدام من بينهم الهضيبي وقد خُفف الحكم عليه وحده فقط، فيما ازدحمت السجون بـ«إخوانه».

حسن الهضيبي.



مصطفى مشهور.



حامد أبو النصر.

سجالات فكرية في السجون (١٩٥٤–١٩٧١)، سيّد قطب: «إخوان البيوت»، أي الذين أفلتوا من قبضة عبد الناصر سواء بالهجرة إلى الخارج أو بالتستر في الداخل، غاصوا في العمل السري. أما «اخوان السجون» فماجوا في تفاعلات عدة، خصوصًا منهم عناصر الجهاز الخاص الذين اعتبروا الهضيبي دخيلًا، وأعادوا تنظيم نفوسهم بعيدًا عنه. وكان مصطفى مشهور وأحمد حسنين وغيرهما يسعون إلى تقسيم النفوذ والمسؤوليات. فنجحوا في عسكرة التنظيم.

وقد أدى ازدحام السجون بأعضاء الجماعة إلى بروز اتجاهين: الاول يدعم الهضيبي ويرى أن الرد على ما حدث لا يكون باللجوء إلى الصدام مع السلطة وإنما بالدعوة إلى الاسلام بالموعظة الحسنة. والثاني ظهر مع بروز نجم سيّد قطب، الذي ابتنى لنفسه مدرسة فكرية تقوم على مبادىء مخالفة، في بعضها، لمبادىء حسن البنا نفسه. وأفكاره غدت لاحقًا أفكارًا مشتركة بين غالبية الجماعات الاسلامية، وعلى رأسها «الجماعة الاسلامية» و«جماعة الجهاد». واعتبر قطب ان النظام الاجتماعي يعيش «وضعية جاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الارض». وكفّر قطب بذلك السلطة والحاكم. وسرعان ما وجدت أفكار قطب أتباعًا كان على رأسهم عبد الفتاح اسماعيل، كما وجدت استجابة لدى بعض الاخوان داخل السجون، وبدا أن تنظيمًا جديدًا سيولد فيما تشكلت خيوط أول فصيل إسلامي من فصائل الجهاد.

وتنبهت السلطات إلى خطورة الوضع الجديد، خصوصًا بعد إطلاق قطب في بداية ١٩٦٥. فألقت القبض عليه مرة ثانية (في آب من العام نفسه)، وانتهى التنظيم قبل أن يجد الفرصة للانتشار بعد اعدامه واعدام اسماعيل إثر محاكمتهما في المحكمة العسكرية.

وعلى الجانب الآخر كان الهضيبي، ومعه باقي قادة الاخوان الذين عُرفوا بالاعتدال وبمماشاة النظام العام، يبذلون الجهد للتصدي لأفكار سيّد قطب. فألفوا كتابًا حمل عنوان «دعاة لا قضاة» فنّدوا فيه أفكار «المتطرفين الجدد» الذين يطالبون بحمل السلاح ومقاومة السلطة.

الاخوان في عهد السادات: ما إن تولى السادات مقاليد الحكم حتى أطلق الاخوان من السجون. فظلت الجماعة طوال نحو عشر سنوات (١٩٧١–١٩٨٠) تمارس نشاطًا علنيًا شبه رسمي دون ان تكون في حاجة إلى قرار أو ورقة تمثل صك الشرعية، وقد جعلت سنوات السجن الطويلة من رجال «الجهاز الخاص» (البعض يسمّيه «النظام الخاص») الأقدر على بسط النفوذ والسيطرة على مقاليد الامور في الجماعة.

وجاءت وفاة الهضيبي (١١ آب ١٩٧٣) لتنهي مقاومة المعتدلين داخل جماعة الاخوان. ففرض «الجهاز الخاص» توجهاته تمامًا حتى انه أجبر «الاخوان» على قبول عدم الاعلان عن خليفة للهضيبي في منصب «المرشد»، وفرضوا شخصًا لم يعلنوا عن إسمه كـ«مرشد سري»، بذريعة الظروف الأمنية وحفاظًا على وحدة الصف.

وظلّ «الاخوان» نحو ثلاث سنوات من دون مرشد معروف للجميع. وصار الوضع في الداخل يقوم على ان رجال «الجهاز الخاص» اصبحوا بديلًا عن الهيئة التأسيسية للتنظيم، وكذلك مكتب الارشاد الذي ضم في غالبيته رموز «الجهاز (النظام) الخاص».

إلا أن التذمر الذي ساد أوساط الاخوان اعتراضًا على مسألة المرشد السري، أجبر المهيمنين على مقدرات أمورهم على عقد مؤتمر في القاهرة في نهاية ١٩٧٦ حضره عمر التلمساني. وتحدثت اوساط في الاخوان في حينه ان حضوره كان تمهيدًا لإنهاء بدعة المرشد السري. وبدا أن طبيعة التلمساني وهدوءه وحرصه على البعد عن الخلافات وتحاشي الصدام مع الآخرين كان من الاسباب التي جعلت الرجال المتشددين المهيمنين على جماعة الإخوان يختارونه مرشدًا ليكون واجهة امام الاعضاء كما امام الحكومة. واستفاد التلمساني من مناخ الحرية المعطاة للاخوان لإعادة إصدار مجلة «الدعوة»، والانفتاح على الحركة الطلابية.

السادات أطلق المارد الذي قضى عليه («الجماعة الاسلامية» و«الجهاد»): كانت الجامعات تموج بنشاط طلابي اسلامي محموم وصل إلى درجة أن غالبية اتحادات الطلاب في الجامعات المصرية غدت تحت سيطرة الاخوان. وبدا التنافس على أشده بين الاخوان وأتباع سيّد قطب من أصحاب فكر «الجهاد».

تأسست «الجماعة الاسلامية» من عدد من هؤلاء (أتباع سيّد قطب)، وكانت غالبيتهم من الصعيد (كرم زهدي وناجح ابراهيم وصلاح هاشم وعاصم عبد الماجد)؛ كما تأسس، في الوقت نفسه، تنظيم «الجهاد» على يد محمد عبد السلام الذي فاز بعدد آخر من أتباع سيّد قطب (صالح جاهين وعباس شنن وأيمن الظواهري– وهذا الأخير كان من بين أكثر البارزين الاسلاميين إلى جانب زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن).

وانضم إلى عضوية الجماعة أغلب قادة الحركة الطلابية وعلى رأسهم عصام العريان وعبد المنعم ابو الفتوح وابو العلا ماضي وحلمي الجزار.

ورغم حالة الوئام بين الجماعة والسادات، إلا أن التيار الجارف ضد زيارته اسرائيل وضد اتفاقيات كامب دافيد والاعتراف باسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية واتجاه التطبيع معها، وما حوته مجلة «الدعوة» من هجوم شديد على هذه السياسة التي انتهجها السادات، ومعها تصريحات التلمساني، عملت جميعًا لغير صالح «علاقة الوئام» هذه، خصوصًا بعدما بدأ بعض الاسلاميين، من أعضاء «الجهاد» و«الجماعة الاسلامية» تحركات تنذر بهبوب عواصف العنف الاسلامي. ولم يفرّق السادات بين «الاخوان» وبين التنظيمين الاسلاميين الجديدين «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد». فشملت قراراته التي أصدرها في ايلول ١٩٨١ عددًا من قادة الاخوان كان على رأسهم التلمساني نفسه. إلا أن «الجهاد» كان عاكفًا، وعلى وجه السرعة، على تحضير خطة لاغتيال السادات، ويأمل في انتفاضة شعبية على أثرها. وقد تمكن من تنفيذ هذا الاغتيال، في ٦ تشرين الاول، لكن شيئًا من الانتفاضة الشعبية لم يحدث.

في عهد الرئيس الحالي حسني مبارك: جرت المحاكمات، ونفذ حكم الاعدام بالمسؤولين في حادث الاغتيال (راجع النبذة التاريخية)، واستمرت جماعة الاخوان محظورة قانونًا وناشطة سرًا. واستمر عمر التلمساني مرشدًا للاخوان حتى وفاته في ٢٢ ايار ١٩٨٦، فيما آلت أمور الاخوان الفعلية إلى «التنظيم الخاص» (أو «الجهاز الخاص»، أو «النظام الخاص») في حين انشغل التلمساني بأن يكون على صلة مباشرة مع أقطاب الحكومة.

تولى محمد حامد أبو النصر منصب المرشد العام لجماعة الاخوان (الرابع بعد المؤسس حسن البنا، وحسن الهضيبي، وعمر التلمساني)، وأشهر من برز إلى جانبه المستشار المأمون الهضيبي ونائبي المرشد العام مصطفى مشهور وأحمد الملط. وحامد ابو النصر واحد من الرعيل الاول الذي ضُمّ إلى الاخوان على يد المؤسس حسن البنا.

وكان معنى اختيار ابو النصر لهذا المنصب ان أفكار الاخوان الداخلية تتجه إلى التغيير في ضوء ميل اعضاء «التنظيم الخاص» إلى السيطرة على الجماعة وإضفاء مزيد من السرية على عملها، وفي ضوء عدم إمكان عقد اجتماع للهيئة التأسيسية تستطيع خلاله انتخاب اعضاء مكتب الارشاد. ولهذا فإن تفكير كبار قادة الاخوان استقر على أن يعين نائبان للمرشد العام– وهو منصب مستحدث– سيكون من حق أحدهما ان يتولى منصب المرشد العام في حال غياب ابو النصر. وهذان النائبان هما، كما ذكرنا، مصطفى مشهور وأحمد ملط.

مشهور والملط والخطيب: وبدأ تنفيذ هذه الصيغة فعليًا في ضوء غياب ابو النصر عن الساحة لدواعي صحية. فأدار عجلة العمل اليومي الحاج مصطفى مشهور، الذي كان عضوًا قياديًا في «النظام الخاص». وفي ايام عمر التلمساني كان منوطًا بمشهور القيام ببعض الاعمال الدولية في المانيا وماليزيا. وأقام في مصر رغم أن إسمه كان في قائمة الذين اشتركوا بين فصائل المجاهدين الأفغان عام ١٩٨٩. وعُرف عن مشهور أنه كتب «خطة التمكين» في عداد إرشاداته، وفيها «إننا نعد أنفسنا للحكم بعد ١٥ عامًا». وقد نأى مشهور بنفسه عن مشاكل العمل السياسي اليومي، ولم يتورط في التوقيع على بيان ضد الحكومة أو الدخول في نزاع مع الاحزاب في مصر.

نائب المرشد الثاني أحمد الملط، طبيب وظّف مهنته في خدمات طبية لكسب الأنصار.

ويأتي، قبل هؤلاء الثلاثة الهضيبي ومشهور والملط، من حيث الأهمية القيادية، شخصان هما الشيخ أحمد حسنين والشيخ عبد الله الخطيب الذي هو فقيه أزهري ويمارس دورًا مهمًا في «مركز الدراسات والبحوث الاسلامية» التابع للاخوان. وهو المركز الذي أصدر، في ١٩٩٤، ما يشبه الفتوى التي تبيح لجماعة الاخوان حرية اعلان نفسها في إطار حزب سياسي رسمي يقر بالدستور. إذ كان أحد المآخذ التي يبرّر بها البعض «رفض الاخوان في المجتمع المصري» وهو انهم لم يقبلوا بمنطق تعدد الاحزاب أو تداول السلطة أو قبول مبدأ أن الأمة هي مصدر السلطات وليس «حاكمية الله».

الوضع العام للاخوان حتى ١٩٩٥: بقيت جماعة الاخوان محظورة، وبقي الإخوان أنفسهم رافضين تحولهم إلى «حزب» وإن بدأ بعضهم يفتي في إمكانية التحول. أما السلطة فبقيت من جهتها على النهج اياه إزاءهم: قبضة حديدية وغض النظر السياسي احيانًا خصوصًا لجهة توظيفهم في مواجهة الجماعات الاسلامية الراديكالية (الجماعة الاسلامية، الجهاد،...). فهناك سيف عدم الشرعية القانونية يشهره الحكم غالبًا في مواجهة تجاوزات «الاخوان» للخطوط الحمر في اللعبة السياسية.

والواقع أن الاخوان استوعبوا الرسائل السياسية والامنية، وأبدوا المرونة والاعتدال. فاستطاعوا تحقيق بعض المكاسب: في السجالات حول مؤتمر السكان في القاهرة، حيث فرضوا على الدولة أن تعدل موقفها إزاء بعض القضايا الحساسة في الاوساط التقليدية والشعبية كالاجهاض والعلاقات الحرة والانجاب من خارج مؤسسة الأسرة وتحديد النسل... (والتقوا بذلك مع الكنيسة القبطية والفاتيكان)؛ وكذلك في سيطرة الاخوان على النقابات، وخصوصًا وقوع نقابة المحامين بكل تقاليدها الليبرالية في أيديهم؛ وايضًا في استيعاب جماعة الاخوان، في هياكلها الوسطى والعليا، بعض الكوادر الغاضبة والمعتدلة فدمجتهم في تيارها العريض وأعطتهم الفرص في الظهور وتحقيق المكانة إزاء جمود هيكلي وبيروقراطي في تكوين نخبة الحكم والدولة، كما إزاء احزاب المعارضة الهامشية.

إحالة قادة «الاخوان» على القضاء العسكري (١٩٩٥): ربما كانت هذه «الانجازات» أو هذا «النمو» شكلًا من أشكال تخطي «الخطوط الحمر» المسموح بها للإخوان شرعيًا. فاندلعت مواجهة جديدة بين الحكومة والاخوان. فأصدر الرئيس حسني مبارك، في ٢ ايلول ١٩٩٥، قرارًا بإحالة قضية اتهم فيها عدد من قادة الاخوان على القضاء العسكري لمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية وخوّل القرار الجهات المسؤولة سلطة إحالة اي قضايا أخرى يتهم فيها أعضاء في جماعة الاخوان على القضاء العسكري. ويعني هذا القرار ما يزيد على مئة متهم، على رأسهم النائب السابق د. عصام العريان، الأمين العام المساعد لمجلس نقابة الأطباء.

وتعد هذه المرة الاولى التي يحال فيها أي من المنتمين إلى جماعة الاخوان على القضاء العسكري منذ عام ١٩٦٥، عندما أصدرت المحكمة، في ٢٩ آب ١٩٦٦ حكمًا بإعدام القيادي الإخواني سيد قطب، الذي تعد كتبه مرجعًا رئيسيًا للجماعات الدينية التي تمارس العنف، وخصوصًا «الجماعة الاسلامية» و«جماعة الجهاد».

والقضية التي تناولها قرار الرئيس مبارك تضم قضايا اخرى اتهم فيها عناصر من الاخوان، وهي قضية «تنظيم سلسبيل»، وقضية عرفت باسم «ملحق قضية سلسبيل»، وقضية لجنة الاغاثة الانسانية.

المرشد الخامس، مصطفى مشهور: في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦، توفي المرشد الرابع (الأول كان حسن البنا نفسه) محمد حامد ابو النصر. فحسمت جماعة الاخوان الجدل سريعًا، وأقر مكتب إرشادها اختيار مصطفى مشهور مرشدًا عامًا خلفًا لمحمد حامد ابو النصر. ومع تولية مشهور تبقى القضية المزمنة إياها، أي «جماعة الاخوان المسلمين» محظورة قانونًا، أضف إليها القضية الصعبة والطارئة حديثًا، قضية إحالة د. عصام العريان وعدد آخر من قيادات الجماعة على المحكمة العسكرية (راجع أعلاه). لكن اللافت أن المرشد الجديد بدأ ولايته بالخروج عما هو مألوف وشائع عنه. فبحكم انه رجل العمل السري منذ عضويته في «التنظيم الخاص»، عرف عنه التكتم والميل إلى البعد عن الاضواء، لكنه صرّح بعد ساعات من تثبيته مرشدًا عامًا ان جماعة الاخوان «تعتزم إنشاء حزب سياسي».

نحو الأخذ بـ«الحزب» و«التعددية» و«الانسان»: إضافة إلى ما أعلنه المرشد الخامس مصطفى مشهور (أعلاه)، جاء في كتاب وضعه جمال البنا، شقيق حسن البنا، بعنوان «ما بعد الاخوان المسلمين» (صدر عن دار الفكر الاسلامي، القاهرة، ١٩٩٧) عرضًا لما سماه المؤلف «إعادة صياغة الدعوة الاسلامية تنظيمًا وتنظيرًا» استجابةً لمجابهة التحديات الجديدة. واقترح جمال البنا ثلاث ركائز للدعوة التي أضحت ضرورية حاليًا، وهي: الالتزام بالقرآن من دون فهمه عبر التفاسير التقليدية بل فهمه كما هو وكما نزل؛ والالتزام بالانسان كهدف للاسلام، سعادته ورفاهيته.

وحول هذا الموضوع، الانسان في الاسلام، انتقد جمال البنا بعض الفقهاء الذين جعلوا الانسان مجرد وسيلة لتطبيق فهمهم للاسلام بدلًا من كون الاسلام محققًا سعادة الانسان «كما حدثنا القرآن».

أما الركيزة الثالثة فهي «الزمان»، أي المناخ والبيئة اللذان تتحرك فيهما الدعوة الاسلامية، أي في ظل الثورة العلمية المتسارعة وسقوط الحدود بين الثقافات والمعارف، سواء بين الدول أو بين الأجيال.

ويتناول كتاب جمال البنا ايضًا مسألتين في غاية الأهمية بالنسبة إلى أي حركة اسلامية معاصرة، هما: الانسان غير المسلم في المجتمع الاسلامي فتُفرض له حقوق وواجبات المسلمين نفسها، والمرأة التي يرى المؤلف ان قضية زيّها نالت أكثر مما تستحقه في اهتمامات

الدعاة، لأن المعيار يجب ان يكون التقوى والعمل الصالح وليس الصورة والشكل. وتعرّض المؤلف سريعًا لمسألة الفنون التي اعتبرها جزءًا من نشاط الانسان في هذه الحياة، وانها تتجه لما فيه صالح البشر أو قد تضر بهم، لكنها ليست بطبيعتها مناقضة للاسلام لأنها جزء من فطرة الانسان التي فطر الناس عليها.

أمميات «الاسلام السياسي» الثلاث (مناقشة): تطرقت مجلة «الوسط» إلى هذا الموضوع قبل نحو خمس سنوات ونصف السنة من حدث ١١ ايلول ٢٠٠١ في نيويورك الذي بدأت به مرحلة تاريخية عالمية جديدة («الوسط»، العدد ٢١٩، تاريخ ٨ نيسان ١٩٩٦، ص١٦–٢٤). واستهلت المجلة تحقيقها بالتقديم التالي:

«لا تزال الحركات الاسلامية–متطرفة ومعتدلة– تقاتل وحدها النظام الدولي الجديد الذي بسط جناحيه على العالم إثر انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، وتبحث هذه الحركات، على بعد الشقة بين طروحاتها ومواقفها، سبل القبول والتعايش، كل حسب تفسيره بمعنى «الجهاد». وهي تواجه في المقابل برفض مطلق، عنيف في الغالب، من الآخرين داخل المنطقة الاسلامية وخارجها. وبدا، في اعقاب التطورات المتلاحقة الإخيرة منذ وقوع افغانستان في براثن العنف الدموي بين المجاهدين، واتجاه النزاع البوسني صوب حل، أن فترة التقاط النفس التي انتهزتها الحركات الاسلامية– أو ربما أرغمت على انتهازها– كشفت ثلاثة وجوه رئيسية لحركات «الاسلام السياسي» لم يعترض مثقفو بعض تلك الحركات ومنظريها على تسميتها «أمميات اسلامية»، يسعى كل منها بطريقته إلى فرض أسس «نظام عالمي اسلامي جديد» إثر انهيار الخلافة العثمانية وعقود الهيمنة الاستعمارية و«الاستعمار الجديد» الذي تحولت إليه الحركات الوطنية بعد الاستقلال». ورسمت «الوسط»، في التحقيق، ملامح كل من الامميات الاسلامية الثلاث، هذا موجزها:

١– الأممية الاسلامية «الأم» (الاخوان المسلمون): يعد «التنظيم الدولي للاخوان المسلمين» الكيان الاممي الأكثر تقدمًا من بقية حركات الاسلام السياسي المتعددة الوجوه. ويتميز بتنظيم بالغ الدقة، وبمؤسسات اقتصادية تدعمه دوليًا، وبفروع في الاردن والسودان والجزائر واليمن وتونس وفلسطين واوروبا وعدد من الدول، إلى جانب مصر حيث المقر الرسمي لهذه الأممية.

وأممية «الاخوان» هي التي تملك الارضية الاقوى في العالم كله، خصوصًا أنها بدأت العمل مبكرًا كرد فعل أساسي على نهاية دولة الخلافة بسقوط الحكم العثماني. وعبر عنها الشيخ حسن البنا في المؤتمر الاول للحركة عام ١٩٣٣ عندما قال إن الرقعة الجغرافية للحركة تشمل «العالم العربي وشمال افريقيا وجنوب شرقي آسيا». ويقول بعض الدارسين إن عمليات الهروب التي استمرت طوال حكم أنظمة ثورة يوليو ١٩٥٢ ساهمت في دعم فكرة العمل الدولي للاخوان خصوصًا ان المراكز التابعة للجماعة في الخارج استوعبت كثيرًا من قياداتهم حتى تلك التي أفرج عنها السادات عام ١٩٧٤، وكان بينهم المرشد مصطفى مشهور الذي أمضى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ في المانيا.

وركّزت جماعة الاخوان على تكوين اتحادات شبابية وطلابية في معظم قارات العالم. ويذكر خصوصًا «الاتحاد الاسلامي العالمي للمنظمات الطلابية» الذي دُشن في موسم الحج العام ١٩٨٦ بحضور ممثلي اتحاد الطلبة المسلمين في كندا واميركا وبريطانيا واوروبا وأم درمان. وعرف من خلال العمل في هذه المنظمة ذات الفروع المتعددة عدد كبير من قيادات العمل الاخواني، أبرزهم احمد التوتونجي وهشام الطالب (العراق)، عماد الدين عبد الرحيم (أندونيسيا)، مصطفى الطحان (لبنان)، سعيد محمد سعيد (كشمير)...

وفي التشكيل القيادي لجماعة الاخوان اصرار واضح على دولية الحركة وعلى مركزية القيادة. إذ تنص المادة التنظيمية رقم ١٩ على: «يتألف مكتب الإرشاد من ثلاثة عشر عضوًا عدا المرشد العام، ثمانية منهم من اعضاء الاقليم الذي يقيم فيه المرشد وخمسة يراعى فيهم التمثيل الاقليمي».

٢– الأممية الاسلامية الثانية (حسن الترابي): لم يأت الواقع مطابقًا لنص المادة ١٩ من النظام الداخلي. إذ جاء الفهم المركزي المتشدد من قبل المركز العام لحركة الاخوان في القاهرة تجاه «إخوان» الدول الاخرى باعثًا لخلافات كثيرة، بل كان المحرك لنشوء الاممية الاسلامية الثانية، أممية الزعيم السوداني حسن الترابي الذي رفض البيعة والالتزام، وطالب باحلال التشاور محل الالزام، ثم انشق عن أممية الاخوان وأسس «أممية المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي». وكان الترابي تولى قيادة «إخوان السودان» في

العام ١٩٦٤. وإذا كانت أممية «الاخوان» هي أممية التنظيم الدولي، فإن أممية «المؤتمر» (الترابي) تمثل الحركات الاسلامية بمفهومها الواسع والشامل.

ظهر الخلاف منذ العام ١٩٩١، مع موعد انعقاد الدورة الاولى «للمؤتمر الشعبي العربي الاسلامي» إثر أزمة الخليج ووسط زخمها السياسي والشعبي، وتفاقم هذا الخلاف في الدورة الثانية للمؤتمر (١٩٩٣)، خصوصًا حول محاولة بعض الحركات الاسلامية نزع كلمة «العربي» من إسم المؤتمر، الأمر الذي أيدته ايران من خارج المؤتمر، مقترحةً تبني إسم «الحكومة العالمية للاسلام» (المادة ٥ من نص الدستور الايراني).

الدورة الثالثة، عقدت في الخرطوم (٣٠ آذار–أول نيسان ١٩٩٥). وحضرها أكثر من ٣٠٠ مندوب من ٨٠ بلدًا عربيًا وإسلاميًا وغربيًا، وحضرتها وفود من الاخوان المسلمين، والجماعة الاسلامية (باكستان) والجبهة الاسلامية للانقاذ (الجزائر) وحركة النهضة (تونس) وحزب العمل (مصر) وممثل للمرشد الروحي للثورة الاسلامية في ايران، و«حماس» و«الجهاد» (فلسطين)، ووفد يمني، ووفود افغانية، ووفد اردني، ووفود من اميركا وكوريا والشيشان والبوسنة وتركيا...

قبل المؤتمر (الأممية الاسلامية الثانية–الترابي) كان خلاف «إخوان» السودان مع اخوان المركز في القاهرة يتمركز عقائديًا حول ما رآه اخوان السودان من أن الدولة الاسلامية، عبر تشكلها الاول، لم تؤسس على علاقة مركزية مطلقة، وإنما روعي فيها تباعد الاقاليم وتباينها، «كما تركت الأمصار تستقل بمذاهبها الفقهية دون نمطية رسمية قاهرة، بل دعت ضرورات الواقع الاقليمي والسياسي احيانًا إلى الاعتراف بمشروعية تعدد الأممية» (حسبما ذكر الترابي في أحد مؤلفاته عن تاريخ الحركة الاسلامية في بلاده).

وحينما عادت الحركة بقوة إلى الساحة السودانية بعد انقلاب الفريق بشير وبروز الترابي كالرجل الاقوى في النظام الجديد، كانت مزودة زادًا كبيرًا في الاتصالات والعلاقات العربية والعالمية جعلها مهيأة لاعلان «أممية مستقلة» (لكن شيئًا من هذا القبيل لم يحدث، إذ سرعان ما عصف الخلاف بين البشير والترابي، كان من نتيجته ان سُجن الترابي ثم وضع في الاقامة الجبرية).

٣– الأممية الاسلامية الثالثة: هي أممية اسلام سياسي تبنتها تنظيمات اسلامية متشددة ومتطرفة، أشهرها «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد الاسلامي»، واستطاعت ان تبرز من خلال العمليات التي نفذتها وكانت عناوين مثيرة تصدرت الاعلام العالمي: تفجير المركز التجاري الاميركي في نيويورك، محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس ابابا، تفجير السفارة المصرية في اسلام آباد... أعلنت «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» مسؤوليتهما عن تنفيذها، وكشفت عن وجود علاقات تنظيمية أممية تربط التنظيمين المصريين (الجماعة والجهاد) بتنظيمات إسلامية ناشطة في أكثر من بلد عربي واسلامي وغربي. وقد أكدت التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن المصرية، بعد أن قبضت على ٣٢ من اعضاء الجماعة الاسلامية (١٩٩٦، بدعم أمني من أكثر من دولة عربية واسلامية وغربية، وبعضها سلّم الدولة المصرية مطلوبين)، وجود «تنظيم دولي للجماعة»، مقره لندن، وعرض التلفزيون المصري عيّنة من ٢٧٠ ملصقًا ضبطت لدى الموقوفين تصوّر تصميمًا لشعار الجماعة يتحدد فوق خريطة للعالم كله (إلى هنا، انتهى موجز ما جاء في «الوسط»، المرجع المذكور في مطلع الكلام على أمميات الاسلام السياسي).

هذه «الأممية العنفية الثالثة»، نجحت السلطات الامنية المصرية في شن حملات الاعتقال والمطاردة والعزل ضدها، فلم يرَ دعاتها بدًا من إجراء «مراجعة عامة»، فكرًا ونهجًا وممارسة، انتهت بهم إلى تغليب خط الوسطية والاعتدال والشورى والديمقراطية والتعددية. وأبرز علامات تلك المراجعة موقف الشيخ عمر عبد الرحمن من سجنه في الولايات المتحدة الاميركية بدعم مبادرة وقف العنف وموافقة مجلس شورى الجماعة الاسلامية على المبادرة في ٢٨ آذار ١٩٩٩ (بلسان رئيسه المقيم في افغانستان آنذاك رفاعي أحمد طه)، ثم صدور الفتوى الشرعية التي تحرّم قتل السياح والاجانب والمدنيين والاقباط والتي قامت الجماعة الاسلامية بطبعها ونشرها مرفقة بدراسة فقهية.

الجماعات الاسلامية العنفية: من النشوء إلى إعلان المراجعة

عملية الأقصر كانت الذروة، وبعدها مسارٌ هادىء: في تشرين الثاني ١٩٩٧، شنّ ٦ من أعضاء الجماعة الاسلامية هجومًا مروعًا على أحد معابد الأقصر

(جنوب مصر) وقتلوا ٥٨ سائحًا أجنبيًا في ضربة موجعة لنظام الرئيس مبارك وللسياحة والاستثمار والاقتصاد المصري عمومًا.

وعلى عكس النجاح الظاهر للعملية من جهة الجماعة، فقد جاءت نتائجها شديدة السلبية على مستقبلها ومستقبل غيرها من التنظيمات الاسلامية الاصولية والعنفية. إذ نجحت الدولة المصرية، على الأثر، في اتخاذ قرارات صارمة أثمرت حصارًا شديدًا على تلك الجماعات أضعف بنيتها التنظيمية وأرهقها إلى درجة الإعياء. واستفادت السلطات الامنية من بشاعة العملية في تفعيل تعاونها مع أجهزة الأمن العربية والعالمية لتضييق الخناق على محاور الخارج، وهو ما أدّى في النهاية بقادة هذه الجماعات، سواء مَن كان منهم في السجون أو مَن كان هاربًا، إلى تبني أفكار جديدة بعيدة عن تبني العنف وقريبة من الأخذ بالافكار السياسية العصرية: التعددية، الديمقراطية،... .

كان عدد ضحايا عنف هذه الجماعات، منذ ١٩٩١ ولغاية خريف ١٩٩٧، ١٢٠٣ قتلى، وارتفعت بعد حادث الاقصر لتصل إلى ١٢٧٣. وفي حين لقي ٣٥ سائحًا مصرعهم بسبب أحداث السنوات الست، سجلت الحادثة الأخيرة رقمًا غير مسبوق ٥٨ سائحًا. وفي حين بلغ عدد قتلى منفذي عمليات الارهاب خلال السنوات الست ٤٩٥ قتيلًا، وصل عدد ضحايا رجال الشرطة إلى ٣٧٧ قتيلًا، ولقي ٣٠٦ مواطنين مصرعهم.

وفي الفترة من نهاية ١٩٩٢ حتى ايلول ١٩٩٧، أحيلت إلى القضاء العسكري ٢٨ قضية إرهاب شملت ٧٣٣ متهمًا، منها ١٥ قضية للجماعة الاسلامية شملت ٣١٨ متهمًا، و٨ قضايا لتنظيم الجهاد شملت ٢٨٥ متهمًا، وقضية واحدة لتنظيم «الشوقيين» ضمت ١٢ متهمًا، و٤ قضايا للاخوان المسلمين ضمت ٩٨ متهمًا.

وأصدرت المحاكم في هذه القضايا ٧٨ حكمًا بالاعدام، منها ٤٩ «جماعة»، و٢٥ «جهاد»، و٤ «شوقيين»؛ و٤٠٩ احكام بالسجن والأشغال: ١٧٩ «جماعة»، و١٤٥ «جهاد»، و٢١ «شوقيين»، و٦٤ «اخوان».

ماذا عن نشوء هذه التنظيمات؟: الكتابات التأريخية الغالبة تعيد نشوء «الجهاد» في مصر الى العام ١٩٦٠؛ وذلك بتشكيل مجموعة من الشباب المسلم، المتأثرين بفتاوى ابن تيمية، يتزعمهم نبيل البرعي الذي تمحور فكره حول مقولة «الجهاد»، والذي نجح في تنظيم حلقة ضمت مجموعة من الطلاب أبرزهم طلال الانصاري واسماعيل طنطاوي وأيمن الظواهري. فعمّقت هذ المجموعة فكرها الاسلامي وبدأت تنشط سياسيًا في مطلع السبعينات.

وتشير ايضًا هذه الكتابات التأريخية ان بدايات «التطرف الديني» في مصر ظهرت في السجون والمعتقلات خلال الستينات، وبين عناصر الاخوان المسلمين الذين تبنوا، بدافع أوضاعهم النفسية، خطًا أكثر تشددًا من خط الاخوان التاريخي وهو خط رسمته أفكار سيد قطب، وخصوصًا حول «الجاهلية» و«التكفير» و«العنف» و«الجيل القرآني»، وبالأخص من خلال كتابه «معالم في الطريق» وتسربت فصوله من السجن في ١٩٦٢. وعندما أفرج الرئيس عبد الناصر عن قطب بعد وساطة قام بها الرئيس العراقي عبد السلام عارف (١٩٦٤)، عمد قطب إلى تأسيس مجموعة مستقلة عن الإخوان عرفت لاحقًا باسم «تنظيم ١٩٦٥». واعتقل قطب ثانية وأعدم وتمّ تفكيك التنظيم.

بعد إعدام سيد قطب (١٩٦٦)، تبلورت في صفوف المجموعات الاسلامية ثلاثة تيارات أخذت تبتعد عن بعضها إلى درجة المواجهة: الاول، خط الاخوان التقليدي المعتدل (البنا، الهضيبي)؛ والثاني، خط الجهاد باتجاهاته المختلفة؛ والثالث، خط سيد قطب الذي بلوره شكري مصطفى عقب خروجه من السجن واعتمد على فكرة التكفير والهجرة، واعتبر أول من أسس جماعة منظمة ذات عضوية يعتد بها. وعُرفت اعلاميًا بجماعة التكفير والهجرة، في حين أن إسمها التنظيمي «المسلمون». ونجح شكري في ضم أكثر من ألف عضو إلى أن تم اعتقاله وأعدم في العام ١٩٧٧، إثر قيام تنظيمه باختطاف الشيخ الذهبي وقتله.

اتجهت حركة الاخوان إلى المصالحة مع النظام، فجاءت قرارات الافراج عن قياداتهم في مطلع عهد السادات وإثر حوار معهم داخل السجون، وتم الاتفاق على «ثلاثة تلتزم بها الدولة»، وهي: الافراج عن الاخوان وإسقاط القضية ضدهم وعدم التعرض لهم في نشر الدعوة بالكلمة. و«ثلاثة يلتزم بها الاخوان»، وهي نبذ العنف وعدم محاربة الحكومة وعدم رفع السلاح في وجه الدولة.

في هذه الفترة (عهد السادات)، تصاعد الخلاف بين الاخوان والجماعات الاسلامية، واختلط الكثير من الامور، وبات من الصعب تمييز المجموعات الجهادية المختلفة عن بعضها بعضًا. كان هناك مجموعات تندمج أو

تذوب في بعضها لتظهر مجموعات أخرى. وبرز قادة، إضافة إلى نبيل برعي، مثل مصطفى علوي وعصام القمري ومصطفى يسري وأيمن الظواهري وصالح سرية وطلال الأنصاري. وأصدر صالح سرية وثيقة أطلق عليها عنوان «الايمان» واعتبرت افكارها العامة من الأسس العقائدية لحركات الجهاد، وتختلف في خطوطها عن فكر حركة الاخوان وتتميز عن افكار سيد قطب في اتجاه الدعوة إلى المزيد من الجهاد ولو بالطرق العنفية.

قيادي آخر برز بعد تعرض تنظيم صالح سرية إلى الملاحقة هو محمد عبد السلام فرج الذي نجح في الافلات، عام ١٩٧٩، وشرع بتأسيس تنظيم جديد يقوم على فكرة الجهاد، فصاغها في كتاب «الفريضة الغائبة» الذي تحول إلى دستور عمل لمختلف حلقات الجهاد، وفنّد فيه التجارب السابقة ونقضها، خصوصًا تجارب الاخوان المسلمين وجماعة المسلمين (التي تعرف باسم «التكفير والهجرة»)، واستخدم تعبير «القلة المؤمنة» التي تستطيع وحدها قلب نظام الحكم.

فتوى قتل السادات: وبسبب سرية التنظيمات تداخلت العلاقات وتشابكت وحصلت لقاءات مباشرة وغير مباشرة بين مجموعات أيمن الظواهري وعبد السلام فرج وعبود الزمر وعصام القمري، وتمّ إعداد خطة كلف عبود الزمر تنفيذها (وقيل إن عبد السلام فرج هو الذي أعدها) وصدرت في وثيقة بعنوان «مقومات الاستمرار» دعت إلى اعتماد «استراتيجية التحرك الانقلابي». وبعد اكتمال الخطة توجهت المجموعة إلى أستاذ التفسير في جامعة الأزهر الشيخ عمر عبد الرحمن الذي أقر الخطة العامة لتنظيم الجهاد وأفتى بجواز قتل السادات. وقضت الخطة بتنفيذ عناصرها على ثلاث سنوات. إلا ان إقدام السادات على إصدار قرارات أدت إلى اعتقال ١٥٣٦ من السياسيين المصريين من بينهم ٩ من قيادات «مجلس شورى التنظيم» عجّل بتنفيذ الخطة بعد شهور قليلة على وضعها. ونجحت الخطة في اغتيال السادات لكنها فشلت في إسقاط الحكم؛ وتمكنت السلطة، في ١٩٨١، من إلقاء القبض على أكثر من ٧٠٪ من التنظيم قدّرتهم الشرطة بحوالي ١٢٠٠ شخص بينما ذكرت مصادر الجهاد ان عدد المعتقلين فاق خمسة آلاف.

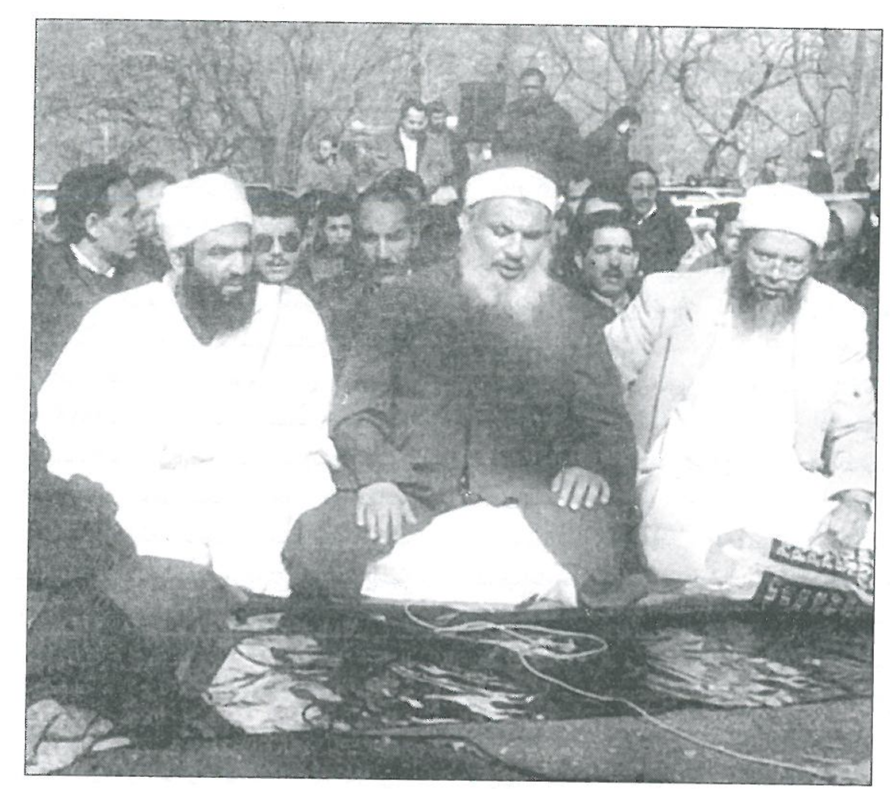
في عهد الرئيس مبارك: اتبع الرئيس حسني مبارك، منذ مطلع عهده، سياسة مزدوجة إزاء مجموعات الاسلام الاصولي السياسي: تسامح إزاء جماعة الاخوان المسلمين التي نبذت العنف وقبلت بالعمل في ظل أسس وقواعد النظام القائم، وتشدّد إزاء التنظيمات المتطرفة (الجماعة والجهاد...).

وكان فشل الجهاد في قلب النظام، رغم نجاحه في اغتيال السادات، أدّى إلى انقسام في صفوفه. ومرة جديدة حصل هذا الخلاف في السجون والمعتقلات وانعكس ايضًا على الفارين (تمامًا كما حصل في الخمسينات والستينات). وكان الانقسام بين خطين أساسيين: الاول تزعمه عبود الزمر الذي حمّله التنظيم فشل الخطة العسكرية التي وضعها، والثاني قاده الشيخ عمر عبد الرحمن (اعتقل في الولايات المتحدة بتهمة التحريض على العنف).

وبسبب ذاك الخلاف واستمرار الملاحقات شهدت الثمانينات ظهور الكثير من التنظيمات المتشددة، التي كان بعضها مجرد انشقاقات عن تنظيمات أكبر، منها على سبيل المثال «التوقف والتبيّن» و«جماعة الشوقيين» و«الناجون من النار». وأهم التنظيمات كانت أقرب إلى محمد عبد السلام فرج، وأبرز كوادرها عبود الزمر ونبيل المغربي وعصام العمري وأيمن الظواهري (الذي برز في افغانستان إلى جانب أسامة بن لادن، بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، وأضحى ملاحقًا دوليًا). وهناك فرع آخر أقرب إلى الشيخ عبد الرحمن. ويُقال إن تنظيم «طلائع الفتح»، الذي قبض على ٨٠٠ شخص من أعضائه للتحقيق معهم عام ١٩٩٤، هو على علاقة بحركة الجهاد.

وباستثناء تنظيم الجهاد ومتفرعاته التي ظهرت خلال التسعينات، والجماعة الاسلامية، فإن التنظيمات الأخرى انهكتها الضربات الأمنية للنظام، ولم يعد لمعظمها أي تأثير في ساحة العمل الحركي. وعمومًا بقيت الجماعة الاسلامية في التنظيم الأكثر فاعلية في تحدي النظام الحاكم، والدليل على ذلك انها ارتكبت أكثر من ٩٠٪ من اعمال العنف والارهاب التي استهدفت الدولة والمجتمع منذ ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧.

«الجماعة» و«الجهاد» في افغانستان: تأكد للمحققين والقضاة المصريين، اواسط التسعينات، خصوصًا في قضايا «طلائع الفتح» أن من بين المتهمين عناصر تم تدريبهم في افغانستان. وهكذا طرحت قضية «الافغان العرب»، وظهر انه خلال الاحتلال السوفياتي لأفغانستان استقطبت هذه، ومدينة بيشاور الباكستانية، اعدادًا



الشيخ عمر عبد الرحمن مع بعض مريديه قبل اعتقاله في الولايات المتحدة.



أسامة بن لادن وأيمن الظواهري.

كبيرة من الاسلاميين غالبيتهم من المصريين. وهناك تشكلت من جديد قواعد وأسس تنظيمي «الجماعة» و«الجهاد». ووفقًا لأقوال الاصوليين أنفسهم فإن الوجود المكثف للجماعة والجهاد، في بيشاور وأفغانستان، بدأ عام ١٩٨٧ مع وصول ثلاثة من قادة التنظيم هم محمد شوقي الاسلامبولي وعلي عبد الفتاح ورفاعي طه، وفي العام التالي زارها عمر عبد الرحمن (ثم عاد وزارها ثانية في ١٩٩٠). وعكفت الجماعة على تنشيط قنوات اتصالها بعناصرها داخل مصر. أما الجهاد فإن نشاطه داخل افغانستان كان أكثر كثافة، وربما كان خروج أيمن الظواهري مبكرًا من مصر (١٩٨٥)، ووصوله إلى مدينة بيشاور التي اتخذها مركزًا لنشاطه سببًا في ذلك، كما ان العلاقة الوطيدة التي نشأت بين الظواهري وأسامة بن لادن ربطت مصير الاثنين وفتحت مجالات أوسع امام عناصر الجهاد للعمل على الاراضي الافغانية. ويرى البعض ان التغييرات التي طرأت على افكار بن لادن كانت بتأثير الظواهري. وعكس خروج الاثنين من افغانستان عام ١٩٩٣ مع عشرات من أعوانهما إلى السودان مدى العلاقة الوطيدة بينهما. وحين عادا، عام ١٩٩٦، إلى أفغانستان، بدأ التحول الكبير في تقديم الاثنين عداءهما لأميركا على أي هدف آخر، فأقدما على تأسيس «الجبهة الاسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين» التي تتضمن بيانها التأسيس فتوى «توجب على المسلمين قتل الاميركيين ونهب أموالهم».

أما تنظيم «الجماعة» المصري فكان من اللافت أنه نأى بنفسه عن أي مواجهة مع اميركا. وزعيم التنظيم وفقيهه الشيخ عبد الرحمن قبع في سجن اميركي منذ قبض عليه بعد تفجير مركز التجارة العالمية عام ١٩٩٣: وعلى رغم إدانة عبد الرحمن في تلك القضية لكن الجماعة لم تحمل المسؤولية عنها، فلم تثبت التحقيقات الاميركية أن أيًّا من منفذي التفجير أو الذين شاركوا في التآمر مع الشيخ عبد الرحمن كانوا أعضاء في الجماعة، بل اقدموا على ذلك التصرف من تلقاء أنفسهم استجابة لآراء وأحكام عامة كان الشيخ طرحها عليهم.

واللافت ايضًا ان إسم رفاعي أحمد طه الذي كان يتولى حتى ١٩٩٩ موقع مسؤول مجلس شورى «الجماعة الاسلامية» وورد إسمه بين الموقعين على البيان التأسيسي لـ«الجبهة الاسلامية لجهاد اليهود والصليبيين» عاد وأعلن، بعد نحو شهر من تفجير نيويورك في ١١ ايلول ٢٠٠١، ان تنظيمه ليس طرفًا في تلك الجبهة، ونفى ان يكون وقّع على المشاركة في عمل يستهدف المصالح الاميركية.

ولا يبدو الخلاف بين «الجماعة» و«الجهاد» فقط في الموقف من اميركا بل في الأساليب التي اعتمدها كلاهما لتحقيق أهدافه طوال سنوات العنف الديني في التسعينات. ففي مصر لم تلجأ الجماعة إلى استخدام أسلوب العمليات الانتحارية، وحافظ عناصرها على اسلوب المواجهة المباشرة بينهم وبين الهدف المطلوب تصفيته (اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق رفعت المحجوب، والمفكر فرج فودة، والمحاولة مع نجيب محفوظ ووزير الاعلام صفوت الشريف، وفي محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا، وضرب السياحة والبنوك والهجمات ضد رجال الأمن...)، إذ المعروف عن الجماعة أنها لا تبيح الانتحار.

في المقابل، فإن «الجهاد» والتنظيمات الجهادية الأخرى التي تحمل افكارًا متشابهة واساليبها تكاد تكون مماثلة لتنظيم «القاعدة» (بزعامة أسامة بن لادن)، اعتمدت منذ نشوئها العمليات الانتحارية (يروي محمد حسنين هيكل في «خريف الغضب» أن أول عبارة قالها محمد عبد السلام فرج لخالد الاسلامبولي في أول لقاء له معه، في سياق خطة اغتيال السادات: «هل أنت مستعد للاستشهاد»). وكانت من أولى عملياتها الانتحارية محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي (١٩٩٣) حين فجّر عضو الجهاد ضياء الدين محمود حافظ نفسه أثناء مرور موكب الوزير، ووزع أيمن الظواهري لاحقًا شريط كاسيت بصوت حافظ تحدث فيه عن أسباب إقدامه على التضحية بنفسه. وفي تشرين الثاني ١٩٩٧، نفذ إثنان من عناصر تنظيم الجهاد عملية انتحارية استهدفت تفجير السفارة المصرية في باكستان «عقابًا لحكومة باكستان لاقدامها على تسليم جهاديين إلى الحكومة المصرية».

التحول السلمي لـ«الجماعة»: بدأ هذا التحول، كما ذكر تحت عنوان «عملية الأقصر...» أعلاه، منذ أواخر ١٩٩٧، وتعّمق مع تداعيات حادث نيويورك في ١١ ايلول ٢٠٠١، ووصل حد تأكيد خمسة من قادة الجماعة، في ٣ تموز ٢٠٠٢، ان التوجه السلمي للجماعة ليس مجرد عمل تكتيكي أو نتيجة إكراه مورس ضد الجماعة، واعترافهم بأخطاء وقعت فيها الجماعة التي تنكبّ على تصحيحها. وعلى رأس هؤلاء الخمسة حمدي عبد الرحمن الذي يعتبر «مفتي» تنظيم الجماعة وعضو «مجلس الشورى»

فيه، وهو الوحيد الذي تمّ الإفراج عنه بعد تنفيذ حكم بالاشغال الشاقة صدر في حقه في العام ١٩٨١.

ومع هذا التأكيد للتحول السلمي للجماعة، والتي لم يخفف منه تحفظ الشيخ عبد الآخر حماد، اللاجىء في المانيا والذي يحتل مكانة خاصة داخل الجماعة منذ القبض على عمر عبد الرحمن، واعتراضه على عبارات وصيغ ومفردات «التوبة» التي أطلقها السجناء في سياق تأكيده على «أن المبادرة السلمية لا خلاف عليها في حد ذاتها، وإنما الخلاف على ما طرحه بعدها السجناء من مواقف وآراء» («الحياة»، ١٠ تموز ٢٠٠٢)، أضحى المصريون يعيشون أجواء اقتناع حكومتهم بجدية هذا التحول للجماعة وقبولها لها، وخصوصًا عندما بدأ، في اواسط ايار ٢٠٠٢، رئيس تحرير مجلة «المصور» الحكومية مكرم محمد أحمد (وكان نفسه واحدًا من أكبر اعداء الاصوليين في مصر إلى درجة انهم حاولوا اغتياله في ١٩٨٧) سلسلة من الحوارات مع قادة الجماعة، أكد فيها انه «شعر في البداية بارتياب تجاه قضية المبادرة السلمية غير انه انتهى إلى انه صار أكثر المقتنعين بأن هؤلاء بدلوا افكارهم وغيروا اساليبهم وأنهم صادقون في ما يطرحونه وأن توجههم لا يعد تكتيكًا أو خطوة مرحلية» («الحياة»، ٥ تموز ٢٠٠٢).

أما «الجهاد» فإن قضية أتباعه باتت متعلقة، خصوصًا بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، بقضية «الارهاب الدولي» و«القاعدة» وبن لادن والظواهري... .

زعماء، رجال دولة وسياسة

• **ابراهيم شكري**: زعيم حزب «العمل» المصري ولد عام ١٩١٦. دخل معترك النضال السياسي، وهو طالب. شارك في تظاهرات جامعة القاهرة ضد صموئيل هور وزير المستعمرات البريطانية، واصيب برصاص الشرطة (١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥). أصبح نائبًا لأول مرة في ١٩٥٠. اعتقل ستة أشهر «للعيب في الذات الملكية» قبل ثورة ١٩٥٢، وأقدم على توزيع الاراضي التي ورثها عن والديه على الفلاحين في وقت دعا فيه إلى قوانين الاصلاح الزراعي قبل قيام ثورة ١٩٥٢.

عارض الرئيس السادات خلال أزمة الديمقراطية في ١٩٧٨. تحالف مع جماعة الاخوان المحظورة ومع حزب الاحرار قبيل انتخابات ١٩٨٧. وانقطع حزبه (حزب العمل) عن الساحة السياسية- إلا من خلال جريدته «الشعب»- لخمس سنوات متصلة بسبب قراره مقاطعة انتخابات ١٩٩٠.

تحالف في انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٥ مع جماعة الاخوان، ولكنه فشل- وفشل معه أمين عام حزبه عادل حسين- فبرزت تيارات داخل الحزب رافضة لنهج قيادته، ووصل الأمر بالبعض إلى طلب عزله وإبقائه في مكانة «الأب الروحي» فقط. ومما قاله عقب الانتخابات انها كانت تسير وفق مخطط لإسقاط مرشحي حزب العمل الذين ربما جاز القول إنهم عوقبوا بسبب تحالفهم مع الاخوان.

• **أحمد عرابي** (١٨٤١-١٩١١): زعيم «الثورة العرابية» التي اندلعت في عام ١٨٨١ تحت شعار «مصر للمصريين». ولد في قرية هرية رزنة في محافظة الشرقية لأب كان شيخ البلدة ومالكًا لأراض ينتمي إلى عائلة بدوية الاصل. درس أربع سنوات في الأزهر، ثم التحق بالجيش بناء على قرار يقضي بتجنيد ابناء العمد والشيوخ. نال رتبة قائمقام في الجيش (١٨٦٠). في عهد الخديوي توفيق رقي أحمد إلى رتبة اميرالاي ثم لواء. غير ان تلك الترقيات لم تمنعه من ملاحظة الواقع السيء الذي تعيش فيه البلاد: استبداد سياسي، ظلم اجتماعي، نفوذ اوروبي، تفاقم الديون، أزمة مالية... في وقت راحت تتنامى فيه الافكار الوطنية والحساسية المفرطة ضد كل ما هو أجنبي. فتزعم أحمد عرابي الثورة على هذا الوضع، وحشد وحدات من الجيش المصري في عابدين في ٩ ايلول ١٨٨١ وطالب الخديوي توفيق بعزل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس للنواب وزيادة عدد الجيش والبدء بتمصير قياداته. فأذعن الخديوي له، وعيّنه وزيرًا للحربية في وزارة أحد مناصريه محمود سامي البارودي، ورفع شعار «مصر للمصريين». لكن الانكليز ما لبثوا ان تدخلوا عسكريًا

متحالفين مع الخديوي ومع فئة من كبار ملاك الاراضي ورجال الدولة، وهزموا قوات عرابي في معركة التل الكبير في ١٣ ايلول ١٨٨٢ ودخلوا القاهرة وبدأ الاحتلال الانكليزي لمصر. وأحيل عرابي وانصاره على المحاكم وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم للنفي إلى جزيرة سيلان (سري لانكا). عاد إلى مصر في ١٩٠١، وقضى بقية حياته حزينًا صامتًا. له مذكرات بعنوان «كشف الستار عن سر الأسرار».

رأى كثير من الباحثين والمؤرخين والمفكرين، بمن فيهم الامام محمد عبده الذي بدأ حياته النضالية قطبًا من أقطاب الحركة الوطنية التي ادت إلى قيام ثورة عرابي، ان حركة عرابي هي التي أدت، ولو عن غير قصد، إلى الاحتلال الانكليزي لمصر بدلًا من أن تؤدي إلى نيل مصر الاستقلال عن السلطنة العثمانية. ووصل محمد عبده، في «مذكرات الامام محمد عبده»، إلى توجيه أشد سهام النقد لثورة عرابي، علمًا ان محمد عبده نفسه كان قد حوكم وحُكم عليه بالنفي ثلاث سنوات قضى معظمها في لبنان لأنه كان من مناصري ثورة عرابي.

ومهما يكن من أمر، فقد ظلت ثورة عرابي تشغل أفئدة المصريين لسنوات طويلة، وقد ألهمت ثورة ١٩١٩.

• **أحمد لطفي السيد** (١٨٧٠-١٩٦٣): أديب ومفكر ليبرالي وسياسي وحامل لقب «أستاذ الجيل». ولد في قرية برقين تابعة لمركز السنبلاوين. تخرج في مدرسة الحقوق وعمل محاميًا واهتم بالفكر النهضوي، فتعرف على حلقة الشبان المصريين المحيطين بجمال الدين الافغاني، وبدأ اهتمامه بالربط بين الفكر والحقوق السياسية، خصوصًا وانه كان متأثرًا بالفكر اليوناني الذي نقل عنه إلى العربية «علم الطبيعة» و«السياسة» و«الكون والفساد» و«الأخلاق» (وجميعها عن أرسطو).

تعرف أحمد لطفي السيد بعبد العزيز فهمي، وأنشأ معه في ١٨٩٦ جمعية سرية هدفها تحرير مصر من الاحتلال الانكليزي. وبعد ذلك تعرف بمصطفى كامل ومحمد فريد وأسس معهما الحزب الوطني. وحين ازداد تقربه من محمد عبده انفصل عن الحزب الوطني ليشارك في تأسيس حزب الامة ويرأس تحرير جريدة «الجريدة» (١٩٠٧-١٩١٤)، حيث كان يبدو، في مقالاته، حواريًا معتدلًا مؤمنًا ببلوغ الديمقراطية عن طريق التطور. وفي ١٩١٨، شارك في تأسيس «الوفد»، لكنه سرعان ما خرج من الوفد وناصر حزب الاحرار الدستوريين. وحين تأسست الجامعة



أحمد عرابي.



أحمد لطفي السيد.



أحمد ماهر.

المصرية، كان أول رئيس لها (١٩٢٥)، وتولى وزارة المعارف، ثم عين وزيرًا عدة مرات في الثلاثينات، ووزيرًا للخارجية في ١٩٤٦، ثم نائبًا لرئيس الوزراء. وكان عضوًا في المجمع اللغوي منذ ١٩٤٠، واختير لرئاسته في ١٩٤٥ وظلّ في هذا المنصب حتى وفاته. وكان أحمد لطفي السيد من بين قلة من مفكري مصر الليبراليين الذين أيدوا ثورة ١٩٥٢. ولقد أثر موقفه هذا في أبناء جيله، ومن بينهم طه حسين ومحمد حسنين هيكل.

* **أحمد ماهر** (١٨٨٨–١٩٤٥): رئيس حزب، رئيس حكومة، وأحد أقطاب السياسة والحياة البرلمانية. كان أبوه وكيلًا لوزارة الحربية في ١٨٩٤ عندما حدث الاصطدام بين الخديوي عباس واللورد كيتشنر بشأن تنظيم الجيش المصري، وأخوه علي ماهر الذي تولى رئاسة الوزارة ورئاسة الديوان الملكي في الثلاثينات.

تخرج أحمد ماهر بالحقوق (١٩٠٨). ونال الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من مونبلييه (فرنسا)، وعاد إلى مصر عام ١٩١٣ ليتولى التدريس في مدرسة التجارة العليا. انخرط في النضال السياسي، وانضم إلى الوفد عضوًا في الجهاز السري مع عمه عبد الرحمن فهمي. اعتقل في ١٩٣٣، واعتقل مرة ثانية بتهمة الاشتراك في مقتل السير لي ستارك. عين وزيرًا للمعارف في حكومة سعد زغلول الاولى. غير ان شهرته الاساسية تمحورت حول اتقانه للعبة البرلمانية حيث اعتبر واحدًا من كبار البرلمانيين ومن متقني لعبة الكواليس على الرغم من انه كان قليل الكلام بحيث ان سعد زغلول أطلق عليه مرة لقب «الببغاء الصامت». واشتهر، إضافة إلى ذلك، بخبرته المالية. وتولى تحرير صحيفة «كوكب الشرق» الوفدية، واختير رئيسًا لمجلس النواب (١٩٣٦)، وعضوًا في وفد مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ووفد إلغاء الامتيازات (١٩٣٧). شكّل مع النقراشي قطبًا مناوئًا لمصطفى النحاس زعيم الوفد ومكرم عبيد سكرتير الحزب، وانشقا في نهاية ١٩٣٧ بتأسيسهما حزب «الهيئة السعدية». عين وزيرًا للمالية (١٩٣٨) ثم رأس مجلس النواب. نادى بوجوب اشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية ضد المانيا. وفي نهايتها، رأس وزارة اشترك فيها السعديون والاحرار والحزب الوطني والكتلة الوفدية. اغتيل في شباط ١٩٤٥، وكان خارجًا من مجلس النواب. واعترف الشاب الذي أطلق النار عليه بأنه أقدم على اغتياله احتجاجًا على إعلان ماهر دخول مصر الحرب ضد المانيا.

* **أحمد نجيب الهلالي** (١٨٩١– ؟): آخر رئيس وزارة قبل ثورة تموز ١٩٥٢. تخرج بالقانون، ودرّسه في جامعة القاهرة. سكرتير عام لوزارة المعارف (١٩٢٤)، ووزير المعارف في وزارة توفيق نسيم التي أيدها الوفد واعادت دستور ١٩٢٣. انضم إلى الوفد، وعين وزيرًا للمعارف (١٩٣٧)، وعاد وزيرًا للمعارف ايضًا (١٩٤٢–١٩٤٤)، حيث تعاون مع طه حسين وقررا مجانية التعليم الابتدائي، وكان، أثناء ذلك، في مقدم المدافعين عن الوفد في وجه اتهامات مكرم عبيد (السكرتير العام المنشق). عند عودة الوفد إلى الوزارة (كانون الثاني ١٩٥٠) رفض الهلالي الاشتراك فيها. وهاجم الوزارة والفساد وطالب بإجراء تطهير شامل في تصريح أدلى به في تشرين الثاني ١٩٥١ (بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦)، وقرر الوفد فصله من الحزب على اثر ذلك. وبعد إقالة حكومة الوفد في كانون الثاني ١٩٥٢ رأس الهلالي الوزارة بعد علي ماهر في اول آذار ١٩٥٢ رافعًا شعار «التطهير قبل التحرير» وشن هجومًا على الوفد واعتقل عددًا من العناصر الوطنية وحلّ مجلس النواب (كانت ظهرت له اتصالات برجال السراي والانكليز والاميركيين). حاول جذب الوفديين إليه ففشل، وحاول تكوين حزب جديد فلم ينجح. سقطت وزارته في ٢ تموز ١٩٥٢ لوشايات في القصر ضده. أعيد لرئاسة الوزارة في ٢٢ تموز ١٩٥٢، واستقال بعد ١٨ ساعة لقيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢. اعتزل السياسة حتى وفاته (موسوعة السياسة، ج١، ص١٠٦–١٠٧).

* **اسماعيل صدقي** (١٨٧٥–١٩٥٠): اقتصادي وسياسي (رئيس وزراء). ولد في الاسكندرية لأسرة جمعت بين الثراء والمناصب العليا. تخرج في الحقوق مع أحمد لطفي السيد (١٨٩٤). رئيس قسم القضايا في مجلس بلدية الاسكندرية، ثم سكرتيرًا عامًا لوزارة الداخلية (١٩٠٨)، ثم وكيلًا للوزارة (١٩١٠). وزير الزراعة ثم الاوقاف (١٩١٥). اختير في ١٩١٦ رئيسًا للجنة التجارة والصناعة التي درست وسائل ترقية الشؤون الاقتصادية ووضعت تقريرًا ذا شهرة في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي المصري. انضم إلى الوفد (١٩١٨) ونفي مع سعد زغلول إلى مالطا. لكنه كان أول من خرج على الوفد وناصبه العداء طوال حياته. وزير المالية (١٩٢١)، ووزير الداخلية (١٩٢٥)، وأشرف على إجراءات القمع والتزوير التي مارستها الحكومة (حكومة زيور الملكية). رئيس الوزارة (١٩٣٠–١٩٣٢)، فالغى دستور ١٩٢٣ وسن

دستورًا بديلًا رفضته الحركة الوطنية وقاطع الشعب انتخاباته، وشكّل حزبًا أسماه «حزب الشعب» لم يدخله إلا الملاك والمستوزرون. عضو في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦. كان رئيسًا لاتحاد الصناعات الذي يعتبر نقابة للرأسماليين الكبار، وأسهم في عشرات الشركات الكبيرة. رئيس الوزارة (شباط– كانون الاول ١٩٤٦) ليواجه الفوران الشعبي وليجري مفاوضات صدقي–بيفن الشهيرة التي انتهت بالفشل، وشنت وزارته هجومًا عنيفًا على الوفد واليساريين. نادى بعدم دخول مصر حرب فلسطين، وبعزل مصر عن العالم العربي (موسوعة السياسة، ج١، ص١٩١).

* **أنور السادات** (١٩١٨–١٩٨١): رئيس الجمهورية خلفًا للرئيس جمال عبد الناصر (١٩٧٠–١٩٨١). ولد في قرية ميت أبو الكوم (محافظة المنوفية في دلتا نهر النيل) لأسرة فلاحية. أتم دراسته في الكلية الحربية (١٩٣٨)، وأصبح ضابطًا برتبة ملازم في سلاح الاشارة، وجاء تعيينه في بلدة منقباد في صعيد مصر حيث التقى بالضابط جمال عبد الناصر ونشأت بينهما صداقة. وخلال وجوده في موقع منطقة الجبل الأخضر أقصته السلطات البريطانية من الخدمة في الجيش بتهمة التعاون مع الالمان وأودعته السجن (تشرين الاول ١٩٤٢–تشرين الثاني ١٩٤٤). واعتقل من جديد في ١٩٤٦ بتهمة التواطؤ في عملية اغتيال أمين عثمان وزير المالية، ثم أطلق سراحه بعد ١٣ شهرًا لعدم توافر الأدلة. وفي ١٩٥٠، أعيد إلى الجيش برتبة نقيب، وضمه عبد الناصر إلى تنظيم الضباط الاحرار. ولأن مهمته كانت احتلال دار الاذاعة في القاهرة، في اليوم الاول من ثورة ١٩٥٢، فكان هو الذي قرأ البيان الاول للحركة.

خلال السنوات الاولى من حكم مجلس الثورة عين السادات عضوًا في «محكمة الثورة» التي تولت محاكمة السياسيين الفاسدين من رجال «العهد البائد». ثم اختير أمينًا عامًا للاتحاد الاسلامي الذي عقد في القاهرة في آب ١٩٥٤. وخلال توليه هذا المنصب توطدت علاقاته مع شخصيات من الحكام العرب والمسلمين. وكان عضوًا في «محكمة الشعب» التي تولت محاكمة أعضاء التنظيم السري للاخوان المسلمين الذين دبروا محاولة اغتيال عبد الناصر. واهتم في الوقت نفسه بالكتابة في جريدة «الجمهورية» (ناطقة بلسان الثورة)، كما قام بادوار بارزة في أول تنظيم سياسي أسسته الثورة «هيئة التحرير»، وبعده في «الاتحاد القومي» الذي كان أمينًا له حتى حله في ١٩٦١. كما أصبح رئيسًا لمجلس الأمة بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، وقد استمر في هذا المنصب حتى ١٩٦٨، كما كان عضوًا في مجلس الرئاسة الذي شكله عبد الناصر برئاسته (١٩٦٢–١٩٦٤)، ثم أصبح نائبًا لرئيس الجمهورية وعضوًا في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في ايلول ١٩٦٩. تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة الرئيس عبد الناصر. اغتيل في تشرين الاول ١٩٨١.

* **بطرس بطرس غالي** (١٩٢٢–): أكاديمي وسياسي ووزير دولة ووزير للخارجية بالوكالة وأمين عام الامم المتحدة وأمين عام الفرنكوفونية في العالم. قبطي، حفيد رئيس الوزراء بطرس غالي (اغتيل عام ١٩١٠). نال إجازة في العلوم السياسية ثم دكتوراه في الحقوق من باريس (١٩٤٨)، ثم عمل مدرسًا في جامعة القاهرة قبل أن يعمل صحافيًا في جريدة الاهرام. اعتبر، في مجال كفاءته العلمية من خيرة العقول الواعية والواقعية، وتميز بأكاديميته (استاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعة القاهرة) وتحليلاته السياسية العلمية. شغل منصب رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» التي تصدر عن مؤسسة الاهرام والمعتبرة مرجعًا أساسيًا في مجالها. لكن هذا التميز الأكاديمي أخذت، منذ اواسط السبعينات، تطغى عليه صورة بطرس بطرس غالي السياسي الذي أخذ



بطرس بطرس غالي.

يخوض عباب سياسة الرئيس أنور السادات. فعيّن في ١٩٧٧، وزيرًا للدولة، ثم وزيرًا للخارجية بالوكالة بعد استقالة اسماعيل فهمي ومحمود رياض احتجاجًا منهما على إعلان السادات عن عزمه زيارة اسرائيل، في حين وافق غالي الرئيس السادات على زيارته (بل قيل إنه كان واحدًا من المخططين لها، وكُلف مع آخرين بملف المفاوضات مع اسرائيل).

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١، خلف بيريز دي كويار أمينًا عامًا لمنظمة الامم المتحدة متغلبًا على منافسه مندوب زيمبابوي بأغلبية كبيرة. وبقي في هذا المنصب حتى نهاية ١٩٩٦، وواجه حربًا شعواء من الولايات المتحدة وبريطانيا ضد إعادة انتخابه أمينًا عامًا للأمم المتحدة. وقد حمّلته هاتان الدولتان مسؤولية فشل الامم المتحدة في الصومال عام ١٩٩٣ والعجز عن إيجاد الحلول المناسبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. لكنه سرعان ما عاد إلى الواجهة السياسية عبر تسلمه منصب الأمانة العامة للفرنكوفونية في العالم (٥٢ دولة)، متغلبًا على منافسه الأساسي رئيس دولة بنين السابق اميل درلان زينسو، ومدعومًا بصورة أساسية من فرنسا وكندا وبالطبع مصر. وقد وجد غالي في هذا النصر نوعًا من الثأر من العالم الأنكلوساكسوني الذي حاول جاهدًا إبعاده عن الساحة الدبلوماسية.

شنّ غالي في كتابه «لم أهزم: حكاية العلاقة بين الولايات المتحدة والامم المتحدة» (صدر في حزيران ١٩٩٦، عن راندوم هاوس) هجومًا عنيفًا على اقطاب الادارة الاميركية. ونالت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت (وكانت سفيرة لبلادها في الامم المتحدة) النصيب الأكبر من هذا الهجوم باعتبارها حملت لواء إبعاده عن الامم المتحدة.

* **بطرس غالي باشا** (١٨٤٦–١٩١٠): ولد في بلدة الميمون في محافظة بني سويف. تعلم في مدرسة الاقباط الكبرى التي أنشأها البطريرك كيرلس الرابع في حارة السقايين، ثم في مدرسة مصطفى فاضل. أكمل تعليمه في اوروبا. اشتغل كاتبًا في مجلس التجارة، ثم موظفًا في وزارة الحقانية حتى صار وكيلًا لها في ١٨٨١، فسكرتيرًا لمجلس الوزراء. اتصل بنوبار باشا عند التحضير لانشاء المحاكم المختلطة، وساهم مع محمد قدري في ترجمة مجموعات القوانين المأخوذة عن القانون الفرنسي. أشرف في وزارة العدل على إنشاء المحاكم الاهلية في ١٨٨٣. اختاره رياض باشا وزيرًا للمالية (١٨٩٣)، واختاره نوبار وزيرًا للخارجية (١٨٩٤)، وبقي في هذا المنصب على تعاقب الحكومات حتى ١٩٠٨. وقّع عن الحكومة المصرية اتفاقية السودان (كانون الثاني ١٨٩٩) التي أخضعت السودان للسيطرة البريطانية باسم الحكم المصري والانكليزي. رأس المحكمة عقب حادث دنشواي (راجع النبذة التاريخية). رأس الوزارة في تشرين الثاني ١٩٠٨، وأتبع كسلفه مصطفى فهمي الاجراءات المقيدة لحرية النشر والتصدي للحركة الوطنية الوليدة (على يد الحزب الوطني). عمل على تمديد فترة امتياز قناة السويس اربعين سنة بعد انتهاء المدة الاصلية المحددة في العام ١٩٨٦. اغتاله، في شباط ١٩١٠ ابراهيم الورداني من شباب الحزب الوطني (بسبب اتفاقية السودان ١٨٩٩، وحكم دنشواي ومحاولة مد امتياز القناة). عملت بعض القوى على استغلال حادث اغتياله للوقيعة بين الاقباط والمسلمين، ولكن تلك الموجة لم تلبث ان انحسرت في منتصف العام التالي. كان على رأس الاتجاه الاصلاحي في الكنيسة القبطية المناوىء للبطريرك ولسلطته المطلقة، وساهم في تكوين المجلس الملي المنتخب للاشراف على الشؤون المالية والادارية للكنيسة. أدت مخاصمته للبطريرك كيرلس الخامس استصداره قرارًا من الخديوي بنفي البطريرك في ١٨٩٢ لمدة سنة. ثم خفت الخصومة بينهما وإن بقي الخلاف (موسوعة السياسة، ج١، ص٥٤٧).

يكاد المؤرخون يجمعون أن بطرس غالي فرّط بمصالح البلاد، لا بل ارتكب خيانة بالنسبة إلى البعض منهم (اتفاقية السودان، أحكام قضية دنشواي، مدّ امتياز القناة). لكن البعض الآخر، منهم، محمد حسين هيكل، في الجزء الاول من كتابه «تراجم شرقية وغربية»، يقول إن بطرس غالي باشا تصرّف انطلاقًا من أوضاع قائمة لا يملك أية قدرة على التأثير فيها، وأن الأمر كان بمثابة فخ اطبق عليه ونصبه له الانكليز لفرض ارادتهم وشق الصف الوطني مستغلين كون بطرس غالي قبطيًا، وكون الحركة الوطنية، التي بدأت نواتها مع الحزب الوطني، بدأت تعرف مناصرين كثرًا من الأقباط.

* **جاد الحق علي جاد الحق، الشيخ** (١٩١٧–١٩٩٦): شيخ الجامع الأزهر. حصل على «شهادة العالمية» من الازهر (١٩٤٥)، وعمل بعد ذلك موظفًا قضائيًا في دار الافتاء المصرية ثم أمينًا للفتوى في الدار نفسها. عين قاضيًا شرعيًا في ١٩٥٤، وأصبح عضوًا في المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية (١٩٦٠). وعين في ١٩٧٨ مفتيًا للديار المصرية. ثم وزيرًا للاوقاف في ١٩٨٢. وفي العام نفسه تولى منصب شيخ الأزهر. كان عضوًا في مجمع البحوث الاسلامية وعضوًا في المجلس العالمي للمساجد ورئيسًا للمجلس الاسلامي العالمي للدعوة والاغاثة (القاهرة)، وعضوًا في لجنة التحكيم في جائزة الملك فيصل (السعودي) العالمية لخدمة الاسلام. وقد نشرت فتاوى الشيخ جاد الحق في ثلاثة مجلدات تولى طباعتها المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في مصر.

عُرف بخلافه المستمر مع مفتي مصر الدكتور محمد سيد طنطاوي (أصبح شيخ الأزهر بعد جاد الحق)، وشمل هذا الخلاف رأي الاسلام في الكثير من القضايا الطبية والاقتصادية والاجتماعية، مثل نقل الاعضاء، وفوائد البنوك، وختان الإناث. وأشهر مواقف جاد الحق السياسية رفضه القاطع للتطبيع مع اسرائيل، و«منع المسلم زيارة اسرائيل ما دام القدس الشريف محتلًا والمسجد الأقصى أسيرًا في يد اليهود». أما المفتي الدكتور طنطاوي فلا يرى مانعًا في زيارة اسرائيل «إذا كان في ذلك مصلحة للدين والوطن، والمصلحة تقدرها الجهات السياسية المسؤولة»، وأعلن انه على استعداد للزيارة اذا دعاه ياسر عرفات لها.

* **جمال عبد الناصر** (١٩١٨–١٩٧٠): رئيس تنظيم الضباط الاحرار، قائد ثورة تموز ١٩٥٢، ورئيس الجمهورية حتى وفاته. ولد في الاسكندرية في أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر (أسيوط). نشأ وتعلم في الاسكندرية والقاهرة، والتحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٧ التي درّس فيها، ودرس في كلية الاركان. اشترك في حرب فلسطين (١٩٤٨) وحوصر مع فرقته في الفالوجة. فبدأ بعدها يخطط للثورة المصرية «ضد الفساد والخيانة» (راجع النبذة التاريخية، و«تنظيم الضباط الاحرار» و«الناصريون» في باب «الاحزاب». ومختلف موضوعات عهد عبد الناصر، وبعض ما تلاها).

تكلم كثير من المؤرخين على علاقة كانت قائمة بين عبد الناصر وجماعة الاخوان قبل ثورة ١٩٥٢ وأثناءها إلى انقطاعها في محاولة اغتياله (١٩٥٤)، لكنهم اختلفوا حول مداها التنظيمي أو حول طبيعتها. آخر الكتب الذي بحث في هذه العلاقة كتاب للصحافي سليمان الحكيم بعنوان «اسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والإخوان»، وتضمن شهادات للزعيم الاخواني السابق المستشار الدمرداش العقالي، الذي كان الرئيس العام للطلبة الاخوان في الجامعات المصرية. ويؤكد العقالي، بحسب ما جاء في الكتاب، أن عبد الناصر كان «نبتة اخوانية»، وانه انضم إلى «التنظيم السري» للاخوان منذ ١٩٤٢، بل كان قائد الجناح العسكري للاخوان في الجيش. ويؤكد العقالي ان حسن البنا، حين شعر بدنو أجله، بعدما اشتد رجال الملك في طلبه، كتب وصيته وسلمها إلى صالح حرب الرئيس العام لجمعية «الشبان المسلمين»، وفيها اختيار جمال عبد الناصر زعيمًا لجماعة الاخوان، هو أو عبد الرحمن السندي رئيس الجهاز السري للاخوان. ولكن بعد اغتيال البنا، كان السندي في السجن فيما كان عبد الناصر محاصرًا في الفالوجة في فلسطين، وبذلك خلت الساحة امام حسن الهضيبي ليتولى زعامة الاخوان. ومما كشفه الكتاب ايضًا، للمرة الاولى، أن عبد الرحمن السندي هو أول من أطلق على ثورة تموز ١٩٥٢ إسم «الحركة المباركة» بدلًا من «الثورة المباركة» الذي كان يفضله عبد الناصر «نظرًا إلى ان التراث الاسلامي يرفض كلمة ثورة التي ربما أعادت إلى الاذهان ثورة الخوارج، وثورة الزنج، إلى آخر تلك الثورات التي شهدها تاريخ الدولة الاسلامية واتسمت بالمروق والوحشية». ويروي الكتاب ايضًا ان الخلاف بين عبد الناصر والاخوان بدأ في مرحلة الاعداد للثورة، وذلك عندما اجتمع ببعض قادتهم لإقناعهم بضرورة التحالف مع التنظيمات الأخرى التي لها شبكات سرية في الجيش. فقبل بعضهم ورفض البعض الآخر «وضع يده في يد الشيوعيين الملحدين». فمضى عبد الناصر في طريقه متحالفًا مع الماركسيين، وأنشأ «الضباط الاحرار» موليًا ظهره، إلى حين، لجماعة الاخوان (الجدير ذكره أنه في السنة نفسها، ١٩٩٦، صدر كتاب «مصير مصر» لمحمد نجيب ينفي فيه، أو أنه لم يكن يعلم عن اية علاقة تنظيمية لعبد الناصر مع الاخوان، راجع «محمد نجيب» في هذا الباب).

وعن علاقة عبد الناصر بالاخوان، خلال السنتين الأولين من عهد الثورة، اي قبل انقطاعها بحادث محاولة اغتياله (١٩٥٤)، نشرت «الوسط» (العدد ٢٣٥، تاريخ ٢٩ تموز ١٩٩٦، ص٣٠–٣٤) تسع صور «تشير بوضوح إلى وجود شخصيات تاريخية ساهمت في المفاوضات بين قيادات الثورة وقيادات الاخوان بشكل لم يرصد من قبل على الاطلاق». إحدى هذه الصور ضمت عبد الناصر وحامد ابو النصر والشيخ محمد فرغلي، وثانية ضمت عبد الناصر وحسين الشافعي والشيخ محمد فرغلي. والصور الباقية ضمت كل منها عددًا من قيادات الثورة إلى عدد



عبد الناصر الطالب ثم الضابط ثم الرئيس.

من قيادات الاخوان: عن ا لثورة: خالد محي الدين، جمال سالم، زكريا محي الدين، حسين كمال الدين، صلاح سالم وعبد الحكيم عامر؛ وعن الاخوان: حسن الهضيبي، حامد ابو النصر، عمر التلمساني، عبد الرحمن البنا وعبد العزيز عطية.

وثمة أمر يطال قناعة عبد الناصر – يتعلق بصراعه مع اسرائيل – ولم يُكشف عنه في حينه مخافة اهتزاز صورته الشعبية في الشارع العربي برمته، وذُكر لأول مرة على صفحات جريدة «الحياة» في ١٧ آذار ثم في ١٦ نيسان ٢٠٠٢.

ففي ١٧ آذار ٢٠٠٢، كتب محمد الحداد مقالًا بعنوان «الحبيب بورقيبة–جمال عبد الناصر: اعتراف متأخر خطير الدلالة»، أولى فيه أهمية كبيرة لما رواه السيد الباجي قائد السبسي وزير الخارجية التونسي في عهد بورقيبة، أكد فيه ان الرئيس بورقيبة زار مصر في طريقه إلى أريحا (وبعدها زار لبنان في مطلع عهد شارل حلو)، وأجرى حوارًا غير معلن مع عبد الناصر، صارح فيه الرئيس المصري على اقتناعه العميق بدعوة الدول العربية إلى اعلان قبولها قرار تقسيم فلسطين الذي كانت أصدرته الامم المتحدة قبيل قيام دولة اسرائيل ورفضته جميع الدول العربية. فأثنى عبد الناصر على فكرة بورقيبة وصارحه بموافقته على اعلانها. وهنا سأله بورقيبة: «إذًا، لماذا لا تعلن بنفسك هذا الموقف؟ فأجابه عبد الناصر بأنه لا يقدر على ذلك لأن رد فعل الشارع العربي سيكون حادًا. وآنذاك تطوع بورقيبة بأن يتولى هو الاعلان عن الموقف، ولعله كان يرجو ان يعاضده عبد الناصر بعد ذلك، لكن ما حصل هو العكس». فخوّن الشارع العربي بورقيبة وماشاه عبد الناصر في ذلك. وأشار كاتب المقال محمد الحداد إلى أن هذا هو «ما كشف عنه أحد المقربين إلى بورقيبة بعد أكثر من ثلاثين سنة على هذه الحادثة».

وأكد هذه الرواية الكاتب عبد الهادي بكار في مقال بعنوان «هل كاشف بورقيبة عبد الناصر بعزمه حض العرب على قبول التقسيم؟» (١٦ نيسان ٢٠٠٢، ص١٥)، حيث يقول: «... إن لقاء جمعني في تونس بالحبيب بورقيبة وهو رئيس للجمهورية في قصر قرطاج الرئاسي وحيث أكد لي الرئيس الراحل على نحو حاسم قاطع صارم انه لم يدع العرب إلى القبول بقرار تقسيم فلسطين، الذي رفضوه في العام ١٩٤٧، في خطاب أريحا الشهير إلا بموافقة جمال عبد الناصر المسبقة وبتحريض منه».

لا يزال الرئيس عبد الناصر، وعهده، بعد خمسين سنة على ثورة ١٩٥٢ و٣٢ سنة على وفاته، أكثر الزعماء والقادة العرب مثارًا للجدل وموضوعًا للكتابة السياسية والتأريخية. فحتى الذي «ينظر إليه قائدًا عظيمًا لا يملك ان يتبنى كل الخيارات التي اتبعها، ولا سيما لجهة عسكرة الدولة في عهده... وتعميم التعاطي المخابراتي. ولكن في المقابل، حتى مَن يأخذ على ثورة يوليو انحرافها السلطوي، لا يستطيع أن يوازي بينها وبين أنظمة الانقلاب التي سادت ولا تزال في أكثر من دولة عربية. العلامة الفارقة هي طبعًا شخصية عبد الناصر، ليس فقط لأنه ظل بعيدًا من الفساد الذي طبع أنظمة من ادّعوا تجاوزه، أو لأنه لم يكن في حاجة إلى اختراع شعبية لنفسه، بل ايضًا وخصوصًا لأنه كان صاحب رؤية. الرؤية كانت ضحكة أطلقها بعفوية وهو يعلن تأميم «الشركة العالمية لقناة السويس»، فكان لها دوي الصرخة في آذان قوى الاستعمار القديم. الرؤية كانت صرخة ظلت تتردد اصداؤها في بلاد العرب: إرفع رأسك يا أخي، لقد ولى عصر الاستعمار (...) انكسر عبد الناصر، هذا صحيح، لكنه أسس لما سيمحو الانكسار. فأعاد بناء الجيش المصري بالذخيرة الحية، خلال فصل من الصراع العربي الاسرائيلي، لم ينل ما يكفي من التقدير، هو فصل حرب الاستنزاف. أي جيش عربي قادر اليوم على إعادة بناء نفسه بمثل هذه السرعة، وإن توافر اتحاد سوفياتي جديد لهذا الغرض؟...» (سمير قصير، «النهار»، ١٨ تموز ٢٠٠٢).

وفي سياق هذا الجدل حول ثورة تموز ١٩٥٢ وحول عبد الناصر وصل بعضه إلى حد معارضتهما (الثورة وعبد الناصر) واعتبارهما مسؤولين عن تدهور حال الامة العربية عمومًا، وفي إطار إطلاق الحكومة المصرية الحالية (صيف ٢٠٠٢) لاحتفالات ضخمة باليوبيل الذهبي للثورة، جاء في خطاب ألقاه الرئيس حسني مبارك، بحضور الزعيم الليبي معمر القذافي، في احتفال أقيم في الكلية الحربية لتخريج دفعة جديدة من طلبتها (٢٢ تموز ٢٠٠٢):

«كان طبيعيًا أن تقع الثورة في بعض الأخطاء وهي تقود معاركها المتتابعة في الداخل والخارج، غير ان تلك الاخطاء لا يمكن أن تحجب عن أعيننا الانجازات الكبرى التي حققتها (...) ولو كره الحاقدون والمشككون (...) إن الغالبية الساحقة، قبل الثورة، كانت تعيش دون الكفاف لأن ٨٠٪ من سكان الريف كانوا من الأجراء المعدمين، كما كانت الدولة في خدمة فئة محدودة من أصحاب المصالح (...) (وحيّا مبارك) هؤلاء الابطال الذين تقدموا لقيادة الثورة... ليصنعوا لوطنهم فجرًا جديدًا». وخصّ مبارك بالذكر «قائد الثورة ومفجرها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر... (الذي) ظلّ حتى آخر لحظة متمسكًا بمبادئه ملتزمًا ثوابت الثورة ومصالح الجماهير متمتعًا بقدرة هائلة على إدراك طبيعة حركة التاريخ والقوانين التي تحكمه...».

* **حسن البنا** (١٩٠٦–١٩٤٩): مؤسس جماعة الاخوان المسلمين ومرشدها الاول. ولد في بلدة المحمودية (محافظة البحيرة). أبوه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي من رجال الدين في البلدة. بدأ حفظ القرآن بالكتاب، ثم التحق بمدرسة المعلمين الاولية في دمنهور (١٩٢٠). انضم إلى بعض من الجمعيات الدينية: جمعية الاخلاق الادبية، جمعية منع المحرمات، ثم انضم إلى طريقة صوفية «الاخوان الحصافية»، وساهم في تأسيس «الجمعية الحصافية الخيرية» لمقاومة المحرمات ومقاومة النشاط التبشيري لارسالية انجيلية في البلدة. التحق بدار العلوم في القاهرة (١٩٢٣)، وظهرت له فكرة تكوين دعاة إسلاميين ينشطون في المساجد والمقاهي والمجتمعات العامة، فاتصل بمحب الدين الخطيب والشيخ محمد الخضر حسين وأحمد تيمور، وحضر مجالس رشيد رضا ويوسف الدجوي وغيرهم. وساهم في تحرير صحيفة «الفتح» الاسلامية. بعد تخرجه في مدرسة المعلمين، عين مدرسًا في مدينة الاسماعيلية (١٩٢٧) فقضى نحو عام يتصل بالاوساط الدينية في المدينة ونشط في الخطابة والدعوة. أسس جماعة الاخوان المسلمين في آذار ١٩٢٨، ثم نشط لجمع الدعاة في محافظتي الشرقية والدقهلية والبحيرة. نقل مدرسًا إلى القاهرة (١٩٣٢) فانتقل مركز نشاط الجماعة إليها، وأصدر صحيفة «الاخوان المسلمين» الاسبوعية. اتجه صراحة إلى ميدان

السياسة ابتداء من ١٩٣٨ وأصدر صحيفة «النذير» الاسبوعية. وتوسعت حركته كثيرًا خلال الحرب. رشح لانتخابات مجلس النواب في ١٩٤٢ ثم انسحب لما طلب مصطفى النحاس إليه ان يقصر نشاطه في مجال الدين دون السياسة. وكان الاخوان خلال الحرب العالمية الثانية مناصرين للألمان معادين للانكليز. وحين وصل الالمان والايطاليون إلى الحدود المصرية (صيف ١٩٤٢) تظاهروا فرحين، ما خلق حالة من العداء الانكليزي تجاههم. وكذلك وقفوا إلى جانب الملك حين ثارت العواصف بينه وبين الانكليز. ووصل بهم الأمر إلى حال من الحدة حين اغتيل رئيس الحكومة أحمد ماهر، اوائل ١٩٤٥ في الوقت الذي كان يلقي فيه خطابًا أعلن خلاله الحرب على المانيا. واستمر نمو الجماعة باطراد بعد الحرب، وكانت خصمًا عنيدًا للوفد وللحركات اليسارية الجديدة، ووقعت احداث اغتيال سياسي ونسف للمنشآت العامة نُسبت إلى الجماعة، فحلتها وزارة النقراشي في كانون الاول ١٩٤٨، فاغتيل النقراشي في الشهر نفسه، وبعد نحو ٤٥ يومًا وتحديدًا في ١٢ شباط ١٩٤٩، اغتيل حسن البنا عند خروجه من جمعية الشبان المسلمين (موسوعة السياسة، ج٢، ص٥٣٢؛ و«الحياة»، ١٢ شباط ٢٠٠٠).

«البوليس السري هو الذي اغتال البنا ردًا على اغتيال النقراشي»، هذا الاعتقاد كان سائدًا رغم ما كانت تروج له أجهزة السلطة بأن البنا راح ضحية تصفيات داخل الحركة نفسها. لكن من المعروف، وما أثبته المؤرخون، بمن فيهم من «الاخوان» (راجع «جماعة الاخوان المسلمين» في باب «احزاب») ان كثرًا من قيادات الاخوان كانوا بدأوا يأخذون على البنا، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، مواقفه «المعتدلة». وقد تبين لاحقًا ان البنا كان يبدي اعتراضه على عدد من العمليات التي راح اعضاء في «التنظيم السري» (في إطار الجماعة) يقومون بها.

* **حسني مبارك** (١٩٢٨–): رئيس الجمهورية الحالي (منذ ١٩٨١، وخلفًا للرئيس انور السادات). ولد في قرية تابعة لمدينة قويسنا في محافظة المنوفية. انتقلت أسرته إلى كفر المصيلحة التابعة لمدينة شبين الكوم في محافظة المنوفية ايضًا، واستقرت فيها. التحق بالكلية الحربية (١٩٤٧) وتخرج فيها بعد سنتين، وشارك في حرب فلسطين ضمن كتائب المشاة. ومع عودته، التحق بكلية الطيران وتخرج فيها العام ١٩٥٠ حاملًا شهادة البكالوريوس بالطيران. وعين مدرسًا في هذه الكلية، وظلّ يعمل في التدريس حتى ١٩٥٩، ويشارك، في الوقت نفسه، في التدريبات والطلعات الجوية، كما شارك في ثلاث دورات تدريبية في الاتحاد السوفياتي؛ ثم عين، في ١٩٦٧، مديرًا للكلية الجوية. وبعد أقل من سنتين عينه الرئيس عبد الناصر رئيسًا لاركان القوات الجوية.

بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣، وما حققه سلاح الجو المصري من سمعة طيبة، رُقي مبارك، في شباط ١٩٧٤، إلى رتبة فريق، وحصل على وسام نجمة الشرف العسكرية ووسام نجمة سيناء. وفي بداية ١٩٧٥ منحه السادات «قلادة الجمهورية». وحين أراد السادات ان يعين نائبًا له وأعلن ان النائب المقبل سيكون من ابناء «جيل اكتوبر»، ثم بدأ في عقد لقاءات علنية مع قادة الجيش واحدًا تلو الاخر، أيقن الجميع ان مبارك هو من بين أبرز المرشحين لهذا المنصب. وبالفعل، أصدر السادات، في ٣٠ نيسان ١٩٧٥، قرارًا بتعيين الفريق محمد حسني مبارك نائبًا له. وبعد اغتيال السادات، أصبح مبارك رئيسًا للجمهورية، ولا زال (خريف ٢٠٠٢).

معروف عن الرئيس مبارك إبتعاده عن الكلام على أموره الشخصية. فعندما سأله الصحافي مفيد فوزي، أثناء حديث كان يجريه معه (في ٢٤ ايلول ١٩٩٩، في بداية ولاية رئاسته الرابعة) عن ذكرياته في مرحلة الشباب... طلب منه الرئيس التحول إلى موضوع آخر. في حين أن سلفه السادات ارتبط بشدة بمحافظة المنوفية وظل يفتخر بأنه «منوفي»، كما حرص على زيارة مسقط رأسه قرية ميت أبو الكوم طوال فترة حكمه.

* **خالد محي الدين** (١٩٢٢–): من مؤسسي تنظيم الضباط الاحرار. ولد في حي السيدة زينب في القاهرة من أسرة معروفة بكفر شكر في القليوبية (شمال شرقي القاهرة). تخرج في الكلية الحربية (١٩٤٠)، وفي كلية التجارة (١٩٥١). شارك في حرب فلسطين (١٩٤٨) ونال عدة أوسمة. اتصل بالاخوان المسلمين في بداية نشاطه السياسي، ثم انضم إلى منظمة «إسكرا» الماركسية (١٩٤٧) التي شكلت مع غيرها الحركة الديقمراطية للتحرر الوطني (حدتو). ساهم مع عبد الناصر في كتابة المنشور الاول لحركة الضباط الاحرار. بعد ثورة تموز ١٩٥٢، كان، مع يوسف صديق، يمثلان الجناح اليساري الرافض للاجراءات الهادفة إلى تصفية الحياة الديمقراطية، وتحالف مع محمد نجيب، وأيده بعض القوى في الجيش ولما آلت الامور إلى عبد الناصر، سافر إلى اوروبا (٧ نيسان ١٩٥٤)، ثم عاد ليرأس تحرير صحيفة «المساء» اليسارية (١٩٥٦)، واستقال (١٩٥٩). انتخب عضوًا في مجلس الأمة (١٩٥٧ و١٩٦٤). رأس وفد مصر لمؤتمر نزع السلاح في موسكو (١٩٦٢)، ورأس اللجنة الدائمة للمجلس المصري للسلام، واختير عضوًا في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي (١٩٦٤). منح ميدالية جوليو كوري من مجلس السلام العالمي (١٩٦٥) وجائزة لينين للسلام (ايار ١٩٧٠). وعلى أثر السماح بتعدد الاحزاب، رأس «حزب التجمع الوطني» (١٩٨٠)، وعارض زيارة السادات اسرائيل ونتائجها (راجع النبذة التاريخية، وباب «الاحزاب»).

* **زكريا محي الدين**: رئيس وزراء ونائب رئيس الجمهورية. ولد، سنة ١٩١٨، في كفر شكر في القليوبية (شمال شرقي القاهرة). تخرج في الكلية الحربية (١٩٣٨)، وكلية الاركان (١٩٤٨)، واشترك في حرب فلسطين. شارك في ثورة الضباط الاحرار. وبعدها، أسس جهاز المخابرات وعين مديرًا له. وزير الداخلية (١٩٥٣–١٩٦٢). نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة (١٩٦٢–١٩٦٥). رئيس الوزارة ١٩٦٥–١٩٦٧، ثم أعفي من منصبه وعين نائبًا لرئيس الجمهورية (١٩٦٧). رشحه عبد الناصر لرئاسة الجمهورية عندما تنحى عنها عقب هزيمة حزيران ١٩٦٧، لكنه تمسك مع غيره برئاسة عبد الناصر. عُرف لدى الرأي العام بالرجل الحديدي والصارم، ولم يكن وجهًا محبوبًا بسبب ما أنيط به خلال سني الثورة من مهام أمنية.

* **سعد زغلول** (١٨٦٠–١٩٢٧): زعيم ثورة ١٩١٩ ومؤسس حزب الوفد. ولد في قرية أبيانه مركز فوه (شمالي الدلتا) لأسرة موسرة. حفظ القرآن ودرس الحساب في مدرسة القرية. التحق بالأزهر (١٨٧٣). اتصل بمحمد عبده الذي عينه محررًا في «الوقائع المصرية» (١٨٨٢). ساهم في الثورة العرابية، وفصل من عمله في محافظة الجيزة بعد الاحتلال الانكليزي (١٨٨٢). فاشتغل بالمحاماة، وقبض عليه (١٨٨٣) لاشتراكه في جمعية «الانتقام». عين قاضيًا (١٨٩٢)، ثم مستشارًا. درس الفرنسية ونال شهادة الحقوق. تزوج من إبنة مصطفى فهمي رئيس الوزراء. وزير المعارف (١٩٠٦) بعد حادث دنشواي. وساهم في إنشاء الجامعة المصرية (١٩٠٧). وزير العدل (١٩١٠). تفاقمت خلافاته مع الخديوي وساءت مع الانكليز، فاستقال (١٩١٢). بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى أخذ يطالب الانكليز برفع حمايتهم عن مصر، وآلت إليه رئاسة حزب الوفد وزعامة الثورة (١٩١٩). نفي إلى مالطا (آذار ١٩١٩) مع فريق من اعضاء الوفد، ثم اطلق سراحهم في محاولة لتهدئة الثورة، وقد أضحى سعد رمزًا للجهاد. سافر مع فريق من الوفد إلى باريس ثم لندن. نفي مرة أخرى إلى سيشيل (ايلول ١٩٢١)، ثم إلى جبل طارق، وأطلق سراحه (نيسان ١٩٢٣) (راجع النبذة التاريخية).

* **سعد الدين الشاذلي**: مخطط وقائد عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف الاسرائيلي في حرب تشرين الاول ١٩٧٣. ولد في ١٩٢٢. درس العلوم الاكاديمية العسكرية في القاهرة وفي موسكو. شارك في حرب فلسطين (١٩٤٨). قاد أول تشكيل مظلي مصري (١٩٥٤–١٩٥٩). قاد القوات المصرية التي ارسلها عبد الناصر إلى الكونغو (١٩٦٠–١٩٦١). ملحق عسكري في لندن (١٩٦١–١٩٦٣). قائد القوات الخاصة في مصر (١٩٦٧–١٩٦٩). حافظ على قواته رغم هزيمة حرب حزيران ١٩٦٧. رئيس اركان الجيش (١٩٧١–١٩٧٣)، والمخطط العسكري وقائد المرحلة الاولى من حرب ١٩٧٣ (العبور وتحطيم خط بارليف)، ثم أقصاه السادات عن قيادة الجيش وعينه سفيرًا لدى بريطانيا، ثم لدى البرتغال، ثم نحّاه في عام ١٩٧٨ على أثر نشره انتقادات للسادات بعد زيارة الاخير لاسرائيل. شارك في إقامة جبهة سياسية مناهضة للسادات، فاصدرت الحكومة قرارًا بمصادرة أملاكه. له مذكرات بالعربية والانكليزية عن حرب ١٩٧٣.

* **سلامة موسى** (١٨٨٨–١٩٥٨): مفكر وحزبي. ولد في الزقازيق لأب يعمل كاتبًا في محافظة الشرقية. حصل على الثانوية (١٩٠٧). تأثر بيعقوب صروف وشبلي شميل وفرح انطون ولطفي السيد، فكتب في «المقتطف» و«الجريدة» و«الجامعة» منحازًا إلى نظرية داروين (النشوء والارتقاء) وإلى أدب الاستنارة الاوروبي. اتصل بالجمعية الفابية وبرنارد شو وانحاز إلى دعوتهما الاشتراكية أثناء وجوده في باريس ولندن (١٩٠٧–١٩١١). عاد إلى مصر (١٩١١)، وشارك في تأسيس الحزب الاشتراكي (١٩٢١)، وكتب في عدد كبير من الجرائد والمجلات،

وأصدر عددًا آخر: «المجلة الجديدة»، «المصري» و«الديمقراطية». في ١٩٥٠، كتب في «صوت الامة» الوفدية، واستمر يكتب في صحف «أخبار اليوم» حتى وفاته. من أهم مؤلفاته: «مقدمة السوبرمان» (١٩٠٩)، «الاشتراكية» (١٩١٢)، «نظرية التطور وأصل الانسان» (١٩٢٨)، أحلام الفلاسفة» (١٩٢٥). وله مذكرات «تربية سلامة موسى» (١٩٤٧).

* **سيّد قطب** (١٩٠٦–١٩٦٦): مفكر وسياسي اسلامي، ومن أبرز كتّاب الاخوان المسلمين. ولد في قرية من قرى محافظة أسيوط لأب ميسور الحال ومتنور وينتسب إلى الحزب الوطني. دخل سيّد مدرسة القرية وهو إبن ست سنوات، فمكث فيها أربع سنوات حفظ خلالها القرآن الكريم، وانتقل بعد الحرب العالمية الثانية إلى القاهرة لمتابعة دراسته القانونية، فتتلمذ على يد الكاتب الكبير عباس محمود العقاد، وأتقن الانكليزية، واتصل بآدابها، فتأثر بالثقافة الاجنبية واتجاهات العقاد. اتجه بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاسلام وانتسب إلى جماعة الاخوان المسلمين في نهاية الاربعينات بعد مقتل المرشد العام للاخوان حسن البنا. سُجن سيد قطب عام ١٩٥٤ بعد محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر، وحكم عليه لمدة ١٥ سنة، إلا ان تدخل الرئيس العراقي عبد السلام عارف لدى عبد الناصر أدّى إلى الافراج عنه عام ١٩٦٤. لكنه لم يلبث خارج السجن سوى بضعة اشهر، حيث أعيد اعتقاله بتهمة الاعداد لانقلاب مسلح ولعمليات تخريب. فحوكم وأعدم مع يوسف هواش وعبد الفتاح اسماعيل عام ١٩٦٦. من أهم كتبه: في ظلال القرآن، هذا الدين،، المستقبل لهذا الدين، معالم في الطريق، الاسلام ومشكلات الحضارة («موسوعة السياسة»، ج٣، ص٣٩٨–٣٩٩).

من محطات حياته التي أثرت في بناء فكره وشخصيته، سفره إلى الولايات المتحدة في ١٩٤٩–١٩٥٠، وعلاقته الوثيقة بالشيوعيين المصريين في اوائل الخمسينات، ومعاناته خلال الاعتقال والسجن (١٩٥٤–١٩٦٤) حيث وضع أهم كتبه.

يقول محمد علي قطب في كتابه «سيد قطب: الشهيد الاعزل» إن فترة إقامة سيد قطب في الولايات المتحدة مكّنته من استكمال التوصل إلى استنتاج مفاده أن الحضارة الغربية–ممثلة في طرفها الأقوى– وصلت إلى أعلى مراحل تطورها، ولا تملك ان تقدم أكثر مما كانت قد قدمته بالفعل، والذي هو مجرد جزء يسير مما يستطيع الاسلام منحه. وتزامنت عودته من الولايات المتحدة مع كتاباته المكثفة في صحافة جماعة الاخوان في مصر، ثم انضمامه إلى صفوفها ليشكل موقفًا متميزًا بداخلها وليصبح واحدًا من أبرز منظريها، بل ومن أهم منظري العمل الاسلامي السياسي داخل مصر وخارجها بصفة عامة. واعتبر بأن المواجهة العاجلة ستكون بين الاسلام والرأسمالية، أما المواجهة بين الاسلام والشيوعية فمؤجلة (والحقيقة ان العكس حصل في ما بعد).

على رغم تأييد قطب لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، فإنه ما لبث– عقب الخلاف بين الثورة والاخوان– ان ساهم في كتابة منشورات سرية معادية لعبد الناصر، كما أجرى اتصالات مع بعض الشيوعيين المصريين بهدف التنسيق لمواجهة الثورة. ويقول الصحافي سليمان الحكيم في كتابه «اسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والاخوان» (صدر في القاهرة، ١٩٩٦) إن سيد قطب كان مفكر ثورة يوليو ١٩٥٢ والمدافع الاول عنها. ولكنه بدأ في التحول عن الثورة والتقرب من الاخوان بعدما رفض عبد الناصر تعيينه في منصب وزير المعارف.

وخلال وجوده في السجن، وتحديدًا في العام ١٩٦٢، اتصل قطب بمجموعة من الشباب الاسلامي كانت تعيد تنظيم صفوف جماعة الاخوان، وأرسل لهم نص كتاب «معالم على الطريق» لدراسته وتوزيعه. وعقب الافراج عنه اتهمته السلطات بقيادة تلك المجموعة والتخطيط لقلب نظام الحكم واغتيال رئيس الدولة، وكان من أهم أسس هذا الاتهام ما ورد في «المعالم» من رؤى فسرت باعتبارها تحض على استخدام العنف بهدف تدمير المجتمعات القائمة على عقائد غير اسلامية وإعادة «حاكمية» الله على الارض باعتباره الخالق الذي يشرع لصالح البشرية جمعاء. وفي «المعالم» وما تزامن معه من كتابات، استخدم قطب مفهوم «الجاهلية» ليصف المجتمعات الانسانية كافة– بما في ذلك من يدعي منهم انه اسلامي ويمارس شعائر الاسلام طالما ان هذه المجتمعات أقامت نظمًا سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية سلبت «حاكمية» الله.

* **شنودة الثالث، البابا** (١٩٢٣–): «بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وكنائس المهجر» منذ ارتقائه هذه السدة عام ١٩٧١. وهو يحمل الرقم ١١٧ في قائمة البطاركة الذين تعاقبوا على الرئاسة الدينية للاقباط المصريين.

وُلد نظير جيد روفائيل (وهذا اسم البابا بالولادة وقبل سيامته كاهنًا) في إحدى قرى محافظة أسيوط في صعيد مصر. تخرج في كلية الآداب قسم التاريخ. ترأس تحرير مجلة «مدارس الاحد» من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ حيث سيم كاهنًا. قاد حملة ضد انحرافات كنسية عدة، ما جعله في مقدم المنادين بالاصلاح الكنسي في عهد البابا يوساب الذي شهد حدثًا دراميًا غير مسبوق في تاريخ الكنيسة المصرية، تمثل في قيام جماعة «الأمة القبطية» بخطف يوساب وإرغامه على التنازل عن منصبه. ورغم ان الحكومة نجحت في فك أسر يوساب وإعادته إلى منصبه، إلا انه سرعان ما تمّ سحب الثقة منه بواسطة المجمع المقدس والمجلس الملي.

وواصل شنودة دعوته إلى الاصلاح الكنسي حتى بعد انخراطه في سلك الرهبنة، ثم تعيينه، في عهد البابا كيرلس السادس الذي خلف يوساب، أسقفًا للمعاهد الدينية والتربية الكنسية. فأنشأ، في ١٩٦٥، مجلة «الكرازة» ورأس تحريرها. وكان يدعو من خلال مقالاته فيها بحق الرعية في اختيار راعيها منتقدًا عدم ديمقراطية البابا كيرلس ما دفع الأخير إلى إبعاده إلى دير الأنبا بيشوي (الدير نفسه الذي لزمه بعد ذلك بأمر الرئيس السادات). وقوبل إبعاد البابا كيرلس لشنودة بمظاهرات نظمها طلاب المعاهد الدينية تضامنًا مع اسقفهم، انتهت بإعادته إلى منصبه بعد أن تعهد بالتوقف عن معارضة البابا علنًا.

وتوفي البابا كيرلس السادس في آذار ١٩٧١، وشاعت «القرعة المقدسة» أن يخلفه أقوى معارضيه، أي البابا شنودة الثالث في ١٤ تشرين الثاني من العام نفسه.

عند تولي شنودة، كانت الكنيسة المصرية تعاني من أزمة مالية خانقة، حتى ان الرئيس عبد الناصر كان، في اواخر ايامه، أمر بدعمها بنحو ثلاثين ألف جنيه لدفع رواتب الرهبان. ثم سرعان ما أوجد البابا شنودة لهذه الازمة المالية حلولاً، فأصبحت كنيسته تعرف بـ«درة» كنائس العالم، كما أصبح رئيسها (البابا شنودة) رئيسًا لمجلس الكنائس العالمي.

وعند تولي شنودة، كان عدد الكنائس التابعة للكنيسة المصرية في المهجر لا يتعدى سبع كنائس، فصارت، أواخر ١٩٩٦، ١٥٤ كنيسة في مختلف قارات العالم.

وسرعان ما احتدم الصراع بين البابا شنودة والرئيس السادات. فكان البابا يرى أن الرئيس لا يبدي الحسم الكافي في مواجهة بعض الاصوليين الذين كانوا يعتدون على الاقباط علنًا، وكان السادات يتهم البابا بأنه يريد ان يصبح زعيمًا سياسيًا. وبلغ الصدام ذروته في ايلول ١٩٨١ عندما حدد السادات إقامة شنودة في دير الأنبا بيشوي في وادي النطرون، وعين لجنة خماسية لادارة شؤون الكنيسة (كان من اعضائها صديق البابا الأنبا صموئيل الذي اغتيل مع السادات). وعندما تولى الرئيس حسني مبارك الحكم أعاد البابا إلى منصبه، فعاد الود ليطبع علاقة الكنيسة بالدولة.

ودير وادي النطرون جعله شنودة نموذج العصرنة، فكان من اوائل المواقع المصرية التي دخلتها شبكة «الأنترنت». وتجلت مساعي العصرنة كذلك في تشجيع البابا لخريجي الجامعات من الاقباط على الانخراط في سلك الرهبنة (هو أساسًا أول جامعي يتولى رئاسة الكنيسة المصرية).

ويعود للبابا شنودة تشجيعه المستمر للاقباط على المزيد من الانخراط في المجتمع المصري والتفاعل معه شعبيًا وسياسيًا. وحقيقة الأمر ان البابا شنودة خرج بدور البطريرك إلى الحياة العامة، بل إلى مواقف يصعب التعامل معها خارج النطاق السياسي، كموقفه الرافض لسفر الاقباط إلى القدس إلا بعد زوال الاحتلال الاسرائيلي (وموقفه هذا أثار سخط الرئيس السادات عليه الذي كان يرغب في سفر المصريين–كسيّاح– إلى اسرائيل، كما يروي محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب»).

وفي السنوات الأخيرة، بدأ البابا شنودة يواجه انتقادات مريرة من جانب بعض العلمانيين والرهبان الذين يطالبون بمحاكمات عادلة للكهنة وبشفافية في المحاسبة على صعيد ايرادات الكنيسة ونفقاتها: ويزيد الأمر حدة انقلاب مجلة «مدارس الأحد» عليه، هو الذي كان يومًا رئيسًا لتحريرها، إذ تطالبه– كما كان يفعل هو من خلال المجلة نفسها– بالاصلاح الكنسي (في تموز ٢٠٠٢، أقدم البابا شنودة على عزل «مجموعة من المنحرفين» في خطوة اعتبرت «سابقة وتحولًا في السياسة الداخلية للكنيسة التي كانت ترفض في الماضي اعلان تلك الامور، ولكنها بهذا الأمر تشهد مزيدًا من الشفافية في الادارة ومكاشفة الرأي العام»).

يمتلك البابا شنودة مواهب فطرية في الخطابة والتأثير على الجماهير، تذكّر بما كان يتمتع به مكرم عبيد الذي كان أبرز الساسة الاقباط في مصر قبل ١٩٥٢. ومعروف أن شنودة كان من أشد المعجبين بمكرم عبيد. وكان الأخير يبادله اعجابًا باعجاب حتى انه أطلق عليه لقب

«شاعر الكتلة الوفدية» التي هي إسم الحزب الذي أسسه عبيد عقب انشقاقه عن حزب الوفد. والمعروف عن شنودة أنه شاعر، وله ديوان بعنوان «انطلاق الروح»، وهو عضو في نقابة الصحافيين المصريين منذ ١٩٥٢، كما ألف نحو ٦٥ كتابًا من أبرزها «اسرائيل في رأي المسيحيين» و«حياة الايمان» و«حروب الشياطين»، وترجم كثير من كتبه إلى الانكليزية والفرنسية والالمانية والهولندية والايطالية (حمدي رزق، «الحياة»، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٦). وفي حزيران ٢٠٠١، وافق البابا شنودة على طلب المركز الاسلامي في طهران ترجمة كتابه «رأي المسيحية في اسرائيل» إلى اللغة الفارسية وتوزيعه في ايران. ويعرض الكتاب ردًا على المزاعم الاسرائيلية، خصوصًا ما يتعلق بوصفهم لأنفسهم بأنهم شعب الله المختار، كما يرد البابا على قضية إعادة بناء هيكل سليمان وهو أحد المخططات الاسرائيلية التي تعتزم اسرائيل تنفيذها في باحة المسجد الأقصى.

* **صلاح سالم** (١٩٢٠–١٩٦٢): من أركان الضباط الاحرار وثورة ١٩٥٢. ولد في مدينة سنكات من أعمال شرقي السودان، إذ كان والده يعمل موظفًا لدى الحكومة السودانية. تخرج في الكلية العسكرية (١٩٣٨)، ثم في كلية أركان الحرب (١٩٤٨)، فالتحق في القوات المصرية المحاربة في فلسطين، منضمًا إلى الفدائيين الذين كان يقودهم أحمد عبد العزيز. وكانت مهمة صلاح سالم الاتصال بالقوات المحاصرة في الفالوجة، وهي مهمة جمعته بزكريا محي الدين وأتاحت له الالتقاء، للمرة الاولى، بعبد الناصر الذي ضمه إلى تنظيم الضباط الاحرار بعد ذلك. عُهد إليه تنفيذ حركة ٢٣ تموز في غزة، كما عهد إليه بعد نجاح الثورة، أن يكون مسؤولًا عن القوات المسلحة مع عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين، واختص بقوات الجيش المصري في السودان، كما كلف مع حسين ذو الفقار صبري بالاشراف على السودان. وفي إطار هذه المسؤولية لعب سالم دورًا كبيرًا وأساسيًا في التوصل إلى الاتفاق مع بريطانيا حول السودان. انضم إلى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومحمود فوزي وعبد اللطيف البغدادي خلال المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاقية الجلاء مع الانكليز. كلفه عبد الناصر ملف «حلف بغداد»، فاتصل صلاح سالم، للتصدي لهذا الحلف، بالاطراف العربية، وخصوصًا السعودية ولبنان واليمن وسورية والعراق. ولكن فجأة، وبعد أن شارك في مؤتمر باندونغ، بدأ الشرخ يظهر في علاقته مع عبد الناصر، فقدم استقالته من المناصب السياسية (خريف ١٩٥٥)، وتسلم مسؤوليات صحافية، أهمها رئاسة مجلس إدارة جريدة «الجمهورية» ورئاسة تحريرها. وهو بهذه الصفة قام بزيارات مهمة، خصوصًا إلى لندن وموسكو.

* **طلعت حرب** (١٨٦٧–١٩٤١): اقتصادي، رائد النهضة الصناعية ومؤسس بنك مصر. ولد في حي الجمالية (القاهرة)، تخرج في مدرسة الادارة والألسن–الحقوق (١٨٨٩). عمل مترجمًا لدى بعض الشركات الاجنبية، ثم تسلم إدارة بعض الشركات الصغيرة، وأسس، في ١٩٠٨، «شركة التعاون المالي»، ووضع كتاب «قنال السويس» (١٩١٠) الذي كان أول تعبير مصري علمي عن معارضة مشروع «امتياز شركة قناة السويس البريطانية–الفرنسية»، أثبت فيه أن مصر لن تنهض إن لم تحصل على استقلالها الاقتصادي الذي قال إنه يفوق بأهميته الاستقلال السياسي، ودعا إلى إنشاء بنك وطني مصري. وعارض الانكليز والقصر هذه الدعوة، إلى أن تمكن طلعت من تأسيس البنك في ١٩٢٠ (بعد ثورة ١٩١٩)، وجمع طلعت رأسماله من المصريين، وكان ٨٠ ألف جنيه. ولأن الشركات الاجنبية كانت تحتكر القطن المصري الخام بأبخس الأثمان، فتصنعه وتبيعه بأغلى الأثمان نظرًا لجودته العالية، كان أول مشروع لبنك مصر الوطني هو إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج، وبعث بالمصريين ليتدربوا على الآلات التي اشتروها من المانيا. ثم تلاها طلعت بانشاء شركة مصر لبيع المصنوعات المصرية، ثم كانت شركة مصر للطيران، ثم شركة مصر للنقل البحري (الباخرتان «زمزم» و«كوثر»)، وغيرها من الشركات. وأنشأ طلعت مطبعة مصر، وشركة للسينما، وأرسل البعثات إلى الخارج لتعلم هذا الفن الجديد، فكانت السينما المصرية من خلال «استوديو مصر».

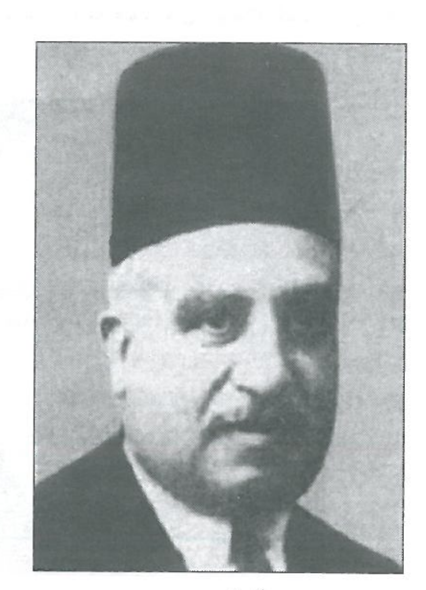
* **طه حسين** (١٨٨٩–١٩٧٣): أديب («عميد الادب العربي») ومفكر اشتغل بالسياسة (وزير المعارف حيث ارتبط إسمه بمجانية التعليم الذي اعتبره «كالماء والهواء»). ولد في إحدى قرى مفاغة في صعيد مصر (محافظة المينا) من أسرة فقيرة الحال. فقد بصره وكان لا زال في الثالثة من عمره. دخل الكتاب ثم التحق بالأزهر (١٩٠٢). اتصل بأحمد لطفي السيد وكتب في «الجريدة»

وطالع، من خلاله وبتأثير منه، الفكر الحديث. كما اتصل بعبد العزيز جاويش (١٨٧٦–١٩٢٩، سياسي وصحافي مصري، اتصل بمحمد عبده ومصطفى كامل، وصاحب حملات شعواء على الاحتلال الانكليزي وصنائعه) وعمل في صحيفة «الهداية»، كما كتب في صحف الحزب الوطني. اتصل بالجامعة المصرية أول نشأتها (١٩٠٨)، وهاجم شيوخ الأزهر وانقطع عن التعلم به منذ ١٩١٢ ولم يتخرج فيه، بل تخرج في الجامعة وحصل على الدكتوراه «في ذكرى ابي العلاء» (١٩١٤) فأرسلته الجامعة إلى باريس حيث نال الدكتوراه في فلسفة ابن خلدون الاجتماعية. عاد إلى مصر بعد ثورة ١٩١٩، وانحاز إلى الاحرار الدستوريين وكتب في «السياسة» ضد سعد زغلول والوفد، ودرّس في الجامعة. أثار ضجة كبيرة حوله، واتهمه رجال الدين المحافظون بالمروق عن الدين بسبب كتابه «في الشعر الجاهلي» الذي أصدره عام ١٩٢٦. عميد كلية الآداب (١٩٣٠–١٩٣٢)، ونقلته حكومة اسماعيل صدقي للمعاش رغم مظاهرات الطلاب المؤيدة له. عاد استاذًا، ثم عميدًا لكلية الآداب (١٩٣٦) مع حكومة الوفد إثر اتصاله بها وإعلانه تأييده للوفد. واختارته وزارة الوفد (١٩٤٢) مستشارًا فنيًا لوزارة المعارف، حيث أقر مع الوزير أحمد نجيب الهلالي مجانية التعليم الابتدائي. ثم اختير أول مدير لجامعة الاسكندرية حتى خرج منها في عهد وزارة السعديين (الهيئة السعدية) في ١٩٤٤. تولى وزارة المعارف في كانون الثاني ١٩٥٠ مع الوزارة الوفدية حتى إقالتها في كانون الثاني ١٩٥٢، وقرّر مجانية التعليم الثانوي وأنشأ جامعة عين شمس. كان عضوًا في المجمع اللغوي ورأسه منذ وفاة أحمد لطفي السيد (١٩٦٥)، واستمر حتى وفاته أثناء حرب تشرين الاول ١٩٧٣.

في ١٩٥٥، كان طه حسين قد امتلك منزلًا لأول مرة في حياته (كان يسكن بالإيجار)، وكان قد بلغ الـ٦٦ من عمره. والبيت يقع في حي الهرم، وأطلق عليه طه إسم «رامتان»، ويقصد بذلك «رامة» له و«رامة» لابنه مؤنس وزوجته ليلى العلايلي حفيدة أمير الشعراء أحمد شوقي. وكانت ابنته (ابنة طه) أمينة قد تزوجت من الدكتور محمد حسن الزيات (وزير خارجية مصر في ما بعد). والرامة موضع في البادية يستريح فيه المسافر. وفي هذا البيت (رامتان) مُنح طه حسين قلادة النيل من الرئيس عبد الناصر، وهي الوسام الأكبر الذي كان حتى ذلك التاريخ مخصصًا لملوك ورؤساء الدول فحسب. ولما لم يكن طه



طه حسين.



طلعت حرب.

حسين قادرًا على الانتقال لتسلم القلادة بنفسه، أوفد إليه عبد الناصر كبير الأمناء مع الوسام، وأجريت داخل «رامتان» مراسم منح «العميد» (اللقب الذي لازم طه حسين) قلادة النيل. وفي خريف ١٩٩٢، اشترت وزارة الثقافة المصرية «فيلا رامتان» من ورثة «العميد»، وبدأت تعمل على تحويله إلى «متحف طه حسين».

* **عادل حسين (١٩٣٢–)**: باحث وسياسي وحزبي. ولد في جزيرة الروضة بالقاهرة. عاش في كنف شقيقه أحمد حسين بعد وفاة والدهما. فبدأ حياته في خضم معارك حزب شقيقه أحمد «مصر الفتاة» وخطبه النارية، فانتسب إلى هذا الحزب باكرًا. وبرحيل شقيقه، بعد ثورة ١٩٥٢، انتقل عادل إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني («حدتو» الشيوعية) وبرز كمناضل يساري صلب. وانتسب إلى كلية العلوم، وهناك قبض عليه وأودع السجن. ولما سمحت له السلطات بتقديم امتحانات الكلية، استغل الفرصة ونجح في الفرار (١٩٥٤)، إلا أن السلطات قبضت عليه مجددًا، وبقي في السجن إلى أن أفرج الرئيس عبد الناصر عن الشيوعيين بعد حرب السويس (١٩٥٦). وبعد عام واحد نال بكالوريوس كلية العلوم–جامعة القاهرة في الجيولوجيا. وشرع يبحث في اقتصاديات النفط وأصدر سلسلة كتب. وفي ١٩٥٩ اعتقل للمرة الثالثة بسبب نشاطه الحزبي. وقام، وهو في السجن، بمراجعة عامة لفكره محاولًا استيعاب التجربة الناصرية، وحين غادر السجن، في ١٩٦٤، كان عادل تخلى عن منطلقاته السابقة. فعمل صحافيًا في «أخبار اليوم» وفي جريدة «الأخبار» التي اصبح نائب رئاسة تحريرها، وظل ينشط في الاطار العام لتيار اليسار، منكبًا في الوقت نفسه على تأليف كتابه الموسوعي المهم عن الاقتصاد المصري. في ١٩٧٨، انتقل إلى بيروت حيث عمل باحثًا في «مركز دراسات الوحدة العربية» وفي مجلة «المستقبل العربي»، وأصدر كتابه «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، وتبلورت لديه في الآن نفسه نظرية العمل الاسلامي في سياق بحثه عن رابطة تاريخية تجمع العرب. فوجد في الاسلام ذلك العنصر التوحيدي الجامع لهم. فكان انتقاله من اليسار إلى «الفكرة الاسلامية».

بعد مقتل السادات، عاد عادل حسين إلى مصر، وانتسب إلى حزب العمل (امتداد لحزب شقيقه الأكبر «مصر الفتاة») برئاسة ابراهيم شكري، واحتل موقع عضو قيادة فيه إلى جانب رئاسة تحرير صحيفة «الشعب» منذ ١٩٨٦. ومن موقعه هذا، مارس تأثيره الفكري ودفع بالحزب إلى الانتقال معه من الاشتراكية إلى الاسلام مستخدمًا صحيفة الحزب كمنبر لافكاره. وساهم في تأسيس التحالف الانتخابي مع الاخوان المسلمين، ما أدّى إلى انشقاق حزب العمل إلى تيارين، وإلى انتقاله، في الوقت نفسه، إلى البرلمان. وحول هذه القناعات الأخيرة، أصدر عادل حسين عدة كتب بين ١٩٩٠ و١٩٩٨. وكان أكثر اسلاميي مصر انفتاحًا على الراديكاليين السودانيين والايرانيين وغيرهم، وفي الوقت نفسه بين أكثر من



عاطف عبيد.

كمال الجنزوري.

يتعاطون مع مندوبي الاعلام الغربي في القاهرة ويحاورونهم في الشأن الاسلامي (وليد نويهض، «الحياة»، ٢٨ ايار ٢٠٠٠).

* **عاطف عبيد**: أكاديمي وإداري ورئيس الوزراء خلفًا لكمال الجنزوري بدءًا من تشرين الاول ١٩٩٩. فقد والده وهو في الرابعة من العمر، ولعبت والدته دورًا مهمًا في حياته، وكانت تقوم «بدور الوالدين» كما يقول، وغرست في أعماقه أهمية العلم والمعرفة والتسامح الذي لا يعرف التعصب العرقي أو الديني. تخرج في جامعة ألينوي الاميركية، وعمل استاذًا لادارة الاعمال في جامعات القاهرة وفي جامعة بيروت العربية (فرع من جامعة الاسكندرية). رافق التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر منذ «سياسة الانفتاح» للرئيس أنور السادات، وغدا وجهًا مألوفًا في الاوساط المالية والاقتصادية الدولية لمشاركته في مفاوضات ناجحة مع صندوق النقد الدولي. دخل العمل الحكومي منذ بداية الثمانينات كوزير لشؤون مجلس الوزراء ووزير قطاع الاعمال لاحقًا. في مطلع ولايته أكثر عاطف عبيد من الكلام على حرصه على إنعاش الأداء الحكومي. ولعل أهم نقطة تحدث عنها انعدام الكوادر القيادية في مواقع العمل والمسؤولية، حيث وعد بأنه سيقوم بتعيين أربعة معاونين من فئة الاعمار المتوسطة لكل وزير بهدف «سد الثغرة الخطيرة في الجهاز الاداري». وهذا نهج تعلمه أثناء الدراسة في اميركا حيث عمل في تلك الفترة لدى إحدى الشركات الاميركية، ولمس كيف ان مجلس الادارة يحاسب كل رئيس في الشركة في آخر العام على مدى نجاحه في اعداد معاونين له.

* **عباس حلمي الثاني، الخديوي (١٨٧٤–١٩٤٤)**: خديوي مصر من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤. الابن الأكبر للخديوي توفيق. عاصر عباس ثلاثة من المعتمدين البريطانيين الذين قادوا الاحتلال البريطاني لمصر: أولهم اللورد كرومر (الذي بارح مصر في ١٩٠٧ بعد أن ساءت صحته)، فكان عباس حلمي دائم الاصطدام به قريبًا من مصطفى كامل والحركة الوطنية محاولًا استرداد سلطته الفعلية، فظهر حاكمًا وطنيًا وكانت له شعبية واسعة. الثاني، السير ألدون جورست الذي أراد الانكليز من خلاله اتباع سياسة وفاقية مع الخديوي وإبعاده عن الحركة الوطنية؛ ونجحت بذلك ومنحت الخديوي مزيدًا من السلطة، وانجذب عباس بعيدًا عن الحركة الوطنية؛ وفي عام ١٩١١، اعتلت صحة جورست واختير كتشنر معتمدًا في مصر، وعاد إلى سياسة كرومر سواء إزاء عباس أو إزاء الحركة الوطنية. وكان كتشنر قد اصطدم بعباس منذ ١٨٩٤ عندما كان سردارًا (قائدًا) عامًا للجيش المصري. وحين نشبت الحرب العالمية الاولى صيف ١٩١٤ كان كتشنر يمضي إجازته في انكلترا فيما عباس يمضي إجازته المعتادة في اسطنبول، ولم يعد أحدهما إلى مصر بعد ذلك، إذ تولى كتشنر وزارة الحرب الانكليزية، وخلع الانكليز عباس حلمي عندما أعلنوا نظام حمايتهم على مصر وولوا محله حسين كامل سلطانًا على مصر. وبقي عباس منفيًا في الخارج، وتنازل عن مطالبته بالعرش للملك فؤاد في ١٩٣١. ويقول عباس حلمي في مذكراته «عهدي» إنه تعرض لمحاولة اغتيال خلال الاسابيع الاولى من وجوده في اسطنبول كخديوي مخلوع، وبالتحديد يوم ٢٥ تموز ١٩١٤، ما أسفر عن إصابته بجراح أقعدته الفراش طوال ثلاثة اشهر كانت التحقيقات خلالها تجري لمعرفة اسرار المحاولة ومن كان يقف حقًا وراء الجاني محمود مظهر الذي قتل فور إطلاقه النار عليه لطمس انكشاف المدبرين الحقيقيين.

يحتفظ المصريون في ذاكرتهم بذكرى طيبة عن الخديوي عباس حلمي الثاني، أساسها اصطدامه بالمعتمدين البريطانيين الاول والثالث، كرومر وكتشنر، وبإحاطته لنفسه، منذ وصوله إلى العرش (١٨٩٢) بجماعة من حركة التنوير المصرية بزعامة جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، وبصداقته للزعيم الوطني مصطفى كامل.

* **عباس محمود العقاد (١٨٨٩–١٩٦٤)**: شاعر وأديب ومفكر مشتغل بالسياسة. ولد في أسوان (أقصى صعيد مصر). كتب في صحف اللواء والجريدة والظاهر والدستور. بعد ١٩٠٩، أخذ يتردد بين أسوان والقاهرة حيث عمل بالتدريس، وشغل وظيفة في ديوان الاوقاف. وعمل بالرقابة على الصحف خلال الحرب العالمية الاولى ثم تركها لخلافه مع الرقيب الانكليزي. عمل في «المؤيد»، ثم «الأهالي»، ثم «الاهرام». انضم إلى حزب الوفد بعد ثورة ١٩١٩، فحظي بثقة سعد زغلول وإعجابه، وصار كاتب حزب الوفد السياسي الاول. عمل في «البلاغ» التي اصدرها عبد القادر حمزة عام ١٩٢٣، وظلّ يكتب يوميًا لسنوات طويلة. سجن في كانون الاول ١٩٣٠ لمدة سبعة أشهر بتهمة تهجمه على الملك. خرج على الوفد في ١٩٣٥،

وهاجم معاهدة ١٩٣٦، وانضم للقوى السياسية التي تساند الملك. اختير عضوًا في مجلس الشيوخ. كتب في «الاخبار» من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٤ (سنة وفاته).

«بعد خروجه على الوفد (١٩٣٥)، وجه غالب نشاطه الفكري إلى الحقل الثقافي وأخرج عددًا ضخمًا من المؤلفات. كان شاعرًا مجيدًا أخرج اربعة دواوين، وناقدًا طليعيًا. خاض كناقد حديث معارك أدبية شديدة مع أنصار المدرسة النقدية القديمة، أخرج في شبابه «الديوان» مع عبد القادر المازني وعددًا آخر من المؤلفات. كتب عن «سعد زغلول» في ١٩٣٦، وأصدر عددًا كبيرًا من كتب التاريخ الاسلامي اشتهرت بـ«العبقريات»، كما كتب عن غاندي، وهتلر وغيرهما. عُرف في المرحلة الأخيرة بعدائه الشديد للشيوعية ولليسار المصري عامةً» (موسوعة السياسة، ج٣، ص٨٠٧–٨٠٨).

• **عبد الحكيم عامر (١٩١٩–١٩٦٧)**: قائد القوات المسلحة، وزير الحربية، نائب رئيس الجمهورية (عهد الرئيس جمال عبد الناصر). ارتبط إسمه بالاخطاء العسكرية الفادحة التي ارتكبت في حرب الايام الستة (٥–١٠ حزيران ١٩٦٧) وأدت إلى هزيمة عسكرية مذلة. وهذا الربط بين إسمه وبين الهزيمة، إضافة إلى قضية انتحاره في السجن، تقف عائلته، وأبناؤه وعلى رأسهم صلاح عامر، موقفًا رافضًا له، وقد توسلوا القضاء لإجلاء «الحقيقة». ولم تصدر المحاكم حتى اليوم (خريف ٢٠٠٢) حكمًا نهائيًا في القضية.

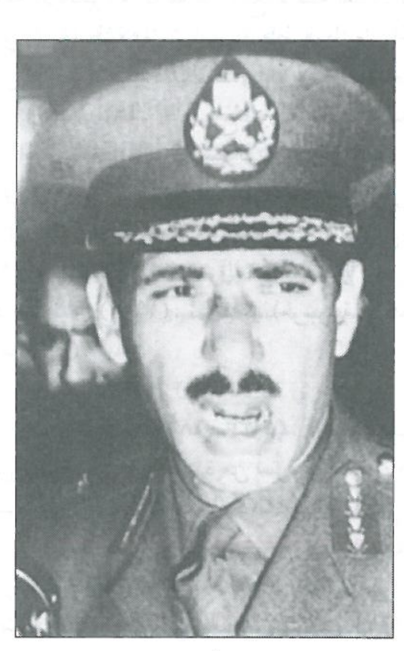
تخرج عبد الحكيم عامر في الكلية العسكرية (١٩٣٨)، واشترك في حرب فلسطين (١٩٤٨)، وأصيب في الميدان. عضو اللجنة التأسيسية في تنظيم الضباط الاحرار ومجلس قيادة الثورة (ثورة تموز ١٩٥٢). أصبح قائدًا عامًا للقوات المسلحة برتبة لواء (تموز ١٩٥٣)، ووزيرًا للحربية، ونائبًا للقائد الاعلى، اي رئيس الجمهورية، برتبة مشير عقب قيام «الجمهورية العربية المتحدة» (الوحدة مع سورية). نائب رئيس الجمهورية والمشرف على حرب اليمن وانسحاب القوات المصرية من حدود اليمن مع السعودية. واستقال من مهماته في ٩ حزيران ١٩٦٧، «ومات منتحرًا» (أول ايلول ١٩٦٧) في ظروف غامضة بعد اتهامه بالتآمر مع بعض أعوانه للقيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة.

في عام ١٩٧٥ (اواسط عهد السادات) وافق الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات صلاح نصر على معاودة فتح التحقيق في قضية وفاة المشير عبد الحكيم عامر مسمومًا لمعرفة «الجهة التي جاء منها السم الذي قيل إن المشير عامر تناوله لينتحر»، بناء على دعوى تقدمت بها عائلة المشير. لكن التحقيقات توقفت فجأة في نهاية ١٩٧٥، وظلت القضية حبيسة الادراج طيلة ٢٢ سنة. وفي آب ١٩٩٧، عادت القضية من جديد، مع إصدار النائب العام المستشار رجاء العربي قرارًا بمعاودة التحقيق، وتسلم النائب العام مذكرة قدمها شقيق المشير عامر، أرفقت بها أوراق وشهادات ووثائق «تؤكد» أن المشير مات مقتولًا بدس السم في عصير تناوله. وفي تصريح قال المهندس حسن عامر (شقيق المشير) إنه ينوي أن يكشف امام النيابة «الأسباب الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧، ومَن كان وراء إصدار قرار الانسحاب من سيناء، وكذلك الخلاف بين قادة القوات المسلحة الذين رغبوا في عودة المشير عامر إلى موقعه من جهة، وبين عبد الناصر الذي عاد إلى منصبه بعد ١٠ حزيران، في حين استبعد المشير عامر ليكون كبش فداء للهزيمة». لكن قرار النائب العام رجاء العربي جاء باغلاق ملف القضية باعتبارها من القضايا التي تسقط بالتقادم. يقول صلاح عامر، الابن الأصغر للمشير عبد الحكيم عامر (في مقابلة أجرتها معه «الوسط»، ١٤ ايار ٢٠٠١، ص٣٢): «حاولنا أكثر من مرة أن نعيد التحقيق في حادث وفاة والدي الغامضة وفي كل مرة كانت تتعطل التحقيقات لاسباب عدة منها ان الاسرار والوثائق الخاصة بالثورة لم يستطع أحد الاطلاع عليها، كما لا يوجد قانون يسمح بالكشف عنها وتقديمها لجهات التحقيق (...) إننا نعتبر رحيل المشير الغامض جزءًا من تاريخ الثورة ويجب أن يتم الكشف عن حقيقة ما حدث مهما مرت السنين (...) وهذا لن يحدث سوى من خلال الوثائق والمستندات. وقد نجحنا في الفترة الأخيرة في الوصول إلى أدلة جديدة تثبت من دون أي شك أن والدي تمّ اغتياله عمدًا...».

• **عبد الرحمن بدوي (١٩١٧–٢٠٠٢)**: فيلسوف وناشط حزبي وسياسي. ترك تراثًا من المؤلفات يربو على ١٥٠ كتابًا آخرها «سيرة حياتي» (الصادر في العام ٢٠٠٠). سمّاه طه حسين في الثلاثينات «اول فيلسوف مصري». ارتبط إسمه بالوجودية وبالفيلسوف الالماني هايدغر، وترجم أعمالًا للفيلسوف الالماني غوته، والاسباني سرفانتس. في العقد الأخير من حياته كتب «دفاع عن القرآن» و«دفاع عن محمد» و«الاستشراق»، ما جعل أحد



عبد الرحمن بدوي.



عبد الحكيم عامر.

كتاب سيرته يصفه بأنه «فيلسوف الوجودية الهارب إلى الاسلام». وفي كتبه هذه صبّ جام غضبه على عدد من المستشرقين اليهود.

فضلًا عن مؤلفاته، مارس التعليم الجامعي مبكرًا في مصر ثم في ليبيا والكويت وطهران، كما علّم لفترة في مدرسة الآداب العليا الفرنسية في بيروت. أمضى السنوات العشرين الأخيرة من حياته في فندق ليتيسيا Letitia في باريس، ولم يعد إلى مصر إلا بعد حصوله على جائزة مبارك (الرئيس حسني مبارك) للعلوم الاجتماعية وقيمتها ١٠٠ ألف جنيه، وتعرضه لإغماءة في أحد شوارع باريس، وأمضى في أحد مستشفيات القاهرة ثلاثة أشهر إلى أن توفي (٢٥ تموز ٢٠٠٢).

«وفي الموقف من السلطة بقي بدوي محتفظًا بملامح نشاطه السياسي الاول في حركة «مصر الفتاة» ذات الطابع الفاشي ثم في «الحزب الوطني الجديد». وسرعان ما اختلف مع ثورة ٢٣ تموز بعد فترة وجيزة من انطلاقتها، فهو شارك في لجنة وضع الدستور عام ١٩٥٣، لكن الضباط الاحرار لم يأخذوا به، ربما لأنه تضمن تركيزًا على الحريات الشخصية بدفع من عبد الرحمن بدوي. كانت مصر متجهة إلى تيار فكري وشعبي جارف لا يناسب حساسية بدوي، فغادرها لأكثر من أربعين سنة مطوفًا في المشرق وفي اوروبا، ساكنًا في بيت الفكر الانساني ومركزًا على ركني الفرد والصفوة في فكره وسلوكه... إلى أن عاد قليلًا ومات» (محمد علي فرحات، «الحياة»، ٢٦ تموز ٢٠٠٢، ص١).

ولد عبد الرحمن بدوي في قرية شرباص في محافظة الدقهلية. وهو الخامس عشر في عائلة عمدة البلدة المؤلفة من ٢١ شقيقًا وشقيقة. تلقى علومه في مدارس السعيدية في الجيزة التي اشتهرت بأنها مدارس أبناء أثرياء ووجهاء. التحق بجامعة القاهرة عام ١٩٣٤، ودرس الفلسفة نظرًا إلى إعجابه الشديد بطه حسين، ونشأت بينهما صداقة استمرت حتى وفاة الأخير عام ١٩٧٣. وفي عام ١٩٣٧، سافر مع بعثة رسمية إلى المانيا والنمسا. وفور عودته عين معيدًا في قسم الفلسفة في جامعة القاهرة وقدّم رسالة الماجستير عن «الموت في الفلسفة المعاصرة». نال الدكتوراه عام ١٩٤٤ عن رسالته «الزمن الوجودي» التي علق عليها طه حسين خلال المناقشة: «أشاهد فيلسوفًا مصريًا للمرة الاولى».

• **عبد الرحمن الرافعي (١٨٨٩–١٩٦٦)**: سياسي ومؤرخ. ولد في القاهرة لأب عالم أزهري

تولى عدة مناصب في القضاء الشرعي. التحق عبد الرحمن بمدرسة الحقوق (١٩٠٤). اشترك في الجمعية التأسيسية لنادي المدارس العليا وانضم للحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل (١٩٠٧)، وأصبح عضوًا في لجنته الادارية (١٩١١). اعتقل أثناء الحرب العالمية الاولى لصلته بالجمعيات السرية. بعد ثورة ١٩١٩، انضم إلى جمعيات الاغتيال السياسي التي شكلها الجهاز السري للوفد مع استمراره عضوًا في الحزب الوطني. عارض سعد زغلول، وبقي خارج المجلس النيابي حتى انتخابه في مجلس الشيوخ (١٩٣٩). سكرتير الحزب الوطني (١٩٣٢)، وعارض رئيس الحزب حافظ رمضان لاشتراكه في وزارة ١٩٣٧ معتبرًا ذلك خروجًا على مبدأ الحزب القائل بعدم الاشتراك في الوزارة إلا على أساس مبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء». اشترك في وزارة حسين سري الائتلافية (١٩٤٩) وزيرًا للتموين. اختير نقيبًا للمحامين بعد ثورة تموز ١٩٥٢.

صدرت أولى دراساته في تاريخ مصر الحديث حول الحملة الفرنسية (١٩٢٩)، وتوالت الاجزاء حتى صدر الاخير في ١٩٥٩ عن ثورة تموز ١٩٥٢ (كلها ١٥ جزءًا). وله، فضلًا عن هذه المجموعة، مؤلفات أخرى منها «حقوق الشعب»، و«نقابات التعاون الزراعي» (١٩١٤)، و«الجمعيات الوطنية» (١٩٢٢).

* **عبد العزيز فهمي** (١٨٧٠–١٩٤٩): رئيس حزب الاحرار الدستوريين. تخرج في الحقوق (١٨٩٠). بدأ يعمل بالمحاماة منذ ١٩٠٣. أنشأ مع لطفي السيد جمعية «تحرير مصر» السرية. انتخب نائبًا في مجلس ١٩١٣. اشترك مع سعد زغلول في الوفد الذي قابل المندوب السامي البريطاني لعرض مطالب مصر في الاستقلال، ثم سافر مع الوفد إلى باريس ولندن. وقف مع المنشقين عن الوفد الذين كوّنوا حزب الاحرار الدستوريين (١٩٢٢)، وكان من أبرز لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣. رأس حزب الاحرار الدستوريين خلفًا لعدلي يكن (١٩٢٥). ترك رئاسة الحزب وعين رئيسًا لمحكمة الاستئناف (١٩٢٩)، ثم أول رئيس لمحكمة النقض، ولُقب بـ«شيخ القضاة». عاد لرئاسة الاحرار بعد وفاة محمد محمود (١٩٤١)، ثم سرعان ما تركها زهدًا في السياسة. كان عضوًا في المجمع اللغوي، وله أبحاث قانونية ولغوية.

* **عزيز علي المصري** (١٨٧٧–١٩٦٥): عسكري وسياسي، من أصل مصري–شركسي. تعلم في مصر وتلقى دروسًا عسكرية في تركيا والمانيا، والتحق بالجيش العثماني وساهم في معارك عديدة، وانضم لجمعية الاتحاد والترقي (١٩٠٥)، وعين مدرسًا في كلية الاركان في تركيا (١٩٠٧)، ثم مفتشًا للجيش في ولاية سالونيك. اشترك في ثورة ألبانيا ١٩٠٨ ثم استقال. استدعته الحكومة التركية لقمع ثورة في اليمن فأجرى اتفاقًا مع الامام يحي هناك. اشترك مع العثمانيين في مقاومة الغزو الايطالي لليبيا (١٩١١)، وعاد إلى الآستانة (١٩١٤). أنشأ تنظيمًا سريًا للضباط باسم «جماعة العهد» لتحقيق الوحدة الفدرالية بين العرب والاتراك، وقبض عليه الاتحاديون بتهمة الخيانة، ونجا من الاعدام بتدخل الانكليز. فعاد إلى مصر، ثم اشترك مع الشريف حسين في أول مراحل الثورة العربية الكبرى، ثم تركه ورحل إلى اسبانيا بقية سني الحرب الاولى. وسمح له بالعودة إلى مصر (١٩٢٣)، وعين مديرًا لمدرسة البوليس فنهض بها سنوات. في ١٩٣٦ صحب فاروق، ولي العهد، إلى لندن للاشراف على استكماله تعليمه هناك فاصطدم ببعض حاشيته، وعاد إلى مصر يتقاضى راتبه بغير عمل. في ١٩٣٨ عين مفتشًا عامًا للجيش المصري، ولما وُلي علي ماهر رئاسة الوزارة (١٩٣٩) عينه رئيسًا لاركان الجيش. عرف وقتها بكراهيته للانكليز، وأكسبه هذا، مع ماضيه العسكري–السياسي سمعة طيبة بين شباب الضباط الوطنيين. أحيل للمعاش لاتهام الانكليز له بالاتصال بالالمان ولعدم تعاونه معهم. وفي ايار ١٩٤١، حاول مع إثنين من ضباط سلاح الطيران الهروب من مصر للاشتراك في ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، ففشلوا واعتقلوا حتى نهاية الحرب. ساهم في تنظيم حركة الفدائيين المصريين في قناة السويس (١٩٥١). عينته ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ سفيرًا لمصر في الاتحاد السوفياتي (١٩٥٣)، ثم تقاعد (موسوعة السياسة، ج٤، ص١٠٦).

* **عدلي يكن** (١٨٦٤–١٩٣٣): رئيس حزب ورئيس وزارة. ولد في القاهرة من أسرة تركية على قرابة بمحمد علي رأس الاسرة المالكة المصرية. درس في مدارس الفرير واليسوعيين. سكرتير وزير الحقانية، ثم سكرتير نوبار رئيس الوزراء (١٨٨٤). تعاقب على عدة مديريات ومحافظات. وكيل الجمعية التشريعية (١٩١٣). وزير الخارجية، ثم المعارف، ثم الداخلية (١٩١٤–

١٩١٩). وقف على رأس التيار المعادي لسعد زغلول وللثورة مهادنًا الانكليز. رئيس الوزارة ومفاوض الانكليز (١٩٢١–١٩٢٢). تزعم المنشقين عن الوفد الذين شكلوا حزب الاحرار الدستوريين واختاروه رئيسًا لهذا الحزب. رأس وزارة الائتلاف بين الوفد والاحرار (١٩٢٦). وبعد سقوط وزارة الاحرار (١٩٢٩) رأس وزارة انتقالية أجرت انتخابات عاد الوفد على أثرها إلى الحكم في ١٩٣٠.

* **عصمت عبد المجيد** (١٩٢٣–): سياسي ودبلوماسي. ولد في الاسكندرية ودرس الحقوق في جامعتها، ونال الدكتوراه في الحقوق في جامعة السوربون (باريس). ملحق ثم سكرتير في سفارة مصر في لندن (١٩٥٠–١٩٥٤). شارك في مفاوضات جلاء القوات البريطانية عن مصر. وفي ١٩٥٧، شارك في المفاوضات مع الفرنسيين لاعادة العلاقات المقطوعة إثر العدوان الثلاثي. عضو في الوفد المصري الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف (١٩٥٧–١٩٦١). وزير–مستشار في سفارة مصر في باريس (١٩٦٣–١٩٦٧). رئيس ادارة الشؤون الثقافية والفنية (١٩٦٧–١٩٦٨). وبعد هزيمة حزيران وانكشاف قصور الاعلام العربي فيها، عينه عبد الناصر ناطقًا رسميًا باسم الحكومة ورئيسًا لقسم الاعلام في وزارة الخارجية (١٩٦٨–١٩٦٩). سفير لدى باريس (١٩٦٩–١٩٧٠)، ووزير دولة لشؤون مجلس الوزراء (١٩٧٠–١٩٧٢)، ثم رئيس الوفد المصري لدى الامم المتحدة. في ١٩٨٤، أحيل على التقاعد، فتفرغ لإنشاء مركز اقليمي للتحكيم في الخلافات التجارية. وفي تموز ١٩٨٤، استدعاه الرئيس حسني مبارك وعينه وزيرًا للخارجية. ثم اصبح أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية إثر عودة مقرها إلى القاهرة (١٩٩١)، واستمر في هذا المنصب إلى ايار ٢٠٠١ حيث خلفه على هذا المنصب وزير الخارجية عمرو موسى.

* **علي صبري** (١٩٢٠–): أحد أبرز الشخصيات السياسية في عهد عبد الناصر. ولد في الزقازيق في عائلة ارستقراطية غنية. أتمّ دراسته الابتدائية والثانوية في المدارس الارسالية المسيحية حيث تلقى تربية اوروبية وعربية في آن. التحق بعدها بالكلية الحربية وتخرج فيها ضابطًا في سلاح الطيران. شارك في حرب فلسطين (١٩٤٨) وتعرف اثناءها على حركة الضباط الاحرار وانضم إليهم. عينه عبد الناصر مديرًا لمكتبه (١٩٥٣)، وأوكل إليه التفاوض مع الولايات المتحدة الاميركية حول شراء الاسلحة والتقارب مع الغرب. وزير دولة لشؤون الرئاسة (١٩٥٧–١٩٦٢). رئيس الوزراء (١٩٦٢–١٩٦٥). نائب رئيس الجمهورية (١٩٦٥–١٩٦٧). أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي (١٩٦٥–١٩٦٩). اتهمه الرئيس السادات، بعد وفاة عبد الناصر، بتدبير انقلاب ضد نظام الحكم وحكم عليه بالسجن مدى الحياة مع عدد من اركان النظام الناصري. أفرج عنه في ١٣ ايار ١٩٨١، وأخذ يحاول العودة إلى المسرح السياسي عبر نشر بعض المذكرات والمقابلات، ومحاولات تشكيل حزب ناصري (راجع «الناصريون» في باب «الاحزاب»).

«اعتبر علي صبري أحد ألمع رموز المرحلة الناصرية وكان ينظر إليه باستمرار على انه الخليفة المرتقب لجمال عبد الناصر والناطق باسم الجناح اليساري في الحكم والمطالب بتعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفياتي. وكان يولي قضية التنمية في الداخل الاولوية المطلقة معتبرًا ان الانتصار على العدو الاسرائيلي يمر أولًا عبر التنمية الذاتية وعبر التحالف مع الاتحاد السوفياتي. أما قضية الوحدة العربية فليست في رأيه على جدول الاعمال في المرحلة الحالية. وقد عارض علي صبري ومجموعته التوجه الغربي للسادات (...) وقد استطاع السادات، في حركة انقلابية مفاجئة، وبالاستناد إلى القوات المسلحة، تحييده ومن ثم اعتقاله بتهمة الخيانة العظمى والتآمر. وكان ذلك المؤشر الحاسم إلى سقوط الدولة الناصرية في مصر» (موسوعة السياسة، ج٤، ص١٨٧–١٨٨).

* **علي ماهر** (١٨٨٢–١٩٦١): رئيس وزارة. أخوه أحمد ماهر. تخرج بالحقوق. شارك في ثورة ١٩١٩، وانضم إلى الوفد. شارك في لجنة الثلاثين التي أعدت دستور ١٩٢٣. تقرّب من الملك بعد خلاف، فعيّن وزيرًا للمعارف في حكومة زيور الملكية (١٩٢٥)، وانضم لحزب «الاتحاد» الملكي. وزير المالية في وزارة الاحرار الدستوريين (١٩٢٨)، ثم في وزارة اسماعيل صدقي (١٩٣٠). رئيس الديوان الملكي (١٩٣٥). رئيس الوزارة (١٩٣٦) حيث أجرى الانتخابات التي أعادت الوفد إلى الحكم، وحيث بدأ في تنفيذ مشروعات قدّم بها نفسه باعتباره من رجال الاصلاح. رئيس الديوان الملكي من جديد (١٩٣٧)، ما مهّد لطرد حكومة الوفد بعد شهرين. رئيس الوزارة (١٩٣٩)، فعارضه الانكليز كما عارضوا

الملك لاتهامهما بالميول المعادية (حزيران ١٩٤٠). وفقد ثقة الملك به لوشايات أحمد حسنين ضده (صديق الملك ووالدته وأهم رجال الحاشية). أسس «جبهة مصر» كتنظيم سياسي ذي برنامج إصلاحي (١٩٤٥). رأس الوزارة بعد حريق القاهرة وإقالة وزارة الوفد (كانون الثاني–آذار ١٩٥٢). اعتزل السياسة حتى وفاته.

* **عمر عبد الرحمن، الشيخ** (١٩٣٨–): زعيم روحي لجماعات اسلامية اصولية. ولد في قرية الجمالية الصغيرة في محافظة الدقهلية (١٢٠ كلم عن القاهرة) لاسرة فقيرة. ويرجح أنه فقد بصره وكان لا زال طفلاً بسبب داء السكري. درس الابتدائية والثانوية في دمياط، ثم التحق بجامعة الازهر، في وقت كانت تسود فيه افكار الاخوان وخصوصًا فكر سيد قطب. حصل على الدكتوراه في الفقه، وعين مدرسًا في كلية اصول الدين بفرع الازهر في الفيوم، وإمامًا لمسجد قرية فيدمين. فبدأت خطابته التحريضية تلهب مشاعر المؤمنين بما يتعارض مع التقليد الأزهري. وموضوع نقده الأبرز الرئيس عبد الناصر الذي اتهمه الشيخ عمر بالالحاد وإحضار الشيوعيين إلى البلاد. في ١٩٦٨، اعتقل ثم فُصل من الازهر، وذلك عقب خطبة له هاجم فيها سياسة النظام حيال الاوقاف والمسائل الدينية. واعتقل مرة أخرى بعد وقت قصير من وفاة عبد الناصر لدعوته إلى رفض الصلاة على الرئيس الراحل بوصفه «كافرًا». فقضى ثمانية أشهر في السجن ليطلق سراحه في أعقاب حركة «مايو» حين شرع السادات يشجع الاسلاميين للوقوف في وجه الناصريين واليسار. فعمل عبد الرحمن مدرسًا في معهد المنيا ثم في جامعة أسيوط، وسافر في أواخر ١٩٧١ إلى السعودية لتدريس أصول الدين، وهناك بقي حتى ١٩٧٨، لكنه كان يعود خلالها بزيارات إلى مصر للقاء الأتباع والحث المتواصل على الجهاد. ومع اغتيال السادات، اعترف أحد قادة العملية بأن الشيخ عبد الرحمن افتى لهم بوجوب القتل لأن السادات «كافر». لكن المحكمة، بعد ست ساعات من دفاع الشيخ عن نفسه، أصدرت حكمًا ببراءته لنقض القرائن. وعادت المحكمة وبرأته مدة جديدة من تهمة تحريض المصلين على أعمال العنف في ١٩٨٤. وعاد إلى التحريض إلى أن صدر قرار يقضي بمنعه من مغادرة محل إقامته في الفيوم، ومنعه من الخطابة، في وقت شهدت فيه الفيوم المزيد من الاعتداءات على الاقباط ورجال الأمن؛ إذ كان الشيخ أصدر فتويين شهيرتين: فتوى «الاستحلال» التي تتيح الاستيلاء على مال المسيحيين وممتلكاتهم واستعمالها في غرض الجهاد، وفتوى «الغنيمة» التي تقضي بالشيء نفسه حيال سلاح الشرطة والجيش. وفي ١٩٩٠، غادر عبد الرحمن إلى السودان، ومنه إلى جنيف حيث التقى رجال اعمال اسلاميين، ومن هناك إلى الولايات المتحدة الاميركية. كما زار انكلترا والدانمارك والسويد والعراق وباكستان. أما اميركا نفسها فدخلها بتأشيرة سياحية نالها من سفارتها في الخرطوم. لكن على تعدد الروايات عن الأخطاء التي ارتكبتها دائرة الهجرة الاميركية، وإبطال الفيزا والبطاقة الخضراء وغير ذلك، تبقى رواية جديرة بالتأمل نقلتها سارة غاوش (كريستيان–ساينس مونيتور، ٨ آذار ١٩٩٣) عن أن سبب قبوله هو دور «الجماعة الاسلامية» خلال حرب افغانستان، وأن الشيخ نفسه كان يزوّد الولايات المتحدة معلومات مفيدة إبان الحرب (حازم صاغية، «الحياة»، ١١ نيسان ١٩٩٣). وثمة رواية أخرى عن دخوله الولايات المتحدة تقول، على لسان محاميه منتصر الزيات، إنه لدى وصوله «إلى الخرطوم اتجه إلى أحد أقطاب جماعة الاخوان المسلمين هناك ويدعى عبد الماجد صادق وأقام عنده لفترة حتى وصلته دعوة من مسجد الفاروق في مدينة بروكلين (نيويورك) لزيارة الولايات المتحدة وإلقاء دروس دينية هناك فقدم طلبًا للحصول على تأشيرة للذهاب إلى أميركا وحصل عليها وسافر إلى هناك» («الوسط»، ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤، ص١٧)، وغالبية أتباعه في اميركا يقيمون في نيويورك ونيوجرسي. وكانت محكمة اميركية فدرالية قضت العام ١٩٩٥ بالسجن مدى الحياة في حق عبد الرحمن.

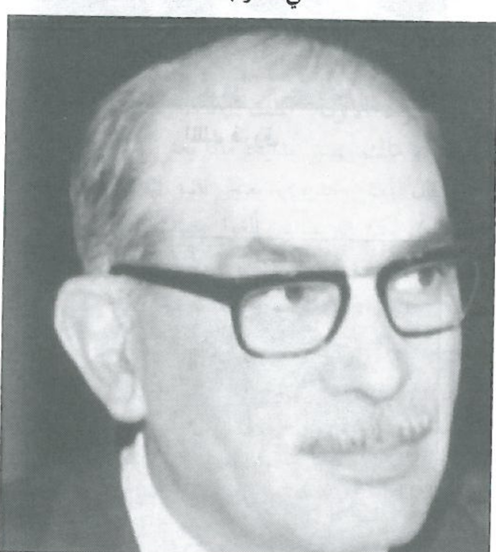
(حول سجنه في الولايات المتحدة، وعلاقته بالجماعات الاسلامية وصولاً إلى ٢٠٠٢، راجع باب «الاحزاب»، «الجماعات الاسلامية...»).

* **عمرو موسى** (١٩٣٦–): وزير خارجية، أمين عام جامعة الدول العربية. ولد في القاهرة، وتخرج في جامعتها عام ١٩٥٧ حاملاً شهادة ليسانس في الحقوق. وفي ١٩٥٨، التحق بوزارة الخارجية، وسلك الطريق التقليدية للدبلوماسيين، بشغله عددًا من المناصب في الخارج حتى العام ١٩٨٧ عندما عين سفيرًا لدى الهند، ونقل بعدها، العام ١٩٩٠، إلى نيويورك مندوبًا لدى الامم المتحدة. لكن قبل ذلك، لعب عمرو دورًا أساسيًا في المفاوضات المصرية–الاسرائيلية (١٩٧٨)، وكان حينذاك يتولى إدارة المنظمات الخارجية في وزارة الخارجية المصرية فشارك في اعداد وصياغة اتفاقية كامب دافيد. وحين كان سفيرًا لدى الهند، وتحديدًا في العام ١٩٨٧، اختير كأحد اعضاء الفريق المصري الذي طرح قضية طابا على هيئة التحكيم الدولية في جنيف بعدما رفضت اسرائيل الانسحاب منها، وحتى صدور القرار بعودة طابا إلى السيادة المصرية في ايلول ١٩٨٨. بعدها، ومن على منبر الامم المتحدة دعا اسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في الشرق الاوسط.

في آذار ١٩٩١، عين وزيرًا للخارجية خلفًا للدكتور عصمت عبد المجيد الذي تولى منصب الامين العام لجامعة الدول العربية اثر عودة مقرها إلى القاهرة من تونس حيث كان قد نقل هذا المقر في ١٩٧٩ بعد القطيعة بين الدول العربية ومصر إثر توقيع معاهدة كامب دافيد. فوجد موسى نفسه وزيرًا للخارجية بعد مصالحة العرب مع مصر، وقبل أشهر من بدء عملية السلام في مؤتمر مدريد (تشرين الاول ١٩٩١)، وظهر لاعبًا أساسيًا خلال مفاوضات السلام التي امتدت عقدًا كاملاً بعد مؤتمر مدريد بين اسرائيل والفلسطينيين الذين استمروا يتطلعون إلى القاهرة للحصول على التأييد والنصح في عملية السلام التي افتقرت إلى التوازن بينهم (والعرب عمومًا) وبين اسرائيل وما تمتعت به من تأييد دولي.

وقاد عمرو موسى حملة مصر على البرنامج النووي الاسرائيلي في منتصف التسعينات. وساعد موقفه المتشدد في التخفيف من انتقادات دول عربية للقاهرة بسبب معاهدة السلام التي أبرمتها مع اسرائيل وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. ودافع موسى بضراوة عن الفلسطينيين، عام ٢٠٠٠، في مناظرة تلفزيونية اميركية ضمته ووزير خارجية اسرائيل شلومو بن عامي بثها التلفزيون المصري. وحظي موسى بتميز لم يسبقه إليه أي من الدبلوماسيين العرب عندما ورد إسمه في أغنية شعبية مصرية، للمغني شعبان عبد الرحيم، لاقت رواجًا شعبيًا منقطع النظير (ومن كلماتها: «أنا بكره اسرائيل وأحب عمرو موسى»)، خصوصًا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ايلول ٢٠٠٠، وهي تعكس الصلة التي تمكن موسى من إقامتها مع رجل الشارع في مصر والدول العربية عن طريق انتقاداته الحاسمة لمعاملة اسرائيل الفلسطينيين وأسلوبها في المنطقة بشكل عام. وقبيل

علي ماهر باشا.



علي صبري.

عمرو موسى.

استلامه مهامه رسميًا كأمين عام لجامعة الدول العربية (١٥ ايار ٢٠٠١) بعد أن وافقت قمة عمان على اختياره لهذا المنصب، ختم عمرو موسى يومه الأخير كوزير للخارجية بالقول «إن تصريحات قادة اسرائيل لا تستحق إلا سلّة المهملات».

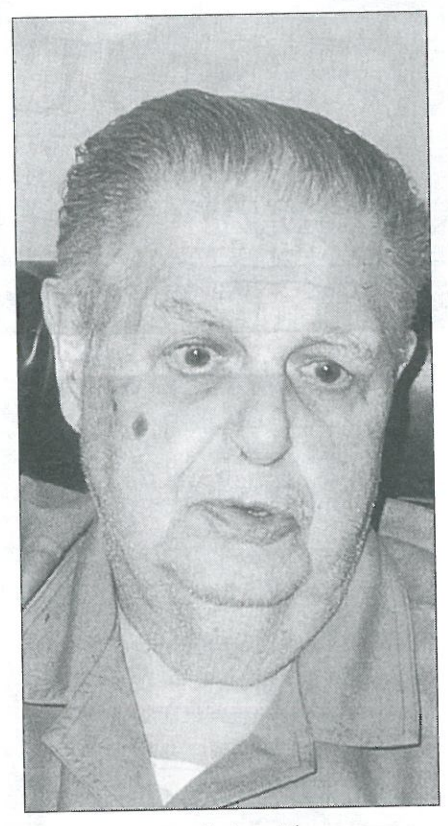
وبدأ عمرو موسى يومه الاول (١٦ ايار ٢٠٠١) كأمين عام جديد لجامعة الدول العربية «باستقبال الرئيس ياسر عرفات، وتطمينه إلى أن القضية الفلسطينية تشكل الموضوع الأساسي في سلسلة اهتماماته الاقليمية. وكان بهذا التركيز على النزاع العربي–الاسرائيلي يشير إلى أهمية الدور المناط به وإلى الأسباب الخفية التي نقلته من وزارة فاعلة إلى هيئة رمزية تحتاج إلى ترميم وتفعيل. من هنا يرى المراقبون في القاهرة ان عملية تغيير الادوار لم تحمل في دوافعها مؤشرات الترقية والترفيع، وإنما كانت نوعًا من العقاب الصامت لأن موسى تجاوز الخطوط الحمر في أدائه الرسمي. أو لأنه بالغ في التودد لإيقاع الشارع الغاضب بحيث ظهرت السياسة الخارجية المصرية بمظهر الموقف المعزول والمنفصل عن سياسة الدولة. لهذه الأسباب وسواها أشار بعض الصحف إلى أن اختيار أحمد ماهر (خلفًا لموسى للخارجية) جاء كإيضاح لموقف ملتبس مفاده ان الدولة هي التي ترسم إطار السياسة الخارجية، وأن الوزير الجديد لن يستخدم منصبه لتحقيق طموحات أخرى (سليم نصار، «الحياة»، ١٩ ايار ٢٠٠١).

* **فاروق الاول، الملك** (١٩٢٠–١٩٦٥): ملك مصر من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢. ولد في القاهرة كذكر وحيد لأبيه الملك فؤاد، فصار وليًا للعهد. ألمّ ببعض العلوم وهو في القصر، ثم أرسل إلى لندن (١٩٣٥) لاستكمال دراسته باشراف أحمد حسنين وعزيز علي المصري (وقد تركه هذا الأخير على وجه السرعة وعاد إلى مصر، في حين بقي أحمد حسنين مشرفًا عليه، واستمر الرجل الأقوى في حاشية فاروق الذي يؤكد المؤرخون أنه أصبح لعبة في يديه، وقيل إنه كان عشيق الاميرة شويكار–والدة فاروق– وقيل إنه تزوجها زواجًا عرفيًا، وان الانكليز، أو فاروق، من دبّر مقتله في حادث سير غامض).

عاد إلى مصر بعد وفاة أبيه (نيسان ١٩٣٦)) وعين الامير محمد علي وصيًا على العرش حتى بلغ فاروق سن الرشد، فتولى سلطته في تموز ١٩٣٨، تجمعت حوله كل القوى المعادية لحزب الوفد الذي كان في الوزارة، ووقف الوفد مواقف من شأنها ان تحد من سلطاته. ظهر بمظهر



الملك فاروق.



فؤاد سراج الدين.

«الملك الوطني» إثر أزمة ٤ شباط ١٩٤٢ حين طوقت دبابات الانكليز قصره وفرضت عليه حكومة ودية برئاسة مصطفى النحاس. لكنه سرعان ما عاد وظهر مذعنًا للانكليز في كل أمر، إضافة إلى ما كان بدأ يرشح من القصر من فضائح تصور مجونه وعبثه وهدره لأموال الدولة. وأول هتاف بسقوطه بدأ في جامعة القاهرة (١٩٤٦). أجبرته ثورة تموز ١٩٥٢ عل التنازل عن عرشه لابنه الامير فؤاد وكان في الشهر السابع من عمره. وأعلن فاروق تنازله فيما كان موجودًا في الاسكندرية (٢٦ تموز ١٩٥٢) للابحار على متن اليخت «محروسة» إلى اوروبا. وقد جرى توديع رسمي له حضره محمد نجيب وأنور السادات، انطلاقًا من حرص الضباط الثوار على إبقاء ثورتهم حضارية بيضاء، ثم ألغيت الملكية وقامت الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣.

* **فؤاد الاول، الملك** (١٨٦٨–١٩٣٦): سلطان مصر، ثم ملك مصر. بدايةً، ماذا يعني هذا التطور.

كان لمصر خديوي يعتبر نائبًا للخليفة (السلطان العثماني). لكن البريطانيين ألغوا منصب الخديوية يوم ١٨ كانون الاول ١٩١٤ مستغلين وجود الخديوي الأخير عباس حلمي في الآستانة لخلعه بتهمة تآمره مع الاتراك ضدهم وتهمة وقوفه مع الحركة الوطنية المصرية. فعمدوا إلى وضع مصر تحت حمايتهم المباشرة (والذريعة هي نشوب الحرب العالمية الاولى). رفض المصريون ذلك، ونمت الحركة الوطنية واندلعت ثورة ١٩١٩. فوجد الانكليز المخرج في «إعلان ٢٨ شباط ١٩٢٢» الذي نص على إنهاء الحماية البريطانية لمصر شرط أن تظل لبريطانيا الرقابة على أمن القناة، وشؤون الدفاع وحماية الاقليات والمصالح الأجنبية، وأن تظل بريطانيا هي المولجة بشؤون السودان، وكذلك ضمن الاعلان للسلطان فؤاد أن يصبح ملكًا على المصريين. وبعد نحو اسبوعين من هذا الاعلان، وتحديدًا في ١٥ آذار ١٩٢٢، أعلنت الملكية في مصر وتحول فؤاد الاول من سلطان إلى ملك.

ولد فؤاد الاول في الجيزة، سادس وأصغر أنجال الخديوي اسماعيل. تلقى دروسه في مصر وجنيف وتورينو حيث منحه الملك الايطالي عمانوئيل رتبة ملازم في الجيش الايطالي، فالتحق بالفرقة الثالثة عشرة في مدفعية الميدان. وعين، في ١٨٩٠، ياورًا فخريًا للسلطان العثماني عبد الحميد. في ١٨٩٢، استدعاه الخديوي عباس إلى مصر وعينه ياورًا خاصًا له حتى ١٨٩٥. تولى رئاسة اللجنة التي أسست الجامعة المصرية التي افتتحت في ١٩٠٨. وفي ١٩١٧، اختاره الانكليز سلطانًا على مصر خلفًا لأخيه حسين كامل. صدر دستور ١٩٢٣ الذي يحدّ من سلطاته وعلى الرغم من مناوراته، واستمر يعمل على تعطيله. كان وراء إنشاء حزب الاتحاد وحزب الشعب. طمع في أن ينصب خليفة للمسلمين بعد إلغاء الخلافة في تركيا (١٩٢٤)، ولكنه فشل لمقاومة المصريين ومنافسة الحكام المسلمين. استند في القصر إلى ساسة أبرزهم حسن نشأت وزكي الأبراشي.

* **فؤاد سراج الدين** (١٩١٠–٢٠٠٠): زعيم حزب الوفد «الجديد». عاش وفديًا واستمر وفديًا رغم إلغاء الاحزاب بعد ثورة تموز ١٩٥٢. أعاد تأسيس حزب الوفد، ولو بدون رخصة رسمية، في أجواء إعادة تعدد الاحزاب إلى الحياة السياسية المصرية. ليبرالي النهج، شارك في الانتخابات البرلمانية، واعتبر حزبه من الاحزاب الرئيسية في البلاد (راجع «خريطة الاحزاب» في باب «الاحزاب»). عكست جنازته (١٢ آب ٢٠٠٠) حضورًا شعبيًا كثيفًا، ورسميًا رفيع المستوى.

* **كمال الجنزوري** (١٩٣٣–): رئيس الوزراء المصري (مطلع كانون الثاني ١٩٩٦)، وكان أمضى قبل تكليفه رئاسة الحكومة أكثر من عشرين عامًا في أروقة ودهاليز الدوائر الحكومية في مصر.

عين استاذًا مساعدًا في «معهد التخطيط القومي» (١٩٦٧) فور عودته من الولايات المتحدة حيث نال من جامعة ميشيغان الدكتوراه في الاقتصاد. وفي تشرين الثاني ١٩٧٦، عين محافظًا للوادي الجديد؛ وفي ايار ١٩٧٧، عينه الرئيس السادات محافظًا لمحافظة بني سويف، وبعد سبعة أشهر صدر قرار آخر بتعيينه رئيسًا لـ«معهد التخطيط القومي».

وفي ١٩ آذار ١٩٨١، عين عضوًا في هيئة مستشاري رئيس الجمهورية؛ وفي ١٩٨٤، وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي، وفي ١٩٨٥ نائبًا لرئيس الوزراء. فأشرف، وهو في هذا المنصب، على وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الاولى، وكان الرجل الذي خاض، على مدى سنوات، غمار مفاوضات صعبة مع صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات المالية الدولية بحثًا عن شروط أفضل للتمويل الخارجي من دون كلفة اجتماعية عالية.

خلف الجنزوري، في رئاسة الوزراء، عاطف صدقي الذي كان تولى رئاسة الحكومة منذ ١٩٨٦. وما يجمع بين الرجلين انهما جاءا من خلف أسوار الجامعة، أي أنهما أكاديميان تكنوقراطيان. وكان الجنزوري وزيرًا دائمًا في حكومة صدقي التي تعرضت لثلاثة تعديلات وزارية.

* **كمال حسن علي** (١٩٢١–): رئيس الوزراء في ١٩٨٤–١٩٨٥. تخرج في الكلية الحربية (١٩٤٦) وشارك في حرب فلسطين ١٩٤٨. عهد إليه بقيادة لواء مدرع في سورية إبان الوحدة. أصيب بجروح بليغة أثناء حرب حزيران ١٩٦٧ فيما كان يشن هجومًا معاكسًا في سيناء. كان قائد سلاح المدرعات في حرب تشرين الاول ١٩٧٣. وفي ١٩٧٥ عين رئيسًا للمخابرات، ثم وزيرًا للدفاع (١٩٧٨)، ثم وزيرًا للخارجية (١٩٨٠). وفي عهد الرئيس حسني مبارك كُلف ملف الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وبعد وفاة رئيس الوزراء فؤاد محي الدين (١٩٨٤)، عينه الرئيس مبارك رئيسًا للوزراء، واستقال في ايلول ١٩٨٥ ليخلفه علي لطفي.

* **لطفي الخولي** (١٩٢٩–١٩٩٩): كاتب ومن أبرز المثقفين المصريين إثارة للجدل في حياته السياسية التي تميزت بالتقلبات الحادة والمبادرات المستمرة. حصل على دبلوم الحقوق (١٩٤٩)، ومارس المحاماة حتى ١٩٦٣، ثم التحق بصحيفة الاهرام (١٩٦٢)، ورأس تحرير مجلة «الطليعة» (١٩٦٥–١٩٧٧ حيث أغلقها الرئيس السادات إثر مقال للخولي حول أسباب الانتفاضة الشعبية المصرية). وكان مقررًا للشؤون الخارجية في الاتحاد الاشتراكي (التنظيم الحاكم سابقًا) من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ شارك في تأسيس حزب «التجمع» اليساري، وشغل منصب الامين العام للجنة الوطنية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ورأس اتحاد كتاب آسيا وافريقيا، وقاد حملة معارضة اتفاقات كامب دافيد، ثم تولى منصب الأمين العام لـ«لجنة مقاطعة التطبيع»، وأسس «اللجنة المصرية لمناصرة الشعب اللبناني والفلسطيني» إبان الاجتياح الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢). حصل على جائزة الدولة التقديرية في الآداب عام ١٩٩٢، وكان عضوًا في وفد مصر إلى مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١). بعدها، أخذ لطفي الخولي يستدير باتجاه «السلام» مع اسرائيل في مفهومه «القريب من المفهوم العالمي». فجاءت خطوته باصدار «إعلان كوبنهاغن» (راجع ج١٢، ص.ص ٩٢–٩٥) بمثابة نقلة اعتبرها خصومه «انطلاقًا لحركة تطبيع شعبي مع اسرائيل»، خصوصًا وأنه توج تحركه باصدار أول اعلان سياسي في نوعه حمل تواقيع جماعتي السلام مع مصر واسرائيل مطلع ١٩٩٨، والذي صاغ أول وثيقة شعبية في المنطقة تحدد قواعد السلام الشامل، نصّت على اعتراف اسرائيلي بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وعاصمتها القدس. وقد استقبل الرئيس حسني مبارك الوفدين، ما مثّل دعمًا سياسيًا رسميًا لهذا الاتجاه.

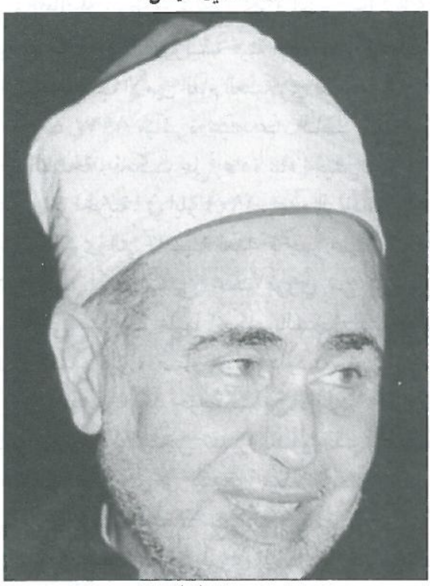
* **محمد حسين هيكل** (١٨٨٨–١٩٥٦): أديب وسياسي ومؤرخ ومن أعضاء المجمع اللغوي. ولد في قرية كفرغنام في الدقهلية لأسرة موسرة. توجه في دراسته الجامعية ناحية الحقوق والاقتصاد السياسي اللذين درسهما في باريس خلال العقد الاول من القرن العشرين. اتصل اتصالًا وثيقًا بأحمد لطفي السيد، وتشرّب اتجاهه الفكري. انضم إلى حزب الاحرار الدستوريين، وتولى تحرير جريدة «السياسة» اليومية (١٩٢٢) ثم الاسبوعية، وأصبح رئيسًا للحزب ورئيسًا لمجلس الشيوخ، وكان مناوئًا لسعد زغلول وحزب الوفد. وزير المعارف عدة مرات. رئيس مجلس الشيوخ (١٩٤٥–١٩٥٠). له عدة مؤلفات، أبرزها رواية «زينب» (١٩١٣)، «تراجم مصرية وغربية» (١٩٢٩)، «حياة محمد» (١٩٣٥).

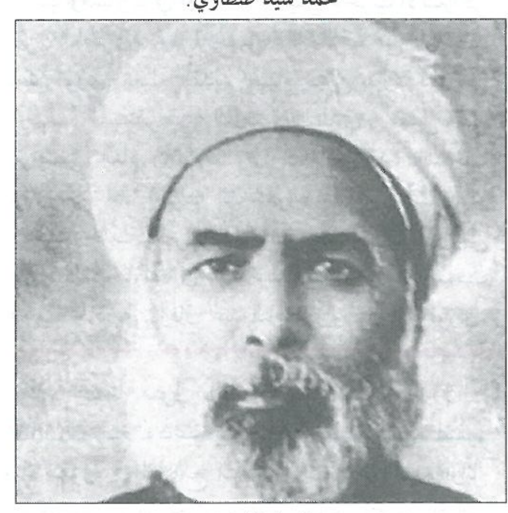
* **محمد سيّد طنطاوي** (١٩٢٨–): شيخ الأزهر الحالي (منذ نيسان ١٩٩٦). تولى قبل ذلك منصب المفتي (١٩٨٦–١٩٩٦).

رأى البعض في تعيينه شيخًا للأزهر مكافأة له على فتاويه التي أحلت ما كان يحرمه الأزهر ايام سابقه شيخ الأزهر الراحل جاد الحق علي جاد الحق الذي أثار عليه غضب كثر من المسؤولين. ومن الفتاوى التي أحلها الطنطاوي وكان الأزهر قد حرّمها، المعاملات المصرفية، وتنظيم الأسرة، وفتواه القائلة بـ«الصدمة بالرغبة في زيارة اسرائيل».

بدأ طنطاوي مشيخته الأزهر مادًا يديه لكل مَن أتى مصافحًا ومهنئًا ومنفتحًا على الجميع (أديان، طوائف، سياسيون...). وعندما سئل حول إذا كان يود مراجعة ما أورده من تصريحات، عندما كان مفتيًا، حول استعداده لزيارة القدس عبر الاراضي الفلسطينية، قال إنه لا يفكر في المراجعة لأنه ما زال عند رأيه العلمي في الزيارة، على أن


محمد حسين هيكل.


محمد سيد طنطاوي.


محمد عبده.

يُنظر لها في سياقها ووقت كتابتها. أما رأيه الآن فيرتبط بتغيرات سياسية تعمّ العالم كله ولسنا معزولين عنها.

في آخر نشاط له تنظيمه المؤتمر العالمي بعنوان «هذا هو الاسلام» (نيسان ٢٠٠٢) حيث سيطر هاجس الدفاع عن الاسلام وتحسين صورته بعد حادث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الاميركية وتداعياته التي «شوهها الاسلاميون الراديكاليون». ومما قاله الشيخ طنطاوي: «... كما انه (الله) يسوّي بين المسلم وغيره ولا يمنح أتباعه حق قتل الآخرين... ولا يجعل لأتباعه حقوقًا يحرم منها غيرهم (...) إن الاسلام يؤيد تعاون الحضارات ويرعى حقوق المسلمين وغيرهم ويكرم العلم والعقل ويتسامح مع الآخرين...».

وفي أواخر ١٩٩٧، فجّر طنطاوي جدلًا جديدًا بسبب موافقته على لقاء الحاخام الأكبر لليهود الغربيين «الأشكيناز» خلال زيارته مصر. كما كان طنطاوي تعرض لانتقادات، قبل ذلك بنحو شهرين، بسبب لقائه السفير الاسرائيلي في القاهرة تسيفي ميزئيل والرسالة التي تلقاها من حاخام اليهود الشرقيين «السفارديم». وكان سلفه الشيخ جاد الحق علي جاد الحق يرفض إتمام أي لقاء مع الاسرائيليين، أو حتى مصافحتهم.

ولد الشيخ الطنطاوي في قرية سليم التابعة لمدينة طما، محافظة سوهاج في صعيد مصر، حصل على الدكتوراه في التفسير والحديث في كلية أصول الدين– جامعة الأزهر عام ١٩٦٦، وعين عميدًا لها عام ١٩٧٦، كما عمل عميدًا لكلية الدراسات الاسلامية والعربية عام ١٩٨٦، ثم اختير مفتيًا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٨٦.

* **محمد عبده** (١٨٤٩–١٩٠٥): شيخ مفكر داعية اصلاحي. نشأ في قرية محلة نصر في محافظة البحيرة. تعلم في الأزهر وتخرج فيه (١٨٧٧). تتلمذ على جمال الدين الأفغاني وشاركه في التنظيمات السياسية. وبعد نفي الأفغاني من مصر حمل محمد عبده قيادة دعوته الاصلاحية مع عدول عن النزعة الثورية التي ميزت الأفغاني عنه. فرأس تحرير «الوقائع المصرية» ودرّس في دار العلوم. ثم شارك، من موقع الاعتدال (الذي أصبح موقع النقد بعد ذلك) في قيادة الثورة العرابية (راجع أحمد عرابي

في هذا الباب). في بيروت، ثم في باريس عاون الافغاني في إصدار «العروة الوثقى» وعمل نائبًا له في قيادة تنظيمها السري. بعد باريس، عاد إلى بيروت منقطعًا لشؤون الاصلاح الديني والبحث اللغوي. وبعد عودته إلى مصر عمل في القضاء، ثم تولى منصب الإفتاء، والتفت حوله نخبة من المثقفين الذين كانوا يمثلون مدرسة الفكر المصري والعربي والاسلامي التي ترى إلى التحرر والتطور ثمرةً للتربية والتعليم والاستنارة، وتعلق الآمال على الصفوة المختارة في ميدان الفكر وليس على تحرك العامة واتجاه الجماهير. وتعد آثاره الفكرية أبرز جهود الاجتهاد الاسلامي الحديث. كما يُعتبر مفكرو «حزب الأمة» ثم «حزب الاحرار الدستوريين» امتدادًا لمدرسته الفكرية. نشرت أعماله الكاملة «مؤسسة الدراسات العربية في بيروت» في مطلع السبعينات وعمل على تحقيقها الدكتور محمد عمارة (موسوعة السياسة، ج٦، ص٩١–٩٢).

* **محمد فريد** (١٨٦٨–١٩١٩): زعيم «الحزب الوطني» والحركة الوطنية منذ رحيل مصطفى كامل (١٩٠٨) حتى رحيله هو مريضًا في برلين (١٩١٩). ولد في القاهرة لأب ثري كان ناظرًا للدائرة السنيّة. درس الحقوق، وحين تخرج عين وكيلًا للنيابة، ثم ما لبث ان استقال بعد سنة واحدة بسبب معارضته سياسة الانكليز. في ١٩٠٤، تفرّغ للعمل السياسي، وكان مرتبطًا بصداقة مع مصطفى كامل ومشاركًا له في تحرير «اللواء» ووكيلًا للحزب الوطني الذي تزعمه إثر وفاة مصطفى كامل. ونتيجة للوفاق بين الانكليز والخديوي ضد الحركة الوطنية، اتجه محمد فريد نحو الجماهير المصرية، وخصوصًا صوب العمال والفلاحين على غرار ما كانت تفعله الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اوروبا. فأنشأ الحزب الوطني أول نقابة عمالية في مصر وهي نقابة الصناعات اليدوية، والمدارس الشعبية والجمعيات التعاونية. ووقف محمد فريد محرضًا ضد قانون المطبوعات وقانون الاتفاقات الجنائية وضد مد امتياز قناة السويس، وطالب بالدستور. اشترك في مؤتمر الشبيبة في جنيف (١٩٠٩)، ومؤتمر السلام في استوكهولم (١٩١٠)، وعقد المؤتمر الوطني في بروكسيل (١٩١٠)، كما برزت جمعيات للاغتيال السياسي من شباب الحزب. ضيّق الانكليز والقصر الخناق عليه، فترك مصر (١٩١٢) وحضر مؤتمري السلام في جنيف ولاهاي (١٩١٣)، وكتب في صحف اوروبا يهاجم الاحتلال. نشبت الحرب العالمية الاولى، ولم يستطع العودة إلى مصر. وانبثقت قوى جديدة، وعمل الخديوي على تفكيك الحزب الوطني وانهياره. وأمضى محمد فريد سنوات حياته الأخيرة مريضًا تعبًا وقد فقد ثروته وتشتت رفاقه وورثت حزبه قوى عديدة، أهمها تلك التي تحلقت حول سعد زغلول.

* **محمد فوزي** (١٩١٥–٢٠٠٠): «بطل حرب الاستنزاف» (١٩٦٧–١٩٦٨). التحق بالكلية الحربية وتخرج منها قبل أن يحصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية ليشارك في حرب فلسطين قائدًا للمدفعية المضادة للطائرات. عمل فوزي كبيرًا لمعلمي طلبة الكلية الحربية ثم مديرًا للكلية ورئيسًا لهيئة الاركان، كما شغل في ١٩٦٤، منصب الأمين العام العسكري للجامعة العربية. وبعد حرب ١٩٦٧ مباشرة عيّنه عبد الناصر قائدًا عامًا للقوات المسلحة، فانكب على إعادة بناء الجيش، ثم شغل منصب وزير الحربية. في ايار ١٩٧١، عدّه السادات واحدًا من مراكز القوى التي ناصبته العداء فأجهز عليهم قبل أن يتمكنوا منه، لكنه استثنى محمد فوزي من بين باقي الأسماء التي صدرت عليها احكام بالسجن المؤبد (علي صبري، محمد فايق، ضياء الدين داود، سامي شرف وآخرون). فأصدر، بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ قرارًا باطلاق فوزي من السجن تقديرًا للدور الذي أداه بعد ١٩٦٧. فانزوى فوزي في بيته قي ضاحية مصر الجديدة يكتب ويؤرخ عن حرب الاستنزاف وإعادة بناء الجيش. وبعد اغتيال السادات، عاد فوزي إلى دائرة الضوء ناشطًا سياسيًا ومشاركًا في محاولات تأسيس «الحزب الاشتراكي العربي الناصري». ولما لم يحصل هذا الحزب على الترخيص دعم فوزي زميله القديم ضياء الدين داود لتأسيس «الحزب الديمقراطي الناصري» الذي حصل على الترخيص العام ١٩٩٣. وفي العام ١٩٩٩، انسحب فوزي من هذا الحزب إثر شعوره بهزيمة بسبب نشر صحيفة الحزب «العربي» مذكرات صلاح نصر، رئيس جهاز الاستخبارات في عهد عبد الناصر، والتي تضمنت هجومًا حادًا على رفاق عبد الناصر وأولهم محمد فوزي.

* **محمد متولي الشعراوي، الشيخ** (١٩١١–١٩٩٨): شيخ وداعية إسلامي، حظي اسلوبه المتفرد منذ ظهوره في البرنامج التلفزيوني «نور على نور» اوائل السبعينات، ثم من خلال برنامج اسبوعي لتفسير القرآن،

على شعبية واسعة في مصر وخارجها. ولد في قرية دقادوس. درس في المعهد الديني (الابتدائي ثم الثانوي) في الزقازيق في محافظة الشرقية. اشترك في تمرد طلاب الازهر مطالبين باعادة الشيخ المراغي إلى مشيخة الأزهر وأمضى ايامًا في السجن بتهمة «العيب في الذات الملكية» (الملك فاروق). تخرج في كلية اللغة العربية–جامعة الأزهر (١٩٤١)، وتدرج في سلك التدريس في المعاهد الدينية، وقصد الجزائر والمملكة العربية السعودية حيث مارس التدريس ايضًا. تولى وزارة الاوقاف (١٩٧٦–١٩٧٨، عهد السادات).

يعد الشعراوي من أبرز علماء الأزهر، مثلما كان من أكثر الشخصيات العامة إثارة للجدل. ففي حين كان وفديًا (نسبة إلى حزب الوفد)، اقترب من جماعة الاخوان المسلمين في الثلاثينات ثم انتقدهم في وقت لاحق، ولم تكن له صلة بأي من تيارات الاسلام السياسي بعد ذلك. وأثار خلافات بمواقفه المتغيرة من الرئيس عبد الناصر بعد وفاته (١٩٧٠). وكان الشعراوي من الحادبين على الرعاية الأدبية لبعض شركات توظيف الاموال. ومن مواقفه الاخيرة تأييده لتعديلات قانون الأزهر بعدما كان عارضها بشدة.

* **محمد محمود** (١٨٧٧–١٩٤١): رئيس حزب ورئيس وزراء. ولد في أسرة معروفة في ساحل سليم في أسيوط. ابوه محمود باشا سليمان الذي تولى المناصب العالية وأصبح نائبًا بالمجالس النيابية التي عرفتها مصر في القرن التاسع عشر. أكمل محمد محمود دراسته في أكسفورد، ثم عين مفتشًا للمالية ثم مديرًا للفيوم ثم البحيرة. اشترك في تأليف الوفد المصري في ١٩١٨ واعتقل مع سعد زغلول في مالطا (١٩١٩). كان من بين المنشقين عن الوفد، وألف حزب الاحرار الدستوريين في ١٩٢٢، وقام بدور في قيام الائتلاف بين الوفد والاحرار ضد الملك (١٩٢٥)، فتولى وزارة المواصلات ثم المالية (١٩٢٦–١٩٢٨). ثم انقلب على الائتلاف وأخذ جانب الملك بعد وفاة سعد زغلول، ما أدى إلى سقوط وزارة النحاس، فتولى هو رئاسة الوزارة (حزيران ١٩٢٨–تشرين الاول ١٩٢٩). فأوقف الحياة النيابية وعطل الدستور وعرف عهده بحكم اليد الحديدية لما اتخذ من إجراءات القمع. كان عضوًا في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦، ورأس الوزارة بعد إقالة النحاس (١٩٣٧–١٩٣٩).

* **محمد نجيب** (١٩٠١–١٩٨٤): أول رئيس لجمهورية مصر (١٩٥٣–١٩٥٤). ولد في الخرطوم ونشأ في السودان. تخرج في الكلية الحربية في مصر وتدرج حتى رتبة لواء (١٩٥٠). قدم استقالته احتجاجًا على التدخل البريطاني لفرض حكومة الوفد على الملك، ثم سحب الاستقالة. شارك في حرب فلسطين (١٩٤٨) حيث جرح. اختاره الضباط الاحرار، لسمعته الطيبة، ليكون على رأس حركتهم (ثورة تموز ١٩٥٢)، وباسمه أذيع البيان الاول. رأس الوزارة من ٧ ايلول ١٩٥٢ إلى ١٨ حزيران ١٩٥٣، حيث أُعلنت الجمهورية واختاره مجلس قيادة الثورة رئيسًا للجمهورية. اختلف مع اعضاء مجلس القيادة، فقدم استقالته في ٥ آذار ١٩٥٤، ولكن القوى الديمقراطية والاخوان المسلمين وقطاعات من الجيش بقيادة خالد محي الدين أيدوه ضد مجلس القيادة، فعاد عن الاستقالة. لكن عبد الناصر وأعضاء مجلس القيادة ما لبثوا أن استردوا سيطرتهم في ٢٥ آذار ١٩٥٤، وجرّدوا نجيب من سلطته مع استمرار وجوده الإسمي، ثم جرّدوه من منصبه في تشرين الثاني ١٩٥٤، وفرضوا عليه الاقامة الجبرية في ناحية المرج شمالي القاهرة. وبعد وفاة عبد الناصر، سمح له السادات بحرية التنقل.

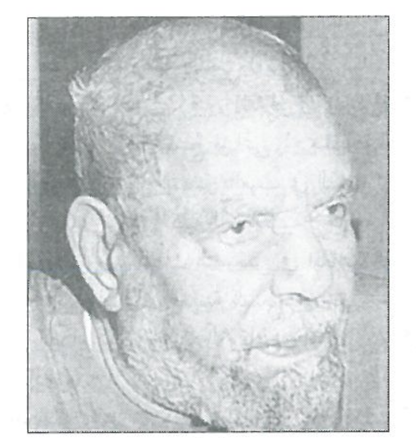
في ربيع ١٩٩٦، صدر له كتاب بعنوان «مصير مصر»، كان قد مُنع من نشره منذ ١٩٥٥، وفيه انه كان يختلف باستمرار مع زملائه الشبان «في شأن خطط التنفيذ وليس على المبادىء (...) لكني لم أشأ أن استمر في تحمل مسؤولية أعمال لم يؤخذ رأيي فيها...». ويكشف نجيب في كتابه عن انغماسه في العمل السري منذ ١٩٣٢ كعضو في جمعية «اللواء الابيض» التي كان هدفها منع البريطانيين من جعل مصر والسودان مستعمرتين منفصلتين، ويرجع تاريخ انضمامه إلى تنظيم الضباط الاحرار إلى العام ١٩٤٩. وبرغم تدينه ينفي نجيب انه كان مع غيره من الضباط الاحرار في جماعة الاخوان المسلمين، ويقول: «كان لنا أصدقاء بين الاخوان لكننا كنا معارضين لهدفهم الرامي إلى حكومة دينية». وينفي ايضًا ما ذكر عن أن الضباط الاحرار كانوا من ذوي الميول الشيوعية أو الفاشية، «فالضابط الوحيد الذي كانت له ميول شيوعية أُبعد (خالد محي الدين)، كما ان أنور السادات تعاون مع الالمان أثناء الحرب العالمية الثانية، فعل ذلك لأنه كان عدوًا للبريطانيين المستعمرين لمصر لا لأنه معجب بأدولف هتلر».

وفي خريف ١٩٩٦، أجمع مؤرخون مصريون،

ومدير مكتب الرئيس عبد الناصر إبان حرب السويس (١٩٥٦) على تكذيب ما كشفته مجلتان فرنسيتان من أن فرنسا «جندت» رئيس مصر الأسبق محمد نجيب ليكون بديلًا جاهزًا لعبد الناصر اذا أدى العدوان الثلاثي على مصر إلى إطاحته، وأكدوا أنه كان من المستحيل إجراء اتصالات مع نجيب خلال تلك الفترة، إذ كان خاضعًا لحراسة مشددة فُرضت عليه عقب إقالته في ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠.

* **محمود رياض**: وزير خارجية، وأمين عام جامعة الدول العربية. ولد عام ١٩١٧. تخرج في الكلية الحربية (١٩٣٦)، ودرّس مادة «التكتيك» في الكلية الحربية (١٩٤٢)، ثم التحق بكلية اركان الحرب، وحصل على شهادتها (١٩٤٣)، وعاد للتدريس فيها. عين مديرًا للمخابرات الحربية في غزة (١٩٤٨). عضو الوفد المصري في مفاوضات الهدنة (شباط ١٩٤٩)، ورئيس الوفد المصري في لجنة الهدنة المصرية–الاسرائيلية (١٩٤٩–١٩٥٢). وبنشوب ثورة ١٩٥٢ عين مديرًا لإدارة فلسطين، ومسؤولًا عن جوانب القضية كافة في القيادة العامة للقوات المسلحة. سفير مصر في دمشق (١٩٥٥)، واشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سورية (١٩٥٨). مستشار عبد الناصر للشؤون السياسية (١٩٥٨–١٩٦٢). مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة (١٩٦٢). وزير الخارجية (١٩٦٤–١٩٧٢). أمين عام جامعة الدول العربية (١٩٧٢– حتى استقالته في آذار ١٩٧٩).

في صيف ١٩٦٨، كان محمود رياض واحدًا من أوائل الدبلوماسيين العرب الذين اقترحوا الاعتراف بـ«الواقع الاسرائيلي». وقد رُبط هذا الكلام له بما كان الرئيس عبد الناصر قاله في حديث لمجلة «نيوزويك» الاميركية ردًا على سؤال في ما إذا كان على استعداد للقبول بالتفاوض المباشر مع الاسرائيليين، فقال إنه لا يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال طالما ان اسرائيل تحتل اراضي عربية، وأضاف: «لكنني قادر على أن أؤكد لك أننا سبق أن جلسنا إلى طاولة المفاوضات مع الاسرائيليين بعد الحرب ١٩٤٩... وإننا على استعداد لمعاودة ذلك مرة أخرى». فتلقف الاميركيون ما قاله عبد الناصر، وما أكد عليه محمود رياض، وبدأوا يتحركون إلى أن وصل ذروة تحركهم إلى «مشروع روجرز» الذي كان حدثًا كبيرًا في وقته (راجع «فلسطين»، ج١٤).



محمد متولي الشعراوي.



محمد نجيب.



محمود رياض.

* **محمود سامي البارودي** (١٨٣٨–١٩٠٤): سياسي وشاعر وثائر (ثورة العرابي). ولد في السودان من أسرة مملوكية الاصل، وكان ابوه عسكريًا اميرًا للمدفعية. اكتشف الشعر والأدب العربي باكرًا. سافر إلى فرنسا وبريطانيا في بعثات لدراسة الفنون الحربية. شارك في حملة الجيش المصري على جزيرة كريت قبل ان يلتحق بحرس الخديوي اسماعيل، ثم يرسل مع قوات مصرية لمساعدة تركيا في حربها ضد الروس (١٨٧٧). ولما عاد من تلك الحرب راح يخوض المعترك السياسي وكتابة الشعر في الوقت نفسه. فشارك في العديد من الحكومات، وزيرًا للمعارف والاوقاف والجهادية، التي تعاقبت حتى ثورة عرابي. فوقف البارودي معها، لكنه كان يحاول دائمًا التخفيف من غلواء الضباط الثائرين. ومع هزيمة الثورة، نفاه الانكليز إلى جزيرة سرنديب (سيلان، سري لانكا) حيث أمضى ١٧ عامًا، وعاد، بعدها إلى مصر، ضريرًا واهنًا وعجوزًا.

* **محمود سليمان** (–١٩٢٩): سياسي مصري نأى بنفسه عن الحياة السياسية في السنوات الأخيرة من حياته مفضلًا العزلة على الانخراط مع هذا أو ذاك من الاحزاب أو من السياسيين المنقسمين المتناحرين، وهو «الذي كان يومًا مناضلًا مكافحًا ملء الأسماع والابصار، يكل إلى نفسه المهام الصعبة ويضحي بالغالي والرخيص في سبيل مصر وفي سبيل ما يراه صوابًا»، كما يقول عنه المفكر محمد حسين هيكل في كتابه «تراجم شرقية وغربية».

كان محمود سليمان في عهد الخديوي اسماعيل رجلًا مسموع الرأي نافذ الكلمة، ترك عمدية بلدته ساحل سليم إلى وظائف وكيل مديرية جرجا وأسيوط. انتخب عضوًا عن الامة في عهد توفيق باشا، وألقي عليه ان يلقي خطاب العرش. ولما شبت نار الثورة العرابية كان من بعيدي النظر الذين قدّروا ما قد يصيب البلاد من جرائها، فتنحى عن الاشتراك فيها، «لكن ذلك لم يدفعه كما دفع غيره للتعاون مع الانكليز» بل تنحى عن العمل العام وترك القاهرة إلى الصعيد، حتى ١٨٩٥ حين تقدم لعضوية مجلس الشورى، فكان في المجلس من اوائل الذين طالبوا بخروج الانكليز من مصر. وساهم في تأسيس حزب الأمة، وترأسه، وعمل للقضاء على الفتنة بين المسلمين والاقباط. وانضم إلى صفوف قيادة ثورة ١٩١٩، وترأس لجنة الوفد المركزية. وعندما دبت الخلافات بين زعماء الحركة الوطنية، كان محمود سليمان من قادة حزب الاحرار الدستوريين، ولما لم ينجح في إصلاح ما البين، آثر العزلة حتى وفاته.

* **محمود فهمي النقراشي** (١٨٨٨–١٩٤٨): رئيس وزراء ووزير الداخلية والمال أثناء اغتياله على يد عناصر من الاخوان المسلمين، الجماعة التي كانت مسؤولة قبل ذلك عن سلسلة من عمليات الاغتيال وكانت قد افتتحت باغتيال أحمد ماهر باشا (١٩٤٥) وتكررت لتصل إلى ذروتها في اغتيال النقراشي. تلقى محمود فهمي النقراشي تعليمه في الاسكندرية والقاهرة ثم لندن، وعمل بالتدريس. انضم إلى الوفد في ثورة ١٩١٩، حيث كان مسؤولًا عن تنظيم الاضرابات واعمال الاغتيال السياسي. فبرز، طوال العشرينات، محرضًا على الاضرابات ومتهمًا، من الحكومة والقضاء، بتنظيم العديد من عمليات الاغتيال، ما جعله يُعتقل أكثر من مرة ويُطلق سراحه دائمًا بسبب الافتقار إلى الأدلة، ومن أبرز هذه المرات ما حصل في العام ١٩٢٤ حين اشتبه بتواطئه في مقتل السردار الانكليزي لي سناك، قبل أن يُطلق سراحه. هذا كله جعل للنقراشي شعبية كبرى في اوساط الطلبة والشبان، ما دفع سعد زغلول لاحتضانه ولاسناد العديد من المهمات إليه، بما في ذلك مهمات حكومية حين تولى سعد رئاسة الحكومة الوفدية الاولى. وراح النقراشي يرتقي في سلم الحكم والمعارضة سواء بسواء، خصوصًا وانه عرف كيف يركز مجموعة من التحالفات التي خدمت تطلعاته ومن أبرزها تحالفه مع مصطفى النحاس بعد رحيل سعد زغلول. وشغل مرات عدة وزارة المواصلات، لكنه بعد توقيع المعاهدة مع الانكليز (١٩٣٦)، بدأ مرحلة من الصدام مع قيادة الوفد، دفعته في ١٩٣٧ للانشقاق عن الحزب الأم، ومعه صديق عمره أحمد ماهر ليشكلا معًا «الحزب السعدي»، الحزب الذي راح القصر يمعن في استخدامه كلما اشتد الخلاف مع الوفديين. وفي ١٩٤٥، حين اغتيل ماهر، احتل النقراشي مكانه، رئيسًا للوزارة، في وقت كان المصريون، وقد خرج العالم من الحرب العالمية الثانية، مصممين على التخلص من الاستعمار البريطاني. وكان واضحًا لديهم، في ١٩٤٨، أن الملك كان مسيطرًا على الحكم، وانه دفع بجيش مصر في حرب فلسطين دون علم النقراشي ودون استعداد الجيش.

٭ **مصطفى كامل** (١٨٧٤–١٩٠٨): زعيم وطني.
ولد في القاهرة لأب مهندس توفي ومصطفى في الثانية عشر من عمره، فعاش في عهدة أخيه حسين واصا باشا وزير الأشغال آنذاك. التحق بكلية الحقوق (١٨٩١)، وتخرج في ١٨٩٥، فراح يكتب ويخطب ويسافر إلى العواصم الاوروبية–سعيًا لاستقلال مصر، مستفيدًا بصورة خاصة من التنافس الذي كان قائمًا بين بريطانيا وفرنسا، كما راح يكتب مقالات وطنية ملتهبة في «الاهرام» و«المؤيد»، ثم أسس، في ١٩٠٠، صحيفة «اللواء» التي أتبعها بنسختين فرنسية وانكليزية. ومما يذكر أن مصطفى كامل خلال إقامته في فرنسا تمكن من أن يؤلب من حوله العديد من المثقفين الفرنسيين الذين راحوا يشاركونه دعوته إجلاء الانكليز عن مصر، ومن بينهم بيار لوتي الذي ارتبط به بصداقة عميقة، وجوليت آدم، السيدة التي كانت تجمع في صالونها الباريسي كبار المفكرين التقدميين، والتي قدمت مصطفى كامل للكثيرين منهم، وجوليت هي التي كتبت في تأبينها لمصطفى كامل يوم رحيله: «لقد قام مصطفى كامل بكل ما يمكن للانسان أن يحلم به ويرغب فيه من أجل السير بشعبه على طريق المطالبة بحقوقه المشروعة...». ورأت آدم انه اذا تمكن ورثة مصطفى كامل في مسيرته الوطنية من «السير في الطريق التي اختطها لنفسه... فإنهم سوف يضيفون حجرًا في صرح الوطنية المصرية الذي كان مصطفى كامل مهندسه النابغة».

ومثلما استفاد كامل من أستناده إلى فرنسا في تنافسها مع بريطانيا استفاد كذلك من الخديوي عباس في صراعه مع المندوب البريطاني كرومر. لكن تلك المرحلة انتهت، في ١٩٠٤، بالوفاق الودي الذي عقدته فرنسا مع بريطانيا معترفة بنفوذها في مصر، وبسياسة الوفاق التي اتبعها الانكليز مع الخديوي، فابتعد عن الحركة الوطنية وسحبت بريطانيا كرومر في ١٩٠٧. فاتجه مصطفى كامل، في المرحلة الثانية، إلى مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية المصرية. فكان الحزب الوطني برئاسته في ١٩٠٧، وأنشأ نادي المدارس العليا الذي كان يضم جمهرة من الشباب المثقف، والبدء في إنشاء المدارس التي تلقن الدعوة الوطنية.

٭ **مصطفى مشهور** (١٩٢١–): المرشد الخامس لجماعة الاخوان المسلمين. «وحسب قيادي كبير في الاخوان، فإنهم يصفون المرشدين الخمسة بقولهم: الشيخ حسن البنا هو المؤسس باني الجماعة (١٩٢٨–١٩٤٩)، وأن الشيخ حسن الهضيبي (١٩٥٠–١٩٧١) عبر بالجماعة الهضاب الصعبة، وان الشيخ عمر التلمساني، الذي تولى بعد ذلك حتى ١٩٨٦، شيّد طريق الجماعة الجديد بعد سجنها الطويل، وأن الشيخ حامد أبو النصر (١٩٨٦–١٩٩٦) هو مرشد الانتصارات الواسعة في مجلس الشعب والنقابات. ويتوقعون أن يكون الشيخ مصطفى مشهور مرشد اشتهار الجماعة في أنحاء العالم» («الوسط»، ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٦، ص١٤).

ولد مصطفى مشهور في قرية السعديين التابعة لمدينة منيا القمح في محافظة الشرقية، وأمضى مراحل التعليم الاولى في المحافظة، ثم انتقل إلى القاهرة والتحق بكلية العلوم وتخرج فيها عام ١٩٤٣ وعمل في هيئة الارصاد الجوية في وظيفة «متنبىء جوي» وحصل على دبلوم عال في الارصاد عام ١٩٤٦. انضم إلى جماعة الاخوان عام ١٩٣٨، واعتقل عام ١٩٤٨، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. بعد ثورة ١٩٥٢، عاد إلى عمله، لكنه اعتقل لمدة ثلاثة اشهر في كانون الثاني ١٩٥٤، ثم أعيد اعتقاله إثر حادث محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، وأطلق في العام ١٩٦٤، وأعيد اعتقاله في العام التالي من دون محاكمة وقضى ست سنوات متصلة في السجن، وأطلق في تشرين الاول ١٩٧١.

٭ **مصطفى النحاس** (١٨٧٦–١٩٦٥): زعيم حزب الوفد المصري وقائد الحركة الوطنية المصرية (بعد رحيل سعد زغلول) طوال الربع الثاني من القرن العشرين. ولد في سمنول من اعمال الغربية بدلتا النيل. تعلم في القاهرة وتخرج بالحقوق وعمل محاميًا في المنصورة ثم عين قاضيًا في ١٩٠٤. اتصل بالحزب الوطني عند نشأته وعرف عنه إعجابه بمصطفى كامل. وانضم إلى نادي المدارس العليا وصار وكيلًا له واتصل عن طريقه بالشباب والطلبة. اتصل بسعد زغلول إبان الحرب الاولى. فلما أنشىء الوفد في ١٩١٩ ضمه سعد إليه، وساهم في الثورة يشرف على الاضرابات وينظم النشاط الطلابي ويتصل بلجنة الموظفين ويحمل المنشورات من القاهرة إلى طنطا حيث كان قاضيًا فيها فأحيل إلى المعاش في تموز ١٩١٩ وتفرغ للنشاط السياسي سكرتيرًا للوفد. كان لصيقًا بسعد وموضع ثقته، وآزره في صراعه ضد «المعتدلين» داخل الوفد. اختير وزيرًا للمواصلات بوزارة سعد في ١٩٢٤، وانتخب وكيلًا



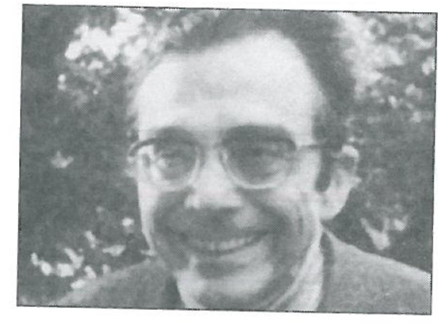
محمود فهمي النقراشي.



مصطفى النحاس.

لمجلس النواب الائتلافي ثم رئيسًا له من منتصف ١٩٢٦ إلى أوائل ١٩٢٨. كان على رأس الاتجاه المتشدد بالوفد. رأس الوزارة بعد وفاة زغلول (آب ١٩٢٧)، فأثار الازمات في وجه الانكليز والملك فأقيل بعد ثلاثة أشهر. رأس الوزارة (١٩٣٠) ورأس وفدًا مفاوضًا إلى لندن، وسقطت وزارته بعد ٦ أشهر لفشل المفاوضات بسبب تشدده في شأن وحدة مصر والسودان. قاد الجبهة الوطنية للزعماء في ١٩٣٥ من أجل عودة دستور ١٩٢٣، ورأس الوزارة من ايار ١٩٣٦. ورأس وفد المفاوضة الذي عقد مع الانكليز معاهدة ١٩٣٦. خاض معركة من اجل الحد من سلطات الملك انتهت بتحالف اعداء الوفد ضده وبإقالته (كانون الاول ١٩٣٧). رأس وزارة شباط ١٩٤٢ بناء على طلب الانكليز بسبب اتهامهم الملك بالتحالف مع الالمان، ثم أقيلت وزارته في تشرين الاول ١٩٤٤. عاد إلى رئاسة الوزارة في كانون الثاني ١٩٥٠، فألغى معاهدة ١٩٣٦ وأفسح للكفاح المسلح ضد الانكليز، وأقيلت وزارته في كانون الثاني ١٩٥٢، بعد حريق القاهرة. اعتزل السياسة بعد ثورة ١٩٥٢، ولقي من الثورة حملة عداء عنيفة. عند وفاته في آب ١٩٦٥، ودعه المصريون بجنازة شعبية حاشدة ارتقت إلى مستوى الاحداث السياسية ذات الاهمية (موسوعة السياسة، ج٦، ص٢٢٢–٢٢٣).

٭ **هدى شعراوي** (١٨٧٩–١٩٤٧): رائدة الحركة النسائية الوطنية والعصرية في مصر. بنت محمد سلطان باشا رئيس اول مجلس نيابي في مصر. ولدت في المنيا، وقرأت القرآن، وانتقل ابواها إلى القاهرة فنشأت فيها. وجيئت بمعلمات لتلقينها مبادىء العلوم واللغتين التركية والفرنسية، والموسيقى. تزوجت علي باشا الشعراوي، أحد أعضاء الجمعية التشريعية. تقدمت المظاهرات النسائية، إبان ثورة ١٩١٩، سافرة. فكانت أول مصرية مسلمة رفعت الحجاب. توفي زوجها في ١٩٢٢ وخلّف لها ثروة ضخمة. ألفت جمعية «الاتحاد النسائي»، وشاركت في الكثير من أعمال البر، وعقدت المؤتمر النسائي الشرقي (١٩٣٨) والمؤتمر النسائي العربي (١٩٤٤)، وحضرت عدة مؤتمرات نسائية عالمية، وأصدرت مجلة «المصرية»



هنري كورييل.

وولّت إحدى الأديبات تحريرها (موسوعة السياسة، ج٧، ص٨٧–٨٨).

* **هنري كورييل** (١٩١٤–١٩٧٨): أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري. ولد في القاهرة من أسرة مصرية يهودية. بدأ نضاله باكرًا ضد الاحتلال الانكليزي والقصر. اعتنق الماركسية وأسس «الحركة الديمقراطية من اجل التحرر الوطني» (حدتو). اعتقل أكثر من مرة، وغادر مصر (١٩٥٠)، فقصد ايطاليا، ثم طُرد منها فقصد فرنسا. وهناك كان له دور في تسوية العلاقات بين مصر وفرنسا بعد حرب السويس. ناصر جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فمكث في السجن في فرنسا زهاء عامين. كان أحد أبرز وجوه منظمة «التضامن» التي كانت تقدم مختلف أوجه الدعم لمناضلي العالم الثالث. وفي ١٩٧٦، اتهمته صحفًا فرنسية بأنه المسؤول عن شبكة مساعدة لارهابيين أفارقة واميركيين جنوبيين وفلسطينيين ويابانيين، وأنه عميل للمخابرات السوفياتية. وكان بدأ على إقامة أسس حوار بين جناح من الفلسطينيين وبعض الاسرائيليين المناهضين للصهيونية. ففرضت عليه السلطات الفرنسية الاقامة الجبرية. اغتيل، في ١٩٧٨، عند مدخل داره في باريس.

* **يوسف صديق** (١٩١٠–١٩٧٥): أحد ضباط ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وأول المختلفين والمبتعدين عن عبد الناصر. ولد في مركز الواسطي (مديرية بني سويف) لأب كان ضابطًا في الجيش المصري وشارك في حرب «استرداد السودان» وتوفي في ريعان شبابه. نال يوسف صديق شهادة البكالوريا في مدرسة بني سويف، ثم التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٠ وتخرج ملازمًا ثانيًا (١٩٣٣) وعين مدرسًا في الكلية الحربية لمادة التاريخ العسكري. في ١٩٤٨، كان في طليعة القوات المصرية التي دخلت فلسطين، وتعرّض بعد ذلك للاغتيال مرات عدة بسبب مجاهرته بمواقفه الغاضبة ضد الحكم، وكذلك بسبب علاقته مع القوى اليسارية، خصوصًا منها تنظيم «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني). وفي ١٩٥١، انضم إلى تنظيم الضباط الاحرار. وكان، عند التحضير للثورة، مرابطًا مع وحدته في منطقة العريش، ثم انتقل إلى القاهرة. وكان هو الذي ألقى القبض على القيادة العسكرية مستبقًا تحركها مما أنقذ الثورة، وضُم إلى مجلس قيادة الثورة. غير أن خلافاته مع هذا المجلس سرعان ما بدأت حول الموقف من قضية الديمقراطية ومعارضته للاتجاه السائد في المجلس للانفراد بالسلطة وفرض حكم عسكري على البلاد. فاستقال من المجلس إثر حل الاحزاب وتوقيف العمل بالدستور. فتم إبعاده إلى أسوان ثم إلى سويسرا ثم إلى لبنان. وحين عاد بمحض إرادته فرضت عليه الاقامة الجبرية، التي على الرغم منها، شارك في أحداث ١٩٥٤، فجرى اعتقاله لفترة. ومنذ ذلك الحين اكتفى يوسف صديق بالمشاركة كتابة وتفكيرًا، وظل بعيدًا عن السياسة المباشرة حتى وفاته في ٣١ آذار ١٩٧٥ بعد صراع مع المرض.

في آذار ١٩٩٩، صدرت له «أوراق يوسف صديق» في كتاب ضمن سلسلة «تاريخ المصريين» (عن دار النشر الرسمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، حيث يكشف انه ظل مؤمنًا بالثورة وأهدافها، معتبرًا أن ثمة تلازمًا حتميًا لا بد منه بين الوطنية والديمقراطية والتقدم. فإذا زال واحد من هذه العناصر فقدت الثورة مقوماتها ومبرراتها.

باب «مدن ومعالم» في الجزء ١٩ التالي

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XVIII

PAR
Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الثامن عشر
في تشرين الثاني ٢٠٠٢،
ويليه الجزءان الأخيران تباعًا.

Ed. Novembre 2002